حديثة مراد



١-٢-٣

حديثة مراد



حقوق الطبع محفوظة
١٩٩٦

تمهيد

حاولت استثمار الوقت. وهذا بعض النتاج. المنهج العلمي المتكيف مع خصوصيات الواقع العربي، هو الدليل.

من الواقع انطلقت، الطبقات ليست مستعارة، وانما هي مرصودة من خلال تشكّلها في الواقع. قوانين التناقض تفرزها خصوصيات الواقع. مرحلة النفط خلقت واقعًا طبقيًا جديدًا، في النطاقين، المحلي والقومي. ومن هذا الواقع انبثقت قيَم وسياساتٌ وممارسات. لكن الواقع ليس جامدًا، بل هو متحرك. ومن الحركة يتولد النقيض. وهذا النقيض يتفاعل مع النظائر التي تفرزها خصوصيات الواقع. وللنظائر اضداد. ومسار التطور يعمق الفرز. والفرز سياسي - طبقي، محليًا وقوميًا وعالميًا. والعقود التالية هي عقود الصراع بين المتضادات التي يحدثها هذا الفرز.

بعد الاستقلال تشكّل نموذجان للتطور، نموذج التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ونموذج التحالف الإقطاعي - البورجوازي. لكن عقد النفط خلق التداخل والتقارب. والعقد الذي تلاه يقدم مادة غنية للرصد والاستنتاج. ومن هذه المادة تتكون اتجاهات رؤية مستقبلية.

وبين ٨٩ - ١٩٩٢ انهار جزء من معسكر. وبدأ واقع جديد يتشكّل. وللواقع الجديد ازمنة، يتراجع فيها التقدم، ثم يتوازن ويتقدم. وللواقع ذاته ازمنة مضادة، يتقدم فيها نمط الانتاج والمال والسلاح واستخدام القوة. ثم يحدث التراخي فالتراجع. وبين هذه الأزمنة المتعاكسة، وبين اتجاه التطور في واقعنا، تأثير وتأثر متبادل.

وعي التحرر يتراجع. وتياره كذلك. ودفعهما إلى الأمام هو الهدف. وتعزيز هذا التيار مقابل التيار النقيض هو الهدف. واستكمال التحرر بالثورة الطبقية - القومية هدف مكمل. وضمن تيار التحرر والثورة، تتبارى التنظيمات والشخصيات، في القيم والوعي والسلوك والنضال، لكنها لاتتناحر ولاتتفرد. تتوّحد في الاتجاه العام، وتتصارع وتتنافس ديمقراطيًا، في المراحل والأساليب.

١٩٩٥

حديثة مراد

جذور الانحطاط

وتطور مستوى الردّ الوطني والطبقي

جذور الانحطاط:

عبر مراحل التاريخ العربي شكل نمط الانتاج الاقطاعي الجذر الاساسي للتخلف لكنه لم يحدث التأثير نفسه في كافة الأزمنة، لأن الظروف التي رافقته كانت مختلفة. ففي مرحلة الفتوحات كان المال يتدفق من البلاد المفتوحة ليتحول الى حضارة علمية وفنية وانتاجية، وليخلق أيضاً ذوقاً استهلاكياً خاصاً لدى كافة الشرائح الطبقية العليا في المجتمع العربي. ومع تنامي هذا الذوق وتجسده على شكل مباراة في اقتناء الجواري والحلي والأثاث والخيول، وإشادة القصور وإقامة الحفلات وتقديم الهدايا والتفنن في الولائم، أخذ الفائض يتجمدّ ويتبعثر في مناح لا علاقة لها بتطوير الانتاج وتنويعه، بل هي في الطرف المقابل لهذا التطوير. ومع جفاف الفائض الناجم عن الفتوحات، أخذ الذوق الذي نما يقضم المجتمع. ثم عندما تحللت الدولة الى دول والخزينة إلى خزن والجيش الى جيوش والأسرة الحاكمة إلى أسر، وكلها تتآكل بالحروب ونفقات الأمن وتجنيد المنتجين، وشراء الانصار. وكلها ايضاً تتبارى بالمظاهر من قصور وحلي وثياب ومآدب وهبات... تعطّل تطور القوى المنتجة، وتدنى الانتاج وساءت حياة الجماهير، وعمّ الانحطاط بكل مقوماته. هذا المسار ليس منتظماً زمانياً ومكانياً، إذ تخللته فترات توقف فيها التدهور أو حصل فيها بعض النهوض. لكنَّ ذلك لا يلغي الاتجاه العام لحركة الواقع. إن نمط الانتاج الاقطاعي هو الجذر، هذه حقيقة. ولكنَّ هذا النمط هو ظاهرة تاريخية لم يخل منها مجتمع عبر مراحل تطوره، فلماذا استمرّ في الفعل هنا أكثر مما استمرّ في أوروبا وامريكا، وحتى في معظم دول الشرق؟ لا بد أولاً من استعراض خط سيره في تعرجاته وانكساراته كي نجد العلة في ذاته وفي ما رافقه من عوامل. في البدء، في زمن أبي بكرٍ وعمر لم تقطع الأرض المستولى عليها وإنما حوّلت إلى ملكية لبيت المال. ومع مجيء عثمان بدأت طبقة الاقطاع بالتكون. وفي زمن الأمويين أقطعت الأرض للأنصار والأمراء ورؤساء القبائل، فتدنى الانتاج وساءت أوضاع الفلاحين وتزايد هروبهم. وفي زمن العباسيين، تحسن وضع الفلاحين في البدء بسبب رفع الضرائب الاضافية وتخفيض الخراج. ولكن الأمر سرعان ما تغيّر. فمع دخول الترف والبذخ إلى قصور الخلفاء وتزايد نفقات أمراء الجيش بدأت الأراضي الخصبة تجمّع في ايدٍ قليلة، والضرائب تلزّم إلى طغاةٍ شرهين. فعمّت النقمة صفوف الجماهير العاملة وسكان البلدان غير العربية التي أخذت تسعى للانفصال. عبّرت هذه النقمة عن نفسها بجملة تمردات وثورات كان أهمّها: ثورة بابك الخرمي من ٨١٦ ـ ٨٢٧ والتي ضمّت

فلاحين معدمين وعبيداً وكسبة صغاراً وتجاراً صغاراً ومعدمي المدن من عرب وديالمة وايرانيين واكراد وأرمن. ثم ثورة الفلاحين في مصر عام ٨٣١ وثورة الزنج جنوبي العراق ٨٦٩ - ٨٨٣ والتي تكوّنت مادتها الأساسية من العبيد المسحوقين وفقراء الفلاحين. وثورة القرامطة التي استمرت في بعض المناطق حوالي الـ ١٥٠ عاماً بدءاً من نهاية القرن التاسع وضمت الفلاحين الفقراء والبدو والحرفيين. وقد عملت على توزيع الحاجيات بالتساوي وفرض الضرائب التصاعدية. ثم الغت الملكية الفردية وأحلّت الملكية الجماعية مكانها. وضمنت العمل للجميع. ووضعت السلطة بيد مجلس من العامة. وفي زمن السلاجقة غدا الاقطاع الشكل السائد. وتفاقم استثمار الفلاحين فنشبت ثورات فلاحية ولكن قادتها تحوّلوا إلى إقطاعيين. كما نشبت ثورات حرفية وأهمها في مدينة الري وقد اودت بحياة "١٠٠,٠٠٠ شخص [١] وفي زمن الاغالبة والفاطميين استولى رجال الدولة على الأراضي وتحولوا إلى اقطاعيين بالتدريج، رغم أن الفاطميين قوّوا إقطاعية الدولة المركزية في البدء وبما أن الضرائب لم تخف وطأتها عمّ الاستياء والتمرد. وفي ظلّ الايوبيين والزنكيين كما في ظل السلاجقة سادت ثلاثة أنواع من الاقطاع: وراثي، ومؤقت لا يورّث، وغير محدد المدة. وهكذا، فمع ضعف الدولة المركزية، بدأ انتقال الأرض من الدولة إلى أمراء الجيش بالتأجير أولاً ثم بالتمليك الوراثي ثانياً. وتصاعدت وطأة الضرائب على الفلاحين حتى وصلت أحياناً إلى الربع أو الثلث بعد أن كانت العشر. وفي ظل المماليك لاقى الفلاحون أقسى أنواع الاستغلال والقهر. وفي زمن العثمانيين، لم يختلف الأمر قبل قوانين التملك. لقد بدأ استيلاؤهم على البلاد العربية عام ١٥١٦ وانتهى عام ١٥٥٦ ولم يبق خارج حدود السلطنة العثمانية إلاّ المغرب الأقصى وقلب الجزيرة العربية. عند الفتح استعانت الجيوش الفاتحة بعدد من السادة الاقطاعيين، وحافظت الدولة على النظام الاقطاعي السائد، واعتبرت الاراضي المفتوحة ملكاً للسلطان، وهذا بدوره منحها بصورة مؤقتة للمحاربين والقادة والأمراء. وكان الفلاحون يحرثون تلك الأراضي لصالح هؤلاء وكان الكثيرون من الذين يمنحون الأراضي يعيدون تأجيرها. ومع الزمن تحوّل الكثير من تلك الأراضي إلى ملكية خاصة للمستأجرين أو المديرين الاصليين . وكانت الجباية تتم عن طريق موظفي الحكومة، أو الجيش او متعهدي الضرائب، وفي كافة الأحوال كانت مصدراً لإغناء الجباة وإفقار الفلاحين. وجور الجباة هذا كان يترافق مع استغلال الاقطاعيين وتعديات البدو وتسلط الجند وتنوع السخرة. ماذا نستخلص من ذلك؟ إنَّ أموراً أساسية عدة يمكن استخلاصها تساعدنا في سبر عمق التخلف في هذا النظام. ١ - إنَّ الخط العام الناظم لملكية الأرض في اكثر الازمنة والأمكنة هو انتفاع المزارعين بالأرض انتفاعاً مع الاختلاف في أساليب الانتفاع ومدته حسب المناطق والمراحل. ٢ - وبين المقطع والزارع يوجد اكثر من

حلقة مثلاً: الدولة للاقطاعيين. والاقطاعيون لمزارعين غير مباشرين، وهؤلاء للزراع الفعليين ٣ ـ الزراع المباشرون كانوا عرضة للتبدل حسب رغبات ومصالح الاقطاعي الاساسي: أو حسب قدرتهم على التحمل، تحمل جور الاقطاعي، وجشع جابي الضرائب، والسخرة العامة والخاصة، وسياط الجند، وإلا فترك الارض والفرار. ٤ ـ إن شكل الانتاج الاقطاعي لم يكن واحداً في الزمان والمكان، إذ تعايشت أشكال عدة في مناطق متجاورة ومراحل واحدة، كما تبدل شكل الانتاج في المنطقة الواحدة في أكثر من مرحلة. لقد وجد في الوطن العربي الشكل النموذجي لنمط الانتاج الآسيوي كما في مصر، وما بين النهرين، ووجد بشكله المجزوء "المشتركة القروية" دون دولة مركزية قوية، وكنتيجة دون اقتطاع جزء من الفائض للقيام بمشاريع مشتركة في أكثر من مكان. ولا تزال بعض القرى حتى الآن تمتلك الأرض بالوراثة، ويعرف كل فرد فيها حصته. ولكنها تعيد توزيع الأرض من جديد حسب الحصص نفسها، كلما أجمع القسم الأكبر من مالكي هذه الحصص على ضرورة ذلك، كما هو الحال في قرى جنوبي سورية مثلاً. ويصف أحمد صادق سعد حالة الملكية في مصر عبر تطورها التاريخي [٢]: "أدخل البطالمة الملكية الخاصة للارض إلى جانب الملكية العامة، وقد اتسعت في ظل الرومان ثم بيزنطة حتى بلغت مساحات واسعة كضياع النبلاء وكبار الموظفين، وقد عادت هذه الأراضي عموماً للدولة بعد الفتح العربي بقليل، ولكن الملكية الخاصة لم تختف تماماً: وكانت أوضح في الدلتا نتيجة لتطور سابق فيها، ولوضع بعض أفراد الصفوة العربية أيديهم على حيازات في مصر الشمالية، خاصة وأن الاصلاحات التي أدخلها العباسيون الأوائل أدّت إلى تفكيك المشترك القروي في فترة تحول فيها عرب كثيرون إلى الاستقرار الزراعي. وظهرت الاقطاعات الطويلة المدى في ظل الفاطميين ثم الإقطاع العسكري مع الأيوبيين والمماليك. ويبدو أن الملكية الخاصة انتشرت بصورة واضحة أيام الجراكسة. ثم عادت الأرض كلها ـ عدا بعض الأوقاف ـ إلى آل عثمان في أول الأمر. ومع تطور الأمور في العصر العثماني الثاني وظهور نظام الالتزام نلاحظ اشتماله على الأوسية التي يذهب ريعها الى الملتزم مباشرة، فتعتبر شكلاً قريباً من الملكية الخاصة... وظلت اشكال الملكية تتنقل بين العامة والخاصة حتى أواخر القرن الماضي.. كما أن المشترك القروي استمرّ من الناحية القانونية الى الثلث الثاني من القرن التاسع عشر... ومع تحوّل الدولة في زمن محمد علي إلى دولة حديثة ذات خصائص راسمالية، اقطع النظام الأراضي لمشايخ البدو واتخذ من بعضهم موظفين كباراً. كما أن كبار الموظفين استعملوا نفوذهم السياسي والاداري للحصول على مكاسب اقتصادية واجتماعية، وكذلك لمحاسيبهم وشللهم". وتعايش شكل آخر من أشكال ملكية الأرض في مناطق واحدة وفي فترة واحدة، وهو الملكية الجماعية القبلية والقروية، وقد وجد هذا الشكل حتى صدور قوانين

التملك في أكثر الأمكنة التي تختلط فيها حياة الرعي بالحياة الزراعية، والتي يتداخل فيها تواجد القبائل مع وجود بعض القرى. مثل شرقي الأردن، وشرقي سورية، ومناطق واسعة من المغرب العربي الكبير. وأيضاً تعايش الاقطاع الأسري مع الاقطاع القبلي مع الملكية الوقفية مع المشاع في مرحلة زمنية واحدة، في أكثر مناطق الوطن العربي. إن هذا التبدل في ملكية الأرض، أدى إلى عدم الاستقرار، وبالتالي إلى ضآلة مشاريع التطوير التي تؤدي إلى تنويع المحاصيل. وزيادة الانتاجية، وتراكم الفائض المالي، وتحويل هذا المال الى استثمارات مالية وصناعية. وبما أن زراع الأرض الفعليين لم يكونوا هم المتصرفون بالارض، ولم يكونوا مالكيها، لذلك فقد انتفى اهتمامهم بتحسين هذه الارض والحفاظ على مستوى قابليتها للزراعة أو زيادة هذه القابلية، كما تلاشت الدوافع لتحسين التربة والبذور، وانتقاء الزراعات الأكثر مردوداً، وتطوير وسائط الزراعة، وحماية المزروعات من الآفات الزراعية، وتصنيف الأراضي حسب ملاءمتها لزراعات الحبوب او التشجير، أو الزراعات الصناعية، ومباشرة الاستثمار وفق هذا التصنيف، ووضع خطط طويلة المدى للإرواء والاستصلاح والصيانة والتطوير.. الأمر الذي أدّى أيضاً إلى انعدام الفائض المالي الذي يتحوّل إلى انتاج صناعي وخدمات علمية وصحية وإنشائية. وليس هذا فقط، بل أورث حالة من الشلل النصفي في قدرة الفلاحين على العمل المنتج، وفي متوسط أعمارهم. وفي رغبتهم بالعمل واندفاعهم إليه. لقد نجم عن ذلك: تخلف في الزراعة، وتراجع في الحرف والتجارة، وعرقلة لتطور القوى المنتجة. لم ترتفع سوية السكان المعاشية بل انخفضت. ولم ترتفع قدرتهم الشرائية بل تدنت. ولم تتحول الحرف والتجارة إلى صناعة بل تدهورت. أمّا المال المتراكم في جيوب السلطان وحاشيته وأعوانه، وفي جيوب الاقطاعيين ومتعهدي الضرائب وكبار الموظفين والمتنفذين، فقد استهلكه الذوق الترفي البذخي الذي تورّم مع حدة الهبوط في منحدرات الانحطاط. وترافق ذلك مع تردٍ آخر في الوضع العام: فالفساد الإداري، والفوضى العسكرية والتخلف الفكري، والتفرقة العنصرية والمذهبية والدينية، والاستبداد السياسي، والانحلال الخلقي. كلّ ذلك كان نتاجاً طبيعياً للنظام الإقطاعي السائد، كما كان في الوقت ذاته عامل دعم وإسناد لهذا النظام. في الامبراطورية العثمانية ككل ومن ضمنها المقاطعات العربية جرت عدة محاولات للإصلاح، ولكنها محاولات ضمن النظام الإقطاعي نفسه. لأن مسار هذا النظام لم يولّد طبقة جديدة قادرة على صنع ثورة جذرية كما حصل في الثورات البورجوازية الغربية. ففي تلك المجتمعات نمت البورجوازية التجارية والصناعية نمواً يؤهلها لإحداث تغيير جذري في نمط الانتاج السائد، لأن الفائض المالي كان يتحول الى رأسمال، أي الى استثمارات تجارية وصناعية وبنكية، ولأن الحرف كانت ترتقي الى صناعة صغيرة فمتوسطة أو تنهار فيتحول اصحابها الى بروليتاريا. تمت

محاولات الاصلاح بسبب مجموعة من العوامل: الضغط الشعبي المتزايد، وضغوط الدول الاوروبية. والرؤية الأكثر نفاذاً لمصلحة الطبقة نفسها، لدى بعض الحكام. اي انها لم تكن وليدة تطور نوعي جديد في القوى المنتجة وصعود طبقة جديدة الى سدة السلطة مكان طبقة الاقطاع، لذلك فشلت جميعاً، وأدت إلى المزيد من التوسيع والترسيخ لملكية الاقطاعيين وسطوتهم واستغلالهم، وإلى مضاعفة ابتزاز جباة الضرائب للفلاحين، وزيادة معاناتهم المعيشية. فإلى جانب بعض الاصلاحات الادارية والعسكرية أصدر سليم الثالث تشريعاً يقضي باعادة الضياع الاقطاعية الى السلطان عند موت حائزها، وبذل أقصى جهد لفرض رقابة مركزية محكمة على أنشطة متعهدي الضرائب مستهدفاً في النهاية الغاء نظام استثمار الضرائب واستبداله بالجباية الحكومية. وقد أحس الجيش الانكشاري بالتهديد فاتحد مع العلماء الذين كانوا على القدر نفسه من العداء للاصلاحات، ونجح هذا التحالف الذي كان على رأسه شيخ الاسلام في عزل السلطان عام ١٨٠٧ واغتياله فيما بعد.[٣] وكان ذلك مصير الاصلاحات التي تلتها لتنظيم ضرائب الارض حيث أدت إلى افقار السكان، لأن الجهاز الذي نفذها هو جزء من الطبقة المستغلة نفسها، الامر الذي ولّد اضطرابات فلاحية جديدة. وتوالى التدهور فألحقت احتكارات الدولة باحتكارات من يدفع الضمان الاعلى. وبما ان هذه الاحتكارات اصبحت المشتري الوحيد من الفلاح فقد درجت على خفض الاسعار الى الحد الذي لم يعد معه انتاج بعض السلع مثل الحرير مجزياً، فأضيف ذلك إلى مجمل اشكال الاستغلال الاخرى. وعام ١٨٣١ الغى السلطان الاقطاعات فحمل الاقطاعيون السلاح في اليونان والصرب وسورية وفلسطين ومصر. وكذلك فعل الوهابيون الذين كانوا آنذاك تحت الحكم المصري، مما اضطر السلطان الى التخلي عن كل اصلاحاته، واعادة الاقطاعات الى حائزيها السابقين .[٤] ولم تكن النتائج العملية للاصلاحات اللاحقة شديدة الاختلاف من حيث خدمتها لخط التطور. وقد تساوى في ذلك ما عرف باسم الخط الشريف الذي استهدف في مجال الضرائب حصرها في يد موظفين حكوميين، ومطابقتها للحالة المالية ووفقاً للقانون. والخط الهمايوني الذي استهدف ايضاً إنهاء إستغلال جباة الضرائب للفلاحين، وملاءمة الضرائب لحالة الانتاج... ولكن ومن حيث التطبيق فقد ظلّ تعهد الضرائب يعطى لمن يدفع السعر الأعلى. وهكذا فكل مشروع للاصلاح كان يصطدم دوماً بمجمل بنية النظام الاقطاعي بحيث يتمكن من تحويله في النهاية لصالح شريحة من شرائحه المتكاملة. وهذا بالضبط ما حصل أيضاً في قوانين تملك الأرض. كان من المفروض أن تكون هذه القوانين ثورة حقيقية في مجال ملكية الارض وعلاقات الانتاج. ان تشكل نقطة انعطاف حادة بين الماضي والمستقبل. ان تنهي التناقض بين ملكية الارض وزراعها الواقعيين. ان تزيل كلّ معوّقات التطوير وزيادة الانتاجية

وتحقيق الفائض. ان ترفع عن كاهل الفلاحين كل مسببات الشلل النصفي وانخفاض متوسط الأعمار وتدني مستوى المعيشة وهجران الارض والانسحاق النفسي... ولكن ذلك لم يحدث لأن الطبقة نفسها التي صاغت هذه القوانين، إنما صاغتها لمصلحتها هي، لتنهي مسألة عدم الاستقرار في الملكية، ولكن لا لتزيل التناقض بين من يملك الأرض ومن يزرعها. ان انهاء مسألة التنقل في الملكية والاضطراب في حيازتها او في الانتفاع بها، هي مسألة بالغة الأهمية، هي تطور نوعي في مجال الارض والانتاج. ولكن ذلك يستدعي بالضرورة ان يعمد المالكون لزراعة الارض، وان يستنفذوا كل عوامل التطوير الخاصة بالارض ووسائط الزراعة والعاملين فيها. ويستدعي ذلك بالضرورة ايضاً ان يحدث تبدل حاسم في الذوق الترفي والبذخي الذي يستهلك كل فائض. وان يثمّر هذا الفائض في محركات التقدم: الانتاج الصناعي والزراعي. والخدمات العلمية والصحية والانشائية، وهذا مالم يكن في تصور طبقة الاقطاع. فكل ما كان يعنيها من القوانين هو أن تصبح ملكيتها للارض ثابتة ودائمة. وهذا ما ضمنته لها هذه القوانين. لقد قسم قانون الأراضي الصادر عام ١٨٥٨ الأرض إلى : ١ً- أراضي الملك وهي ملكية خاصة. ٢ً- أراضي الميري وهي ملكية للدولة. ٣ً- أراضي الوقف. ٤ً- الأراضي المتروكة والموات. وأهم ما في هذا القانون هو منحه حق الملكية على أراضي الوقف او الميري لأي شخص يحوز ويزرع هذه الارض لمدة عشر سنوات دون ان يعترض احد رسمياً. وبعد ذلك صدر قانون عام ١٨٦٧ الذي منح حق الإرث بالنسبة لحائزي أراضي الميري المتوفين، إلى الاخوة والأحفاد والزوجات والأزواج. ونص على الاعتراف بوثائق الطابو القديمة كدليل على الملكية. إن النتائج الواقعية لهذه القوانين هي أن المتنفذين وحدهم هم القادرون على إثبات حيازتهم وزراعتهم للأرض. وهم القادرون على إثبات وجود وثائق الطابو لديهم. لأن الذي يدقق صحة هذه الاثباتات هو جهاز النظام الطبقي نفسه. ولأن هذا الجهاز مرتش ومتعفن، ولأن الفلاحين لا يثقون بهذا الجهاز كي يقدموا وثائقهم، وإن تجرأ بعضهم وقدمها فإن نفوذ ورشاوي المتنفذين كفيلان بإحالة هذه الوثائق الى رماد. وهكذا ثبتت هذه القوانين الأراضي الجماعية للقبائل والعشائر كملكية خاصة لرؤوسها وللبارزين فيها، وتفاوتت المساحة حسب موقع وأهمية هذا الرأس. وهذا وحده الذي يفسر كيف ان شيخ مشايخ العشائر في منطقة ما هو أكبر مالكي الارض في هذه المنطقة، وقد ظل كذلك حتى تفتت الملكية بالوراثة والبيع، أو بقوانين الاصلاح الزراعي. وثبتت هذه القوانين الاراضي المملوكة ملكية مشتركة للقرى، للأسر الاقطاعية فيها. ان هذه القوانين من حيث التطبيق لم تكتف بذلك، بل اضافت لملكيات الاقطاعيين هذه ما يثبتون حيازته وزراعته من أراضي الدولة والوقف. ومن الطبيعي أن تمتد أيادي هؤلاء ايضاً للاراضي المتروكة والموات، الأمر الذي

يتر لهم توسيع وتثبيت ملكياتهم في كل اتجاه: الخاص والعام الوقف المتروك والموات. بينما ظلّ زارعو الارض الفعليون مجرّد مستأجرين أو اجراء. إنّ ذكر بعض النماذج لحجم تملك الاقطاعيين يمثل ضرورة لإدراك الاتجاه الذي سار فيه تطبيق هذه القوانين. ففي مصر عام ١٩١٦ كان سلم المساحة يتزايد وسلم عدد المالكين ينقص كلما اتجهنا من الشرائح الدنيا الى الشرائح العليا. وفق الجدول التالي:[٥]

حجم الوحدة	المساحة	عدد المالكين	حجم الوحدة	المساحة	عدد المالكين
فدان فأقل	٤٢٩،٥٣٢	١،٠٠٦،٨٦٦	٢٠ –	٥٠٩،٩٩١	٣٦،٩٨٢
٥ –	١،٠٢٠،٩٢٨	٤٧٣،٦٨٨	٥٠ –	٦٠٧،٠٠٢	١٩،٨٥٢
١٠ –	٥٢٨،٥٦٠	٧٦،٦٤١	٥٠ فأكثر	٢،٣٥٦،٤٥٣	١٢،٢٧٩

وفي العراق [٦]: حاول مدحت باشا المسلح بسلطات مدنية وعسكرية القضاء على الفوضى في مجال حيازة الارض وتحقيق اصلاح اقتصادي واجتماعي فماذا كانت النتيجة؟ لقد خاف الفلاحون الغارقون في الجهل والعجز السياسي ان يكون تسجيل الاراضي مقدمة لضرائب اعلى أو للاحصاء من اجل اغراض عسكرية، فاستفاد المشايخ وملاك الارض من هذه المخاوف وغذوّها، وأضافوا إليها عنصر الإرهاب، كي يسجلّوا الأرض بأسمائهم. وعمل موظفو الدولة غير المدربين والمرتشون عموماً، يداً بيد مع مشايخ وملاك الأرض. وليس ذلك فقط. فعام ١٩٣٠ مثلاً كانت اربع اخماس الارض التي تعود رسمياً للدولة كأراضي ميري تحت حيازات غير قانونية. وفي سورية: بعد الحرب العالمية الاولى ملك الاقطاعيون حوالي الـ ٦٠٪ في ولاية الشام (دمشق - حمص - حماه) والفلاحون المتوسطون ١٥٪ والصغار ٢٥٪ وكانت ملكية السلطان عبد الحميد في سورية الداخلية وحدها ١١١٤ قرية في أخصب الاراضي.[٧] أما في الجنوب فقد سادت الملكية الصغيرة والمتوسطة. بينما سادت في الشرق ملكية رؤساء القبائل والعشائر وبعض الاسر الاقطاعية، وكبار المتنفذين. وفي شرقي الاردن ساد النمط نفسه الذي ساد في شرقي سورية، ولا يزال كذلك حتى الآن، وكل الذي تغير في مرحلتي الاستعمار العثماني والغربي، هو التفتت الناجم عن البيع أو الوراثة. وفي فلسطين كان أكثر من ثلثي الارض بيد الاسر الاقطاعية، والدولة، والوقف، والكنيسة، والشركات التجارية، وتجار الارض، مع نهايات الاستعمار العثماني. إن الحصيلة النهائية لقوانين الارض العثمانية، كانت تثبيت ملكية الاقطاعيين والدولة والاوقاف لمعظم الأراضي العربية، مع بقاء الفلاحين دون ملكية تذكر. في الوقت نفسه ظل اسلوب الانتاج وعلاقات الانتاج دون تغير. كما ظلت اساليب جمع الضرائب،

والسخرة العامة والخاصة، وطرق التعامل مع الفلاحين، ممثلة حية لكل ما في جوهر نظام اقطاعي متخلف عفن من استغلال وظلم وافقار. ومع تدهور الاوضاع الاقتصادية والسياسية في الامبراطورية، تنوّعت الضرائب وتزايدت وطأتها على الفلاحين. وهذا كله لم يؤد الى التخلف في الزراعة فحسب، وإنما أيضاً الى تردٍ في التجارة والحرف والصناعة.
لقد فعل التحالف التاريخي بين النظام الاستعماري الاقطاعي وطبقة الاقطاع ومسؤولي الاوقاف فعله في حيازة الارض وتملكها، وبشكل عام كانت طبقة الاقطاع هي المستفيدة الكبرى، بسبب القوة الفعلية التي تتمتع بها داخل النظام والمسؤولين الدينيين بالاضافة لقوتها الذاتية. لذلك فقد كانت تقف مواقف متناقضة من بعض حلفائها تبعاً لمصلحتها الذاتية. فعندما فتحت الجيوش التركية البلاد العربية تعاونت مع العديد من طبقة الاقطاع لأنها لم تكن مهتمة بمن يحكم: المماليك ام العثمانيون ، فالمهم هو بقاء الامتيازات الاقطاعية. وكوفيء الاقطاعيون على ذلك بالابقاء على اقطاعاتهم. ولكن عندما حاول السلطان الغاء الاقطاعيات ثار عليه رجال الاقطاع واجبروه على التراجع. لذلك فقد كانت حيازة الاقطاعيين للاراضي تزحف لا باتجاه الحيازات الصغيرة والمتوسطة فحسب، وإنما باتجاه أراضي الدولة والوقف والمشاع ايضاً. وعندما ثبتت الملكية جنى الاقطاعيون ثمار هذا الزحف. وبعد قوانين التملك لم يتوقف الزحف، لأن الاستعمار بمرحلتيه ظل حليفاً لهم.
لقد اختزن النظام الاقطاعي كل ما في أنماط الاقطاع من مساويء لذلك شكل الجذر الاساسي للانحطاط "فالمشاعية الريفية القروية لا تزال آثارها قائمة في جميع انحاء اوروبا حتى الآن، وهي ليست بنية بدائية وان كانت موروثة عن المجتمع البدائي"[٨] إذن فسر التعفن لا يكمن في المشاعية القروية والقبلية فقط، لأن هذه النماذج لا زالت تحتفظ ببقاياها في مركز الرأسمالية الأول. ولم تتمكن من منع اوروبا من الوصول الى هذا المركز.
وأما الاقطاع الثابت الملكية فقد كان النموذج المسيطر في اوروبا طيلة قرون وقرون، وفي فرنسا ظلت الارستقراطية الاقطاعية المتحالفة مع الكنيسة في موقع السلطة قرابة الألف عام الى ان اطاحت بها أعظم الثورات البورجوازية. والاقطاع المالك والمتحالف مع الكنيسة الاقطاعية لم يتمكن هنا من منع الطبقة البورجوازية من التكون، ولم يستطع الصمود أمام ثورتها الكاسحة عندما استكلمت هذه البورجوازية اسباب التفوق. ان التناقض القائم بين فلاح المشاعية القروية والقبلية وبين الدولة والاقطاع يشكل العقبة الاولى أمام التطور. والتناقض بين من يحوز الأرض او يملكها ومن يزرعها بالفعل يكون العقبة الثانية، وعدم استقرار ملكية المالك يكون العقبة الثالثة. وتبدل الزراع يكون العقبة الرابعة. وتراكم هذه العقبات معاً يشكل الحاجز الأكبر امام التطور. وهذا الحاجز بكامله أو بجزئه الأكبر ظل شامخاً في نمط الانتاج الاقطاعي السائد في الوطن العربي. وقد أضيفت لذلك عوامل

اخرى أسهمت في تضخيم دور الاقطاع بصنع وديمومة الانحطاط، أولها الذوق الاستهلاكي الموروث، وثانيها التطابق المصلحي بين السلطة والاقطاع، وثالثها علاقات التخلف التي تشد الكتل القبلية والقروية الى رؤسائها. ورابعها ضعف مستوى الوعي العام للسكان. وخامسها ان الحكام في أكثر من مرحلة هم من اقوام غريبة. واذا كان نمط الانتاج الاقطاعي قد شكل الجذر الاساسي للانحطاط، فإن عناصر اخرى قد غذّته وتغذّت منه، وبذلك تكامل دور العوامل المولدة للانحطاط: أ- فالدين الذي قام في البدء بدور تقدمي من خلال توحيده للقبائل والحد من الاستغلال الطبقي وحثه على العدل، والاسهام في توحيد الوطن، كف عن القيام بالدور ذاته في المراحل اللاحقة. اذ اصبح بجوهره عامل شدٍ نحو نصوص وطقوس وضعت قبل عشرات القرون لمعالجة أوضاع كانت قائمة في تلك الأزمنة، بالقدر الذي يسمح به تطور الوعي البشري والقوى المادية من معالجة. وبما أن النصوص ثابتة ومقدسة، واي تطوير فيها يتعارض مع هذه القدسية، لذلك اصبح لزاماً على التطور ان يتجمد. وهذا مخالف لتطور الشروط المادية وما يعكسه تطورها من تقدم علمي وفكري واجتماعي. وكلما تزايد التقدم تباعدت المسافة بين النصوص ونتائج هذا التقدم ومستلزمات دفعه الى الامام. وهكذا تصبح العلاقة تناحرية بين جوهر الدين والتقدم، ويغدو الحل محصوراً في فكرة واحدة، ان يكون الدين شأناً شخصياً بين نصوصه وطقوسه والمؤمن بها، ولا علاقة للمجتمع بذلك انصياعاً أو قسراً. ذلك أن النصوص مهما أرهقت في التفسير والتأويل والاستنتاج والقياس تظل عاجزة عن ملاءمة انجازات العلم وتطبيقاته. والمسألة ليست رمزية. فالدين يستند بثبات الى وجود خالق والقوانين المادية والطبيعية اثبتت عدم وجود هذا الخالق. والدين مجسد في نصوص وطقوس، والمجتمع يسير وفق القوانين المادية للتقدم ودور البشر في تسريع او ابطاء فعل هذه القوانين. والدين يشد البشر الى القوة الخفية غير المرئية التي لا رادع لحكمها وارادتها. يشد الناس إلى القدر والغيب والمكتوب، الى الحضرة التي لا تحس ولا تمس ولا ترى... والى ما اوحت به هذه الحضرة من تعاليم وأحكام... والقوانين المادية والطبيعية تربط البشر بالواقع المرئي المحسوس والملموس، بانجازات العلم واكتشافاته، بأسس الصراع المصلحي داخل المجتمعات وبين المجتمعات، بالأسس المادية والفكرية لعملية التقدم، بمراحل التحرر والثورة، بمضمون هذه الثورة في كل مرحلة، بالأدوات التي تصنع التقدم في كل مرحلة. بتمييز الحلفاء والخصوم الآنيين والدائمين... ففي أي الاتجاهين تتم توعية الاجيال وتربيتها؟ وفي اي الاتجاهين يجري تسيير شؤون المجتمع؟. لو لم تسقط السلطة السياسية والاقتصادية للكنيسة في أوروبا مع سقوط السلطة السياسية والاقتصادية للاقطاع، فهل كان ثمة إمكانية للتقدم بالمستوى نفسه والوتيرة ذاتها؟ أقول بالمستوى والوتيرة لأن التقدم حتمي في النهاية بفعل قوانين الصراع

نفسها، قوانين الصراع بين المتضادات، ولكن القضية هي قضية وتيرة التقدم ومستواه. والاتجاه الذي يتم سلوكه هو الذي يساعد في تعميق وتسريع مسار التقدم او العكس. والآن ماذا كان دور العامل الديني في تلك المرحلة؟ شملت أراضي الاوقاف عام ١٨٥٠ ثلاثة أرباع الأراضي في الامبراطورية العثمانية حسب او بتشيني في رسائل حول تركيا - لندن ١٩٥٦ وكان المسؤولون الدينيون هم الذين يتصرفون بهذه الاراضي. اذ بينما كانت أراضي الوقف ملكاً للمؤمنين جميعاً، فإن دخلها كان يوزع حسب ارادة المسؤولين عنها. ومن هنا فإن دورهم الاقتصادي والسياسي كان يستمد قوته بالدرجة الاولى من حجم الدخل الذي يوزعونه، ومن سعة الأرض التي يتصرفون بها. وبعد المسؤولين الاساسيين تأتي شبكة من المسؤولين الثانويين وهكذا. وترتبط بهؤلاء شبكة واسعة من زارعي الارض، والمستفيدين من انتاجها. ولذلك فقد كان للمسؤولين الدينيين موقع طبقي بالغ الأهمية ضمن الجهاز الطبقي الحاكم، يمارسون من خلاله وظيفة اقتصادية وسياسية وفق علاقات الانتاج الاقطاعية ذاتها، وفي اطار الحكم الاستبدادي المطلق. لكن موقعهم ضمن الجهاز الطبقي الحاكم لم يكن يحقق لهم انسجاماً تاماً مع رأس النظام، لأن الرؤية للمصلحة الطبقية نفسها كانت تختلف ، وهنا يحصل الصراع. فعندما حاول السلطان القيام باصلاحات جزئية، مع أنها تظل في حدود مصلحة الطبقة الحاكمة نفسها، تآمر شيخ الاسلام مع الانكشارية، فخلعوه ثم قتلوه. هنا لم يحفل شيخ الاسلام بمعاناة الفلاحين من جور متعهدي الضرائب، فلعب فهمه لمصلحة التحالف الطبقي الدور الحاسم، وتلاشى كل ما في النصوص الدينية من عبارات العدل والرحمة. وعندما افلحت جمعية الاتحاد والترقي بانتزاع بعض الحقوق الدستورية من السلطان، وقبل مضي تسعة أشهر على اعلان الدستور وانتخاب المجلس النيابي، قامت ثورة رجعية تحت ستار الغيرة على الدين بقيادة "درويش وحدتي" الذي استطاع ان يغري الجنود بأن القانون الاساسي مخالف للشريعة الاسلامية. لأنه يحد من سلطة الخليفة المطلقة، وقد نجحت الثورة في العاصمة، ولكن جمعية الاتحاد والترقي حركت جيشاً من خارج العاصمة فاسترد السلطة.[٩] ذلك ان الاستبداد السياسي هو صفة طبيعية من صفات النظام الاقطاعي مشتقة من مجمل مقوماته المادية والفكرية والخلقية. ولكن السؤال كيف استجاب الجنود في الحالتين المتناقضتين: الأولى ضد السلطان والثانية مع السلطان، رغم ان الاصلاحات في الحالتين هي لمصلحة الفقراء، وهم من أبناء الفقراء؟ إنه الوعي المزيف المخدر المضلل بسحر الدين وطاعة رجاله. وهكذا فعند الاصلاح الذي لا يتفق ورؤية المسؤولين الدينيين لمصلحة الطبقة، يضيع الحق الالهي للسلطان وتضيع معه حياته. وعند الثورة ضد الاستبداد السياسي للخليفة فالحق الالهي لا يسمح بذلك. لماذا؟ لأن الاستبداد ضرورة لديمومة مصالح طبقة الاقطاع بمقدار ما هو ضار

للبورجوازية الناشئة ولجماهير الكادحين. ولأن اصلاح نظام الضرائب ونظام الجيش والادارة، يتعارض مع الفوضى العسكرية والادارية ومصالح متهدي الضرائب، بمقدار ما هو ضروري لتحديث الدولة ومصالح البورجوازية الناشئة وجماهير الكادحين. ورجال الدين الموارنة في لبنان الذين كانوا يملكون ربع الأراضي الزراعية في نهاية الاستعمار العثماني[١٠] كانوا مع الاستعمار العثماني المسلم، لا لأنهم معجبون بالاسلام وإنما لأن الاستعمار اقطاعي وهم اقطاعيون. والسلطان التركي المسلم يصدر بياناً سياسياً عام ١٨٨٢ معلناً عصيان أحمد عرابي وحاثاً على عدم طاعته والتمرد عليه. ويوزع من هذا البيان عشرات آلاف النسخ لا في مصر وحدها وانما في جميع البلدان الاسلامية، رغم ان ثورة عرابي تقاتل الانجليز المسيحيين المستعمرين، وتقاتل تواطؤ الخديوي والاقطاع المصري مع الغزو، لا لأن الثائرين مارقون والغزاة مسلمون، ولا لأن الثوار ظالمون والغزاة مظلومون، وإنما لأن نجاح الثورة سيؤدي بالضرورة إلى تقليص الامتيازات والملكيات الاقطاعية، والحد من تدخل السلطان في شؤون مصر، والسير بها نحو الاستقلال الكامل؛ مع ان اهداف الثورة المعلنة لا تنبيء بذلك. ورجال الدين في لبنان سرعان ما ينضمون للاقطاع لتحويل الثورة الطبقية الفلاحية التي انتصرت قبيل الفتنة الطائفية عام ١٨٦٠ الى وقود لنيران تلك الفتنة، فتنتصر الحرب الطائفية وتخبو الثورة الطبقية. وهنا نسأل مرة اخرى: لماذا استجاب قسم كبير من الجنود والفلاحين وحتى بعض الضباط في مصر لنداء السلطان الديني، رغم انه يتناقض مع مصالحهم الطبقية والوطنية؟ ولماذا وقع الفلاحون اللبنانيون في فخ الفتنة الطائفية؟ والجواب أيضاً انه الوعي المزيف الذي ترسخه الطبقات المستغلة باسم الدين كي تثمره لصالح امتيازاتها الطبقية. انه الارث المتراكم من الجهل الذي يحوله الأباء الكادحون لأبنائهم، دون ان يعوا بأنهم يورثونهم قيود الاستغلال. أما المسؤولون الدينيون الذين يحتلون موقعاً طبقياً متميزاً فقد كانت مواقفهم السياسية والدينية والفكرية انعكاساً لوضعهم المادي الطبقي، وهذه قاعدة أثبتتها وقائع مسار تاريخي طويل، فكل السياسات والمواقف والأفكار هي انعكاس لمصلحة طبقية. واذا كانت هذه هي القاعدة، فللقاعدة استثناء. ذلك ان الوعي المزيف جعل ويجعل الملايين من العمال والفلاحين يقفون في الجانب المضاد لمصالحهم الطبقية والوطنية، وبالمقابل فالوعي الثوري الملتزم بمصالح الطبقات الكادحة والمصلحة الوطنية جعل ويجعل الكثيرين من ابناء الطبقات الوسطى وحتى العليا يكافحون بعناد الى جانب الطبقات المسحوقة. إذن فالدين بجوهره كان عامل شدٍّ للعقل والوعي والمجتمع نحو الوراء، والمسؤولون الدينيون مستفيدين من موقعهم الطبقي والديني، كانوا عامل تقوية لنظام اقطاعي استبدادي متعفن. ولقد زاد الامر سوءاً ان الدولة التركية المستعمرة هي دولة مسلمة: وسلطانها هو الخليفة، وكل ثورة ضد الاستعمار التركي بهدف الاستقلال هي

ثورة على الخلافة الاسلامية، وبالتالي هي إضعاف للامبراطورية الاسلامية. وهنا لعب الدين دوراً مضاداً للمصلحة القومية، مضعفاً لحق الاستقلال، مخدراً للوعي الوطني، كما لعب من قبل دوراً مضاداً للمصلحة الطبقية وللوعي العلمي. عندما احتلت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠ وزحف جيش من مراكش وتظافرت جهوده مع جهود ثوار الريف بقيادة الامير عبد القادر الجزائري: لم يجر ذلك لأن الجزائر كانت مستقلة تماماً عن الاستعمار العثماني، وأتى الاستعمار الفرنسي لسلبها هذا الاستقلال، وإنما لأن الاحتلال الفرنسي هو استعمار اما الارتباط بتركيا فهو ارتباط بامبراطورية مسلمة. ولذلك لم تسع الجزائر للاستقلال الكامل عن الدولة العثمانية. وعندما احتلت ايطاليا ليبيا عام ١٩١١ قابلها الشعب بالثورة المسلحة بقيادة عمر المختار، وخلال ثورته هذه ظلَّ علي تنسيق كامل مع الامبراطورية العثمانية. إذن فالثورة لم تحصل ضد تركيا المستعمرة، لأن استعمارها ليس استعماراً وإنما هو امتداد للخلافة الاسلامية، اما الاستعمار الايطالي فهو استعمار حقيقي يجب ان يقاوم. والثورة العرابية عام ١٨٨٢ لم تعلن في برنامجها الاستقلال الكامل عن السلطنة العثمانية، بل أكدت استمرار الارتباط بها، بينما قاومت الغزو الانجليزي بكامل طاقاتها. ان هذه الامثلة هي لاثبات الاختلاط في الرؤية بين الولاء للاسلام والولاء للاستعمار لأنه مسلم. والذي سبّبه العامل الديني. ٢ـ والنظام الاستعماري بصفته الاستعمارية وبخصائصه الذاتية كان عامل توليد وديمومة للانحطاط. بحيث عانى الوطن العربي من كل ما تحتويه هذه الصفة والخصائص من مسببات السحق والتأخر. ففي كنه النظام الاقطاعي المستعمر استشرى: الاستبداد السياسي والفساد الاداري والتمييز العنصري والديني والمذهبي والانحلال الخلقي والتخلف الفكري والعلمي والاستغلال الطبقي، وما نتج عن ذلك من فتن طائفية وفوضى أمنية وتدهور في الانتاج وخراب لعوامله وترد في الاحوال المعيشية والصحية للسكان واعاقة لتطور الوعي السياسي والفكري والعلمي. وحتى جمعية تركيا الفتاة التي كانت محور الانقلاب الذي جاء بالسلطان عبد الحميد، والتي كانت راغبة باقامة صناعة وطنية متقدمة، ونظام برلماني، وبالحد من تغلغل الرأسمال الاجنبي، فقد كانت في الوقت ذاته جادة في صهر القوميات الاخرى ضمن نطاق الامة العثمانية، متبعة سياسة التتريك وسيلة لذلك. ولكن السلطان عبد الحميد سرعان ما أصبح النموذج الامثل للاستبداد السياسي والفساد الاداري، وأصبح جهاز الحكم المؤلف من حاشية القصر وحريمه ومحظياته، ومن فئة الاقطاعيين والولاة والقادة، تجسيداً حياً لكل ما في بنية هذا النظام من تعفن وتخلف وفساد وظلم واستغلال. ومرة اخرى اثبتت هذه البنية استعصاءها على أي اصلاح تقدمي ديمقراطي من الداخل. والبلدان العربية التي عانت من كل ذلك لكونها جزءاً من الامبراطورية، قد رزحت تحت وطأة ممارسات اضافية لأنها بلدان

مستعمرة. فالعنصر التركي كان مستعلياً متسلطاً لأنه يمثل الدولة الحاكمة. والحقوق التي يمارسها الشعب التركي على هزالتها، لا يتمتع بمثلها الشعب العربي، لأنه شعب مستعمر. والأنشاءات العمرانية التي تقوم في تركيا على ضآلتها لا يقوم ما يوازيها في البلدان العربية. والخدمات الصحية والعلمية كذلك. والأموال التي تذهب للخزينة المركزية من البلدان العربية، لا تعود اليها على شكل مشاريع تطويرية. أما الظلم الطبقي الذي عاناه الفلاح العربي فكان مركّباً. اذ عليه ان يدفع حصة الخزينة المركزية وحصة الاقطاعي، والضرائب والربح الصافي الذي يذهب لجيوب متعهدي الضرائب، ويضاف لذلك ما يقدمه من رشاوٍ لصالح الجباة والموظفين والجيش والوجهاء كي يتجنب بعض الأذى، وأخيراً تأتي السخرة العامة لصالح الدولة، والسخرة الخاصة لصالح الاقطاعيين، والخدمة الاجبارية لصالح الدولة المستعمرة. ان وضعاً كهذا يضع أمام عملية التطور والتقدم سدوداً يستحيل تجاوزها، إلا بهدمها. إذ كيف يمكن للقوى المنتجة ان تتطور؟ ولعلاقات الانتاج ان تتغير؟ وكيف يمكن ان يتم الانتقال من المستنقع الراكد الآسن، بكل ما يحويه هذا المستنقع من أوبئة قاتلة، إلى آفاق جديدة توفر كل مقومات الحياة والتطور؟ كيف يمكن للقوة البشرية العاملة ان تثمر كامل طاقاتها للانتاج ولتحسين مردود هذه الطاقة؟ وكيف يمكن للعلم وللوعي وللفكر ان يتطور كي يقود عملية التقدم...؟ لذلك فإن هدم هذه السدود وحده، هو القادر على تحقيق ذلك. هذه العوامل المتكاملة الثلاثة مهدت لنشوء ظروف جديدة، عملت بدورها على عرقلة عملية التحرر والتقدم العربي: أ - ففي هذه المرحلة كانت الرأسمالية العالمية قد بلغت مرحلة من التطور الاقتصادي باتت معه تبحث عن اسواق خارجية لتصريف منتوجاتها الصناعية، و تثمير رؤوس أموالها، وذلك يستدعي بالضرورة ربط هذه الاسواق بتطورها الاقتصادي. وفي الوقت ذاته فإن انتاجها الصناعي كان بحاجة لمواد خام غير متوفرة في بلدانها، وهذا يستدعي ايضاً ايجاد نفوذ لها في المناطق التي تتوافر فيها هذه المواد الخام. وكانت اراضي الامبراطورية العثمانية تهيء لها كل ذلك، ولذا لجأت الرأسمالية العالمية الى التغلغل التدريجي في اسواق هذه الامبراطورية. وقد بدأ هذا التغلغل على شكل عقود امتياز، كان اولها العقد الذي منح لفرنسا عام ١٥٣٥ ثم وسع عام ١٥٨١ وبموجبه سمح لفرنسا بأن تتجول سفنها بحرية بين موانئ الامبراطورية، وبأن يكون لها حق حماية الاماكن المسيحية المقدسة، ومحاكمة الرعايا الفرنسيين المقيمين في اراضي الامبراطورية دون الرجوع إلى المحاكم المحلية. ومنحها هذا الامتياز ايضاً تسهيلات في الرسوم الجمركية. ثم تتالت عقود الامتياز، ولم يأت عام ١٨١٨ إلا وكانت كل الدول الاوروبية تقريباً بالاضافة الى الولايات المتحدة قد منحت عقود امتياز متنوعة.[١١] ومع تلاحق التدهور الاقتصادي والسياسي في الامبراطورية، اتخذت الامتيازات

الاجنبية شكل اتفاقات تفرض على السلطان. وكان على كل حاكم عثماني جديد ان يعترف بها ويجددها فور ارتقائه العرش. ومن أخطر الاتفاقات على اي تطور اقتصادي الاتفاقية الموقعة مع بريطانيا عام ١٨٣٨ والتي تم بموجبها الغاء احتكارات الدولة. وتبعاً لذلك لا يحق للدولة في اي مكان من مقاطعاتها، حصر تجارة أية سلعة أو أي قطاع تنموي او مالي بيد الدولة، وكذلك لا يحق لولاتها المتمتعين باستقلال جزئي مثل هذا الاحتكار. وتحت ضغط الدول صاحبة الامتياز ألغي الحظر على بيع الاراضي للأجانب عام ١٨٥٦ وصدر قانون يسمح للأجانب بتملك العقارات عام ١٨٧٦ وكان لهذين القانونين اثر بالغ الخطورة في تسهيل عملية انتقال الارض للصهاينة في المراحل اللاحقة. وقد منحت الدول صاحبة الامتياز اعفاءات ضريبية عدة بالاضافة الى الاستفادة من التعرفات الجمركية المخفضة، كما استفاد رعايا تلك الدول من هذه الاعفاءات والتسهيلات، وقد شكل ذلك ضربة قوية للحرف والصناعة والتجارة، إذ اضيف لعنصر الجودة والمهارة الذي تتمتع به الصناعة الاجنبية، عنصر آخر هو الاعفاءات والتسهيلات الضريبية والجمركية، ولذلك لم تعد الصناعة الوطنية قادرة على الصمود امام هذه المنافسة غير المتكافئة، فأدّى ذلك الى مزيد من عرقلة النمو في قطاعات البورجوازية الوطنية الحرفية والصناعية والتجارية وبشكل تلقائي اثر ذلك على حجم العمالة وحركة السوق، وبهذا تكامل الدوران: افقار الريف وتدني مستواه المعاشي والصحي والعلمي، وبالتالي انعدام الفائض الذي يمكن أن يثمر في أعمال التنمية الصناعية او الزراعية، وضعف قدراته الشرائية. وعرقلة النمو الصناعي والتجاري والحرفي. ونجم عن هذا التكامل اضعاف محركات التطور وشل الطاقة الجماهيرية عن مجابهة الاستغلال والاستعمار. إن عقود الامتياز لم تتوقف عند حد، بل استحوذت على جميع المصارف الكبرى باستثناء المصرف الزراعي وعلى صادرات الامبراطورية ووارداتها وعلى السكك الحديدية والموانيء، وامدادات الطاقة والمياه ومصادر التعدين. وفي الوقت ذاته كان الرأسمال الاجنبي يحكم وثاق الزراعات الصناعية بمصانعه، ويقدم كل الوسائل التي تدعم نمو هذه الصناعات. وبسبب ذلك فقد ارتفع انتاج القطن المصري المصدر من ٩٤٤ قنطاراً عام ١٨٢١ الى ٢٨٨ الف قنطار عام ١٨٢٤ وازدادت قيمة القطن المصدر من ٩ مليون جنيه في نهاية الثمانينات الى ٢٩ مليون بين ١٩١٠ - ١٩١٤ . كما ارتفع انتاج شرانق الحرير في لبنان بسبب الطلب الاجنبي من ٩٠٠ طن في اواسط القرن التاسع عشر الى حوالي ٦ آلاف طن عشية الحرب العالمية الاولى.[١٣] وهكذا اصبحت الزراعات الصناعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحاجة السوق الرأسمالية، وهي الزراعات الوحيدة التي ازداد انتاجها. ومع نمو هذه الزراعات توسع القطاع العامل فيها انتاجاً وتوظيباً وتسويقاً، وبالتالي ازداد ارتباط هذا القطاع الواسع ايضاً بالسوق الرأسمالية. فأضيف بذلك

قيد جديد امام عملية التحرر والتطور. لأن هذه الزراعات لم تتجه نحو الداخل، كي تنمو من خلالها حركة صناعية وتجارية واسعة، وما يترتب على ذلك من نمو في القوة العاملة وحركة في السوق، وإنما اتجهت نحو الخارج مواداً أولية دون تصنيع، الأمر الذي يحد من مجالات النمو الوطني، ويقوي الهيمنة الرأسمالية. وكي تتكامل عملية التغلغل الرأسمالي، فقد استفادت الدول الرأسمالية من التدهور المتلاحق في الوضع الاقتصادي العثماني الناجم عن بنية النظام الاقطاعي وممارساته وعملت على مده بالقروض كي تشكل هذه القروض مدخلاً اضافياً يسمح لهذه الدول بفرض هيمنتها الكاملة على أراضي الامبراطورية. وقد ترافق ذلك مع تزايد النفقات مقابل الموارد وهذا ما يوضحه الجدول التالي[١٤]:

الموارد بالجنيه الاسترليني		النفقات بالجنيه الاسترليني		الدين العام بملايين الفرنكات		
١٨٥٣	١٩١٠	١٨٥٣	١٩١٠	فرنسي	ألماني	بريطاني
٧،٢٥٠،٠٠٠	١٥،٧٦٠،٠٠٠	٦،٩٣٢،٠٨٠	٢٠،١١٠،٠٠٠	٣،٣٥٧	١،٤٢٠	٨٠٨

ولقد شكلت هذه الديون فيما بعد احد الاسباب التي تذرعت بها الدول الرأسمالية لفرض سيطرتها الكاملة على بعض الأجزاء العربية. وهكذا تهيأت كل الظروف الملائمة كي يمد الاستعمار الغربي نفوذه الى كافة اجزاء الوطن العربي وتحت اسماء مختلفة. فالشعب العربي مفتقر لمقومات القوة الذاتية القادرة على الحاق الهزيمة بهذا الاستعمار والتمتع بوحدته واستقلاله، بسبب تراكم عوامل الانهاك طيلة قرون وقرون. والنظام الاقطاعي المتعفن افتقد كل قدرة على المقاومة. والتغلغل الرأسمالي رسخ في الواقع شبكة من المصالح والحلفاء، تبرر له الهيمنة وتمكنه من ذلك. ٢ـ وبتكامل المسلسل من امتيازات وقروض الى استثمارات فرقابة مالية وتدخل سياسي واقتصادي فوصاية وحماية ثم اجتياح عسكري، اصبحت الاقطار العربية موزعة الى اقسام ثلاثة: الأول ظل متمتعاً باستقلال شكلي. والثاني بقي تحت سيطرة الاستعمار العثماني. والثالث اصبح تحت سيطرة الاستعمار الغربي. وقد حدد هذا الواقع الكثير من سمات المرحلة القادمة. فالخصم اصبح اكثر من دولة استعمارية واحدة ونجم عن ذلك بالضرورة توجه النضال السياسي والمسلح ضد كافة الدول المستعمرة. وهذا التوجه الاجباري سبب بعثرة الجهود وتعدد المعارك وكنتيجة ضعف الفاعلية القتالية. وبالوقت ذاته أدى الى تضييق هامش المناورة والتحالفات أمام القوى المقاتلة، وفي كثير من الحالات أدى الى تناقض الجهود. فالذين كانوا يقاتلون الاستعمار العثماني كانوا يمدّون ايديهم للاستعمار الغربي والعكس بالعكس. وبالمقابل فإن الخصوم كثيراً ما كانوا ينسقون جهودهم. ففرنسا نسقت مع اسبانيا ضد ثورة الريف

المغربي. وبريطانيا نسقت مع فرنسا ضد الثوار السوريين. وفرنسا اتفقت مع تركيا على ضمها لواء اسكندرونة العربي كجزء من تسوية استعمارية. وبريطانيا تعاونت مع السلطان وممثله الخديوي ضد الثورة المصرية. وبسبب من تجزئة الشعب العربي الواحد ضمن حدود سميت بأقاليم، وأقيمت بينها الحدود، وخضع كل منها لاستعمار، وبسبب عدم نضج الظروف لإقامة تنظيمات سياسية قومية تتخطى الحدود وتوفر مستلزمات الثورة وتقودها وفق الاولويات المكانية التي تقدرها، فقد خاض الشعب العربي معاركه ضد الاستعمار دون توحيد زماني ومكاني. إذ لم تتوفر الامكانية العملية لتوحيد النضال المسلح بين ثورة في المشرق وثورة في المغرب حتى ولو نشبتا في زمن واحد وضد خصم واحد كما حدث بالنسبة للثورة السورية الكبرى وثورة الريف المغربي. وأكثر من ذلك لم تتوفر الامكانية لاشتعال ثورة مسلحة واحدة في أقطار عربية متجاورة تخضع لاستعمار واحد، كما هو الحال بالنسبة للجزائر والمغرب وتونس. وهذا ما حدث ايضاً مع فروق جزئية بالنسبة للثورات التي نشبت ضد الاستعمار البريطاني في أزمنة متباعدة في كل من مصر وفلسطين والعراق واليمن وعُمان. لقد فرض هذا المسار التاريخي بلورة القوى السياسية والمهنية والنقابية وفق اسس اقليمية واهداف وهموم اقليمية. وفرض ايضاً صياغة اساليب النضال ومراحله وفق الاسس والأهداف والهموم نفسها. وقد حتم ذلك ان تكون حسابات موازين القوى، وساحات الصراع، وعوامل القوة والضعف، منطلقة من معطيات الواقع الاقليمي نفسه. ولذلك فقد تعمق مع الزمن التوجه الاقليمي من حيث التطبيق، ورسخ المسار السياسي والاقتصادي اللاحق هذا التوجه. لقد فاتت الفرصة لتوحيد الشعب العربي من خلال تحضير مستلزمات الصراع ضد الاستعمار، ثم من خلال عملية الصراع نفسها. كانت هذه الوحدة تستدعي توحيد التنظيمات المهنية والنقابية والسياسية المتماثلة من حيث تمثيلها الطبقي، ضمن اسس وأهداف وهموم قومية، كي يتعمّق مع الزمن التوجه القومي العربي وكي يرسخ المسار السياسي والاقتصادي اللاحق هذا التوجه. لكن هذه الوحدة لم تحدث لا في صفوف القوى التي تستند الى البورجوازية الوطنية، ولا التي تستند الى العمال والفلاحين. وحتى القوى الماركسية العربية الموحدة العقيدة، والمزودة بوعي وخبرة التراث الماركسي الغني، والتي بدأ تكونها التنظيمي منذ مطلع العشرينات اي منذ وقت مبكر، لم توحد قواها في النطاق القومي كي تقود عمليات التوحيد او التنسيق والتجّبه بالنسبة للقوى الاخرى. وفي المجال الاقتصادي نجم عن التوزع في التبعية لأكثر من استعمار تفاوت في النمو، وتناقض في المصالح الاقتصادية. وتعارض في الانتاج الزراعي والصناعي. وضعف في وسائط الاتصال، وتوجه الاقتصاد الاقليمي نحو الارتباط بالخارج بدلاً من الداخل المحلي والداخل القومي. الامر الذي ادى الى زيادة التبعية الاقليمية

للخارج، وفقدان التكامل في النطاق القومي. وفي الجانب الطبقي، توزعت البورجوازية العربية الى بورجوازيات تصارع الرأسمال الاجنبي او تتكامل معه في اطارها الاقليمي الضيق، عوضاً من أن تكون سوقها الموحدة هي السوق العربية، لأن مصلحتها تكمن في سعة السوق الوطنية وحمايتها من المنافسة الاجنبية، باستثناء الشريحة البورجوازية المتعاملة مع السوق الرأسمالي استيراداً وتصديراً. ولكن الاستعمار عمل بدأب متواصل كي تتوثّق صلة البورجوازية بالكامل بعجلة رأسماله. وبالوقت ذاته كي يتحول التناقض الى بورجوازي بورجوازي بين اقليم واقليم آخر. وقد تحقق ذلك مع الزمن. وتوزعت الطبقة العاملة الى طبقات اقليمية. والطبقة الفلاحية الى طبقات اقليمية، يعاني كل منها همومه ويعيش مشاغله في وجه الاستعمار والاستغلال الطبقي. وعلى ضوء هذه الهموم والمشاغل رسمت القوى الطبقية الاقليمية برامجها وخاضت نضالاتها. ومع الزمن تكرس الوعي الاقليمي والنضال الاقليمي في الممارسة الواقعية ومقابل مشكلات الواقع. بينما اصبح الوعي القومي والممارسة القومية محدودي التأثير في الواقع العملي. ٣ـ ومن أهم الامور التي مهد لها ذلك الوضع المتردي في مجمل مقومات الحياة الاقتصادية والسياسية والفكرية والخلقية، هو الخاص بالتطورات اللاحقة للقضية الفلسطينية. ذلك أن هذا التردي الذاتي في الوطن العربي وفي الامبراطورية العثمانية عامة، ترافق مع نضج العوامل الخارجية للبدء بإقامة المشروع الصهيوني. ففي البدء وخلال المضايقات التي تعرض لها اليهود في اوروبا الغربية من جراء التعصب الكنسي، كان هؤلاء يهاجرون نحو الشرق، نحو اوروبا الشرقية. والذين كانوا يتجهون نحو الامبراطورية العثمانية، لم يكونوا يتجهون نحو فلسطين، وإنما نحو المدن التي تتوفر فيها اوضاع اقتصادية ملائمة لنشاطاتهم وخاصة الاسكندرية والقاهرة ودمشق وبيروت والقسطنطينية والقدس، الامر الذي ينفي فكرة الدافع الديني للهجرة. في هذه المرحلة لم يكن في فلسطين أكثر من ٥٠٠٠ ـ ٦٠٠٠ يهودي يعيشون كمواطنين ضمن شعب لا يتملكه التعصب. وفي القرن التاسع عشر اصبحت الهجرة اليهودية تتخذ اتجاهاً معاكساً، من اوروبا الشرقية إلى الغربية والى الولايات المتحدة، بسبب المضايقات والمذابح التي أخذ يتعرض لها اليهود في اوروبا الشرقية. وهذه الهجرات التي سبقت عام ١٨٨٢ لم تكن ايضاً تتجه لفلسطين. وجميع محاولات الاستيطان التي تمت قبل هذا التاريخ لم يقم بها يهود، وإنما مستعمرون بريطانيون وفرنسيون وأميركيون والمان، وكلها قد فشلت. فعام ١٨٨١ لم يكن قد بقي من جميع محاولات الاستيطان التي تمت الا مستعمرتان المانيتان وعدد سكانهما ٥٤٤ شخصاً في حيفا ويافا ومدرسة زراعية عدد طلابها ١٢.[١٥] إذن ما الذي تغير بحيث أصبح اليهود يتدفقون أفواجاً إلى فلسطين؟ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت البورجوازية اليهودية الكبيرة تكثف جهودها

كي تندمج اندماجاً عضوياً ضمن البورجوازيات المحلية للبلدان التي تعيش فيها. وكان ثمة عاملان اثنان يهددان هذا الاندماج وما ينجم عنه من استقرار: الأول وهو ناتج عن صعود البورجوازية اليهودية المتوسطة وسيطرتها على العديد من مجالات النشاط الاقتصادي، الأمر الذي ولّد مزاحمة عنيفة بينها وبين البورجوازيات المحلية، وترافقت هذه المزاحمة مع أحداث عنف دامية في أكثر من بلد، وهذا بدوره يهدد عملية الاندماج والتعايش والاستقرار التي تكدح البورجوازية اليهودية الكبيرة لترسيخها. ولذلك لابد من إنهاء مسبب هذا التهديد وهو البورجوازية اليهودية المتوسطة، ولن يكون ذلك ممكناً إلا بتوفير شروط الرحيل إلى فلسطين. والثاني وهو ناتج عن التعصب الديني والانغلاق الاجتماعي والتقوقع على الذات وضيق الأفق والجشع المادي، الذي واكب علاقات التجمعات اليهودية مع باقي السكان في المجتمعات التي يعيشون فيها. وقد غذّى ذلك روح الكراهية المقابلة، وسبب العديد من أحداث العنف الدامية. وبما أن هذه الكراهية وما يرافقها من أحداث قد تطال الشرائح العليا من البورجوازية اليهودية، إذن فلابد من نزع الفتيل الآخر للتفجير، بتهيئة ظروف هجرة هذه التجمعات إلى فلسطين. وقد كمّل هذين العاملين عامل ثالث كان يسبب الضيق لا للبورجوازية اليهودية وحدها وإنما للبورجوازيات المحلية أيضاً. ذلك أن اليهود الفقراء قد غدوا قوة فاعلة، شديدة التأثير ضمن الحركات الثورية الأوربية، إذن فلابد من الخلاص منهم، ولن يتيسر ذلك إلا بتهيئة الأجواء التي تجعل ترحيلهم إلى فلسطين أمراً ممكناً. في هذا الوقت الذي كانت فيه عناصر النضج تتكامل بالنسبة للبورجوازية اليهودية الكبرى، كانت عناصر النضج تتكامل أيضاً بالنسبة للاستعمار. فأثناء غزو بونابرت لمصر طرح فكرة إقامة دولة يهودية في فلسطين ولكن الفكرة فشلت لأن الظروف الداخلية والخارجية لم تكن قد نضجت بعد. ومع تقدم عمليات السيطرة على الجزء تلو الآخر في الوطن العربي، أخذت فكرة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين بالاختمار. لأن إقامة دولة يهودية تحقق للاستعمار جملة أهداف هامة لا يمكن تحقيقها دون هذه الدولة: فالتجزئة وهي الضمان الأهم لديمومة الاستعمار، واستمرار تبعية الاقتصاد العربي للسوق الرأسمالي، تصبح أكثر رسوخاً وأماناً مع وجود هذه الدولة، لأنها ستؤلف نقطة الارتكاز في الاجهاز على أية وحدة جادة. وبالتضافر العارم بين هذه النقطة وبين القوى الاستعمارية، والقوى الطبقية الحليفة لها، يمكن تحقيق التفوق على أية قوة عربية مصممة على بناء وحدة متحررة من الارتباط بالامبريالية. وتطور القوى المنتجة يتعثر، لأن الاهتمام بمقارعة الخطر القائم والدائم سيستحوذ على معظم التوظيفات المالية وسيمتص جزءاً هاماً من القوى البشرية من حساب الانتاج لحساب الخدمات الأمنية. وتعثر هذا التطور يقوّي الاعتماد العربي على مبيعات السوق الرأسمالي، ومنتجات الصناعة

الرأسمالية. وبالتالي يعمق حالة التخلف والتبعية. والصراع الطبقي الهادف لتغيير علاقات الانتاج الاستغلالية، ونسف سيطرة الطبقات المستغلة على وسائل الانتاج، يتميع. إذ تتنامى مفاهيم وحدة الموقف الوطني والتآخي الطبقي ووقف كل صراع داخلي وتجميد المطالب الطبقية، بحجة توجيه كل الجهود لمواجهة العدو. وهذا التمييع يخدم القوى الطبقية العربية المستغلة بمقدار مايخدم الرأسمالية العالمية.

وعملية التحرر الوطني الديموقراطي تصبح أشد صعوبة لأنها ستصطدم بأكثر من خصم: الخصم الامبريالي المهيمن اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، والأنظمة الديكتاتورية المتسلحة بوجود الخطر الصهيوني لفرض قيود دائمة على حرية الفكر والتنظيم والتحرك، والتخلف الاجتماعي القائم على التعصب الديني والمذهبي والعنصري المدعّم بوجود الشرائح الطبقية المستغلة في السلطة وسيادة مفاهيمها الفكرية في التربية والتثقيف. والدولة المتفوقة الوليدة بكل ما تختزنه من عنصرية وحقد وروح استعمارية، وإن نجحت عملية التحرر في منطقة ما تصبح إمكانية عرقلة تحوّل التحرر إلى ثورة طبقية وحدوية، أكثر سهولة، من خلال التضافر المحكم بين مجمل قوى الخصوم.

وطرق التجارة تصبح أكثر أماناً مع وجود قوة حليفة في قلب المنطقة تتبادل الدعم والإسناد مع القوى الطبقية الحليفة المحلية. والشركات الاحتكارية والقواعد العسكرية وإمدادات النفط المستقبلية والمواقع الاستراتيجية والممرات المائية، كلها تصبح محمية بعنصر قوة إضافي هو الدولة الصهيونية.

والثورة الطبقية القومية التي من المحتم نشوبها بحكم السيرورة التاريخية لتطور الوعي الطبقي - القومي وتكامل شروطها المادية، تغدو مجابهة بخصوم ثلاثة: الخصم الامبريالي الذي تتعارض هذه الثورة مع مصالحه الاقتصادية والعسكرية والسياسية في المنطقة، لأنها ستؤدي حتمياً إلى كنسها. وفي الوقت ذاته تضعف من قوة الرأسمالية العالمية، حيث تسحب من رصيدها منطقة ذات أهمية اقتصادية وجغرافية وبشرية كبيرة جداً، وتضيفها لرصيد حركة التحرر والاشتراكية العالمية. والخصم الطبقي العربي المتكون والذي هو في طور التكوّن، لأن هذه الثورة تؤول تلقائياً إلى تحقيق الاشتراكية العلمية والديموقراطية والوحدة. وهذا المآل إنما يقوم على أنقاض امتيازاتها الطبقية وسلطتها السياسية وأيديولوجيتها الفكرية. والدولة الاستعمارية الاستيطانية، لأن ثمار هذه الثورة سوف تؤدي بالضرورة إلى امتلاك الأمة العربية كامل مقومات القوة الذاتية التي تتمكن من إزالة تلك الدولة بكامل مؤسساتها.

وبذلك تكامل نضج العاملين الخارجيين: العامل البورجوازي اليهودي والعالمي الهادف للتخلص من الشرائح اليهودية المتوسطة والفقيرة، والعامل الاستعماري الهادف لإقامة دولة

يهودية في فلسطين تكون جزءاً عضوياً من المعسكر الرأسمالي. وكنتيجة طبيعية للتكامل المصلحي بين العاملين، ولدت الحركة الصهيونية لتحقيق خطة إقامة الدولة اليهودية في فلسطين. وصبّت جهود هذه القوى الثلاث في خط واحد. وكان من الطبيعي أن يسهّل لها مهامها الوضع العربي المفكك المنهك، الناتج عن مخلفات عوامل الانحطاط.

ولإنجاز مراحل إقامة الدولة، تقاسمت قوى أربع مسؤوليات هذا الإنجاز: البورجوازية تؤمن المال، والاستعمار يسهّل الدخول ويؤمن الحماية وقوانين التمليك. والصهيونية تستقدم المهاجرين، والإقطاع وتجار الأرض والدولة العثمانية والكنيسة والشركات التجارية، يؤمنون الأرض وتخدير الفلاحين.

ومع وصول جميع العوامل إلى هذا المستوى من النضج كان لابد من ترتيبات إضافية تغري اليهود بالهجرة أو تجبرهم على ذلك. وفي حين لعب المال والخداع والتضليل والوعي الخاطيء دور عنصر الإغراء، فقد قام ترتيب المذابح بدور الاجبار. وسهّل إمكانية ذلك نوع الحياة الذي يميز التجمعات اليهودية من تعصب وانغلاق اجتماعي وجشع مادي. كما سهّلها إحساس البورجوازيات المحلية الوسيطة بخطر المزاحمة. وهكذا بدأت المرحلة الجديدة التي ترافقت مع مذابح روسيا القيصرية ضد اليهود أعوام ١٨٨١ - ١٩٠٣ - ١٩٠٥ والمذابح المشابهة في أقطار أخرى من أوربا الشرقية الرأسمالية. وكنتيجة لذلك ارتفع عدد اليهود في فلسطين من ٢٠ - ٢٥ ألفاً يملكون ٢٢ ألف دونم عام ١٨٨٢ إلى حوالي ٨٥ ألفاً يملكون ٤١٨ ألف دونم عام ١٩١٤ كما ارتفع عدد المستعمرات إلى ٤٤ مستعمرة يقطنها ١٢ ألف نسمة.[١٦]

وبما أن اليهود الذين يمارسون العمل الزراعي كانوا قلة، فقد تمّ اللجوء إلى تهجير عدد من يهود اليمن بالتواطؤ مع بريطانيا التي كانت تسيطر على جزء من اليمن، وبالتنسيق مع الرجعية المحلية وذلك عام ١٩٠٩ ، وبذلك وصلت نسبة يهود اليمن إلى يهود فلسطين ٨٪ عام ١٩١٤ وإلى يهود المستعمرات ٧٠٠٠ من أصل ١٢٠٠٠.[١٧] ولعلّ التدقيق في أصول الملكيات التي انتقلت إلى أيدي الصهاينة في هذه المرحلة يوضح مستوى المسؤولية لكل شريحة طبقية في الإسهام بهذا الجانب التأسيسي للدولة اليهودية. فبين عام ١٨٧٨ - ١٩١٤ باع الاقطاعيون الذين يعيشون خارج فلسطين وداخلها، بالإضافة إلى ماباعته الدولة العثمانية والكنيسة والشركات الأجنبية مانسبته ٨٤،٣٤٪ بينما باعت الشرائح الأخرى بما في ذلك الفلاحون مانسبته ١٥،٦٦٪ فقط.[١٨] وفي هذه المرحلة لم يكتف اليهود بشراء الأراضي في فلسطين، بل امتد مخطط الاستعمار الاستيطاني إلى أراضي حوران حيث اشترى البارون روتشيلد عام ١٨٩٤ قرابة الـ١٠٠ ألف دونم في أربع قرى تعود ملكيتها لأحمد باشا أبو الهدى والحكومة العثمانية.[١٩]

الردود الطبقية والوطنية
في مرحلة الاستعمار العثماني

إن النتائج التي ولّدتها جذور الانحطاط المنغرسة في أعماق بنية النظام الاقطاعي السائد في الدولة العثمانية ومستعمراتها العربية، وما رافق ذلك زمنياً من تنام في قوة الرأسمالية العالمية، وما نجم عن هذه القوة بالضرورة من بحث عن مجالات حيوية لاستثماراتها ومنتجاتها وجيوشها... بالإضافة إلى نضج العوامل الخارجية لإقامة المشروع الاستعماري الاستيطاني في فلسطين... كل ذلك قد أدى إلى صراعات منبثقة من طبيعة التناقضات ذاتها. ومن الطبيعي أن يعكس مستوى الرد وشموله قوة العامل الذاتي في الواقع العربي. وقد أثبتت محصلة الصراع ضعف هذه القوة. لأن الوعي الطبقي ـ القومي لم يكن قد نضج بعد إلى الحد الذي يمكنه من إقامة تنظيمات طبقية ـ قومية، لأن تطور الشروط المادية كان عاجزاً عن إفراز مثل هذا الوعي. ولذلك لم يكن بالإمكان صنع ثورات مسلحة قادرة على إنهاء الاستعمار القومي والاستغلال الطبقي وما نجم عنهما من آثار. ومن هنا فقد كانت الردود محلية، ومتفرقة زمانياً ومكانياً ومتنوعة الاتجاه والأساليب، ومتباينة التركيب.

أ ـ الردود الطبقية:

إن الوقائع التي بين أيدينا لا تغطي الساحة العربية كلها ولذلك فإننا سنذكرها باختصار كنماذج، مع افتراضنا بأن وقائع مشابهة لها لابدّ أن تكون قد حدثت في أماكن عربية أخرى.[٢٠] ١ ـ الانتفاضة الفلاحية في جبل عامل بلبنان عام ١٨٧٠ ضد تعسف وبربرية الوالي العثماني. ٢ ـ انتفاضات فلاحي جبال اللاذقية ضد الضرائب أعوام ١٨٠٦ ـ ١٨١١ ـ ١٨٥٠ . ٣ ـ انتفاضة بورجوازية دمشق التجارية عام ١٨٣١ وقتل الوالي التركي. ٤ ـ رفض فلاحي جبال اللاذقية دفع الضرائب عام ١٨٤٤ واحتلال الفلاحين للسراي. ٥ ـ رفض الفلاحين في جبل العرب دفع الضرائب عام ١٨٥١ ودحرهم للحملة

العسكرية التأديبية التي قادها والي دمشق واستيلاؤهم على أسلحتها. ٦ ـ تمرد مدينة زحلة عام ١٨٥٧ ومصادرة أملاك الأمراء وانتخاب وكيل لإدارة المدينة ومثل ذلك تمرد غزير في لبنان. ٧ ـ انتفاضة الفلاحين في بلبيس[٢١] المصرية عام ١٧٩٥ ضد المظالم والضرائب، وإجبار الوالي على إصدار قرار بتلبية مطالبهم.

ولكن إذا كانت هذه الأحداث هي مجرد انتفاضات وتمردات، رغم دلالتها الطبقية الهامة، فقد حدثت في هذه المرحلة ثورات طبقية حقيقية وصلت إلى مستوى متقدم من الأهمية، وأثبتت قدرة عالية في التنظيم، وقد أطلق عليها أصحابها اسم العامية، لأنها مثلت ثورة العامة ضد السادة الاقطاعيين. وأهمها:

١ ـ عامية المتن في جبال لبنان عام ١٨٠٥ حيث رفض الفلاحون دفع حصة الاقطاعي من انتاج الأرض وأنشأوا عامية لإدارتها، فاستعان الإقطاعي بإقطاعيي لبنان الآخرين، وقضوا على الثورة ونكلوا بالفلاحين.

٢ ـ عامية انطلياس في لبنان حيث عقد الفلاحون مؤتمراً حضره ستة آلاف متني وكسرواني وقرروا تنظيم المقاومة وانتخاب وكلاء عن كل قرية مما اضطر الاقطاعيين إلى هجر المنطقة.

٣ ـ عامية لحفد في لبنان عام ١٨٢٠ والتي عمت مناطق جبيل والعترون وكسروان وشمالي لبنان وكان عدد مقاتليها خمسة آلاف وشاركت فيها النسوة وجرت فيها عدة مواقع حتى قضى عليها تحالف الاقطاعيين.

٤ عامية الجمهورية اللبنانية وهي أهم العاميات في لبنان. وقد كانت تستهدف أن تشمل أراضي الجمهورية اللبنانية كلها. فعام ١٨٥٨ حدثت الثورة الفلاحية: في البدء تقدم التنظيم الفلاحي بمطالب إصلاحية تتمثل بـ: إلغاء النظام الاقطاعي السياسي، والقضاء على الامتيازات الطبقية، واختفاء شيوخ القرى من حياة البلاد. وكان من الطبيعي أن يرفضها الاقطاعيون من آل الخازن. وخلال هذه المرحلة كان بنيان الثورة قد صلب وتنظيمها قد تكامل وقيادتها قد تحولت إلى عناصر ثورية جذرية، يقف على رأسها بيطري منتخب هو طنوس شاهين، وهو عنصر واع وله معرفة واسعة بالفلاحين. وآنئذ اندلعت الثورة في سائر أنحاء كسروان، فلم تبق قرية ولا مزرعة إلا وتأسست فيها فرق الانصار الفلاحية. وبعد طرد المشايخ من البلاد، أعلنت القيادة قيام الجمهورية، وصودرت ممتلكات المشايخ بقوة التنظيم الفلاحي والحكومة الجمهورية. وقد أثار نجاح الثورة الهلع في قلوب أعيان الريف خوفاً على أملاكهم، رغم أن أملاكهم لم تصادر. وإذ ذاك حدث الانشقاق بينهم وبين الفلاحين. وخوفاً من أن تمتد رقعة الثورة تألف على الفور حلف يضم

الاقطاعيين من الطوائف المختلفة، ورجال الدين، والسلطة العثمانية، وممثلي فرنسا وبريطانيا.

وكانت الوسيلة الأساسية لخلخلة وحدة الفلاحين التنظيمية هي استغلال سلاح الطائفية، مستفيدين من ضعف الوعي السياسي لدى الفلاحين، ومن دور الدين المخدّر، ومن الإرث الطائفي المتراكم. ومن أجل ذلك افتعلت مذابح ١٨٦٠ الطائفية والتي كان الفلاحون وقودها. وكان من بين نتائج هذه المذابح، فشل العامية وعودة سيطرة الإقطاع والسلطة العثمانية.

في هذه الحالة نسي الاقطاعيون ورجال الدين الاقطاعيون خاصة، كل الخلافات الدينية الواسعة، والمذهبية الضيقة، وكل فلسفات التنوع والخصوصية في التنوع، وتناسوا كل مبادىء العدل والانصاف والخير وحب عباد الله، ومشاطرة الفقراء السرّاء والضراء... فوحّدوا التناقضات في الأعلى، وغذوها في القاعدة، في الطبقات المسحوقة. لذلك لم يكن ثمة مانع لدى رجال الدين المسيحيين بأصولهم وفروعهم من التعاون مع السلطة العثمانية المسلمة والمستعمرة للقضاء على ثورة خصومهم الطبقيين وكذلك لم يكن ثمة عائق لدى رجال الدين المسلمين بأصولهم وفروعهم من التعاون مع ممثلي فرنسا وبريطانيا المسيحيتين والمستعمرتين للقضاء على ثورة الفلاحين قبل أن تتسع وتتسع لتطال النظام الاقطاعي والسلطة السياسية في لبنان كله، إن لم تمتد أكثر فأكثر لخارج لبنان. لقد تجلت في هذه الحالة قدرة القوى الطبقية المستعبِرة والمستعمَرة على التوحد تجاه الخصوم الطبقيين، ثم اصطناع الخلاف لتفسيخ وحدة القوى الفلاحية إلى طوائف تتقاتل. وهكذا لعب الخبث الطبقي ـ الاستعماري أقصى مهاراته في الأعلى، ولعب الوعي المزيّف والمخدر والمعطل أبأس أدواره في القاعدة.

وثبت بالتجربة الحسية أيضاً أن القوى الرأسمالية التي صنعت ثورات بورجوازية في بلدانها ضد الاقطاع والكنيسة، حالفتهما هنا ضد الثورة الفلاحية. وقد يبدو ذلك غريباً لأن إصلاح نظام الملكية، يؤدي إلى زيادة الانتاج، وتحسن وضع الريف المادي، وبالتالي زيادة القدرة الشرائية، الأمر الذي يخدم البضائع الرأسمالية التي تحتل السوق. ولكن هذه المعادلة تصبح خاسرة، عندما يكون الإصلاح جذرياً، ويؤدي لاستلام الطبقة المسحوقة السلطة السياسية والاقتصادية، لأن الطبقات المسحوقة وطنية بطبيعتها، ولذلك فسوف تندمج المصلحة الطبقية والمصلحة الوطنية، وهذا الاندماج يؤدي بالضرورة إلى تحرير السوق الوطني من هيمنة الرأسمال الأجنبي، وتحرير الوطن من التسلط السياسي الأجنبي، وإذ ذاك تخسر القوى الرأسمالية حليفها الاقطاع، وتخسر معه الهيمنة الاقتصادية والسياسية.

ﻫ ـ عامية جبل العرب في الجنوب من سورية: وهي الأهم لأنها الوحيدة من الثورات

الفلاحية الشعبية التي احتفظت بالأرض التي انتزعتها من الاقطاعيين حتى الآن، رغم التحالف العسكري بين الاقطاع والسلطة العثمانية. فقد كانت الأراضي والدور وحيوانات الحراثة وأدوات الحراثة كلها على الغالب ملكاً للاقطاعيين. ولم يكن الفلاح يملك إلا باب البيت الخشبي، وكان التعبير الشائع عندما يغضب الاقطاعي من الفلاح: "احمل بابك وارحل" فيرحل الفلاح ليعمل لدى إقطاعي آخر. ومنذ أن بدأ الفلاحون الهاربون من التفرقة الطائفية والمذابح الطائفية بالتوافد والاستقرار في هذه المنطقة الجبلية الوعرة، مع بدايات القرن الثامن عشر، تملكت بضعة عائلات اقطاعية الأرض. وكان آل الحمدان في الذروة من هذا الهرم: زعامة سياسية، واستغلالاً طبقياً، وقسوة في التعامل، حتى أن المشنقة التي كان يشنق بواسطتها الفلاحون ظلت شاهداً تذكارياً حتى نهاية القرن العشرين. وما أن بدأ التنافس بين العائلات الاقطاعية حتى استفاد الفلاحون من هذه الثغرة، وانقضوا على آل الحمدان، فأجهزوا عليهم قتلاً أو ترحيلاً، وكان ذلك عام ١٨٧١ .

ولم تمر سنوات معدودة حتى ورثت العائلات الاقطاعية الأخرى كل الامتيازات الاقطاعية السابقة، بحيث أصبح آل الأطرش في الجنوب والوسط، وآل عامر وعز الدين وناصيف في الشمال، يملكون كل شيء، عدا الأنفس البشرية. وآنذاك أنشأ الفلاحون تنظيمات فلاحية سرية، واتفقوا على القيام بالثورة المسلحة في يوم واحد. وبما أنهم يدركون جيداً حرص النظام الاستعماري الاقطاعي على ديمومة الامتيازات الاقطاعية في أي مكان من أراضي الامبراطورية، فقد اقتنص الفلاحون الفرصة التاريخية الناجمة عن طرد الاستعمار العثماني من المنطقة. وآنذاك حملوا السلاح. وقد كان المشروع الفلاحي لحل مسألة الأرض والبيوت وأدوات ووسائط الزراعة، في غاية الوضوح والبساطة "كل فلاح يمتلك مايبده" وتلقائياً تصبح الأسرة التي يعمل منها واحد في الزراعة مالكة لحصة، والتي يعمل فيها اثنان مالكة لحصتين، وهكذا. وأساس الحصة أرض الفدان، أي مايحرثه ويزرعه الفلاح على فدان من البقر في عام واحد.

لقد انطلقت الثورة الفلاحية المسلحة من مراكز تجمع متعددة، وعبر سلسلة من المعارك المتلاحقة، كان التفوق فيها بالسلاح للاقطاعيين، والتفوق بالتنظيم والخطة والحجم للفلاحين، تمكن الفلاحون من طرد الاقطاعيين إلى أطراف المنطقة وخارجها، وسقط من الجانبين عشرات القتلى. وهنا جاء دور السلطة الاقطاعية. فالسلطة التي كانت تتحين الفرص لإعادة سيطرتها على جبل العرب، وجباية الضرائب من قراه، والتي خشيت من امتداد الثورة الطبقية إلى سورية كلها، من جراء العدوى الثورية، سرعان ما استجابت لطلب الإقطاع الذي قدمه ابراهيم الأطرش، وأرسلت قوات عسكرية من دمشق. وبالتعاون

المحكم بين العائلات الاقطاعية والسلطة الاستعمارية الاقطاعية، لحقت الهزيمة العسكرية بالثوار، وعادت للاقطاعيين زعامتهم السياسية وللسلطة وجودها العسكري والإداري والسياسي. ولكن الهزيمة لم تكن ساحقة إلى الحد الذي يسلب الثورة كل مكتسباتها.

لذلك فقد كان الحل المعبر عن محصلة القوى هو: احتفاظ الفلاحين بملكية الأرض التي يعملون بها باستثناء ١/٨ من أراضي كل قرية تقطن فيها إحدى العائلات الاقطاعية. وكذلك امتلاك الفلاحين للبيوت التي يسكنون بها، ولوسائط الزراعة التي يستخدمونها. أما تملك الفلاحين للأرض فقد تم وفق المبدأ المقر مسبقاً، وبذلك كان التوزيع بالغ العدالة، لا فرق بين فلاح في القيادة أو في القاعدة، بين رئيس العائلة أو أعضائها، بين العائلة القوية والعائلة الضعيفة. وملكية الفلاحين هذه، ووفق المبدأ نفسه، لازالت قائمة حتى الآن باستثناء عمليات نقل الملكية عن طريق البيع أو الوراثة. وفي الوقت نفسه زالت كل الامتيازات الطبقية التي كان يتمتع بها الاقطاع، باستثناء الزعامة السياسية، وكذلك، فقد دفع الاقطاعيون ديّة القتلى من الجانبين، دون أن يتحمل الفلاحون أي عبء. وهذه نتيجة إضافية تعكس محصلة القوى، واضطرار الاقطاعيين لإرساء وضع جديد للتعايش المقبل.

هنا في حالة هذه الثورة الفلاحية التي انتصرت وعاشت وحافظت على الجزء الأهم من مكاسبها، وهو ملكية الأرض، رغم تدخل الاستعمار عسكرياً لصالح الاقطاع، لابد من التساؤل كيف أمكن ذلك؟ لقد قام بهذه الثورة تنظيم فلاحي متماسك، لا وفق الأسس الحديثة للتنظيم، وإنما وفق الأسس التي تفرزها درجة الوعي في تلك المرحلة. أي على أساس التجمعات المحلية والعائلية الفلاحية، التي أقامت شبكة تنظيمية فيما بينها، وبقيادة الفلاحين الأكثر وعياً ونفوذاً. وقد كانت الثورة على درجة من الفاعلية والشمول بحيث لم يستطع الاقطاع والاستعمار من استعادة أهم مكتسباتها. ولم يكن بالإمكان الالتفاف عليها من خلال رجال الدين لأن رجال الدين فلاحون مستغلون، إذ لا ملكية وقفية ولا وظيفة اقتصادية. ولم يكن بالمستطاع حرف مجرى الصراع الطبقي إلى صراع طائفي، إذ الجميع تقريباً من طائفة واحدة. ولم يكن بالمستطاع تحويل مسار الصراع الطبقي إلى صراع وطني ضد الاستعمار العثماني، لأن هذا الاستعمار مرحّل. وعندما عادت قواته العسكرية بطلب من الإقطاع وبالتعاون معه، توجّه نضال الفلاحين المسلح وعلى الفور، نحو الخصم الطبقي والوطني المزدوج. وهكذا فقد اندمج باتجاه واحد: الوعي الطبقي والمصلحة الطبقية. والوعي الوطني والمصلحة الوطنية، ووقف في الجانب المضاد: الخصم الطبقي والوطني، ولذلك تمكنت الثورة من المحافظة على أهم مكتسباتها حتى الآن. وبعد ستين عاماً، استكملت الثورة العامية بالثورة الشعبية المسلحة أيضاً التي انتزعت الامتيازات السياسية، وإن اختلفت التحالفات والمبررات.

فالثورة العامية التي حدثت حوالي عام ١٨٨٥ تملكت الأرض، والثورة الشعبية التي حدثت عام ١٩٤٧ استعادت حق الشعب بالتمثيل السياسي، إذ كان آل الأطرش في الجنوب والوسط وآل عامر في الشمال يحتكرون هذا التمثيل. لقد دفع الفلاحون في الثورة الأولى أكثر من ٦٠ شهيداً وفي الثانية قرابة الـ٢٠ . لكن بفارق أن السلطة وقفت في الأولى ضد الثورة، وفي الثانية معها لظروف سياسية طارئة. وقد كان الانقسام في الثانية يحمل طابع التحالفات العائلية أكثر مما يحمل طابع الانقسام الطبقي الحاد، كما حدث في الثورة العامية.

لقد أدت التطورات السياسية التي فصلت بين الثورتين إلى خلط الأوراق فحارب عدة باشوات وأسرهم إلى جانب الشعبيين، بينما حاربت عشرات الأسر الفلاحية إلى جانب آل الأطرش. لأن سلطان باشا الأطرش كان قد اكتسب مكانة وطنية لا تضاهى، ولأنه كان معارضاً لحكم الكتلة الوطنية الممقوت من الشعب، ولأن هذه الكتلة كانت إلى جانب الشعبيين. ولذلك فلابد من وضع هذه الثورة ضمن مرحلتها التاريخية، لنتمكن من استخلاص الظروف التي حالت دون أن تكون هذه الثورة رغم ضرورتها وشرعيتها، ثورة طبقية فلاحية.

٢ ـ الردود الوطنية:

لقد تداخلت عدة عوامل لتحول معاً دون نشوب ثورة قومية مسلحة ضد الاستعمار التركي، رغم أن هذا الاستعمار كان فاقداً لكل عناصر القوة الذاتية التي تجعله قادراً على قهر مثل هذه الثورة. وقد استمر ذلك حتى نشوب الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ والتي لها وضعها الخاص. وحتى الثورات المحلية التي نشبت في بعض المناطق وخصوصاً في الجبال فقد كانت وليدة ممارسات النظام أكثر مما كانت حصيلة وعي قومي ناضج يستهدف تحقيق الاستقلال الكامل. فما هو تفسير ذلك؟

أ ـ لقد أرهق العامل الديني عنصر الوعي القومي، وخدّره وشلّه، لأن الاستعمار التركي هو امتداد لمسار تاريخي، كانت فيه الخلافة الاسلامية رمزاً لوحدة الامبراطورية الاسلامية. وقد ظلت هذه الخلافة عربية، إلى أن تحولت إلى سلطنة تركية، فأصبحت المسالة كما ولو كانت مجرد نقل للخلافة من قوم إلى قوم، وبالتالي فإن قوم الخليفة الجديد أي السلطان هم ورثة قوم الخليفة القديم في قيادة الامبراطورية وحكمها، وبالتالي فإن طاعة حكمهم هو واجب ديني يمليه الحرص على وحدة المؤسسة الاسلامية. وهكذا اختلط الولاء للاستعمار بالولاء لوحدة المؤسسة وقيادتها. ورغم تزايد الوضوح بأن الحكم أصبح حكماً تركياً

عنصرياً، وليس حكماً إسلامياً عاماً، فقد ظل الاختلاط في الرؤية وفي الوعي قائماً. وإذا كان الإرث المتراكم من الجهل ومن تبدل أقوام الحكام الذين يحكمون بالفعل في ظل الرمز الموحد الذي هو الخليفة، قد قام بدور بارز في إضعاف القدرة على التمييز بين الولاء لدولة قومية عنصرية مستعمرة، والولاء للرمز الموحد. وإذا كان هذا الإرث نفسه قد عطّل قدرة التحول من الولاء السياسي إلى مجرد الولاء الديني، فإن شريحة المسؤولين الدينيين في تركيا والمستعمرات العربية قد عملت بإصرار لطمس أية رؤية حقيقية وأي وعي قومي ناضج، لأن الاستقلال عن نظام إقطاعي له مؤسسات قمعية وصفة دينية - سياسية، يجعل امتيازاتها موضع جدل، ويتركها مكشوفة أمام الفلاحين. وآنذاك تنهار الشبكة الواسعة من المسؤولين الثانويين، وينتفي الارتباط الفلاحي بهذه الشبكة، ويسيطر الفلاحون على الأرض التي يزرعونها، فتصبح هذه الشريحة دون قاعدة اقتصادية وبشرية تستند إليها. وفي هذه الحالة ينتهي دورها السياسي والاقتصادي، وتغدو مجرد سلطة دينية. إذ إن القوة الفعلية التي تمتلكها، ناجمة عن سيطرتها على ٧٥٪ من أراضي الامبراطورية أكثر مما هي ناجمة عن أثر الدين في نفوس العامة. هذا الإسناد المتبادل بين الارث المتراكم من الجهل، أي من الوعي المعكوس، وبين الكنيسة ظلَّ قائماً في أوربا المظلمة حتى نسفه تطور القوى المنتجة. إذ ولّد هذا التطور وعياً صحيحاً: قومياً وطبقياً. وإذ ذاك دكَّ التحالف البورجوازي - العمالي - الفلاحي - الثقافي الذي قادته البورجوازية، المواقع الاقتصادية والسياسية لتحالف الإقطاع والكنيسة: ودكّ معه الوعي المعكوس. وشكّل ذلك نقطة تحول جذري في مسار التطور. وإذا كانت القوى الرأسمالية التي لا يمتد فيها نفوذ البابا السياسي والاقتصادي إلى أكثر من مساحة أي سجن كبير من مئات السجون القائمة في الوطن العربي، تركز على تعميق دور الدين والايديولوجية الدينية وحتى المذهبية، في البلدان المتخلفة، فلأن ذلك ينسجم تماماً مع مصالحها. لماذا؟:

لأن انقسام الوحدة الشعبية القومية إلى وحدات دينية ومذهبية، والوحدة الطبقية، إلى أجزاء دينية ومذهبية، وانشداد الجماهير إل قوانين السماء بدل قوانين الأرض وقوانين الطبيعة، وتحوّل الصراع الطبقي والقومي إلى صراع ديني ومذهبي، وتوجه سهام الغضب نحو القوانين العلمية والمادية عوض توجهها نحو الهيمنة الامبريالية، وتكوين وعي غيبي قدري مقلوب بدل الوعي الواقعي الصحيح، وتصنيف التناقضات على أساس الالتزام الديني والمذهبي، عوض الالتزام القومي والطبقي.. لأن كل ذلك يقدم أثمن أشكال الدعم للقوى الرأسمالية، وأقوى طعنات الغدر للمصلحة الطبقية والقومية. ولو لم يكن الأمر كذلك، لكانت الدول الرأسمالية قد خضعت لدولة الفاتيكان، كما خضعت المناطق

العربية للدولة التركية، ولكانت خوّلت البابا السلطة المطلقة نفسها التي امتلكها الخليفة في السلطنة العثمانية. وأيضاً فعلى الدول الرأسمالية في هذه الحالة أن تستمد قوانينها وتشريعاتها، وتقيم علاقاتها على أساس مبادىء الانجيل، وآنذاك تحل قاعدة "من ضربك على خدك الأيمن فدر له الأيسر" محل معادلة التوازن النووي!!.

٢ ـ وطبقة الاقطاع في الوطن العربي قامت بدور أساسي في ديمومة واقع التبعية والارتباط بالمستعمر التركي. ذلك أن النظام التركي هو نظام اقطاعي وهو وريث حميم للنظام المملوكي. لذلك لم يتبدل الوضع المادي والسياسي بالنسبة لهذه الطبقة. فقد كانت عماد حكم المماليك وأصبحت عماد حكم الأتراك. والاقطاعات التي بين أيديها والامتيازات التي تتمتع بها ظلت كما هي، بل تعززت نتيجة تعاونها مع الفاتح الجديد. وبهذا تكاملت المصلحتان بدل أن تتناقضا. وبعد عمليات المسح وصدور قوانين التملّك، تملّك الاقطاعيون جزءاً من أراضي الوقف والدولة والمشاع بالإضافة إلى الأراضي المملوكة ملكية خاصة. وخلال وضع قوانين التملّك موضع التطبيق تصاعدت حدة الصراع بين مجمل الشرائح الطبقية المالكة: الملاكين الكبار والمتوسطين والصغار، وموظفي الدولة الكبار. وبين مجمل هذه الشرائح وبين الفلاحين. ولكن طبقة الاقطاع لم تدخل في صراع مسلح مع الدولة المستعمرة في سبيل الاستقلال، باستثناء ماحدث في بعض الجبال حيث تآزر الاقطاعيون مع الفلاحين في بعض الحالات ضد الاستعمار التركي، ولكن حتى في هذه الحالات، فقد كانت دوافع الثورة متولدة من طبيعة النظام أكثر مما هي متولدة من دوافع استقلالية ناضجة.

لقد كانت علاقة طبقة الاقطاعيين العرب مع السلطة الاستعمارية علاقة وحدة. وتضاد ضمن الوحدة. فالوحدة نجمت عن وحدة المصالح، والتضاد تولد عن التعارض الثانوي بين هذه المصالح. ولذلك، فعندما كان الاقطاع يختلف مع السلطة الاستعمارية حول الضرائب والسخرة الخاصة والعامة والتجنيد، وحول مواقعه في السلطة، لم يكن هذا الخلاف يصل إلى حد إعلان الاستقلال. وحتى في بعض الحالات التي وصل فيها التناقض إلى حد حمل السلاح كالحالة التي ألغى فيها السلطان الاقطاعات، فإن الوحدة المصلحية سرعان ماعادت بعد أن اضطر السلطان إلى التراجع.

إن هذا الدور المضاد للاستقلال القومي الذي قامت به طبقة الاقطاع، قد فرض تجميد الدور القومي للشرائح الطبقية الدنيا، لأن الاقطاع كان في موقع القيادة السياسية والاقتصادية والإدارية، ومن هذا الموقع كان يفرض على الشرائح الطبقية الدنيا الالتزام بخطه السياسي في هذه المسألة، وإلا فهي مضطرة لخوض معركة خاسرة ضد تحالف

الاقطاع والمسؤولين الدينيين والسلطة، وخسارتها هذه ليست خسارة معنوية وإنما هي خسارة مادية: خسارة وسيلة العيش الوحيدة التي هي الأرض. وهكذا تكامل الدوران: الديني والاقطاعي، في تمييع الوعي القومي العربي وإعاقة تكوّنه، وعرقلة تطور القوى القادرة على صنع ثورة قومية تحقق الاستقلال والوحدة. ولكن، ماذا عن القوى والشرائح الطبقية الأخرى؟ ولماذا لم تضطلع بمهام النضال من أجل الاستقلال والوحدة؟:

إن البورجوازية الوطنية هي المسؤولة مرحلياً عن الاضطلاع بهذا العبء، لأنه يتلاءم مع مصلحتها الطبقية ومع المصلحة الوطنية، فلماذا لم تنهض به؟ إن ذلك يعود إل تركيبها الداخلي وقوتها الذاتية. فالشريحة البورجوازية التجارية مع ضعفها الذاتي، وانحسار تأثيرها في المدن الهامة، كانت مواقفها متباينة حسب تباين المصالح. فبورجوازية المدن القريبة من المدن التركية كانت تقيم مع بورجوازيتها علاقات تجارية واسعة. ولذلك فقد كانت منشدة لتقوية هذه العلاقات وتسهيلها عوضاً من إضعافها وتعقيدها. ومن هنا فهي لم تكن تشارك في النضالات الاصلاحية المطلبية التي تشنها البورجوازية في المدن الأخرى. ومثالنا على هذا الوضع: الفارق بين موقف بورجوازية دمشق وبيروت المناضل في سبيل الإصلاح، وموقف بورجوازية حلب المهادن وغير المعني بهذه النضالات. ومع هذا الاختلاف فإن البورجوازية التجارية بمجموعها لم تخض أي نضال استقلالي ثوري. لقد كانت بورجوازية المدن البعيدة عن الحدود التركية، تناضل من أجل توسيع السوق العربية وتوحيدها، وبالمقابل فك القيود التي تربطها بالمدن التركية. لكن وزنها الذاتي لم يكن قادراً على تحقيق هذا الهدف.

أما البورجوازية الصناعية فقد كانت تئن من وطأة الضرائب والمزاحمة الأجنبية، وتعديات الجند، وفساد النظام، في الوقت ذاته الذي كان يخيم فيه الكساد بسبب ضعف القدرة الشرائية لدى سكان الريف المرهقين، ونظام ملكية الأرض، وضعف الانتاجية، وشيوع البطالة، وأيضاً فقد كات تعاني من الاستبداد السياسي، والسخرة، والتجنيد. لذلك فقد كان نضالها منصباً على إصلاح نظام الملكية وعلاقات الانتاج في الريف، من أجل رفع مستوى الفلاحين العلمي والصحي والمعاشي، بحيث يرتفع مردودهم الانتاجي، وبالتالي تزداد قدراتهم الشرائية وحركة السوق. كما كان نضالها منصباً على اصلاح النظام السياسي، وإلغاء المركزية المفرطة، وإشراكها فعلياً في إدارة السلطة، وحماية الصناعة الوطنية، والحد من الضرائب. ولكن البورجوازية الصناعية كانت أيضاً ضعيفة التماسك غير متطابقة المصالح. لأن البورجوازية ذات الأصل الاقطاعي كانت تمثل حجماً كبيراً في داخلها. وهذه كانت تحتفظ بقسم من ملكياتها

الاقطاعية، وبالتالي فقد كان ولاؤها متقلباً بين الحفاظ على امتيازات الاقطاع وما تفرزه من فكر وممارسة. وبين مستلزمات تقوية الصناعة الوطنية. وهذا الولاء المتقلب كان مضعفاً ومربكاً لقوة البورجوازية الصناعية، لأن التناقض الذي كان يجب أن يكون بين البورجوازية والاقطاع انتقل إلى داخلها. وهذه النقطة هي من نقاط الضعف الهامة في تكون ومسار البورجوازية الوطنية العربية.

والمثقفون الذين كانوا على صلة بالنهضة الفكرية والقومية في أوربا، لعبوا دوراً بارزاً في بلورة الوعي القومي العربي، وإيقاظ النزعة الاستقلالية، ولكن بمنتهى الحذر والتمويه. ومع ذلك فلم يكن نضج الوضع العربي العام، ولا نضج قوتهم الذاتية، قادراً على صنع ثورة استقلالية. وطبقة العمال كانت مبعثرة في مشاغل حرفية، أو صناعات ناشئة صغيرة، ولم يكن يجمعها على ضعفها أي تنظيم نقابي أو سياسي على مستوى إقليمي أو قومي، ولذلك فقد كانت معدومة التأثير. وطبقة الفلاحين التي هي أكبر الطبقات حجماً، وأكثرها معاناة وحقداً، كانت فاقدة لأي شكل من أشكال التنظيم على المستويين الاقليمي والقومي، وكانت أكثر الطبقات تأثراً بالعامل الديني ونتائجه، بحكم كونها أكثر الطبقات جهلاً وفقراً. وفقدان التنظيم بالإضافة إلى غياب الوعي القومي، هما اللذان شلا قدرات الفلاحين، ومنعا من تحقيق ثورة قومية استقلالية منتصرة. لأن هذه الثورة تستجيب لمصالح الفلاحين الطبقية والقومية.

ومجموعة الإصلاح الديني كانت معنية بتشذيب الدين مما لحق به من شوائب. وبمحاولات التوسع في الاجتهاد استجابة لبعض أوجه التقدم. ولكن النتائج كانت متباينة في هذا المجال. ففي حين نجح محمد عبده مثلاً في إدخال الربح المصرفي ضمن الربح المشروع، لأن هذا الإدخال يتلاءم مع تطلعات البورجوازية الوطنية النامية وفئة الزراعات الرأسمالية من طبقة الاقطاع، في إقامة المصارف الوطنية والإفادة منها، فقد فشل في إقرار التفسير الذي يمنع تعدد الزوجات، لأن هذا التعدد يستجيب لغريزة التملّك المشحونة لدى الطبقتين المستغلتين المستأثرتين: الاقطاع والبورجوازية. وقد عملت هذه المجموعة بدأب أيضاً للتحرر من النفوذ الغربي الذي بدأ مع التغلغل الرأسمالي، مع الاستفادة من بعض مناحي التقدم في الحضارة الغربية. ولكنها لم تبذل أي جهد باتجاه استقلال الأقطار العربية ووحدتها، بل بالعكس وضعت كامل ثقلها باتجاه تمتين أواصر الوحدة بين الوطن العربي المستعمر، والسلطنة العثمانية المستعمرة. وهكذا فقد حددت مجمل الشروط الطبقية والدينية والفكرية السائدة في الواقع العربي، مستوى وفاعلية البنى التنظيمية للأحزاب والجمعيات العربية، والثورات المسلحة على حد سواء.

الأحزاب والجمعيات العربية:

أ - جمعية الإخاء العربي العثماني: تأسست عام ١٩٠٨ من كبار الموظفين السوريين وبعض كبار الملاّك. كان همها اعتلاء المناصب الرفيعة ضمن الدولة العثمانية، وتسهيل إقامة المعامل والشركات الزراعية والصناعية والتجارية. انضمّ إليها في البدء الطلبة العرب المقيمون في استنبول ثم انفصلوا عنها لانتهازية أعضائها. أيدتها السلطة في البدء ثم حلتها عام ١٩١٠ .

٢ - المنتدى الأدبي: تأسس عام ١٩٠٩ بسماح من السلطة. تكونت قوته الأساسية من الطلاب العرب في استنبول، دخله عدد من النواب والكتاب والأدباء العرب. كان يعمل لتحقيق الوحدة العربية، ومارس نشاطه لتحقيق استقلال آسيا العربية. تأسست له فروع في كثير من المدن السورية والعراقية. عام ١٩١٢ بدأ الخلاف حول الموقف من الاتحاديين، فالمتحدرون من أصل بورجوازي تجاري كانوا ضد سياسة المساومة، والمتحدرون من أصل إقطاعي مالوا إلى سياسة التفاهم والمصالحة. ثم أغلقته السلطة عام ١٩١٥ .

٣ - الجمعية القحطانية وجمعية العهد: تأسست القحطانية نهاية عام ١٩٠٩ بشكل سري من بعض الضباط العرب في الجيش العثماني ومن بعض أفراد العائلات الاقطاعية. استهدفت تحويل الامبراطورية إلى مملكة ذات تاجين: عربي وتركي. ولكل منهما برلمان وحكومة محلية ولغة رسمية. وإمعاناً في السرية انقلبت إلى جمعية العهد عام ١٩١٣ واقتصرت عضويتها على العسكريين وجلهم من العراق.

٤ - جمعية العربية الفتاة: كانت استراتيجيتها الحقيقية: الانفصال عن الدولة العثمانية وإقامة دولة عربية مستقلة. تأسست في باريز عام ١٩١١ من عدد من الطلاب السوريين. كانت ذات طابع قومي عربي واضح، ومتأثرة بالثقافة القومية البورجوازية الغربية. وكانت دائرة عضويتها ضيقة ودقيقة. وجاء في نص قسم الانتساب: "... بذل كل جهد لإيصال الأمة العربية إلى مصاف الأمم الراقية الحرة والمستقلة الكبرى". ولكن أسلوبها في العمل كان مضللاً لسببين: الأول هو خوفها من بطش السلطة التركية. والثاني: تجنباً لغضبة السذج المؤمنين بشرعية خلافة السلطان العثماني. عام ١٩١٣ انتقل مقرها إلى بيروت وبعد عام إلى دمشق، كان تأثيرها عميقاً في مختلف الجمعيات السياسية العربية رغم عدد أعضائها الذي لم يتجاوز المائتين بعد أربع سنوات من تأسيسها. تلقت الدعم من البورجوازية التجارية في كل من دمشق وبيروت. أصدرت عدة صحف ومنعتها السلطة. ساقت البراهين علي وجود أمة عربية واحدة. دخلت في الجمعية عناصر اقطاعية متحررة، وسبّب ذلك خلافاً في الرؤية بين العناصر البورجوازية والاقطاعية. الأمر الذي نمّى فيها

عنصر المساومة. بعد الحرب العالمية الاولى أقامت الجمعية علاقات حسنة مع الشريف، ثم أصبح فيصل أحد أعضائها البارزين. وذلك ماأفقدها استقلاليتها عن المخططات الاستعمارية.

٥ ـ حزب اللا مركزية الإدارية العثماني: أسس في القاهرة عام ١٩١٢ وفتح له فروعاً في سورية والعراق. تألف من التجار السوريين المقيمين في مصر. ودعم من ملاك الأراضي المتحررين، واستهدف الحزب: تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي الذاتي. وتحويل الدولة العثمانية إلى دستورية نيابية. وجعل اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب التركية في الولايات العربية. وتحويل الخدمة العسكرية إلى خدمة محلية. اتسمت سياسته بالمساومة في البدء للاتحاديين وبعد الحرب للفرنسيين والانجليز رغم وجود بعض اليساريين في صفوفه.

٦ ـ الجمعية الاصلاحية البيروتية والدمشقية: تأسست الاولى عام ١٩١٢ والثانية عام ١٩١٣ وتألفتا من تجار وأصحاب بنوك ومثقفين وأطباء ومحامين وصحفيين ورجال دين متحررين. وتضمن برنامجهما: حق الحكومة المركزية في إدارة الشؤون الخارجية والعسكرية والبريد والبرق والجمارك والسكك الحديدية. بينما يدير الشؤون الباقية مجلس الولاية المنتخب. وأن تكون اللغة العربية لغة رسمية. والخدمة العسكرية محلية. وعام ١٩١٣ قامت الجمعية البيروتية بحركة احتجاج واسعة ضد سياسة الحكومة ونقطة الأوج في هذه الحركة إضراب تجار بيروت لمدة ثلاثة أيام ضد التتريك، والمركزية. فحلتها السلطة.

٧ ـ المؤتمر العربي الأول: وقد انعقد في باريز بين ١٨ ـ ٢٣ حزيران ١٩١٣ ومثل خليطاً لمناهج وتركيب كل من: لجنة الاصلاح البيروتية، حزب اللامركزية، المنتدى الأدبي، والعربية الفتاة. إلى جانب وفود من: العراق والمهاجرين العرب في الولايات المتحدة والمكسيك. وعكست قراراته هذا الخليط.[٢٢]

إن هذا الاستعراض لبنية الأحزاب السياسية والجمعيات في الوطن العربي قبيل انتهاء الاستعمار العثماني، وللأهداف والممارسات التي عكستها هذه البنية، يمكننا من استخلاص الخطوط العامة التي لفتها جميعاً: ١ ـ فهي لم تقم بتهيئة الشروط المادية والفكرية لأية ثورة مسلحة تستهدف تحقيق الاستقلال الكامل. وبما أنها لم تكن مصممة على ذلك، فقد مارست جميعاً نشاطاً سياسياً معلناً، عدا العسكرية منها. وحتى العربية الفتاة التي تعتبر أكثرها وعياً قومياً، وأسلمها بنية وتنظيماً ونشاطاً، سرعان ما أسلمت نفسها لمسؤولين رسميين. هم بدورهم أسرى لمخطط بريطاني استعماري، يهدف إلى تقسيم الوطن العربي إلى مستعمرات غربية. وهذا التسليم يعكس أزمتها البنيوية، وما تولده هذه الأزمة من تناقض في الرؤية، وتخبط في الممارسة.

٢ - والقاسم المشترك الأعظم لكل تلك القوى باستثناء العربية الفتاة وجزئياً المنتدى الأدبي، هو العمل من أجل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وإدارية لشرائح البورجوازية وكبار الملاكين ضمن النظام الاستعماري نفسه، أو ضمن اتحاد معه. وذلك يعكس بشكل أساسي ضعف الطبقة البورجوازية وتفككها وهشاشة موقفها. لأن الطبقة البورجوازية في هذه المرحلة من مراحل التطور هي الأقدر والأكثر وعياً لإحداث نقلة نوعية جذرية، قومياً واقتصادياً. ولم يكن مستوى التطور الاقتصادي والسياسي والفكري، ليسمح لأية طبقة أخرى بالقيام بهذا الدور. وبينما عمل التطور الطبيعي للقوى المنتجة في أوربا على تأهيل البورجوازية لقيادة الحلف الذي صنع الثورات القومية والفكرية والاقتصادية والسياسية، فقد عمل التطور المجهض في الوطن العربي على الحيلولة دون ذلك. وإلى جانب الظروف البنيوية التي منعت البورجوازية العربية من التصدي لهذا الدور، فقد لعب انقلاب البورجوازية العالمية من قوة تقدمية تصنع الثورات في بلدانها، إلى قوة رجعية تستعمر وتنهب الشعوب الأخرى. دوراً مكملاً في إضعاف قدرة البورجوازية العربية على القيام بهذه الثورات. فالتغلغل الرأسمالي الأجنبي وما تمتع به من امتيازات، وشطر الوحدة الطبقية الذي أحدثه الاستعمار المتنوع والمتعدد. وإنهاك تطور القوى المنتجة الذي أحدثه تحالف الاستعمار التركي والمسؤولين الدينيين وطبقة الاقطاع، وتمكن الوعي الزائف من فكر الجماهير الفقيرة، كل ذلك قد أضيف إلى عوامل الضعف المتحكمة في نشأة البورجوازية العربية. فعمل على شل قدراتها عن القيام بهذا الدور الثوري.

٣ - إن عدم وجود أي تنظيم سياسي يعكس التطلعات والمصالح القومية والطبقية للعمال والفلاحين هو الذي شكل الضربة النهائية القاصمة. فمع عجز وتردد البورجوازية الوطنية عن القيام بثورة شعبية مسلحة تنهي الاستعمار، وتلغي الموقع القيادي للاقطاع والمسؤولين الدينيين، وتتلف الفكر الذي عمّم الظلام منطلقاً من ذلك الموقع، كان لابد لطبقتي العمال والفلاحين من النهوض بهذا العبء. ولكن ذلك غير ممكن دون وجود تنظيم. وأمام نشوء هذا التنظيم كانت تقف عقبات كأداء: ضعف الطبقة العاملة وانشطارها العمودي حسب الأقاليم. تبعثرها في وحدات وورش صناعية صغيرة. الوعي المزيّف المتراكم الذي يجعل طاقاتها تتبدد في اتجاهات متعاكسة. وبالتالي يمنع الاستعاضة عن الكم بالنوع. تكلّس الوعي السياسي للفلاحين. انقيادهم الأعمى لشبكة المسؤولين الدينيين الرئيسيين والثانويين. انبهارهم بكل ماهو خارج إدراكهم العقلي. وكون المتنورين القلة في الريف هم من أبناء الإقطاعيين، وضعف وسائط الاتصال، ثم الانشطار العمودي لطبقة الفلاحين العرب.

٤ - والمؤتمر العربي الأول الذي مثل كافة الشرائح الطبقية المؤثرة: التجار، الاقطاع، الطلاب، المثقفين، الوجهاء، الصناعيين. قد برهن على منتهى التخلف في الوعي القومي عندما دعا ممثلاً للحركة الصهيونية لحضور المؤتمر بصفة مراقب، رغم أن أبعاد المؤامرة الصهيونية الاستعمارية الرأسمالية كانت قد أصبحت بمنتهى الوضوح. بالمقدار ذاته الذي برهن فيه عن تضارب في المصالح والاتجاهات.

٥ - إن هذه المحصلة لضعف القوى وتناقض اتجاهاتها ومصالحها، كان من الطبيعي أن تعزز الوعي القومي العربي المشوّه، وبعثرة الجهود الاستقلالية وتنافرها، وأن تحوّل الصراع القومي إلى استجداء لبعض المكاسب الاقتصادية والسياسية. ومنظمة الفتاة العربية لم تستطع أن تغير كثيراً من مرارة هذه النتيجة. كما أن هذه المحصلة عكست نفسها أيضاً في حجم المكاسب التي تمكنت تلك القوى من انتزاعها، وتلخصها الاتفاقية الموقعة بين عبد الكريم الخليل باسم الشبيبة العربية ووزير الداخلية التركي. وهي مؤلفة من ١١ مادة كلها تتعلق بإصلاحات محدودة ضمن كيان الامبراطورية ولا تقترب حتى من حدود الاستقلال الذاتي ضمن هذا الكيان: تعليم العربية، ومعرفة رؤساء المأمورين للعربية، وصرفيات المؤسسات الوقفية، وترك الأمور النافعة للإدارة المحلية، وتأدية العسكريين العرب لخدماتهم وقت السلم داخل البلاد العربية، ونفاذ قرارات مجالس المديريات العامة، ووجود وزراء وموظفين عرب في الوزارة والدوائر. وجود ولاة ومتصرفين عرب. تعيين عرب في مجلس الأعيان، المفتشين الأجانب، ميزانيات الدوائر.[٢٣]

نموذج خاص للردود الوطنية

تجربة محمد علي:

عام ١٨١١ أنهى محمد علي باشا حكم المماليك وظلّ معترفاً بالسلطان. وآنذاك كان المماليك كملتزمين للضرائب وحائزين للاقطاعيات، قد حطموا تماماً السكان الريفيين، محوّلين الفلاح إلى قن لصالحهم الخاص، ولصالح الخزينة المركزية. ومنذ البدء كان محمد علي يطمح لتحقيق استقلال مصر بزعامته، والتخلص من الامتيازات الأجنبية الممنوحة من قبل السلطان. وبهذا كان يتفق تماماً مع المصلحة الوطنية. ولكن محاولته هذه جاءت مبتورة، وأحياناً معكوسة، ولذلك آلت في النهاية إلى الفشل. فهو لم يعتمد تحرير الشعب من السخرة والضرائب الباهظة، وإنما زاد منها، ولم يصبح الشعب مصدراً للسلطات وإنما تبدلت تبعيته بتبدل الحكام. لذلك فهو لم يكن صانع القرار كي يكون مسؤولاً عن تحمل عبء المواجهة وكي يعد نفسه لتحمل هذا العبء، ولكنه كان مرهقاً مستغلاً مسحوقاً جائعاً. ومثل هذا الشعب لن يكون قادراً على مواجهة خصومه المتعددين والأقوياء: ركائز السلطنة والرأسمالية العالمية، ولن يعي مسوّغات هذه الحرب الوطنية والطبقية.

وخلق قوة عسكرية هائلة بمقاييس العصر، ولكن الجيش لم يصل إلى هذا المستوى إلا وكان قد استحوذ على نصف إيرادات الدولة وعلى قسم كبير من قوة العمل لصالحه وصالح الصناعات العسكرية المرتبطة به. وحصر ملكية الأرض بالدولة وأجّرها للزارعين، وحصر كذلك جباية الضرائب وحصة الدولة من الانتاج بالدولة، وبذلك قام بثورة حقيقية ضد الاقطاع ومتعهدي الضرائب. ولكن هذه الثورة جاءت من الأعلى وبدون الاستناد إلى قوة الفلاحين. وبسبب هذه النقطة بالضبط، اضطره السادة الاقطاعيون والأجانب إلى التراجع. فعاد وسلّم الأرض ملكية كاملة للأغنياء والأعيان بذريعة تشجيعهم على زراعة الأراضي البور مع منحهم إعفاءات من الضرائب لمدة عشر سنوات. وهكذا عاد التمايز

الاجتماعي للبروز بحدة، وأثبتت الطبقة بأنها على الدوام أقوى من الفرد، مهما كانت قوة ذلك الفرد، لأنه لم يكن مستنداً إلى الطبقة النقيضة: طبقة الفلاحين.

وأجرى اصلاحات جدية في أساليب الري والزراعة منشئاً شبكة واسعة من أقنية الري والسدود "فارتفعت نسبة الأراضي المزروعة بـ٢٥٪ بين عامي ١٨٢٤ - ١٨٤٠ وزادت المحاصيل بنسبة أكبر بعد التحول إلى الري الدائم وخصوصاً الزراعات التجارية كالقطن الذي كان مطلوباً بقوة في الأسواق العالمية".[٢٤] ولكن الطبقة المستفيدة بشكل أساسي من هذه الاصلاحات كانت طبقة الاقطاع. أما طبقة الفلاحين فقد أعاقت قدراتهم الانتاجية سياسة التسعير والضرائب الباهظة والسخرة والخدمة العسكرية، رغم محاولات السلطة مساعدتهم بتوفير البذور ومنح القروض وتنظيم مناوبة المحاصيل وتسويق الانتاج. وعندما حاول محمد علي إيقاف التعسف الحاصل من قبل ملاكي الأرض ومتعهدي الضرائب وجد نفسه عاجزاً عن ذلك. إلا إذا استند إلى قوة الفلاحين وذلك مالم يكن وارداً في فكره وممارساته، أو منسجماً مع مصالح الطبقة التي غذّى شهوة التملك والجشع والاستبداد والاستغلال في بنيانها العضوي بنفسه.

وفي الصناعة وبتزامن مع الاصلاحات الخاصة بالزراعة، قامت السلطة بتشجيع المنتجين الأفراد عن طريق مدهم بالخامات وبشراء الانتاج، وأنشأت بالمقابل قطاعاً صناعياً مملوكاً للدولة. ولكن جملة من الصعوبات واجهت قطاع الدولة بشكل خاص مثل: صعوبة توفير الآلات، وتدني مستوى التأهيل العمالي، وقلة المهندسين واستيراد بعض المواد الأولية من الخارج. ولكن الصعوبة الكبرى كانت سياسية، ناجمة عن التزامات السلطان تجاه الدول الأجنبية، فزادت منافسة البضائع الاجنبية للانتاج المحلي دون أن تتمكن السلطة من حمايته، الأمر الذي اضطر السلطة إلى إلغاء جزء كبير من مشاريعها الصناعية، وأخيراً اضطرت عام ١٨٤٢ إلى التخلي عن احتكاراتها الصناعية. وهكذا أضعف الكيان الصناعي التقليدي من خلال احتكار الدولة لبعض الصناعات ثم تخلت الدولة عن قطاعها الخاص بسبب المصاعب الذاتية والمزاحمة المفروضة.

وفي التجارة والنقل والمواصلات حاول محمد علي تحقيق سيطرة الدولة أيضاً، ففشل أمام قوة النفوذ الرأسمالي في كافة أنحاء الامبراطورية، لأن هذا الاحتكار يتعارض مع امتيازات الأجانب الممنوحة من قبل السلطان والخاصة بحرية التجارة والملاحة وإلغاء الاحتكار. وممارسة الدولة للسيطرة الحازمة على طرق المواصلات التي طوّرتها بنفسها برياً وبحرياً ونهرياً، جوبهت بمعارضة الدول صاحبة الامتياز، فألغي احتكار الدولة لهذه المرافق في تركيا ومصر على السواء. وأصبحت هذه المواصلات المحسنة قادرة على أن تخدم

بكفاءة متقدمة لا التجارة الداخلية فحسب، وإنما التجارة الدولية أيضاً. وفي التوازن بين الانتاج والانفاق، ورغم الإنفاق العالي للجيش الذي كان يستحوذ على نصف الانفاق العام تقريباً، فقد ظل الدخل يفوق الانفاق. وهكذا فقد كانت محاولات محمد علي لتحقيق استقلال مصر وتطويرها، وطموحاته التوحيدية في النطاق العربي، مفتقرة إلى القاعدة البشرية الحرة والقوية، في عصر كانت فيه الرأسمالية العالمية في أوج قوتها، وعدوانيتها: فالفلاحون وهم الطبقة الكبرى، لم يكونوا مالكين للأرض ومتحررين من الاستغلال الطبقي ومن تعسف السلطة "ومن السخرة التي بلغت عام ١٨٢٥ مثلاً بحدود ٣٥٠ ألف رجل من أصل قوة العمل البالغة أقل من مليون رجل"[٢٥] والعمال والحرفيون كانوا فاقدي الاستقرار من خلال التحول بين الصناعة الحرة والاحتكار ثم إلغاء الاحتكار. وكانوا مبعثرين وغير منظمين، وغير مشدودين لنظام يسحقهم مثلما يسحق الفلاحين في خصائصه الاستغلالية والاستبدادية. والفلاحون والعمال هم أصحاب المصلحة الطبقية والقومية المنسجمة مع طموحات محمد علي.

إن وضع هدف كبير كاستقلال مصر وتطويرها، وتوحيدها مع مناطق عربية أخرى، وحماية هذه الوحدة من الهيمنة الرأسمالية الاستعمارية ومجابهة السلطان وحلفائه الداخليين، يجب أن تهيّأ الشروط المادية لانجازه. هذه الشروط تتعلق بقسم منها بتطوير الاقتصاد وتعزيز الجيش، ولكنها تتعلق بقسمها الآخر والأهم بتحرير الجماهير من الاستبداد والاستغلال، وبتمكينها من الممارسة الفعلية للسلطة ومن تأهيل قواها للصراع تنظيماً ووعياً وتدريباً وتسليحاً. لكن مسار السلطة كان مختلفاً: فطبقة الاقطاع التي اعتمدها قاعدة للحكم، تتمركز في الموقع المضاد لتحقيق هذا الطموح، وبالمقابل فقوة العمل التي لها مصلحة طبقية وقومية بذلك كانت منهكة مستغلة مسلوبة الحرية. في حين أن البورجوازية العالمية كانت قدأصبحت قوة رجعية استعمارية لها مصلحة في استنزاف ثروات الامبراطورية وساعدها النظام الاقطاعي الاستعماري المتفسخ على ذلك، الأمر الذي جعل الحكم المصري في مواجهة خصم مزدوج: استعمار إقطاعي واستعمار رأسمالي ومثل هذا الخصم لا يمكن أن يواجه بوضع داخلي مقلوب، يضع قوة العمل وخصوصاً الفلاحين في الموقع المنهك المستغل المسلوب الحرية، وطبقة الاقطاع المستغلة المستبدة الساحقة لكل قوة جماهيرية في موقع القيادة. ولذلك ورغم كل إنجازات محمد علي، لم تستطع السلطة أن تنجز الاستقلال الكامل عن الدولة العثمانية، ولم تتمكن من أن تمنع سريان مفعول التزامات السلطان تجاه الدول الأجنبية على مصر. ولم تحقق الوحدة بين مصر وأية منطقة عربية أخرى. وهذه النتائج حملت في طياتها بذور التطور اللاحق.

الثورات الوطنية الاستقلالية:

١ ـ في اليمن: جوبه الاحتلال العثماني منذ البدء بثورة شعبية قادها الأئمة الزيديون، ولم يستطع العثمانيون إنهاءها رغم الحملات المتكررة بين ١٥٤٧ و ١٩١٦ وفي عام ١٦٢٩ استسلمت للثوار صنعاء وتعز، وأعلن أمير عدن ولاءه للثورة. ولم يبق بأيدي العثمانيين سوى زبيد ومناطق تهامة المحيطة بها. وعام ١٦٣٠ هزم الثوار حملة عثمانية جديدة. فاضطر العثمانيون للخروج من اليمن، وبذلك كان اليمن أول ولاية عربية تتخلص من الحكم العثماني. واستمر ذلك حتى عام ١٨٦٩ إذ استفاد العثمانيون من تحسن المواصلات وخاصة فتح قناة السويس فاستعادوا السيطرة على بعض المدن الرئيسية وكان ذلك ضرورة استراتيجية بالنسبة للعثمانيين. وقد حدثت عدة ثورات فيما بعد أعوام ١٨٩٢ و ٩٥ و ٩٦ ولكنها لم تنجح في تحقيق الاستقلال، إذ استمر العثمانيون يحكمون اليمن حتى عام ١٩١٨ .

٢ ـ الحركة الوهابية: مؤسسها محمد بن عبد الوهاب درس في الحجاز والبصرة. تأثر بتعاليم ابن تيمية. دعا لممارسة الاسلام كما في عهده الأول. طرد من مقر أسرته في العيينة عام ١٧٤٤ وحظي بدعم محمد بن سعود أمير الدرعية. ومن التعاون بين الاثنين أنشئت الوهابية. سيطرت الوهابية على العيينة عام ١٧٥٠ وهزمت قبائل نجران عام ١٧٦٥ ثم هزمت أمير الرياض عام ١٧٧٣ واستسلمت حائل عام ١٧٨٧ وبهذا توطدت سيطرة الحركة على نجد. ثم سيطرت على الإحساء فالبحرين فالبريمي. واستمر صراعهم مع أمير مكة حتى عام ١٨٠٣ حيث دخلها الوهابيون. وبعد عامين دخلوا المدينة ثم عسير فتهامة حتى سواحل اليمن. ولكنهم لم يتوغلوا في اليمن حيث سيطرت الزيدية. رد العثمانيون بحملة عسكرية مدعمة بقبائل المنتفق عام ١٧٩٧ ففشلت، وفشلت حملة أخرى في العام التالي. وعام ١٨٠٢ غزا الوهابيون كربلاء، وبعد عام النجف، وكذلك عام ١٨٠٦ ولكنهم لم يستقروا فيها.

وتوغلت جيوشهم في بلاد الشام حتى هددت دمشق. ومنعوا قوافل الحج الشامي من دخول الحجاز لمدة ثلاث سنوات. وقد فشل ولاة دمشق كما فشل ولاة بغداد في فرض الهيبة العثمانية. ولكن محمد علي باشا وبتكليف من السلطة العثمانية، تمكن من هزم الوهابيين واحتلال عاصمتهم الدرعية عام ١٨١٨ فانتقل مركز الدولة الوهابية إلى الرياض، وظلت كذلك. وفي القرن التاسع عشر أضيف إلى التدخل العثماني، التدخل الانجليزي في السواحل الجنوبية والشرقية من الجزيرة العربية. واحتلوا عدن عام ١٨٣٩ .

٣ ـ ثورات وطنية شعبية متفرقة:

إن هذه الثورات لم تستهدف إقامة دولة كالزيدية والوهابية، أو المحافظة على دولة قائمة كعمان، وإنما استهدفت إنهاء حكم المستعمر التركي المتعصب عنصرياً، والمستبد قومياً، والمستغل طبقياً، والفاسد إدارياً وخلقياً، واستهدفت في حالات أخرى الثورة على الظلم الاستعماري، وابتزاز أدواته للأموال، ومغالاة المستعمر في فرض الضرائب، والسخرة، والتجنيد.. أي ضد مساوىء النظام الاستعماري وليس ضد وجوده بالذات. وفي مجمل هذه الثورات تداخل الأمران تداخلاً كبيراً. لأن مساوىء هذا النظام هي من مقومات وجوده وبالتالي لا يمكن الصراع ضدها دون الصراع ضد جوهر النظام أي ضد بقائه، ولم تخل أية ولاية عربية من هذه الثورات في إحدى حالاتها:

ففي بلاد الشام: تمرد الفلاحون ضد الوالي اسماعيل باشا العظم عام ١٧٢٩ في منطقة القدس بسبب ابتزازه للأموال وخف لنجدته أخوه حاكم صيدا، وكان آل العظم يحكمون ولايات الشام وصيدا وطرابلس في آن واحد. وعام ١٧٣٠ حدثت ثورتان في كل من طرابلس واللاذقية. وقامت في الوقت ذاته ثورة مسلحة في منطقة طبرية. بسبب ظلم الوالي للسكان. وعام ١٧٢٦ أضربت دمشق لمدة ثلاثة أيام احتجاجاً على احتكار الوالي لبيع اللحم. وعام ١٧٤١ تشارك الوالي مع تجار الحبوب وأصحاب المطاحن والمخابز في استغلال الشعب. ولكن الشعب ثار، مما اضطر الوالي للتخفيف من الكثير من المظالم. وعام ١٧٦٧ تمرد سكان الرملة ويافا بسبب المظالم وجرت ثورات أخرى في السنوات اللاحقة في مناطق متفرقة من فلسطين. وعام ١٨٢٠ ثار سكان جبل لبنان ضد الأمير بشير الشهابي لأنه حاول جمع ضرائب باهظة إرضاء لوالي عكا. وعندما احتل محمد علي باشا الألباني بلاد الشام، وفرض الخدمة العسكرية لمدى الحياة، وحاول نزع السلاح من الأهلين، وغالى جباته المتعهدون بجمع الأموال، ووجه بعدة ثورات شعبية: في فلسطين: في السلط وفي الخليل، حيث هزم الجنود المصريون واحتل الفلاحون القدس. وفي جبل لبنان حيث ساعده بشير الشهابي على إخضاع الفلاحين، وفي جبل العرب جنوبي سورية، حيث هزمت قوات محمد علي.[٢٦]

وتوالت التمردات والثورات في جبل العرب منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٨ ولم يتمكن الحكم التركي من تثبيت أقدامه طيلة قرن إلا لسنوات معدودة بين الثورة والثورة، كتلك التي استعان به الاقطاعيون للقضاء على الثورة العامية، فاستفاد من المناسبة وبنى قلعة السويداء، وعيّن حاكماً على الجبل. ولكن المقاومة المسلحة سرعان ما استؤنفت ضد العثمانيين بدءاً من عام ١٨٩٣ حتى ١٨٩٧ ثم عام ١٩٠٦ فعام ١٩١٠

وأخيراً عام ١٩١٦ . وفي هذه المرحلة تمرد البدو والأهالي في لواء الكرك احتجاجاً على التجنيد وإحصاء السكان. وفي المناطق التي أنشئت فيها شركة نجيب الأصفر الصهيونية واقعياً والفرنسية شكلياً والتي أنشئت لشراء الأرض قاوم الفلاحون مقاومة عنيفة امتلاكها للأرض. وكانت هذه الشركة مدعومة من الحكومة المركزية. وشملت محاولات السلطة لبيع الأراضي لهذه الشركة، أراضي الدولة التي أصبحت بعد ١٩٠٨ تحت تصرف الاتحاديين وعددها ١١٧٥ قرية في مناطق حلب ـ حماه ـ عكا ـ دمشق ـ حوران ـ جنين ـ غوربيسان ـ مابين النهرين. وقد اتخذت معركة أراضي الدولة هذه طابعاً طبقياً وقومياً متميزاً. فالفلاحون الذين كانوا يعملون في الأرض، كانوا يكافحون للاحتفاظ بها، وقد دعمتهم البورجوازية الوطنية في موقفهم هذا. وبالمقابل، فالحكومة المركزية الاتحادية، والاقطاعيون ووكلاء الرأسمال الأجنبي والصهيونية العالمية وفرنسا، كانوا جميعاً يعملون بجد لتمليك الشركة الفرنسية ـ الصهيونية هذه الأراضي، وذهب الاستعمار العثماني دون أن تحسم هذه المعركة.

وفي حماه رفض الفلاحون دفع العشر عام ١٩١٣ ووقفت الحكومة المحلية من آل البرازي الاقطاعيين ضد الفلاحين ومع الحكومة المركزية. وفي حوران تمرد الفلاحون عام ١٩١٦ ضد سياسة الضرائب وجمع المحاصيل، وفي اللاذقية ثار الفلاحون عام ١٩١٧ ضد الحكم التركي واستمرت الثورة حتى رحيله.[٢٧]

وفي مصر انفجرت اضطرابات شعبية دامية تحت شعارات ديموقراطية ووطنية عام ١٨٧٩ . وكانت هذه الاضطرابات مقدمة لثورة عرابي.

وفي الجزائر "تجلت في الطرق الصوفية التي اتبعها الريف الجزائري نقمة الشعب على ابتزاز الدولة، وأشعلت بعض هذه الطرق عدة ثورات بسبب ذلك".[٢٨] ومنذ بدء الفتح العثماني، قوبل هذا الفتح بمواجهة شعبية مخططة كانت تستهدف الخلاص من حكم القراصنة ومن التدخل العثماني في آن واحد. وكان خير الدين بربروس القرصان الحاكم، قد تلقى من السلطة التركية ٢٠٠٠ جندي انكشاري وسمح له بتطويع عدد مماثل من الأجانب، وبفضل الـ ٤٠٠٠ انكشاري هؤلاء تصدى للخطة التي دبرها سكان مدينة الجزائر مع رجال القبائل والهادفة لحرق الأسطول وقتل الأتراك والفوز بالاستقلال.[٢٩] وعام ١٥٢٠ أغار رجال القبائل بقيادة ابن القاضي على الميتجة ونهبوها واحتلوا مدينة الجزائر وثارت تنيس وشرشال في الوقت نفسه.[٣٠] وكانت منطقة القبائل تحرص باستمرار على التمسك باستقلالها، وقد استمرت ثوراتهم المتقطعة طيلة عهد الباشوات منذ ١٥٨٧ ـ ١٦٥٩.[٣١] وعام ١٥٥٢ حصلت ثورة ضد الظلم في جباية الضرائب، فقمعت بمنتهى

الوحشية، ووضع قائد الثورة على فوهة مدفع، وأطلقت القذيفة، فتناثرت أشلاؤه.[٣٢] ومن الثورات القومية الطبقية العنيفة التي كانت تحصل في الجزائر تلك التي حصلت ضد اليهود أكثر من مرة، ذلك أن الدولة العثمانية لم يكن لها أي إسهام إيجابي في النشاط الاقتصادي، وإسهامها الوحيد كان في إفقار السكان. ومن مسببات هذا الافقار، سياسات احتكار الأسعار، والمبالغة في فرض الضرائب. وكان التجار اليهود يحتكرون بالاتفاق مع الحكومة التجارة الداخلية. وكانت مؤسسة بكري وبوشناخ اليهودية وحدها تحتكر ثلثي التجارة وتتحكم في فرض أسعار الشراء والبيع. وقد أدت هذه السيطرة على السوق إلى آثار مدمرة، وإلى قيام ردود فعل عنيفة ضدهم وضد شركائهم في السلطة، ولاسيّما أيام المجاعات. وقد أدى تزايد ثراء التجار اليهود إلى تزايد نفوذهم الداخلي والخارجي، حتى صار بإمكانهم تعيين البايات وعزلهم، حتى وقتلهم. وقد أدى هذا الشطط إلى قيام ثورة ١٩٠٥ ضدهم وضد شريكهم في الاستغلال والقهر الدامي. ففي هذا العام كانت البلاد تعاني من مجاعة مخيفة حمّل الشعب بحق مسؤوليتها لليهود بسبب احتكارهم تجارة الحبوب وتسلطهم على الداي وعلى شؤون البلاد الداخلية والخارجية. وقد بدأت الثورة برصاصة أطلقها جندي على بوشناخ حين كان خارجاً من قصر الجنينة، فاعتبره الجند بطلاً حرر البلاد من الطاغية. واشترك الجند والشعب في مهاجمة المحلات اليهودية وانتهى الأمر إلى قتل الداي نفسه. ولكن اليهود سرعان مااستعادوا مركزهم ونفوذهم.[٣٣] وعام ١٨٢٣ ثارت قبائل بجاية. وكالعادة أصدر الأتراك قراراً باعتقال كل أفراد هذه القبائل الثائرة، وحتى الموجودين منهم في مقرات القناصل، الأمر الذي أدى إلى مضاعفات سياسية وإلى قصف الأسطول الانجليزي للجزائر.[٣٤]

وفي تونس أصبح المزارعون في الساحل على وشك الثورة بسبب سوء المحاصيل وسياسة الاحتكار.[٣٥] في عام ١٨٣٠ .

وفي طرابلس، وبسبب إلغاء القرصنة من قبل الدول الأوروبية ضعفت الموارد المالية في طرابلس كما ضعفت في تونس والجزائر حيث كانت مصادر القرصنة هي أهم المصادر لتمويل طائفة من الجنود القراصنة، والحكام المحليين. وهنا كما في تونس والجزائر أيضاً لجأت الأسرة الحاكمة إلى تعويض هذه الأموال بواسطة ابتزاز مزيد من المال من السكان فثارت القبائل في طرابلس على الحاكم، بزعامة أولاد سليمان واحتلت طرابلس، وعادت السلطة العثمانية فاحتلت طرابلس عام .[٣٦]١٨٣٥

وفي عُمان وسواحلها: تمكن الشعب من طرد البرتغاليين ثم حرر سواحل افريقيا الشرقية بدءاً من عام ١٧١١ من الاستعمار البرتغالي. وحاول العثمانيون غزو عُمان ولكنهم فشلوا.

ثم تمكنت حملة إيرانية من التوغل داخل البلاد، واقترفت ابشع الجرائم والفظائع، وبعد حرب وطنية طويلة ومعارك دموية دامت قرابة الخمسين عاماً، تمت هزيمة الفرس النهائية وطردوا من البلاد.

ماذا يمكننا أن نستخلص من هذه الثورات؟ إن أهم ما نستخلصه هو مدى النضج الذي بلغته حركة التحرر العربي في قوتها المادية ووعيها السياسي. فالشرائح الحاكمة بجزئيها: العربي والأجنبي قد عملت على إرهاق السكان والحيلولة دون تبلور قواهم في تنظيمات مدنية وعسكرية ممتلكة لمقومات القدرة على إنجاز الاستقلال. وباستثناء سلطة محمد علي، فقد ظلت السلطات الأخرى تتراوح بين الاكتفاء بالسلطات الممنوحة لها من قبل السلطان، والتوسع في المسؤوليات حتى يصبح الارتباط بالسلطنة العثمانية اسمياً.

إن آل العظم في دمشق لم يعملوا من أجل الاستقلال، وإنما من أجل زيادة ثرواتهم. وهكذا كان الولاة منهم ينهبون سكان المدن بالاحتكار وغلاء الأسعار، والريف بالابتزاز والضرائب والسخرة. ثم يأتي دور السلاطين فيعزلون الولاة ويصادرون أموالهم ليمولوا فيها حروبهم وينفقوها على أدوات قمعهم وديمومة استعمارهم ومضاعفة تبذيرهم. لقد بلغت أموال أسعد باشا العظم والي الشام المصادرة عام ١٧٥٨ مثلاً حداً من الضخامة جعل الدولة العثمانية تجري تبديلات في أسعار عملتها، رافعة من قيمتها.

وظاهر العمر الذي كان ملتزماً في طبريا وصفد، ورغم كونه من السكان المحليين، فقد كان حريصاً على تحسين علاقاته مع السلطات العثمانية، فدفع أموال الميري بانتظام وأرسل رؤوس الزرب الهاربين من دمشق إلى استنبول تدليلاً على ولائه، فحصل على التزام عكا ومناطق أخرى نتيجة لذلك، وتمتع باستقرار نسبي. إذن فهو لم يسع للاستقلال الفعلي، ولم يجر تحالفات جادة على هذا الأساس، ولم يهيء السكان من أجل معركة الاستقلال والوحدة. وعندما ثار عليه أبناؤه أكثر من مرة بدءاً من عام ١٧٥٢ وحتى ١٧٦٧ لم يثوروا ضده لخلاف في النهج السياسي، وإنما طمعاً في السلطة.

وفخر الدين المعني والذي أجبر السلطة العثمانية عام ١٦٢٤ على توليته من حلب إلى العريش، عادت السلطة فهزمته وقتلته عام ١٦٣٥ ، لأن إعداداته الشعبية والعسكرية، وكذلك تحالفاته لم تكن منطلقة من مهام صنع الاستقلال والوحدة، وإنما من انتزاع قدر أكبر من النفوذ والصلاحيات.

وفي العراق حيث كان الحكم مملوكياً وراثياً في بغداد والبصرة، ومحلياً من آل الجليلي في الموصل في القرن الثامن عشر، اكتفت السلطة بالاعتراف الاسمي به، مقابل الخدمات التي يؤديها الولاة في مقاومة اعتداءات البدو على قوافل الحج، ومقارعة الصفويين.

وبالمقابل اقتنعت القوى الحاكمة في بغداد بهذه الامتيازات. أما أمراء الأكراد في الشمال فلم يكونوا يتوخون من صراعهم أكثر من الحفاظ على حد معين من استقلالهم الذاتي.
وفي المغرب العربي لم تحكم أية أسرة من أصل محلي طيلة عهد العثمانيين. وعلى الدوام ظل مركز القرار يتنقل بين القراصنة والانكشارية. وظل هؤلاء الأداة الأساسية للسلطة. وسيطرة السلطنة العثمانية كانت تنقلب تدريجياً إلى سلطة اسمية. ولكن طريقة التعامل مع السكان كانت مختلفة. ففي تونس استولت الأسرة الحسينية من آغا السباهية الأتراك على السلطة عام ١٧٠٥ واستمرت حتى ١٩٥٧ . ومؤسس الأسرة ابن لضابط عثماني يوناني الأصل. وقد اعتمد على دعم السكان المحليين ورجال القبائل مقابل الانكشارية. ولم يتمكن السلطان من تعيين والٍ مكانه لأن السكان دعّموه. فاقتنع السلطان بالاعتراف الاسمي. وتمكن في فترة الهدوء من القيام بالعمران في تونس والقيروان. وقد صمدت جيوش تونس أمام فرنسا عام ١٧٧٠ والبنادقة ١٧٨٤ - ٨٦ وأصبحت قوة هامة في المتوسط. اشترك حكام تونس إلى جانب السلطان في حروبه ولكنهم لم يقدموا له المال. وكان السلطان يطلق لقب باشا على من يتولى الحكم. أبقيت القوات التركية بعيدة عن السكان المحليين. وأحدث توازن بينها وبين قوات من القبائل، واعتمد البايات على حرس من المماليك، وبسبب إلغاء القرصنة عام ١٨١٩ وانتشار الطاعون والمجاعة عمد البايات إلى إيجاد مصادر للثروة باحتكار السلع، الأمر الذي أحدث حالة من الغليان وصلت إلى حدود الثورة. وقد نقل التغلغل الأوروبي الرأسمالي في تونس الثروة إلى أيدي الأوروبيين. وعام ١٨٨١ أصبحت تونس محمية فرنسية.

وفي طرابلس لم تكن الأسرة الوحيدة التي حكمت لفترة طويلة منذ ١٧١١ - ١٨٣٥ أسرة محلية. إذ إنّ مؤسسها هو ضابط ينحدر من قرصان تركي. وعندما ألغيت القرصنة، وبالتالي جفت الموارد المالية الهامة التي تدرها عمدت الأسرة القرامانلية إلى تعويض ذلك بمزيد من ابتزاز الأموال من قبل السكان، الأمر الذي أدى إلى الثورة. وقبل هذه الأسرة وبعدها لم يكن هم الحكام النهوض بالشعب وخوض معركة الاستقلال والوحدة به. ولم يكن همها كذلك، وإنما الإثراء والنفوذ لاغير.

وفي الجزائر لم يكن الوضع أقل سوءاً. ففي البدء كان الحكم للقراصنة، ثم استعان هؤلاء بالعثمانيين لمواجهة الأساطيل الأوربية. وأخذ مركز القوة بالتنقل بين القراصنة والانكشارية. وتتالت العهود: من باكوات إلى باشاوات فأغاوات فدايات. وكانت المعارك الرهيبة والفوضى وما يرافقها من نهب واعتداءات، تتلاحق خلال تبديل المراحل أو ضمن المراحل نفسها. وقوة الجيش كانت تتألف من الجند التركي والقراصنة المختلفي الجنسيات.

وكانت قوة الجزائر البحرية مخيفة حتى للدول الأوربية. وهاتان القوتان كانتا متكاملتين في مجال الأمن ومتنافستين في مجال الإثراء والمسؤولية. وبالمقابل فقد كانت شرائح السكان غير المتحالفة مصلحياً مع الحكام والجيش، مسحوقة مقهورة. وإذا كان البعد عن المركز قد ولّد ضعف السيطرة العثمانية والاستقلال النسبي للحكام، فلم يؤدِّ ذلك إلى أي تقدم في الاتجاه القومي أو الاقتصادي المحلي بالنسبة للسكان. إذ إن احتكار شراء المحاصيل وزيادة الضرائب والسخرة الخاصة والعامة والاستغلال الطبقي ونفقات الجند وتعدياتهم، كانت مستفحلة هنا كما هي في أجزاء الامبراطورية الأخرى. والزراعة لم تتحسن، في حين كانت السوق التجارية في المدن خامدة، بسبب التجزئة، واضطراب الأمن، وفقدان الطرق وتخلف وسائل المواصلات، وسياسة الاحتكار. ولهذا كانت الجزائر محرومة من الفائض وعرضة على الدوام لانتشار المجاعة.

أما الحركتان الزيدية والوهابية، فقد قامتا بدور وطني رغم استنادهما إلى الأئمة في اليمن والمذهب الوهابي في نجد والحجاز. ذلك أن الثورتين استهدفتا الاستقلال، وحاربتا السلطنة بقوة الأئمة والمذهب، وبقوة الرغبة في التحرر من الاستعمار. وبذلك كانتا في خط التطور في حدود المرحلة. أما في المراحل اللاحقة فقد انقلبت قوة الأئمة والمذهب إلى عقبة في طريق التطور، لأنها أعاقت عملية التبدل النوعي في هذا الطريق، من الاستقلال، إلى التحرر الاجتماعي والاقتصادي.

وفي كافة الثورات الشعبية العربية، يلحظ بوضوح التداخل القوي بين المحركين: الوطني والطبقي. لأن البنى الحاكمة، والممثلة للاستعمار، قد عكست في ممارساتها السياسية والاقتصادية كل مافي جوهر النظام من قهر استعماري واستغلال طبقي. والقوّة الأساسية في هذه الثورات والتمردات، هي قوة الفلاحين. ذلك أن الأرض هي الوسيلة الأساسية للانتاج، وبها يعمل القسم الأعظم من السكان. وهؤلاء هم الأكثر عرضة للاستغلال والقهر. ومن هنا فإن وحدة المستعمر والمستغل في الخارج والداخل، خلقت الوحدة العضوية بين العاملين القومي والطبقي في مسار صراع المتضادات. وهذه الحقيقة التي أفرزها الواقع العربي، تتباين مع توحد البورجوازية والعامل القومي في أوربا. فهنا حملت البنى الطبقية الكادحة عبء الصراع القومي والطبقي، وهناك حملت هذا العبء الطبقة البورجوازية. ولذلك فالوحدة القومية هي جزء من هدف الصراع العفوي التاريخي للطبقات الكادحة العربية، بينما هي جزء من هدف الصراع الواعي التاريخي للطبقات البورجواية الأوربية.

وهذه الثورات والتمردات كانت غير متزامنة، وغير متصلة، وغير منظمة. ذلك أن

الجماهير المسحوقة طبقياً وقومياً في الريف والمدينة والبادية، لم تكن على درجة من الوعي تمكنها من تحقيق التزامن والاتصال والتنظيم. وعندما حدث بعض الوعي والتنظيم في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فإنما حدث ذلك في صفوف الشرائح الوسطى والعليا، وهذه الشرائح ليست هي التي صنعت الثورات، كما أن الانشطار العمودي في القوى الطبقية حسب الأقاليم كان قد بدأ بسبب تنوع الاستعمار وتعدده. وهذا الانشطار حمل معه كل آثاره السلبية على وحدة الموقف والثورة. ولذلك فإن هذه الثورات لم تعكس وزن وفاعلية القوى الطبقية التي صنعتها، ولم تؤد إلى المردود القومي والطبقي الذي يتناسب مع الجهود والتضحيات التي بذلتها.

وفي خاتمة هذا المسار جاءت الثورة العربية الكبرى في حزيران ١٩١٦ . ففي هذا التاريخ كانت الحرب العالمية الاولى مشتعلة، وكانت تركيا في الجانب المضاد لبريطانيا، وكان الشريف حسين، شريف مكة وثيق الصلة ببريطانيا وقوي الثقة بوعودها. وكانت تركيا قد توّجت ممارساتها العنصرية الاستبدادية المتعفنة، بنصب أعواد المشانق في دمشق وبيروت في أيار من العام نفسه. وكان الاستعمار الغربي قد بسط نفوذه على القسم الأكبر من الوطن العربي، ورسخ امتيازاته في القسم الباقي، ومع دخول تركيا الحرب إلى جانب قوى المحور، رسمت بريطانيا وفرنسا خطتهما لإنهاك المحور ثم اقتسام المنطقة العربية. وكانت بريطانيا قد مهدت لذلك، باكتساب ثقة المؤهلين لقيادة الثورة، ومدهم بالمساعدات المالية والعسكرية، وتقوية مواقعهم السياسية، وإدماجهم ضمن عناصر تنفيذ الخطة. وقد احتاطت للمستقبل. ذلك أن صنع الثورة جزء من الهدف، وأما الجزء الآخر فهو تسريح قوى الثورة بعد استنفاذ الغاية منها، كي لا تصبح هذه القوى عقبة حقيقية في وجه اقتسام المنطقة. وكانت وسيلتها لذلك ربط قيادة الثورة بها ربطاً مالياً وعسكرياً وسياسياً. وقد تم لها ذلك، إذ وفرت البنية الطبقية والفكرية لقيادة الثورة مقومات هذا الربط. أما قيادة الثورة فقد كانت تعرف جيداً نوايا الحلفاء من خلال الرؤية السياسية والاتصالات الشخصية والمراسلات الخطية، ثم من خلال كشف الوثائق. ولكنها كانت واثقة من قدرة الحلفاء على تحويل هذه النوايا إلى حقائق واقعية. لذلك فقد كان أمامها طريقان: الأول هو العمل الثوري المستقل، والمنطلق من المصلحة العربية فقط. وفي هذه الحالة يكون تنسيقها مع الحلفاء على أساس تبادل الدعم العسكري لاغير، ويكون ضمانها الوحيد لتحقيق الاستقلال والوحدة هو ماتنجزه قوى الثورة على الأرض، وما تتمكن من حمايته بعد إنجازه. وهذا الطريق يحتاج إلى التحرر الكامل من أي قيد عسكري أو مالي أو سياسي. وإلى تعبئة قوى الثورة وفق مستلزمات حرب شعبية طويلة الأمد، والاستعداد

المسبق لمقاتلة الحلفاء في حال محاولتهم تبديل الاستعمار باستعمار. والطريق الثاني، هو الاندماج العضوي ضمن المخطط الاستعماري، والعمل الدؤوب لإحراز ثقة الحلفاء بهدف استحقاق حق الوكالة في حكم هذه المنطقة، والاستفادة من كل مزايا السلطة الطبقية والسياسية. وهذا الطريق هو الذي سلكته قيادة الثورة بدقة متناهية.

ولكن، ماهي المحركات الأساسية التي دفعت جماهير الثورة للقيام بها؟ لقد شكلت الكتل الفلاحية والبدوية مادتها الأساسية. وكانت هذه الكتل ترى فيها تتويجاً لكفاحها الطويل ضد الاضطهاد القومي والاستغلال الطبقي والاستبداد السياسي، وضد الضرائب الفاحشة وأعمال السخرة والخدمة الالزامية، وضد الفساد والرشوة وجور رجال السلطة، وضد تحالف النظام الاستعماري الاقطاعي مع طبقة الإقطاع، وضد النتائج التي آلت إليها قوانين التملّك والتي أدّت إلى سيطرة كبار الملاك وزعماء العشائر والشركات الصهيونية على القسم الأكبر من الأرض. وكنتيجة ضد مجمل مقومات النظام الاستعماري وحلفائه، وما خلّفه من آثار. ولذلك فقد كونت هذه الجماهير الفلاحية والبدوية، جيش الثورة الأساسي.

أما الشرائح الواسعة من البورجوازية الوطنية فقد كانت ترى فيها تحقيقاً لمصالحها الطبقية وتطلعاتها القومية. إذ إن هذه الثورة ستقود إلى طرد الاستعمار، وبطرده تفقد طبقة الاقطاع سندها الرئيسي، الأمر الذي يسمح بإحداث تغييرات جذرية في ملكية الأرض وعلاقات الانتاج، وبالتالي توسيع حركة السوق، وزيادة قدرة الريف الشرائية. وأيضاً فبزوال الاستعمار التركي تزول معه كل الامتيازات الممنوحة للدول الأجنبية ورعاياها ومؤسساتها. وزوال هذه الامتيازات أمر بمنتهى الحيوية لنموها الصناعي والتجاري والمالي. والثورة ستؤدي إلى توحيد القسم الأكبر من أقطار المشرق العربي، وبالتالي توسيع وتوحيد السوق العربية. الأمر الذي يفتح أمام صناعتها وتجارتها أسواقاً واسعة دون قيود وضرائب، ويخلق دولة قومية كبرى قادرة على حماية الاستقلال والتحرر، والدفاع عن المصالح القومية والاقتصادية. وبما أن البورجوازية الوطنية تمثل القوة الاقتصادية والسياسية الأكثر أهمية، في حال فقدان الاقطاع لحليفه الاستعماري، فإن السلطة السياسية المستقلة ستنتقل إليها.

والمثقفون العرب القوميون كانوا يرون فيها ثمرة لنضالهم القومي ونشاطهم السياسي، ودماء شهدائهم. وعدد من الضباط العرب العاملين في الجيش التركي، وجدوا فيها محصلة لنشاطهم التنظيمي والسياسي وثأراً وطنياً وشخصياً من التفرقة العنصرية والتسلط الاستعماري والتصرف التعسفي. والعمال والحرفيون وفقراء المدن، كانوا يرون فيها تعبيراً

عن حقدهم الطبقي والقومي، وإنهاء لسياسة الاحتكار والتجويع، ونتاجاً لنضالهم الطويل ضد الاستعمار ووكلائه ومرتزقته وجنده. وهكذا زحفت الكتل الفلاحية والبدوية، تخوض المعركة تلو الأخرى من قلب الجزيرة العربية حتى دمشق، حيث كان وطنيو المدن الصغيرة والكبيرة وصولاً إلى العاصمة، يصنعون الثورة في هذه المدن، أو يمهدون لجيشها الزاحف. ولكن هؤلاء جميعاً كانوا يجهلون المخطط الاستعماري، ولذلك لم تكد الراية العربية ترتفع فوق دمشق، وجيوش الثورة تتفرق إلى معاقلها، إلا وبدأت الفجيعة تتضح. وفجأة وجدت جماهير الثورة نفسها خارج دائرة الفعل. ووجدت أن كفاحها الدامي قد جيِّر لصالح المستعمرين الجدد، وأن قيادة الثورة تقف في الموقع المضاد. ولكنها لم تكن قادرة على انتشال الثورة من مسارها الخاطيء ووضعها في مسارها الصحيح. لأن ذلك يتطلب توفر جملة من العناصر بشكل مسبق. وأولها التنظيم القادر على اتخاذ القرار بتبديل قيادة الثورة المندمجة في المخطط الاستعماري والمستسلمة له، بسرعة وحسم فائقين. ثم اختيار قيادة جديدة مؤهلة لتحويل الثورة الشعبية نحو الاستعمار الجديد والمتعاونين معه بالسرعة والحسم نفسيهما. وهذا التنظيم لم يكن موجوداً. وثانيها الوعي السياسي الناضج المتملّك للقدرة على تحليل الوقائع واستخلاص النتائج، بهدف السير بالثورة في اتجاهها الجديد نحو نهاية مظفّرة. وهذا الوعي لم يكن متوفراً. وثالثها تحرر الثوار من العلاقات القبلية والمحلية، وإحلال العلاقات الوطنية والطبقية محلها. وهذا التحرر كان معكوساً. ورابعها توفر الامكانية للاستفادة من التناقضات في المعكسر الرأسمالي نفسه. ومن التناقض المستجد بين الثورة الروسية، والقوى الاستعمارية. وهذه الامكانية كانت محدودة.

وبالمقابل فالقوى الرأسمالية الاستعمارية كانت تمتلك كل مقومات التنفيذ: العسكرية والسياسية والعلمية والاقتصادية. ورغم خروجها من الحرب منهكة ومدمرة، فقد كان الضعف الذاتي في بنيان الثورة العربية، يسهل أمامها إمكانية تطبيق المخطط بنجاح فائق. ولذلك كله، فقد كانت نتيجة الثورة تبديل استعمار متهاوٍ متفسخ، باستعمار حديث قوي وعصري ومتعدد.

الردود الوطنية ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني:

في البدء، وقبل تدفق موجات الهجرة الكثيفة، والاستيلاء على الأراضي الواسعة وتشريد الفلاحين منها بقوة السلطة العثمانية، لم يكن الفلاحون العرب الفلسطينيون يقدرون أبعاد الخطر المقبل. ولذلك فقد كانوا يتصرفون على أساس أن التعايش الوطني الذي ظلَّ قائماً بينهم وبين المواطنين اليهود منذ قرون وقرون سوف يستمر دون أن يزعزعه أحد. ولكن ومع تزايد عمليات الهجرة وامتلاك الأرض وطرد الفلاحين بدأ إدراكهم

للخطر يتنامى. وبالتوازي مع هذا التنامي أخذ الرد الوطني بالتصاعد. وقد اتخذ الرد شكلين متكاملين: الأول سلبي، ويتمثل بمقاومة بيع الأرض، والثاني إيجابي ويتمثل بالمقاومة المسلحة. وهكذا ففي حين باع الفلاحون والشرائح الوسيطة بين عامي ١٨٩١ - ١٩٠٠ مانسبته ٤٢٪ من مجموع المساحة المباعة لليهود، فقد انخفضت النسبة إلى ٤،٣٪ فقط بين عامي ١٩٠١ و ١٩١٤ الأمر الذي يعكس بشكل واضح إحساسهم بالخطر، وتغليبهم المصلحة الوطنية والطبقية، على المصالح الآنية الفردية الناجمة عن قبض أثمان عالية، للأرض المباعة.

ولكن وبالمقياس نفسه الذي قلصت فيه الشرائح الدنيا عمليات البيع، فقد ضاعفت الشرائح العليا من هذه العمليات. والجدول التالي الذي يضم الأراضي التي اشتراها اليهود في فلسطين بين عامي ١٨٧٨ و ١٩١٤ يوضح ذلك[٣٧]:

تاريخ البيع	اقطاعيون بعيدون	اقطاعيون مقيمون	دولة. كنيسة. شركات أجنبية	الشرائح الدنيا والوسيطة
١٨٧٨ - ١٩٩٠	—	٢٨٪	٧٢٪	—
٩١ - ٩٠٠	٣٩،٧٪	٦،١	١١،٥٪	٤٢،٧٪
٩٠١ - ١٩١٤	٣١،٦٪	٣٣	٣٠،٣٪	٤،٣٪

لقد أدت عمليات البيع الواسعة هذه إلى إرساء الأساس المادي لركيزتي دولة الاغتصاب: الأرض والهجرة. كما أدت إلى تشريد العاملين في هذه الأرض، أو إلى اضطرارهم للعمل كأجراء لدى السادة الجدد. ولقد كشفت هذه العمليات هشاشة الارتباط بالمصلحة القومية والوطنية لدى الطبقة المستغِلّة، عندما تتعارض تلك المصلحة مع مصالحها الخاصة. كما كشفت الجانب المضاد تماماً، أي عمق التفاعل بين المصلحتين القومية والطبقية لدى الطبقات الدنيا: المالكة الصغيرة والمستغَلّة. فالأولى تستمر في بيع الأرض بعد أن اتضح الخطر، بل تضاعف من هذا البيع. والثانية تقاومه بالتوقف عن البيع وبحمل السلاح.

فمنذ عام ١٩٠١ بدأت مقاومة الفلاحين العنيفة للمستعمرين الجدد وتجلى ذلك بشكل خاص في منطقة طبريا، كما تميزت المقاومة بعنفها عام ١٩١٠ في منطقة الجليل، وبشكل خاص في الأراضي التي باعها الاقطاعي اللبناني سرسق. وقد استعان شاغلو الأرض الجدد بالقوات التركية للقضاء على مقاومة الفلاحين، فهبت تلك القوات لنجدتهم. وهنا تكشّف

أيضاً زيف الارتباط الديني عندما يتعارض هذا الارتباط مع المصلحة الطبقية لنظام إقطاعي، تمثل سلطته إحدى الجهات القائمة بعمليات البيع. وضمن عمليات الدفاع عن حقهم بالبقاء في الأرض التي يستغلونها، فقد قتل الفلاحون العرب الكثيرين من المستوطنين اليهود عامي ١٩١٣ - ١٩١٤ لأن هؤلاء المستوطنين، انتزعوا منهم الأرض والعمل معاً. أي الوطن ومقومات الحياة.

وحتى عام ١٩١٣ لم يكن العمال الزراعيون اليهود العاملون في المستعمرات يمثلون أكثر من عشر العمال، بينما كان العمال العرب يشكلون النسبة الباقية، وبذلك أصبحت المؤسسات الصهيونية المالكة للأرض تضيف إلى صفتها الاستعمارية الاستيطانية صفة السيادة الطبقية.

وقطاع واسع من السياسيين قام بدور مكمّل لجريمة التمليك. إذ بدلاً من أن يقوم بدور تعبوي: تحريضاً وتنظيماً وتدريباً وتسليحاً وقيادة، أي بدور وطني ثوري بصفته الأكثر وعياً، سلك طريقاً آخر، طريق التخدير والتضليل والتهدئة والمساومة. وقد قام كل من حزب اللامركزية والمؤتمر العربي الأول المنعقد في باريس بدور متميز في هذا الاتجاه "فعام ١٩١٣ تعهدت لجنة القاهرة للحزب بأن تبدد شفهياً وبواسطة الصحف، المخاوف المنتشرة في العالم العربي والمتعلقة بهجرة اليهود. وكذلك فقد أقر المؤتمر العربي الأول عام ١٩١٣ حلاً لصالح الهجرة اليهودية، لأن هذه الهجرة ستفيد الاقتصاد السوري، وشارك في هذا المؤتمر سامي هوخ بيرج كمندوب عن الحركة الصهيونية. في الوقت ذاته الذي كانت فيه المفاوضات نشطة بين قادة الصهيونية والأتراك، بحيث سمح الأتراك لليهود بالهجرة وبشراء الأراضي، كما منعوا عدداً من الصحف العربية المعادية للصهيونية من الصدور. وعام ١٩١٤ جدّد حزب اللامركزية جهوده لتحقيق تسوية مع ممثلي الصهيونية. وكان جدول الأعمال المقترح من قبل ممثليه للاجتماع الذي سيعقد في برمانا - لبنان مع ممثلي الحركة الصهيونية، متضمناً وجوب تقديم الحركة الصهيونية للأدلة الموثوقة التي توضّح أهدافها وممارساتها لاستعمار فلسطين. وقد تملص ممثلو الصهيونية من حضور الاجتماع، لأنها لا تريد أن تحدد هذه الأهداف والممارسات.[٣٨]

وعندما ندقق في الأصول الطبقية لكل من حزب اللامركزية الإدارية العثماني، والمؤتمر العربي الأول، نجد أن اللامركزية يتألف من التجار الكبار وملاك الأراضي الكبار كأساس، والمؤتمر يتكون من خليط إقطاعي - بورجوازي، ومن مثقفين متحدرين من المنشأ الطبقي نفسه. وفي هذه الفترة بالذات التي كان فيها الاقطاعيون العرب والدولة المسلمة والكنيسة، يبيعون الأراضي لليهود أو للشركات التي تعمل لصالحهم، كان الرأسماليون اليهود يشترون

تلك الأرض لصالح الحركة الصهيونية، ويقدمون الرساميل لليد العاملة اليهودية، بحيث أصبحت أجرة العامل اليهودي تزيد خمسة أضعاف عن أجرة العامل العربي.

وفي هذه الحالة يصبح بمقدورنا المقارنة بين الدورين المتناقضين اللذين قامت بهما الشرائح العليا العربية والصهيونية. فالرأسمالية العالمية ومن ضمنها الراسمالية اليهودية، هي التي أوجدت الفكرة الصهيونية، وقدمت المال، ورتبت بالتعاون مع السلطات ومستفيدة من أخطاء التجمعات اليهودية، مذابح اليهود. وهكذا قدمت جانباً من الأسس المادية لإقامة الدولة، بينما قدمت الشرائح الطبقية العربية العليا الجانب الآخر من هذه الأسس، من خلال بيعها الأرض، وتضليلها الوعي بالخطر، ومساومتها للمستعمر الجديد وتهدئتها للانتفاضات المضادة، وتغطيتها لتصرفات الدولة العثمانية التي سهلت عمليات انتقال الأرض والمهاجرين.

ولكن هل هناك نقطة انطلاق مشتركة بين الموقفين المتضادين؟ نعم. ونقطة الانطلاق هذه، هي المصلحة الطبقية لكل من النقيضين. فالرأسمالية اليهودية، عندما تقوم بتهيئة الجزء الخاص بها، فإنما تقوم بذلك منطلقة من مصلحتها الآنية والمستقبلية. الآنية التي تستوجب إبعاد الشرائح الفقيرة والمتوسطة من اليهود إلى فلسطين، كي تتمكن هي من الاندماج والاستقرار ضمن المجتمعات التي تتواجد فيها. والمستقبلية التي توفرها الدولة العنصرية الرأسمالية الجديدة، في منطقة غاصة بالمصالح الحيوية للرأسمالية العالمية. والاقطاع العربي الذي يحتل موقع القيادة في الشرائح الطبقية العربية العليا، ينطلق من مصلحته الطبقية الآنية في بيع الأرض بأسعار مغرية، ومن مصلحته المستقبلية بإقامة دولة معادية للتقدم والتحرر والاشتراكية، معادية للثورة العربية، في قلب الوطن العربي. ونظراً لامتداد الأصل الاقطاعي إلى قطاعات واسعة من البورجوازية الوطنية، فقد شاركت هذه القطاعات، الإقطاع في نظرته المستقبلية. ولو كان الأمر مخالفاً لذلك، لكانت الشرائح الطبقية العليا، قد قادت الصراع المسلح ضد مرتكزات الكيان الصهيوني، وهي في طور الإنشاء. ولكنها لم تكتف بألا تضطلع بهذه المهمة، بل قامت بدور معاكس تماماً. دور المضلل والمهدىء والمساوم.

الاستعمار الغربي وتطور مستوى الرد الوطني:

لم تبدأ محاولات الاستعمار المباشر بأسلوب واحد وزمن واحد، وإنما بأساليب متعددة وأزمنة مختلفة وذرائع متنوعة. ويظل السبب الجوهري واحداً مهما تعددت التبريرات. ومهما تعددت المضامين. وهو محاولات السيطرة علي مصادر الثروة، ونهب المواد الخام، والتحكم بالأسواق، وفتح مجالات لتثمير رؤوس الأموال، والاستيلاء على المواقع البرية والمائية التي تخدم هذه الأغراض. وقد تطورت هذه الأغراض وفق المراحل. ففي البدء

كانت الأساطيل الأوربية تصارع لاحتلال السواحل من أجل الاستئثار بصيد المرجان واللؤلؤ والأسماك. ولضمان هذا الاستئثار كان لابد من فرض الهيمنة على البحر. وبما أن السواحل العربية في عُمان والمغرب كانت الأغنى، فقد كان الصراع حولها أشد. وفي المرحلة المبكرة نفسها كانت التجارة نشطة، ومن أجل تأمينها كان لابد من قهر القرصنة. وهذه كانت من أهم مصادر التمويل في أقطار المغرب العربي. والقراصنة كانوا خليطاً غير متجانس، وعلاقاتهم مع السكان المحليين كانت علاقات عداء واستغلال، عدا فئات محدودة. لذلك كانت الحرب، حرب القراصنة والاستعمار في المغرب أكثر مما كانت حرب السكان مع الأساطيل الاستعمارية.

"فمنذ أوائل القرن الثالث عشر بدأ التدخل في المغرب على شكل بعثات تبشيرية تابعة للكنيسة الاسبانية. ثم بدأ الاحتلال الاسباني لبعض المراكز على الموانيء في: المرسى الكبير ووهران وبجاية وفنانس ودلّس وشرشل ومستقانم ثم طرابلس عام ١٥٠٠ . ولكن أحوال اسبانيا اضطربت مما اضطرها لترك كل مراكزها على الساحل الافريقي الا سبتة ومليلة، ثم عادت فوسعت منطقة نفوذها فاستولت على تطوان عام ١٨٦٠ . ولكنها تنازلت عنها بموجب هدنة مع السعديين لقاء عشرين مليون من الريالات الاسبانية".[٣٩] "وكانت الامتيازات التي يتمتع بها الاسبان في مراكش بموجب معاهدة ١٧٩٩ والتي وسّعت عام ١٨٦٠ من أهم الوسائل التي استغلتها اسبانيا للسيطرة على المغرب".[٤٠]

وفي عُمان[٤١]:

احتل البرتغاليون السواحل، وزحفوا نحو الداخل، فخاض الشعب ضدهم صراعاً مريراً وطويلاً حتى تم طردهم عام ١٦٥٠ ثم جرت مطاردتهم في مستعمراتهم الافريقية وسواحل الهند الغربية الشمالية، حتى انهار النفوذ البرتغالي لا في السواحل العمانية فحسب وإنما في الشرق كله، واقتضى هذا التوسع في نفوذ عُمان وامتداد فتوحاتها وممتلكاتها بناء أسطول بحري ضخم يقوم بمهمة حراسة الشواطىء وتأمين خطوط المواصلات من اعتداءات القراصنة الاوروبيين من انجليز وهولنديين وفرنسيين. وفي هذه المرحلة توطدت السلطة المركزية وتوحدت البلاد، وأحرزت تقدماً اقتصادياً كبيراً، وانتعشت التجارة والزراعة وقامت فيها صناعات مختلفة كصناعة الأسلحة والأدوات الاستهلاكية والنسيج. وتكوّن جيش منظم يخضع لقيادة مركزية واحدة، وقد سلح تسليحاً جيداً. وتأسس اسطول تجاري قادر على نقل المنتجات الزراعية إلى الهند وافريقيا وعلى ربطها بالبحار والمحيطات.

وفي مطلع القرن الثامن عشر غزتها ايران، فظلت المعارك دائرة قرابة الخمسين عاماً حتى تم طرد الغزاة نهائياً. وقد تمَّ ذلك تحت قيادة الإمام أحمد بن سعيد. ولكن ورثته مالوا إلى الحكم المطلق، فأسسوا نظام السلطنة، ودفعتهم مصالحهم إلى طلب المساعدة الأجنبية ضد الشعب الناقم على حكمهم. وهكذا وجد البريطانيون فرصتهم الذهبية. فبدؤوا العمل للحصول على بعض الامتيازات بدءاً من عام ١٨٠٠ وبالاتفاق مع السلطان أنشؤوا حاميات عسكرية على بعض أجزاء الساحل. وقد جوبه ذلك بالثورة الشعبية التي نشبت عام ١٨٢٠ مستهدفة المستعمرين الذين أخذوا يحكمون سيطرتهم على البلاد، ونظام السلطنة الاستبدادي والمتعاون مع المستعمرين. وظلت الحرب سجالاً بين الشعب من جهة والاستعمار والسلطنة من جهة ثانية حتى عام ١٩٢٠ حيث فرض الشعب على بريطانيا استقلال عُمان الداخلية.

ثم عاد الانجليز وبشكل غادر فشنوا هجوماً على العاصمة نزوى في كانون الأول عام ١٩٥٥ فاحتلوها بعد مقاومة شعبية باسلة. ولم تمض أيام حتى انتشرت المقاومة في جميع أنحاء البلاد. في هذه الأثناء كان هناك اتفاق سري بين السلطان وبريطانيا على منحها امتيازات لاستخراج البترول، على أساس أن تقوم بريطانيا بمساعدته في شن عدوان على عُمان الداخل المستقلة، فتأسست شركة بريطانية لاستغلال بترول عُمان. وفي أيلول ١٩٥٥ استولت بريطانيا على بلدة البريمي على الحدود بعد أن طردت منها الحامية السعودية، واستعملتها كقاعدة للاغارة على نزوى. وفي الوقت ذاته، بدأت بريطانيا بانتزاع ملكية الأراضي من أصحابها عرب عُمان وتسجيلها بأسماء الدخلاء الذين بدؤوا يستوطنون في تلك الأراضي.

ولكن الشعب انتقل بالمقاومة انتقالاً نوعياً، مفتتحاً مرحلة من الصراع المسلح، يسودها التنظيم وتسترشد ببرنامج سياسي. فبعد احتلال نزوى واشتعال المقاومة الشعبية في كانون الأول عام ١٩٥٥ قرر المجلس الوطني لقيادة الثورة إنشاء جبهة التحرير العمانية. وتحددت أهدافها بـ: تطهير الأراضي العمانية في الساحل والداخل من الاستعمار البريطاني. واعتبار عُمان كلها جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير الممتد من الخليج إلى المحيط. وتنظيم الكفاح الشعبي في عُمان لتحقيق هذا الهدف، والتفاعل مع إرادة الشعب في التحرر والسيادة والمساواة، وتحقيق عدالة اجتماعية بعيدة عن الظلم والتعصب والأنانية، وإقامة دعائم الجمهورية العربية العمانية الجديدة التي تتفق مع تعاليم الاسلام وتتمشى مع الحركات التقدمية الثورية. وفي تموز ١٩٥٧ اشتعلت الثورة العامة، فهزمت القوات البريطانية في العاصمة نزوى. ولكن الجيش البريطاني استخدم الطيران، فأحدث دماراً

جسيماً بالخمس مدن الرئيسية، بالإضافة إلى ١٧ قرية. وخلال عامين من ثورة تموز ارتفعت القوات البريطانية إلى ١٥٠ ألفاً بالإضافة إلى قوات السلطان الخائن. ومع ذلك استمر العمانيون بالقتال.

وفي حزيران ١٩٦٥ ولدت جبهة تحرير ظفار، ثم تطورت في أيلول ١٩٦٨ إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل. ومع هذا التطور الجديد جرى تبدل في الأهداف باتجاهات أكثر جذرية وعلمية، وجرى كذلك تبدل في الأساليب والبنية التنظيمية، بما يتفق مع درجة التطور التي بلغتها الثورة العمانية في خصائصها الذاتية، ومع مستوى التطور الذي بلغه الواقع العربي.

في مسار التطور الثوري في عُمان قام الأئمة في مرحلتين متعاقبتين بدور وطني: الأولى عندما انتخب أحد أفراد قبيلة اليعاربة إماماً لعمان عام ١٦٢٤ فوحّد البلاد المقسمة إلى قبائل متصارعة، وقاد الشعب في حرب طويلة ضد البرتغاليين، حتى تم طردهم من البلاد، بعد أن استمر نفوذهم منذ عام ١٥٠٧ حتى منتصف القرن السابع عشر. والثانية عندما اختار الشعب أحمد بن سعيد ولقبه إماماً، وخاض تحت قيادته معركة طويلة دامية ضد الايرانيين حتى تم طردهم. فكيف إذن تحوّل موقف السلاطين الورثة إلى موقف خياني للشعب وللوطن؟ لقد تحالف الورثة مع الاستعمار البريطاني ومكنوه من احتلال السواحل العمانية وعدة مدن في الداخل. وعندما واجه الشعب ذلك الاحتلال بالثورة وافق السلاطين على المؤامرة البريطانية بتقسيم البلاد إلى أقسام ثلاثة: إمامة عُمان وهي مستقلة، وسلطنة مسقط وهي مستعمرة، ومشيخات ساحل عُمان، وهي مستقلة من الوجهة القانونية ومستعمرة لبريطانيا من الوجهة الواقعية. إذ وقعت هذه المشيخات الواحدة تلو الأخرى معاهدات مع بريطانيا بدءاً من عام ١٨٢٠ . وقد ثبتت هذه المعاهدات بالإضافة إلى الاستعمار الواقعي تقسيم شاطىء الإمارات المتصالحة إلى وحدات سياسية.

لا يمكن أن يعزى هذا التبدل إلى خلاف في الصفات الشخصية بين السابقين واللاحقين، ولا إلى قوة الاستعمار البريطاني لأنهم لم يقاوموا هذا الاستعمار بل استقدموه وتعاونوا معه وخاضوا إلى جانبه الحرب تلو الحرب ولا يزالون. إذن فلنبحث عن هذا التناقض الحاد بين السلف والخلف في تطور المصلحة الطبقية. ذلك أن الفترة التي أعقبت إجلاء الغزاة الايرانيين قد اتسمت بالاستقرار الخارجي، وأخذ عامل التراكم في ثروة الصفوة الحاكمة يفعل فعله، وهذا التنامي في الثروة عكس نفسه في السلوك السياسي إفراطاً في الانفراد بالسلطة. وبالمقابل كان التراكم الثوري قد رسّخ قيماً مضادة في السلوك السياسي للشعب. إذ رسخ التعلق بالحرية، والتمسك بالعدالة، والثورة ضد الأجنبي،

والقتال ضد الظلم والاستئثار. وكان لابد من صراع النقيضين. والجانب الأضعف في هذا الصراع هو جانب السلطة، لذلك استعانت بالأجنبي. وكانت الرأسمالية البريطانية في ذروة مدّها الاستعماري، فاقتنصت الفرصة، وظلت المصلحتان متكاملتين، ومازالتا كذلك.

وفي الجزائر:

في الوقت الذي كانت فيه الرأسمالية الفرنسية قد وصلت إلى مرحلة تحتم استعمارها للجزائر، بدأت بافتعال الأحداث. وقد تزامن ذلك مع وصول الوضع الداخلي في الجزائر إلى أقصى درجات الانحطاط التي ولّدها النظام الاستعماري العثماني. وكان الفتح الذي بدأ عام ١٨٣٠ سهلاً. فالداي غريب عن السكان، وطاغية ومستغل، والقوة العسكرية التركية مؤلفة من انكشارية ممقوتة وفاقدة للخصائص العسكرية. وقولوغلي يكرهون الأتراك لامتيازاتهم ويحتقرون السكان، وقبائل المخزن التي منحها الحكم التركي الامتيازات، لم تكن معنية بالدفاع عن الوطن. أما جنود القبائل فكانوا مهتمين بالصراع ضد المحتل التركي أولاً ثم الفرنسي ثانياً. ولكن ضمن مناطقهم فقط. وهكذا فعند دخول القوات الفرنسية، استمرت مقاومة القبائل للمستعمر الجديد كما كانت للمستعمر القديم ولكن بأساليب جديدة، وقاتلت هذه القبائل ببسالة خلال عامي ٣٠-٣١ أما البايات فقد قاتل بعضهم بينما استسلم آخرون. ووقفت السلطات التركية والقوى التي كانت تعتمد عليها موقفاً مسالماً في أغلب الأحيان، وانضم إلى الغزاة الجدد عدد من الاقطاعيين الذين ساندوا الحكم التركي وساندهم.

وإزاء الحاجة الماسة لتوحيد قوى الثورة المتفرقة، فقد تم الالتفاف حول الأمير عبد القادر الجزائري. فأخذ البيعة وعمره ٢٤ عاماً، وخاض حرباً شعبية ريفية طويلة، سيطر فيها على ثلثي أراضي الجزائر، بينما ظل الفرنسيون محصورين في وهران والجزائر وقسم من منطقة قسنطينة وقامت قيادة الثورة بإصلاحات جادة في المناطق التي تسيطر عليها، فألغت كل مساوىء النظام التركي، ووحدت الضرائب، وأقامت العدل، وأشرفت على التجارة والصناعة، وأوجدت مخازن تموينية احتياطية لدى القبائل، وتعاملت بشدة مع أعوان العدو وبلين مع الآخرين. وقضت على التمردات التي نشبت في صفوف قوى الثورة بحزم، ثم استعملت العفو. وأوجدت جيشاً نظامياً، وجيشاً غير نظامي. وحصلت على السلاح بالشراء وبالصناعة المحلية.

عقدت مع فرنسا عدة اتفاقيات، ولكن فرنسا كانت تنقضها. وبدءاً من عام ٣٩ ـ ٤٣ تواصلت الحرب من خلال الجزائر، ثم من خلال المغرب. ولكن فرنسا اغتنمت الفرصة

واحتلت مواقع لها في المغرب. وآنذاك تغير موقف سلطان المغرب من مؤازرته تحت الضغط الشعبي إلى حصاره لأنه عرض المغرب لبداية احتلال. ولكن غطرسة فرنسا سرعان مااضطرت الشعب إلى الثورة، فعاد الأمير إلى الجزائر. وبعد فشلها رجع إلى المغرب، ثم استسلم لفرنسا بسبب تعذر شن الحرب من خلال المغرب، وظل في فرنسا حتى عام ١٨٥٢ ، ثم سمح له بالانتقال إلى دمشق، وظل فيها حتى توفي عام ١٨٨٣.[٤٢]

وعام ١٨٧٠ اندلعت الثورة من جديد في مناطق زواوة وقسنطينة والجزائر بقيادة محمد المقراني ومحمد الحداد واستمرت ستة أشهر كاملة، وكلفت عرب الجزائر مالا يقل عن ٦٠ ألف شهيد والفرنسيين عشرين ألف قتيل. ولم تخمد إلا بعد أن أطلق بسمارك سراح الجيش الفرنسي المعتقل في ألمانيا. وبعد نجاح الجيش الفرنسي باخماد الثورة حكم على ستة آلاف من رجالها بالاعدام. وأقصى من زعمائها مايزيد على الخمسمائة إلى جزيرة كاليدونيا، واستمروا هناك إلى أن ماتوا جميعاً. ثم نشبت ثورة كبرى في منطقة وهران بزعامة سليمان بن حمزة دامت خمس سنوات كاملة. وعام ١٨٨٢ اندلعت ثورة القبائل بقيادة أبي عمامة المراكشي واستمرت حتى عام ١٨٨٥.[٤٣] كل هذه الثورات المتلاحقة قد فشلت. لماذا؟ لأن البورجوازية الفرنسية الاستعمارية كانت آنذاك في ذروة صعودها وقوتها، وبالمقابل كانت المستعمرات العثمانية فاقدة لكل مقومات القوة الذاتية. فالانتاج الزراعي متخلف، والصناعي شبه معدوم، والاستغلال الطبقي في الذروة، والتسلط العنصري مستفحل، والقوى العسكرية متفسخة متصارعة، والشرائح الطبقية التي اعتمدها الحكم التركي عكست خط سيرها من الولاء للقديم إلى الولاء للجديد. ولأن الكتل الوطنية كانت فاقدة للتنظيم، مبعثرة الجهد. وفي ذروة التوحيد لهذه الكتل، فقد كان التوحيد يتم من خلال قياداتها التقليدية، وليس من خلال بنية تنظيمية متماسكة تفرز قياداتها المتفوقة في الوعي والخبرة والشجاعة والاخلاص. ولذلك فقد كان الانضمام للثورة يتم جماعياً والانفصال عنها كذلك. والتعبئة للمعركة والانتاج تتم من خلال التكتلات القبلية والمحلية والعائلية. وحتى في المرحلة التي قامت بها دولة الريف فالجيش النظامي لم يكن متوازياً مع حجم المهام.

لقد كان الاستعمار الفرنسي جامعاً لمساوىء شكلي الاستعمار: الاستنزافي والاستيطاني في آن واحد. ولذلك ووجه بكل هذه الضراوة، إذ اجتمع عاملا الحرص على الوطن والحرص على الأرض، عامل الانتاج الأساسي، فحركا معاً ثورة وطنية متجددة، لا تخبو إلا لتشتعل من جديد. وهكذا دفعت موجات الثوار المتتالية ثمن النقص في مقومات الثورة الشعبية الناجحة، ولكنها أبقت قضية التحرير حيّة على الدوام، حتى اكتملت شروط النضج التي حققت الانتصار لثورة ١٩٥٤ .

وفي مصر[44]:

انفجرت الثورة الوطنية الديموقراطية عام ١٨٨٢ . وقد كان لها بعض السمات الخاصة الناجمة عن طبيعة تطورها، وعن القوى المشاركة فيها. ففي ظل ورثة محمد علي نما التبذير والمشاريع الاستعراضية، ولذلك بدأ الانفاق يطغي على الدخل. إذ بينما بلغ الدخل عام ١٨٦٨ خمسة ملايين جنيه استرليني فقد بلغ الانفاق ١٦،٦ وفي الاتجاه نفسه سار تصاعد الدين الخارجي إذ قفز من ٣،٣٠٠ مليون عام ٦٢ إلى ٩٨،٥٤٠ عام ٧٩ وقد بلغ الدين الخاص بالنسبة للخديوي اسماعيل ١١ مليوناً مما اضطره إلى بيع أسهمه في شركة قناة السويس إلى بريطانيا وتمثل حوالي ٤٤٪ من إجمالي أسهم رأسمال الشركة. وقد أدت هذه المديونية المتزايدة إلى التدخل الأجنبي الفعلي.

ورغم التحسن الذي طرأ على الزراعة وزاد من انتاجيتها، ومن مساحة الأرض المزروعة بسبب منظومة الري المتقنة، ورغم التحسن أيضاً في السكك الحديدية والمواصلات والموانيء، فقد أدت السياسات الاقتصادية المدمّرة، إلى توسع الاستثمارات الأجنبية لتشمل البنوك والشركات الصناعية والتجارية وشركات النقل والترام والتليفون والموانيء والسكك الحديدية... وفي نهاية القرن التاسع عشر أصبح رأسمال الشركات الأجنبية ١٩ مليون جنيه مقابل مليوني جنيه للشركات الوطنية. وقد قادت هذه السياسات إلى التوقف عن دفع الديون وإعلان إفلاس مصر، الأمر الذي أدى إلى إنشاء صندوق الدين العام ثم فرض الرقابة المالية. وسيطرة الأجانب لم تتوقف عند تلك الاستثمارات، بل تعدتها إلى وسيلة الانتاج الأساسية: الأرض. فبعد قانون تملك الأجانب عام ١٨٦٧ ، بدأ الأجانب بشراء الأرض وتملكها، ولم تأت الحرب العالمية الاولى إلا وكانت نسبتها ١٣٪ من اجمالي المساحة المزروعة.

وقد أضيفت إلى الانفاق الكمالي والربح الرأسمالي عوامل أخرى سببت التدهور الاقتصادي. فقد أكمل الورثة مابدأه محمد. علي في مجال توزيع الأرض على رؤساء القبائل والقرى كملكية خاصة، مضخمين مي ذلك دور طبقة الاقطاع. واسماعيل نفسه كان أكبر الملاكين إذ سيطر على خمس مساحة أراضي مصر المزروعة، وتوسعت الامتيازات الطبقية للشرائح العليا وعلى رأسها الخديوي نفسه الذي كان أكبر تاجر جملة وتجزئة. في الوقت الذي كان الشعب يئن من وطأة الاقطاع والاستبداد السياسي، وفداحة الضرائب وقسوة السخرة.

هذا الوضع مهّد لتطورين متناقضين: هيمنة الأجانب على السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، واختمار الثورة الشعبية. وقد تبادل هذان النقيضان احتلال مركز القوة أكثر من

مرة، خلال مسار الثورة الذي مرّ بمرحلتين متمايزتين: مرحلة انتزاع المكاسب بالقوة، ومرحلة المعارك العسكرية. وخلال هذا المسار تكونت جبهة قوى الثورة، كما أنها تفسخت خلال المسار نفسه. في البدء جمعتها المصلحة الآنية وفي النهاية فرّقتها المصلحة المستقبلية:

أ ـ فالجيش المصري كان يتكون من كوادر فلاحية عربية وقيادات جركسية وتركية والبانية والترفيعات كانت وقفاً على خريجي المدارس الحربية. ولتدعيم هذه القيادات فقد منحها اسماعيل أراضٍ واسعة تراوحت بين الـ ٥٠٠ فدان لكل لواء حتى الـ ١٥٠ فداناً لكل قائمقام. وكان أحمد عرابي هو العربي الوحيد بين هذه القيادات. هذا التمايز العنصري والطبقي داخل الجيش كان من أهم محركاته للثورة.

ب ـ وطبقة الاقطاع بقسميها، كان لها مصلحة في البدء بالمشاركة في الثورة. فالأجانب الذين كانوا يملكون قرابة الـ ١،٣٢٣ مليون فدان كانوا يستهدفون إلغاء الضرائب التي فرضت عليهم بعد التدخل الأجنبي، وإعادة العمل بالسخرة. وشيوخ البلاد الذين كانوا يملكون ٤٪ من مساحة كل قرية، كانوا يبتغون تخفيف الضرائب المفروضة على أراضيهم الخراجية والتي تبلغ أربعة أضعاف الضرائب المفروضة على الأراضي العشرية.

أما الملاكون المتوسطون والصغار والفلاحون والأجراء فقد كانت مصلحتهم بالثورة ثابتة في البدء وفي النهاية، لأنهم كانوا عرضة للسخرة الخاصة والعامة، ولتعسف جباة الضرائب، ولاقتلاعهم من الأرض بسبب الديون، ولفداحة هذه الضرائب. والمثقفون أيضاً، كانت مصلحتهم بالثورة ثابتة، فالأجانب يحتلون الوظائف، وتردّي الوضع العام السياسي والاقتصادي ينعكس عليهم في مستوى الحياة ومواقع المسؤولية. والبورجوازية الوطنية كانت الثورة تستجيب لمصالحها تماماً، لأن هذه الثورة ستزيح السدود التي تقف في وجه تطورها، وأهمها: مزاحمة البضائع الأجنبية، وسيطرة الرأسمال الأجنبي على الشركات الزراعية والتجارية التي كان ٩٦٪ من رأسمالها أجنبياً والـ٤٪ الباقية موزعة بين الخديوي والباشوات الجراكسة والأتراك. وتبقى الشريحة العليا التي يقف على رأسها الخديوي، فقد كانت تتأرجح في البدء بين تأييد الثورة لأن الامتيازات الأجنبية كانت تقلص من أرباحها، وبين تأييد القوى الأجنبية خوفاً من تنامي قوة الجماهير. وعندما احتدمت المعركة الفاصلة مالت بكل ثقلها إلى جانب المستعمر.

وقد جمع برنامج الحزب الوطني الموضوع في كانون الثاني ١٨٨٢ الاتجاهات المتناقضة لهذه القوى، إذ نصّ على: الاعتراف بالسلطان متبوعاً وخليفة وإماماً للمسلمين... والعمل في ظل الشرعية الخديوية مع الاصرار على عدم عودة الاستبداد، وعلى الحكم النيابي

وإطلاق الحريات... الاعتراف بالديون الأجنبية والمراقبة المالية.. إعادة النظر بامتيازات الأجانب.. إصلاح البلاد مادياً وأدبياً... ويوضح هذا البرنامج جملة من الأمور: أولها بعده الكامل عن المصالح الجوهرية الطبقية لجمهور الثورة الحقيقي من فلاحين وجنود وحرفيين وعمال وعاطلين عن العمل. وثانيها رغبة القوى القائدة في البقاء ضمن دائرة الامبراطورية العثمانية وسلطة الخديوي، مع الاحتفاظ بهامش واسع من الاستقلال. وثالثها الغموض في الفقرة التي تعني المواطنين عامة، كي تكون الطبقات العليا قادرة على تفصيلها بما يتفق ومصالحها. وإذا كانت هذه الأهداف متقدمة بالقياس لما هو قائم، فإنها لا تعبر عن تطلعات الجمهور الفاعل في الثورة، لأن ذلك الجمهور كان يتطلع إلى الحسم الجذري في المسألتين معاً: مسألة الاستقلال والامتيازات الأجنبية، ومسألة الاستغلال الطبقي.

ولكن إذا كان البرنامج يعكس مصالح القوى الطبقية القائدة، وحدود تصورها لعملية الثورة، فإن الوضع الثوري الذي كان يختمر يوماً بعد يوم، كان يفرض تخطي ذلك البرنامج. وهكذا فرض قانون الصراع بين المتناقضات نفسه، فتلاحقت أحداث المرحلة الاولى: في ١٦ شباط ١٨٧٩ تجمع الضباط والجنود للمطالبة بدفع المتأخر من رواتبهم، وضربوا رئيس الوزارة ووزير المالية، وشاركهم في المسيرة الاحتجاجية بعض النواب فاستقالت الوزارة. وفي نيسان ١٨٧٩ تقدم النواب والأعيان بعريضة تضمنت مشروع تسوية مالية، ووجوب ممارسة مجلس النواب للسلطات التي تمارسها برلمانات أوربا، فاضطر الخديوي للموافقة عليها. وفي أيار ١٨٨٠ قاد الجيش حملة مطالبات جماعية ضد التأخر في دفع الرواتب وتسخير الجنود ونظام الترفيعات، وتطورت في كانون الثاني ١٨٨١ إلى المطالبة باقصاء وزير الحربية وتمصير القيادة العليا للجيش، فقبضت السلطة على ثلاثة ضباط قياديين، ولكن هجوماً وقع على قصر النيل في شباط ٨١ قد حرّرهم بالقوة. وفي أيلول ٨١ اضطرت السلطة لإصدار الدستور إثر مظاهرة مسلحة.

وبعد كل حدث كانت الجبهة تتسع، والمطالب تنتزع بالقوة. وأهداف الثورة تتعمق، ووزن الفلاحين والجنود في مسار الثورة يتعاظم. وإذ ذاك أصبح واضحاً لكل من الخديوي والدول الأجنبية والسلطان، أن عملية الثورة لن تتوقف عند الحدود المعلنة في البرنامج، وأن القوة الدافعة فيها سوف تفرض ديمومة الحركة حتى يتحقق الاستقلال الكامل، وتنسف الامتيازات الأجنبية، ويسود النظام الديموقراطي، وتضغط الامتيازات الطبقية، فوجهت الدول الاستعمارية مذكرة في أيار ١٨٨٢ تطالب بإنهاء الدور السياسي للجيش، وتنحية الضباط الأساسيين الثلاثة. وهنا بدأ مسار الفرز فمعسكر الثورة بدأ عملية التعبئة ضد المذكرة وتواجد الأساطيل الأجنبية في المياه المصرية. والخديوي بدأ برشوة زعماء بعض

القبائل وتجنيد قواهم، وترتيب المؤامرات الانقلابية من خلال جنرالات الجركس والأتراك، والاستعانة بجيش الاجانب المحليين. ولكن قوة الثورة كانت الأقوى، ففشلت كل المؤامرات وأجبر الخديوي على إبقاء عرابي وزيراً للحربية رغم استقالة الوزارة. ومع عجز الخديوي والقوى المرتبطة به عن تحجيم الثورة ثم سحقها جاء دور الأساطيل الأجنبية، فبدأت مدافع الأسطول البريطاني بضرب الاسكندرية في ١١ تموز ١٨٨٢ ثم دخلها الجيش البريطاني فانسحبت قوات الثورة إلى كفر الدوار. وبسبب من تنامي دور الفلاحين والجنود والحرفيين وفقراء المدن في الثورة، وبسبب بروز ملامحها الوطنية والطبقية، بدأت الشرائح العليا بالانضمام لمعسكر الخصوم. وبعد وقوف السلطان إلى جانب هذا المعسكر، قاطعاً بذلك محاولات الاستفادة من الثورة لتقليص حجم التدخل الأوربي في شؤون مصر، جاء دور العامل الديني ليضيف وزناً حقيقياً لقوة الخصوم. إذ أصدر السلطان بياناً دينياً أعلن فيه عصيان أحمد عرابي وخروجه وطالب الجيش والشعب بالعمل ضده. وبما أن عرابي كان قد استند إلى الدين كعنصر أساسي في التوعية الوطنية المضادة للانجليز، فقد انقلب هذا السلاح ضده بالقوة ذاتها بعد بيان السلطان. وكان لهذا البيان أثره الفعال لا في العناصر البسيطة فقط وإنما في عدد من الضباط أيضاً. فخانوا الثورة وهي في أعقد مراحلها.

وعند وصول المواجهة إلى هذا الحد، تعمق برنامج الثورة ليشمل: مقاومة الغزو، والغاء الديون العامة وديون البنوك وكافة العقود والاتفاقات ومصادرة أموال الاجانب والهاربين والخونة. وتكونت جمعية عمومية ومجلس عرفي ينفذ قراراتها. وتوقف البرنامج عند هذا الحد.

وهكذا فرغم دخول الثورة مرحلة الحسم العسكري مع الغزاة والخديوي وكبار المالكين، لم يتطور منهاج الثورة العملي كي يؤدي الى: الاستيلاء على الارض وتوزيعها على الفلاحين، من أجل ان تكتسب الثورة قوى كل الفلاحين وافراد القبائل والجنود الذين هم أصلاً أبناء للفلاحين. ولم يتطور ليؤدي الى تحقيق اصلاحات جذرية تنقل قطاعات الحرفيين والصناع والتجار غير المرتبطين بالرأسمال الأجنبي إلى قلب المعركة. ولينقل العمال وفقراء المدن بكامل ثقلهم الى قلب الصراع. ذلك ان تركيب معكسر الخصوم لا يمكن مواجهته مواجهة ناجحة، إلاّ بمثل هذه الاجراءات التي تدمج دمجاً عضوياً بين المصلحتين الوطنية والطبقية. بين الاستقلال والديموقراطية، وحسم الاستغلال الطبقي، خصوصاً في مجال الأرض. ولكن ذلك لم يحدث. لأن بنية مؤسسات الثورة كانت مختلفة عن بنية جماهيرها. فالقيادة العسكرية وعلى رأسها احمد عرابي باشا، مكونة من ابناء المالكين

المتوسطين، ولم يكن من دوافعها للثورة احداث تغييرات اساسية في ملكية الارض. وهذه القيادة هي صاحبة القرار الاساسي نظراً لدور الجنود في هذه الثورة.

ووزارة البارودي، وزارة الثورة، لم تحقق سوى تدعيم جهاز الدولة بالعناصر المصرية، وإحداث تغييرات اساسية في قيادة الجيش لصالح الجناح الوطني، واصدار الدستور المتضمن رؤية هذه الشريحة لمسألة الميزانية. والمجلس التشريعي الذي ولد في مرحلة الثورة، لم يبق من أعضائه مع الثورة لحظة الفرز، سوى ستة اعضاء فقط الامر الذي يعكس حدود رؤية الشرائح الطبقية التي يتكون منها المجلس والوزارة، لابعاد الثورة وأهدافها. ولذلك كان من الطبيعي ان تفشل الثورة. فقد بدأت المعارك العسكرية في ١١ تموز ١٨٨٢ وانتهت في ١٣ ايلول ١٨٨٢ ، وكان تعداد الجيش المصري المقاتل حوالي ١٠،٠٠٠ والانجليز ٥٠،٠٠٠ مع فروق جدية في التسليح والتأهيل. وفي نهاية الحرب وصل تعداد الجيش المصري الى مائة الف من خلال المتطوعين الشعبيين. وقدم الشعب للجيش كل ما يلزمه. ففي نهاية الحرب كان لدى الجيش من المؤن والملابس أكثر مما كان لديه في بدايتها. وبسبب هذه التبرعات لم تتكلف الخزينة شيئا. ومع ذلك فقد لحقت الهزيمة بالجيش. وبعد معركة التل الكبير في ١٣ ايلول ٨٢ توقفت الحرب رغم إرادة الشعب. وإذا كانت الخطيئة المبدئية هي عدم ربط مصير الثورة بمصير الشعب، فإن الخطيئة العسكرية هي عدم سد قناة السويس. فمن حيث المبدأ كان يجب ان تبتر كل الحبال التي تشد افراد القبائل إلى زعمائهم، والفلاحين الى المتنفذين وفقراء المدن الى زعماء الاحياء، ولن يكون ذلك الا باحلال صلة التملك بين الشعب ومصالحه الطبقية والوطنية محل صلة التخلف بين الشعب ومستغليه. اي بين الشعب ومعسكر الخصوم. ان صلة التملك تلك هي وحدها القادرة على منع الضابط من الانحراف بجنوده ومنع زعيم القبيلة من المتاجرة بأفرادها، ومنع السلطان من استغلال الدين، وسحق الاسياد الاقطاعيين قبل ان ينقضّوا على الثورة.

ومن حيث اسلوب الحرب كان يجب ان تستثمر كل الخصائص الذاتية من أرض وبشر ومساحة ومياه، دون أي أوهام عن التوازن الدولي الذي يمنع استخدام القناة لأغراض عسكرية، أو يتأثر من حرب طويلة الامد في منطقة حيوية. فأسلوب الحرب هو الذي يمنح الثورة القدرة على الانتصار، لأنه العنصر الذي به يتحقق التفوق على قوة تملك من السلاح والخبرة مالا يستطيع الشعب ان يمتلك بعضاً منهما.

وثورة ١٩١٩ كانت وليدة التطور الذي أعقب فشل ثورة ١٨٨٢ فالانجليز الذين احكموا قبضتهم على مصر، شرعوا بتعزيز مواقعهم ومواقع حلفائهم: فالاصلاحات الاقتصادية من مسح للأراضي والغاء للسخرة، كانت تستهدف زيادة الانتاجية لتسديد

الديون من جهة، ولتزويد الصناعة البريطانية بالزراعات الصناعية الخام من جهة اخرى. وتعميق تبعية الاقتصاد المصري للسوق الرأسمالي كان جارياً بثبات. والشرائح العليا من المالكين كانت تزيد من حجم ملكياتها مستفيدة من حليفيها: القصر والاستعمار. وقبيل الثورة اي في عام ١٩١٦ كان توزع الملكية على الشكل التالي[٤٥]:

حجم الملكية	فدان فأقل	١ ـ ٥	٥ ـ ١٠	١٠ ـ ٢٠	٢٠ ـ ٥٠	٥٠ فأكثر	الإجمالي
المساحة	٤٢٩،٥٣٢	١،٠٠٢٠،٩٢٨	٥٢٨،٥٦٠	٥٠٩،٩٩١	٦٠٧،٠٠٢	٢،٣٥٦،٤٥٣	٥،٤٥٢،٤٦٦
عدد المالكين	١،٠٠٠٦،٨٦٦	٤٧٣،٦٨٨	٧٦،٦٤١	٣٦،٩٨٢	١٩،٨٥٢	١٢،٢٩٧	١،٦٢٢٦،٣٢٦

ويتضح بشكل صارخ كم تتسع الملكية اللشريحة العليا وكم تنخفض للشريحة الدنيا!! كما يؤكد رغبة الاستعمار في تعزيز ملكية الشرائح العليا وتدعيم مواقعها السياسية. ولكن كبار الملاكين لم يكونوا مقتنعين بذلك فبعد، ان تحرروا من ثورة الفلاحين والجنود، بدؤوا يتطلعون لزيادة ثرواتهم من خلال شركات الأراضي والشركات المساهمة، والسندات والأسهم. واذ ذاك أخذوا يصطدمون بسد جديد هو الاستثمارات الاجنبية النامية التي ارتفعت[٤٦] من ٧،٣٢٦ مليون جنيه عام ١٨٩٢ حتى الـ ١٠٠،١٥٢ عام ١٩١٢ ولذلك اتجهوا للمطالبة بالبرلمان والحكم الذاتي في ظل الاحتلال، علهم يتمكنون بهذا من فتح مجالات ارحب امام تنامي ثرواتهم. وفي هذه النقطة كانوا يصطدمون بالشعب الرافض للهياكل السياسية المزيفة في ظل الاحتلال. اما شرائح الطبقة الوسطى فقد كانت تتأرجح بين اليمين المطالب بالدفاع عن العرش، وانشاء جمعية تشريعية، واليسار الذي كان يناضل ضد الاحتلال، ومن هذا اليسار تألف الحزب الوطني. ولكن ثغرته القاتلة كانت مناوءته للعنف. ومقابل هذا الحزب تكون لكبار الملاكين والموظفين حزب الامة. وللشريحة العليا من الطبقة المتوسطة حزب الاصلاح.

واذا كانت الشرائح الطبقية العليا قد اتجهت الى التعامل مع الاستعمار أو النضال السلمي ضده، فإن الطبقات الكادحة قد اتجهت الى استخدام كافة الاسلحة التي تمتلكها، بدءاً من سلاح الاضراب والتظاهر والاعتصام، وانتهاء بالثورة المسلحة. ومن جديد تأكد عمق التلاحم العضوي بين المصلحتين: الوطنية والطبقية للطبقات الكادحة. ولكن العقدة هنا كما هي في كل مكان من الوطن العربي في المرحلة نفسها. وهي ان هذه الطبقات لم تكن قد افرزت تنظيماتها السياسية. ولذلك، فقد كانت تسلم قيادها الى اليسار في الشرائح المتوسطة. وهذه كانت بحكم نشأتها المستضعفة بعيدة عن الحسم وطول النفس في الصراع. وهكذا، فعندما ينتقل الصراع إلى مرحلة متقدمة تحتاج لقيادة حازمة

ومتماسكة وثورية، سرعان ما تغيب تلك القيادة او تعمل بدأب على تمييع الموقف، وإذ ذاك، وفي اللحظة الحرجة، تجد الجماهير الكادحة نفسها بدون قيادة، أو بقيادة مشوهة، فتحاول ان تستعيض عن ذلك بترتيبات عفوية، وبمضاعفة التضحيات وبالجرأة والصبر، ولكن النتيجة تظل واحدة، وهي الفشل في النهاية. لأن الانتصار على استعمار حديث عصري، متفوق في العتاد والخبرة، وله أنصار اثرياء ومتنفذون في الداخل، لا يمكن ان يتحقق بدون توفير شروطه المادية، وفي مقدمة هذه الشروط: وجود تنظيم طبقي متماسك يفرز قيادة واعية صلبة متجانسة، ويضع برنامجاً سياسياً لكل مرحلة من مراحل الثورة، ويثمر كل الظروف والقوى الوطنية لصالح الثورة، مستفيداً من الانسان والارض والمناخ والاقتصاد... لانهاك العدو وتدميره وقهره.

إن ثورة ١٩١٩ لم تبدأ دفعة واحدة، بل جرى لها تمهيد واسع. وبشكل خاص في قطاعي العمال والطلبة.[٤٧] فبين عامي ١٨٩٩ و ١٩٠٢ تكونت بسرعة مذهلة عشرات النقابات والجمعيات العمالية السرية بسبب الاحوال المعيشية السيئة. ثم تتابعت الاضرابات: عام ١٩٠٠ عمال اسوان. و٩٠٢ عمال الغزل بالاسكندرية، ومطبعة القاهرة، والسجاير بالاسكندرية وعام ٩٠٧ عمال الفحم في بورسعيد وعام ٩١١ عمال الترام وشارك فيه ٤٠٠٠ عامل ونظم العمال المضربون عدداً من المظاهرات في باب الحديد وبولاق والجية والعباسية وقد ناصرهم الشعب. وفي العام نفسه اضرب العاطلون عن العمل بالاسكندرية وبالقاهرة، وبدءاً من عام ١٩٠٨ صدرت للعمال عدة صحف ومجلات، وجرت محاولة تأسيس حزب سياسي عمالي عام ١٩٠٨ .

في ١٢ أذار ١٩١٩ افتتح الطلاب احداث الثورة بمظاهرة صاخبة فتصدى لها البوليس. وفي اليوم التالي دخل العمال المعركة اذ بدأ عمال الترام والمترو اضرابهم الكبير الذي شلّ حركة المواصلات تماماً في العاصمة واستمر حتى ٢ ايار وارتبط بالأهداف العامة للثورة وبمطالب اقتصادية. وفي ١٥ اذار اعلن عمال السكة الحديدية الاضراب وساروا في مظاهرة صاخبة قوامها ٤٠٠٠ عامل واستمر حتى ٢ أيار أيضاً. وفي ١٨ اذار انضم عمال المطبعة الاميركية للمعركة وسارت مظاهرتهم تهز شوارع العاصمة واستمر اضرابهم حتى ٢ ايار. وفي ٦ نيسان انضم عمال شركة الغاز، والكش والرش، في العاصمة. وتواصلت الاضرابات: في حزيران عمال الغاز، وفي تموز الحلاقون، وعمال شركة السكر... وفي آب عمال الشحن والتفريغ في ميناء الاسكندرية. وعمال الترام ومصانع السكر والسجاير والترام في الاسكندرية ايضاً وكذلك شركة بوندا ستورز والسفن النيلية والتجارية وشركة النور في الاسكندرية. وعلى الدوام كانت الشعارات الوطنية العامة المطالبة بالاستقلال

والديمقراطية، والطبقية الخاصة، تسيطر على هذه المظاهرات والاضرابات. وبذلك فقد دفع العمال بالثورة الى الامام، متخطين الحدود التي استهدفها السياسيون، ومازجين مزجاً حياً بين المصالح الطبقية والوطنية.

ولكن الدور الأكثر عنفاً، والذي انتقل بالثورة الى مستواها الحقيقي، كان دور الفلاحين. وذلك ان الثورة اصبحت ثورة مسلحة بالغة العنف، ومزدوجة الاهداف: ضد الاحتلال، وضد الاستغلال الطبقي، وفي كثير من الأماكن التي اعلنت التمرد كان السلاح يوجه الى صدور الانجليز والمستغلين المحليين معاً. وهذا التطور في الاسلوب والاهداف، هو نتاج طبيعي للتحالف بين الاستعمار والقصر والاقطاع الذي عبر عن نفسه في احداث ثورة ٨٢ وما اعقبها من خطوات. ونتاج طبيعي لفشل اساليب النضال السلمي في احراز الاستقلال. وقد ازعج هذا التطور الحزب الوطني الذي فجر الاحداث، لأنه اخرج الصراع من طريقه المشروع الى طريقه المسلح واخرج الاهداف من النضال في سبيل الاستقلال. الى النضال الذي تمتزج فيه المصلحة الطبقية بالمصلحة الوطنية. لقد بلغت[٤٨] ضحايا الفلاحين ٣٠٠٠ شهيد حسب الرافعي و١٠٠٠ شهيد و١٦٠٠ جريح حسب البيان البريطاني. وحسب البيان نفسه، اعتقل ٣٧٠٠ واعدم ١٤٩ وحكم على ٤٧ بالاشغال الشاقة المؤبدة. لقد حارب الفلاحون قوات الاحتلال بفؤوسهم وأوقعوا بهم هزائم منكرة، وشكلوا جمهوريات مستقلة معلنين تمردهم ليس على الاحتلال فحسب وإنما ايضاً على النظام الملكي كله. وانتخب الفلاحون باجتماع عام في كل جمهورية لجنة الثورة. وورد في منشور للجنة الثورة في جمهورية زفتي: اننا نثور من اجل الخبز والحرية والاستقلال. وبذلك كثفت اللجنة اسس مرحلة التحرر في تلك الفترة، واثبتت قدرة على الربط بين هذه الاسس، فسبقت بذلك سبقاً مبيناً، قيادة ثورة ٨٢ . وهذا امر طبيعي لأن مشروع الثورة هنا نابع من الانسجام الفعلي بين الوطني والطبقي، بين الاداة والهدف. أما المشروع هناك فهو وليد التنافر ضمن الشرائح المشاركة في الثورة، وضمن بعض الشرائح والمصلحة الوطنية.

ولكن، ورغم كل التضحيات، فقد اجهضت الثورة، لأنها لم تكن تمتلك تنظيمها المنسجم مع اسلوبها وأهدافها. لقد صنع العمال والفلاحون الثورة، ولكن القيادة السياسية كانت لطبقة اخرى والتنظيم القائد كان لطبقة اخرى، ذات اهداف اخرى. وكان للتنظيم القائد اسلوبه وللطبقة الثائرة اسلوبها، وكان الاسلوبان متناقضين. لم تكن القوى العمالية والفلاحية قد وصلت الى درجة من النضج، بحيث تصنع الثورة لصالحها وبقيادتها وعلى طريقتها، وفي الوقت ذاته لم تكن البورجوازية الوطنية مؤهلة لذلك. وهكذا فشلت الثورة.

وثورة الريف المغربي[49]: تعتبر من أهم الحلقات في سلسلة الردود الوطنية ضد الاستعمار، وهي وإن لم تكن البداية الا انها الأكثر عنفاً، وحتى الاستقلال لم يعقبها في المغرب العربي الكبير ثورة مسلحة تعادلها في أهميتها سوى الثورة الجزائرية التي هي أهم الثورات العربية على الاطلاق.

فبالاضافة الى سبتة ومليلة اللتين استطاعت اسبانيا ان تحتفظ بهما منذ مطلع القرن السادس عشر ظل الاستعمار يحاول السيطرة على مراكش منذ احتلال الجزائر عام ١٨٣٠ حتى فرض الحماية الفرنسية عليها عام ١٩١٢ ، و كانت المنافسة الدولية والمقاومة الشعبية تحولان دون ذلك. وعند فرض عقد الحماية دخلت المقاومة المسلحة معركة الدفاع عن وحدة التراب المغربي واستقلاله، ولم يتمكن الاسبان والفرنسيون من الاستيلاء على اهم المدن المراكشية إلا بعد ثلاث سنوات من القتال العنيف.

ثم اشتعلت الثورة الكبرى ضد اسبانيا اولاً ثم ضد فرنسا. فبموجب المعاهدة المعقودة بين فرنسا واسبانيا عام ١٩٠٤ والمثبتة عام ١٩٠٦ اصبح الريف الواقع شمالي شلالات نهر ورغلا لاسبانيا، وجنوبيها لفرنسا، وقد تصدى لاشعال الثورة وقيادتها محمد بن عبد الكريم الخطابي وهو قاضٍ وابن قاض وصاحب املاك كبيرة في المنطقة. وقد وضع للثورة استراتيجية واقعية تقوم على توحيد القبائل ضد المستعمر، واتباع اساليب حرب الشعب، بسبب قدرة الثوار على الحركة الواسعة ومعرفتهم بالارض وكفاءتهم في الرماية وتمكنهم من الاختفاء ثم الظهور في المكان والزمان الملائمين. وكانت طبيعة الارض توفر لهم فرصاً ثمينة لتطبيق هذه الاستراتيجية بدقة.

في ربيع ١٩٢١ ، اجتاز ٢٠ الف جندي اسباني نهر كيريت وهو ابعد نقطة سبق للاسبان ان وصلوا اليها، مندفعين نحو الجبال. ثم احتلوا الوادي الذي يبلغ عرضه ٢٠ كم والمحاط بحزام من الجبال العالية، وانشؤوا الحصون فوق القمم الجبلية. واذ ذاك بدأ الثوار معاركهم بـ ١٢٥ ثائراً فقط يحملون بنادق الموزر ولكل منها عشر طلقات فقط. وفي هذه المعارك التي دامت قرابة الاشهر الثلاثة حققت الثورة اعظم انتصاراتها. كان المفتاح يكمن في الاستيلاء على قمة ابران التي يحميها ٣٠٠ اسباني، ولكن الثوار بخطة محكمة تمكنوا من الاستيلاء عليها بأقل من ٣٠ دقيقة، فأبادوا حاميتها وغنموا ٥٠٠ بندقية ومدفعي مورتر واربعة رشاشات ومنعوا ١٤٠٠٠ جندي معسكرين على بعد عشرة اميال فقط من انقاذ الحامية. ولم يستشهد من الثوار إلا اربعة فقط. هذا الانتصار الأول الباهر هو الذي جعل رجال القبائل الذين لم يثوروا عندما احتل الجيش الاسباني أراضيهم يحملون بنادقهم وينضمون للثورة، ويباشرون عملية الاستيلاء على الحصون.

ومع ان عدد الثوار لم يكن قد تجاوز الـ ٥٠٠ ـ ٦٠٠ فقد بدأ الثوار عملية استعادة الوادي، وكانت العملية دقيقة الترتيب. فقد احتل الاسبان أغربين التي تبعد عن الماء قرابة الاربعة أميال وعلى الفور اغتنم الثوار الفرصة النادرةفتمركزوا بين اغربين والماء وحفروا الخنادق والممرات، ولما لم تتمكن قوة أغربين من الحصول على الماء استنجدت بحامية أنوال ولكن الاخيرة تقهقرت مخلفة وراءها ١٣٢ قتيلاً، وبعد عدة محاولات يائسة للوصول الى الماء قام الاسبان بهجوم كامل مستخدمين فيه قوة الحاميتين معاً. وعندما وصلوا الى مسافة ١٠٠ ـ ٢٠٠ ياردة من خطوط الثوار صبَّ عليهم الثوار كامل طلقاتهم وهي بحدود الـ ١٠،٠٠٠ طلقة فنكصوا متقهقرين. وإذ ذاك ثارت القبائل وأخذت تطارد انسحابهم من جميع الجهات وحين حطت القوات الاسبانية في جبل آرويت لم يكن قد بقي منها سوى ٣٠٠٠ منهك، وحين استسلم هؤلاء كان قد بقي منهم على قيد الحياة ٤٠٠ رجل فقط، اما الباقون فقد قتلوا في الدفاع عن آخر حصن بقي لهم من المناطق التي احتلوها خارج مليلة.

وهكذا فقد خسر الاسبان منذ بدء هجومهم في ٣١ ايار على جبل ابران حتى ٢ آب عندما سقط اخر موقع احتلوه حوالي ١٨،٠٠٠ رجل، أي كامل قوتهم المهاجمة تقريباً. واستولى ثوار الريف على ١٩،٥٠٤ بندقية و٣٥٢ رشاشاً و١٢٩ مدفعاً. واسروا حوالي الـ ١١٠٠ اسير. ثم اطبق الثوار على مرفأ مليلة. وكانت مليلة بلا دفاع. ولكن عبد الكريم ارتكب هنا خطيئته القاتلة عندما عمل على اقناع الثوار بعدم احتلالها خوفاً على المدنيين فيها من قلة انضباط رجال الريف. وبدلاً من اتمام عملية الاحتلال فقد التفت قائد الثورة الى تنظيم شؤون دولة الريف المغربي. وفي كانون الثاني ١٩٢٣ اعلن استقلال هذه الدولة.

تمكن عبد الكريم من تحقيق التعاون القبلي، واحتفظ ببساطته دون أن ينشيء بلاطاً، ولقب بأمير الريف. وأنشأ جيشاً نظامياً من ٥٠٠٠ رجل، وكان هذا الجيش يتوسع وقت الحملات ليصل إلى ٢٥،٠٠٠ رجل. وكانت الأسلحة الفائضة تعار لرجال القبائل عند الحاجة، فساعد ذلك على توطيد الوحدة القبلية. وكانت الضرائب تجمع من قبل المجالس المحلية. وكان عبد الكريم راغباً في اتخاذ الدستور البريطاني دليلاً لدولته الريفية. وأصدر مرسوماً يقضي بمصادرة الأرض التي لا يزرعها أصحابها، وإعطائها إلى الذين يزرعونها، ونظم استخدام الري... وقد شملت دولة الريف حوالي المليون نسمة منهم ١٢٠،٠٠٠ مقاتل. ورغم وجود ٢٠٠،٠٠٠ اسباني في مراكش فلم تقع بين دولة الريف المغربي وبين القوات الاسبانية إلا معارك قليلة بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٢٤ . وبسبب هزائم الجيش

الأسباني حدث انقلاب عسكري وعلق الملك الدستور. وقد قرر قائد الانقلاب الانسحاب من بعض المواقع التي كانوا يحتفظون بها كرؤوس جسور لحملاتهم اللاحقة والتجمع حول مليلة وتطوان وأعلن ذلك في مؤتمر صحفي. فوضع الريفيون خطة محكمة للتعرض للانسحاب تستند إلى فنون حرب العصابات، فتحول الانسحاب الى كارثة. ومن أصل القوّة المعدّة للانسحاب والبالغة ٤٠ ألف رجل قتل ١٩٠ ضابطاً وجرح ٦٠٠ وقتل وفقد من الجنود ١٧،٠٠٠ وذلك بين ٢/١٠ ـ ١٣/١٢/١٩٢٤ وفرّ الباقون. وفي الوقت ذاته كانت متاعب اسبانيا في الغرب قوية بسبب الثورة الشعبية القائمة ضدها بين تطوان وطنجة فاضطر الأسبان لوضع ١٠٠،٠٠٠ جندي لحماية مؤخراتهم. وإزاء مساعي الصلح بين دولة الريف وأسبانيا، فقد وافقت قيادة الثورة على أساس اعتراف اسبانيا باستقلال الريف الممتد من مليله إلى سبتة وطنجة مقابل موافقتها على احتفاظ اسبانيا بحصني سبتة ومليلة اللذين تحتلهما اسبانيا منذ قرون.

حتى هذا التاريخ لم يكن قد حدث أي صدام مع فرنسا. ولكن فرنسا كانت تنظر للمستقبل. فقيام دولة ريفية مستقلة إلى جوارها، يشكل حافزاً للثورة في المناطق التي تحتلها. ودولة الريف تشكل سنداً لتلك الثورة. ولذلك بدأت فرنسا بالتوسع في المناطق الريفية مجتازة نهر ورغلا الذي يشكل الحد الفاصل. وشيدت عدة حصون في سفوح تلال الريف خلال عام ١٩٢٤ وشقت طريقاً عسكرياً وأنشأت معسكراً أساسياً. وهكذا بدأت المعارك بين الثوار الريفيين والقوات الفرنسية. ولم تمض خمسة أيام إلاّ وسقط قرابة الخمسين مركزاً من مراكز الفرنسيين بيد الثوار. ثم عبروا نهر ورغلا واجتازت قوة كبيرة التلال إلى الجنوب. ولم يكن قد بقي بينها وبين فاس سوى ٢٠ ميلاً حين بدأت بالتراجع. جاهلة أنه لم يكن يحول بينها وبين العاصمة المراكشية سوى عدد قليل من الجنود. وكان الرعب قد دبّ في قلوب سكانها وتهيأ الفرنسيون للجلاء عنها.

وهكذا لعب ضعف النقص في المعلومات هنا، وانعدام الترابط بين الثوار والشعب داخل المدن، الدور الذي لعبه الخوف على حياة المدنيين في مليلة. وكان لهذين الخطأين آثارهما القاتلة على مصير الثورة.

وبين أيار ١٩٢٥ حتى أيلول من العام نفسه خضعت الحرب الريفية ـ الفرنسية لمد وجزر، بين احتلال المواقع الفرنسية وأسر جنودها، ثم استعادة هذه المواقع. وفي هذه المرحلة من القتال فعلت الأخطاء الاستراتيجية والتكتيكية فعلها في الوصول إلى النتيجة المأساوية. وقام بدور مماثل، تركيب قوى الثورة وضعف قدراتها الاقتصادية والخلل في الرؤية السياسية وانعدام التنسيق بين قوى الثورة العربية. ففي بدء هذه المرحلة كان تعداد

الجيش الفرنسي ٦٠ ألفاً فقط. وعلى هذا الجيش أن يتوزع بين الدفاع عن الحصون، والمدن، وحراسة الحدود مع دولة الريف، والاحتفاظ بقسم من قواته موزعة في أرجاء البلاد الخاضعة للسيطرة الفرنسية خوفاً من ثورة الشعب فيها. وعوضاً من أن تستفيد قيادة الثورة من هذا الوضع البالغ الضعف للقوات الفرنسية والبالغ الملائمة لقوى الثورة، فتشغل الحصون بعدد محدود وتتقدم مباشرة لاحتلال فاس ومراكش بأسرها، عاملة على تثوير الشعب في الريف والمدن، فقد ركزت قواتها لاحتلال المواقع الفرنسية المبعثرة.

ولهذا الخطأ سبب جوهري، وهو أن قيادة الثورة لم تكن قد وضعت ضمن أهدافها منذ البدء احتلال هذه المدن ومناطقها الريفية. وعندما طورت القيادة أهدافها من حرب محدودة إلى حرب شاملة، كانت الفرصة المؤاتية قد فاتت. إذ استقدمت فرنسا أربع فرق عسكرية كانت ترابط في الجزائر. والتعاون العسكري بين فرنسا وأسبانيا قد تحقق، وهذا ما كانت تستبعده قيادة الثورة. وإذ ذاك انطلق الأسطول الاسباني من مليلة وسبتة ونزل في الحسيمة إثر معركة شرسة بدّد فيها الريفيون الكثير من قواهم، ورغم أن الثوار هاجموا تطوان لمنع الانزال في الحسيمة، إلاّ أن قواهم لم تكن كافية إلاّ لاحتلال المواقع المحيطة بها وتهديدها، كما أنها لم تكن كافية لحماية الشاطيء في الحسيمة من قذائف وأسلحة ١١١ مركباً فرنسياً وأسبانياً. وترافق الانزال في الحسيمة مع إنزال أسباني آخر بقيادة فرنكو على شاطيء سباديلا. وقد فرّ زعيم قبيلة بوكويا على رأس رجاله، مخلين المنطقة التي كان عليهم أن يدافعوا عنها، ويعتقد عبد الكريم أنه ارتشى. ولم يكن لدى قيادة الثورة العدد الكافي من المقاتلين للقضاء على رأس الجسر هذا. ومن رأسي الجسرين هذين انطلق الأسبان. واستمرت المعركة مع الثوار من فجر ٨ أيلول ١٩٢٥ حتى ٣٠ أيلول ١٩٢٥ حيث احتل الأسبان أغادير عاصمة دولة الريف. وفي ايلول نفسه وبتنسيق محكم مع القوات الاسبانية تقدمت القوات الفرنسية لتستعيد ما فقدته. وقد قاتل الثوار دفاعاً عن كل شبر رغم إدراكهم للنتيجة، جاعلين القوى الاستعمارية تدفع ثمناً غالياً. وفي ١٣ أيار ١٩٢٦ قاد عبد الكريم آخر هجوم له على رأس خمسين محارباً وفي ٢٦ أيار استسلم للفرنسيين. واستمرت المقاومة الريفية حتى نهاية عام ١٩٢٦ ولكنها كانت متفرقة وغير موحدة القيادة والخطة، ولذلك لم تكن قادرة على مواجهة خصمين معاً.

وهكذا انتهت ثورة الريف. لقد استخدمت أساليب حرب الشعب أفضل استخدام واستثمرت ميزات الأرض أفضل استثمار، ولكن الثغرات كانت أكبر من أن تمكنها من إحراز النصر النهائي على دولتين استعماريتين في آن واحد. والثغرات لم تكن فقط في ذات الثورة وإنما في الواقع العربي أيضاً. فالتطاحن بين القوى الرأسمالية كان قائماً ولكن ليس

لدرجة السماح لثورة شعبية تحريرية بالانتصار. وفرنسا كانت تستعمر في الفترة ذاتها عدة أقطار عربية، وكان بعضها يخوض غمار ثورة مسلحة في الوقت ذاته، دون أن يجري أيّ تنسيق عسكري بين هذه الثورات، ودون أن تعم الثورة الأقطار الأخرى حتى المجاورة للمغرب، ولو كانت الثورة عامة ومنسقة لما تمكنت فرنسا من سحب قطعاتها العسكرية المرابطة في الجزائر. ففي مطلع أيلول ١٩٢٥ أصبح الجنرال بيتان على رأس قوة مؤلفة من ٢٠٠ ألف جندي تقاتل الريفيين، سحب معظمها من المستعمرات وكان أكثر من نصفها موجوداً في الأقطار العربية الثلاثة المتجاورة، لأن الثورة لم تكن عامة في هذه الأقطار، بسبب التجزئة من جهة ولغياب التنظيمات السياسية التي تتجاوز الحدود من جهة أخرى، وبهذا أضاف تخلف الوعي السياسي بعداً جديداً لمرارة التجزئة إذ إن غياب التنظيمات السياسية العربية الموحدة التي تتجاوز الحدود المفروضة من قبل الاستعمار، أدّى إلى غياب وحدة الثورة المسلحة وبالتالي إلى تجزئتها زمانياً ومكانياً: حسب نضج شروطها في كل قطر وحتى كل منطقة من قطر.

وداخل المغرب نفسه لم تكن الثورة شاملة لأن الرؤية منذ البدء كانت قاصرة. فالإعداد المسبق لم يكن شاملاً للريف والمدن، ولا حتى للريف في المنطقتين الفرنسية والأسبانية. وهي لم تبدأ في أكثر من منطقة بل اشتعلت بالتدريج في المنطقة التي احتلتها اسبانيا. وقوتها كانت محدودة في البدء وتطورت من خلال العدوى الثورية. والتنظيم السياسي الذي يعد للثورة ويقودها كان مفقوداً حتى على مستوى إقليمي، لذلك حلّت القيادات القبلية والمحلية محل قيادة التنظيم، والتركيب القبلي للثورة كما قدّم لها الجموع بالآلاف في بعض المراحل فقد سحبها بالآلاف أيضاً في مراحل أخرى، الأمر الذي جعل الثورة لا تقف على أرض صلبة.

وإرث الجهل المتراكم أوقع القيادة في أكثر من مأزق. فالقيادة خوفاً من سلوك رجال القبائل غير المنضبط تجنبت دخول مليلة، بينما استخدم الأسبان الغازات السامة ضد نساء وأطفال وشيوخ الريف. وتلك غلطة القيادة بمقدار ما هي غلطة الجهل. وفي بدء الثورة سمح بعض زعماء القبائل للأسبان بدخول الوادي دون قتال، وفي نهايتها أخلى بعضهم المواقع الواقعة ضمن مسؤوليته بسبب الخوف أو الرشوة. ولو كانت القيادة قيادة تنظيم سياسي لما تمكن فرد أو أفراد من فعل ذلك. وقلة موارد الثورة لم تمكنها من رفع جيشها النظامي إلى أكثر من ٥٠٠٠ ولذلك لم يكن بمقدورها أن تناور حسب تطورات المعارك والجبهات. والمدن التي يحتلها الفرنسيون لم تثر لأن العلاقة بينها وبين قيادة الثورة كانت معدومة، ومثل ذلك كان وضع المناطق الريفية التي تسيطر فيها القوات الفرنسية. ذلك أن

قيادة الثورة لم تكن تتصور عملية مدّ الثورة إلى المنطقة الفرنسية. لقد أثبت الريفيون الذين استخدموا أرضهم وسلاحهم البسيط أفضل استخدام، واستثمروا كفاءاتهم القتالية وتفوقهم البشري أحسن استثمار، أنهم قادرون بذلك أن يلحقوا الهزيمة تلو الهزيمة بدولتين استعماريتين كبيرتين. ولكن مع وجود كل تلك الثغرات، في واقع الثورة والواقع العربي، لم يكونوا قادرين أن يحرزوا النصر النهائي.

وفي ليبيا:

بدأ الاحتلال الايطالي عام ١٩١١ فووجه بمقاومة شعبية بقيادة الزعماء الدينيين وعلى رأسهم السنوسيون، وزعماء العشائر، وبمقاومة تركية. ثم انسحبت تركيا من الحرب واعترفت بالاحتلال الايطالي، الامر الذي أدّى إلى ضعضعة المقاومة، دون أن تتوقف. وعام ١٩١٣ اوقعت المقاومة الشعبية خسائر كبيرة بالايطاليين قرب درنة. بعد تخلي الأتراك أعلن سليمان الباروني إقامة حكومة وطنية في طرابلس رافضاً السيادة السنوسية، ولكن الايطاليين أخذوا بالتوسع نحو الجنوب فاضطر الباروني الى مغادرة ليبيا. وتوغل الايطاليون في جبل نفوسا حتى الحدود التونسية واحتلوا مراكز هامة في فزان بما فيها مرزوق، ولكن عنف المقاومة أجبرهم على الانسحاب منها عام ١٩١٤ . وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى كانت المناطق الداخلية في ليبيا مستعصية على الاحتلال. ونظراً لتفرق المقاومة وقياداتها، فقد ظلت عاجزة عن التحرير. وعام ١٩٢٢ توحد النضال الشعبي بمبايعة محمد ادريس السنوسي أميراً على برقة وطرابلس مما زاد في عنف المقاومة، وناب عنه في قيادة الثوار عمر المختار منذ عام ١٩٢٣ . ولكن الثورة انتهت دون أن تحقق الاستقلال. وظلت مستعمرة حتى عام ١٩٥١ حيث استقلت وأعلن محمد ادريس السنوسي ملكاً عليها. [٥٠]

لقد تطورت الثورة الليبية من ثورة مضادة للاستعمار الايطالي ومتعاونة مع الاستعمار التركي ولصالحه إلى ثورة وطنية تحررية، وخلال عملية التحوّل هذه خسرت الثورة الكثير من قوة الاندفاع والتماسك، في البدء، بسبب خروج الأتراك من المعركة والعمل على تمييع الثورة نتيجة للضغوط البريطانية. ولم تكد الثورة تأخذ هويتها الوطنية حتى توزعت قواها من خلال تعدد القيادات. وعندما توحدت هذه القوى. إنما توحدت تحت زعامة دينية ظلت على علاقة وثيقة بالأتراك. إن هذا المسار هو الذي أورث نقطة الضعف الأولى رغم تمزق قوى الخصم خلال الحرب الأولى وما نجم عنها من نتائج. ونقطة الضعف الثانية تكوّنت من نوعية القيادات التي قادت الثورة، فهي لم تكن موحدة الهدف والخطة، ولم تكن وليدة اختيار شعبي. لأن القيادات المسؤولة كانت قيادات قبلية ومحلية ودينية. ولأن كتل الثورة كانت تتحرك تحت إمرة هذه القيادات. فالوضع لم يكن قد وصل بعد إلى

درجة من التطور السياسي، تمكن الشعب من تنظيم قواه ضمن تنظيمات سياسية لها قياداتها المنتخبة والمؤهلة لقيادة الصراع وفق برنامج محدد يستثمر كل الامكانيات المتاحة وفق فنون حرب الشعب الطويلة. ونقطة الضعف الثالثة نجمت عن قلة الكثافة السكانية، وسعة الأرض التي كان على الثورة أن تحررها، وبما أن الثورة لاتستطيع أن تركز قواها في منطقة واحدة، فقد كان استخدام عنصر التفوّق في المعارك المجزأة صعب التحقيق. إن نقاط الضعف الذاتية هذه تفاعلت مع غياب الدور القومي العربي القادر على قلب هذه النقاط إلى نقيضها، فنجم عن ذلك طول زمن الثورة دون أن تحقق الاستقلال رغم التضحيات التي قدمها الشعب والبطولات التي أبداها.

وفي سورية: نشبت عدة ثورات مسلحة وكانت قمتها الثورة السورية الكبرى، فكيف كان الوضع عندما نشبت تلك الثورة؟ بدأ التغلغل الرأسمالي خصوصاً الفرنسي مبكراً في سورية ولبنان. فمنذ عام ١٨٦٠ نمت مصانع غزل الحرير وكانت تحت سيطرة رأس المال الاجنبي والفرنسي بصورة خاصة، وبلغ عددها آنذاك خمسة أو ستة مصانع ثم ارتفع عددها إلى ٦٠ عام ١٨٨٠ يعمل بها حوالي ٥٢٠٠ عامل وعام ١٩١٠ ارتفع عدد عمالها إلى ١٠ ـ ٢٠ ألف عامل، ومنذ الثلاثينات من القرن التاسع عشر بديئ بإنشاء خطوط للنقل البحري، وخطوط حافلات كهربائية في بيروت ودمشق برأسمال أوروبي. وقد تمّ كل ذلك بفضل الامتيازات الممنوحة من السلطان العثماني إلى الدول الاجنبية. وبفضل هذه الاميتازات نفسها، غزت بضائع تلك الدول الاسواق السورية واللبنانية، متمتعة بمزايا التسهيلات الجمركية والاعفاءات الضريبية، مما جعل الانتاج الوطني غير قادر على منافسة تلك البضائع، ونجم عن ذلك أن عدد العاملين في الصناعة الحديثة ظل يتراوح بين الـ ٢٠ ـ ٣٠ ألف عامل عام ١٩١٣ من أصل ٣٠٠ ـ ٦٠٠ ألف يعملون في الصناعة، أكثر من ثلثيهم في الحرف المنزلية[٥١].

وكان وضع شريحة التجار متبايناً: فالقسم المتعامل مع الشركات الأجنبية استيراداً وتصديراً. ارتبطت مصالحه بمصالح هذه الشركات ودولها، وظل على الدوام يعمل لترسيخ علاقات التبعية بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد الأجنبي، وبموازاة التبعية التجارية هذه، نمت تبعية زراعية. ذلك أن الزراعات الصناعية، كالتوت من أجل دود الحرير وكالقطن من أجل مصانع الغزل والنسيج، كانت تتجه للخارج، لتعود إلى الأسواق المحلية بضائع مصنعة. وبذلك أصبحت التبعية تجارية وصناعية وزراعية. أمّا القسم التجاري الآخر، المتعامل بالانتاج الوطني، فكان وضعه المادي متدنياً، شأنه في ذلك شأن الصناعيين انفسهم. والرأسمال الأجنبي كان متحكماً أيضاً في البنوك، والمدارس والجامعات. فعام ١٩١٣ ـ

١٤ كان عدد الطلبة في سورية ولبنان ٩٠ ألفاً منهم ٥٠ ألفاً في المدارس الفرنسية و ١٥٠٠ في المدارس الرسمية، والباقي في مدارس أهلية وأجنبية أخرى. وكان في بيروت جامعتان هما الجامعة الاميركية وجامعة القديس يوسف: وعدد طلاب الجامعتين عام ١٣ - ١٤ (١٣٦١) طالباً[٥٢].

وارتفاع الضرائب وتنوعها، كانا مروّعين فالاستعمار يتقاضاها تحت عناوين مختلفة: تسديد الديون العثمانية، ونفقات التمدين والحماية!! وإقامة الخدمات. وهذه الخدمات لم تكن لها علاقة بمصالح السكان، وإنما بمصالح المستعمر، وخصوصاً الطرق العسكرية والتجارية، الضرورية لنقل قطعاته العسكرية، وصادراته المصنعة، ووارداته من المواد الخام. والسخرة الحكومية كانت مبددة لجهد المواطن ووقته، فتحت شعار الخدمات العامة كان يساق المواطنون أفواجاً للعمل دون مقابل. ويكون ذلك على حساب الانتاج في الريف والمدينة على حدٍ سواء. والاستبداد السياسي المنطلق من الحقد الصليبي، ومن طبيعة الاستعمار نفسه، كان عاملاً محركاً من عوامل الثورة. وبذلك أصبح العامل القومي يشكل الجذر، مدّعماً بكل العوامل المؤججة للثورة.

لقد تصاعدت الثورة بشكل متدرج. ومنذ البدء اختلف الموقف الرسمي عن الموقف الشعبي. إذ لم تكد الراية العربية ترتفع فوق دمشق من قبل مفرزة الطليعة التي كان يقودها سلطان الأطرش، حتى بدأ فيصل عمليات التنازل والمساومة. وبالترافق مع ذلك عمليات التمييع والاجهاض للاستعدادات الثورية الشعبية. لقد كان فيصل أسير المخطط الاستعماري الذي ارتضت به قيادة الثورة، وكان حريصاً على المناورة ضمن الهوامش التي يسمح بها هذا المخطط فقط. ولذلك اكتفى بالدويلة التي ضمت دمشق وحمص وحماة وحلب، بدلاً من تعبئة القوى من نقطة الانطلاق حتى الحدود التركية، كمرحلة أولى في سبيل الوحدة العربية الشاملة المتحررة من الاستعمار. وقد وهبه الاستعمار هذه الدولة تمييعاً للموقف الوطني الموحد، ثم انقضّ عليها بعد أن قامت تلك الدولة بتمزيق الموقف الوطني. إذ إنها لم تعش إلاّ من تشرين الأول ١٩١٨ حتى تموز ١٩٢٠ ومقابل هذا الموقف الرسمي التآمري، المتخاذل، الجبان، فقد كان التحرك الشعبي يسير باتجاه آخر. ففي حزيران ١٩١٩ انعقد المؤتمر السوري المنتخب. وفي خريف ١٩١٩ تشكلت لجنة الدفاع الوطني بقيادة البورجوازية الوطنية، واستهدفت بناء دولة مستقلة من العقبة حتى طوروس مروراً بالساحل السوري. ثم اندلعت حركات الفلاحين المسلحة في جبال اللاذقية، واللاذقية وجبل صهيون بقيادة الشيخ صالح العلي وعمر البيطار. وفي جنوبي لبنان بقيادة أدهم خنجر، وفي تل كلخ وجبل الزاوية بقيادة ابراهيم هنانو. وفي دير الزور بقيادة رمضان شلاش. وفي

حوران والحولة. ودامت هذه الثورات بين عامي ١٩١٩ و ١٩٢١ . ولكن نقطة ضعفها الأساسية كانت تكمن في عدم التنسيق فيما بينها. وقد وقف فيصل ضد هذه الحركات.

وكان المد الجماهيري بالغ الضغط في المدينة والريف لدرجة أن المؤتمر السوري الذي انعقد في عام ١٩٢٠ والمؤلف بأكثريته من الملاكين الكبار والمتوسطين اضطر لتبني الاستقلال الكامل. وفي نيسان ١٩٢٠ اعلنت مقررات مؤتمر سان ريمو التي فرضت الانتداب، وعوضاً من أن يعمل فيصل وحكومته على توزيع السلاح وتعبئة الجماهير وتقوية الجيش واعلان وحدة بلاد الشام، إذا لم تكن وحدة الحجاز وبلاد الشام والعراق، وعوضاً من جعل كل هذه المناطق ساحة موحدة لمعركة شعبية طويلة، فقد استجاب لإنذار غورو وسرح الجيش. وعندما زحفت الجماهير إلى قلعة دمشق بعد إنذار غورو وزحفه لدمشق، من أجل السلاح، قاوم هذه الجماهير بالسلاح حيث سقط منها قرابة الـ ٢٠٠ شهيدا. ثم غادر سورية ولكن بعض أعضاء الحكومة أصرّوا على المقاومة، ولم يكن بمقدورهم إلاّ أن يعتمدوا على بعض بقايا الجيش والمتطوعين الشعبيين السيئي التسليح. وبهذا الوضع غير الملائم جرت معركة ميسلون في ٢٤ تموز ١٩٢٠ ودخل الجيش الفرنسي دمشق في ٢٥ منه. وكانت خاتمة الثورات المحدودة والمتفرقة قبل الثورة السورية الكبرى ثورة جبل العرب عام ١٩٢٢ .

بعد أن أحكمت فرنسا سيطرتها على القسم المخصص لها أخذت بتفحص الوضع على الطبيعة، فوجدت أن الثورات السورية التي انفجرت كلها تقريباً انفجرت في المناطق الريفية. لذلك وضعت خطتها على أساس استباق قيام بؤر ثورية جديدة. ونظراً لدور المتنفذين عشائرياً ومحلياً وعائلياً ودينياً في التحريك أو التهدئة، بسبب علاقات التخلف المستحكمة في الريف، فقد عمدت لسياسة كسب الأنصار من بين هؤلاء. وكانت وسيلتها لذلك الأرض، فلم تضع الفرصة: في آذار ١٩٢١ انشأت مراقبة عامة للأوقاف الاسلامية وربطتها بالمفوض السامي مباشرة، وبهذا الإجراء تحكمت بقسم كبير من الأرض، وعيّنت في مناصبها العليا من وثقت بولائهم لها. ومن خلال هذه الشبكة من مسؤولي الأوقاف عمدت إلى توطيد نفوذها بين الدائرة الواسعة من المستفيدين من أراضي الأوقاف. ثم وضعت يدها على أراضي الدولة ومنها أراضي عبد الحميد البالغة حوالي ١٥ مليون دونم في بلاد الشام. ولجأت على الفور إلى بيع هذه الأراضي بأسعار رمزية، أو منحها على شكل هبة إلى شيوخ القبائل والاقطاعيين وكبار الموظفين والمتنفذين. وتوسعت في عمليات البيع الرمزي والهبة بعد اشتعال الثورة السورية الكبرى، إذ شملت هذه العمليات ٨٥٤ قرية ومزرعة بين عامي ١٩٢٦ و ١٩٣٢ منها ٢٥٠ قرية إبّان اشتداد

الثورة المسلحة. ثم رفعت المعدل السنوي إلى ٥٠ قرية فـ ١٠٠ قرية بعد ذلك .[٥٤]

وشملت اجراءات الرشوة هذه الأراضي المشاع أيضاً، إذ تغاضت الدولة الاستعمارية عن كل عمليات الضم التي قام بها المتنفذون المتعاونون لهذه الأراضي. وقد أثبتت وسيلة الأرض نجاعتها، ذلك أنه منذ بدء الثورة عام ١٩٢٥ حتى الجلاء عام ١٩٤٦ لم تقم أية ثورة مسلحة ذات وزن في المناطق التي يتمتع فيها المستفيدون بنفوذ قوي. وقد أضاف الاستعمار لوسيلة الأرض، وسيلة النفوذ والسلطة. ومن الطبيعي أن يجد الاستعمار المئات من هؤلاء. وكانت هذه الزمرة تفوق في بطشها وسطوتها الفرنسيين انفسهم، لأنها بإفراطها في الترويع والبغي، كانت تريد إقناع المستعمر بإخلاصها وجدواها. وهكذا وقفت هذه الشرائح العليا المتنفذة والمستفيدة والمرتشية سداً في وجه الثورة.

والبورجوازية الوطنية التي كانت تتمتع بنفوذ قوي في كافة المدن السورية واللبنانية الكبرى، لم تقم إلاّ بدور محدود في العمل المسلّح. خصوصاً بعد الوحشية التي عامل بها المستعمر مدينة دمشق خلال تمردها المسلّح. لقد انكفأت البورجوازية للنضال السلمي، تاركة العبء الاساسي في الثورة على عاتق الريف، ولكنها استخدمت بكثافة ونجاعة بالغتين كافة وسائل النضال السلمي، فحرّكت المظاهرات والاضرابات، وسيّرت وفود الاحتجاج، وشجّعت الصدامات المحدودة، ولكنها تسمرّت عند هذه الوسائل، لاعجزاً في الامكانيات بل خوراً في الادارة والتصميم. كانت البورجوازية الوطنية متضررة جداً من الاستعمار، وطنياً وطبقياً، وكان لديها الوعي السياسي والقدرة المادية والمنزلة الاجتماعية التي تؤهلها لقيادة الثورة المسلحة، ولكنها أحجمت وترددت، لذلك فقد كان الريف مرة أخرى هو صانع الثورة وقائدها. وكانت قاعدة الثورة في جنوبي سورية، في جبل العرب.

في تلك المرحلة كان يقطن هذه المنطقة بين ٤٠ ـ ٥٠ ألف نسمة. وأراضيها وعرة وصخرية ونادرة الطرق. وسكانها مسلحون بالبنادق والسيوف، ولو كان ذلك السلاح قديماً. وهم يتقنون استعمال سلاحهم اتقاناً جيداً. وفي هذه المنطقة لاتوجد قبائل أو عشائر وإنما عائلات. وجميع الأهالي يعملون في الأرض. وكل منهم يملك الأرض التي يزرعها، طبقاً لنتائج الثورة العامية، وبحكم العلاقات العائلية فقد كانت القيادات المحركة دوماً هي قيادات العائلات النافذة، وبما أن التدخل التركي لصالح العائلات الاقطاعية خلال الثورة العامية، قد مكن هذه العائلات من الاحتفاظ بثمن كل قرية يقطنونها، وبالزعامة السياسية، لذلك فقد كان ثمة فروق بين ملكية قيادات الثورة وقواعدها. ولكنها لم تكن كبيرة، فملكية سلطان الأطرش القائد العام للثورة السورية كانت خمسة أفدنة تعادل حوالي الـ ٧٠٠ دونم في أرض كلها بعلية وصخرية ووعرة، وملكية كافة القادة كانت تتراوح بين الـ

٣٠٠ ـ ٥٠٠ دونم. بينما كانت ملكية الفلاح الواحد من قواعد الثورة حول أرض الفدان الواحد أي حول المائة دونم في الأرض نفسها، ولم تكن إلاّ استثناءات قليلة تخالف هذا الوضع.

ولكن إذا كان القادة البارزون في هذه الثورة هم بغالبيتهم من الأسر النافذة، فإن الأكثرية المطلقة من الأسر ذات الماضي الاقطاعي، قد وقفت ضد الثورة في البدء، وهادنتها دون أن تشارك فيها وهي في أوجها، ثم عادت لممالأة الفرنسيين في نهايتها. هنا في هذه المنطقة لم يكن بمقدور الفرنسيين استعمال وسيلة الأرض للإغراء والرشوة، إذ لاوجود لأرض دولة أو وقف، ولا وجود للإقطاع القادر على السيطرة على أراضي الفلاحين، فالفلاحون انتزعوا هذه الأرض من الاقطاعيين بالقوة ورغم السلطة. لذلك لم يكن أمام الاستعمار إلا وسيلة الرشوة والنفوذ والمسؤولية، وقد تمكنت هذه الوسيلة من تجنيد وتحييد عدد محدود، لأن آفاقها محدودة.

في قاعدة الثورة هذه جرى التمهيد بحركات احتجاجية متنوعة، ولكن هذه الحركات لم تكن الوسيلة لتحقيق الاستقلال والوحدة، وإنما لتحقيق التعبئة للثورة المسلحة، وقد أسهم الفرنسيون بغطرستهم واستبدادهم واستهتارهم وغرورهم بعملية التعبئة هذه. وهكذا اشتعلت الثورة المسلحة مستفيدة من تناقض مرحلي حدث بين الاستعمار ومرتكزاته، وكان اشتعالها محرقاً وسريعاً. فقد انطلق عدة عشرات من الخيالة من قرية القريّة بقيادة سلطان الأطرش باتجاه الجنوب، وبدأ موكب الثورة يتضخم كلما مرّ بقرية أو بجوارها، ولم تمض أيام معدودة من شهر حزيران ١٩٢٥ حتى كان القضاء الجنوبي قد حرّر بالكامل، ويمتد هذا القضاء من جنوبي السويداء حتى حدود الأردن. وكان أهم معارك هذه المرحلة معركة احتلال قلعة صلخد المحصنة والمحمية جيداً. ورغم إسهام الطائرات والدبابات والمدفعية والرشاشات في مقاومةالثوار إلاّ أنهم تمكنوا من احتلالها، ثم اتجهت قوى الثورة نحو الشمال لتبيد كتيبة فرنسية كاملة في قرية الكفر في تموز ١٩٢٥ وقد خسر الثوار في هذه المعركة حوالي الـ ٤٠ شهيداً، لأن الكتيبة كانت تعسكر في مكان وعر ومشجّر، ثم تلاحقت المعارك لتحرر القرى المحيطة بمدينة السويداء، ثم لتحررها هي أيضاً وتستولي على قلعتها الكبيرة.

وفي أول آب من العام نفسه جرت أكبر المعارك وأهمها على الإطلاق. فإزاء هذه الهزائم المتلاحقة والخسائر الكبيرة التي منيت بها قوات المستعمر، قررت السلطة الفرنسية ارسال قوى عسكرية كبيرة مجهزة أحدث تجهيز لتكون قادرة على الحسم، وكانت هذه القوى مدعمة بالدبابات والطائرات والمصفّحات، ويقودها أفضل الضباط. وقد قدرت هذه

القوة بـ ١٣٠٠٠ جندي. وقد تقدمت بأمان من الغرب متجهة نحو السويداء حتى وصلت إلى الغرب منها، إلى قرية المزرعة، وهنا اصطدمت بها طلائع قوى الثورة ولكنها هزمت وتفرقت. وعلى الفور انقضّ على مؤخرة الجيش الزاحف الثوار من القرى المجاورة، ففصلوا الجيش عن كامل امداداته، وانطلقت الرسل تذيع النبأ، وبسرعة مذهلة تجمع الثوار من جديد، وانقضّوا على جيش يفوقهم مرات ومرات في معركة التحام بطل فيها دور المدفع والدبابة، ولعب فيها السيف نفس دور البندقية. وكان النصر ساحقاً وسريعاً، إذ لم ينج من الجيش إلاّ قائده المجروح والهارب بمصفحة، ونفر محدود تمكن من الفرار. ومع هذه المعركة الكبيرة كان الاستعمار قد انتهى عملياً ضمن حدود المحافظة، حيث طهّرت قوى الثورة المواقع الفرنسية الباقية بسهولة وبسرعة. ثم جاء دور المعركة الأكثر ايلاماً لقوى الثورة.

ففي قرية المسيفرة المحاذية لمنطقة جبل العرب من الغرب كانت تعسكر قوات فرنسية. وهذه القرية تقع على مرتفع وتحيط بها سهول مكشوفة، فانقض عليها الثوار ليلاً كي لايكونوا عرضة لنيران الدبابات والمدافع والرشاشات في السهول المكشوفة، وخلال اجتياز هذه السهول أطلق أحد السائرين في صفوف المقاتلين رصاصة، وقد كثرت التأويلات فيما بعد حول سبب إطلاق الرصاصة خصوصاً وأن مطلقها هو ابراهيم الاطرش قريب القائد العام للثورة. فمن قائل بأنها رصاصة حماس، ومن قائل بأنها رصاصة خيانة: ولكن النتيجة على الطبيعة لم تختلف. إذ أطلقت الأنوار الكاشفة على الفور، وانهالت على الثوار المتقدمين في العراء سيول من الرصاص والقذائف، وبما أنه لم يكن بمقدور الثوار الاحتماء في أي ملاذ طبيعي، فقد اندفعوا إلى الأمام، وخاض الأحياء منهم معركة التحام مع القوى المتحصنة، من خندق إلى خندق ومن بيت إلى بيت، حتى تم الاستيلاء على القرية وسحق القوة المعسكرة. ولكن هذا الانتصار كلفهم غالياً. إذ تراوحت تقديرات عدد الشهداء بين الـ ٢٠٠ ـ ٦٠٠ شهيد. [٥٥] وهذا رقم كبير بالنسبة لمنطقة عدد سكانها محدود، ومجموع مقاتليها المشاركين في الثورة ٥٧٢٥ مقاتلاً. [٥٦]

بعد هذه المعركة دبّ اليأس في نفوس الكثيرين، ولكن عاملين اثنين حسما الموقف لصالح مدّ الثورة. الأول هو حزم وبعد نظر القائد العام للثورة الذي رفض فكرة التوقف واصرّ على متابعة الثورة فانتصر رأيه ورأي الرافضين للتعامل مع اليأس. والثاني هو انتشار العدوى الثورية. إذ إن تحرير منطقة تمتد من حدود شرقي الأردن إلى جنوبي دمشق بمثل هذه السرعة، وتكبيد القوات الفرنسية هذا الحجم الكبير من الخسائر، وعدم قبول الثوار بأي حل يتعلق في المنطقة المحررة وحدها، وإصرارهم على الاستقلال الكامل لسورية ولبنان، واستعدادهم للزحف شمالاً إلى دمشق في حال نشوب الثورة فيها، كلّ ذلك قد

عمل على تفجير الثورة في أكثر من بقعة. لأن محركات الثورة مختمرة في كافة الشرائح الوطنية، باستثناء المستفيدين من الاستعمار. وهكذا توافد إلى قاعدة الثورة عدد من قادة العمل الوطني، وتمّ الاتفاق على مدّ الثورة واستمرارها حتى تحقق الاستقلال الكامل والوحدة لسورية ولبنان.

في هذا الوقت نشبت الثورة في غوطة دمشق. وتمردت مدينة دمشق فقضت السلطات الاستعمارية على التمرد بوحشية بالغة. وامتدت الثورة إلى القلمون شمالي دمشق، وإلى حمص وحماة. وتواصل شريط الثورة نحو الغرب، ليلتقي بإقليم البلاّن في الشمال الغربي من الجولان حيث كانت الثورة غير ملتقية أيضاً مع الثورة في البقاع وجنوبي لبنان. وسار ثوار الجنوب نحو الشمال فالتقوا بثوار الغوطة، ودخل بضع مئات منهم إلى دمشق ووصلوا قلعتها في قلب العاصمة، ولكنهم لم يفلحوا في احتلالها، لأن الأسلحة التي بين أيديهم غير مؤهلة لذلك، ولأن طريقتهم في القتال لاتتلاءم مع مثل هذه المهام. ولكن المفاجأة الكبرى نجمت عن خلود القسم الأكبر من المدينة إلى الصمت، إذ لم تثر إلا مجموعات محدودة في الأحياء الجنوبية خاصة، وهي الأحياء الأكثر فقراً. ولذلك عدة أسباب: ١ - موقف البورجوازية الوطنية المتردد من استعمال العنف المسلح، ولهذا لم تقم بتعبئة الجماهير الشعبية، وقيادتها، والخوض بها غمار حرب شعبية تستثمر كلّ جهد، رغم أنها كانت تتحكم بمفاصل التحريك. ٢ - الضربة الموجعة التي تلقتها المدينة لقاء تمردها. ٣ - عدم قدرة العمال وفقراء المدن والحرفيين على الاضطلاع بهذا الدور، بسبب بعثرة العمال والحرفيين في مصانع وورشات عمل صغيرة، وغياب التنظيم السياسى أوالنقابي الذي يوحّد قدراتهم. وبالإضافة لهذه الأسباب الجوهرية، لعب عامل ثانوي دوراً مكملاً. إذ نشر بعض المحرّضين على حمل السلاح دعايات مضخمة للثوار، وجرى التأكيد على أن ١٧ ألف ثائر قادمون لدخول المدينة، وعندما تبيّن أن عددهم الفعلي بالمئات مالت الأكثرية المطلقة إلى الصمت.

في هذا الوقت أيضاً اتجه قسم من ثوار الجنوب الذين التقوا بثوار الغوطة نحو الغرب، حيث التقوا بثوار جبل الشيخ وجنوبي لبنان والبقاع الغربي، ولكن الثورة لم تتجاوز تلك النقاط المتقدمة في حماة وحنوبي لبنان إلاّ على شكل مفارز وصولاً إلى طرابلس . ثم بدأ المد الثوري بالتراجع، وأخذ الخصم يستعيد الموقع تلو الآخر، وفي كل موقع يتكبد الطرفان الكثير من الخسائر. وقد احتاجت فرنسا إلى أكثر من سنتين حتى تمكنت من استعادة المواقع التي خسرتها. وكانت المعركة الأخيرة التي خاضها الثوار هي معركة اللجاة [٥٧] في الشمال من السويداء. دامت هذه المعركة ٤٠ يوماً، استخدمت فرنسا فيها أكثر من تسعة ألوية معززة بالطائرات والدبابات والمدفعية. وكان عدد الثوار قرابة الـ ١٥٠٠ مقاتل. وكانت

خطة القوات الفرنسية تستهدف إبادة الثوار أو إجبارهم على التسليم. لذلك لجأت إلى إحكام الطوق عليهم، وقطع المؤن عنهم، وتدمير القرى التي تقدم لهم أية مساعدة، وكان الاستعمار قد تمكن من تطويع ثلاث سرايا من ابناء المنطقة في الجيش الفرنسي، واستخدم هذه السرايا في معركة اللجاة جنباً إلى جنب مع قواته، وقد شكل ذلك معضلة كبرى للثوار ليس لأن هؤلاء يعرفون الأرض جيداً فقط، ولكن لأن إبادتهم قد تثير نزاعات محلية مسلحة بسبب العلاقات العائلية المتخلفة. ورغم ذلك عجز العدو عن إبادة الثوار أو إجبارهم على الاستسلام، إذ تمكن هؤلاء من كسر الحصار والانسحاب شرقاً نحو الصفاة، ومن هناك جنوباً إلى البادية على الحدود السورية - الأردنية، في نهاية عام ١٩٢٧ ، ومن هناك بدؤوا بشنّ غارات على القوات الفرنسية، حتى قام الانجليز ومن خلال الجيش الأردني بتضييق الخناق عليهم، وقطع الماء عن عائلاتهم المقيمين في الأزرق شمالي الأردن، وتخييرهم بين الاستسلام لفرنسا مع ضمان حياتهم، أو الهجرة نحو الحدود السعودية إلى وادي السرحان. وإذ ذاك رفض الثوار الاستسلام ورحلوا إلى وادي السرحان حيث أقاموا خمس سنوات قبل أن يعودوا إلى القرى الاردنية. وقد حدّدت إقامتهم في وادي السرحان ومنعوا من أي عمل عدائي ضد فرنسا.

وهنا يصبح من الضروري أن نسأل: لماذا فشلت الثورة؟ وللإجابة على ذلك لابدّ من التدقيق في الأسباب الداخلية والعربية والدولية. فداخلياً شكّل عدم امتداد رقعة الثورة لتشمل كافة الأراضي السورية واللبنانية السبب الجوهري، ولعدم الامتداد هذا ظروفه المشخّصة. فالشرائح العليا من مالكي الأرض التي استفادت من عمليات الهبة والبيع الرمزي لأراضي الدولة، والمسؤولون عن الأراضي الوقفية، والمضطرون للعمل في هذه الأرض، والذين أغرتهم المسؤولية والرشوة، كل هؤلاء قد خانوا الثورة، وحيّدوا قطاعاً شعبياً واسعاً من المنضوين تحت نفوذهم المادي، أو من التابعين لهم بحكم علاقات التخلف. والبورجوازية أحجمت عن القيام بالدور المؤهلة له، بسبب ترددها وجبنها وضعف تماسكها العضوي، والشرائح الطبقية الفقيرة في المدن والأرياف لم تكن لها تنظيمات سياسية توحد مجهوداتها وتستثمر طاقاتها، وتوظفها لصالح المعركة الوطنية. ولذلك كانت تتدفق الإمدادات العسكرية مجتازة مناطق شاسعة في سورية ولبنان لتهاجم المواقع المتقدمة والمتفرقة للثورة، دون أي عناء يذكر، حتى تلاشت تلك المواقع الواحد تلو الآخر.

وشكّل عدم الإمداد بالمال والسلاح السبب الداخلي الثاني. لذلك لم تستطع الثورة أن تكوّن قوى متفرغة للقتال. فالفلاحون الذين هم مادة الثورة المسلحة كانوا يتقاسمون الأعباء بين القتال والانتاج. ففي جبل العرب مثلاً كان النظام المعمول به هو أن يتفرغ ربع

الرجال للقتال والباقي للانتاج، وكان ذلك يجري طوعياً وضمن القرى نفسها. ورغم سياسة الإفقار الاستعمارية، فإن النقص في الإمداد، لايمكن أن يعزى لنقص في الامكانية، وإنما لموقف الطبقات الأكثر غنى من العمل المسلّح، لذلك فإن الاعانات التي تلقاها الثوار كانت محدودة، والمرة الوحيدة التي أرسل فيها سلاح يذكر للثوار، فإن ذلك السلاح لم يصل. فقد ذكر ذوقان قرقوط في كتابه: تطور الحركة الوطنية في سورية، الحادثة التالية: "روى لي إحسان الجابري الذي كان من أهم العاملين على مدّ الثورة بالسلاح. بأنه تمكن بواسطة صديقه البارون فون هافن من أن يحصل من هامبورغ بخمسة آلاف ليرة عثمانية ذهباً على كميات من السلاح تساوي مائة ألف ليرة عثمانية ذهباً بينها مدافع ضد الطائرات وضد الدرع، وتولى شحنها إلى ميناء رابغ في السعودية وقام بإخطار شكري القوتلي الذي كان يومئذ هناك بذلك. وقد بلغه أن الشحنة وصلت إلى الميناء وانزلت من البحر، ولكن الأسلحة لم تصل إلى الثوار في سورية. وقد سألت سلطان الأطرش عن هذه الواقعة، فأكد علمه بها وقال: ربما كانت هذه الأسلحة قد غيّرت لو وصلت إلى أيدي الثوار مصير الثورة". والحادثة تكشف مسؤولية ممثل البورجوازية الوطنية شكري القوتلي ومسؤولية السعودية معاً. لأن شكري القوتلي ظلّ على علاقة طيبة مع السعودية حتى الوحدة بين سورية ومصر.

وعنصر التخلف المتحكم شكّل السبب الداخلي الثالث فالحساسيات العائلية والمحلية والطائفية قامت بدور كبير في إضعاف القدرة الذاتية للثورة. ذلك أن القيادة كانت للمتنفذين وفق هذه المقاييس، وليست للكفاءات التي تفرزها تطورات الثورة. والصراعات القديمة المستندة إلى هذه المقاييس غذّت دوافع التملص من مسؤولية المشاركة في الثورة، وفي بعض الاحيان تجاوزت ذلك إلى خلق العراقيل أمام انتشار الثورة. وقد استغلّ الاستعمار هذه الحساسيات إلى أبعد الحدود واستثمرها أعظم استثمار. وكان ذلك إحدى الثمار المرة لتخلف الوعي السياسي والتحرر الفكري. وضعف المستوى التقني لدى الثوار والذي هو نتاج طبيعي للتخلف العلمي، أسهم إلى حد كبير في إضعاف القدرة الذاتية للثورة، وقد تجلّى ذلك بشكل خاص في عدم تمكن الثوار من الإفادة من الاسلحة المتطورة التي غنموها كالدبابات السليمة أو المعطلة جزئياً، وكالمصفحات والمدافع، وأجهزة الاتصال.

وخاتمة الأسباب الهامة الداخلية كان عامل اليأس في المرحلة الأخيرة من الثورة، فالثورة التي ظلت تحتفظ حتى معركتها الأخيرة بـ ١٥٠٠ مقاتل، والتي كسرت الطوق وانسحبت إلى الصفاة حيث لاوجود لأية قوات عسكرية فرنسية في مساحات تمتد آلاف الكيلو

مترات، تستطيع خلق قواعد انطلاق جديدة، لو توفرت الحوافز المشجعة على ذلك. وهذه الحوافز لايمكن أن تكون سوى استعار نار الثورة في أماكن أخرى داخل سورية ولبنان ولكن ذلك كان خارج حدود التوقع. فالقوى التي لم تعمل على تثوير المدن والأرياف في ذروة انتصارات الثورة، من الصعب أن تفعل ذلك وهي في نهايات تراجعها. وقد كرّس هذه القناعة الموقف المعلن الذي اتخذته البورجوازية الوطنية، خلال مؤتمرها الأول المنعقد في بيروت في ١٩ تشرين الأول عام ١٩٢٧ . إذ تبنى المؤتمر الدعوة لإنهاء الكفاح المسلح وبدء الكفاح السلمي .[٥٨]

وعربياً تضافرت عناصر عدة لتكوّن معاً السبب القومي لفشل الثورة. فالأقطار العربية بمجموعها كانت مستعمرة رسمياً أو واقعياً، ولذلك لم يكن بإمكان الثورة أن تستند إلى أية قاعدة دعم وإسناد عربية. والجوار كان مستعمراً لبريطانيا وبين بريطانيا وفرنسا تنسيق منذ البدء على تقاسم مناطق النفوذ. ومع أن الحدود العربية السورية ـ الأردنية والسورية العراقية تفوق الألف كم، فلم تستفد قوى الثورة من طول هذه الحدود لتأمين قواعد انطلاق وتموين وإمداد، لأن هذه الحدود خاضعة لقوة استعمارية مزدوجة. والجماهير العربية كانت مسحوقة طبقياً وقومياً. فبتنسيق محكم بين القوى الاستعمارية والسلطات الحاكمة في ظلها والشرائح الطبقية المستغّلة كانت هذه الجماهير فاقدة لأية قدرة حقيقية على الإسناد الفعلي. والقوى الطبقية الوطنية كانت مقسمة عمودياً بما يتوازى مع التقسيمات السياسية الاستعمارية. ولم تكن لهذه القوى تنظيمات سياسية قومية تتجاوز الحدود المفروضة لتوحد طاقاتها، حتى ولاتنظيمات قطرية توحد طاقاتها ضمن القطر الواحد. والثورات العربية ضد الاستعمار في الحقبة نفسها كانت مقتصرة على ثورتي المغرب وسورية، وبين هاتين الثورتين لم يجر أي تنسيق عسكري. فعندما كان عبد الكريم الخطابي يهادن فرنسا وينظم دولته إثر الانتصارات على اسبانيا عام ١٩٢٥ كانت الثورة السورية في أوج انتصاراتها. فلو كان التنسيق المسبق قائماً بين الثورتين لوحدتا مجهوديهما العسكري في آن واحد ولكانت النتائج قد اختلفت بالنسبة لكلتي الثورتين. ولكن قصور النضج السياسي في تلك المرحلة قد حال دون امكانية حدوث مثل هذا التنسيق حتى بين أقطار عربية متجاورة وتخضع لاستعمار واحد كالمغرب والجزائر وتونس. وغياب التنظيمات السياسية القومية هو الانعكاس الطبيعي لذلك القصور.

ودولياً كانت القوى الرأسمالية الاستعمارية تشكل القوة المسيطرة في الواقع الدولي، لأن المعسكر الاشتراكي آنذاك كان مقتصراً على الدولة الروسية، وهذه الدولة لم تكن قادرة بعد على تقديم مساعدات فعّالة للثورات الوطنية. وقادة هذه الثورات لم يكونوا قد

وصلوا إلى مرحلة من النضج السياسي يؤهلهم لإجراء اتصالات جادة مع هذه الدولة الاشتراكية المعادية للاستعمار. وفي الوقت ذاته كانت الدول الاستعمارية، خصوصاً فرنسا وبريطانيا، تبذل جهوداً متواصلة للتنسيق فيما بينها ضد الثورات التحررية. رغم أن هذه الدول كانت تحاول جزئياً الاستفادة من مصاعب بعضها لتحقيق مكاسب ذاتية. وبالنسبة للثورة السورية فقد اختلط التنسيق الاستعماري بالمناورة وفي الحالتين دفعت الثورة السورية الثمن. فبريطانيا التي كانت تحكم في القطرين المجاورين العراق والأردن، سدّت أمام الثوار كافة السبل للاستفادة من طول الحدود، والحصول على السلاح، وإقامة قواعد التموين والامداد. وقد أضافت إلى ذلك مضايقة أسر الثوار التي أقامت في الأزرق شمالي الأردن، إذ قطعت عنها الماء [٥٩] وأجبرتها على العودة إلى سورية أو الرحيل من الأردن إلى الحدود السعودية. وفي الوقت ذاته طاردت الثوار الذين باشروا فور وصولهم إلى الحدود السورية ـ الأردنية، بشن غارات على المواقع الفرنسية. وأجبرت هؤلاء الثوار على الاختيار بين العودة لسورية والاستسلام لفرنسا، أو الرحيل إلى وادي السرحان الممتد من الاردن إلى السعودية، والبقاء في أطراف البادية محاصرين، وقد كانت وسيلتها لذلك قوات الجيش الأردني والمخابرات البريطانية، ونالت بريطانيا ثمن هذا الموقف: تسوية قضية الموصل مع فرنسا، وإنشاء خط حديدي بين حيفا وطرابلس. ونال الأمير عبد الله حصته أيضاً. إذ عدّلت الحدود السورية ـ الأردنية لصالحه، وحدّدت كذلك انتماءات بعض القبائل العربية.

بدءاً من عام ١٩٢٨ وحتى الجلاء عام ١٩٤٦ أصبح النضال السلمي هو السائد. وفي هذه المرحلة كانت القوة الأساسية المحركة للنضال الوطني السلمي، هي الكتلة الوطنية. ولكنها لم تكن القوة السياسية الوحيدة، فمنذ مطلع العشرينات تكوّن الحزب الشيوعي السوري وقد أيد الثورة، ولكنه لم يكن في وضع يؤهله للمشاركة فيها. وعام ١٩٢٥ تشكل حزب الشعب في لبنان وهو واجهة للشيوعيين. وعام ١٩٣٣ ظهرت عصبة العمل القومي في سورية ولبنان وحدّدت أهدافها بالعمل لتحقيق استقلال البلاد العربية ووحدتها. وفي الثلاثينات أيضاً ظهر الحزب السوري القومي الاجتماعي في سوريا ولبنان، واعتبر سورية بحدودها الطبيعية هي أمة تامة وأخذ يعمل لاستقلالها ووحدتها. وتكوّنت أحزاب أخرى منها ما عكس وضعاً طائفياً ـ طبقياً كحزب الكتائب في لبنان، ومنها ما عكس وضعاً طبقياً خالصاً كتنظيمات الاقطاعيين في سورية. كما تكوّنت في هذه المرحلة نقابات عمالية واتحادات عمالية قطرية، بعد أن كانت عدة تعاونيات عمالية قد قامت منذ العهد العثماني. وفي كانون الثاني ١٩٣٠ انعقد أول مؤتمر عمالي على مستوى عدة أقطار عربية مشرقية.[٦٠]

لقد قادت الكتلة الوطنية النضال الوطني السلمي في المدن السورية. ولكن مسار هذه القيادة كان مليئاً بالتناقض خصوصاً بين المبادىء المعلنة وتطبيقاتها السياسية إذ تضمن ميثاقها [٦١] المعلن في ٢١ كانون الأول ١٩٣٥: تحرير البلاد السورية ووحدتها. ورفض وعد بلفور. ومقاومة الوطن القومي الصهيوني. والعمل لتوحيد الأقطار العربية. ولكن مشروع المعاهدة الذي قبلته عام ١٩٣٦ كان شديد التفريط في الحقوق الوطنية. إذ تضمنت هذه المعاهدة القبول باتفاقية انقرة التي من ضمنها سلخ لواء اسكندرونة عن سورية ومنحه لتركيا. وتضمنت الإقرار بالحقوق المكتسبة لفرنسا، والحاق أربعة أقضية بلبنان، وتثبيت سياسة الاستعمار بخلق تفرقة وامتيازات طائفية. وإذا كانت مسألة الحاق الاقضية بلبنان ليست بذات قيمة، لأن الأرض العربية هي أرض واحدة ولافرق في أن تكون ضمن الحدود اللبنانية أو السورية. فإن التنازلات الأخرى مناقضة للوطنية على الإطلاق. ولاتزال إحداها وهي مشكلة لواء اسكندورنة قائمة حتى الآن. وقد ازدادت مع الزمن صعوبة بسبب تغيير الطابع الديموغرافي للسكان.

وتعامل الكتلة الوطنية مع الجماهير كان موازياً لذلك التناقض. فهي تخوض بالجماهير المعركة تلو المعركة، عندما يستدعي ذلك موقفها السياسي. وتميّع نضال الجماهير عندما تشعر بأن هذه الجماهير قد تجاوزتها. فعندما فرضت فرنسا مشروع معاهدة ١٩٣٣ مثلاً، أسقطت الجماهير هذا المشروع بقيادة الكتلة. وعندما أعلنت الكتلة ميثاقها، وأقفلت السلطات الفرنسية مكاتبها، انفجرت اعنف التظاهرات وأضربت مدينة دمشق ٦٠ يوماً، حتى أن الكتلة لم تعد قادرة على ضبط الاضطرابات الشعبية، ولكن عندما وقعت معاهدة عام ١٩٣٦ ، وناوءت الجماهير هذه المعاهدة، بذلت الكتلة كل جهد ممكن لإيقاف معاداة الجماهير للمعاهدة ولجم تحركاتها. وخلال مرحلة الحرب العالمية الثانية ظلّ النضال الوطني سلمياً حتى أيار ١٩٤٥ حيث جرت صدامات دامية مع قوى الاستعمار في كل المناطق، وقام الاستعمار الفرنسي بأبشع عملية غدر في دمشق، وخصوصاً ضد الدرك السوري، لأنه كان يستهدف تأخير الجلاء أو إلغاءه. ولكن الانتفاضة المسلحة ضد قواته والوضع الدولي، أجبراه على الجلاء التام في ١٧ نيسان عام ١٩٤٦ . وبذلك تحقق الاستقلال الكامل في سوريا ولبنان، وكان هذا أول استقلال كامل في الوطن العربي، إذ لم تبق قواعد عسكرية ولاجيوش أجنبية، ولم يقيّد القطران بأية معاهدة تحالف أو تعاون..

في مرحلة النضال السلمي هذه يجب أن نتعرف على موقف الحزب الشيوعي السوري، واتجاهات النضال العمالي والفلاحي: ذلك أن الحزب الشيوعي السوري قد ولد في مطلع العشرينات. إذن فعمره كان قد تجاوز العقد والنصف عندما وقعت المعاهدة عام

١٩٣٦ . والحزب شأنه في ذلك شأن أي حزب شيوعي آخر، مسلح بنظرية علمية. وأمامه تراث عظيم من المفاهيم الماركسية ـ اللينينية حول حق الأمم في تقرير مصيرها، ومهام مرحلة التحرر الوطني، وواجب الشيوعيين في صنع الثورات ضمن حدود أممهم كإسهام في انتصار الثورة العالمية.. ويمتلك أيضاً معلومات كافية عن كيفية تعامل الشيوعيين الروس مع الواقع، مع مصالح الجماهير وأمانيها، حتى استطاعوا أن يقودوها في المعركة تلو المعركة وصولاً إلى الثورة النهائية المنتصرة. وهو يمتلك بالتأكيد خبرة واسعة من خلال تتبعه لنضالات الأحزاب الشيوعية العالمية وثوراتها. فكيف تصرف الحزب ومن أية نقطة انطلق؟

إن الحزب لم يسلك طريق الثورة المسلحة. هذه حقيقة. وهي خطيئة في الوقت ذاته، ولكن لنتجاوزها إلى الاتجاهات التي مارس فيها الحزب نضاله. فهو قد شارك الجماهير الكثير من مواقفها النضالية السلمية الصائبة، الأمر الذي يستدعي التسجيل والتقدير، ولكنه بالمقابل اتخذ مواقف شديدة التفريط في الحقوق الوطنية، الأمر الذي يستدعي الادانة. فهو عوضاً من أن يخوض نضالاً حازماً وبكافة الوسائل لإجبار فرنسا على الجلاء، وعوضاً من أن يصبّ كافة جهوده لتوعية وتعبئة الجماهير في هذا الاتجاه، فقد عمد إلى العمل المكثّف لتأمين التعاون مع فرنسا، لأنها تصارع الفاشية. بهذه المسألة انطلق من واقع معكوس تماماً، فالشعب المستعمر هو الذي يجب أن يهادن الدولة المستعمرة، أمّا الدولة المستعمرة فليس من واجبها أن ترحل، لتنضم دولة جديدة حرة مستقلة إلى جبهة النضال ضد الفاشية. والحزب بدلاً من أن ينضمّ للجماهير المناوئة لاتفاقية ١٩٣٦ فقد عمل لزيادة الالتفاف حول الكتلة التي أبرمت هذه الاتفاقية، كما دعا للتآخي العربي ـ التركي خدمة للسلم في الوقت الذي يقتطع فيه الأتراك جزءاً من أرض الوطن، واعترف بحق فرنسا في هذا التصرف بدل قيادة أعنف نضال ضدها. إذن في المسألة الوطنية تعامل مع الواقع من نقطة معكوسة. نقطة التقديرات الدولية وموقع الحزب الشيوعي الفرنسي ضمن السلطة الاستعمارية، بدلاً من الانطلاق من حق الوطن في الاستقلال والوحدة، والاستفادة من الصعوبات التي تعانيها فرنسا في الحرب لإجبارها على الجلاء.

وفي المسألة الزراعية ارتكب خطأً مماثلاً. فبينما كانت المطالب عام ١٩٣١: "توزيع جميع أراضي الدولة على الفلاحين الذين لايملكون أرضاً، ومصادرة أراضي المزارعين الأجانب وأراضي الارساليات الدينية وكبار الاقطاعيين وتوزيعها على الفلاحين الفقراء، وإلغاء الامتيازات الاقطاعية. فقد تمّ التراجع عن هذه المطالب وأمثالها في أعوام ٣٦ ـ ٤٥ بحيث أصبح الشعار الوحيد المتعلق بالمسألة الزراعية هو: تحرير الفلاح السوري من التأخر والبؤس والجهل" والحجة في ذلك، هي تجميع أوسع الطبقات في صف النضال ضد

الفاشية، ومع فرنسا كخصم للفاشية. وهنا انطلق الحزب أيضاً من موقع معكوس تماماً. فالأصل أن يسعى لتجميع أوسع الطبقات ضد الاستعمار والمتعاونين معه وركائزه. وبما أن الاقطاع هو الركيزة الأهم، وبما أن الاستعمار قد ملّك الاقطاع والازلام أوسع الأراضي العائدة للدولة، يصبح المنطلق الصحيح هو ربط الاقطاع بالمستعمر، و ربط الفلاحين بالأرض والوطن، وقيادتهم في النضال في سبيل استقلال الوطن وامتلاك الأرض وسحق الاستعمار وركائزه. وهنا أيضاً لعبت التقديرات الدولية وموقع الحزب الشيوعي الفرنسي في السلطة الاستعمارية الدور الحاسم، فوقع الحزب في هذا الخطأ القاتل.

وفي هذه المرحلة توزع النضال العمالي في اتجاهات ثلاثة: الأول هو مناهضة الاستعمار بوجوده السياسي والعسكري والثقافي، وبرساميله وشركاته ومصالحه. والثاني هو مناهضة الاستغلال الطبقي بشقيه: الاستعماري و الوطني. والثالث موزع بين مناهضة الفاشية والسكوت عن الاستعمار الفرنسي المضاد للفاشية، وبين مناهضة الاستعمار الفرنسي وذلك حسب تبدلات التحالفات الدولية وموقع فرنسا من هذه التحالفات. إن البعثرة في اتجاهات النضال العمالي قد أضافت لضعف ثقلهم النوعي ضعفاً جديداً. فالعمال كانوا قليلي العدد وموزعين في ورشات ومعامل صغيرة وقليلي التنظيم. وهذه الثغرات أدّت إلى ضعف الوزن النوعي للطبقة العاملة في قيادة الصراع. وقد اضيف لذلك تشعب اتجاهات نضالها حسب دوائر التأثير، فزاد ذلك من هامشية دورها في صنع القرار السياسي. لقد شاركت الطبقة العاملة بفعّالية في النضال المعادي للاستعمار، وكان ثقلها الأكبر ضاغطاً باتجاه تشديد الصراع ضد المستعمر، ولكنها لم تكن شريكة فاعلة في قيادة المرحلة، كما أنها لم تستطع تغيير النهج الحقيقي الذي سلكته الكتلة الوطنية.

والنضال الفلاحي خفت في الاتجاهين معاً: الصراع الطبقي والصراع الوطني. فالصراع الطبقي ظلّ قائماً، ولكنه لم يصل إلى حد الثورات المسلحة وتشكيل العاميات كما حدث في مراحل سابقة. "ففي مصياف ساد الصراع الطبقي بين الفقراء والأغنياء، ولكن المتنفذين تمكنّوا من تحويله لصراع طائفي، وفي حماة: ذكرت جريدة الشعب الدمشقية في عدد ١٦ آب ١٩٣٠ أنه لايمضي يوم إلاّ ونسمع أن فلاحي القرية الفلانية أعلنوا العصيان وتمنعوا عن تسليم ما عندهم من محصولات، وادّعوا ملكية الأرض بحجة مرور الزمن. ومثل ذلك ما جرى في قضاء الباب في حلب بسبب محاولات كبار الاقطاعيين تهجير الفلاحين. وفي عكار في لبنان حدثت صدامات بين الاقطاعيين والعاملين في الأرض، بسبب اصرار العاملين على امتلاك قسم من الأرض. وكذلك فقد عمّ التململ والتذمر صفوف الفلاحين في قضاء منبج بحلب وقضاء معرة النعمان".[٦٢]

إن هذه العيّنات من عمليات الصراع الطبقي في الريف تشير بوضوح إلى هبوط في درجات العنف والشمول رغم أن سطوة الإقطاع قد زادت وملكياته قد اتسعت. فما هو تعليل ذلك؟ ظلّ الريف المسرح الأساسي للصراع ضد الاستعمار العثماني وحليفه الاقطاع، ثم ضد الاستعمار الفرنسي الذي ارتكز أيضاً إلى الإقطاع. وقد انهك هذا الصراع قواه واستنزفها، لذلك أصبح فاقد القدرة على الحركة المنظمة. وبالمقابل فإن الحلف المضاد كان في مركز القوة. ذلك أن فشل الثورات الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي لم يكن فشلاً وطنياً فحسب وإنما كان فشلاً طبقياً أيضاً. لأن الثوار هم من الفلاحين والخصم الاستعماري هو الحليف للملاكين الكبار الذين احتفظوا بملكياتهم، وللمستفيدين القدامى والجدد من أراضي الدولة والوقف والمشاع. فالانتصار على الخصم الاستعماري في هذه الحالة يقود بالضرورة إلى فقدان حليفه الاقطاعي القوة العسكرية والسياسية التي تحميه. وإذ ذاك يصبح تملك الفلاحين للأرض نتيجة حتمية، وهكذا يكون الانتصار القومي على المستعمر انتصاراً طبقياً أيضاً على الإقطاع.

إن لوحة الصراع الطبقي هذه قد استكملت بصراع طبقي آخر. ولكنه صراع سلمي من جهة وضمن الشريحة الحاكمة في ظل الانتداب من جهة أخرى. ذلك أن البورجوازية كانت تعمل في المجلس النيابي من أجل زيادة أموال الدولة، ورفع المستوى الصحي والعلمي والمعاشي في المدن والأرياف بهدف تحسين إنتاجية العمل وزيادة القدرة الشرائية وتوسيع حركة السوق. بينما كان الاقطاع يعمل في الاتجاه المعاكس فالديون الضريبية المتراكمة لم تكن على ملكيات الفلاحين والملاكين المتوسطين، وإنما كانت على أراضي الاقطاعيين والمتنفذين لدى المستعمر، لذلك فقد كان ممثلو هؤلاء يسعون على الدوام ومن خلال الشرعية النيابية نفسها لإلغاء الديون المتراكمة على الأراضي وتخفيض الضرائب المستقبلية المفروضة عليها. وهذه المسألة كانت تتعارض مع تطلعات البورجوازية لزيادة أموال الدولة. والاقطاعيون كانوا يمارسون في الريف سياسة إفقار الفلاحين وتجويعهم وتهجيرهم وقهرهم الأمر الذي يتعارض مع حركة التطوير التي تسعى إليها البورجوازية. وفي سياق هذا الصراع ذكرت مجلة الطليعة الدمشقية في نيسان ١٩٣٧ قولاً لأحد مثقفي البورجوازية جاء فيه: "إن ٤٠٪ من أطفال الفلاحين في سورية يموتون قبل سن الخامسة و ٩٠٪ من فلاحي فلسطين مصابون بعيونهم و ٧٥٪ من سكان البقاع مصابون بالملاريا".[٦٣] ولكن الصراع البورجوازي - الاقطاعي ظل سلمياً ودون حسم.

وفي فلسطين تصاعد التحدي الاستعماري - الاستيطاني في فلسطين في فترة الانتداب البريطاني، وبالمقابل تصاعد الرد الوطني إلى مستويات عليا بلغت ذروتها في ثورة ١٩٣٦ -

٣٩ . ذلك أن الحرب العالمية الأولى التي نشبت بين الرأسماليات العالمية العريقة والرأسماليات الصاعدة الفتية قد أدّت إلى انتصار الأولى في الحرب، وبالتالي إلى تعزيز قدرتها في تنفيذ مشروعها المشترك مع البورجوازية اليهودية الكبرى ومع الحركة الصهيونية، وقد ضاعف من هذه القدرة أمران أساسيان الأول: هو مسار الثورة العربية الكبرى وما انتهى إليه الوضع العربي من تجزئة وخضوع للاستعمار، وانشغال بالهموم القطرية، وفقدان الرباط القومي تنظيمياً وسياسياً وفكرياً وبالتالي فقدان وحدة الموقف والممارسة، والثاني ناجم عن الدور الذي لعبته الحركة الصهيونية والبورجوازية اليهودية في دعم الحلفاء، وفي تقوية موقعها كشريك أساسي مع الرأسمالية العالمية والاستعمار في ترتيب الأوضاع في المنطقة العربية بما يضمن للدولة اليهودية قيامها ونموّها وتفوقها. والجوهر في ذلك هو أن يبقى الوضع العربي مفتقراً لمقومات القوة الذاتية. كي لايكون قادراً على منع قيام الدولة ولا على اقتلاعها بعد أن تقوم.

ومن أجل ذلك لابدّ من توفر جملة أسس. الأول يضمنه وجود الاستعمار بممارساته الآنية ونتائجه المستقبلية. فآنياً يحمي المهاجرين ويملكهم الأرض في فلسطين. ويبقي على التجزئة ويعرقل تطور القوى المنتجة. ويرسّخ مواقع الطبقات المستغلة، ويعرقل عمليات التحرر الفكري والاجتماعي والسياسي، ويحوّل الصراع القومي والطبقي إلى صراعات مرضية، في الإطار القومي. ومستقبلياً يعمّق ارتباط البنى الطبقية الحاكمة بالكيانات الاقليمية، ويمتّن تبعية الاقتصاد العربي للاقتصاد الرأسمالي. ويرّسخ مواقعه السياسية والايديولوجية والعسكرية في قلب عملية التطور، ويرعى القوى الطبقية الحاكمة التي تفرزها هذه العملية. والأساس الثاني يضمنه الطابع الرأسمالي العنصري الرجعي للدولة الصهيونية. لأن هذا الطابع لايكون شاذاً عن مسار التطور الذي يغذيه الاستعمار، ولامتناقضاً مع توجهات البنى الطبقية الحاكمة التي يرعاها الاستعمار. وبذلك تصبح العلاقة تكاملية بدل أن تكون تناحرية.

والأساس الثالث يوفره ضمان أطول قدر ممكن من الحدود. من أية أعمال عدائية. وهذا الأساس يمكن تأمينه من خلال إقامة دولة مصطنعة، تقتطع أيضاً من بلاد الشام، لاتتوفر لها أية مقوّمات ذاتية للحياة المستقلة. وتكون مهام هذه الدولة مناهضة أي اتجاه تحرري في الجوار، وحراسة الحدود الطويلة لدولة اسرائيل. وقد كشف تشرشل فيما بعد الهدف من إنشاء الكيان الأردني، عندما قال في مذكراته: "إن الهدف من انشاء هذا الكيان هو تسهيل إقامة الكيان الصهيوني وحمايته، وضرب حركة التحرر العربية في كل من الأردن وسورية" والأساس الرابع لقيام الدولة وتفوّقها تتكفل به البورجوازيات الكبرى بذاتها

الطبقية وبسلطاتها السياسية: روسيا القيصرية بالخزان البشري، وبريطانيا المستعمرة بالحماية العسكرية والتسهيلات القانونية. والمانيا الهتلرية بالترويع. والمانيا الاتحادية المغلوبة بالتعويضات. وفرنسا بالأسلحة والتمويل، وامريكا بـ ٩٠٪ من دور هذه القوى مجتمعة في العقدين الأخيرين. والأنظمة العربية المرتبطة بسحق قوى المقاومة.

على ضوء ذلك باشر الانتداب البريطاني قبل أن يصبح معتمداً قانونياً باتخاذ الاجراءات العملية التي تكفل قيام الدولة وقدرتها على الثبات. بدأ ذلك بوعد بلفور ثم بقوانين التملك وتسهيل عمليات الهجرة والاستيطان ، وتأمين الحماية، وتشجيع تنظيم اليهود وتدريبهم وتسليحهم، وكبح جماح التحرك العربي المضاد. فبعد احتلال فلسطين سمحت الحكومة البريطانية بإرسال بعثة صهيونية من أجل البحث في إرساء الأسس لبناء الوطن القومي اليهودي وإنجاز الخطوات التي تستدعيها مقتضيات تنفيذ وعد بلفور. وكي يجبر الفلاحون على بيع الأرض ثبتت الضرائب المفروضة عليهم زمن الاستعمار العثماني. وخوّل المندوب السامي البريطاني الصهيوني الحق بهبة أو تأجير أية أرض من الأراضي العمومية أو أي معدن أو منجم. وبما أن عمليات الاستيلاء على الأرض كانت تتم في الزمن العثماني من خلال قانون تملك الأجانب، والشركات التجارية والاحتيال والرشوة، كان لابدّ من استبدال الأنظمة التي تحرم على اليهود امتلاك الأراضي أو الأملاك غير المنقولة، بقوانين تسهل نقل أكبر مساحة ممكنة لليهود. وهكذا توالت القوانين[٦٤] وتنوّعت تحت أسماء مختلفة.

قانون انتقال الأراضي وبموجبه منحت شركة البوتاس ٧٥ ألف دونم وبيعت بسعر رمزي ٦٤ ألف دونم. وقانون تصحيح الطابو، والأراضي المحلولة، ونزع الملكية لصالح الجيش والطيران، وتسوية حقوق الملكية الذي يشمل أراضي المشاع وتبيّن أن ٥٦٪ من عموم قرى فلسطين مملوكة بطريقة المشاع. وقد استعادت الدولة أخصبها وسمتها بمناطق التسوية وشملت ٣٩٧ قرية حتى عام ١٩٣٨ معظمها في المناطق السهلية والساحلية. ونتيجة لمجمل هذه القوانين انتقل إلى أيدي الحركة الصهيونية حوالي ١،٠٤٤ مليون دونم منها ٣٥٠ ألف دونم من التاجر اللبناني سليم سلام في الحولة و ٤٠٠ ألف دونم في مرج ابن عامر من عائلة سرسق اللبنانية و ٣٣ ألف دونم من التاجر اللبناني الطيان. وشرد من هذه الأراضي ٣١،٥٠٠ فلاح فلسطيني. وكان ذلك من أهم اسباب انتفاضة الفلاحين عام ١٩٢٩ . ولم تنته مرحلة الانتداب البريطاني إلاّ وأصبحت المساحة التي يمتلكها اليهود من الأراضي الزراعية هي ١،٨٢٠ مليون دونم وأصبح عدد المهاجرين ٦٨٠ ألفاً بعد أن كان عام ١٩١٨ (٥٥) ألفاً.

وبذلك أكمل الاستعمار البريطاني صراحة ما بدأه الاستعمار العثماني مداورة. في المرحلتين قام الاقطاعيون وتجار الأرض بدور حاسم. في المرحلة الأولى حول ٨٥٪ من جملة الأرض المباعة. وفي المرحلة الثانية باع ثلاثة فقط أكثر من ٧٠٪ من مجمل الأراضي المباعة. وبهذا يصبح دور البورجوازية التجارية والإقطاع بالغ العمق في عملية توفير الركن المادي الأساسي لدولة الاغتصاب. وهو الأرض.أما الفلاحون فلم يكن لدى أكثريتهم المطلقة ما يبيعونه سوى قوى عملهم. ذلك أنه قبل عام ١٩٤٨ كان ٧٢،٥٪ من العائلات الفلاحية تعمل لدى الغير.

ولكن، هل كانت هذه الأرض هي أرض بلا شعب كي تعطى لشعب بلا أرض كما صورت الدعاية المضللة للثالوث البورجوازي ـ الاستعماري ـ الصهيوني؟ لنرَ ذلك من خلال تقارير [٦٥] اللجان التي اعتمدها الانتداب نفسه. في تقرير لجنة والترشو عام ١٩٢٩ جاء أن ٩٢ ألف عائلة عربية تعتمد على الزراعة. ومجموع الأراضي التي لايملكها اليهود ومنها الأراضي الأميرية تبلغ مساحتها ١٠،١٠٠ ملايين دونم بمتوسط ١٠٩ دونمات للعائلة الواحدة، في حين أن الأرض اللازمة لعائلة واحدة تتراوح بين الـ ١٦٠ ـ ٣٢٠ دونماً حسب خصوبة الأرض ونوع الاستثمار. وفي تقرير لجنة سيمسون لعام ١٩٣٠ جاء أن جميع الأراضي التي لايملكها اليهود لو قسمت على العائلات الفلاحية لما زاد نصيب العائلة الواحدة عن ٩٠ دونماً علماً بأن ما تحتاجه هو ١٣٠ دونماً. وفي تقرير لجنة فرتش لعام ٣١ ـ ٣٢ جاء أن معدل العائلات العربية التي تحرم من الأرض كلما اشترى اليهود ألف دونم يبلغ عشر عائلات.[٦٦]

إذن ففلسطين لم تكن وطناً بلا شعب. وأرضها لم تكن أرضاً خالية. بل كانت مأهولة والعاملون فيها شرّدوا منها، كي تملك عنوة لأناس آخرين قدموا غزاة من أوطان أخرى لم يندمجوا فيها، أو هجّروا منها وفق خطة محكمة صاغتها الرأسمالية العالمية عامة واليهودية خاصة. فأين هي العدالة؟ ومن الذي رمي في البحر وفي الصحراء؟ من الذي طرد من أرضه؟ ومن الذي احتل هذه الأرض؟ ولماذا تطرح المسألة بشكل معكوس؟ أتريدون إلقاء اليهود في البحر؟ أم أن المسألة هي مسألة أمر واقع؟ حسناً. فمن الذي جعلها أمراً واقعاً؟ أليس هو الثالوث من جهة، وغياب مقوّمات القوة الذاتية العربية من جهة أخرى؟ حسناً أيضاً. ولكن من قال إن هذا الثالوث سيظل في مركز القوة؟ وإن مقومات القوة الذاتية العربية لن تكتمل يوماً؟ أليس هذا هو قانون التطور؟ وإذ ذاك ألا يصبح الواقع معكوساً؟.

وهكذا فقبل نهاية الانتداب انتقل مصدر عيش أكثر من ١٨ ألف أسرة إلى المستعمرين الجدد. ونفّذت عمليات طرد الأسر الفلاحية بواسطة القوات البريطانية كما نفّذت بالسابق

بواسطة القوات العثمانية. وإذا كان المستعمرون الجدد قد خدعوا قبل حضورهم إلى فلسطين، فهل ظلوا كذلك بعد أن شاهدوا عمليات طرد الفلاحين من أراضيهم؟ أو لم يشاركوا هم أيضاً في عمليات الطرد هذه وهل يمكن التفريق بين من صاغ الخطة وموّلها. ومن نفّذها على الأرض؟ نعم. إن الشرائح الفقيرة والمتوسطة التي دفعت للهجرة والتي ارتضتها كانت في بعض الحالات ضحية مؤامرة خسيسة، ولكن لماذا رضيت أن تظل وقوداً لهذه المؤامرة؟ ولماذا وافقت أن تكون أداتها المنفذة؟ ولماذا أصبحت فيما بعد، في موقع قيادة هذه المؤامرة، كما هي أداة تنفيذها؟ وما هي مسؤولية الشعب العربي الفلسطيني في كل ذلك؟ ألم يصبح هو الضحية؟ أو ليس من حقه أن يعود لاحتلال الأرض التي طرد منها، والوطن الذي أصبح دولة لمن طرده؟ أليس من حقه أن يهدم كل الأسس التي قامت عليها تلك الدولة؟ أيكون الكادح العربي مسؤولاً عن ضمان أمن ووجود من احتل وطنه وشرّده منه؟ ولايكون الكادح اليهودي مسؤولاً عن عدم العودة إلى الوطن الذي غادره؟ أيكون الكادح العربي مسؤولاً عن ضمان سلامة الدولة التي شيدت فوق أرضه ووطنه، ولايكون الكادح اليهودي مسؤولاً عن عدم هدمها؟ إن الكادح اليهودي قد وضع نفسه مختاراً في صف الرأسمالية العالمية والاستعمار والصهيونية عندما رضي أن يكون حامياً للدولة العنصرية الرأسمالية العدوانية التي أشادها الثالوث. وعندما لم يحمل معول الهدم ليقوّض الأسس المادية التي قامت عليها هذه الدولة. عندما رضي أن يكون جزءاً من دولة اسرائيل مهما كان طابعها.

إن عمليات تملك الأرض هذه لم تقتصر في هذه المرحلة على غربي نهر الأردن بل تعدت ذلك إلى شرقيه. الأمر الذي يظهر أن الآراء التي كانت تعلن عن حدود الدولة ليست مجرد كلمات وشعارات، وإنما هي تعبير عن سياسة معتمدة لها تطبيقها على الأرض. ولذلك تفاوضت الوكالة اليهودية مع الأمير عبد الله لشراء أراض في غور الكبد وتمت الصفقة، ولكن الاحتجاجات الشعبية والمظاهرات المعادية اضطرته إلى الغاء عملية البيع والاستعاضة عنها بتأجير ٧٠ ألف دونم في المكان نفسه، وكان ذلك عام ١٩٣٣ والأمير قدوة. لهذا عرض بعض زعماء العشائر على الوكالة اليهودية بيعها أراض واسعة في أماكن متعددة تزيد مساحتها على المائة ألف دونم، ولكن العملية لم تتم.[٩٧] وقبل وعد بلفور كانت مستعمرات آل روتشيلد في فلسطين تقوم على ٢٠،٨٨ هـ.آ نصفها في شرقي الأردن. ممّا يدل على أن عمليات شراء للأرض قد تمت في شرقي الأردن وبوقت مبكر.

والبورجوازية اليهودية الكبيرة لم تقم بشراء الأرض فقط، وإنما بربط المهاجرين اليهود بالعمل من خلال إغرائهم بالأجور المرتفعة. ولذلك كان متوسط دخل العامل اليهودي [٦٨]

(بين ١٩١٨ - ٣٩ يساوي ٣٠٠ جنيه فلسطيني مقابل ١٦٥ للعامل العربي. وكي تؤمن التفوق للقطاع اليهودي، فقد أمّدته برأس المال والمكننة والخبرة الأمر الذي جعله يحتل دوراً قيادياً عام ١٩٤٤ إذ وصلت نسبة مساهمته في مجمل الدخل الوطني الفلسطيني إلى ٥٩٪) وقد تقدمت الصناعة اليهودية بفضل المساهمات الرأسمالية فأصبحت تشغل[٦٩] عام ١٩٣٥ (١٦،٢٩٧) عاملاً مقابل ٤١١٧ عاملاً فقط في الصناعة العربية. وعام ١٩٤٥ أصبح ٣٩ ألف عامل عربي يعملون في الخدمات والشركات التي يسيطر عليها رأس المال اليهودي، وبهذا أصبح المستعمرون الجدد أسياداً طبقيين في الأرض والصناعة والخدمات.

لقد قامت الرأسمالية العالمية، واليهودية منها على وجه الخصوص بالدور المنوط بها على أكمل وجه، فأمنت الأرض والعمل ورأس المال للصناعة والخدمات. وفي الوقت ذاته كانت السلطات الرأسمالية تنسق بفعالية مع الحركة الصهيونية أساليب تهجير الشرائح الوسطى والفقيرة من اليهود إلى فلسطين. وفي هذا السياق جاء دور النازية. فالقيادة النازية كانت تقيم خطتها على جملة أمور: الأول اتباع السياسة التي تساعد على مصادرة ممتلكات اليهود. والثاني: دق أسافين جديدة للصراع بين بريطانيا كدولة منتدبة وبين القوى العربية المناهضة للصهيونية. والثالث: التخلص من النشاط السياسي اليهودي. وهذه الأمور الثلاثة كانت تلتقي مع مخطط الحركة الصهيونية القاضي بدفع اليهود الألمان إلى الهجرة. واستناداً إلى هذا اللقاء أبرمت اتفاقية هافارا. وبهذا تكامل دور النازية مع الأدوار الأخرى: التجمعات اليهودية تقدم مسوّغات الحقد والصراع. من خلال انغلاقها الاجتماعي وتعصبها الديني وجشعها المادي ومزاحمتها للشرائح البورجوازية الموازية في المجتمعات التي تعيش فيها. وفقراء اليهود يقلقون الطبقات المستغلة بنشاطهم الثوري. والشرائح اليهودية العليا تريد الاندماج في مجتمعاتها لذلك لابدّ من إبعاد الذين يعرقلون ذلك. والرأسماليات العالمية من خلال تعبيرها العملي الاستعمار، تريد تحقيق جملة أهداف من إقامة الدولة. والحركة الصهيونية كنتاج طبيعي لكل تلك العوامل، تبتدع السبل المؤدية إلى الهجرة، ولو وصلت تلك السبل إلى المجازر الجماعية.

إذن فالهجرة ليست حلاً لمسألة إنسانية اسمها العداء للسامية. وإلاّ لطالت شعوباً سامية كثيرة منها العرب، وليست حلاً لاضطهاد معتنقي الدين اليهودي، وإلاّ لكان الاضطهاد قد طال البورجوازية اليهودية الكبيرة، والمكاتب الصهيونية التي كانت ترتب عمليات الترحيل ومنها مكتب فلسطين في ألمانيا النازية نفسها، والذي كان يشرف عليه أشكول ذاته، ولو كان الأمر كذلك لانتفت إطلاقاً الهجرة من الاتحاد السوفياتي بعد ثورة اكتوبر، ومن الدول الاشتراكية الأخرى بعد الحرب الثانية، والهجرة لفلسطين ليست حلاً لمعضلة شعب

لم يجد من يأويه في محنته، لأن المحنة مصطنعة ومرتبة بإحكام. ولأن مجموعات عديدة من معتنقي هذه الديانة سبق لها أن هاجرت من الغرب إلى الشرق إبّان مرحلة الظلام الكنسي، ومن الشرق إلى الغرب بعد ذلك. ولكن أبواب الغرب سدّت في وجوههم بعد ذلك لسبب سياسي محض، وهو دفعهم نحو فلسطين. وأمريكا التي تقدم للدولة الصهيونية الآن معظم مقوّمات التفوق أول من فعل ذلك إبان وأعقاب الحرب الثانية. والهجرة إلى فلسطين لم تكن تلبية لحلم تاريخي كامن في أعماء اللاشعور، أو لوعد خرافي صاغه الانسان في مرحلة زمنية محددة. ولو كان الأمر كذلك لكان اليهود قد تدفقوا إلى فلسطين في قرون الظلام الكنسي، إذ لم يكن ثمة مانع واحد يمنعهم من ذلك، ولكنهم لم يفعلوا. لماذا؟ لأن عامل الربح هو الذي كان يجذبهم وليس عامل الدين. لذلك فقد جذبهم العامل الاقتصادي إلى بعض المدن في الشرق، ولم يجذبهم العامل الديني إلى أرض الميعاد. أما عندما اكتمل نضج الشروط المادية فقد أصبحت فلسطين مهبط الإيمان.

والآن، وقد أصبح الصهاينة مستعمرين ومستوطنين وأرباب عمل ومستندين إلى قوة بريطانيا العسكرية والسياسية، فكيف تصاعد الرد العربي؟ لقد تقلصّ الرد العربي المؤّثر ليصبح رداً عربياً فلسطينياً خالصاً، ففي هذه الظروف كان الوطن العربي برمته مستعمراً، باستثناء بعض الأجزاء في قلب الجزيرة العربية حيث كانت مستقلة شكلياً ومقيّدة عملياً. والقوى السياسية المؤثرة والحاكمة في ظل الاستعمار، هي قوى مختلطة: بورجوازية - اقطاعية. لذلك فقد كان موقفها من التطورات الجارية في فلسطين انعكاساً لمصالحها الطبقية. فالاقطاعيون يساندون الهجرة وشراء الأرض. والبورجوازيون منقسمون بين الخوف من المزاحمة، والأمل في انعاش الاقتصاد، وتجار الأرض مندمجون في تأمين الصفقات. والبورجوازية المرتبطة بالرأسمال الأجنبي منسجمة معه في مواقفه السياسية، ومن هنا فقد كان التناقض بالغ الوضوح في خطوطها السياسية وفي مواقفها العملية. هذه القوى بمجموعها لم تقدم أيّ إسناد ايجابي فعّال لمواجهة احتلال الوطن والأرض والعمل. لقد قام بعضها في قيادة الجماهير احتجاجاً على هذا الاحتلال، ولم يفعل أكثر من ذلك. بينما تواطأ بعضها الآخر مع الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية لاخماد الانتفاضات الشعبية. وقد تجلّى هذا التواطؤ بشكل واضح في جملة من المواقف كان أبرزها:

أ - موقف فيصل الذي كتب عام ١٩١٩ لاحد قادة الصهيانية: "نحن العرب وخصوصاً المثقفين منا ننظر إلى الحركة الصهيونية بعطف عميق.. ولسوف نرحب بقدوم اليهود إلى فلسطين ونقول لهم من قلوبنا أهلاً وسهلاً" ٢ - الموقف السعودي وقدتشابه تماماً مع موقف فيصل. وقد ذكره ناصر السعيد بالتفصيل. ٣ - موقف الأردن وقد تنوعت

طعناته للقضية الفلسطينية في هذه المرحلة. ففي مطلع الثلاثينات جرت عدة محاولات بيع وعمليات تأجير الأرض للوكالة اليهودية. وعام ١٩٣٨ عندما امتدت عمليات الثورة في فلسطين ضد بريطانيا إلى الأردن، استخدمت بريطانيا الجيش الأردني لضرب الثوار الاردنيين والفلسطينيين. وقبيل اندلاع حرب الـ٤٨ جرت عدة اجتماعات سرية بين عبد الله ومندوبي الحركة الصهيونية وخصوصاً غولدا مائير. ٤ً ـ وتجار الأرض خصوصاً اللبنانيين قاموا بدور مخزٍ في عمليات بيع الأرض وبالتالي تشجيع الهجرة إلى فلسطين. ٥ً ـ وحزب اللامركزية الذي يتألف أساساً من كبار الملاكين قام بدور بارز في تخدير الإحساس بالخطر وتزييف الوعي القومي. ٦ً ـ والملوك الثلاثة: غازي وعبد العزيز وفاروق مثلوا دوراً تآمرياً ضد الانتفاضة الشعبية، عندما طلبوا من المفتي فك الإضراب واللجوء إلى الهدوء. وذلك بعد أن عجزت بريطانيا عن إنهاء إضراب القدس والمدن الفلسطينية الأخرى. ٧ً ـ وخلال ثورة ٣٦ ـ ٣٩ اجتمع شرتوك أكثر من مرة مع نوري السعيد رئيس وزراء العراق ورجل لندن الموثوق من أجل بحث الوسائل التي تؤدي إلى إخماد ثورة عرب فلسطين.

أما القوى السياسية التي كانت خارج الحكم، فقد قامت بمجهود تحريضي واضح لنصرة عرب فلسطين. وفي هذا السياق قادت المظاهرات وأقامت المهرجانات ووزعت البيانات ووقعت العرائض وقدّمت بعض التبرعات، ولكن هذه النشاطات السلمية ظلت محدودة الأثر، لأنها لم تضعف الاستعمار ولو كانت قد أزعجته ولم تقدم دعماً بالرجال والسلاح لثوار فلسطين.

والطبقة العاملة العربية كانت آنذاك في طور التكوّن، ومسحوقة طبقياً وقومياً، ومجزأة وفقاً للتقسيمات السياسية التي وضعها الاستعمار. ولهذا لم يكن لها وزن يذكر في التأثير على مسار الأحداث، والطبقة الفلاحية العربية كانت منهمكة في خوض غمار الثورات ضد الاستعمار في بدء المرحلة، ثم في لملمة جراحاتها في نهاية المرحلة. وهي في هذا قد أدّت فائدة غير مباشرة لعرب فلسطين، ولكن هذه الثورات جميعاً قد انطفأت قبل ثورة الـ٣٦ وهي الثورة المهمة في فلسطين. والطبقة الفلاحية العربية كانت تعاني من السحق الطبقي والقومي ومن التجزئة العمودية تماماً كما كانت تعاني الطبقة العاملة، ولذلك لم تكن قادرة على تقديم الدعم الفعّال للثورات الفلاحية في فلسطين.

إن أهم وسيلتين للدعم تكمنان في مد ثورات عرب فلسطين بالسلاح والمال والرجال، وهذا مالم يحدث لأن القوى السياسية والطبقية الحليفة كانت في غاية الضعف، والقوى السياسية والطبقية العدوّة في قمة النشاط. وتكمنان في إشعال الثورات القومية ضد حلفاء

الصهيونية وخصوصاً بريطانيا لدورها في فلسطين. و ذلك لم يحدث أيضاً. فالثورات ضد فرنسا التي شملت سوريا ولبنان والمغرب والجزائر قد توقفت جميعاً قبل ثورة الـ٣٦ . والثورة في مصر ضد بريطانيا إنما تمت عام ١٩١٩ ولم تتجدد. والثورة العُمانية ضد بريطانيا توقفت عام ١٩٢٠ إثر انتزاع الاستقلال لعمان الداخل. وثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق ضد بريطانيا جاءت متأخرة والثورة في ليبيا إنما تمت ضد ايطاليا وتوقفت في مطلع العشرينات. وهكذا فالثورات الفلاحية في فلسطين كانت يتيمة تقريباً. ويعود ذلك إلى غياب التنظيمات القومية الطبقية التي توحد كفاح الثوارالعرب، وبشكل خاص الفلاحين الذين كانوا وقود جميع هذه الثورات.

ويبقى شرقي الأردن.كيف توقفت الثورة عند حدوده؟ هذا السؤال يمليه الوضع الجغرافي لشرقي النهر وغربيّه والوضع التاريخي كذلك. ظلَّ غربي النهر وشرقيه حتى الحدود المصرية جزءاً من بلاد الشام حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وإذ ذاك خلقت الإمارة الأردنية عام ١٩٢١ فوق قسم من لواء القدس وقسم من لواء حوران. وقسّمت بلاد الشام الباقية إلى دول أو دويلات. وعيّن الانجليز على الامارة الأردنية الأمير عبد الله نجل الشريف حسين (وهذه الامارة تعيش بشكل أساسي على المساعدات البريطانية ولم يكن يوجه من الميزانية إلى النشاطات التطويرية كالتعليم والزراعة والصحة سوى العشر، بينما يوجه الباقي للدفاع والإدارة والطرق التي تخدم الاستعمار. فالزراعة لم يجر عليها أي تحسّن والأرض المزروعة كانت تشكل ١٫٥٪ من المساحة العامة والمروي من المزارع ٥٫٦٪ فقط. وأحوال الفلاح كانت بائسة. وبحكم التكوين العشائري الغالب على التركيب الاجتماعي، ولكون المتنفذين في هذه العشائر هم كبار الملاّكين فقد كان نفوذهم قوياً على الحكومة. لدرجة تمكّنهم من تعطيل أي إجراء يتعارض مع مصالحهم الطبقية. كتعطيل إصدار قانون تسوية المياه عام ١٩٣٨ ثم تعطيل تنفيذه بعد إصداره[٧٠].

والصناعة كانت مقتصرة بشكل رئيسي على الكحول والسجائر، وملكية هذه الصناعات بريطانية، (وحتى عام ١٩٥٠ لم يكن في الأردن سوى ٢٧ شركة يعمل فيها ١١٧١ عاملاً فقط)[٧١] بينما نمت الطرق [٧٢] من ٣٠ كم فقط عند إنشاء الامارة إلى ٦٠٠ كم مرصوفة عام ١٩٤٤ .

أما الجيش فكانت له الحصة الكبرى من العناية والميزانية، والدور الأساسي في تنفيذ السياسة البريطانية. فما هي البنية التي تألف منها الجيش حتى يستجيب لتنفيذ هذه السياسة؟ (تألفت النواة الأولى [٧٣] للجيش الأردني من سرية من الهجانة من بدو الحجاز واليمن ثم التحق بها المزيد من البدو من داخل شرقي الأردن وخارجه في مراحل لاحقة.

ومن قوة الدرك التي كانت تضم عناصر وطنية قيادية فصفيت هذه العناصر. ومن القوى السيّارة التي شكلها الانجليز قبل إعلان الامارة. ثم دمجت هذه القوات الثلاث في جيش واحد سمّي الجيش العربي) إن دمج هذه القوات كان قراراً بريطانياً. وهذا يستدعي أن يكون الانجليز قد درسوا ملياً هذه القوى كأفراد ومجموعات ووصلوا إلى نتيجة تضمن ولاء هذا الجيش للسياسة البريطانية لفترات طويلة. ولتعزيز هذه النتيجة تم التركيز على جملة دعائم: الاستفادة من تخلف الوعي، الاغراءات المالية المفسدة للانتماء القومي والطبقي، ضمان ولاء القيادات العسكرية والسياسية، الهيمنة على تنظيم الجيش وتسليحه وتمويله وتثقيفه وتدريبه وتحديد مهامه.

وبدأ الجيش العربي بتنفيذ المهام التي توكل إليه. ففي أعوام ٢١ ـ ٢٢ ـ ٢٣ قضى على الثورات الوطنية المعادية للسلطة المحلية والاستعمار البريطاني في كل من الكرك والكورة والعدوان (وعندما التجأ ابراهيم هنانو قائد ثورة جبل الزاوية إلى شرقي الأردن عام ١٩٢١ قبضت عليه حكومة فلسطين بالاتفاق مع الأمير عبد الله وسلمته إلى السلطات الفرنسية)[٧٤] وعملاً بالاتفاق المعقود بين الانتدابين البريطاني والفرنسي لمحاصرة الثوار السوريين، طوّقت قوات هذا الجيش بقيادة بيل الانجليزي عائلات الثوار في الأزرق وقطعت عنها الماء. وطاردت الثوار الذين كانوا يشنون عملياتهم ضد المواقع الفرنسية انطلاقاً من الصحراء السورية ـ الأردنية. وكان موقف السلطة وجيشها مختلفاً عن موقف الشعب ورؤساء العشائر الذين قدّموا للثوار وعائلاتهم المساعدات التموينية السخية في الشمال والجنوب (وعام ١٩٣٨ عندما امتدت الثورة في فلسطين إلى شرقي النهر لأن بريطانيا هي الحاكمة قضى الجيش على هذه الثورة. واستخدم هذا الجيش أيضاً للقضاء على ثورة الكيلاني في العراق عام ١٩٤١ ولكن قوة البادية تمردّت بقيادة ضباط الصف فيها لأن الضباط بريطانيون. وعام ١٩٤١ أيضاً عندما احتل الانجليز سورية خاضت قوة البادية عدة معارك حتى حدود تركيا، وآنذاك أصبح اللواء اليهودي مسؤولاً عن الأمن في الأردن ورفرف علمه في العقبة، فزيدت قوات البادية من كتيبة إلى ست كتائب. وشارك الجيش الأردني في التصدّي لرومل. ولكن المسألة التي تزيد الأمر وضوحاً، هي دور سرايا الحراسة في فلسطين. إذ ظلت هذه السرايا تقوم بحراسة المنشآت البريطانية حتى بدأ القتال عام ١٩٤٨ في مناطق تواجدها، وإذ ذاك سحبت دون ان تقوم بأي دور قتالي إلى جانب عرب فلسطين، رغم أن الأمير عبد الله كان قد منح الاستقلال الشكلي عام ١٩٤٦ وارتبط بمعاهدة سميّت معاهدة صداقة).[٧٥]

والآن يصبح السؤال الملح: كيف أمكن لهذا الجيش أن يقوم بكل تلك الأدوار ضد

ثوار فلسطين والأردن وسورية والعراق، وضد فرنسا وألمانيا، ولكنه انسحب عندما أصبح القتال يدور في مناطق تواجده بين العرب واليهود؟ بالطبع، إن البنية المشوّهة، والوعي المزيّف، والقيادة المرتبطة، والإغراءات المالية، والاعتماد الكامل على بريطانيا تمويلاً وتسليحاً وتنظيماً وقيادة وتوعية وتدريباً. هي التي كوّنت العامل الذاتي. لكن هذا العامل وحده لايكفي. إذن لابدّ من البحث عن الجانب المكمّل الذي يمدّ الجيش بالعناصر. وهنا نعود إلى الملكية السائدة والبنية الاجتماعية. ففي مرحلة الفوضى قبل قوانين التملك العثمانية. وضع المتنفذون في العشائر والأسر يدهم على أوسع الأراضي وأفضلها. وبعد قوانين التملك سجلت هذه الأراضي باسمائهم. وبحكم التخلف في الوعي الذي يرافق العلاقات العشائرية والعائلية ويغذيها، فقد كان لهؤلاء المتنفذين القرار الحاسم في صنع الأحداث. وبما أن مصالحهم المادية والسياسية تتناقض جذرياً مع أي اتجاه للتحرر والثورة، فقد تكوّنت وحدة مصير بينهم وبين السلطة، وبما أن قوة السلطة مستمدة من قوة الجيش، إذن فلا بدّ من تدعيم هذا الجيش، والاستعمار عرف تماماً كيف يستفيد من هذه النقطة، ولذلك لم يعمد إلى تمليك الأراضي لزارعيها الفعليين رغم أن مصلحته الجزئية تكمن في هذا. ولكن هذه المصلحة الجزئية المتعلقة بزيادة الانتاجية وبالتالي زيادة القدرة الشرائية، تتعارض مع المصلحة الكلية وهي الحفاظ على حلفاء أقوياء، وبالتالي ديمومة وجوده. واستكمل هذا الجانب بعنصر داعم. فالقوى المتنفذة وعلى رأسها أمير البلاد كانت تسعى جاهدة لبيع الأراضي لليهود، وهذه المسألة تستدعي المهادنة وتحقيق الاستقرار. والجيش هو العنصر الفاعل لتحقيق الاستقرار، الأمر الذي يستدعي تدعيمه وترويضه. وقد استفاد الانجليز من هذه النقطة أيضاً، فالجيش هو جيشهم والسلطة هي سلطتهم. وهكذا تكاملت العوامل التي جعلت الجيش مؤهلاً لخدمة الخط المشترك بين الاستعمار والسلطة المحلية وكبار المالكين.

في هذا الوضع العربي والدولي الملائم جداً للاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية بدأت المقاومة الفلسطينية لاحتلال الوطن والأرض والعمل بالتصاعد. لأن هذا الاحتلال كان في تصاعد. ففي أول أيار ١٩٢١ استفادت الجماهير العربية من الاصطدام الحاصل بين الحزب الشيوعي واحدوت هعفودا. وأخذ الحزب الشيوعي يدعو الجماهير للانضمام إليه، ولكن مصالحها كانت خارج هذا الصراع. فتوجهت إلى حيث توجد تلك المصالح، مهاجمة مراكز قوة الصهيونية، السوق، وملجأ المهاجرين القادمين حديثاً، والمستعمرات الزراعية، فتصدى لها البريطانيون بالأسلحة الثقيلة والطائرات. وكانت حصيلة الاشتباكات في اليوم الأول حسب ديفيد هرست استشهاد وجرح ١٢٠ من العرب ومقتل وجرح ٢٠٠ من اليهود. والحصيلة لكامل الانتفاضة حسب سميح سمارة استشهاد ٤٨ وجرح ٧٣ من العرب ومقتل ٤٧ وجرح ١٤٦ من اليهود.[٧٦]

وإذا كانت الجماهير العربية قد اختارت الطريق الوحيد السليم وهو العنف المسلح فإن الوجهاء قاموا بدور التهدئة. إذ عقدت قيادتهم اجتماعاً خاصاً للجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني في يافا، ثم جمعت السكان وطلبت منهم أن يفتحوا محلاتهم ويستمروا في أعمالهم. وأبانت لهم بأن الخطة التي قررها ممثلو البلاد في جمعياتهم ومؤتمراتهم هي: اتخاذ التدابير السلمية المشروعة لنوال حق ظاهر.[٧٧] ووجه موسى قاسم الحسيني رئيس اللجنة التنفيذية، نداء لتهدئة المواطنين مع مناشدتهم بأن يضعوا ثقتهم في حكومة بريطانيا العظمى.[٧٨]

وعام ١٩٢٩ توسعت عمليات الاستيلاء على الأرض أعقاب القوانين البريطانية وشرّد عشرات آلاف الفلاحين من أراضيهم فأصبحوا بلا مصدر للعيش. ونتيجة لهذا قام الفلاحون بانتفاضة ثورية. وليست محاولة اليهود الاستيلاء على حائط المبكى إلاّ السبب المباشر الذي فجّر المعركة في آب ١٩٢٩ ، اشتعلت المعركة أولاً في القدس ثم توسعت لتشمل الخليل وصفد وحيفا. وبلغت ذروة عنفها في المستعمرات ، حتى أن بعضها قد محي بالكامل، وكالعادة وقفت القوات البريطانية إلى جانب الصهاينة واستعملت أقصى أنواع العنف للقضاء على الانتفاضة التي استمرت اسبوعاً. وبلغت حصيلتها ٨٧ شهيداً و ١٨١ جريحاً من العرب و١٢٠ قتيلاً و ١٩٨ جريحاً من اليهود.[٧٩] إن العنف الذي رافق ذلك الأسبوع قد كشف بجلاء مدى الحقد القومي والطبقي الذي أصبح يختزنه الفلاح العربي تجاه المستعمر المستوطن الصهيوني. فالفلاح العربي لم يسأل عن المنشأ الطبقي للمستوطن لأن هذا المنشأ لايعنيه الآن. ذلك أن المستوطن هو الذي يحتل الأرض التي كان يعمل بها الفلاح العربي، أما الرأسمالية اليهودية الكبرى فقد دفعت ثمن الأرض وظلت قابعة في أماكن بعيدة. وهكذا تحولت الخصومة إلى الذي يحتل الأرض مباشرة. والاقطاعي العربي قبض الثمن ومضى، مخلفاً وراءه فلاحين دون أرض ليواجهوا الخصم الذي احتل هذه الأرض. فأية فلسفة نظرية تستطيع أن تحوّل مجرى الصراع إلى خصم لايقيم على هذه الأرض؟ ولكن توقف هذه الانتفاضة والعفوية التي لفّت ممارساتها، أثبتا بالوضوح ذاته، الغياب المرعب للتعبئة القومية والطبقية الشاملة. لأن الطاقات المختزنة لدى الجماهير الكادحة لم تستثمر استثماراً منظماً، ولم تفجر بكاملها، وإلاّ لكانت النتائج قد تغيّرت.

خلال عقد الثلاثينات [٨٠] تشكلت خمسة أحزاب سياسية في فلسطين رفعت جميعها الشعارات الثلاثة: الاستقلال ومقاومة الوطن القومي اليهودي وارتباط فلسطين بالأقطار العربية. وينتسب معظم مؤسسيها إلى حركة التحالف القديمة التي نشأت في العشرينات بين عناصر بورجوازية واقطاعية وأفضل هذه الأحزاب وهو حزب الاستقلال لم يعمر أكثر

من سنة ونصف حيث تم وقف جميع نشاطاته في كانون الأول ١٩٣٣ . ولذلك فإن هذه الأحزاب لم تصنع أية ثورة مسلحة. ولكن مشروع الثورة هذه المرة جاء على يد ثائر متمرس، اكتسب خبرة غنيّة من خلال اشتراكه في الثورة التي قادها الشيخ صالح العلي في جبال اللاذقية، وتمثّل دروس فشل تلك الثورة، ذلك هو الشيخ عز الدين القسام. لجأ الشيخ القسّام إلى فلسطين إثر الحكم عليه بالإعدام في سورية وعاش بين الأكواخ في حيفا، واستفاد من ممارسته الوعظ والتدريس لبثّ الوعي الوطني الثوري وانتقاء العناصر الموثوقة، فأقام تنظيماً بلغ قرابة الـ ٨٠٠ عنصر ومن هذا التنظيم تلقى قرابة الـ ٢٠٠ عنصر تدريباً عسكرياً سرياً. وكان جميع عناصر تنظيمه تقريباً من الفلاحين والعمال والعاطلين عن العمل. وعندما انتقل إلى غابات جنين لتحضير مستلزمات الثورة، فرضت عليه القوات البريطانية المعركة قبل استكمال الاستعدادات فقتل مع عدد من رفاقه وأسر الآخرون.

لكن هذه الثورة التي أجهضت لم تلبث أن ولّدت ثورة أخرى أكثر تنظيماً وشمولاً وأعلى فاعلية، وكانت تتويجاً للثورات الوطنية الطبقية الكادحة التي سبقتها، والتي شكل الفلاحون على الدوام مادتها الأساسية. لقد أثبتت الأحزاب السياسية الوطنية التي تمثل متنفذي العائلات والشرائح الطبقية الوسطى والعليا، انها قادرة على صياغة المطالب الوطنية وقيادة النضال السلمي ولكنها عاجزة عن تحويل هذه المطالب إلى واقع ملموس، لأنها غير قادرة على صنع الثورة المسلحة التي وحدها تحقق هذه المطالب. إن الشعارات الوطنية التي رفعتها، تمثل جوهر الوطنية في هذه المرحلة. ولكن كيف يمكن تنفيذها؟ أبمساومة بريطانيا والاعتماد عليها والثقة بها حيناً، وبالضغط عليها سلمياً حيناً آخر؟ أم بتوظيف كل الإمكانيات لشراء السلاح وتعبئة الجماهير، والخوض بها أطول حرب شعبية ضد الاستعمار والاستيطان؟ ولكن لماذا لم تتصدّ لهذه المهمة؟ إن التجارب التاريخية تثبت لنا على الدوام أن الطبقة تكون شرسة بمقدار ما تتعرض مصالحها للخطر. فالشرائح العليا من مالكي الأرض كانت مستفيدة لأنها كانت تبيع الأرض بأسعار مغرية. وتلك الأرض لم تكن تعني لها الشيء الكثير لانها حصلت عليها بواسطة النفوذ والغش والتعاون مع المستعمر العثماني أولاً، ثم حافظت عليها بواسطة مسالمة الاستعمار البريطاني ثانياً. ولهذا فإن الثورة ضد الهجرة والاستيطان وضد الانتداب الذي يرعاهما، تعتبر ثورة ضد مصالح القائمين بها، وذلك أمر مخالف لطبيعة الأشياء كقاعدة، أمّا الطبقة الفلاحية فكانت مسحوقة وطنياً وطبقياً لأنها باتت تفقد وسيلة الانتاج الوحيدة التي تعيش منها، بالإضافة إلى فقدانها الوطن والحرية. ولهذا فإن الثورة غدت التعبير الجوهري عن مصالحها. وهكذا ثارت المرة تلو المرة. بينما ظلت الشرائح الوسطى تتأرجح بين المستفيدين والمتضررين، لذلك كانت مواقفها متأرجحة، فهي لم تشعر بالخطر الساحق يتهددها، ولهذا لم تحمل السلاح. وفي

الوقت ذاته كانت ترى المستقبل السياسي الغامض وتتوقع انحطاطاً متواصلاً في مواقعها السياسية وصعوداً مستمراً في مواقع المستعمرين الجدد. ولذلك ظلّ اسلوبها في النضال يعكس هذا القدر من المخاوف، ومن هنا تبدّت حيرتها الدائمة بين العمل لإحلال تسوية سلمية مع قادة الصهيونية، والاعتماد على بريطانيا لإيقاف الهجرة والاستيطان قبل حدود الخطر، وبين خوض الصراع ضدهما لأنهما حليفان عضويان، وطيلة فترة الانتداب، وهذه التوجهات الثلاثة تتناوب مراكز الفعل. ومن هنا كانت ثوراتها اللفظية عنيفة، وممارساتها العملية سلمية.

(عام ١٩٣١ أصبح عدد العائلات العربية الفاقدة للأرض أكثر من ٣٠ ألف عائلة تمثل ٢٢٪ من السكان وتدّنى معدل دخل الشغيل العربي الذي فقد أرضه إلى ٧ جنيهات سنوياً مقابل ٣٤ جنيهاً للمزارع اليهودي الذي حلّ محلّه. وعمليات بيع الأرض تزايدت، وعدد المهاجرين وصل إلى ٦١،٨٤٤ سنوياً)[٨٢] هذه التطورات هي التي كوّنت أهم أساسٍ مادي لثورة القسام ثم لثورة ٣٦ - ٣٩ . ففي ١٥ نيسان ١٩٣٦ بدأت احداث الثورة وفي ٢٠ منه شكلت لجنة وطنية في نابلس ولم ينته شهر نيسان حتى عمّت اللجان كل المدن والقرى الكبيرة في فلسطين. وهذه اللجان كانت مستقلة تماماً عن القادة التقليديين الذين كانوا موضع نقد مر لعدم اكتراثهم. وفي الوقت ذاته تشكلت لجنة عليا برئاسة المفتي لقيادة الأضراب العام الذي دام ستة أشهر، إلى أن أوقفته اللجنة استجابة لطلب الملوك الثلاثة. وبينما كان الاضراب شاملاً لأوسع الشرائح الوطنية. فقد كانت الثورة المسلحة ثورة فلاحية كأساس. وتنظيمها كان بدائياً. كما أنها كانت تفتقر إلى وحدة القيادة، وظلت العلاقات العائلية المحلية تكوّن أساس الارتباط. ومع ذلك فقد اتصفت بالتصميم والرؤية الواضحة والشجاعة والإخلاص. والتسليح كان رديئاً لكن الايمان بالنصر وبعدالة الثورة كان قوياً.

بدأ العمل المسلح بقوة تقارب الـ٥٠٠٠ وأقصى حد وصلته هذه القوة ١٥،٠٠٠ مقاتل، واستهدفت الثورة الخصمين معاً، البريطاني والصهيوني. في البدء فرض الثوار سيطرتهم على الجبال المركزية في الجليل والخليل وبيرشيفا وغزة.. وأقاموا سلطاتهم المحلية وجبوا الضرائب ثم هبطوا من الجبال ووسعوا سيطرتهم، لتشمل المدن الرئيسية في فلسطين، ومع تزايد الثورة عنفاً واتساعاً كانت القوات البريطانية والصهيونية تتزايد أيضاً. إذ وصل تعداد القوات البريطانية في خريف ١٩٣٨ إلى أكثر من ٢٠ ألف جندي. وفي الوقت ذاته سمح لليهود بتشكيل قوة عسكرية بدأت بـ١٢٤٠٠ عام ٣٦ ووصلت إلى ١٤،٥٠٠ عام ٣٩ . لقد تعاملت القوات البريطانية - الصهيونية المشتركة مع القرى العربية

بمنتهى الوحشية، واستخدمت كل صنوف الأسلحة، ودمّرت البيوت التي تقدم أي دعم أو مأوى للثوار، وأعدمت على الشبهة. وعندما توقفت الثورة كانت الحصيلة حوالي ٥٠٠٠ شهيد و ١٤،٠٠٠ جريح من العرب مقابل مصرع ١٠١ من البريطانيين و ٤٦٣ من اليهود.[٨٣]

هكذا فشلت الثورة، ولكن فشلها لم يكن ذاتياً محضاً، إذ لعبت الظروف العربية والدولية الموصوفة دوراً موازياً. قدّمت الطبقات المسحوقة كل ما تختزنه من قوة وجهد ومال، وحشدت كل ما تدّخره من تجارب ومعرفة ووعي للوصول بالثورة المسلحة إلى نتيجة حاسمة. ولكن ذلك كلّه لم يكن متوازياً مع ما يمتلكه الخصم في منطقة محدودة الأرض والسكان والإمكانيات. وفوق ذلك أسهمت جملة عوامل ذاتية في الحد من استثمار كل خصائص القوة الذاتية بأقصى طاقاتها. فالإرث المتراكم من عصور الانحطاط فعل فعله. ونتيجة لهذا الإرث لم يتم تنظيم أداة الثورة على الأسس التي تعطي أعلى قدر من المردود، وإنما على التكتلات العائلية والمحلية. وفكر التنظيم ظلّ قاصراً عن رسم الخطط الطويلة المدى، وتحويل تلك الخطط إلى منجزات عسكرية وانتاجية وتموينية وتثقيفية، ووعيه السياسي كان غير مؤهل للاستفادة من موقف العدو اللدود للخصم الاستعماري الصهيوني، أي من موقف الاتحاد السوفياتي. وبهذا فقد مصدر الاسناد الوحيد في تلك المرحلة. وقدراته العقلية والفنيّة لم تكن بالمستوى المهيّأ لتطوير الأسلحة التي يمتلكها، أو لصنع أسلحة حديثة تتفق مع حاجات المعارك التي يخوضها.

وبما أن هذه الانتفاضات والثورات المسلحة هي من صنع الطبقات المسحوقة ولمصلحتها بمقدار ما هي لمصلحة الوطن، فما هو الموقف العملي والنظري الذي اتخذه الحزب الشيوعي الفلسطيني؟ بدأت الحركة الشيوعية في فلسطين بين العاملين اليهود عام ١٩١٩ أو ١٩٢٠ وفي مؤتمر الحزب الثاني المنعقد في تشرين ثاني ١٩٢٠ "أعرب مندوبو المؤتمر عن قناعاتهم بأن الهجرة اليهودية إلى فلسطين لاتتعارض مع مصالح العمال والفلاحين العرب. بل هي على العكس تتوافق تماماً مع مصالحهم"[٨٤] هذه القناعة البديهية لحزب يتألف بنيانه من اليهود فرضت نفسها على موقف الحزب أبّان انتفاضة ١٩٢١ . فهو لم يتوجه في احتفاله بمناسبة أول أيار للجماهير العربية شاداً على أيديها في مقاومة الهجرة والاستيطان واحتلال العمل، وانما دعاها للانضمام إليه في صراعات لاتتعلق بهمومها القائمة، لأن منطلقاته مختلفة جذرياً عن مصالحها. ولهذا اتجهت بثورتها نحو خصمها الواقعي، نحو مراكز قوة الصهيونية. هذه المنطلقات المختلفة جعلتهما في موقعين متضادين: الحزب في جبهة القوى الطبقية الصهيونية المستغلة والمستعمرة المتحالفة مع الاستعمار

البريطاني. والجماهير العربية في الجبهة المضادة. وبطيران ومدفعية ورشاشات الجبهة التي انضوى ضمنها الحزب، حصدت الجماهير العربية الكادحة المطرودة من أرضها والمستبدة في وطنها.

وعندما حدثت انتفاضة ١٩٢٩ كان الحزب لايزال ظاهرة يهودية رغم إلحاح الكومنترن على تعريبه. كما أن سياسته لم تكن بعد مناقضة لجوهر المشروع الصهيوني. ووفقاً لبنائه الداخلي والسياسة التي يفرزها هذا البناء، تحدد موقفه من الانتفاضة. ومن الطبيعي أن يكون هذا الموقف مضاداً للثورة التي تتجه إلى جوهر المشروع الصهيوني. (وهكذا وصفت قيادة الحزب انتفاضة الفلاحين المقتلعين من أرضهم بأنها "مذبحة ضد اليهود" وانتقلت من مكان اجتماعها بسيارة الهاجاناة، واصدرت أمراً إلى الشيوعيين بالانضمام إلى الهاجاناة في الأحياء المعرضة للخطر. وقام أعضاء الحزب بحراسة الأحياء اليهودية ووضعوا تحت تصرفها مخازن سلاح الحزب).[٨٥] وقد أثبت الحزب بذلك تضاده مع القوى الطبقية التي يدّعي تمثيلها، وانصهاره في المؤسسة الصهيونية ـ الاستعمارية التي كان عليه أن يكون النقيض لها. كما أثبت تناقضه مع الماركسية ومؤسساتها. إذ إن الكومنترون رأى في الانتفاضة (بداية لحركة التحرر الوطني في الأقطار العربية. وثورة ضد الامبريالية، وحركة فلاحية بشكلها الرئيسي. وأوضح تقرير الكومنترن أن تقييم الانتفاضة بأنها مذبحة ضد اليهود، والمقاومة الضمنية لتعريب الحزب، يعكسان مظاهر النفوذ الصهيوني والامبريالي على الشيوعيين).[٨٦]

لكن موقف الحزب اختلف جذرياً من ثورة الـ٣٦ . ذلك أنه نتيجة لإلحاح الكومنترن على ضرورة تعريب الحزب، فقد تطور تركيبه العضوي باتجاه تلاؤم أفضل مع تطلعات الجماهير العربية المشروعة، وانتخب مؤتمره المنعقد في تشرين الأول ١٩٣٠ لجنة مركزية ذات أغلبية عربية. وكانت الآثار المدمّرة التي تركها موقف الحزب من انتفاضة ١٩٢٩ قد خلقت في صفوفه وعياً جديداً عزّز الاتجاه المبدئي الصحيح الذي كان يصر عليه الكومنترن. ولهذا باتت قرارات الحزب وشعاراته تكرّس نهجاً جديداً سليماً لأنه يعبّر عن ضرورات واقعية تتلاءم مع الخط الماركسي القومي، ومع مصالح الجماهير المسحوقة والمستعمرة. وبسبب نهجه الجديد، تعزز موقعه في صفوف الجماهير العربية الكادحة، وبالمقابل انخفض رصيده في الأوساط اليهودية ولقي قمعاً رهيباً من سلطات الانتداب شملت كافة الأعضاء الجدد في اللجنة المركزية وهم من العرب. وبرغم هذا القمع أصبح حضور الحزب قوياً في النضال المضاد للانتداب والهجرة والاستيلاء على الأرض واحتلال العمل. والمضاد في الوقت نفسه لبائعي الأرض وتعسف المالكين العرب وطبقة الأفندية

العرب، والمفتي.. وهكذا تكامل أساسا الموقف المرحلي الصحيح: الوطني والطبقي.

ومع بوادر اندلاع الثورة أواخر عام ١٩٣٥ اتخذت اللجنة المركزية قراراً مرناً يحدد واجبات الشيوعيين اليهود بالعمل لإضعاف الحركة الصهيونية من الداخل، والشيوعيين العرب بالمشاركة الفعّالة في تدمير الصهيونية والامبريالية. وعام ١٩٣٦ كان عدد أعضاء الحزب قد وصل إلى الألف وشارك بفعالية في الاضراب العام. ولكن أحداث الثورة المسلحة فجّرت الحزب من الداخل. إذ لم يقم بالواجب المحدّد للأعضاء اليهود إلاّ القلة النادرة. بينما انسحبت الأغلبية الساحقة من الحزب وتمردت فروع بكاملها.[٨٧]

إن موقف الأعضاء اليهود كان طبيعياً للغاية. ليس من الوجهة الماركسية وإنما من وجهة نظر خاصة بهم لركني المشروع: الهجرة والاستيطان. فالأعضاء اليهود ليسوا ضد المشروع. وإنما ضد طابعه الاستغلالي الاستبدادي. ضد طابعه الرأسمالي. ولو كان الأمر غير ذلك لانخرطوا في كل الثورات المسلحة المعادية للهجرة والاستيطان. أو لكانوا غادروا فلسطين فور اكتشافهم الحقيقة المرة التي كانت خافية عليهم. إن سطوع الحقيقة المنبعثة من جوهر الماركسية قد مزّقهم داخلياً بين الالتزام بالجوهر وبالتالي حمل السلاح إلى جانب المطرودين من أرضهم المكبّلين في وطنهم. والالتزام بجوهر المشروع الصهيوني وبالتالي التخلي عن الموقف الماركسي. فاختاروا الثاني، عندما لم يكن ثمة صراع بين الاتجاهين أبقوا على عضويتهم في الحزب، وعندما اشتعل هذا الصراع رموا العبء الذي أثقلهم، وقاتلوا في سبيل إنقاذ المشروع الصهيوني الاستعماري من الموت. وبهذا انسجم الموقف مع القناعة الحقيقية التي اعلنوها في مؤتمرهم الثاني.

أمّا الجناح العربي في الحزب فقد انخرط في الكفاح المسلّح. ولكن الحزب الذي تصدّع أصبح فاقد القدرة على التأثير. فهو لم يشارك كحزب قوي متماسك، يمتلك وعياً سياسياً ناضجاً، وخبرة نضالية وتنظيمية غنية. وإنما كوحدات احتفظت بحيوتها الذاتية دون أن تكون جزءاً من كيان عضوي صلب. يخلق بوحدته وزناً نوعياً متميزاً. هذا الوضع الناشيء لم يسمح للحزب أن يقوم بدور تعبوي هام يستثمر كامل طاقات اعضائه ومؤيديه، ويسهم في توفير مستلزمات الثورة الناجحة: وينتقل من خلال الممارسة وتصاعد عمليات الثورة إلى موقع متقدم يمكنه من المشاركة الفعّالة في نقل الثورة إلى مستوى جديد فكراً وتنظيماً وفاعلية. وبذلك أضاع الحزب فرصة ثمينة على نفسه وعلى الثورة.

بعد انتهاء الثورة انقسم الحزب إلى: الحزب الشيوعي الفلسطيني ولم يضم إلاّ الأعضاء اليهود. وعصبة التحرر الوطني ولم تضم غير العرب والاتحاد التربوي الشيوعي الذي تحول سنة ١٩٤٧ إلى الحزب الشيوعي العبري. وبعد هذا الانقسام أصبحت العصبة تجّسد فعلياً

نضال الجماهير العربية الكادحة وتمثل موقعاً بارزاً في قيادتها بسبب خطها الوطني والطبقي السليم. وكانت قمة نجاحاتها تنظيمها مؤتمراً للعمال العرب وانتخاب لجنة تنفيذية مرتبطة بها. وفي حين كانت العصبة تكافح لمنع شراء الأرض والهجرة كان الحزب [٨٨] الشيوعي الفلسطيني يناضل ضد الكتاب الأبيض رغم تفاهة ما يقدمه هذا الكتاب للعرب. وعندما دخل جيش الإنقاذ فلسطين دعا الحزب الشيوعي أعضاءه للالتحاق بالجيش الاسرائيلي فلبى الدعوة أكثر من ٨٠٪ من أعضائه وجميع أعضاء الشبيبة الشيوعية .[٨٩] أما العصبة فقد بلغ نموّها بسبب صحة خطها السياسي وممارساتها العملية حداً جعلها تتمكن من إرسال ١٢،٦٠٠ بطاقة من بطاقاتها إلى [٩٠]الهيئة العربية العليا تطالبها فيها بعقد مؤتمر وطني تنبثق عنه قيادة وطنية شعبية.

إن موقف الحزب بين عامي ٣٠ ـ ٣٦ والعصبة بين عامي ٤٣ و ٤٧ كانا متطابقين تماماً مع المصالح الطبقية والوطنية للجماهير العربية الكادحة ومنسجمين تماماً مع المبادىء الماركسية ـ اللينينية. مما يزيد البرهان سطوعاً على أن الخلل لم يكن في المبادىء وإنما في الأداة التي ادّعت حملها لهذ المبادىء. لقد وصف لينين الصهيونية بأنها "التيار الرجعي للبورجوازية اليهودية. ووصف فكرة الأمة اليهودية بأنها كاذبة ورجعية في حقيقتها، ومن شأنها أن تخلق لدى الكادحين اليهود مباشرة أو بصورة غير مباشرة نفسية الغيتو المشبعة بروح العداء للاندماج مع الغير" وفي ١٩١٩/١٢/٢٨ نشرت المفوضية المؤقتة لشؤون اليهود القومية نداء خاصاً: أشار باستنكار شديد إلى "أن الصهاينة يحاولون إزاحة العرب من فلسطين ويستعدون لانشاء دولة يهودية هناك. وفي ٢٨ تموز ١٩٢٠ جاء في قرارات المؤتمر الثاني للكومنترن "والدليل الواضح على خداع جماهير شغيلة الأمة المضطهدة بالجهود المشتركة لامبريالية دول الوفاق وبورجوازية هذه الأمة، يتجلى في عملية الصهاينة بشأن فلسطين، كما يتجلى في الصهيونية عموماً التي تقدم للاستعمار البريطاني، وبحجة تأسيس دولة يهودية في فلسطين قرباناً هم السكان العرب الكادحون في فلسطين، حيث يشكل اليهود مجردأقلية ضئيلة".[٩١]

إن هذه الاستشهادات هي غيض من فيض للتدليل على أن المبادىء الماركسية ـ اللينينية وقرارات الكومنترن المجسّدة لها، كانت تضجّ بالتحذير من مخاطر الانزلاق في شباك المشروع الصهيوني الرامي إلى إحلال المستعمرين الجدد مكان شعب فلسطين، واقامة الدولة اليهودية على حساب هذا الشعب. وتبعاً لذلك كان على الكادحين اليهود الذين يهاجرون إلى فلسطين أن يكفوا عن هذه الهجرة وأن يقاوموها، بعد أن شاهدوا حقيقة ما يجري على الأرض، أو سمعوا بما يجري. وكان على الشيوعيين اليهود وبشكل خاص في

فلسطين أن يقوموا بدور بارز في عملية التوعية المضادة للهجرة والاستيطان، وأن يقاوموا بالسلاح ترسيخ الأسس المادية التي تؤدي إلى قيام الدول اليهودية، فالواقع كان صارخاً أمامهم، كانوا يعيشونه ويسهمون في صنعه، والمبادىء الماركسية وقرارات الكومنترن ظلّت تطاردهم مشدّدة على وجوب أخذ المواقف العملية الصحيحة. وتصريحات زعماء الصهيونية لم تكف عن التكرار: ".. يجب أن يكون واضحاً بأنه لامكان لكلي الشعبين في هذه البلاد" حسب تعبير المدير المسؤول عن الاستيطان عام ١٩٤٠ . ومثل هذا القول كان تعبيراً حياً عما يجري وسيجري، وتشخيصاً لواقع قائم ومستقبل يصنع، وكان ذلك واضحاً بالنسبة للكادح المطرود من أرضه وللكادح الذي يحلّ في هذه الأرض.

وعلى ضوء ذلك كان على الكادحين اليهود وعلى الشيوعيين منهم بوجه خاص أن يعملوا بنشاط دؤوب لاجهاض المشروع الصهيوني قبل أن يتكامل نموّه، أن ينسفوا الأسس المادية التي يقوم عليها المشروع: الهجرة، والأرض، واحتلال العمل. وبذلك وحده كانت تتوفر نقاط اللقاء بينهم وبين الكادحين العرب، ويتوفر الانسجام بين الموقف والنظرية، بين الممارسة والعدل، ولكن الشيوعيين اليهود كطليعة فعلوا عكس ذلك تماماً. وفي المرة التي دعوا فيها للهجرة المعاكسة لم يستجب لهم أحد ممّا يزيد التأكيد على أن الكادح اليهودي مصمم على الحلول مكان الكادح العربي في أرضه ووطنه. وعندما تبنى الحزب خطاً منسجماً مع المبادىء الماركسية ومع قرارات الكومنترن عام ١٩٣٠ لم يقتنع معظم الشيوعيين اليهود بصحة هذا الخط. وأثناء الثورة تمردوا على قرارات اللجنة المركزية ولم يلبث الحزب أن انقسم.

لقد فعل الشيوعيون اليهود ذلك رغم أن موقف الاتحاد السوفياتي ظلّ ثابتاً. حيث أيد ثورة ١٩٢٩ ورأى فيها حركة تقدمية ناضجة. وأيد كذلك ثورة ١٩٣٦ وطالب بوقف الهجرة وباحتفاظ فلسطين بعروبتها "وعندما أثيرت مسألة تقسيم فلسطين عام ١٩٣٦ اعترض الاتحاد السوفياتي باعتبار أن العرب سيفقدون بالتقسيم أفضل أراضيهم. كما أن إنشاء دولة يهودية سيوجه ضربة مؤلمة إلى الحركة الثورية العربية بالإضافة إلى أن مثل هذه الدولة لن يستفيد منها سوى البورجوازية اليهودية"[٩٢] وفي جلسة ٤٧/٥/١٥ طالب الاتحاد السوفياتي بإيجاد دولة ديمقراطية مستقلة في فلسطين".[٩٣]

أما موقف العصبة فظل سليماً ومتماسكاً حتى وافق الاتحاد السوفياتي على قرار التقسيم. ثم بدأ التخبط. إذ رفضت قرار التقسيم أولاً. وفي اجتماع آخر للجنة المركزية رفض بالأكثرية. وفي اجتماع ثالث غابت الأكثرية الرافضة وقبلته الأقلية الحاضرة. وعلقت وثيقة العصبة على قرار القبول بالتقسيم: "بذلك وضعت العصبة حداً لسياساتها القديمة،

السياسة الانتهازية الشوفينية، واختارت الطريق الماركسي اللينيني".[٩٤] وأخيراً بينما سلك بعض شيوعي العصبة طريق الكفاح المسلح ضد المستعمرات والمواقع اليهودية خلال حرب الـ٤٨ وجه آخرون باسمها الدعوة إلى الجيوش العربية للتمرد وترك فلسطين!! وبين ٢٢ - ٢٣ تشرين الأول ١٩٤٨ انعقد مؤتمر الوحدة بين شيوعيي العصبة القابلين بـ"دولة اسرائيل" والشيوعيين اليهود الذين حملوا السلاح من أجل قيامها.[٩٥]

وإذا كان موقف الشيوعيين في فلسطين على هذه الصورة، فكيف تطور موقف الشيوعيين العرب من هذه القضية القومية والطبقية في آن واحد؟ حتى قبول الاتحاد السوفياتي بقرار التقسيم ظلّ موقف الأحزاب الشيوعية العربية منسجماً مع الاتجاه الماركسي - اللينيني وقرارات الكومنترن، ومن هنا كان موقفها منسجماً مع المصالح القومية والطبقية للجماهير العربية فيما يخص هذه القضية. وشكل هذا الموقف مصدر ثراء لهذه الأحزاب. لأن الجماهير ليس لها موقف عدائي من أي تنظيم على أساس فلسفته النظرية. وإنما ينطلق العداء أو الولاء من تبني التنظيم نفسه لمصالحها أو معاداته لهذه المصالح، وبين عامي ٤٥ - ٤٧ خاصة استكمل الموقف المبدئي الصحيح للاتحاد السوفياتي من هذه القضية، بمواقف حازمة أخرى لصالح الحق العربي كدعمه لاستقلال سورية ولبنان. فانعكست هذه المواقف على شكل تأييد جماهيري للأحزاب الشيوعية العربية، إذ نمت نمواً واضحاً في أقطار المشرق العربي. أما بعد قبول الاتحاد السوفياتي بقرار التقسيم ثم اعترافه بـ "دولة اسرائيل" فقد حلّ الارتباك والانقسام والتناقض في صفوف الشيوعيين العرب وراحوا يتخبطون ويراوحون ويتراجعون بغير انتظام.

إن النقطة القاتلة هنا تكمن في قاعدة الانطلاق التي تنطلق منها الأحزاب الشيوعية العربية. فهي عوضاً من أن تحدّد مواقفها النظرية والعملية على ضوء المصالح القومية والطبقية للكادحين العرب، وتسير من هذا الموقع باتجاه السياسة السوفيتية وتحاول ألاّ تتناقض معها إذا كان ذلك لا يتعارض مع هذه المصالح، فقد انطلقت من الموقع الآخر أي من التطابق مع السياسة السوفيتية حتى عندما اختلفت تلك السياسة مع هذه المصالح. إن الاتحاد السوفياتي هو النصير الأول لحركات التحرر والاشتراكية في العالم. هذه مسلّمة. ولكن للاتحاد السوفياتي مصالحه الخاصة وتقديراته الدولية التي تتعارض في كثير من الحالات مع حق بعض هذه الحركات في الثورة. هنا يجب ألاّ تكبل الحركة الثورية نفسها في الموقف السوفياتي، وإلاّ فقدت حقها في قيادة الجماهير، وطعنت قضية الثورة طعنة غادرة.

هذه النقطة القاتلة أضيفت لنقطتين أُخريين: الأولى مهادنة بعض الأحزاب الشيوعية

العربية للاستعمار الفرنسي لأن الحزب الشيوعي الفرنسي ضمن الجبهة الشعبية الاستعمارية الحاكمة. ثم تجاوز المهادنة إلى التعاون، ودعوة الجماهير الشعبية إلى التعاون بحجة مقاومة الفاشية، وكأن المستعمر ينقلب إلى محرر، بدل الإنطلاق من نقطة معاكسة وهي دعوة المستعمر إلى الرحيل، وحمل السلاح ضده لإجباره على الرحيل. والثانية مهادنة بريطانيا في مرحلة تحالفها مع السوفييت أبّان الحرب العالمية الثانية، كي لايضعف مجهودها الحربي، ودعوة الجماهير الشعبية إلى المهادنة وتقديم العون للسبب نفسه. والموقف من بريطانيا ينطبق على فرنسا في المرحلة نفسها. هكذا سجلّت الأحزاب الشيوعية العربية على نفسها نقاطاً ثلاث قوية التدمير ضد موقعها بين الجماهير، وضد قضية التحرر والثورة في آن واحد. فخسرت الثورة العربية القوى التي كان يجب أن تكون في موقع القيادة. لكن الضرر الأكبر الذي الحقته هذه الأخطاء القاتلة بقضية التحرر والثورة، ينطلق من التشوّش الحاصل في ذهن الجماهير الكادحة، بالنسبة للماركسية نفسها بسبب هذه السياسات والممارسات الخاطئة. لأن الجماهير تقيّم النظريات على ضوء ممارسات الأدوات التي تحملها وليس العكس. أي على ضوء مطابقة هذه الممارسات لمصالحها القومية والطبقية.

حتى نهاية هذه المرحلة مع أواخر الأربعينات كانت أعمار الأحزاب الشيوعية العربية كلّها تقريباً قد قاربت العقود الثلاثة. وعند كل حدث كبير كانت هذه الأحزاب تتشرذم، لأن الانعطافات في اتجاهاتها كانت حادة جداً. ومع كل انعطاف تخسر ما كسبته، من بنيانها العضوي ومن جماهيرها. لذلك لم يقد أي حزب عربي الجماهير إلى الثورة في أي قطر عربي. ولم يمثل موقعاً قيادياً في أي قطر، رغم كفاية العقود الثلاثة للوصول إلى هذا الموقع. إن السبب لا يكمن في الماركسية بالتأكيد، وإنما في التركيب العضوي لهذه الأحزاب، وفي نشأتها، وفي سياساتها وممارساتها. فقد ولدت هذه الأحزاب كإطار عام في وسط غير عربي، قادم من أوروبا أو مقيم في هذا الوطن، لذلك لم تستطع أن تستوعب الواقع العربي كما هو، أن تتمثله، وتستنبط منه محركات الثورة القومية والطبقية. ولم يكن هذا الاستيعاب والتمثل والاستنباط ضمن دائرة همومها، لأنها ليست وليدة الواقع ذاته، وليست جزءاً حياً منه. هذه النشأة فرضت نفسها في البنيان العضوي وبالتالي في التوجهات. ولكن هذا البنيان لم يكن متجانساً لأن الواقع حاضر فيه عضوياً وتأثيراً، ومن هنا يحصل التمزق والتناقض.

إن وسط النشأة وماهية البنيان العضوي عكسا نفسيهما في السياسات والممارسات. ومن هنا تأتي الغربة في كثير من هذه السياسات والممارسات. هذه الغربة تجد ملاذها أحياناً في الموقف السوفياتي، إذا كان هذا الموقف يستجيب لنوازعها الأصلية فتتبناه بحرارة. وفي

حالة التعارض بين الموقف والنوازع يتظاهر الحزب بالتجاوب أو يتمرّد، وأبرز مثالين على ذلك مواقف الحزبين الشيوعيين: الفلسطيني والجزائري. هذا الوضع الداخلي المضطرب وما يفرزه في الواقع، هو وحده الذي يفسّر محصّلة العمل الشيوعي في تلك المرحلة.

في ظلّ هذا الوضع المشخص عربياً ودولياً وفي ذروة تردّيه أعلنت الحركة الصهيونية قيام دولتها، وزحفت الجيوش العربية إلى فلسطين. ودون أن نناقش ميزان القوى الذي كان عسكرياً لصالح الصهيونية، نسلّط الضوء على البنية العربية التي جابهت هذا الخصم المستند إلى القوى الرأسمالية والاستعمارية. ومن خلال ذلك نتمكن من استخلاص العوامل الحقيقية التي حكمت الصراع. ففي نهاية هذه المرحلة كان الاستعمار قد جلا نهائياً عن كل من سورية ولبنان دون أية قيود أو قواعد أو معاهدات. بينما كان الاستقلال في مصر والعراق والأردن شكلياً لأنه ظلّ أسير المعاهدات والقواعد والحاميات العسكرية. وهذه الأقطار عدا لبنان هي التي أدخلت جيوشها إلى فلسطين. وبالطبع فإن الاستقلال المقيّد يسحب معه هذه القيود إلى أية مواجهة يخوضها هذا القطر. وبما أن بريطانيا هي واضعة هذه القيود، وبريطانيا نفسها هي أكبر خالق وداعم لقيام "دولة إسرائيل"، يتضح ومنذ البدء كم كانت قواعد الانطلاق غير أمينة!.

والآن، وبما أن البنى الاقتصادية والسياسية والبشرية والعسكرية هي عناصر القوة التي تحكم بالنتيجة مصير أي حرب، فكيف كان وضع هذه البنى؟ إن مصدر القوة الأساسي في الاقتصاد هو عاملا الانتاج: الأرض والصناعة، ثم مدى الانسجام بين التطور في قوى الإنتاج وعلاقات الانتاج. وملكية الأرض في الأقطار المعيّنة كانت ملكية إقطاعية، وعلاقات الانتاج علاقات تناحرية. والتقدم التقني كان متدنياً، رغم تفاوت نسبة التدني بين قطر وقطر آخر. وقد تبلور ذلك على شكل انخفاض في مستوى الانتاجية. وملكية الصناعة كانت ملكية رأسمالية. ومالكوها موزعون بين مواطنين وأجانب، وعلاقات الانتاج استغلالية. وحجم العمالة فيها هو حجم محدود، والطابع الغالب على إنتاجها هو الطابع الاستهلاكي. إذن فمصدرا الانتاج مملوكان بنسبتيهما الكبرى للشرائح الطبقية العليا: الاقطاعية والبورجوازية. وممثلو هاتين الطبقتين هم الحاكمون في هذه الأقطار، أي هم أصحاب القرار الاقتصادي والسياسي والعسكري. وهنا نسأل في أي اتجاه اتخذوا قراراتهم؟ أباتجاه تثمير القدرات الاقتصادية والبشرية والعلمية لبناء قوى شعبية وعسكرية مؤهلة كماً ونوعاً لكسب الحرب؟ أم باتجاه حرب شكلية تمتص الضغوط الشعبية، وتنتهي بالنتائج المرسومة على الأرض مسبقاً؟ وللإجابة على ذلك نتفحص بعض المواقف المسؤولة:

فعبد الله الذي أصبح قائداً عاماً للجيوش العربية كان محكوماً بقيود عدة: الأول وهو

وليد السبب الذي من أجله أنشئت الإمارة، لأنها أنشئت بالأصل من أجل تسهيل قيام الكيان الصهيوني، ومقاومة حركات التحرر العربي في الجوار. والثاني ناجم عن تحكم الانجليز بكل مقومات الجيش الأردني: التسليح والتمويل والتدريب والتجهيز والتثقيف والقيادة. فيوم دخول الجيش إلى فلسطين كان عدد قادة الوحدات بمن في ذلك قائد الجيش كلوب ومساعده بروت هارت وقادة الإدارات ٥١ ضابطاً منهم ٤٦ انجليزياً.[٩٦] والثالث ناتج عن الالتزامات السياسية المسبقة التي كان عبد الله قد قطعها على نفسه في اجتماعاته المباشرة مع قادة الصهيونية وخصوصاً غولدا مائير. وقد فضحت هذه الالتزامات فيما بعد من خلال الوثائق التي نشرها قادة الحركة الصهيونية في مذكراتهم، والتي نشر بعضاً منها قائد الكتيبة العربي الوحيد الذي كان في الجيش الأرني وهو عبد الله التل. وأثناء المعركة تبيّن تقيد الجيشين الأردني والعراقي بهذه الالتزامات بدقة متناهية.

وملك العراق كان شديد التمسك بنجاح المشروع الصهيوني. وليس تصريح نوري السعيد في لندن عام ١٩٣٩: بأن الحركة الصهيونية هي حركة روحانية ليس لها أي مساس بالسياسة. وليس ترحيب فيصل بقدوم اليهود إلى فلسطين، إلاّ تعبيرين نظريين عن هذه السياسية. ولم يكن موقف الجيش العراقي خلال الحرب إلاّ التعبير العملي عن هذه السياسة. وهكذا، فموقف الطبقة الحاكمة في العراق لم يتبدل. بدأ بالترحيب والتبرير وانتهى بالتواطؤ لتسهيل إقامة... "الدولة". فأية أهمية تبقى بعد ذلك للبحث في تعداد الجيش وتحركاته؟ والطبقة الحاكمة في مصر؟ ألم يكشف تآمرها الضباط الأحرار فيما بعد؟ ورغم أن الجيش المصري حارب عملياً خارج المنطقة العربية بموجب قرار التقسيم، إلاّ أن ذلك لم يكن ذا قيمة تذكر من حيث النتيجة. فهو قد مني بالهزيمة في النهاية. ووقع ضحية تواطؤ مزدوج من السلطة الحاكمة في مصر، ومن القيادة العامة للجيوش العربية. والطبقة الحاكمة في سورية التي كانت شديدة الاحراج بسبب الموقف الشعبي الضاغط في سوريا: لم تخل من العناصر المتآمرة في أعلى المستويات. وليس موقف وزير دفاعها أحمد الشراباتي وبيع باخرة الاسلحة لليهود من قبل فؤاد مردم بك إلاّ مثالين للقياس.

على ضوء ذلك نرى أن الطبقات المستغِلة قد مهدّت لنجاح المشروع الصهيوني بعمليات بيع الأرض وتخدير الوعي الشعبي ومساومة الاستعمار والحركة الصهيونية وتقليص الصراع إلى مجرد أعمال احتجاجية وتحذيرية. وعندما أصبحت الظروف ناضجة لقيام الدولة، وأعلنت الحركة الصهيونية قيامها، خاضت تلك الطبقات الحرب وهي موزعة بين مستهتر بالعدو، وغير جاد في القتال ومتواطيء مع الخصم. ولكن، إذا كان موقف القوى الطبقية المستغِلة على هذا الشكل، فكيف كان موقف القوى الممثلة للشرائح الطبقية الوسطى والفقيرة؟:

في الوطن العربي عامة، فرضت الظروف التي خلقها الاستعمار نفسها على تكوين هذه القوى. وتبعاً لذلك، فقد تكيفت نشأتها مع ضرورات النضال ضد الخصم الاستعماري وبالتالي تعايشت مع العمل ضمن الكيانات الأقليمية التي أوجدها الاستعمار. حتى الأحزاب الماركسية التي تستند إلى نظرية عالمية واحدة، لم تحاول أن تتجاوز الحدود المفروضة، وتقيم تنظيماً ماركسياً قومياً: في إطاره التنظيمي وأهدافه السياسية وممارساته العملية. وهذه المسألة أيضاً كانت من أخطائها التاريخية الكبرى. وقد شذّ عن هذه القاعدة جزئياً حزب النجمة في المغرب الذي دعا لاستقلال ووحدة أقطار المغرب العربي. والحزب السوري القومي الاجتماعي الذي انطلق من فهم منحرف للأمة إذ اعتبر أن سورية الطبيعية هي أمة تامة. ووحدها عصبة العمل القومي، قد جسّدت وحدة الأمة العربية في أهدافها دون ان تتمكن من تجسيدها في هيكلها التنظيمي وممارساتها النضالية. أما في النصف الثاني من الأربعينات فقد ولد كل من :العربي الاشتراكي والبعث العربي على أسس قومية في التنظيم والأهداف والممارسات، ولكنهما ظلاّ ظاهرة مشرقية خلال هذه المرحلة.

مجمل هذه القوى ظلت بنيتها تتكوّن من خليط متنافر من الشرائح الوسطى والفقيرة، وايديولوجيتها تعكس مصالح هذا الخليط مع ميل أشد نحو مصالح الشرائح الطبقية المتوسطة. ومع ذلك ، ونظراً للأدوار التي نفذتها القوى الطبقية الحاكمة وما اتسمت به من جبن ومساومة في بعض القضايا ومن خيانة مكشوفة في قضايا أخرى، فقد انتقل الدور القيادي في تحريك الشارع لأحزاب الشرائح الطبقية الوسطى والفقيرة عامة، وللتجمعات المهنية الطلابية والعمالية خاصة. لكن النتائج العملية لهذا الدور لم تكن متوازية. ففي حين تمكنت من تحريك الشارع بأقصى طاقاته ضد جبن الطبقات الحاكمة ومساوماتها وخياناتها حتى أجبرتها على القيام بتلك التحركات العسكرية، فقد عجزت عن إجبار السلطات على اتخاذ الترتيبات الكاملة والمسبقة لتعبئة كافة الموارد الاقتصادية والقوى البشرية من أجل خوض حرب طويلة الأمد. كما أنها لم تتمكن بذاتها من تقديم أيّ إسهام جاد في المعركة إلاّ من خلال جيش الانقاذ. وجيش الانقاذ هذا تألف من بضع مئات من المتطوعين وخصوصاً من سوريا. وقد تمركز هذا الجيش في الشمال. وما أن اطمأن اليهود إلى تحقيق أهدافهم في الجنوب وإلى الموقف المضلل للجيشين الهاشميين العراقي والأردني، حتى تجمعوا في الشمال وهاجموا جيش الإنقاذ [٩٧] في ٣٠/١٠/٤٨ واستطاعوا في ٣٦ ساعة بتفوقهم المتكامل أن يستولوا على الجليل بأكمله بما في ذلك قاعدة جيش الإنقاذ في ترشيحا. وتوغلوا بعد ذلك في الأراضي اللبنانية واحتلوا ١٥ قرية، ولم يخرجوا منها إلاّ بعد توقيع الهدنة الدائمة في فلسطين.

هكذا اختزل دور الشعب العربي كلّه في هذه المعركة القومية والطبقية ليتحول إلى بضع مئات. ولم تتمكن هذه المئات من الاحتفاظ بأي إنجاز على الأرض. وحتى الشعب العربي الفلسطيني الذي كان الأكثر معاناة والتصاقاً بالقضية، فقد تقلّصت مقاومته لتقتصر على حوالي الـ ٢٥٠٠ مقاتل سيئي التسليح والتجهيز. ونتيجة للاستهتار وعدم الجدّية والتواطؤ في الأعلى، وضآلة الفاعلية القتالية في جيش الانقاذ، بات من الطبيعي ألاّ تكتفي القوات الصهيونية بالقسم المخصص لها بموجب قرار التقسيم بل تتجاوزه. وتبعاً لذلك، فقد بلغت المساحة المستولى عليها بموجب خطوط هدنة عام ٤٩ حوالي ٢٠،٧ مليون دونم: لم يبق للعرب ضمنها سوى حوالي ٨٢٠ الف دونم فقط في الجليل والمثلث والنقب (وبهذا يكون اليهود قد استولوا على ٧٧٪ من فلسطين بدلاً من ٥٧٪ أي المساحة التي خصصت لهم بموجب قرار التقسيم. وأزاحوا حوالي الـ ٩٠٠،٠٠٠ عربي عن ممتلكاتهم من أصل ١،٣٠٠ مليون عربي.[٩٨]

إن محصلة الصراع هذه هي نتاج طبيعي لتراكمات الواقع الموروث. هذا الواقع الذي ولّدته قوى ثلاث: الاستعمار بنوعيه العثماني والغربي. والبنى الطبقية السائدة. والدين السياسي، ولكل من هذه القوى رصيد. وبتكامل الأرصدة تكوّنت جملة من الخصائص تشل الطاقة الذاتية عن الفعل المتفوّق: التخلف في نمو قوى الانتاج والتناقض في علاقاته. تبعية الاقتصاد للسوق الرأسمالي. تكبيل العقل والوعي بقيود الغيب والقدر والمكتوب. سيادة العلاقات الدينية والمذهبية، وبالتوازي مع العلاقات القبلية والمحلية والعائلية، على حساب العلاقات القومية والطبقية، وبالتالي تحويل الصراع من: قومي وطبقي إلى صراع مرضي. تجزئة الوطن العربي إلى دويلات أفقدته القدرة على الرد القومي الموحد، وتشرذم القوى الطبقية والسياسية وفقاً لذلك. عدم تمكين الجماهير من تسلمّ السلطة، بل سحقها واستغلالها كي لا تثمرّ كامل الطاقات القومية في المعركة. إبقاء المستوى العلمي والتقني في أخفض مستوياته... هذه الخصائص لم يكن لها ما يوازيها في معسكر الخصوم: الرأسمالية العالمية، والحركة الصهيونية، والاستعمار، ولذا كان من البديهي أن يتحقق الانتصار لهذا المعسكر.

وفي العراق:

عهد لبريطانيا بالانتداب في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ لكن الانتداب ووجه بثورة شعبية استمرت من حزيران ١٩٢٠ حتى بعد تتويج فيصل ملكاً في ٢٣ آب ٢١ وكي تلتف بريطانيا على المقاومة الشعبية العنيفة أعلنت تخليها عن الانتداب واستبداله بمعاهدة. وقد جوبه هذا التحايل بمظاهرات صاخبة في أيار ٢٢ ورغم ذلك وقعت المعاهدة في تشرين

الأول ٢٢ وكانت تحمل ميزات الانتداب دون اسمه. وفي كانون الثاني ٢٦ وقعت معاهدة بديلة تضمن الانتداب نفسه تحت اسم جديد. وبما أن المعارضة الشعبية لهذه المعاهدات كانت قوية تظاهرت بريطانيا بأنها راغبة بمنح العراق استقلاله وبتوقيع معاهدة صداقة وتعاون معه. وهكذا وقعت مع رئيس الحكومة اتفاقية كانون الأول ٢٧ ولكن الحكومة استقالت والوزارة التي تلتها لم تصادق عليها بسبب الخلاف حول عدد من النقاط وفي ٢١ أذار ٣٠ جرت المظاهرات الوطنية العظمى في بغداد والعديد من الألوية العراقية إثر استقالة الوزارة التي فشلت في حمل بريطانيا على الدخول في مفاوضات من أجل الاستقلال التام وتسريع إدخال العراق في عصبة الأمم، ولكن العنف لم يستعمل في هذه المظاهرات واستمرت يوماً واحداً .[٩٩]

وعام ١٩٣٠ وقع رئيس وزراء العراق نوري السعيد معاهدة السلم والصداقة التي احتوت على: التحالف الوثيق تبادل المعونة في السلم والحرب إزاء دولة ثالثة وتقديم كافة التسهيلات لبريطانيا في حالة الحرب أو في حال خطر وقوعها، وحماية مواصلات بريطانيا المارة في العراق، ومن أجل ذلك تمنح بريطانيا قاعدتين جويتين في البصرة وثالثة في غربي الفرات وإقامة قواعد عسكرية في الأماكن نفسها. وأضيف للمعاهدة بعض الملاحق التي قيدت العراق بقيود إضافية مالية وقضائية... وحتى تصدق هذه المعاهدة في المجلس النيابي كان لا بدّ من تزوير الانتخابات وفوز مرشحي الحكومة ومن أجل هذا لا بد من القمع. وبالطبع فازت الحكومة بـ ٧٠ مقعداً من أصل ٨٨ وأقرت المعاهدة بجلسة واحدة.

لكن الآثار السلبية لهذه المعاهدة تفاعلت مع إجراءات اقصادية أخرى فنشبت الانتفاضة الشعبية العامة التي بدأت في ٥ تموز ٣١ احتجاجاً على رسوم البلديات ثم تطورت ضد الحكومة والأنجليز. ودامت ١٥ يوماً جرت فيها صدامات عدة مع الجيش والشرطة والقوات البريطانية وسقط فيها العديد من القتلى والجرحى، وشارك فيها الشعب كله خصوصاً العمال وغرف الصناعة والتجارة. ولم تتوقف إلا بإلغاء بعض الرسوم وتخفيض بعضها، وأدت إلى استقالة الوزراء .[١٠١] وفي ٢٩ تشرين الأول ٣٦ حصل أول انقلاب عسكري فاتحاً الطريق لانقلابات أخرى جاءت بحكومات متعارضة من القوى الطبقية نفسها، وظلّت جميعاً متقيدة بالمعاهدة والنظام الملكي، وفي هذا السياق فرض عدد من الضباط الوطنيين وزارة رشيد عالي الكيلاني التي جرت أحداث ثورة ١٩٤١ في عهدها.

إن رشيد عالي الكيلاني هو ملاك كبير أيضاً وشارك في الوزارات السابقة عدة مرات، وألف الوزارة أربع مرّات أولّها في آذار ٣٣ وآخرها في نيسان ـ أيار ٤١ . ورغم أن

الكيلاني كان من بين عدد من القادة الذين وصفوا اتفاقية عام ٣٠ بأنها "احتلال دائم" إلاّ أنه عاد وشارك في الحكم في ظلّها. كما ألف القادة الآخرون وزارات أو شاركوا في وزارات دون أي إلغاء أو تعديل للمعاهدة الأمر الذي يعكس عدم الثبات في النهج السياسي، وعدم الصلابة في الموقف. وبعد أن ألف الكيلاني وزارته الأخيرة بضغط عسكري وطني على القصر، استقال عدد منها، فرفع أسماء بديلة، لكن الوصي على العرش لم يوافق وخشي من ضغط عسكري جديد، فغادر بغداد إلى البصرة، ثم التجأ إلى مدمرة بريطانية. فخلعته الحكومة ووضعت وصياً بديلاً عنه. وفي هذا الوقت نزلت قوات بريطانية جديدة في البصرة وتمركزت فيها، الأمر الذي يخالف الاتفاقية، فاحتجت الحكومة العراقية ولكن بريطانيا لم تستجب، وإذ ذاك حصلت اشتباكات عسكرية بين قوى غير متكافئة، فاعتبرت الحكومة العراقية الاتفاقية لاغية لأن بريطانيا خرقتها، وجرّدت قوات عسكرية إلى قاعدة الحبانية، فحدثت صدامات. وقامت السلطة العراقية بمناورة دولية باتجاه دول المحور فشارك سرب من الطائرات الألمانية بقصف القوات الأنجليزية. ولكن الحكومة البريطانية استقدمت قوات جديدة ومنها الجيش الأردني. وعندما وصلت هذه القوات إلى الفالوجا لم تر القيادة العسكرية الوطنية أملاً في تحقيق التكافؤ ففرّت، ثم فرّت القيادة السياسية من العراق، حيث اعتقل بعضها وأعدم، ولجأ آخرون ومنهم رشيد عالي الذي توفي أخيراً في بيروت بشكل طبيعي عام ١٩٦٥ .

هكذا فشلت الثورة الوطنية التحررية فلماذا؟ لا شك أن وجود الاستعمار الفرنسي في سورية، والبريطاني في الأردن، قد شكل عامل ضعف للثورة، وعامل قوة لبريطانيا. ولكن بريطانيا كانت في مأزق شديد الحسّاسية. ذلك أنها تقاتل ضد خصم دولي كان لا يزال في ذروة قوته. كما أنها تتواجد في مناطق عربية معادية شعبياً. وقواتها موزعة في أنحاء شاسعة من العالم مما يعرقل قدرتها على الحشد، وتوجيه ضربات كبيرة إلى الثوار. وفي مثل هذا الوضع يصبح انتصار الثورة حتمياً في حال امتلاكها لمقوّمات القوّة الذاتية. إذن فلندقق ملياً وضع عوامل النصر في الظروف التي سبقت الثورة:

في هذه المرحلة الزمنية المتقدمة نسبياً، من الطبيعي أن يتطلع المرء إلى الأحزاب السياسية القائمة، كي يستخلص مدى تمثيلها للقوى الطبقية الشعبية التي هي في النهاية مادة أية ثورة وطنية، ومدى قدرتها على قيادة هذه القوى نحو الثورة، لكن الواقع المر سرعان ما يصدمنا بعنف، لأن جميع هذه الأحزاب التي تألفت حتى نهاية الحرب الثانية، باستثناء الحزب الشيوعي السري، كانت بمثابة واجهات لحكومات تقوم معها وتضمحل بتخليها عن السلطة، ومن هنا فإن قادتها على العموم هم من كبار السياسيين الذين ظلوا يتناوبون الحكم

والمعارضة في ظلّ العرش والاتفاقيات المعقودة، أي في ظل الانتداب الواقعي. وهؤلاء السياسيون هم من كبار الملاكين والبورجوازيين. ولم يكن لهذه الأحزاب أية امتدادات شعبية حقيقية، عدا ما يمثله القادة من نفوذ قبلي أو محلي أو عائلي. ولم يكن ثمة فرق بين حزب متطرف أو معتدل. فكلها شاركت في السلطة. وكلها مارست دور المعارضة ضمن النظام نفسه. وهذه الأحزاب لا تمثل سوى الشرائح الطبقية العليا ولا تتبنى إلاّ مصالحها.

عام ١٩٢٢ تألفت أحزاب ثلاثة: الوطني العراقي والنهضة العراقية والحر العراقي. وفي حين قاطع الشعب انتخابات الجمعية التأسيسية التي ستصدق المعاهدة، فقد قاطعها حزب النهضة وشارك فيها الحر العراقي وانقسم الوطني، وعام ٢٥ شكل رئيس الوزراء حزب التقدم. وفي العام نفسه تألف حزب الشعب لمعارضته. وحدّد شعاراً له: خذ وطالب. أو خذ وعارض. ونهاية عام ٣٠ ألفت حكومة نوري السعيد حزب العهد ليساعدها في تمرير المعاهدة. وبعد شهر تألف حزب الإخاء ليعارض العهد وظل يعارض سلمياً حتى حلته لجنته العليا عام ٣٥ . ولم يشذ عن هذا المسار حزب الوحدة الوطنية الذي ألفته وزارة الأيوبي. ولعلّ أوضح مثال على تبديل المواقف من القضايا الوطنية الجوهرية هو الموقف من معاهدة عام ٣٠ . في جريدة العالم العربي عددي ١٧ و١٨ تشرين الأول ٣٠ سجّل عدد من هؤلاء القادة آراءهم وملخصها "أنها احتلال دائم" وبعد تصديق المعاهدة في مجلس نيابي مزوّر شارك الكيلاني من الإخاء في الوزارة وألف عام ٣٣ وزارة لم تذكر أية فقرة في منهاجها تنص على تعديل المعاهدة أو إلغائها. ومحمد جعفر أبو التمن المعتمد العام للحزب الوطني شارك في وزارة حكمت سليمان في ظل المعاهدة نفسها. وتوفيق السويدي شارك في عدة وزارات ومناهج هذه الوزارات جميعاً صريحة في احترام العلاقات الحلفية مع بريطانيا .[١٠٢]

ولكن هل استطاعت هذه الأحزاب الممثلة للإقطاعيين والبورجوازيين ورؤساء القبائل والقصر أن تحقق وحدة الموقف والسلم الداخلي ضمن هذه القوى الطبقية نفسها؟ بالعكس تماماً. إذ كان كل من هذه القوى ينفخ في نار المعارضة ويسهم في إشعال التمرد ضد الحكومة القائمة حتى تسقط. وعندما يؤلف الحكومة تنعكس الأدوار تماماً. ولم يكن تحريض هذه القوى على الثورة ناجماً عن خلافات جذرية في الاتجاه السياسي، لأن الكل كان يحكم ويعارض في ظل العرش وشرعية المعاهدات واحترامها. وإنما كان هذا التحريض وسيلة فعّالة لإسقاط حكومة والحلول محلها. وقد أسهم هذا النهج في تفكيك وحدة الموقف تجاه الاستعمار عندما لاحت فرصة الثورة. والقوى الثائرة كانت تستفيد من ذلك، ولكنها كانت تحصد نتائج مرة. وقد تشعبت الثورات الداخلية وتنوعت ولكنها

جميعاً لم تكن تستهدف القصر أو الاستعمار الواقعي. فبعضها كان ذا أهداف قومية خاصة كثورات المناطق الكردية، وبعضها كان ذا طابع ديني كثورة اليزيديين. وبعضها الآخر كان يحمل أهدافاً عامة وأهدافاً محلية كثورات الفرات الأوسط وسوق الشيوخ. وقد تميّز قسم منها بطابع طبقي محض كثورة الفلاحين في مناطق المنتفك.

وإذا تجاوزنا الثورات ذات الطابع القومي أو الديني الصرف، إلى الثورات التي تهدف إلى تحقيق أكثر من هدف، نستطيع أن نستخلص مدى ابتعاد الشرائح الطبقية العليا عن الهدف الجوهري المتمثل في سحق الوجود الاستعماري بمعاهداته وقواعده وحامياته وموظفيه ونفوذه، فعام ١٩٣٥ ثارت بعض القبائل في الفرات الأوسط احتجاجاً على تصرفات الحكومة. وشجعها بعض أعضاء مجلس الأعيان وحزب الإخاء المعارض. وبالمقابل استعانت الحكومة بالقبائل الموالية لمهاجمة القبائل الثائرة. ووقفت بريطانيا إلى جانب الحكومة. وعندما عارض الملك استخدام الجيش والطيران لتأديب الثائرين استقالت الوزارة. وألف وزارة بديلة رئيس المعارضة ياسين الهاشمي من حزب الإخاء. لكن الحكومة الجديدة تنكرت لوعودها السابقة، واستندت إلى بعض العشائر دون الأخرى فحدثت ثورة الرميثة الأولى في أيار ٣٥ فسحقتها السلطة بالجيش والطيران. وفي أيار نفسه ثارت عدة قبائل في سوق الشيوخ واحتلت مراكز حكومية وثكنات عسكرية. وسقط في هذه الثورة عشرات القتلى والجرحى. وقضت عليها السلطة بالجيش والطيران والشرطة، والوعود ثم التراجع عنها. وفي وزارة الهاشمي هذه كان الكيلاني وزيراً للداخلية ونوري السعيد وزيراً للخارجية، وفي نيسان ٣٦ وفي زمن الوزارة نفسها وقعت ثورة الرميثة الثانية وتآزرت معها قبائل عدة في مناطق أخرى. وحسب وزير الدفاع جعفر العسكري كانت قوة العشائر الثائرة ١٣،٥٠٠ مقاتل مسلحين بـ ٥٣٥٠ بندقية، وبلغت خسائر الثوار المحصية ٤١٠ قتلى و٣١٥ جريحاً. وخسائر الجيش ٢٧ قتيلاً و١٠٢ من الجرحى. ونفذ حكم الاعدام بـ ١٩ متمرداً. وهذه المناطق التي حصلت فيها الثورات هي نفسها التي ثارت سابقاً وأوصلت حكومة الهاشمي إلى السلطة.[١٠٣]

وقد عللت تعليلاً مختلفاً من قبل الحكومة والمعارضة: فأسبابها حسب وزير الداخلية الكيلاني:

١ - دس المناوئين للوزارة.

٢ - سوء الإدارة في بعض الألوية.

٣ - جهل العوام بفوائد قانون الدفاع الوطني.

وحسب المعارضة: عدم تقيد الحكومة بالميثاق في نيسان ٣٥ من قبل ٦٩ رئيساً من

زعماء القبائل في الفرات الأوسط. ويتضمن هذا الميثاق: انهاء التفرقة الطائفية ـ حرية الانتخابات وجعلها على درجة واحدة ـ مراعاة القانون في تعيين القضاة الشرعيين تمثيل الشيعة في فروع محكمة التمييز ـ اطلاق الحرية الكاملة للصحافة ـ صرف أموال الأوقاف للأغراض المخصصة لها ـ تعميم وتعديل لجان تسوية الأراضي وتنفيذ قانون البنك الزراعي الصناعي. وتمليك الأراضي لأربابها من غير بدل. اجراء إصلاحات ضريبية ـ اتخاذ تدابير سريعة لاستبدال موظفي الدولة السيئين والتخفيض من نفقات الدولة بتخفيض رواتب الموظفين والمتقاعدين المدنيين والعسكريين ـ العدالة في توزيع مؤسسات الدولة بين المناطق.. ومراعاة الأخلاق العامة ـ وعدم التعرض لمن اشترك في الحركات الوطنية.[١٠٤]

إن هذا الميثاق يعكس اهتمامات الثائرين الحقيقية. فهي لاتدور حول كيفية انهاء مفعول المعاهدة أو حول مصير العرش. وإنما حول أمور أخرى ضمن النظام الاستعماري نفسه، وضمن شرعية هذا النظام. ومواجهة السلطة لهذه الثورات وتنكرها لهذه المطالب لاينطلقان من حرصها على توحيد الجهود والاهتمامات حول هدف واحد، وهو الاعداد لثورة وطنية تكنس الوجود الاستعماري، وإنما من حرصها على امتيازات وسلطات كسبتها لذاتها أو لمناطق مفضلة لديها. وهي بهذا لم تسع لإزالة العقبات التي تعترض وحدة الموقف حتى ضمن صفوف الشرائح الطبقية العليا نفسها، تمهيداً لزج هذه الشرائح والقوى المرتبطة بها في معركة وطنية طويلة ضد الاستعمار. ولهذا لم تكن الشرائح العليا الحاكمة والمتصارعة، قادرة على إحداث أية تعبئة شعبية مضادة للاستعمار، ولم تكن هذه التعبئة ضمن دائرة اهتماماتها. ولذلك لم تسهم بذاتها وبالقوى المرتبطة بها في دفع الـ ٤١ إلى نهاية ناجحة.

وإذا كان هذا هو وضع الشرائح الطبقية العليا بوزاراتها وأحزابها والمتنفذين فيها. فلماذا لم يعدل الفلاحون والعمال الكفة باتجاه القيام بثورة منتصرة؟:

بعد صدور قوانين التملك العثمانية استفاد رؤساء العشائر ومالكو الأرض الكبار من جهل الفلاحين والولاء القبلي وسطوة المتنفذين وفساد الموظفين فسجّلوا معظم الأراضي بأسمائهم. ولم يبدل الاستعمار البريطاني من هذه الوضعية، لأنه رأى في هؤلاء المالكين خير عامل على التهدئة ودوام الهيمنة البريطانية. ولهذا، فرغم عمليات المسح التي تمت في ظل الاستعمار البريطاني، لم تتخذ خطوات واسعة للاصلاح. وهكذا ظلت الملكية. ملكية اقطاعية. وحتى الأراضي العائدة للدولة فإن أربع أخماسها [١٠٥] كان محازاً بطريقة غير قانونية عام ١٩٣٠ . والتحسينات التي تمت في حقل الزراعة كانت لمصلحة الاقطاعيين. حيث زادت الانتاجية في العديد من الزراعات مثل القطن والتبغ والشعير، بينما ظلّ إنتاج

التمور على حاله مسهماً بـ ٨٠٪ من قيمة التجارة الخارجية. ومما زاد من وضع الفلاحين سوءاً هو أن أكثر الاقطاع كان إقطاعاً قبلياً. والاقطاع القبلي هو أكثر أنواع الاقطاع ركوداً واستقراراً. لأن العلاقات المرضية التي تربط بين أفراد القبائل وزعمائها تعرقل مسار الصراع الطبقي. والدليل على ذلك هو أن عمليات الصراع الطبقي الأكثر عنفاً إنما تمت في مناطق الاقطاع الأسري رغم سعة الأرض التي يحوزها زعماء القبائل. ففي شرقي الأردن وشرقي سورية والعراق، بالكاد نعثر على ثورات طبقية ضمن القبيلة الواحدة في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. أما في مناطق سورية الوسطى والجنوبية وفلسطين ولبنان فالمرحلة المذكورة تعجّ بالثورات الفلاحية، لإن الإقطاع في هذه المناطق هو اقطاع أسري، لذلك، لايخفف من ضراوة الحقد الطبقي أيّ كابح.

إن الحكومات العراقية لم تشذ عن القاعدة التي اتبعها الاستعمار العثماني في دعم الاقطاعيين ضد الفلاحين، وهذا أمر طبيعي لأن هذه الحكومات على العموم ذات طابع إقطاعي كأساس، ولأن الإنجليز كانوا يشجعون هذه السياسة، ذلك أن كنس الاستغلال الإقطاعي إذا ما بدأ لن يتوقف، بل سيتابع المسير لكنس الاستغلال الاستعماري. وقد أثبت تاريخ الصراع السياسي في الشرائح العليا الاقطاعية والبورجوازية، انه صراع على السلطة في ظل الانتداب الواقعي، وفي أحسن الحالات صراع على الاصلاح دون المساس بمضمون المعاهدة. ومن هنا، لم يكن من مصلحة الانجليز إضعاف كبار الملاكين، ولو كان ذلك لصالح زيادة القدرة الشرائية المستهلكة للبضائع الانجليزية. فربح الجزء الأعظم خير من خسارة الكل. وهذه الخسارة أكيدة في حال زوال نفوذ رؤساء القبائل والمالكين الكبار، لأن الصراع آنذاك سيتجه نحو الخصم الحقيقي: الاستعمار البريطاني بالدرجة الأولى، وهكذا ظلّ طرفا المعادلة سليمين: تحوير الصراع من صراع ضد الانجليز وركيزته القصر إلى صراع ضمن شرعية المعاهدة والقصر مقابل دعم الانجليز والقصر لثبات وزيادة ملكيات كبار الملاكين وأنصارهم.

في هذا الإطار تم القضاء على ثورة الفلاحين في المنتفك في زمن الاستعمار العثماني: وعام ١٩٢٧ تجددت ثورة الفلاحين في أراضي المسبح وأبو مهيفة. إذ كان يملك هذه الأراضي منذ زمن العثمانيين آل مناع بينما كان آل حاتم زرّاعها. فقام آل حاتم بثورة لطرد مالكي الأرض. لكن الحكومة قصفتهم بالطيران، فأذعنوا. وظل آل مناع يتقاضون حقوق الملكية كاملة. وعام ١٩٣٥ عندما نشب العصيان المسلح في سوق الشيوخ استفاد منه آل مناع فادعّوا أن الفلاحين سرقوا قسماً من المحاصيل كي لايؤدوا حقوق المالكين. فنصرت السلطة الاقطاع ورحلت الفلاحين من الأرض، إثر ذلك ثارت قبيلة بني ركاب وهي من

أضخم قبائل المنتفك، وبنو حاتم جزء منها، وطالب الثائرون بـ:

١ ـ ابقاء آل حاتم في أماكنهم وضرورة معاملة رؤساء القبيلة كبقية الرؤساء وإعادة الأرزاق التي حجزت من الفلاحين.

٢ ـ جعل حصة المالكين ٧٫٥٪

٣ ـ ايجاد أراضي أميرية لتوطينهم فيها.

٤ ـ تأجيل تقديم أفرادهم لخدمة العلم.

ومع أن المفاوضات مع ممثلي السلطة أدّت إلى تراجعهم عن المطلبين الثالث والرابع، فقد غدرت السلطة وجرّدت قوات عسكرية ضدهم. وجرى التفاوض الجديد تحت الضغط العسكري، فأعلن الرؤساء الطاعة، وفرضت السلطة بعض الغرامات بدل إنصاف المظلومين، وتم ذلك في [١٠٦] شباط ٣٦ .

وفي نيسان ٣٧ حدثت ثورة قبلية في لواء السمادة. ذلك أن الحكومات المتعاقبة كانت تلجأ إلى نقل الملكية في هذا اللواء من قبيلة إلى قبيلة حسب الولاء، لأن أراضي هذا اللواء لم تكن مسجلة، وإنما تستثمر على أساس الحيازة. وبسبب نقل الحيازة إلى الموالين للحكومة آنذاك فقد ثارت القبائل التي انتزعت منها الأرض، وأضافت مطالب أخرى لثورتها وهي رفع الظلم الذي تمارسه السلطة، ووقف طلبات التجنيد الاجباري. لكن السلطة ردّت على ذلك باستخدام الجيش والطيران فاستقال أربعة وزراء احتجاجاً على هذه المعالجة.

هكذا يتضح أن الفلاحين كانوا يعانون من ظلم طبقي متنوع الجوانب: ضمن القبيلة. وفي العلاقة مع سلطة الإقطاع. ومن خلال الظلم اللاحق بالقبيلة ككل إذا كانت غير موالية، بالإضافة إلى الظلم اللاحق بالوطن من جراء الانتداب والنظام السياسي القائم. هذا الوضع المأساوي، إذا أضيف لفقدان التنظيمات السياسية التي ترفع من وعيهم الطبقي والوطني، هو الذي يحدد ضعف الفاعلية للطبقة الفلاحية، وعدم تمكنها من التحضير لثورة وطنية ناضجة، أو الإنخراط في الثورة الوطنية المفاجئة، التي لم يسبقها أي إعداد شعبي.

ووضع العمال لم يكن أفضل من وضع الفلاحين: فحتى الحرب الثانية لم يكن يوجد سوى ٧٠ مشروعاً صناعياً كبيراً نسبياً بالإضافة إلى مصنع السلاح الذي أنشيء عام ١٩٣٩ . وتشمل هذه المشاريع صناعات القرميد والتبغ والسجاير والأقمشة الصوفية ومحالج القطن والصابون والمشروبات والمطاحن والمدابغ. وكان نصف عدد العاملين في الصناعة هم من الحرفيين، وهكذا، فإن الصناعات التي تحوي عدداً كبيراً نسبياً من العمال محدودة. أما القسم الأعظم فموزع بين الورش والحرف. الأمر الذي يؤدي إلى بعثرة

العمال بالإضافة إلى تعدادهم الصغير. وهذه المسألة جوهرية في اختزال القدرة على التأثير. والعمال مستغلون طبقياً ومضطهدون سياسياً. والأحزاب السياسية تنشأ وتذوب في الشرائح العليا، لهذا، لم يكن للعمال والفلاحين أيّ حزب يعبيء طاقاتهم. والحزب الشيوعي الذي يمكن أن يقوم بجزء من هذا الدور عندما تنسجم سياساته مع الأماني القومية والطبقية للجماهير، كان ملاحقاً. لأن بغداد انضمت في نيسان ٢٦ إلى ترتيبات القاهرة لمكافحة الشيوعية والموقعة في كانون الثاني ٢٦ بين دوائر شرطة مصر وفلسطين وسورية. وعلى ضوء هذا الوضع العام للعمال، فإن تعبئتهم في ثورة قصيرة المدى، ذات طابع عسكري بحت، غير ممكنة. وأحداث الثورة لم تطل حتى تتفجر مبادرات عمالية ذاتية، تعمد إلى إعدادهم للمعركة وإشراكهم فيها. لذلك ظلّ دورهم هامشياً كدور باقي قطاعات الشعب.

إن هذه الثغرات القاتلة في بنية قوى الثورة هي التي حتّمت الهزيمة رغم الفرصة الذهبية في الوضع الدولي. وقد أضيف لهذه الثغرات: ضعف الدولة المالي بسبب طبيعة النظام نفسه، وبسبب الديون العثمانية البالغة ١٠،٠٠٧ ملايين جنيه .[١٠٧] ووقوف العرش إلى جانب الانجليز في معركتهم ضد الثوار الوطنيين، الأمر الذي خلق تعقيدات جديدة أمام قوى الثورة.

وفي الجزائر: تأتي ثورة عام ١٩٥٤ تتويجاً للردود الوطنية العربية ضد الاستعمار الغربي، وتحتل موقع القمة من هذه الردود تنظيماً وعنفاً وشمولاً وتضحيات ونتائج. وقد أسهم نضج الظروف في بلوغها هذا الموقع. فعربياً: كانت أمامها خبرة كافة الثورات بنقاط ضعفها ونقاط قوتها، والأسباب التي أدت بها جميعاً إلى الإخفاق قبل تحقيق الانتصار النهائي. رغم أن بعضها قد مهّد فعلياً للاستقلال الحقيقي. وفي الوقت ذاته كان عدد من الأقطار العربية قد أحرز الاستقلال النهائي الأمر الذي يعني عملياً إمكانية الاستفادة من هذه الأقطار. وبعض هذه الأقطار المستقلة كان قد خرج من سيطرة النفوذ الغربي، وأقام علاقات وثيقة مع المعسكر الاشتراكي، ممّا يؤدي تلقائياً إلى حتمية استثمار هذه العلاقات لصالح مد الثورة الجزائرية بدعم عسكري وسياسي من دول هذا المعسكر. وحركة الجماهير العربية المنظمة والمستقلة عن الأنظمة، بلغت حداً من القوة والتأثير يمكنها من تقديم إسناد فعّال لهذه الثورة.

وعالمياً أصبح المعسكر الاشتراكي ذا وزن ضاغط وشديد الفعّالية في الوضع الدولي. وسياسة الكومنترن باتت متواصلة الإلحاح على وجوب دعم النضال من أجل تحرير البلدان المستعمرة. مما يعني من حيث التطبيق الواقعي أن الثورة قادرة على تلقي كل الدعم الدولي

الذي تحتاجه. وفي الوقت ذاته كانت دروس انتصار الثورتين الصينية والفيتنامية ماثلة تماماً أمام أذهان العاملين لإشعال الثورة، ومن خلال استيعاب هذه الدروس وتمثّلها يمكنهم إعادة صياغة ما ينطبق منها على الواقع الجزائري. والعدو الفرنسي كان خارجاً مهزوماً من سورية ولبنان، وغارقاً في حرب يائسة في الهند الصينية ومنهك القوى أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وداخلياً أصبح الوضع الثوري في غاية النضوج: فالريف كان قد تمرّس بالكفاح المسلح من خلال الثورات المتلاحقة، وأصبح لديه إرث نضالي ضخم وتقاليد ثورية عريقة. والدروس القيّمة التي افرزتها تلك الثورات قد تمّ استيعابها وتمحيصها والتزوّد بها في الثورة الجديدة. والعدو قدّم بنفسه كل الحوافز التي تسّرع عملية الاختمار الثوري: ففي مجال الأرض . وسيلة الانتاج الأساسية ومصدر عيش الغالبية العظمى من المسكان، استصفى الاستعمار لنفسه أجود الأراضي وأخصبها. وبلغت مساحة الأرض المستولى عليها ٧٥٪ من مجمل الأراضي المروية. وفي كافة الأراضي الزراعية اختلفت الأرقام، ورغم هذا الاختلاف تظل الحقيقة بالغة المرارة، شاهدة بقوة على همجية مدينة المستعمر الذي جمع كلّ مساوىء الاستعمار التقليدي والإستيطاني. فحسب المصادر المتنوعة بلغت نسب هذه المساحة: ١١٦،٩٠٠ كم^2 [١٠٨] من أصل ٢٠٨،٠٠٠ كم^2 و ٢،٦٢٠ مليون هـ.آ [١٠٩] من أصل ٨،٠١٩ و ٢،٧٠٠ مليون هـ.آ من [١١٠]أصل ٧،٣٠٠ وحسب [١١١]احصاء ١٩٥٥ كان ٢٥ ألف أوروبي يملكون ٦،٨٧٥ ملايين فدان من أصل ١٥ مليون فدان و١١٥ ألف جزائري يملكون ١،٨٧٥ مليون فدان، والباقي لكافة الملاكين الجزائريين.

وبلغ عدد العاطلين وأنصاف العاطلين عن العمل عام ١٩٥٤ حوالي ٢٥٪ من مجموع قوة العمل، بينما لم يكن عدد العاطلين عن العمل من المستوطنين سوى ١٤،٠٠٠ إمّا لأنهم لايرغبون بالعمل أو لأنهم يتلقون مداخيل أخرى. وكان معدل الدخل الفردي بالنسبة لغالبية الجزائريين لايزيد على الـ٤٥ دولاراً بالسنة مقابل أكثر من ٢٤٠ للأوروبي. والضرائب لم تكن متوازية مع الدخول وإنما مع مصالح المستوطنين. وقد عمل الاستعمار بدأب لربط الاقتصاد الوطني بالسوق الرأسمالي الفرنسي، ولذلك فقد كان تخطيطه منطلقاً من ابقاء الجزائر مصدرة للمواد الخام والمنتجات الزراعية، ومستوردة للمواد المصنعة. وأموال المستوطنين كانت تثمّر في الصناعات الزراعية أو تذهب للبنوك الفرنسية.

إذن فالمحرك الاقتصادي كان مزدوج التأثير: أولاً بسبب الاستيلاء على الأرض والدخول العالية والامتيازات الضريبية. وثانياً بسبب فروق الملكية الشاسعة بين الأجانب والمواطنين. إذ بينما كان الـ ٢٥،٠٠٠ مالك فرنسي يملكون قرابة نصف الأراضي الصالحة

للزراعة وهي الأجود والأخصب، فقد كان كل العاملين بالأرض من المالكين الجزائريين لا يملكون سوى الأكثر من نصف بقليل. هذا المحرك الاقتصادي للثورة توافق مع المحرّك القومي العربي. فبغباء المستعمر وغطرسته، بيمينه ويساره كان مصراً على فرنسة الجزائر. ويتضح هذا الإصرار من الممارسة الاستيطانية التي كانت تتم على أرض الواقع، ومن تصريحات المسؤولين الفرنسيين. فزعيم الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي كان رئيساً للوزراء أعلن بكل وقاحة في الجمعية الوطنية الفرنسية في ١٢ تشرين ثاني ١٩٥٤: "إنني أؤكد بأن ليس ثمة ما هو أكثر خطأً وضلالاً من المقارنة بين سياسة فرنسا في الجزائر وسياستها في تونس. فتونس بلد أجنبي نقوم بحمايته. أما الجزائر فهي فرنسا، وقبل ذلك بأيام كان وزير الداخلية الفرنسي قد صرّح: "إن الجزائر هي فرنسا. وليس ثمة أية قضايا سياسية تطرح بالنسبة للجزائر إلاّ بمقدار ما تطرح قضايا بالنسبة إلى مقاطعات فرنسا" كما أن الاستعمار كان يفرض التعليم باللغة الفرنسية ويعامل اللغة العربية لغة الشعب الأصلية وكأنها لغة غريبة. ومن خلال الاستيطان المتزايد ظلّ الاستعمار يعمل على تغيير الطابع السكاني للجزائر. إذ بلغ عدد الأوروبيين عام ١٩٥٤ ١،٠٤٢ مليون مقابل ٨،٤٨٦ ملايين مواطن. وبهدف فرض الهيمنة الكاملة على كافة مقوّمات الحياة المادية والسياسية والاجتماعية، أخذت السلطات الفرنسية بتطبيق إجراءات قاسية ضد جمعية العلماء الجزائريين، وبتعيين الوعاظ. وبذلك كله سارع الاستعمار بإنضاج المحرّك القومي وتثويره.

وقدّم الاستبداد السياسي والتمييز العنصري والفساد الإداري والأخلاقي واستعلاء السادة والشعور بالعظمة وامتهان الشعب واحتقاره وإذلاله عاملاً إضافياً من عوامل التثوير، وبقي على الاستعمار أن يغلق بنفسه طريق الشرعية الذي ظلّ يسلكه العديد من المثقفين، أملاً بتحقيق المساواة والإصلاح أو طمعاً بتحقيق شكل من أشكال الاستقلال عن هذا الطريق. وقد أغلق المستعمر هذا الطريق بالفعل، إن كان ذلك من خلال عمليات التزوير أو من خلال ترسيخ القناعة بعقم الوصول إلى أيّ إنجاز هام داخل المؤسسات المنتخبة. الأمر الذي قاد بالضرورة إلى حالة من اليأس كانت لازمة للغاية، كي يفكر المثقفون بطريق آخر غير طريق الشرعية.

وهكذا أصبحت عوامل الثورة تعمل عملها بتكامل وثيق. وكنتيجة لذلك ولدرجة التطور التي وصلها الوضع الشعبي، والوضع العربي والدولي، فقد باتت الأحزاب تتطور باتجاه تبلور الأداة التي تفجرّ الثورة المسلحة. والحزب الأوّل الذي تشكّل في الجزائر هو حزب الجزائر الفتاة أثناء المظاهرات الاحتجاجية عام ١٩١١ ، وحصر همّه في المطالبة بتوسيع تمثيل الجزائريين في الجمعيات والمجالس المنتخبة وتطوير التعليم. وكان الطبيعي ألاّ

يعمر طويلاً لأن الأحداث كانت تتجاوز هذه الأهداف. وعام ١٩٢٥ تشكّل حزب نجمة شمالي افريقية، مسجّلاً تطوراً رائعاً، إذ استهدف تحقيق استقلال تونس والجزائر ومراكش. وقد أسسته مصالي الحاج الذي كان قد اكتسب خبرة تنظيمية عالية خلال عضويته في الحزب الشيوعي. وسرعان ما اتسع الحزب في الجزائر وبين العمال في الداخل والخارج اتساعاً كبيراً. وبسبب مطالبته بالاستقلال، لقي معارضة قوية من المؤتمر الاسلامي الذي كان ينادي بالدمج، ومن الحزب الشيوعي الذي كان بوصفه أحد الأحزاب الحاكمة في فرنسا، يؤيد استمرار السيادة الفرنسية. وقد أدّى ذلك إلى تخلي الكثير من الجزائريين عن ارتباطاتهم الشيوعية. وفي الوقت ذاته إلى حل حزب النجمة من قبل حكومة الجبهة الشعبية عام ١٩٣٧ .

وفي آذار من العام نفسه تأسس حزب الشعب الجزائري كخلف للنجمة، وتبنى هدف الاستقلال الكامل، وتألفت مادته الأساسية من العمّال الجزائريين. وبسبب تجاذب أهدافه مع أماني الشعب، نما نمواً كبيراً في الجزائر نفسها. ونظراً لكثافة نشاطه، تعرض قياديوه للاعتقال والملاحقة والتجويع والتشريد باستمرار. وكان زعيمه مصالي الحاج يلقب بأبي الوطنية الجزائرية. وبعد سلسلة من الخلافات والانشقاقات تحوّل إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية ومن قواعد هذه الحركة انبثقت اللجنة الثورية للوحدة والعمل وهي التي فجرّت الثورة المسلحة. وهنا لا بدّ من تسجيل ملاحظتين: الأولى، هي أن بداية هذا الحزب كانت تتسم بشمول عربي جزئي، إذ كانت تستهدف تحقيق الاستقلال الكامل لتونس والجزائر ومراكش، كما أن إطار الحزب التنظيمي ومجال نشاطه كانا متطابقين مع هذا الهدف. ولكن بعد حل حزب النجمة وولادة حزب الشعب الجزائري كبديل له، تقلصّ الهدف والإطار التنظيمي ومجال النشاط، ليصبح كل منها إقليمياً بحتاً. وهذا هو الإنزلاق الأوّل نحو التكيّف مع التقسيمات المفروضة من قبل الاستعمار. ولا يزال هذا الإنزلاق يحمل نتائجه حتى الآن، ويتعمق مرحلة بعد مرحلة. والملاحظة الثانية هي أن التطور الثوري لمصالي الحاج قد توقّف، وحاول أن يجمدّ التطور الثوري في الحزب، ففشل، ثم تحوّل إلى عقبة أمام التطور، فإلى خصم للثورة المسلحة. ذلك أنّه عندما تطور الحزب من الوجهة التنظيمية والفكرية والجماهيرية، ونمت فكرة جماعية القيادة، وقف مصالي الحاج ومعه الأقلية في وجه التطبيق الفعلي للديمقراطية المركزية. لأنه بات يخشى أن يؤدي هذا التطبيق إلى الحد من صلاحياته. وحينما أقام الحزب تنظيمه السرّي الخاص المدرّب والمسلحّ، لم يلبث مصالي أن حلّه بحجة أن الوضع لم ينضج بعد لمباشرة مهامه، وكانت حالة التنظيم الخاص المعنوية والانضباطية قد ضعفت لعدم ممارسته المهام التي من أجلها أنشيء. ولمّا وصلت قواعد

الحزب إلى قناعة تامة بأن القيادة عاجزة عن تحقيق نقلة نوعية باتجاه العمل الثوري المسلّح، وبادر عدد من ثوارها إلى تشكيل لجنة الوحدة والعمل، والتي فجرّت الثورة المسلحة، قاومهامصالي، واستمر في مقاومته مع نفر محدود حتى النهاية، رغم كل الجهود التي بذلت لإقناعه بالإنضمام إليها.

وإلى جانب حزب الشعب تشكلت جمعية العلماء الجزائريين التي ظلت تنادي بأن الشعب الجزائري ليس فرنسياً ولا يريد أن يكون فرنسياً. وكانت الجمعية تهاجم الساعين للدمج والتجنيس والعلاقات الأوثق. وتداخلت في نشاطها مفاهيم العروبة والإسلام والوطنية والاستقلال. وعندما نشبت الثورة المسلحة شارك لفيف من أعضائها فيها، وأصبح بعضهم من قيادييها، بينما طوى لفيفاً آخر النسيان. هنا في حالة الجزائر قام الكثيرون من رجال الدين بدور ثوري تقدمي. إذ صب هؤلاء جهودهم إلى جانب المحافظة على اللغة العربية وعروبة الجزائر وتمايزها عن فرنسا واستقلالها. فلماذا كان الدور لهؤلاء مختلفاً جذرياً عن مجمل الدور الذي قام به رجال الدين في ظل الاستعمار العثماني؟ أولاً لأن رجال الدين هنا مسحوقون اقتصادياً وسياسياً، بينما هم جزء من طبقة مستغلة سياسياً واقتصادياً في الامبراطورية العثمانية. والاستعمار الفرنسي في الجزائر لم يستعمل وسيلة الأرض كعامل تهدئة وإغراء كما فعل في سورية، لأنه كان يصطفيها لموستطنيه. ولذلك لم تبق الشريحة الواسعة من المسؤولين الدينيين مشدودة مصلحياً للمستعمر، شأنها في ذلك شأن قطاع كبير من مالكي الأرض الكبار الذين استولى المستعمر على أراضيهم. ثانياً لأن نمو المفاهيم القومية والوطنية قد قطع شوطاً واسعاً إلى الأمام خلال عدة عقود. والشخصية القومية والوطنية باتت مهددة بالزوال من جرّاء سياسة التذويب الفرنسية، والعامل الديني هنا لا يقوم بعملية خلط بين التبعية للمستعمر والخليفة مسلم، لأن الدين مختلف.

وتألفت من الشرائح الطبقية المتوسطة عدة تنظيمات: اتحاد المنتخبين الجزائريين، ثم اتحاد الشعب الجزائري، فجماعة أصدقاء البيان والحرية، ثم الاتحاد الديمقراطي لأنصار البيان الجزائري. والخط السياسي الناظم لكل هذه التنظيمات التي تتألف من المثقفين هو النضال من خلال الشارع والمؤسسات المنتخبة لإنجاز حل وسط بين الدمج والاستقلال، وتطور هذا الخط عبر مرحلتين: الأولى تمثلت بالنضال السلمي من أجل اكتساب الجنسية الفرنسية والمساواة بالحقوق والواجبات. والثانية من أجل تحقيق الاستقلال الذاتي والاتحاد مع فرنسا فيدرالياً. وكان فرحات عباس على رأس هذه المجموعة. وعندما نشبت الثورة حرصت على أن تضم لها هذه القوة الممثلة فعلياً للطبقة الوسطى. وقد أفلحت بذلك وضمّت فرحات عباس إلى قيادة جبهة التحرير عام ١٩٥٦ وآنئذ انصهر قسم من هذه المجموعة في الجبهة وشارك في العمل المسلّح من أجل الاستقلال الكامل.

وتأسسّ مبكراً عام ١٩٢٤ الحزب الشيوعي الجزائري. وظلّ طيلة خمسة عشر عاماً فرعاً للحزب الشيوعي الفرنسي. وتطوّر موقف هذا الحزب من اتهام المنادين بالاستقلال بالعمالة للنازية، إلى نقد الثورة عند قيامها، ثم إلى دعوة أعضائه للاشتراك فيها، وأخيراً المطالبة بالدخول في الجبهة كحزب مع الاستمرار في التشكيك بخطها وجدواها. ففي البدء، في حزيران ١٩٤٤ كتبت مجلة الحرية ـ لسان حال الحزب: "إن الذين يدعون للاستقلال هم عملاء للعدو النازي ومثيرون للأحقاد بين الأوروبيين والجزائريين. وإن جماهير الشعب ليست هي التي تنادي الآن بالاستقلال الذاتي بل جماعات الاقطاعيين وكبار أصحاب الملايين ورجال الاحتكارات" وفي كلمة مندوبي الحزب الشيوعي الجزائري في المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الفرنسي المنعقد عام ١٩٤٥ ورد ما يلي: "إن الذين يطالبون باستقلال الجزائر هم عن وعي أو غير وعي عملاء لدولة استعمارية أخرى. أما الحزب الشيوعي الجزائري فهو يعمل ويناضل لتقوية أواصر الوحدة بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي. وبين عامي ٤٦ ـ ٥٤ ظلّ الحزبان الشيوعيان: الفرنسي والجزائري متمسكين بمبدأ "بقاء الجزائر في الاتحاد الفرنسي. وبنظرية "الأمة الجزائرية الآخذة في النشوء والتكوّن" وانطلاقاً من هذا الموقف، عمد المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي فور اندلاع الثورة إلى إذاعة التحذير التالي في ٩ تشرين الثاني ١٩٥٤ : "إن الحزب الشيوعي الفرنسي الأمين على تعاليم لينين لا يمكنه أن يقر اللجوء إلى أعمال فردية قد تلعب لعبة الأشرار المستعمرين. هذا إذا لم يكونوا هم الذين دبّروها" .[١١٢]

إن الأخطاء النظرية والتطبيقية التي وقع بها الحزب الشيوعي الجزائري تعود إلى بنيته التنظيمية. فهو لم يكن حزباً عربياً من حيث الولادة وإنما حزباً أوروبياً. ولم يكن ابن الواقع المتفاعل مع جذور مأساته، وإنما كان وافداً على هذا الواقع غير ملتصق إلاّ بجانب منه. انطلق من التكوّن الجديد المفروض ليخلق منه نواة أمة، وركزّ نضاله الدؤوب ليحمي نمو هذه النواة، ويوفر لها المناخ الملائم للتطور. كان صادقاً في هذا النضال، وعنيفاً فيه، لكنه كان يناضل خارج إطار حركة التاريخ، خارج خط التطور. حتى اللحظات الأخيرة من انتصار الثورة، ظلّ طموحه يعاكس قوة التثوير التي تطلقها المادية التاريخية.

في بيانه الصادر في تموز ١٩٤٦ يصوغ النظرية المغلوطة التي تجسّد ذلك الطموح: "نحن الجزائريين من جميع الأجناس نكوّن بالفعل على أرضنا المشتركة جماعة ثابتة. ونحن مرتبطون بمصالح عامة مشتركة وبالنضال ضد الأعداء أنفسهم. وهذه الوحدة تؤلف أساس الأمة الجزائرية الناشئة، الغنية بجهود جميع أبنائها على اختلاف أحوالهم وأجناسهم، والمزيج الموفق للحضارتين الشرقية والغربية" فلنتفحص هذه النظرية: إن الجماعة ليست ثابتة

بل متحركة من خلال تدفق المستوطنين. وليست متكونة تاريخياً لأن المستعمرين حديثو العهد وقدموا لأسباب سياسية واقتصادية في ظل قوة الغزاة. والأرض ليست مشتركة، بل منتزعة من مالكيها الأصليين بالقوة العسكرية. والمصالح العامة متناحرة لأن مصلحة المواطنين تكمن في إجلاء المستوطنين والمستعمرين، ومصلحة المستوطنين تكمن في ترسيخ وجودهم وتعزيزه، على حساب المواطنين. والعدو ليس واحداً. بل هو بالنسبة للمواطن، المستعمر المستوطن والمستعمر المسيطر. وبالنسبة للمستوطن هو الوطني المدافع عن أرضه ووطنه. والتكوين النفسي تكوين تناحري، ويعبر عن ذاته في الصراع العنيف بين أداة الثقافة: اللغة الفرنسية واللغة العربية. وهدف الثقافة: تطوير الوعي القومي والطبقي والعلمي، أم تزييف هذا الوعي لصالح فرنسة الجزائر.

هل يخفى ذلك على الشيوعيين؟ بالتأكيد، لا، إذن لماذا هذه المغالطة وتزييف الوعي ومحاولات التمويه؟ لأن تحليل الواقع كما هو وبالإستناد إلى المادية التاريخية، يقودهم في اتجاه معاكس تماماً: اتجاه تعبئة كل القوى ضد الاستعمار والاستيطان معاً، اتجاه الثورة الشعبية المسلحة، وهذا ما يعملون على تجنبه لأنه يتناقض مع صلب تكوينهم الأساسي.

والنظرية المغلوطة الأخرى تكمّل الأولى وتستند إليها . فالحزب الشيوعي حتى يبرر عمليات الصهر بين المستعمر والمستعمر لجأ إلى نظرية الأمة الجزائرية الناشئة، ناسفاً بشكل متعمد الحقيقة الموضوعية المستمدة من كون الجزائر جزءاً عضوياً من الأمة العربية، وليست أمة قائمة بذاتها، أو أمة في طريق التكوّن. ذلك أن الأمة حسب المفهوم الماركسي كما عرّفه ستالين هي: "جماعة إنسانية ثابتة تكوّنت تاريخياً ونشأت على أساس وحدة اللغة والأرض والحياة الاقتصادية والتكوين النفسي الذي يعبر عن ذاته في وحدة الثقافة. وفقدان عنصر واحد من هذه العناصر يكفي لكي تكف الأمة عن أن تكون أمة" وهذا المفهوم للأمة لا ينطبق على أي قطر من أقطار الوطن العربي بمفرده، وإنما على الأمة العربية ككيان عضوي موحّد. وهذه الأمة قد اكتمل تكوّنها من عشرات القرون، وكان لها دولة مركزية واحدة، ثم أخذت دولتها بالانشطار في ظروف تاريخية محدّدة، وأخيراً جاء الاستعمار العثماني والغربي المزدوج ليضاعف من هذا الانشطار، وبعد تفرّد الاستعمار الغربي، جرى تقسيم هذه الأمة وفق حدود اعتبارية، لم تكن قائمة كما هي في أية مرحلة من مراحل التاريخ العربي.

ولكن هل تخفى تلك الحقائق التاريخية على قيادة الحزب الشيوعي وكوادره؟ بالطبع لا. إذن لماذا يلجأون أولاً إلى مفهوم الأمة الجزائرية وهو مفهوم لا وجود له تاريخياً، ثم يلجأون ثانية إلى اعتبار الجزائر أمة آخذة في النشوء والتكوّن، ليستخلصوا بعد ذلك، أن

هذه الأمة ليست مؤهلة للاستقلال الكامل، وإنما يجب أن تبقى ريثما يكتمل تكوّنها جزءاً من فرنسا، عضوياً أو اتحادياً؟ وكيف يمكن للحزب الشيوعي أن يجد الأسس التي تكوّن الأمة بين المواطنين والمستعمرين، ويجد الروابط التي تجعل من اتحادها مع فرنسا أمراً ممكناً، ويتعامى عن العوامل التي تثبت كونها جزءاً عضوياً من الأمة العربية؟ وأيّ مزيج موفق هذا بين حضارة الغازي المستوطن، وحضارة المقتلع من أرضه المستعبد في وطنه؟ وهل تمكن الصليبيون أن يحققوا مثل هذا التمازج الموفق؟ إنَّ هذه الأخطاء النظرية لا يمكن تفسيرها بعدم القدرة على المطابقة بين الأسس والواقع، ولا يمكن ردّها إلى السطحية والجهل. وإنما إلى البنية العضوية للحزب وإلى مصالح الشرائح التي ينتمون إليها.

إن الحزب الذي يجهد كي يجعل تركيبه العضوي مجسّداً لوحدة الغزاة الذين استولوا على قرابة نصف الأراضي والذين احتكروا مع دولتهم الاستعمارية أهم الوظائف والموارد المالية، كما احتكروا السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية، ووظفوا جهاز القمع من جيش وشرطة وعملاء لصالح نهبهم الاستعماري، وامتيازاتهم الطبقية وتسلطهم القومي وتمييزهم العنصري... مع المواطنين الأصليين الذين اقتلعوا من أرضهم، ونهبت مواردهم واستعمر وطنهم، وتعرضوا لكل أنواع القهر والإذلال والإلحاق والحرمان... هذا الحزب الذي يريد أن يذوّب الصراع القومي بين المستعمر والمستعمر، والصراع الطبقي بين السارق والمنهوب، والكفاح السياسي بين المستبد الطاغية وضحية الاستبداد، بين الجنس المستعلي المتسلط القاهر والجنس المقهور المسحوق... هذا الحزب بأفكاره وتكوينه ومواقفه، لم يكن مخلصاً للمباديء الماركسية، ولا قادراً على أن يخدم خط التطور، خط الثورة.

بعد هذا يصبح تعليل الأخطاء العملية سهلاً. فالحزب الشيوعي الذي ولد قبل حزب النجمة، والمستند إلى تراث نظري وعملي ماركسي غني، وإلى معسكر اشتراكي يوازي بقوته المعسكر الرأسمالي، والمزوّد برأي شديد الوضوح من الكومنترن يحث الشيوعيين على الانصهار في النضال في سبيل تحرير المستعمرات. هذا الحزب كان عليه هو أن يعدّ للثورة المسلحة ويفجرها ويقودها، كما فعل الحزبان الشيوعيان الصيني والفيتنامي. ولكنه فعل العكس. لا لنقص في الوعي، لأن ثلاثين عاماً من التجربة مع كل ما في الماركسية من مباديء وما صنعته من ثورات، أكثر من كافية لإحراز الوعي اللازم وتحليل الواقع وبناء القوة الذاتية والمؤهلة للإعداد والتفجير والقيادة، ولكن لخلل في البنية وما تفرزه هذه البنية من تعارض في المصالح. ولو كان الأمر غير ذلك لكان الحزب قد انصهر في النضال المسلّح بكل طاقاته عندما انفجرت الثورة وتبين بالملموس مدى نضج الظروف واستجابة الشعب لها.

وإذا كانت هذه هي التطورات التي مرّت بها القوى السياسية من الثورة المسلحة، فإلى أية طبقة استندت هذه الثورة؟ وما هو الموقف العملي الذي اتخذته الطبقات الأخرى؟ ظلّ الملاكون الكبار الذين لم يتضرروا بالاستيطان حتى لحظة انتصار الثورة يقتنصون الفرص لزيادة ثرواتهم "وعندما شارفت الثورة المسلحة على النصر وأخذ الكثيرون من المستوطنين بمغادرة مستعمراتهم الزراعية، سارع الاقطاعيون الجزائريون لشرائها وشراء المعامل والمطاحن والمعاصر الملحقة بها بأثمان بخسة. وهكذا، وفي ظل عمليات قانونية شكلاً جرى بعضها في الجزائر وبعضها في فرنسا تمّت عملية تسجيل مساحات واسعة من هذه الأراضي الخصبة وما فيها من منشآت ومعامل بأسماء كبار الملاّك من أبناء الجزائر [١١٣] ولكن فرنسا لم تتمكن هنا من استخدام وسيلة الأرض لكسب ولاء الطبقة الاقطاعية ومسؤولي الأوقاف، لأنها كانت تستولي على أخصب الأراضي لمستوطنيها. الأمر الذي جعل مصالح قسم كبير من الاقطاعيين المتضررين مماثلة لمصالح الفلاحين، وإذ ذاك أصبح الانسجام بين الدافع الوطني والدافع الطبقي تاماً فانصهر هذا القسم بالثورة.

أما الطبقة الوسطى فقد التحق الكثيرون من أفرادها في الثورة المسلحة خصوصاً بعد أن تم اكتساب ممثليها من المثقفين. والبورجوازية الوطنية كانت مستغلة، وملكيتها آنذاك لا تزيد عن ٧ - ٨٪ من مجموع رؤوس الأموال المستثمرة. وبعد أن يئست من إمكانية تحقيق الاصلاحات ضمن إطار النظام الاستعماري انخرطت في الكفاح المسلح. والطبقة العاملة كانت ضعيفة وحديثة العهد وجذورها فلاحية، وتتألف بشكل أساسي من عمال المناجم والورش والموانيء العائدة للاستعمار وتعدادها الـ ١٥٠,٠٠٠ عامل. وهذه الطبقة كانت تعاني من قهر واستغلال مزدوج: طبقي واستعماري. لذلك فقد كانت ظروفها ناضجة للثورة.

أما الطبقة الفلاحية فهي التي شكلت المادة الأساسية للثورة. ومن هذه الطبقة تكوّنت الغالبية العظمى من جيش التحرير. ومن خلال وثائق الثورة يتضح أنه في بداية الـ ٥٤ كان هناك ٦ ملايين فلاح موزعين بين صغار الفلاحين والخمّاسة والعمال الزراعيين. ومقدار دخل الواحد من هؤلاء يوازي الـ ٤٠ دولاراً في العام. ووفق مسح أجري عام ١٩٤٧ لمستوى حياة حوالي المليون أسرة فلاحية تبين أن ٦٠٠ ألف عائلة فلاحية هي معدمة نهائياً و ١٥٠ ألف عائلة تستأجر الأرض دون أن تملك منها شيئاً و ١٥٠ ألف عائلة فقط تمتلك ما يكفيها للعيش. وبسبب هذا الواقع المر أضحت الطبقة الفلاحية تختزن الحقد الأكبر ضد الاستعمار كعدو قومي وعدو طبقي في آن واحد. ولهذا شكلت هذه الطبقة الخزان الأكبر الذي استمدت منه الثورة قواها المسلحة. وعندما اشتعلت الثورة وتبيّن أن الهيكل الأساسي

لجيشها مكوّن من الفلاحين، حاولت فرنسا عبثاً أن تلتف على ذلك. فقررت القيام بنوع من الإصلاح الزراعي، مبتدئة بمشروع قسنطينة الذي ينص على توزيع ٢٥٠٫٠٠٠ هـ.آ بمعدل ١٠ ـ ١٥ هـ.آ للفلاح الواحد. لكن الثورة كانت قد انطلقت يغذيها المحرّك القومي والطبقي المزدوج، مستفيدة من كل الظروف الناضجة داخلياً وعربياً ودولياً. الأمر الذي يجعل توقفها مستحيلاً إلاّ بعد تحقيق أهدافها كاملة.

ومنذ البدء لخصت الثورة أهدافها بـ: القضاء على الاستعمار. وتحقيق الاستقلال. وتطبيق اصلاح زاعي حقيقي. وبناء اقتصاد وطني مستقل وموجه لخدمة الجماهير المحرومة. وحدّدت بعدها القومي بـ: تحقيق وحدة شمالي افريقية ضمن الإطارين العربي والاسلامي. وعرّفت نوع النظام الذي ستقيمه بأنه: اشتراكي ديموقراطي ضمن إطار المبادىء الاسلامية. ومن خلال هذا الربط بين الهدفين الوطني والطبقي، فقد نما تيار وطني اشتراكي مع مسار الكفاح المسلح وفي قلبه.

لقد انطلقت الثورة مبتدئة الإعلان عن نفسها بحوالي ٣٠ عملية هجومية في جميع أنحاء الجزائر وشارك فيها بين الـ ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ مناضل ليس لديهم إلاّ بنادق الصيد والسلاح القديم. ومنذ اللحظة الاولى استهدفت جبهة التحرير: وحدة القاعدة دوماً. ووحدة القاعدة مع القيادة غالباً. ووحدة القيادة أبداً. وكان أمام القيادة جملة من المعوّقات لا يمكن تخطيها إلاّ من خلال تصاعد الكفاح المسلح نفسه. فالاستعمار كان مرعباً لامتلاكه قوى عسكرية جبارة وجهازاً قمعياً رهيباً. ولاستناده إلى قوى الحلف الأطلسي والمعسكر الرأسمالي، ولا يمكن كسر حالة الرعب لدى الفلاحين وفقراء المدن والعمال إلاّ بإثبات قدرة الثوار على تحطيم أجهزته العسكرية والقمعية. وأنصار الاستعماريين من إقطاعيين وباشوات وآغوات وموظفين كبار وعدد كبير من رجال الدين المنتفعين، كانوا يتمتعون بنفوذ راسخ. وانتزاع الشعب من براثن هذا النفوذ يحتاج إلى تحطيم هيبة هؤلاء الأنصار. وفشل الثورات السابقة العربية والمحلية، بمقدار ما تمدّ الثوار بالدروس القيّمة، فإنها تخلق حالة من الخوف لدى الجماهير من مصير مماثل. وآثار الايديولوجيات الغيبية المؤمنة بالقدر والمكتوب، والإرادة الإلهية، والايديولوجية الاصلاحية العاملة لتحقيق نوع من الاستقلال بالطرق السلمية، كانت لا تزال قوية، ولا يمكن شلّ مفعولها المخدّر إلاّ بتنامي الوعي الثوري، من خلال تصاعد العنف المسلح نفسه. وأنصار مصالي الحاج الذين انزلقوا تدريجياً من الخصومة السياسية لجبهة التحرير إلى الخصومة المسلحة، أجبروا الثورة على توظيف قسم من قواها لمواجهة هذا الخطر الداخلي.

وإلى جانب تلك المعوّقات الجديّة انتصبت أمام قيادة الثورة عراقيل من نوع آخر.

كصعوبة التنظيم والتجهيز، والحصول على السلاح والعتاد، ومواجهة التدمير الشامل الذي كانت تحدثه قوى الاستعمار ضد القرى والمواطنين بحجة تعاونهم مع قوات الثورة. وبمقدار ما كانت هذه الإجراءات الانتقامية من القرى وسكانها تؤدي إلى تزايد انضمام الريفيين إلى العمل المسلح، وهذه نقطةإيجابية، أضحى على قوى الجبهة ان تقابل ذلك بتدمير قوى الخصم وإبادة أعوانه، كي تصدر حالة الخوف إلى الخصم نفسه، وحالة التمرد والانتقام لمن نالهم أذى المستعمر.

إن هذه العقبات وأمثالها كانت شديدة القسوة، إلاّ أن التغلب عليها لم يكن ممكناً إلاّ بتصاعد العمل المسلح وشموله، ونمو الوعي الثوري وتعميمه. فحواجز الرعب التي أقامها الاستعمار وأنصاره قد تمّ نسفها مرحلة بعد مرحلة. والحركات الفكرية والتنظيمية: الغيبية والاصلاحية والمتملصة والمعادية قد وضعت نفسها خارج حركة التاريخ، ومقابل خط التطور، فتحجمت وتمزقت وتلاشت، إذ انضم بعض أعضائها إلى جبهة التحرير، وبعضها الآخر لفه النسيان أو أصبح خارج دائرة التأثير. ومع تصاعد العمل المسلح وتنامي انتصارات الثورة وتوسيع المناطق المحررة، كان يتطور التنظيم وتترسخ القيم الثورية ويتعمق الوعي: ففي كل قرية محررة كان يقيم المفوضون الساسيون مجلس شعب منتخب. والقيادات في القمة والقاعدة أصبحت قيادات منتخبة. وهذه القيادات أضحت تعبيء المنطقة للحرب، وتؤمن الحاجات المحلية للأهلين وتنمّي العلاقة بين قوات الثورة والشعب. وتمّ تشكيل مجلس وطني يضم ممثلين عن جميع الفئات في المسرح السياسي، ولجنة تنفيذية تشرف على الثورة وتقودها. وترسّخ مبدأ القيادة الجماعية. وبدأب متواصل كان يتم توضيح عقيدة الثورة ووسائل تحقيقها. وأقيمت التنظيمات الشعبية مثل: اتحاد العمال، الطلاب، التجار... وتم زجها في مختلف أشكال النضال.

بعد عام ٥٦ عندما أصبحت المعونات العسكرية والطبية تتدفق على الثورة، أقام الفرنسيون حاجزاً من الأسلاك الشائكة المكهربة على طول الحدود الجزائرية ـ المراكشية والجزائرية التونسية. وكان الحبيب بورقيبة قد قبل الحكم الذاتي والحصول على الاستقلال على مراحل. وكانت الثورة تتعاون مع صالح بن يوسف الذي حكم بالإعدام لإصراره على الاستقلال الكامل ولكنها عادت للتعاون مع بورقيبه لتحرير بعض الأسلحة والذخائر، رغم تفضيلها استمرار القتال في تونس حتى تحقيق الاستقلال الكامل. هنا تتضح الخطورة الكبيرة لأقليمية التنظيم وأقليمية الثورة. ذلك أن الجزائر وتونس ومراكش هي أقطار عربية متجاورة وتخضع لمستعمر واحد إذن فإطار التنظيم الذي يحضر للثورة ويصنعها يقتضي أن يكون شاملاً للأقطار الثلاثة، إذا لم يستطيع أن يكون جزءاً من تنظيم قومي عربي شامل.

وتلك البداية التي جسدها في مرحلة مبكرة حزب النجمة، كانت ستقود بالضرورة لو استمرت إلى شمول الثورة المسلحة للأقطار الثلاثة. وفي هذه الحالة لا يستطيع الاستعمار أن يركز كافة قواته الأساسية بمواجهة الثورة في قطر واحد. لأنه سيكون مضطراً لمواجهتها في الأقطار الثلاثة معاً.

هذه الثغرة الكبيرة ظلت نتائجها الخطيرة تلازم الثورة الجزائرية حتى النهاية. إذ اطالت أمد الحرب، وضاعفت مرات ومرات حجم الخسائر المادية والبشرية، وأفرزت نتائج أمر بالنسبة لتونس والمغرب، إذ تمكن الاستعمار من إلهائهما باستقلال مزيّف، ضمن من خلاله الحفاظ على وجوده الفعلي حتى الآن. وآثارها لم تقتصر على الماضي، فهي حيّة في الحاضر، وممتدة إلى المستقبل، لأن التجزئة لاتزال قائمة والتباين في التطور ومصالح البنى الحاكمة يعمّق هذه التجزئة. والمسؤولية بالطبع لاتقع على عاتق جبهة التحرير وحدها، لكنها مسؤولية الذين لم يصنعوا ثورة جذرية شاملة في أقطارهم أولاً، ومسؤولية كل القوى الوطنية التي لم تتوحد قبل الثورة أو خلالها ثانياً. ذلك أن الاستعمار كان استيطانياً واستنزافياً في الأقطار الثلاثة بنسب متقاربة وإن كانت أطماعه ليست واحدة. وطبيعة الاستعمار هذه تشكل عاملاً أساسياً ومقوياً لوحدة التنظيم ووحدة الثورة.

في مطلع القرن العشرين وفي ثورات مسلحة ومتزامنة ضد مستعمر واحد كثورتي الريف المغربي والسورية الكبرى، يمكن إيجاد الأسباب المبررة التي حالت دون وجود الوحدة أو التنسيق بينهما. ذلك أن التنظيمات السياسية القومية أو القطرية كانت مفقودة أو هزيلة ووسائط الاتصال محدودة ومتعددة. ومواقع الثورتين متباعدة. ومع هذا فقد دفعت الثورتان ثمناً غالياً لغياب التنسيق بينهما. أما في النصف الثاني من القرن العشرين، فلا يمكن إيجاد الأسباب الموضوعية التي تفسرّ هذا الانفصام. لأن تطور الوعي السياسي والعمل المنظم قد قطع شوطاً واسعاً. ولأن الأقطار متجاورة وتنتمي لقومية واحدة وتخضع لاستعمار واحد، وكان خيرة مناضليها في تنظيم واحد طيلة عشر سنوات. إذن فالأسباب كانت ذاتية، خاصة بالبنية الفكرية والطبقية والنضالية للتنظيمات السياسية وعناصرها القيادية. والجماهير العربية في الأقطار الثلاثة هي التي دفعت ثمن ذلك من دمائها وممتلكاتها وأمانيها. ولا زالت حركة الثورة العربية تدفع الثمن الإضافي من حاضرها وعلى حساب مستقبلها.

إن إقامة خطوط. شائكة مكهربة على طول الحدود البرية للجزائر، قد أضاف عقبة جدية وهامة أمام الثوار، لأن فرنسا باتت مصممة على تجنب هزيمة جديدة أخرى كهزيمتها في الهند الصينية. لكن الثوار استطاعوا أن يتغلبوا على هذه العقبة الجديدة. وواجهوا

تصميم فرنسا على كسب الحرب بفنونٍ عسكرية متطورة، حوّلت خططها الحربية إلى أشلاء. إذ أجبروها على توزيع قواتها في الجبال والوديان والأرياف والمدن، ففقدت القدرة على التركيز وبالتالي أضاعت عنصر التفوّق. لقد استخدمت فرنسا أحدث ما لديها من أسلحة وأمهر ما اكتسبته من خبرات وأفضل ما بحوزتها من قادة وجنود، دون جدوى. استعانت بقوات الحلف الأطلسي دون فائدة. إذ استثمر ثوار جيش التحرير وجبهة التحرير كل خصائص الوضع الجزائري أحسن استثمار، حيث وظفت الخصائص الطبيعية والبشرية والنفسية والاقتصادية لصالح انتصار الثورة. لم يسمحوا للفردية أن تطغي وإنما رسّخوا مبدأ القيادة الجماعية والمفهوم الجماعي في العمل. لم يصفّوا أي قائد ولم يحاول أحد من القادة أن يستأثر. نقّلوا القيادة الفعلية بين الداخل والخارج حسب مصلحة الثورة وليس وفقاً لمواقع القادة. أشركوا الذين هم داخل السجن في صنع القرارات الهامة كما أشركوا الذين هم خارج الميدان. وسعّوا المؤسسات القيادية دون أية حساسية. حرصوا على تمثيل كافة القوى السياسية السابقة في المجلس الوطني واللجنة التنفيذية رغم أن الجبهة هي جبهة أفراد وليست جبهة أحزاب. ورغم أن بعض هذه القوى لم ينضم للجبهة إلاّ بعد قيام الثورة. تخلى الزعماء السياسيون العسكريون عن رتبهم العسكرية وتركوا مسؤولياتهم العسكرية لمساعديهم. استلهموا كل أساليب العمل التي تغذي الواقع الوطني والدافع الطبقي لدى الخزان البشري الكبير. استفادوا من مجهود المرأة والشيخ والطفل. نظموا الإنتاج والاستهلاك وقوى العمل بما يؤمن حاجات الشعب وضرورات المعركة*..... وأخيراً بدأ العد التراجعي، وأصبحت المناطق المحررة تزداد اتساعاً. آنذاك بدأت الاتصالات الرسمية وغير الرسمية، المباشرة وغير المباشرة بين ممثلي الجبهة والحكومة الفرنسية. ولكنها أثبتت فقدان الثقة بإمكانية الحصول على الاستقلال الكامل دون حسم الصراع عسكرياً. لهذا قررت قيادة الثورة عدم التفاوض إلاّ بعد الاعتراف المسبق باستقلال الجزائر. وفي ١٩ أيلول ١٩٥٨ تألفت الحكومة المؤقتة بعد أن أصبحت مناطق واسعة تحت السيطرة الفعلية لجبهة التحرير. وتابعت الثورة مسيرتها، وتوالت قوافل الشهداء، حتى عرفت هذه الثورة باسم ثورة المليون ونصف المليون شهيد. ثم بدأ الخصم بالانهيار. فنتيجة لما خلفته الحرب من مصاعب وأزمات وخسائر في الجانب الفرنسي، أخذت فرنسا تبحث جدّياً عن حل. ولكن الحل التوفيقي غير ممكن. لأن التناقض في الجذور. فمطلب الثورة الاستقلال الكامل، وبه ينتفي أيّ حل جزئي كالاستقلال الذاتي أو الدولة الاتحادية أو الإصلاحات الداخلية. ومطلب الثورة، الأرض التي انتزعت من أصحابها. وهنا ماذا يبقى للمستوطنين في الجزائر؟ والمستوطنون لا يستطيعون الاحتفاظ بالأرض إذا انتزع الاستقلال بالقوّة أو إذا رحل الجيش الاستعماري. وبهذا تضاف عقدة جديدة إلى مسألتي الاستقلال والأرض، وهي مسألة

المستوطنين أنفسهم. والثوار لا يستطيعون أن يوقفوا الحرب دون أن يستعيدوا أرضهم المغتصبة ومواردهم المسروقة التي تحولت إلى منشآت، في الوقت ذاته الذي يستعيدون فيه حرية وطنهم.

هذا هو الواقع الذي فرض نفسه، لأن الاستقلال ينتزع بالقوة، والخصم لم يعد قادراً على فرض أنصاف الحلول. وهكذا أصبحت المشكلة مشكلة الخصم وليست مشكلة الثورة، وعليه هو أن يحلّهاز وبهذا انتقلت الأزمة إلى داخله فدبّ الاقتتال في صفوفه. لقد خاف المستوطنون على مصيرهم فأشعلوا نار الفتنة ضد السلطة الفرنسية نفسها في نهاية كانون الثاني عام ١٩٦٠ . وللقضاء على الفتنة اضطرت السلطة لاستعمال القوة، فحدثت بعض التمردات وتكاثرت الانقسامات والصدامات فسال الدم الفرنسي نفسه. وحُلَّ جيش المستوطنين البالغ ثلاثة عشر ألفاً، وأقيل عدد من الضباط الكبار، وأعيد تنظيم الشرطة. واقتنص جيش التحرير الفرصة النادرة فشدد من هجماته. ومع بلوغ الوضع العسكري هذا الحد من التدهور تزايد حجم الراغبين بالخروج من هذا المأزق. وتابع قانون الثورة مساره. إذ أخذ الخصم بالتشلل والتمزق والتناقض والاقتتال، وأصبحت الخسائر تفوق الأرباح. وكلّ إطالة للحرب تضاعف الخسائر دون أمل بالنصر. لذلك بدأ يقلصّ شروطه لإنهاء الحرب، ويبّسط ظروف التفاوض. وفي النهاية أصبح مجبراً على التسليم. بحق الجزائر في الاستقلال التام. ثم رحل والثورة في أوج قوتها العسكرية والسياسية والتنظيمية. بعد أن دامت الحرب ثماني سنوات منذ عام ٥٤ - ٦٢ .

ومع نهايات الحرب المنتصرة ضد الاستعمار، كان الخيار التقدمي ينتصر في مؤتمر طرابلس عام ٦٢ أيضاً، حيث تم الإلتزام في هذا المؤتمر بتطبيق الاصلاح الزراعي والتأميم الصناعي. وإحداث تنمية صناعية وثورة ثقافية، وتحسين مستوى حياة الجماهير الشعبية. وفور انتصار الثورة تمّ الاستيلاء على أراضي المستوطنين، وأقيمت عليها تجربة التسيير الذاتي، كما بدأت التأميمات في المناجم والبنوك والمؤسسات الأجنبية والتأمينات والتجارة الخارجية، وبهذا تمّ إنهاء الاستعمار والاستيطان معاً.

في هذه المسألة كان التطابق تاماً بين هدف الثورة وإنجازه بين الوطني والطبقي ، ولكن داخل القطاع الجزائري لم يكن الأمر كذلك، إذ ظلّت علاقات الاستغلال الطبقي قائمة، الأمر الذي يكشف حدة التناقض بين مصالح جيش الثورة وما أنجز في هذا القطاع. فجيش الثورة المكوّن بكليته من الفلاحين والعمال والعاطلين عن العمل وفقراء المدن، هو تعبير حي عن ضرورة طبقية وضرورة قومية فالضرورة القومية المتمثلة مرحلياً بالاستقلال التام قد أنجزت، أما الضرورة الطبقية المتمثلة بإنهاء الاستغلال الطبقي، فلم تنجز، إذ ظلّ التناقض

بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج قائماً، ممّا يعكس ضعف التوازي بين الالتزام الطبقي والالتزام لدى القادة في جبهة التحرير، وكذلك ضآلة التوازي بين الوعي الطبقي والوعي الوطني. ففي حين جسّد القادة ذروة الوعي والالتزام بمستلزمات الاستقلال الكامل، فقد فشلوا في الاقتراب من هذه الذروة فيما يخصّ حسم الاستغلال الطبقي خصوصاً في الأرض. والسبب في هذا يعود إلى التباين في المنشأ والالتزام الطبقي في صفوف القادة، بمقدار ما يعود إلى فقدان العناصر القيادية المسلحة بقوانين الاشتراكية العلمية وتطبيقاتها، والقادرة على تحليل الواقع الجزائري على ضوء هذه القوانين، ومباشرة التطبيق الاشتراكي المستند إلى هذا التحليل. هنا أيضاً تأتي المسؤولية الإضافية للحزب الشيوعي. فلأنه لم يسهم في التحضير للثورة، ولم يشارك فيها، أصبح من الطبيعي ألاّ يكون له أيّ دور في بلورة الوعي الاشتراكي العلمي ضمن صفوفها ثم في صنع القرارات أثناء مسارها وبعد انتصارها.

مثل هذه المفارقة لم تحصل في الثورة الصينية والثورة الفيتنامية. لأن القوة القائدة هي حزب ماركسي لينيني ليس في فكره وتكوينه العضوي مثل هذا التناقض بين جذرية الثورة وطنياً وجذريتها طبقياً. لذلك كانت الوحدة القومية والاشتراكية العلمية متلازمتين من حيث التطبيق. حتى الثورة الكوبية التي تكوّن جيشها من الفلاحين وقيادتها من المثقفين، فقد تمكنت أن تطوّر نفسها خلال أقل من عقد إلى مواقع الاشتراكية العلمية. بكل ما تعنيه من إجراءات تطبيقية. وبهذا أثبتت قيادة الثورة قدرتها على التطور الذاتي السريع وتجاوزها للأسوار التي كانت تحتبسها في موقع متوسط. ويعود الفضل في هذا التطور إلى ثورية القيادة نفسها من جهة، وإلى التكوين الطبقي لجيش الثورة من جهة ثانية. وتجلّت هذه الثورية المتفوّقة على الشيوعيين عندما قدرت أن الظروف ناضجة للثورة، بينما ظل الشيوعيون حتى قبيل انتصار الثورة بأيام يصرون على أن ظروف الثورة لم تنضج بعد، ثمّ تجلت في مرحلة ثانية عندما اندمجت اندماجاً عضوياً مع الحزب الشيوعي المسمّى بالاشتراكي الشعبي ومع مجلس إدارة الثورة، في تنظيم ماركسي - لينيني واحد، متجاوزة كل الحسّاسيات السابقة.

وفي الجانب القومي كان الخلل في الثورة الجزائرية أبعد أثراً، منذ البدء وخلال المسار وبعد الانتصار. ذلك أن بنية جيش التحرير وحدود كفاحه المسلح والأهداف المحدّدة له والتوعية التي يتلقاها، كانت جميعها قطرية. ومن الطبيعي والحالة هذه أن تتوقف الثورة عند الحدود التي أسماها الاستعمار حدوداً جزائرية وتونسية ومغربية وليبية... ويعكس هذا الوضع الخاطيء ومنذ البدء أيضاً ضعف الوعي القومي والطبقي لدى القوى الماركسية أولاً

والوطنية ثانياً في كافة الأقطار العربية عامة والمغربية خاصة. إذ كان على تلك القوى أن تشكل جبهة نضالية واحدة، وتخوض معركة مسلحة واحدة لتحقيق الاستقلال الفعلي في الأقطار المستعمرة، ثم تنتقل إلى خوض المعركة ضد الأنظمة التي تحرس حدود التجزئة. فالاستعمار في أقطار المغرب العربي الثلاثة المتجاورة والخاضعة للاستعمار الفرنسي، كان يستصفي لمواطنيه حوالي الـ٧٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في هذه الأقطار. وبهذا، فهو يقدّم الحافز الطبقي الأكبر لدى الفلاحين، بالإضافة إلى الحافز القومي. وبتفاعل هذين الحافزين تصبح ظروف الثورة المسلحة شديدة النضوج، ويغدو على القوى السياسية أن تستثمر هذا النضج المتماثل، فتعمل على التحضير للثورة المسلحة الموحّدة، وتفجيرها وقيادتها، وإنجاز الوحدة القومية من خلال وحدة الأداة والهدف والمعركة.

في العقدين السادس والسابع من القرن العشرين أضحت التنظيمات السياسية النقابية تغطي الساحة العربية كلّها، والمغرب العربي جزء من هذه الساحة. وهذه التنظيمات باتت تمثل كل القوى الطبقية وتستوعب كافة الاتجاهات السياسية. ففيها الأحزاب الطائفية الأقليمية كحزب الكتائب اللبناني، والدينية الواسعة كالأخوان المسلمين. وفيها الأحزاب القطرية المتعددة الأسماء حسب كل قطر. وفيها الأحزاب التي تضيّق حدود القومية وفق فلسفة مشوّهة كالحزب السوري القومي. وفيها الأحزاب القومية الاشتراكية التي توازي بين أهدافها ونشاطها وإطارها التنظيمي، ولو كانت اشتراكيتها إصلاحية، كالبعث العربي الاشتراكي والقوميين العرب. وفيها الأحزاب الشيوعية التي كيّفت نفسها تماماً مع واقع التجزئة. لكن هذه المرحلة كانت خالية تماماً من أية ثورة شعبية مسلحة في المشرق العربي، إمّا لأن بعض الأقطار العربية قد استكملت استقلالها. وإمّا لأنها تنتظر نهاية الاتفاقات المعقودة. هكذا كانت ثورة الجزائر هي الثورة المسلحة الوحيدة القائمة بشمول وفعّالية في الوطن العربي. لذلك فإن المرتكز لتوسيع الثورة ومدّها يجب أن يتمّ من خلال تطوير ثورة الجزائر من ثورة قطرية إلى ثورية قومية جزئية في المغرب العربي الكبير كمنطلق. ولكي يكون ذلك ممكناً لابدّ من شمول الثورة المسلحة تونس والمغرب أولاً. ولابد من توحيد أداة الثورة وأهدافها وساحتها، قبل بدء الثورة أو خلال تصاعدها.

لكن عقبتين اثنتين وقفتا في وجه هذا التطور: أولاهما ناجمة عن طبيعة القوى السياسية، والثانية عن مناورة فرنسا الذكية. فبعض القوى السياسية كان عاجزاً عن فهم الواقع والتكيف مع مشكلاته، لأنه لم يولد في مناخ الواقع نفسه، ولم يعش مشكلاته الجذرية. كالأحزاب الشيوعية. لذلك، لم تكن هذه الأحزاب مؤهلة بالأصل لإقامة مقدمات الثورة، ثم تفجيرها وقيادتها. وبعض هذه القوى نشأ وترعرع ونما في إطار النضال

السلمي الشرعي. لهذا، لم تتملكه يوماً هموم الاعداد للثورة المسلحة وإشعالها. كالأحزاب الممثلة للبورجوازية الوطنية. ولكن بعضها الآخر كان يتكوّن أساساً من الفلاحين والعمال المتعطشين للثورة بسبب السحق المزدوج: الطبقي والقومي كالاتحاد الوطني للقوات الشعبية. فالاتحاد[114] انبثق من حركة المقاومة المسلحة وجيش التحرير وتألف بناؤه التنظيمي من الجماهير الكادحة في المدن والقرى والأرياف ومن الشبيبة والطلبة. ومع ذلك فالمبادرة التاريخية التي اختزلت حصيلة الوعي لدى اللجنة الثورية للوحدة والعمل، لم تقابل بمبادرة مماثلة لدى تلك القوى السياسية والتي لاتختلف في بنيتها الطبقية ووعيها السياسي عن بنية ووعي حزب الشعب الجزائري. وتولّد عن هذا عدم التوازي في الفاعلية والنتائج للعمل المسلّح في هذه الاقطار، وبالتالي انفرد المستعمر في قطر واحد. ولعبت المناورة الاستعمارية دوراً رئيسياً في الوصول إلى هذه النتيجة: ففي المغرب أعادت الملك من منفاه ومنحت البلاد استقلالاً شكلياً، الأمر الذي خدع القوى الوطينة، وجعلها تعتقد بأنها حققت الانتصار الأكبر، ولم تكتشف إلاّ متأخرة، كم كانت مخدوعة في هذا الاعتقاد!! وفي تونس رضي بورقيبة بالاستقلال المتدرج، مجهضاً بهذا، العمل المسلح المحدود الذي كان قائماً في تونس ومسهماً في دحر الاتجاه الآخر المنادي باستمرار المقاومة حتى يتحقق الاستقلال الكامل.

ونتيجة لمجمل هذه العقبات والثغرات، ضاعت أكبر فرصة تاريخية في هذه المرحلة. فلم تقد الظروف المتماثلة إلى وحدة المعركة ووحدة الأداة ووحدة الهدف، وبالتالي لم تتحقق الوحدة المتحررة من الاستعمار الاستيطاني، والمتجهة نحو التقدم والاشتراكية، والمؤهلة لأن تصبح قاعدة ثورية، يؤمها الثوار العرب من كل مكان لينطلقوا منها نحو بقاع جديدة موحّدين ومحررين. أو يستندوا إليها لخلق بؤر ثورية تكافح من أجل أن تغدو البقاع الموحّدة والمحرّرة والتقدمية متواصلة.

ولكن، إذا كانت هذه النتيجة الحاسمة لم تتحقق، فإن الثورة الجزائرية قد خلقت حالة ثورية في الوطن العربي، غذّت مسار التطور بدفع قوي، انعكس بدوره على الثورة الجزائرية مقدماً لها الدعم المباشر وغير المباشر، وهكذا تدفق على الثورة المال والسلاح والعتاد والتموين والمواد الطبية والمتطوعون الذين ترغب بهم جبهة التحرير. وألحقت الجماهير أفدح الأضرار بمصالح الاستعمار الفرنسي وحلفائه في المنطقة العربية. ففي مصر جرى تأميم قناة السويس ثم أعقبه العدوان الثلاثي الذي استنزف قسماً حيوياً من المجهود العسكري الفرنسي. وقدراتها المالية، وألحق الضرر البالغ بمكانتها وسمعتها على المستويين العربي والعالمي. وفي سورية فجّر العمال أنابيب النفط العائدة لشركة

استعمارية، قاطعين في الوقت نفسه عن آلة الاستعمار الحربية جزءاً هاماً من مقوّمات قدرتها على العمل. وأسقط الطلبة حكومة في سورية لأن وزير اقتصادها عقد صفقة حبوب مع فرنسا. وفي الأردن حدث أعظم نهوض جماهيري أجبر الملك على إبعاد الضباط الانجليز وانهاء المعاهدة مع بريطانيا والسير المؤقت في ركب التحرر. وفي العراق أسقط النضال الوطني حلف بغداد وسحق حلفاء الانجليز. وفي لبنان تفجرت ثورة شعبية وطنية ضد النظام العميل، ولم ينقذه إلاّ الانزال الاميركي وفي المشرق العربي عامة اسقطت الجماهير أيّ امتداد لحلف بغداد. وفرضت سياسة التقارب مع المعسكر الاشتراكي ومواقف العداء للمعسكر الغربي، وأفشلت الجماهير العربية في المشرق والمغرب المشاريع الاميركية لملء الفراغ. وبين مصر وسورية قامت الوحدة، ممّا جعل اهتمام الغرب يتوجه نحو الخطر الجديد.

إن هذا الخط الجماهيري الصاعد باتجاه التطور قد أثّر في الثورة الجزائرية وتأثر بها، فكانت بينهما علاقة جدلية، علاقة دعم متبادل الأمر الذي يؤكد أن الاختمار الثوري في أية بقعة عربية، يغذّي خط التطور في بقاعٍ أخرى ويتغذّى منه.

والمعسكر الاشتراكي قدّم للثورة الجزائرية كل ما تطلبه من دعم، منطلقاً في ذلك من موقف مبدئي كان قد كرّسه الكومنترن، يوجب مساعدة الثورات التحررية المكافحة ضد الاستعمار، لأن هذه الثورات هي حق للشعوب المستعمرة من جهة، وإسهام في العملية الثورية العالمية من جهة ثانية. وهنا أيضاً، كانت العلاقة جدلية، علاقة دعم متبادل، بين المعسكر الاشتراكي والثورة الجزائرية. فهو يقدم لها الدعم المادي والسياسي، وهي بدورها تسهم في إضعاف خصمه الرأسمالي الاستعماري، وتقوية معسكر التحرر والاشتراكية في العالم. وأيضاً، إن الخسائر البشرية والمالية والعسكرية والمعنوية والسياسية التي أصابت الاستعمار الفرنسي وحلفاءه في الهند الصينية، قد قدّمت خدمات قيّمة للثورة الجزائرية، لأن هذه الخسائر قد ذهبت من حساب القوى التي كانت ستوظف لسحق الثورة الجزائرية.

إن الثغرة القومية التي ركزنا عليها كان لها ما يشبهها في ثورتي الصين وفيتنام، وتمّ ردمها بشكل مختلف تماماً. بشكل ثوري وجذري. لماذا؟ لأن أداة الثورة كانت قومية وموحّدة سواءً أكانت هذه الأداة هي جبهة أو حزب. ولأن الحزب الذي كان في موقع القيادة كان ماركسياً قومياً أو قومياً ماركسياً. لافرق بمعنى أنه كان ينطلق من الواقع القومي، من تحليل هذا الواقع، من دراسة مستلزمات تغيير هذا الواقع، إلى واقع مستقل ومتحرر وموحد قومياً، وتتوجه راية الاشتراكية العلمية والديمقراطية.

وفي اليمن الجنوبي:

لم تكد الثورة الجزائرية تحقق الانتصار الحاسم حتى بدأت ثورة شعبية وطنية جديدة ضد القوات البريطانية، والحكومات المحلية التي أقامتها. وهذه الثورة قد شابهت الثورة الجزائرية في أكثر من نقطة. فهي لم تضع السلاح إلاّ بعد أن تحقق الاستقلال التام. وقد حضّر لها وفجّرها وقادها تنظيم سياسي متمرّس، وطني وتقدمي، ممّا قاد بالضرورة إلى انتهاجها خط التقدم في مسارها اللاحق. فمنذ أن بدأ التغلغل الرأسمالي في الوطن العربي يتحول إلى استعمار تحت اسماء مختلفة، أصاب هذا الاستعمار القسم الجنوبي من اليمن، تماماً كما أصاب الساحل العُماني ومناطق عُمان الداخلية. لأن هذه المناطق هي في غاية الأهمية من حيث الموقع الاستراتيجي لغايات تجارية وعسكرية على حدٍ سواء. بدأ التدخل البريطاني في القرن السابع عشر. لكنه اتخذ طابع الأحتلال الدائم في القرن التاسع عشر مستغّلاً في الحالتين النزاعات المحلية والتناقضات القبلية، والتي اشتدت بفعل سياسة العثمانيين ومستفيداً أيضاً من الصراع العنيف بين الوطنيين والاستعمار العثماني. وفي كانون الثاني ١٨٣٩ احتلت بريطانيا عدن. وقد جوبه الغزو لليمن بهجوم مضاد قام به عشرون ألفاً من رجال القبائل الذين احتلوا مخا ومزقوا العلم البريطاني، بعد احتلالهم للحديدة. وأنذروا البريطانيين بوجوب تسليمهم عدن. لكن الانكليز استعادوا نفوذهم بالاتفاق مع العثمانيين الذين أرسلوا إلى اليمن اسطولاً بحرياً وقوة عسكرية وإذ ذاك وقع اتفاق مع الامام يقضي بأن البلاد الواقعة تحت نفوذه تبقى كذلك على أن يكون ممثلاً للباب العالي العثماني. لكن اليمنيين في الشمال ثاروا وقتلوا عدداً من جند الاتراك واحتلوا القصر وألقوا بالإمام في السجن. واستمر الوضع في الشمال ممزقاً حتى رحيل العثمانيين عام ١٩١٩ . وفي الجنوب ثبت الانجليز حكمهم المباشر في عدن وغير المباشر في السلطنات والإمارات والمشيخات. وحتى عام ١٩٦٢ ظلّت نسبة معينة من توزيع الصلاحيات بين الإمام والانجليز قائمة في الشمال والجنوب. ثم بدأ الاستعمار لعبته. ففي البدء شجّع التجزئة في الريف إلى إمارات ومشيخات، إلى أن أنشأت شركة بريطانية مصفاة البترول في عدن بين عامي ١٩٥٢ ـ ٥٤ وإذ ذاك وجد أن توحيد هذه المشيخات والامارات حول المصفاة أكثر فائدة، وممّا قوّى هذه الفكرة خروج القوات البريطانية من منطقة قناة السويس عام ٥٦ الأمر الذي استوجب نقل مركز القوات البريطانية إلى عدن، وهذا بدوره يستدعي قيام دولة اتحادية تربطها بحكومة التاج معاهدة تضامن ودفاع. ومن أجل قيام هذه الدولة وضعت وزارة المستعمرات دستوراً فيدرالياً وألزمت الأمراء بالموافقة عليه. وهكذا أعلن رسمياً قيام اتحاد امارات الجنوب العربي في ١١ شباط ١٩٥٩ . لكن

الكفاح ضد الاستعمار لم يتوقف وقد تصاعد بشكل خاص اعقاب الحرب العالمية الثانية: (بين ٤١ ـ ٤٥ ثورة بن عبدات في حضرموت. وبين ٥٥ ـ ٩٥٨ ثورة الزبيري في العوالق وقد أجبرت الانكليز على الانسحاب من المراكز الجبلية الممتدة بين المحافظتين الثالثة والرابعة. وبين ٥٥ ـ ٥٨ أيضاً ثورة الدماني في العوازل والمجعلي في دثينة وعام ٥٨ ثورة بن بو بكر. هذه الثورات المسلحة تبادلت الدعم والاسناد مع المظاهرات والاضرابات في المدينة والريف مثل: إضربات المزارعين الكبرى بين عامي ١٩٤٩ ـ ٥٣ وإضرابات عدن في آذار ٥٦ ومظاهراتها في أيار ٥٦ واضراب نيسان ٥٨ وانتفاضة تشرين اول ٥٨ واضراب آب ٦٠ [١١٥] وإذا كانت الثورات المسلحة الأولى لم تنجح فلأنها مفتقرة إلى التنظيم السياسي الذي يقودها ويوحدّها. لكن هذه الثورات أرست الأساس النفسي والعملي للطريقة الناجعة الوحيدة التي يجب أن يُعامل بها المستعمر، كما دلت على الثغرات التي يجب أن يتم تجنبها. وفي هذه المرحلة أخذ العمل السياسي المنظم بالتبلور عاكساً التركيب الفكري والعضوي للنبى السياسية وللمصالح الطبقية التي تمثلها.

فكيف كان الوضع الطبقي في عقد الاستقلال، وما هي الملامح الغالبة للدور الذي لعبته هذه الطبقات خلال مسار الثورة؟

في كل منطقة من الوطن العربي حل بها الاستعمار خلق تعقيدات خاصة تستهدف عرقلة نمو الوضع الثوري، وإعاقة مسار التطور السليم. وهذه التعقيدات أخذت صيغاً مختلفة حسب كل منطقة. ولكن بعضها كان متشابهاً. والجنوب خضع للسياسة نفسها. فهناك عدن التي يشتد انفصالها عن الريف أو ارتباطها به تبعاً لمصلحة الاستعمار المرحلية. وهناك الريف الذي يقسّم إلى عدد من المشيخات والامارات حيناً، ويضم في وحدة اتحادية مرتبطة بعدن أو منفصلة عنها حيناً آخر. واقتصادياً ركز الاستعمار على خلق حالة من التطور غير المتوازي بين المدينة والريف. ومن التطور المشوّه في المدينة نفسها. وبهدف كسب ولاء الأمراء والأسياد الدينيين شجّع على توسيع وتثبيت الاقطاع، من خلال أملاك الدولة والمشاع والملكية المشتركة للقبيلة. ذلك أن الملكية في هذه المنطقة شأنها شأن الملكية في المناطق الفلاحية والبدوية عامة، تتوزع بين ملكية دولة، وخاصة، ووقف، ومشاع. والملكية الخاصة في المناطق القبلية هي بالأساس ملك عام لجميع أفراد القبيلة ولكن الأمراء والشيوخ عملوا في هذه المنطقة كما في غيرها من المناطق المشابهة، على تسجيل القسم الأعظم من هذه الأراضي باسمائهم الخاصة. جرى ذلك في ظل الاستعمار العثماني، كما جرى في ظل الاستعمار الغربي. فالاستعمار الغربي البورجوازي لم يكن يعنيه أن يصفّي الاقطاع لصالح نمو البورجوازية وإنما أن يكسب ولاء المتنفذين. لأن هؤلاء قادرون بحكم

علاقات التخلف أن يوفروا الكثير من الجهد والقوى اللازمة لضبط الأمن وفرض السيطرة.

ودوماً، وكما هو الحال في أيّ لقاء مصلحي، توجد بالتأكيد خلافات ثانوية نتيجة لرغبة كل جانب في تحسين مواقعه وزيادة مصالحه على حساب الجانب الآخر، أو مستفيداً من قوة الجانب الآخر. وقد يصل التناقض بين الحلفاء حتى حدود الحرب. ولكن التناقضات الجذرية هي التي تعود إلى السيادة في النهاية. هكذا فعل الأمراء والشيوخ والأسياد بمعظمهم إذ تحولوا إلى خصم للثورة. لان الثورة في هذا الوضع المحدد لاتستهدف اجلاء المستعمر فقط وإنما تصفية مصالحه ومصالح حلفائه. ولأن جيش الثورة في هذا الوضع المحدد هو النقيض الفعلي، لأنه جيش الفلاحين والعمال وفقراء المدن، المتعطشين لتحطيم الاستعمار وتحطيم الاستغلال الطبقي. والثورة في حال انتصارها سوف تستلم السلطة في المدينة والأرياف. وقيادة الثورة ليست لهم كي يتحكموا بمسارها اللاحق وإنما هي لجبهة سياسية أخرى، وهذه الجبهة تمثل الشرائح الطبقية الفقيرة والمتوسطة، وهذا يعني السقوط السياسي لطبقة، لتحلّ محلها شرائح طبقية أخرى ذات أفكار وسياسات ومصالح مناقضة لافكارهم وسياساتهم ومصالحهم. والنتيجة الحتمية لذلك هي تعرض امتيازاتهم الطبقية للخطر. ومن هنا بات صدامهم المسلح مع قوى الثورة حتمياً. وهذا ما حصل بالفعل.

إن مشكلة الملاكين الكبار هنا تختلف عن مشكلاتهم في الثورات السابقة. لان جهاز الثورة قد تغير، وقيادته أصبحت من الجهاز ذاته، وكلاهما مضادان لامتيازات كبار الملاكين ولهذا السبب فإن التناقضات الثانوية مع الاستعمار قد اختفت، لتحل محلها التناقضات الرئيسية مع قوى الثورة. ولتبدل المواقف من النقيض إلى النقيض أكثر من شاهد في الواقع العربي: فعندما حل الأتراك مكان المماليك حمل الاقطاعيون العرب السلاح إلى جانبهم لان الفاتح الجديد قد وعدهم بالابقاء على اقطاعاتهم. وعندما حاول إلغاء الاقطاعات حملوا السلاح ضدّه. وفي الجزائر شكل المتنفعون من باشوات وآغوات ورجال دين وموظفين كبار إحدى العقبات الهامة أمام الثورة المسلحة. وفي المغرب ساعدت الشريحة الطبقية ذاتها الاستعمار في إقصاء نفوذ حزب الاستقلال والالتفاف على الثورة المسلحة. وفي فلسطين تواطأت مع الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية لتمكين اليهود من الهجرة والاستيطان. وفي شرقي الأردن أجّرت الأرض وباعتها للوكالة اليهودية. وفي سورية تواطأت مع المستعمر الفرنسي ضد الثورة السورية الكبرى. وفي الثورة الفلاحية في المنتفك في العراق، استعان الاقطاعيون بالاستعمار العثماني للقضاء على الثورة. وفي كل الانتفاضات الفلاحية التي تمت في سورية ولبنان وفلسطين كان الاقطاعيون يستعينون

بالاستعمار للقضاء على هذه الانتفاضات إذا عجزوا هم عن ذلك، كما حدث في عامية جبل العرب مثلاً، وفي تمردات الجليل وغوربيسان في مرحلتي الاستعمار كذلك.

لكن الأمر كان يختلف عندما لاتتعارض الثورة ضد الاجنبي مع امتيازاتهم بل تعززها. وكل الثورات التي قادها أو شارك فيها كبار الملاّك كانت من هذا القبيل. لان المصالح الوطنية في هذه الحالة تتفق مع مصالحهم الطبقية والسياسية. ومن هنا يأتي دورهم الوطني المنسجم مع خط التطور في مراحل، ودورهم الخياني المناقض لخط التطورفي مراحل أخرى. ودوماً في القاعدة استثناءات تقلّص من مدى شمولها. لكنها لاتلغيها. ففي الثورة العربية الكبرى قاد الأمراء والباشوات وزعماء القبائل وأغنياء الفلاحين الكتل الفلاحية والقبلية من الحجاز حتى دمشق، لأنّ الثورة توفق بين طموحهم للتحرر وتعزيز دورهم السياسي. وزعماء العائلات الذين قادوا الثورة السورية الكبرى هم من أغنياء الفلاحين وقوى الثورة هي قوى الفلاحين المالكين للأرض. لذلك فإن الثورة تتلاءم مع طموحاتهم الوطنية، وتعزز مواقعهم السياسية. وزعماء القبائل والأرياف الذين قادوا ثورة الريف المغربي، إنما كانوا يقودون الفلاحين وأفراد القبائل الذين هم بالأصل تحت قيادتهم. فالثورة هنا تلبي دوافعهم الوطنية وتنقل السلطة السياسية والاقتصادية إلى أيديهم. والأئمة في عُمان ظلوا يقودون الشعب ضد الغزاة العقد تلو العقد، حتى أصبح الوعي السياسي والطبقي يهدّد الحكم المطلق للسلطان، ويتناقض مع التفرد السياسي والاستغلال الطبقي للطبقة الحاكمة، فاستعان السلطان حفيد الأئمة بالاستعمار البريطاني للوقاية من أخطار الثورة الشعبية. هنا تحول التناقض مع الاستعمار إلى تحالف والتناقض مع الشعب إلى تناقض رئيسي. وحدث مثل هذا في عمّان ولبنان عام ١٩٥٨ . هكذا تترسّخ القاعدة التي أثبتتها الوقائع. وهي أن كبار الملاكين هم مع الثورة الوطنية إذا كانت لاتتعارض مع امتيازاتهم الطبقية. وهم في مقدمتها إذا كانت ستعزز هذه الامتيازات سياسياً واقتصادياً. وهم ضدها بدرجة من العنف تتوازى مع مدى الضرر الذي تلحقه تلك الثورة بالامتيازات نفسها.

ومقابل هذه الطبقة في الريف تكوّنت طبقة في المدينة. إلاّ أن مصالحها لم تكن موحّدة. فوكلاء الشركات الأجنبية والمرتبطون بالسوق الرأسمالي كانوا خارج إطار الثورة أو في مواجهتها. وأصحاب الفيلات المبنية خصيصاً للأجانب، وتجارّها، والمظفون الكبار في المؤسسات المالية والتجارية الأجنبية الذين اضحوا يخشون عواقب الثورة على اوضاعهم الشخصية، كانوا كذلك. أمّا أصحاب الصناعات الوطنية وتجارها فكانت تسحقهم المزاحمة الأحنبية وسياسة الإقراض، ولذلك، كانوا في صفوف الثورة. وفي قلب الثورة انصهرت عدة شرائح طبقية في المدينة: الحرفيون، والعمال، وأصحاب الصناعات الصغيرة،

والموظفون في المؤسسات الإدارية والاقتصادية والثقافية الوطنية. وفي الريف: الملاكون المتوسطون والفلاحون الذين يملكون أرضهم وقطيعهم، ومستأجرو الأرض، والعمال الزراعيون. لقد كانت الثورة بالنسبة لمجمل هذه الشرائح حاجة قومية وضرورة طبقية، لكن مأساتها، أن القوى السياسية التي تمثلّها ظلت حتى النهاية غير متطابقة في أساليب العمل ومراحله وفي عدد من الأهداف التي تلازم نشوب الثورة أو تليها.

إن الاتفاق التام حول العمل من أجل الاستقلال الكامل وانهاء الاحتكارات الاستعمارية كان يمثل حجر الاساس، لانه يجسّد الآمال الوطنية والطبقية. أمّا الأهداف الأخرى فهي موضع خلاف: صيغة الوحدة بين عدن والريف، والعلاقة بين الشمال والجنوب. وشكل الحكم. والخلاف حول أساليب الوصول للاستقلال والوحدة كان بالمقدار ذاته من التشعب. ولكل اسلوب أو هدف أنصار، وتتكوّن حوله قوى. وخلال مسار النضال المتصاعد، تنفرط بعض القوى وتتوحد أخرى. كلّ ذلك في منطقة (عدد سكانها أقّل من مليون ونصف يشكل اليمنيون منهم ٧٥٫٥٪ والأوروبيون ٧٫٥٪ والهنود والباكستانيون ٧٫٥٪ والصوماليون ٩٪ وتتألف قوى العمل فيها من ٥٠٪ ريفيين و ٣٥٪ مدينيين و١٥٪ رحلاً.[١١٦] والتطور في قوى الانتاج ضعيف للغاية. وعلاقات الانتاج علاقات استغلال. وقيم التخلف مستحكمة خصوصاً في الريف. وباستثناء صناعة النفط التي تكوّن أهم ركائز التطور، لاتوجد صناعة ذات وزن (ففي عدن تملك شركات وتجار بضعة معامل تستخدم مواداً أولّية محلية باستثناء الالمنيوم. وفي المحميات لاتوجد إلا صناعات حلج القطن وتعليب الاسماك وزيت السمسم وبزر القطن. ومجمل المؤسسات الصناعية تعدادها عام ٦٢ (٢٣) مؤسسة يعمل فيها ١٣٨٦ عاملاً. وقيمة انتاجها السنوي قرابة المليون جنيه استرليني. لكن الصناعة الناشطة هي صناعة البناء ويعمل فيها حوالي الـ ١٥٫٠٠٠ عامل ويعمل في المرفأ ٧٤٥٦ عاملاً.[١١٧]

وعلى العموم فإن مجمل القوة العمالية، كانت تشكل مجموعة متناسقة نسبياً وهامة عددياً ومتطورة نقابياً ونشطة في المجالين السياسي والمطلبي (فعام ٦٢ كان عدد النقابات ٣٢ نقابة تضم ٢١٫٤٠٠ عامل. ومع أنها لاتضم سوى ٢٥٪ من جملة قوة العمل العمالية، إلا أنها كانت قادرة على اشراك غالبية العمال في الإضرابات والمظاهرات التي تنظمها. ومن حيث الاتجاه السياسي يتوزع العمال بين: المؤتمر العمالي العدني وهو الأهم، وذو اتجاه وطني يساري وعدد منتسبيه حوالي الـ٢٢ ألف عامل أكثر من نصفهم من الشمال. واتحاد النقابات الحرة الذي أنشأه البريطانيون. والجمعيات المستقلة التي تتألف بمعظمها من كوادر أجنبية.[١١٨]

هذا الواقع الوطني والطبقي تجسّد في قوى. والقوى تطورت إلى أحزاب. والأحزاب انخرطت في جبهات. كلّ ذلك قد تمّ خلال المسار النضالي بشقيه السلمي والمسلح. ففي مرحلة الخمسينات نمت في اليمن بشطريه تنظيمات سياسية محلية. وتنظيمات ذات منشأ قومي أو أممي. في البدء تبلورت القوى في تيارين الأول مثلته الرابطة العدنية التي استهدفت تحقيق الاستقلال الذاتي لعدن وترك المحميات ضمن نظام الحماية. والثاني نشأ كرد فعل للأول وشكّل حزب "رابطة أبناء الجنوب العربي" واستهدف إقامة دولة اتحادية عاصمتها عدن مستقلة ذاتياً. ونظراً لعدم التجانس السياسي والطبقي داخل الرابطة، فقد حصل بها أكثر من هزة سياسية انتهت إلى الانقسام حول الاشتراك في انتخابات المجلس التشريعي عام ٥٥ حيث شكل الداعون للمقاطعة "الجبهة الوطنية المتحدة" بينما تفرع عن الرابطة العدنية حزبا المؤتمر الشعبي والوطني الاتحادي، وكان خلافهما حول دمج عدن مع اتحاد المحميات. وظلا يتناوبان الحكم والمعارضة في ظل الاستعمار. أما اتحاد عمال عدن فأسس حزب الشعب الاشتراكي ويهدف إلى: زوال الاستعمار وقواعده كلياً وفورياً. ورفض تكوين كيان خاص باليمن الجنوبي. وربط الجنوب المحتل بالشمال المحرّر. وإقامة مجتمع ديمقراطي اشتراكي.

ومنذ مطلع الخمسينات نشط في اليمن بشطريه كل من حزب البعث العربي الاشتراكي. والاتحاد الشعبي الديمقراطي الممثل للاتجاه الماركسي. وحركة القوميين العرب. وأسهمت هذه القوى بفعالية بالغة في الاضرابات والمظاهرات خصوصاً عام ٥٦ . وبما أن الجبهة الوطنية المتحدة قد انفرط عقدها لفقدان الانسجام، فقد التفت عدة تنظيمات منها حول اتحاد النقابات وركزّت جهودها منذ عام ٥٧ على العمل من أجل: إزالة الاستعمار وتحرير الشمال من النظام الملكي ودمج الجنوب مع الشمال. ثم نظم ممثلو هذا التيار مؤتمراً في القاهرة عام ١٩٦١ ضم ممثلين عن النقابات العدنية وحركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي والاتحاد الديمقراطي الشعبي. فلم ينجح المؤتمرون في خلق جبهة وطنية جديدة.

وبعد قيام الثورة ضد النظام الاقطاعي الملكي الاستبدادي في الشمال في أيلول ٦٢ نشأت لجنة تحضيرية لابناء الجنوب المجتمعن في صنعاء انبثق عنها الميثاق القومي لجبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل وكان بين الموقعين قحطان الشعبي وناصر السقاف وعبد الله المجملي. وفي تموز ٦٣ تشكلت الجبهة، وفي تموز نفسه أعلنت حركة القوميين العرب في الجنوب مباركتها لجهود المناضلين الموجودين في صنعاء لاقامة جبهة قومية، وفي آب ٦٣ عقد اجتماع حاسم لثوار الجنوب وصدر عنه بيان رسمي بقيام "الجبهة القومية لتحرير جنوب

اليمن المحتل" وشكلت قيادة للجبهة مكونة من ستة ممثلين عن قطاع القبائل وستة عن حركة القوميين العرب، وواجهت الجبهة مناوأة من بعض العناصر الرسمية في اليمن الشمالي والتي كانت تعطف على حزب الشعب الاشتراكي.[١١٩]

وهكذا تبلورت القوى في تجمعات ثلاثة: الأول ويضم المستعمر والحكومة الاتحادية وقسماً من التجار والاقطاعيين. والثاني الجبهة القومية التي استفادت من التيار الناصري ودعم القاهرة والقوات العسكرية المصرية المتواجدة في اليمن. والثالث منظمة التحرير التي أنشأها حزب الشعب الاشتراكي عام ٦٥ ثم حولها إلى جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل وضمت إلى جانبه حزب البعث والاتحاد الديمقراطي الشعبي. وبهدف توحيد موقف المعارضة انضمت إليها الجبهة القومية. لكن الخلاف الجزئي حول الأهداف وأساليب العمل ما لبث أن فسخ وحدة الموقف. إذ إن جبهة التحرير كانت ترجحّ العمل السياسي والنشاط السلمي على العمل المسلح. بينما كانت الجبهة القومية ترجحّ الاتجاه المعاكس. ومن هنا ظلت الجبهة القومية المحرّك الاساسي لأحداث الثورة منذ اندلاعها في جبال ردفان ومنطقة الضالع في تشرين الأول ٦٣ حتى انتصارها في عام ٦٧ . وبما أن الجبهة القومية هي التي فجّرت الثورة وقادتها بات من الطبيعي أن تربح الجولة ضد جبهة التحرير. وعندما قرر الاستعمار الرحيل ورفض الجيش الاتحادي التدخل ضد الثورة، سقط النظام الاتحادي تحت ضربات الجبهة القومية، وأخذت قواتها تجتاح الامارة تلو الأخرى محررة وموحدة، ثم أحكمت سيطرتها على عدن ووحّدتها مع الريف، وبذلك تحقق الاستقلال والتوحيد في الجنوب نهاية تشرين الثاني عام ٦٧ .

في هذه الثورة كما في ثورة الجزائر حدث استثمار عالٍ لتنامي قوى الاشتراكية والتحرر في العالم من أجل تعزيز إمكانيات الثورة وإضعاف موقع الاستعمار. وحصلت الاستفادة القصوى من أفول شمس الاستعمار المباشر في ارجاء المعمورة. فشدّد الثوار من ضرباتهم. لم يقابلوا مناورات الاستعمار الدبلوماسية بمناورات مماثلة، وإنما مضوا في طريق العمل المسلح دون هوادة. وبينما كان الاستعمار يحاول الموازنة بين العنف والمناورة ظل الثوار في طريق العنف سائرين. وبسبب هذه الموازنة لم يستعمل البريطانيون كل قواهم العسكرية كما فعل الاستعمار الفرنسي في الهند الصينية والجزائر. وكما فعل الاستعمار الامريكي في فيتنام. صحيح أن القوات البريطانية وبتعاون وثيق مع الجيش الاتحادي قد أخمدت ثورة القبائل في ردفان ويافع بكل قسوة واستخدمت ضد الشعب الطائرات والأسلحة الثقيلة، وقاومت كل تمرد وانتفاضة بالسلاح وحاولت بكل قوة أن تحافظ على بقاء السيطرة الاستعمارية في عدن والمحميات، ولكن الصحيح أيضاً أنها كانت تمتلك قوى جبارة لم تستخدم، لأنها لم تكن راغبة أن تدفع ثمناً باهظاً للغاية لقاء استمرار استعمارها المباشر.

ولذا وازن الاستعمار بين حلين: الأول هو الاحتفاظ ببقائه رغم الخسائر البشرية والمادية والسياسية التي يتعرض لها من جرّاء الثورة في الداخل وتزايد النقمة العربية والعالمية في الخارج. والثاني هو الجلاء تاركاً الأمر لحلفائه الاتحاديين وكبار الملاكين، ووكلاء الشركات الأجنبية، وكبار التجار والموظفين، ضامناً بهذا دوام التبعية الاقتصادية والسياسية دون خسائر مقابلة. فاختار الحلّ الثاني. لكن الثوار لم يمكنوه من تحقيق ذلك إذ حوّلوا قراره بالرحيل الاختياري، إلى رحيل اجباري ودمّروا السلطة الكرتونية التي أقامها.

لقد أصّرت الجبهة القومية على استخدام أسلوب الكفاح المسلح حتى النهاية. وبهذا تفوّقت على جبهة التحرير. وذاب تنظيم القوميين العرب ضمن الجبهة مشكلاً العنصر الفاعل في بنيانها وهذا مالم يفعله البعثيون والشيوعيون. وليس ذلك فحسب، بل إن الجبهة التي ينتمون إليها مع حزب الشعب الاشتراكي ظلت تغلّب النضال السلمي على النضال المسلح في وضع لاينفع معه إلا اعتماد العمل المسلّح كأساس، رغم أن حضور قوى الجبهة قوي وعريق في اليمن بشماله وجنوبه. فالبعث العربي الاشتراكي في اليمن هو فرع لتنظيم قومي قائم منذ عام ٤٧ . ومنذ عام ٥٠ يوجد له امتداد في اليمن من خلال الطلاب الذين درسوا في دمشق. والحزب من حيث الأهداف وحدوي ديمقراطي اشتراكي. ومن حيث الأهداف والممارسة في تلك المرحلة، هو معاد للاستعمار والامبريالية. وجريدته وكراساته كانت توزع في اليمن بسعة. وقد شارك بفعّالية في كل النشاطات الجماهيرية. وهو حكماً ضد الملكية والاقطاع والعلاقات القبلية في الشمال كما هو ضد الاستعمار وحلفائه في الجنوب. وتنظيمه في الشمال والجنوب موحّد مجسّداً بهذا وحدة الشطرين. "وحزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي الممثل للاتجاه الماركسي بدأ نشاطه منذ عام ٥٠ ودعا إلى الوحدة اليمنية وتصفية القواعد الاستعمارية ووقف الهجرة الاجنبية إلى عدن. واعتبر أن الشعب في اليمن يشكل جزءاً لايتجزأ من الوطن العربي الكبير. وطالب بأربعة أسس للوحدة اليمنية: الاستقلال الحقيقي للشمال. حكم ديمقراطي شعبي في الشمال. الربط بين كفاح أبناء الشطرين الوافدين إلى الشطر الآخر. ثم ممارسة حق تقرير المصير الواحد بعد مواجهة المشاريع الاستعمارية الزائفة في الجنوب"[١٢٠]

وحزب الشعب الاشتراكي الذي أسّسه اتحاد نقابات عمال عدن له تأثير كبير في أوساط اليمنيين المهاجرين من الشمال، وله التأثير ذاته في الجنوب. فالمؤتمر العمالي العدني الذي يشكل قاعدة هذا الحزب يضم حوالي الـ ٢٢٠٠٠ منتسب منهم ٣٠٠٠ من عدن و٦٠٠٠ من مناطق الجنوب و١٣٠٠٠ من الشمال . وهو من خلال هذا التكوّن الطبقي والوحدوي يؤلف ذخراً ثميناً للوحدة والتقدم.

إن هذه الأحزاب الثلاثة التي كوّنت قوام جبهة التحرير كانت تمتلك رصيداً داخلياً وعربياً ودولياً يوازي أو يتفوق على رصيد الجبهة القومية، ولو استثمر هذا الرصيد لقدمت هذه الجبهة أكبر إسهام مرحلي لتحرير اليمن وتوحيده وللثورة العربية عامة. كان للجبهة القومية سند في القاهرة، والقوات المصرية في الشمال. وكان للبعث عام ٦٣ دولتان في سورية والعراق. وإلى جانب الشيوعين يقف المعسكر الاشتراكي. ويستند حزب الشعب إلى دعم عمالي عربي وعالمي متفوق. لكن إحجام جبهة التحرير عن سلوك طريق الثورة المسلحة كخيار وحيد، قد فوّت فرصة تثمير إمكانات هذه الركائز لصالح الثورة داخلياً وعربياً.

خلال أحداث الثورة المسلحة مارست أحزاب جبهة التحرير العنف المسلح، ولكن ليس كأسلوب أساسي، وجرت مفاوضات للدخول في الجبهة القومية، إلا أن الجبهة أصرّت على ذوبان هذه التنظيمات فيها. لأن الجبهة ليست جبهة أحزاب، وبهذا ضيّقت الجبهة سبل وحدة الوطنيين في إطار المعركة. ومع وضع هذه العقبة موضع التقدير، فما الذي يمنع تلك الأحزاب من ممارسةحرب التحرير الشعبية وفق الصيغ التنظيمية التي تختارها؟ إن مسألة ذوبان البعث في أي تنظيم آخر أصبحت من المحذورات بعد تجربة وحدة ٥٨. ولكن لماذا لم يلتقط البعثيون الفرصة التاريخية عام ٦٣ فيشعلوا الثورة مستفيدين من الدعم الأكيد من سورية والعراق؟ والشيوعيون؟ أو لم تكن أمامهم فرص مماثلة؟ وحزب الشعب الاشتراكي؟ ألم يكن القوة الأساسية في الداخل. وذا النفوذ الأقوى في الوسط العمالي العالمي؟

هناك عقدة اساسية اعاقت وحدة العمل الثوري، وهي ناجمة عن وضع قوى التقدم العربية. ففي السنوات الأولى من مرحلة الثورة المسلحة كانت الصدامات الدامية التي حصلت بين البعثيين والشيوعيين والناصريين في أكثر من قطر عربي تفرض نفسها على امتدادات هذه القوى في اليمن بشطريه. وهذه العقدة لم تكن من صنع قوى التقدم والثورة في اليمن بل غدت ضحيتها وقطفت ثمارها المرة. والقوى نفسها في اليمن لم تكن بكاملها مطلقة اليد في صياغة تحالفاتها وبرامجها وأساليب عملها لأنها كانت فروعاً لتنظيمات قومية، او مرتبطة بعواصم أخرى. وهذه النقطة بمقدار ما تؤلف عامل قوة في حال انسجام مراكز القيادة، تؤلف عامل تفتيت في حال تنابذ تلك المراكز. ومنذ عام ٥٩ حتى عام ٦٦ ظلت علاقات هذه المراكز عرضة للتبدل ويغلب عليها طابع التوتر.

هكذا تظافرت كل هذه المعوّقات امام بلورة ثورة شعبية وطنية وتقدمية تضع هذه التنظيمات الأربعة وامتداداتها وحلفاءها في كافة التجمعات والتنظيمات السياسية والمهنية

ضمن جبهة شعبية شاملة، تصبح قادرة على خلق وضع ثوري متطور في الجنوب، ومد هذا الوضع نحو الشمال ونحو عُمان كخطوة أولى تتبعها خطوات في الجوار العربي حيثما تتوفر بذور ثورية داخلية قابلة للنمو. وإذا كانت صراعات قوى التقدم العربية، والخلافات حول اساليب العمل شكلت جوهر المنع لاقامة هذه الجبهة، فإن تركيب الجبهة القومية نفسه، قد كوّن السبب المكمل. ذلك ان بعض الاحزاب التقدمية ظلت حتى نهاية الحرب الثورية تنظر بعين الشك لبنية الجبهة القومية، وبالتالي تخشى الذوبان التنظيمي ضمن هذه الجبهة. ولعل السرعة القصوى التي تم بها سقوط الامارة تلو الاخرى، وامتناع الجيش الاتحادي عن مقاومة الثورة (ثم تشكيل [١٢١] زعماء الحزب الوطني الاتحادي) لأول حكومة مستقلة في عدن، يفسر ذلك التركيب، ويوضح سبب الشك المسبق الذي تحكم بمواقف بعض القوى التقدمية من موضوع الذوبان التنظيمي الذي اشترطته الجبهة، لأن هذه القوى كانت تخشى نتائج هذا الرهان غير المضمون.

ان الانفجارات الكبيرة التي حدثت داخل الجبهة بعد الاستقلال والاتهامات التي كيلت تبرهن ان ذلك الشك لم يكن بدون أساس. لكن هذا لا يعفي على الاطلاق القوى السياسية والمهنية الاخرى من مسؤولية عدم صنع الثورة المسلحة وفق الصيغ التنظيمية التي تختارها. وبما أنها احجمت عن ذلك بما يتفق ووزنها، تغدو النتيجة أنها مسؤولة مسؤولية مباشرة عن كافة الثغرات التي رافقت وأعقبت مسيرة الثورة بنسب تتفوق على مسؤولية القوميين العرب. وتبعاً لهذا، تحولت الصراعات إلى قوى التقدم والتطور نفسها، فتعددت الصدامات المسلحة، وسال الدم الوطني على أيدي الوطنيين، وتشرد الآلاف من التقدميين، وتوقفت الثورة ضمن حدود الجنوب، وتفردت الجبهة القومية بالسلطة.

والجبهة القومية لم تتابع المسيرة نحو الشمال لإعادة الوحدة الطبيعية بين الشطرين رغم تواجد تنظيمات لها في الشمال. ولم تتجه نحو عُمان رغم وجود ثورة شعبية عنيفة هناك، لكنها انكفأت نحو الداخل تخوض المعركة تلو الأخرى ضد حلفاء الأمس، أو ضد القوى التي هي من حيث التكوين الطبقي والأهداف السياسية في الموقع الطبقي نفسه، وخط التطور ذاته. وفي الوقت عينه تتآكل من الداخل بسبب التناقضات الذاتية في بنيانها. فشلّت هذه الصراعات قدرات الثورة الذاتية وأفقدتها امكانية الاندفاع في الاتجاه الصحيح. اذ إن هذا الاتجاه يحتاج لكامل الطاقات الشعبية في الجنوب كي تتكون قاعدة الانطلاق الراسخة التي بتفاعلها مع الطاقات ذاتها في الشمال وفي عُمان، تصبح قادرة على حسم الصراع المسلح لصالح الثورة الطبقية. القومية في هذه المنطقة. ونقطة البدء تكمن في وحدة الموقف الشعبي في منطقة صغيرة وقواها السياسية متعددة وحركتها

العمالية نامية ومسيسة وريفها مثور وطاقاتها البشرية والاقتصادية محدودة. ووحدة الموقف هذه كانت معكوسة ضمن القوى وضمن الجبهة نفسها. ولذلك بات محتوماً ان يتوقف الاندفاع الثوري. ثم يتحول الى تأقلم عملي مع الواقع القائم. أي مع التجزئة المفروضة والبنى الطبقية الحاكمة في الجوار. وهذا ما حصل بالضبط من حيث النتيجة.

ان الاختلاف الفعلي حول ممارسة العمل المسلح بين التنظيمات الأربع يصعب رده الى البنية الطبقية ومرتسمها الفكري. ويصعب رده ايضاً الى القوة الذاتية التي تتمتع بها كل من هذه التنظيمات. والا لأصبح الحكم لغير صالح القوميين العرب والتيار الناصري. فمن حيث البنية يحتل حزب الشعب الاشتراكي موقعاً متميزاً لأنه يتألف اساساً من العمال. والثورة المسلحة بالنسبة للعمال ضرورة طبقية ووطنية. ويليه من حيث القرب البنيوي الاتحاد الشعبي والبعث. وهذه الاحزاب الثلاثة هي التي ظلت تتمتع بتفوق ساحق في الوسط العمالي وفقراء المدن والطلبة وصغار الموظفين، حتى قدمت الممارسة المسلحة رافعة التعادل فالتفوق للجبهة القومية. ومن حيث الايديولوجيا يتربع الاتحاد الشعبي على عرش الرئاسة دون منازع. ولم تسيطر في فكره الثغرات القومية التي لازمت فكر معظم الاحزاب الشيوعية العربية. ويأتي القوميون العرب في نهاية الركب. ومن حيث قوة التنظيم على المستوى القومي يحتل البعث موقع القيادة. إذن ما هي العوامل التي أعطت الأولوية للقوميين العرب في اختيار الطريق الأسلم؟:

أ - القيادة المركزية على المستوى القومي والفرعية على مستوى اليمن. ذلك أنّ هذه القيادة تصرفت بوعي وصلابة عندما اختارت طريق الثورة المسلحة، وبوعي ومرونة عندما وافقت على الانصهار في الجبهة وتقاسم القيادة مناصفة مع قطاع القبائل، لأن الريف حتى تلك اللحظة وإلى الآن، كان ولا يزال يشكل المعين الأكبر لأية ثورة وطنية مسلحة.

٢ - قوة التيار الناصري في الريف. والقوميون العرب كانوا القوة المنظمة الوحيدة في قلب هذا التيار، الأمر الذي يمكنهم من قيادة هذا التيار. وبما أن الريف هو قاعدة الثورة المسلحة ومنطلقها، يصبح من المحتم ان يتمتعوا بتفوق في القوة المسلحة منذ البدء. وان يتعاظم هذا التفوّق مع تزايد نجاحات الثورة.

٣ - قرب مراكز الدعم اذ إن القوات العسكرية المصرية ظلت متواجدة في الشمال منذ عام ٦٢ وحتى عام ٦٧ وهي مرحلة الثورة المسلحة. وحكومة الشمال كانت أسيرة القرار السياسي للقاهرة. والقاهرة نفسها أقرب مراكز الدعم المتوقع والقائم.

إنّ الوضع في الشمال لم يكن يتناقض مع عملية مدّ الثورة وتجذيرها بل كان يدعّم هذه العملية. لكن هذا التدعيم والتجذير كان يتوقف ايضاً على وحدة القوى ذاتها. فعام

٦٢ انهار النظام الاقطاعي الملكي الاستبدادي وقامت الجمهورية. وقد اعتمدت عربياً على المتحدة حتى الـ ٦٧ وعلى دعم جزئي من دمشق بعد الـ ٦٧ . وطيلة هذه المرحلة ظل الشمال يخوض معركة مسلحة مع انصار الامام المدعومين من السعودية عسكرياً ومالياً وسياسياً. وكانوا يتخذون من السعودية منطلقاً لزحفهم باتجاه صنعاء. وقوى الجمهورية في الداخل هي الاحزاب نفسها: القوميون العرب والبعثيون والشيوعيون والشعب الاشتراكي، وامتدادات هذه الأحزاب في القوات المسلحة والتنظيمات المهنية. بالإضافة إلى بعض زعماء القبائل الأقوياء كالشيخ عبد الله الأحمر الذي قام في هذه المرحلة بدور بالغ الأهمية في حماية الجمهورية وكان يتلقى مساعدات مالية وتسليحية من سورية، لكنه انقلب في السبعينات الى نصير للسعودية. وهكذا يتضح ان الجمهورية كانت في الستينات في موقع التقدم وخصومها في موقع الرجعية، وأن القوى صاحبة التأثير الحاسم في الجنوب هي ذاتها صاحبة هذا التأثير في الشمال، وأن مراكز الدعم لهذه القوى هي نفسها عربياً وعالمياً. الأمر الذي يهيىء إمكانية التوحيد والتجذير ومدّ الثورة نحو عُمان وسواحلها، وإقامة وحدة عضوية أو جبهة قومية مع ثوارها الذين كانوا يحملون السلاح منذ عام ٥٥ . ومرة اخرى كان ذلك متوقفاً على نقطة البدء وهي وحدة الهدف والممارسة، والتنظيم العضوي او الجبهوي لتلك القوى السياسية والمهنية. ونقطة البدء هذه ضاعت في المركز بالنسبة لقيادتي البعث والقوميين العرب، كما ضاعت في الفروع بالنسبة لهذين الحزبين وللشيوعيين والشعب الاشتراكي والتنظيمات المهنية. وبسبب هذا الضياع، خسرت حركة الثورة العربية، والعملية الثورية العالمية، فرصة تاريخية كبرى تعادل في أهميتها ونتائجها، الفرصة المماثلة التي خسرتها الحركة والعملية في المغرب العربي الكبير في العقد نفسه.

وفي الجانب الطبقي المحض، احتاجت الثورة الى عقد من الزمن كي تحسم توجهها نحو إقامة الاشتراكية العلمية، لأن بنية التنظيم القائد لم تكن بالأصل انعكاساً لايديولوجية الطبقة العاملة، بل كانت خليطاً متنافراً من شرائح طبقية متعددة تتبنى وجهات نظر متباينة. وحتى حركة القوميين العرب التي كوّنت الهيكل الأكثر تنظيماً ضمن الجبهة القومية، لم تكن في أساس تكوينها معتنقة لمفاهيم الاشتراكية العلمية، وإنما كانت جذرية التوجه في الجانب القومي، إصلاحية التوجه في المجال الاجتماعي، ومن هنا يبدو طبيعياً أن تتوقف الثورة في البدء عند حدود بعض الخطوات الاصلاحية. فحسم الاستغلال الطبقي في علاقات الانتاج، وردم الأقنية التي تتشكل منها طبقة جديدة، ومصادرة ما تراكم في الماضي من خلال هذه الأقنية، ليست في جوهر عقيدة القوميين العرب. كما أنّ إمكانيات الجنوب الاقتصادية والعلمية والتقنية لم تكن قادرة على إحداث تطوير جذري في قوى

الانتاج. وأضيفت لذلك الصعوبات الداخلية الناجمة عن التناقضات البنيوية والفكرية ضمن الجبهة، وما تفجره من صراعات. والحسّاسيات المتراكمة بين الجبهة والأحزاب الأخرى. وما تولده هذه الحساسيات من عراقيل. ويتوج هذا كلّه موقع الجنوب وسط دائرة مغلقة من الأنظمة الرجعية المدعمّة بقوة من الامبريالية العالمية.

مع نهايات الاستعمار المباشر:

في نطاق الوطن العربي مهدّت المراحل الأولى من الوجود الاستعماري الغربي، والثورات الوطنية التي لفّتها لبلورة وضع طبقي وسياسي جديد: فالثورات الوطنية التحررية التي بدأت في عُمان والمغرب واليمن والجزائر ومصر وليبيا وسورية وفلسطين ولبنان والعراق، قد خلقت المناخ الملائم لبروز أشكال جديدة من النضال، انتهت جميعاً: إمّا بتحقيق الاستقلال التام من خلال الثورة الشعبية المسلحة، وإمّا بالتدرج نحو الاستقلال من خلال المعاهدات، وانتهاء مفعولها. وقد تبدّلت الأدوار الطبقية حسب نوعية النضال. ففي الثورات المسلحة دون استثناء، والتي اتخذت طابعاً شعبياً، قام الفلاحون بالدور الحاسم، سواء أكانت هذه الثورات قد مهدّت للاستقلال أو انتزعته أمّا في مراحل النضال السلمي فالطبقة البورجوازية بشرائحها المختلفة هي التي قامت بالدور الحاسم.

هذا التبدل أضحى نتيجة طبيعية للتكون الطبقي الجديد ولبنية القوى السياسية التي أفرزتها هذه التكونات. فالثورات الفلاحية الوطنية التي نشبت ضد الاستعمار في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، إنما استندت إلى تنظيم بدائي قائم على التكتلات المحلية والقبلية، لأن الظروف لم تكن قد نضجت بعد لنشوء أحزاب سياسية قوية. والثورات التي اشتعلت في النصف الثاني من القرن العشرين، انطلقت ايضاً من الريف وشكل الفلاحون قوتها الأساسية، إلاّ أنها عكست في تنظيمها وفكرها وقيادتها مستوىً من التطور يعبر عن درجة النضج التي قطعها الواقع العربي. أمّا النضال السلمي الذي استهدف إنجاز الاستقلال حيث لم تنجزه الثورة المسلحة، فقد ارتكز الى تنظيمات سياسية قوية، مثّلت حصيلة التطور في الوعي السياسي الذي تزامن مع تنامي قوة البورجوازية. والعناصر القيادية في هذه التنظيمات هي العناصر الأكثر وعياً. وهذا الوعي كان يتناسب مع الصعود في مراتب الشرائح الطبقية. لأن العلم الذي هو أهم مكوّنات الوعي في تلك المرحلة ظلّ على الغالب وقفاً على أبناء الشرائح الأكثر غنىً. ولكن اذا كان استلام البورجوازية لمقود القيادة يجسّد حالة موضوعية، فإن السؤال الملح هو: لماذا اختارت البورجوازية العربية طريق النضال السلمي؟:

للإجابة على هذا، لا بدّ من العودة السريعة الى تكوّن هذه البورجوازية. فالاستعمار العثماني ثم الغربي، مع فروق محدودة، قد عملا على تبنّي طبقة الإقطاع. لأن هذه الطبقة كانت جزءاً من النظام في ظل الاستعمار العثماني. وحليفة أو محايدة في ظلّ الاستعمار الغربي. وتبعاً لذلك، ظلّ نمط الإنتاج الإقطاعي في الذروة وطبقة الإقطاع في القمة. ومع هذا الوضع لا تتمكن البورجوازية من تحقيق نمو متسارع، لأن العلاقة بين هذا النمو وذلك النمط هي علاقة تناقض. ومن هنا بدأ مدخل الضعف. ومنذ بدء الامتيازات الاجنبية أخذت القوانين الجمركية والضريبية والمالية تعمل لصالح البضائع الأجنبية والمؤسسات الأجنبية والمتعاملين معها، على حساب البضائع والمؤسسات الوطنية والمتعاملين معها. الامر الذي عزّز هذا الضعف. ولعب تركيب الطبقة البورجوازية دوراً بارزاً في ترسيخ هذا الضعف. فقسم منها بقي يجمع بين صفته الإقطاعية وصفته البورجوازية، لذلك ظلّ يحاول أن يحصد الفائدة القصوى لكل من الصفتين مما أوقع هذا القسم في الشلل، وأفقده القدرة على التحرك الفاعل، وأسهم في إعاقة تقدم القطاع البورجوازي كوحدة متماسكة. وقسم آخر تكوّن ونما من خلال الارتباط بالرأسمال الاستعماري وكالةً أو استيراداً أو تصديراً، ولهذا السبب غدت مصالحه متناقضة مع نمو الصناعة الوطنية وحمايتها، وحتى مع الزراعات الوطنية التي تزاحم مستورداته. هكذا أصبح عامل شدٍ نحو الوراء. والقسم الثالث الذي تكمن مصلحته الوطنية والطبقية بالاندفاع العنيف نحو الأمام لإنهاء الاستعمار ومزاحماته وامتيازاته، والإقطاع بنمط إنتاجه ودوره السياسي كان عاجزاً عن النهوض بهذا العبء. وقد أكمل هذا العجز المحلي، تجزئة الطبقة قومياً، وتنوع خصومها حسب الزمان والمكان. ووفقاً لهذا الوضع العاجز والمشلول والمشرذم والمتنافر للبورجوازية العربية، تحصّنت في مواقع النضال السلمي لا تغادرها. وظلّت على الدوام تكدح لمنع الجماهير من تجاوزها. وعندما كان يحصل هذا التجاوز، سرعان ما تلجأ الى كبحه وتثميره لصالح تساومها مع الاستعمار.

وعلى ضوء مجمل هذا الوضع لم تستطع البورجوازية العربية أن تنهض بأي عبء ثوري جذري يداني في أهميته ما صنعته البورجوازيات الغربية لبلدانها من توحيد قومي وتقدم حضاري.

والنضال السلمي لم يبق محصوراً في إطار التحرك المطلبي والاحتجاجي من مظاهرات وإضرابات ووفود وعرائض، بل كان يتعدّى ذلك في كثير من الأحيان إلى الصدامات المسلحة. وقد تداخل هذا النضال مع عمل ثوري مسلح على شكل مفارز عصابات كما حصل في تونس ومنطقة قناة السويس، وبدرجة أقوى وأوسع في الريف المغربي. وفي كل

شكل من أشكال النضال تفوّقت قطاعات. فالمظاهرات والإضربات والصدامات غلب عليها الطابع العمالي والتجاري والطلابي. والمجالس التنفيذية والتشريعية ظلت من اختصاص الخليط الإقطاعي - البورجوازي. والبيانات والصحف والعرائض تولّت قيادتها النخب المثقفة. ومفارز حرب العصابات تألفت من الفلاحين والعمال كأساس.

في هذه المرحلة شاركت في العمل السياسي أحزاب سياسية وتنظيمات نقابية وكتل مهنية، متباينة التركيب والاتجاهات، وتعكس مصالح قوى طبقية مختلفة: فكبار الملاكين شكلوا في كل مكان تنظيمات سياسية تعبر عن مصالحهم، رغم أنّ هذه التنظيمات غير مقتصرة عليهم. وحصرت همّها في العمل ضمن الشرعية الاستعمارية لما يعزّز امتيازاتها. إذ بقيت على الدوام تعمل لزيادة رقعة الملكية التي تمتلكها طبقة الإقطاع، ولمناوءة أي اصلاح زراعي، ولتخفيف الضرائب العقارية، وللإعفاء من الديون المصرفية التي تكون قد اقترضتها، ولتوجيه القروض المصرفية نحو خدمة مصالحها، ولزيادة الأشغال العامة التي تضاعف مداخيلها، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف ظلت تحرص على المشاركة في السلطة التنفيذية والتشريعية، وتعقد التحالفات مع ممثلي البورجوازية أو تفسخها، وتقوّي من علاقاتها مع المستعمر أو تخففها. وفي المجال الفكري انتهجت خطة ترسيخ المفاهيم الدينية والانقسامات المذهبية، وتعزيز مكانة ومسؤولية رجال الدين وتعميق القناعة بالحكمة الالهية في تقسم البشر إلى طبقات، وبأن الارض لله يهبها لمن يشاء، وبأن لكل انسان قدره ونصيبه في هذه الدنيا الفانية، وبأن الانسان لا يصيبه إلاّ ما كتبه الله له، وبوجود قوى خفية لا تحس ولا تمس ولا ترى. لاراد لحكمتها وإرادتها... ذلك أن رسوخ هذه القيم والافكار يساعد الاقطاع على الاحتفاظ بامتيازاته الطبقية ومكانته السياسية، ويبعد شبح التفكير العلمي والوعي الثوري والصراع الطبقي والتمرد المسلّح.

وشكل المتنفذون في العشائر والعائلات الاقطاعية القوة الاساسية في هذه التنظيمات، ومن خلال الوزن المادي والعشائري والمحلي لهؤلاء المتنفذين، استمدّت هذه التنظيمات قوتها الفعلية. وقد وجد الاستعمار في هذه الطبقة وما يمثلها من تنظيمات وكتل وجمعيات أفضل نصير له. فعمل بمهارة وخبث المستعمر على ملاءمة مصالحها مع مصالحه، وبذلك وفّر على نفسه الكثير من القوى والإمكانيات التي كان مضطراً أن يوظفها لضمان سيطرته. وممّا سهّل هذا، علاقات التخلف التي تشدّ أوسع الشرائح إلى زعماء الأديان والمذاهب والقبائل والعائلات. والاستعمار كان سعيداً بالمفاهيم الفكرية التي ترسخها هذه الطبقة، لأن هذه المفاهيم تخفف من قدرة القوى البشرية المضطهدة والمستغلة، على التفكير العلمي السليم، وتطوير الوعي القومي والطبقي، بما يقود إلى التعامل مع الشروط المادية

بالصيغ التي تؤدي إلى نسف الاستعمار والاستغلال. وكان سعيداً أيضاً بالجهد الذي يبذله الاقطاع، لمنع تبلور القوى على اساس الالتزام القومي والطبقي، حتى لا يأخذ الصراع مجراه الصحيح. بل يظل حبيساً ضمن إطار العلاقات الاجتماعية المرضية. وفي هذا خدمة مزدوجة للاستغلال الطبقي والاستعمار، على حدٍ سواء. وتبعاً لكل ذلك، فقد كان اللقاء مصلحياً. وبات من السهل على الاستعمار أن يقدّم الأرض التي لا يملكها، والنفوذ السياسي والإداري الذي لا يمس جوهر وجوده، مقابل هذا الدور الثمين الذي يقوم به الإقطاع لمصلحة الإثنين معاً. والاقطاع كان مغتبطاً بذلك.

والبورجوازية الوطنية شكلت قواها السياسية. وهذه القوى لم تكن خالصة لها، ولكنها كانت ضمن قيادتها. ومن الوجهة العملية ظلت أحزابها تقود الجماهير طيلة مراحل النضال السلمي، وإن كانت الجماهير قد تجاوزتها في كثير من الأحيان، كما حدث في مصر في ثورة ١٩١٩ ، ونشاط مفارز العصابات في تونس والقناة، وعند إغلاق مكاتب الكتلة الوطنية في سورية، وخلال انتفاضة بورت سموث في العراق، وفي أحداث الثورة المسلحة في الجنوب المغربي. وأحزاب البورجوازية ظلت احزاباً قطرية، لم تتجاوز الحدود المفروضة، رغم أن مصالحها في تلك المرحلة كانت مع توسيع الاسواق المحلية، مّما يعكس هشاشتها وعجزها وتنافرها. وهذه الأحزاب تشابهت من حيث التكوين. ثم تعرضت للانشطار في مراحل لاحقة. لأن بنيانها لم يكن موحداً. إذ جمعت في صفوفها شرائح تجارية وصناعية وحرفية، ومصالح هذه الشرائح كثيراً ما كانت تتناقض . فالصناعات المتوسطة تطحن الحرف، والتجار المتعاملون مع الخارج يزاحمون الصناعات الوطنية. والعناصر المزدوجة الولاء: للنمو الصناعي وامتيازات مالكي الارض تعرقل تطور البورجوازية. وفي صفوف هذه الأحزاب انخرطت مجموعات كبيرة من المثقفين والطلاب وحتى العمال وفقراء الأحياء. وهذه المجموعات ظلت على الدوام تدفع باتجاه المواقف الأكثر عنفاً وثورية. الامر الذي يسبب الإرباك لنهج البورجوازية المسالم. وجميع هذه الأحزاب وقعت معاهدات وشاركت في الحكم في ظل الاستعمار الرسمي أو الواقعي.

إن الحصيلة العامة التي أنجزتها النضالات السلمية بقيادة البورجوازية قد سجّلت تراجعاً كبيراً عن حصيلة الخط الثوري المسلح التي راكمتها ثورات الريف العربي، رغم أن التقدم في الوعي والتنظيم كان يفرض التصاعد. إلاّ أن تكوين البورجوازية وهزالها وتخاذلها قد حتمّ هذه النتيجة. لقد استهدف النضال السلمي الذي قادته البورجوازية تحقيق جملة أهداف تخدم التطور الوطني، لكن النتائج جاءت مبتورة ومعكوسة في كثير من المناحي. فالأهداف التي جرى تكريسها من خلال النضال اليومي توخّت: رفع المستوى المعيشي

والقدرة الشرائية لجماهير الريف، وهذا يستدعي إصلاحاً في علاقات الإنتاج ونظام الملكية. وتحقيق تنمية صناعية من خلال حماية وتشجيع الصناعة الوطنية، وتطوير التعليم والخدمات الأخرى لأنها تخدم هذه التنمية، وإنهاء الاستعمار وامتيازاته لأن ذلك يستجيب للدافعين الوطني والطبقي، وتوحيد السوق العربية، لأن هذا التوحيد يلبي المصلحة القومية والطبقية. لكن تحقيق هذه الاهداف يحتاج إلى تركيب بنيوي متماسك، وقيادة حازمة ثورية، وعمل ثوري مسلّح ومتواصل، وتنسيق العمل او توحيده على الساحة العربية، وكل ذلك كان مناقضاً لبنى التنظيمات السياسية البورجوازية وتوجهاتها.

والشرائح الطبقية الأقرب إلى الفقر من عمال وفلاحين ومعلمين وحرفيين، تكوّنت لها أحزاب ايضاً. وهذه الأحزاب تشابهت من حيث اختلاط البنية والقيادة وتباعدت من حيث الايديولوجيا وزمن النشوء. فالأحزاب الشيوعية العربية نشأت على العموم في وقت مبكر منذ العشرينات. أما الأحزاب القومية فنشأت في الثلاثينات والأربعينات وحتى الخمسينات. والأحزاب القطرية تزامن تكوّنها مع الاحزاب القومية.

قامت الأحزاب القومية والقطرية بأدوار متكاملة. فبعضها صنع ثورات مسلحة، وبرز على هذا الصعيد حزب الشعب الجزائري. وحركة القوميين العرب، وجبهة تحرير عُمان، وجبهة تحرير اريتريا، والقوات الشعبية ضمن حزب الاستقلال المغربي. وبعضها شكل قوة ضاغطة على أحزاب البورجوازية تدفعها إلى الأمام كلما لجأت إلى مهادنة الاستعمار ومساومته. أمّا الأحزاب الشيوعية فقد اختلفت اتجاهات نضالها ومستوياته وفقاً لعدة اعتبارات:

أ - البنية العضوية الغالبة خاصة في القيادة: فحيث سادت البنية الأوروبية أو اليهودية اتخذ النضال منحى الاصلاح ضمن النظام الاستعماري نفسه. وحيث سادت البنية العربية توجه النضال نحو الجذور.

ب - موقع الدولة المستعمرة من الاتحاد السوفياتي: إذ تسهم هذه الأحزاب في تحريك الشارع وقيادته ضد الاستعمار في فترات العداء، وتصمت عنه أو تدعو للانخراط في جيشه في فترات التحالف (فالحزب الشيوعي السوري أيّد الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥ واعتقلت لجنته المركزية ونفيت وفي ١١ أيلول ٣٩ دعت جريدته صوت الشعب، الشعب العربي في سورية ولبنان للتطوع في الجيش الفرنسي دفاعاً عن الديمقراطية. وتموّج موقف الحزب الشيوعي المصري وفق تبدل الموقف السوفياتي الذي أيّد حزب الوفد قبل آب ٣٩ لأنه خفّف من مقاومة العمال المصريين للاستعدادات الحربية البريطانية، وعند توقيع الاتفاقية السوفياتية الألمانية في آب ٣٩ هاجمه للسبب نفسه. وبعد العدوان الألماني على

الاتحاد السوفياتي انتقده لبقائه بعيداً عن الحرب وعدم تحمسه لقضية الديموقراطية).[١٢٢]

٣ ـ موقف الحزب الشيوعي الفرنسي من السلطة الفرنسية: ففي الأقطار التي تستعمرها فرنسا ظلّت مواقف الأحزاب الشيوعية تتأرجح من الاستعمار حسب الموقع الذي يحتله الحزب الشيوعي الفرنسي داخل أو خارج السلطة. وتجلّى ذلك بوضوح في سوريا ولبنان، وأقطار المغرب العربي، أبّان حكم الجبهة الشعبية حيث كان نضال الأحزاب الشيوعية معاكساً لأماني الجماهير الوطنية. أو فاقداً لقوة الاندفاع.

٤ ـ الموقف السوفياتي من قضية فلسطين: حيث يتصاعد النضال ضد الاستعمار الاستيطاني عندما يتبنى الكومنترن سياسة معادية لهذا الاستعمار، واستمر ذلك حتى عام ٤٧ ، وينقلب اتجاه النضال بعد أن يتبنى الاتحاد السوفياتي، سياسة الاعتراف بالأمر الواقع، وحدث ذلك بدءاً من التقسيم. ولعلّ الشاهد الأوضح هو موقف الحزب الشيوعي العراقي "ففي أيلول عام ١٩٤٥ قام الحزب الشيوعي بتوجيه عدد من أعضائه اليهود لتقديم طلب تأسيس "عصبة مكافحة الصهيونية" وجاء في طلب التأسيس: "إن الصهيونية خطر على اليهود مثلما هي خطر على العرب وعلى وحدتهم القومية. ونحن إذ نتصدى لمكافحتها علانية وعلى رؤوس الأشهاد، إنما نعمل ذلك لأننا يهود وعرب بنفس الوقت... وإننا ندعو لحل قضية فلسطين على أساس منع الهجرة اليهودية وإيقاف انتقال الأراضي العربية إلى أيدي الصهاينة وتأليف دولة ديمقراطية عربية مستقلة استقلالاً تاماً تضمن فيها حقوق كافة المواطنين عرباً ويهوداً" .[١٢٣]

لكن هذا الموقف النظري والعملي المتفوّق في صوابه، قد مسخ مع الأسف في مؤتمر الحزب في أيار ٧٦ حيث أصبح "إن النضال ضد عدوانية اسرائيل وضد مطامع الصهيونية جزء لا يتجزأ من النضال ضد الامبريالية العالمية وبالأخص الأميركية... وإن النضال ضد عدوانية اسرائيل وضمان إقامة سلم عادل في المنطقة يستلزم بالأساس وحدة القوى التقدمية وكل القوى المعادية للامبريالية في البلدان العربية... إن حزبنا الشيوعي العراقي يناضل من أجل عودة الشعب العربي الفلسطيني إلى دياره وتمكينه من تقرير مصيره بنفسه على أرض وطنه بما في ذلك إقامة دولته الوطنية [١٢٤]".

وهكذا مسخ الهدف من "تأليف دولة ديمقراطية عربية مستقلة". إلى النضال ضد عدوان اسرائيل، وإقامة سلم عادل في المنطقة. أي سلام مع إسرائيل كدولة اكتسبت شرعيتها من خلال الأمر الواقع. وليس النضال ضد وجود اسرائيل كدولة.

إنّ الأحزاب القطرية والقومية والشيوعية في الوطن العربي، قد مثّلت حالة قاصرة في فكرها وممارساتها بالمقارنة مع أحزاب أخرى نشأت في المرحلة نفسها وجابهت خصوماً

طبقيين واستعماريين بالغي القوة في وقت واحد. ففي الصين، ولد الحزب الشيوعي في مطلع العشرينات، (وكان عدد أعضائه عام ١٩٢٤ (٨٠٠) عضو والحزب الشيوعي المصري، حسب السجلات التي ضبطها الأمن في نادي الحزب عام ١٩٢٣ (١٥٠٠) عضو وفي تصنيف آخر ٧٠٠ عضو عام ١٩٢٤)[١٢٥] وخلال مرحلة الكفاح المسلح كان يسيطر اكثر من استعمار مباشر وغير مباشر. وكانت الصين موزعة بين أكثر من سلطة. ففيها المناطق التي يسيطر عليها الاستعمار الياباني، والمناطق التي يحكمها الكومنتانغ، والمناطق شبه المستقلة، والمناطق التي حرّرها الثوار وأقاموا فيها سلطات شعبية. ولكن الثورة ومنذ البدء تجاوزت في فكرها وممارساتها، وتكوين أداتها وقيادتها، أية حدود مفروضة أو يمكن أن تفرض، وبنت كافة تنظيماتها على أساس هذه الوحدة في الفكر والأداة والممارسة. لذلك، عندما حوصرت قوات الثورة في الجنوب في المنطقة المحرّرة، قطعت هذه القوات الصين من الجنوب إلى الشمال في مسيرة مشهورة، ثم عادت لتجتاز المسافة ذاتها من الشمال إلى الجنوب محرّرة وموحدة، ومقيمة سلطات الشعب المنتخبة الاشتراكية. لم يتأقلم الحزب مع الحدود التي فرضها المسار السياسي للصين أو التي فرضتها ظروف الثورة. وإنما ظلّ على الدوام منطلقاً من وحدة الأداة والهدف والممارسة. ولهذا عندما انتصرت الثورة الاشتراكية القومية في الصين، لم تنتصر في مقاطعة أو إقليم، وإنما في أمة موحدّة.

وفي فيتنام [١٢٦] نشأت في مرحلة العشرينات ثلاثة جماعات شيوعية، وحرصاً على وحدة الأداة، توحدت عام ١٩٣٠ ، وحتى عام ١٩٤٠ ظلت فيتنام مستعمرة فرنسية. وفي آب ١٩٤٥ أنجزت الثورة الاستقلال الكامل بعد ان هرب الفرنسيون واستسلم اليابانيون وتنازل الامبراطور عن العرش. وقامت الجمهورية في أيلول ١٩٤٥ . وفي نهاية أيلول نفسه شنّ الفرنسيون بمساعدة البريطانيين هجوماً استعادوا فيه سايغون. ثمّ حط جيش شانغ كاي تشيك في الشمال مقدماً العون لأنصاره. واحتلت القوات البريطانية الجنوب. وقد أجبر هذا الوضع حكومة الجمهورية على توقيع اتفاق مجحف مع فرنسا، متفرغة بذلك لسحق ٢٠٠ ألف جندي من جيش شانغ كاي تشيك، ثم سحق انصاره الذين كانوا يحتلون خمس مقطعات في الشمال. لكن الحرب مع فرنسا لم تتوقف عملياً رغم الاتفاقية، لأن فرنسا ظلت تعمل خطوة وراء خطوة على توسيع رقعة سيطرتها والتضييق على ثوار الجنوب. وانتهت الحرب التي هي حرب فلاحين كأساس، قادها حزب ماركسي متمرّس بالقتال، بانتصار ديان بيان فو في مطلع ١٩٥٤ .

وآنذاك وقّعت اتفاقية جنيف التي تؤدي في حال تطبيقها إلى توحيد شطري فيتنام. وعندما تبينّ أن اتفاقية جنيف قد ديست حدّد حزب الشغيلة الفيتنامي أهدافه المقبلة بـ:

حماية الشمال من الغزو والدمار. والانتقال من الديمقراطية الشعبية إلى الاشتراكية العلمية مباشرة دون المرور في مرحلة الرأسمالية. والقتال في الجنوب ضد الحكم العميل الذي أقامه الاستعمار، وضد قوات الغزو الأميركي. ودون توقف وتأقلم مع واقع الانقسام، ودون الوقوع في أوهام الاكتفاء بالنضال السلمي. باشر الشعب الفيتنامي خوض صراع لا هوادة فيه. وبقيادة الحزب تمت الملاءمة الدقيقة بين ما هو طبقي وما هو قومي. وتواكب الخط السياسي الصحيح، وتعديل مقوّمات الخط حسب ضرورات كل مرحلة، مع الخط القتالي الصحيح الذي عبّأ الشعب بأسره. ورغم أهمية استناد الثورة إلى الصين والاتحاد السوفياتي، فقد كانت أسباب النصر الجوهرية داخلية.

لقد حاولت أميركا في البداية أن تعمل من خلال غيرها، فغطت نفقات الحرب الفرنسية بنسبة ١٥٪ عام ٥٠ ثم رفعتها إلى ٨٠٪ عام ٥٤ دون جدوى. ثم أخذت تقدم المساعدات للحكم العميل في الجنوب دون فائدة. وأخيراً اضطرت للتدخل الفعلي عام ٦١ ولم توفر شيئاً من طاقاتها. لكن الهزيمة المرة قد لحقت بها وبالحكم العميل الذي تدعمه في نيسان ٧٥ . في هذه الحرب القومية والطبقية شارك إلى جانب قوات الجنوب من الشمال ١٩ فرقة عسكرية نظامية من أصل ٢١ فرقة هي كامل جيش الشمال. لم تموّه قيادة الثورة ولم تحترم الحدود الدولية المفروضة. ولم توافق على اقتراح الاتحاد السوفياتي عام ٥٧ بقبول دولتي الشمال والجنوب في عضوية الأمم المتحدة. لكنها لم تخلق من هذا الاقتراح مشكلة مع الاتحاد السوفياتي الداعم لها بكل قوة. وفور الانتصار النهائي في ٣٠ نيسان ٧٥ باشر الثوار في الشمال والجنوب إجراءات التوحيد الكامل. وبهذا تحقق الاستقلال والتحرر والوحدة، وأقيمت سلطة الاشتراكية العلمية والديمقراطية الشعبية دون تأخير، رغم ان الولايات المتحدة أنفقت بين ٦١ - ٧٥ مقدار ١٥٠ مليار دولار وخسرت ٤٩٠٠ طائرة هليوكوبتر و٢٧٠٠ طائرة حربية وضحت بـ ٥٦،٠٠٠ قتيل أميركي و ٢٥٠،٠٠٠ جريح ومشوه، وزجت في القتال نصف مليون جندي أميركي إلى جانب قوات الحكم الذي تدعمه والبالغة مليوني جندي.

إن هذه المقارنة حيوية جداً لاستنباط العوامل التي أدّت إلى نتائج متناقضة، في أوضاع قريبة التشابه. في الصين وفيتنام تناوبت عدة قوى استعمارية: يابانية، وفرنسية وانكليزية وأميركية. وحكم طبقي مستغل ومتعاون مع الاستعمار. وفي الوطن العربي تزامنت عدة قوى استعمارية: بريطانية وفرنسية وأسبانية وإيطالية. وطبقة إقطاع متعاونة مع الاستعمار. وفي الصين وفيتنام سادت التجزئة وفي الوطن العربي كذلك. في الصين وفيتنام ولدت منذ مطلع القرن العشرين أحزاب محلية وقومية وماركسية وفي الوطن العربي كذلك. الصين

وفيتنام كانا بلدين متخلفين، تسيطر فيهما علاقات الإنتاج الإقطاعي، ويشكل الفلاحون الحجم الأكبر من السكان، ويستحكم فيهما المرض والأمية، وتتخلخل فيهما الوحدة الشعبية من خلال الولاءات الاجتماعية المرضية وتعدد الأجناس، والوطن العربي في وضع مشابه.

إذن فالفروق ليست هنا، بل هي في قوى الثورة: في الصين وفيتنام توحدت القوى الماركسية واليسار القومي في حزب ماركسي - لينيني واحد. وهذا الحزب ولد في أرض الواقع وعاش همومه. وجسّد منذ نشأته الوحدة القومية في التنظيم والفكر والممارسة. وسنوات الجدب في العطاء كانت السنوات التي اختلت فيها الوحدة. كما حدث أبان تشكل حزب واحد في فيتنام ولاووس وكمبوديا. والقيادة استطاعت أن تحلّل الظروف وتتكيف مع المستجدات، وتقيم التحالفات المرحلية، وتحدد الخط السياسي الصحيح والخط القتالي الصحيح، الذي يستفيد من كل ركيزة بشرية أو طبيعية أو اقتصادية. وتمكنت من أن تثمّر كل نشاط سياسي أو انتفاضة محدودة أو حالة تذمر. لصالح الثورة القومية الاشتراكية الديمقراطية وليس العكس. لم تقع في متاهات النضال السلمي ولم تهمله. بل اختارت الثورة المسلحة على النطاق القومي ووظفت كل مجهود لصالح هذه الثورة. ولم تنطلق من ضرورات التطابق مع الموقف السوفياتي، بل من ضرورات الثورة المسلحة في بلادها. وهذا المنطلق هو وحده الذي يقدم الدعم الواقعي للعملية الثورية العالمية. والثورة المسلحة في نطاقها القومي هي التي أعادت بلورة القوى من جديد بين منخرط فيها ومناوىء لها، وبالتالي هي التي جعلت الحزب الشيوعي يحتل موقع القيادة. وعند الانتصار النهائي لم تضع الثورة فاصلاً زمنياً بين الهدف القومي: الوحدة، والهدف الطبقي: الاشتراكية العلمية. لأن مصلحة القوى الطبقية الكادحة هي في إقامة الوحدة والديمقراطية كما هي في الاشتراكية.

وفي الوطن العربي تأقلمت الأحزاب الماركسية مع التقسيمات المفروضة. ووفد جلّها إلى الواقع من الخارج. لم يولد فيه ولم يعش همومه. ونجم عن النشأة والتأقلم والموقف الخاطىء من كثير من القضايا القومية، صراع متنوّع وشبه متواصل مع اليسار القومي والمحلي. وانعكس ذلك على وحدة الموقف التقدمي، وفقدان الأحزاب الشيوعية لأي دور قيادي، واختلاط النظرة الشعبية للممارسات الخاطئة بالنظرة للماركسية نفسها. ولم يتبن أي تنظيم ماركسي نهج العمل المسلّح لا في سبيل الاستقلال، ولا في سبيل الوحدة والاشتراكية. وهذا الاختيار للعمل السلمي والاقليمي، بالإضافة إلى الكثير من المواقف المعكوسة قومياً ووطنياً، هو الانعكاس الطبيعي للنشأة والتأقلم، وقد أدّى بدوره إلى حذف

إمكانية توحيد هذه الأحزاب قومياً، وإلغاء احتمال قيادتها لثورة قومية اشتراكية مسلحة. وإلى عدم إمكان توحدها مع اليسار القومي في حزب ماركسي - لينيني واحد يكون منظم الثورة القومية الطبقية وصانعها وقائدها. وهذا هو الاختلاف الأكبر بين وضع قوى الثورة في فيتنام والصين وفي الوطن العربي.

والأحزاب القومية بدأ تكونها عام ١٩٣٣ بعصبة العمل القومي. ثم بحزب البعث عام ٤٧ وبحركة القوميين العرب التي بدأت نواتها الأولى في بداية الخمسينات. وهذه الأحزاب التي كان لها رصيد واسع في أوساط الفلاحين والعمال والطلبة والمثقفين، عجزت قياداتها عن التقاط الخط الثوري الصحيح. فتجمدت في إطار النضال السلمي، باستثناء فرع القوميين العرب في اليمن الجنوبي. وقد يثور احتجاج، مدّعياً أن هذه الأحزاب تكونت في سورية ولبنان. وهذان القطران نالا استقلالهما الكامل عام ٤٦ أي قبل تأسيس حزب البعث وحركة القوميين العرب. وإذا كان هذا الاحتجاج لا يعفي العصبة من مسؤولية العجز، فإنه بالقدر ذاته لا يعفي البعث والحركة من مسؤولية الإحجام عن صنع ثورة مسلحة في المشرق العربي حيث تتوافر قواهما، ضد القواعد والمعاهدات وفي سبيل الوحدة. وإذا كانت القيادات القومية قد أثبتت فشلها في هذا المضمار فإن القواعد الحزبية لم تظهر قدراً أكبر من الثورية فتتجاوز تلك القيادات. إن ميزة هذه الأحزاب في هذه المرحلة تكمن في خطها القومي السليم، وفي تجسيدها للوحدة القومية في بنائها التنظيمي وفكرها السياسي وممارساتها النضالية. وهذه الميّزة أعطت الدفع الأكبر لخط التطور. إلاّ أن الثغرة الموازية تأتي من الاقتصار في نضالها العملي على النضال السلمي. ومن تجميد أهدافها الاجتماعية في قوالب الاشتراكية الاصلاحية. وعدم تطويرها إلى الاشتراكية العلمية.

أمّا الأحزاب المحلية فلم تكن من حيث التكوين والأهداف ومجال العمل، مصممة على أساس صنع ثورة قومية طبقية وإنما على أساس صنع ثورات محلية مسلحة، أو خوض نضال سلمي متواصل ضد الوجود الاستعماري. وهي بهذين الأسلوبين للنضال قدّمت دفعاً كبيراً لخط التحرر العربي. إلاّ أن هذه الأحزاب ولدت عاجزة عن تقديم إسهام جاد للثورة الطبقية القومية، لأن هذه الثورة ليست تجميعاً لحصيلة النضال المحلي بشكليه المسلح والسلمي. وإنما هي عملية نوعية متميزة لها مقوّماتها الفكرية والتنظيمية والعملية، التي تذوب في إطارها أو تضمحل كل البنى المناقضة لها. وهذه الأحزاب المحلية أصبحت في مسارها اللاحق سداً في وجه وحدة القوى الطبقية العربية التي تمثلها، وبذلك أسهمت في تمتين الحواجز التي أقامها الاستعمار في وجه الوحدة. وهذا الإسهام يتناقض مع مصالح

الطبقات التي نشأت منها. لأن مصالح العمال والفلاحين والحرفيين وذوي الدخل المحدود تكمن في تحقيق الوحدة القومية كما تكمن في إقامة الاشتراكية العلمية والديمقراطية.

هكذا تظافرت جملة الخصائص الملازمة لتكون الأحزاب الممثلة للشرائح الأفقر في الوطن العربي، لتحول دون إمكانية قيام ثورة طبقية- قومية، ولتجعل رحيل الاستعمار المباشر مقترناً بخلق أوضاع جديدة، أقامت بذاتها وبما خلقته من نتائج أعتى العقبات في وجه الثورة القومية - الطبقية.

فقد رحل الاستعمار المباشر تحت ضغط عوامل ثلاثة: النضال بشقيه المسلح والسلمي. ونمو المعسكر الاشتراكي وقوى التحرر في العالم. ورغبة الاستعمار بتغيير طبيعته، من مباشر إلى غير مباشر. وهو لم يجلُ في توقيت واحد وعلى شكل واحد. إذ امتدت فترة الجلاء ثلاثين عاماً بدءاً من سورية ولبنان عام ٤٦ وانتهاء بجيبوتي عام ٧٧ . وبينما تم الجلاء دون معاهدات صداقة وتعاون، ودون الإبقاء على قواعد عسكرية في أقطار، فقد أبرم معاهدات وأبقى على قواعد في أقطار أخرى.

وخلّف الاستعمار عند رحيله وضعاً بالغ التعقيد أمام حركة الثورة العربية: الأمر الذي جعل سير خط النضال يتحطم إلى خطوط متوازية أو متقاطعة. ففي مجال قوى الانتاج وعلاقات الانتاج تباين التصرف وفقاً لمصالحه المستقبلية. وقد خصّ مناطق الاستعمار الاستيطاني والثروات النفطية بالقسط الأكبر من الترتيبات التي تضمن هذه المصالح. وإذا كانت الثورة الجزائرية المسلحة قد أنقذت الجزائر مرحلياً من مشاريع الاستيطان والاستنزاف، فإن هذا الإنقاذ لم يتحقق لجاراتها المستهدفة. ففي تونس جرّد المزارعون التونسيون [١٢٨] من ٦٧،٤٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في الشمال ولم يبق أمام المزارعين إلا الارتداد إلى حياة الرعي أو العمل كأجراء عند المستعمرين. وليس ذلك فحسب بل إن السياسة الاستعمارية فرضت سياسة التمايز الطبقي بشكل شنيع. فمن أصل ٩ ملايين هـ.آ هي مجمل الأراضي الصالحة للزراعة امتلك ٤٧٠٠ مستوطن [١٢٩] ٦٠٠ ألف هـ.آ وامتلك ٥٠٠٠ تونسي ٤٠٠ ألف هـ.آ بينما امتلك ٤٥٠ ألف مزارع صغير زهاء الـ ٧ هـ.آ للمزارع الواحد. وفي مراكش جرّد الأهلون من الأراضي الصالحة للزراعة حتى أصبح ٨٦٪ منهم عمالاً زراعيين أو رعاة لا أرض لهم. ولا تزيد نسبة [١٣٠] المراكشيين الذين يملكون أرضاً عن الـ ١/٥ في حين لا يوجد بين الـ ١١٥ ألف فرنسي واحد لا يملك أرضاً أو عقاراً أو مصنعاً. وبعد الاستقلال عام ١٩٥٦ أظهرت الاحصائيات الرسمية أن الأراضي المغربية تستغل وفق النسب التالية: ٦٠٪ من مساحة الأراضي يستغلها ٥٪ من مجموع السكان بما في ذلك المستوطنون و٣٥٪ يستغلها ٤٠٪ من مجموع

السكان بينما ٥٥٪ من السكان محرومون من أية أرض زراعية خصبة وهم لا يستغلون إلا ٥٪ من مساحة الأراضي .[١٣١] وفي ليبيا أصدرت الحكومة الإيطالية قانونين سنة ١٩٢٢ و١٩٣٣ حرّمت فيهما على الأهالي امتلاك الأراضي الزراعية ولم تبح لهم إلا امتلاك النخيل وأشجار الزيتون واستعمال المراعي.

وهكذا، فإن وسيلة الإنتاج الأساسية التي هي الأرض باتت موزعة بين السيد المستعمر والحليف الاقطاعي والموظف الكبير. وكان المستعمر يختص مواطنيه بأجود الأراضي من مروية وبعلية. وإنتاج هذه الأرض لم يكن يسهم في عملية التطوير وإنما في زيادة ثروة المستوطنين والدولة الرأسمالية المستعمرة. وعندما يحوّل بعض الفائض من نتاج هذه الأرض إلى استثمارات صناعية أو مالية فإن أرباح هذه الاستثمارات كانت تتجه للخارج. للدولة الأم. ومن الطبيعي ألا يقيم المستوطنون أو الرأسماليون الفرنسيون والايطاليون أية صناعة تحد من استيراد البضائع من الدولة الأم، وإنما تكملّها وترتبط بها. وسياسة الإقراض المالي لم تتجه نحو تلبية حاجات الإنتاج الوطني في الأرض والصناعة، وإنما نحو تلبية حاجات المستوطنين والحلفاء، وتمتين وثاق التبعية. والإقطاعيون المحليون وكبار الموظفين مالكوا الأرض قلمّا كانوا يحوّلون نتاج الأرض الفائض إلى استثمارات صناعية، وإنما إلى قصور وحفلات وأثاث وحلي وزوجات وخدم... الأمر الذي يؤدي إلى حرمان عملية التطور من هذا الفائض. أمّا الشرائح البورجوازية والملاكون المتوسطون فإن تثميراتهم الصناعية لم تكن بالمستوى القادر على خلق وضع صناعي متطور، لأن ذلك يحتاج إلى رؤوس الأموال والخبرة والحماية من مزاحمة البضائع الأجنبية والامتيازات الضريبية والجمركية. وليس من مصلحة الاستعمار أن يفعل هذا.

والنتيجة هي أن الاستعمار قد أحكم إخضاع عوامل الإنتاج لهيمنته، مستنزفاً القسم الأهم من إنتاجها، ومعيقاً لتطورها بما يتفق والمصلحة الوطنية، ورابطاً عملية التطور بالسوق الرأسمالي. وفي الوقت ذاته شدّد على رسوخ علاقات الإنتاج الاستغلالية في الأرض والصناعة. وفي قلب عملية الاستغلال الطبقي نمت عملية استغلال إضافية. ذلك أن العمال والأجراء والموظفين العرب الذين كانوا يعملون في الصناعات والأرض والخدمات، لم يكونوا يتلقون الأجر نفسه الذي يتلقاه قرينهم الأوروبي. ومن أجل المزيد من شد وثاق التبعية فقد وجّه الاستعمار الإنتاج الزراعي والصناعي بما يخدم هذه التبعية. إذ دعّم الزراعات التي تحتاجها مصانعه وأضعف الزراعات التي يريد تصدير مثيلها للبلد المستعمر. وأقام في المستعمرات المصانع التي تستهلك المواد الأولية المحلية كي يستفيد من رخص اليد العاملة المحلية ويوفرّ أجور النقل ويصّرف القسم الأهم من إنتاجها في البلد المستعمر نفسه.

وخلق أذواقاً استهلاكية تتهافت على شراء صادراته، خصوصاً في الطبقات الثرية. وأقام الشركات الاستثمارية التي تستغل المواد الأولية المتوفرة. وأنشأ المؤسسات المالية ووجه تعاملها بما يتفق مع تعميق التبعية وتعزيز مكانة القطاع الأجنبي وتدعيم الشرائح الطبقية الحليفة. وسيطر مع حلفائه على شبكة الاستيراد والتصدير ووسّع نفوذه باتجاه الشركات والمحلات التجارية.

وبهدف ترسيخ سياسة الاستنزاف والاستيطان، دعّم النفوذ السياسي لطبقة الإقطاع وكبار الموظفين والقادة العسكريين. واحتكر السلطة الفعلية، ومارس الاستبداد السياسي والتمييز العنصري والإفساد الخلقي، وقوّى الاتجاهات المنادية بالعلاقات الوثيقة مع الدول المستعمرة والعاملة على الانصهار اللغوي والثقافي والفكري ضمن دائرة المستعمر.

وإزاء هذا التحدّي القومي والطبقي المركّب باشر الشعب عمليات المواجهة. لكن المواجهة هنا لم تقارب مثيلتها في الجزائر. والعنصر الحاسم في هذا التمايز تولّد من الوعي الثوري الذي أظهرته لجنة الوحدة والعمل في تجاوزها للقيادة وإعدادها للثورة المسلحة، ثم تفجيرها وقيادتها. وقد اختلف التصدي الشعبي بين قطر وقطر آخر. ففي طرابلس قوبل الاستعمار الايطالي بثورات شعبية متفرقة ومتقطعة إلى أن توحدت بقيادة عمر المختار. ورغم العنف الذي أبداه الثائرون، إلاّ أن الثورة فشلت. لكن الاستعمار الايطالي هزم في الحرب العالمية الثانية أيضاً، لذلك تمتعت ليبيا بشبه استقلال حتى عام ٥١ حيث استقلت رسمياً. ومن هنا أصبحت طرابلس المكان الأكثر ملاءمة في المغرب العربي لعقد المؤتمرات الوطنية كمؤتمر طرابلس الذي عقده الثوار الجزائريون عام ٦٢ . ولتلقي الدعم وتزويد الثوار به كما فعل بن بلة، ولتجمع بعض مفارز العصابات كما فعلت المفارز التونسية. لكن هذا الاستقلال الذي أعلن عام ٥١ لم يكن واقعياً. لأن الوجود العسكري الأجنبي استمر في طرابلس حتى نهاية عام ٦٩ ، ومثّلت القاعدة العسكرية الأميركية في طرابلس ذروة هذا الوجود.

وفي المغرب. ما كادت الثورة المسلحة تنتهي عام ١٩٢٦ حتى بدأ العمل السلمي. فتأسست كتلة العمل [١٣٢] الوطني التي تعتبر أول حزب سياسي. وبدأت عملها بمطالب إصلاحية ضمن النظام مثل: الحريات الديمقراطية والاصلاح الاقتصادي والاجتماعي. وضمان حقوق الفرد والجماعة. وتحسين حالة الفلاح والصانع والعامل. وبدأت الصدامات الشعبية مع السلطة على أساس هذه المطالب. ثم انقلبت الكتلة الوطنية إلى الحزب الوطني. ومع تزايد بطش السلطة، عقد مؤتمر عام للحزب انتهى بإعلان الميثاق الوطني الذي يقضي بالمعارضة الكاملة للإقامة العامة وعدم التعاون مع الحكومة ما دام النظام الاستعماري قائماً.

فشنت السلطة حملة اعتقالات ونفي، قابلها الشعب بانتفاضة عامة دامت شهراً كاملاً. وتعاون الحزب في نضاله مع حزب الاصلاح الوطني وحركة الوحدة المغربية. وعام ١٩٤٢ تأسس حزب الاستقلال، من الحزب الوطني وغيره من الهيئات والشخصيات الوطنية واشتمل ميثاقه على "إعلان الاستقلال والوحدة الترابية لجميع مناطق مراكش. وإقامة النظام الديمقراطي." وقد أقرّه الملك وممثلو السلطة المغربية. فأعقب ذلك قمع عنيف.

وقد نظم حزب الاستقلال تعبئة جماهيرية واسعة لتحقيق الاستقلال. وزادت قوة الحزب بكسبه نفوذاً واسعاً في التنظيم النقابي. وكرّست هذه القوة مظاهرات [١٣٣] كانون الأول ٥٢ بمناسبة اغتيال الزعيم النقابي فرحات حشاد. وسقط فيها ٢٠٠ شهيد. وآنذاك بدأ الاستعمار محاولة كسب الملك. وأوجد قوة سياسية رجعية من الباشوات والاقطاعيين والقادة وعلماء الدين. قامت بخلع الملك في آب ٥٣ فعمّت الغضبة الشعبية. ثم حصد الاستعمار الفرنسي ثمرة المناورة البارعة. فتقدم بشرطه لإعادة الملك وهو إقصاء الاستقلال عن المفاوضات. فقبل الملك، وأعيد إلى عرشه. وفي حين سيطر الوهم على الحركة الوطنية بأنها حققت الانتصار الكبير، كان الحلف الجديد بين الملك والاستعمار والقوة الرجعية، يعقد، وينتج عنه استقلال شكلي في آذار ٥٦ . وأبطال هذا الاستقلال هم قادة القوة الرجعية والملك.

مقابل هذا النضال السلمي حيناً والدامي حيناً آخر كان الكفاح المسلح مشتعلاً في الغرب. فعندما نفي الملك محمد الخامس هادن الثوار اسبانيا التي كانت تستعمر القسم الغربي من الصحراء، وأشعلوا الثورة المسلحة ضد القسم الذي تحتله فرنسا، وهو ما يعرف الآن باسم موريتانيا والقسم الفرنسي من الصحراء. لكن الملك تعهد بوقف الحرب الشعبية في حال إعادته للعرش. وإذ ذاك وجدت فرنسا فرصتها الثانية بعد فرصتها الأولى في تقليص نفوذ خصومها والالتفاف على المعارضة الشعبية، فعقدت الصفقة مع الملك ومنحت التحالف الاستقلال، وقد شكلت الثورة الجزائرية القوة الدافعة لهذا التوجه الفرنسي. ذلك أن اشتعال الثورة في القسم الجنوبي من المغرب مع وصولها إلى مرحلة متقدمة في الجزائر يقوّي احتمال توحيد الثورتين، ويسهم في تطوير مفارز العصابات في تونس، إلى ثورة شعبية شاملة تكون مرشحة للانضمام إلى الثورة الموحدة في المغرب والجزائر. وإذ ذاك تصبح هزيمة الاستعمار العسكرية والسياسية محتومة، وتنهار مطامحه المستقبلية بالإبقاء على الأقطار الثلاثة ضمن دائرة نفوذه.

ومن هنا يصبح ماقاله المهدي بن بركة في تقريره المقدم لمؤتمر حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عام ٦٢ قوياً في واقعيته. إذ قال: "لقد اتضح ذكاء الاستعمار وسطحية

الحركة الوطنية في قدرة الاستعمار على استشراف المستقبل الذي سيؤدي إليه نضوج الحركة الثورية في المغرب. واقتران حركة التحرر في المغرب بحركة التحرر في الجزائر. حيث أعاد محمد الخامس من منفاه ووقّع معه اتفاقية الاستقلال الشكلي. بينما أقنعت الحركة الوطنية نفسها بأن ماتحقق هو انتصار.

وفي تونس لم تكد القوات الفرنسية تحتل القطر عام ١٨٨١ حتى التجأ فريق من الشعب إلى طرابلس، ونظّم من هناك حرب العصابات في الجنوب التونسي والتي استمرت حتى عام ١٨٨٨ . وبعد ذاك ابتدأ عهد تكوين الحركات السياسية بمحاولات عديدة أهمها جماعة الحاضرة عام ١٩٠٥ ثم حركة تونس الفتاة. وكانتا تعملان ضد فرنسا ولصالح النفوذ العثماني. ثم الحزب الحر الدستوري التونسي واستهدف "تحرير الوطن من الاستبداد وتمتعه بكامل الحقوق التي تتمتع بها الشعوب الحرة"[١٣٤] وبدأت المطالبة الشعبية بإقامة النظام الدستوري. إلاّ أن فرنسا رفضت ذلك، وأخذت تعمل لفرنسة تونس. وفي آذار ١٩٣٤ ولد حزب الدستور التونسي الجديد، ولم تكن مبادئه مختلفة عن مبادىء أنصار الدستور القديم. واستمر الكفاح الشرعي متواصلاً منذ سنة ١٩٣٨ حتى الحرب، حيث اعتقل زعماؤه مراراً وسجن أنصاره وحكم بالإعدام على الكثير من أفراده. ولما طالب الباي محمد المنصف بن الناصر الذي تولى العرش عام ١٩٤٢ بتحقيق آمال الشعب أقصي عن العرش ونفي. ثم تكون حول الديوان السياسي للحزب حركة فدائية، فحكم بالإعدام على عدد من رؤوسها ونفّذ في بعضهم. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عقد المكافحون التونسيون مؤتمراً عاماً تمثل فيه: الدستور الجديد، الدستور القديم، الاتحاد النقابي التونسي العام، وأساتذة جامعة الزيتون، واتحاد المواطنين التونسيين وشخصيات تونسية مستقلة. فأقرّ المؤتمر: "إن الاستقلال الكامل والعاجل من غير قيد ولا شرط هو النظام الوحيد الذي يصلح غلطات الماضي"[١٣٥] وفي نطاق الالتفاف على المعارضة الشعبية الواسعة، وبهدف حصر إطار المواجهة المسلحة في الجزائر، وخوفاً من احتمال مد الثورة الشعبية المسلحة إلى تونس، ثم توحّد الثورات المسلحة في الأقطار العربية الثلاثة المستعمرة والمتجاورة، عمد الاستعمار هنا أيضاً إلى منح الاستقلال الشكلي على غرار مافعل في المغرب وللأسباب نفسها.

لقد قام الريفيون بأعمال حرب العصابات في البداية، ثم تولت البورجوازية الوطنية بأحزابها المتشابهة قيادة مرحلة النضال السلمي. وشارك في هذا النضال كل التنظيمات السياسية والنقابية. وكان للعمال دور إضافي متميّز. إذ لاءم العمال بين النضال الوطني في سبيل الاستقلال، والنضال الطبقي ضد الاستغلال الأجنبي والمحلي. فمنذ البدء وبحكم

السيطرة الاستعمارية كانت الطبقة العاملة تنقسم إلى عمال أوربيين يشكلون الفئة العليا وهم جزء من المؤسسة الاستعمارية يطالب بنصيبه من ميزات النظام الاستعماري. وعمال عرب يعانون من التمايز ضمن الطبقة العاملة، ومن السيطرة والاستغلال الاستعماريين. لأن العمال العرب لم يكونوا يتقاضون الراتب نفسه الذي يتقاضاه العامل الأوربي المشتغل في العمل نفسه. وشعار الأجر نفسه للعمل نفسه ظلّ غير وارد في النقابات الفرنسية حتى النهاية، وإلى الآن. ومن هنا أضحى العمال العرب يعانون من وطأة النظام الاستعماري الذي يستنزف ثروات الوطن، ومن الاستغلال الطبقي الرأسمالي، ومن التمايز في الأجور بين العاملين في العمل نفسه. ومن الطبيعي أن يتوجهوا بنضالهم ضد كل هذه المظالم. وبهدف توحيد نضالهم أنشأوا أول نقابة لهم عام ١٩٢٤ إثر الإضراب المطلبي الذي نظمه عمال ميناء تونس. ثم توالى إنشاء النقابات العمالية العربية حتى ٢٥/١/١٨ حيث انعقد المؤتمر التأسيسي الذي ثبّت نهائياً الكونفدرالية.

وقد احتج على ذلك البورجوازيون العرب والاشتراكيون الفرنسيون لأن الاستقلالية النقابية تنطوي على تشكيك ضمني في ارتباط تونس بالمجموعة الأوربية. وقد صدر استنكار مشترك عن حزب الدستور، والحزب الاصلاحي التونسي، والنقابة الاشتراكية الفرنسية، وتنظيمات المستوطنين الفرنسيين. وشكّل ذلك ذريعة للمقيم العام الفرنسي لقمع الحركة النقابية، حيث فقدت خيرة كوادرها إثر سلسلة من الإضرابات، واعتقل رائدها محمد علي الحامي ثم أخلي سبيله فحاول الالتحاق بثورة الخطابي فاعتقل، ثم ذهب إلى المشرق حيث توفي في حادث غامض في السعودية. ونتيجة لوصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا والاعتراف بشرعية التنظيم النقابي في تونس وانصهار النقابتين الفرنسيتين: الشيوعية والاشتراكية في نقابة واحدة، انصهر العمال العرب بفرعها التونسي وشكلوا ٧٥٪ منه. لكن الموقف النقابي الفرنسي لم يتغير بخصوص التمايز العنصري في الأجور. وإذ ذاك عاد العمال العرب لإحياء نقاباتهم المستقلة. وخلال الاضرابات التي شنتها النقابات العربية تخلت عنها النقابة الفرنسية، وحاول العمال الايطاليون تكسير الإضراب، وتعرض العمال العرب للقمع الدموي على يد الجيش الاستعماري. ومع ذلك فقد سجل اضراب ٣٧/٨/٤ نجاحاً كاملاً فاضطرت النقابة الفرنسية لمساندة الاضراب. وفي المؤتمر الوطني الذي انعقد عام ٤٦ بدعوة من الحزب الدستوري الجديد، وحّد التنظيم النقابي نضاله مع القوى السياسية والمهنية في سبيل الاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربية. وفي هذه الفترة ولّد البؤس والحرمان الناجم عن السياسة الاستعمارية ومخلّفات الحرب دافعاً جديداً ضد الاستعمار، فشدّد الشعب من كفاحه.

إن الاستغلال الطبقي المحلي أجبر الطبقة العاملة على توجيه قسم من مجهوداتها النضالية ضد هذا الاستغلال، الأمر الذي أضعف من قوتها في صراعها مع الوجود الاستعماري وامتيازاته الطبقية. وبذلك أثبتت البورجوازية الوطنية غباءها. فهي عوضاً من أن تزيل كل أسباب الصراع المرحلي بينها وبين العمال التفتت إلى تراكم ثرواتها على حساب الطبقة العاملة. ولذا لم يكن بوسع الطبقة العاملة إلا أن يصبح صراعها مثلث الاتجاه: ضد الوجود الاستعماري، وضد التمايز في الأجور، وضد الظلم الاجتماعي المحلي. ففي تقرير مقدم للمجلس الوطني للاتحاد من قبل رئيسه فرحات حشاد، تتضح أبعاد الصراع الاجتماعي، ويتجلى وعي العمال الطبقي والوطني. إذ ورد في التقرير: "إننا نناهض المتذرعين بمعاداة الشيوعية لتغطية سياستهم الرجعية المعادية للعمال، وطابعهم المحافظ الرجعي الضيق الأفق، واستغلالهم للكادحين، واعتراضهم على التقدم الاجتماعي" ومن خلال هذا الوعي المزدوج، عمل التنظيم النقابي من النضال الوطني أرضية للصراع الطبقي ومن الاستقلال مدخلاً استراتيجياً لتلبية حقوق الشعب في الخبز والأرض والديموقراطية. وشنّ التنظيم العديد من الاضرابات ضد المستغلين التونسيين، حيث تأكد بالفعل ارتباط المسألة الوطنية بالاجتماعية. ومثل هذا التوجه للاتحاد يبرز جذور الفروق بينه وبين الحزب الدستوري الجديد. ومع ذلك كان له وزن في النضال الوطني من أجل الاستقلال يوازي وزن الحزب الدستوري الجديد، لأن الاتحاد كان يعتمد النضال في سبيل هدف ثنائي: الانعتاق الاجتماعي والانعتاق السياسي، التحرير والتحرر، حق الشعب وحق الوطن. وقد اغتيل حشاد على يد المنظمة الاستعمارية (اليد الحمراء) عام ٥٢ وإثر ذلك تصاعدت موجة العنف والعنف المضاد، وتقاطرت الأفواج إلى الجبال وباشرت النضال المسلح وبناء جيش التحرير التونسي. ذلك أن موضوع حرب التحرير كان قد أقرّ من قبل الحركة الوطنية، وعهد إلى حشاد برئاسة لجنة سرية للاشراف على مباشرة هذه الحرب.

ويبقى علينا أن نسأل: ماذا كان موقف حزب الطبقة العاملة من هذا المسار؟:

في بلدان المغرب العربي عامة كانت المنظمات الشيوعية فروعاً للحزب الشيوعي الفرنسي. وبما أنها كانت تضم أكثرية ساحقة من الأوربيين في باديء الأمر، فقد[١٣٦] أجمعت عام ١٩٢١ على معارضة كل أشكال النزعة القومية عند السكان المحليين، رغم أن الأممية الشيوعية ومنذ تأسيسها عام ١٩١٩ اعتبرت الثورة القومية لشعوب المستعمرات جزءاً من النضال العام ضد النظام الامبريالي العالمي، وفرضت على الأحزاب العمالية في الغرب مساندة استقلال المستعمرات وانفصالها عن الدولة المستعمرة كشرط من شروط قبول انضمامها إلى الأممية الجديدة. ورغم أن لينين كان قد أكد أيضاً عام ١٩٢١ أن الثورة

القومية سوف تتحول ضد الرأسمالية والامبريالية. وإن كتاب لينين: حركة التحرر الوطني في الشرق زاخر بما يدعّم هذا الاتجاه. ومع أن الحزب الشيوعي التونسي عدّل موقفه إلى الاتجاه الصحيح في أواخر الاحتلال الألماني، إذ اعترف بحق الشعب التونسي في الاستقلال إلا أنه ارتدّ إلى الخط الخاطيء نفسه بعد ذلك، حيث أخذ يناضل من جديد من أجل انتماء تونس للاتحاد الفرنسي في الوقت الذي كان فيه مطلب الاستقلال الكامل قد أصبح يحتل مركز الصدارة في النضال الشعبي بفئاته العمالية والفلاحية والبورجوازية، وبقواه المثقفة والطلابية. وقد اعتبر الحزب الشيوعي آنذاك أن الحس الجماهيري الوطني المطالب بالاستقلال إنما يخدم الاقطاع والبورجوازية من ذوي المصلحة باستبدال فرنسا بالامبريالية البريطانية والأميركية. ورغم النقد الذاتي الذي تقدم به الحزب في مؤتمره عام ٥٧ إلا أن ذلك النقد كان متأخراً جداً. إذ إن مرحلة طويلة قد مرّت وهو يسير في الاتجاه المناقض لأماني الجماهير والمعاكس لنضالها، مما شكل خسارة مزدوجة للحزب وللجماهير في آن واحد.

وقد سلكت النقابة العمالية المرتبطة بالحزب الشيوعي السلوك نفسه، ولذلك أضحى محتوماً على العمال العرب أن يؤسّسوا اتحادهم العمالي الخاص. فمنذ عام ١٩٤٠ بدأت بذور نقابات الشمال المستقلة بالتكوّن ثم تأسس اتحاد مستقل لعمال الجنوب. وبعد هذا التقت الجامعة العامة للموظفين التونسيين ونقابات الجنوب والشمال المستقلة وانصهرت في الاتحاد العام التونسي للشغل في المؤتمر التأسيسي عام ٤٦ وبلغ تعداد الاتحاد في سنة واحدة ٩٠ ألفاً. ويتضح التعصب العنصري والابتعاد عن التعاليم اللينينية ومقررات الكومنترن من خلال الشروط التي وضعتها المنظمة العمالية التي يسيطر عليها الشيوعيون في فرنسا أمام الاتحاد التونسي للشغل للانضمام إليها. فمن هذه الشروط: الاعتراف بحق الفرنسيين في المناصب القيادية، والانتماء النقابي المزدوج التونسي - الفرنسي، واستعمال اللغة الأجنبية، والتخلي عن اسم الاتحاد، والوحدة مع النقابة الشيوعية في تونس. ولكن الاتحاد لم يقبل من هذه الشروط إلا الوحدة.

إن الآثار التي خلقّها أسلوب الوصول إلى الاستقلال وماهية هذا الاستقلال على قوى الانتاج وعلاقاته كانت مريرة. فالاستقلال لم ينتزع بالثورة الشعبية المسلحة لذلك ظلّ الاستعمار محتفظاً بقوة الهيمنة مّما أعطاه الفرصة لحماية الأراضي التي انتزعها من الفلاحين التونسيين والمراكشيين ومنحها للمستوطنين. وأيضاً لحماية المؤسسات الصناعية والمالية والزراعية والتجارية التي أنشأها الرأسماليون المستعمرون في مناطق الاستعمار الاستيطاني. ومن هنا، فإن ماقامت به الحكومة المغربية بعد الاستقلال هو مجرد عمليات استصلاح

وإرواء لبعض الأراضي وتوزيعها على الفلاحين. لكن هذه العمليات إنما تمت بعيداً عن أراضي المعمرين الفرنسيين والملكيات الواسعة التي يستغلها رجال الإقطاع وذوو النفوذ من الباشوات ورجال القبائل. ولهذا ظلت الملكية موزعة حسب تخطيطي ٦٠ - ٦٤ و ٦٨ - ٧٢ وفق النسب التالية "٥.٠-١٠٪ من العائلات التي تعيش على الفلاحة يملكون أكثر من ٦٠٪ من الأراضي و٥٠ - ٥٥٪ من أرباب هذه العائلات يملكون أقل من ٤٠٪ و٤٥٪ لا يملكون شيئاً".[١٣٧] وفي تونس قامت الحكومة بعد الاستقلال بتوزيع أراضي الأوقاف على مستحقيها وتصفية الأراضي المشاع وتوزيعها على الفلاحين. لكن أخصب الأراضي ظلت بأيدي المعمّرين وكبار الاقطاعيين.

وفي مناطق البترول الخليجية[١٣٨]: اتخذ الاستعمار الصفة المباشرة في مناطق وغير المباشرة في مناطق أخرى كالسعودية. فإلى جانب التطورات الاستعمارية التي شهدتها عُمان خضعت البحرين منذ القرن السادس عشر إلى البرتغاليين ثم الهولنديين والفرنسيين والانكليز. وعام ١٨٢٠ وقع شيخها معاهدة مع بريطانيا، ولم تلبث الإمارات الأخرى أن وقعت معاهدات مماثلة. وبهذا انقسم الشاطيء المتصالح في ظل بريطانيا إلى وحدات سياسية، بعد أن كانت إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة وفجيرة وأم القيوين وعجمان موحدة في ظل قبائل القواسم في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وقد اهتم الغربيون في هذه المناطق في البدء للاستفادة من شواطئها في الصيد، ومن مواقعها للسيطرة على طرق التجارة، ولتعزيز التفوق العسكري في الصراعات الدولية. ومع اكتشاف البترول أصبح لهذه المناطق أهمية متميزة.

وفي ظل الاستعمار بنوعيه بدأت عقود الامتياز وفق الجدول التالي:

البلد	اسم الشركة	التاريخ	البلد	اسم الشركة	التاريخ
العراق	نفط العراق	١٩٢٥	الكويت	بترول الكويت	١٩٣٤
-	نفط الموصل	١٩٣٢	-	شركة شل	١٩٦١
-	نفط البصرة	١٩٣٨	العربية السعودية	شركة أرامكو	١٩٣٦
البحرين	نفط البحرين	١٩٣٤	المنطقة المحايدة	باسفيك	١٩٤٩
قطر	نفط قطر	١٩٣٥	-	أمينويل	١٩٤٩
-	شركة شل	١٩٥٢	-	الزيت العربية	١٩٥٧
-	شركة كونتانل	١٩٦٣	-	الزيت العربية	١٩٥٨

وكانت رسوم الامتياز وقيمة الايجارات السنوية زهيدة للغاية، وتعكس قوة النفوذ الاستعماري وتفريط السلطات الحاكمة وجهلها. إذ تراوحت الرسوم بين ٨٣ ألف دولار و١٫٥ مليون دولار وقيمة الايجارات بين ١٩٫٨٠٠ ألف دولار و١٫٦٢٥ مليون دولار. أما أرباح الحكومة فكانت ١٢٫٥٪ من الأرباح ثم رفعت إلى ٥٠٪ ومع ذلك ظلت الأرباح الصافية العملية التي تتقاضاها الشركات ٦٦٪ خلال فترة ٥٦ـ٦٠ لكن النهب لم يقتصر على النسبة العالية من الأرباح فحسب، وإنما في تحديد الأسعار وأجور النقل وتكاليف الانتاج... ذلك أن مجمل مراحل صناعة البترول كانت محكومة بالاتفاقية الموقعة عام ١٩٢٨ والتي انبثق عنها الكارتل العالمي للبترول، إذ تم بموجب هذه الاتفاقية توزيع مناطق الانتاج والاستهلاك في العالم.

وحتى الحرب العالمية الثانية ظلت أسعار البترول تحدد على أساس أسعار البترول المعمول بها في موانيء خليج المكسيك يضاف إليها أجرة الشحن. ولهذا كانت الشركات تجني أرباحاً كبرى لتلاعبها بتقدير أسعار النقل من جهة، ولضعف تكاليف إنتاج البترول العربي من جهة ثانية، لأن تكاليف انتاج الطن الواحد من البترول في المشرق العربي كانت دولارين وفي الجزائر أربعة مقابل ٧ في الولايات المتحدة وفنزويلا، ومع هذا ارتبط سعر البترول العربي بالسعر الفنزويلي المشحون للولايات المتحدة. ومن خلال هذه السبل كانت الأرباح الحقيقية تخفى عن الحكومات العربية. وقدرت الأرباح المخفية بين ٥٣ـ٦٣ حسب مبدأ المناصفة بـ ٩ مليارات دولار. وبسبب سياسة النهب المتعددة الجوانب ظلت العوائد النفطية هزيلة في هذه المرحلة حيث بلغت:

العام:	السعودية	الكويت	العراق	قطر	البحرين	المجموع
١٩٤٩	٦٦ مليون دولار	١٢	٨	١	١	٧٩
١٩٦٢	٤٠٩٫٧	٤٩٨	٢٦٦٫٣	٥٥	١٣	١٫٢٤٢

ونظراً للهيمنة الاستعمارية على مصادر الانتاج ومراكز التقرير السياسي، فقد أصبح البترول يمثل الجزء الأهم من صادرات هذه البلدان إلى الخارج فتراوحت بين ٩٦٫٦٪ في العراق عام ٦٠ و ٩٨ ـ ٩٩٪ في البلدان الأخرى. وقد تمكنت الشركات الأعضاء في الكارتل العالمي من السيطرة على ٩٦٫٦٪ من احتياطي الشرق الأوسط منها ٥٦٫٧٪ للشركات الأميركية و٢٨٫٥٪ للبريطانية و ٦٫٤٪ للهولندية ـ البريطانية و٥٪ للفرنسية و٣٫٤٪ لشركات مستقلة ايطالية ويابانية. وشركات البترول لم تستعمل النفط كعامل إثراء فقط وإنما كسلاح سياسي أيضاً. إذ كانت تلجأ إلى تعويض نقص الانتاج في مناطق

الاضطرابات بزيادة الانتاج في منطقة أخرى. فعندما حصلت أزمة السويس وقطعت أنابيب النفط في سورية للضغط على دول العدوان، رفعت الشركات انتاج النفط الفنزويلي. وعندما عطلت مصفاة عبدان وضربت الشركات البترولية في إيران عام ١٩٥١ فرضت الشركات البترولية حصاراً محكماً على صادرات البترول الايراني واستعاضت عنه بالبترول العربي بهدف تركيع الحكم الايراني.

واستغلال الشركات لم يكن محصوراً في مناطق الانتاج فقط وإنما في بلدان المرور أيضاً بسبب التخفيض في النسبة المدفوعة أجراً للمرور، والتلاعب في الحسابات. ومن هنا، ظلت العوائد منخفضة جداً في هذه المرحلة:

	مصر	سورية	لبنان	الأردن
١٩٥٠	٩٫٥ م.د	٠٫٠٤	٠٫٠١	٠٫٠٣
	مصر	سورية	لبنان	الأردن
١٩٦١	١٠٢	٢٥٫٦	٤٫٠١	١٫٠٠

لكن الوعي الشعبي بدأ يتحسس حجم النهب الاستعماري ومدى التفريط السلطوي،ومع تنامي هذا الوعي تصاعد النضال ضد النهب والتفريط. وقد تفاقم النضال حدة بسبب التمايز في الأجور بين العامل الاجنبي والوطني فعام ١٩٦٤ كان في السعودية ١٨ ألف عامل يعملون في قطاع البترول منهم ٦٩٫٥٠٪ فقط من السعوديين وفي الكويت ٦٠٠٠ منهم ٣٠٪ كويتيون وفي البحرين ٩٠٠٠ منهم ٦٤٪ بحرانيون وفي العراق عام ٦٢ كان يعمل في القطاع البترولي ١٢٫١٣٦ عاملاً منهم ١٣٣٨ أجنبياً. وبلغ متوسط أجر العامل الأجنبي في العراق مثلاً في العام نفسه ٤٫٦ أضعاف متوسط أجر العامل العراقي. ورغم القمع العنيف الذي مارسته الشركات الاحتكارية وقوى السلطة الحليفة، فإن النضال الشعبي ظلَّ في تصاعد، وشكل عمال البترول طليعة هذا النضال السياسي والمطلبي في آن واحد، حيث شنوا سلسلة من الاضرابات العمالية كان أبرزها إضراب عمال كركوك عام ١٩٤٦ وعمال الارامكو عام ٥٣ والذي شمل ١٣ ألف عامل.

ونتيجة لتزايد الوعي الوطني والضغط الشعبي والتبدل في السلطات السياسية في بعض الأقطار المنتجة أو المستفيدة من عوائد المرور فقد بدأ مسلسل التغيير في العلاقات مع الشركات. ففي مصر وقعت اتفاقية مع شركة إيني الايطالية في شباط ١٩٥٧ تؤمن

مشاركة فعلية في الرأسمال والارباح وأسست شركة البترول العامة المصرية في أيلول ٥٧ لاستخراج البترول وتكريره ونقله وبيعه وهي حكومية ١٠٠/١٠٠ كما أنشئت الشركة الشرقية للبترول وهي شركة مختلطة تملك الحكومة منها ٤٩،٢٪ وفي الكويت أسست في نهاية عام ٦٠ شركة الكويت الوطنية لتساهم في كل امتياز جديد تمنحه الحكومة في المياه الاقليمية ويتوزع رأسمالها بنسبة ٦٠٪ للحكومة و٤٠٪ للأفراد وفي كانون الأول عام ٦١ وقعت اتفاقية مع مجموعة شركات تنص على أن من حق الحكومة المساهمة بنسبة ٢٠٪ من الرأسمال في حالة عثور المجموعة على آبار جديدة. وفي العراق انشئت في شباط ١٩٦٤ الشركة الوطنية العراقية للبترول لتستثمر البترول في المناطق التي انتزعها القانون رقم ٨٠ الصادر في كانون الأوّل ٦٠ من امتيازات مجموعة شركة نفط العراق والتي تعادل ٩٩،٥٪ من مساحات امتيازاتها السابقة. وفي سورية آثرت السلطة حصر عمليات التنقيب عن البترول بالهيئة العامة للبترول، ومنحت شركة كونكورد الألمانية امتيازاً للتنقيب في منطقة السويدية فقط. وفي كانون الأول ٦٥ صدر قانون تأميم كافة عمليات استثمار النفط والمعادن الباطنية وحصرها بالحكومة وحدها. وفي المنطقة المحايدة وقعت السعودية اتفاقية مع شركة يابانية تتعلق بحصتها من هذه المنطقة وذلك في تشرين الأول ٥٧ وتمتاز عن الاتفاقية مع الأرامكو بالتفريق بين رخصة الاستكشاف ورخصة الاستثمار وبمراقبة الحكومة للشركة وبلغت حصة الحكومة من العوائد٥٧٪ ورفعت الشركة نفسها حصة الكويت في المنطقة المحايدة إلى ٥٧٪ أيضاً من العوائد. لكن هذه الاتفاقية ظلت محصورة في المنطقة المحايدة فقط، ولم يجر ما يماثلها في الاتفاقيات مع الأرامكو ومع الشركات العاملة في الكويت.

وفي بلدان المرور لم تكن شركة البترول العراقية تدفع أية عائدات لقاء مرور أنابيبها عبر سورية ولبنان خلال مرحلة ٣٤ ـ ٥١ وبين عامي ٥١ ـ ٥٥ أصبحت شركتا البترول العراقية والتابلاين تدفعان لبلدان المرور وهي سورية ولبنان والأردن رسوماً زهيدة وبين عامي ٥٥ ـ ٦٦ طبق مبدأ تقاسم الأرباح. وفي مطلع عام ٦٧ خاضت سورية معركة حاسمة مع شركة البترول العراقية أولاً ثم التابلاين ثانياً لإنهاء تلاعب الشركتين بتحديد أرباح النقل بالأنابيب وانتصرت ولكن هذا الانتصار كان من أسباب الغزو الاسرائيلي في حزيران ٦٧

من هذا العرض الموجز يتضح أن الاستعمار لم يعمد إلى تطوير أية قوة من قوى الانتاج إلا النفط. لأن تطوير انتاج النفط وحده يحقق للدول الاستعمارية جملة مكاسب دفعة واحدة. فهو يغذي الصناعة وآلة الحرب الرأسمالية بأسعار رخيصة. ويراكم لدى الشركات

الرأسمالية مقادير عالية من الأرباح بلغت الـ٦٦٪ حتى بعد قرار المناصفة. كما أن اعتماد التصدير على مادة واحدة محصورة بالشركات الاحتكارية تنقيباً واستثماراً وتسويقاً يجعل البلدان المنتجة وثيقة الارتباط بالدول الاستعمارية. ومن الطبيعي ألاّ يلجأ المستعمر إلى تطوير الانتاج الصناعي لان ذلك يجعل بلدان النفط معتمدة كلياً على الانتاج الصناعي الرأسمالي، وبالتالي يحكم تبعيتها للسوق الرأسمالي. وبما أن الاستعمار كان يرغب في دوام استنزافه لهذا القطاع الهام والمجزي، لم يعمل على تنمية الخبرة العلمية والفنية كي تظل الحاجة ماسة لخدماته العلمية والفنية. وبما أن الانتاج ظل يعتمد على عنصر واحد، فقد بقي الركود والتخلف يتحكمان برقاب الجماهير.

والسلطات الطبقية الحاكمة لم تفعل شيئاً يخالف هذا التوجه الاستعماري وإنما عملت على تدعيمه إذ حرصت باستمرار على العمل لتزييف الوعي الوطني، وقمع المعارضة الشعبية، وحماية الامتيازات، وصيانة المعاهدات والأحلاف والتعاون مع قوات الاستعمار وأمن الشركات لضرب أي تحرّك جماهيري. لأن هذه السلطات هي نفسها التي عقدت المعاهدات ومنحت الامتيازات ورسخّت النفوذ الاستعماري. وهي نفسها التي أضحت تمتص الفائض من الأرباح الذي تمنحها إياه الشركات رغم هزاله. ومن هنا باتت العلاقة علاقة تكامل مصلحي مع وجود هامش للخلاف حول نسبة المغانم. مقابل علاقة التناقض مع الجماهير ببعديها الوطني والطبقي. والطبقة المستفيدة لم تقتصر على الأسر الحاكمة وإنما باتت تتوسع بالتدريج مع تنامي المردود المالي لتشمل زعماء القبائل وكبار الموظفين والمراتب التي تليهم وهكذا.. وهذا التوسع في حجم وقوة الطبقة المستفيدة يضمن إرساء أهم الركائز التي توفر لقوات الاستعمار العسكرية إمكانية الرحيل مع ديمومة الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وبنية المجتمع المتخلف التي تنشد إلى زعماء القبائل والأسر، تجعل الاطمئنان إلى سلامة هذا الرهان كبيراً.

ونظراً لقلة السكان في الدول الخليجية بالمقارنة مع تزايد الثروة فإن الكوابح البديلة للجيوش الاستعمارية يمكن أن تتوفر من خلال أوسع عمليات الإفساد، بحيث يتميع الصراع القومي والطبقي بمفعول المؤثرات الجديدة التي تخلق اهتمامات بديلة. والشرائح الطبقية العليا مستعدة على الدوام للاستجابة لهذه المؤثرات. ومن خلال هذه الشرائح يتم التركيز على الشرائح الأدنى لصرفها عن النضال المضاد لهيمنة الاستعمار واستغلال شركاته وسلطة حلفائه. والشرائح العليا توظف كل مافي المجتمع من قيم التخلف والعصبية والولاء للجم هذا النضال. وإذا كانت الطبقة المستفيدة والمتوسعة باستمرار لاتشكل منفردة الضمان الكافي، فإن ترسيخ الأسس الأخرى الضرورية لديمومة التبعية يكمّل هذا الضمان.

وعلى ضوء ذلك أنجزالاستعمار هذه المنظومة من الأسس بالتوازي مع تكامل نمو الطبقة الجديدة. فأحكم الهيمنة على أهم مصدر للانتاج، وربط مستلزمات الانتاج المحلي بفائض الصناعة والخبرة الرأسمالية، وخلق أنماطاً استهلاكية تتهافت على طلب مصنوعاته، وأقام شبكة من الوكلاء المرتبطين بأسواقه. ومهّد السبيل لشركاته ورساميله كي تسيطر على كل مفاصل عوامل الانتاج والخدمات، وكي تقيم سلسلة من الشراكات لتحقيق وحدة المصير. وأشاد نظاماً عسكرياً يظل محتاجاً للأسلحة والذخائر وقطع التبديل والخبرات الرأسمالية. واحتفظ بقواعد عسكرية وحاميات أو بترتيبات تسهيلات عسكرية حسب الضرورة. وثبّت منهاجاً تعليمياً يخدم مصالحه ويحتاج لخبراته، ونمّى قيماً تعليمية وثقافية وأيديولوجية تستقي من منابعه.

وبين عمليات الافساد المتوالية وهذه الأسس التي تتعمق باستمرار ومصالح الركائز الطبقية ـ السياسية، تتم عملية تفاعل وتأثير متبادل وإسناد تكتسب مع الاستمرار والتنامي قوة الوحدة العضوية. وتشاد كافة الأجهزة والمؤسسات بما يعزز هذه الوحدة ويصون أمنها، وتتكفل القوى الأمنية العسكرية المتجهة أساساً نحو الداخل، بسحق من يبقى خارج دائرة الوحدة أو يتمرد عليها.

هكذا أصبح على الجماهير الفقيرة وحدها أن تنهض بعبء الصراع القومي والطبقي في آن واحد. لأن هذه الجماهير غدت تعاني وطأة استعمار وقهر واستغلال مركب. وهنا لم تكن القيادة بيد أحزاب البورجوازية الوطنية أو التي تسيطر عليها هذه البورجوازية، لأنها لم تكن موجودة. فحتى عام ٧٠ لم تكن حتى في السعودية المستقلة شكلياً أية صناعات متطورة وإنما عدد محدود من المعامل الحكومية والخاصة مثل صناعة الصابون والجلود والدباغة والاسمنت وقطع الغيار والطوب وورشات التصليح والموبيليا والسجاد والزيوت والسمن وتعبئة التمور والعديد من الصناعات اليدوية. وأصحاب هذه الصناعات لايشكلون طبقة متماسكة ذات وزن وإنما هم أكثر شبهاً بالحرفيين. واشتراكهم في النضال ظل متوزاياً مع هذا الوزن ولم يصل إلى مرتبة القيادة. وقوة الاقطاع كانت ضئيلة للغاية وتتمركز في الواحات والوديان وبعض السهول الصالحة للزراعة. والاقطاعيون كانوا على الغالب يجمعون بين النفوذ في القبيلة وملكية الأرض. وقوتهم الفعلية أتت من موقعهم في القبائل أكثر مما أتت من صفتهم الاقطاعية. وبالتالي من حيازتهم للغنم والإبل وقيادتهم لقطاع واسع من السكان، وليس من ملكيتهم للأرض المزروعة. وهذه القوة من متنفذي القبائل المالكين للأراضي الزراعية وغير المالكين لها، هي التي شكلت مع الأسر الحاكمة عماد الطبقة الثرية الجديدة.

ولذلك فإن قوى العمال والحرفيين والمثقفين والطلبة هي التي تولّت النضال بقيادته وقواعده. وقد تواكب الصراع الوطني التحرري المضاد للحماية والاتفاقيات والقواعد والنهب والتبعية مع النضال الطبقي المضاد للاستغلال والتمايز في الأجور. واستثارت هيمنة الشركات البترولية ردود فعل وطنية طبقية متفاعلة. لأن هذه الشركات كانت تمثل استعماراً ثانياً مضافاً إلى استعمار دولها. واستغلالاً وطنياً وطبقياً في الوقت ذاته. وطيلة هذه المرحلة ظلت جماهير العمال والبدو والفلاحين والحرفيين تعاني وحدها من حدة السحق الوطني والطبقي. بينما تمتع المتنفذون من أسر حاكمة وزعماء قبائل وكبار موظفين بالهبة التي تفضلت عليهم بها الشركات.

ورغم قسوة هذا السحق وشموله فلم يتجاوز النضال إطاره السياسي ليرتقي إلى مرتبة النضال المسلح. وإذا كانت قوة التحدّي الوطني والطبقي تفرض هذا الارتقاء فإن حجم السكان والعلاقات القبلية قد حالا دون ذلك. فالمسألة هنا لم تكن مسألة القيادة العاجزة والمترددة والمتنافرة للبرجوازية، لان القوى السياسية والنقابية التي كوّنت مادة الصراع وقيادته هي قوى العمال والحرفيين والمثقفين الثوريين والطلبة، وبشكل خاص عمال البترول الذين ظلوّا على الدوام شهود المأساة القومية والطبقية. كما أنها لم تكن مسألة فقدان التنظيم السياسي والوعي. لأن الأحزاب ذات الامتداد القومي أو الأممي والأحزاب ذات الأفق المحلي قد وجدت في هذه المناطق منذ الخمسينات. إذن فالقضية هي قضية ضعف الوعي القومي والطبقي في مناطق تسودها البداوة وضآلة الحجم العددي والوزن النوعي للقوى السياسية العاملة في هذه المناطق. وإلا لاصبح الحكم على درجة الوعي الثوري والقدرة على انتهاج الاسلوب الوحيد الناجع مجحفاً بحق هذه القوى في حال إغفال هاتين العقبتين الكبيرتين. ذلك أن القوى النقابية والسياسية ما انفكت تخوض المعركة تلو الأخرى، وتقدم الأعداد الوفيرة للسجون والمعتقلات، وتقدم المفقود تلو الشهيد في ظل نظام قمعي متعدد الجنسيات. ووضع ذاتي وموضوعي غير مؤهّل لتطوير الصراع إلى ثورة شعبية مسلحة شاملة.

وفي مناطق الاستعمار الاستنزافي الأخرى حرص الاستعمار الغربي على تدعيم مواقع طبقة الاقطاع تماماً كما فعل الاستعمار العثماني، ولم يحدث تطويراً هاماً في الأرض إلا فيما يخص الزراعات الرأسمالية المتجهة للخارج كالقطن والحمضيات والتوت. وأبقى على علاقات الإنتاج الإستغلالية. ووجه اهتمام السكان نحو الزراعة كي يتجه الاستيراد نحو الصناعة حيث يتوفر لديه الفائض. ففي سورية بينما نال المئات من الاقطاعيين ومتنفذي الريف ومشايخ العشائر أوسمة الاستحقاق من فرنسا ومئات القرى العائدة للدولة تقديراً

لاخلاصهم وحسن مساعيهم في خدمة الانتداب أيام الثورة السورية الكبرة كان ٨٠٢٬٧٠٠ شخص يعملون لدى الغير في الزراعة بوقتهم الكامل أو بجزء من وقتهم. وحسب تقرير نشره إحسان الجابري عام ٣٧ في مجلة الطليعة وأورده عبد الله حنّا بلغ عدد العائلات الفلاحية التي تعمل لدى الاقطاعيين ٢٤٠ ألف عائلة وتمثل ٤٠٪ من السكان. وعدد العائلات الفلاحية الصغيرة ٨٧ ألف عائلة وتمثل ١٤٬٥٪ من السكان. وبالمقابل ظل ١٥٪ من السكان يحوزون على ٥٤٪ من الدخل القومي. وحسب احصائيات مصلحة المساحة عام ١٩٤٥ وهو آخر أعوام الانتداب، توزعت الملكية كالتالي: الصغيرة ١٥٪ من المساحة العامة للأرض الزراعية والمتوسطة ٣٣٪ والكبيرة ٢٩٪ والدولة ٢٣٪ . وبلغت النسبة في لبنان حسب احصاء دائرة المساحة: الصغيرة ١٪ وهي دون الهكتار ومن ١ ـ ٥ هـ.آ ٥٪ وإلى ١٠ ٧٪ وإلى ٢٥ ١٧٪ وإلى ٥٠ ١٠٪ وإلى ١٠٠ ٢٤٪ وإلى ٥٠٠ ٩٪ وإلى ١٠٠٠ وما فوق ١٦٪ .

ويتضح من هذه الأرقام أن الغالبية العظمى من الأسر الفلاحية إمّا أنها تعمل لدى الغير، وإما أنها تمتلك ملكيات صغيرة. وهذا الوضع هو نفسه الذي كان سائداً في ظل الاستعمار العثماني. وفي المرحلة نفسها لم يحدث تطور كبير في تحديث الزراعة واستصلاح الأرض. وإن حصل تطور هام في المساحات المزروعة إذ ارتفعت في سورية ولبنان [١٣٩] من مليون هـ.آ عام ١٩٢٢ إلى ٢٬٤٩٠ مليون هـ.آ عام ٤٦ وقد استهدف هذا التوسع تحقيق هدفين: الأول زيادة الزراعات الصناعية كالقطن والتبغ أو التي تخدم هدفاً صناعياً كالتوت من أجل تربية دودة القز. والثاني تخفيف الواردات الزراعية من أجل زيادة الواردات الصناعية من الدول الاستعمارية نفسها. وبلغ عدد الشركات الصناعية [١٤٠] في سورية ولبنان ١٧ شركة رأسمالها ٢٠ مليون ل.س عام ١٩٣٩ وهذه الشركات رغم ضآلة انتاجها وقلة عددها ظلت محاصرة بتدفق الانتاج الرأسمالي المتمتع بكل امتيازات الحماية والتشجيع. ولم يحظ القطاع الصناعي بأي اهتمام لتوفير الكفاءات الفنية كي يبقى عاجزاً عن المنافسة ومتكئاً على الخبرة الاجنبية. لكن الطرق والسكك الحديدية والموانيء لقيت الكثير من العناية لأنها تخدم أغراض الاستعمار العسكرية والتجارية. والمؤسسات المالية بغالبها ظلت مؤسسات أجنبية. وسياسة الإقراض بقيت تخطط وفق ما يخدم المصالح الرأسمالية وحلفاء الاستعمار. وعلاقات العمل ظلت علاقات استغلال في القطاعين الوطني والاجنبي، وفي الصناعة والخدمات على حدٍ سواء.

وفي السودان والصومال لم يقم الاستعمار بأي تطوير زراعي أو صناعي يستحق الذكر إلا إسهام شركة بريطانية استثمارية منذ عام ١٩١١ وحتى عام ٥٠ باستصلاح قسم من أراضي الجزيرة في السودان المملوكة للأفراد والتي استأجرتها الدولة على أن يقسم ربح

الانتاج وفق النسب التالية: ٤٠٪ من صافي الربح للمزارعين و ٤٠٪ للحكومة و ٢٠٪ للشركة. وانتهت مدة الامتياز عام ٥٠ . وكما فعل الاستعمار الاستنزافي في الأماكن الأخرى من الوطن العربي فيما يخص حصر اهتمام السكان بالزراعة والرعي. ومحاصرة الصناعة الوطنية التي يتعارض انتاجها مع صادراته لهذه البلدان. وتنمية امتيازات شريحة المتنفذين من مالكين كبار وزعماء قبائل ورجال دين متعاونين ووكلاء شركات وموظفين كبار. والتركيز على المواصلات البرية والبحرية التي تخدم أغراضه. وربط سياسة الاقراض المالي بمصالحه ومصالح حلفائه.. فعل هنا أيضاً. وهكذا ظلت النسبة العظمى من أراضي السودان غير مستصلحة. ولم يتجاوز المزروع منها ٥٪ فقط من مجمل الأراضي القابلة للزراعة والاستصلاح. ولم يتطور المستوى العلمي والفني للسكان ولم تخلق فيه قاعدة صناعية تستحق الذكر. كما أن ٨٠٪ من سكان الصومال الذي استقل وتوحد بعد نضال شعبي شاق عام ٦٠ بقوا في حالة البداوة. وأكثر ما اهتم به الاستعمار هو سرقة مجهود الفلاحين في حقول الموز وقصب السكر والقطن، وجعل هذين القطرين سوقاً لصادراته.

وفي العراق ظلت مواقع الإقطاع تترسخ في مرحلتي الاستعمار العثماني والبريطاني. وبقيت علاقات الانتاج علاقات استغلال. فحتى عام ١٩٥٨ كان توزع الملكية على الشكل [١٤١] التالي:

حجم الملكية الزراعية	نسبة المالكين	النسبة المئوية للمساحة
أقل من ١٠٠ دونم	٨٦،١ ٪	١٠،٥ ٪
أقل من ١٠٠٠ دونم	١١،٩ ٪	٢١،٥
بين ١٠٠٠ وأكثر من مائة ألف	٢ ٪	٦٨،٠ ٪

وفي حقلي الصناعة والخدمات اتبع الاستعمار هنا الخطة نفسها التي اتبعها في الأقطار العربية الأخرى فأنشأ شبكة مواصلات واسعة من سكك حديدية وطرق وخدمات برق وهاتف وعمّق شط العرب لخدمة أهدافه الاستراتيجية وامتيازاته. بينما لم تبلغ استثمارات الحكومة في الصناعة [١٤٢] بين عامي ٢٧ ـ ٣٩ إلا ٩ مليون جنيه استرليني، ومع هذا لم تنفذ بكاملها بسبب اقتراب الحرب. وحتى الحرب الثانية كان في العراق ٧٠ مشروعاً صناعياً كبيراً ومنها مصنع السلاح الذي أنشيء عام ١٩٣٩ وكان حوالي نصف العاملين في الصناعة من الحرفيين. ولكننا عندما ندقق في هذه الصناعات فسرعان ما نكتشف مدى التبعية والتكامل مع الانتاج الاستعماري الصناعي. ذلك أن هذه الصناعات انحصرت في القرميد والتبغ والأقمشة الصوفية ومحالج القطن والصابون ومعاصر المشروبات والمطاحن

والمدابغ. أي أنها لم تكن بديلة للمستوردات من بريطانيا وإنما متممة لها. وفي الوقت نفسه تمتعت بريطانيا بمكانة متميزة بين الدول الاستعمارية بحيازة امتيازات النفط.

وفي الأردن لم يمس الاستعمار البريطاني امتيازات الاقطاعيين من متنفذي العشائر والأسر بل ثبّتها وقوّاها. والأردن بحكم ارتباطاته السياسية والاقتصادية والعسكرية ببريطانيا حتى عام ٥٦ ثم بأمريكا فيما بعد. وبحكم اعتماده الكبير في التمويل على المساعدات البريطانية أولاً ثم الاميركية والرجعية البترولية ثانياً. ظل تابعاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً لمراكز التمويل قبل منح الاستقلال الشكلي وبعده. والاستعمار لم يهتم إلا بتقوية الجيش وشبكة المواصلات كي يتمكن الحكم فيه من القيام بالدور الذي من أجله أنشئت الإمارة. والصناعات التي اقيمت فيه في ظل الاستعمار الرسمي كانت صناعات أجنبية لاتنافس الصادرات البريطانية إليه. ورغم الطابع الرعوي وشحة الأمطار وقلة المناطق المسقية، فإن المتنفذين في العشائر والأسر عملوا على تثبيت ملكياتهم لأوسع الأراضي حيث ملك ٢٢ منهم ما يفوق الـ ١٠٠ ألف دونم للمالك الواحد. وملك ٤٥ منهم بين الـ ٥ ـ ١٠ آلاف دونم للمالك الواحد. وكان الاتساع في حجم الملكية يتوازى مع الاتساع في حجم التأثير. وقد توزعت [١٥٢] ملكية الأراضي القابلة للزراعة:

أقل من ١٠ دونم	٢٦،٧٠٨ ملكية	نسبتها ٢٢،٤٩ ٪	٥٠٠ ـ ١٠٠٠	١،٦٨٧ ملكية	١،٤٢ ٪
١٠ ـ ٥٠	٤٣،٨٩٩ ملكية	نسبتها ٣٦،٩٦ ٪	١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠	٤٦١ ملكية	٠،٣٥ ٪
٥٠ ـ ١٠٠	٢١،٣٣٢ ملكية	نسبتها ١٧،٩٦ ٪	٢٠٠٠ ـ ٥٠٠٠	١٧٨ ملكية	٠،١٥ ٪
١٠٠ ـ ٢٠٠	١٥،٤٥٦ ملكية	نسبتها ١٣،٠١ ٪	٥٠٠٠ ـ ١٠،٠٠٠	٤٥ ملكية	٠،٠٠٤ ٪
٢٠٠ ـ ٥٠٠	٩،٠٢٨ ملكية	نسبتها ٧،٦٠ ٪	١٠٠،٠٠٠ فما فوق	٢٢ ملكية	٠،٠٠٢ ٪

وفي مصر، عندما عقدت الاتفاقية عام ٣٦ والتي بموجبها يتم الجلاء التدريجي للقوات البريطانية على أن ينتهي عام ٥٦ لم يكن وضع الأرض المزروعة قد تحسّن أو توسّع، بينما تضاعف عدد المالكين بين ١٦ و ٣٦ إذ ارتفعت المساحة المزروعة من٥،٤٥٢ ملايين فدان عام ١٩١٦ يملكها ١،٦٢٦ مليون فأصبحت عام ٣٦ (٥،٨٣٦) ملايين يملكها ٢،٤٠٠ مليون وحتى عام ١٩٥٢ ظلت مساحة الأرض ٥،٩٩١ ملايين بينما أصبح عدد مالكيها ٢،٨٠١ مليون. وهكذا بينما اقترب عدد المالكين من الضعف لم تزد نسبة الأرض المزروعة إلا نصف مليون فدان. والزيادة في عدد المالكين لم يتأثر بها كبار المالكين وإنما صغارهم بحيث أدّت إلى زيادة افقارهم. ومقارنة رقمية بين الشرائح الدنيا التي تملك دون الخمسة أفدنة والشرائح العليا التي تملك فوق الـ٥٠ فداناً تظهر ذلك بوضوح.

	١٩١٦ عدد الملكيات	حجم الملكيات		١٩٣٦ عدد الملكيات	حجم الملكيات
– ٥ أفدنة	١،٤٧٩	١،٤٤٩	– ٥ أفدنة	٢،٢٤١	١،٨٣٦
٥٠ فأكثر	١٢	٢،٣٥٦	٥٠ فأكثر	١٢	٢،٢٥٣

	١٩٥٢ عدد الملكيات	حجم الملكيات
– ٥ أفدنة	٢،٦٤٢	٢،١٢٢
٥٠ فأكثر	١١	٢،٠٥١

الجدول مستخلص من جداول ثلاثة في مدخل التاريخ: هرشلاغ. وقصة الأرض.. الهلالي.

لقد اهتم الاستعمار البريطاني في مسألة الأرض بناحيتين: الأولى زيادة إنتاج القطن للتصدير. والثانية الحفاظ على الامتيازات الاقطاعية. لأن الاقطاعيين ظلوا حلفاء أوفياء للمماليك ثم للأتراك ثم للبريطانيين، بمقدار ما بقي هؤلاء المستعمرون أمناء لامتيازاتهم السياسية والاقتصادية. أمّا الاستصلاح المكلف في الصحراء وبناء السدود الكبرى، فهما خارج نطاق اهتمامه.

وفي الصناعة تزايد عدد [١٤٣] المشروعات من ٧٠،٣١٤ يعمل بها ٢١٥،٤٣٨ مستخدماً عام ٢٧ إلى ١٢٩،٢٣١ يعمل بها ٤٥٨،٠٠٠ مستخدماً عام ٤٥ ولكن الكثير من هذه المشاريع كان أجنبياً. وقد روعي في إقامتها عدم الدخول في منافسة مع البضائع المستوردة من بريطانيا التي استمرت متمتعة بالامتيازات حتى عام ٣٧ . وبالطبع فإن علاقات الانتاج ظلت علاقات استغلال في القطاعين الوطني والاجنبي. وفي قطاع المال والتجارة تمركز المستعمر بقوة، وأقام له شبكة واسعة من العملاء والسماسرة، ووجه سياسة الاقراض والاستيراد والتصدير بما يخدم مصالحه ومصالح المتعاونين معه. ولعل تفحص تركيب التجارة الخارجية يسهم في توضيح ثمرة هذه السياسة:

	واردات ١٩١٣	١٩٣٥	١٩١٣	صادرات ١٩٣٥	مصدر الجدول:
مواد غذائية	٪ ٢٣،٤	١١،٢	٪ ٤،٥	١٠،١	مدخل إلى
مواد خام	٪ ٢٥،٢	٢٩،٨	٩٣،١	٨٧،٤	التاريخ.
منتجات صناعية	٪ ٤٩،٧	٥٨،٣	٢،٣	٢،٤	هرشلاغ

إن الاستعمار لايعنيه أن تزيد الواردات الزراعية كي يتجه الفائض المعد للاستيراد إلى الصناعة. لأن بريطانيا ليس لديها الكثير مما تحتاج لتصديره من المواد الغذائية. بينما لديها الكثير من المواد الصناعية. وهكذا تناقصت الواردات الغذائية إلى النصف تقريباً وتضاعفت الصادرات. أمّا في المنتجات الصناعية فقد ارتفعت الواردات ارتفاعاً ملحوظاً رغم زيادة عدد المشروعات الصناعية بينما حافظت الصادرات على النسبة نفسها رغم تزايد المشروعات. وتبدو النسبة العالية في الصادرات، فيما يخص المواد الخام إذ إنّها مرتفعة جداً في العامين معاً. ذلك أن الهيمنة على المواد الخام هي من أولى أهداف الاستعمار الاستنزافي. أما واردات مصر من هذه المواد فبقيت متقاربة.

إن التبعية المحكمة في مجالي الانتاج والخدمات المالية والتجارية تستكمل بنهب واردات القناة التي ارتفعت [١٤٤] من ٤،٦٠٠ مليون فرنك عام ١٨٧٠ إلى ١٢٩،٥٠٠ عام ١٩١٠ إلى ٦٠ مليون عام ٥٨ . ولم تتقلص التبعية والنهب بشكل حاد إلا عام ٥٦ عندما أممت قناة السويس ومصّرت المؤسسات الأجنبية العائدة لدول العدوان.

من خلال هذا التحليل لتطور قوى الانتاج وعلاقاته في حقول الزراعة والصناعة والنفط مع نهايات الاستعمار المباشر تتضح أمامنا الصورة التي توضعت عليها هذه القوى وتتبلور المهام التي بات على حركة التحرر العربي أن تنجزها كي تأخذ قوى الانتاج وعلاقاته مسارها الصحيح في خط التطور. وهذه الصورة تبدو بالغة الكآبة: فنمط الانتاج الاقطاعي لم يتبدل بل ترسّخ. وطبقة الاقطاع حافظت على موقعها القيادي. وتغلغلت في بناء البورجوازية الناشئة فنخرته من الداخل فكراً وسلوكاً ومصالح. والمستعمر حافظ على وجوده البشري والمادي في قطاعات واسعة من مناطق الاستعمار الاستيطاني التي لم يجل عنها بالقوة. وزراعات هامة غدت غير قادرة على الحياة إلا بارتباطها بالمصانع الأجنبية. وتباين في النمو تعزز بين قطاع عصري يسيطر عليه الأجانب والأعوان، وقطاع تقليدي تعود ملكيته لباقي السكان المالكين.

والصناعة الحديثة ولدت أسيرة تابعة مغلولة. لاتستطيع التحرك إلا في المجالات التي يتركها لها الاستعمار وإلا خنقتها المزاحمة والحماية والاعفاءات. والصناعة القديمة من حرف وورش ومعامل صغيرة لاتتوفر لها ميزات المشروع الكبير ولا تتمكن من الصمود إلا في القطاعات الأمينة، وتحيى على الدوام هاجس السحق والإقفال. وكنتيجة طبيعية لوضع الصناعة بفرعيها ظلت الطبقة التي تمثلها تابعة عاجزة مترددة بسبب نشأتها وقوتها الذاتية، ومنخورة من الداخل بسبب تغلغل الاقطاع بها وشراكات الكثيرين من أفرادها للأجانب واعتمادها التمويلي على المؤسسات المالية الاجنبية. ورغم أن هذه الصناعة مضطهدة

ومسحوقة، فإن العاملين بها يتعرضون لاستغلال مزدوج: بالواسطة وبشكل مباشر. ولهذا يضطر العمال لبعثرة جهودهم بين الانتاج والنضال المطلبي والصراع الوطني المحلي.وبسبب هذا التوزع يخف وزنهم في الصراع القومي، كما غاب من قبل وزن الفلاحين في هذا الصراع. وبين قطر عربي وقطر آخر ينمو التنافس عوض التكامل لتعميق الفواصل القومية من جهة ولتوجيه التكامل نحو الصناعات الرأسمالية الاستعمارية من جهة أخرى، وبذلك يُرسى الأساس الصلب لتباين المصالح.

والتجارة الخارجية خلقت قطاعاً مشدود الوثاق للخارج تكمن مصلحته الكاملة بتزايد الاستيراد والتصدير وتمتين العلاقة مع المعسكر الرأسمالي دولاً ومؤسسات وأفراداً على حساب الانتاج الوطني والمصلحة الوطنية. ولهذا القطاع شبكة واسعة من العاملين في التجارة الداخلية والسمسرة والوساطة والتمويل تقع مصالحها في الموقع المضاد لتطور الانتاج الوطني إذا كان هذا الانتاج يحد من مستورداتها. وهذه الشريحة بكافة فئاتها لاتحصر استيرادها في ما يحتاجه الوطن، وإنما تدخل في مزاحمة مع الانتاج الوطني وتحاول على الدوام الحد من هذا الانتاج. وهي في التصدير لاتهتم بالفائض وإنما بالربح، لذلك فهي تلجأ إلى المزايدة على الدولة في الأسعار وإلى الاحتكار والتهريب. وفي مثل هذه الحالات تكوّن إحدى الركائز المهمة لعرقلة خط التطور طبقياً وقومياً وإعاقة عملية التحرر الوطني.

والشركات البترولية ثبتت أقدامها وأصبحت تهيمن على كافة عمليات التنقيب والاستخراج والنقل والتسويق والتصنيع وتقطتع لنفسها النصيب الأكبر من الأرباح الصافية وأحاطت نفسها بجهاز أمني خاص وبقوات الطبقة الوليدة الحاكمة والحاميات العسكرية للدولة الأم. والطبقة الوليدة أضحت على علاقة مصلحية مع هذه الشركات ودولها. وهذه العلاقات غدت تتعمق مع تزايد الثروة من خلال الشراكة في المؤسسات والمشاريع وإيداع الأموال ومجابهة الاخطار المشتركة. وانخرطت كلياً في الاتجاه السياسي والايديولوجي والاقتصادي لهذه الدول. وهذه القوى الطبقية من اقطاعيين وصناعيين وتجار وأثرياء نفط هي التي تمركزت في السلطة طيلة هذه المرحلة في ظل الاستعمار الرسمي أو الواقعي، وهي التي ورثتها بعد جلائه.

هذا الواقع الذي انتهت إليه قوى الانتاج وعلاقاته هو الذي بلور المهام المرحلية في هذا المجال. وأصبح مقياس الحكم على أي تنظيم سياسي أو نقابي أو أية طبقة اجتماعية، ينطلق من حجم المساهمة الفعلية في انجاز هذه المهام. فاستمرار نمط الانتاج الإقطاعي والدور السياسي لطبقة الاقطاع كعاملي اعاقة لحركة التطور أفرزا النقيض الطبيعي المتسق مع هذه

الحركة وهو العمل الجاد لحسم الاستغلال الطبقي جذرياً في مجال الأرض وتحطيم الدور السياسي لطبقة الاقطاع. واحتفاظ الاجانب في مناطق الاستيطان بأراضٍ تم انتزاعها بحراب الاستعمار أو بالتواطؤ مع طبقة الاقطاع وتجار الأرض واقامة منشآت فوقها، حدّد بذاته الاتجاه السليم المضاد وهو مصادرة هذه الأراضي والمنشآت وتحويلها إلى مزارع جماعية أو مزارع دولة أو توزيعها على الفلاحين المستحقين، وسحق أية سلطة تحول دون ذلك. وتبعية الزراعات الصناعية للخارج تفرض اتباع الطريق الذي ينهي هذه التبعية، وذلك بإقامة صناعات وطنية تستوعب هذه الزراعات والتحكم بانتاجها إلى الحد الذي يحقق الخيار الحر في التصدير. والمستوى المتخلف للانتاجية الزراعية يستدعي رفع المستوى الفني للقوى العاملة وتحديث الأساليب والآلات.

ومعركة فك اسار الصناعة وانهاء تبعيتها، وحمايتها وتطويرها كي تحتل الموقع المتقدم في الانتاج، تصطدم بخصوم داخليين كثر وشرسين. وهذه المعركة بذاتها تفرز الأضداد. وكسبها يكوّن الركيزة الثانية للتحرر والتطور في مجال قوى الانتاج. وأدوات الصراع نفسها هي التي تفرض ضرورة المرور بالمرحلة الرأسمالية أو دمج مرحلة التحرر والتطور بمرحلة إقامة الاشتراكية العلمية. وفي هذا السياق يخوض العمال نضالهم المزدوج: لكسب المعركة ضد الخصوم ولحسم الاستغلال الطبقي جذرياً. وهذه المهمة نفسها تستدعي تحويل التنافس بين الصناعة في قطر وقطر آخر إلى تكامل وتوحيد، وهنا يتم الاصطدام بالمصالح التي تكيّفت مع الاقليمية، ومع ممثليها في ذروة السلطة. ولحظة الانتصار ترسي أحد الأسس الهامة للوحدة القومية، ويتعزز معها دور الطبقة العاملة صانعة هذا الانتصار. وهنا يندمج النضال القومي بالنضال الطبقي.

والسيطرة الكلية على التجارة الخارجية تفرض نفسها كواحدة من المهام الملحة في مرحلة التحرر الوطني لانها تخدم أكثر من هدف حيوي. فهي تحرر أولاً الانتاج الوطني من المزاحمة والاحتكار والتلاعب بالأسعار. وتعيد ثانياً قطاعاً واسعاً من المواطنين إلى الوطن عندما تفك ارتباطهم المصلحي بالسوق الرأسمالي. وتدمج هذا القطاع في حركة التطور والتحرر بعد أن كان في الموقع المضاد. لكن هذه السيطرة لاتتم بسهولة، لأن هذه الشريحة موجودة بقوة في السلطة وأدواتها. ولها امتداد متشعب في التجارة الداخلية وأعمال الوساطة والسمسرة، ولها نفوذ كبير في أوساط القادة والموظفين من خلال الشراكة والعمولة. ولهذا تصبح المعركة معها معركة مع السلطة وركائزها يخوضها المتضررون وطنياً وطبقياً، وعندما تهزم يكون أساس جديد من أسس التحرر قد أرسي.

وتحرير النفط من استغلال الشركات ودولها والطبقة الحليفة الحاكمة يفرض ذاته

كواحد من أهم المهام المرحلية. لأن النفط قوة انتاج أساسية في الوطن العربي، وهو ليس كالأرض عنصر عطاء دائم، وإنما هو مادة تنفذ بنضوب احتياطييها، ومن هنا تبدو أهمية تحريره في وقت مبكر. والسباق بين قوى التحرر وقوى الاستغلال يدور حول الزمن. لأن استمرار تقاسم عائداته بين أطراف التحالف، يحبس عن حركة التحرر والتطور العربي أحد محركاتها الأساسية ويضيف إلى قوة الخصوم قومياً وطبقياً مولداً رئيسياً، فتزداد الهوّة بدل أن تتقلص. وفي هذا السياق يأتي النضال لوضع اليد على كافة المشاريع والمؤسسات المشتركة بين أفراد الطبقة الحاكمة والأجانب . وعلى الودائع والمشاريع الخاصة التي اقتطعت من رصيد الوطن وحوّلت إلى ملكية خاصة. لكن المعركة هنا هي الأقسى والأطول والأشرس. لأن طرفيها ليسا متعادلين. فالتحالف يستند إلى قوة الدول القابعة خلف الشركات، بالإضافة إلى قوة الطبقة الوليدة وذيولها. بينما معسكر التحرر لايستند مادياً إلاّ إلى قواه الذاتية. وإلى جانب التحالف تقف "اسرائيل" التي تمّ إنشاؤها لأهداف مماثلة. وإزاء هذا الوضع غير الملائم لايمكن لمعسكر التحرر أن ينتصر إلاّ إذا أصبح قومياً وطبقياً من حيث الأداة وعنيفاً مدمّراً من حيث الأسلوب. فالمهم أولاً أن يتوقف تدفق النفط، كي يتوقف النهب. المهم ألاّ ينضب النفط قبل أن يصبح ثروة قومية. المهم أن ينقطع النزف قبل أن يبتكر أسلوب جديد للتحايل يتم بموجبه الاستحواذ على أموال النفط تحت أسماء جديدة وصيغ جديدة. وحالما يحرّر النفط من النهب الامبريالي والطبقي تكون حركة التحرر قد أنجزت أقسى مهامها.

إن هذه المهام المستمدة من ضرورات واقعية أملتها وضعية قوى الانتاج وعلاقاته هي التي تصنف مواقع القوى الطبقية وتنظيماتها السياسية والنقابية في هذه المرحلة المحدّدة. وممارسة هذه المهام هي المقياس.وممارستها العنيفة هي المقياس الأكثر صدقاً وجدوى.

والعَقدة الثانية التي خلفها الاستعمار المباشر هي التبعية العسكرية. إذ أبقى على قواعد وحاميات عسكرية في مناطق عديدة من الوطن العربي، مستهدفاً من هذا: الحفاظ عل امتيازاته ونفوذه في الداخل، وحماية طرق مواصلاته في الخارج وتقوية مواقعه في الصراعات الدولية. وهذه القواعد والحاميات ظلت تمارس من خلال الممثلين السياسيين جزءاً مهماً من مسؤوليات الحكم وتفرض رأيها في كافة المسائل الحساسة: السياسية والاقتصادية والعسكرية. ومن الطبيعي ألا تكون هذه الممارسة في صالح حركة التحرر العربي وإنما في صالح الهيمنة الامبريالية. وشكلت هذه القواعد قوة إسناد هامة للبنى الطبقية الحاكمة. وبما أن هذه البنى ولدت عاجزة وهزيلة ومتنافرة ومنخورة، فقد قيّدت نفسها بمعاهدات وأحلاف تجعلها مسلوبة القدرة على التحرك الحر، لكنها متكئة على قوة

الاستعمار لضمان امتيازاتها. ومع أن هذه المعاهدات لفَّت أكثر مناطق الوطن العربي إلا أن حلف بغداد كان أخطرها.

والتبعية العسكرية لم تتولد عن القواعد والمعاهدات والأحلاف فقط، وإنما عن البنيان العضوي للجيوش: تثقيفاً وتسليحاً وتدريباً وقيادات. فقد عمل الحليفان: الحكم والاستعمار معاً على تعميق جذور هذه التبعية لأن مصلحتهما المشتركة تكمن في ذلك. فطبقة الحكم المؤلفة من خليط إقطاعي - صناعي - تجاري في مناطق، ومن طبقة بترولية وليدة في مناطق أخرى، تخشى انحياز قواعد الجيوش العربية إلى المذاهب السياسية للأكثرية الشعبية التي تنتمي إليها، وإذ ذاك يختل ميزان القوى لصالح التغيير في نمط الانتاج وعلاقاته والخدمات المرتبطة به. ولصالح القوى الطبقية القائمة بهذا التغيير. وخير ضمان لمنع حدوث مثل هذا التبدل المفجع هو ربط مراكز التأثير في الجيوش بالنهج الرأسمالي عقيدة وولاء، وبالمعسكر الرأسمالي تسليحاً وتدريباً. والعامل المساعد على نفاذ هذا التوجه ينطلق من القدرة على التحكم في بناء الجيوش، واختيار مفاصلها الأساسية. لأن هذه الجيوش لم تبن من خلال الثورات الشعبية المسلحة حتى تفرض نفسها أداة طبقية ثورية، وإنما من خلال عمليات انتقاء متأنية تستهدف ضمان ولاء مراكز التأثير للشرائح الطبقية العليا. والاستعمار لم يكن يرى في هذه الشرائح خصماً سياسياً بحكم تركيبها الداخلي ونشوئها التابع والعاجز وموقعها الطبقي. ولذا كان معنياً ببذل جهود حثيثة لتمليكها أدوات قمع عسكرية قوية، موالية لنهجه، ومستندة إليه، بمقدار ماهي موالية لهذه الشرائح.

وقد كان لزاماً على الاستعمار أن يخشى هذه الأدوات لو أن البورجوازية الوطنية تمكنت من قيادة المرحلة إنتاجاً وفكراً ومؤسسات. لأنها في هذه الحالة تصبح مؤهلة للقيام بدور ثوري مرحلياً في الإطارين المحلي والقومي، كما فعلت البورجوازيات الغربية، لكن تركيبها ونشأتها واحتفاظ طبقة الاقطاع بمواقعها القيادية: اقتصادياً وفكرياً وسياسياً، قد حالت دون ذلك. ولهذا، لم يكن ثمة مانع يجعل الاستعمار متردداً في اللجوء إلى تزويدها بأسباب القوة التي تتفق مع المهام الداخلية الموكولة لها، وإلا لسقطت بسرعة تحت ضربات الشرائح الطبقية الدنيا التي تكوّن النقيض الطبيعي والبديل المقبل. وهذا البديل معادٍ بتكوينه وفكره ومصالحه للاستعمار والمعسكر الرأسمالي الذي ينتمي إليه. أما الشرائح العليا فهي مرتبطة فكرياً ومصلحياً بالمعسكر الرأسمالي، لذلك، فإن وجدت بينها شريحة أو مجموعة تعادي الاستعمار، فإن هذا العداء لن يمتد إلى النظام الراسمالي بذاته، وإنما إلى الجانب الاستعماري في هذا النظام. وهذا الجانب من السهل تبديل هويته والاحتفاظ بميزاته.

وعلى الاستعمار أن يضع احتمالاً قوياً للاستثناءات الوطنية في صفوف الركائز

العسكرية التي يغذيها. لكن هذا الاحتمال يبقى أقل خطراً من ثورة شعبية مسلحة تقتلع الجذور التي يستند إليها النظام الرأسمالي في الفكر والاقتصاد والسياسة وتقتلع معها القوى الطبقية والسياسية التي تكرسها. فهذا الاحتمال إذا أصبح واقعاً، يمكن احتواء نتائجه بعد سنوات، لأن الاستثناءات الوطنية تستطيع إنجاز عمل وطني محدود، لكنها لا تستطيع صنع ثورة طبقية ـ قومية بأداة عسكرية متنافرة التركيب مشدودة إلى الأعلى متواضعة الإمكانيات. والقوى الطبقية العليا لا تتمكن من مواجهة الثورة الشعبية المسلحة التي يصنعها الفلاحون والعمال والملتزمون بمصالحهم، إلاّ من خلال قواها العسكرية.

ويبقى على الاستعمار والشرائح العليا أن يقيما وزناً لممثلي الشرائح الوسطى في الجيش. لكن ثورة هؤلاء لا تذهب إلى الجذور، بل تبقى في حدود الحلول التي لا تؤذي مصالح الشرائح الوسطى ولا تقطع الطريق على تطلعاتها المستقبلية. وهذه الشرائح سرعان ماتبدأ بالصعود نحو المواقع التي تجمد عندها هبوط الشرائح العليا. وإذ ذاك تلتقي المصلحتان وتندمجان اندماجاً عضوياً. وهذا المسار يزعج الاستعمار لكنه لا يرعبه. لأنه يقلّص نفوذه ومصالحه لكنه لا يلغيها. وفي الوقت ذاته يقلص حدة الصراع الطبقي لمرحلة جديدة، فتغدو الثورة الطبقية الجذرية أكثر صعوبة. ومع صعود الحكم الجديد البديل في سلم المراتب الطبقية، يبدأ الاستعمار باستعادة المصالح التي فقدها تحت أسماء أخرى ويضيف إليها مصالح جديدة، مستمدة من حاجات التطور المستجدة. ويضمن إلى جانب هذا ديمومة نهجه الايديولوجي وجوهر نظامه الرأسمالي، أو ولادة نهج ونظام وسيط وهجين، لا يفعل شيئاً إلا تجميد الوعي القومي والطبقي السليم، وتمييع الصراع الطبقي، والاكتفاء بالحلول الوسطى ريثما يبدأ الصعود من جديد نحو المواقع الطبقية التي ثار عليها ليستقر فيها أو يتخطاها. وليس في هذا المسار مايقلق الرأسمالية العالمية لأنها سرعان ماتبتكر سبلاً جديدة لاحتواء هذا النظام واستنزافه.

هذه التبعية العسكرية وما تفرزه من نتائج تولّد نقيضها النضالي الذي يكافح لإنهائها وإزالة آثارها، وتنهض بهذا العبء القوى الطبقية المتضررة قومياً وطبقياً. وهنا لا تواجه هذه القوى القواعد والحاميات والدول الحارسة لها فحسب، وإنما تواجه أيضاً السلطات المحلية التي ربطت مصيرها بمصير تلك الدول، ومع تصاعد حدة النضال يتزايد الفرز الطبقي بين المعسكرين ويتعزز التلاحم داخل كل معسكر، ويستحكم العداء بين السلطات المحلية التي تحمي القواعد وتتمسك بالمعاهدات والأحلاف، وبين فصائل التحرر الوطني، ويتحول الصراع السلمي إلى صراع دموي. وهذا بالضبط ماحصل في العراق وقناة السويس والسعودية والبحرين وليبيا والمغرب... في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية... وهذا

بالضبط مايحصل الآن في مصر والسودان والصومال وعُمان... وهنا يصبح مقياس الحكم على أي تنظيم سياسي أو نقابي مستوحى من الدور النضالي الذي يقوم به لتحرير الوطن من هذه التبعية ومن النتائج التي ولّدتها. ومع هذا التحرير يقام ركن جديد من أركان التحرر العربي.

والتعقيد الثالث تمثّل بإلحاق أجزاء عربية في أراضي الدول المجاورة. إذ ألحقت عربستان بإيران. وارتيريا واوغادين باثيوبيا. واسكندرونة بتركيا. ففي الشرق عقدت معاهدة عام ١٨٤٧ بين الدولتين العثمانية والفارسية أعطيت بموجبها المحمرّة لفارس. ولم يتغير الوضع خلال ماسمي بالعهد الوطني "في ظل القواعد والحاميات والمعاهدات والأحلاف" فعام ١٩٢٤ شرعت الحكومة الايرانية من جديد بإخضاع عربستان وبشت كوه وغيرهما لنفوذها (فقرر مجلس الوزراء العراقي[١٤٦] في ١٨ تشرين الأول ١٩٢٤ أن تكون الحكومة العراقية على حياد تام) وكأن المسألة لا تعنيها، وكأن الأرض ليست أرضاً عربية، والشعب الذي يحمل السلاح من أجل حقه في تقرير مصيره، ليس شعباً عربياً. وبهذا أضفت الحكومة العراقية على الاغتصاب صفة الشرعية، وأقرّت عملية الضم التي تمت بين دولتين لا علاقة لهما بهذه الأرض. وعام ١٩٣٧ وقعت اتفاقية ترتب حقوق الملاحة في شط العرب، ومن خلالها تم تثبيت ضم عربستان لايران. لكن شعبها لم يتوقف عن ممارسة الصراع بكافة أشكاله بما في ذلك الصراع المسلح من أجل حقه في تقرير مصيره.

وفي الجنوب الشرقي خضع الصومال لأكثر من استعمار، وعندما استقل عام ١٩٦٠ منح قسم منه يدعى اقليم أوغادين لاثيوبيا. ومثل ذلك حلّ بأرتيريا عندما[١٤٧] جلت بريطانيا عنها. فأرتيريا بلد عربي تسكنه أقوام عربية بدأت بالهجرة إليه قبل الإسلام وتعاقبت بعده. وعندما احتلت ايطاليا اثيوبيا احتلت ارتيريا. وعندما انتصرت اثيوبيا على ايطاليا عام ١٨٩٦ بمعركة حاسمة، لم تضم اثيوبيا ارتيريا لأنها ليست أرضاً اثيوبية بل تركتها لايطاليا رغم أنها المنتصرة. وعام ١٩٤١ حل الاستعمار البريطاني محل الايطالي إثر هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية. وعام ١٩٤٧ تنازلت ايطاليا عن ارتيريا وليبيا والصومال الايطالي بموجب معاهدة الصلح. وبهدف تقرير مصير هذه المستعمرات الايطالية قررت الدول الفائزة في الحرب الثانية تقصي الحقائق حول رغبات السكان. فبدأ الاستعمار البريطاني لعبته التقليدية باللعب بالأوراق الطائفية، فطرح التقسيم على أساس ديني. وحرّضت اثيوبيا عملاءها الطائفيين من أجل الوحدة مع اثيوبيا، فخاض هؤلاء صراعاً دموياً لهذه الغاية عامي ٤٩ ـ ٥٠ وتفاقم الصراع بين مؤيدي الاستقلال والضم وتألفت أحزاب تطالب بالضم وأخرى بالاستقلال. وتجمعت الأحزاب الأخيرة في الكتلة الاستقلالية.

وفي كانون الأول قررت الجمعية العامة إقامة اتحاد فيدرالي بين ارتيريا واثيوبيا، وقدمت مشروع القرار الولايات المتحدة والدول المرتبطة بها. وبعد عامين كوفئت أمريكا بمنحها قاعدة كانيو باسمرة وقاعدة كيريلاي. وعام ٥٢ تم تنفيذ القرار كأمر واقع. وفي أيلول ٥٢ غادرت القوات البريطانية الأراضي الارتيرية وسلمت السلطة للحكومة الارتيرية المحلية. لكن اثيوبيا باشرت فوراً باحتلال المواقع التي اخلتها بريطانيا متجاوزة صلاحيات الحكومة المحلية، فأصيب الاتحاد الفيدرالي بطعنة قاتلة منذ البدء. واستكملت الطعنة بالدستور، إذ جاء الدستور الاتحادي لمصلحة اثيوبيا عندما اعتبر دستور اثيوبيا هو الدستور الاتحادي. وتلاحقت عمليات اغتصاب السلطة أو عمليات الضم الواقعي. فغدت المحاكم الاثيوبية محاكم اتحادية. وانتزع الجيش الاثيوبي سلطة الحكومة الارتيرية. وعندما احتجت الجمعية التشريعية رغم هزالها على هذا الخرق الفاضح ردّ الامبراطور بإقالة الحكومة الارتيرية، وعيّن رئيس وزراء كان عميلاً لايطاليا ثم لبريطانيا ثم للامبراطور فقام بسلسلة إجراءات قمعية عام ٥٥ إذ أصدر قانون الطوارىء وحظر نشاط الأحزاب وطارد القوى الوطنية، ونظم انتخابات جديدة لمجلس النواب عام ٥٦ في ظل هذه الأجواء، فجاء المجلس أكثر تزييفاً من سابقه، وقام هذا المجلس بناء على تعليمات الامبراطور بإبدال العلم الارتيري بالاثيوبي، وحاول الغاء اللغة العربية والتجرينية. إلاّ أنه فشل في ذلك بسبب المقاومة الشعبية العنيفة.

ثم بدأت عملية النهب العنصري فنقلت السلطات الاثيوبية ٧٠٠ مصنع ومؤسسة من ارتيريا إلى اثيوبيا. ووضعت عمالاً اثيوبيين مكان العمال الارتيريين وفرضت ضرائب جديدة على مختلف الصناعات الارتيرية، وبدأت بتغريم الحكومة الارتيرية بمناسبة وبدون مناسبة بعشرات آلاف الدولارات، وتم احتكار النقل الداخلي لمصلحة اثيوبيا، وأخرج بعض النواب من قاعة المجلس تحت حراب الجيش الاثيوبي... وهكذا أفرز الاضطهاد والصهر والاستغلال العنصري نقيضه الطبيعي، فذاب العامل الطائفي المريض في بوتقة العامل القومي السليم، وتوحدت العناصر والقوى والطبقات من مختلف الطوائف في إطار العمل القومي المضاد. حتى أن تدلا بايرو رئيس حزب الوحدة الداعي للضم ورئيس أول حكومة ارتيرية بعد إعلان الاتحاد أعلنَ انضمامه لصفوف جبهة تحرير ارتيريا في مؤتمر صحفي عقده بدمشق في الستينات. وكان العمال الارتيريون في طليعة الموكب النضالي لأنهم كانوا الأشد تعرضاً للأذى والأكثر تحسساً بالتمييز العنصري. وواجهت السلطة الاثيوبية التحرك الشعبي بمنتهى العنف فسقط في مظاهرات الطبقة العاملة في آذار ٥٨ (٤٠) شهيداً و٥٣٤ جريحاً. وإزاء العنف السلطوي تكونت حركة تحرير ارتيريا وأخذت تبشر بالكفاح المسلح، لكن قادتها ظلوا في حدود التبشير دون الممارسة، فانفضت الجماهير من حولها وبدأت

تبحث عن بديل يترجم الشعارات إلى عمل مسلح، وتدريجياً أخذت الانتفاضات العمالية والجماهيرية تفرز نوىً صغيرة تمارس العمل المسلح. ومن هذه النوى تكونت جبهة تحرير ارتيريا عام ١٩٦٠ . وشرعت في ممارسة الكفاح المسلح في أيلول ١٩٦١ عندما صعد أحد قياديها حامد ادريس عواتي إلى الجبال على رأس تسعة عناصر وافتتح هذا الكفاح.

وفي الشمال شرعت تركيا خلال استعمارها للوطن العربي بتغيير الطابع السكاني في لواء اسكندرونة العربي عن طريق تعزيز العنصر التركي واضطهاد العنصر العربي. وفي تشرين ثاني عام ١٩٣٩ وفي اليوم نفسه الذي اتخذ فيه قرار تقسيم فلسطين تمّت التسوية بين المستعمر القديم تركيا والمستعمر الجديد فرنسا. وبموجب هذه التسوية تم سلخ لواء اسكندرونة عن سورية وإلحاقه بتركيا. وجرى استفتاء صوري في ظل الاستعمار، مورست فيه كل أنواع التزوير والإرهاب، فجاءت نتائجه كما رسمت مسبقاً. وأخذت تركيا تعمل بكل شراسة وحقد وعنصرية على تهجير السكان العرب وإرهابهم ومصادرة ممتلكاتهم، وإسكان عناصر تركية بدلاً عنهم، تماماً كما فعل البريطانيون قبل الـ٤٨ في فلسطين، وكما فعل الصهاينة بعد الـ٤٨ . ثم اتجهت لمن بقي منهم في اللواء وباشرت تنفيذ مخطط الصهر في بوتقة القومية التركية، عن طريق منع التعليم باللغة العربية، وعدم اعتمادها في أي مرفق من مرافق الحياة، ومحاربة التكلم بها، وقمع أي شكل من أشكال التنظيم الخاص في الوسط العربي، والتضييق على العناصر المناضلة كي تضطر للرحيل، ودمج اقتصاد اللواء بالاقتصاد التركي، وسد سبل العيش أمام العاملين العرب، وقطع أية صلة تربط السكان العرب بالوطن العربي. وقد خاض الشعب العربي هنا كفاحاً متنوعاً وعنيفاً، لكنه لم يتبلور في حركة ثورية مسلحة متنامية ومستمرة كما هو الحال في عربستان وأرتيريا وفلسطين.

وتبعاً لذلك أضيفت مهمة جديدة لمهام حركة التحرر العربي، وهي النضال الدؤوب لتحرير هذه الأجزاء المسلوخة عن الجسم العربي وإعادة دمجها في الكيان العربي القومي. وهذه المهمة تصطدم بعقبات كأداء لا تختلف على الإطلاق عن الصعوبات التي تواجه مهمة تحرير فلسطين. فالدول الثلاث المجاورة للوطن العربي والتي ضمت هذه الأجزاء هي دول كبيرة وقوية. وفي هذه المرحلة المحددة زمنياً، لجميع هذه الدول علاقات سياسية وعسكرية واقتصادية وطيدة مع أمريكا خاصة والمعسكر الرأسمالي عامة. وفي كل منها قواعد أميركية أو قواعد للحلف الأطلسي أو حلف بغداد أو حلف الناتو. والدول العربية المجاورة لها إما حديثة الاستقلال، وإما مستعمرة، وإمّا غارقة في الأحلاف الاستعمارية. وسكان هذه الأجزاء لا يشكلون إلا نسبة بسيطة بالنسبة لسكان الدول التي ضمتها إذ لا تزيد النسبة في أي منها عن الـ١٠/١ وهنا يكمن الخلل في القدرة الذاتية. وفي قلب المنطقة

العربية قامت "دولة" إسرائيل. وهذه الدولة على علاقات وطيدة مع الدول الضامة، وينجم عن هذا الوضع احتمال تدخل إسرائيل، في أي صراع عسكري بين دولة عربية وإحدى هذه الدول. وقد أكدت هذه الحقيقة عدة أحداث لاحقة. إذ تبادلت اسرائيل وإيران المساعدة في أكثر من مجال وخلال حقبة زمنية طويلة. ولا تزال تركيا واسرائيل حتى الآن على تعاونهما الوثيق. وظلت اثيوبيا حتى منتصف السبعينات تقيم أوثق علاقات التعاون مع اسرائيل ولا تزال حتى الآن تقيم معها علاقات سرية، وتتلقى من المعسكر الرأسمالي الدعم الاقتصادي الكبير، ومن خلال هذا المعسكر يتم التنسيق، رغم إعلان الحكم عن تبنيه للماركسية.

هذه العقدة التي خلقها الاستعمار رتّبت على كافة التنظيمات السياسية والنقابية مسؤولية الانطلاق من نقطة ثابتة لا يراوغ فيها إلا التنظيم المزيّف ذو الفكر المريض والشخصية التابعة، وهذه النقطة هي حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها بما في ذلك حقها في الاستقلال الكامل أو الانضمام لأية دولة أخرى. وهذا الحق لا يمكن التلاعب به حسب المراحل أو حسب طبيعة الخصم أو القوى المكافحة في سبيل هذا الحق. وبالتالي لا يمكن تبديل الموقف منه على ضوء هذه الاعتبارات. ووفقاً لهذه البديهية أصبح لزاماً على التنظيمات السياسية والنقابية داخل هذه الأجزاء وخارجها، أن تخوض صراعاً مريراً من أجل تمكين الشعب في هذه الأجزاء الملحقة من انتزاع حقه في تقرير المصير، مهما تبدلت هويات النظم الحاكمة في الدول الضامّة، لأنها تظل نظماً استعمارية مهما اتخذت من أقنعة طالما أنها بقيت مصرة على ضمها لأرض ليست لها، وحكمها لشعب رغم إرادته. وصراع هذه التنظيمات في هذا الاتجاه، أو تقلبها أو حيادها، يكوّن واحداً من أهم المقاييس للحكم على سلامة موقفها وصحة خدمتها لخط التطور والتقدم.

والتعقيد الرابع نجم عن التجزئة القومية. فالاستعمار المتعدد والمتنوع والمتزامن حتّم عملية تقسيم الوطن العربي إلى مناطق استعمار استنزافي واستيطاني، وحماية وانتداب ووصاية. والدول المستعمرة كانت متعددة. ففي المرحلة الاولى تداخل وتزامن الاستعمار العثماني مع الاستعمار الغربي. وبعد الحرب العالمية الاولى تفرّد الاستعمار الغربي بالسيطرة. لكن هذا الاستعمار لم يكن من قبل دولة واحدة بل من قبل عدة دول هي بريطانيا وفرنسا وايطاليا واسبانيا. وهذه الدول أقامت الحدود الفاصلة بين منطقة عربية ومنطقة أخرى وفقاً لتقاسم المصالح فيما بينها وليس لأي اعتبار آخر. لأنه لا وجود لأي اعتبار حقيقي يفرض التقسيم. حتى التكتلات الطبيعية الكبرى يتداخل الواحد منها مع الآخر على شكل سلسلة متصلة الحلقات. ويلفها جميعاً تاريخ واحد ولغة واحدة وحياة اقتصادية مشتركة ومصير واحد.

والاستعمار المتعدد والمتنوع يدرك هذا الوضع جيداً. ولذلك يخشاه. وكي لا تنقلب هذه الخشية إلى واقع سارع إلى إقامة هذه الحدود الفاصلة وإلى ترسيخها يوماً بعد آخر. وهذا وحده الذي يفسر لماذا أقيمت عدة دول في مناطق متجاورة ويحكمها مستعمر واحد مثل تونس والجزائر والمغرب. والسودان ومصر وفلسطين والأردن والعراق. وعُمان وإمارات ومشيخات الساحل. وسورية ولبنان، وجيبوتي والصومال.

وإذا كان مبدأ تقاسم مناطق النفوذ قد فرض التجزئة فإن المستعمرين لم يكفوا طيلة مرحلة سيطرتهم عن تعميق هذه التجزئة، لأن هذا التعميق لا يخدم الأهداف الاستعمارية الآنية فحسب، وإنما يخدم الأهداف المستقبلية أيضاً. ومن أجل ذلك تكاملت الإجراءات المادية: في البدء أقيمت الحدود وفق اتفاقات سياسية، ثم حرست بجيوش الاستعمار والقوى الطبقية الحاكمة في ظله. وشرع بتنمية المصالح المادية المتنافرة في حقلي الانتاج والخدمات، وربط كل منها بالدولة المستعمرة. وهكذا أصبحت الزراعات الصناعية تتجه لخارج الوطن العربي، ولا تستطيع الحياة دون الارتباط بالخارج، ومالكو الأراضي التي تنتج الحجم الأكبر من هذه الزراعات هم من الاقطاعيين. والاقطاعيون ركن أساسي من أركان الطبقة الحاكمة. وجلّ الصناعة المحلية غدا يرتبط بالانتاج الصناعي للدول الاستعمارية، فلا يتمكن من الحصول على المعامل وقطع التبديل والآلات وكثير من مواد الإنتاج إلا من هذه الدول. وفي الوقت ذاته يتعارض إنتاجه مع إنتاج الكثير من الصناعات العربية المجاورة، فيتزايد التكامل مع الخارج والتنافر مع الداخل القومي. ومن أجل تدعيم هذا الوضع المعكوس، فرضت الضرائب والحواجز الجمركية ورخص المرور.. وأصحاب هذه الصناعات هم ركن أساسي أيضاً من أركان الطبقة الحاكمة.

وخطوط المواصلات يتحكم بها المستعمر، ولذا تصمم وفق السبل التي تخدم أهدافه. وأهدافه أمنية واقتصادية وعسكرية. وكلها تؤدي إلى تعزيز الفواصل بين المناطق العربية وتقوية الصلة بالدول الاستعمارية. ونتيجة لقوة العلاقة الاقتصادية بين الداخل والخارج، نمت شريحة طبقية تمتهن الاستيراد والتصدير وتتعامل مع الشركات والبنوك الأجنبية. وأصبح لهذه الشريحة وزن هام في السلطة السياسية. ومن خلال هذه السلطة باتت تعمل على تقليص دور الصناعة الوطنية وزيادة الاستيراد. وبما أنَّ هذا الاستيراد يتم بمعظمه من الخارج، فإن هذه الشريحة أضحت تكوّن عامل شدٍّ نحو الخارج، وبالتالي عنصر إضعاف نحو الداخل القومي. وهي أيضاً جزء أساسي من الثالوث الحاكم: الإقطاعي والصناعي والتجاري. ومع تنامي هذا المسار تصبح مصالح الأكثرية الحاكمة في كل قطر متعارضة مع إزالة الحدود، أي مع الوحدة، ومتكاملة مع السوق الرأسمالي، أي مع الاستعمار.

ومن خلال تعزيز الاستعمار للموقع الاقتصادي والسياسي لطبقة الإقطاع دعّمت هذه الفواصل، لأن هذه الطبقة تنطلق قبل أي شيء آخر من منطلق الحفاظ على امتيازاتها. وهي في وضعها الراهن تستطيع الإمساك بحسابات التوازن بين قواها الذاتية المستندة إلى قوة السلطة التي تشكل جزءاً عضوياً منها، وبين قوة الفلاحين في منطقة محدودة ومعروفة. أما في حالة الاندماج القومي فحسابات التوازن قد تختل لغير صالحها، لأنها إذ ذاك تصبح جزءاً من رقعة متسعة مجهولة، لا تعرف فيها حجم الأصدقاء والخصوم، ولا تركيب القوى الفاعلة في السلطة وبين الجماهير، ولا الاتجاهات المنغرسة في صفوف أدوات السلطة العسكرية. والاقطاع شريك قوي في السلطة ومتغلغل في التركيب الطبقي للبورجوازية الوطنية، الأمر الذي يجعل امتيازاته في منأى عن الخطر في ظلّ الوضع المشخّص. لكن موقعه في السلطة الجديدة الناجمة عن الوحدة القومية غير مأمون. وقدرته على التأثير في ظلّ الوضع الجديد غير مضمونة. وبالتالي فإن امتيازاته الطبقية قد تتعرض للخطر. لذلك ومن وزنه الراهن في السلطة المحلية يجدّ للحيلولة دون قيام الوحدة.

والطبقة البترولية الجديدة تضيف قوة هامة لتدعيم هذه الفواصل. ذلك أن هذه الطبقة تتمركز في قمة الثروة وقمّة السلطة. وهذه الثروة في تعاظم متسارع. والطابع الغالب لمناطق البترول هو الاتساع المفرط في المساحة والقلة الشحيحة في عدد السكان، وسيادة العلاقات القبلية. ومن هنا يمكن استخدام هذه الثروة كصمام أمان ضد الثورة الشعبية العامة لمرحلة طويلة. لأن جزءاً منها يكفي لإدماج الشرائح العليا في القبائل والأسر والأجهزة بالطبقة الوليدة وجعلها جزءاً عضوياً منها. ومع تضخم الثروة يجري توسيع هذه الشرائح المندمجة. ونظراً للعلاقات الاجتماعية المتخلفة القائمة في هذه المناطق بين أفراد القبائل والأسر والمتنفذين فيها، يتكوّن الكابح الأول ضد الثورة. وبما أن البترول يحتاج إلى خبرة أجنبية، والشركات تحتفظ بأجهزة أمنها، والدول الضامنة لهذه الشركات وأمن مناطق البترول تحتفظ بقواعد وحاميات للوفاء بهذا الضمان، فإن الكابح الثاني ضد الإخلال بالأمن، أي ضد الثورة الشعبية، يغدو قائماً. وتتكفل السلطة الطبقية بتأمين الكابح الثالث من خلال الأجهزة العسكرية والأمنية التي تصطفي مراكز التأثير فيها اصطفاءً متأنياً ودقيقاً، وتصهرهم صهراً مصلحياً كاملاً في كيان الطبقة الوليدة. وفي الوقت ذاته تغدق على الجهازين العسكري والأمني بالكامل، من الامتيازات المادية إلى الحد الذي يجعل أية ثورة شعبية تهديداً مباشراً لمصلحة كل فرد منهما، وتركز على الدوام لشد اهتمامات هذين الجهازين نحو احتمالات الخطر الداخلي الناجم عن الانتفاضة الشعبية أكثر من الاهتمام بأي واجب قومي.

وتشكل بنية النظام التي تنمو نمواً طبيعياً وفق مستلزمات الاندماج المصلحي والتبعية المطلقة للنهج الرأسمالي صمّام الأمان الأخير في مناطق شاسعة المساحة محدودة السكان بالغة الثروة. فالقوة الاقتصادية الحقيقية التي هي البترول ولدت في نطاق الاحتواء الرأسمالي وظلت كذلك. ذلك أن عائدات هذه القوة قد ابتلعتها الشركات الاستعمارية بنسبتها العظمى لعدة عقود. وما فتئت البنوك وسندات الدين على الخزن الرأسمالية والشركات المتعددة الجنسيات والخبرات الفنية والمرافق السياحية والمنتجات الصناعية وأكداس الأسلحة المتجهة نحو صدور الشعب وقوى التحرر، ورحلات القمار والدعارة والتفسخ، وإقامة القصور في بلدان متعددة وتقديم المساعدات للدول والقوى السائرة في ركب الدول الرأسمالية، تبتلع النسبة العظمى من العائدات في العقود التالية. ونمط الإنتاج في الأرض الزراعية المحدودة بقي نمطاً إقطاعياً، ومثل ذلك ملكية الإبل والماشية. والصناعات الحديثة التي تشاد بالثروة المتدفقة إنما تشاد من قبل شركات رأسمالية تتقاضى أضعاف أكلافها الحقيقية، وهذه الصناعات تتكامل مع الإنتاج الصناعي الرأسمالي ولا تنوب عنه، وتتناقض في كثير من الحالات مع صناعات عربية مماثلة حتى في الأقطار البترولية نفسها. وتعود ملكية قسم كبير منها لأفراد الطبقة الحاكمة وشركائهم من الأجانب. وعلاقات الإنتاج في هذه الصناعات هي علاقات استغلال طبقي، شأنها في ذلك شأن العلاقات في الأرض ورعاية الإبل والماشية. وكافة الانشاءات التي تقام في القطاعين المدني والعسكري والمتسمة بالأهمية إنما تقام من قبل شركات رأسمالية لها وكلاء وعملاء وشركاء من الطبقة الحاكمة نفسها. وعلاقات العمل في هذه الإنشاءات هي علاقات استغلال.

والثقافة ربطت ربطاً محكماً بالنهج الرأسمالي وهي لم تواكبه مواكبة وإنما تعلقت به تعلقاً تبعياً. لكنها لم تتعلق بركيزته الأساسية الفكر المادي. إذ تحاشت هذا الفكر وتمسكت بالفكر الغيبي الديني الذي يبذل الاستعمار كل جهد ممكن لترسيخه خارج عالمه الخاص. لأنه إن ترسخ ضمن المعسكر الرأسمالي بموازاة القوانين المادية: العلمية والطبيعية، أو على حسابها، فإن هذا المعسكر سرعان مايفقد المرتبة التي احتلها في سباق التقدم. خصوصاً بعد أن أصبح له ندٌّ في هذا التقدم وهو المعسكر الاشتراكي. أما دوام هذا الفكر في مناطق نفوذه أو المناطق المعادية له، فأمر في منتهى الأهمية. فهو يضعف تطور المناطق المعادية وفي هذا كسب كبير له. ويطيل أمد تخلف مناطق نفوذه، وفي هذا إطالة لارتباط هذه المناطق به، واعتمادها على منتجاته وخبراته، وقبولها بحمايته من قوى التحرر والاشتراكية في الإطارين المحلي والقومي. وهنا تلتقي مصلحته مع مصلحة البنى الطبقية الحاكمة المستغلة

لأن هذه البنى تسهر على حماية امتيازاتها المادية والسياسية وتعزيزها، لذلك فهي تبحث عن كافة العوامل التي تفيدها في هذا المجال. ولما كان عامل التخلف في العلاقات القبلية والأسرية والدينية والمذهبية هو أشدها مفعولاً، لذا فهي تتمسك به تمسك الغريق في خشبة النجاة. وبما أن القوانين الدينية الغيبية هي النقيض الطبيعي للقوانين المادية لهذا تغدو هذه القوانين أهم ملاجئها. فالفكر المادي العلمي هو الانعكاس الوحيد الصحيح للواقع العربي المجزأ المستغل المستبعد، والمثلوم القلب والجوانب، والمقيد بأمتن حبال التخلف. وهذا الفكر هو الذي يفرز الوعي السليم القادر في وضعنا المشخص على صنع ثورة طبقية ـ قومية. وهذا المآل شديد الرعب للطبقات المستغلة والمعسكر الرأسمالي على حد سواء.

وبتنسيق محكم بين الحليفين جرى تعميم نمط الحياة الاستهلاكي، كي تشل كل قدرة على التحرك الثوري المضاد. إذ يتخدر الوعي ويتبلد الحس القومي والطبقي ويغدو المواطن مشدوداً إلى المتعة الآنية المستبدة وتائقاً إلى نهل المزيد منها. ويصبح همه متابعة أحدث ماأنتجته صناعات الترفيه والتسابق لاقتنائه، وينسلخ تدريجياً عن انتمائه القومي والطبقي ويضحي أسير النفق الذي حدده له النظام الرأسمالي، كما يضحي وطنه سوقاً مفتوحاً لتلقي منتجات الصناعة الاستهلاكية، ومصدراً لمد دولها بالقسم الوفير من ثروة هذا الوطن. وهذا النمط من الحياة بات يلف مناطق عربية واسعة. ومع أن مركزه يقع في الخليج فإن دائرته تتسع لتشمل كل المناطق البترولية ولو بنسب أخف. كما أن عدواه غدت تطال كل الأقطار العربية بنسب متفاوتة، وأكثرها عرضة للعدوى دول المواجهة!! ويشكل هذا الاتجاه المتصاعد مع تنامي حجم العائدات وتوسع المستفيدين منها أخطر الأسلحة التي باتت تمتلكها القوى الرأسمالية العالمية والطبقات الحاكمة المستغلة. فمن خلال اعتماد هذا النمط وتعميمه، يتم استنزاف قسم كبير من الثروة القومية، وتتعمق التبعية للخارج، وتفسد أوسع الشرائح الطبقية، ويطغي الاستهلاك على الإنتاج، وتغدو مصالح أعداد متزايدة، في الاتجاه المضاد للتحرر والثورة في الإطارين المحلي والقومي.

وبمقدار مااندمجت مصالح القوى الرأسمالية والبنى الطبقية الحاكمة في هذه الاتجاهات، فقد سلكت طريقين متباينين لتحقيق غاية واحدة في مسألة الحريات. فالنظام الرأسمالي العالمي يتمسك بقوة في جملة الأسس التي يقوم عليها نظامه للاحتفاظ بمساره المتصاعد في النمو والتفوق. وفي المركز من هذه الأسس الحرية الفكرية والدينية والسياسية داخل دوله ذاتها. وفي الوقت ذاته يسهم بجد بزيادة وتمتين خيوط التخلف والاستغلال والتبعية التي تسود مناطق نفوذه وتشدها إليه. وفي مقدمة العوامل التي تؤدي إلى ذلك، كبت الحريات. فالحريات في دول المعسكر الرأسمالي من أهم مولدات التقدم والتفوق لهذا

فهي مطلوبة. والكبت في الدول المتخلفة والتابعة والمستغلّة من أهم الشروط الضرورية للإبقاء على هذه الوضعية الملائمة جداً للرأسمالية العالمية. لهذا فهو مطلوب أيضاً. وهكذا يخدم الطريقان المتناقضان غاية واحدة، وهي دوام هذه المناطق لأطول مدة ممكنة ضمن دائرة النفوذ والاستغلال الاستعماريين.

والطبقات الحاكمة تلتقي مع الاستعمار في النقطة نفسها. فالحريات تلائم المجتمعات المتقدمة لأن الأفراد فيها بلغوا مرحلة من النضج تمكنهم من ممارسة هذه الحريات بوعي ومسؤولية. أما الأفراد في المناطق المتخلفة فلم يبلغوا هذه المرحلة، لذلك يغدو تمتعهم بالحرية الفكرية والسياسية والدينية ضرباً من العبث والتخريب وتمزيق الوحدة الوطنية!! ومن هنا، فإن اقتداءها ببعض مناحي النهج الرأسمالي وتبعيتها للدول الرأسمالية، ولقاءهما المصلحي في المسائل الجوهرية، لا يفرض عليها تقليده ومجاراته في مسائل ضارة وهدّامة كالفكر المادي وحرية التنظيم والتعبير والتحرك. وهكذا تصبح أعمال القمع والإرهاب والاستبداد والتعصب، تعبيراً عن نظرية صيغت لخدمة الوطن، وليست ضرورة طبقية لحماية الامتيازات المادية والسياسية، ولمنع الوعي العلمي الثوري من الانتشار، ولتكريس علاقات التخلف الاجتماعي. وهذا بالضبط مايريده الاستعمار ويعمل له، لأنه يؤمّن دوام نفوذه، واستغلاله لفترات طويلة.

إن هذه الكوابح المتعددة والمتكاملة المضادة للثورة الشعبية في منطقة محدودة السكان كبيرة المساحة بالغة الثروة، قد تبطل فاعليتها أو تخفت في حالة اندماج مناطق البترول العربي في إطار كيار قومي عربي موحد. ففي الوضع الراهن تكوّن الطبقة الحاكمة المستغلّة قوة متجانسة إلى درجة كبيرة. وعند الإندماج تغدو الطبقة متنافرة ومفككة لأنها متباينة الاهتمامات والمصالح، فهي تتألف من شرائح: إقطاعية وصناعية وتجارية وبترولية. وكل من هذه الشرائح يعمل لتعزيز مواقعه في السلطة ومؤسساتها وأجهزتها، ولتسيير اتجاه الاقتصاد بما يتلاءم مع مصالحه. وهكذا يحدث الصراع ضمن الطبقة الحاكمة نفسها، فتستفيد منه قوى الخصوم الطبقيين. ومقابل هذه الطبقة تقف جماهير العمال والفلاحين والبدو والعاطلين عن العمل ويقف الملتزمون بقضايا هذه الجماهير من المثقفين. وهذه الجموع تنتظمها وحدة مصلحية طبقية ووحدة وطنية. والاندماج القومي يضيف إليها قوة نوعية تعزز القوة العددية. وإذ ذاك من الذي يضمن ألا تكنس الطبقة العليا بكاملها؟ ويكنس معها النفوذ والاستغلال الاستعماريان؟ في الوضع الراهن تكون الأداة العسكرية والأمنية مضمونة، وعند التوحد تتجمع الأدوات العسكرية والأمنية في جهاز عسكري وأمني موحد. وهذا الجهاز يصبح عريض القاعدة، متنوع المنشأ، متحسساً لمعاناة الجماهير التي

ينتمي إليها. وآنئذ كيف يمكن ضمان ولاء هذا الجهاز؟ في ظل التجزئة تكون الطبقة العاملة مجزأة عمودياً والطبقة الفلاحية كذلك، ويكون أفراد القبائل والأسر مشدودين إلى زعمائها الذين هم بدورهم جزء من طبقة الحكم أو المستفيدين منها. وفي ظل الوحدة القومية، تزول الانشطارات العمودية، وما يرافقها من تفتت في التنظيم، وتنوّع في الهموم، وضآلة في فاعلية النضال، وتباين في ترتيب المهام، وقصور في مدى الرؤية، وتشوّه في الوعي. وحينئذ تضحي الثورة الطبقية ـ القومية ممتلكة لأهم مقوّمات قوتها الذاتية المؤهلة للانتصار.

وتبقى الشرائح الطبقية الوسطى، ففي الوضع الراهن يمكن دمج أعداد متزايدة منها في طبقة الحكم لأن العدد ضئيل والثروة في تصاعد. أما في حالة الاندماج القومي، فإن حجم هذه الشرائح يصبح ضخماً للغاية، الأمر الذي يجعل إفساد القسم الأعظم منها مستحيلاً. وهذه الشرائح بحكم موقعها المتوسط ترنو بأبصارها على الدوام نحو الأعلى، أي نحو الامتيازات المادية والسياسية للطبقة الحاكمة. وفي حين يتمكن بعضها من الصعود والصيرورة جزءاً من هذه الطبقة الحاكمة، فإن القسم الأكبر منها يتحول إلى صف المعارضة ويدخل في تحالف مع القوى السياسية والنقابية الممثلة للشرائح الدنيا. ولما كان العدد الأوفر من مراكز التأثير في أجهزة الحكم ومؤسساته ينتمي للطبقة الوسطى بسبب اتساعها من جهة وقربها للطبقة الحاكمة من جهة أخرى، فإن هذه الأجهزة والمؤسسات تغدو مثار قلق وإرباك، وقد تتحول إلى عامل خطر. ويعزز إمكان حدوث هذا الخطر، كون القاعدة العريضة لهذه الأجهزة والمؤسسات ترتبط من حيث المنشأ والولاء بالشرائح الطبقية الدنيا. وآنئذ تصبح الثورة الطبقية ـ القومية حتمية. وقد تكون هذه الثورة ديموقراطية وطنية في مرحلة واشتراكية علمية في مرحلة لاحقة، أو قد تكون ثورة واحدة تندمج فيها المرحلتان. فالفارق يبقى في الدرجة وفي الزمن. لكن النتيجة النهائية واحدة. وهذا ماتسعى الطبقات الحاكمة في ظل التجزئة، والشركات البترولية المستنزفة للجزء الأعظم من العائدات، والدول الرأسمالية المهيمنة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً، إلى تجنبه قبل حدوثه. وخير ضمان لهذا هو تدعيم الفواصل بدل إزالتها.

وهكذا تصبح الوحدة ثورة طبقية ـ قومية، أدواتها الشرائح الطبقية الدنيا وما تفرزه من تنظيمات سياسية ونقابية. وخصومها كثر وأقوياء، ويتمركزون في قمة السلطة وقمة الثروة. يدعمهم الاستعمار وشركاته وقواعده وحامياته. وتلتقي معهم في الخصومة والعداء والعمل "إسرائيل" الناشئة المتفوقة والمضمونة. وهؤلاء الخصوم وداعموهم لا يتزحزحون عن خصومتهم للوحدة بالنداءات والبيانات والمقررات، وإنما بالثورة الشعبية المسلحة فقط. لأن

هذه الفواصل ركن حيوي من أركان دوام الامتيازات الطبقية، والنفوذ والاستغلال الاستعماريين، وتمتع "إسرائيل" بالحياة. وبما أن الوحدة ثورة طبقية ـ قومية في واقعنا المحدّد ولا تصنعها إلاّ القوى المتحررة من أي ارتباط بالاستعمار والرأسمالية العالمية، والمعادية لهما، والمناضلة ضد الطبقات المستغلة الشريكة في صنع التجزئة وحراستها. فإن مهمة جديدة تكون قد أضيفت لمهام حركة التحرر العربي، ويغدو النضال النظري والعملي في سبيل الوحدة القومية أحد المقاييس الهامة لمدى إسهام أي تنظيم سياسي أو نقابي في دفع حركة التحرر العربي إلى الأمام، ومدى ولائه لمصالح الطبقات الكادحة، التي هي المادة الوحيدة لصنع الثورة الطبقية ـ القومية، وصاحبة المصلحة الكبرى في هذه الثورة.

هذه التعقيدات التي أسهم الاستعمار بالقسط الأوفر من خلقها وتعزيزها تواكبت مع تضخم العقدة الفلسطينية وتفاعلت معها تأثيراً وتأثراً. فالمنحى الذي سارت فيه قوى الانتاج، ودوام الاستغلال في علاقات الإنتاج، أعاقا عملية التطور والتقدم الفكري والعلمي والمادي وأفقدا الأمة العربية أهم شروط القوة الذاتية المؤهلة لإزالة الأسس المادية التي قامت عليها الدولة الصهيونية. وبالمقابل أضحت هذه الدولة من أهم العوامل الفاعلة في عرقلة التطور في قوى الانتاج والتغيير في علاقاته، ومن أهم القوى الجاهزة لمقاومة أي تبدل نوعي في الواقع العربي لصالح الثورة الطبقية ـ القومية. لأن هذه الثورة تؤدي في حال انتصارها لإنهاء الامتيازات المادية والسياسية لقوى الاستغلال الطبقي، وإقامة الاشتراكية العلمية، وتحقيق الوحدة القومية وإحداث تغيير جذري في البنية السياسية والاجتماعية لصالح الديموقراطية والفكر العلمي والعلاقات الطبقية ـ القومية والعملية الثورية العالمية. وهذه النتائج تشكل في ذاتها عوامل اقتلاع جذور الدولة الصهيونية، إن لم تكن قد اقتلعت خلال هذا المسار. وهكذا التقت المصلحتان في نقطة واحدة، وهي مقاومة الخصم الواحد. وهذه المقاومة قادت إلى وحدة الموقع والهدف، وإن تكاثرت الخلافات الثانوية، وإن تعددت السبل.

وأشكال النفوذ والاستغلال الاستعماريين التي ترسخت في الواقع العربي، غدت تستنزف جُلّ الطاقة المولدة للقدرة على التحرك الهادف لنسف أسس وجود الدولة الصهيونية، وتكبّل معظم ماتبقى من هذه الطاقة. هذا ماباتت تفعله القواعد والمعاهدات والأحلاف والخبرات والشركات، والتبعية السياسية والاقتصادية والثقافية، والبنى الطبقية الحاكمة المرتبطة والشريكة والعاجزة. وبالمقابل أصبحت هذه الدولة من أقوى الدعائم التي تستند إليها الرأسمالية العالمية للحفاظ على نفوذها واستغلالها. وبنيتها الذاتية مؤاتية لذلك. فهي النتاج الطبيعي لتطابق المصالح بين الرأسمالية العالمية والبورجوازية اليهودية الكبيرة

والاستعمار. وفي الوقت نفسه، تكمن مصلحتها الآنية والمستقبلية في ديمومة حالة الشلل والتبعية التي يعتبر النفوذ والاستغلال الاستعماريان من أقوى مسبباتها.

وإلحاق أجزاء عربية في الدول المجاورة، أدّى إلى حدوث صراع قومي دائم مع هذه الدول، وتوزع في الاهتمامات والنضالات الشعبية بين المركز والأطراف، ونجم عن ذلك بروز عامل إضافي لتقوية العلاقة بين هذه الدول وإسرائيل، ومضاعفة العقبات أمام عملية تحرير هذه الأجزاء. وبما أن الاغتصاب الصهيوني لفلسطين يشكل الخطر الأهم، فقد تركز الاهتمام على هذا الخطر، ونتج عن هذا عدم التوجه لتحرير هذه الأجزاء، وشحة في دعم شعبها الثائر. وفي بعض الحالات، تعاون مع دول الاغتصاب.

ورسوخ التجزئة القومية أفقد الأمة العربية إمكانية تكوين قوة عربية ذاتية توازي في خصائصها النوعية القوة التي تختزنها إسرائيل والتي توظفها لصالحها جهات الدعم الامبريالية، وسحب من يدها فرص استثمار الميزات المتفوقة التي يوفرها المجتمع العربي الموحد، من سعة وتنوع في الأرض، ووفرة في الاقتصاد، وكثرة في السكان، وإحاطة كاملة بفلسطين، وبعد قومي في كل اتجاه. وفوق هذا، تعمقت مع التجزئة المصالح المتنافرة للطبقات الحاكمة، فأصبح همها الأول حماية هذه المصالح من الجوار العربي، أي من الطبقات الموازية. ومن الداخل المحلي، أي من الشرائح الطبقية المستغلّة. وغدا صراع كل منها يسير في اتجاهين، وحسب شدة الخطر يتم التركيز على هذا الاتجاه أو ذاك. وأضحى التحالف يخضع لحدة التناقض ويتبدل وفقاً لتبدل هذه الحدة. فالمصالح هي التي تملي التحالفات المرحلية والدائمة. وبما أن الطبقات الحاكمة المتوازية في الزمان، والمتداخلة أو المتباينة في المكان، تتألف من طبقات بترولية وإقطاعية وتجارية وصناعية ومختلطة، فقد كان من الطبيعي أن تختلف في المصالح، وأن يتبلور ذلك في سياسات ومواقف وعلاقات متباينة ومتناحرة. وقد فاقم هذا الاختلاف الوضع المعقد الذي أوجده وخلّفه الاستعمار على أكثر من صعيد.

ونتيجة لمجمل هذا الوضع أمسى تناقضها مع إسرائيل ثانوياً من حيث الممارسة، ورئيسياً من حيث الأقوال والقرارات. وتناقضها مع قوى التحرر والثورة رئيسياً من حيث الممارسة، وثانوياً من حيث الشعارات. ووفقاً لهذا المآل، فقد جنت "إسرائيل" أحلى الثمرات، وجنت الأمة العربية أمرّها، فغدت من أقوى الضمانات لديمومة هذا الوضع.

وهكذا بات الصراع الشعبي ضد كل هذه الظروف التي خلق الاستعمار القسط الأوفر منها، صراعاً ضد إسرائيل كدولة وضد كافة الأسس التي قامت عليها. وفي الوقت نفسه أصبح الصراع ضد الوجود الإسرائيلي، صراعاً ضد كل هذه الظروف، لأن هذه الظروف

بمجملها أضحت تتبادل الإسناد فيما بينها. إذ تحققت الوحدة العضوية بين العقدة منها والأخرى. وإن كان ضمن الوحدة يدور صراع أيضاً. ولكنه ثانوي نسبياً. وفي الاتجاه المعاكس، اتجاه حركة التحرر والتطور والثورة، غدا الكفاح ضد أي تعقيد كفاحاً ضد الآخر في الآن ذاته. وهنا حصلت الوحدة أيضاً لكنها ظلت أقل تماسكاً وفاعلية، وأكثر تناقضاً من وحدة الخصم، لأسباب كثيرة أهمها: ضعف التطور في قوى الإنتاج، والوعي المزيف أو الخاطيء لدى كتل شعبية وقوى سياسية متعددة، والوعي القاصر لدى قوى أخرى. والبنية المسقطة على الواقع لدى قوى سياسية طليعية. والانشطار العمودي في طبقتي العمال والفلاحين وفقاً للحدود السياسية المفروضة. والانشطار الموازي في معظم القوى السياسية. والخلط بين مفهوم القومية والقوى الطبقية صاحبة المصلحة بالوحدة في الدول البورجوازية، وبين هذا المفهوم وهذه القوى في الواقع العربي. وتراجع الاتحاد السوفياتي عن موقفه الصحيح إزاء القضية الفلسطينية، وحكمه الخاطيء في مسألة القومية والأمة العربية.

إن هذه الوحدة المفعمة بالتناقض والتفكك في معسكر التحرر والتطور والثورة قد منحت الفرص الثمينة لمعسكر الخصوم كي يعزز دفاعاته ويبقى في وضعية الهجوم في كثير من الاتجاهات، فأضيفت ثغرة الضعف الذاتي هنا، إلى عوامل القوة هناك. وبات على التحرك الشعبي المتجه لنسف هذه الدفاعات وصد هذا الهجوم، أن يصطدم ليس فقط بالقواعد والحاميات والشركات والمصالح الأجنبية، وليس فقط بالوجود الاسرائيلي، والدول الضامة لأجزاء عربية، وإنما بالطبقات الحاكمة التي تشابكت وتكاملت مصالحها مع مصالح هؤلاء. وقد مارست هذه الطبقات الاستبداد السياسي بأعنف صوره لحماية هذه المصالح. وإذ ذاك غدا النضال العنيف لانتزاع حق الجماهير بحرية التنظيم والتعبير والتحرك، المدخل الطبيعي لاقتحام دفاعات الخصم وصد هجماته والقيام بالهجوم المعاكس. وطبيعة الخصم حددت الأسلوب الرئيسي للنضال المجدي.

فتطوير قوى الانتاج وتغيير علاقاته لا يتمان دون الانتصار على البنى الطبقية المستغلّة والمعرقلة للتطور. وهذه البنى تمتلك أجهزة القمع الأمنية والعسكرية التي لا تتفسخ وتنهار إلا من خلال اقتران النضال السياسي بالنضال المسلح. وإنهاء التبعية للخارج لا يحسم دون سلسلة من المعارك مع المستفيدين من هذه التبعية، وهؤلاء جزء من السلطة الطبقية نفسها، وأدوات هذه السلطة هي أدواتهم، ومهمتها الأولى الدفاع عن امتيازاتهم ومواقعهم، ووفقاً لهذا يصبح طريق الانتصار ماراً عبر الانتصار على هذه الأدوات الذي لن يتحقق إلا بمواكبة الكفاح المسلح للكفاح السياسي. واستعادة حق الشعب بثروته البترولية لا تتحقق

إلا بزوال امتيازات الشركات بالتنقيب والاستخراج والنقل، ومصادرة ماامتلكته الطبقة البترولية والشركات الأجنبية من خلال عائداته. والوصول إلى هذه النتائج يحتاج إلى ممارسة كافة أشكال الصراع وأولاها الصراع المسلح، ليس في مناطق البترول فحسب وإنما في المنطقة العربية بأسرها ضد مصالح هذه الشركات ودولها، وضد الطبقة الحاكمة الحليفة والمستغلة والتابعة.

والعمل ضد مقومات الدولة الصهيونية عبر أكثر من ألف كيلو متر من الحدود، بالإضافة للداخل، يستلزم حرية التنظيم والتوعية والتدريب والتسلح والمرور وهذه الحرية مصادرة. ودون أن تنتزع تبقى فلسطين مستعمرة صهيونية، وتظل الدولة الصهيونية محمية من الداخل ومن حرّاس الحدود العرب. والدول التي ضمت أجزاء عربية لا تتنازل عنها دون ثورات مسلحة. وهذه الثورات تنطلق أساساً من الداخل، ولكن الداخل وحده لا يكفي لفقدان التوازن في محصّلة القوى ولذا يصبح من الضروري تدعيمه بالرجال والمال والسلاح. وكي يتحقق هذا لابد من ممارسة الحرية في التنظيم والتوعية والتدريب والتسلح والمرور. وهنا يغدو الصدام مع السلطات المحلية لانتزاع هذه الحرية حتمياً. والدعم الرسمي لثورات الداخل لا يكون ثابتاً وفعّالاً إلا من قبل سلطات متحررة من الاستعمار، وإلا أضحى خاضعاً لرغبات الاستعمار ومسخراً لأغراضه ومناوراته. وجلّ هذه السلطات ليس متحرراً، لذا يغدو طريق دعم هذه الثورات ماراً بالضرورة عبر المجابهة العنيفة مع هذه السلطات نفسها. فتطول المعركة وتطول وتتكبد قوى الداخل تضحيات إضافية كان يمكن تجنبها. وقد تصبح قوى الثورة في الداخل مجالاً للمساومة بين الدولة الضامّة والدول العربية المجاورة. وهذا ماحدث بالفعل في فترات لاحقة في عربستان واسكندرونة وارتيريا.

وإزالة القواعد والحاميات وإلغاء المعاهدات والأحلاف لا يقتصران على الصدام مع القوى الأجنبية فحسب، وإنما مع قوى السلطات المحلية، الحارسة والمحروسة أيضاً. وهذا ماحصل بالضبط في مراحل لاحقة في العراق ضد تعديل بورت سموث ثم ضد حلف بغداد. وفي مصر ضد الحامية الانجليزية في قناة السويس. وفي السعودية وليبيا ضد القواعد الأميركية. وفي دول الخليج الأخرى ضد المعاهدات والقواعد والحاميات البريطانية، وفي الأردن ضد المعاهدة وسيطرة الضباط الانجليز على الجيش.. وتحطيم الحدود التي أقامها الاستعمار بين منطقة ومنطقة عربية أخرى، لا يتحقق دون الثورة على السلطات التي أضحت حارسة لهذه الحدود، وعاملة على تقويتها.

وعلى ضوء ذلك كله يغدو واضحاً أن إنجاز أية مهمة من مهام التحرر العربي، يفرض الصراع السياسي والمسلح مع السلطات الطبقية التي ولدت في ظل الاستعمار أو التي ورثته

بالتوافق. ويحتل انتزاع الحرية في هذا السياق موقعاً متقدماً في شبكة الصراع، ليس لأنها المحرّك الأول للتطور والتقدم وامتلاك القدرة الذاتية فحسب، وإنما لأن هذه الحرية هي المدخل الأهم لإعداد القوى القادرة على تحقيق هذه المهام، وامتلاك الوسائل المؤدية لذلك.

وللديموقراطية في هذه المرحلة المحدّدة تاريخياً مضامين متعددة، تستمد من الواقع. والواقع متحرك، متطور، لذلك فإن أسس الديموقراطية تتكيف مع ضرورات الواقع بتبدلاته وتحركاته، فتختفي أسس لأنها تكون قد حُلّت، وتنشأ أسس بديلة. وتتغيّر أسس مضمونها، سواء أحافظت على أسمائها أو لم تحافظ. فما هي الأسس التي أفرزها الواقع في هذه المرحلة المشخّصة؟.

الأساس الأول، وهو الذي يشكل جوهر الديموقراطية، والذي يلازم كافة المراحل التاريخية: هو حرية التنظيم والتعبير والتحرك. وذلك يعني أن لكل طبقة في المجتمع حق بلورة رؤيتها السياسية في نظرية، وحشد قواتها في تنظيمات سياسية ونقابية، والعمل في سبيل تطبيق تلك النظرية. كما أن لها الحق في إصدار الصحف والمجلات والكتب والبيانات، وعقد الندوات والمؤتمرات والمهرجانات، بهدف تعميق نظريتها وصياغة الأهداف المرحلية والدائمة، وكسب الأنصار لهذه النظرية.. ولها كامل الحق أيضاً في تنظيم المظاهرات والإضرابات والاعتصامات من أجل تحقيق أهدافها السياسية أو الاقتصادية، الآنية أو الدائمة. وليس لأي شخص أو مجموعة أو تنظيم حق خنق هذه الحرية بحجة التمثيل. فالطبقة نفسها هي التي تفرز ممثليها الواقعيين من بين صفوفها، هي التي تفرز تنظيمها الطليعي، وتسلمه قيادتها، وهذا التنظيم هو الذي يعبّر عن مصالحها وأيديولوجيتها الطبقية في القضايا الاقتصادية والقومية والفكرية والاجتماعية. وإذ ذاك لا تستجيب لأي تنظيم آخر، أو تكون استجابتها محدودة.

لكن حيازة الطبقة لهذا الحق شيء، وقدرتها على انتزاع الأهداف الآنية أو الدائمة شيء آخر. فالحيازة مفروضة على الطبقة الحاكمة، أي أنها من واجباتها، رغم أن القوى التي ستحوز هذا الحق هي من القوى الطبقية المضادة. أما القدرة على انتزاع الأهداف سواء أكانت باتجاه التطور التاريخي أم معاكسة له، فتتوقف على حجم القوى ودرجة التطور. فالعمال والفلاحون قادرون على انتزاع المكاسب الآنية في مرحلة من نضج القوى وتطور قوى الانتاج، وقادرون على حسم الاستغلال الطبقي جذرياً وتطبيق الاشتراكية العلمية في مرحلة أكثر تقدماً. والإقطاعيون والبورجوازيون، قادرون على صيانة امتيازاتهم الطبقية في مرحلة ضعف القوى الطبقية العمالية والفلاحية، رغم تمتع هذه القوى بحرية التنظيم والتعبير والتحرك، وعاجزون عن استعادة هذه الامتيازات بعد فقدانهم السلاح الاقتصادي، والمؤسسات والأجهزة الطبقية، رغم تمتعهم بالحرية نفسها.

ولاشك أن مسار التطور نفسه يفرض فترتي انقطاع. فالاقطاعيون والرأسماليون ملزمون بالضرورة أن يوقفوا هذه الحرية خلال مرحلة الثورة المضادة. والعمال والفلاحون ملزمون بالضرورة نفسها أن يحجبوا هذه الحرية عن الاقطاعيين والبورجوازيين عندما يحمل هؤلاء السلاح لاستعادة امتيازاتهم الطبقية. ولكن، بعد حسم الاستغلال الطبقي جذرياً، وتدمير المؤسسات العسكرية والأمنية والتمثيلية والقضائية، الحارسة للامتيازات الطبقية، وإقامة المؤسسات البديلة الحارسة للاشتراكية، ينتفي أي مبرر موضوعي لفرض القيود على حرية التنظيم والتعبير والتحرك. ذلك أن ظروف التطور نفسها، وفي الإطار الاشتراكي ذاته، هي التي ستمنح أي تنظيم جديد ينشأ، قابلية الحياة والنمو، أم ستحرمه منها. فإن منحته هذه القابلية، فمعنى ذلك أن شروط التطور تستدعيه وإن حجبتها عنه، فمعنى ذلك أنه فائض عن الحاجة، مفتقر لمبرره الموضوعي، وإذ ذاك يتجمّد ويموت دون قسر.

وإذا كانت حرية التنظيم والتعبير والتحرك تشكل جوهر الديموقراطية بالنسبة للقوى الطبقية، فهي تشكل في ظروف خاصة ومرحلة معينة ضرورة واقعية مؤقتة بالنسبة لشرائح في المجتمع لا تنتمي لطبقة بعينها، من أجل التعبير عن موقف في المسائل الدينية أو الاجتماعية أو القومية. ومن هنا فإن احترام هذه الحرية وصيانتها، يعتبران واجبين وطنيين على الطبقة الحاكمة. وبالطبع فإن الظروف التي تولد هذه الضرورة تتعرض للتآكل مع تنامي الوعي الطبقي والقومي، ومع تزايد دور الطبقات المسحوقة في السلطة. وبانتظار وصول هذا الدور إلى الذروة، حيث تتضاءل إلى درجة الفناء تلك الضرورة، فإن تمتع هذه الشرائح بهذه الحرية يجب أن يظل مطلقاً.

كما يجب أن تظل العلاقة بين تنظيمات هذه الشرائح والتنظيمات الطبقية علاقة حوار حر وتعايش ديموقراطي، لا علاقة إكراه وقمع. لأن حركة الواقع في تطوره، وما يرافق هذه الحركة من تطور في الوعي، هما وحدهما اللذان يحتّمان في مراحل متقدمة الاندماج العضوي لغالبية الأفراد في الأطر التنظيمية والايديولوجية للقوى الطبقية التي تسير في خط التطور أي خط الثورة الطبقية القومية، أم للقوى التي تعاكس هذا الخط، أي قوى الاستغلال الطبقي والتجزئة القومية.

والأساس الثاني للديموقراطية في هذه المرحلة المحددة، هو تمتع الأقليات القومية في الوطن العربي بحق تقرير المصير، مع تحفظ واحد هو وحدة التراب القومي في حال كون الأرض التي تعيش فوقها أقلية قومية ما، جزءاً من أرض الوطن العربي تاريخياً. ففي المجتمع العربي توجد أقليات قومية بعضها عريق وبعضها طارىء. بعضها مجمّع وبعضها موزّع. ولكل من هذه الأقليات علاقات تاريخية خاصة بالأكثرية العربية. من هذه العلاقات ماهو

شيء لأنه ناجم بالأصل عن طبيعة الاضطهاد والقهر والاستغلال التي مارسها المماليك والأتراك في الوطن العربي، ومنها ماهو ودّي لأنه وليد الاعتراف بالجميل لهذه الأرض التي احتضنت هذه الأقليات. ومن هذه الأقليات ماهو شريك في المصير تاريخياً كما هو شريك في الأرض.

ومن هنا فإن التعامل مع هذه الأقليات يجب أن ينطلق من كل هذه الخصوصيات وذلك يستدعي:

أ ـ منح الأقليات القومية المجمعّة في منطقة جغرافية واحدة حق تقرير المصير مع المحافظة على وحدة التراب الوطني، إذا كانت الأرض جزءاً من الوطن العربي تاريخياً. وهذه المسألة بكلياتها وجزئياتها يتزايد حلها سهولة مع تنامي وعي وقوة التنظيمات الطبقية الكادحة. لأن هذه التنظيمات تضع في المقام الأول من اهتماماتها وحدة الطبقة ووحدة الأرض، لأن في هاتين الوحدتين أهم مصادر قوتها الآنية والمستقبلية. ونحن هنا إذ نشير إلى وجوب الاحتفاظ بوحدة الأرض، فلأننا نعتبر هذه الأرض جزءاً من الوطن العربي منذ آلاف السنين، وليس هناك أي جدل جاد حول هذه النقطة. ولولا ذلك لما جاز لنا تقييد الحق بتقرير المصير بأي قيد، لأننا إذ ذاك نقع في تناقض عندما نصر على وجوب منح عرب أرتيريا وعربستان واسكندرونة واوغادين حقهم في تقرير المصير. فحق تقرير المصير هو حق مقدس كحق الاستقلال وحق الحياة تماماً. ولا يمكن أن ينظر إليه بمنظارين مختلفين حسب الانتماء القومي، أو حسب الأهواء السياسية المرحلية. أما وحدة الأرض فالتاريخ هو وحده الحكم في إثباتها أو نفيها. فعربستان واسكندرونة وارتيريا وأوغادين هي أجزاء عربية ألحقت في مرحلة حديثة بأقطار مجاورة ضمن تسويات دولية لا قدرة للسكان العرب آنذاك على دحرها. ومن هنا فإن استقلالها أرضاً وشعباً، هو أمر غير قابل لأي قيد. فالأرض عربية والشعب عربي. وفي مرحلة لاحقة من مراحل تطور القوة الذاتية العربية المتحررة من القيود، تصبح استعادة هذه الأجزاء إلى الجسم العربي أمراً محتوماً.

ب ـ أما الأقليات القومية الموزعّة في مناطق متعددة، فالحل الديمقراطي الممكن بالنسبة لها يتمثل في مساواتها التامة مع المواطنين العرب في الحقوق والواجبات، وفي تمتعها بحق التكلم والتعليم بلغتها الخاصة، وحل أحوالها الشخصية وفق اجتهاداتها الخاصة. ريثما تسود وحدة الحلول من خلال وحدة الطبقة.

والأساس الثالث هو الحرية الدينية: اعتقاداً وتبشيراً وتنظيماً وممارسة. ففي هذه المرحلة المحدّدة لا تزال المسائل الدينية تستأثر باهتمامات شرائح واسعة من المجتمع العربي، ومن طبقات متناقضة. ومع أن المستفيدة الوحيدة من هذه الاهتمامات هي الطبقات المستغّلة،

فإن تقليصها التدريجي والوصول بها إلى درجة الزوال لا يتمان من خلال القسر والاضطهاد وإنما من خلال نمو الوعي الطبقي ـ القومي المتزايد، وتعاظم مسار الصراع الطبقي ـ القومي. ولذلك وحتى الوصول إلى هذه المرحلة، لابد من التعامل مع هذه الاهتمامات بكل احترام وحياد. وعلى أتباع هذه الأديان والمذاهب المهتمين بتعاليمها وطقوسها أن يتعاملوا فيما بينهم بكل احترام وحياد أيضاً. لكن هذه الحرية يجب ألا تلغي نقيضها، أي حرية الايمان بالقوانين المادية العلمية. ومن الطبيعي ألا تكون السلطات الاقطاعية ـ البورجوازية محايدة في الصراع الدائر بين القوانين المادية العلمية وتنظيماتها وبين القوانين السماوية وتنظيماتها. لأن المصلحة الطبقية لهذه السلطات تكمن في الانحياز التام للفكر الديني، لأنه يزيف الوعي ويحرف الصراع الطبقي ـ القومي عن مجراه الصحيح، وفي هاتين العمليتين أكبر خدمة لهذه السلطات.

والحرية الدينية يجب أن تستوعب بالضرورة الحرية المذهبية، وأن يكون الحوار بين الأصول والفروع، وبين الأديان نفسها حواراً ديموقراطياً. تماماً كما يجب أن يكون حواراً ديموقراطياً بين الاتجاهات المادية العلمية والاتجاهات الدينية. ذلك أن درجة التطور التي بلغتها المرحلة قد حتّمت وجود هذه الاتجاهات المتناقضة في فترة زمنية واحدة وفوق رقعة أرض واحدة، ولذا بات عليها أن تتعايش وتتحاور، وأن تتحمل وجود هذا التناقض وتوفر الشروط الموضوعية لهذا التعايش والحوار. ومسار التطور نفسه، وتدخل الإنسان النشط في هذا المسار، هما اللذان سيحسمان مصير هذا التناقض. أما القسر فهو مرفوض تماماً سواءً أكان هذا القسر باسم الأكثرية الدينية وسلطتها أو باسم الأقلية الدينية وسلطتها. وسواءً أكان باسم الاتجاهات السماوية أم باسم الاتجاهات المادية العلمية، فالاضطهاد مرفوض، وشل النشاط التنظيمي والدعاوي مرفوض أيضاً. لأن الحرية هنا لا تتجزأ. ومثل هذا الجو الديموقراطي الذي هو من ضرورات المرحلة، هو الذي يسهم جدياً في تحقيق الوحدة الوطنية، في مواجهة الاستعمار المباشر وغير المباشر وفي مواجهة الصهيونية.

ومن المهم التأكيد من جديد هنا، أن كل صراع ديني ومذهبي هو معرقل للتطور والتقدم، ومميّع للصراع الطبقي والقومي، ومعطّل للوعي الثوري الصحيح. لذلك فإن ثمرات هذا الصراع توظف لصالح القوى الطبقية المستغِّلة، ولصالح الاستعمار والصهيونية. وإذا كانت القوى الطبقية المستغلة تدرك هذه النتائج جيداً، وتعمل بجد لديمومة مسبباتها، فمن المهم أن تدرك ذلك الشرائح الطبقية الفقيرة المنهمكة في هذا الصراع. ويجب أن تدرك أن أيَّ صراع سلمي أو دموي يدور على أساس ديني أو مذهبي، إنما هو على حساب معركتها الأساسية ضد خصومها الطبقيين والقوميين، بل هو مضعف لهذه المعركة. وأن

كل اهتمام بالعمل من أجل دين أو مذهب إنما يكون على حساب الاهتمام بالعمل من أجل سحق الاستغلال الطبقي وتحقيق الوحدة القومية ودحر الاستعمار والصهيونية. وفي كثير من الحالات يكون مضاداً لذلك. ولا قيمة للنيات هنا. فالحصيلة واحدة.

لكن درجة التطور التي بلغها المجتمع العربي في المرحلة المحددة وحتى الآن، لم تضغط بعد الاهتمامات الدينية إلى الحد الذي يجعلها غير مؤثرة في مجرى الصراع الطبقي والقومي، وغير مكرّسة لخدمة البنى الطبقية المستغِلّة. وريثما يرتقي التطور إلى هذا المستوى، لابد من التعامل مع هذه الاهتمامات بمنأى عن التعصب والحقد والإكراه. لابد من الاعتراف بأنها جزء من هذا الواقع. بأنها وليدة المستوى الذي بلغه الوعي. ولذا لا يحق لحاكم أن يستعين بأتباع دين أو مذهب ويتعصب لهم ويمكنهم من الانقلاب إلى طبقة مستغلّة. ولا يحق لمحكوم أن يتعصب ضد الحاكم لأنه فقط من المنتمين لدين أو مذهب ويقاومه على هذا الأساس. فالعلاقة يجب أن تكون علاقة طبقية ووطنية بمنأى عن التعصب الفئوي. والحوار الديموقراطي هو وحده المسوغ وطنياً وطبقياً وعلمياً وخلقياً بين المجموعات الدينية والمذهبية، وبين هذه والاتجاهات المادية العلمية.

والاهتمام الديني أو المذهبي هو شأن خاص بين الإنسان وما يؤمن به. ولكنه ليس شأناً عاماً. ومن هنا فإن المجتمع ملزم بألا يضطهد أصحاب هذه الاهتمامات، وألا يحدّ من نشاطاتهم التنظيمية والتبشيرية، سواءً أكان هؤلاء من الأكثرية الدينية أو المذهبية، أو من الأقلية. وبالمقابل فإن هؤلاء ملزمون بالمقدار نفسه، ومن منطلق الحرية نفسها، بألا يحاولوا فرض التشريعات والاجتهادات والتفسيرات التي يؤمنون بها على المجتمع. لماذا؟ أولاً لأن المصدر الذي تعزى إليه هذه التشريعات وهو الله، أصبح حوالي نصف سكان المعمورة ينفون وجوده علمياً. ثانياً لأن هذه التشريعات قد صيغت في حقب تاريخية بالغة القدم، لمعالجة الأوضاع السائدة في تلك الظروف، فهي من الناحية العملية بنت الواقع. والواقع مرحلي. ولكل مرحلة ضروراتها النابعة من ظروفها. ثالثاً، لأنه إذا كان من الطبيعي أن تكون النقطتان السابقتان موضع جدلٍ حتى يحسم أمرهما التطور نفسه، فمن الطبيعي أيضاً أن القوانين التي تنظّم المجتمع تعني جميع المواطنين، أما الشرائع الدينية والمذهبية فتعني المؤمنين بها لاغير. ومن هنا فإن المواطنين عامة يجب أن يتمتعوا بحرية وضع التشريعات والقوانين التي تستجيب لضرورات الواقع في كل مرحلة تاريخية بمنأى عن أي قيد خاص بهذا التشريع أو ذاك. وهذه المسألة لم تصبح سائدة في البلدان الاشتراكية فقط وإنما في البلدان الرأسمالية أيضاً.

كما أن المواطنين عامة يجب أن يحصلوا على الضمانات القانونية والتطبيقية التي

تصون أموالهم من الإنفاق لصالح المؤمنين بهذا الدين أو ذاك، وهذا المذهب أو ذاك. لأن هذه الأموال هي أموال عامة تعود لكافة المؤمنين بالأديان والمذاهب ولغير المؤمنين بأي دين أو مذهب. وهذه النقطة يجب أن تنطبق بالضبط على أي حزب يكون في موقع المسؤولية. إذ ليس من حقه أن يتصرف بالأموال العامة لصالح نشاط خاص. فالنشاط سواءً أكان دينياً أو حزبياً يجب أن يعتمد على الاشتراكات والتبرعات والجهود والتضحيات الخاصة بالمؤمنين بهذا الدين أو هذا الحزب.

وهذه القاعدة يجب أن تستمر طالما أن المجتمع مؤلف من طبقات، ولكل طبقة تنظيماتها السياسية والنقابية. فكما أن الإنفاق على دور العبادة والمؤسسات الدينية والمتفرغين للنشاط الديني يعتبر تفريطاً بالأموال العامة، وغير مشروع، كذلك فإن الإنفاق على المقرات والمؤسسات والنشاطات الحزبية والتفرغ الحزبي من الأموال العامة يعتبر تفريطاً وغير مشروع. لكن الأمر يختلف عندما يتم تطبيق الاشتراكية العلمية، وتتساوى المداخيل، ويتقارب مستوى الحياة، ويصبح بذل الجهد في هذا الموقع مكملاً للجهد المبذول في موقع آخر، عندما يصبح المجتمع مجتمع الطبقة الواحدة، والحزب حزب الطبقة نفسها، ويصبح التفرغ للعمل في الحزب كالتفرغ للعمل في المزرعة الجماعية وفي المصنع وفي المدرسة أو الجامعة، وكل عمل يجسّد جانباً من مجال عمل متكامل. فإذ ذاك، وإذ ذاك فقط، يصبح الإنفاق الضروري على النشاط الحزبي مكملاً للإنفاق على النشاط التثقيفي والتنظيمي والعمراني والانتاجي والعسكري والأمني في المجتمع. وكل إنفاق يثمر عائده للصالح العام في النهاية. ومثل هذا بالضبط ينطبق على أجهزة الأمن التي تقدم الخدمات لصالح الطبقة الحاكمة لا غير، أي الأجهزة التي تحمي سلطة الطبقة الحاكمة من الخصوم الطبقيين، أي أجهزة القمع السياسي للخصوم. كما ينطبق على كل إنفاق خاص، لا يعود بالنفع على كل منتج ودافع للضريبة، وإنما على الطبقة الحاكمة وحدها.

والأساس الرابع للديموقراطية في هذه المرحلة المحددة هو حرية التمثيل السياسي. وتمثل هذه الحرية ضرورة طبقية مرحلية. أي أنها تعني طبقات بعينها في كل مرحلة من مراحل التطور. وفي هذه المرحلة، حيث تمتلك طبقتا الاقطاع والبورجوازية الكبيرة جُلّ وسائل الانتاج، والمفاصل الأساسية في عمليات التمويل والاستيراد والتصدير والنقل وتجارة الجملة، تغدو هيمنة هاتين الطبقتين على مؤسسات التقرير السياسي والاقتصادي، مسألة حيوية، والطريق الأمثل لهذه الهيمنة هو طريق التمثيل النيابي، لأنه يضمن حكم هاتين الطبقتين باسم الشعب، أو يضمن مشاركة الملك أو الخديوي أو الرئيس سلطة التقرير والتنفيذ وهذه السلطة ذات صلة حيوية بما تملكه أو تحتكره في حاضره وخط تطوره، وذات صلة بمصير

الوطن الذي فوق أرضه تتقرر الاتجاهات والسياسات والمصائر. وهكذا يصبح هذا الاساس من أسس الديمقراطية ضرورياً جداً لأهم طبقتين من حيث الملكية والقوة الاقتصادية في هذه المرحلة. وبالتالي فهو مطلوب لأنه يتفق مع حاجات المرحلة ومستلزمات التطور.

لكن الأمر يختلف بالنسبة لطبقتي العمال والفلاحين، وبالنسبة للحرفيين وصغار الموظفين والعاطلين عن العمل. إذ إن هذه الطبقات والفئات لاتطمح اطلاقاً للمشاركة في سلطة التقرير، لأنها لاتمتلك إلاّ الجزء اليسير من وسائل الانتاج ولأن شروط التطور لم تؤهلها بعد لإفراز التنظيمات السياسية والنقابية التي تعكس حجمها الفعلي في صفوف السكان، ودورها الواقعي في عمليات الانتاج. ومن هنا فإن حرية التمثيل النيابي لا تعنيها إلاّ بمقدار ما تشكل لها بعض المسارب الضئيلة من خلال بعض الممثلين، لبث همومها، والحصول على بعض المكاسب الجزئية التي تخفّف وطأة الظلم الطبقي ولاتلغيه، وتشذّب أساليب الاستغلال دون التعديل في جوهره. ولذلك فإن هذه الحرية لاتبدو على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لهذه الطبقات والفئات.

لكن الأمر يختلف اختلافاً جذرياً في مرحلة لاحقة أو في أكثر من مرحلة. إذ لاتلبث هذه الطبقات والفئات أن تغدو شديدة التمسك بهذه الحرية، عندما تصبح تنظيماتها السياسية والنقابية موازية في قوتها وفاعليتها لحجمها الفعلي، ودورها الواقعي في عمليات الانتاج. لأنها إذ ذاك تستطيع أن تصبح ذات ثقل حقيقي في سلطة التقرير وفي الشارع الضاغط على هذه السلطة على حدّ سواء، بحيث تتمكن من انتزاع حقوق طبقية متزايدة. أما في مرحلة الانتقال إلى تطبيق الاشتراكية العلمية يضحي الوضع معكوساً تماماً. إذ إن حرية التمثيل تغدو الضرورة الأكثر حيوية. فهذه الحرية هي التي تمكّن طبقتي العمال والفلاحين من استلام السلطة كاملة تقريباً، بعد أن تكونا قد امتلكتا كامل وسائل الانتاج، وعمليات الانتاج، ويصبح الانسجام كاملاً بين سلطات التقرير وأدوات التنفيذ، وملكية وسائل الانتاج وعمليات الانتاج ومصلحة الاكثرية المطلقة من الشعب. وفي الوقت ذاته تصبح حرية التمثل دون أية فائدة بالنسبة للطبقات المستغّلة المهزومة، لأنها تكون إذ ذاك قد فقدت ملكية وسائل الانتاج، وكافة الأقنية التي تؤدي إلى تكوّن الشرائح الطبقية كالفروق في المداخيل، ووسائط النقل، والأبنية، وتجارة الاستيراد والتصدير، وتجارة الجملة والوسيطة، والمنشآت التجارية... كما أنها تكون قد فقدت كل الأجهزة والمؤسسات العسكرية والأمنية والقضائية الحارسة للاستغلال الطبقي، وأضحت تقابل مؤسسات بديلة حارسة للاشتراكية. وفي مثل هذا الوضع لاتتيح حرية التمثيل أي دور لبقايا الطبقات المهزومة.

والأساس الخامس للديمقراطية هو حرية المرأة. وبالرغم من أن أسس الديمقراطية كلّها

تتعلق بالجنسين على حدٍ سواء، إلاّ أن المرأة في المرحلة الراهنة لاتزال تعاني من ظلم إضافي. ومع تجاوز لبعض الفروقات الطفيفة بين الأديان والمذاهب وبين قطر وآخر، فإن جوهر الظلم يبقى واحداً. فتقسيم العمل بين الجنسين، وحق الطلاق وظروفه، وتعدد الزوجات، والمتعة، ونتائج الخيانة الزوجية، والشهادة، والإكراه في الزواج، وضوابط السلوك...جميعها تعمل لصالح جنس دون آخر. وإذا كان هذا الوضع هو وليد مستوى التطور في مراحل مغرقة في القدم، فإن استمرار نفاذه الآن يناقض منطق التطور. لكن المسألة التي تسهم في هذا النفاذ هي ديمومة ظروف الاستغلال الطبقي مع تبدل طفيف في النوعية. ولذلك يصبح الخروج على قاعدة الظلم السائد، حلاً فردياً وليس جماعياً. والحل الفردي لايغيّر واقع المجتمعات.

فالاستغلال الطبقي هو الذي ينمّي نزعة التملّك وبالتالي نزعة السيطرة، وتشمل هذه السيطرة الجنس كما تشمل الطبقات. ومن هنا فإن الصراع ضد هذه السيطرة هو جزء من عملية التحرر الاجتماعي كما هو جزء من عملية التحرر الطبقي. وبالتالي يصبح نسفها من جذورها جزءاً عضوياً من عملية سيادة الديمقراطية. وإذا كان النسف من الجذور يستدعي تبدلاً نوعياً في النظام الاقتصادي ـ السياسي ـ الاجتماعي، من مجتمع تسود فيه علاقات الاستغلال الطبقي، إلى مجتمع تسود فيه علاقات الانتاج الاشتراكي، فإن النضال على هذا الطريق يغدو متكاملاً، وهو بذاته يشكل مهمة من مهام التحرر في هذه المرحلة.

إن العلاقة بين الجنسين يجب أن تكون علاقة مساواة تامة: الزواج هو شراكة حياة وثمرة حب وصدق وإخلاص واحترام. وعندما يختل أحد هذه العوامل ينتفي المبرر لبقاء الشراكة. وإذ ذاك يجب أن تفسخ. لكن الالتزام بهذه العوامل ليس مفروضاً على جانب واحد، وإنما على الجانبين معاً، فإذا خان الزوج يحق للمرأة الطلاق ويجب أن تعمد إليه لأنها إنسان كما هو إنسان. وإذا خانت الزوجة يحق للرجل الطلاق ويحب أن يعمد إليه. لأنه لامعنى للشراكة في الحياة مع الخيانة. وينطبق هذا المقياس على كل قيمة من قيم الزوجية. لكن التأكيد هنا منصب على أنّ تلك القيم ليست مفروضة على المرأة وحدها وإنما على الرجل أيضاً، وبالمقدار نفسه. وجوهر العدل والمساواة هذا يسحب ذاته على مسألة تعدد الزوجات، وزواج المتعة. فمن الطبيعي أن يلغى هذا التعدد وهذه المتعة، وإلاّ لأصبح من العدل أن تعدد المرأة الأزواج وأن تحوز على حق المتعة. لكن الحياة الزوجية إذ ذاك تصبح مستحيلة. ولذا، فإن أنانية الرجل ونزعة التملك لديه، يجب أن تدفنا، وأن يحلّ محلهما التعاقد المتكافيء والاحترام المتبادل والاشتراك المتساوي.

ولا إذلال وقهر واستعباد للمرأة، وإلاّ لحق لها أن تمارس الأساليب نفسها أو ما تقدر

عليه من أساليب، وآنئذ تغدو الحياة الزوجية مستحيلة. ويمسي حلّ التعاقد أمراً مفروضاً، وتقسيم العمل يجب أن يكون على أساس المؤهلات والكفاءات بين فرد وفرد لابين جنس وجنس. على أساس الاشتراك في المهام والمسؤوليات انطلاقاً من الشعور بالتساوي والتعاون لا على أساس الاختصاص بين جنس وجنس. وحق الطلاق يجب أن يكون ممنوحاً للجنسين وبالشروط نفسها، ومثل ذلك حق اختيار الزوج والتعرف على سلوكه وآرائه واهتماماته، كي تصبح الشراكة في الحياة عامل إسعاد وقناعة واكتفاء، لأنها وليدة الاختيار الحر والمعرفة الدقيقة، كما هي وليدة الحب والوفاء والرغبة بالرباط المتبادل، وكي تغدو الشراكة أيضاً قادرة على الاستمرار مهما واجهت من صعاب ومحن وإغراءات. وشهادة المرأة والرجل يجب أن تكون متساوية، إذ ليس من فارق جسدي أو عقلي يبرر التمييز القائم. وتفرقة قيمة الشهادة تعكس جوهر الامتهان المتولد عن نظام الاستغلال الطبقي والجنسي. وضوابط السلوك من لباس وتصرف وتحرك وعلاقات يجب أن تكون موحدّة. إذ لاوجود في الحياة والعلم والطب لأدلة تثبت أن المرأة سريعة العطب عند أي إغراء، وأن الرجل محصن من أي عطب. لكن الأدلة التي أضحت ثابتة هي أن العوامل التي تفعل في الجسد الإنساني هي واحدة بين الجنسين. وأن موانع التحلل من الضوابط تكمن في الإرادة واحترام الذات والحياة الزوجية المستقرة والسعيدة والوفية. والحقوق السياسية يجب أن تكون متساوية. إذ لاوجود لفارق عقلي أو جسدي يمنع المرأة من ممارسة الحقوق نفسها الممنوحة للرجل. أمّا الأفضلية النسبية للرجل والناجمة عن ظروف التعليم وتقسيم العمل والاهتمامات وممارسة العمل الاجتماعي والنقابي والسياسي، فهي وليدة شروط التطور التي وفرّها مجتمع الاستغلال الطبقي والجنسي للرجل دون أن يوفر ما يماثلها للمرأة. وبالتالي يصبح الحل منطلقاً من إزالة هذه الشروط، لامن التمسك بنتائجها. وإذ ذاك تغدو المرأة قمينة بممارسة الدور السياسي نفسه الذي يقوم به الرجل.

وهكذا، فقد خلّف الاستعمار المباشر جملة من التعقيدات في الواقع العربي، وهذه التعقيدات أفرزت جملة من المهام. وبين هذه المهام تكوّنت وحدة جدلية. إذ بات تحقيق أيٍّ منها يقترن جزئياً أو كلياً بتحقيق الأخرى. أ ـ فتطوير قوى الانتاج وتغيير علاقات الانتاج أصبحا متأثرين ومؤثرين بزوال القواعد والحاميات وإلغاء المعاهدات. لأن استمرارها يبقي على استنزاف قسم من ثروات الوطن، وتحكم الاجنبي بالقرار الوطني، وتقوية مواقع الإقطاع والبورجوازية المرتبطة بالخارج. وشل تقدم الاقتصاد الوطني، ومحاربة الصناعة الوطنية المزاحمة للصناعة الأجنبية، وربط الاقتصاد الوطني بالخارج، وتدعيم السلطة الطبقية المستغِّلة وعرقلة التقدم العلمي والفني، وشد أزر علاقات التخلف، ومناهضة العلاقات

الطبقية ـ القومية، ومحاربة الفكر العلمي.. وكلّ ذلك يتعارض مع التطور المستقل لقوى الانتاج ومع التغيير الذي تفرضه ضرورات المرحلة لعلاقات الانتاج.

وتطوير قوى الانتاج وتغيير علاقات الانتاج اصبحا يؤثران ويتأثران بالوحدة العربية إذ إنّ تحقيق الوحدة يوازن بين الفائض في قوة العمل في أقطار، والحاجة إلى هذه القوة في أقطار أخرى. بين الأرض المفتقرة إلى المال في مناطق، والمال الباحث عن مجالات استثمار في مناطق أخرى. بين التقدم العلمي والتقني الزائد عن الحاجة المحلية في أماكن، ومجالات الانتاج العطشى لهذا التقدم في أماكن أخرى. بين الأجزاء التي تفيض فيها الثروة عن حجم السكان، والأجزاء التي تشح فيها الثروة عن حجم السكان. والنتائج المتحققة في هذه النقطة في حالة الوحدة، تختلف عن مثيلتها في حالة التجزئة. ففي حالة الوحدة تتدفق المنتجات الزراعية والصناعية بين جزء وجزء لا بين دولة ودولة. ويتم توحيد الانتاج وضبطه وتحريكه وتمويله حسب الحاجة في دولة موحدة،لافي دول. وتكون وسائل الانتاج مملوكة من قبل دو لة واحدة لامن عدة دول. ويجري تطويرها من عائدات دولتها الواحدة، لا من خلال القروض والهبات من دول ومصارف عربية وأجنبية. وفي حالة الوحدة لايتأثر أي من هذه العمليات بالمصالح الطبقية في كل جزء، وبالسياسات والعلاقات العربية والدولية في كل جزء ، لأن هذه المصالح والسياسات والعلاقات تتقرر في إطار الطبقة السائدة في النطاق القومي الموحّد، لافي كل جزء على حدى.

و علاقات الانتاج تحقق تقدماً موازياً في ظل الوحدة. فعلاقة العامل الزراعي بالأرض، والفلاّح المالك بالأرض. وعلاقة العامل الصناعي بالمعمل أو المنجم أو الحقل النفطي والغازي، لاتظل علاقة غريب وافد، علاقة مؤقتة. وإنما تغدو علاقة مواطن بوسيلة انتاج وطنية والقوانين بكل تفرعاتها: قوانين الأجور والأرباح وساعات العمل والضمان الاجتماعي وضمان العمل والعطلة الاسبوعية والاشتراك في مجالس الادارة..والتنظيم النقابي، والتعاوني، والعلاقات الزراعية... تمسي قوانين واحدة لطبقة واحدة في دولة واحدة. والمكاسب التي تنتزعها الطبقة العمالية أو الطبقة الفلاحية، لاتمسي مقتصرة على جزء من طبقة في هذا الجزء أو ذاك، وإنما تشمل الطبقة كلها في الدولة الموحدّة. والثقل العددي والنوعي للطبقة الفلاحية أو العمالية، والمتجسّد في تنظيمات طبقية: نقابية وسياسية في *الإطار القومي كلّه*، يتمكن بالضرورة من تحقيق قفزات إلى الأمام في مجال علاقات الانتاج، لاتستطيع تحقيقها طبقة مجزأة عمودياً، وتنظيمات مجزأة موازية. والاستقرار السكاني للعامل في منطقة عمله، وللفلاح في الأرض التي يملكها أو يعمل بها بالأجرة، يوفر كثيراً من الجهد والنفقات يذهب لصالح تطوير الانتاج، وتحسين شروط الغمل وحياة العامل والفلاح.

وتطوير قوى الانتاج وتغيير علاقات الانتاج باتا يتبادلان التأثير والتأثر بسيادة الديمقراطية بمضامينها المتعدّدة. فانتزاع حرية التنظيم والتعبير والتحرك لايتحقق إلاّ من خلال معارك متواصلة سياسية ونقابية ضد البنى الطبقية المستغّلة، وخصوصاً طبقة الاقطاع. وتتعزز هذه الحرية مع انتقال موقع القيادة من طبقة الاقطاع إلى الطبقة الرأسمالية، وهذا الانتقال نفسه يتفق مع خط التطور. ونضال العمال والفلاحين ضد طبقة الاقطاع لما ترسّخه هذه الطبقة من استغلال مفرط واستعباد وتبذير، وانحطاط، وهيمنة سياسية، وتقييد للحرية السياسية والنقابية، هذا النضال يتحد مع نضال الطبقة الرأسمالية العاملة لرفع مستوى الانتاجية وتحسين شروط العمل وتطوير المستوى المعيشي والعلمي والصحي للمواطنين، خدمة لحركة السوق، ورفع القدرة الشرائية وتوفير اليد العاملة العالية الانتاج. وهكذا يتحد النقيضان مرحلياً. وخلال هذا الاتحاد ينجز الكثير من مسبّبات التطور، حتى تحلّ مرحلة لاحقة فيستعر الصراع الطبقي بين النقيضين العمال والرأسماليين، وفي خاتمة هذا الصراع تتحقق القفزة النوعية في التطوير والتغيير، إذ يبدأ التحالف العمالي الفلاحي بإنجاز الاشتراكية العلمية.

ومثل ذلك ينطبق على التعايش الحر والحوار الديمقراطي بين الاتجاهات الدينية والمذهبية المتنوعة، وبين هذه بتنوعها، وبين الاتجاهات المادية العلمية. إذ إنّ هذا التعايش والحوار يوّفران كل الجهود العلمية والفكرية للانتقال بالمجتمع من حالة الركود والتخلف الانتاجي والفكري والعلمي والسياسي، إلى حالة الحركة المتطورة انتاجياً وفكرياً وعلمياً وسياسياً. وفي الوقت ذاته يتركز الوعي في إطاره الصحيح، إطار الصراع الطبقي ـ القومي، ويتركز العمل في الإطار ذاته. وبالمقابل فإن كل انتقال إلى الأمام في قوى الانتاج وعلاقات الانتاج، يحقق انتقالاً موازياً في درجة الوعي، ومع التقدم في هذا الانتقال تتحقق درجة عالية من الوعي، وإذ ذاك يتنامى حس الحاجة للديمقراطية في كل شأن من شؤون المجتمع، ويتعاظم الإدراك لضرورة السير في الخط الصحيح والوحيد، وهو خط الصراع الطبقي ـ القومي، وصولاً إلى المرحلة التي تسود فيها الوحدة القومية، وينتفي فيها كل شكل من أشكال الاستغلال والتمايز الطبقي.

والوضع نفسه ينطبق على حق الأقليات القومية في تقرير المصير. لأن كل إلغاء لهذا الحق يفجّر الصراع، وهذا الصراع معرقل لتطور قوى الانتاج لانه يبعثر جهود المنتجين في اتجاهات متقاتلة لأسباب لاعلاقة لها بتطوير الانتاج وتغيير علاقاته، ولأنه يفكك الوحدة الطبقية إلى طبقات متصارعة، خارج دائرة الصراع الطبقي الحقيقي، المحرّك الأوّل للتطور. وبالمقابل فإن وصول قوى الانتاج إلى درجة متقدمة من التطور، وحصول تبديلات هامة في

علاقات الانتاج، يؤديان إلى ارتفاع مستوى الاحساس بالحاجة إلى الديمقراطية، وإلى رفع درجة الوعي بوحدة الأرض ووحدة الطبقة، ومن خلال التفاعل بين هذه الحاجة وهذا الوعي يتولد الحل دون صراع.

وحرية التمثيل النيابي التي تضع في سلطة التقرير ممثلي الطبقات المالكة لوسائل الانتاج، وممثلي قوة العمل، تعكس حالة من التطور متقدمة، وتؤدي بدورها إلى دفع عملية التطوير والتغيير. وعندما تنتقل ملكية وسائل الانتاج إلى المنتجين الفعليين من عمال وفلاحين، وتصبح مجالس التمثيل ممثلة لهؤلاء كأساس، يغدو التطابق، المعبّر الأمثل عن وصول التطور والتغيير إلى الذروة.

وحرية المرأة تفوق أيّ عامل آخر من عوامل الديمقراطية أثراً على تطوير قوى الانتاج وتغيير علاقات الانتاج وتأثراً به. فعندما تتمتع المرأة بالحرية الكاملة والمساواة الكاملة، فإن نصف المجتمع المشلول يكون قد اندمج في عملية الانتاج، وعملية الصراع الطبقي من أجل تغيير علاقات الانتاج، وهذا الاندماج يسّرع عملية التطور والتغيير بما يتوازى مع قوة وفاعلية الحجم الجديد المضاف. وبالمقابل فإن حرية المرأة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى التطور والتغيير الذي يتحقق في المجتمع. فالمرأة في مجتمع الاقطاع رقيقة كاملة، وفي المجتمع الرأسمالي نصف حرة، وفي المجتمع الاشتراكي حرة بالكامل.

وتطوير قوى الانتاج وتغيير علاقاته يتأثران أيضاً بإنجاز مهمة تحرير فلسطين. فالصراع المسلّح لازالة كافة الأسس المادية التي تقوم عليها دولة إسرائيل، يستنزف حجماً كبيراً من الطاقة الانتاجية والبشرية والعلمية والفكرية التي كان يمكن لها أن تتجه نحو تطوير قوى الانتاج وتغيير علاقاته.وتحرير فلسطين يوفّر هذه الطاقة. وبالمقابل فإن التطوير والتغيير يسهمان في استكمال الشروط المادية التي تؤدي إلى تحرير فلسطين. وبالتالي يصبح النضال من أجل هذه المهمة يستدعي النضال من أجل تلك وبالعكس.

وكذلك، فإن استعادة الاجزاء العربية الملحقة بأقطار مجاورة تسحب قسماً من الطاقة البشرية المنتجة من رصيد التطوير والتغيير لصالح الصراع المسلّح من أجل هذه الاستعادة. وعندما تستعاد هذه الأجزاء فإن قوة منتجة مهدورة، تثمّر لصالح التطوير والتغيير. وهذه القوة هي على العموم من القوى العاملة التي لها مصلحة كبرى في التطوير والتغيير، طبقياً وقومياً في آن واحد. وبالمقابل فإن كل تطور في قوى الانتاج، وكل تقدم يحرز لصالح طبقتي العمال والفلاحين، ينعكس تلقائياً لصالح حركات التحرير التي تناضل من أجل استعادة هذه الأجزاء. وهكذا ترتبط المهمتان معاً ارتباطاً وثيقاً.

ومن خلال هذا الاستعراض للعلاقة الجدلية بين تطور قوى الانتاج وتغيير علاقاته في

المرحلة المحدّدة، وبين مهام التحرر العربي الأخرى في المرحلة نفسها. يتضح أن الجهد المبذول لصالح إنجاز أيٍّ منها يصبّ في النهاية في طاحونة إنجاز الأخرى، الأمر الذي يستدعي أن يكون النضال في سبيلها جميعاً متوازياً دون إغفال الأولوليات في كل ظرف. ومن هنا فلا يمكن لأي تنظيم سياسي أو نقابي أن يكون مع واحدة من هذه المهام وضد الأخرى، وإلاّ لوقع في تناقض طبقي وقومي في آن واحد.

٢ ـ والوحدة العربية: فكما اتضح الارتباط المصيري بينها وبين تطوير قوى الانتاج وتغيير علاقاته، فإن الارتباط بينها وبين مهام التحرر العربي الأخرى يبدو في وضع مشابه. فالوحدة هي بحد ذاتها نقيض للتجزئة القومية، وبالتالي فهي إعادة لوضع طبيعي مزّقته نتائج الانحطاط العربي. وهي نقيض للمصالح الطبقية والاقليمية التي تكيّفت مع واقع التجزئة وأصبحت ذات مصلحة بدوامها، وبالمقابل هي ضرورة طبقية وقومية للطبقات الكادحة لأنها توحّد وسائل الانتاج وطبقات الانتاج وما يحمله ذلك من وحدة في العائد والفائض والأجر والربح والقوانين والمواطنة والتنظيم والصراع ونتائج هذا الصراع...ولأنها توحد القدرات المالية والبشرية والطبيعية والاقتصادية والعلمية والفنية والعسكرية في قوة واحدة تخدم ايديولوجية الطبقات المستغّلة في مرحلة، وأيديولوطية التحالف الطبقي الكادح في مرحلة لاحقة. وهذه الخدمة تكون هدفاً للنضال العمالي والفلاحي وقوى التحرر الحليفة في المرحلة الأولى، وتكون مكرّسة لصالح الأهداف الطبقية ـ القومية لهذا التحالف في المرحلة الثانية. ومن هنا فالوحدة تتعارض مع مصالح البنى الطبقية الاقليمية المستغلّة في المرحلة الأولى وتوظف لصالح قسم من الطبقات المستغلّة الموحدة. بينما هي تستجيب لنسبة كبيرة من مصالح التحالف الطبقي الكادح في المرحلة نفسها، ولمجل مصالح هذا التحالف في المرحلة اللاحقة. إذن فالوحدة ضرورة طبقية ـ قومية للطبقات الكادحة ولبعض شرائح البورجوازية التي ترتبط مصالحها بوحدة السوق ووحدة قوى العمل ووحدة القوانين ووحدة النقد ووحدة الانتاج...وهذه الطبقات والشرائح هي قوى التطور والتغيير في مرحلة، وبعضهااي الطبقات الكادحة هي قوى الثورة الطبقية ـ القومية في مرحلة لاحقة. وبذلك تصبح الوحدة حاجة لقوى التطور والتغيير في مرحلة، ولقوى الثورة الطبقية ـ القومية في مرحلة لاحقة، وبالتالي فإن خصومها هم خصوم التطور والتغيير في مرحلة، وخصوم الثورة الطبقية القومية في مرحلة لاحقة.

والوحدة ذات علاقة وثيقة بزوال القواعد والحاميات والمعاهدات الاستعمارية. لأن وجودها يتناقض جذرياً مع إمكانية تحقيق الوحدة. لأن الوحدة تدمج الثورة بمرحلتيها: مرحلة التحرر ومرحلة الاشتراكية العلمية في نطاقها القومي، وهذه القواعد والحاميات

والمعاهدات تستهدف منع هذه الثورة بمرحلتيها في جملة ما تستهدف. ومن هنا فإن أي نضال جاد في سبيل الوحدة يصطدم حكماً بالقواعد. وأي نضال جاد ضد هذه القواعد يخدم حكماً النضال في سبيل الوحدة. والخصوم الطبقيون للوحدة هم حلفاء دول هذه القواعد. والقوى الطبقية ذات المصلحة بالوحدة هي الخصم الحقيقي لدول هذه القواعد وحلفائها المحليين.

وبين الوحدة العربية وتحرير فلسطين العلاقة العضوية نفسها. فمن جملة الأهداف التي استدعت زرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي، هدف منع تحقيق الوحدة. ولهذا يصبح النضال في سبيل إزالة اسرائيل كدولة جزءاً حيوياً من النضال في سبيل تحطيم العقبات التي تحول دون تحقيق الوحدة.ويصبح هذا النضال موحداً لطاقات الشرائح البورجوازية صاحبة المصلحة بالتطوير والتغيير والوحدة، وطاقات الطبقات الكادحة صاحبة المصلحة بهذا وبالثورة الطبقية ـ القومية أيضاً. وهذا التوحيد للطاقات يحدث الفرز في أتون الصراع الدامي، بين الإقطاع وشرائح البورجوازية والشرائح البترولية صاحبة المصلحة الواقعية ببقاء التجزئة وبقاء اسرائيل واستمرار القواعد والحاميات ومنع التطوير في قوى الانتاج والتغيير في علاقاته ومناوءة الديمقراطية بمضامينها المتنوعة، وبين الشرائح البورجوازية صاحبة المصلحة المرحلية بالاتجاه المعاكس. وهكذا تجد القوى الثورية، قوى الطبقات الكادحة والملتزمين بمصالحها، حليفها المرحلي دون تخبط وأوهام وتقديرات نظرية. ففي أتون الصراع الدامي نفسه يحصل الفرز والتحالف والتضاد. والمعركة طويلة وقاسية، لذلك، فلا خوف من الارتجال والتخمين والخطأ والخلط.

وبالمقابل، فإن كل نضال في سبيل الوحدة، إنما يخدم عملية إزالة اسرائيل كدولة. لأن اسرائيل من أهم العقبات التي تعترض قيام الوحدة. وإزالتها جزء رئيسي من عملية تحطيم العقبات. والقوى الطبقية صاحبة المصلحة بتحقيق الوحدة. هي نفسها صاحبة المصلحة بإزالة اسرائيل. والقوى الطبقية صاحبة المصلحة ببقاء التجزئة هي نفسها صاحبة المصلحة ببقاء اسرائيل.

وبين الوحدة العربية والديمقراطية بمضامينها المتنوعة العلاقة ذاتها. فالوحدة ثورة. ثورة ضد كل المتضررين من إنجازها. ضد القوى الطبقية التي تلاءمت مصالحها مع التجزئة. وضد دول القواعد والحاميات والمعاهدات الاستعمارية. وضد اسرائيل. وضد الدول المجاورة التي تستعمر أجزاء مقتطعة من الوطن العربي. والوحدة ثورة تقدمية، لأن أصحاب المصلحة فيها هم المنتمون إلى الطبقات الكادحة، والمنتمون إلى بعض شرائح البورجوازية. ولأنها تخدم خط التطور الطبقي والقومي. والوحدة ثورة ديمقراطية، لأنها تعبر عن مصالح

وأماني الأكثرية المطلقة من السكان . وكي تنجز هذه الثورة لابّد من أن تكون القوى صاحبة المصلحة بإنجازها متمتعة بكل مضامين الحرية: حرية التنظيم والتعبير والتحرك: وحرية التمثيل، والحرية الدينية، وحرية تقرير المصير للأقليات القومية، وحرية المرأة. لأن هذه الحرية وحدها هي التي تعبيء القوى صاحبة المصلحة بإنجازها، وتتيح لها بالتالي كسب المعركة الفكرية والمسلحة ضد خصومها الكثر.وهي التي تقدم الضمانة اللاحقة بأن مضمون الوحدة سيظل ديمقراطياً وتقدمياً. ومن هنا فإن النضال في سبيل الوحدة، يخدم الديمقراطية، كما يخدم التطور والتحرر والتقدم والتغيير، لأن الوحدة تحمل كل هذه المضامين. والنضال في سبيل الديمقراطية يخدم الوحدة، لأنه لا وحدة ديموقراطية سابقة، وديمقراطية لاحقة.

و إذا كانت الديمقراطية توفّر الأساس الذي لابّد منه لقيام الوحدة وضمان تقدميتها وديمقراطيتها وديمومتها، فذلك لايعني أن قرارات المؤسسات التمثيلية هي وحدها التي تصنعها. إذ إنّ هذه المؤسسات لاتطابق مصالح وأماني الأكثرية المطلقة من السكان إلاّ في مرحلة الاشتراكية العلمية. أما في المراحل السابقة لذلك فإن ملكية وسائل الانتاج، وعوامل التخلف، وضعف الوعي الطبقي والسياسي للطبقات الكادحة، وضآلة الثقل العددي والنوعي لتنظيماتها السياسية والنقابية، كلّها عوامل تجعل المؤسسات التمثيلية غير معبرة عن مصالح الأكثرية من السكان، وإنما عن مصالح القلة الطبقية السائدة. وعلى ضوء هذا الواقع تبدأ الأسس الأخرى للديمقراطية والمرافقة لحرية التمثيل عملها. فالتعايش والحوار الحر بين القومية الكبرى والقوميات الصغرى. بين الأديان والمذاهب وبينها وبين الاتجاهات المادية العلمية، يوفّران وحدة الموقف الطبقي للقوى السياسية والنقابية الممثلة للطبقات الكادحة، وللتحالف المرحلي بين هذه القوى وقوى بعض شرائح البورجوازية صاحبة المصلحة بالوحدة والتطور والتغيير. وامتلاك المرأة للقسم الأوفر من حريتها، يضيف للوحدة الطبقية وتحالفها قوة كبرى كانت شبه مشلولة. ومحصّلة القوى هذه، الموحدّة والمتحالفة، والحرة، تمارس الضغوط الموازية لوزنها في المدرسة والجامعة والمصنع والحقل والشارع والمهنة... وتقوم امتدادات هذه القوى في المؤسسات التمثيلية بدور مكمّل، ويعزز هذا الدور موقف الأكثرية المطلقة من الجنود وضباط الصف، وموقف القلة من الضباط. ومع تنامي وزن هذه الضغوط وفاعليتها، وترافقها مع محرّكات الصراع الأخرى وفي مقدمتها الصراع الطبقي إما أن يفرض هذا الصراع نفسه على المؤسسات التمثيلية فتستجيب مكرهة، وإما أن تستخدم العنف المسلح لتعديل كفة القوى فتشتعل الثورة الشعبية المسلحة التي تضع كل أصحاب المصلحة الطبقية والقومية في الوحدة والديمقراطية وتطوير قوى الانتاج وتغيير

علاقاته وإزالة اسرائيل وإلغاء المعاهدات والقواعد والحاميات في جانب، والقوى المضادة لذلك في الجانب الآخر. وبسبب تعدد القوى المضادة التي تشمل الامبريالية واسرائيل والقوى الطبقية الحليفة، فإن نتيجة الصراع تغدو محكومة بالمدى الذي أنجز من جملة مهام التحرر، وبمستوى الوعي والتنظيم والفاعلية الذي بلغته التنظيمات السياسية والنقابية للطبقات الكادحة وحلفائها المرحليين، وبقدرة هذه التنظيمات على صياغة علاقات التعاون مع قوى التحرر والاشتراكية في العالم وبدرجة القوة التي بلغتها هذه القوى.

وبين الوحدة العربية واستعادة الاجزاء الملحقة بدول مجاورة علاقة مشابهة. فتحقيق الوحدة يوفر القدرة على تأمين كل مستلزمات الانتصار لحركات التحرير التي تكافح ضمن هذه الأجزاء. ويوفر القدرة لصيانة الحدود العربية من أي هجوم تقوم به الدول الضامّة، حتى أن التحرير نفسه يصبح من مسؤوليات دولة الوحدة ومن ضمنها حركات التحرير. وبالمقابل فإن النضال الشعبي الدؤوب الذي تمارسه قوى التحرير يقدم للوحدة بمضمونها التقدمي الديمقراطي أكثر من فائدة. فهو أولاً يبقي على عروبة هذه الأجزاء حيّة في الواقع، ويسهم في بلورة الوعي الطبقي ـ القومي ودفعه إلى ساحة الفعل لنصرة المكافحين في هذه الأجزاء، وبالتالي يسهم في كشف عجز وتخاذل وتآمر البنى الطبقية السائدة التي لاتقدم العون لهؤلاء. وهو ثانياً يقدم مؤشراً إضافياً يساعد على الفرز بين القوى العربية التي تنتمي لمعسكر التقدم، عندما يكشف القوى التي تقف ضد حق تقرير المصير لعرب هذه الأجزاء، رغم قدسية حق تقرير المصير. وهو ثالثاً يعدّ قطاعات شعبية واسعة في أجزاء من وطننا العربي إعداداً ثورياً، متمرساً بالكفاح المسلح، ومزوداً بالوعي، ومستنداً إلى الطبقات الكادحة، ومتفاعلاً مع قضايا الأمة العربية الأخرى، مّما يجعله ذخراً لها في كافة معاركها القادمة. ويمثل ثوار ارتيريا الطليعة المتفوقة بين هذه الحركات.

٣ ـ وكما ثبتت العلاقة العضوية بين التطوير والتغيير والوحدة وباقي مهام التحرر العربي في البندين السابقين. وبين تحرير فلسطين والديمقراطية والمهام نفسها قبل ذلك، فإن إثبات العلاقة العضوية ذاتها بين كل من: إزالة القواعد والحاميات وإلغاء المعاهدات الاستعمارية، واستنعادة الأجزاء العربية الملحقة بدول مجاورة، وبين مهام التحرر العربي الأخرى. يبدو على المقدار نفسه من الوضوح. فالقواعد والحاميات والمعاهدات ثبتّت لخدمة أهداف مشتركة بين طبقة الإقطاع. وبعض شرائح الطبقة البورجوازية من جهة، وبين اسرائيل والدول الاستعمارية من جهة أخرى. ذلك أن جميع أطراف هذا الحلف تلتقي مصالحها مع بقاء التجزئة القومية. والاستغلال الطبقي. والارتباط الاقتصادي والسياسي والايديولوجي بالمعسكر الرأسمالي. وإخماد الثورات الشعبية الطبقية ـ القومية. ودوام وجود اسرائيل.

وشيوع الاستبداد السياسي والتفرقة القومية والاقتتال الديني والمذهبي وتعطيل دور المرأة. وتزييف الوعي الطبقي ـ القومي. وحرف الصراع الطبقي ـ القومي عن مجراه الصحيح. ومحاربة الاتجاهات المادية ـ العلمية. والابقاء على عوامل التوتر مع الدول المجاورة بسبب الصراع حول الأجزاء الملحقة. والاستفادة من هذا الصراع حسب الظروف السياسية. ومن هنا فإن النضال ضد هذه القواعد والحاميات والمعاهدات، إنّما يؤدّي إلى تحطيم أحد دعائم أهداف الحلف المشترك. كما أن النضال ضد أي من هذه الأهداف المشتركة يؤدي بدوره إلى إصابة القواعد والحاميات والمعاهدات في مقتل. وبالمقابل، إن اسناد ديمومة هذه القواعد والحاميات والمعاهدات. أو تبديل أسمائها وأماكنها وأطرافها، إنما يصّب في طاحونة الأهداف المشتركة للحلف الامبريالي الصهيوني الطبقي. كما أن مساندة أيٍّ من أهداف هذا الحلف، إنما يخدم مبررات تعزيز هذه القواعد والحاميات والمعاهدات.

وبمقدار ما تشكل هذه القواعد والحاميات والمعاهدات عامل إضعاف وتهديد لمجمل مناحي التحرر العربي فإنها تكوّن عامل إضعاف وتهديد موازٍ لحركة التحرر والاشتراكية العالمية. ذلك أن القواعد العسكرية الاستعمارية في بغداد وطرابلس والبحرين والسعودية وعدن والقناة وارتيريا والصومال وأقطار المغرب في مرحلة، والأرض المفتوحة لقوات التدخل السريع في مطلع الثمانينات في مصر وعُمان والسودان والصومال، والقواعد المتنقلة على شكل أساطيل في البحر الأبيض المتوسط، وأبراج المراقبة الطائرة تحت اسم أواكس في السعودية ومصر، والتمركز في كافة مفاصل الجيش في عمّان وعُمان.. كلّ هذا، إنّما يسخّر لخدمة الأهداف الاستعمارية ومناوأة مسار التحرر والاشتراكية، لا في الوطن العربي فحسب، وإنما في العالم كلّه. لأن كلّ دعم مالي أو عسكري أو بشري أو طبيعي أو ايديولوجي يقدّم للمعسكر الرأسمالي، يثمّر بالتأكيد لصالح زيادة نفوذه وهيمنته في العالم، ويؤدي بالتالي لترجيح وزنه إزاء وزن المعسكر الاشتراكي وحركة التحرر العالمي. وكلّ إلغاء لهذا الدعم ينعكس بالنتيجة لصالح انتصار المعسكر الاشتراكي وحركة التحرر العالمي.

وشأن إلغاء القواعد والحاميات والمعاهدات في مسألة دعم العملية الثورية العالمية، شأن إنجاز كل مهمة من مهام التحرر العربي. فمن جوهر العملية الثورية العالمية: تطوير قوى الانتاج وتغيير علاقاته، لأن ذلك يخدم خط التطور المتجه نحو تحقيق الاشتراكية العلمية. ومن عوامل قوتها توفر وضع تقدمي ثوري ديمقراطي، أداة صنعه القوى المنظمة للطبقات الكادحة، ومركز القوة في سلطته لممثلي هذه التنظيمات. وهذا الوضع متجسد في دولة واحدة، لها من الامكانيات البشرية والاقتصادية، ومن الموقع وسعة الأرض، ما يمكنها من

إلحاق أكبر الأضرار في المعسكر الاستعماري وحلفائه، ومن تقديم أكبر أشكال الدعم لحركات التحرير في العالم وللمعسكر الاشتراكي. ومن مضمونها الواقعي إزالة اسرائيل كدولة. لأن هذه الدولة نتاج تحالف مصلحي ظالم بين الرأسمالية العالمية وتجسيدها العملي الاستعمار، وبين البورجوازية اليهودية وأداتها المنفذة الحركة الصهيونية. ولأن هذه الدولة أجلت شعباً عربياً من وطنه وجلبت شعباً بديلاً احتل هذا الوطن واستوطنه، واستبعد من بقي من سكانه الأصليين. ولأن هذه الدولة بطبيعة تكوينها أضحت جزءاً عضوياً من المعسكر الرأسمالي، وأهم مرتكزاته في المنطقة. ولأن هذه الدولة باتت تمدّ ذراعها الطويل لمساعدة الدول العنصرية والفاشية والاقطاعية في افريقيا وأمريكا الوسطى. ولأن تحويل طابعها العنصري الفاشي التوسعي إلى طابع تقدمي وديمقراطي، مخالف لجوهر تكوينها أولاً. ولايقدم حلاً لمشكلة الأرض والوطن والشعب ثانياً. ومن جوهر العملية الثورية العالمية، تطبيق الديمقراطية بمضامينها المتعددة في بقعة متسعة من العالم، بحيث تصبح هذه البقعة مصدر إثراء ودعم لهذه العملية، وموقع تعرية وعداء لايديولوجية ومصالح المعسكر المضاد. ومن لبّ العدالة الذي تجسّده، العملية الثورية حق تقرير المصير. واستعادة الأجزاء العربية الملحقة بأقطار مجاورة، تعبير عملي عن هذا الحق. وهكذا تبدو العلاقة عضوية بين مهام حركة التحرر العربية والعملية الثورية العالمية. إذ إنَّ أيّ تحرير لأية بقعة من الأرض من هيمنة الإقطاع والاحتكارات والامبريالية، إنما يضعف بدوره، الحلف الاستعماري - الاسرائيلي - الطبقي في الوطن العربي، ويسهّل بالتالي عملية إنجاز مهام التحرر العربي. تماماً كما أن إنجاز أية مهمة من مهام التحرر العربي يضعف الحلف نفسه، ويضيف قوة جديدة للعملية الثورية العالمية.

والعلاقة العضوية بين استعادة الأجزاء العربية الملحقة وبين باقي مهام حركة التحرر العربي، قد ثبتت قوتها خلال بحث كل مهمة من المهام في إطار العلاقات الجدلية. بحيث تصبح الاعادة تكراراً. وهكذا يغدو ثابتاً بالوقائع أن الانتقائية في تبني بعض المهام وتجاهل بعضها أو مقاومتها، إنّما تعكس وعياً مشوّهاً، أو خدمة مبطنة لتوجه مرضي طائفي أو قومي أو عشائري أو محلي.. أو مصلحة طبقية محدودة تنطلق من جني المكاسب الخاصة بها دون الالتفات إلى الطبيعة المتكاملة لعملية التحرر، وتأثر كل جزء منها بالآخر. وعلى ضوء الموقف النظري والعملي من جملة هذه المهام بتكاملها وعلاقاتها العضوية، يقيّم موقف الطبقات والقوى السياسية الممثلة لها في هذه المرحلة التاريخية المحدّدة.

ويبقى السؤال القائم: ما هي أبعاد العلاقة بين مهام التحرر العربي، ومهام الثورة الطبقية - القومية؟ والإجابة على ذلك تستدعي بعض التدقيق. ففي مجال وسائل الانتاج يكون

المآل النهائي للثورة، وفي إطار الوطن العربي كله، إنتفاء الملكية الخاصة المستغلة، وحلول الملكية الجماعية محلّها. وكلّ إنجاز على هذا الطريق لايتعارض مع الوصول إلى نهاياته، ولايعقد هذا الوصول، إنما هو جزء من هذه الثورة، أو تمهيد لها. وهناك محطة أساسية على هذا الطريق يتم فيها التفريق بين الملكيات الخاصة الصغيرة التي يعمل فيها أصحابها دون أي استغلال لجهود الآخرين، ودون أن تكون هذه الملكيات فائضة عن الحاجة حسب المستوى المرحلي لدخول المنتجين الآخرين من عمال وعمال زراعيين، وبين الملكيات الزائدة عن هذا الحد. فالأولى يجب ألاّ تحوّل إلى ملكيات جماعية قسراً، وإنما من خلال قناعة الفلاحين بالتجربة والقدوة، بأن الملكية الجماعية هي الأجدى. والثانية يجب أن تحوّل فور انتصار الثورة. وبالطبع، فإن كل توسع في الرقعة المزروعة، وزيادة في إنتاجها. وكل توسع في الصناعة وزيادة في أنتاجها، إنّما يسهمان في توفير أهم الشروط المادية الضرورية لعملية التطور التي تنتهي بالثورة الاشتراكية، أو التي تأتي هذه الثورة في إحدى مراحلها عند توفر ظروف ملائمة. ولكن المسألة الهامة في الواقع العربي تنجم عن النشأة التاريخية للبرجوازية العربية، هذه النشأة التي جعلتها بمعظمها تابعة ومتنافرة وهزيلة ومنخورة. كما جعلت علاقاتها تصادمية حسب الحدود والمراحل. الامر الذي نتج عنه استحالة حدوث تطور جاد في قوى الانتاج دون الاطاحة بالشرائح المعرقلة للتطور، أي بالاقطاع وتجار الاستيراد والتصدير بالجملة والتجارة الوسيطة، وشركات البترول والطبقة البترولية الجديدة. وأصحاب البنوك، وشركاء الاجنبي وأتباعه من الطبقة الصناعية. ودون تغليب الطابع الانتاجي على الاستهلاكي. ودون تحقيق الوحدة في المصالح عبر الحدود والمراحل، عوض التصادم. وكل ذلك لا يتم دون ثورة طبقية في نطاق قومي. وأدوات هذه الثورة هي التنظيمات السياسية والنقابية للعمال والفلاحين، وبعض شرائح البورجوازية صاحبة المصلحة بذلك.

وتغيير علاقات الانتاج لا يتم دون صراع طبقي حاد ومتواصل لأن الشرائح المعيقة للتطور لا تستطيع بحكم بنيانها ووعيها ان تخفف نسبياً من عوامل الصراع، أي أن توازي في التحسن بين وضع جماهير الشغيلة وارتفاع مداخيلها هي. والصراع الطبقي نفسه بوجهيه السلمي والمسلح هو الصانع الأول للثورة.

وهكذا يبدو التواصل في مهام الثورة التحررية من اجل التطوير والتغيير، ومهام الثورة الطبقية من أجل الاشتراكية في النطاق القومي. كما تبدو الوحدة في القوى الاساسية التي تصنع الثورة في مرحلتيها. ومن هذا التواصل،وهذه الوحدة يستنتج مقدار التداخل في مرحلتي الثورة.

وتكريس القسم الاساسي من المداخيل لصالح تنمية قوى الانتاج، يستدعي سد الأقنية التي تصنع وتضخم الطبقة المستهلكة غير المنتجة، والتي تنمّي مداخيل هذه الطبقة. لكن هذه الطبقة وبحكم المسار التاريخي لتكوّن البرجوازية العربية، تحتلّ الموقع الأقوى في السلطة والثروة والأدوات التي تحمي هذه السلطة. والمتضرران المتوازيان من ذلك هما عامل التطور المستقل في وسائل الانتاج. والجماهير العاملة في الانتاج. الأمر الذي يحتم نمو الصراع الطبقي بين هذه الجماهير وهذه الطبقة. وهكذا يضاف عبء جديد أمام جماهير الشغيلة، بحيث تصبح مضطرة لمقاومة الاستغلال الطبقي الذي يمارسه مالكو وسائل الانتاج، ومقاومة عرقلة التطور، وزيادة تكاليف المعيشة وتوسيع الهوة في مستوى الحياة وتعميم النمط الاستهلاكي، التي تنجم عن تضخم الطبقة الجديدة وتزايد دورها في السلطة. ومن خلال هذا الواقع المتنامي مع تزايد المداخيل النفطية خصوصاً بين عامي ٧٣ - ٨٣ تزداد هذه الطبقة قوة واتساعاً وإثراء، ويتسارع انتقال عبء التطور والتغيير إلى الطبقات صاحبة المصلحة بذلك، وهي الطبقات الكادحة كأساس. لكن الطبقات الكادحة عندما تمتلك هذه القدرة من خلال امتلاكها للسلطة مؤسساتٍ وأدوات، لا تكتفي بسد الاقنية فقط، وإنما تلجأ بالضرورة إلى مصادرة التراكم الذي أحدثته هذه الأقنية. وهنا أيضاً يحصل التواصل في مرحلتي الثورة، كما تحصل الوحدة في الأداة.

وفي مجال الوحدة العربية، رتّب المسار التاريخي نفسه عبء تحقيقها على عاتق الطبقات الكادحة ذاتها. فاصبح التناقض الطبقي تناقضاً قومياً ايضاً، بين العمال والفلاحين والحرفيين وبعض الصناعيين، وبين طبقة الاقطاع، والطبقة البترولية، ومعظم شرائح الطبقة البورجوازية وعلى رأسها الطبقة الأقوى: الطبقة المستهلكة غير المنتجة. لأن الطبقات الاولى صاحبة مصلحة مصيرية بتحقيق الوحدة في وسائل الانتاج وسوق العمل والمواطنة. وفي وحدة الطبقة والتنظيم والاهداف، ووحدة الصراع من أجل هذه الأهداف، وإلاّ. ألا تتعارض مع مصلحة هذه الطبقات الوقائع المرة السائدة؟ كأن تكون نسبة العاطلين عن العمل عام ٨٠ بين ١٥ - ٢٠٪ من قوة العمل العربية البالغة ٤٥ مليوناً وفي الوقت ذاته تشكل العمالة الآسيوية غير العربية في دول الخليج حوالي الـ ٧٥٪ من القوى العاملة عام ٨٢ حسب مدير مشروع دراسات التنمية في أقطار الخليج العربي؟ ولماذا؟ لأن العمالة الآسيوية هي الأرخص وفق ادعاءات السلطة، ولأن ذلك يتعزز بعامل الخوف من تجمع مقوّمات الثورة الطبقية- القومية في حال كون البديل عربياً، في الواقع؟ وكأن يكون حوالي الاربعة ملايين عامل عربي يعملون في دول الخليج العربي في العام نفسه، غرباء واقعاً وقانوناً؟ وكأن يكون الفلاحون المحتاجون للأرض، والحرفيون المحتاجون لمجال العمل، غرباء واقعاً وقانوناً في مناطق تفيض فيها الأرض ومجالات العمل عن حاجات وقدرات المواطنين

المحليين؟ وكأن يبلغ الفائض في الميزان التجاري عام ٨١ لدول مجلس التعاون الخليجي الست ٨٧،٧ مليار دولار بينما تبلغ الديون الخارجية للدول غير البترولية عام ٨٠ (٤٩) مليار دولار؟ وكأن يصبح الهم الأساسي للكادحين العرب الركض وراء وسائل العيش، بينما تبلغ الودائع العربية في الاسواق العالمية الاوروبية والاميركية نهاية عام ٨٢ أكثر من ٣٠٠ مليار دولار، تستفيد من معظمها بنوك اللوبي الصهيوني؟.

أولا تتعارض مع مصلحة هذه الطبقات ديمومة السيطرة الامبريالية ونهب الاحتكارات والتبعية الاقتصادية والسياسية والايديولوجية؟ وأيضاً رسوخ أقدام اسرائيل وتوسّعها؟ وتزايد الوجود العسكري الاستعماري تحت اسماء جديدة؟ بسبب طبيعة البنى الطبقية السائدة وحمايتها للتجزئة القومية؟ أو ليس من مصلحة هذه الطبقات ان تستكمل الأمة العربية أهمّ مقوّمات القوة الذاتية من خلال وحدتها؟ وإذا كانت هذه الضرورات الطبقية والقومية بالنسبة للطبقات الكادحة تشكل قسماً هاماً من مهام التحرر، أولا تشكل ايضاً جزءاً حيوياً من عملية التمهيد للثورة الاشتراكية في إطارها القومي؟.

إذن فبالنسبة للطبقات الكادحة تصبح الوحدة في مرحلتي التحرر والاشتراكية عملية متواصلة. لأن أدوات المرحلتين هي ادوات واحدة. ولأن المرحلة الأولى توفّر الشروط المادية الضرورية للانتقال الى مرحلة الاشتراكية العلمية دون انقطاع. ولأن إنجاز المرحلة الأولى لا يتم دون ثورة طبقية ـ قومية. وإذ ذاك من العبث ان تتوقف الثورة دون استكمال مهام المرحلة اللاحقة. فالطبقات الكادحة عندما تصل من خلال الثورة إلى السلطة، عندما تصبح مالكة لمؤسسات التقرير والتنفيذ، ولأجهزة الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية والقضائية، لن تبقي وسائل الانتاج في أيدي الطبقات المستغّلة، ولن تدع الامبريالية واحتكاراتها وشركاتها مهيمنة على الوضع الاقتصادي والسياسي والعسكري والثقافي،ولن تبقي على التراكمات المكدسة في الداخل والخارج في ايدي ناهبيها، وستسد كل الأقنية التي تصنع مستنقعاً طبقياً جديداً.

لكن مصالح الطبقات المستغلة بأكثريتها تقع في الجانب المضاد تماماً لمهام المرحلة الأولى، أي الوحدة المتحررة. ومصالحها كلها تقع في الجانب المضاد تماماً لها في المرحلة الثانية، أي مرحلة الاشتراكية العلمية في نطاق الدولة الموحدّة. وهذه الطبقات هي التي تستلم السلطة في معظم اقطار الوطن العربي. وفي الأقطار الاخرى كيفّت السلطات القائمة مصالحها وأدواتها ومؤسساتها مع واقع التجزئة، ولم تعد قادرة على تجاوزه واقعياً.

وتلاؤم مصالح الطبقات الحاكمة في كل اقطار الوطن العربي مع الواقع الاقليمي يزداد رسوخاً عقداً بعد عقد، وبلغ هذا التلاؤم ذروته في عقد الثورة النفطية ٧٣ ـ ٨٣ والطبقة

التي لا تمتلك النفط تمت رشوتها الدورية بأموال النفط كي تبقى ضمن اطار التضامن العربي الرسمي المكرّس فقط لسحق قوى الجماهير. وغدت الوحدة موضوعاً للمناورات السياسية تماما كما غدت قضية فلسطين، لأن هذه الطبقات لا مصلحة لها بالوحدة ولا بتحرير فلسطين. بل إن انجاز الوحدة وتحرير فلسطين يتناقضان مع مصالحها. وكل الخلافات التي تدور بين هذه الطبقات هي خلافات في المصالح الجزئية ضمن الوحدة في المصالح الكلية. أي وحدة الموقف في وجه الصراع الطبقي. في وجه مهام التحرر العربي. في وجه اقامة الاشتراكية العلمية في إطارها القومي. وهذه الطبقات تمتلك الأجهزة العسكرية والأمنية لصيانة القاسم المشترك الأعظم في مصالحها. والتي لا تمتلك مثل هذه القوة تتكفل أموال الشعب المنهوبة تحت اسم الثروة النفطية بتوفيرها.

وهكذا يصبح التصادم الحتمي بين قوى الوحدة، أي الطبقات الكادحة. وقوى المحافظة على التجزئة اي الطبقات المستغِلة، تصادماً طبقياً كما هو تصادم قومي، ويتفاعل فيه العامل الطبقي والعامل القومي. ويحاول الجانب الأول أن يستفيد من كل خطوة تنجزها حركة التحرر العربي في المهام الأخرى، لتوظيفها لصالح معركته هذه، بينما يعمل الجانب الثاني على استثمار كل معوّقات التحرر لكسب المعركة نفسها، وتطول المعركة أو تقصر حسب محصّلة العوامل التي تفعل فعلها في تسريع أو عرقلة مسار حركة التحرر العربي كوحدة عضوية.

وتحرير فلسطين لا يأخذ مكانه من التطبيق النهائي إلاّ في إطار الثورة الطبقية ـ القومية. لأن فقدان التوازن بين قوى التحرر والاعاقة لا يأخذ مكانه الطبيعي لصالح التحرر إلاّ بعد ان تقطع جملة مهام التحرر مرحلة واسعة من التنفيذ، وهذه المهام تمتد بفروعها كلها نحو مرحلة لاحقة. مرحلة الثورة الطبقية ـ القومية. وقد لا يكون هذا التشخيص منطبقاً تماماً على واقع الشعب العربي الفلسطيني المقتلع من ارضه، او المستعمر فوقها. لكن هذا الشعب محكوم بواقع ضمن فلسطين وخارجها، فضمن فلسطين لا يمكن تحقيق توازنٍ في القوى. لأن اسرائيل ليست مستعمراً يمركز قواته العسكرية في اماكن ويحركها وسط شعب مستعمر يفوقها مرات ومرات عدداً، وسط ارض بالغة السعة. ولكن اسرائيل هي شعب احتل القسم الأكبر من ارض فلسطين واستوطنه، وهي جيش يضم كل هذا الشعب. اذن فتحقيق التفوق بعد التوازن يجب أن تتوفر له جملة امور جلّها في الخارج وخصوصاً في الجوار. وكلّ هذه الأمور تتعلق بالشوط الذي قطعته حركة التحرر العربي، وهذه الحركة ممتدة بفروعها الى حركة الثورة الطبقية ـ القومية. وهكذا يغدو تحرير فلسطين محكوماً بالمسار نفسه.

هل نحتاج من أجل إثبات هذه الحقيقة إلى شواهد؟ فليكن. إن الحدود المحيطة بفلسطين

تمتد براً إلى أكثر من ١٠٠٠ كم . وكي يتمكن المقاتلون من استثمارها كلّها لا بد من وجود أنظمة في الاقطار المجاورة، متحررة من أي ارتباط بالامبريالية، وقادرة على حماية حدودها من الغزو. وهذا يستدعي أن تكون مستكملة لكل الشروط المادية الخاصة بمرحلة التحرر. ويستدعي ايضاً ان تكون موحدة، أو متجانسة ومتحالفة. وأن يكون عمقها الطبيعي ممتلكاً للشروط ذاتها وموحداً معها، او متجانساً ومتحالفاً. وإلاّ فتكون النتيجة كما كانت اعوام ٥٦ ـ ٦٧ ـ ٧٣ ـ ٧٨ ـ ٨٢ وكذلك فالمبدأ المعتمد رسمياً من قبل منظمة التحرير، هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية. ولكن المنظمة سرعان ما تبدأ بمخاطبة الجماهير مستغيثة ومستنجدة كلّما تعرضت حريتها في العمل السملح من خلال الحدود المجاورة للمصادرة، وكلما تعرضت للسحق من قبل قوات عربية أو اسرائيلية، كما حدث اعوام ٦٩ ـ ٧٠ ـ ٧١ ـ ٧٥ ـ ٧٦ ـ ٧٨ ـ ٨٢ .

وبالطبع فإن الجماهير المالكة لحرية التعبير والتنظيم والتحرك، هي وحدها القادرة على التأثير. وأين هي هذه الجماهير؟ وبتحديد ادق اين هي الجماهير المالكة لحرية الرأي المعارض للانظمة القائمة في عقد الثورة النفطية بشكل خاص؟ بين ٦٨ ـ ٧٠ تفاعلت القوى الشعبية المنتزعة لقسط وافر من الحرية في الأردن، مع المقاومة، وخاضا معاً حرباً مسلحة ضد مؤامرات النظام. وفي أيلول ٧٠ أدخلت السلطة في سوريا جيشها للاردن لمساعدة المقاومة. وتفردت الحركة الوطنية اللبنانية بموقف ثابت في دعمها المسلح المتواصل للمقاومة. وقدمت في سبيل الهدف المشترك بينها وبين المقاومة عشرات الآلاف من الضحايا المشردين، وآلاف المنازل المهدمة. ولكن كيف تمكنت ان تنفرد بهذا الموقف؟ الجواب واضح ومحدّد. لأنها حرة بالفعل. ولأنها وحدها حرة. وباستثناء لبنان. ماذا تمكنت ان تفعل كل القوى السياسية والنقابية العربية، الموالية للانظمة والمعارضة لها من اجل انقاذ المقاومة من مجازر صيف ٧١ وصيف ٧٦؟ وماذا تمكنت ان تفعل من اجل ان تمارس المقاومة حقها في الإنطلاق من الجبهات الأردنية والسورية والمصرية، كما كان الوضع بين ٦٥ و ٧٠؟.

إذن فهل مبدأ التعامل مع الأنظمة على حساب الجماهير المحرومة من الحرية، هو مبدأ صحيح؟ وإذا كانت التجارب المرة قد أثبتت العكس وبالتالي قد حتمّت الوقوف الى جانب الجماهير من أجل انتزاع حرياتها بالقوة، أفلا يصحّح ذلك التناقض الغريب الذي يلفّ مسار حركة المقاومة في هذه النقطة؟ فحركة المقاومة هي من حيث التركيب والاهداف والممارسة القطب الاقوى في حركة التحرر العربية. وهي في موقع القلب منها تركيباً وأهدافاً وممارسة. ومع ذلك فإن مأساتها الكبرى تكمن في عدم قدرتها على المطابقة بين هويتها الواقعية وعلاقاتها. ذلك أن هويتها تستدعي اندماجها العضوي في معركة إنجاز مهام مرحلة التحرر

العربي، وحتى قيادة هذه المعركة، والصراع ضد اسرائيل داخل فلسطين وعبر كافة الحدود العربية المجاورة في طليعة هذه المهام، ولكنه ليس كلّها، لأنه بالضرورة مرتبط ارتباطاً حياً بالمهام الأخرى. كما أثبتت التجارب وبالأخص منذ عام ٧٠ وحتى الآن.

وإلاّ هل نستطيع أن نفسر التهاوي في مواقف الأنظمة العربية من مسألة الاعتراف باسرائيل بدءاً من عام ٧٠ وصولاً إلى الخيانة العارية في قمة فاس؟ وهل يمكننا أن نرد قدرة الأنظمة على سلوك هذا الطريق المتهاوي، إلاّ إلى تدني قدرة حركة التحرر العربية على الفعل المضاد؟ وهل يمكن أن نفسر الانحدار الذي لم يصل إلى حد الانهيار في قرارات المجالس الفلسطينية المتعاقبة إلاّ بالعلاقة العضوية بين هذا التدني وهذا الانحدار؟ وبما أن حركة التحرر العربي تتداخل موضوعياً مع حركة الثورة الطبقية ـ القومية، ألا تغدو مهمة تحرير فلسطين جزءاً طبيعياً من هذه الثورة؟ وإذا كان ثمة شك في هذه النتيجة، أفلا تقدم حرب لبنان الضربة القاضية ضد أي شك؟ فهل كان يعوز أي نظام من الوقت أكثر من ٨٠ يوماً ليرسل قواته إلى ساحة المعركة؟ أم أن المسألة هي مسألة أرض؟ أفلا تكفي جبهات طولها قرابة الـ ١٠٠٠ كم لاستيعاب عشرات الفرق؟ أم أن المسألة هي مسألة نقص في الأعتدة والرجال؟ أفليس هناك تفوّق في الأعتدة والرجال مرات متعددة؟ هل يجب أن نسترسل في الاسئلة والأجوبة؟ كلا. فجوهر القضية يكمن في أن التناقض الرئيسي ليس بين اسرائيل وبين معظم شرائح الطبقات الحاكمة في الوطن العربي، وإنما بينها وبين طبقات العمال والفلاحين والحرفيين وشرائح محدودة من الطبقة البورجوازية. والتناقض الثانوي المتعلق بمستوى التنازلات هو وحده القائم بينها وبين اسرائيل. وهو تناقض ضمن الوحدة. وحدة الخصوم، أي خصوم حركة التحرر العربي المتداخلة حكماً مع حركة الثورة الطبقية ـ القومية. وهذه النتيجة هي نتيجة مرة بالنسبة للكثيرين من قادة المقاومة ومن المنظرين لموازين القوى بين قدرات أنظمة الحكم العربية وقدرات العدو. لكن القفز من فوقها يعني القفز من فوق الواقع. والقفز من فوق الواقع لايلغيه، إنما يصيب القافز بالكسور.

وإلغاء القواعد والحاميات هل ينجز في مرحلة التحرر أم أنّه سوف يمتد بالضرورة إلى مرحلة التطبيق الاشتراكي في النطاق القومي؟ إن الاجابة على هذا التساؤل تتعلق بطبيعة القوى الطبقية التي تحقق عملية التحرر في كافة مجالاتها. فقوى الإقطاع والطبقة البترولية الجديدة، وشرائح البورجوازية التابعة أو المنخورة، هي التي أبرمت عقود هذه القواعد والحاميات، وهي التي تبادلت معها الدعم والحماية خدمة للمصالح المشتركة بين دول هذه القواعد، وهذه الطبقات والشرائح. وضد من؟ ضد القوى الطبقية صاحبة المصلحة بتحقيق عملية التحرر في أبعادها كافة. إذن فإزالة هذه القواعد والحاميات تستدعي الإطاحة بالطبقات والشرائح التي لها مصلحة ببقائها. وهذه الإطاحة لاتتحقق إلاّ على يد الطبقات

الكادحة كأساس، لأن التركيب البنيوي للبورجوازية غير مؤهل للقيام بهذه المهمة. وهنا أيضاً نصل إلى النقطة نفسها، وهي أن العمال والفلاحين والحرفيين، هم القوة الحاسمة في مرحلة التحرر، وهم القوة الوحيدة في مرحلة الاشتراكية العلمية في إطارها القومي.

وقد بدّل مسار التطور شكل بعض القواعد والحاميات، كما بدّل أماكنها. لكن مفعولها في الخمسينات لم يتناقض عن مفعولها في الثمانينات. فالحاميات والقواعد التي كانت تتمركز في قناة السويس وعشرات الكيلو مترات من أراضي السودان وعُمان والصومال مثلاً، غدا مجال عملها الآن كل أراضي هذه الدول تحت اسم قوات التدخل السريع التي أصبح عددها حوالي الربع مليون عام ٨٣ بعد أن كان عدد الحاميات بالآلاف فقط في الخمسينات، وهنا تساوى دور البورجوازية الصغيرة في ذروة تضخمها مع دور الإقطاع في شكله المتطور. ومع دور الطبقة البترولية التي تمكنت من الاستمرار ومراكمة الثروات منذ الخمسينات وحتى الآن.

وهذه القواعد والحاميات التي تغيّر اسماءها في أماكن وطبيعة عملها وحجم قواها في أماكن أخرى، تضحي ضرورية أكثر فأكثر كلّما تصاعد الصراع الطبقي ـ القومي حدة، وكلّما طوّر أساليبه نحو تغليب الشكل المسلّح على الشكل السلمي. وتتنامى هذه الضرورة كلّما تجذرت قوى الثورة: وعياً، وتركيباً طبقياً، وشمولاً قومياً، وممارسة مسلحة. وهكذا تستلزم الوحدة في المصالح، رغم التناقضات الثانوية ضمن الوحدة، التواجد المستمر للقوى الامبريالية مهما تغيرت الأسماء والأماكن والمهام. وبالمقابل فإن الطبقات والشرائح ذات المصلحة الطبقية ـ القومية باقتلاع هذه القواعد والحاميات مهما غيرت أسماءها وأماكنها ومهامها، تجد نفسها مقودة بفعل التداخل في المصالح بين مرحلتي التحرر والاشتراكية، وبفعل وحدة الحجم الأساسي من الاداة، وبفعل وحدة مصالح الخصوم وأدواتهم في المرحلتين، تجد نفسها مقودة إلى وصل مرحلتي الثورة، ودمجها في مرحلة واحدة، لأن الفاصل الذي هو البورجوازية غير مؤهل للقيام بعمليات التطوير والتغيير وباقي مهام التحرر العربي، وإنشاء المقدمات الضرورية للانتقال إلى مرحلة الاشتراكية العلمية.

واستعادة الأجزاء العربية الملحقة بأقطار مجاورة، قد يتم بعضها في مرحلة التحرر، ولكنها لن تتم بالكامل إلاّ بعد أن تجتاز الأمة العربية مسافات واسعة على طريق التحرر والثورة. لأن ميزان القوى بين الدول المحتلة وهي ايران وتركيا واثيوبيا، وبين حركات التحرير في هذه الأجزاء، لايتم تعديله إلاّ بالقوة العسكرية والاقتصادية والبشرية الإضافية التي توظفها الأمة العربية لدعم حركات التحرير. وهذه القوة لن تتوفر إلاّ في ظل ظروف نوعية جديدة تنجم عن التطورات التي تحدثها إنجازات الثورة الطبقية ـ القومية.

أمّا الديمقراطية فهي ذات حضور دائم في كل مرحلة. وقد ينجز بعض مضامينها في مرحلة التحرر، ويتأخر بعضها حتى مرحلة الثورة الطبقية ـ القومية. ولكن الموقف يبقى واحداً، فما أنجز يجب أن يبقى قائماً، وما تأخر تحقيقه يجب أن يتحقق. فحرية التنظيم والتعبير والتحرك قد تمنح في قطر وتسحب في قطر آخر. وقد تمنح في فترة زمنية محدودة وتسحب في فترة أخرى حتى في ظل حكم حكم الطبقات السائدة حتى الآن وبمراتبها المتداخلة أو المتعاقبة. ويظل الحكم على مصادرتها واحداً. وهو سد المدخل الطبيعي لكل مهمة من مهام التحرر، وبالتالي التناقض المصلحي مع تحقيق هذه المهام، أو جهل السبل الواقعية لتحقيقها. وإذا كان لهذه الحرية، هذه القيمة الجوهرية في مرحلة التحرر، فإن قيمتها في مرحلة الاشتراكية العلمية تتعزز، لأنها ضمانة الاهتداء لكافة آفاق التقدم، ومراقبة أي انحراف، وتقويم أي خطأ، ومكافحة أي توجه نحو تكونٍ طبقي جديد.

وحرية تقرير المصير للأقليات القومية قد تنجز في مرحلة التحرر. وإذ ذاك لايبقى النضال من أجلها قائماً في المرحلة اللاحقة، لأنها تغدو قائمة بالفعل، ولأن وحدة الطبقة ووحدة الأرض وصنع الثورة وتطويرها وديمومتها، تصبح العوامل المهيمنة في فكر وممارسات القوى الطبقية الصانعة للثورة. وقد لاتنجز في مرحلة التحرر. وآنئذ يغدو تحقيقها واجباً فورياً في المرحلة اللاحقة.

وحرية التمثيل لها انصار طبقيون في كل مرحلة. لذلك فإن مصادرتها تصطدم بمقاومة عنيفة من هؤلاء الأنصار وفق المراحل. وقد تتغير أسماء مؤسسات التمثيل، أو تتغير اساليب تنفيذه. لكن الجوهر يظل واحداً. وهو أن الحكم على الدوام هو حكم طبقي، وسواءً أكان عسكرياً أم مدنياً. ولكل طبقة أو شريحة من طبقة ممثلون. وهؤلاء الممثلون هم الذين يقررون، والمستفيدون من هذه القرارات هم الذي يشكلون أجهزة نفاذ هذه القرارت وديمومة السلطة. ويستمر هؤلاء الممثلون بمقدار ما يعبرون عن ضرورات المرحلة التاريخية، ويسقطون عندما يتناقضون معها. والإسراع أو الإبطاء في السقوط، يتعلق بحدّة التناقض مع الضرورات، وبمدى فاعلية القوى صاحبة المصلحة فيها.

والحرية الدينية، وحرية المرأة، يجب أن تظلا سائدتين في مرحلتي الثورة، وأن تصبحا من المسلّمات بعد الإنجاز. وبمقدار ما ينجز منهما في مرحلة التحرر، بمقدار ما تتقلص الحاجة للنضال من أجلهما في المرحلة اللاحقة. إذن فكافة مضامين الديمقراطية ذات جذور وفروع في مرحلتي الثورة، والصراع من أجل صيانة ونمو هذه المضامين يلف كافة المراحل التاريخية، بدءاً من مرحلة الصراع ضد الاستعمار وانتهاء بمرحلة تطبيق الاشتراكية العلمية في النطاق القومي.

فما هو موقف البنى الطبقية وقواها السياسية من هذه المهام؟

هوامش :

١ ـ القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان ١٨٢٠ ـ ١٩٢٠ عبد الله حنا ١٩٧٥ ص٤٠

٢ ـ دراسات عربية ـ بيروت ـ كانون الأول ١٩٨١ ـ أحمد صادق سعد

٣ ـ مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط ز ـ ي هو شلاغ ١٩٧٣ ص ٤٠

٤ ـ مدخل إلى التاريخ ص٤٢

٥ ـ مدخل إلى التاريخ ص١٦٢

٦ ـ مدخل إلى التاريخ ص٤٧

٧ ـ القضية الزراعية: عبد الله حنا ص١٠٣ و ٩٩

٨ ـ نمط الانتاج الآسيوي: مجموعة باحثين آب ١٩٧٢ من بحث جان سوريه ـ كانال

٩ ـ البلاد العربية والدولة العثمانية: ساطع الحصري ص١١٠

١٠ ـ القضية الزراعية ـ حنا ص١١٧

١١ ـ مدخل إلى التاريخ ـ هرشلاغ ص٦١

١٢ ـ مدخل إلى التاريخ ـ هرشلاغ

١٣ ـ مجلة دراسات عربية كانون الأول ١٩٨١ ـ أحمد بعلبكي

١٤ ـ مدخل إلى التاريخ ـ هرشلاغ

١٥ ـ استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة: إصدار مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية ١٩٧٨ باشراف حبيب قهوجي ص٥٤

١٦ ـ استراتيجية الاستيطان: المرحلة الثانية.

١٧ ـ استراتيجية الاستيطان ص٩٥ ـ ٩٦

١٨ ـ دولة اسرائيل والصهيونية: جورج ماكاي ـ النسبة مستخلصة من جدول ص٨٤

١٩ ـ مجلة شؤون فلسطينية ـ ايلول ـ ١٩٨٠ ص٣٤

٢٠ ـ كل الانتفاضات والعاميات الفلاحية في سورية ولبنان جمعها مشكوراً عبد الله حنا في القضية الزراعية.

٢١ ـ الثورة العرابية ـ صلاح عيسى

٢٢ ـ القضية الزراعية ـ عبد الله حنا

٢٣ ـ النص الرسمي للمواد في البلاد العربية والدولة العثمانية ص١٣٤

٢٤ ـ مدخل إلى التاريخ ـ ز.ي هرشلاغ ص١١٢

٢٥ ـ مدخل إلى التاريخ ـ ز.ي هرشلاغ ص١٢٢

٢٦ ـ العرب والعثمانيون ـ عبد الكريم رافق ١٩٧٤ ـ وردت هذه الأحداث تحت عناوين وفي صفحات متباعدة.

٢٧ ـ بشأن تفاصيل هذه الأحداث راجع ـ القضية الزراعية ـ عبد الله حنا، خلال البحث في ثورات الفلاحين وتمرداتهم.

٢٨ ـ العرب والعثمانيون ـ عبد الكريم رافق

٢٩ ـ تاريخ الجزائر الحديث ـ محمد خير فارس ص٣٣

٣٠ ـ تاريخ الجزائر الحديث ـ محمد خير فارس ص٣٣

٣١ ـ تاريخ الجزائر الحديث ـ محمد خير فارس ص٦٢

٣٢ ـ تاريخ الجزائر الحديث ـ محمد خير فارس ص٩٨

٣٣ ـ تاريخ الجزائر الحديث ـ محمد خير فارس ص١٠٥ ـ ١٠٦

٣٤ ـ تاريخ الجزائر الحديث ـ محمد خير فارس

٣٥ ـ العرب والعثمانيون ـ رافق ص٣٧٢

٣٦ ـ العرب والعثمانيون ـ رافق ص٣٧٥

٣٧ ـ دولة اسرائيل ـ ماكاي ـ ص ٨٤ إصدار فتح

٣٨ ـ البندقية وغصن الزيتون: ديفيد هرست بالانكليزية ص٣٣ ـ ٣٤ وماكاي ص٨٦

٣٩ ـ العالم العربي ـ من بحث: حسين مؤنس ومحمد بن عبود

٤٠ ـ العالم العربي ـ من بحث: محمد أحمد بن عبود

٤١ ـ الأحداث من: عُمان ـ اصدار مكتب البحوث ـ دمشق ١٩٦٤ ـ وعُمان الثورة: ابراهيم بن حمد الحارثي ـ ١٩٦٤

٤٢ ـ الأحداث من: تاريخ الجزائر الحديث ـ فارس

٤٣ ـ الحركات الاستقلالية في المغرب العربي: بحث لـ: علال الفاسي.

٤٤ ـ أحداث الثورة من: الثورة العرابية ـ صلاح عيسى ـ والأرقام الاقتصادية من الثورة العرابية ومدخل إلى التاريخ...

٤٥ ـ مدخل إلى التاريخ ـ هرشلاغ ص١٦٢

٤٦ ـ تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ـ رفعت السعيد ص١٤

٤٧ ـ تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ـ رفعت السعيد

٤٨ ـ تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ـ رفعت السعيد

٤٩ ـ أحداث الثورة من ـ عبد الكريم أمير الريف ـ روبرت فورنو

٥٠ ـ العرب والعثمانيون ـ رافق ص٤٧٨ ـ ٤٧٩

٥١ ـ الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المتخلفة ـ رزق الله هيلان ١٩٨١ ص٢٧ ـ ٣٠

٥٢ ـ الثقافة والتنمية ـ هيلان ص٤٨

٥٣ ـ القضية الزراعية ـ حنا ص٣٧

٥٤ ـ القضية الزراعية ـ حنا ص٤٢

٥٥ ـ الثورة السورية الكبرى ـ سلامة عبيد

٥٦ ـ الثورة السورية الكبرى ـ سلامة عبيد

٥٧ ـ الثورة السورية الكبرى ـ سلامة عبيد

٥٨ ـ القضية الزراعية ـ حنا ص١٠٤

٥٩ ـ تطور الحركة الوطنية في سورية ـ ذوقان قرقوط ـ والدور السياسي للجيش الأردني ـ علي فياض

٦٠ ـ مجلة الطريق ـ بيروت ـ تشرين أول ١٩٨١ ـ بدايات الحركة النقابية العربية.

٦١ ـ نص الميثاق في: تطور الحركة الوطنية ـ ذوقان قرقوط.

٦٢ ـ القضية الزراعية ـ حنا ص٣٤٦

٦٣ ـ القضية الزراعية ـ حنا من عدة صفحات

٦٤ ـ كل هذه القوانين في: شؤون فلسطينية ـ نيسان ١٩٨٠ نظام ملكية الأراضي في فلسطين.

٦٥ ـ استراتيجية الاستيطان

٦٦ ـ شؤون فلسطينية ـ نيسان ١٩٨٠ ـ نظام ملكية الأراضي

٦٧ ـ شؤون فلسطينية ـ أيلول ١٩٨٠

٦٨ ـ دولة اسرائيل ـ ما كاي ص ٩٧

٦٩ ـ دولة اسرائيل ـ ماكاي ص١٣١

٧٠ ـ مدخل إلى التاريخ ـ هرشلاغ

٧١ ـ شؤون فلسطينية ـ شباط ١٩٨٠ ص٣

٧٢ ـ مدخل إلى التاريخ ـ هرشلاغ

٧٣ ـ الدور السياسي للجيش الأردني

٧٤ ـ الدور السياسي للجيش الأردني

٧٥ ـ الدور السياسي للجيش الأردني

٧٦ ـ العمل الشيوعي في فلسطين ـ سميح سمارة ١٩٧٩ ص ٧٢ والبندقية وغصن الزيتون ـ هرست .

٧٧ ـ العمل الشيوعي ـ سمارة ص٧٢
٧٨ ـ البندقية ـ هرست
٧٩ ـ البندقية ـ هرست
٨٠ ـ العمل الشيوعي ـ سمارة ص١٨٥ ـ ١٨٦
٨١ ـ البندقية ـ هرست
٨٢ ـ البندقية ـ هرست ـ ص٧٥
٨٣ ـ البندقية ـ هرست ـ الأرقام من صفحات متفرقة
٨٤ ـ العمل الشيوعي ـ سمارة ص٦٠
٨٥ ـ العمل الشيوعي ـ سمارة ص١٦٤
٨٦ ـ العمل الشيوعي ـ سمارة ص١٧٢
٨٧ ـ العمل الشيوعي ـ سمارة ص٢١٥
٨٨ ـ العمل الشيوعي ـ سمارة ص٢٥٦
٨٩ ـ العمل الشيوعي ـ سمارة ص٢٨٢
٩٠ ـ العمل الشيوعي ـ سمارة ٢٨٧
٩١ ـ ثورة اكتوبر والقضية الفلسطينية ـ اللجنة الفلسطينية للسلم والتضامن الأفريقي الآسيوي.
٩٢ ـ ثورة أكتوبر ـ ص٣٥
٩٣ ـ ثورة أكتوبر ـ ص٣٧
٩٤ ـ العمل الشيوعي ـ سمارة ص٢٩٣
٩٥ ـ العمل الشيوعي ـ سمارة ص٢٩٦
٩٦ ـ كارثة فلسطين ـ عبد الله التل
٩٧ ـ البندقية ـ هرست ص١٣٤
٩٨ ـ البندقية ـ هرست ص١٤٢
٩٩ ـ تاريخ الوزارات العراقية ـ عبد الرزاق الحَسني ١٩٧٨ ـ الجزء الثاني ص٣٣٢
١٠٠ ـ تاريخ الوزارات ـ الحسني ـ الجزء الثالث ص١٩
١٠١ ـ تاريخ الوزارات ـ الحسني ـ الجزء الثالث ص١٤٣ ـ ١٦٤
١٠٢ ـ تاريخ الوزارات ـ الحسني ـ الجزء الثالث ١٠١
١٠٣ ـ تفاصيل هذه الثورات في: تاريخ الوزارات ـ الجزء الرابع
١٠٤ ـ تاريخ الوزارات ـ الحسني ـ الجزء الرابع ص١٠١ ـ ١٠٣
١٠٥ ـ مدخل إلى التاريخ ـ هرشلاغ

١٠٦ ـ تاريخ الوزارات ـ الحسني ـ الجزء الرابع ص١٨٠
١٠٧ ـ تاريخ الوزارات ـ الحسني ـ الجزء الثاني ص١٩٠
١٠٨ ـ مقالات وبحوث ـ حسين مؤنس
١٠٩ ـ قصة الأرض والفلاح والاصلاح الزراعي في الوطن العربي عبد الرزاق الهلالي ـ توزيع الملكية الزراعية قبل الثورة.
١١٠ ـ وثائق التسيير الذاتي
١١١ ـ الجزائر الثائرة ـ جوان غيليسبي ص٤٧
١١٢ ـ الجهاد الأفضل ـ عمار ادريغان
١١٣ ـ قصة الأرض ـ الهلالي
١١٤ ـ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ـ المهدي بن بركة.
١١٥ ـ مجلة الفكر العربي ـ تشرين أول وتشرين ثاني ١٩٨١ ص٩٤
١١٦ ـ اليمن الجنوبي ـ محمد عمر الحبشي ـ ١٩٦٧
١١٧ ـ اليمن الجنوبي ـ الحبشي
١١٨ ـ اليمن الجنوبي ـ الحبشي
١١٩ ـ الفكر العربي تشرين ١+٢ عام ٨١ ـ نبيل هادي
١٢٠ ـ الفكر العربي تشرين ١+٢ عام ٨١ ـ هادي
١٢١ ـ اليمن الجنوبي ـ الحبشي
١٢٢ ـ تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي ـ الياس مرقص ـ ١٩٦٤
١٢٣ ـ كفاحنا ضد الصهيونية ـ عبد الرزاق الصافي ١٩٧٦ ص٣٦
١٢٤ ـ كفاحنا ـ الصافي ص٤٩
١٢٥ ـ تاريخ الحركة ـ السعيد ص٢٤٩
١٢٦ ـ الأحداث من: مختارات حرب التحرير الفيتنامية ـ هوشي منه ـ حرب التحرير في فيتنام ـ نيغوين فون جياب ـ حرب المقاومة الشعبية ـ جياب ـ التجربة التاريخية الفيتنامية ـ ياسين الحافظ.
١٢٧ ـ تصريح لمسؤول عسكري اميركي.
١٢٨ ـ حسين مؤنس: بحث حول المغرب العربي
١٢٩ ـ قصة الأرض ـ الهلالي
١٣٠ ـ مؤنس ـ المغرب العربي
١٣١ ـ قصة الأرض ـ الهلالي
١٣٢ ـ الحركات الاستقلالية في المغرب العربي: علال الفاسي (بحث)
١٣٣ ـ صفحة المغرب العربي ـ البعث ـ دمشق ـ ١٩٨١/١١/٩

١٣٤ ـ الحركات الاستقلالية ـ الفاسي

١٣٥ ـ الحركات الاستقلالية ـ الفاسي

١٣٦ ـ تاريخ الأحزاب الشيوعية ـ مرقص

١٣٧ ـ الاقتصاد السياسي ـ فتح الله ولعُلو عام ١٩٨١

١٣٨ ـ مصدر المعلومات ـ البترول عامل وحدة وإنماء في الوطن العربي ـ نقولا سركيس

١٣٩ ـ القضية الزراعية ـ حنا ص٢٩

١٤٠ ـ الثقافة والتنمية ـ هيلان ص١١٧

١٤١ ـ قصة الأرض ـ الهلالي

١٤٢ ـ مدخل إلى التاريخ ـ هرشلاغ

١٤٣ ـ قصة الأرض ـ الهلالي

١٤٤ ـ مدخل إلى التاريخ ـ هرشلاغ

١٤٥ ـ مدخل إلى التاريخ ـ هرشلاغ

١٤٦ ـ تاريخ الوزارات ـ الحسني ـ الجزء الأول ص٢٤٢

١٤٧ ـ ارتيريا من الاحتلال إلى الثورة ـ خلف المنشدي

* بدأت المسيرة الاستراتيجية في آب ١٩٣٤ وانتهت في تشرين أول ١٩٣٥ واجتازت ١٢٥٠٠ كم في إحدى عشرة مقاطعة من الجنوب إلى الشمال خلاصاً من حملة الافناء والتطويق التي شنها الكيومنتانغ. وخلال المسيرة تم تحريض الجماهير البالغ عددهم ٢٠٠ مليون نسمة. وظل الثوار طيلة المسيرة يتعرضون للغارات والمطاردة ومحاولات قطع الطريق بواسطة قوى تبلغ عشرات الألوف.

موقف البنى الطبقية
وقواها السياسية من مهام التحرر العربي

إن التعقيدات التي خلّفها الاستعمار المباشر أفرزت جملة من المهام أمام حركة التحرر العربي تحددَّت بالآتي:

١ ـ تطوير قوى الانتاج وتغيير علاقاته.

٢ ـ إنهاء الهيمنة الاستعمارية المتمثلة بالقواعد والأحلاف والمعاهدات والخبراء والتبعية الاقتصادية والسياسية. ثم الانتقال إلى المواقع المعادية للاستعمار.

٣ ـ تحقيق الوحدة العربية.

٤ ـ إفشال كافة مشاريع التسوية الخاصة بفلسطين والإبقاء على الصراع العربي ـ الصهيوني مشتعلاً.

٥ ـ استعادة الأجزاء العربية الملحقة بأقطار أجنبية مجاورة.

٦ ـ تطبيق كل مقوّمات الديمقراطية.

وخلال المسار التاريخي تكوّنت بين هذه المهام وحدة عضوية، كما تكونت بين خصومها وحدة مضادة. ومن الطبيعي أن يحصل الصراع ضمن الوحدة لكنه يظل صراعاً ثانوياً. ونتيجة للمسار نفسه، فقد وقع العبء الأساسي لتحقيق هذه المهام على عاتق الطبقات الكادحة وبعض شرائح البورجوازية. وبما أن هذه الطبقات هي أداة صنع الثورة الطبقية ـ القومية فقد توحّدت الأداة في المرحلتين. ونظراً لأن أهداف هذه الطبقات لا تقف عند حدود ثورة التحرر بل تتعداها إلى إنجاز الاشتراكية العلمية في الإطار القومي الموحّد، فقد أصبح التدخل والتواصل مفروضين بحكم وحدة الأداة والهدف. ولكون حركة التحرر العربي مضادة للاستعمار ومصالحه، فقد غدت تلقائياً جزءاً عضوياً من العملية الثورية العالمية. فكيف تعاملت كل طبقة مع هذه المهام؟

حتى نهاية عقد النفط ٨٣ ـ ٨٤ لابد من الكلام على نموذجين:

١ ـ التحالف الإقطاعي ـ البورجوازي

نتيجة لنشوء البورجوازية العربية وبنيتها لم تتمكن من حسم معركتها الطبقية مع الاقطاع والايديولوجية الدينية الملازمة له، بل لم تخض هذه المعركة أصلاً، لأنها ولدت عاجزة ومنخورة وتابعة، ومتناقضة المصالح بين شريحة وشريحة وقطر وقطر. ولذلك فإننا لا نجد حكماً بورجوازياً خالصاً في أي مكان من الوطن العربي، كما أننا لا نجد وحدة في المواقف وتكاملاً في المصالح، رغم أن التحالف الطبقي نفسه قد سيطر على كل الوطن العربي في الماضي ولا يزال يسيطر على قسم كبير منه حتى الآن. وقوة التحريك التي يولّدها كل عامل من عوامل التحرر ليست واحدة في كل الأقطار، ومن هنا جاء الفارق في ديمومة حكم التحالف بين قطر وآخر، كما جاء الفارق في حدّة الهموم التي يثيرها كل عامل في قوى الطبقات الوسطى والفقيرة في المرحلة نفسها حسب الموقع الجغرافي لهذه القوى، وفي حدّة الصراعات التي تثيرها هذه الهموم.

وقوة الانتاج الأساسية ليست واحدة في كل الأقطار وهذه الأقطار ليست موحدة كي يتكامل نمو هذه القوى، وآثار هذا النمو. ولذلك جاءت اتجاهات النمو ومستوياته متباينة ومتنافرة. وتحرر قوى الانتاج من التبعية ليس على درجة واحدة، الأمر الذي زاد من التنافر. وهذا الوضع لقوى الانتاج انعكس بدوره على مسألة الوحدة فزادها تعقيداً. هذه الشبكة من التعقيدات لا تتيح إمكانية تفحّص مسار التطور، وأولوية العوامل المحرّكة له، بشكل واحد. ولا تسمح بتناول موقف التحالف الطبقي كمجموعة واحدة. الأمر الذي يفرض ضرورة الدمج حيناً والفصل حيناً آخر. فلنتفحص هذا الموقف من كل عامل من عوامل التحرر العربي، وفقاً لذلك.

١ ـ التطور في قوى الإنتاج والتغيير في علاقاته:

في مجموعة الأقطار التي سقط فيها حكم التحالف الإقطاعي البورجوازي في وقت مبكر، شكّلت الأرض قوة الإنعاج الاولى والصناعة القوة الثانية والعنصر البشري القوة القائدة للتطوير. فإلى أي مدى وصل التطور في كل من هذه القوى في ظل سيادة السيطرة الاقطاعية ـ البورجوازية؟

في مصر: حتى عام ٥٢ ظلت القوة المؤثرة في السلطة هي نفسها. فالرأسمال الأجنبي لا يتجه نحو الانتقال باقتصاد القطر إلى مواقع التنمية الزراعية والصناعية المتطورة والمستقلة، وإنما ينحصر في المواقع التي تستجيب لمصالح هذه الطبقات. ففي مجال الأرض ازدادعدد الأفدنة من ٥،٨٣٦ ملايين عام ٣٦ إلى ٥،٩٩١ عام ٥٢

بينما تطور عدد المالكين من ٢٠٤٠٠ مليونين إلى ٤٠٨٠١ ملايين للفترة نفسها. أي أن التطور في عدد المالكين فاق التطور في عدد الأفدنة بأكثر من مرتين ونصف،[1] رغم ادّعاءات الحكم الطبقي بأنه يعمل من أجل التوازي. فبرنامج وزارة سعد زغلول لعام ٢٤ مثلاً:

قد اشتمل على "حماية ثروة البلاد الزراعية وتنميتها بنسبة زيادة السكان من خلال تحسين طرق الري والصرف وتوسيع نطاقها. فهل تم ذلك؟ بالطبع لا. وأول برلمان قرر "بيع أطيان الحكومة لصغار المزارعين" لكن الملاكين الكبار هم الذين ظلوا يزيدون من ملكياتهم بدل أن يحوّلوا الفائض نحو الصناعة. وحزب الوفد اتخذ من "خدمة جميع الفلاحين" شعاره الرئيسي. وبالمقابل أقام خصومه المراكز الاجتماعية والجمعيات الصحية في الريف. ورغم ذلك كله فإن التقدم الهام الوحيد الذي حصل، هو الاتساع العظيم في زراعة القطن التي تستخدم عدداً أكبر من العمال في أعمال غير فنية والتي تعتبر المصدر الرئيسي لزيادة ثروة الأغنياء.[1]

أمّا الانتاج الزراعي[2] "فهو لم يزد عن ١٪ سنوياً بين عامي ٣٩ - ٤٩" ولا يمكن تفسير ذلك إلا بالتخلف في علاقات الانتاج، والبطء في تطوير وسائل الانتاج والقوى البشرية وطرق الزراعة...

وعلاقات الانتاج بقيت علاقات استغلال طبقي. فمن حيث الملكية ظلت النسب حتى عام ٥٢ كالآتي:

المالكون حتى فدانين	يشكلون ٨٤٪	مجموع ملكياتهم ٢١٪
المالكون حتى ٥ أفدنة	يشكلون ٩٤٪	مجموع ملكياتهم ٣٥٪
المالكون من ٥ ـ ١٠	يشكلون ٢٠٨٪	مجموع ملكياتهم ٨٠٨
المالكون من ١٠ ـ ٢٠	يشكلون ١٠٧	مجموع ملكياتهم ١٠٠٧
المالكون من ٢٠ ـ ٢٥	يشكلون ٠٠٨	مجموع ملكياتهم ١٠٠٩
المالكون من ٥٠ ـ ١٠٠	يشكلون ٠٠٢	مجموع ملكياتهم ٧٠٢
المالكون من ١٠٠ ـ ٢٠٠	يشكلون ٠٠١	مجموع ملكياتهم ٧٠٣
المالكون من ٢٠٠ فأكثر	يشكلون ٠٠١	مجموع ملكياتهم ١٩٠٧

هذه النسب تعكس بوضوح مدى التمركز في الملكية. والاقطاعيون كانوا يدركون خطر هذا التمركز على الانتاجية والاستقرار. ولذلك وإثر كل حدث بارز كانت ترتفع بعض الأصوات مطالبة بتخفيض سقف الملكية. حدث هذا بعد ثورة عرابي عندما تبلورت

تطلعات الفلاحين في مطالب. وأيضاً بعد قيام الفلاحين بالدور المركزي في ثورة ١٩١٩ . وكذلك بعد انتصار الثورات الاشتراكية في عدد من البلدان خوفاً من العدوى الثورية. لكن هذه الأصوات بقيت مجرد صيحات وظلت الملكيات الكبيرة في اتساع مستمر.

ومن حيث العمل في الأرض بقي الزارعون الفعليون لأراضي الملاك الكبار والمتوسطين هم الذين يتعرضون لاستغلال مركب: من قبل المستأجر الثانوي والمستأجر الرئيسي وصاحب الأرض والشركات الكبرى. ومن بين الـ٤،٠٩١ ملايين العاملين في الأرض كان ١،٦٩٣ مليون يعملون بالأجرة و٦٧٨ ألفاً في أراضي مستأجرة. والباقون يعملون في أراضيهم أو يساعدون ذويهم. وخلال حكم التحالف الاقطاعي - البورجوازي لم يتحقق أي إجراء في العلاقات الزراعية والتملك لصالح الفلاحين، ولم يتمتعوا بأي حق لتكوين تنظيماتهم النقابية.

وفي الصناعة ازداد الانتاج الصناعي بين عامي ٣٧-٤٧ بنسبة ٥٤٪ والعمالة بنسبة ٣٩٪ ورأس المال الصناعي بـ٥٪ فقط. لكن العمالة[3] عادت للانخفاض من ٢٧٧ ألفاً عام ٤٧ إلى ٢٥٥ ألفاً عام ٥٢ . وبين عامي ٤٥ و ٥٢ لم يخصص للاستثمارات الثابتة[4] إلا مانسبته ٢٪ للدخل القومي باستثناء ماخصص للسكن. والقطاع الخاص هو الذي كان يسيطر على مجمل الفروع التي تكوّن الناتج المحلي. ففي عام الثورة عام ٥٢ مثلاً أسهم القطاع الحكومي[5] بحوالي ١٦٪ فقط من الناتج المحلي الاجمالي منها ٢٪ لاغير لإنشاء مشروعات حكومية مثل السكك الحديدية والكهرباء والغاز ومعمل التكرير بالسويس. أما الـ١٤٪ الأخرى فذهبت للأنشطة التقليدية مثل الصحة والأمن والتعليم. كما أن القطاع الحكومي أسهم بـ٨٪ فقط من العمالة. والصناعة التي بقيت مسيطرة طيلة الفترة هي الصناعة التحويلية وبشكل خاص الصناعة النسيجية والغذائية. أمّا إنتاج وسائل الانتاج فقد بقي معدوماً. ومثل ذلك اكتساب التكنولوجيا. وفي الوقت نفسه كانت تسيطر على صادرات القطن[6] عشرة بيوت. وإذ ذاك كان القطن يمثل ٥٠٪ من الانتاج الزراعي و٨٩٪ من مجموع الصادرات.

والحصيلة التي يمكن تكثيفها بالنسبة للانتاج والدخل بشكل عام، هي أن الانتاج والدخل الحقيقيين ظلا في عام ٥٢ في المستوى نفسه[7] الذي كانا فيه عام ١٩١٣ . فلماذا؟ إن نقطة الانطلاق الأساسية التي حكمت خط التطور هي الارتباط التاريخي للشركات الصناعية والمالية بالاحتكارات العالمية. وتعاون الرأسمال التابع هذا مع الاقطاع وخاصة العنصر الأجنبي منه للسيطرة على الحكم. وقد وفّر ذلك وضعاً ممتازاً لطرفي الحلف. ففي حين حافظ الاقطاع على كل امتيازاته الطبقية ونمّاها، فإن الرأسمالية المزدوجة

أمنت الحماية الجمركية لمنتجاتها، وشرّعت القوانين الضرورية لحماية امتيازاتها. وبسبب هذه البنية المزدوجة للقوة القائدة، ولاعتماد هذه القوة على دور القصر والانجليز في الحكم، فقد انتفت أية إمكانية لتحقيق تطور متوازن مستقل: يحمل في ذاته القدرة على النمو المتكامل ويتمكن من استيعاب كل تقدم علمي ويحقق أعلى مردود في قطاعات الانتاج ويرفع من السوية العلمية والفنية والصحية والثقافية والمعاشية للجماهير العاملة ويرسخ قدراً متزايداً من شروط الوعي العلمي والتعامل الحضاري بين المواطنين، ويستجيب لمستلزمات التطور في شروط العمل وعلاقاته. وبدلاً من ذلك سادت المعايير المعاكسة تماماً. فظلت علاقات الانتاج علاقات استغلال طبقي، وشروط العمل شروط قهر وإذلال واستنزاف، وظروف الحياة ظروف افقار وتضليل وتشويه: والتعامل مع المواطنين تعامل وصاية وكبت وترويع. وظل خط التطور أسير مصالح القوة القائدة، وهذه النتائج كلها حتمية لأن هذه البنية لا تستطيع أن تنتج إلا هذه الثمار المرّة.

وفي سورية: كانت بنية الحكم مختلفة، ذلك أن البورجوازية بفرعيها الصناعي والتجاري قد احتلت الموقع الأول في الحلف الإقطاعي ـ البورجوازي. لكن مأساتها كمنت في تكوينها الداخلي. إذ إن فرعاً منها بقي مالكاً للأرض، وظلت تشده إلى الامتيازات الاقطاعية مصالح كبرى. وهذه الامتيازات تتعارض مع حاجة الخزينة لعائدات الضرائب، وحاجة السوق لقدرة شرائية مرتفعة لدى سكان الريف ولأيدٍ عاملة قوية ومتطورة تمد الصناعة. كما أن فرعاً آخر قد تكوّن من خلال تنامي دور التجارة الخارجية، وباتت مصالحه مرهونة بتنامي هذا الدور. ولذلك ظل على الدوام يقاوم أية حماية للانتاج الوطني، وأي نمو صناعي يقلّص عملية الاستيراد. ونتيجة لهذا التكوين الداخلي للبورجوازية فقد عجزت عن دفع مسار التطور بشكل متصاعد، لأنها غير قادرة على خوض معركة حاسمة مع الاقطاع، ومع تجار الاستيراد والتصدير. وهكذا طوّقت الآفاق المفتوحة أمام التطور.

ففي مجال الأرض وفق جدول لتوزع الملكية أصدرته مصلحة المساحة في دمشق عام ١٩٤٥ يتبين أن مجمل المساحة[٨] المملوكة "٧،٩٠٦،٤٥٠هـ.آ تملك منها الدولة ٢٣٪ وكان المزروع منها في العام نفسه حوالي المليوني هـ.آ" فارتفع المزروع عام ٥٨ إلى ٤،٦٠٠ ملايين هـ.آ يعمل بها بين ١،٥ ـ ١،٧٥٠ مليون شغيل. أي أن المساحة المزروعة ازدادت خلال ١٣ عاماً أكثر من مرتين. وهذا تطور كبير ولاشك. لكن السبب الحاسم في هذا التوسع هو استئجار الأرض من قبل تجار وشركات وممولين أخذوا يستنزفون الأرض بشكل سريع دون إجراء أية ترتيبات تنموية دائمة أو استصلاح أية قطعة من الأرض القابلة للاستصلاح أو إقامة أية منشآت دائمة تضمن ديمومة الانتاجية في المستقبل. وقد تجلى ذلك

بشكل خاص في المناطق القابلة للإرواء النهري بواسطة المضخات. ولذلك "بيع من المضخات عام ٥٢[٩] وحده ٧٥٠٠ مضخة وهو عام قياسي. وارتفع عدد الجرارات من ٩٧٧ عام ٥٢ إلى ٥٥٩١ عام ٦٢ وعدد الحصادات والحصادات الدارسات من ٤٥٣ إلى ١٤٤٤ في الفترة نفسها. وارتفعت كمية الأسمدة المستهلكة من ٤،٧ ألف طن إلى ٦٤،٦".

وهكذا اتسعت المساحات المزروعة وازداد الانتاج لكن ذلك لم يخدم التنمية الزراعية الطويلة الأجل، وأيضاً لم يخدم التنمية الصناعية لأن الفائض كان يبعثر على بناء القصور وشراء السيارات والأثاث الفاخر والحلي، والحفلات والرحلات... والفارق بين المساحة المملوكة والمساحة المزروعة يظهر مدى الهدر، ومسؤولية طبقتي الحكم في الإبقاء على هذا الهدر رغم النسبة الكبرى من الفلاحين التي لاتمتلك أية قطعة من الأرض.

أمّا علاقات الانتاج فقد ظلّت علاقات إقطاعية. فمن حيث الملكية لم يجر فيها أي تعديل عما كان سائداً في ظل الاستعمار. فعام ١٩٢٣ صدر قانون بمسح الأرض وبموجبه سجّل كبار الملاكين بأسمائهم مساحة قدرها أكثر من ٣،٥ ملايين هـ.آ شملت معظم الأراضي المزروعة في المناطق المأهولة. وعاما ٤٠-٤١ صدر تشريعان يمنحان أراضي الدولة غير المسجلة في الشرق لشيوخ القبائل وكبار المتنفذين. وهذه الأراضي هي أوسع وأغنى الأراضي الزراعية. ولذلك بقيت الملكيات بين عامي ٤٥ و ٥٨ دون تغيير يذكر، إلا الارتفاع الحاصل في الملكيات المتوسطة والكبيرة على حساب الملكيات الصغيرة وأراضي الدولة. فبين عامي ٤٥ و ٥٨ هبطت نسبة الصغيرة التي تقل عن الـ ١٠ هـ.آ من ١٥٪ إلى ١٤٪ وارتفعت المتوسطة التي تتراوح بين الـ ١٠ والـ ١٠٠ من ٣٣٪ إلى ٣٧٪ وارتفعت أيضاً الكبيرة التي تفوق الـ ١٠٠ هـ.آ من ٢٩٪ إلى ٣٠٪ أي أن الملاكين المتوسطين والكبار هم الذين نمت امتيازاتهم أيضاً في عهد الاستقلال. والامتيازات تعززت بفتح أبواب المصارف أمامهم لينفقوها لا على إحداث تغييرات جذرية لصالح التنمية الزراعية، وإنما على بناء القصور وشراء السيارات... وتعززت أيضاً بالإعفاءات الضريبية، وتسخير أجهزة الدولة لحماية هذه الامتيازات والتنكيل بالفلاحين، والتجاوز حتى على أحكام القضاء.

ومن حيث العمل في الأرض فإن ٨٦٪ من الأراضي الزراعية كان يعمل بها من لا يملكها. وهؤلاء ظلوا يخضعون لأبشع أشكال الاستغلال الطبقي. وطيلة فترة الحكم الاقطاعي - البورجوازي لم يتحقق للفلاحين أي مكسب، باستثناء قانون منع تهجير الفلاحين الصادر عن المجلس النيابي عام ٥٧ تحت ضغط الجماهير المنظمة والكتلة الاشتراكية في المجلس. وأيضاً لم يطرأ على حياة هؤلاء الفلاحين أي تبدل نوعي في

المجالات الثقافية والصحية والمعاشية والفنية، فبقي أساس التطور الذي هو المنتج دون تحوّل ملموس، لأن الاقطاع لم يكن معنياً إلا بتناول حصته من إنتاج الأرض، وإنفاق هذه الحصة في مسارب لا تخص الإنتاج. وبنية الحكم لم تكن مؤهلة لتغيير ذلك.

وفي مجال الصناعة: عام الاستقلال ١٩٤٦ "كان عدد الشركات الصناعية[١٠] ٤٦ شركة رأسمالها ٥٨ مليون ل.س فارتفع العدد إلى ١٣٠ عام التأميم عام ٦٥ رأسمالها ٣٣٢ مليون ل.س" لكن هذا الرأسمال لم يكن كله عائداً لأصحاب الشركات، وإنما كان بعضه يعود للمصارف الوطنية. فعام ٦٤ كانت الصناعة المتوسطة والكبيرة تقترض[١١] من المصارف الوطنية مبلغ ٨٠ مليون ل.س أي قرابة ربع الرأسمال العام. أما عدد المنشآت الصناعية فكان كبيراً إذ يبلغ ٢٦،٠٠٠ منشأة منها ٢٩٦٨ تستخدم ٥ شغيلة فأكثر. وقد شهدت الصناعة نمواً متسارعاً بين عامي ٥٠ ـ ٥٦ بلغ ١٢٪ سنوياً. ثم عاد للانخفاض حيث بلغ النمو ١٪ فقط عام ٥٦ و٤،٨٪ بين ٥٦-٥٩ وظل الغزل والنسيج والمواد الغذائية هما الفرعان المسيطران بحيث يشكلان وحدهما ٧٢٪[١٢] عام ٥٦ .

إذن بدءاً من عام ٥٦ وصل النمو الصناعي إلى أقصى قدر من الانخفاض، وتضاءل استيراد الآلات والأجهزة. ذلك أن البورجوازية بدأت بتهريب قسم من أموالها منذ عام ٥٤ ، وبتحويل قسم آخر إلى الأنشطة العقارية والتجارية. ثم تزايد التهريب في مرحلة الوحدة ٥٨-٦١ وكانت مرحلة الانفصال فرصة لالتقاط الانفاس، وفّرت للبورجوازية قدراً أكبر من الحرية في تهريب الأموال. رغم أن البورجوازية والاقطاع كانا يشكلان القوة الحاسمة في مؤسسات التقرير والتنفيذ في مرحلة الانفصال، والقوة الأساسية في مرحلة الوحدة. فهل يبدو ذلك غريباً؟ نعم. ولكن هل يستعصي على التفسير؟ كلا.

فعام ٥٤ هو عام سقوط آخر الديكتاتوريات العسكرية التي استمرت طيلة سنوات خمس عدا انقطاع قصير خلال هذه الفترة. وهذه الديكتاتوريات كانت تمثل صفوة الاقطاعيين والبورجوازيين وتستند إليهم وإلى القوى السياسية المتعاونة مع تركيا وبغداد والأردن أي مع الدول الضالعة في الأحلاف الاستعمارية والمجاورة لسورية. والقوى السياسية التي أسقطت هذه الديكتاتوريات، وبالأخص آخرها، هي القوى الممثلة للعمال والفلاحين والمهنيين والحرفيين والشرائح الدنيا من المالكين المتوسطين. أي أنها قوى ذات مصلحة جذرية بالتغيير السياسي والاقتصادي. وعلى رأس هذه القوى يقف حزب البعث العربي الاشتراكي أولاً والحزب الشيوعي السوري ثانياً. وهذا التحول في ميزان القوى الفعلية يعطي مؤشراً شديد الوضوح للمستقبل. ومرحلة الـ٥٤ ـ ٥٨ شهدت قدرة الجماهير المنظمة والحرة والواعية والمسيّسة على هزيمة كل المشاريع الاستعمارية والطبقية المضادة مثل

"الدفاع عن الشرق الأوسط" وحلف بغداد ومشروع توطين اللاجئين وملء الفراغ. وشهدت أيضاً إسقاط أي وزير أو حكم يتواطأ مع المستعمر، وأية قوة سياسية وطبقية ترتبط بالمشاريع الاستعمارية أو تتآمر مع دولها. وبالمقارنة مع كل ذلك ماذا تمثل قوة البورجوازية؟.

وتميزت هذه المرحلة بأحداث صراع طبقي متعدد الأشكال في الأرض والمصانع والمواصلات وعلاقات العمل. ومع أن هذا الصراع لم يكن مسلحاً إلا في مرات محدودة وخاصة بالأرض، إلا أن الطبيعة البنيوية والفكرية للقوى السياسية القائدة، وتقديراتها السياسية لأولويات الصراع هي فقط التي تحكمت بنوعية الصراع الطبقي وأساليبه ومداه وأهدافه. لكن هذه الطبيعة والتقديرات لا تشكل ضمانة للمستقبل، لأنها قد تتغير تحت الضغط الجماهيري أو يتم تجاوزها، وهذا ماحدث بالفعل في بعض حالات الصراع. وأيضاً تميزت هذه المرحلة بتنامي وزن أبناء الفلاحين والبورجوازية الصغيرة في المستويات الوسطى والدنيا من ضباط الجيش، إلى جانب الوزن الشبه كامل في ضباط الصف والجنود. وتعاطف الغالبية الساحقة من هؤلاء وهؤلاء مع الحزبين الأساسيين اللذين يقودان الشارع. وهكذا وفي ذروة قوة البورجوازية حيث كانت تتقاسم مع ممثلي التقدم كل مؤسسات التقرير والتنفيذ مع رجحان كبير للبورجوازية، بدأ معدل النمو الصناعي بالانخفاض السريع وأخذ تهريب الأموال بالتسارع. وهذا هو الذي يفسر لماذا غدت نسبة[١٣] النمو العام في الدخل القومي ٣٫٩٪ فقط سنوياً بين ٥٦ - ٦٣ .

إن التفسيرات الخاصة بالانتاج وتصريفه تبقى موضع تقدير. لكن الأصل يظل التصور السياسي. نعم إن الصناعة بقيت محصورة في الفروع نفسها تقريباً وبقيت صناعتا الغزل والنسيج والمواد الغذائية تسيطران على أكثر من ٧٠٪ من الانتاج ولم يضف للفروع القديمة إلا بعض المعامل مثل: إنتاج وتكرير السكر، والأحذية المطاطية، والزجاج، والكبريت والاسمنت. وأن الدول العربية المجاورة أنشأت بعض الصناعات المشابهة، بحيث بات تصريف الانتاج يشكل معضلة حقيقية. لكن هذه الأسباب تشكل حجة على البورجوازية وليست لها. لأنها لو لم تكن تنظر إلى الربح السريع، لاتجهت نحو إنشاء فروع جديدة، وصناعات ثقيلة، ولاهتمت بإنتاج وسائل الانتاج، مما يوفر لها سوقاً واسعة في الداخل والجوار معاً. والبورجوازية السورية هي وحدها المؤهلة لذلك، لأنها وحدها المتحررة نسبياً من التبعية للأجنبي.

وإذا كانت البضائع المستوردة تنافس الإنتاج الوطني، فلماذا لم تلجأ إلى الحماية الجمركية الكافية؟ خصوصاً وأن قوة قوى التقدم في الشارع والمجلس النيابي والجيش توفر

لها هذه الإمكانية. لكن هذه الحماية تتعارض مع مصلحة شريحة أخرى من شرائح البورجوازية نفسها وهي شريحة التجار المستوردين. وهنا نصل إلى البنية الهشة للبورجوازية حيث يدور صراع عنيف في بنيانها ذاته بين ذوي الملكية الصناعية ـ الاقطاعية المزدوجة. وتجار الاستيراد والتصدير، والصناعيين. ولولا ذلك لاستطاعت البورجوازية أن تسن القوانين الضريبية والجمركية اللازمة لرفع عائدات الدولة من الأرض، ولحماية الانتاج الوطني. ولتمكنت من اتخاذ إجراءات إصلاحية ترفع من قدرة جماهير الريف الشرائية وسويتهم الصحية والثقافية والعلمية، ولحسمت معركتها مع الإقطاع.

أما علاقات الانتاج فقد ظلت علاقات استغلال طبقي. ولم يحدث أي تطور يذكر في حياة العمال يسرّع من انتاجية العمل، ويخفف من الهدر. لأن الوضع الصحي والمعاشي والسكني والثقافي والفني ظل دون أي تبدل نوعي باستثناء نصيب قطاع العمال من التقدم العام الحاصل في القطر. لكن العمال استطاعوا في فترات متعاقبة انتزاع الكثير من الحقوق الخاصة بالعمل النقابي والتأمينات الاجتماعية والأجور وإصابات العمل وساعات العمل والعطلة الاسبوعية المأجورة. شأنهم في ذلك شأن العمال في كثير من الأقطار العربية.

وفي العراق: بقي الحكم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ١٩٥٨ بيد القصر والانجليز وكبار الاقطاعيين من رؤساء العشائر وأغنياء المدن. وكانت البورجوازية الوطنية هي الشريك الأضعف. لذلك لم تتمكن من تحقيق نقلة جادة في اقتصاد العراق رغم واردات النفط التي كانت تغطي قرابة نصف الدخل القومي. ورغم غنى العراق بالأراضي الزراعية ومياه الأنهار، وتبعاً لذلك لم تتحسن ظروف الريف المعاشية والصحية والثقافية والفنية كي ترتفع القدرة الشرائية، وتتوفر للصناعة الأيدي الماهرة والنشطة، وبالتالي تزداد الانتاجية وتتوسع الصناعة وتتنوع. وأيضاً لم تستطع البورجوازية إغناء خزينة الدولة من ضرائب الملكية لأن الاقطاعيين هم المسيطرون على التشريع. وهكذا ظلت الانتاجية متدنية والقسم الأكبر من الأراضي مهملاً والمياه ضائعة والاستغلال الطبقي فاحشاً وأجور الأرض مبعثرة على البذخ والكماليات والفائض المحوّل للصناعة نادراً.

والتطوير الوحيد الذي تمّ في الحقل الزراعي حتى عام ٥٨ هو الذي أحدثه مجلس الإعمار من خلال نشر الملكيات الصغيرة فوق بعض الأراضي الأميرية. أي أن الإقطاع لم يقم بذاته بأي تطوير تنموي وإنما قامت بما تحقق منه وهو بسيط أموال الدولة المتأتي نصفها من البترول. أما علاقات الانتاج فقد بقيت علاقات استغلال طبقي. فمن حيث الملكية كان عام ٥٨ (٢٪) يملكون ٦٨٪ من مجموع الأراضي المملوكة وبالمقابل ٩٨٪ من المالكين يملكون ٣٢٪ من هذه الأراضي ومن هذه النسبة ٨٦،١٪ لا يملكون إلا ١٠٪ من

الأراضي المملوكة.[14] ومن حيث قوة العمل فإن أكثر من ٨٠٪ منها لا تملك بل تعمل لدى الغير عن طريق الاستئجار أو تأجير قوة العمل أو المحاصّة. وحزب الاتحاد الدستوري الذي يرأسه نوري السعيد وهو الحزب الذي حكم أطول فترة حتى ٥٨ قد نص في برنامجه على "احترام الملكية المكتسبة" حتى أن رئيسه قد نفى وجود الاقطاع عام ٥٧ . والحقوق المكتسبة المحترمة كلها نجمت عن القوانين العثمانية، والملكية ـ البريطانية ـ الاقطاعية. والتغيير الوحيد الذي تم لصالح الفلاحين هو صدور قانون قسمة الحاصلات الزراعية مناصفة بين الملاّك والفلاح. وجاء هذا القانون نتيجة لانتفاضات فلاحية متكررة، وخوفاً من العدوى بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي في مصر. وطيلة هذه الفترة لم يستطع الفلاحون انتزاع حق التنظيم الفلاحي.

وقد لعبت العلاقات العشائرية والأسرية والطائفية أسوأ الأدوار في تثبيت هذا الواقع. ثم استغل الزعماء هذه العلاقات أبشع استغلال وأخسّه مستفيدين من مواقعهم الأبوية ونفوذهم لدى السلطة الاستعمارية، وتبادل المنافع بينهم وبين هذه السلطة، وتخلّف الوعي العام، بهدف تسجيل مجمل الأراضي غير الأميرية بأسمائهم، ثم ممارسة أكبر قدر ممكن من الاستغلال لجهود العاملين في الأرض.

وفي الصناعة، لم تتغير البنية بين أواسط الثلاثينات ونهاية الخمسينات تغييراً يذكر. فاقتصرت الصناعات القائمة على: القرميد ومحالج القطن والصابون والمشروبات والمطاحن والمدابغ والاسمنت والنسيج والأغذية والتبغ والتمور والجلود.. بالإضافة لمصنع السلاح الذي أنشيء عام ٣٩ وإجمالي الاستثمارات المقررة بين عامي ٢٧-٣٩ لم تزد عن ٩ مليون جنيه استرليني. وقد توقف التنفيذ مع بوادر الحرب الثانية. ومشكلة الصناعة في العراق تشبه إلى حد ما مشكلتها في مصر. فالانجليز والقصر والقواعد وشركات البترول ورأس المال الأجنبي والاقطاع، يقابلهم الانجليز والقصر والحامية في السويس ورأس المال الأجنبي والاقطاع. والصناعة الوطنية أسيرة في كلي الوضعين. وقد زاد من حدّة هذا الأسر شراكة الرأسمال الأجنبي في شركات الاستيراد والتصدير، مما فرض على الصناعة الوطنية ألا تزاحم المستوردات وألا تضع القيود في طريقها. وبنية البورجوازية كانت شديدة الهزال. فشريحة العاملين بالاستيراد والتصدير كانت تخلخل هذه البنية. كما ينخرها الاقطاع والرأسمال الأجنبي. وأغنياء الحرب من التجار هم الذين حققوا أعلى نسبة من الرساميل، وكان لهؤلاء موقع بارز في قيادة السلطة، ومن خلالها في رسم اتجاهات التطور.

لقد تطور الدخل القومي بسرعة لكن هذا التطور يعود إلى عائدات البترول لا إلى النمو الملموس في الصناعة التحويلية أو الإنتاج الزراعي. ذلك أن هذا[15] الدخل قد ارتفع من

١٥٨ مليون دينار عام ٥٠ إلى ٤٣٧٫١ عام ٦٠ لكن حوالي نصف الدخل القومي كان ناتجاً عن البترول. والبترول هو الذي كان يغطي العجز في الميزان التجاري:

الميزان التجاري: —	الصادرات بدون البترول	الواردات بدون البترول	نسبة التغطية	الصادرات مع البترول	الواردات مع البترول	نسبة التغطية
١٩٥٠	٢٠٠٤ مليون دينار	٣٧٫٦	٪٥٤٫٣	٤٤٫٠٠	٣٧٫٦	٪١١٧
١٩٦٠	٨ ملايين دينار	١٣٨٫٩	٪٥٫٨	٢٣٠٠٦	١٣٨٫٩	٪١٦٦

وهكذا يتضح أن الصادرات بدون البترول لم تغط عام ٥٠ إلا ٥٤٪ من قيمة الواردات ثم انخفضت هذه التغطية إلى ٥٫٨٪ فقط عام ٦٠ الأمر الذي يدلل على ضآلة الانتاجية الصناعية والزراعية عام ٥٠ وتراجعها الكبير بالنسبة للواردات عام ٦٠ ومن هنا يمكن الاستنتاج كم كان وضع التنمية الزراعية والصناعية بائساً. وكم كان الدخل القومي بائساً لولا عائدات البترول!! ويمكن الاستنتاج كم يجب أن يكون الحكم قاسياً على التحالف الطبقي الحاكم لأنه لم يسيطر على الصناعة النفطية، ويحررها من النهب الخارجي الذي كان يستنزف معظم عائداتها، رغم أهمية هذا التحرير من الوجهتين الاقتصادية والسياسية.

ولمزيد من الوضوح حول مدى التطور الحاصل في قطاعي الصناعة والزراعة ندقق في نسبة مساهمتهما[١٦] في الناتج المحلي:

—	الزراعة	الصناعة	البناء	الخدمات
٥٣	٪٢٥	٪٤٧	٪٣	٪٢٨
٦٠	١٧	٤٧	٤	٣٢

إذن تراجع دور الزراعة وبقي دور الصناعة ثابتاً وازداد دور البناء والخدمات. وهذا يشير إلى النمو المشوّه. وثبات مساهمة الصناعة لا يعود إلى النمو في الصناعة التحويلية وإنما إلى زيادة عائدات البترول التي ارتفعت قيمة صادراته من ٢٣٫٥ مليون دينار عام ٥٠ إلى ٢٢٢٫٦ عام ٦٠ . وهذا يؤكد مدى التراجع في مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي.

وعدد عمال[١٧] الصناعة الذي لم يتجاوز الـ١٢١٫٢٣٦ عام ٦٤ عام التأميم، يثبت ضآلة دور هذا القطاع في عملية التطور. كما أن مقارنة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي بـ٤٧٪ بمساهمة القطاع الزراعي بـ١٧٪ رغم أن عدد العاملين فيه يربو على الـ٩٠٠ ألف. توضح مدى الهدر في هذا القطاع وضآلة الانتاجية فيه.

والسؤال هنا هو أن الاستعمار الذي يحتكر السوق الداخلية لصادراته عليه أن يعمل لرفع الطلب على هذه الصادرات. والشرط الأول لهذا ينطلق من رفع القدرة الشرائية لدى سكان الريف والمدن، وهذا لا يتم إلا عبر سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية تطال ملكية الأرض وسلطات التقرير. فلماذا لم يفعل ذلك رغم سيطرته شبه الكاملة من خلال شركات البترول والقصر ورأس المال الشريك والقواعد والحاميات؟ وليس من جواب سليم لهذا السؤال، إلا أن الاستعمار آثر عدم المساس بقوة الاقطاع الاقتصادية والسياسية كي يسهم بفعالية ببقاء العراق ضمن دائرة نفوذه. وفي مثل هذا الوضع يغدو التعاون بين الاقطاع القوي وشركات البترول وشركات الاستيراد والتصدير والقواعد والحاميات قادراً على ضمان هذا الهدف. وهنا أيضاً يغدو تصرف الاستعمار البريطاني مشابهاً لتصرفه في مصر، ومشابهاً لتصرف الاستعمار الفرنسي في سورية ولبنان والمغرب قبل الاستقلال.

أما علاقات الانتاج في الحقل الصناعي فقد ظلت علاقات استغلال مركّب: استعماري وطبقي. رغم أن العمال تمكنوا من انتزاع حقهم في التنظيم النقابي، وكثير من المكاسب المهنية الأخرى. لكن ظروف حياتهم لم يحدث بها تحول هام، إذ بقيت ظروف السكن والأجور والعناية الصحية والغذاء والتثقيف والمهارة الفنية، متدنية للغاية. وتفاعل هذه الظروف مع الوضع المتردي سياسياً وفكرياً واجتماعياً، انعكس بدوره على شكل انخفاض في مستوى التطور، وضآلة في الانتاجية.

وفي السودان بقي الحكم بيد الاقطاع والبورجوازية منذ الاستقلال عام ٥٦ حتى عام ٦٩ وهو أغنى بلد عربي في الأراضي الزراعية على الإطلاق. وحتى أواسط الستينات لم تستغل إلا نسبة ٥٪ فقط من الأراضي الزراعية. ومشروع الجزيرة وهو المشروع الوحيد يستثمر معظمه سكان المدن. وقد بديء به في ظل الاستعمار. ومعظم أراضي السودان ملك للدولة. وهناك بعض الملكيات الكبرى حيث تبلغ مساحة الواحدة منها ٢٠ ألف فدان فأكثر. والعاملون بمشروع الجزيرة لا يملكون، وإنما هم عمال موسميون ويتعرضون للأمراض وخصوصاً الملاريا والبلهارسيا، كما يتعرضون للاستغلال الطبقي الشنيع، شأنهم في ذلك، شأن كافة شرائح قوى العمل. والاستغلال الطبقي مركّب: يمر عبر المستأجرين الأساسيين للأرض، والشركات، ثم المستأجرين الثانويين.

وعام ٦٨ كانت قيمة الرأسمال الثابت ٧٠،٩٠ مليون جنيه سوداني فقط تعادل من قيمة الناتج المحلي الاجمالي للعام نفسه ١٢،١٦٪ وقد تطور إسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي:

	الناتج المحلي الاجمالي بالجنيه	الزراعة	الصناعة	البناء	الخدمات
١٩٥٥	٢٨٤،٢ مليون جنيه	٦١٪	٥٪	٦٪	٢٨٪
١٩٦٨	٥٨٣،٢ مليون جنيه	٣٦	١٢	٤	٤٨

إذن انخفضت مساهمة الزراعة إلى أكثر من النصف بقليل، والأرض هي المصدر الأساسي للانتاج. وغدت الخدمات تعادل الزراعة والصناعة معاً، وهذا المؤشر يدلّل على مدى التشوه في النمو. والبحث عن الربح السريع في مشروع الجزيرة من قبل الشركات وأثرياء المدن جعل النمو الزراعي يرتفع إلى معدل ٤،١٪ في مرحلة ٥٣ - ٦٨ . أما تدني الانتاجية فيتضح بشكل صارخ عندما نجد أن نسبة العاملين في الزراعة عام ٧٠ هي ٧٩،٩٪ وإسهام الزراعة في الناتج المحلي لعام ٦٨ هي ٣٦٪ أي أن قرابة الـ٨٠٪ تسهم بـ٣٦٪ وهذا هو الشكل المعكوس للتطور. وقلة عدد الآليات الزراعية تفسر جانباً من الأسباب، وملكية الأرض وعلاقات العمل والانتاج ومستوى الشغيلة معاشياً وثقافياً وفنياً وصحياً تفسر الجانب الآخر. ذلك أنه عام ٦٥ كان عدد الجرارات الزراعية ٢٠٤٠ والحاصدات ١٢٠ فقط في أغنى قطر عربي بالأرض ويعمل بالقطاع الزراعي أكثر من ٣،٥ ملايين شغيل في العام نفسه. الأمر الذي يؤكد مدى بدائية الزراعة ، وضعف مستوى التقنية.

ولكن، رغم ضعف التقنية، وبدائية الأساليب الزراعية، وانخفاض الانتاجية، وضآلة النسبة المستثمرة من الأراضي الصالحة للزراعة فإن نمو المحاصيل المعدّة للتصدير خاصة القطن في مشروع الجزيرة، جعل تغطية الصادرات للواردات ترتفع من ٧٩،٢٩٪ عام ٦٣ إلى ٩٣،٣٣٪ عام ٦٩ . وهذا المؤشر بمقدار ماهو إيجابي لو كانت نسبة التغطية المتزايدة تعود للسلع المصنعة، بمقدار ماهو سلبي لأن هذه النسبة المتصاعدة تعود إلى تصدير مادة خام هي القطن. والشركات وأغنياء المدن هم الذين كانوا يستحوذون على هذا الانتاج ويتصرفون بالفائض. أما العاملون بالأرض فلا ينالون إلا الأجور الزهيدة والأمراض. وكذلك الدولة لا تنال إلا جزءاً من قيمة الفائض يعادل ٤٢٪ بعد أن انتهى امتياز الشركة البريطانية عام ٥٠ . والمحصلة أن الانتاجية تنامت في الزراعة والصناعة والخدمات بمعدل سنوي قدره ٢،٤١٪ بين عامي ٦٠-٧٠ والفضل في بلوغ هذا الرقم يعود بشكل أساسي إلى إنتاج [١٨] القطن وتصديره.

وليبيا: التي استقلت عام ٥١ لم تتقدم فيها الزراعة حتى نهاية الستينات بل تخلّفت. ذلك أن القطاع الزراعي المتطور قبل الاستقلال إنما كان القطاع الذي انتزعه الايطاليون

واستثمروا به أموالاً طائلة بمساعدة البنوك الايطالية لربط الاقتصاد الليبي بالاقتصاد الايطالي. وهذا القطاع يشمل أجود الأراضي الزراعية. لكن اكتشاف النفط جعل قسماً من عمال الزراعة والصناعة يتحول إلى صناعة النفط والخدمات المرتبطة بها، دون أن تحل الآلة محل العمال الزراعيين التاركين لأعمالهم ودون أن تجمّع الدولة الأراضي المهجورة وتمتلكها وتستخدم بها الوسائل الحديثة في الزراعة. كما أن رجال الأعمال أخذوا يضعون أيديهم على الأراضي الملائمة للبناء، ويقيمون عليها مساكن موظفي البترول، وأكثر هذه الأراضي تقع في المزارع الايطالية القديمة ذات الانتاجية العالية. ولذلك لم يزد نصيب الزراعة في الناتج المحلي عام ٦٢ عن ٣٫٧٪ وانخفض عام ٦٨ إلى ٣٫٤٪ بينما بلغ نصيب الخدمات والمساكن عام ٦٢ (١٥٫٢٪) وارتفع عام ٦٨ إلى ٢٥٫٧٪ وقد خصصت السلطة لقطاع البناء والتشييد ٧٠٪ من مجموع مخصصات ٦٢ ـ ٦٩ بينما لم تخصص للاستثمار الزراعي سوى ٤٪ [١٩] فقط.

وقد كان يعمل في الزراعة عام ٦٠ (٢٢١) ألف شغيل يمثلون ٥٥٫٥٪ من مجموع قوة العمل ولا يقدمون [٢٠] سوى قرابة الـ٤٪ فقط من الناتج المحلي. الأمر الذي يشير إلى مدى الهدر وقلة الانتاجية. وقد انخفض عدد الشغيلة في الزراعة عام ٧٠ إلى ٢٠٨ آلاف يمثلون ٤٢٫٦٪ من مجموع قوة العمل وينتجون ٣٪ فقط من الناتج المحلي.

أما الصناعة فقد ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٦٪ عام ٦٢ إلى ٦٠٪ عام ٦٨ ويعود الفضل في النسبة المرتفعة إلى الصناعة الاستخراجية القائمة على إنتاج وتصدير البترول. وقد استخدم قطاع الصناعة عام ٦٤ (١١٫٦٢٧) عامل يمثلون ٣٪ من مجموع قوة العمل في الاستخراجية و٢٦٫٥٤٧ يمثلون ٦٫٨٪ في التحويلية. أما تغطية الصادرات للواردات فارتفعت بفضل تزايد تصدير البترول من ١٤٠٫٥٨٪ عام ٦٣ إلى ٣٢٠٫٥٦٪ عام ٦٩ . وبفضل تزايد تصدير البترول الخام نفسه ارتفعت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي من ٤٧٫٣٢٪ عام ٦٣ إلى ٦١٫٠٤٪ عام ٦٩ . أما نسبة مساهمة التجارة الخارجية ككل في الناتج المحلي الاجمالي فهي ٨٠٫٩٨٪ لعام ٦٣ و٨٠٫٠٨٪ لعام ٦٩ . وهذا الدور للتجارة الخارجية يعكس المدى المرتفع للتشوه في النمو الاقتصادي، وفي مجمل هيكل الانتاج.

إن معدل النمو السنوي بين عامي ٦٠ ـ ٧٠ بالدولارات لكل عامل قد بلغ ٣٠٫٩٦٪ منها ٢٪ للزراعة و٨١٫١٣٪ للصناعة و٦٫١٣٪ للخدمات. أما معدل النمو السنوي للصناعات التحويلية فقد بلغ مثلاً بين عامي ٥٨ ـ ٦٦ مانسبته ١٥٫٤٪ من [٢١] الناتج المحلي. إن دور البترول الخام إنتاجاً وتصديراً يبدو واضحاً في كل مؤشر من مؤشرات النمو،

ويبدو واضحاً كذلك دور الخدمات المرتبطة به. وهكذا يصبح المقياس الأهم للحكم على الطبقة الحاكمة حتى عام ٦٩ ، هو مدى تحرير البترول من النهب الخارجي. وهذا المقياس يدمغ تلك الطبقة بالتبعية والتفريط، لأنها لم تقم بأي إجراء للسيطرة على المورد الأهم في تكوين الثروة الوطنية في تلك المرحلة. شأنها في ذلك شأن كل البنى الطبقية التي لم تقم بأي إجراء حتى ذلك التاريخ.

وفي اليمن الشمالي، طبع الحكم الاقطاعي ـ الديني كافة مجالات التطور بطابعه، فبقي التخلف في قطاعات الانتاج والقوى البشرية مطبقاً، وظلت العلاقات، علاقات استغلال طبقي شنيع، ومستوى الحياة متدنياً للغاية في المناحي المعاشية والثقافية والصحية والعلمية والفنية، والتنظيم النقابي محرماً.

المجموعة الثانية:

وهي مجموعة الأقطار غير البترولية والتي لازالت السلطة فيا للخليط الاقطاعي ـ البورجوازي، ويمثلها بشكل أساسي كل من المغرب وتونس ولبنان والأردن. فما هو المدى الذي وصلته هذه الأقطار فيما يخص إنجاز مهمة تطوير قوى الانتاج وتغيير علاقاته؟

المغرب: عند الاستقلال عام ١٩٥٦ بلغت مساحة[٢٢] الأراضي الزراعية ٨،٢ ملايين هـ.آ أما المزروع منها فكان قرابة الخمسة ملايين. وبعد ربع قرن من الحكم الاقطاعي ـ البورجوازي المزدوج، ارتفعت المساحة[٢٣] المزروعة إلى ٥،٦٠٢ ملايين أي أن الزيادة بلغت أكثر من نصف مليون هـ.آ بقليل. وظل الفارق شاسعاً بين الأراضي القابلة للزراعة والأراضي المزروعة. والأراضي المزروعة ظلت تتألف من قطاعين الأول عصري ويمثل ٢٥٪ والثاني تقليدي ويشكل ٧٥٪ ومن العصري تملكت الدولة ١٤٠ ألف هـ.آ كانت للمعمرين وبقي للأجانب ٢١٠ آلاف هـ.آ. أما النمو الزراعي فلم يتجاوز[٢٤] معدله السنوي بين عامي ٦٠ ـ ٧٠ الـ٠،٧٤٪. أي أن النمو السنوي لم يصل إلى واحد بالمائة. وهو رقم شديد الضآلة. لأن معدل النمو العربي في مطلع السبعينات كان ٢٪ وهبط إلى ١،٨٪ بين ٧٠ ـ ٨٠ والرقم الأخير نفسه أقل من معدل النمو السنوي العالمي. أما بعد الـ٧١ فأصبحت الزراعة في المغرب في ركود مستمر. وتدني حصة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي يقدم دليلاً آخر. إذ انخفضت هذه الحصة[٢٥] من ٣٢٪ عام ٥٢ إلى ٢٧٪ عام ٧٣ إلى ٢٢٪ عام ٨١ .

ونسبة القوى العاملة بالزراعة إلى نسبة حصة الزراعة في الناتج المحلي تعكس مدى الهدر في القوى والضآلة في الانتاجية. فعام ٧٣ أنتج ٦٠،٦٪ من حجم القوى العاملة ماقيمته

٢٧٪ وعام ٨١ أنتج ٥٠٪ ما قيمته ٢٢٪ وهكذا انعكس الموجب في ميزان تجارة الحبوب إلى سالب. فبين عامي ٥٤ ـ ٥٦ كان الفائض لصالح الصادرات [٢٦] ٣٣٤،٧ ألف طن فانخفض بين ٥٦ ـ ٦٥ إلى فائض مقداره ١٢،١ ألف طن فقط ثم أصبح سالباً بين عامي ٦٦ ـ ٦٨ بمقدار ٧٨٦،٩ ألف طن ثم بـ١،٦ مليون طن عام ٧٧ و ١،٨ مليون طن عام ٧٨ . وعلى مستوى القطاع الزراعي بكامله لم تعد الصادرات[٢٧] عام ٧٨ تغطي إلا ٥٤،٧٪ فقط من قيمة الواردات الزراعية.

والآن، هل نتمكن من تحديد الأسباب؟ نعم بكل تأكيد. فالزراعة كيّفت بالأصل مع الاتجاهات التي تخدم الاقتصاد الاستعماري والمعمّرين والطبقة المتعاونة معهما. وهكذا نما القطاع الزراعي نمواً تابعاً. فالقطاع العصري الذي هو موضع الاهتمام الأول بقي متجهاً نحو الخارج. وهذا القطاع كان قائداً في الزراعة. إذ بينما لم يتجاوز نمو الحبوب [٢٨] في السنوات العشر الأولى الـ١٪ فقد وصل إنتاج البواكير إلى معدل من النمو السنوي بلغ الـ٩٠٪ وتصدير الحمضيات ظل يشكل مع تصدير[٢٩] الفوسفات نسبة عالية من الصادرات بلغت الـ٣٧،٧٪ من اجمالي الصادرات لعام ٧٠ و٤٥،٤٪ لعام ٧٨ والحمضيات تقع في المركز من القطاع العصري. وهذا القطاع مرتبط بالخارج إلى حد كبير. وارتباط الاقتصاد بالخارج يتأثر بالأزمة العالمية. والأزمة الاقتصادية بقيت مستفحلة طيلة هذه الفترة في الدول الرأسمالية. وحمضيات اسبانيا "واسرائيل" باتت مزاحمة لحمضيات المغرب العربي الكبير ولبنان في أسواق المجموعة الأوروبية.

والقطاع العصري تمتلكه الارستقراطية الزراعية من أجانب ومواطنين. وهذه الشريحة لا تقوم بالعمل بذاتها إنما من خلال تأجير الأرض أو استئجار العمال أو المحاصّة. ومع تدني الاستقرار في العمل الزراعي، وجور العلاقات الزراعية، وانعدام الفائض لدى العاملين فعلاً في الأرض، تتضاءل مشاريع الصيانة للمؤثرات بالانتاجية، وأعمال التطوير المستمر للانتاج.

وعلاقات الانتاج تكوّن المحور في إطار العمل الزراعي بمجموعه. وهذه العلاقات لم يطرأ عليها أي تحول منذ الاستقلال، رغم الثورات والانتفاضات الفلاحية في مطلع السبعينات ثم لسنوات أربع بدءاً من عام ٧٨ . فمن حيث الملكية تبين نتيجة للتخطيط الخماسي [٣٠] ٧٢ ـ ٧٧ أن ٨٧٪ من المالكين يمتلك الواحد منهم بين ٠-٤ هـ.آ ويقتسمون ٣٪ من المساحة الزراعية. و١٠٪ من المالكين يمتلك الواحد منهم بين ٤-١٠ هـ.آ ويقتسمون ٣٢٪ من المساحة. و٣٪ يمتلكون ٣٣٪ أي أن الـ٣٪ يمتلكون بمقدار الـ٨٧٪ تقريباً. ومن حيث العمل في الأرض فإن حوالي الـ٩٠٪ مضطرون لتأجير كل قوة عملهم أو بعضها. وحوالي الـ٧٪ فقط هم الذين يعملون في أرضهم دون أن يستغلوا أو يُستَغلّوا.

أما الـ٣٪ فهم الذين يستغلون جهد وحقوق الآخرين. والاستغلال هنا مركب يتدرج من صاحب الأرض إلى المستأجر الأساسي إلى المستأجر الثانوي إلى العامل في الأرض. وفائض قيمة العمل يتقاسمه الثلاثة الأول. وهذا الفائض الموزع تخف قدرته الاستثمارية، وينعكس ذلك على مستوى التطور في الزراعة والصناعة معاً. كما أن عدم تمتع العامل بالفائض يتبلور على شكل ضآلة في التطور الثقافي والصحي والفني والمعاشي، وبالتالي على شكل ضآلة في الانتاجية.

وهذه الحصيلة تجلت في ضعف الاستثمارات الزراعية حيث بلغت في عقد السبعينات [٣١] ١٩٥٨،٢ مليون دولار تعادل ٧٢٪ من المخطط. رغم أن هذا العقد هو عقد المساعدات المالية الكبيرة الناجمة عن الثورة النفطية، وعقد تنامي التصدير من الفوسفات. كما أنها تجلت بسعة المساحة المعادلة لجرار واحد من الأراضي المزروعة حيث بلغت[٣٢] عام ٧٣ (٤٦٧) هـ.آ. وهذه الأسباب جميعاً هي التي تفسر لنا خلفيات الانخفاض المريع في مستوى النمو السنوي وفي دور الزراعة بتكوين الناتج المحلي الاجمالي.

وفي مجال الصناعة ارتفع [٣٣] عدد العمال بما في ذلك الصناعات التقليدية من ٣٧٠ ألف عامل عام ٦٠ يشكلون ١١٪ من اليد العاملة إلى ٥٩٩ عام ٧١ يشكلون ١٥٪ إلى أكثر من ٨٠٠ ألف يشكلون ٢٠٪ عام ٨١ وبالمقابل [٣٤] بلغت حصة الصناعة من الناتج المحلي بفرعيها التحويلي والاستخراجي ٢٢٪ عام ٦٠ و ٢٥٪ عام ٧٣ و١٦٪ مع التعدين عام ٨١. [٣٥] وبين عامي ٦٠ ـ ٧٠ لم يرتفع النمو سنوياً إلا بـ٠،٥٢ أي نصف بالمائة تقريباً. وهي نسبة شديدة الهزال. وقد استأثر استخراج الفوسفات بحصة كبيرة من الاستثمارات فارتفع الإنتاج من ١٠٥١٠ ألف طن عام ٦٨ إلى ١٩٠٠٠ ألف طن عام ٧٤ . ومع بداية الثمانينات تضاءل الطلب على الفوسفات شأنها في ذلك شأن البترول بسبب الركود الاقتصادي العالمي.

والمغرب يحتل المرتبة الثالثة عالمياً في احتياطيات الفوسفات لكن نقطة الضعف الناجمة عن بنية الاقتصاد وتبعيته تكمن في التصدير الخام لهذه المادة. ومن هنا يأتي تحكم السوق العالمي بهذه المادة، كما تأتي حدة الاستنزاف. وفي المغرب الآن عدة صناعات أهمها: الاسمنت وتكرير النفط والأطعمة والأقمشة والورق والكيماويات والمطاط والبلاستيك. وملكية الصناعات تطورت من شراكة مع الحكومة الفرنسية وشركاتها إلى شراكة بين المواطنين والرأسمال الأجنبي. وهكذا فإن الصناعة لم تتجه لإنتاج وسائل الانتاج كي تلبي مستلزمات تطويرها بذاتها، وكي تسد كذلك مستلزمات التنمية الزراعية، وإنما اعتمدت أيضاً على الواردات. ومع شحة النمو الصناعي المترافقة مع ضآلة النمو الزراعي [٣٦] تطورت

تغطية الصادرات للواردات من ٨٦،٨٧٪ عام ٦٣ إلى ٨٩،٦٢٪ عام ٧٤ ولكنها انخفضت إلى ٥٠٪ تقريباً عام ٧٨ .

وعام ٨٠ بات القسط السنوي المدفوع لسداد[٣٧] الدين الخارجي فقط يعادل ٢٦٪ من قيمة الصادرات. أما الخطط بدءاً من ٦٨ - ٧٢ حتى ٨٠ - ٨٣ فقد أثبتت عدم مطابقتها للواقع لأنها لا تعتمد على الحيوية التنموية في قطاعات الانتاج. إذ بينما فشلت خطة ٧٧ - ٨٠ مثلاً بسبب قلة عائدات الفوسفات نسبياً، فإن الدولة لم يبق لديها فائض يذكر لتثميره في خطة ٨٠ - ٨٣ . لذلك اعتمدت هذه الخطة على استثمارات القطاع الخاص. لكن القطاع الخاص بات يتجه نحو الخدمات بدل الانتاج. والدولة لا تستطيع فعل أي شيء لأنها الممثلة الفعلية للشرائح الطبقية العليا النافذة في هذا القطاع.

والحصيلة كما أوضحتها دراسة للبنك الدولي عام ٨١ "أن ٢ من ٥ من السكان يعيشون تحت الحد الأدنى لمستوى المعيشة. وأنه خلال العشرين سنة الأخيرة لم يتعدَّ معدل النمو الـ١٪ وأن الزراعة في ركود مستمر منذ عام ٧١".

ولعلَّ المسار الذي يأخذه دور قطاعي الانتاج في الناتج المحلي خلال ٣٠ عاماً يعطي الدليل القاطع على فشل التحالف الاقطاعي - البورجوازي في إحداث تطور تنموي رأسمالي. فعام ٥٢ كانت الحصة للقطاعين معاً ٥٠٪ وعام ٧٣ ارتفعت إلى ٥٢٪ ثم انخفضت عام ٨١ إلى ٣٨٪. وهكذا يغدو مدى التشوّه في النمو الاقتصادي شديد البروز عندما يشكل الانتاج ٣٨٪ والخدمات ٦٢٪ من الناتج المحلي. رغم المساعدات المالية من الدول النفطية مثل تلك التي حصل عليها المغرب من السعودية عام ٧٨ وقيمتها مليار دولار. ورغم المساعدات الدولية كالأميركية التي زيدت عام ٨٣ إلى ١٠٠ مليون دولار بعد أن كانت في السنوات الخمس السابقة تتراوح بين ٢٥ و ٤٥ مليون دولار سنوياً.

وهكذا يغدو تلخيص جريدة أنوال المغربية للوضع الاقتصادي عام ٨٢ منسجماً مع هذا المسار ومفسّراً له. حيث ذكرت: "أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تدهور نتيجة الخيارات التي تخدم مصالح الاقطاعيين والبورجوازيين والتي ربطت البلاد بعجلة الرأسمالية فأدت إلى التضخم المالي وتطوير المضاربات العقارية والمالية على حساب القطاعات المنتجة. وقد أخذت رؤوس الأموال تسحب من الاستثمار في القطاعات المنتجة وتتجه إلى الأنشطة العقارية والتجارية المضمونة مما أدى إلى إغلاق ٤٢ مؤسسة تشغّل ٢٠٢٠ عاملاً و٨ مصانع تشغل أكثر من ٢٠ ألف عامل دون أن تتحرك السلطة".

أما علاقات الانتاج فقد بقيت علاقات استغلال طبقي. والاستغلال مزدوج: للرأسمال الأجنبي الذي تمثل في البدء بالحكومة الفرنسية والشركات الفرنسية وبالإدارة المغربية التي

هي عملياً إدارة فرنسية. ثم الذي تطور ليغدو رأسمالاً أجنبياً - وطنياً مشتركاً. وللرأسمالية العالمية التي لازالت تستنزف قسماً مهماً من عائدات الانتاج ومن جهد الشغيلة في المدن والرياف على حدٍّ سواء. وبسبب هذه التبعية المزمنة والمتزايدة والتي يكمّلها الاستغلال الطبقي في الداخل، فإن قوة العمل لا تنال قسطاً ذا وزن من التطوير الفني والثقافي والصحي والمعاشي، الأمر الذي ينعكس على الانتاجية. ويتكامل ذلك مع ضعف الاستثمار العام والخاص في الصناعة التحويلية، فينم عن هذا التكامل تراجع دور الانتاج في تكوين الناتج المحلي، والنمو المشلول.

إذن هناك جذور مولّدة لهذا التطور المشوه، وتتلخص بالتبعية المفرطة للاقتصاد الرأسمالي، وعلاقات الانتاج، ونمط الانتاج الاقطاعي البورجوازي المختلط، وتعلق البورجوازية بمجالات الربح السريع. وهذه الجذور كلها قد أنبتتها النشأة التاريخية للبنية الطبقية الحاكمة. ولايمكن لها أن تنبت غيرها. والتخلف في النمو مقابل التزايد في نمو السكان سوف يتعمق عاماً بعد عام. وليس من حل لهذا الوضع المتفاقم إلا بنسف الجذور التي أنتجته، وهذا يستدعي بالضرورة تغيير البنية الطبقية الحاكمة التي فشلت في إحداث تنمية مستقلة متصاعدة تلبي مستلزمات التطور. لقد فشلت هذه البنية في النهوض بدورها التاريخي لأنها خلقت منخورة ومشوّهة وتابعة. وهذا هو السبب في أن النضال الفلاحي والعمالي العنيف لم يتوقف ضدها، لأنها جاءت وهي تحمل أزمتها معها.

البنية الطبقية المستحوذة على الفائض لم يخصص لها في خطة ٧٣ - ٧٧ إلا ٣٠ ٪ والاستثمارات العامة السنوية بقيت تترواح بين ١٢ - ١٥٪ حتى عام ٧٧ ثم تضاءلت في خطة ٧٧ - ٨٠ بحجة حرب الصحراء وكساد الطلب على الفوسفات، وتلاشت أو كادت ٨٠ - ٨٣ إذ انعدم وجود الفائض لدى الدولة، في حين أن طبقتي الإقطاع والبورجوازية ظلتا مشدودتين إلى تقليد الدول الرأسمالية العالية الانتاج في نمط استهلاكها. ولذلك قفز العجز في الميزان التجاري لعام ٨٢ حتى وصل إلى زيادة قدرها ٢٩،٦٪ عن عام ٨١ . كما أن هاتين الطبقتين انصرفتا عن التثمير في الانتاج رغم شحة المثمّر، إلى المضاربات العقارية والمالية، وبذلك تكامل الموقفان: موقف السلطة الممثلة للإقطاع والبورجوازية التي انعدم لديها الفائض لتثميره في الانتاج، وموقف طبقتي الاقطاع والبورجوازية اللتين انصرفتا عن التثمير في الانتاج.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما أثبتته بعض الدراسات من أن نمواً سنوياً قدره ٤٪ يحتاج إلى تراكم مقداره ٢٣٪ من الناتج القومي الاجمالي، فإننا نستطيع أن نستخلص التدهور المتلاحق والفجوة المتسعة بين النمو السنوي وتلبية الحاجات الجماهيرية الاستهلاكية

والتنموية، عندما نرى أن التراكم آخذ بالانحدار عن الـ ١٢ ـ ١٥٪ خطة بعد خطة، في حين أن النمو السكاني السنوي يبلغ ٣،١٩٪ والنمو الإضافي في الاستهلاك الغذائي يبلغ ٢٪ . الأمر الذي يعني أن الزيادة في إنتاج الغذاء يجب أن تبلغ سنوياً بين الـ ٥ ـ ٦٪ كي تتوازى مع تلبية الحاجات الغذائية المتزايدة. والأمر الذي يعني أيضاً أن النمو الانتاجي العام في الزراعة والصناعة يجب ألا يقل سنوياً عن الـ ٥ ـ ٦٪ كي تمكن مواصلة التطور، ولو كان التطور إذ ذاك في غاية البطء.

وإذا أضفنا لهذا المعيار معياراً آخر وهو ما أثبتته دراسات علمية متعددة، ومؤدّاها أن الارتفاع في المستوى العلمي والتقني للشغيلة يعادل ٨٠ ـ ٩٠٪ من الانتاجية والارتفاع في رأس المال يعادل ١٠ ـ ٢٠٪. ووفقاً لهذا المعيار نظرنا إلى المستوى العلمي والتقني المتدني للشغيلة في المغرب، وأضفنا هذا التدني إلى الانخفاض المتسارع في نسبة التراكم، لأمكننا رؤية المصير المتزايد بؤساً للطبقات الدنيا، التي لايبقى أمامها إلا ممارسة العنف الطبقي في شتى أساليبه.

ويبقى سؤال، هل يجدي ترقيع البنية الطبقية السائدة بشرائح طبقية أكثر التصاقاً بالعمال والفلاحين؟ لقد جرّب هذا مرة. فماذا كانت النتيجة؟ ٣٨ عام ١٩٥٦ كان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية جزءاً من حزب الاستقلال. وظلّ كذلك حتى عام ٥٩ حيث انفصل عنه. وقد انبثق من حركة المقاومة المسلحة وجيش التحرير، وتكوّن من الجماهير الكادحة في المدن والقرى ومن الشبيبة والطلبة. وكجزء من حزب الاستقلال وحتى بعد انفصاله عنه شارك الاتحاد في الحكم وشغل نصف المقاعد الوزارية ومن ضمنها مقعد رئيس مجلس الوزراء ونائبه. وبعد تأسيس الحزب بثلاثة أشهر فقط انطلقت ضده أجهزة القمع لشل قيادييه وإرباكه. وكل ماتمكن الحزب من تحقيقه بمشاركة حزب الاستقلال هو: ١ ـ إعادة ٤٤،٠٠٠ هـ.آ من الأراضي التي اغتصبها الاستعمار الفرنسي وتوزيعها بشكل تعاوني. ٢ ـ تأميم تجارة الشاي. ٣ ـ إقامة مصرف وطني للإصدار ومصرف للتنمية الاقتصادية. حتى المليون هـ.آ التي اغتصبها المعمّرون لم تستطع الحكومة استعادتها بل حُلّت مجرد تحضيرها أضابير الاستعادة، لهذا السبب ولأنها صممت على انتهاج سياسة متحررة. وهذه التجربة كافية للدلالة على عقم التطعيم بالنسبة لبنية إقطاعية ـ بورجوازية مشدودة الوثاق للرأسمال العالمي، غير قادرة على فك وثاقها وغير راغبة فيه. بنية نما ذوقها الاستهلاكي المقلّد بمقدار نمو استهتارها بتنمية الانتاج، وإشباع حاجات الجماهير. بنية كيّفت ممارساتها السياسية والثقافية والاجتماعية والانتاجية مع تكوينها التابع المنخور المشوّه، بدل النضال المستميت لتبديل المسار الناجم عن هذا التكوين. ولكن كيف؟ إن ذلك مستحيل.

تونس: [٣٩] تجربة تونس لا تبلغ القدر نفسه من السوء لكن المسار العام للتجربتين واحد. والمنحى أخذ بالتوازي والاقتراب مع مطلع الثمانينات. ففي الزراعة بلغ معدل النمو السنوي بين عامي ٦٠ ـ ٧٠ مقدار ٥٪ وعرفت سنوات ٧٠ ـ ٧٦ سلسلة من السنوات الجيدة الانتاج، فبلغ إنتاج الحبوب من ٨ ـ ١٠ ملايين طن سنوياً بين ٧٢ ـ ٧٤ وارتفع إنتاج الزيت من ٥٠ ألف طن إلى ١٦٠ ألف طن والحمضيات من معدل وسطي ٨٠ ـ ٩٠ ألف طن سنوياً لأعوام ٦٥ ـ ٧٠ إلى ١٠٠ ألف طن سنوياً لأعوام ٧١ ـ ٧٥ لكن معدل النمو السنوي في سنوات ٧٧ ـ ٨١ تراجع بشكل حاد حيث وصل إلى ١،٥٪ وبلغت نسبة الصادرات للواردات الزراعية عام ٧٨ (٥١٪) فقط.

وقد بلغت نسبة التنفيذ في الاستثمارات الزراعية في عقد السبعينات (١١٢،٢٪) قيمتها ١٧٨١،٤ مليون دولار من أصل مبلغ ١٢،٦٣٣ مليون دولار هي قيمة كل الاستثمارات العامة المستهدفة خلال العقد نفسه.

وقد تدرج نصيب الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي من ٢١٪ عام ٦٠ الى ٢٠٪ عام ٧٢ إلى ١٦٪ بين عامي ٧٧ ـ ٨١ ورافق ذلك تزايد في العجز الغذائي بلغ ٣٤ مليون دينار عام ٧٨ و٩٤،٦ عام ٨٠ أي أن العجز غدا يتضاعف تقريباً كل عام إلى درجة الانذار بالخطر في آب ٨٣ حسب تقرير محافظ البنك المركزي لرئيس الجمهورية.

ومقابل حصة الزراعة هذه في الناتج المحلي الاجمالي كانت نسبة العاملين بالزراعة من مجموع القوة العاملة ٥٦،٥٪ عام ٦٠ و٤٦،٤٪ عام ٧٠ و٤٠،٦٪ عام ٨٠ أي أن قوة العمل البالغة٥٦،٦٪ انتجت نسبة ٢١٪ من الناتج الاجمالي والـ ٤٦،٤٪ أنتجت ٢٠٪ والـ ٤٠،٦٪ أنتجبت ١٦٪ وهذه النسب تعكس ضعف الانتاجية ومدى الهدر: كما تعكس التطور المقلوب. ولكن لنرَ أولاً: هل كان الانخفاض في معدل النمو الزراعي، وفي حصة الزراعة من الناتج المحلي لصالح النمو المتصاعد في الصناعة، وتزايد حصتها في الناتج المحلي؟.

بين عامي ٦٠ ـ ٧٠ بلغ متوسط النمو الصناعي ١٣٪ وبين عامي ٧٧ ـ ٨١ بلغ ٩،٥٪ أما نصيب الصناعة بفرعيها الاستخراجي والتحويلي من الناتج المحلي فقد تطور من ١٥٪ عام ٦٠ إلى ١٦٪ عام ٧٢ إلى ٢٨٪ بين ٧٧ ـ ٨١ والفضل الاساسي في ارتفاع الحصة يعود إلى انخفاض حصة الزراعة من جهة وتزايد انتاج البترول والفوسفات من جهة اخرى. ذلك أن نصيب البترول والفوسفات بالاضافة للحمضيات من الصادرات بلغ ٥٣،٦٪ عام ٧٠ ثم ٥٣،٤٪ عام ٧٨ ومّما يؤكد دور البترول والفوسفات في الانتاج الصناعي رغم أنهما واقعياً ليسا منه، وممّا يؤكد المنحنى التراجعي الخطير للانتاج الزراعي والصناعي معاً

صيحة الانذار التي أطلقها محافظ البنك المركزي في آب ٨٣ . والتي عزاها لركود الطلب على الفوسفات والبترول، وركود الانتاج وتزايد الواردات الاستهلاكية، والأزمة العالمية.

إن التراجع العام الذي حصل في تطبيق مخطط ٧٧ - ٨١ أدّى إلى ان تنخفض تغطية الصادرات للواردات من ٨١،٦٪ عام ٧٤ الى ٦٠٪ عام ٨٢ والتدهور متلاحق. كما أن سنوات ٧٠ - ٨٠ كان عليها أن تستوعب ٥٧٠ ألف شغيل جديد، فاستوعبت ٤٠٠ ألف فقط واضطر ٧٠ ألفاً للهجرة وبقي مائة ألف شغيل دون عمل. والسنوات اللاحقة هي الأسوأ بالتتالي.

فلماذا هذا المسار المعكوس للتطور؟ إن تبعية الاقتصاد التونسي للاقتصاد الرأسمالي العالمي تشكّل السبب الأوّل. وهذه التبعية مفروضة بحكم تكوين البنية الطبقية المختلطة التي استلمت السلطة من الاستعمار دون أن تنتزعها بالقوة بحيث تغدو قادرة على نسف الجذور التي تولد التبعية. ونتيجة لهذه التبعية البنيوية بات التطور الانتاجي محكوماً بحركة السوق الرأسمالي استيراداً وتصديراً. فعندما يخف الطلب على المنتجات التونسية وخاصة الفوسفات والحمضيات والبترول، يتعرض الانتاج الفائض للاختناق. وعندما يزداد الطلب ينتعش هذا الإنتاج. وفي هذه المسألة يبقى الاقتصاد التابع مُلحقاً بآثار الأزمة الرأسمالية والسياسة الرأسمالية دون أن يتمكن من التأثير فيها. والتبعية تفرض شروطها أيضاً من خلال شريحة المستوردين والمصدرين، تلك الشريحة التي تعرّض الانتاج الوطني على الدوام للمزاحمة، ولهذه الشريحة وزن قوي في سلطات التقرير والتنفيذ. والتبعية كذلك تفرض نمط استهلاك البورجوازية الغربية على الطبقة السائدة . ولكن إذا كانت الأولى قادرة على التجديد المتواصل في هذا النمط لأن انتاجيتها عالية ونهبها للدول التابعة متزايد، فإن الثانية تضطر إلى استنزاف القدر الأكبر من الفائض، واقتطاع الجزء الأكبر من فائض قيمة قوة العمل وبالتالي اختزال فرص التطوير والتشغيل، من أجل محاكاة الأولى في نمط استهلاكها وثقافتها وتقاليدها.

وعلاقات الانتاج تشكّل السبب الثاني. فمن حيث توزع الملكية في مجال الأرض فإن كل ما أنجزته السلطة هو : توزيع أراضي الأوقاف على الفلاحين وكذلك أراضي المشاع واستعادة أراضي المعمرين. وبدءاً من عام ٦١ نظمت الدولة التعاونيات في الأراضي الموزعة ثم تراجعت عنها عام ٧٠ بحجة فشل هذه التعاونيات. أمّا أراضي الاقطاع فم تمس. وبقيت الملكية حتى نهاية السبعينات موزعة على النحو التالي:

أ - المالكون الصغار الذين تقل ملكية الواحد منهم عن ٢ هـ .آ يمثلون ٢٤٪ من مجموع المالكين لكنهم لا يملكون إلاّ ١،٢٪ فقط من الأراضي الزراعية بينما ينتجون ٤،٢٪ من الناتج الاجمالي الزراعي.

٢ ـ المالكون المتوسطون ونسبتهم ٤٧٪ وملكيتهم ١٤٪ .

٣ ـ المالكون الكبار ويملكون الباقي باستثناء قرابة الـ ١٦٠ ألف هـ.آ يملكها القطاع العام. أي أن ٧١٪ من المالكين يملكون ١٥،٢٪ فقط من الأراضي الزراعية.[٤] ومن حيث الانتاجية يتبيّن أن المعدل يتناقص مع ارتفاع سلم الملكية، رغم مساندة السلطة الطبقية السائدة لكبار المالكين: وفق ما يلي:

الأصناف	المساحة المملوكة	مردود الهكتار
١ ـ ٢ هـ.آ	٦٢،٠٠٠	١٦٠ دينار
٢ ـ ١٠ هـ.آ	٢٩٢،٠٠٠	٩٠ دينار
الأصناف	**المساحة**	**مردود الهكتار**
١٠ ـ ٥٠	٦١٠،٠٠٠	٧٧،٥
٥٠ ـ ٢٠٠	٤٤٠،٠٠٠	٥٥
الأصناف	**المساحة**	**مردود الهكتار الواحد**
أكثر من ٢٠٠	٨٠٠،٠٠٠	٤٤ دينار

وهكذا يتضح أن مردود الهكتار الواحد للشريحة الأصغر ملكية يقارب الاربعة أضعاف من مردود الهكتار للشريحة الأكبر ملكية. وهذا يعني أن الشكل الحالي للملكية يؤدي الى انخفاض الانتاجية إلى حوالي الثلث. وإذا أضفنا إلى هذا المعيار المستوى المتدني للشغيلة صحياً وثقافياً وعلمياً وفنياً ومعاشياً، وأضفنا كذلك نتائج ممارسات السلطة الطبقية من الوجهة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والخلقية، لاستطعنا استخلاص مدى التطور في قوى الانتاج لو كانت تلك المعايير معكوسة. أي لو كانت السلطة السياسية الطبقية معكوسة بحيث تكون السيادة للطبقات والفئات المنتجة فعلاً.

إن اقتصاديات الحجم الكبير هنا لا تفعل فعلها، "لأن استثمار الأراضي التي لا يعمل بها أصحابها يمر عبر سلسلة من المستأجرين الأساسيين والثانويين وصولاً إلى العاملين الفعليين. والعاملون الفعليون مسحوقون تماماً من خلال النظام السياسي الاقتصادي العام، ومن خلال علاقات العمل الخاصة. أما العاملون بأرضهم فيطالهم الجزء الأول من السحق دون أن يطالهم الجزء الثاني. كما أنهم على الدوام يرتبطون بالأرض التي يملكونها، ويصبّون كل جهود أسرهم لرفع انتاجية هذه الأرض. وبالمقابل لا يبذل المالكون الكبار جهوداً تذكر لزيادة الانتاجية لأن العمل المباشر بالأرض مُلغىً، ولأن الفائض يتحوّل إلى

مجالات أخرى كالقصور والكماليات واللهو والبذخ. وهذه النتيجة يثبتها بشكل قاطع الفارق الكبير في إنتاج الهكتار الواحد وفق مستويات الملكية. كما يثبتها مستوى توظيف الفائض في الصناعة. فخطة ٦٩ - ٧٢ مثلاً خصصت ٣٤١ مليون دولار للقطاع الصناعي ويعادل هذا المبلغ نسبة ٤٥،٦٪ من مجموع الاستثمارات. فكان نصيب القطاع الخاص هو ٢١٪ فقط من هذه التثميرات، الأمر الذي يعكس ضعف التثمير في قطاعات الأنتاج من قبل طبقتي الاقطاع والرأسمال على حدٍ سواء.

أمّا علاقات الانتاج في قطاع الصناعة، فقد كانت أيضاً علاقات استغلال طبقي رغم وجود الاتحاد التونسي للشغل ضمن الحزب الحر الدستوري التونسي وهو حزب السلطة. ومستوى المعيشة المنخفض، وكذلك الوضع الصحي والثقافي والعلمي والفني البالغ التدني للشغيلة، يجسّدان ثمار هذا الاستغلال وجوهره. وإذا كان وجود اتحاد عمالي قوي ضمن الحزب الحاكم قد شذّب بعض هوامش الاستغلال الطبقي وعلاقات العمل، فإن هذا الوجود لم يستطع على الإطلاق أن يغيّر من طبيعة الاستغلال الطبقي، ومن ممارسات السلطة الطبقية السائدة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية. حتى في المسائل العمالية الخاصة لم يتمكن من إيقاف التدهور في الأوضاع العامة وفي علاقات العمل، وعندما أصرّ على هذا الايقاف تفجرّ الصراع العنيف بينه وبين حزب طبقتي الإقطاع والبورجوازية. وكان ذلك عام ٧٧ .

ذلك أنه رغم ذروة الانتعاش الزراعي والصناعي التي بلغها الاقتصاد التونسي منتصف السبعينات فلم تكن التثميرات ونمط الانتاج الزراعي والصناعي لتسمح باستيعاب قوة العمل وتحسين مستواها. فإذ ذاك كان مضطراً للعمل خارج تونس وفي اوروبا خاصة حجم كبير من العمال بشروط عمل بائسة باستثناء فرنسا التي تم إبرام اتفاقية عمل معها في آذار ٧٧ يتمتع بمقتضاها العامل التونسي بحق التقاعد والشيخوخة والعجز. وعائلته بحق العلاج المجاني. فعام ٧٧ مثلاً كان عدد العاملين في الخارج:١٧٩،٥٧٣ في فرنسا و ٤٠،٠٠٠ في ليبيا و ١٧،٥٨٣ في ألمانيا الاتحادية و ١٢،٤٩٤ في بلجيكا و ١٢،٠٠٠ في الجزائر و ١٥٠٠ في هولندا و٦٠٠٠ في السعودية و٤٥٠ في النمسا و ٥٥٠٠ في بلدان متفرقة. أي ٢٧٥ ألف عامل وهذا يعكس بحد ذاته الخلل الكبير في جوهر النظام من جهة، وبعثرة الفائض في اتجاهات لاتخدم التطور الرأسمالي نفسه، ولا استقرار العمالة وتحسن ظروفها العامة من جهة أخرى.

ومرحلة ٧١ - ٧٥ تميزت بالتقاء نهج الحكومة القائم على تحقيق تنمية قائمة على الاستثمارات، واغراء الاستثمارات الخاصة بالأرباح، ونهج قيادة الاتحاد القائم على توفير

فرص عمل وتحسين المستوى المعيشي للشغيلة. وقد أدّى هذا الالتقاء إلى تحسّن في ظروف العمال وتحسّن مماثل في تطور الاقتصاد. وفي كانون الثاني عام ٧٧ تم التوقيع على ميثاق اجتماعي يقضي بـ: صيانة الرفاه الاجتماعي وزيادة الانتاج وتحسين ظروف العيش والقدرة الشرائية للشغيلة الأجراء وتحسين ظروف العمل. فماذا كانت نتيجة هذه المساومة بين قيادتي المتضادين؟ منذ الأسابيع الأولى لظهور الميثاق بدأ أصحاب رأس المال حملة التسريح التعسفي وزيادة الأسعار. وبالطبع فإن الحكم الطبقي وقف إلى جانب أصحاب رأس المال رغم الميثاق الاجتماعي. فرد اتحاد العمال بسلسلة من الانتقادات. وفي أيلول ٧٧ بدأت مرحلة الاضرابات لحل المشاكل. وفي كانون الثاني ٧٨ حصلت الصدامات الدامية التي أرست اسس مرحلة جديدة من الصراع الطبقي وقادت إلى تحقيق الاستقلال النقابي عن الحزب الحاكم في أيار ٨١ .

وهكذا دفعت الطبقة العاملة وقيادتها خاصة ثمناً باهظاً لهذه الوحدة بين المتضادات، دون أن تكون هذه الوحدة المرحلية والصراع ضمنها، موجهين لحسم المعركة مع الاقطاع، والتبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية للرأسمال العالمي، ونمط الاستهلاك السائد لدى طبقتي الحكم، والاتجاهات التي أخذتها التنمية والقوى المستفيدة منها... ودفعت جماهير الفلاحين والمعدمين كلُّها أيضاً ثمن هذه الوحدة.

إذن فالبورجوازية هنا لم تستطيع السير المتواصل إلى الأمام على طريق انجاز المهمة الأولى من مهام التحرر العربي، وفقاً لمقاييس التطور الرأسمالي نفسه. لأننا لانستطيع أن نقيس مدى تقدمها في هذا المجال بمقاييس الاشتراكية العلمية. لأن تطبيق هذه الاشتراكية منوط بقوى طبقية نقيضة. فالبورجوازية لم تحسم المعركة مع الاقطاع والايديولوجية الدينية الملازمة له، بل لم تخض معه أية معركة، وإنما بقيا حليفين. والبورجوازية لم تنه التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية والسلوكية للرأسمالية العالمية بل عمّقتها. ولم تجعل قطاعات الانتاج هي القائدة، وإنما قطاعات الخدمات والتصدير الخام للفوسفات والبترول. وهذا الاتجاه في تزايد مستمر مع الولوج المتصاعد لشرائح البورجوازية والارستقراطية الريفية في أعمال المضاربة العقارية والسمسرة والتعهدات والبناء والسياحة والاستيراد والتصدير... ولم ترس أسس التطوير المتصاعد لاستيعاب قوى العمل الجديد وتأمين استقرارها وتقدم ظروفها الحياتية وكفاءاتها العلمية والفنية والثقافية. ولم توّطد الحوافز المتجددة لتطور الاقتصاد تطوراً منتجاً مستقلاً ومحققاً أبعد قدر من الكفاية الذاتية وتلبية حاجات الجماهير، وإنما بقيت اسيرة بنائها الداخلي ونشأتها التاريخية ومايفرزانه من خط سير وممارسة. الأمر الذي جعل مأزقها الاقتصادي والسياسي يتفاقم إلى درجة الخطر قبل أن تكمل سنواتها الثلاثين. ولذا بات أي تأخير في اسقاط البنية الطبقية القائدة لصالح البنية

النقيضة لن يؤدي إلى تأخير انجاز المهمة الأولى من مهام التحرر العربي فحسب وإنما إضافة صعوبات جديدة أمام هذا الانجاز وما يتبع ذلك من تعقيدات إضافية في مستوى حياة الجماهير وآفاق تقدمها. وأمام حركة التحرر في الاطارين المحلي والقومي.

ومواجهة السلطة لهذه الصعوبات لاتتم على حساب أرباح واستهلاك وإثراء الطبقة السائدة، وإنما على حساب حاجات الجماهير الأساسية. فهبوط معدل النمو في مخطط ٨٢ ـ ٨٦ في عامه الأول من ٦،٦٪ معدل مخطط ٧٧ ـ ٨١ إلى ١٪ فقط عام ٨٢ أورث الهلع في صفوف السلطة الطبقية. وفوراً وضعت سلسلة من الاجراءات الوقائية. لكن هذه الاجراءات قد طالت المستوى المعيشي للشغيلة في المقام الأول بدل أن تطال الجذور المولدّة لهذا التردّي والمتمثلة بالتبعية ونمط الاستهلاك وعلاقات الانتاج واتجاهات التنمية، لأن اقتلاع هذه الجذور هو اقتلاع لكل الشروط المادية التي تكوّن طبقتي الحكم وتضمن لهما دوام السيادة السياسية والاقتصادية. وهكذا تغدو مهمة الاقتلاع من مسؤوليات القوى الطبقية المضادة. أي قوى الشغيلة بكافة أصنافها. كما يمسي رفض المساومة التي حكمت العلاقات الطبقية حتى الآن واجباً طبقياً ووطنياً، وأمراً مفروضاً بحكم تزايد حدة التناقض الطبقي والقومي.

لبنان: نتيجة لموقع لبنان وبنية الطبقة القائدة فيه وعلاقاته التاريخية بالرأسمالية العالمية واختلاط العامل الطبقي بالعامل المذهبي والسياسي في صفوف الطبقات العليا السائدة، فقد بقيت السلطة فيه محصورة فعلياً بيد بورجوازية الخدمات والإقطاع. ولم تستطع البورجوازية الصناعية أن تحتلّ موقعاً مؤثراً في السلطة السياسية حتى الآن. ولايزال الصراع بين حماية الانتاج الوطني وتنمية الصناعة المستقلة من جهة وحرية الاستيراد وارتباط الصناعة بالتجارة الخارجية من جهة أخرى، يشكل أحد الأسس الهامة في الصراع من أجل التحرر الوطني والتنمية المستقلة. كما أن الصراع بين منتجي السلع الغذائية المتجهة نحو الاستهلاك الداخلي والتصنيع المحلي وبين مستوردي المواد المزاحمة لها، ما برح يكوّن أحد أسس الصراع نفسه. وحتى هذه اللحظة ما فتىء الانتصار حليف بورجوازية الخدمات وقرينه الإقطاع، ليس بسبب قوتهما الذاتية فحسب، رغم أهمية هذه القوة وإنما لتشابك منظومة من المصالح المحلية والعربية والرأسمالية والاسرائيلية. لذلك لم تتعرض هذه البنية الطبقية السائدة للسقوط إلاّ وتقدم أحد ممثلي هذه المصالح المتشابكة لانقاذها ودحر القوى السياسية ـ الطبقية المضادة. حدث هذا عام ٥٨ على يد القوات الأميركية وعام ٧٦ على يد القوات السورية وعام ٨٢ على يد القوات الاسرائيلية. وعام ٨٣ على يد القوات الاسرائيلية ـ الاميركية ـ الفرنسية ـ البريطانية ـ الايطالية.

هذا الموقع القيادي المتميّز لقطاع الخدمات تحكّم بمسار التنمية بمجمله، وجعله مساراً ملحقاً. ولذلك لم تستطع الصناعة الوطنية أن تتمتع بالحماية وبالتالي أن تحقق نمواً متزايداً إلاّ عندما اقتضت مصلحة هذا القطاع ذلك، إثر الأزمة المصرفية نهاية الستينات، وأبّان الأزمة العالمية في السبعينات ومطلع الثمانينات من جهة وتزايد الطلب العربي على الانتاج اللبناني مع الارتفاع الكبير في الدخول البترولية من جهة أخرى. كما أن الزراعة لم تنل قسطاً من الاهتمام إلاّ حين اقتضت مصلحة المصدرين والمستثمرين المحليين والعرب ذلك. وهذا الاهتمام تمركز في الأصناف المطلوبة بالأسواق الخارجية. هكذا نما انتاج الحرير نمواً كبيراً قبل الأزمة العالمية ثم انخفض انتاجه انخفاضاً حاداً عند تناقص الطلب الخارجي، في حين حافظت الحمضيات على وتيرة مرتفعة من الانتاج بسبب ارتفاع الطلب العربي في مرحلة القفزة النفطية. كما تمركز الاهتمام أبّان القفزة النفطية نفسها في الصناعة الزراعية المرافقة لعملية الانتاج كالتوظيب والتبريد والتخزين والنقل، تماماً كما نمت أعمال البستنة والخضروات والمداجن. وقد لعب المال النفطي المستثمر دوراً بارزاً في هذا المجال. فشركات التوظيب والحفظ والتصدير مثلاً ارتفعت من ٧ مؤسسات إلى ٦٢ مؤسسة في المرحلة نفسها. ولايملك منها اللبنانيون أكثر من خمس. وهذا التوجه للاستثمار العربي في لبنان ولدّه سببان: الأول تآكل قيمة الودائع الموظفة في الأسواق الرأسمالية بحوالي ٥٠٪ خلال فترة ٧٤ ـ ٧٩ والثاني قدرة قطاع الخدمات في لبنان على استيعاب الأموال المثمّرة وضمان الأرباح العالية.

وعلى ضوء الموقع القيادي لقطاع الخدمات والموقع التابع لقطاعي الانتاج تحدّد المسار الاقتصادي التنموي كلّه. فقد ارتفع الدخل القومي من ١٠٤٢ مليون ل.ل عام ٥٠ إلى ٢٥٠٠ إلى ٣،٦٣ مليار ل.ل بالأسعار الثابتة لعام ٦٦ تعادل ١٦،٨ بالأسعار الجارية عام ٨١ وانخفض عام ٨٢ بسبب الغزو الاسرائيلي إلى ٢،٢٩ بالأسعار الثابتة و ١٢،٦ بالأسعار الجارية، أما حصص القطاعات المختلفة في تكوين الناتج المحلي فقد خضعت لمصالح قطاع الخدمات من جهة ولظروف الحرب الأهلية والغزو الاسرائيلي عامي ٧٨ و ٨٢ من جهة أخرى. ووفقاً لهذا تطورت وفق التالي:

	٥٠	٦٨	٧٠	٧٤	٧٩
الزراعة عام	٪٢٠	٪١٠	٪٩	٪١١	٪٩

	٥٠	٦٨	٧٠	٧٤	٧٧
الصناعة عام	٪١٤	٪١٥	٪١٦	١٦	أقل من ٦٪

أقل من ٦٪ في عام ٧٧ بسبب دمار الحرب.

وهذا يعني أن قطاع الخدمات بقي يستأثر بنسب تتراوح بين الـ ٦٦٪ والـ ٨٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في حين أن العمل فيه بقي يستوعب حوالي ٣٠٪ فقط من قوة العمل طيلة هذه الفترة. الأمر الذي يعكس الاتجاه المعكوس للتطور من جهة ووفرة الانتاجية في قطاع الخدمات وضآلتها في قطاعي الانتاج من جهة أخرى.

وتجلّى دور قطاع الخدمات في قيادة اتجاه التطور الاقتصادي والسياسي أيضاً في أهمية القطاع المصرفي. فبعد أزمة بنك انترا عام ٦٦ عادت الموارد المصرفية لترتفع من ٣٤١٠ مليون ل.ل عام ٧٠ إلى نحو ١٤٠٠٠ عام ٧٨ إلى نحو ٣٠،٠٠٠ عام ٨١ لكنها شهدت هبوطاً خلال الحرب الأهلية بين عامي ٧٥ - ٧٧ . وهكذا توازى دور التجارة وخاصة الخارجية مع دور المصارف، وتكامل العنصران تأثيراً وتأثراً. فالتجارة ظلت على الدوام تستأثر بأكثر من نصف القروض المصرفية مّما يعزز وزنها في قيادة الاقتصاد كما أن عمليات الاقتراض الكبيرة التي تستوعبها التجارة تقوّي الايرادات المصرفية. أمّا قطاعا الانتاج فقلّما زادت حصتهما معاً من القروض المصرفية عن ١٨ - ٢٠٪ وأكثر هذه القروض كانت تتجه للارستقراطية الزراعية المهتمة باعمال البستنة والخضراوات والمداجن، وللاحتكارات الصناعية التي ازداد وزنها في الصناعة، ولكبار ملاك الأرض. وهذا الاتجاه المصرفي في الإقراض أدّى إلى زيادة التمركز في الأرض والصناعة. ففي الأرض ارتفعت نسبة الملكيات الكبرى من ٢٨،٥٪ مثلاً عام ٦٠ إلى ٥٢٪ عام ٧٠ وفي الصناعة بلغت قيمة الانتاج في أكبر ٢٠ مؤسسة صناعية محلية عشية الحرب الأهلية نحو نصف إجمالي الانتاج الصناعي في لبنان. وكذلك غدت مؤسستان أو ثلاث تحتكر انتاج ما بين ٦٠ - ١٠٠٪ من انتاج كل فرع صناعي في ٢٥ فرعاً صناعياً، بعد أن كانت الصناعة تتصف بصفات المؤسسة الصغيرة ذات الملكية الفردية والعائلية والتي تعاني من انخفاض الانتاجية والتكلفة العالية.

وهذا الارتفاع الكبير في الموارد المصرفية أدّى إلى تزايد نسبة التسليف بشكلٍ مواز. وغدت المضاربات العقارية تستأثر بحصة كبيرة من القروض، وفي هذه الحالة يشبه لبنان سائر مناطق الوطن العربي التي نمت فيها هذه المضاربات بين عامي ٧٣ - ٨٣ مع الارتفاع المفاجيء في عائدات النفط. وحجم الموارد المصرفية الذي ارتفع من نسبة ١٢٢٪ للدخل الوطني إلى أقل من ضعف الناتج بقليل بين عامي ٦٥ و ٨١ فرض الوزن الاقتصادي والسياسي المتميّز لممثلي هذا القطاع. وبما أن الودائع الخارجية هي التي تمثل الحصة الكبرى من هذه الموارد، فإن تبعية الاقتصاد والسياسة للخارج من خلال القطاع المصرفي تتكامل

مع هذه التبعية المستحكمة من خلال التجارة الخارجية. ذلك أن نصيب التجارة الخارجية بالنسبة إلى الدخل يتزايد على الدوام. فعام ٦٣ مثلاً كان يشكل ٤٥،٣٧٪ أما عام ٧٣ فقد ارتفع إلى ١٠٥،٨٣٪ وهكذا فرض قطاع الخدمات هيمنته المطلقة على مسار التطور في قوى الانتاج من خلال عنصري التجارة الخارجية والمصارف بشكل أساسي وأيضاً من خلال الترانزيت والسياحة. وبات التطور في قوى الانتاح محكوماً بمصالح هذا القطاع.

ومن هنا جاء الركود في تطوير الزراعة التقليدية من حيث المساحة المزروعة والمروية ومن حيث الانتاجية. فمقابل التمركز والتطور واتساع التسليف لزراعة البستنة والخضروات، ولقطاع الدواجن، وانتشار البيوت الزجاجية والبلاستيكية، وزيادة الاستثمار في عمليات التوظيب والحفظ والتبريد والنقل، لم تنل الزراعة التقليدية أيّ قسط من الاهتمام. لذلك بقي بحدود ألـ ٢٠٠ ألف هـ.آ من الأراضي القابلة للاستصلاح دون استصلاح رغم التوسع في التسليف ورغم عائدات الخدمات الكبرى ورغم تحويلات المغتربين والعاملين بالخارج. بينما المساحة المزروعة ظلت بحدود ٣٣٠ ألف هـ.آ والمروية منها ٢٠٪ فقط مع أن الإمكانيات المائية قادرة على إرواء ثلثي أراضي لبنان الزراعية، لكن الدولة لم توجه اهتماماً خاصاً لانجاز الاستصلاح والإرواء، والقطاع الخاص يحجم عن توظيف أية استثمارات طويلة الأجل. والنتيجة لهذا أن النمو الزراعي بين عامي ٦٠ ـ ٧٠ لم يتجاوز الـ ٥٪ مقابل ٣،٢٢٪ للصناعة في الفترة نفسها. أما التطور الزراعي في عقد القفزة النفطية فهو محصور في قطاع محدود وشريحة طبقية محدودة، والنتيجة لهذا أيضاً تزايد فجوة تغطية الصادرات للواردات الزراعية التي وصلت عام ٧٨ إلى ٥٦،٦٪ ثم ارتفعت الفجوة إلى ٨٠٪ عام ٨٢ .

أما الصناعة التي شهدت تقدماً بطيئاً ولكنه متصاعد حتى الحرب الأهلية فقد ارتفع عدد العاملين فيها من ٦١ ألفاً عام ٦٤ إلى ١٢٠ عام ٧٥ لكن الحرب الأهلية دمّرت بين ٣٥ ـ ٤٠٪ من رأس مالها الثابت وبالتالي انخفضت مساهمتها في الناتج المحلي إلى الثلث. وقد أدّى الارتفاع المتزايد للانتاج الصناعي والزراعات التصديرية إلى تطور تغطية الصادرات للواردات من ١٤،٨٪ عام ٦٣ إلى ٤٨،٠٧ ٪ عام ٧٤ ومع ذلك فإن العجز في الميزان التجاري كان يعدّل قبل الحرب من عائدات السياحة والترانزيت وتحويلات المغتربين والعاملين بالخارج ولذلك ظل ميزان مدفوعاته فائضاً. كما أن نموه السنوي ارتفع من ٢،٢٩٪ بين ٦٠ ـ ٧٠ إلى ٨،٦٨٪ بين ٦٨ ـ ٧٤ كمعدل وسطي لنمو الناتج المحلي.

وعلاقات الانتاج لازالت علاقات استغلال طبقي كامل في الأرض والصناعة والخدمات. وقد توفرّت فرص الاستغلال المبالغ فيه بسبب تدفق الأيدي العاملة الرخيصة

من سورية وفلسطين، خصوصاً الموسمية منها التي تفقد كل حقوق العمالة الدائمة، وتعرض قوة عملها بأجور زهيدة. وهذه الأيدي العاملة الوافدة تعمل في الأرض والخدمات وخاصة البناء. وقلّما يحظى العمال الوافدون بالدعم النقابي بسبب الطبيعة الموسمية للأكثرية منهم، ولأن الدور القيادي في الحركة النقابية اللبنانية لذوي الدخول المرتفعة، ولأنها أيضاً تضم الإداريين والموظفين والمعلمين إلى جانب العمال، الأمر الذي يقلّص حدة التضامن الطبقي. وفي الأرض لم يتغير طابع الملكية الاقطاعية بل ازداد التمركز الاقطاعي. لكن تنوّع الزراعات وطبيعة الأرض وصغر مساحتها تجعل الملكيات الصغيرة هي الطاغية فحتى عام ٦٥ بقيت الملكيات التي تقل الواحدة منها عن الـ ٥ هـ.آ تعادل ٧٤٪ من المساحة المزروعة ويملكها ٩١٪ من مجموع المالكين والتي تترواح بين ٥ ـ ١٠ تعادل ١٢٪ ويملكها ٥٪ أما التي تزيد عن الـ ٥٠ فتعادل ١١٪ ويملكها ١٪ لكن الحيازات التي تزيد الواحدة منها عن ٣٠٠ دونم ازدادت نسبتها إلى أكثر من ٥٠٪ بعد الـ ٧٠ وظلت في تزايد مستمر. وبسبب ضيق الأرض فإن ٤٠٪ من مجموع الاستثمارات يستثمرها أصحابها و ٥٥٪ على مبدأ المحاصّة و ٥٪ على مبدأ التأجير وبلغ عدد العمال الزراعيين ٩٥ ألف عامل. وذلك عام ٦٥ .

ومقابل زيادة التمركز في الأرض تزايد التمركز في التسليف المصرفي أيضاً إذ ارتفعت حصة التسليفات التي فاق متوسطها الخمسة ملايين ل.ل من ٣٢،٨٪ عام ٦٨ إلى ٤٩،٧٪ عام ٧٩ والمستحوذون على التسليفات الكبيرة في قطاعي الانتاج هم انفسهم المالكون الكبار والمموّلون وكبار الصناعيين. الأمر الذي يضاعف ثراء كبار المالكين والممّولين والصناعيين والمهيمنين على الفروع القوية في قطاع الخدمات، مقابل مضاعفة فقر صغار المالكين والعمال الزراعيين والعمال الذين طحنهم الاستغلال الطبقي وغلاء المعيشة والتضخم النقدي. ورغم قوة الامكانيات المالية التي تتوفر لدى القوى الطبقية العليا، وتشابك مصالح هذه القوى الشبيهة عربياً وعالمياً، فقد تمكن العمال من انتزاع الكثير من الحقوق العمالية عبر سلسلة متصلة من الصراع الطبقي. كما أن المزارعين والعمال الزراعيين تمكنوا أيضاً من انتزاع حقهم في التنظيم النقابي، وتحقيق قدر كبير من المكاسب بواسطة الصراع الطبقي الحاد المتصل. وهذا الصراع الطبقي العنيف في قطاعات الأنتاج والخدمات كان في جوهر الأسباب المثيرة للحرب الأهلية عام ٧٥ .

والتطور في بعض المهارات إنما حصل بالدرجة الأولى في قطاع الخدمات، وحصيلة مردود التطور هذا انعكست على شكل أرباح إضافية لمستثمري قوة العمل، لالقوة العمل نفسها. لكن المستوى الصحي والمعاشي والثقافي والفني لمجموع العاملين ظل متدنياً للغاية،

وتلبية الحاجات الأساسية للجماهير الشعبية بقيت تتدرّج نحو الأسوأ، بينما الحاجات الكمالية لطبقتي الحكم ظلّ توازيها مع الأذواق الاستهلاكية للطبقات الرأسمالية المعاصرة متصاعداً. وهذا هو مقياس النمو الحضاري من وجهة نظر القوى الطبقية السائدة.

إذن فالتنمية المستقلة التي تشبع حاجات الجماهير الشعبية، وتحقق الاكتفاء الذاتي وترفع الانتاجية إلى حدودها القصوى وتحدث تحولاً جوهرياً في القوى البشرية وتنقل قطاعات الانتاج إلى موقع قيادي متفوّق وتستثمر الموقع والمهارات من أجل إنجاز هذه الأهداف... هذه التنمية غير ممكنة في ظل البنى الطبقية القائدة والحاكمة، وبدونها لايمكن إرساء الأساس المادي الأوّل للتحرر الاقتصادي والسياسي. وفي ظل هذه البنى لاتتوفر فرص إلغاء الإقطاع، وإنهاء دوره السياسي ومخلفاته الفكرية والاجتماعية وأساليب حياته. لأن الإقطاع حليف لبورجوازية الخدمات، ولأن شرائح واسعة من هذه البورجوازية تحتفظ بأصولها وعلاقاتها ومصالحها الاقطاعية. والإقطاع وبورجوازية الخدمات يشكلان معاً أهم العقبات في وجه التطور المستقل لقوى الانتاج والتغيير المرحلي الضروري في علاقاته. وهكذا نعود للنقطة نفسها، وهي أن إنجاز المهمة الأولى من مهام التحرر العربي يستدعي بالضرورة إسقاط القوى الطبقية السائدة لصالح القوى الطبقية المضادة أي قوى الشغيلة وحلفائها. وبدون ذلك سيبقى مسار التطور معكوساً ومستوى حياة الجماهير في تدنٍ متلاحق، وخط التطور القومي مشدوداً إلى الخلف. والرأسمالية العالمية متمتعة بوضع مفضّل ومحتفظة بجسر إضافي للعبور.

لقد فشلت البورجوازية هنا أيضاً في تحقيق التطور الرأسمالي المستقل والذي هو أصلاً جوهر مهامها، وسارت عوض ذلك في خط التنمية المشوّه والتابع. لأن بنية الطبقة القائدة مشوّهة وتابعة منذ ولادتها. وهكذا خلقت ونمت وسادت ولازالت سائدة بحكم تشابك المصالح العربية والدولية المستفيدة من دوام هذه السيادة: وبحكم وزنها الذاتي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المتكوّن تاريخياً، وبقوة حليفها الاقطاع. ومسارها هذا المعادي للتطور المستقل محلياً وقومياً، هو نفسه الذي يحتّم فرز القوى الطبقية ـ السياسية المضادة لهذا المسار وانعكاساته، ويضاعف من فعالية هذه القوى وصولاً إلى حسم المعركة لصالح خط التطور المستقل. وبمقدار تنامي الوعي الطبقي والوطني في هذا الاتجاه، واستثمار هذا الوعي في التنظيم والتحالف والصراع بمقدار ما تحسم المعركة بسرعة أكبر.

إن الدخل القومي الذي ارتفع بالأسعار الجارية أكثر من سبع مرات بين عامي ٦٥ و ٨١ والايرادات المصرفية التي ارتفعت أكثر من ثماني مرات بين عامي ٧٠ ـ ٨١ بقيت جميعها تغذي دورة واحدة: التجارة ـ السياحة ـ المصارف ـ الارستقراطية الزراعية ـ

الاحتكارات الصناعية - الرأسمالية العالمية والعربية. وظلت جميعها تحكم وثاق التبعية للرأسمالية العالمية وترهن حرية القرار الاقتصادي والسياسي. كما ظلّت تخنق أية إمكانية لتطوير قطاعي الانتاج والقوى البشرية العاملة فيهما تطويراً طبيعياً ومستقلاً. واستمرت في فرض نمط الانتاج الاقطاعي ومفرزاته الفكرية والسياسية والخلقية. وفي إشاعة نمط الاستهلاك الرأسمالي والايديولوجية الرأسمالية. وانعكس هذا كله على خط التطور المحلي والقومي، وعلى انفتاح آفاق التقدم أمام الديمقراطية، وعلى دور لبنان في عملية التحرر العربي والعالمي، ودوره في الصراع ضد اسرائيل، وفي النضال من أجل الوحدة القومية، كما انعكس على شكل تراكم في المصاعب الحياتية للجماهير الشعبية. كلّ ذلك جعل التغيير في السلطة الطبقية أمراً مفروضاً. وكلّ إبطاء في هذا التغيير يضاعف من المنعكسات السلبية أمام حركة التحرر والتطور المحلي والعربي والعالمي،

الأردن: [٤٠] عوامل متعددة فعلت فعلها في تحديد مسار التطور في قوى الانتاج وعلاقات الانتاج في الأردن. فتسوية حقوق الملكية عام ١٩٤٣ وما تلاه، وتوزيع الأراضي المشاعة أدّيا إلى تملك وجهاء العشائر وأثرياء المدن لأوسع الأراضي. وهذه الملكية لازالت قائمة ونمط الانتاج الإقطاعي مازال مستحكماً. وكل ما أنجزته الدولة من مشاريع تنموية في مجال الأرض هو مشروع ري الغور الشرقي ومساحته ٧٠٠٠٠٠ دونم وذلك بدءاً من عام ٥٨ . ومن أصل المساحة القابلة للزراعة والبالغة ١٣ مليون دونم بلغ المعدل السنوي للمساحة المزروعة عام ٧٥ حوالي ٤ ملايين دونم. منها ٨٢٪ للحبوب و ١٠٪ للفواكه و ٨٪ للخضار. وبسبب تزايد الطلب في دول الخليج على الخضار والفواكه حتى عام ٨٣ فقد تزايدت المشاريع المنتجة للخضار والفواكه ووفرت المصارف القروض لهذه الزراعات. وهذه المشاريع تعود لكبار المالكين والممولين ويتم العمل فيها وفق مباديء التأجير أو المحاصّة.

وضم الضفة الغربية أدّى إلى تحقيق نسبة نمو عالية، لأن الزراعة والصناعة في الضفة الغربية كانتا متطورتين واليد العاملة كانت ماهرة نسبياً. وفقدان هذه الضفة بعد حرب ٦٧ أدّى إلى ضمور في النمو. والمساعدات الخارجية خصوصاً بين عامي ٧٤ - ٨٢ ظلت تشكل مصدراً أساسياً من مصادر الدخل القومي. وتأثر وتيرة التنمية والتشغيل بهذه المساعدات ما برح تأثراً كبيراً. ومردود العمالة المهاجرة كوّن وزناً مهماً في مولدّات الدخل القومي، وتنامي الطلب على هذه العمالة أو ضموره ما انفك يفعل فعله في الدخل القومي وميزان المدفوعات. والحرب الأهلية في لبنان بين عامي ٧٥ - ٧٧ وتجددها عام ٨٣ والغزو الاسرائيلي عام ٨٢ والحرب العراقية الايرانية منذ عام ٨٠ كلّ ذلك قد أدّى إلى انتقال الكثير من النشاطات المالية والتجارية إلى المصارف والأسواق الأردنية وإلى ميناء العقبة. وارتباط

الاقتصاد الاردني بالرأسمالية العالمية جعل الأزمة العالمية تنعكس على هذا الاقتصاد على شكل تضخم نقدي وارتفاع في تكاليف المعيشة، لكن تزايد عائدات النفط في جواره أدّى إلى زيادة المساعدات المالية التي يتلقاها، وإلى زيادة مردود صادراته لهذه الدول والعمال المهاجرين إليها.

وهكذا يبدو واضحاً أن قوة الاقتصاد تأتيه من الخارج وضعفه أيضاً يأتيه من الخارج. وهو لايتمتع بأية طاقة ذاتية هامة تحدد مسار النمو. وتكوين البنية الطبقية القائدة لايساعد على زيادة هذه الطاقة. لأن هذه البنية تتكون من إقطاعيي العشائر والأسر وممثلي قطاع الخدمات. أما البورجوازية الصناعية فهي هشة وحديثة النشوء وتابعة ولاتمتلك دوراً يذكر في سلطات التقرير الاقتصادي والسياسي لضعفها وتبعيتها وللتبدل في تبعية الضفة الغربية وللدور المتميّز لقطاع الخدمات، ولأن الجيش الذي هو القوة الأساسية المنظمة والفاعلة يرتبط بالقيادة الاقطاعية للأسر والقبائل. فكيف تأثر مسار التطور بهذه العوامل مجتمعة أو منفردة؟.

قبل ضم الضفة الغربية وفي ظل الاستعمار البريطاني كانت الصناعات الأساسية في الأردن هي الكحول والسجائر وملكيتها بريطانية وعام ٥٠ أصبح في الشرقية ٢٧ شركة يعمل فيها ١١٧١ وبين عامي ٥٤ ـ ٦١ أي بعد الضم بلغ نمو الانتاج الصناعي ١٣٪ والزراعي ٢٪ والخدمات ١٢٪ وارتفع التكوين الرأسمالي من ٥,٥ مليون دينار أردني عام ٥٤ تشكل ١١٪ من قيمة الانتاج المحلي إلى ١٨ مليون عام ٦١ تعادل ١٨٪ وكان الانفاق على التكوين الرأسمالي في القطاع الخاص ضعف مثيله في القطاع العام. وفي هذه المرحلة بلغ متوسط العجز في الميزان التجاري ٣٩٪ ونسبة الايرادات المحلية للحكومة ٤٣٪ والخارجية: المساعدات والقروض ٥٧٪ وتراوحت نسبة القوى العاملة بين ٢٣ ـ ٢٥٪ توزعت عام ٦١ وفق الآتي: الزراعة ٣٥٪ التعدين والصناعة والكهرباء والانشاءات ٢١٪ والخدمات ٤٤٪ .

ونستطيع أن نسجل على هذه المرحلة بضعة ملاحظات: أ ـ ان التكوين الرأسمالي في بدء المرحلة هو فقط ٥,٥ مليون دينار وهو مبلغ زهيد جداً ويعود سبب ذلك إلى أن الإمارة مصطنعة منذ ولادتها، ولاتملك مقوّمات الدولة، وقد أنشئت لأهداف سياسية طويلة المدى منطلقة من الاستراتيجية الاستعمارية في المشرق العربي وخاصة فيما يتعلق بقضيتي الوحدة العربية وفلسطين، ولذلك كانت الدولة تعيش على المساعدة البريطانية، وهذه المساعدة كانت توجه بالأساس للفيلق العربي والأشغال العامة التي تهدف إلى خدمة المصالح الاقتصادية والعسكرية لبريطانيا. ولم تكن النسبة الموجهة للزراعة والصناعة والتعليم

والصحة تتجاوز الـ ١٠/١ من الميزانية العامة. رغم شحة التكوين الرأسمالي فلم يكن كله وطنياً وإنما هو مختلط. ووصول التكوين الرأسمالي في نهاية المرحلة إلى ١٨ مليون إنما يعود لدمج الضفتين. ٢ - إن اعتماد الخزينة على المساعدات والقروض بنسبة ٥٧٪ يعكس مدى تبعية الدولة للخارج في الاقتصاد والسياسة. ٣ - إن اقتصار نسبة العاملين بالخدمات على ٤٤٪ يعود إلى تزايد نسبة العمل المنتج الذي رافق عملية الضم لأن الحجم الأساسي من اليد العاملة في الضفة الغربية كان يعمل بالإنتاج في ظلّ الاستعمار البريطاني. كما أن ارتفاع نسبة نمو الانتاج الصناعي يعود إلى السبب ذاته وهو الضم.

وفي مرحلة ٦٢ - ٦٦ تابع النمو مساره للأسباب نفسها، لكن المساعدات أصبحت أميركية وعربية بعد نمو عائدات النفط وحلول أميركا محل بريطانيا في كثير من المناطق. وهكذا ارتفعت قيمة الانتاج الإجمالي من ٥٠ مليون دينار عام ٥٠ إلى ١١١ عام ٦١ إلى ١٥٠ عام ٦٦ وبلغ معدل النمو الزراعي ٦٪ سنوياً والصناعي ١٥٪ وازدادت قيمة التكوين الرأسمالي الاجمالي إلى ٢٨ مليون دينار عام ٦٦ وانخفضت نسبة العجز في الميزان التجاري إلى ٣٥٪ وارتفع عدد العمال من ١١٧١ في الشرقية عام ٥٠ إلى ٦٢٫٥٠٠ في الدولة بضفتيها عام ٦٦ .

لكن مرحلة ٦٧ - ٧٢ شهدت نمواً معكوساً تماماً بسبب فقدان الضفة الغربية. فرغم المساعدة المالية الضخمة التي قررت لكل من مصر والأردن في مؤتمر الخرطوم عام ٦٧ ، ورغم أن هذه المساعدة سنوية. فقد نقص معدل النمو في الزارعة إلى -٢٪ وفي الصناعة إلى -١٪ وفي الخدمات إلى ١٪ . وعادت نسبة التمويل الخارجي للميزانية إلى ٥٧٪ بعد أن كانت قد انخفضت في مرحلة ٦٢ - ٦٦ .

ووصلت نسبة البطالة الحقيقية إلى ٥٥٫٦٪ من قوة العمل في منتصف عام ٦٩ وارتفعت تكاليف المعيشة وانخفضت القيمة الحقيقية للأجور بسبب التوسع في الاستيراد وضخامة الانفاق على الإدارة العامة والخدمات وإهمال الزراعة والصناعة وهيمنة الخدمات على الاقتصاد الوطني حتى وصلت حصتها من الناتج المحلي الاجمالي ٧٤٫١٪ عام ٧٠ مقابل ٢٥٫٩٪ لقطاعات الانتاج. وهذا الوضع الاقتصادي المتردّي بالإضافة إلى نمو المقاومة قبل أيلول ٧٠ ، ونهوض الحركة الجماهيرية المنظمة، كل ذلك قد أدّى إلى صراع طبقي مطلبي وصراع سياسي مسلح كاد يسقط السلطة الطبقية لولا أخطاء ذاتية قاتلة ضمن المقاومة والأحزاب الوطنية والتقدمية، ولولا الدعم الاسرائيلي - الأميركي. ورغم ذلك فقد استطاع العمال عام ٧٠ انتزاع العديد من المكاسب النقابية والمعيشية والديمقراطية.

وبين عامي ٧٣ - ٧٥ تقدمت عدة عوامل لدعم الصناعة: الصراع الطبقي والسياسي

المحتدم في لبنان الأمر الذي جعل الكثير من الفعاليات المصرفية والتجارية والصناعية تنتقل إلى الأردن. والقفزة الهائلة في أسعار البترول بدءاً من نهاية ٧٣ وما رافقها من تزايد في طلب السلع. والاستقرار الذي ضمنه الجيش الأردني بعد ذبح المقاومة في أيلول ٧٠ وتموز ٧١ وتأمين سلامة الحدود من أية عمليات ضد العدو مما فرض على الدول النفطية المرتبطة بالرأسمالية العالمية، أن تقدم دعماً سخياً خصوصاً منذ مؤتمر الرباط ٧٤ . ولم يقتصر هذا الدعم على دول عربية بل تعداه إلى الولايات المتحدة وإيران وعدة مؤسسات دولية. وزاد من حقه في هذا الدعم الدور العسكري المؤثر الذي مارسه في عُمان ضد الثورة الشعبية. وتوسع الشريحة المستهلكة للسلع المصنعة والمتكوّنة من مالكي الأرض التي غدت ملائمة للبناء أو للمنشآت، ومن تجار الأرض والبناء، والمرتقين في السلم الوظيفي، والمستفيدين الأساسيين من المساعدات، والعاملين بالاستيراد والتصدير... وهكذا ففي حين انخفضت نسبة النمو في الزراعة إلى ١٪ فقد ارتفعت في الصناعة إلى ٢٣٪ فأصبحت الصناعة تساهم بـ٢٤٪ من الناتج المحلي والزراعة بـ١٢٪ والخدمات بـ٦٤٪ . أما القوى العاملة فتوزعت بين ٦٠٪ للخدمات و٤٠٪ بنسب متقاربة للزراعة والصناعة. وهنا يتبدى ضعف الانتاجية في الأرض ودور الخدمات الكبير في الناتج وقوة العمل على حدٍ سواء.

وبين ٧٥ ـ ٨٢ واصل الوضع الاقتصادي تحسنّه رغم ارتباط الاقتصاد بالرأسمال العالمي ورغم أزمة ذلك الاقتصاد. لأن العوامل نفسها التي فعلت فعلها في المرحلة السابقة تعمقت وتوسعت أكثر. فالمساعدات التي تقررت في قمة بغداد عام ٧٨ باتت ضعف المقررة عام ٧٤ تقريباً. وتزايدت القروض والمساعدات الأخرى أيضاً من الدول الرأسمالية أو التابعة لها ومن صناديق التنمية العربية والدولية. وكذلك تزايدت تحويلات العاملين بالخارج فبلغت عام ٨٢ مثلاً ٣٥٠ مليون دينار. ومعظم الاستثمارات توجهت نحو قطاعات البناء والعقارات والمال. وتوجه قسم هام منها نحو الانتاج لجزالة الأرباح الناجمة عن تصديره للخليج وللعراق بعد الحرب. وبسبب الحرب نفسها انتعش ميناء العقبة. ونتيجة لذلك ارتفعت قيمة الناتج المحلي الاجمالي من ٣٢١،٣ مليون دينار عام ٧٥ إلى ١٢٠٦،٢ عام ٨١ ووصل معدل النمو عام ٨٠ إلى ١٠٪ .

ولعل الوزن الذي يحتله الدعم الخارجي يتضح أكثر من خلال بعض الأرقام. ففي خطة ٧٦ ـ ٨٠ مثلاً تقرر لقطاع الصناعة والتعدين مبلغ ٢٢٩،١٢٠ مليون دينار منها ٣،٣٩٠ فقط من الموازنة العامة و٣٥ من القطاع الخاص والباقي من الموارد الذاتية للشركات والقروض والمساعدات. أما المساعدة التي خصصت للأردن بموجب قمة بغداد عام ٧٨ فقد بلغت ١٢٥٠ مليون دولار في العام. كما أن المساعدة الأميركية السنوية لازالت

تتراوح بين الـ٩٠ والـ٩٥ مليون دولار سنوياً. وهناك الكثير من القروض والمساعدات الإضافية من دول وصناديق وبنوك عربية ودولية غير المذكورة آنفاً. لكن هذه المساعدات والقروض التي تتلقاها الدولة مباشرة تحت عناوين المواجهة مع اسرائيل أو حل الأزمات المالية، لم تكن تثمّر في الانتاج أو في البنى التي تخدم الانتاج بدليل ضآلة المبلغ المخصص من قبل الدولة للصناعة والتعدين في خطة ٧٦ - ٨٠ وهي الفترة التي تلقى فيها الأردن أجزل المساعدات. وبالطبع لم تخصص من أجل إنهاك العدو الصهيوني لأن مهمة النظام الأولى منذ ولادته وحتى الساعة ما فتئت تأمين الهدوء على الحدود، ووأد أية قدرة عسكرية للمقاومة قبل أن تنمو، ومنع جماهير الأردن من أيّ إعداد لها يؤهلها لمقاتلة العدو كما يجري في لبنان منذ حزيران ٨٢ وحتى الآن.

لكن هذه الأموال ذات المنابع الخارجية من مساعدات وقروض وتحويلات العاملين بالخارج عادت بمعظمها إلى السوق لتغذي مشتريات الأرض وحركة البناء. والأعمال المصرفية من تسليف وودائع. والحركة التجارية والطلب على السلع المصنعة والانتاج الزراعي وميزان المدفوعات وقوة الدينار الأردني والكتلة النقدية المتداولة. فتوسعت الشرائح الطبقية المستفيدة وتعاظم ثراؤها وتكوّنت طبقة جديدة رديفة للإقطاع وحليفة له. ولولا عمق نفوذ الإقطاع في القبائل والأسر من خلال علاقات التخلف. وأيضاً لولا حيازة الإقطاع لمساحات واسعة من الأرض الصالحة للبناء ولإقامة المنشآت الكبرى، وما تدره هذه الحيازة من أموال طائلة نتيجة ارتفاع اسعار الأرض عشرات المرات خلال عقد ٧٣ - ٨٣ ، ولولا تركيب الجيش والسلطة وأجهزة الأمن المصمّم لخدمة الاقطاع وعلى رأسه الأسرة المالكة... لولا ذلك كله لاحتلت بورجوازية الخدمات والشرائح الطبقية الصاعدة الجديدة الموقع الأول في سلطتي التقرير والتنفيذ.

والوضع الجديد الناشيء في هذا العقد عقد الثورة البترولية هو ارتقاء بورجوازية الخدمات لمستوى الاقطاع مع احتلالها الموقع الثاني. وعند هذه النقطة من مسار التطور تشابه الوضعان الطبقيان في الأردن ولبنان مع الاختلاف في ترتيب القوى الطبقية القائدة. وانعكس هذا التشابه في الوضع الطبقي القيادي على الايديولوجية السائدة والخط السياسي الذي تفرزه. والفارق القائم ينبع من الدور التاريخي والموقع الجغرافي والبناء السياسي والطبقي للمعارضة ودور الجيش في الأمن والإرث الديموقراطي. وكثير من هذه الفوارق بدأت بالتقارب عام ٨٣ كنتيجة طبيعية لجزء من أهداف الغزو الصهيوني.

ومقابل هذا الاثراء المتزايد لكل المستفيدين من حركة السوق، كانت مصاعب الحياة تتراكم أمام العمال غير المهاجرين والعمال الزراعيين وصغار مالكي الأرض والحرفيين

والمهنيين وصغار الموظفين. إذ ارتفعت أجور المساكن وأثمانها. وأجور الطبابة وأثمان الدواء. وأثمان الغذاء والكساء، وتكاليف النقل، مرّات ومرّات. ووازتها في الارتفاع أساليب الابتزاز، وأجهزة القمع، ومصادرة الحريات، وإثارة النعرات الاقليمية والمذهبية، والتضييق على أي تحرّك للمقاومة وأي دعم لها. وتزايد الافساد الخلقي والمادي في صفوف القيادات النقابية والسياسية، والمراتب العليا من الموظفين والجيش وأجهزة الأمن. ومثل هذا التناقض الطبقي والوطني الحاد بين القوى الطبقية الدنيا والمقاومة وأنصارها من جهة وبين الطبقات العليا وأجهزتها من جهة أخرى، كان يجب أن يؤدي إلى انفجارات وطنية وطبقية عنيفة. ولكن أقنية التصريف والتوريد باتجاه الدول النفطية ومنها، ظلّت تمنع الانحباس الذي يدمّر السدود الطبقية، وظلّت تغذي عملية الإغراء والإفساد، وتنتزع عناصر متزايدة من الصفوف الوطنية الطبقية إلى الصفوف المضادة. صفوف السلطة وأجهزتها.

وما ان بدأت طاقة أقنية التصريف والتوريد تخفت ولو كان الخفوت بطيئاً، حتى بدأ التحوّل ولو كان بطيئاً أيضاً. فالانتعاش لا يستند إلى ركائز ثابتة في الإنتاج الزراعي والصناعي قادرة على تأمين القدر الأكبر من الاكتفاء الذاتي، وتأمين الاستقلال الاقتصادي. قادرة على اشباع الحاجات الاساسية للجماهير واستيعاب قوى العمل الجديدة، وعلى تأمين فائض دائم لتثميره في مجالات انتاجية جديدة، وفي تجديد قوة العمل وزيادة قدرتها الانتاجية. لكن الانتعاش يستند إلى ركائز معكوسة تماماً، تعتمد على حركة السوق النشطة، والتي تتولد بدورها من محرّكات تبدأ من الخارج: من القروض والمساعدات والاستثمارات وتحويلات العاملين ومن الطلب الخارجي على السلع الزراعية والصناعية، وعلى القوى العاملة. ولذلك، ما إن مُسّت هذه الركائز حتى بدأ الخلل، وعندما تهتز هذه الركائز أوتنهار تغدو الثورة الوطنية الطبقية مفروضة بحكم مسار التطور نفسه، ويمسي علّى القوى التي تستفيد من هذه الثورة أن تسّرع عملية الانضاج في ذاتها وفي الواقع القائم. وأن تقود عملية التغيير باتجاه التبديل الجذري للمواقع، بحيث تنتقل القوى الطبقية ـ السياسية الممثلة للشرائح المسحوقة وطنياً وطبقياً، إلى مواقع السلطة السياسية. وما يتبع هذا الانتقال من تحوّلات حتمية.

إن الضمور المحدود والمتصاعد في طاقة أقنية التصريف والتوريد قد نجم عن أزمة الرأسمالية العالمية التي اندمج بها الاقتصاد الأردني. وعن تقليص الانفاق في الدول النفطية بحوالي الثلث بدءاً من عام ٨٣ وما يرافق هذا التقليص من تخفيض الطلب على صادرات الأردن. وعن تخفيف بعض المساعدات المالية ومنها مساعدة العراق التي أوقفت عام ٨٢ بسبب حربه مع ايران. وعن تخفيض الطلب على الأيدي العاملة الأردنية وما يتبع ذلك من

أزمة داخلية في التشغيل، ومن تناقص في التحويلات. وعن انخفاض عائدات ميناء العقبة بسبب تناقص واردات العراق. وقد أدّت هذه التغيّرات ذات المنشأ الخارجي إلى انخفاض في نسبة النمو من ١٠٪ عام ٨٠ إلى ٨٪ عام ٨١ إلى اقل من ٥٪ عام ٨٢ وذلك بالأسعار الجارية. أمّا بالأسعار الثابتة فالانخفاض أكبر بكثير. كما أدّت إلى تراجع هجرة العمال الأردنيين من معدل ١٥ ـ ١٧ ألفاً نهاية السبعينات إلى معدل ٥ ـ ٧ آلاف عام ٨١ والمعدل في انخفاض مستمر. ونظراً لافلاس بعض الشركات وركود تصريف بعضها، أخذت تلجأ لاحلال العمالة الوافدة الرخيصة محل العمال الاردنيين فارتفع عددهم من ٦٠٠٠ عام ٧٩ إلى حوالي الثلاثين ألفاً عام ٨٢ .

ومنذ نهاية عام ٨٢ ومطلع ٨٣ بدأت الشركات الصناعية وغير الصناعية التي تعاني من المصاعب عملية فصل العمال. مثلاً: الفوسفات ٢٦٠ عاملاً ـ التبغ والسجاير ١٩٠ ـ مستشفى البشير ٢٥٠ ـ شركة الانتاج هورت ٢٥٠ ـ شركة المياه الغازية ١٠٠ شركة مصانع الورق الكروت ١٠٠ وفي العشرات الأخرى من الشركات لأنها باتت تعاني من الركود الاقتصادي ومن مشاكل الانتاج والتسويق، والتسريح ليس خاصاً بالقطاع الخاص وحده وإنما في القطاع العام أيضاً. ومع أن الانخفاض في انتاج البترول بدأ عام ٨٢ والانخفاض في سعر البرميل من ٣٤ دولاراً إلى ٢٩ حصل في مطلع ٨٣ مما ولد تقلصاً في العائدات بحوالي الثلث، فسرعان ما اضطرّت الحكومة الاردنية غير المنتجة للبترول للاقتراض من البنوك المحلية والأجنبية لتغطية نفقاتها الجارية. وتجميد معظم مشاريعها الانمائية ووقف استحداث أية وظائف في أجهزة الدولة. وتخفيض الدعم الحكومي للمحروقات بهدف تقليص العجز في موازنة ٨٣ من ٣٣ مليون دينار إلى ١٣ مليون، مما أدّى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات لارتفاع أسعار المحروقات. ونتيجة لمجمل هذا الوضع الناجم عن الضعف المحدود في كافة أقنية التصريف والتوريد تصاعد التضخم والغلاء دون أن يوازيهما ارتفاع في الأجور، فشكّل كل ذلك بداية النهوض الطبقي الذي كان قد سجل ارتفاعاً عامي ٦٩ و ٧٠ ثم تجمّد تقريباً بسبب حالة الانتعاش الاقتصادي في فترة السبعينات خصوصاً بدءاً من عام ٧٤ ، وأيضاً بسبب آثار عقد الثورة البترولية على مجمل الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة العربية، وهكذا ولأول مرة منذ عام ٧٠ شهد الأردن إضراباً عمالياً كبيراً يوم ٨٢/١٢/٢٠ شارك فيه حوالي اربعة آلاف عامل في شركة الفوسفات احتجاجاً على قرار الشركة بفصل ٥٠٠ عامل الأمر الذي أدى إلى استنفار الجيش وقوى الأمن وتطويق المناجم، لكن إصرار العمال أدّى إلى تحقيق مطالبهم. ثم تصاعد النضال العمالي بعد هذه البداية الكبرى والناجحة.

والسؤال هو: لماذا لم تستطع السلطة الطبقية أن ترسي أسس التطور المتجدد في قوى الانتاج مستفيدة من جملة الظروف المؤاتية؟ والجواب على ذلك ينطلق من بنية الطبقة السائدة. فالاقطاع بقي مسيطراً حتى الآن بنمط إنتاجه وعلاقات إنتاجه ومن هذه البنية انبثق الفكر السائد. ومن هذا الفكر نبع الخط السياسي. والقفزات المذهلة التي طرأت على أسعار الأرض المعدة للبناء والانشاءات. والتحسّن في إنتاجية قطاع من الأرض، وفائض القيمة الناجم عن سرقة جهد العاملين فعلاً في الأرض، كلّها بقيت تثمّر في البناء الفاخر وشراء السيارات والأثاث وأنواع الكماليات الأخرى. وقلّما ذهب قسم منها للصناعة. وبورجوازية الخدمات والشرائح الطبقية المتلاحقة التي تنضم إليها، لم توظف عائداتها في صناعات وطنية قادرة على الاستمرار أو في عمليات تطوير انتاجية الأرض والعاملين بها، وإنما بقيت تعيد توظيف هذه العائدات في الخدمات نفسها، وهذه الخدمات مرتبطة بعوامل خارجية. والصناعة التي هي على العموم ملكية خاصة لم تتجه نحو صنع وسائل الانتاج ومستلزمات تطوير الانتاج وتلبية الحاجات المحلية، وإنما ربطت نفسها بالعوامل الخارجية ذاتها. وهكذا تأثرت كل هذه القطاعات بالتقلص النسبي في عائدات البترول رغم أن القطر ليس من الأقطار المنتجة له.

صحيح أن الأردن فقير بالموارد الذاتية لكن مساحة ١٣ مليون دونم صالحة للزراعة ليست قليلة بالنسبة لقطر عدد سكانه عام ٨٠ (٣،١٩٠) ملايين نسمة. لكن المسألة ان كل ما استثمره خلال السبعينات في الزراعة هو مبلغ ٣٢٢ مليون دولار ورغم أن المستهدف هو مبلغ ١٦٠ مليون دولار فقط وأن نسبة التنفيذ بلغت ٢٠١،٣٪ فإن تغطية الصادرات للواردات الزراعية في ذروة الانتعاش الاقتصادي عام ٧٨ بلغت ٢٥٪ فقط. كما أن صادرات الأردن من الفوسفات شكلت عام ٧٠ ١٨،٤٪ من صادراته وعام ٧٨ نسبة ٢١،٤٪ وكما أن الأردن غني بثروته الحيوانية وخاصة الأبل والغنم. ولكن المسألة هي ارتباط الانتعاش صعوداً وهبوطاً بأقنية التصريف والتوريد.

وتوسع بورجوازية الخدمات بالشرائح الطبقية الصاعدة، وتنامي التقليد الاستهلاكي لدى طبقة الاقطاع، كونا معاً أهم عوامل امتصاص الفائض والتدفقات المالية. ولنضرب لذلك مثلاً: بلغت أجور العاملين بيدهم وبفكرهم عام ٨٠ (٤٣ مليون دينار) بينما بلغت المساعدات والقروض والتحويلات قرابة الـ ٨٠٠ مليون دينار منها قرابة الـ ٤٧٠ مساعدات وقروض. وبلغت مخصصات الحكومة لكافة القطاعات في العام نفسه ٥٦ مليون دينار فقط. ومن هذا الرقم حوالي الـ٤٥٪ من الايرادات المحلية. إذن أين يذهب الفارق بين الـ ٣٠ المقتطعة للتمويل الحكومي والـ٤٧٠ الواردة كمساعدات وقروض؟

أللجيش والأمن؟ إن النسبة المخصصة لغير القطاعات الاقتصادية من الـ ٥٦ هي ٢٤،٢٪ فأين يذهب الباقي؟ حسناً. وكم يخصص من الـ٥٦ للزراعة والصناعة بما في ذلك استخراج الفوسفات؟ إن الدولة تخصص نسبة ٥،٢٪ للزراعة و ٢٩،٩٪ للصناعة والتعدين أي ٣٥،١٪ من أصل انفاق الحكومة البالغ ٥٦ مليون دينار كمعدل وسطي في خطة ٧٦ ـ ٨٠ التنموية. فهل يمكن لمثل هذا الانفاق الحكومي التافه على قطاعي الانتاج أن يرسي الشروط المادية لتطور القوى المنتجة تطوراً مستقلاً؟ ولكن كيف ننسى القطاع الخاص وتثميراته في الزراعة والصناعة؟ حسناً ايضاً. لنرَ. رصدت الخطة الخماسية نفسها للقطاع الخاص في حقلي الزراعة والصناعة مبلغ ٤٤٤،٤٨ مليون دنيار أي قرابة الـ ٨٩ سنوياً. وعلى فرض الاستجابة الكاملة من القطاع الخاص فهل يكفي هذا المبلغ لإحداث التطور الملائم الذي يشبع الحاجات الجماهيرية ويؤمن الفائض الضروري لمواصلة التطور؟ النتائج القائمة على الأرض تقول لا. وتوجهات هذه التثميرات هل انصبت وفق الأسس التي تضمن الاكتفاء الذاتي وتجاوز الأزمات عندما تتعرض أقنية التصريف والتوريد لأية شحة في التدفق؟ النتائج أيضاً تقول لا. بدليل السرعة المتناهية التي حصل فيها التأثر.

ولنقارن بين الموظف في الزراعة والصناعة عام ٨٠ نفسه من قبل الحكومة والقطاع الخاص والبالغ ١٤٥ مليون دينار في حال تحقيق المستهدف بالفعل، وبين الاستثمارات في قطاع العقارات لعام ٨١ والبالغة ٧٥٠ مليون دينار حسب تقرير رسمي. فماذا نجد؟ إنّ الاستثمارات في قطاع العقارات تفوق الخمسة أضعاف المبلغ المستهدف في الزراعة والصناعة والتعدين. أليس ذلك وضعاً مقلوباً تماماً؟ ولنقارن مرة أخرى مع السيارات المستوردة عام ٨١ ذاته. فقد بلغ المعدل الشهري لشراء السيارات ٨،١ ملايين دينار، اي قرابة الـ ١٠٠ مليون دينار في العام. وهذا المبلغ يعادل ثلثي المستهدف في الزراعة والصناعة في عام ٨٠ . وهنا أيضاً. أليس ذلك وضعاً مقلوباً تماماً؟ ولنفترض أن الفارق بين الـ٣٠ والـ٤٧٠ مليون دينار يذهب كلّه للجيش والأمن وبعض النفقات الخاصة، أفليس ذلك مهزلة؟ لأي جيش ولأي أمن؟ ألجيش الطبقة السائدة وأمنها، أم لجيش الشعب وأمنه؟ التاريخ الذي لا يمكن تزويره يجيب على هذا.

إن بداية الأفول عام ٨١ هي نتيجة طبيعية لمثل هذا النظام الطبقي. ففي هذا العام بدأت البورجوازية التجارية ومعها البنوك بزيادة صفقاتها المستوردة لتزاحم الصناعة الوطنية في السوق المحلية وفي سوق العراق. وتوجه رأس المال المالي للتوظيف الأكثر جدوى والأسرع مردوداً في أسهم البنوك والعقارات والتجارة. فنقص الانتاج الصناعي بسبب هذا بنسبة ١٠،٧٩٪ عن عام ٨٠ . ومدراء المؤسسات الكبرى الحكومية والذين يشكلون جزءاً من

الطبقة الصاعدة، منحوا الحرية المطلقة بالتصرف بالأموال دون رقابة. ومالكو وسائل الانتاج ما انفكوا يقتطعون نصف قيمة الانتاج دون جهد. وأصحاب المصانع كانوا عام ٨٠ يستأثرون بـ٧،٤٢ حصص مقابل حصة واحدة للعمال. وإذا كان هذا الاقتطاع لفائض قيمة العمل هو جوهر نظامي الإقطاع والرأسمال، فإن الفائض في الدول الرأسمالية يثمّر بشكل أساسي في الإنتاج لا في الاستهلاك. كما ان المردود العالي للانتاجية، والنهب التاريخي لثروات البلدان التابعة، يمكنانها من التجديد المستمر في الذوق الاستهلاكي. وهذه الرأسماليات سحقت الدور الاقتصادي والسياسي للاقطاع كما هزمت الايديولوجية الدينية المرافقة له ونمط الاستهلاك الملازم له.

أما في دولة مصطنعة بالأصل تموّل على الدوام أكثر من نصف ميزانيتها من المساعدات والقروض الخارجية، فكيف يكون مقبولاً أن تبلغ الاستثمارات في العقارات والسيارات قرابة الستة أضعاف بالنسبة للمستثمر في الانتاج بما في ذلك استخراج الفوسفات؟ وكيف يكون مقبولاً أن يستنفذ القسم الأعظم من القروض والمساعدات وتحويلات العاملين بالخارج في مجالات غير انتاجية؟ وهل يمكن لطبقة تحترف نهب الأموال العامة بالإضافة الى استنزاف فائض القيمة وبعثرة المساعدات والقروض في طرق غير منتجة، أن تحدث تطوراً حقيقياً مستقلاً في قوى الانتاج وتغييراً جاداً في علاقاته؟ لقد جرؤ ديوان المحاسبات عام ٨٠ على ذكر بعض الظواهر لهذا النهب حين ذكر اختلاس الأموال العامة والتلاعب بها وفق جداول رقمية. والهائه في البحث عن المخالفات المالية الصغيرة التي يرتكبها صغار الموظفين، والصمت عن المخالفات والاختلاسات التي يرتكبها كبار المسؤولين. واستهتار الوزارات بالرد على استيضاحاته حول المخالفات والتي بلغت عام ٨٠ وحده ٨٣٧ استيضاحاً.

وقد لخصّت المذكرة المقدمة من عدة نقابات عمالية في حزيران ٨٣ انعكاس المسار التنموي المقلوب على الطبقة العاملة، حيث أوضحت المذكرة: أنه خلال بضعة أشهر فقط تم تسريح آلاف العمال من القطاعين العام والخاص. وأن الاقتصاد في محنة حقيقية بسبب تخلفه وضعف قطاعاته الانتاجية وارتباطه بالنظام الرأسمالي العالمي وتأثره بأزمة البطالة والتضخم التي تسود النظام الرأسمالي العالمي. وأن حالة الركود والتراجع الاقتصادي ليست حدثاً عابراً بل هي محصلة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة. كما أن زيادة الميزانية عن طريق زيادة الضرائب والرسوم مع تقليص الخدمات العامة الأساسية قد أثقلت كاهل قطاعات الانتاج وجمهور الشعب. وشبح البطالة اصبح يهدد عشرات الألوف من العمال. ومشاكل التسويق أدّت إلى إقفال مؤسسات وتقليص إنتاج مؤسسات

أخرى. وقد ضاعف من مشاكل العمال وجود أكثر من ٧٠ ألف عامل أجنبي لا قدرة للعمال الوطنيين على مزاحمتهم في مستوى الأجور.

إذن عجزت سلطة الاقطاع وبورجوازية الخدمات والبورجوازية الصناعية عن إرساء الأسس المادية لتطوير قوى الانتاج وعلاقات الانتاج، تطويراً مستقلاً ومتجدداً. ولم تتمكن هذه السلطة من تجنب آثار الأزمة العالمية لارتباطها بالسوق الرأسمالي العالمي. ولم تستطع أن تواصل عملية النمو ولو لبضعة أعوام بمجرد تعرض طاقة أقنية التصريف والتوريد الخارجية للضمور. وهذا العجز ناجم عن بنية القوى الطبقية السائدة التي تولّد اتجاهاتها وسياساتها والتي انعكست في مجمل البنيان الاقتصادي ومساره. الأمر الذي غدا يفرض ضرورة التغيير في المواقع الطبقية ـ السياسية للسلطة، بحيث تستلم القوى المسحوقة طبقياً ووطنياً هذه المواقع. وإذ ذاك سينعكس المسار تماماً ليس في نمط الانتاج وعلاقاته فحسب، بل في مسائل الوحدة وفلسطين والديموقراطية وقضايا العلاقة مع الامبريالية وقوى التحرر والتقدم في العالم. لكن مسألة التغيير الجذري في المواقع محكومة بنضج العامل الذاتي أولاً والمدى الذي تقطعه حركة التحرر العربي ثانياً والمستوى الذي تبلغه العملية الثورية العالمية ثالثاً. وذلك، نظراً للترابط في المصالح بين القوى الطبقية السائدة في الأردن وبين اسرائيل والامبريالية.

المجموعة الثالثة تضم هذه المجموعة أقطار الخليج العربي باستثناء العراق. وتطور قوى الانتاج في هذه الأقطار يرتبط جذرياً بتطور عائدات النفط. لأن مصادر الانتاج المشتركة قبل استثمار النفط ظلّت تعتمد على تربية المواشي والإبل، وبعض الصناعات الحرفية، وصيد السمك واستخراج اللؤلؤ، وزراعة الواحات والسهوب، وصناعة مراكب الصيد. وفي الوقت نفسه كانت الوساطة التجارية العالمية تكوّن أحد مقوّمات الدخل الأساسية. ولذلك بقيت الطبقة السائدة مكوّنة من المهيمنين على مفاصل الوساطة التجارية وكبار مالكي الإبل والماشية، والمستثمرين لرقع واسعة من الواحات والسهوب، وصانعي مراكب الصيد. وبعد استثمار البترول وارتفاع عائداته غدا الجزء الأساسي من الطبقة السائدة نواة الطبقة البترولية الجديدة. وأضحت الطبقة الجديدة تحمل الأصول الطبقية الماضية وخصائص البورجوازية التابعة المعتمدة على فضلات الشركات البترولية في المرحلة الأولى، وعلى حركة السوق الرأسمالي العالمي في المرحلة الثانية.

في المرحلة الأولى كان المستفيد كلياً من تزايد الانتاج الشركات البترولية والدول الرأسمالية. فخلال مرحلة ٦٠ ـ ٧٠ مثلاً ورغم قرارات مناصفة الأرباح استأثرت الشركات بـ٩٣٪ من قيمة الانتاج البترولي مقابل ٧٪ فقط للدول المنتجة، وذلك على

أساس أسعار المنتجات البترولية لا على أساس أسعار المواد الخام. أمّا الدول الرأسمالية فقد سجّلت استفادة مزدوجة: الأولى ناجمة عن ارتفاع الانتاج في ظلّ رخص الأسعار. والثانيةإعادة امتصاص الجزء الأكبر من العائدات من خلال ارتباط الدول المنتجة بالسوق الرأسمالي واستيرادها السلع المصنعة منه. فقد تطور انتاج المشرق العربي من البترول من ١٠ ملايين طن عام ٤٨ إلى ٥٠ عام ٥٠ إلى ٢١٢،٧ عام ٦٠ ثم تضاعف الانتاج أربع مرات حتى عام ٧٣ . وقد وصل الانتاج العربي من البترول ذروته بين عامي ٧٩ ـ ٨١ حيث غدا الانتاج اليومي يدور حول الـ ٢٢ مليون برميل يومياً. فمن كان المستفيد من هذا التزايد في الانتاج، ومن كان الخاسر؟ طيلة العقود [٤١] الثلاثة السابقة لعام ٧٣ لم تكن الدول المتخلفة مجتمعة تستهلك سوى ١٤٪ من الاستهلاك العالمي رغم أن سكانها يشكلون نصف العالم. وهذا الاستهلاك لا يعادل سوى أقل من نصف استهلاك الولايات المتحدة وحدها. وعام ٧٣ كانت نسبة استهلاك الدول المتخلفة ٨،٠٨٪ فقط مقابل ٣٩،٧٢٪ للدول الرأسمالية و٩،١٧ لدول التخطيط المركزي وعام ٧٩ بلغت ١٠،٧٣٪ و ٤٠،٦٥٪ و ١٢،٨٥٪ للمجموعات الثلاث على التوالي. وبسبب غزارة الانتاج العربي تدنى الاحتياطي العربي من ٩٦ سنة عام ٦٠ الى ٤٦ عام ٧٣ فمن الخاسر؟ ثم ما هي المخاطر الناجمة عن تزايد الطلب على البترول نفسه؟ تبلغ حصة الدول العربية مجتمعة من الطاقة الناضبة ٩٪ فقط من المجموع العالمي وتشمل هذه الطاقة كلاً من البترول والغاز والفحم واليورانيوم. أما الاحتياطي من النفط الخام فهو ١٣،٩٪ والمستهلك منه ٤٦،١٪ . إذن فالمشكلة هي التركيز على استهلاك النفط. لماذا؟ لأن الطبقات السائدة في مناطق التصدير الأساسية غير حريصة على صيانة الثروة القومية. ولأنها غير قادرة على التحكم بالحد الضروري من الانتاج نظراً لهيمنة الشركات على مراحل التنقيب والاستخراج والتسويق في مرحلة، ولارتباط هذه الطبقات بالرأسمالية العالمية في كافة المراحل. ومن هنا بقي العامل الحاسم في تقرير مستوى الانتاج والأسعار، هو العامل الخارجي والمنطلق بالتحديد من مراكز قوة الراسمالية العالمية. وهكذا حصل التفريط بالمصدر شبه الوحيد للانتاج وهو النفط الخام. وهنا يغدو تطوير الصناعة الاستخراجية إلى الحد الذي بلغه الانتاج، وتصديره كمادة خام، واستئثار الشركات والدول الرأسمالية بالنصيب الأوفر من قيمته الفعلية، اتجاهاً معادياً لإنجاز المهمة الأولى من مهام التحرر العربي وليس خطوة في سبيلها. وتصبح هذه النقطة اكثر وضوحاً عندما نعلم أن الاستهلاك العربي من الطاقة يعادل ١،٥ مليون برميل يومياً فقط. وهذا الاستهلاك يتزايد سنوياً بنسبة ٢٠٪ في البلدان المصدرة للنفط و١٠٪ في البلدان الأخرى. ورغم أن الكثير من هذا الاستهلاك لا يذهب لأغراض إنتاجية أو لسد حاجات ضرورية، فإنه لا يكوّن سوى أقل من ١/١٤ من إنتاج البترول وحده. أمّا الباقي

فيذهب بقسمه الأعظم لزيادة الارباح الرأسمالية وحل أزماتها وتقويتها، وبقسمه الأدنى للإسهام في التطور الانتاجي محلياً وقومياً.

لكن النهب الفعلي لـ ٩٣٪ من قيمة المنتجات النفطية لم يحافظ على المستوى نفسه والأساليب ذاتها. ذلك أن موجة من أعمال التأميم أو المشاركة قد انتشرت في مرحلة الستينات وبداية السبعينات. لكن الشركات ودولها بقيت محتفظة بأرباح النقل والتسويق والتصنيع، وبمستوى عالٍ من الانتاج الرخيص، وبامتصاص الفائض. وهذا التحوّل الجديد ضمن لشركات البترول ودولها تغيير طرق ورودِ الأرباح دون تبديل نقاط انطلاقها. كما ساعدها وساعد البنى الطبقية السائدة على نشر حجاب من الضباب الكثيف أمام أعين الجماهير الغاضبة. فعام ٦١ شق العراق طريق التأميم عندما اصدرت السلطة قرار تأميم حقل الرميلة الذي كانت الآي بي سي قد حصلت على امتياز التنقيب فيه، ويشمل هذا الحقل ٩٩،٥٪ من مناطق التنقيب. لكن نقطة الضعف القاتلة تمثلت بعدم تأميمه لحقول البترول المنتجة فعلاً. وفي كانون الأول ٦٤ صدر في سورية مرسوم تأميم كافة عمليات التنقيب والاستخراج الخاصة بالبترول وبكافة المعادن والثروات الباطنية. وعام ٦٦ بديء باستثمار البترول وطنياً. وفي نهاية الستينات سلكت الجزائر طريق المشاركة بـ ٥١٪ وبين عامي ٧٠ - ٧٣ بدأت موجات التأميم الجزئي أو الشامل لمعظم الشركات العاملة في الجزائر وليبيا والعراق. أما دول الخليج الأخرى فقد اتبعت مبدأ المشاركة أولاً ثم شراء كامل اسهم الشركات ثانياً. إلاّ أنها عقدت اتفاقيات تتعهد بموجبها ببيع ٨٢٪ من إنتاجها إلى الشركات العاملة في أراضيها. لماذا؟ لأن الشركات بذلك تقبض ثمن الأسهم اولاً، ثم تحتفظ بنسبة كبرى من الارباح التي فقدتها من خلال تصرفها بالـ٨٢٪ من الانتاج.

وإذا كان الانتاج والعلاقة مع الشركات قد تطورا وفقاً لذلك، فكيف تطورت الاسعار؟ بين عامي ٥٠ - ٧٠ بقي سعر البرميل حول الدولارين وعام ٧١ زيد سعر البرميل بـ ٣٥ سنتاً وعام ٧٢ بنسبة ٨،٤٩٪ لتعويض انخفاض سعر الدولار. وفي مطلع ٧٣ زيدت الاسعار بنسبة ١١،٩٪ للسبب نفسه. وفي هذه المرحلة جنت الشركات الاستعمارية والدول الرأسمالية أكبر الفوائد بسبب ترافق الانتاج الغزير مع السعر الرخيص. ثم بدأ مسلسل الارتفاع الكبير. ففي ١٥ تشرين اول ٧٣ ارتفع سعر البرميل إلى ٣،٠١١ دولاراً وفي ٧٤/١/١ وصل الى ١١،٦٥ وعام ٨١ بلغ أقصى حد له حيث غدا السعر الرسمي للأوبك بـ ٣٤ دولاراً بينما باعت بعض الدول نفطها بـ ٤٠ دولاراً للبرميل الواحد. لكن درجة الإشباع أدّت إلى انخفاض الطلب فهبط الانتاج إلى النصف عام ٨٢ وسعر البرميل الى ٢٩ دولاراً في مطلع ٨٣ .

في هذه المرحلة، مرحلة زيادة الاسعار، كانت الولايات المتحدة قد غدت سيّدة الموقف في منطقة الخليج حيث يوجد الموقع الأوّل للانتاج المصدّر. وفي الفترة نفسها بات التنافس في تصدير السلع المصنعة مستمراً بينها وبين اليابان وأوروبا الغربية. وهما غير منتجين للبترول بينما الولايات المتحدة منتجة له. وفي هذه الحالة يمسي ارتفاع سعر البترول عبئاً على اقتصادهما وبالتالي مضعفاً لقوته التنافسية تجاه الصادرات الأميركية. ولذلك شجّعت على ارتفاع الأسعار. فالتقت مصلحتها بهذا مع مصلحة الدول المصدّرة للبترول. وفي الفترة نفسها ايضاً أمست الولايات المتحدة تسعى لتطوير الطاقة البديلة، وتقليص استهلاك مواطنيها من الطاقة، وهذان الهدفان يستدعيان رفع سعر البترول المستورد. وهنا أيضاً التقت المصلحتان.

إذن فالارتفاع في الأسعار لم يكن محصلة لقوة محرّك التحرر لدى هذه الدول لأنها لا تمتلك هذا المحرّك، وإنما كان وليد مصلحة أميركية من حيث الأصل. وهذه المصلحة استفادت منها الدول المصدرة، بينما تضررت مجموعتان. الأولى هي الدول الصناعية المستوردة للطاقة. إذ زادت تكلفة الانتاج. والثانية هي الدول غير المنتجة للبترول والمستوردة للسلع المصنعة، حيث ارتفعت نفقاتها المخصصة لاستيراد البترول بما يتوازى مع ارتفاع الأسعار، كما ارتفعت نفقاتها المخصّصة لاستيراد السلع المصنعة بما يتوازى مع تزايد كلفة الانتاج الأمر الذي جعلها تلجأ لطلب القروض والإعانات من البنوك والدول الرأسمالية مقابل فوائد عالية والحد من حريتها السياسية والاقتصادية والفكرية، وتلجأ لطلبها كذلك من الدول النفطية ذات الفائض النقدي المرتبطة بدورها بالدول الرأسمالية فيتضاعف الحد من تلك الحرية، وتدخل نفق الضائقة المالية المتزايدة. وهنا أيضاً يتصاعد النفوذ الأميركي في هذه الدول.

إن الثمرة الطبيعية لارتفاع الانتاج والأسعار هي ارتفاع العائدات. ولذا تصاعدت العائدات من ٥ مليارات دولار عام ٧٠ إلى ٢١٥ عام ٨٠ وقريباً من ذلك عام ٨١ وهو العام الذي سبق الدورة المعاكسة. وطيلة المرحلة بقيت عائدات الدول الخليجية تدور حول الـ٧٥٪ من جملة العائدات العربية. فعام ٨١ مثلاً بلغت عائداتها النفطية ١٥٠ مليار دولار أنفقت منها على الواردات حوالي الـ ١٠٠ مليار، وخلال هذه المرحلة ظلت السعودية وحدها تستأثر بأكثر من نصف عائدات المجموعة الخليجية. فكيف وظفت هذه العائدات؟ لقد قام البترول بالدور الأساسي في تغطية الايرادات العامة وميزان المدفوعات، وكوّن القسم الأكبر من الناتج المحلي. فإذا أخذنا عام ٧٦ مثلاً. نجده يمثل النسب [٤٢] التالية:

	السعودية	الكويت	البحرين	قطر	الامارات	عُمان
الايرادات العامة	٩٥٪	٩١٪	٨٣٪	٩٦٪	٩٣٪	٩٢٪
ميزان المدفوعات	٩١٪	٧٩٪	٧٤٪	٩٠٪	٩٤٪	١٠٠٪
الناتج المحلي	٧١٪	٦٦٪	٦٦٪	٨٥٪	٦٢٪	٦٤٪

وهذه النسب تعكس مدى اعتماد هذه الدول على صادرات النفط الخام. كما تعكس ضآلة الاهتمام بقطاعات الانتاج الفعلية. وهذه النسب ظلّت في ارتفاع مستمر طيلة عقد الثورة البترولية. وهذا المسار ينسجم بالدرجة الأولى مع مصالح الدول الرأسمالية، لأنه يستجيب لتقسيم العمل الذي فرضته تلك الدول. بحيث تبقى مصدرة للسلع المصنعة والخبرة الفنية ومستوردة للمواد الخام. وتبقى أيضاً متحكمة بغذاء الدول النفطية التي يتزايد اعتمادها عاماً بعد عام على صادرات الدول المنتجة للغذاء وخاصة الولايات المتحدة وكندا واستراليا. وبهذا لا تتحكم فقط بالغذاء بل بالقرار السياسي والاقتصادي للدول النفطية. مضيفة بذلك حلقة جديدة من حلقات التبعية. ويؤكد هذه الحقيقة جدول صادرات دول هذه المجموعة المعتمد كلياً على عنصر واحد هو النفط الخام. حسب [٤٣] الجدول الآتي:

	الكويت	السعودية	الامارات	البحرين	عُمان	قطر
١٩٧٠	٩٤،٢٪	٩٩،٦٪	٩٦،٣٪	٧٥٪	٩٩،٦٪	٩٦،٤٪
١٩٧٨	٩٠،٨	٩٩،٧	٩٤،٩	٧٨،٢	٩٩،٤	٩٨،٩

ونلاحظ هنا التوازي شبه التام بين عامي ٧٠ و ٧٨ رغم تعاظم الثروة النفطية التي كان يجب أن تنفق بما يتناسب مع سد الحاجات الضرورية ومستلزمات تنمية قطاعات الانتاج الفعلية. لكن مثل هذا التقنين لا تقوم به طبقية اقطاعية ـ بورجوازية تابعة لا تمتلك حرية القرار السياسي ولا الاقتصادي إلاّ من خلال الهوامش التي تتيحها تناقضات المصالح الرأسمالية. ومن هنا جاء التطور الكسيح في قطاعات الانتاج الفعلية، والتطور الكبير في الصناعات الاستخراجية. حسب [٤٤] ما يلي: والقيمة بمليارات الدولارات:

	الزراعة	٪	الصناعة الاستخراجية	٪	الصناعة التحويلية	٪
١٩٧٠	٠،٣	٣	٦،٨	٥٦	٠،٦	٥
١٩٧٧	١،١	١	٥٨،٨	٦٦	٣،٦	٤

ويتضح من هذا الجدول أن الارتفاع الحاصل في قيمة إنتاج الزراعة والصناعة التحويلية لا يزيد عن فارق السعر بين العامين المذكورين، الأمر الذي يؤكد ركود الانتاج الزراعي والصناعي أو هزال تطوره. وانخفاض حصة كل من هذين القطاعين في تكوين الناتج يؤكد الركود أو الهزال. وبالمقابل فإن ارتفاع الانتاج والسعر والحصة في الناتج المحلي بالنسبة للنفط الخام يؤكد التطور المتزايد لهذا القطاع. ويؤكد بالتالي مدى التفريط بالثروة القومية، والانسياق وراء الارباح التي تجني ثمراتها الطبقة السائدة، والتبعية التي تلزمها بحدود معينة من الانتاج. وإلاّ لكان تحقق التوازي بين تزايد الانتاج وتطور الحاجة.

والآن كيف كانت توزع قيمة الناتج المحلي؟ إذا أخذنا عام ٧٩ كمقياس نجد أن القيمة تتوزع وفق ما يلي [٤٥]: (بالمليار دولار) الناتج المحلي ١٦٩،٧ الاستهلاك ٦٣،٨ الاستثمار ٤١،٨ ، الادخار ١٠٥،٩ ، ميزان الموارد ٦٤،١ ، إذن فالاستثمار السنوي أقل من الـ١/٤ أما عام ٨٠ فالناتج ٢٣٣،٦ ، والمستهلك ٧٧،١ ، والمستثمر ٥٣،٧ ، أي أن نسبة الاستثمار أكثر من ٢٢٪ إذ يصبح بالامكان تحديد معدل وسطي للاستثمار يتراوح بين الـ ٢٢٪ والـ٢٦٪ من قيمة الناتج المحلي. لكن المخصص للاستثمار لا ينفّذ بشكل كامل فإذا أخذنا المستهدف والمنفّذ فعلياً خلال عقد السبعينات في القطاع الزراعي مثلاً، نجد أن نسبة الاستثمار الفعلي [٤٦] هي ٥٨،٢٪ في الامارات و١٤،٨٪ في السعودية، و٩،٨٪ في الكويت. وهي أهم دول المجموعة . ومن هذه النسب المتدنية في التنفيذ التي يدور معدلها الوسطي حول ربع المستهدف نستطيع استخلاص مدى ضآلة الاهتمام في هذا القطاع الانتاجي. لكن التنفيذ في الانشاءات والمعدّات المستوردة ودور الخبرة يختلف عن ذلك، لأن العمولة وتقاسم أرباح الصفقات وهيمنة الشركات الاحتكارية تفترض نسبة عالية من الاستثمار الفعلي.

وبسبب ركود الانتاج الزراعي وتراجعه إذا أخذنا بعين الاعتبار انخفاض قيمة الدولار، لم تغط الصادرات الزراعية من قيمة الواردات الزراعية [٤٧] إلاّ نسبة ضئيلة للغاية بلغت عام ٧٨ في البحرين ١٧،٧٪ والكويت ٨،٥٪ وعمان ٢،٥٪ والسعودية ١،٢٪ وقطر ٠،٥٪ والامارات ٠٪ وحسب دراسة منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة فإن الطلب على الحبوب يرتفع سنوياً بنسبة ٤٪ والخضار والفواكه٥٪ والسكر واللحم والبيض ومنتجات الألبان ٧٪ في الوطن العربي عامة. أما في الدول النفطية المستوردة للعمالة فيرتفع الطلب بنسب أعلى تتوازى مع تضخم حجم المستهلكين للغذاء في تلك الدول. ومع هذا التزايد المستمر في الاعتماد على السوق الرأسمالية في طلب الغذاء، تتضاعف بالنسبة نفسها تبعية هذه الدول لتلك السوق، وما تفرضه هذه التبعية من قيود سياسية واقتصادية وفكرية.

إذن فالصناعة التحويلية لم تتجاوز في تطورها خلال عقد التنمية إلاّ نسبة هزيلة بالقياس للفارق في ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الدولار. والزراعة انخفض إنتاجها بالقياس لهذا الفارق. إذ لم يخصص للزراعة [48] في الخطط الاستثمارية بين ٧٠ ـ ٨٥ إلاّ نسب ضعيفة تراوحت بين الـ٠ والـ٨٦،٠٪ في الكويت والـ١،٦٠٪ في السعودية في خطة ٧٠ ـ ٧٥ والـ٠ والـ٦٨،٠ في الكويت والـ١،٤٧٪ في السعودية في خطط ٧٦ ـ ٨٠ والـ٠ والـ٧٣،٠ في الكويت والـ١٠،٢٧٪ في السعودية في خطط ٨١ ـ ٨٥ وإذا كانت استثمارات الـ٨٣ وما بعد قد خفضت بنسب تدور حول الثلث. وإذا كانت نسبة التنفيذ الفعلي تدور حول ربع المستثمر، فإن الركود في قيمة الناتج الزراعي وتراجعه، يغدوان طبيعيين تماماً. وهذه النتائج في قطاع الصناعة التحويلية والزراعة منسجمة تماماً مع بنية ومصالح الطبقة السائدة، ومصالح الشركات الاحتكارية والدول الرأسمالية المرتبطة بها هذه الطبقة.

ولكن، هل كان الانفاق في حالة ركود او تراجع، كما هو الوضع في قطاعي الانتاج الفعليين؟ بالطبع لا. إذ ارتفع الانفاق خلال ثلاثين عاماً بين بداية الخمسينات وبداية الثمانينات حوالي الستين مرة. وفي كثير من الحالات تجاوز الانفاق المقرر في الخطة. فقيمة خطة ٧٦ ـ ٨٠ في السعودية مثلاً ١٤٢ مليار دولار بينما بلغ الانفاق الفعلي ١٩٠ مليار. لماذا؟ لأن الانفاق الذي يمد الاقتصاد الرأسمالي بالأرباح، ويمد الطبقة السائدة بالعوائد، مطلوب على الدوام. ذلك أن كل انفاق يضاعف الطلب على السلع المصنعة والمعدات التي لا يزاحم انتاجها الانتاج الرأسمالي في الاسواق المحلية، ودور الخبرة وشركات الاستثمار ومؤسسات التعهد والمقاولات، هو انفاق ضروري لأنه يؤدي خدمة مزدوجة للاقتصاد الرأسمالي وللطبقة السائدة.

وهكذا يغدو الارتفاع في قيمة الناتج المحلي ومعدل النمو ونسبة الانفاق، ارتفاعاً مضاداً للمصلحة المحلية والقومية على المدى البعيد. وخادماً لمصالح الرأسمالية العالمية والطبقة الاقطاعية، البورجوازية السائدة بالمقدار ذاته. لقد ارتفعت قيمة ٤٩ الناتج المحلي الاجمالي لدول هذه المجموعة من ١٢ مليار دولار عام ٧٠ الى ٨٩،٦ عام ٧٧ الى ٢١٢،٢ عام ٨٠ وإلى رقم قريب من ذلك عام ٨١ ثم تراجعت بدءاً من عام ٨٢ بسبب انخفاض الطلب على النفط والتراجع في أسعاره. أما معدل النمو فقد ارتفع بنسبة ٢٥،٥٪ عام ٧٠ و ٤٩،٨٪ عام ٧٧ و٥٩٪ عام ٨٠ وبنسبة مشابهة عام ٨١ ثم هبط المعدل بدءاً من عام ٨٢ للسبب نفسه. وما ينطبق على الناتج ومعدل النمو ينطبق أيضاً على الانفاق الاستثماري. لأن الانفاق الاستهلاكي قد اكتسب قوة العادة وترتبت عليه نتائج سياسية

واجتماعية وفكرية وخلقية لها علاقة مباشرة باستقرار وذوق الطبقة السائدة والشرائح الطبقية المستفيدة من هذا الانفاق. ولنضرب لذلك بعض الامثلة: ففي السعودية بلغ العجز في ميزانية ٨٣ - ٨٤ مقدار ١٠،٥ مليار دولار فتقلص الانفاق عن ميزانيتي ٨١ - ٨٢ ، و٨٢ - ٨٣ بنسبة ٤٠٪ للزراعة والصناعة و٢٧،٣٪ للشؤون البلدية والقروية و١٢،٨٪ للموارد البشرية وتكوين القوى العاملة. أما الانفاق المخصص للادارة الحكومية فيزداد بنسبة ٥٪ (حسب الميزانية المعلنة في ١٤ نيسان ٨٣). وفي الكويت انخفضت العائدات عام ٨٣ بنسبة ٤٢٪ تعادل ١٠،٣ مليار دولار، وبلغ العجز في ميزانية ٨٣ - ٨٤ (٢،٩) مليار دولار، وانخفضت البرامج الانمائية بنسبة ١٠٪ .

حتى النصف الثاني من السبعينات. وبسبب تزايد حجم الانفاق الانمائي، ارتفع تكوين رأس المال بالقياس إلى الناتج المحلي من ١٦،٥٪ عام ٧٠ إلى ٢٤،٥٪ عام ٧٧ [٥٠] وبعد ذلك حدثت استثمارات ضخمة في الانشاءات والتصنيع، إلى أن بدأت الدورة العكسية. وهذه التطورات التنموية هي التي رفعت نسبة التكوين الرأسمالي بمقدار الثلث خلال سبعة اعوام، والتي استمرت في رفعها حتى عام ٨٤ . فما هي خصائص هذه التطورات؟ ومن تخدم؟ بلغت القيمة الاجمالية المستهدفة لخطط وبرامج هذه المجموعة بين عامي ٧٠ - ٨٥ ما يلي. بملايين [٥١] الدولارات:

	الامارات	السعودية	قطر	الكويت	البحرين	عُمان
٧٠ - ٧٥	٣٤٧٢	٩٢٢٩	-	٢٥٥٤	-	١٢٧١
٧٦ - ٨٠	٤٥٤٨	٩٠٥٢٠	-	١٦٧٠٨	-	٣٩٢٦
٨١ - ٨٥	-	٢١٠٩٦٠	-	٢٨٨٤٠	٣٠٢٩	٩٦٢١

وتوزعت استثمارات التنمية على الخدمات والمرافق الاساسية والصناعات المرتبطة بالنفط والغاز مثل التكرير والبتروكيماويات والسماد والألمنيوم. وعلى الصناعات الثقيلة مثل الصلب. بالاضافة إلى الاستثمارات الزراعية والصناعية الاخرى. فكيف كانت تعد وتنفذ هذه المشاريع؟ إن بيوت الخبرة الأجنبية هي التي كانت وما زالت تدرس كافة مراحل المشاريع الهامة من حيث الفكرة والتخطيط والتشييد والمعدات والادارة والعمالة والانتاج وتصريف الانتاج.. وهذه البيوت مرتبطة بالضرورة بشركات احتكارية، أي بالدول الراسمالية. الأمر الذي يفترض ألاّ يكون هناك تعارض بين هذه المشاريع ومصالح تلك الدول، بل تكامل ومن هنا تغدو نقطة الانطلاق تابعة وخاضعة لمصالح الرأسمالية العالمية. لأن الأساس لم يكن اكتساب الخبرة وتكييفها وفق الحاجة والضرورة المحلية

والقومية، وإنما استعارتها. والإعارة تخضع لقرار القوى القادرة عليها، أي القوى الرأسمالية. وهذا القرار لا يبنى على العواطف وإنما على المصالح. وهذه المصالح لا يحكمها فقط الربح الآني الناجم عن الأثمان والأجور المرتفعة، وإنما التصور المستقبلي لآثار هذه التنمية في مجال التحرر الاقتصادي والسياسي اللاحق.

وبسبب نقطة الانطلاق هذه، تعاقبت النتائج: الدراسات مكلفة وموجهة من الخارج. وقطاع التشييد يعتمد على القوى المستوردة. وعلى استيراد مواد البناء والمعدات، وعلى المقاولين الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض في نسبة تنفيذ المشاريع وارتفاع في التكلفة. والتوازي بين المشاريع الصناعية والهياكل الأساسية المرافقة قاصر. وبرامج التصنيع توضع دون النظر إلى منفعتها الاجتماعية. والقدرة على حل مشاكل التقنية محلياً مبتورة. ومثلها القدرة على البحث العلمي والتطوير الفني. وهذه النقاط مجتمعة تعكس ذاتها في مستوى الانتاجية وكفاءة التشغيل.

وكل الدول الخليجية انشأت مصانع متنافسة رغم ضيق السوق المحلية لكل منها. وهذه المصانع تعتمد في جدواها الاقتصادية على النفط والغاز المنتج محلياً وبأسعار رخيصة، وهي مدعّمة من قبل الدولة ومرتبطة بالتكنولوجيا الغربية ومسيّرة من قبل المهندسين والفنيين الغربيين. وهذه الصناعات تنتج بصفة تكاد تكون كلية للسوق العالمية، وخاصة أسواق البلدان المصنعة التي أمست عاكفة عن هذه الصناعات منعاً لزيادة تلوث البيئة، وانعطافاً نحو الصناعات الأكثر تعقيداً، والأعلى مردوداً. وفي حال قطع الدعم الحكومي عن هذه الصناعات تغدو غير قادرة على الدوام. ومجمل اقطار هذه المجموعة أنشأت جامعات وبنوكاً وفنادق وإذاعات وتلفزات رغم قلة سكان كل منها. والتنمية في هذه الأقطار لم تنطلق من خطة قومية متكاملة. لأن هذه الخطة غير موجودة، وهكذا انعدم التكامل بين الانتاج والطلب محلياً وقومياً. فالقطاع الزراعي قومياً مثلاً لم يتطوّر ليستوعب الأسمدة المنتجة في الدول النفطية. وهذه الدول لم تسهم جدياً في تطوير هذا القطاع كي يستوعب انتاجها، ويمدها بالمقابل بحاجاتها الغذائية. وإنتاجها بالأصل لم ينطلق من الضرورة المحلية والقومية، لأن مخططيه معادون لمثل هذه المنطلق، وهذه الدول لم تكرس طاقاتها المالية الهائلة لإنتاج وسائل الانتاج، بحيث تسد الحاجات المحلية والقومية. ولم تكرسها لتطوير القدرة الفنية والعلمية للقوى الباحثة والمخططة والعاملة، لا في الإطار المحلي حيث تكون الكفاية وهماً، وإنما في الإطار القومي حيث تمسي الكفاية مؤكدة وفائضة. لكن هذه التوجهات تستلزم توفر القدرة على اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي المستقل، كما تستلزم عدم تعاوض المصالح الطبقية المحلية مع المصلحة القومية. وهذان الأمران معكوسان تماماً. وبعض الأمثلة تزيد هذه الحقيقة تأكيداً.

عام ٧٧ أنجز في الإمارات مصنع للغاز السائل، أسهمت فيه الدولة بـ٥١٪ وتقاسمت أربع شركات أجنبية الـ٤٩٪. وهنا يضاف إلى هيمنة الرأسمال العالمي عنصر إضافي وهو ملكية الـ ٤٩٪ من الأسهم. وكأن الهيمنة على التصميم والتنفيذ والإدارة والانتاج والتطوير والرقابة الفنية لا تكفي. وفي نيسان ٧٨ افتتح في الدوحة مجمع للحديد والصلب تمتلك السلطة منه ٧٠٪ وشركة يابانية ٢٠٪ وشركات رأسمالية أخرى ١٠٪.

وفي السعودية بلغت[٥٢] مخصصات التنمية ٧٦ ـ ٨٠ نحو ١٤٣ مليار دولار خصص منها ٩٠ مليار أي نحو ٦٤٪ لنفقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وقد اندرج التصنيع منذ البداية في سياق السوق الرأسمالية العالمية وتقسيم العمل فيها. وخضع لمراكز التقرير الأجنبية، وتمثّل التصنيع أساساً في تشييد مجمّعين صناعيين ضخمين أحدهما في منطقة جبيل شرقاً والثاني في منطقة ينبع غرباً. ومنذ البداية وضعت السلطة عملية التشييد هذه تحت إشراف شركتين أميركيتين. وقد تكبدت السلطة مبالغ ضخمة لتهيئة هاتين المنطقتين للاستثمار الصناعي على نفقتها الخاصة. وقد بلغت تكاليف تهيئة مشروع جبيل وحده ١٥ مليار دولار. وبينما نالت السلطة ٥٠٪ من الأسهم، فقد احتفظت الشركات بالـ٥٠٪ الباقية. وتعهدت السلطة بـ: التهيئة المسبقة للاستثمار الصناعي على نفقتها، وتحمل العبء الفعلي في التمويل، وتأمين الحجم الضروري والدائم من النفط الخام لصالح الشركات، وتزويد المشاريع بالمواد الأولية والطاقة، ووضع بناء وتنفيذ وتشغيل هذه المشاريع وتسويق منتجاتها بعهدة الشركات.

والحصيلة أن الخطة تشرف على وضعها جامعة أميركية، وعلى تنفيذها شركات أميركية وهي ذاتها المالكة للحصة الأساسية في الأرامكو. والمؤسسات المالية السعودية محاطة بمكاتب استشارية أميركية. وهذه الشركات تشرف أيضاً على الانتاج والتشغيل. فماذا بقي من عنار التحكم بيد السلطة في أهم مشروعين بخطة ٧٥ ـ ٨٠؟.

ولكن ماهي السياسة المتبعة مع الشركات الرأسمالية بشكل عام في السعودية؟ إن الامتيازات التي حصلت عليها الشركات الأميركية في المجمّعين المذكورين هي جزء من سياسة عامة. إذ تحصل هذه الشركات على[٥٣]: إعفاء الرساميل الأجنبية من الضرائب لمدة ٨ سنوات، وقروض تعادل ٥٠٪ من موجودات الشركات بدون فوائد أو بفوائد زهيدة. والأراضي اللازمة مجاناً أو بأجور زهيدة إذا كانت الشراكة مختلطة مع سعوديين. وتسهيلات جمركية، وتسهيلات خاصة، لتحويل العملات. وتشمل هذه الامتيازات مجالات الزراعة والصناعة والإنشاءات.

فهل ثمة تفريط بالثروة القومية أكثر من ذلك؟ إن مصدر هذا التفريط هو البنية الطبقية

الاقطاعية ـ البورجوازية السائدة، التي ولدت ونمت تابعة، وتوثقت تبعيتها مع تزايد ثروتها. ولذا، فهي لا تستطيع العودة إلى نقطة الانطلاق الصحيحة الموصلة إلى الموازنة الدقيقة بين إنتاج النفط والحاجة. بين نوعية الانتاج والضرورة، بين مكوّنات النمو المادية والبشرية، بين الطاقة والحاجة المحلية والطاقة والحاجة القومية. وكما ان العودة مستحيلة فالبداية السليمة والحرّة مستحيلة أيضاً بسبب ظروف تكون البنية نفسها. ولعلّ تسليط الضوء على حصة رجال الأعمال الأميركيين من هذه المشاريع، يزيد مسألة التبعية وضوحاً، ويضيف برهاناً جديداً لاستحالة الانطلاقة السليمة والحرة واستحالة العودة إلى بداية حرة وصحيحة.

ففي خطة ٧٦ ـ ٨٠ البالغة ١٤٣ مليار دولار، فاز رجال الأعمال الأميركيون بـ: عقود تمديد شبكة الغاز وقيمتها ١٤ مليار دولار، وعقود إنشاءات عسكرية وقيمتها ٢٠ مليار، ومطارات بـ٤ وعقود مختلفة بـ٥٨ . كما استوردت السعودية تجهيزات عسكرية بـ٣٠ مليار دولار خلال سنوات ثلاث من عمر الخطة. وهكذا يكون رجال الأعمال الأميركيون قد فازوا بمبلغ ٩٦ مليار من أصل ١٤٣ وهذا عدا واردات الدولة نفسها من الأسلحة والسلع المصنعة والمواد الغذائية وعدا الودائع في البنوك الأميركية وسندات الدين على الخزانة الأميركية. وأميركا هي صاحبة القرار الحاسم في منطقة الخليج. فهل يعقل بعد ذلك أن يكون تطور قوى الانتاج نابعاً من ضرورات محلية وقومية؟ أي من إشباع الحاجات الأساسية للجماهير المحلية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وسلوك طريق التطور المستقل، وملاءمة إنتاج النفط مع هذه الأسس وتفرعاتها؟ وهل يمكن لهذا التطور أن ينطلق من دمج هذه الأسس المحلية مع مثيلاتها القومية، ويشق طريقه الصاعد وفقاً للأسس نفسها؟ لقد أثبت المسار الطويل الحقيقة المعاكسة تماماً. وبعد أن أثبتت الوقائع هذه الحقيقة، فلتدفن الأوهام والعواطف حول أي دور يخدم التحرر الاقتصادي والسياسي والفكري، يمكن أن تقوم به البنى الاقطاعية ـ البورجوازية السائدة في دول الخليج. ولتترسخ القناعة المطلقة بأن دور هذه البنى هو تعزيز الاتجاه المعاكس تماماً، ولا يمكن لها أن تسلك طريقاً آخر. فالمصالح هي التي تفرض السياسات والأفكار والمواقف وليس العكس، ومصالح هذه البنى نبتت ونمت تابعة وخاضعة للمصالح الرأسمالية، والتبعية والخضوع تعمقا مع تزايد الثروة.

وإذا كان هذا هو الاتجاه الذي اتخذته النفقات الاستثمارية، فما هو الاتجاه الذي أخذته الفوائض؟ واقتصاد من خدمت؟ ومصالح من وسياسات من دعّمت؟.

عام ٧٤ وهو العام الأول الذي قفزت فيه أسعار النفط قفزات كبيرة بلغت الفوائض حسب وزارة الخزانة الأميركية ٦٠ مليار دولار. أودعت كلها في البنوك الأوروبية والأميركية، أو كسندات خزانة ومؤسسات أميركية وأوربية ويابانية، أو قروض للدول

الصناعية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لكن الفوائض لم تحافظ على وتيرة الارتفاع نفسها. فعام ٧٦ تراجع فائض النفط العربي إلى ٣٦ مليار دولار حسب الناطق باسم المصارف العربية. لأن الدول المنتجة للنفط أضحت تبتكر طرقاً جديدة للصرف. وهكذا ازدادت واردات[٥٤] السلع من الدول الرأسمالية بنسبة ٢٥٠٪ عن عام ٧٤ . وظهر أن المستفيد الأكبر هو الدول الصناعية التي حققت ارتفاعاً في أسعار منتجاتها يتراوح بين الـ ٤ـ٥ أضعاف. أما الخاسر الأكبر فكان الدول المستهلكة للنفط وغير المصنعة التي تضررت من ارتفاع أسعار النفط والسلع الصناعية والغذائية على حد سواء. ومع تزايد الانفاق داوم الانتاج والأسعار على الارتفاع، وعجز التعاظم في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن استيعاب العوائد، فوصلت الفوائض العربية عام ٨١ إلى ٣٣٠ مليار دولار ثم انخفضت العائدات عام ٨٢ بقيمة ٤٧ مليار وعام ٨٣ بـ٧١ بسبب التناقص في الانتاج وفي الأسعار. ونتيجة لهذا التناقص هبطت الودائع نهاية ٨٢ إلى ٣٠٠ مليار دولار وثمرت كلها في الأسواق المالية الأوروبية والأميركية.[٥٥] وتستفيد من معظمها بنوك اللوبي الصهيوني.

إذن فالفوائض الناجمة عن التزايد في الإنتاج والأسعار، لم تثمّر في تطوير قوى الإنتاج المحلية والقومية تطويراً مستقلاً وإنما ثمّرت في الأسواق المالية الرأسمالية، فدعمّت قوة هذه الأسواق ووزنها الاقتصادي والسياسي، ودور الطبقات الرأسمالية العالمية الحاكمة، وانعكس ذلك كلّه على شكل زيادة في الهيمنة الاستعمارية، وتصاعد في الدعم الامبريالي لإسرائيل، وتعاظم في قدرة الامبريالية على سحق قوى التحرر عربياً وعالمياً. وانعكس بالمقابل على شكل تزايد في تبعية معظم الدول للرأسمالية العالمية، وتعاظم في ديونها لدول ومؤسسات رأسمالية، وتناقص في قدرتها على التطور المستقل، وتقلّص في طاقة حركات التحرير العربية والعالمية على مجابهة القوى الامبريالية والعنصرية والأنظمة المرتبطة بهما. وهنا بالتحديد تكمن المصالح المشتركة للبنى الإقطاعية ـ البورجوازية ذات الفائض، وللقوى الامبريالية والعنصرية وخاصة "إسرائيل".

ورغم ذلك فإن الأسواق الرأسمالية لا تكتفي بما يدرّه هذا التثمير من ارباح، وإنما تقلّص القيمة الفعلية للعوائد، وتستأثر بالجزء الأساسي منها بطرق متنوعة. فالتضخم وتدهور قيمة الدولار أدّيا إلى انخفاض العائدات. فبين عامي ٧٤ ـ ٧٩ مثلاً أصبحت[٥٦] القيمة الفعلية للعائدات تساوي ٤٩٫٧٪ فقط من قيمتها الاسمية. كما أن أرصدة دول الاوبك حققت فائدة سلبية[٥٧] مركبة قدرها ٤٫٥٪ سنوياً للسبب ذاته. وهكذا تتكامل حلقات النهب الامبريالي والتفريط الإقطاعي ـ البورجوازي بسبب التبعية المطلقة. فمقابل الإنتاج الغزير

والسعر الرخيص تراكم المؤسسات الرأسمالية ثرواتها. وإزاء كل ارتفاع مهم في السعر ترتفع قيمة المنتجات الصناعية ارتفاعاً موازياً. والأرصدة المودعة في البنوك والخزن تغذي الاقتصاد الرأسمالي. وقيمة العوائد تتآكل مع كل تضخم وانخفاض في سعر الدولار. وقد حاول بعض أثرياء النفط شراء الذهب. فبين عامي ٧٣ - ٨١[٥٨] ولعوامل عديدة ارتفع سعر الذهب، فاشترى بعض المستثمرين العرب بين عامي ٧٩ - ٨١ ماقيمته حوالي ١٤ مليار دولار. وفجأة انخفضت القيمة بحوالي الثلثين ولأسباب عديدة أيضاً، فخسر هؤلاء ١٠ مليار دولار وهذه الخسارة وحدها تعادل ضعف ماخصصته الدول العربية من أجل عقد التنمية القومية خلال فترة ٨٠ - ٨٩ وهنا أيضاً حققت التبعية المطلقة للسوق الرأسمالي أغراضها، فأعملت منشارها الذي له حدود متعاكسة. ومرة أخرى جعبة الامبريالية لا تنضب. فابتكرت دوائرها المالية وسيلة إيداع الأموال النفطية في صندوق النقد الدولي لحساب التسهيلات النفطية. والدول المتقدمة هي التي استفادت من القروض بالدرجة الاولى. فعاما ٧٤ - ٧٥ مثلاً أودع في الصندوق ٦٩٠٢ وحدة سحب خاصة تعادل ٨ مليار دولار. حصة الدول العربية النفطية منها ٤٤٪ ونيجيريا وإيران وفنزويلا ٢٨٪ والدول المتقدمة ٢٧٪ لكن ترتيب القروض جاء معاكساً تماماً لترتيب الايداع. فالدول المتقدمة استفادت من ٦٣٪ من المبالغ المودعة والنامية ٣٧٪ ومن الدول النامية استفادت خمسة أقطار عربية من ١،٨٪ فقط من مجموع القروض. إذن فنسبة الإيداع ٤٤٪ ونسبة الاستفادة ١،٨٪ أوليس هذا أمراً طبيعياً ملازماً لعمق التبعية والتفريط؟ أوليس المنبع الذي ينبثق منه هذا المسار الخاص بتطور القوى المنتجة، وهو النشأة التابعة للبنية الطبقية الاقطاعية - البورجوازية، موصلاً بالضرورة، إلى هذه النتائج؟ وهل يمكن لهذه البنية أن تفرز إلا هذا المسار؟ وهل تستطيع استغلال بعض التناقضات في المصالح الرأسمالية لأبعد من تعديلات طفيفة لا تمس جوهر المسار؟.

وفي هذه المسألة، مسألة تطور قوى الإنتاج وتغيير علاقاته، ترد النتائج الناجمة عن ارتفاع العوائد بالنسبة للجماهير الشعبية. ذلك أن منشار الرأسمالية العالمية يقتطع الجزء الأوفر من قيمة الثروة النفطية، والطبقة الاقطاعية - البورجوازية تستحوذ على جزء آخر. فماذا عن القوى العاملة؟ وماذا عن الشرائح الوسطى؟ إذا أخذنا مرحلة ٥٠ - ٧٥ في الكويت كمقياس نجد حسب دراسة البنك الدولي، أن متوسط الدخل الحقيقي للفرد قد انخفض بمعدل ٢،٥٪ لأن الدخل الفردي البالغ عشرة آلاف دولار عام ٧٥ كان يساوي ١٩ ألف دولار في بداية الخمسينات من دولارات ٧٤ . أي أن متوسط دخل الفرد عام ٧٥ يجب أن يكون ١٩ ألف دولار حتى يكون دخله عام ٧٥ موازياً لدخله عام ٥٠ كما

أن قيمة الأرصدة انخفضت بنسبة تقارب الـ ٥٠٪ بين عامي ٧٤ ـ ٧٩ نتيجة للتضخم وانخفاض سعر الدولار. ومع ذلك فالانخفاض الفعلي في مستوى حياة الشغيلة هو أكثر من هذه النسب، لأن متوسط دخل الفرد يشمل الطبقات العليا والوسطى التي يتراوح متوسط دخل الفرد فيها بين عشرات الآلاف والملايين في العام. كما يشمل الشغيلة الفعليين الذين تقل دخولهم السنوية عن المتوسط العام، بحيث تزيد نسبة الانخفاض في الدخل الحقيقي عن ٢,٥٪ خلال ثلاثين عاماً. أوليست هذه الحصيلة هي حصيلة مأساوية بالنسبة للشرائح الطبقية الدنيا حتى في الإطار المحلي؟.

ولنأخذ[٥٩] مؤشرين إضافيين بالإضافة إلى متوسط دخل الفرد هما مادي ومعنوي. ويشمل الأول: متوسط العمر المتوقع للفرد، ونسبة المتعلمين، ومعدل وفيات الأطفال. ومن هذه العناصر الثلاثة يتم استخراج معدل موحد.

القطر أوائل السبعينات	متوسط الدخل بالدولار	الرتبة بالنسبة لبقية دول العالم
الإمارات	١٤٣٦٨	١
الكويت	١٣٧٨٧	٢
قطر	١١٧٧٩	٣
السعودية	٣٥٢٩	٢٥
البحرين	١٣٧٠	٤٦

الرقم القياسي لنوعية الحياة المادية٪	الرتبة بالنسبة لبقية دول العالم
٣٤	١١٣
٧٤	٦٣
٣١	١١٦
٢٩	١٢٠
٦١	٧٦

إذن، ففي حين تحتل هذه الدول مراتب متفوقة أو متقدمة في سلم متوسط دخل الفرد، تنحدر إلى مواقع متدنية في نوعية الحياة المادية باستثناء الكويت وإلى حد ما البحرين. كما أنها جميعاً، باستثناء الكويت، تتدرج ضمن قائمة النصف الثاني من دول العالم. أوليست هذه الحصيلة أيضاً هي حصيلة مأساوية؟ أولا يدل هذا على خطر النمو الوحيد الجانب، خصوصاً إذا كان هذا الجانب محكوماً بحركة السوق الرأسمالي، وخاضعاً للإرادة

السياسية للدول الرأسمالية؟ أولا يشير هذا أيضاً إلى مدى التبعية والتفريط اللذين يسمان مسار الطبقة الإقطاعية ـ البورجوازية السائدة في هذه الدول؟.

وإذا دققنا في المؤشرات النوعية فماذا نجد؟ إن المكافأة المادية لا ترتبط بالانتاج الفعلي، وإنما بالموقع الطبقي، وبالقرب العائلي أو القبلي أو المصلحي من الطبقة السائدة. والتحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية للرأسمالية العالمية يسير في اتجاه معكوس، ومستلزمات امتلاك حرية القرار غير قائمة، والأمن الوطني يعتمد على قوى خارجية كالقواعد العسكرية وقوات التدخل السريع، ومستوى الاستهلاك العام والخاص غير متناسب مع تطور قوى الإنتاج، وإنما مع عوائد النفط المصدّر. والشرائح الطبقية غير متساوية في تحمل الأعباء العامة، لأن الشرائح الدنيا هي التي تتحمل العبء الأكبر. وهذه الشرائح غير متساوية في صنع القرار السياسي والاقتصادي، وفي صياغة الخط العام للتطور، لأن الطبقة السائدة هي التي تحتكر صنع القرار وصياغة الخط العام بما ينسجم مع ظروف نشأتها وتكوّنها، وما تفرزه هذه الظروف من مصالح. وكل ماتستطيع فعله هو الاستفادة من بعض هوامش التناقض بين القوى الرأسمالية لتحسين مواقعها المندمجة اندماجاً تابعاً ضمن المعسكر الرأسمالي. وهذا الخط العام يختلف اختلافاً جذرياً مع المصالح المحلية والقومية للشغيلة.

وإزاء هذه المؤشرات الثلاثة: دخل الفرد الفعلي، والمؤشرات المادية، والمؤشرات النوعية، يظهر الفراغ المرعب ضمن الهيكل العام للتطور الذي حققته هذه الدول، وينكشف مدى الوهم الذي نقع به عندما نعتقد أن الأرقام المذهلة للعوائد تتراكم عاماً بعد عام وعقداً بعد عقد في إطار عملية التطور المستقل محلياً وقومياً. وفي إطار إرساء عوامل التقدم والتحرر والقوة للأمة العربية، ذلك أن هذه العوائد في قسمها الأعظم تعود لتصب في مصادر قوة الاقتصاد الرأسمالي الذي يملي السياسة الامبريالية عدوّة كل تحرر محلياً وقومياً وعالمياً. كما أنها تصب في أسس بناء أنظمة التخلف والاستبداد والتجزئة والتسوية، ليكتمل الحصار والتخريب والتفتيت والتزييف والإفساد والسحق، حول وضمن قوى التطور والتحرر والوحدة والتحرير، ولنسف كل الظروف التي تسهم في توليد مقوّمات القوة لهذه القوى وفي مقدمتها قوى الشغيلة.

وإذا كانت هذه الآثار التدميرية قد طالت كل القوى الوطنية نتيجة لتوسع إمدادات دول النفط، فإن الآثار الأشد سطوة قد فعلت فعلها المدمّر في قوى العمل المحلية والقوى العربية الوافدة. *فالثقافة الزائفة المعمّمة التي كانت في البدء تخدم الايديولوجية الدينية* وامتيازات الأسر والقبائل الحاكمة وعلاقات التخلف الاجتماعي، قد جرى توسيعها لتعمق الانتهازية والوصولية والقدرية والغيبية، ولتصور التبعية النفعية للرأسمالية العالمية وكأنها

توافق في الرؤية وتكافؤ في العلاقة. ولتعمم الايديولوجية الراسمالية بعد مسخها لتنسجم مع التقاليد والتراث، ولتروج لكل القيم والأنماط الاستهلاكية التي تخدم الرأسمالية العالمية والطبقة السائدة، ولتزيف كل مفاهيم الثورة والتحرر والتقدم، ولتميع كل التناقضات بين قوى التحرر والوحدة والتحرير والثورة الطبقية ـ القومية، وبين الامبريالية والصهيونية والحلفاء الطبقيين. ولتركز على أي تناقض ثانوي بين أطراف المعسكر الواحد كي يبدو وكأنه تناقض رئيسي، ولتخلق انتصارات وبطولات وهمية من المواقف الفرعية التي تتناقض جزئياً مع توجهات الامبريالية، ولكنها لا تطال جذور المصالح والسياسات.

والشرائح الطبقية المستفيدة من عوائد النفط دون أن تسهم في الانتاج، قد وسّعت عاماً بعد عام وعقداً بعد عقد كي تندمج اندماجاً عضوياً مصلحياً بالنواة الأساسية للطبقة السائدة. وبذلك ضمنت هذه النواة قاعدة طبقية واسعة مرتبطة بها ارتباطاً عضوياً، لا تختلف معها إلا على زيادة الامتيازات. وهذه الشرائح لا تتأثر بانخفاض الدخل الحقيقي للفرد والذي بلغ في أفضل دول هذه المجموعة ٢٫٥٪ خلال ٢٥ عاماً لأنها تعوّض عن هذا الانخفاض بالامتيازات الطبقية المتجددة والمتنوعة المتراكمة. أما قوة العمل العاملة في الانتاج فهي التي تتحمل عبء هذا الانخفاض الفعلي. ومن هنا يأتي الهروب من العمل في قطاعات الانتاج، إذ تقل نسبة العاملين[٦٠] في النشاط الاقتصادي عن الـ٢٠٪ فهي لا تتجاوز في قطاعات: الزراعة والصيد والنفط والمعادن والصناعة التحويلية الـ١٢٫٣٪ في الكويت والـ١٢٫٤٪ في قطر والـ١٢٫٩٪ في الإمارات والـ١٣٫٢٪ في عُمان أما القوى العاملة المحلية الأخرى ورغم تدني نسبتها فهي تتركز في الخدمات. إذن فقوة العمل متدنية والعاملون في القطاع الاقتصادي من هذه القوة محدودون جداً. وهذه النتائج هي التي تتيح للطبقة الاقطاعية ـ البورجوازية السائدة إمكانيات أفضل للسير في خط النمو المشوّه التابع، وخط التناقض مع المصالح الآنية والمستقبلية، والأهداف الآنية والمستقبلية للشغيلة محلياً وقومياً.

وسياسة التخريب التي أفرزها مسار الطبقة السائدة قد حتّمت ظاهرة التمركز في المدن، كما حتّمت ابتعاد الحجم الأساسي من قوة العمل عن العمل المنتج. وهكذا تزايدت نسبة سكان المدن بين عامي ٥٠ ـ ٨٢ من ٥١٪ ـ ٩٠٪ في الكويت ومن ٥٠ ـ ٨٠٪ في قطر ومن ٢٥ ـ ٦٥٪ في الإمارات. وقد امتدت المدن خلال ٢٠ ـ ٣٠ سنة إلى مسافات تصل أحياناً إلى ٢٥ مرة بالنسبة للنواة القديمة. كما قامت مدن جديدة. وتقسيم المهنة والثروة الذي لفّ هذه الأقطار فرض نفسه تلقائياً في نوعية الأحياء والمساكن، حيث بدا التباين واضحاً بين أحياء القصور والفيلات والحدائق، وبين الأحياء الفقيرة التي يسكنها البدو

والريفيون النازحون والعمال. وبين هذه الأحياء وتلك تقع أحياء الشرائح الطبقية الوسطى المكوّنة من عمارات. وخط النمو المشوّه التابع، وعدم التوازي بين إنتاج النفط والضرورة، وعدم تثمير الفائض في قطاعات الانتاج القومية، قد فرض الاعتماد على العمالة الوافدة. وبعد قفزة الأسعار والانتاج تزايد هذا الاعتماد، فعام ٧٥ غدا الوافدون[٦١] يشكلون نسبة ٥٤،٣٪ من السكان و٧٣،٦٪ من قوة العمل، ويتمركز ٩٠٪ من الوافدين في قطاعات البناء والتشييد والصناعات التحويلية والتجارة والنقل والمواصلات. ومع تراكم العمالة الوافدة عربياً وأجنبياً، غدت نسبة العمال العرب ٥٥٪ مناصفة بين المحليين والقوميين. وعام ٨٢ ارتفعت نسبة[٦٢] العمال الأجانب إلى أكثر من ٧٥٪ في حين غدت نسبة العمال العرب المحليين والقوميين أقل من ٢٥٪. وإذا نظرنا لنسب العمال الأجانب[٦٣] حسب الأقطار نجدها: ٦٠٪ في الكويت تشكل ٧٥٪ من القوة العاملة و٤٠،٥٪ في السعودية تشكل ٦٠٪ من القوة العاملة و٨٥٪ في الإمارات تشكل ٩٦٪ من القوة العاملة. وهؤلاء العمال من أكثر من مائة دولة أجنبية.

ومن حيث الأرقام التي يكوّنها العمال الأجانب، يبدو الواقع مرعباً[٦٤]. ففي أقطار مجلس التعاون الخليجي عام ٨٢ حوالي ٥ ملايين عامل غير محلي. منهم حوالي ٣،٥ ملايين غير عرب، وثلث هذا العدد هو من خدم المنازل والمربيات والسائقين الخصوصيين وعمال المطاعم والفنادق والتنظيف. وهذا العدد يفوق عدد أبناء المنطقة نفسها. وبدءاً من ميزانية ٨٣ ـ ٨٤ تقرر تخفيض العمالة الوافدة بنسبة ٢٠٪ بسبب تناقص عوائد البترول. فلماذا هذا التضخم في العمالة الوافدة؟:

إن نقطة البدء الخاطئة ستفرض أيضاً هذه النتيجة المدمّرة والموازية بقوتها للنتائج الأخرى. ذلك أن الخط العام لإنتاج النفط، والإنفاق، والاستثمار، يستدعي حجماً من العمالة لا يتوفر محلياً. والشركات الرأسمالية التي تتولى تنفيذ المشاريع تستقدم معها كلّ أو جلّ عمالها، ورخص أجور العمال الأجانب في المشاريع التي تنفذ محلياً وفي أعمال الخدمات يغري بالتعاقد معهم. والعامل الموازي في أهميته هو العامل السياسي. فالعاملون العرب يحملون معهم أفكارهم حول الوحدة كضرورة طبقية ـ قومية. وحول الصراع الطبقي في الإطارين المحلي والقومي، وحول التناقضات الأساسية في الوطن العربي، وحول الهيمنة الامبريالية، وحول توفير الظروف المؤدية لتحرير فلسطين، وحول وجوب الديموقراطية كمدخل حتمي لتحقيق أية مهمة من مهام التحرر والثورة. وهذه الأفكار مناقضة جذرياً لمصالح الطبقة الإقطاعية ـ البورجوازية السائدة، ولكل ماتفرزه هذه المصالح من أفكار وسياسات وتحالفات. كما أن إثارتها تضعف مردود التزييف والإفساد والإغراء

الذي تعمّقه السلطة الطبقية بالتوازي مع تزايد الثروة. وهذا الإضعاف قد يتحول إلى خطر عندما يضاف إلى الحقد الطبقي والقومي الذي تختزنه جماهير الشغيلة بسبب الفروق الكبرى في اقتسام العوائد، وبسبب تناقض مسار السلطة مع المصالح المحلية والقومية. وعندما يتفاعل هؤلاء مع خمسة ملايين عامل عربي في منطقة كل سكانها الأصليين ١٣ مليون نسمة، وعندما يجد هذا التفاعل طريقه إلى التنظيم النقابي والسياسي الموحّد، فمن يستطيع منع الثورة الطبقية؟ ومن يستطيع إخمادها؟.

إن النقطة الأساسية في هذه المسألة، هي العمل الدائم والاستقرار. فالعمال العرب يمكن أن يتنقلوا من مشروع إلى آخر عندما تنجز الشركات المتعاقدة تعاقدها، أما العمال الوافدون مع الشركات فيمكن أن يغادروا مع الشركة التي تنجز عقودها. كما أن العمال الأجانب لا يحملون معهم أيّ هم قومي عربي لأنه ليس همّهم على عكس الكثيرين من العمال العرب الذين يعيشون الهموم القومية كما يعيشون الهموم الطبقية. ومع تنامي الوعي والتنظيم والممارسة، يكتشفون أكثر فأكثر كم هي متداخلة الهموم القومية والطبقية. وكم هي موحدة أداتها!! يكتشفون أكثر فأكثر أن مهام تطوير قوى الإنتاج وتغيير علاقات الإنتاج وصولاً إلى الاشتراكية العلمية في الإطار القومي، مرتبطة حكماً بتحقيق الوحدة العربية، وإنهاء التبعية الاقتصادية والسياسية والايديولوجية والعسكرية للامبريالية، وحسم المعركة مع إسرائيل قاعدة الصهيونية والامبريالية الأولى، وانتزاع الديموقراطية بكامل مقوماتها كمدخل حتمي لإنجاز كل مهام التحرر والثورة، واستعادة الأجزاء الملحقة بأقطار أجنبية. ومن هنا فالعمل الدائم والمستقر هو الذي يكوّن الخطر الأعظم على المدى الطويل، ولذلك ينبغي على الطبقة السائدة أن تتجنبه ولو وقعت في خطر آخر هو خطر العمال الأجانب، وهذا مافعلته حتى الآن.

ورغم كل صيحات الإنذار التي تتعالى ضمن هذه الأقطار محذرة من صيرورة الأجانب أكثرية والعرب أقلية، ومحذرة من مخاطر استلام الأجانب لمعظم الخدمات بما في ذلك الخدمات المنزلية، ومن ابتعاد القوى العاملة المحلية عن قطاعات الإنتاج، فإن نسبة العمالة الأجنبية ظلت في ارتفاع مستمر قافزة من ٤٥٪ عام ٧٥ إلى ٧٥٪ عام ٨٢ لماذا؟ لأن آذان الطبقة السائدة والشرائح الطبقية الملحقة بها، صمّاء بالنسبة لكل مايخص مستقبل الوطن الصغير والكبير، ومرهفة بالنسبة لكل مايتعلق بمصالحها الذاتية ومصالح حلفائها الامبرياليين. فالثورة الطبقية ـ القومية هي الخصم الأساسي وكل ماعداها خصم ثانوي أو حليف.

وهكذا فالطبقة الاقطاعية البورجوازية السائدة لا توازن بين الحاجة المحلية والانتاج

النفطي، لأن هذا التوازن يتنافى مع إشباع غريزة الاستهلاك المفرط، وإفساد الحس الوطني والطبقي للطبقات الوسطى والدنيا، وتنمية أجهزة القمع، وإمداد أنظمة الخيانة الوطنية والحكم الاستبدادي بالمعونات المالية، وتقوية مواقع الامبريالية، وتمكين الامبريالية من مدّ إسرائيل بالمعونات الاقتصادية والعسكرية. كما أنه يتنافى مع أوامر الشركات الاحتكارية ومصالح دولها. والطبقة السائدة لا تربط الإنتاج بالحاجة القومية التنموية، ولا تقلص الإنفاق الاستهلاكي وتثمر الفائض في التنمية القومية، لأن هذا الترابط والتقليص والتثمير يتعارض كلياً مع مصالحها الطبقية المستقبلية والآنية. ويتعارض أيضاً مع مصالح الشركات الاحتكارية ودولها، وهي صاحبة القرار الأول. أمّا لماذا يتعارض، فالجواب محدّد، وهو أن هذا التوجه يفترض التلازم بين مصالح هذه الطبقة والوحدة القومية. وهذا الافتراض معكوس. فهناك تناقض بين هذه الوحدة ومصالح هذه الطبقة. وهذا التوجه يفترض الرغبة في تطوير القوى المنتجة قومياً، وهو افتراض معكوس أيضاً، لأن هذا التطوير المستقل يقود إلى الصراع الحاد والدامي مع الطبقات المستغلة محلياً وقومياً، أي إلى الثورة الطبقية - القومية، كما أنه يقود إلى إضعاف الامبريالية، من خلال تقليص حجم استغلالها، وهذا أيضاً يتناقض مع تبعيتها للامبريالية. ومرة أخرى، يقود أيضاً، إلى إنهاء الاستهلاك غير الضروري، وإفساد الحس الوطني والطبقي، وتنمية قوى الخيانة والاستبداد، وتعزيز مواقع الامبريالية والصهيونية. وهذا الإنهاء يكوّن خطراً سريعاً على الطبقة السائدة نفسها، وعلى حلفائها عربياً وعالمياً.

إذن فالطبقة الاقطاعية - البورجوازية السائدة في دول هذه المجموعة، ليست عاجزة عن تطوير قوى الانتاج وتغيير علاقات الإنتاج فحسب، وإنما هي عقبة بالغة القوة في طريق هذا التطوير. وقوتها ناجمة عن جملة ظروف، فالأرض شاسعة وعدد السكان محدود وكل الشرائح العليا من قوة العمل المحلية قد أفسدت طبقياً وقومياً. والقوى العاملة العربية الوافدة غير مستقرة وغير منظمة، والقوى العاملة الأجنبية كبيرة الحجم ولا تعيش الهموم المحلية والقومية، لذلك فهي عامل تفكيك للوحدة الطبقية. والقواعد العسكرية، والقوات الأجنبية متواجدة دوماً تحت أسماء متغيرة. والخبراء الأجانب يسهمون في كل ترتيبات الأمن، والأجهزة العسكرية والأمنية المحلية تحظى بقدر كبير من العناية والإنفاق. ففي زعيمة هذه الدول بلغت مخصصات القطاعات العسكرية والأمنية في ميزانية ٧٨ - ٧٩ مثلاً ١٤،٥ مليار دولار بينما بلغت مخصصات الزراعة والصناعة والمياه والبترول والثروة المعدنية والكهرباء ١١،١ مليار دولار!! والإنفاق العسكري والأمني بالتأكيد لا يستهدف تحرير فلسطين أو إزالة القواعد والحاميات، أو طرد قوات التدخل السريع. ومن هنا، فإن تحطيم

هذه العقبة لا يتم إلا في إطار ثورة طبقية ـ قومية شاملة تختلط فيها أدوات الصراع المحلية والقومية، وتنطلق من أهداف مرحلية واستراتيجية واحدة، ومن خطة واحدة، وبقيادة تنظيم طبقي ـ قومي واحد، أو جبهة طبقية ـ قومية واحدة.

والطبقة السائدة في دول هذه المجموعة ليست عقبة في طريق التطوير المستقل لقوى الإنتاج والتغيير في علاقاته، في النطاق المحلي فقط، وإنما في النطاق القومي أيضاً. لأن هذه الطبقة استنزفت جزءاً وافراً من الفوائض النفطية لتنمية الذوق الاستهلاكي، وتوسيع الأجهزة الأمنية، وتعزيز دور التجارة الخارجية في الإنتاج المحلي، وتعاظم زحف البناء على الأراضي الزراعية، وسحب أعداد متزايدة من العمل في الإنتاج للعمل في المضاربات العقارية، والتجارة، والسياحة، والإنشاءات والشركات، والجهاز الإداري، والأجهزة العسكرية والأمنية، والتعهدات والمقاولات. وقد أسهم كل ذلك في عرقلة تطور القوى المنتجة وتمييع الصراع الطبقي، والإفساد الخلقي والطبقي والقومي، وتزايد التبعية للامبريالية، وخيانة القضايا القومية، وفي مقدمتها قضية فلسطين. ونتيجة لذلك كله بات من الضروري تكثيف النضال المحلي والقومي لاقتلاع جذور هذه الطبقة وملحقاتها. وبدون هذا الاقتلاع لا يمكن إنجاز المهمة الاولى من مهام التحرر العربي. وقد تساعد الدورة المعاكسة في قيمة العوائد النفطية على إنضاج الظروف الذاتية والموضوعية التي تسهّل هذه العملية، كما أن الوعي الطبقي ـ القومي الجديد الذي بدأ تجسيده في تنظيمات وتيارات في السبعينات، سيقود حتمياً إلى تسريع عملية الاقتلاع.

٢ ـ إزالة القواعد العسكرية، وإنهاء الأحلاف العسكرية، والتحرر من التبعية للامبريالية:

لقد أقام الاستعمار الغربي قبل رحيله عدداً من القواعد وأبرم جملة من الأحلاف العسكرية، وأحكم وثاق التبعية بمناحيها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والايديولوجية. فكيف تعامل التحالف الاقطاعي ـ البورجوازي مع هذا الواقع؟.

في العراق استمرت القواعد العسكرية حتى عام ٥٨ حيث تغيرت بنية الطبقة الحاكمة. ومع القواعد استمرت الحاميات البريطانية، واندمجت السلطة الطبقية في حلف بغداد، مشكلة مع تركيا والباكستان وبريطانيا قوة ضاربة معادية للشعب محلياً ولحركة التحرر عربياً وللمعسكر الاشتراكي وقوى التقدم عالمياً. ومارس هذا الحلف ضغوطاً متواصلة ضد المد الجماهيري في سورية، ونسّق بين حشوده في الشمال والشرق ضد سورية، وبين

الحشود الإسرائيلية في الغرب، وأكمل هذه الضغوط بتحريك عملائه في الداخل حلقة بعد حلقة، فتوالت المؤامرات المتكاملة: مؤامرة السوريين القوميين، والتبديلات في قيادة الجيش، ومؤامرة كبار الاقطاعيين ورؤساء العشائر. وترافق كل ذلك مع حملة نفسية دعائية مسعورة ومركّزة تستبدل الخطر الاستعماري الصهيوني القائم بخطر شيوعي غير قائم ومزعوم، مستغلة كل عوامل التخلف، ومستفيدة من الثغرات الكبرى في مواقف الأحزاب الشيوعية العربية تجاه القضايا القومية الأساسية. وأسهم هذا الحلف بدور أساسي في تغطية العدوان الثلاثي على مصر، وشلّ طاقات قوى التحرر المناوئة للعدوان. وابّان هذا العدوان وصلت التهديدات والحشود والمؤامرات ضد سورية ذروتها. وسوريا ومصر هما القوتان الوحيدتان المتحررتان نسبياً في المنطقة العربية، باستثناء الأردن خلال الفترة القصيرة التي حكمت فيها الحركة الوطنية. إذن فالتحالف الإقطاعي ـ البورجوازي الحاكم لم يكتف بعدم العمل السياسي والمسلّح ضد القواعد والأحلاف، وإنما انهمك في تنفيذ مهامها الاستعمارية.

وفي السعودية أقامت شركة الأرامكو قاعدة عسكرية عام ٤٣ قرب منابع النفط. وعام ٥١ استأجرت أمريكا قاعدة الظهران العسكرية مقابل إقامة أكاديمية عسكرية بالرياض. وعام ٥٧ جددت عقد الاستئجار وغدت هذه القاعدة أكبر قاعدة أميركية تتوسط بين الشرق وأوروبا الغربية. والآن توجد قواعد سرية تستخدمها الولايات المتحدة عندما تشاء ولا تستطيع السعودية استخدامها إلا بموافقة البنتاغون. والطائرات الاميركية تستخدم المطارات المدنية بشكل منتظم. وفي تشرين الأول ٨١ وافق الكونغرس على بيع السعودية ٥ طائرات أواكس بقيمة ٨،٥ مليار دولار. ويشرف على تشغيلها ومعلوماتها الأمنية أمريكيون طيلة مدة صلاحها للخدمة. وعندما قدمها الرئيس الاميركي ريغن للكونغرس قال: "إن إقرار الصفقة سيخدم مصلحة أمريكا والسعودية وإسرائيل" ولذلك لم تستطع هذه الطائرات أن تقدم أية معلومات للعراق عندما اجتازت الطائرات الإسرائيلية الحدود السعودية ـ الأردنية المشتركة ودمّرت المفاعل النووي العراقي، رغم أن نظام بغداد إذ ذاك حليف لنظامي الأردن والسعودية!!

وبعد أن اضمحل الدور العسكري البريطاني في المنطقة العربية، وحلّ محله النفوذ الأمريكي، باتت أمريكا تشرف على الأسلحة والتدريب والصيانة ونظام المعلومات في الجيش السعودي والحرس الوطني. وعام ٧٤ أجرى البنتاغون مسحاً شاملاً للقوات المسلحة، ووضع على أساسه خطة يمتد تنفيذها ١٠ سنوات. وتشرف المؤسسة العسكرية الأميركية على التنفيذ. وهكذا تغدو القوات المسلحة السعودية منسجمة من حيث الإعداد والتثقيف والمهام، مع تبعية البنية الطبقية السائدة للامبريالية العالمية، ويتحقق التكامل في

التبعية بين الاقتصاد والسياسة والثقافة، وبين الأدوات العسكرية والأمنية التي تحرس هذه التبعية. ووفقاً لذلك يصبح واضحاً تماماً لماذا لا تقوم السلطة القائمة في السعودية بأي دور وطني تحرري منعزل عن الرغبة الأميركية أو متناقض جذرياً مع المصالح الأميركية.

وفي ليبيا، رغم الحصول على الاستقلال منذ عام ٥١ فقد بقيت القواعد العسكرية حتى سقوط الحكم الاقطاعي ـ البورجوازي عام ٦٩ . وفي البحرين تبدلت القواعد البريطانية بأمريكية، ولم تلغ إلا عام ٧٧ نتيجة للمعارضة الشعبية القوية ولموقف المجلس النيابي قبل أن يحل. ورغم إلغاء القاعدة الأميركية فقد حصلت أمريكا على التسهيلات العسكرية المطلوبة. وعام ٨٢ عقدت البحرين حلفاً أمنياً مع السعودية، ضد من؟ بالطبع ليس ضد أمريكا الحائزة على تسهيلات عسكرية، وليس ضد جيرانها في الخليج العربي لأن هؤلاء عقدوا حلفاً مشابهاً، وإنما ضد الجماهير الشعبية.

وفي المغرب توجد القواعد العسكرية التالية: ١ ـ قاعدة في القنيطرة وفيها طائرات مقاتلة وقطع غيار لجميع الأسلحة ومستودعات عبر أنفاق لتخزين الأسلحة والذخيرة والتموين والوقود. وجهاز دفاع جوّي مجهّز بالرادار وصواريخ متنوعة ومئات من الدبابات ومحطة لالتقاط المعلومات من الاقمار الصناعية الخاصة بالتجسس. وثكنات عسكرية. ٢ ـ وفي بوقنادل وهي مركز أساسي للمواصلات اللاسلكية. ٣ ـ وقاعدة في سيدي يحيى تحتوي على مستودعات لتخزين الأسلحة والذخيرة ومحطة لجهاز الرادار ومحطة لجهاز التلغراف. ٤ ـ وفي الدار البيضاء ومكناس ومراكش توجد مراكز للمواصلات اللاسلكية. وهذه القواعد هي التي يسميها الحكم الاقطاعي ـ البورجوازي تسهيلات عسكرية. ومقابل هذه التسهيلات زيدت المساعدات العسكرية الأميركية من مبلغ يتراوح بين الـ ٢٥ ـ ٤٥ مليون دولار سنوياً في الخمس سنوات السابقة لعام ٨٣ إلى ١٠٠ بدءاً من عام ٨٣ رغم أن أعضاء حزب الاستقلال يؤلفون نصف أعضاء الحكومة. فأي استقلال هذا؟ وإلى أي موقع تردّى؟.

وفي عُمان لم يتغير الاستعمار إلاّ بالإسم. فالضباط والخبراء الانجليز كانوا ولا زالوا عماد الجيش. حتى عندما لجأت السلطة الطبقية الى تقوية مؤسستها العسكرية عامي ٨١ ـ ٨٢ ، فقد بقيت القوة العسكرية معتمدة على الضباط الانجليز من حيث القيادة والتدريب والتنظيم، وعلى العناصر الباكستانية من حيث القوام.واستعانة السلطة الطبقية بالقوى الأجنبية لمواجهة الشعب لم تتبدل ايضاً. فعندما عجز النظام عن قمع الثورة الشعبية رغم وجود الضباط والخبراء الانجليز، استعان بقوات أردنية عام ٧٣ وبطيران بريطاني ثم بقوات ايرانية. وقد بدأ الزحف على المناطق المحررة بحدود ١٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ جندي وظل العدد

يتصاعد حتى وصل إلى حوالي ١٢٠٠٠ نهاية عام ٧٥ . وهذا العدد كان كافياً لاستعادة معظم المناطق المحررة وتحجيم عدد المقاتلين الى المئات. وبعد سقوط نظام الشاه في ايران سحبت القوات الايرانية. فأرسل نظام البورجوازية الطفيلية الصاعدة في مصر قوات بديلة كما عززت بريطانيا تواجدها العسكري. وعام ٨١ منحت السلطة قواعد وتسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية. وبدءاً من كانون الأول ٨١ غدت عُمان مسرحاً لمناورات القوات الأمريكية المعروفة بقوات التدخل السريع شأنها في ذلك شأن السودان والصومال ومصر. وفي مناورات آب ٨٣ أضحت قوات الأردن ايضاً شريكة فيها. وهكذا، فمع التدرج في تكوّن البورجوازية المتحالفة مع الاقطاع وتقاسمهما السلطة لم يتصاعد النضال من أجل التحرر وإنما ترسخّت التبعية السياسية والعسكرية بشكل متزايد، مع تبدل في نوعية هذه التبعية. وبذلك غدا التكامل في البنية شاملاً كل مناحي الحياة.

وفي مصر. بعد فشل ثورتي ١٨٨٢ و١٩١٩ لم تتباطأ الجماهير كثيراً حتى تستأنف نضالها ضد الاستعمار. وهذا النضال أجبر احزاب البورجوازية والاقطاع على الاسهام في التصدي للاستعمار. لكن هذا التصدي لم يتجاوز حدود عقد معاهدة ١٩٣٦ . وبدءاً من عام ٤٦ اتخذ النضال الشعبي ضد الانجليز طابعاً جديداً. الأمر الذي شجّع حزب الوفد، حزب الاغلبية بلا منازع على إلغاء الاتفاقية عام ٥١ لكن الحامية العسكرية في قناة السويس بقيت حتى عام ٥٦ . في هذه الحالة، حالة مصر، لم يتحالف الحزب القائد للاقطاع والبورجوازية مع الاستعمار ويسحق الشعب بالدبابات كما فعل مثيله في العراق، ولكنه كان يتأرجح بين الاستجابة لرغبات القصر والانجليز فيحكم ويتناقض مع مواقف ومطالب الجماهير. وبين الاستعانة بالجماهير لاتخاذ موقف وطني فيتناقض مع القصر والانجليز ويلغي الاتفاقية. وهذا التأرجح يعكس واقع طبقتي الاقطاع والبورجوازية المنخور بالعناصر الأجنبية والرأسمال الأجنبي. كما يعكس التعارض في المصالح بين شرائح واسعة من ملاكي الارض المحليين والملاكين المنحدرين من عنصر أجنبي: والتعارض في المصالح أيضاً بين شرائح واسعة من البورجوازية الوطنية والرأسمال الأجنبي. وبما أن الانجليز والقصر هما دعامة الاقطاع والرأسمال الاجنبي، فقد كان الوفد في كثير من الحالات يستثمر النضال الشعبي الواسع لتعزيز مواقعه، وإذ ذاك تلتقي مصالحه مع مطالب الجماهير فيتخذ بعض المواقف الوطنية، لكنها لا تصل إلى حد القطيعة والمجابهة العنيفة.

والأردن. تأثر الوضع الشعبي والعسكري فيه بالمد الجماهيري خصوصاً في سوريا ومصر، ونما النضال الوطني المنظم في القطاعين المدني والعسكري على حد سواء ممّا أجبر السلطة الطبقية أواسط الخمسينات على إبعاد قائد الجيش كلوب باشا، وإخراج الضباط

الأنجليز. وتم تشكيل حكومة وطنية معادية للاستعمار والأحلاف كما تم الاستغناء عن المعونة البريطانية واستبدلت بمساعدة عربية قدّمتها كل من مصر وسورية والسعودية. أمّا كيف أسهمت السعودية بالمساعدة، فالمسألة في غاية الوضوح. ذلك أن النفوذ الأمريكي الذي توّطد في السعودية بات يعمل على طرد النفوذ البريطاني من المنطقة والحلول محلّه. ومشاركة السعودية في المعونة بدل بريطانيا تسهّل هذه الغاية. لكن السلطة وبحكم بنيتها وتكوّنها سرعان ما ارتدّت عن الخط المتحرر، فأقالت الحكومة الوطنية وفتحت المعركة ضد قوى التحرر. وعندما نشبت ثورة تموز ٥٨ في العراق استعانت السلطة الطبقية بالقوات البريطانية خوفاً من السقوط، لأن هذه السلطة باتت مهددة من الداخل ومن الجوار العربي. وفي أيلول ٧٠ رتبت السلطة مع امريكا عملية سحق المقاومة وطردها من الأردن، وضرب العمل الجماهيري المنظم والمتنامي. وعندما تدخلت القوات السورية لتحمي المقاومة الفلسطينية من السحق، لجأت السلطة الطبقية إلى أمريكا وإسرائيل. فتم استنفار الفرقة ٨٢ المحمولة جواً وتحرك الأسطول السادس باتجاه سواحل لبنان واسرائيل، ووضعت خمس فرق متمركزة في المانيا في حالة تأهب مكشوف وعزز الأسطول السادس بمزيد من حاملات الطائرات. ونظمت أمريكا واسرائيل خطة مشتركة للهجوم على القوات السورية من قبل القوات الاسرائيلية.

ومن هنا نستخلص أن التحالف الاقطاعي - البورجوازي الحاكم لم يبعد الضباط البريطانيين كجزء من خط سياسي متحرر، وإنّما نتيجة لواقع شعبي ضاغط. ولتبدل في التبعية بين بريطانيا وأميركا. بدليل أن المساعدات الأميركية لم تنقطع مذ ذاك، وبدليل استعانته بالقوات البريطانية مرة. والأميركية والاسرائيلية مرة أخرى. وضد من؟ ضد المد الجماهيري التحرري الوحدوي مرة.وضد من ينصر المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية الأردنية مرة أخرى. والنظام الطبقي لا يمارس دوراً مندمجاً ضمن الخط الاستعماري الامبريالي في الداخل والجوار العربي فقط وإنما في مناطق عربية أبعد ايضاً. كتدخله العسكري ضد الثورة الشعبية في عُمان عام ٧٣ وضد الانتفاضة الشعبية في السعودية عام ٧٩ . ورغم النقد الذي يوجهه النظام للدور الأميركي تجاه الصراع العربي - الصهيوني، فقد انضمّ سراً لمناورات النجم الساطع صيف عام ٨٣ حيث شاركت فيها [٦٥] طائرات أردنية وطائرات نقل أميركية وحضرها حسين شخصياً وأديرت من غرفتي عمليات في الجفر والعبدلي.

وفي لبنان لم يتمكن الاستعمار عند رحله من الإبقاء على قواعد أو حاميات. لكن الأسطول السادس الأميركي سرعان ما تمركز على الشواطيء اللبنانية عندما تنامى المد

الجماهيري في المنطقة. وفور نشوب الثورة الوطنية ضد السلطة الطبقية المنحازة للاستعمار، نزلت القوات الأميركية عام ٥٨ في لبنان لدعم هذه السلطة. وفي الحرب الوطنية بين عامي ٧٥ ـ ٧٧ قامت القوات السورية بالدور الذي قامت به القوات الأميركية عام ٥٨ . فتحول انتصار الحركة الوطنية والمقاومة الى نكسة أسهمت في إخراجها الأنظمة العربية المؤثرة في مؤتمري الرياض والقاهرة. وعام ٧٨ تدخلت اسرائيل بقواتها العسكرية لتوجيه ضربة قاسية إلى المقاومة وتحالفاتها. وعام ٨٢ تطور التدخل المحدود إلى اجتياح شامل وصل إلى العاصمة نفسها. وفي ايلول ٨٣ تدخلت السفن الأميركية والطائرات الفرنسية إلى جانب القوات المتعددة الجنسية لمنع القوى الوطنية من الانتصار الحاسم ضد قوى السلطة الطبقية وحزبها الفاشي. وتقاطرت اساطيل الحلف الأطلسي للغاية نفسها.

إذن فالتحالف البورجوازي ـ الاقطاعي لم يتردد مرة واحدة في الاستعانة بقوى أجنبية ضد القوى الوطنية المحلية وضد المقاومة الفلسطينية المتحالفة مع هذه القوى. الأمر الذي يعكس مدى التناقض بين بنية التحالف الطبقي السائد ومصالحه، وبين البنية الطبقية ـ الوطنية للحركة الوطنية ومصالحها. ويعكس بالمقابل مدى الانسجام بين ما تفرزه بنية الطبقة السائدة من مصالح وأفكار وممارسات، وبين المصالح الاستعمارية والصهيونية. فالتناقض مع الاستعمار والصهيونية غدا تحالفاً. والوحدة مع ممثلي الطبقات الوسطى والدنيا في سبيل التحرر والتطور أضحت صراعاً مسلحاً. وهذا المسار ليس غريباً على الاطلاق لأن النشأة التابعة للبورجوازية، ودور الاقطاع في السلطة قد فرضا هذا المسار.

وإذا كان هذا هو الواقع. فكيف يمكن تعليله؟ لماذا لم تعمل السلطات الاقطاعية ـ البورجوازية على انجاز هذه المهمة من مهام التحرر العربي؟ بل لماذا طوّرت وعمّقت فاعلية الهيمنة العسكرية عندما استبدلت بعض القواعد والحاميات التي تضم الآلاف، بعشرات آلاف الخبراء، والتسهيلات العسكرية، والأساطيل، وقواعد أواكس الطيارة، وربع مليون جندي من قوات التدخل السريع؟ ولماذا باتت تستعين بالأساطيل والقوات العسكرية الأجنبية ضد انتفاضات الجماهير الشعبية في أقطارها، وضد أيّ وضع عربي متحرر في جوارها؟ لماذا أصبح تناقضها الرئيسي مع ممثلي الطبقات الوسطى والدنيا وتناقضها الثانوي مع الاستعمار والرأسمال الأجنبي واسرائيل؟.

ألأن البورجوازية العربية عميلة؟ ألأن الأسر النافذة عميلة؟ كلاّ فالمسألة ليست مسألة عمالة. وإنما هي تعبير عن بنية طبقية نمت تدريجياً نمواً مشوّهاً وعاجزاً وتابعاً فتلاشت قدرتها على ممارسة مسؤوليات التحرر. والمسألة ايضاً ليست مسألة أفراد وأسر، رغم دور الأفراد والأسر في التاريخ. لأن الطبقة عندما تتكوّن تغدو أقوى من الأفراد والاسر، فالأفراد والأسر إذ ذاك يصبحون ممثلين لمصالح الطبقة وفي القمة منها. وليست القضية قضية قبيلة

أو طائفة لأن القبيلة أو الطائفة قد تتحول بمعظمها إلى جزء من طبقة، وأموال النفط رسّخت هذا التحول. ومع ذلك فمصالح الطبقة برمتها هي التي تحكم الموقف بالنهاية. لكن لماذا اختلف المسار في الوطن العربي عنه في أوروبا الغربية وفي أمريكا؟.

إن البورجوازيات الغربية تطورت تطوراً مستقلاً، حراً من اي استعمار خارجي . فانهت هيمنة الاقطاع والكنيسة اقتصادياً وسياسياً وفكرياً. وقد استنزفت هذه البورجوازيات قسماً هائلاً من المواد الخام في الأقطار المستعمرة، وقسماً هائلاً من مردود قوة العمل. ومنحت الأفضلية للتراكم الرأسمالي في الانفاق وأعاقت أي تطور اقتصادي أو سياسي في البلاد التابعة، يقلّص من استغلالها. وشجّعت الذوق الاستهلاكي في هذه البلاد، ممّا زاد الطلب على سلعها المصنعة. وهكذا تسارعت عملية التطور المستقل، وخفّت حدة الصراعات الطبقية في دولها، وارتفعت الدخول والقدرات العلمية والفنية وغدت مصدرة لهذه القدرات.

أمّا في البلدان العربية. فالبورجوازية نمت في ظل الوجود الاستعماري، وشكّل الاقطاع جزءاً عضوياً منها. والاقطاع بقي في مركز القوة بنمط إنتاجه وذوقه الاستهلاكي وفكره المتعفن، فأستحال على البورجواية خوض معركة حاسمة مع الاقطاع بن شكلّت تحالفاً معه. كما استحال عليها خوض معركة حاسمة مع دور الدين وممثليه في الأوقاف والخدمات والايديولوجية والسياسة والتشريع، بسبب بنيتها ونشأتها ذاتها. والبورجوازية لم تستطع سلوك طريق التطور المستقل لأنها ولدت في عصر الاحتكارات الرأسمالية والمد الاستعماري، فنمت مشدودة للرأسمال الاجنبي في مرحلتي الاستعمار العثماني والغربي، ولهذا غدا فرعها التجاري المرتبط بالخارج استيراداً وتصديراً من أقوى شرائحها. وهذا الفرع لم يضعف دوره بعد الاستقلال بل ازداد قوة، وخاصة أبّان القفزة النفطية حيث باتت التجارة الخارجية عام ٨٢ تمثل نسبة ٦٠٪ من مجمل الناتج القومي العربي.

ومن خلال طبيعة هذا المسار أضحى التشابك في المصالح محكماً. لكن التشابك ليس بين أطراف متكافئة. وإنما بين تابع ومتبوع. بين كامل الاستقلال ومنقوصه، بين مستغِّل ومستغَّل، والأطراف التابعة الاسيرة المستغلّة لا تستطيع بنفسها أن تتخلص من التبعية والاسر والاستغلال، إلاّ بالخلاص من جملة مقوّماتها الطبقية. وهو أمر مستحيل. إذ كيف تتمكن البورجوازية من أن تنقي بنيتها وتستعيد تكوّنها وتنفي الصراع الداخلي ضمنها وتقلب تحالفاتها الطبقية وتعكس اتجاهات مصالحها وتنسف مرتكزاتها الفكرية والايديولوجية وما يبنى على هذه المرتكزات من سياسات وممارسات؟ أو ليس هذا متعارضاً كلياً مع جوهر خصائصها الطبقية؟.

إننا بالتأكيد نلحظ بعض الفروق في الممارسات بين بورجوازية وأخرى تجاه هذه المهمة

من مهام التحرر العربي. وتنشأ هذه الفروق عن جملة عوامل. الأوّل: الوزن النوعي لكل شريحة من الشرائح التي تتكوّن منها البورجوازية. وعن هذا العامل يصدر اتجاه التحالفات الطبقية. فإذا كان مع العمال والفلاحين وضد الاقطاع والرأسمال الأجنبي يتعزز الصراع ضد الأحلاف والقواعد، وبالتالي يترسّخ التحرر. وإلاّ فيترسخ العكس. والثاني: طريقة إجلاء الاستعمار المباشر بما تولده هذه الطريقة من تنظيمات ووعي ومصالح وآثار. والثالث: الظروف المتاحة أمام طبقتي العمال والفلاحين كي تبلورا قواهما في تنظيمات سياسية ونقابية حرة، وفاعلية هذه التنظيمات. والرابع: حجم المصالح والامتيازات الاجنبية التي استمرت بعد رحيل الاستعمار. ورغم ذلك فإن السلطة الطبقية السائدة يمكن ان تعيد الوجود العسكري الاستعماري تحت أسماء مختلفة. ففي سورية ولبنان مثلاً، لم يبق أي شكل من أشكال الوجود العسكري بعد الجلاء. ولكن، بينما لم يتمكن الاقطاع في سورية من ضمها لحلف بغداد، أو عقد أي اتفاق عسكري، او السماح بأية تسهيلات عسكرية للدول الاستعمارية، فقد سلكت السلطة البورجوازية ـ الاقطاعية في لبنان طريقاً مغايراً. إذ إنها في كل مرحلة يهدد فيها الصراع الطبقي ـ الوطني سيادة السلطة سرعان ما تستعين بالأجنبي، كما حدث عام ٥٨ و ٧٦ و ٧٨ و ٨٢ و ٨٣ . وسلكت السلطة الاقطاعية ـ البورجوازية في الأردن وعُمان سلوكاً مشابهاً. وفي بداية الثمانينات غدت قوات التدخل السريع الشكل الأكثر فاعلية للوجود العسكري الاستعماري. وقد لفّ هذا الوجود دولاً كانت تدّعي التحرر، وبعضها كان بالفعل في موقع التحرر كمصر والصومال والسودان، لكن التكوّن الطبقي الجديد في قمة السلطة حتّم هذا التحوّل.

ونظراً للخصائص الطبقية للسلطات الاقطاعية. البورجوازية فقد غدا كل تطور تحرزه قوى التحرر في الوطن العربي والعالم مضاداً لمصالح وعلاقات هذه السلطات. فباتت تسير في اتجاه معاكس لخط التطور. ولذلك فهي لم تشكل جبهة موحدة مع القوى السياسية والنقابية الممثلة للطبقات الوسطى والدنيا بهدف خوض صراع متصل ومتعدد الأساليب ضد الهيمنة الامبريالية على غرار ما حصل في أوروبا ضد الإقطاع والكنيسة وإنما سارت في خط معاكس تماماً فشكلت مع القوى الامبريالية وحدة التابع والمتبوع. فتعمقت التبعية في شتى المجالات. وبسبب الخصائص الطبقية ذاتها لم تستفد من التطورات الحاصلة على مستوى العالم لمقاومة استغلال الامبريالية ونفوذها بل اتبعت نهجاً مناقضاً أيضاً فأضافت لطرق تقوية الامبريالية طرقاً جديدة. ولم تدع سبيلاً ممكناً لمقاومة خط التحرر إلاّ واتبعته. ذلك انه خلال المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تعزز الدور التقدمي في دول أوروبا الشرقية والصين وكوبا وفيتنام ولاووس وكمبوديا وكوريا الشمالية وافغانستان ونكاراغوا وفي ٤٠٪ من السلفادور عام ٨٣ ، في حين باتت الدول الرأسمالية تعيش أزمة حادة.

وهذه التطورات العالمية تشكل وضعاً نموذجياً بالنسبة لبلدان تعاني من نهب الاستعمار واستغلاله ونفوذه وتحالفه الثابت مع اسرائيل، ويغدو واجب سلطات هذه البلدان أن تقيم جبهة موحدة مع معسكر التحرر والاشتراكية في العالم لتعميق أزمة الرأسمالية العالمية وقهر الاستعمار وحلفائه والتخلص من نهبه واستغلاله ونفوذه. لكن هذا الاتجاه يستلزم أن تكون قيادة السلطة بيد تحالف طبقي سليم البنية، قادر على اتخاذ القرار المستقل وسلوك النهج الذي تندمج فيه مصلحة التحالف الطبقي مع المصلحة القومية، وهذا الاتجاه غير قائم إطلاقاً بل هو معكوس تماماً ولذلك تزايد النهب والاستغلال. وترسّخت التبعية، وظلت التحالفات تسير عكس اتجاه التحرر والتطور. لماذا؟ لأن البنية الطبقية السائدة، العاجزة والمنخورة والتابعة لاتستطيع أن تندمج ضمن جبهة داخلية وجبهة خارجية متكاملة في مواجهة الامبريالية وحلفائها، وإنما تستطيع فقط أن تنخرط في جبهة موحدة انخراطاً تابعاً مع الامبريالية وحلفائها لمواجهة قوى التحرر والتطور في الداخل والخارج. وهذا ما أثبتته الوقائع التاريخية.

والتجارة الخارجية لم تتعارض مع النهج السائد بل عمّقته، مسهمة بذلك في تقوية مواقع الامبريالية تجاه مواقع التحرر والاشتراكية. وبعض المقارنات تزيد هذه الحقيقة وضوحاً. فعام ١٩٧٤ توزعت الصادرات والواردات لأهم الدول التي يحكمها التحالف الإقطاعي البورجوازي [٦٦] كالتالي (الأرقام بملايين الدولارات):

		العالم	البلدان العربية		المجموعة الأوروبية
السعودية	واردات	٤٠٨٢	٥٣٧	٪١٣،١٦	١١٤٨
	صادرات	٢٦٥٠٦	٧٠٤	٢،٦٥	١١٥٧٨
الاردن	واردات	٤٨٢	٩٨	٢٠،٤١	١٤٠
	صادرات	١٥٣	٦٤	٤١،٨٧	٠،٣٥٧
الكويت	واردات	١٦٦٩	١١٦	٦،٩٨	٥٦٤
	صادرات	٨٧١٩	٤١٢	٤،٧٣	١٨٣٢
لبنان	واردات	٢٤١٧	٢٧٢	١١،٢٨	٨٦٨
	صادرات	٩٠١	٣٣٨	٣٧،٤٨	٢٠٦
المغرب	واردات	١٩٩٠	١٢٩	-	٩٩٦
	صادرات	١٧٣٨	١٤٤	-	٩٥٥
تونس	واردات	١١٣٥	١٠١	-	٦٦٧
	صادرات	٩٢٥	٦٣	-	٥١٧
		٥٠،٧٣٧	٢٩٧٨		١٩٦٧١

	الولايات المتحدة وكنـــدا		أوروبـا الشـــرقية	
٪٢٨,١٢	٩٣٩	٪٢٢,٩٩	٦٣	٪١,٥٦
٤٣,٦٨	١٩٨٨	٧,٥٠	–	٧,٠٢
٢٩,١٤	٧٢٧	١١,٩٧	٣٣	١,٦٨
٠,٢٣	٠,٠٢٧	–	٠,٥٧٨	٥,٢٧
٣٣,٧٨	٢٤٢	١٤,٥٤	٨٨	٢,٩٣
٢١,٠١	٨٠	٠,٩٢	٢٥٦	٥,٢٨
٣٥,٩٤	٣٦٥	١٥,١٠	١٢٧	٤,٤٧
٢٢,٨٨	٤٣	٤,٨١	٤٠	–
–	١٩٥	–	١٣٢	–
–	٢١	–	١٩٠	–
–	١٠٨	–	٤٢	–
–	٤٧	–	٥١	–
	٤٩٥٥		١٠٢٢	–

ماذا نستطيع أن نستخلص من هذه الأرقام؟ باديءذي بدء نقول إن هذا المبلغ لايشكل إلاّ حوالي ثلثي صادرات وواردات هذه الأقطار الستة التي هي أهم الأقطار التي يحكمها التحالف الإقطاعي ـ البورجوازي وعلى ضوء هذه الأرقام نلاحظ، أولاً: إن حجم التعامل الوارد هنا بين هذه الأقطار والبلدان العربية حوالي الـ ١/١٧ وفي حال إضافة الثلث غير المذكور يغدو هذا الحجم أقل من ١/٢٢ أي أقل من ٥٪ مّما يؤكد توجه تجارة هذه البلدان نحو الخارج أكثر من توجهها نحو الداخل العربي بـ ٢٢ ضعفاً. وهذا الواقع يعكس مدى الارتباط بالسوق الخارجي والتبعية الاقتصادية لهذه السوق. ثانياً: إن حجم التبادل مع هاتين المجموعتين من الدول الرأسمالية يوازي حجم التعامل مع أوروبا الشرقية بحوالي الـ ٢٤ مرة. كما أن حجم التعامل مع أوروبا الشرقية بالنسبة لمجمل التعامل حوالي الـ ١/٧٥ وهذه النسب تدلل أن اقتصاد هذه البلدان يرتبط بالسوق الخارجي الرأسمالي. وبما أن الدول الرأسمالية المذكورة هي أكثر الدول إطلاقاً عداءً للتحرر العربي والعالمي. وهي أكثر الدول إطلاقاً تاييداً لإسرائيل والصهيونية العالمية والعنصرية. وهي أهم الدول التي مارست ولازالت، استعمار الشعوب ونهب خيراتها وعرقلة تقدمها، يغدو من الواضح كم تسهم السلطة الطبقية السائدة في هذه البلدان، في تقوية الاقتصاد الرأسمالي الاستعماري، وبالتالي في القدرة السياسية والثقافية والعسكرية للدول الاستعمارية عدوة كل تقدم وتحرر

وتطور خارج عالمها الخاص!! وكم تنعكس هذه التقوية سلبياً على معسكر التحرر والتقدم والاشتراكية في الوطن العربي وفي العالم أيضاً!! والمسألة هنا ليست مسألة تجارة مجردة عن الإغراض السياسية. بل إنها جزء من نهج متكامل يلف نمط الانتاج واتجاهاته، والمواد الخام، وشكل الاستثمار والإنفاق، والودائع، والقروض، والمساعدات، والذوق الاستهلاكي، واستيراد التكنولوجيا، وتوجه التجارة الخارجية... هذا النهج الذي يخدم اللقاء في المصالح ولو كان لقاءً تابعاً، بين القوة الاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية والعسكرية للامبريالية، والقوة المماثلة والتابعة للبنى الطبقية السائدة. وهذا اللقاء التابع هو الذي يحتم حجم التعامل التجاري، كما يحتم مجمل التوجهات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والفكرية الأخرى.

ولنضرب مثالاً آخر حول صادرات دول المنظمة الأوروبية [٦٧] إلى أهم الدول التي يحكمها التحالف الاقطاعي ـ البورجوازي، ولنقارن ذلك مع حجم التبادل التجاري مع الاتحاد السوفياتي. بملايين الدولارات.

	السعودية	الامارات	الكويت	المغرب	تونس	قطر	البحرين	
٨٠	٢٣،٢٩٢	٥،٦٨٨	٤،٧٥٢	٣،٠٣٦	٢،٧٥٠	٠،٩٨٤	٠،٩٤٨	٤١،٤٥٠
٨١	٢٧،٤٤٤	٦،١٣٢	٥،٥٨١	٣،١٠٢	٢،٧٨٤	١،١٠٤	١،١٠٤	٤٧،٢٥٠

أما حجم التبادل التجاري مع الاتحاد السوفياتي بالنسبة لكافة الدول العربية فقد تطور من ٥٠ مليون دولار عام ٥٦ إلى ٣٣٧ عام ٦٠ إلى ٧٧٥،٥ عام ٧٠ إلى ٤٤٨٨ عام ٨١. إذن فسبع دول عربية تستورد فقط من دول المنظمة الأوروبية بمبلغ ٤٧،٢٥٠ مليار دولار عام ٨١ وكافة الدول العربية تستورد وتصدر من وإلى الاتحاد السوفياتي بمبلغ ٤،٤٨٨ مليارات فقط. أي أن حجم استيراد سبع دول عربية من المنظمة الأوروبية يعادل قرابة الـ ١١ مرة استيراد وتصدير كافة الدول العربية من وإلى الاتحاد السوفياتي. وتلك دول استعمارية مستغّلة حليفة لاسرائيل. وهذا دولة صديقة ومؤيدة للتحرر والتطور والتقدم في العالم، وعدوّة لاسرائيل دوراً وممارسات. ومن الدول السبع المذكورة وصلت واردات السعودية عام ٨٠ مبلغ ٤٠،٥ مليون دولار ولم تصدر شيئاً. وتجارة الدول الأخرى لاأهمية لها. ذلك أن العراق وسوريا وليبيا استوردت بين عامي ٧٧ ـ ٨١ ما نسبته ٧٥٪ من مجموع الواردات العربية وصدرت ٤٨٪ للفترة [٦٨] نفسها.

ولنقارن أيضاً بين صادرات [٦٩] الدول الصناعية الكبرى للدول العربية عام ٨١ ومجمل تعامل هذه الدول مع الاتحاد السوفياتي بالمليار دولار.

اليابان	الولايات المتحدة	إيطاليا	ألمانيا الغربية	فرنسا	بريطانيا	
١٨،٠٢٦	١٦،٩٩٦	١٤،٣٦٠	١٤،٣٣٣	١٣،٢٣٥	١٠،٢١٠	= ٨٧،١٦٠

إذن فالاستيراد وحده من الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى يقارب العشرين مرة من حجم التعامل التجاري مع الاتحاد السوفياتي. وهذه الدول هي التي مارست القهر والاستغلال والاستعمار بدءاً من الصين وفيتنام وانتهاءً بالمغرب العربي. وأربعة من هذه الدول، هي التي مثلت التحالف بين البورجوازية اليهودية الكبيرة والرأسمالية العالمية، ووفرّت كل الشروط المادية والبشرية والسياسية لإقامة إسرائيل ودعم وجودها وتوسعها وسياساتها. وجميع هذه الدول باستثناء اليابان هي التي قامت بالدور الفاعل في خلق كل الظروف المعقدة التي تجابهها حركة التحرر العربي. فهل هذا الاستيراد السخي لسلع هذه الدول، هو مكافأة لها على خلق كل هذه الظروف؟ أم أنه انعكاس طبيعي للقاء المصلحي التابع بين البنى الطبقية السائدة وبين الرأسمالية العالمية؟ وهل يمكن للبنى الطبقية السائدة التي تمدّ مراكز القوة في الامبريالية العالمية بكل هذا الفيض من مقوّمات القوة، أن تمارس أي دور في عملية التحرر من الامبريالية نفسها؟ وبالتالي هل يمكن لها أن تمارس أي دور في عملية اقتلاع اسرائيل من جذورها، واسرائيل هي القوة الضاربة للصهيونية والامبريالية العالمية؟ أو ليس قيام البنى الطبقية السائدة بهذا الدور متناقضاً جذرياً مع لقائها المصلحي مع الامبريالية، وإن كان هذا اللقاء تابعاً؟ وهل تستطيع البنى المنخورة والعاجزة والتابعة أن تسلك سبيلاً آخر غير إمداد مراكز القوة الامبريالية والصهيونية بكل ما يساعدها على دوام تفوّقها، وحل أزماتها؟

لقد تظافرت كل العوامل لتسهم في دوام التفوق وحل الأزمات: الودائع. سندات الدين على الخزن، العقود مع الشركات الرأسمالية. تصدير المواد الخام وشراء المواد المصنعة والخبرة. منح القواعد والتسهيلات العسكرية. التدريبات العسكرية المشتركة، تعميم الايديولوجيا الرأسمالية. تقليد الذوق الاستهلاكي. مد كل القوى الحليفة للامبريالية بالمساعدات. الاستعانة بالقوى الاستعمارية لقمع الانتفاضات والثورات الجماهيرية. إفساد الحس الوطني والطبقي لأوسع الشرائح الطبقية. خلق حالة من اليأس والقنوط للقبول باسرائيل كأمر واقع، وانهاء الصراع المسلح ضدها. ومع كل هذه العوامل كانت الرأسمالية العالمية في أزمة حادة. فكيف كانت أمورها ستسير لو سحب هذا الدعم؟ أو لو أن البنى الطبقية السائدة في الوطن العربي كانت قادرة على سلوك طريق التحرر المعادي بالضرورة للامبريالية، والمتعاون بالضرورة ذاتها مع التحرر والتقدم والاشتراكية في العالم؟

ففي هذه المرحلة حيث كانت كل عوامل الدعم تتظافر ارتفعت معدلات البطالة في

الولايات المتحدة من ٣٫٥٪ عام ٦٩ إلى ٧٫٥٪ عام ٨٠ وفي دول السوق الاوروبية المشتركة من ٢٫٥٪ عام ٧٣ إلى ٥٫٦٪ عام ٧٩ وفي آذار ٨١ بلغت نسبة البطالة في بريطانيا ١٠٫٣٪ والمانيا الغربية ٥٪ واليابان ٢٫٢٪ وفرنسا ٧٫٤٪ وايطاليا ٨٫٨٪ وهولندا ٦٫٨٪ وبلجيكا ١٠٫٦٪ وامريكا ٧٫٣٪ وبلغت معدلات التضخم بين ٧٧ - ٧٩ في الولايات المتحدة ٨٫٤٪ المانيا الغربية ٣٫٥٪ اليابان ٥٫١٪ وبلغ العجز في الميزانية بين ٧٥ - ٧٩ : الولايات المتحدة ١٫٠٠١٪ المانيا الغربية ٢٫٧٪ اليابان ٤٫٨٪ وهبط معدل النمو في الصناعة بين ٧٣ - ٧٨ : بريطانيا من ٣٫٩٪ - ٣٪ فرنسا من ٥٪ - ٢٫٩٪ المانيا الغربية من ٤٫٤٪ - ٢٫٨٪ ايطاليا من ٧٫٥٪ - ٤٫٤٪ الولايات المتحدة من ٣٫٤٪ [٧٠] إلى ٣٪ .

وقد بلغ العجز في ميزان المدفوعات الأميركي لعام ٨٢ (١٠٩) مليار دولار[٧١]. وفي أوروبا بلغت نسبة الدين الخارجي الاجمالي للناتج القومي حتى نهاية [٧٢] ١٩٨٠ : بريطانيا ٣٨٪ النروج ٢٦٪ الدانمارك ٣٠٪ فنلندا ٢٥٪ ايطاليا ١٦٪ السويد ٦٪ فرنسا ١٠٪ بلجيكا ٧٪ وإذا كان هذا هو وضع الاقتصاد الرأسمالي خلال هذه الفترة رغم كل هذا الفيض من الدعم الطبقي العربي فأية محنة حقيقية كانت ستنتابه، وأية فرص مؤاتية أمام حركات التحرر في العالم كانت ستتاح لو أن البنى الطبقية السائدة في الوطن العربي، هي البنى المؤهلة فعلاً لمواجهة الأمبريالية وحلفائها، أي البنى الطبقية لقوى الشغيلة؟!

ولنأخذ الولايات المتحدة زعيمة الامبريالية العالمية، وعدوة كل تحرر وتطور. فهي تعاني من هذه الأزمة رغم كل العقود مع الشركات وبيوت الخبرة الاميركية. ورغم صادراتها للدول العربية البالغة في عام واحد عام ٨١ (١٦٫٩٦٦) مليار دولار[٧٣] . ورغم الودائع العربية البالغة عام ٧٩ (٢٥٠ مليار دولار) للكويت والسعودية وقطر والامارات. و٢٠ ليبيا و ٧ العراق. أفليست هذه العلاقة اسهاماً جاداً في عون اقتصادها ضد أزماته؟ وكنتيجة أليس هذا الإسهام دعماً لها في هجومها ضد قوى التحرر والتقدم والاشتراكية؟ وأيضاً، أليس اسهاماً جاداً في إضعاف خصومها؟ ولكن. لماذا لا نستشهد بموقف أمريكا نفسها في وضع مشابه؟ في صيف ١٩٨٢ اتفقت مجموعة من الشركات الاوروبية مع الاتحاد السوفياتي على مد انابيب للغاز السوفياتي. ففرضت امريكا المقاطعة على هذه الشركات حتى تفسخ العقود. لماذا؟ لأن هذه العملية توفر للاتحاد السوفياتي حوالي الـ١٢ مليار دولار سنوياً. وهذا المبلغ يساعده في تحسين وضع ميزان مدفوعاته. وبالتالي يقوّي مركزه التنافسي تجاه الولايات المتحدة والرأسمالية العالمية!!.

إذن فالاسهام في مشروع يؤمن ١٢ مليار دولار سنوياً للخصم يخلق مثل هذا التناقض ضمن المعسكر الرأسمالي. أمّا ٣٠٠ مليار من الودائع في البنوك والخزائن الاميركية

وحدها. وعشرات المليارات من العقود سنوياً مع الشركات الرأسمالية و ٨٧ ملياراً من الدولارات قيمة المستوردات العربية في عام ٨١ وحده ومن ست دول رأسمالية فقط. كل ذلك أمر طبيعي لأنه عرض وطلب. وهو لا يخدم هدفاً سياسياً. ولا يعبر عن التشابك في المصالح أو عن التبعية ولا يستهدف تقوية الامبريالية تجاه خصومها. ولا يتعارض مع خط التطور والتحرر. ولا يصدر عن قرار سياسي واقتصادي مرهون. ولا عن سلطة طبقية عاجزة وتابعة ومنخورة. ولا يتكامل مع التطور المشوّه والتابع في قوى الانتاج ومع الاستغلال في علاقات الانتاج، ومع ديمومة البنية العسكرية والثقافية والايديولوجية، والحصيلة أن التحالف الاقطاعي البورجوازي السائد قادر على إنجاز المهمة الثانية من مهام التحرر العربي، ولا زال له دور وطني يؤديه؟! وبالتالي فإن اسقاطه لصالح قوى العمال والفلاحين، هو سلق لعملية التطور، وتنمية لقوى طبقية قادرة على الاسهام في مسار التحرر والتطور!! هل نستمر؟ لا حاجة لذلك. إذ بات من الواضح تماماً أن تحطيم القواعد والأحلاف والتبعية، مرتبط كلياً بإسقاط السلطة الطبقية للتحالف الاقطاعي ـ البورجوازي ، وإقامة السلطة الطبقية البديلة. سلطة قوى الشغيلة.

٣ ـ تحقيق الوحدة العربية:

إن الانغلاق الاقليمي الذي أرسى أسسه الاستعمار قبل رحيله، قد تعمّق في الفترات اللاحقة، ولا زال يتعمّق أكثر فأكثر. ففي البدء كان الانغلاق مفروضاً من قبل الاستعمار لأن مصالحه ومصالح حليفته الصهيونية العالمية وركيزتهما إسرائيل تستدعي ذلك. ومن هنا فالانغلاق الاقليمي كان هشاً لأنه يتناقض مع مصالح كل طبقات الداخل العربي. وكي تنقلب الهشاشة إلى متانة، لابد من إشادة الأسس المادية التي تحقق هذه الغاية. ودون هذه الأسس ينشأ التعارض بين الوحدة كثورة تحررية، وبين المسار المشوّه والتابع الخاص بقوى وعلاقات الانتاج، وبالقواعد والأحلاف. إذن لابد من التوازي بدل التعارض. والأساس الأول والأهم للتوازي تمّ إرساؤه مع كل خطوة تخطوها قوى الإنتاج في طريق النموّ المشوّه والتابع. وعلى هذا الأساس يتعالى الجدار الأول لترسيخ التجزئة القومية عقداً بعد عقد. ومع تعمّق التبعية والتشوّه تزايد التناحر في اتجاهات النمو الاقتصادي بدل التكامل. فالقطن في مصر وسورية والسودان واليمن اتجه نحو الخارج، نحو السوق الرأسمالية، ليغذي مصانعها بالقطن الخام، وليعود نسيجاً إلى الداخل. وبذلك تتحقق غاية الربح من خلال فارق الأسعار، كما تتحقق غاية الربط بالخارج ومنع تطوير الداخل، من خلال انشداد المزارعين والمصدرين والمستوردين للسوق الخارجية. وهنا تخفت الحاجة للوحدة. أما في الحالة المعكوسة فتغدو الوحدة ضرورة مصلحية: للزارع حيث يسهل التسويق ويزداد السعر

وتقل التكاليف، وللصانع حيث تتوفر له المواد بأسعار رخيصة، والأيدي العاملة بأجور رخيصة، والسوق الواسعة دون حواجز وضرائب، وللمستهلك حيث يحصل على الإنتاج الوافر بسعرٍ مغرٍ. ومصانع الغزل والنسيج القائمة في سورية ومصر، والقادرة على سد حاجة المشرق العربي، أقيمت مصانع تزاحمها في العراق والأردن. بينما مصانع إنتاج وسائل الإنتاج التي يحتاجها كل الوطن العربي لم تقم في أي مكان.

وحمضيات وخمور وزيوت المغرب العربي الكبير لا تتجه نحو الداخل العربي لتصبح الوحدة ضرورة للمنتج والمستهلك معاً، حيث سوق الاسهلاك الواسع والخالي من المزاحمة والضرائب يؤمّن للمنتج سعراً معقولاً. وحيث فقدان الحواجز والضرائب، وقلة تكاليف النقل ورخص الأيدي العاملة بالزراعة، توفّر للمستهلك هذه المنتجات بأسعار معقولة أيضاً. وحمضيات السواحل، وشرانق الحرير في لبنان، مرهونة أيضاً بالطلب الخارجي. وحديد المغرب وموريتانيا، وفوسفات المغرب وتونس والأردن وسورية، كلها لا تتجه نحو الداخل العربي، لأن التكامل بين إنتاج المواد الخام والتنمية القومية الإنتاجية، مفقود بسبب التجزئة نفسها من جهة، والنمو الاقليمي المشوّه والتابع من جهة أخرى. وهكذا يغدو تصدير هذه المواد عامل شدٍّ نحو الخارج، بدل أن يكون عامل تمتين للوحدة القومية. والشيء ذاته يقال عن بترول الخليج وليبيا والجزائر. إذ إنه لا يتجه نحو الداخل نقلاً وتصنيعاً وتسويقاً واستهلاكاً ولا يرتبط إنتاجه بضرورات الإنتاج والاستهلاك المحلية والقومية وإنما بالمصالح المتشابكة للتحالف الإقطاعي - البورجوازي السائد وللقوى الرأسمالية المهيمنة.

وطرق المواصلات عززت إضعاف الحاجة للوحدة وتوجه الاقتصاد نحو الخارج، مكملة بهذا فقدان التكامل بين قوى الإنتاج في الإطار القومي. فمنذ البدء وبحكم دور الرأسمالية العالمية في صنع القرار، صممت هذه الطرق لتخدم أهدافاً عسكرية واقتصادية واستعمارية، ولتعزز صلة كل قطر على حدى بالخارج، لا لتسهّل عمليات النقل الاقتصادي والبشري بين قطر وقطر آخر، وكنتيجة لتسهم في عمليات التفاعل الوحدوي. ومصانع الأسلحة التي يحتاجها كل الوطن العربي لم تبن في أيّ مكان، عدا صناعة بعض الذخائر، وبعض الأسلحة الخفيفة في مصر والعراق وسورية. بينما أقيمت الصناعات الخفيفة المتزاحمة لتفرض على البنى الطبقية الحاكمة تعميق الفواصل الاقليمية لتحمي منتجاتها. ولذلك بولغ في الرسوم والحواجز الجمركية.

وتعاظم دور الوساطة التجارية، وشراكة الوسطاء للرأسمال الأجنبي أضافا أساساً مادياً آخر للتجزئة القومية. وهذا الأساس يتوازى من حيث الأهمية مع وزن التجارة الخارجية المتزايد بالنسبة للناتج المحلي. وعندما يصل هذا الوزن إلى نسبة ٦٠٪ من الناتج عام ٨٢

فمعنى ذلك أن دور التجارة الخارجية في الناتج المحلي لا يضاهيه دور أي عنصر آخر من عناصر الانتاج والخدمات. وإذا أضيفت لهذا الوزن قوة الشريك الرأسمالي، يصبح دور الوساطة التجارية شديد الفعالية في صنع القرار ضمن التحالف الاقطاعي ـ البورجوازي. وبما أن الوساطة التجارية تتضاءل لأقصى الحدود في ظل الوحدة القومية، فمن الطبيعي أن يكون الضغط المضاد للوحدة شديد الفعالية. أمّا لماذا يتضاءل دورها، فالأمر في غاية الوضوح. ذلك أن الوحدة القومية تحقق التكامل بين الانتاج والاستهلاك. والتكامل بين قطاعات الانتاج، وبين هذه القطاعات والقوى البشرية. فتغدو التنمية متجهة نحو الداخل لإشباع الحاجات الضرورية أولاً. ويقل الاعتماد على الخارج، وتتحقق نقلة حضارية: علمية واجتماعية واقتصادية وفكرية، ويتعزز خط إنتاج وسائل الانتاج، واكتساب التكنولوجيا بدل استيرادها. وهذه التطورات هي النقيض لدور الوساطة التجارية المتفوّق. وللنمو الاقتصادي المشوّه والتابع.

والشركات الاحتكارية المستنزفة للمواد الخام، والحائزة على أهم العقود، تقاوم الوحدة القومية لأنها تخلق ظروفاً نوعية تتعارض مع استنزاف هذه الشركات. وشبيه بهذا وضع الشركات الرأسمالية التي تربط السوق الاستهلاكية في كل قطر بمنتجاتها، لأن ارتباط الأقطار العربية ببعضها، يوحد الانتاج والاستهلاك، فتنتفي الحاجة لمنتجات هذه الشركات. وهكذا تكاملت الأدوار المرسّخة للتجزئة القومية: الاقطاع بنمط إنتاجه، وذوقه الاستهلاكي، وفكره المتعفن، وعلاقاته التاريخية المصلحية بالاستعمار، والوساطة التجارية بوزنها النوعي وارتباطها بالرأسمال الأجنبي، والشركات الرأسمالية ذات المصلحة الكلية بالتجزئة، والنمو المشوّه والتابع لقوى الإنتاج، والتنافس بين العديد من الصناعات المتشابهة، وخوف البورجوازية الصناعية في بعض الأقطار من مزاحمة البضائع الأجنبية الواردة لقطر مجاور في حال توحدها معه، كما حصل للوحدة الاقتصادية بين سورية ولبنان مثلاً، حيث فسخت هذه الوحدة لأن البضائع الأجنبية التي يستوردها تجار لبنان باتت تغزو الأسواق السورية.

وبسبب هذا التنافس وهذه المزاحمة غدت قطاعات واسعة من البورجوازية الصناعية في موقع مضاد للوحدة القومية، رغم أن البورجوازية الصناعية هي الفرع شبه الوحيد بين كل فروع التحالف الاقطاعي ـ البورجوازي، الذي له مصلحة حقيقية بالوحدة القومية. لماذا؟ لأن الوحدة تحدث سعة في السوق الاستهلاكي، وتزيل الحواجز الجمركية والضرائب، وتعزز طرق الاتصال الموصلة إلى السوق الواسع، وتوفر المواد الأولية بأسعار رخيصة، وتحدث تكاملاً في الأيدي العاملة والخبرة، وتحقق توازناً بين مستلزمات الزراعة من الانتاج

الصناعي، ومستلزمات الصناعة من الانتاج الزراعي، في الإطار القومي، فيتصاعد مسار النمو المتكامل والمتوازن، فيزداد الطلب على السلع الزراعية والصناعية، وترتفع انتاجية العمل مع تحسّن ظروف العمل والخبرة، فتتحسن الشروط المعيشية وترتفع القدرة الشرائية لدى السكان فيزداد الطلب على السلع. وهكذا.

لكن الثغرات الكبرى في قلب البورجوازية الصناعية، الناجمة عن نشأتها التاريخية في ظل الاستعمار، وفي عصر الاحتكارات الرأسمالية. وعن نخرها بالاقطاع، وعن التنافس بين الكثير من الصناعات الاقليمية. هذه الثغرات قد أفرغتها من قوة المجابهة مع الإقطاع ودور الدين ومسؤوليه، ومع الشركات الرأسمالية، ومع تجارة الاستيراد والتصدير. لذلك استسلمت للفروع الأخرى من التحالف الاقطاعي ـ البورجوازي. ورويداً رويداً باتت مصالحها تتأرجح بين الحفاظ على التجزئة، وبين النضال لتحقيق الوحدة القومية. ومع تراكم المصالح القائمة على الاقليمية، غدت مصالحها متناقضة مع الوحدة القومية. وإذ ذاك ساد الانسجام بين كافة فروع البورجوازية. كما ساد الانسجام بين هذه الفروع وبين الاقطاع. وغدا التحالف بطبقتيه صاحب مصلحة ببقاء التجزئة القومية، فتوحدت مصالحه مع مصالح الشركات الاحتكارية والرأسمالية العالمية. لكن الوحدة في المصالح بين هذه الأطراف لا تنفي الصراع. إلا أن هذا الصراع يبقى صراعاً ثانوياً. وعندما يصبح الصراع رئيسياً بين إحدى الشرائح الطبقية ضمن التحالف، وبين التحالف نسه، فإن هذه الشريحة تغدو حكماً في موقع القوى الطبقية المضادة للتحالف، أي قوى الشغيلة. وآنئذ تمسي ذات مصلحة بالوحدة القومية.

هذه الأسس المادية التي توفر التطابق بين مصالح التحالف الاقطاعي ـ البورجوازي السائد، وبين التجزئة القومية، جرى دعمها بإجراءات سياسية عملية. وهذه الأسس بدورها باتت مرسخة لتلك الإجراءات، فحصل التفاعل. ذلك أن الاستقلال الشكلي لتونس والمغرب في ذروة اشتعال الثورة الجزائرية قد أجهض إمكانية تحقيق وحدة الثورة المسلحة ووحدة أداتها في أقطار المغرب، ورتب على السلطة الطبقية في المغرب وتونس التزامات اقليمية متعارضة مع مصلحة الثورة الجزائرية، وبالتالي مرسخة لواقع التجزئة وفق الحدود التي أقامها الاستعمار. وتخلي السلطة الطبقية في المغرب عن الصراع المسلح في مناطق الاستعمار الاسباني، وتآمرها على الثورة المسلحة هناك، هما اللذان أوجدا مشكلة الصحراء الغربية الحالية، وأضافا لمشاكل التجزئة مشكلة جديدة. والاستسلام الاقطاعي ـ البورجوازي في أقطار الخليج وفي الأردن والعراق للتحالفات والحدود ومناطق النفوذ التي صاغها الاستعمار، تكامل مع الشروط المادية المتنامية الخادمة للتجزئة ومع إفرازات التخلف القبلي،

فتكرست الاقليمية. والخلاف بين البورجوازية الصناعية في سورية، وبورجوازية الخدمات المسيطرة في لبنان، أقفل باب الوحدة. وخضوع سورية والأردن لاستعمار مختلف، ثم استقلال سورية وبقاء الأردن مستعمراً، أكملا الأسباب الجوهرية لقيام دولة الأردن، فظلّ الانفصال قائماً بين أجزاء ثلاثة من بلاد الشام. وتنامي الوجود الاستعماري الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ثم قيام دولة إسرائيل، نسفا كل الأسس الواقعية للوحدة، وأقاما وضعاً مادياً مناقضاً ليس للوحدة القومية فحسب، وإنما لكل شروط التطور والتحرر والثورة.

وخضوع العراق حتى عام ٥٨ للقواعد والأحلاف العسكرية، ومحاولات مد هذه الأحلاف لسورية، جعلت أية وحدة، مداً للاستعمار إلى سورية، وليست تحريراً للعراق من الاستعمار. وحتى العراق والأردن اللذان تحكمهما أسرة واحدة، هي الأسرة الهاشمية، وتسود فيهما طبقة الاقطاع بشكل أساسي، ويرتبطان بمستعمر واحد هو بريطانيا، ويتجاوران حدودياً، لم يكن بمقدورهما أن يتوحدا، لأن وحدتهما تنسف كل الأسباب التي من أجلها أقيمت دولة الأردن. وتخلق في المستقبل وضعاً بالغ التعقيد للكيان الصهيوني الوليد. إذ إنّ دولة متحررة من أي ارتباط بالاستعمار تضم تكتلاً بشرياً كبيراً وتحتوي على قدرات اقتصادية هامة، وتحاذي الكيان الصهيوني لمئات الكيلومترات، وتتمتع بعمق استراتيجي كبير، وتخضع لسلطة طبقية ذات مصلحة بتحرير فلسطين. إن دولة كهذه تناقض جذرياً المشروع المشترك للصهيونية العالمية والامبريالية، لأنها تكون قادرة على خوض صراع طويل معه، ومشكّلة إحدى القوى المجاورة الفاعلة في اقتلاعه من جذوره. وهذا المآل يتنافى كلياً مع المخطط الرأسمالي الطويل المدى، ويتنافى أيضاً مع المصالح المتشابكة لكل من التحالف الاقطاعي - البورجوازي السائد في الوطن العربي، والرأسمالية العالمية. والمسار التاريخي الذي اتخذه انتزاع استقلال اليمن، والتباين الشديد في اتجاهات التطور الاقتصادي والسياسي، وضغوط القوى الطبقية السائدة في الجوار، كل ذلك جعل الوحدة بين شطري بلد واحد، مسألة بالغة التعقيد.

ولكن، إذا كانت هذه الظروف السياسية التي تبادلت مع الشروط المادية التأثير والتأثر، هي من حيث الجوهر وليدة الخصائص الطبقية للبنى السائدة المستجيبة لمصالح الاستعمار المهيمن، فإن التنظيمات السياسية التي أقامتها طبقتا الاقطاع والبورجوازية قد أضافت لهذه الظروف والشروط عوامل مدعّمة، لأن هذه التنظيمات قد بنيت وفق حسابات اقليمية طبقية صرفة. فالأطر التنظيمية والأهداف السياسية والممارسات العملية كلها كانت أسيرة الحدود التي فرضها المستعمر. ومع تقادم الزمن وترسّخ المصالح الطبقية الاقليمية أكثر فأكثر، غدت هذه التنظيمات حارسة للحدود الاقليمية ومتكيفة معها، لأنها تجسيد للمصالح التي أضحت اقليمية.

وعلى امتداد الوطن العربي تشابهت هذه التنظيمات في جملة من الصفات. فهي أولاً تعبر عن أيديولوجية ومصالح التحالف الاقطاعي - البورجوازي، وقياداتها من التحالف نفسه، وتشكيلاتها التنظيمية وأهدافها السياسية وممارساتها العملية كلها اقليمية. وهي ثانياً تضم مجموعات كبيرة من صغار المالكين والفلاحين والمهنيين والطلبة والعمال. وقد اندمجت هذه المجموعات في تنظيمات يقودها الاقطاع والبورجوازية، لأن العنصر البورجوازي في هذه التنظيمات كان يقودها في النضال السلمي ضد الاستعمار ومظالمه واستغلاله. واندماج هذه المجموعات كان يدفع البورجوازية في هذا السبيل كي تلجم اندفاعات الجماهير نحو العمل المسلح. وقد لعب غياب الوعي لدى قطاعات واسعة من الجماهير دوراً بارزاً في تسليم قيادتها للبورجوازية، إذ إنها لم تدرك مدى التداخل بين الإقطاع والبورجوازية، وبين هاتين الطبقتين والرأسمال الأجنبي. ولم تدرك أن التناقض الرئيسي مع الاستعمار مقتصر على شرائح طبقية محدودة من شرائح التحالف، وأن هذه الشرائح المحدودة غير قادرة على قيادة التحالف نحو مواجهة مسلحة وحاسمة مع الاستعمار ومصالحه، وأن الحدود الفكرية والسياسية والمصلحية لهذه الشرائح هي حدود الاقليم. لكن الوعي بدأ يتفتح عندما لجأت القيادات إلى عقد المعاهدات مع الاستعمار، أو عندما قبلت بالاستقلال الشكلي. وهنا بدأت هذه الجماهير بالتخلي عن هذه التنظيمات. فحزب الاستقلال في المغرب انشقت عنه القوات الشعبية على أسس طبقية وسياسية، والحر الدستوري التونسي فقد الشغيلة، وحزب العهد في العراق ظلّ حزباً للسلطة فقط، وقطاعات واسعة من الكتلة الوطنية في سورية، ومن حزبي الاستقلال والوطني الديموقراطي في العراق انضمت إلى أحزاب الطبقات الوسطى والدنيا: البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، والأحزاب الشيوعية، وقسم واسع من جماهير حزب الوفد انضوى تحت لواء لجنة العمال والطلبة والقوى الماركسية.

والأجهزة السلطوية التي أقامها التحالف الاقطاعي - البورجوازي، صمّمت أيضاً لتخدم أهدافاً اقليمية بحتة، وتساوت في ذلك المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والأجهزة العسكرية والأمنية والإدارية والتعليمية. والعملات التي اعتمدت بقيت مرتبطة بالخارج حيث التبعية الاقتصادية.

وهذه الأسس الثلاثة: الشروط المادية التي شكلت سياجاً للتجزئة القومية، والظروف السياسية التي دعّمته، والأطر التنظيمية التي رسّخته، *ظلت على مدى العقود تتبادل التأثير* **والتأثر. ومع هذه النتائج الحاسمة المضادة *للوحدة القومية امتزج الدوران الاقطاعي* والبورجوازي في دور واحد، والتقى هذا الدور مع مصالح الرأسمالية العالمية والصهيونية**

العالمية وقاعدتهما إسرائيل. وقد تحققت كل هذه النتائج المدمّرة قبل أن يسقط حكم التحالف الاقطاعي ـ البورجوازي في أي قطر عربي.

ثم جاءت مرحلة تعدد النماذج في الاقتصاد والحكم والتنظيم لتضيف عقبة جديدة في وجه الوحدة. فعام ٥٢ قام الضباط الأحرار في مصر بانقلاب عسكري، وبنوا تجربة خاصة تتلاءم مع مصالح الشرائح الطبقية المتوسطة وتتعارض حكماً مع مصالح الشرائح الطبقية العليا. وهذه التجربة تفرض بالضرورة خطها السياسي والفكري، وإطارها التنظيمي، وبالضرورة نفسها يتعارض مع خط وإطار التحالف. وعام ٥٨ قامت تجربة قريبة من تلك، في العراق. وعام ٦٩ في السودان وليبيا. وعام ٦٢ في اليمن الشمالي، وعام ٦٢ انتصرت الثورة في الجزائر، وقوى الثورة تكونت بالأساس من جمهور الريف الفلاحي، ثم من العمال والحرفيين والشرائح المتوسطة من المالكين والصناعيين. وهذه القوى الممثلة بجبهة التحرير أقامت التجربة التي أملتها ظروف الثورة وتكوين الأداة. وهي تختلف كلياً عن أقطار التحالف، وجزئياً عن نماذج الانقلابات العسكرية لأن القيادات متقاربة من حيث البنية الطبقية. وفي اليمن الجنوبي انتصرت الثورة عام ٦٧ وخاضت صراعات داخلية حادة بسبب التباين في الالتزام الطبقي لقياداتها، ثم استقرت على الاتجاه نحو الاشتراكية العلمية. وعام ٦٣ قام في العراق وسورية انقلابان عسكريان باسم حزب البعث العربي الاشتراكي، فتعثر المسار وتباينت الخطوط حسب المراحل إلى أن رست التجربة على تقارب في التطبيق بين القطرين وتعارض وتقلب في الشعارات والتحالفات بين القطرين. ومحصلة تجربة القطرين في النهاية توافقت مع مصالح الشرائح الطبقية الوسطى.

وهكذا ازداد تعدد النماذج في الاقتصاد والتنظيم والحكم، وترتّب على ذلك تزايد التعقيدات أمام الوحدة، وقيادة هذه النماذج غدت منسجمة مع بنى وأهداف القوى الطبقية التي تمثلها، وهذه القوى هي قوى الطبقات الاقطاعية والبورجوازية والشرائح الوسطى، وعدا استثناءات محدودة في حالتي الجزائر واليمن الجنوبي فإن طبقتي العمال والفلاحين أصبحتا الآن بدون تمثيل، لأن ممثليهما في السلطة أمسوا في عداد الطبقة الوسطى. ثم جاءت فترة الثورة النفطية فزوّدت الأسس المادية للتجزئة القومية بعناصر قوة جديدة تجعلها غير قابلة للاختراق إلا بإزالة البنى الطبقية المستفيدة منها والحارسة لها. وقد تولدت عناصر القوة الجديدة من جملة تطورات. ا ـ الفروق الكبرى بين الدول[٧٤] النفطية وغير النفطية بالناتج وعدد السكان.

	الوطـــن العـربـــي		
	الناتج بالمليون دولار	السكان بالمليون	نصيب الفرد
١٩٦٠	١٧٣٢٣	٨٧،١٣	١٩٨،٨
١٩٧٥	١٢٧٧٨٥	١٢٩،١٧	٩٨٨
	النـفـطيـــــــة		
	الناتج	السكان	نصيب الفرد
	٧٨٤٩	٢٥،٣٠	٣١٠،٢
	٨٩٧١٥	٤٠،٣١	٢٢٢٥،٦
	غيـــر النـفطيـــــــة		
	الناتج	السكان	نصيب الفرد
	٩٤٧٤	٦١،٨٣	١٥٣،٢
	٣٨٠٤٣	٨٨،٩٦	٤٢٧،٦

إذن فخلال ١٥ سنة فقط بدأ الفارق في متوسط الدخل الفردي بالضعفين وانتهى بأكثر من خمسة أضعاف. وبالمقاييس الطبقية غدا التفاوت شبيهاً بوضع فلاح يعمل بيده في أرضه، وفلاح يستأجر خمسة عمال زراعيين، وعامل عادي ومدير معمل، وجندي وضابط. لكن التفاوت الطبقي بين الدول العربية يغدو صارخاً عند مقارنة أعلى متوسط للدخل الفردي بأدناه. إذ تطور[٧٥] من ١:٥٤ عام ٧٠ إلى ١:١١٤ عام ٧٨ إلى ١:١٥٠ عام ٨١ وهو عام الذروة في مداخيل النفط. وهنا يغدو الفارق شبيهاً بوضع العامل الزراعي مقابل مالك القرية الزراعية، وبوضع العامل الصناعي مقابل مالك المصنع المتوسط. وبهذا تكون التجزئة القومية قد أتاحت فرص تكوّن طبقي شديد التباين بين مواطني الدول العربية، بالإضافة إلى التفاوت الطبقي داخل كل دولة عربية. وفي الوقت ذاته بات هذا التكون الطبقي عامل دعم للأسس المادية للتجزئة القومية، لا يمكن تخطيه إلا بتحطيم البنى الطبقية الحارسة له.

وكي نستكمل استخلاص الفوارق الجديدة التي أعطت للتجزئة عوامل دعم جديدة، نقسم الدول العربية إلى مجموعات على أساس دور البترول في الناتج المحلي وعدد السكان وحجم الناتج. وتبعاً لهذا، تضم المجموعة الاولى العراق والجزائر، والثانية: السعودية، ليبيا، الكويت، الإمارات، قطر. والثالثة: مصر، المغرب، تونس، سورية، الأردن، لبنان، فلسطين، عُمان، البحرين. والرابعة: السودان، الصومال، موريتانيا، اليمن الشمالي، اليمن الجنوبي، جيبوتي. (قيمة الناتج بمليارات الدولارات[٧٦]، وعدد السكان بالمليون).

	الاولى	
	الناتج المحلي	عدد السكان
١٩٧٠	٨،٧	٢٣،٧
١٩٧٩	٦٣،٨	٣١،٩

الثانية		الثالثة		الرابعة	
الناتج المحلي	عدد السكان	الناتج المحلي	عدد السكان	الناتج المحلي	عدد السكان
١٢	٩،١	١٦،٦	٦٦،٦	٣،٧	٢٦
١٦٩،٧	١٣،٢	٦٤	٨٢،٥	٩،٩	٣٠،٦

والآن. ماهو حجم التنامي في الفروق التي تضيف عقبات جديدة أمام الوحدة القومية؟ خلال تسع سنوات فقط من مرحلة الثورة النفطية وصلت الفروق بالنسبة إلى النمو السكاني في البلاد العربية الذي يدور حول الـ٣٪ دون اعتبار استقبال العمالة وتوريدها، إلى ٨٠٠٪ إلى ٢٧٪ في الاولى و١٤٠٠٪ إلى ٢٧٪ في الثانية و٤٠٠٪ إلى ٢٧٪ في الثالثة وأقل من ٣٠٠٪ إلى ٢٧٪ في الرابعة. أي أن الدخول تزايدت ٨ مرات في الاولى و١٤ مرة في الثانية و٤ مرات في الثالثة وأقل من ٣ مرات في الرابعة مقابل زيادة متقاربة في عدد السكان.

ولنكمل هذه المقارنة بنسبة سكان كل مجموعة إلى حصتها من الدخل العام للوطن العربي، فنجد أن النسب والحصص مع جبر الكسور هي: الأولى نسبتها إلى مجموع السكان حوالي الـ٢٠٪ وحصتها من الناتج المحلي العربي العام قرابة الـ٢١٪ والثانية ٨٪ مقابل أكثر من ٥٥٪ والثالثة ٥٢٪ مقابل قرابة الـ٢١٪ والرابعة ١٩٪ مقابل ٣٪ على التوالي. إذن فالمجموعة التي يبلغ عدد سكانها مانسبته ٨٪ حتى مع الكثير من التزوير في تعداد السكان لأسباب سياسية، تستحوذ على أكثر من ٥٥٪ من الناتج العربي، أما المجموعة الأكثر فقراً فهي لا تستحوذ إلا على ٣٪ من الناتج المحلي العربي رغم أن نسبة سكانها تعادل قرابة الضعفين والنصف، وفي الواقع أكثر من ثلاثة أضعاف سكان المجموعة التي تستحوذ على أكثر من ٥٥٪ من الناتج. فكيف يمكن للطبقات المستفيدة في أقطار المجموعة الثانية أن تعمل للاندماج الوحدوي مع أقطار المجموعة الرابعة؟ وكيف يمكن للمجموعة الثانية نفسها أن تندمج وحدوياً مع المجموعة الثالثة التي تفوقها سكاناً بست مرات ونصف بينما لا ينالها من الناتج المحلي العربي إلا مايعادل ٣٨٪ فقط من دخل المجموعة الثانية؟

ولنأت إلى المجموعة الاولى، فنسبتها إلى السكان في الوطن العربي وقيمة حصتها من الناتج المحلي العربي متقاربتان ٢٠٪ و٢١٪ لكن الأمر يختلف عند المقارنة مع نسبة وحصة كل من المجموعة الثالثة والرابعة. فعدد سكان الثالثة أكثر من سكان الاولى بما يزيد على

المرتين ونصف بينما حصتهما من الناتج المحلي العربي متساويتان. وهذا يعني أن الفارق بينهما في مستوى الدخول أكثر من مرتين ونصف. وهو فارق كبير جداً بين مواطنين ينتسبون إلى وطن عربي واحد. بحيث تغدو وحدة المواطنة لغواً، ووحدة الانتماء لوطن واحد كذبة كبرى. ومقارنة الاولى مع الرابعة تظهر مدى التزييف في وحدة المواطنة بدرجة أوضح. فعدد السكان تقريباً متساوٍ بينما قيمة دخل الاولى تعادل ست مرات ونصف قيمة دخل الرابعة. وهذا يعني أن الفارق في مستوى الدخول ست مرات ونصف تقريباً. أي أن وضع المواطنين في مجموعة أفضل من وضعهم في مجموعة أخرى بست مرات ونصف. فهل ينسجم هذا مع وحدة الانتماء لوطن واحد، ووحدة الملكية لثروات وطن واحد؟ أولا يشكل هذا التباين عائقاً مادياً كبيراً أمام الوحدة القومية؟ وهل ثمة من سبيل لوحدة المواطنة ووحدة الملكية، إلا بتحطيم الحدود الفاصلة بين هذه المجموعات ودول هذه المجموعات؟.

هذه الفروق في المداخيل عكست نفسها أيضاً في الميزان التجاري وميزان المدفوعات. إذ[٧٧] بينما بلغت الديون الخارجية العربية عام ٧٥ (١٥) مليار دولار وارتفعت عام ٨٠ إلى ٤٩ مليار فقد بلغ الفائض في الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي عام ٨١ (٨٧٫٧) مليار دولار. وعام ٧٧ مثلاً بلغت صادرات[٧٨] ١٢ دولة عربية غير بترولية ٩ مليارات دولار ووارداتها ٢٠ ملياراً. وفي العام نفسه[٧٩] بلغت قيمة الصادرات الكلية في الوطن العربي ٨٥٫٦ مليار دولار منها ٢٪ مواد غذائية و١٫٢٪ منتجات زراعية و٩٢٫٥٪ مواد بترولية و١٫٥٪ معادن و٢٫٨٪ سلع مصنعة.

هذه الفروق في المداخيل من الطبيعي أن تنعكس على شكل تباين[٨٠] في الاستهلاك والاستثمار والادخار والنمو والديون الخارجية. ولنأخذ عام ٧٩ كمثال (مليار دولار)

	الناتج المحلي الاجمالي	الاستهلاك	٪	الاستثمار	٪
الاولى	٦٣٫٨ مليار دولار	٣١٫٨	٥٠	٢٥٫٩	٤٠
الثانية	١٦٩٫٧ مليار دولار	٦٣٫٨	٣٨	٤١٫٨	٢٥
الثالثة	٦٤٫٠٠ مليار دولار	٥٥٫٨	٨٧	١٦٫٧	٢٦
الرابعة	٩٫٩ مليار دولار	١٠٫١	١٠٢	٢٫٥	٢٥

المدخرات	ميزان الموارد
٣٢	٦٫١
١٠٥٫٩	٦٤٫١
٨٫٢	-٨٫٥
٠٫٢	-٢٫٧

فرغم البذخ في الاستهلاك والتبذير في الانفاق في الدول البترولية بقي ميزانها فائضاً عام ٧٩ بـ٦١،١ مليار دولار للأولى و٦٤،١ للثانية. وكان لدى الاولى ٣٢ والثانية ١٠٥،٩ مليار دولار كمدخرات. بينما استهلكت الثالثة ٨٧٪ من الناتج المحلي والرابعة ١٠٢٪ ورغم هزال الاستثمار بالنسبة لتعداد السكان في المجموعتين، فقد كان ميزان الموارد سالباً. كما أن الادخار في غاية البؤس. وإذا كانت السلبية في ميزان الموارد والضآلة في الادخار متصاعدتين حتى الآن، وستستمران في التصاعد في ظل البنى الطبقية السائدة في الأقطار غير البترولية، فإن الايجابية في ميزان الموارد والتراكم في المدخرات قد استمرا حتى ميزانيات ٨٢ ـ ٨٣ حيث بدأ التوقف تمهيداً للتراجع إذا لم يحصل التشدد في الانفاق، في الأقطار البترولية.

إن العناصر المكوّنة لهذا المسار المتناقض، هي التي تزوّد الأسس المادية للتجزئة القومية بعناصر قوة إضافية، وهي التي تضيف بالتالي إلى الانفصام في وحدة المواطنة، ووحدة الملكية، ووحدة المصير، ووحدة المصالح، عوامل جديدة لتقوية هذا الانفصام بين الدول ومجموعات الدول. بالإضافة إلى التناقضات الطبقية داخل كل دولة، والتي هي حادة أيضاً بمقدار حدّتها بين هذه المجموعات نفسها، وهي بالمقابل التي تزوّد الحقيقة النابعة من وجوب أن يكون الصراع من أجل مهام التحرر والاشتراكية العلمية صراعاً طبقياً ـ قومياً بعناصر إثبات إضافية. ذلك أن التنظيمات الطبقية الاقليمية تتعرض لخلل في البنية وخلل في الأهداف وخلل في الطاقة، فهي من حيث البنية منقسمة عمودياً وفق الحدود التي أقامها الاستعمار وحرستها الطبقات المستغلّة، ومقسّمة أفقياً تبعاً لمستويات الدخول، إذ لا مصلحة اقليمية طبقية تجمع بين دخل سنوي يساوي ١٥٠ دولاراً ودخل سنوي يساوي ٢٤ ألف دولار، لا مصلحة طبقية ـ اقليمية لمن ينال أكثر من ١٥٠ حصة أن يتحد مع من ينال حصة واحدة. وهذا الخلل البنيوي لا يتم ردمه إلا بتجاوز الانقسامات العمودية في التنظيم والوعي والممارسة، ولا يتم ردمه إلا بدمج المصلحة الطبقية ـ الاقليمية، بالمصلحة الطبقية ـ القومية من خلال الوقائع، الأمر الذي يعكس نفسه على صورة دمج في الوعي وفي التنظيم والممارسة. كيف؟.

لقد بات واضحاً حجم الاستغلال الاقتصادي، والتحكم السياسي، والتزييف الفكري، والإفساد الخلقي الذي تمارسه الشركات الرأسمالية ودولها في ظل حكم التحالف الاقطاعي ـ البورجوازي السائد. وطبقتا العمال والفلاحين غير قادرتين اقليمياً على التحرر من هذه الشركات ودولها. لماذا؟ لأن قلة العدد وسعة الأرض والضعف في التنظيم، لا تتوازى مع إمكانيات وسطوة الخصم المصمم على الاحتفاظ بهذه الإمتيازات الحيوية جداً

لرفاهيته وتفوقه، ولأن ترسّخ التبعية عقداً بعد عقد يجعل فوز العمال والفلاحين اقليمياً ميؤوساً منه في ظل هذه الظروف، وبات واضحاً أيضاً حجم الاستغلال الطبقي المحلي، ومدى التبذير والاسراف في الإنفاق، وخطر التزييف الفكري والإفساد الخلقي، ووزن الضغط والقهر والاستبداد والاستعباد، الذي يمارسه التحالف الاقطاعي - البورجوازي السائد بالتنسيق المحكم مع الشركات الاحتكارية ودولها. وهنا أيضاً لا تستطيع طبقتا العمال والفلاحين أن تخوضا معركة حاسمة مع هذا التحالف، لأنه يمتلك من الأجهزة العسكرية والأمنية، مايجعل ميزان القوى غير قابل للتكافؤ مهما تطورت أساليب المعركة، ومما يزيد في رجحان عدم التكافؤ استعانة التحالف بالإمكانيات العسكرية والعلمية والفنية لحليفه الامبريالي.

إذن ما الحل؟ الحل الوحيد السليم والممكن، هو في وجود تنظيم طبقي عمالي وفلاحي قومي، ذي أهداف طبقية - قومية. وممارسة طبقية - قومية، ووعي طبقي - قومي. وهذا التنظيم هو وحده القادر على حشد الطاقات، ووضع الخطط، وتحديد الأولويات وصياغة التحالفات المرحلية، حسب المصلحة الطبقية - القومية الموحدة. في ظل هذا الوضع وحده يتحقق التكافؤ فالتفوق. وإذ ذاك فإن ارتفاع دخل العامل والفلاح الذي ينال حصة واحدة إلى موازاة العامل والفلاح الذي ينال مائة أو ١٥٠ حصة، لا يكون على حساب متوسط الدخل الأعلى، وإنما على حساب الاستغلال الامبريالي، والاستغلال الطبقي، اللذين تمارسهما الآن الامبريالية والتحالف الاقطاعي - البورجوازي السائد. وفي ظل الوضع الجديد وحده يضمن العمال والفلاحون ذوو الدخول المرتفعة الآن، مستقبل الطبقة والأمة عندما تجف حقول النفط أو يكتمل نهبها، وعندما تمسي الصناعات الشامخة التي تقام الآن خاسرة وفاقدة للجدوى الاقتصادية، لأن الأرض التي تسد حاجة الصناعة، والصناعة التي تسد حاجة الزراعة، سيكونان في أقطار غير الأقطار البترولية، أو في غير معظمها.

والتنظيمات الطبقية- الاقليمية من حيث الأهداف محكومة بهمومها اليومية والمستقبلية، النابعة من ممارسات السلطات المحلية وحليفها الامبريالي. وهنا يغدو التناقض الطبقي والوطني تناقضاً مع الجزء المحلي من طبقتي الاقطاع والبورجوازية، لا مع هاتين الطبقتين في بعدهما القومي، ومع انعكاسات الاستغلال والهيمنة الامبريالية في النطاق المحلي لا في النطاق القومي. وهكذا تتشرذم الأهداف الطبقية - القومية إلى أهداف طبقية محلية، ويتشرذم النضال الطبقي - القومي وفقاً لهذه الأهداف. فتفقد طبقتا العمال والفلاحين وحدتيهما، وهما أقوى أسلحتهما، بل سلاحهما الوحيد. وبغياب هذه الوحدة في الأهداف، تغيب أيضاً الوحدة في التنظيم والوعي والممارسة، فيصبح الخصم الطبقي -

الاقطاعي ـ البورجوازي ـ الامبريالي هو الأقوى، لأن الامبريالية قادرة على توحيد مواقف حلفائها تجاه الخصوم الطبقيين، حملة لواء التحرر والثورة. وقد يكون هذا التوحيد مكشوفاً فيستدعي النجدة العسكرية المباشرة العربية أو الاستعمارية كما حصل ضد حركات التحرر في عُمان ولبنان والأردن والسودان. وقد يكون مموّهاً تحت شعارات التضامن العربي ومؤتمرات القمة والاتفاقيات الأمنية، وهو الشكل الأكثر شيوعاً وتمويهاً كما حدث ويحدث كل يوم.

تحت هذه الشعارات تم التآمر على الثورة الفلسطينية، وتدحرجت قضية فلسطين من قضية تحرير وإقامة دولة عربية تندمج وحدوياً مع الأقطار العربية، إلى قضية قبول "إسرائيل" بدويلة ملجومة ومحاصرة في الضفة والقطاع. وتحت هذه الشعارات سحقت الثورة الشعبية في عُمان، وتم رفع الحصار عن معظم الأنظمة المتعاونة مع الاستعمار والصهيونية. وعن كل الأنظمة التي تسحق قوى التحرر والثورة ضمن حدودها الاقليمية وخارجها، وتحت هذه الشعارات يتم تبادل الدعم والتواطؤ بين الأنظمة ضد قوى التحرر والثورة المستقلة عن التبعية للأنظمة أو المتمردة على الترويض. ووفقاً للاتفاقيات الأمنية المبرمة أو السائدة دون إبرام يتم تبادل الدعم بالمعلومات والخبرة والأجهزة ضد الحركات الثورية كما حدث للمنظمة الشيوعية العربية عندما سحقت خلال شهر واحد في دمشق ولبنان والكويت والامارات وقطر وعُمان، وكما يحدث في كل مرة تحاول فيها منظمة أو مجموعة فلسطينية الإفلات من الطوق بكل دوائره، وكما يحدث الآن من تنسيق أمني بين السودان ومصر، وبين مجموعة الدول الخليجية وكما حدث بين عامي ٧١ ـ ٧٣ ضد القوات الشعبية في المغرب العربي التي كانت قد دربت في سورية عامي ٦٩ و ٧٠ ثم تسللت إلى المغرب عن طريق اسبانيا بدءاً من عام ٧١ للقيام بثورة مسلحة، فاعتقلت العناصر المتسللة وأعدم عدد منها.

إذن فالوحدة في الأهداف التي هي أهم ضرورة طبقية ـ قومية لا زالت غائبة بسبب غياب الوعي وسماكة الضباب وقوة التزييف والاستسلام لواقع التجزئة المفروض والمستجيب لمصالح التحالف الاقطاعي ـ البورجوازي السائد وحليفه الامبريالي الصهيوني. وغياب الوحدة في الأهداف أدى إلى غياب الوحدة في النضال، وفي التنظيم وفي الوعي. وكل ذلك قام بدور مكمّل للخلل في البنية، فحدث التفاعل السلبي والمدمّر لوحدة طبقتي العمال والفلاحين في الإطار القومي وبالاتجاهين العمودي والأفقي، والتفاعل الايجابي والداعم لعوامل قوة الحلف الاقطاعي ـ البورجوازي ـ الامبريالي ـ الصهيوني.

والتنظيمات الطبقية ـ الاقليمية من حيث الطاقة عاجزة عن تحقيق أي انتصار جذري

ليس في الدول البتروليةالفاقدة للكثافة السكانية فحسب وإنما في كل الدول العربية التي يحكمها التحالف الإقطاعي - البورجوازي على الإطلاق، ففي الدول البترولية لاتستطيع الشرائح غير المفسدة من طبقتي العمال والفلاحين، إنهاء النفوذ والاستغلال الامبريالي وسحق التحالف الاقطاعي - البورجوازي السائد، وإنجاز مهام التحرر المحلية، والإسهام بإنجاز مهام التحرر القومية، بإمكانياتها الذاتية. لماذا؟ لأن هذه الامكانيات ضعيفة من حيث القوة البشرية، وغير قادرة على انتزاع حرية التنظيم النقابي والسياسي، وموزعة في بقع واسعة من الأرض، ومراقبة من الشرائح والعناصر المفسدة من الطبقتين نفسيهما، وخاضعة لقيادات طبقية مرتبطة. ولأن الخصم الطبقي مجهّز بقوى مادية وبشرية متفوقة، فالسعودية مثلاً أنفقت ٢٤ مليار دولار عل التسليح عام ٨١ والمبلغ يعادل أكثر من ٥٠٪ من جملة ماأنفقته الدول العربية مجتمعة في العام ذاته. مع أن عدد السكان في السعودية من حيث الواقع لا يصل إلى الستة ملايين. فمن أجل ماذا هذه الأسلحة؟ لقد أجابت حرب لبنان ٨٢ على هذا السؤال، إذ تبين أن هذا السلاح ليس ضد "إسرائيل" وبالطبع فهو ليس ضد قوات التدخل السريع والقواعد والأحلاف في المنطقة. إذن هو ضد كل ماله علاقة بالتحرر العربي وفي القلب من هذا التحرر. التحرر المضاد للتحالف الاقطاعي - البورجوازي وللوجود الاستعماري والرأسمالي في الدول الخليجية.

وبالإضافة لقوة الخصم الطبقي في منطقة الخليج العربي هناك الدعم الامبريالي المتمركز في هذه المنطقة على شكل قواعد وخبراء وحاميات وقوات تدخل سريع وأساطيل. فإذا كانت قوة العمل محدودة، والنسبة العاملة منها بالإنتاج هزيلة، وقوات التدخل السريع وحدها وصلت إل الربع مليون، فماذا تستطيع القوى العمالية والفلاحية الضعيفة العدد والتنظيم، والمبعثرة، أن تفعل؟ وأي انتصار جذري تتمكن من إحرازه؟ وكيف تقدر على إسقاط السلطة الطبقية المتحالفة مع الامبريالية والمدعومة من الصهيونية وركيزتهما "إسرائيل"؟ وحتى في قطر صغير كالبحرين، حيث يصل تعداد[٨١] الطبقة العاملة إلى ١١٢ ألف عامل وعدد الجيش والشرطة معاً ٥٥٠٠ فقط، ماذا بمقدور الطبقة العاملة أن تفعل، إذا كانت السلطة الطبقية، قد منحت تسهيلات عسكرية لأمريكا، وقاعدة عسكرية في الجفير تتمركز فيها قيادة البحرية الأميركية في الشرق الأوسط، وعقدت اتفاقية أمنية مع السعودية؟ وإذا كان ٦٠٪ من الطبقة العاملة من غير العرب؟.

قد يقال: ولكن عدد أفراد الطبقة العاملة في دول الخليج عام ٨٢ وصل إلى حوالي الخمسة ملايين بينما عدد السكان المحليين لا يتجاوز الـ١٣ مليون نسمة، وهي نسبة غير متوفرة في أيّ مكان آخر من العالم. حسناً، نظرياً هذا صحيح، أما عملياً فالأمر مختلف جداً. إذ إن ٧٥٪ من العمالة هي عمالة آسيوية غير عربية.

أي أنها لا تعيش هموم تبديل السلطات الطبقية المحلية، ولا هموم تغيير الواقع العربي. بل لها همومها ومشاغلها الخاصة الناجمة عن ظروف العمل وعن الاستغلال الطبقي والهيمنة الرأسمالية في اوطانها. أما المليون ونصف عامل عربي فتشلّ قدراتهم على التغيير عوامل عدة.

أ ـ المزاحمة العمالية الآسيوية الرخيصة. الأمر الذي يجعل السلطات الطبقية قادرة على طرد أي عدد منهم يقوم بنشاط طبقي ـ قومي ملحوظ.

٢ ـ فقدان الوحدة الطبقية بسبب فقدان الأهداف الواحدة والتنظيم الواحد. إذ إن لكل من العمال المحليين، والعرب غير المحليين، والأجانب، مشاغل خاصة، وتنظيمات خاصة، إن وجدت. وفي كل الأحوال فليس للعمال غير المحليين أيّ تنظيم نقابي أو سياسي في الاقطار التي يعملون بها. ومع فقدان الوحدة في الهدف والتنظيم تغيب الوحدة في النضال. وهكذا يظلون جميعاً عرضة للاستغلال الطبقي المحلي، ولاستغلال الشركات المتعددة الجنسيات، وكبار المقاولين وحائزي العقود.

٣ ـ عدم استقرار العمال العرب والناجم عن سياسة مخططة. وبسبب ذلك يغدو من المتعذر حصول تماسك طبقي عمالي تنبثق عنه تنظيمات نقابية وسياسية موحدة وشاملة وقوية تتمكن من خوض صراع متعدد الأساليب ضد الوجود السياسي والعسكري والاقتصادي الامبريالي، وتكوّن النواة الصلبة لتنظيمات سياسية نقابية موحدة في الإطار القومي، تخوض معركة التحرر والثورة.

وفي الدول غير البترولية لا تختلف محصلة الطاقة الاقليمية اختلافاً جذرياً. ذلك أن أموال النفط قد سمحت لكل الدول العربية دون استثناء، أن تبني قوى عسكرية وأمنية متفوقة، وكلها موجهة نحو الداخل، لقمع أي تحرك طبقي مضاد للتحالف الاقطاعي ـ البورجوازي، وللقوى الطبقية الصاعدة إلى موقع التحالف نفسه. وفي الوقت ذاته باتت كل الطبقات المستغّلة السائدة مشمولة بالحماية الامبريالية أو الاسرائيلية أو كليهما معاً. وتوفر هذه الحماية قوات التدخل السريع والأساطيل والقواعد إلى جانب "إسرائيل" وبات استقرار كل الأنظمة الاستغلالية الاستبدادية المضادة للتحرر والثورة، ضرورة ملحة لأمن الدول الرأسمالية واسرائيل، وغدا سلاح التضامن العربي الرسمي جاهزاً على الدوام لسحق أية ثورة طبقية جذرية، بل جاهزاً على الدوام لإجهاض أية قوة سياسية طبقية قبل أن تبلغ مرحلة القدرة على الثورة الجذرية المنتصرة. وتجاه كل ذلك، ماذا بقي أمام طبقتي العمال والفلاحين أن تفعلا إلاّ أن تندمجا في تنظيم طبقي ـ قومي واحد، ذي أهداف واحدة، وممارسة نضالية واحدة؟ وهل يمكن لهما دون هذا التنظيم الواحد، أن تصنعا ثورة طبقية

ناجحة في أية مجموعة من الأقطار؟ أو أن تحافظ على هذه الثورة بعد الانتصار؟

وهكذا، فالفروق في الدخول والكثافة السكانية ومتوسطات الدخل الفردي، قد دعّمت الأسس المادية للتجزئة القومية بعناصر قوة إضافية، ليس فقط في صفوف الطبقات السائدة، وإنما في صفوف طبقتي العمال والفلاحين أيضاً. ودون تحطيم هذه الفروق بتحطيم البنى الطبقية التي تحرسها، لا يمكن لأحد الأسس المادية المضادة للوحدة أن يزول. وزواله، وزوال كل الأسس المكوّنة للتجزئة والمعرقلة للثورة الطبقية ـ القومية، لا يتم دون البداية الصحيحة المتجسدة في التنظيم الطبقي ـ القومي الواحد ذي الأهداف الواحدة والممارسة النضالية الواحدة.

٢ً ـ شبكة العلاقات التي شدّت أقطار النفط للرأسمالية العالمية: وقد نمت هذه الشبكة وتوسعت مع تزايد سعر وإنتاج البترول. ومع كل خطوة خطتها الأقطار البترولية في هذا الاتجاه، ترسخت أكثر فأكثر العلاقات مع الدول الرأسمالية وشركاتها، وتعمقت التبعية وفقاً لذلك. في البدء تمّ ذلك على شكل عقود مع الشركات الاستعمارية لاكتشاف النفط واستخراجه وتسويقه وقد استلزم هذا وجود حاميات وقواعد وخبراء وشركات. ثم وجود جيوش محلية قوية تتزود بالاسلحة والخبرة الرأسمالية. وشبكة من المنتفعين، من شيوخ القبائل وكبار الموظفين، والوكلاء المحليين، وكبار الضباط. ومع تنامي الدخول، أبرمت العقود بمئات المليارات من الدولارات، ووصلت الواردات السنوية إلى عشرات المليارات. وأودع الفائض في البنوك والخزن الرأسمالية، بمئات المليارات أيضاً. وغدت الشركات الرأسمالية مشرفة على دراسة المشاريع والتخطيط لها وتنفيذها وتشغيلها وادارتها. وعمّ مبدأ المشاركة مع شركات وأشخاص أجانب. وأقيمت مشاريع صناعية بتروكيماوية وعملاقة، متنافسة محلياً، ومتجهة نحو الخارج. وتبعاً لهذا المسار المتصاعد أضحت الروابط التي تشد كل قطر بمفرده نحو الخارج الرأسمالي، غير قابلة للانفكاك إلاّ بتبديل الطبقة السائدة ذاتها. وبالمقابل ازدادت الروابط المادية القومية تمزقاً وهزالاً. وعندما يصل هذا الهزال إلى درجة لا تتجاوز معها كل العلاقات التجارية بين الدول العربية الـ٥٪ من مجموع علاقاتها، فإن وثاق التبعية المناوىء بذاته لكل عوامل الوحدة القومية، يكون قد أضحى سيد الموقف رغم كل الخطب والمؤتمرات والقرارات. لأن المصالح المتشابكة هي التي تقرر الخطوط الفكرية والسياسية وليس العكس.

ومرحلة الثورة النفطية أضافت لشبكة العلاقات مع الرأسمالية العالمية عاملاً إضافياً للتبعية يوازي في أهميته العوامل الكبرى الأخرى، وهو الرباط الغذائي. ذلك أنه[٨٢] خلال مرحلة ٧٠ـ٨٠ بلغ معدل النمو الزراعي ٢٪ مقابل تزايد الطلب بمعدل ٤،٦٪ ونتيجة

لذلك ارتفعت الفجوة بين الصادرات والواردات الزراعية من ٢٠٠ مليون دولار عام ٦٩ إلى ١٦ مليار عام ٨٠ ومع افتراض انخفاض التكلفة بنسبة ١٢٪ ستبلغ الفجوة عام ٩٠ مبلغ ٦٠ مليار دولار ثم مع افتراض انخفاض التكلفة بنسبة ٨٪ ستبلغ الفجوة ١٢٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠ . وهناك دراسات أخرى[٨٣] توصل كافة المدفوعات حتى هذا التاريخ إلى نحو ٢٠٠ مليار دولار على أساس أسعار ٧٥ ، على ضوء دراسة خطط التنمية ومعدل الانتاج وتزايد الطلب. والمصدر الأساسي الذي يتم منه استيراد الغذاء هو الولايات المتحدة، ثم كندا واستراليا. ومن هنا نستخلص الثمن السياسي والاقتصادي الذي يتوجب على الوطن العربي أن يدفعه نتيجة للتبعية المفرطة في الغذاء. فالتبعية هي النقيض المادي للتحرر بكل مقوّماته، والوحدة هي أحدى هذه المقومات الرئيسية.

هل هذه النتيجة غير متوقعة؟ كلا. فالنمو المشوّه والتابع لقوى الانتاج والتخلف في علاقات الانتاج لابد إلا أن يقودا لهذه النتيجة. وبتبادلهما التأثير والتأثر مع التجزئة القومية رسّخا هذه النتيجة. ومع تفاقم التشوّه في النمو والتصاعد في التبعية في المرحلة النفطية، أضحى التنامي في التبعية الغذائية أمراً مفروضاً.

وهذا التنامي يختلف جذرياً مع الامكانيات الزراعية. إذ[٨٤] إن الدراسات المتخصصة جميعها تشير إلى أن قرابة الـ ٥٠ مليون هـ.آ فقط من أصل حوالي الـ١٥٩ ملين هـ.آ الصالحة للزراعة هي المزروعة. أي أن المزروع حوالي ٣٫٥٪ من مساحة الوطن العربي في حين أن الأراضي القابلة للزراعة هي قرابة الـ ١١٪ من مساحة الوطن العربي. وهذا يعني أن ثلث المساحة القابلة للزراعة هي المزروعة الآن رغم كل الامكانيات المالية الناجمة عن الثورة البترولية. وإنتاجية المساحة المزروعة متدنية. فمتوسط إنتاجية القمح يعادل ٦٣٪ من متوسط الانتاجية العالمية و٤٨٪ من متوسط انتاجية البلاد المتقدمة و٨٧٪ من متوسط انتاجية البلاد النامية، وانتاجية الحبوب الأخرى أضعف من هذه النسب. ذلك أن متوسط انتاجية الـ هـ.آ الواحد من الحبوب عالمياً تبلغ ١٫٩ وعربياً ١٫١ طن، وضعف الانتاجية بالنسبة للقوى البشرية شديد المأساوية. فعام ٧٩ مثلاً بلغ عدد المشتغلين في الوطن العربي ٤٢٫٣ مليون، منهم ٥٤٪ في الزراعة بينما لم تتجاوز حصة الزراعة من الناتج القومي الاجمالي ٧٫١٪ الأمر الذي يشير إلى مدى الهدر في هذه القوى.

إذن فالمسألة ليست مسألة نقص في الأراضي القابلة للزراعة لأن التقديرات المتخصصة تشير إلى وجود مابين ١٠٠ ـ ١٥٠ مليون هـ.آ لاتزال غير مزروعة. وإلى إمكانية رفع مساحة[٨٥] الأراضي المروية من ١٠٫٥ مليون هـ.آ كما هي عليه الآن إلى ٢٧ مليون هـ.آ. كما أنها ليست مسألة فقر إلى الأموال إذ إن عشرات المليارات تبذّر كل عام على السلع

الكمالية، ومثلها على الإفساد والقوى العسكرية الموجهة ضد الشعب، ومثلها على شكل عقود لصالح الشركات الاحتكارية، ومثلها على شكل ودائع وقروض ومساعدات لدعم الاقتصاد الرأسمالي وحلفاء الامبريالية والصهيونية. أما عقد التنمية القومية فقد خصص له (٥) مليارات دولار فقط.[٨٦] هذا إن تم التنفيذ!! لكن المسألة هي في مسار التطور المشوه والتابع الذي تنحشر ضمنه القوى الإقطاعية - البورجوازية السائدة، والقوى الطبقية الصاعدة إلى المواقع ذاتها. وفي ظل هذا الوضع الذي لا فكاك منه إلا بسقوط القوى الطبقية المتكيّفة معه، يصبح من الطبيعي أن تبلغ الفجوة بين الصادرات والواردات الزراعية[٨٧] عام ٧٩ مقدار ٧٢٪ وعام ٨٥: بين ٩٨ - ١٠٠٪ في أقطار الخليج و٩٧٪ في لبنان و٩٠٪ في الأردن و٨٣٪ في ليبيا و٧٠٪ في السعودية و٦٣٪ في اليمن الجنوبي و٥٩٪ في اليمن الشمالي و٥٥٪ في الجزائر و٥٣٪ في سورية و٣٦٪ في مصر والسودان والعراق و٣٤٪ في الصومال وتونس.

إن شبكة العلاقات هذه مع الدول الرأسمالية والتي توّجت بتبعية الغذاء المتصاعدة، قد عزّزت التكامل مع الخارج الرأسمالي على حساب الداخل العربي. فحصيلة التنمية العربية[٨٨] بين عامي ٦٠ - ٨٠ جعلت الصادرات بين الدول العربية تهبط من ٧٫٢ عام ٦٠ إلى ٥٪ عام ٨٠ والواردات من ٧٫٨٪ إلى ٦٪ للفترة نفسها. وخلال الفترة ذاتها بلغ نصيب الدول الرأسمالية المصنعة ٧٠٪ من الصادرات العربية و٧٤٪ من الواردات. وقد احتلت التجارة الخارجية موقع القيادة في الاقتصاد العربي حيث تصاعدت حصتها من ٦٠٪ عام ٦٠ إلى ٨٨٪ عام ٧٨ . فكيف يمكن مع هذه الشبكة من العلاقات أن تقوم البنى الطبقية السائدة بصنع الوحدة القومية التي هي نقيض أساسي لهذه الشبكة ذاتها؟ كيف يمكن لهذه البنى أن تنسف كل مرتكزات المسار الاقتصادي الحالي، لتحلّ مكانها مرتكزاتٍ تولّد مساراً يعتمد الاكتفاء الذاتي عربياً، والتوازن القومي في الإنتاج بين مستلزمات التطور في الزراعة والصناعة وقوى العمل، وملاءمة الانتاج لحاجات الجماهير الأساسية؟ هل يمكن لها أن تفعل ذلك دون أن تلغي مقوّماتها الطبقية، ودون أن تكون حرة حتى في هذا الإلغاء، أي في الانتحار الطبقي؟.

ففي أيّ عام من أعوام الذروة الثلاثة ٧٩،٨٠،٨١ نجد أن حجم التعامل التجاري مع الدول الرأسمالية يدور حول الـ١٧٠ مليار دولار تعادل حوالي الـ٧٥٪ من حجم التعامل الاجمالي. بينما لم يزد الحجم مع الاتحاد السوفياتي عام ٨١ وهو الأهم عن ٤٫٥ مليار دولار تعادل حوالي الـ٢٪ من نسبة التعامل الاجمالي. ولم يصل إلى الـ١٥ مليار دولار ضمن الدول العربية نفسها تعادل حوالي الـ٦٪ أما الودائع السنوية في السنوات الثلاث

فتدور حول الـ ٧٠ مليار دولار في العام. ومثل ذلك العقود. إذن أيّ تحرر ممكن في ظلّ هذا الوضع وأية وحدة؟.

ولعلّ المدى الذي وصل إليه تعمق الاقليمية في الثمانينات هو البرهان القاطع على أن الأسس المادية للتجزئة القومية وعناصر القوة التي دعّمتها عقداً بعد عقد والظروف السياسية التي رافقتها، هي التي تحكم الموقف وتصنع المسار، وليست القرارات والمؤتمرات والشعارات. وهكذا غدا التحالف الاقطاعي ـ البورجوازي السائد ليس عاجزاً عن إنجاز هذه المهمة من مهام التحرر العربي وحسب، بل هو مضاد لها تماماً، ولا يمكن إنجازها دون إسقاطه، ودون تغيير كل الأسس المادية والعناصر الداعمة لها، باتجاه خط التطور المستقل.

قد يقول المنظرون للطبقات السائدة: إنها تجارة، قضية عرض وطلب، قضية شركات تفوز بالعقود، وبنوك تتعامل بالودائع. ويتغابى المنظرون عن جوهر المشكلة ونتائجها. فالجوهر يكمن في الإنتاج نفسه، إنتاج المواد الخام الفائض عن حاجات التنمية المحلية، والإنفاق الضروري، وفقدان الوحدة أو التكامل بين هذا الإنتاج وضرورات التنمية القومية، وغياب التوازن بين التطور في الإنتاج الزراعي والصناعي والقوى العاملة والمواد الخام، تطوراً مستقلاً ومتكاملاً ومعتمداً على الذات ومحققاً للكفاية الذاتية، ومشبعاً لحاجات الجماهير، ومبتعداً عن التبذير والبذخ ومجاراة الذوق الاستهلاكي الرأسمالي، ليس في الإطار المحلي فحسب، وإنما في الإطار القومي أيضاً.

والنتائج تكمن في قدرة الرأسمالية على استغلال الودائع والعقود والتجارة كسلاح سياسي، بعد أن تكون قوتها الاقتصادية والعسكرية قد تفوّقت من خلال هذه العقود والتجارة والودائع نفسها. وإذ ذاك يغدو تجميد الودائع ومنع تصدير الأسلحة والحبوب وإيقاف المشاريع الكبرى، سلاحاً فعّالاً ضد أية جهة تخطو خطوات عملية باتجاه التحرر والثورة. هل نحتاج لأمثلة؟ حسناً. ألم يستعمل وقف تمويل السد العالي في هذا النطاق؟ ألم يوقف تصدير الحبوب إلى الاتحاد السوفياتي وهو دولة عملاقة بهدف إجباره على تسهيل هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل؟ ألم يفرض الحظر على التعامل مع شركات أوربية لأنها تعاقدت مع الاتحاد السوفياتي لتسييل الغاز؟ ألم تجمد الأموال الايرانية في أمريكا بعد سقوط الشاه؟ ألم تفرض على السعودية كل القيود التي تمنعها من استعمال الأواكس لأغراض قومية، قبل أن تجهز بها؟ ورغم أنها مقيدة بالكامل؟ وهل حارب أي سلاح غربي متطور ضد "إسرائيل" إن لم تكن الحرب ضمن المخطط الأمريكي؟.

ولكن ماعلاقة كل ذلك بموقف التحالف الإقطاعي ـ البورجوازي السائد من الوحدة القومية؟ حسناً أيضاً. ألم نثبت بالوقائع المادية أن الوحدة هي إحدى الركائز الأساسية

الست للتحرر العربي؟ وأن مرحلة التحرر العربي متواصلة مع مرحلة الثورة الطبقية - القومية. أي مع تحقيق الاشتراكية العلمية في الإطار القومي الموحد؟ وأن علاقة كل ركيزة من هذه الركائز الست بالركائز الأخرى هي علاقة عضوية تتأثر بها وتؤثر؟ إذن. كيف يمكن أن يخوض التحالف الإقطاعي - البورجوازي معركة تحقيق الوحدة ضد مصالحه ومصالح الامبريالية والصهيونية المعاديتين بالضرورة لكل مضامين التحرر والتطور العربي؟ وكيف يمكن أن يخوض هذه المعركة الشرسة وهو مكبل بكل هذه الشبكة من العلاقات؟ وهو محكوم الوثاق؟ حافي القدمين، رافع اليدين، أعزل من أيّ سلاح، إلا السلاح الذي يدافع به عن المصالح المتشابكة؟.

وقد يقول مكابر رغم كل الأسس المادية والظروف السياسية والعناصر الداعمة للتجزئة القومية، نعم. يمكن، فنسأل: لماذا لم يفعل إذاً؟ فيقول: لقد أبرمت البورجوازية في سورية ولبنان وحدة اقتصادية. فنجيب، لكنها فسختها وأغلقت الحدود بسبب تضارب المصالح بين وجوب حماية المنتجات الوطنية من المزاحمة في سورية، وبين سياسة فتح الأبواب أمام البضائع الأجنبية في لبنان. ويقول: لقد صنعت البورجوازية السورية الوحدة عام ٥٨ مع القاهرة. فنجيب: إنها لم تصنعها بل أسهمت في صنعها لأن القوة المؤثرة في الشارع والمعامل والأرياف والجيش كانت للاشتراكيين، وكانت خائفة من المستقبل. ثم لم تلبث أن استثمرت أخطاء السلطة، وفسخت الوحدة بعد أقل من ثلاث سنوات. فلماذا فسختها رغم أن قوى التقدم في سورية باتت مغلولة ومطاردة ومشرّدة وممزّقة؟ إن لم تكن لها مصلحة في ذلك؟ ومع هذا كله فتجارب البورجوازية السورية الوحدوية فريدة، ونابعة من دور القطاع الصناعي فيها، وهي لم تتفق مع مصالح التحالف الاقطاعي - البورجوازي السائد في أي قطر عربي آخر، بدليل أن هذا التحالف لم يقم بمثل هذه التجارب في أي مكان آخر.

والآن هناك حدثان بارزان رافقا المرحلة البترولية. وهما: قيام المشاريع التكاملية، وتدفق العاملين العرب إلى الأقطار البترولية. فهل عدّل هذان الحدثان من الآثار المعمّقة للتجزئة القومية الناجمة عن الثورة البترولية؟.

إن المسار المشوّه والتابع الذي اتخذه تطور قوى الإنتاج قد فرض نفسه في المشاريع التكاملية أيضاً. فبعد جملة من الإتفاقيات التي لم تنفذ أبرمت اتفاقية الوحدة الاقتصادية. وعندما بديء بتطبيق السوق العربية المشتركة كإحدى الصور التطبيقية عام ٦٤ لم تنضم إليها إلا أربع دول، وبين هذه الدول بلغت حصة الصادرات مع النفط عام ٧٨ ٠٫٨٢٪ من جملة الصادرات، وحصة الواردات ١٫٩٥٪ وبعد عام ٧٣ أنشئت في نطاق مجلس

الوحدة الاقتصادية أربع شركات برأسمال قدره ثلاثة أرباع المليار دولار. لكن عدداً كبيراً من المشاريع قام أو خطط له خارج المجلس وبدافع الربح[٩٠] وبلغ التعداد ٢٣٧ مشروعاً عام ٨١ برأس مال مقدر بـ١٩ مليار دولار، وهذه المشاريع بمجملها يخطط لها أو تنشأ دون أن تندرج ضمن أية خطة تنموية تكاملية. إلا أن الملاحظة[٩١] المهمة هي أن عدداً صغيراً من المجموع الكلي فعال ويسهم في التكامل الاقتصادي. أما العدد الأكبر فهو مجمّد أو على الورق. ومن هذه[٩٢] المشاريع العربية الصافية ٤٣ مشروعاً ثنائياً لا تسهم بالتكامل القومي و٦٣ مشروعاً في قطاع المال والبنوك والتأمينات، وبالإضافة لهذه المشاريع العربية الورقية أو القائمة، هناك مشاريع قائمة أو مخطط لها بين عرب وأجانب بقيمة ٩ مليارات دولار تعمق التبعية للخارج، والحصيلة التي يمكن استخلاصها خلال عقد الثورة النفطية ٧٣-٨٣ بالنسبة للمشاريع التكاملية هي أن أكثرها ورقي. والمنفذ منها يتوزع بين مالي غير إنتاجي، ومشترك مع أجانب يعمق التبعية، وثنائي لا يخدم الوحدة القومية. وكلها تبنى على أساس الفوائد المالية الآنية، وتخدم تعزيز النمط الإنتاجي الرأسمالي والنمط الاستهلاكي الرأسمالي فتضاعف التبعية.

أما تحرّك العاملين العرب إلى الأقطار النفطية فقد تحكم فيه أكثر من عامل. الأول ناجم عن الفارق في الأجور[٩٣] حيث تراوح بين الـ٦٠٠٪ والـ١٠٠٠٪ والثاني عن الوضع السياسي. ذلك أن كافة أشكال القمع السياسي قد غطّت كل الأقطار العربية في مرحلة الثورة البترولية. وانتقال المواطن العربي من قطر إلى قطر يتيح له فرصة من الهدنة مع النظام السائد في القطر الذي ينتمي إليه، وفترة من الراحة في البلد المقيم فيه، وهذه الراحة ناتجة عن الازدحام في قوى العمل الذي يضعف التدقيق والمراقبة. وعن الجهل في الهموم السياسية للقادمين، وعن تعذر النشاط الفعال للقادمين بسبب الإرهاق المسبق والإقامة المؤقتة، والثالث عن عدم التوازن بين تطور قوى العمل وفرص العمل في الأقطار المصدّرة للعمالة، والرابع عن تدني مستوى الدخول في الريف العربي. وبين هذه العوامل جميعاً لا يوجد عامل واحد منطلق من التخطيط القومي المشترك لإحداث تطور متوازن في الزمان والمكان بين القوة البشرية وقطاعات الإنتاج والخدمات. وهنا يلعب غياب الوحدة القومية الدور الأبرز في فقدان هذا التوازن. وبالمقدار ذاته يلعب فقدان التوازن الدور الأبرز في ديمومة التجزئة القومية.

وتبعاً لهذا لم يحدث استقرار لقوى العمل العربية في أماكن الحاجة البشرية، ولم تنتقل المشاريع والأموال إلى أماكن الحاجة المالية، حيث تتوفر مقوّمات الإنتاج وقوى العمل، بحيث تغدو الوحدة واقعاً مفروضاً من الأدنى: من التفاعل البشري والاقتصادي، ولم

تصبح قوة العمل العربية هي القوة الوحيدة أو القوة الساحقة في الأقطار البترولية، لأن الطبقات السائدة ظلت تتجنب هذه النتيجة لأسباب سياسية وأمنية واقتصادية في آن واحد، مع غلبة مطلقة للعاملين السياسي والأمني. وهكذا يصبح واضحاً كيف أن عدد العاملين العرب من المغرب العربي الكبير في أوربا الغربية عام ٨٠ مثلاً يفوق عدد العاملين العرب في الدول الخليجية. إذ تفوق المجموعة الأولى ١،٧ مليون بينما تبلغ الثانية ١،٦ مليون. ويصبح واضحاً أيضاً التطور المعكوس لنسب العمالة الوافدة إلى الأقطار الخليجية[٩٤]:

	العمالة العربية الوافدة٪	الآسيوية	٪	الأوروبية والأميركية	٪	الافريقية	٪
					٢،١	١٠٠،٠٠٠	٠،٦
١٩٧٥	١،٢٨٠ - ٧٣	٤٢٥،٠٠٠	٢٤،٣	٣٧٠،٠٠٠	٢،٨	١١٠،٠٠٠	٠،٤
١٩٨٠	١،٦٥١ - ٦١	٩٥١،٠٠٠	٣٥،٤	٧٦٠،٠٠٠			
معدل الزيادة السنوية	٥،٨ ٪		٢٤،٧ ٪		٢١ ٪		١ ٪

إذن. لقد ازدادت نسبة التدفق السنوي من العمال الآسيويين، ومن الأوروبيين والأميركيين خمس وأربع مرات على التوالي، أكثر من نسبة التدفق العربي. وتغدو هذه الفروق أكثر كشفاً لحقيقة الأسباب، عندما نجد أن عدد العمال الآسيويين ارتفع عام ٨٢ إلى حوالي الثلاثة ملايين بينما بقي عدد العمال العرب حوالي المليون ونصف؟! ألا يكشف هذا الواقع عمق التناقض بين مقوّمات صنع الوحدة القومية، ومصالح التحالف الإقطاعي - البورجوازي السائد؟ وهل يحتاج إلى تفسير مع هذا الواقع استيراد الأقطار البترولية للكفاءات من الغرب، وهجرة الكفاءات العربية في الآن ذاته إلى الغرب؟ إذ بلغ متوسط التقديرات للكفاءات العربية المهاجرة إلى الغرب ١٥٠،٠٠٠ كفاءة تشمل ٢٤ ألف طبيب و١٧ ألف مهندس و٧٥٠٠ عالم طبيعة. وذلك عام ٨١؟ وقد قدرت الخسارة الرأسمالية الناجمة عن هذه الهجرة بـ١٠،٧ مليارات دولار بالإضافة إلى فرص التنمية المفقودة. وبإمكاننا أن نضاعف هذه النتائج من خلال أجور الكفاءات الغربية المستوردة والتشويه الذي تلحقه هذه الكفاءات في حقول الاستثمار والانفاق والاستهلاك والثقافة! ولكن أليست كل هذه النتائج متطابقة مع ماتفرزه بنية ومصالح التحالف السائد؟ أولم تثبت الوقائع المتسلسلة والمترابطة أن التحالف الاقطاعي - البورجوازي السائد هو في موقع مضاد تماماً للوحدة القومية وأن اللقاء المصلحي في هذه المسألة كامل تماماً بينه وبين الامبريالية والصهيونية؟

٤ ـ استعادة الأجزاء العربية الملحقة:

رغم أن قوى التحالف الاقطاعي ـ البورجوازي هي المسؤولة مسؤولية مباشرة عن تسهيل المؤامرات الاستعمارية لضم هذه الأجزاء إلى كل من إيران وتركيا والحبشة، فإن هذه القوى لم تفعل شيئاً يذكر لاستعادة هذه الأجزاء، بل فعلت العكس من ذلك تماماً إذ تواطأت ضد حركات التحرر التي نشبت في بعض هذه الأجزاء، ولم تقدم لها أيّ عون مادي أو سياسي، واقامت أوثق العلاقات مع السلطات الاقطاعية ـ البورجوازية الحاكمة في تلك الأقطار، ودخلت معها في أحلاف علنية أو اتفاقات سرية ضد خط التحرر والتطور العربي.

ففي الشرق ظلت السلطة الاقطاعية ـ البورجوازية في العراق ومعها السلطات الطبقية العربية المشابهة لها تضغط على الثائرين وتساوم شاه إيران، بل تدخل مع إيران في حلف وهي المغتصبة لأرض عربية. ومن المخجل أن الحلف المسمّى باسم البلد العربي نفسه الذي تقتطع منه الأرض: أي حلف بغداد هو الذي انضمت إليه إيران في تشرين أول ٥٥ مع أنها تغتصب عربستان، وهو الحلف الذي ضم تركيا إلى جانب العراق مع أن تركيا قد اغتصبت اسكندرونة! وبعد أن سقط الحكم الاقطاعي ـ البورجوازي في العراق عام ٥٨ لم يتغير موقف السلطات الطبقية السائدة في الوطن العربي من السلطة في ايران، بل ظلّت وإيّاها جزءاً من معسكر واحد هو المعسكر الامبريالي. ورغم كل العلاقات الاقتصادية والعسكرية والسياسية المتينة بين إيران الشاه والصهيونية العالمية وقاعدتها "إسرائيل" فلم تتبدل صلات الدعم المتبادل بين الأنظمة الاقطاعية ـ البورجوازية العربية وبين النظام الطبقي المشابه في إيران، بل ازدادت هذه الصلات وثوقاً. وبعد أن ضمّ نظام إيران جزراً عربية ثلاث في الخليج بالإضافة إلى عربستان لم تتوقف صلات الدعم المتبادل. حتى أن السلطة العُمانية استعانت بالقوات العسكرية الايرانية للقضاء على الثورة الشعبية التي كانت مشتعلة في عُمان.

وفي الشمال، لم يكن بمقدور التحالف الاقطاعي ـ البورجوازي الذي ساد في سورية حتى عام ٦٣ أن يدخل في حلف مع تركيا أو ايران بسبب الوزن القوي للبورجوازية الوطنية ضمن التحالف ذاته من جهة، والدور الكبير للقوى الوطنية في الجيش والشارع من جهة ثانية. لكن حجماً واسعاً من الإقطاع والبورجوازية ظلّ يقيم العلاقات السرية مع تركيا والعراق وايران، ويتآمر معها لإسقاط الخط الوطني وجر سورية إلى حلف بغداد. لكن الفعل المؤثر داخل اسكندرونة أو من خلال الحدود ظلّ غائباً ولا يزال، لانعدام الثورة الشعبية المسلحة في اسكندرونة. ولوجود تحالف دائم بين تركيا وإسرائيل، وللتناقض شبه

الدائم بين موقفي سورية والعراق، وسورية - الأردن في معظم المراحل. أما موقف الأنظمة الاقطاعية - البورجوازية السائدة في الوطن العربي من تركيا فقد كان ولا يزال موقف الحليف الوثيق: فمسألة احتفاظ تركيا باسكندرونة العربية، وتغيير طابعها السكاني، ومصادرة القسم الأكبر من أراضي سكانها الأصليين كما يجري في الكيان الصهيوني، هي مسألة ثانوية تماماً. فتركيا هي عضو نشط في الحلف الأطلسي الاستعماري، وهذا الحلف هو المكمّل للقوة الأميركية، وهما معاً ضمانتا هذه الأنظمة ضد قوى التحرر والاشتراكية في الوطن العربي وفي العالم، وهذه القوى هي الخصم الرئيسي. وتركيا حليفة لإسرائيل، وهما معاً الأداة المحلية القوية الضاربة ضد قوى الاشتراكية والتحرر في هذه المنطقة، وهما الركيزتان الأساسيتان لمعسكر الأصدقاء، أو معسكر الأسياد، المعسكر الرأسمالي. إذن، أفي سبيل عربستان والجزر الثلاث وفي سبيل اسكندرونة يتم التناحر مع ايران وتركيا؟ أليس هذا التناقض هو التناقض الثانوي؟ فكيف يتم تغليب التناقض الثانوي على التناقض الرئيسي؟ أفلم تكن تركيا هي السند الأقوى في تهديد موجة التحرر الوطني في سورية بين عامي ٥٤ - ٥٨؟ أولم تكن إيران هي التي أنقذت نظام عُمان من السقوط عام ٧٣؟ أليست هذه القوى بالإضافة إلى إسرائيل هي صمّام الأمان ضد أية ثورة شعبية جذرية في المنطقة العربية؟.

وفي الجنوب الشرقي لم يكن الموقف مختلفاً، فالحكم الاقطاعي الامبراطوري في اثيوبيا حتى عام ٧٥ هو ركيزة أساسية للامبريالية العالمية في تلك المنطقة الحسّاسة من العالم. ومع أن التمردات والانتفاضات الشعبية لم تتوقف، ومنها انبثقت الثورة المسلحة، ومع أن هذه الثورة هي حركة تحرر وطني تجمع كل الطبقات المتضررة من الإلحاق والاستعباد، فلم تقدم الأنظمة الاقطاعية - البورجوازية أيّ دعم للثورة المسلحة. وبين الـ٧٥ والـ٧٨ بدأ الانقلابيون يوازنون بين علاقاتهم بالشرق وبالغرب. فالمعونات الاقتصادية والكثير من الأسلحة من الغرب. وبعض الأسلحة والخبراء من الشرق ومن كوبا. وفي الوقت ذاته أعلنوا عن انتمائهم للماركسيةدون أي تطبيق فعلي للأسس الماركسية. فلم يمنحوا للأقليات القومية حق تقرير المصير، ولم يسمحوا بحرية التنظيم والتعبير والتحرك للقوى التي تمثل العمال والفلاحين وتعتنق الاشتراكية العلمية، بل لم يطبقوا هذه الاشتراكية ذاتها. بعد ذاك بدأ بعض العون يصل إلى الأجنحة اليمينية من قوى الثورة الارتيرية. وبما أن الصومال كان حتى هذا التاريخ منحازاً إلى المعسكر الاشتراكي فلم يقدّم له أيّ عون مادي أو عسكري من أجل تحرير أوغادين حتى عندما أشرف على تحريرها.

وبعد الـ٧٨ انعكست التحالفات. فالسلطة في اثيوبيا غدت تتلقى مساعدات فعّالة من

المعسكر الاشتراكي. والسلطة في الصومال باتت تتلقى مساعدات مماثلة من الغرب والأنظمة الاقطاعية ـ البورجوازية في الوطن العربي. والقاعدة العسكرية التي كان يستفيد منها السوفييت أصبح الأميركان يستفيدون منها. وبفضل المساعدات الاشتراكية استعادت اثيوبيا او غادين، ووجهت ضربات موجعة للثورة الارتيرية. وهذه الثورة هي التي كانت الضحية الاولى. فقوامها الأساسي من الفلاحين والعمال، وقياداتها المؤثرة تقدمية، وكوادرها القيادية تلقت التدريب والإعداد في دول اشتراكية وبالأخص الاتحاد السوفياتي وكوبا. وبعد أن وصلت إلى قلب اسمرة عام ٧٨ وأضحت تسيطر على أكثر من ٩٠٪ من الأراضي الارتيرية، وأخذت تعمل لإقامة الجبهة الوطنية قبل اعلان الاستقلال، اضطرت إلى التراجع، وباتت عام ٨٣ تقاتل على بعد ١٣٠ كم من العاصمة وتتلقى الضربة تلو الأخرى. وكل جريمتها أنها متمكسة بحق الشعب الارتيري في تقرير المصير. ومن هنا جاءتها النكبات، قبل الـ٧٥ من خلال التحالف بين الامبراطور والأنظمة الاقطاعية ـ البورجوازية العربية والامبريالية العالمية والصهيونية الصديق الوفي للجميع. وبعد الـ٧٥ خصوصاً منذ عام ٧٨ من خلال الانحياز السوفياتي والقوى المرتبطة به إلى جانب السلطة الجديدة في اثيوبيا، رغم أن هذه السلطة تستعمر أرضاً أخرى. ورغم الوضع الجديد الذي يفرض على الأنظمة الاقطاعية ـ البورجوازية العربية تقديم مساعدات فعّالة للثورة الارتيرية، إلا أنها لم تفعل ذلك إلا بالنسبة لبعض أجنحة الثورة وبسخاء محدود. لماذا؟ لأن الثورة الارتيرية معادية من حيث التركيب الطبقي الغالب ومن حيث الخط الفكري والسياسي، والتركيب والخط هذان، مرفوضان تماماً في الواقع العربي الراهن.

وحصيلة موقف التحالف الاقطاعي ـ البورجوازي السائد في الوطن العربي، تتلخص في أن هذا التحالف كان ولا يزال ينطلق من الاعتبارات المصلحية المتشابكة التي تنظم علاقاته بالامبريالية العالمية والحلفاء المشتركين في المنطقة. والحلفاء في هذه المسألة هم الأنظمة المشابهة في ايران وتركيا واثيوبيا. وينطلق في الوقت ذاته من حجب الدعم الفعّال عن أية ثورة تحررية تقدمية التركيب والاتجاه، حتى وإن كانت هذه الثورة تقاتل خصماً مرحلياً كما هو الحال بالنسبة للثورة الارتيرية بعد عام ٧٨ . وبهذا يكون التحالف قد بقي هنا في الموقع ذاته، الموقع المضاد لإنجاز مهام التحرر العربي. وإذ ذاك كان تقادم الزمن يفعل فعله المدمّر في تغيير الطابع السكاني في الأجزاء الملحقة لصالح الأقطار الضامّة، وبالتالي في تزايد قدرات هذه الأقطار على شلّ أو سحق القوى العربية المناضلة في تلك الأجزاء. وهكذا تتكامل المنافع المتبادلة بين أركان المعسكر الواحد، ويقدم هنا غياب الوحدة القومية خدمة كبرى لأركان هذا المعسكر من خلال الإنشطارات العمودية والأفقية في القوى

الطبقية صاحبة المصلحة بالتحرير وبالوحدة وبالتطور المستقل. كما يقدم ضربة قاصمة لحركات التحرر لأنها تصبح غير قادرة على مواجهة الطاقات الضخمة للدول الضامّة وحلفائها. وإذا كانت قوة الثورة المسلحة في ارتيريا تحفظ لها بعض التوازن تجاه المستعمر الاثيوبي، فإن الوضع في عربستان واسكندرونة مختلف تماماً، بحيث يبدو تحريرهما قبل تحقيق الوحدة القومية خارج نطاق الاحتمال.

٥ ـ تطبيق مقوّمات الديمقراطية:

بين مرحلة ومرحلة وقطر وقطر حصل تباين شديد في تطبيق مرتكزات الديمقراطية الخمسة. والعامل الحاسم في هذا التباين نجم عن قدرة الجماهير على انتزاع حقها بممارسة الديمقراطية. والفروق الكبرى حصلت في تطبيق مبدأين اثنين: الأول هو حق التنظيم والتعبير والتحرك. والثاني هو حق التمثيل السياسي. أما المبادىء الثلاثة الأخرى فشأنها مختلف . فحق الأقليات القومية في تقرير المصير ليس مطروحاً بالشكل ذاته في كل الأقطار العربية. وحق المرأة في المساواة التامة مع الرجل لم يطبق في أي قطر عربي حتى الآن، وما تحقق في هذا الاتجاه لايمس الجوهر وإنما يظل في حدود الفروق النسبية بين قطر وقطر ومرحلة ومرحلة. وحرية العبادة وإقامة التنظيمات السياسية والاجتماعية على أسس دينية أو مذهبية، بقيتا محل تشجيع وعناية السلطات الطبقية الاقطاعية ـ البورجوازية، لأن التنظيمات هذه تكوّن الدعائم الاجتماعية والفكرية للحكم الطبقي المستغِّل. لكن هذه السلطات ظلت تلجأ إلى إثارة الاقتتال الديني أو المذهبي كلّما تصاعد مسار الصراع الطبقي ـ القومي أو الصراع الطبقي المحلي. لأن الاقتتال الديني أو المذهبي أو العرقي هو المجهض الأكبر للصراع الطبقي والنضال التحرري. وفي بعض الأماكن لجأت السلطات الطبقية في نهاية السبعينات لقمع الجماعات الدينية التي أخذت تناهض المستوى الموغل في التفسخ الأخلاقي والمادي الذي انغمست فيه السلطة وأعوانها. كما لجأت في أماكن أخرى لتحريك الصراعات الدينية أو المذهبية بهدف استغلالها في عملية التناقض بين الأنظمة الحاكمة.

والآن، ما هو موقف التحالف الإقطاعي ـ البورجوازي من ركني الديمقراطية الخاصين بحق التنظيم والتعبير والتحرك. وحق التمثيل السياسي؟ في مصر: من الوجهة الواقعية بقيت الديمقراطية في خدمة طبقتي الإقطاع والبورجوازية. لماذا؟ لأن طبقتي العمال والفلاحين لم يكن بمقدورهما إحداث تغيير جذري في قوى وعلاقات الانتاج، ولم يكن بمقدورهما انتزاع الوطن من براثن التبعية الاقتصادية والسياسية والفكرية والعسكرية. ولم

يكن بوسعهما تغيير التوجه القائم من توجه إقليمي إلى توجه قومي، بصورة قانونية. لماذا أيضاً؟ لأن القوانين الاستبدادية المفروضة منذ عام ١٩١٠ تتعارض مع كل ذلك. فالدستور الذي ظل سائداً في مصر حتى عام ٥٢ يضمن حرية التنظيم والتعبير والتحرك، وحرية التمثيل لكل الطبقات، لكن القوانين الاستبدادية التي بقيت سارية قبل صدور هذا الدستور وبعده، تسلب الدستور جوهره، وتجعل ممارسة الديمقراطية مقتصرة فعلياً على طبقتي الحكم.

ولنذكر عيّنة [٩٥] من مضامين هذه القوانين. فعام ١٩١٠ وتحت رقم ٢٨ صدر القانون الذي لايزال حتى الآن سيفاً مسلطاً ضد أي نشاط سياسي لاتقره السلطة. إذ إن هذا القانون يفرض العقوبة لمجرد اتفاق شخصين أو أكثر، حتى ولو كان اتفاقهم لتحقيق غاية مشروعة، إذا لوحظ أن ارتكاب الجنايات أو الجنح من الوسائل المعتمدة في الوصول إلى هذه الغاية. وقد وضع هذا القانون بمناسبة اغتيال بطرس غالي رئيس الوزراء عندما أراد تمديد امتياز قناة السويس. وعام ١٩١٠ أيضاً وتحت رقم ٢٧ صدر القانون الذي يفرض رقابة إرهابية على المطبوعات. وعدّل لصالح المزيد من التعسف والتقييد عامي ٢٥ و ٣٦ . وعام ١٩١٤ وتحت رقم ١٠ صدر القانون الذي يمنع أي تجمهر يزيد على الخمسة. وعام ١٩٢٣ وتحت رقم ١٤ صدر القانون الذي يحصر الاجتماعات والمظاهرات بموافقة السلطات وإشرافها. وعام ٣٩ وتحت رقم ٩٦ صدر قانون الطوارىء والذي لازال يتجدد تحت أسماء مختلفة حتى الآن.

وهكذا تكاملت عدة عوامل لتجعل من الديمقراطية التي يقرها الدستور القائم ديمقراطية ميتة بالنسبة لجماهير العمال والفلاحين. فالتخلف في قوى الانتاج والاستغلال الطبقي في علاقاته، والتبعية المفرطة للرأسمال الأجنبي وتحكم الإنجليز والقصر بالقرار السياسي والاقتصادي، ووجود القواعد والحاميات البريطانية، والقوانين الاستبدادية السالبة لكل مضامين الحرية، قد تكاملت جميعاً لتضع سداً واقعياً أمام جماهير العمال والفلاحين، يحول بينها وبين ممارسة حق التنظيم والتعبير والتحرك، وحق التمثيل السياسي. ومن هنا، فإن الاحزاب التي قامت بصورة مشروعة هي الأحزاب الطبقية المنسجمة من حيث الأهداف والأساليب مع مصالح طبقتي الاقطاع والبورجوازية، وإن اختلفت التصورات لخدمة هذه المصالح. والمجالس النيابية التي انتخبت هي أيضاً كذلك. ولا تشذ الصحافة المشروعة عن الوضع ذاته.

وفي مثل هذه الحالية لاقيمة لتعدد الأحزاب طالما أن هذا التعدد لايوفر للقوى الطبقية المسحوقة فرص التعبير عن نفسها بتنظيمات حرة ومطبوعات غير مراقبة، ولا يتيح لها حرية

الممارسة والتظاهر والتجمهر والتوعية دون عقاب أو سحق إذ إنّ الإحزاب المرخصة كلها هي أحزاب الطبقات السائدة مهما تعددت الأسماء مثل: الحزب الوطني. حزب الوفد، حزب الأحرار الدستوريين، حزب الاتحاد، حزب الشعب، حزب مصر الفتاة، حزب السعديين، حزب الكتلة الوفدية، حزب الفلاح، جبهة مصر. فالديمقراطية هي التي توفر فرصاً متكافئة لكافة شرائح المواطنين، كي تمارس حقها في التنظيم والتعبير والتحرك المستقل عن السلطة والمعارض لها. أما الحالة المعاكسة فهي طريقة طبقية لتنظيم الجهود التي تخدم مصالح الطبقة السائدة، وإن اختلفت السبل والتصورات لخدمة هذه المصالح.

ومع فقدان حرية التنظيم والتعبير والتحرك المستقل أو المعارض، لاقيمة عملية لأي تمثيل، لأن السلطة الطبقية إذ ذاك هي التي تجلب الممثلين وهي التي تبدلهم، ولن يكونوا في أي حال ممثلين للطبقات المحرومة من التنظيم المستقل أو المعارض، لأن الطبقة المحرومة من ذلك لاتستطيع أن تنتخب من يمثلها، ولاتستطيع أن تدعمه في المواقف المعارضة لمصالح الطبقة السائدة وسياساتها. وهو لايتمكن من اتخاذ مواقف جذرية متضادة مع مصالح وسياسات الطبقة التي وفرت له فرص التمثيل. وهذا الأمر ينطبق على التمثيل السياسي كما ينطبق على التمثيل النقابي المفروض من قبل السلطة الطبقية السائدة. فهو في هذه الحالة ممثل للسلطة وليس للطبقة. ومع أن العمال تمكنوا من انتزاع حقهم في التنظيم النقابي في وقت مبكر إلاّ أن هذا الحق بقي مقيداً بعدم اشتغال النقابات بالمسائل السياسية، وعدم إقامة اتحاد يضم كل النقابات المهنية، كما أن هذا الحق بقي ممنوعاً عن العمال الزراعيين، وموظفي الحكومة.

إذن فممارسة الديمقراطية في مصر خضعت من حيث التطبيق لمقياسين متنازعين تماماً: الأول ينطلق من كونها ضرورة طبقية لخدمة مصالح التحالف الإقطاعي - البورجوازي السائد. والثاني من كونها خطراً طبقياً يسهم في تعبئة طاقات العمال والفلاحين بهدف التحرر من الاستغلال الطبقي والتبعية للرأسمال الأجنبي، والتحكم بالقرار السياسي والاقتصادي، ولذلك أطلقت ودّعمت بما يتفق مع المقياس الأول. وقيّدت وحوربت كي لاتخدم الهدف الثاني.

ولكن لماذا كانت مصالح التحالف متناقضة مع تمتع جماهير العمال والفلاحين بجوهر الديمقراطية؟ ونقطة البدء في الاجابة تنطلق من كون الحكم هو حكم تحالف طبقي، وليس حكماً بورجوازياً وطنياً. وكي يكون حكماً بورجوازياً وطنياً، كان على البورجوازية أن تخوض معركة مسلحة مع القصر بصفته الممثل الأول للإقطاع. ومع الإقطاع بفرعيه الأجنبي والوطني. ومع القواعد والحاميات الانجليزية. ومع الرأسمال الأجنبي المتمركز في

قناة السويس، وفي القطاع المالي. وفي شركات الاستيراد والتصدير. وفي العديد من الشركات الصناعية. وعندما تقرر البورجوازية أن تخوض هذه المعركة المتعددة الخصوم، ترى نفسها ملزمة بالتعاون مع القوى المضادة لخصومها، أي مع قوى التحرر والتطور الوطني، قوى العمال والفلاحين. وهنا يغدو التناقض المرحلي بينها وبين العمال والفلاحين تناقضاً ثانوياً. وكي تكون قوى العمال والفلاحين مؤثرة في هذه المعركة القاسية والطويلة، لابدّ من أن تكون منظمة وحرة وواعية ومسلحة. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تغدو البورجوازية الوطنية ملزمة مصلحياً بدعم العمال والفلاحين من أجل انتزاع هذه الحرية. وبعد أن ينتزع العمال والفلاحون هذه الحرية وتصبح لهم تنظيماتهم السياسية والنقابية الحرة والواعية والمدربة والمسلحة، لن تتمكن أية قوة طبقية من انتزاعها في المستقبل. وتضحي ممارسة هذه الحرية حقاً مكتسباً ومتنامياً.

إلاّ أن هذا المسار يستدعي أن تكونِ البورجوازية الوطنية مؤهلة لخوض هذه المعركة. والتأهيل في هذه الحالة يستلزم أن تكون قد نمت نمواً حراً مستقلاً. وأن تكون قد اكتسبت خلال عملية النمو قوة ذاتية تمكنها من تفجير المعركة وقيادتها، وأن يكون نموها بالأصل تناحرياً مع الإقطاع والقصر والرأسمال الأجنبي والإقليمية والوجود الاستعماري. وبما أن هذا المسار لم يكن كذلك بل كان معكوساً تماماً، فقد انعكست التحالفات المفترضة، وغدت عضواً في الحلف الإقطاعي - البورجوازي، وخصماً لقوى التحرر والتطور، قوى العمال والفلاحين. وانسجاماً مع هذه النتيجة تصبح كل الظروف التي تؤدي إلى جعل الفلاحين والعمال قوة فاعلة ومؤثرة، هي ظروف مناوئة يجب ألاّ تتوفر، ومن أولى هذه الظروف امتلاك العمال والفلاحين لحرية التنظيم والتعبير والتحرك المستقل والمعارض بالضرورة. ولحرية التمثيل السياسي والنقابي الحر والمعارض بالضرورة ذاتها. وهكذا سلب جوهر الديمقراطية من قوى العمال والفلاحين، وحصر عملياً بطبقتي الإقطاع والبورجوازية.

وفي سورية: عام ١٩٤٦ تحقق الجلاء بالقوة وليس بالتراضي. ولذلك لم تبق لفرنسا أية قاعدة أو حامية عسكرية في سورية. ولم تبق لها شركات رأسمالية تؤثر في صنع القرار وبحكم تعاون الإقطاع مع الاستعمار العثماني ثم الفرنسي كقاعدة عامة وبحكم الدور الكبير للبورجوازية التي نمت نمواً مستقلاً، لم يكن الإقطاع قادراً على أن يلعب الدور الأول في قيادة السلطة الطبقية. إلاّ أن العناصر المزدوجة الولاء والمصالح للإقطاع والصناعة معاً قامت بدور تغليب التوازن. ومن هنا بقي المسار متأرجحاً على الدوام بين خط التحرر والتطور الوطني محلياً وقومياً، والخط المعاكس. لكن العنصر الأكثر فعالية في ترجيح ميزان القوى لصالح خط التحرر والتطور، بقي طيلة الفترة، متمثلاً بقوة التنظيمات السياسية التي

تعكس مصالح وأفكار الطبقات الوسطى والدنيا. وبالتحديد بقوة عصبة العمل القومي قبل الاستقلال، وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي السوري بعد الاستقلال.

هذا الوضع لم يمنح الإقطاع ومزدوجي الولاء والمصالح أية فرصة قادرة على منع التنامي التنظيمي الحر والمعارض، ومنع الممارسة الحرة والمعارضة. وقد جرّبت قوى الإقطاع والازدواج والتبعية والأحلاف كلّ السبل لبتر هذا التنامي. إلاّ أن النتائج ظلت على الدوام معكوسة. لأن الديمقراطية كانت المدخل الطبيعي لخوض المعركة ضد الأحلاف والتبعية والتجزئة القومية وخيانة اسكندرونة وفلسطين وعربستان، والاستغلال الطبقي. فالانقلابات العسكرية تهاوت. في حين أن التنظيمات السياسية الحاملة لخط التحرر، خرجت من مرحلة الانقلابات مرحلة ٤٩ ـ ٥٤ أكثر قوة وتماسكاً وأعمق وعياً وأبعد تأثيراً في صفوف الجماهير الشعبية. والمؤامرات الداخلية فشلت وأجهز على القوى السياسية التي قادتها. والحشود العسكرية من أطراف حلف بغداد إلى "اسرائيل" أعطت قوة إضافية لقوى التحرر، وأوثقت العلاقة بينها وبين البورجوازية الوطنية، ووضعتها معاً في موقع القيادة، في السلطة والشارع والجيش في آن واحد. ووفرّت فرص التعاون الصادق مع المعسكر الاشتراكي. وهنا أضحى التحالف الطبقي في وضع مؤاتٍ تماماً لخط التطور والتحرر محلياً وقومياً. وغدت الديمقراطية ضرورة جوهرية لأطراف التحالف لأنها توفر فرص تعبئة قوى العمال والفلاحين والشرائح الطبقية الوسطى لصالح معركة التحرر.

وهكذا، فباستثناء مرحلة الانقلابات العسكرية، لم تمنع حرية التنظيم والتعبير والتحرك، والتمثيل السياسي والنقابي عن أية طبقة أو جماعة أو حزب، سواء أكان الحزب اقليمياً كالسوري القومي، أو دينياً كجماعة الأخوان المسلمين، أو ممثلاً للطبقات العليا كالشعب والوطني، أو الطبقات الوسطى والدنيا كالبعث والشيوعي. وإذا كان الفلاحون والعمال الزراعيون لم ينشئوا تنظيماتهم النقابية، فلا يعود ذلك لقدرة السلطة الطبقية على منع نموّ هذه التنظيمات بل إلى الأحزاب السياسية التي كانت موضع ثقة الفلاحين وبالأخص حزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان القائد شبه الوحيد للفلاحين. صحيح أن الاقطاع كان خصماً شرساً إلاّ أنه لم يكن الخصم الذي لا يمكن قهره. وممّا يزيد من هذه الامكانية الوعي السياسي الكبير نسبياً لدى الفلاحين، وانخراطهم الواسع في الأحزاب التقدمية. ولعلّ هذه النقطة بالذات هي السبب. إذ إن الفلاحين ظلوا طيلة المرحلة يعتبرون هذه الأحزاب ممثلتهم الشرعية والمناضلة في سبيل حقوقهم. وقد أثبتت تجارب أربعين عاماً أنهم وقعوا في خطأ فادح.

وطيلة المرحلة بقيت الحرية الدينية والمذهبية مصونة، من حيث الاعتقاد وممارسة الشعائر

وإقامة التنظيمات الاجتماعية والسياسية. إلاّ أن السلطة الطبقية حاولت أكثر من مرة إشعال نار الفتنة الطائفية لحرف الصراع الطبقي والقومي عن مجراه الصحيح. وقد حدث ذلك مثلاً عام ٤٧ عندما غذت السلطة نار الفتنة الطائفية بين حوران وجبل العرب رغم أن الصهيونية العالمية والرأسمالية العالمية كانتا تستعدان لإعلان دولتهما المشتركة "اسرائيل" وحدث ذلك أيضاً خلال فترة المؤامرة الكبرى ضد الخط الوطني المفروض في سوريا، وبتدبير من وزير الداخلية نفسه، والذي ينتمي إلى حزب الشعب، عندما هاجم بعض المتعصبين المسلمين الكنائس المسيحية في حلب وأحرقوها. وقد ترافق هذا مع تنامي الحشود العسكرية العراقية والتركية والاسرائيلية على الحدود السورية. وبعد فترة وجيزة حصل العدوان الثلاثي على مصر. وإذ ذاك كان واضحاً لجماهير الشعب الهدف من وراء هذه الفتنة وهو إلهاء الشعب عن المؤامرة المتصلة ضد الخط الوطني التحرري في سورية ومصر على السواء. وجر سورية إلى حلف بغداد. ولذلك حشدت الجماهير المنظمة والواعية المسيّسة طاقاتها الهائلة وقضت على الفتنة بسرعة فائقة، وأسقطت المؤامرة المتصلة بكل حلقاتها وأطرافها، وأقامت حكماً منسجماً مع الخط المتحرر محلياً وقومياً.

أما حق الاقليات القومية في تقرير المصير، فهو ليس مطروحاً بهذا البعد لأن الأقليات القومية محدودة النسبة وتتمتع بحقوق المواطنة كاملة، وتقوم بالواجبات الوطنية بالمقدار ذاته. وأفراد هذه الأقليات ينتمون إلى كافة الأحزاب والجماعات السياسية والدينية. ومع ذلك فهناك حقوق خاصة ومطلوبة ومشروعة كانوا ولا زالوا محرومين منها مثل: حق التعليم باللغة الخاصة. والصحف المحلية، وإقامة التنظيمات الخاصة.

وفي العراق: بقي حق التنظيم والتعبير والتحرك مقتصراً على القوى السياسية التي تعكس مصالح وأفكار البورجوازية والاقطاع. ومعظم هذه القوى ظلّ يتناوب الحكم والمعارضة، ولم تكن له قواعد شعبية حقيقية. لكن مرحلة ما بعد الحرب الثانية شهدت نمو أحزاب خمسة قامت بعبء المعارضة الشعبية لمجمل سياسات النظام. ومن هذه الأحزاب لم يكن مشروعاً إلاّ حزبا الاستقلال والوطني الديموقراطي. ومع أن هذين الحزبين ضمّا شرائح واسعة من صغار المالكين والحرفيين والمثقفين والطلبة وحتى من العمال والفلاحين، إلاّ أن كافة مراكز التقرير فيهما بقيت على الدوام مقتصرة على ممثلي الشرائح الطبقية الوسطى والعليا. وقد قام هذان الحزبان بدور بارز في معارضة الخط السياسي المعادي للتحرر، ضمن المجلس النيابي والشارع. ومع الزمن خسر هذان الحزبان معظم قواعدهما لصالح حزبي البعث العربي الاشتراكي، والشيوعي العراقي.أما حزبا البعث العربي الاشتراكي والشيوعي العراقي، فظلاً عرضة للملاحقة والاضطهاد والسجن وأحكام

الاعدام طيلة المرحلة التي بقي فيها التحالف الاقطاعي ـ البورجوازي في الحكم. وهذان الحزبان هما اللذان يمثلان القوى الطبقية الدنيا وإلى حدٍ ما الوسطى. وقد تعرض الحزب الكردستاني للمصير ذاته لأنه كان يعمل من أجل انتزاع الحقوق القومية للأكراد، إلاّ أن هذا الحزب لم يكن يعكس تركيباً طبقياً محدداً لأنه لا يناضل من أجل حقوق طبقية ـ قومية وإنما من أجل حقوق قومية خالصة.

لقد كانت سلطة التحالف الاقطاعي ـ البورجوازي متميزة بالعنف والبطش والارهاب ضد الجماهير الشعبية. لماذا؟ لأن مجمل الخط المتبع ظلّ على الدوام معادياً للتحرر محلياً وقومياً. ومثل هذا الخط متناقض حكماً مع مصالح وتطلعات الجماهير الشعبية. وامتلاك هذه الجماهير لحرية التنظيم والتعبير والتحرك، يمكنها من تعبئة قواها وحشدها في مواجهة خط السلطة، وبالتالي يمكنها من اسقاطه، وإقامة الخط البديل، خط التحرر محلياً وقومياً. الأمر الذي يشكل خطراً ساحقاً على مصالح وأفكار وتحالفات السلطة الطبقية. لماذا أيضاً؟ لأن الاقطاع يحتل الموقع الأول في قيادة السلطة والاقطاع بنمط انتاجه واستغلاله للفلاحين وفكره المتخلف وعلاقاته البدائية وافراطه في الاستهلاك وتبادل المنافع تاريخياً بينه وبين الاستعمار العثماني ثم الغربي. وبينه وبين المسؤولين الدينيين والايديولوجية الدينية والصراعات الدينية والمذهبية.. الاقطاع هذا معادٍ بالضرورة لكل مرتكزات خط التحرر. ولأن الشرائح المؤثرة من البورجوازية نمت في ظلّ الاستعمار نمواً تابعاً، وارتبطت مصالحها بمصالحه في مؤسسات التجارة الخارجية، والقطاع المالي، وقطاع النفط، ومعدات الانتاج والخبرة.ولأن القواعد والحاميات البريطانية تتبادل الدعم مع السلطة الطبقية. وهذا التكوين البنيوي والمصلحي والفكري لطبقتي الحكم، يقود تلقائياً لتكيفهما مع التجزئة القومية، واندماجهما بالاحلاف الاستعمارية.

وهكذا يضحي الخط البديل، خط العمال والفلاحين، تناحرياً تماماً مع خط السلطة، وبالتالي يجب عدم توفير الظروف التي تمكنهم من مجابهة هذا الخط والانتصار عليه. والديكتاتورية هي الوسيلة الأهم لمنع هذه الظروف من الانتعاش. وقهر حرية التنظيم والتعبير والتحرك هو جوهر هذه الديكتاتورية. وفي ظلّ هذا الوضع لا قيمة إطلاقاً لوجود مؤسسات تشريعية منتخبة من حيث الشكل، لأن القوى الطبقية الممنوعة من حق التنظيم والتعبير والتحرك المستقل والمعارض، لا يمكن أن تكون ممثلة مهما تكاثر في مثل هذه المؤسسات الخارجون من صفوفها والمتكلمون باسمها، لأن الفاقد لحرية التنظيم فاقد بالضرورة لحرية التمثيل. وإذا كان العمال هنا قد استطاعوا انتزاع حقهم في التنظيم النقابي، إلاّ أن هذا الحق بقي عرضة للانتقاص والتضييق طيلة مرحلة حكم التحالف. وفي

الوقت ذاته لم يتمتع الفلاحون والعمال الزراعيون بالحق نفسه، لأنهم لم ينتزعوه عنوة.

إنَّ هذا الصراع التناحري بين خط السلطة بكل مقوّماته وبين خط الجماهير، خط التحرر بكل مرتكزاته، قد وجد تعبيره الأكبر في شدة القهر الذي تعرضت له هذه الجماهير. الأمر الذي يزيد التأكيد على أن ممارسة الديموقراطية بكل أركانها وبالأخص حرية التنظيم والتعبير والتحرك، هي الكاشف الأكبر لحقيقة الخط الذي يطبقه فعلياً أيّ نظام. إذ إن الخط السائر في طريق التحرر والثورة الطبقية ـ القومية يشترط امتلاك القوى الطبقية صاحبة المصلحة بالتحرر والثورة للحرية بكل أركانها، لأنها إذ ذاك، وإذ ذاك فقط تغدو قادرة على امداد هذا الخط بكل امكانيات التفوق. أمّا الخط المتردد والمبتور فهو يشترط أنتقاصاً للديموقراطية بمقدار ما في ثناياه من تعرّج وخلل. وبالمقابل فالخط المناقض كلياً لخط التحرر والثورة يشترط سلب القوى الطبقية المضادة الجوهر المولّد لقوة الفاعلية وهو الديموقراطية وبالأخص محرّكها الأول حق التنظيم والتعبير والتحرك.

وفي الدول الخليجية: لم يطبق أيّ ركن من الأركان الخمسة للديمقراطية تطبيقاً فعلياً. إلاّ أن هناك فروقاً نسبية زمانية ومكانية في حدّة التقييد والقمع لممارسة الديمقراطية. فحق التنظيم والتعبير والتحرك وهو جوهر الديمقراطية لم يفرضه واقع التطور كما حصل في سورية ولبنان مثلاً، ليغدو حقاً منتزعاً تمتلكه كافة الطبقات والجماعات والمهن. ولم يشكل ضرورة طبقية لممثلي الإقطاع والبورجوازية كي تمنحه السلطة لطبقتي العمال والفلاحين شكلياً وتستعيده واقعياً كما حصل في تجربتي العراق ومصر. لأن القوة الفعلية في البنى الطبقية السائدة قد تكونت تاريخياً وفق الأنظمة المتخلفة التي تحكم العلاقات في الأسر والقبائل. ثم تطورت إلى مراكز قوى في طبقة ذات أصول رعوية ـ إقطاعية تطورت إلى رعوية ـ إقطاعية ـ بورجوازية من خلال الوساطة التجارية وأموال النفط. ولذلك لم تصبح الطبقة السائدة بحاجة لأحزاب سياسية تنظم قواها، لأن هذه القوى محشودة من خلال العلاقات العائلية والقبلية المعزّزة بالمكتسبات المادية، ومحميّة بالأجهزة العسكرية والأمنية المغرقة بالإمتيازات، وبالقواعد والخبراء والأحلاف الأجنبية.

وفي هذه الأقطار مع فروق نسبية محدودة خاصة بالبحرين والكويت، تتزايد الحاجة إلى القمع الوحشي، وإلى وأد أي تنظيم طبقي ـ قومي أو محلي متناحر مع خط الطبقة السائدة، كلّما تعمّق الارتباط بالامبريالية، وتنامت الفروق الطبقية، وترسّخت السياسة الاقليمية، وتزايد التخلف والتبعية في قوى الانتاج، وتكرّست خيانة فلسطين والأجزاء الملحقة، وبولغ في كبت الحرية، وتتزايد هذه الحاجة كلما تعاظم الوعي الطبقي ـ القومي، وتفاقم الصراع في المحيد العربي ضد الامبريالية والصهيونية والتجزئة القومية والاستغلال

الطبقي، ومصادرة الحريات. أي أن الحاجة لتزايد القمع تتعمق مع تنامي الصراع بين خطين: خط التحرر العربي بكل مرتكزاته والخط المضاد بالمرتكزات المناقضة. ولسد هذه الحاجة ركزّت السلطات الطبقية على تدعيم قواتها المسلحة وأجهزتها الأمنية كضمان أول، فرصدت لها الميزانيات الضخمة وزودتها بأحدث الأسلحة والأجهزة والخبرة، ومنحتها الامتيازات الخيالية.

وكون السعودية هي مركز الثقل في هذه المجموعة فلنأخذها مثالاً: وليكن ذلك عام ٨٠ : فعدد السكان دون الستة ملايين. والقوات المسلحة ٧٥ ألفاً ومصاريف التسليح ١٤،١٨ مليار دولار وارتفع عام ٨١ إلى ٢٤ ثم انخفض عام ٨٢ إلى ٨،٥ وعدد الدبابات ٣٥٠ والعربات المدرعة ٦٠٠ والطائرات المقاتلة ١٧٨ وقد اهتمت بشكل إضافي بطائرات الهليوكوبتر لدورها الفعّال ضد حرب العصابات وبالأواكس للإنذار المبكر وبأجهزة المراقبة والمعلومات والإتصال. وقد نالت القطاعات العسكرية والأمنية عام ٧٩ حصة من الميزانية العامة تعادل ١٣٠٪ من مجموع حصص الزراعة والصناعة والمياه والبترول والثروة المعدنية والكهرباء!! وقد أغدقت على الأجهزة العسكرية والأمنية امتيازات هائلة، وبالأخص الشرائح العليا منها. مثلاً بلغ الراتب السنوي للضابط الطيار عام ٨١ مقدار ٦٠ ألف دولار بالإضافة إلى بيت من طابق واحد كامل التجهيز بما في ذلك الأواني الفضية.

وغدت السلطات الطبقية في هذه الدول واسعة الأفق قومياً وأممياً كضمان ثانٍ. ومن هذا المنطلق غدت ساحة العمل مشتركة لكل قوى الرأسمالية العالمية والدول المرتبطة بها. وهكذا استعانت بقوات إيرانية وبريطانية وأردنية للقضاء على الثورة الشعبية في عُمان. واستعانت بالخبراء الاميركيين والقوات الاردنية للقضاء على انتفاضتي المسجد الحرام والمنطقة الشرقية عام ٧٩ . وكلفت جهاز هندرسون في البحرين بالقيام بكل أعمال القمع منذ عام ٦٨ وحتى الآن. وشكلت قوة اقليمية للتدخل السريع عام ٨٣ لتنسّق أمنياً مع قوات التدخل السريع الاميركية والأردنية والمصرية والسودانية والصومالية، ومنحت القواعد والتسهيلات العسكرية. وكضمان ثالث أقامت حلفاً أمنياً خليجياً عام ٨٢ . وعقدت السعودية مع أطراف عدة، اتفاقيات أمنية ثنائية. وكضمانٍ رابع استفادت من الهدف الأساسي للتضامن العربي فتوالت الترتيبات الأمنية المشتركة وتم عقد أكثر من اجتماع لوزراء الداخلية وقادة الشرطة، وجرى تبادل المعلومات بين كافة الأنظمة حول القوى الخارجة عن الإرتباط بالإنظمة. وكضمانٍ خامس توسعت الدوائر التي يطالها البطش فشملت النسوة والشيوخ والأطفال حتى من غير السكان المحليين. أو لسنا أمة واحدة؟

لكن البحرين والكويت تميزتا بعض الشيء، إن كان ذلك في مايخص حق التنظيم والتعبير والتحرك، أو حق التمثيل السياسي والنقابي. أو الصحافة. ففي البحرين استطاعت الطبقة العاملة تنظيم صفوفها في اتحاد العمل البحريني عام ٥٦ وانتزعت قانون العمل عام ٥٧ وقد تمتعت بعض الصحف بالحرية إلاّ أن السلطة عطلّتها تدريجياً. ونهاية عام ٧٦ اعتقلت السلطة آخر رئيس تحرير صحيفة حرة وذلك في عداد حملة اعتقالات واسعة. وقد انتزعت بعض الشرائح الطبقية الوسطى والدنيا حقها في التنظيم السياسي. وشكلت ثقلاً حقيقياً في الشارع والمجلس النيابي ورغم أن هذه التنظيمات لم يعترف بها رسمياً فقد فازت مع مؤيديها بـ ٧ نواب من أصل ٣٠ نائباً. ولكن عقلية الاقطاع لم تستطع أن تنسجم مع التجربة التي اضطرّت السلطة لإقامتها. وبما أن اليساريين من أعضاء الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الوطني اليساريتين والمحظورتين قانوناً، كانوا ينسقون أحياناً مع المتحررين نسبياً من عقلية الاقطاع والأسرة، فقد تعطلت معظم القوانين، لأن عقلية الاقطاع والبورجوازية التابعة ظلت ترفض باستمرار الانحناء لرأي الأكثرية. وإزاء هذا الوضع حلّت السلطة البرلمان في آب ٧٥ وأنهت التجربة التي اضطرت لاقامتها. واعتقلت عدداً من اعضاء الجبهتين.

هذه الحرية النسبية المنتزعة ظلت منذ أواسط الخمسينات وحتى الآن موضع صراع عنيف ودام. فالسلطة الطبقية تعمل على الدوام لاستعادة ما تم انتزاعه تحت ذرائع مختلفة: إساءة استعمال الحرية الصحفية والسياسية والنقابية والتمثيلية مرة. وافتعال المؤامرات مرة أخرى. وممثلوا الشرائح الطبقية الدنيا و بعض المتحررين من الشرائح الوسطى ظلّوا طيلة المرحلة ذاتها يخوضون صراعاً متواصلاً لتثبيت ما تم انتزاعه وتدعيمه بمكتسبات ديمقراطية جديدة. وتوظيف هذه المكتسبات لخدمة خط التحرر العربي محلياً وقومياً. ففي هذا الإطار جاءت ادّعاءات السلطة لتعطيل الصحف الحرة وحل المجلس الوطني أواسط السبعينات، ولشن حملة واسعة من المحاكمات والاعتقالات بين نهاية ٨١ و ٨٣ في صفوف الجبهة الاسلامية وقوى التقدم بحجة أن الجبهة قامت بمؤامرة مدعومة من إيران لكن الاعتقالات الواسعة توجهت نحو قوى التقدم وطالت قرابة الـ ١٠٠٠ معتقل، وفي الإطار ذاته شنّت قوى التقدم وعلى رأسها الطبقة العاملة القوية، سلسلة من الانتفاضات أعوام ٥٦ ، ٦٥ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ٨١ وقد باتت معركة الديمقراطية الآن تجسّد أهم محرّكات التناقض والصراع بين خط التحرر والخط المضاد. ولذلك لجأ الخط المضاد للتحرر للقيام بخطوات انتحارية مثل إقامة حلف أمني مع السعودية عام ٨٢ وزيادة التسهيلات العسكرية للقوات الأميركية، وتشجيع العمالة الأجنبية لزعزعة دور الطبقة العاملة الفعّال.

والصراع بين خط التحرر المحلي والعربي والخط المضاد هو الذي يفسّر جوهرياً تطور العمالة الأجنبية لافي البحرين فقط وإنما في دول الخليج عامة وكل الذرائع الأخرى ثانوية وتبريرية. وفي حالة البحرين هذا الصراع وحده هو الذي يفسر كيف أن نسبة العمال غير العرب ارتفعت خلال عامين فقط من ٣٣،٣٤٪ عام ٧٧ إلى ٧٣٪ عام ٧٩ بالنسبة لقوة العمل وكيف أنها أصبحت الآن تتراوح بين الـ ٨٥٪ والـ ٩٦٪ في كل من البحرين والإمارات.

إن الذي يفسّر حدّة التأرجح بين اضطرار السلطة الطبقية في البحرين للتسليم بحرية واقعية نسبية في مرحلة، وقدرتها على استرداد ما سلمّت به في مرحلة أخرى، يعود إلى الغلبة في النزاع بين المتضادات: قوة الطبقة العاملة وحلفائها تجاه الآلة العسكرية والأمنية المحلية، الكثافة السكانية. الوعي التنظيمي والسياسي المبكّر، وبالمقابل اعتماد السلطة الطبقية على الخبرة والقوة الأجنبية. وعلى الأحلاف الأمنية المحلية. وعلى نتائج سياسة التضامن العربي. وعلى خلخلة التماسك الطبقي من خلال الوافدين. وعلى الإفساد لعناصر متزايدة. وعلى فقدان الوحدة في التنظيم والممارسة والدخول ومستوى الحياة والهموم المباشرة بين القوى الطبقية المحلية والقوى الطبقية المشابهة في الوطن العربي، وبالتالي فقدان التكامل النضالي إزاء التكامل الرسمي.

وفي الكويت تظافرت عوامل عدة لإجبار السلطة الطبقية على منح حريات محدودة. فالدور المؤثر للشرائح الطبقية الوسطى. والوعي المتقدم نسبياً لهذه الشرائح والشرائح الفقيرة. وقوة الطبقة العاملة العربية الناتجة عن الثروة البترولية والهجرة العربية المبكرة مع ظهور النفط. والتجمع الفلسطيني الكبير. وأثر العناصر الحزبية الوافدة للعمل خاصة من حركة القوميين العرب وحزب البعث. ومحاولات السلطة الدائمة خلق قدر من التماسك الوطني المحلي تجاه جاريها القويين: العراق والسعودية... هذه العوامل مجتمعة قد تحكمّت بالمدى الذي تذهب إليه السلطة في استجابتها للضغوط من أجل توسيع حدود الديمقراطية أو تضييقها. وهكذا سلّمت السلطة بالعمل المشروع للتنظيم النقابي. وبحرية التنظيم والتبعير والتحرك لممثلي القوى الطبقية الوسطى والعليا، وبحق التمثيل النيابي. لكن هذا القدر من ممارسة الديمقراطية بقي على الدوام محكوماً بقيود السلطة الطبقية المعبرة عن مصالحها وعلاقاتها.

ففي نهاية تموز ٧٦ حلّت المجلس النيابي لأن الخط المتحرر نسبياً أصبح يشكل الأكثرية. وهنا يجب التوقف، لان هذا الخط أصبح يعرقل خطط الحكومة. مثلاً: بعد الدخول الكبير للقوات السورية إلى لبنان في حزيران ٧٦ ضد المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية، كانت الأكثرية في المجلس ضد التدخل، وضد منح الحكومة السورية مخصصاتها بموجب قمة الرباط، إلاّ إذا سحبت قواتها، وبالمقابل كانت الأكثرية ذاتها مع منح المقاومة والحركة الوطنية اللبنانيية مبلغ ١٠ ملايين دينار، أما الحكومة فكانت مصالحها الطبقية مع التدخل، وكذلك كانت علاقاتها

بسورية مقابل العراق، تجبرها على الاحتفاظ بعلاقة جيدة مع سورية خوفاً من تهديدات العراق. لأن الكويت بالأصل جزء منه. ولذلك بدلاً من أن تستجيب لرأي الأكثرية في المجلس، فقد منحت الحكومة السورية مقدار ٦٠٠ مليون دولار، ورفضت منح المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية المبلغ الذي قرره المجلس وإذ ذاك حلّت المجلس وقامت بحملة اعتقالات في صفوف ممثلي خط التحرر. وبدءاً من آب ٧٦ أخذ سلاح التعطيل والرقابة يفعل فعله ضد الصحف والمجلات التي تخرج عن خط السلطة مثل: إساءة العلاقة مع الدول العربية المعنية باتفاقية سيناء، ودخول القوات السورية إلى لبنان، والحل السلمي. وعندما أعادت السلطة العمل بالنظام النيابي، وضعت قانوناً انتخابياً أدّى إلى هبوطٍ كبير بعدد المقاعد التي يحتلها ممثلو خط التحرر النسبي وبالتالي غاب دورهم المؤثر.

وحرية التحرك بقيت مقّننة بما ينسجم فقط مع مصالح وايديولوجية الطبقة السائدة. ففي ٨٢/٣/٢٨ مثلاً قمع التحرك الجماهيري المؤيد لانتفاضة الأرض المحتلة بوحشية بالغة، وفي كانون الثاني ٨٣ وضعت السلطة لائحة للسلوك تحرّم على الطلبة نشر أفكارهم في النشرات الجامعية، واجتماع أكثر من طالبين فأضرب الطلبة الجامعيون احتجاجاً على ذلك.

إذن فالحرية النسبية التي مورست في كل من البحرين والكويت في فترات محدّدة لم تكن ممنوحة بل منتزعة، وكانت مفروضة بحكم الواقع. ولم يسمح لها أن تتجاوز هوامش ضيقة لاتتناقض مع المصالح الجذرية للبنى الطبقية السائدة، ولم يتكون حلف مرحلي بين ممثلي العمال وفقراء المدن والأرياف، وبين البورجوازية. لأن البورجوازية نمت نمواً تابعاً، وشكلت امتداداً طبيعياً للإرث الإقطاعي - الرعوي، وبهذا بقيت أسيرة قيدين اثنين: قيد الإرث الإقطاعي وقيد التبعية للرأسمال الأجنبي، لذلك لم يصبح من الطبيعي في أية مرحلة أن يحصل تحالف في الخط بين البورجوزية وممثلي العمال وفقراء المدن والأرياف. وعندما يتم اللقاء فإنما يكون لقاءً خاطفاً وهامشياً، لأن خط التحرر المحلي والقومي متناقض جذرياً مع خط السلطة الطبقية.

أما الحرية الدينية فليست مطروحة كمشكلة من حيث الاعتقاد إذ لاوجود لصراع ديني. ولكن مع تزايد الهجرة بدت مؤشرات النزاعات المذهبية في أكثر من قطر. وحرية التنظيم على أسس دينية ليست موضوعاً للقمع إلاّ عندما تغدو في موقع مضاد للسلطة كما حدث في البحرين. أو عندما تصبح ناقدة وثائرة على تفسخ السلطة كما حدث في السعودية. وعلى العموم فإن السلطات الطبقية تشجع الحركات والجماعات الدينية في الساحتين العربية والعالمية، لأنها تستفيد من النشاط التثقيفي والدعائي والسياسي والعسكري لهذه الحركات والجماعات. وعندما يحصل الخلاف فإنما يكون خلافاً ضمن الوحدة. إذ إنّ البنى الطبقية السائدة هي الأقدر على رؤية الرئيسي والثانوي في الصراع بحكم موقعها القيادي الناجم عن الثروة البترولية،

وبحكم المصالح المتشابكة تشابكاً تبعياً بينها وبين الرأسمالية والصهيونية العالمية، أمّا المسألة المستعصية على الحل فهي الحرية النقيضة. أي حرية العمل المجسّدة للإيمان بالأسس العلمية المادية للتطور. فهذه الحرية مخنوقة بشراسة لأنها النقيض الوحيد المؤدي إلى هدم مرتكزات الخط المضاد للتحرر والثورة محلياً وقومياً.

وحق الأقليات القومية في تقرير المصير ليس موضع جدل الآن لانه لاوجود لهذه الأقليات حالياً. لكن المستقبل سيخلق مشكلة من نوع جديد لاتتوقف عند حد تقرير المضير بل تتجاوزه إلى واقع السيطرة المفروضة. وهذه المشكلة من صنع السلطات الاقطاعية ـ البورجوازية نفسها. لأن العمالة غير العربية أرخص أجراً وبعيدة عن تأجيج محرّكات الثورة الطبقية القومية. ورغم أن العمالة غير العربية لاتقيم فوق هذه الأرض تاريخياً، ولاتشارك السكان العرب المحليين هوية المواطنة، إلاّ أن تراكم التواجد البشري الكثيف وما يرافقه من تداخل في المصالح المادية وفي التركيب السكاني إنما يؤدي بالتأكيد إلى تغيير نوعي في الهوية الواقعية المكتسبة بالتقادم والمصالح والقوة. ورغم أن حجم هذه المسألة قد تكرر في استشهادات عدة، فمن المفيد أن نعززه بتوقع رسمي جاء على لسان وكيل وزارة العمل في الإمارات عام ٨٣ حيث أوضح أنه "عام ٨٥ يكون عدد السكان مليوني نسمة نسبة المواطنين منهم ١٢٪ وعام ٩٠ تنخفض النسبة إلى ٩٪ وعام ٢٠٠٠ إلى ٢،٥٪ فقط إذا استمر تزايد هجرة العمال الاسيويين بالصورة الحالية، لأن هؤلاء العمال من غير العرب يمثلون الآن ٧٠٪ من عدد سكان البلاد. والحل هو المضي قدماً في طريق تعريب العمالة" لكن تعريب العمالة يستدعي الصدام بالعمال غير العرب والشركات التي تعاقدت معهم والمصالح التي تكونت لهم وبالدول المصدرة لهم، وكلها دول صديقة للدول الخليجية مثل الهند والباكستان وكوريا الجنوبية والفيليبين وتايوان وتايلاند" وتعريب العمالة يحتمل مخاطر توحيد المواقف الطبقية حول خط التحرر والثورة الطبقية ـ القومية. لذلك لا بدّ من منع الاستقرار مع التعريب. ومنع الاستقرار العربي في أرض عربية من أبشع الخيانات للوحدة والديموقراطية في آن واحد.

إذن. فالقاعدة العامة التي حكمت خط سير البنى الطبقية السائدة في دول الخليج فيما يخص الممارسة الفعلية للديموقراطية تنطلق من كون الديموقراطية العامل الحاشد والموحّد لطاقات القوى الطبقية المضادة، قوى خط التحرر والثورة، من أجل انجاز مهام مرحلة التحرر العربي والانتقال الفوري لتطبيق الاشتراكية العلمية في النطاق القومي العربي. وعلى هذا الأساس فكل الظروف التي تمهّد لتطبيق الديموقراطية الفعلية يجب أن تنسف.ومع ممارسة التحالف الاقطاعي ـ البورجوازي لكافة مكوّنات هذه القاعدة، يكون من حيث التطبيق في الموقع المضاد للمهمة الخامسة من مهام التحرر العربي، وهي مهمة تطبيق الديموقراطية بكل أركانها.

النموذج الثالث: ويشمل الأردن وتونس والمغرب ولبنان. أي الدول التي لا تعتمد في إنتاجها على البترول، ولم تتبدل فيها الطبقة الحاكمة.

الأردن: لم يتبدل الموقف الطبقي المعادي للديموقراطية إثر التحوّل في تركيب بنية الطبقة السائدة. فرغم النمو النسبي للرأسمالية الزراعية والمالية والتجارية والصناعية بموازاة الإقطاع الأرضي والرعوي. ظلَّ هذا النمو غير مؤهّل لإحداث نقلة نوعية باتجاه خط التطور المستقل، وإنما ملحقاً بالمنشأ. والمنشأ معادٍ بحكم مصالحه لخط التطور المستقل. والديموقراطية تحتل موقعاً متميّزاً في صلب هذا الخط.

لكن البناء المصطنع للدولة، والعلاقة العضوية بفلسطين قد خلقا عاملي تأثير إضافيين متميزين يؤثران في مسار الطبقة تجاه مجمل خط التحرر العربي، وفي القلب من هذا الخط ممارسة الديموقراطية بكل أركانها. ولذلك فحق التنظيم والتعبير والتحرك الذي يشكّل جوهر الديموقراطية بقي على الدوام محظوراً بفعل القانون والتطبيق، ولكنه عرضة للمساومة الواقعية والانتزاع بفعل تداخل المؤثرات. وتبعاً لهذا يظل تنظيم الأخوان المسلمين هو التنظيم الوحيد الذي يحظى بالاعتراف والدعم لأنه يتكفل بنشر الايديولوجية الدينية الملائمة للطبقة السائدة، وبتأمين القاعدة البشرية الاجتماعية المنظمة التي تستند إليها هذه الطبقة. أما التنظيمات الأخرى فتكتسب حقها بالعمل من خلال تشابك العوامل المؤثرة في الساحة الأردنية. مثل نمو المقاومة الفلسطينية. وتبدل التحالفات بين كل من سورية والعراق والأردن. وتنامي المد الجماهيري العربي أو انحساره. ومن هنا جاء المسار المتعرج وليس من ليونة أو قسوة ممثل الطبقة السائدة. أي ليس من صفاته الشخصية. رغم أن الصفات الشخصية لها بعض الأثر.

حتى عام ٥٦ بقي النظام الأردني مضرب المثل بالتوحش والاستبداد والعمالة. إلاّ أن جملة عوامل فرضت الانحناء نمو الأحزاب الوطنية والتقدمية في جوار الأردن وفي الأردن ذاته وامتداد هذا النمو إلى القوات المسلحة. الموقع المتحرر والفاعل الذي احتلته مصر وسورية. تزايد رصيد المعسكر الاشتراكي في أوساط الجماهير الشعبية والبورجوازية غير التابعة. أفول نفوذ الاستعمار البريطاني والصراع بينه وبين النفوذ الأمريكي. هذه العوامل مجتمعة فرضت الانحناء. فأبعد النظام الضباط البريطانيين وقائد الجيش غلوب باشا. واستغنى عن المعونة البريطانية لتحل محلها معونة سوريا - مصرية - سعودية، وسار في خط التحرر العربي بالتنسيق مع مصر وسورية في ظل حكومة وطنية، وترعرعت الديموقراطية الفعلية واستندت هذه الحكومة إلى القوى الوطنية والتقدمية في الشارع والجيش. لكن الولايات المتحدة لم تكن راغبة أن يتضاعف دفع الثمن لصالح خط التحرر العربي مقابل إنهاء النفوذ البريطاني، لأن صراعها مع بريطانيا هو الثانوي وصراعها مع خط التحرر العربي هو الرئيسي. لذلك كان لا بدّ من التبدّل المعاكس في

اتجاهي الأردن والسعودية. وفي الوقت نفسه لم تقدّر الحكومة الوطنية والقوى التي تستند إليها، الوضع تقديراً صحيحاً، ولهذا لم تتابع معركتها حتى النهاية ضد النظام الطبقي السائد والأسرة التي تجسّده، فسقطت وسقط معها خط التحرر وفي القلب منه الديموقراطية. وعاد القمع المتوحش لأنه الوسيلة المثلى التي تمنع الجماهير من فرض خط التحرر. فالقمع والتحرر متضادان لا يلتقيان وكل منهما يلغي الآخر.

وعام ٥٨ عندما تحققت الوحدة بين مصر وسورية اختلت الموازنة بين خطين، لأن الوحدة بين قطرين متحررين ثورة. وهذه الثورة تدفع بخط التحرر نحو الأمام، فلا بدّ من إيقاف هذا الدفع بقوة معادلة. فاستقدمت السلطة قوات بريطانية وأقامت اتحاداً مع العراق المكبّل بحلف بغداد، ونزلت القوات الأميركية في لبنان، ووضعت السعودية ثقلها المادي لتخريب الوحدة. وبالغ النظام في قمعه حتى هزيمة ٦٧ فطرأ عامل جديد فرض ديموقراطية التنظيم والتعبير والتحرك بالقوة. وتولدت وحدة عضوية بين هذه الديموقراطية وحرية المقاومة في العمل فوق الساحة الأردنية ومن خلالها. فتبادلا التأثير والتأثر. ومرة أخرى ارتكب الحليفان الخطأ القاتل: عدم اسقاط السلطة الطبقية. فسحقت المقاومة في أيلول ٧٠ وتموز ٧١ ولا تزال. ونسفت المنجزات التنظيمية التي حققتها الحرية المنتزعة ولا تزال.

والتساهل النسبي الذي تقدمه السلطة الطبقية لهذا التنظيم حيناً ولذاك حيناً آخر لا يخرج عن قاعدة فعل المؤثرات الخارجية. وأكثر ما يتجلى ذلك في تعاملها مع تنظيمي البعث المرتبطين بسورية والعراق. إذ ينطلق التساهل أو التشديد من مبدأ التوافق أو التباعد في المواقف السياسية الآنية. وكم من مرة حدث التقلب منذ انقسام الحزب عام ٦٦ وحتى الآن. ذلك أن التساهل الواقعي لا يستند إلى أرضية الايمان بالديموقراطية ولو كانت جزئية. وإنما إلى أرضية المواقف السياسية المرحلية.

والطبقة السائدة لم تجد من الضروري إقامة أحزاب خاصة بها تتناوب الحكم والمعارضة. لأن الأسرة المالكة ومجالسها الاستشارية والتمثيل القبلي في الحكم، تكوّن مفاصل الطبقة السائدة. وشبكة العلاقات المادية والمرضية التي تربط هذه المفاصل بالأسر والقبائل تشكل الأداة الأولى لحماية الحكم. والقوى العسكرية والأمنية المكوّنة بعناية والمتمتعة بامتيازات كبيرة تشكل الأداة الثانية. وحركة الاخوان المسلمين تشكل القاعدة البشرية الاجتماعية المكمّلة، والمساعدات المالية تمدّ الطبقة السائدة وأدواتها بالطاقة المحرّكة.

أمّا التنظيمات النقابية فقد تمتعت بحرية نسبية أو تعرضت للقهر والإلحاق وفقاً للعوامل ذاتها التي تحكمت بمسار التنظيم السياسي. إذ إن العمال قد انتزعوا حقهم في التنظيم النقابي عام ٥٣ وفي تكوين اتحاد عام للعمال عام ٥٤ لكنهم ظلوا عرضة للاحتواء والتمزيق والحل طيلة المراحل

التي كان فيها النظام قادراً على القمع. وقد تجلّى ذلك بشكل خاص بين عامي ٥٧ و ٦٧ ومنذ ايلول الأسود وحتى الآن. وأبرز مثال على هذا فوز قائمة السلطة بالتزكية في انتخابات ٥/٥/ ٨٢ بعد أن انسحب ٣٠ عضواً من أصل ٨٠ عضواً يشكلون المجلس المركزي، احتجاجاً على أشكال التزوير والتدخل الأمني. وايضاً حل الاتحاد النسائي القائم عام ٨١ وفرض اتحاد مرتبط بالسلطة. وكذلك حل جمعية النساء العربيات عام ٨٢ .

وقد حددّت لجان الدفاع عن الحريات أشكال مصادرة الحرية في ٨٣/٢/٢ على الوجه الآتي:

١ - حرمان المواطنين من حقوق العمل والتنقل والسفر لأسباب سياسية. مثلاً عام ٨٢ صودرت جوازات سفر ٢٨ ألف مواطن.

٢ - التضييق على الحريات النقابية مثل التدخلات في الانتخابات العمالية كما حدث في أيار ٨٢ . واعتداءات السلطة التي أدت إلى احتجاج ممثلي عشر نقابات من أصل ١٧ نقابة. وقانون العمل المجحف الذي احتجت عليه ١٠ نقابات من أصل ١٧ في ٨٢/١٢/١ . وانحياز السلطة لأرباب العمل في الفصل التعسفي الذي أدّى لاضرابات واحتجاجات عمالية عدة. ومصادرة حق الاضراب عن العمل كما حدث في الفوسفات. ومنع النقابيين من السفر للمشاركة في مؤتمرات عمالية: عربية ودولية.

٣ - القيود المفروضة على الصحافة وحرية التعبير والنشر.

٤ - قمع التظاهر كما حدث في آذار ٨٢ وتموز ٨٢ وآب ٨٢ .

٥ - منع أي نشاط حزبي. وكذلك منع أي نشاط سياسي للمقاومة الفلسطينية.

٦ - الاعتقالات المستمرة وفق قوانين الطوارىء.

والحرية الدينية موضع اهتمام السلطة الطبقية ورعايتها لأن الايديولوجية الدينية وتنظيم الاخوان المسلمين المستند إليها يكوّنان معاً أحد الأسس الهامة التي ترتكز إليها ديمومة السلطة الطبقية. ومع ذلك فالسلطة تستخدم النعرات الطائفية لتمييع مجرى الصراع الوطني والطبقي كما حدث عام ٨٢ عندما افتعلت السلطة حوادث إحراق عدد من محلات الخمور والمطاعم في عمّان والزرقاء، واعتداء الشرطة على فريق نادي الوحدات في ملعب اربد، وشحن أذهان الناشئة من قبل جهاز التعليم بالمفاهيم الطائفية. لأن الاقتتال الاقليمي والطائفي يكوّن إحدى الوسائل الهامة التي تمتلكها السلطات المعادية لخط التحرر من أجل تصريف الاهتمامات والصراعات في الاتجاهات الخاطئة.

المغرب: إن السلطة الطبقية التي أعادت الملك إلى العرش بعد أن انحنى للمطالب الفرنسية، هي سلطة التنظيمات الاقطاعية والقادة العسكريين. وهذا العامل تفاعل مع التبعية

الاقتصادية والسياسية والفكرية للرأسمالية العالمية، فكوّنا معاً الأرضية التي يستند إليها مسار السلطة وتكوّنها. وفيما يخص الديموقراطية بقي الطابع العام هو القمع الوحشي. إلاّ أن هذا الطابع ظلّ عرضة للتذبذب بسبب تذبذب شرائح واسعة من البورجوازية الممثلة بحزب الاستقلال. فبعد أن أقصى الاستقلال عن المفاوضات نزولاً عند الشرط الفرنسي. عاد الملك فكلفه في تشكيل الحكومة عام ٥٨ . لأن الملك كان يعلم التركيب المتنافر لهذا الحزب، لذلك سرعان ما تفسخ إلى بورجوازية وشغيلة. فانقسم عام ٥٩ إلى استقلال يضم البورجوازية والاتحاد الوطني للقوى الشعبية ويضم البورجوازية الصغيرة والعمال والفلاحين وهنا غدا التناقض الرئيسي للبورجوازية مع القوى الشعبية رغم صراعها الثانوي مع تحالف الاقطاع والعرش وقادة الجيش وعلماء الدين.

إلاّ أن بعض التوجهات التحررية المحدودة التي كانت تسلكها البورجوازية خدمة لمصالحها حتّمت قلب تحالفها مع معسكر الاقطاع إلى صراع، فأسقط هذا المعسكر حكومتها. وإذ ذاك تقاربت مع الاتحاد الوطني، وخاضا معاً انتخابات عام ٦٣ فنالا مقاعد تقارب مقاعد المعسكر المضاد. لكن الملك لم يحتمل هذه النتائج التي تكوّن خطراً على مقوّمات خطه. فحلّ المجلس عام ٦٥ في ظروف قمع دموي مذهل وتولى السلطة بنفسه وفرض حالة الطوارىء، وفي ظل هذه الحالة مورس القمع لسنوات ست. وعام ٧٠ جرت انتخابات جديدة قاطعها الاستقلال والاتحاد الوطني. وبين هذه الانتخابات وبداية الصراع المسلح عام ٧٦ حول الصحراء الغربية، استفادت المعارضة من التفسخ في صفوف الطبقة السائدة فتحركت بحرية نسبية. وعام ٧٧ تشكلت حكومة ائتلافية تضم بعض أحزاب المعارضة إلى جانب أحزاب السلطة للاشراف على الانتخابات وصدر على الفور قرار يسمح بحرية الصحف. وقد قاطع الانتخابات الاتحاد المغربي للشغل وشارك فيها من المعارضة حزبا الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية. وقد استثمرت السلطة الطبقية التي يقودها العرش مشكلة الصحراء الغربية أفضل استثمار لأن القوى الوطنية أيدت ضم الصحراء للمغرب والتفّت حول العرش في سياسة الضم. ولذلك سمحت السلطة بقدر من الحرية السياسية في هذه المرحلة. ورخّصت لـ١٤ حزباً سياسياً منها ١٠ أحزاب لأجنحة السلطة. وفي الانتخابات البلدية التي جرت في حزيران ٨٣ شارك ١٣ حزباً مرخصاً وقاطعها حزب واحد وهو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

إن هذا المسار المتعرج والمتناقض الذي سلكته السلطة الطبقية قد نجم عن التناقض في تحالفات البورجوازية، واصرار معسكر الاقطاع على القمع حماية لخطه الاستغلالي التابع وعلاقاته النفعية مع الاستعمار ونمط استهلاكه وفكره المتعفن وموقعه في السلطة. وعن الآثار

الداخلية التي خلّفتها مشكلة الصحراء الغربية. لذلك فإن هامش الديموقراطية المحدودة الذي استفادت منه المعارضة الشعبية في بعض الفترات كان وليد هذه الظروف، وليس وليد النهج الديموقراطي للسلطة.

وفي ظل هذا الهامش نفسه تعرض العمال والفلاحون والطلبة والمعلمون لحملات متكررة من القمع الدموي والاعتقالات والتسريح والمحاكمات. ففي مطلع السبعينات جوبهت انتفاضات الفلاحين بالقوة العسكرية وقد أعدم وقتل واعتقل وشرّد الكثيرون. وعام ٧٢ فرضت الحظر على نشاط اتحاد طلبة المغرب. وغدا مطلب رفع الحظر احد المحركات المهمة لإضرابات ومظاهرات الطلبة، وخلال ذلك كانت قوى الأمن تداهم المدارس والجامعات وتتصدى للطلبة بالعنف وتعتقل الدفعة تلو الأخرى، وتمنع المعتقلين السياسيين من تأدية الامتحانات. وفي ٧٢/٢/١٤ حكم على ٤٤ شخصاً بالأشغال الشاقة المؤبدة وعلى ١٣٢ بالسجن بين ٥ ـ ٢٠ سنة بتهمة القيام بنشاط لقلب السلطة. وفي أفضل مراحل السلطة إتاحة لهامش من الديموقراطية بسبب حرب الصحراء. سجّلت حركات الاحتجاج وتصدّي السلطة الطبقية لها، أعلى وتيرة. ففي الفترة الممتدة بين عام ٧٧ و ٨١/٦/٢٢ قلّما مرّ شهر واحد دون إضراب للعمال أو المعلمين أو الطلبة أو أساتذة الجامعات. وقلّما مرّ إضراب دون صدامات واعتقالات لكن المواجهة الأعنف بين السلطة الطبقية وجماهير الشعب والتي شابهت ما جرى في ظلّ الاستعمار، هي تلك التي بدأت يوم ٨١/٦/١٨ واستمرت حتى ٨١/٦/٢٢ وفي هذه المواجهة حاولت قوى السلطة في البدء ارهاب الجماهير بالهراوات والقنابل المسيلة للدموع فلم تفلح، ثم استعملت المصفحات. وكانت الحصيلة حوالي الـ ١٠٠٠ شهيد والـ ٥٠٠٠ جريح وآلاف المعتقلين وتصفية عشرات المعتقلين في السجون.

وإذا كانت الوحشية التي جابهت بها السلطة الجماهير في هذه الأحداث هي الأهم فإن الاعتقالات والصدامات والمحاكمات لم تتوقف بعد ذلك. حتى النواب الـ ١٤ المنتمون للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية قد اعتقلوا لأنهم استقالوا إثر اعتقال سكرتير الاتحاد. وفي الانتخابات البلدية التي جرت في حزيران ٨٣ ورغم مجازفة أحزاب تقدمية ثلاثة بالاشتراك فيها ومنح السلطة فرصة الظهور بمظهر من يمارس الديموقراطية، فقد سبق الانتخابات ورافقها سيل من أعمال الاعتقال والمداهمة وشلّ الدعاية الانتخابية. وفن القمع يكمّل صورة الديموقراطية. فالاعترافات لا تؤخذ بالأدلة وإنما بالبطش. والتعذيب لا يمارس فقط من أجل الاعترافات وإنما كإجراء رادع. وإن بقي عدد من المعذبين على قيد الحياة فمصير المئات منهم الفقدان، حيث تختفي الثبوتيات الخاصة بهم. ويلتحقون بالكثيرين ممن سبقوهم إلى زنازين تحت الأرض يعيشون فيها على العفن. وكمثال على ذلك سجن

تزمرت. "فهناك قلعة مكوّنة من زنزانات مقبورة في الأرض فيها ثقب إلى أعلى على مستوى سطح الأرض يلقي منه الحراس الأكل للسجناء. وفي هذه الزنازين ١٠٠ سجين منذ عشر سنوات مات منهم عشرون فنقلوا إلى حفرة مجاورة، والآخرون يزحفون كالأشباح ينتظرون المصير نفسه".

إن المجازر الدموية وتزييف الانتخابات وحملات الاعتقال التي لفّت مرحلة الانفتاح على الشعب لكسب معركة الصحراء، قد أكملت الحملات الكبرى التي سبقتها ونخصّ منها بالذكر: اعتقال قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وقادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وحوالي الـ ٤٠٠٠ مواطن عام ٦٣ واصدار احكام مختلفة بحق العديد من قوى المعارضة عام ٦٤. وسحق ثورة الدار البيضاء بالدبابات آذار ٦٥ واختطاف واغتيال المناضل مهدي بن بركة عام ٦٥ وقمع المظاهرات الشعبية أعوام ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ واعتقال واختطاف المئات، وتنظيم محاكمتهم عام ٧٠. ورغم أن حادث الصخيرات عام ٧١ كان ضمن قوى السلطة، فقد تمت حملة اعتقالات ضمن صفوف التقدميين، دون محاكمة. وعام ٧٢ أعدم عدد من الضباط الذين قاموا بالمحاولة الانقلابية. وبالمناسبة تم إرسال طرود ملغومة لعدد من المناضلين التقدميين. وفي آذار ٧٣ شنّت السلطة حملة جديدة من الاعتقالات ضد مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وفي نيسان ٧٣ حلّت السلطة الطبقية الاتحاد. وفي تشرين ثاني ٧٣ نفذ حكم الاعدام بـ ١٥ مناضلاً وحكم على آخرين بالسجن لمدد مختلفة. وفي شباط ٧٤ تمّت حملة اعتقالات بحجة كشف خلايا سرية مسلحة في الدار البيضاء والرباط وفاس ووجدة. وفي تشرين ثاني ٧٦ تمّ التصدي لمظاهرات وجدة وقتل عدد من المتظاهرين.

إذن، فحتى المراحل التي ادّعت فيها سلطة التحالف الطبقي منح هامش من الديموقراطية، قد سادها جو من القمع الوحشي لحركة المعارضة. والمعارضة مثلّت على الدوام قوى العمال والفلاحين والطلبة والمعلمين، وفي ظروف عدة بعض شرائح البورجوازية. والتنظيمات التي تلقت أعنف الضربات هي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. والاتحاد المغربي للشغل. وتنظيمات ماركسية - لينينية تعمل لإقامة الجمهورية الشعبية المغربية بواسطة الكفاح المسلح. وهذا المسار المعادي لتطبيق الديموقراطية، هو ثمرة طبيعية لمجمل الخط المضاد لكل مرتكزات التحرر الذي تنتهجه السلطة الطبقية السائدة، وهذا الخط بدوره انعكاس واقعي لبنية هذه السلطة وتكوّنها التاريخي. وليست الشراسة في القمع إلاّ لتعبير الفعلي عن هذه البنية بمواجهة تنظيمات سياسية - طبقية قد اكتسبت قوة جماهيرية هائلة خلال صراعها المزدوج ضد الاستعمار الخارجي والاستغلال والاستبداد الداخلي.

تونس: قبل التمرد العمالي الكبير في كانون الثاني ١٩٧٨ وما أفرزه من آثار ضخمة، لم تكن السلطة الطبقية تعترف بحق العمل السياسي إلا للحزب الحاكم. وحتى الاتحاد العام

التونسي للشغل كان جزءاً من الحزب الحاكم، ولم يكن معترفاً له بالاستقلال النقابي. لكن أحداث أيلول بين سلطة الحزب الواحد والاتحاد كانت البداية لانتزاع الاستقلالية في العمل. فمع تراكم الفوارق بين المصالح واستحالة حلّها داخل الحزب انفجرت الاضرابات العمالية في أيلول ٧٧ ، وإذ ذاك طلبت السلطة من وزير الداخلية استخدام العنف ونصب المشانق فرفض وأقيل. واستقال تضامناً معه عدة وزراء، وتسلسلت التحديات الطبقية، حتى ٢٤ كانون الثاني ٧٨ حيث قامت مظاهرات عمالية في تونس، وفوراً هاجمت قوى السلطة عدداً من مراكز الاتحاد واعتقلت بعض قيادييه. فدعا الاتحاد إلى اضراب عام يوم ٢٦ ولبّى الدعوة حوالي النصف مليون عامل، ثم انضمّ إليهم جيش العاطلين عن العمل، واشتعلت أعمال العنف. وعندما عجزت الشرطة عن السيطرة نزلت دبابات الجيش إلى الشوارع وجرت صدامات دامية، أعلنت السلطة على أثرها الأحكام العرفية. وكانت النتيجة حسب مصادر الاتحاد مصرع ٤٧٠ شخصاً منهم ٩٠ من رجال الأمن، واعتقال اللجنة التنفيذية للاتحاد وفي مقدمتها رئيس الاتحاد واعتقال الآلاف من العمال ومؤيديهم، وفسخ عضوية أربعة من أعضاء الاتحاد من المجلس النيابي. وفي تشرين أول ٧٨ أصدرت محكمة أمن الدولة أحكاماً مختلفة بحق عدد من القياديين وصلت إلى العشر سنوات. وهنا بدأت مواقع السلطة الطبقية بالاهتزاز، وأخذت تبحث في سبل منح قدر من حرية التنظيم والتعبير والتحرك لقوى المعارضة، وأصدرت في آب ٧٩ عفواً عن قيادة الاتحاد، وعن الذين بقوا في السجن من أعضائه.

وفي كانون الثاني ١٩٨٠ وقعت أحداث قفصة التي جعلت السلطة الطبقية تترنح، الأمر الذي أجبرها على الاعتراف بحرية التنظيم والتعبير والتحرك، ولكن بقيود. ففي ٢٧ كانون الثاني ١٩٨٠ قام عدد من عمّال مدينة قفصة بتمرد مسلّح، وتمكنوا من السيطرة على المدينة لعدة أيام. ولم تستطع السلطة استعادتها والسيطرة على الموقف إلا بواسطة الجيش والمساعدة العسكرية الفرنسية المحدودة. وبعد أسبوع من فشل الانتفاضة أخذت المساعدات العسكرية بالتدفق إلى تونس من أمريكا وفرنسا وبريطانيا، فأضرب طلبة الجامعة احتجاجاً على تواجد قوات أجنبية فوق أرض الوطن. وبلغت حصلة الانتفاضة حسب الرواية الرسمية: (٤١) قتيلاً و١١٠ جرحى من قوات السلطة و٣ قتلى واعتقال ٤٢ من المهاجمين. وفي آذار ٨٠ أصدرت محكمة أمن الدولة حكمها بالاعدام على ١٥ وبالمؤبد على ١٠ وبالسجن بمدد مختلفة على ١٢ وفي ١٧ نيسان ٨٠ نفذ حكم الاعدام بـ١٣ .

وقد أجبرت هذه الأحداث السلطة الطبقية على إصدار عفو سياسي عام في آب ١٩٨٠ شمل كل السجناء السياسيين.

هاتان الانتفاضتان العماليتان الكبيرتان لم تكونا البداية ولا النهاية. فقد سبقتهما إضرابات وصدامات واعتقالات ومحاكمات كثيرة. لكن عنفهما كان كافياً لإجبار السلطة على تقديم

التنازلات لصالح الديموقراطية. لكن هذه التنازلات المنتزعة لم تكن كافية لأنها قيدت بالميثاق القومي. وينص هذا الميثاق على: الاعتراف بشرعية بورقيبة ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، والعمل في إطار الدستور، ونبذ العنف، ورفض التبعية الايديولوجية والمادية للخارج، ونبذ الصراع الطبقي كنظرية وممارسة، وعدم المساس في صلب المكاسب القومية، وبات على القوى التي تريد أن تحصل على الترخيص بحرية العمل والتنظيم، أن تلتزم بهذا الميثاق.

وعلى ضوء هذه القيود غدت التنظيمات السياسية القائمة موزعة بين مشروعة وغير مشروعة. فالمشروعة هي التي قبلت بالميثاق وتضم ١ ـ الحزب الشيوعي التونسي. ٢ ـ حركة الديموقراطيين الاشتراكيين وأصولها في الحزب الحاكم. ٣ ـ الوحدة الشعبية رقم ٢ وخلافها مع النظام ضمن الشرائح البورجوازية نفسها. أما التي لم تقبل بالميثاق فتضم: ١ ـ حركة الوحدة الشعبية ورئيسها صاحب التجربة التعاونية. ٢ ـ التجمع القومي العربي. ٣ ـ منظمة العامل التونسي وهي تنظيم ماركسي ـ لينيني، تأسست أواخر الستينات. كانت تنادي بالثورة الشعبية، تحولت عام ٧٤ إلى تقديم مهمات الثورة الوطنية ـ الديموقراطية على تحقيق الاشتراكية من خلال الثورة الشعبية، خلال عامين فقط تعرضت لمحاكمتين كبيرتين: الأولى عام ٧٤ وشملت ٢٠١ والثانية عام ٧٥ وشملت ١٠١ وتعتبر المنظمة الأم للتيارات الماركسية الجديدة. ٤ ـ حزب الشعب الثوري تعرض لحملة اعتقالات عام ٧٨ ثم برز داخله تيار ماركسي لينيني وآخر ناصري. ٥ ـ جماعة الشعلة انشقت عن العامل التونسي، ثم عادت بدورها فانشقت إلى الشعلة والشعب. ٦ ـ حركة الاتجاه الاسلامي، وقد ظهرت في بداية السبعينات بتشجيع ودعم من السلطة الطبقية لمواجهة المد اليساري، وأواخر السبعينات انقلبت ضد النظام، ثم انشقت إلى الحزب الاسلامي الثوري والاسلاميون التقدميون.

إذن فحرية التنظيم والتعبير والتحرك لم تكن وليدة نهج السلطة، لأن هذه الحرية تتعارض تماماً مع بنية الحزب الطبقي الحاكم ونشوئه التاريخي ومصالح الشرائح الطبقية التي يمثلها وتبعية هذه الشرائح للرأسمالية العالمية. وإنما كانت حصيلة النضال الشاق الذي تحمّلت الطبقة العاملة ثقله الأساسي، والحيّز المنتزع من هذه الحرية لم يكن شاملاً ومطلقاً بل كان نسبياً ومقيّداً. والنسبية والقيود توازت مع قدرة السلطة على الصمود في وجه النضال الشعبي المضاد، وإن كان قسم محدود من البورجوازية قد شارك في النضال من أجل الديموقراطية، في إطار بعض التنظيمات السياسية، فإن القسم الأكبر من هذه البورجوازية قد تصدّر عمليات القمع ضد الديموقراطية والقوى المناضلة من أجلها.

وبسبب القيود التي كبّلت الممارسة الديموقراطية، فقد تميّزت تصرفات السلطة الطبقية بالانفصام. فعام ٨١ مثلاً، وحسب الأمين العام للاتحاد، بلغ معدل الإضرابات العمالية المشروعة والمدعومة من قبل الاتحاد ٥٠ إضراباً شهرياً، بينما تعرضت حرية التعبير والتحرك لقمع قاسٍ في

ظروف أخرى. مثلاً في نيسان ٨٢ تعرض العمال والطلبة المتظاهرون في صفاقس تأييداً لانتفاضة الأرض المحتلة للاعتقال والضرب والمحاكمة، وعام ٨٢ و ٨٣ تمت مصادرة بعض الصحف المرخص لها، وجرت حملات اعتقال بالمئات. حتى ان بعض المدرسين قد اعتقلوا لمجرد توزيعهم بياناً يطالبون فيه بالسماح لهم بتأسيس حزب تحت اسم "اليسار الاشتراكي". وفي الوقت نفسه لم تتوقف حملات الاعتقال ضد التنظيمات السرية التي لم توافق على الميثاق.

وحرية التمثيل تماشت مع نسبية وجزئية حرية التنظيم والتعبير والتحرك، ولذلك جاءت النتائج مكرّسة لهيمنة الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم، ولتعزيز مصالح القوى الطبقية التي يمثلها. ففي الانتخابات التي أعقبت التحوّل النسبي نحو الديموقراطية والتي تمت في تشرين الثاني ١٩٨١ ، جرى الترشيح على أساس قوائم الحزب الحاكم وتضم الحزب والتجمعات المهنية المرتبطة به، بالإضافة إلى الاتحاد، مع حق الاتحاد بتمييز مرشحيه برمز خاص، وقوائم المعارضة. ومن قوى المعارضة شارك في الانتخابات الحركات المنفصلة عن الحزب الحاكم، والحزب الشيوعي التونسي، وقاطعتها الوحدة الشعبية لأن المشاركة برأيها تدعم تزييف النظام للديمقراطية. وكانت النتيجة فوز قوائم الحزب الحاكم ومن ضمنها كافة مرشحي الاتحاد.

ومع أن المعارضة اعتبرت نجاح الحملة الانتخابية مكسباً، سرعان ماطعنت بنزاهة الانتخابات وساقت أدلة كثيرة على ذلك منها مثلاً وجود ٦٠ بطاقة انتخابية بحوزة ناخب واحد، وافتعال الحوادث بهدف تدخل قوى الأمن وتبديل محتويات الصناديق... وإذا كان قبول أي تنظيم بالميثاق ومشاركته في الانتخابات في ظلّ هذه الديموقراطية الكسيحة، خطأين كبيرين، فإن مشاركة الاتحاد ضمن قوائم السلطة تضيف خطأ جديداً لخطئه القاتل السابق، لأن الوحدة مع البورجوازية والصراع ضمن الوحدة مشروعان ومطلوبان، عندما تخوض البورجوازية معركة التحرر بكل مقوماتها المحلية والقومية. أمّا عندما تكون متحالفة مع الاقطاع وتابعة للرأسمالية العالمية، ومزيّفة للديموقراطية، ومعمّقة للتجزئة القومية، وسبّاقة في الدعوة لقبول التقسيم، تغدو الوحدة معها ضربة قاصمة لخط التطور المستقل محلياً، ولخط التحرر محلياً وقومياً. وقد دفعت الطبقة العاملة ومعها خط التحرر الذي تمثله ثمن مثل هذه الأخطاء ابّان الانتفاضة الكبرى وقبلها وبعدها. ولعلّ النسبة الهزيلة التي قررت المشاركة ضمن قوائم الاتحاد، تكشف بوضوح أن مثل هذه السياسة الخاطئة لم تكن محل إجماع حتى في الهيئات القيادية. إذ انّ هذه النسبة لم تزد عن ٥٣٪ من أعضاء الهيئة الإدارية، وذلك رغم كل الشروط التي وضعها المؤتمر للتحالف وهي: حرية الاتحاد في اختيار مرشحيه، والتزامه بقرارات مؤتمره، وضمان ديموقراطية الانتخابات، والالتزام بتأييد الاتجاه الديموقراطي.

وهكذا عكست تجربة ممارسة الديموقراطية في تونس الحقائق ذاتها التي عكستها تجارب

التحالف الاقطاعي - البورجوازي في أقطار أخرى مع فروق نسبية طفيفة. وإذا كانت الطبقة العاملة قد تمتعت ببعض الحرية في بعض الفترات من خلال العلاقة العضوية بين الاتحاد والحزب الحاكم، فإن هذه الحرية قد أعطت الفرصة للبورجوازية التابعة في جعل ذاتها حلقة الوصل بين الاقطاع والشغيلة، وفي تمييع جوهر الصراع بين خطين متضادين: خط التحرر محلياً وقومياً والخط المضاد. وقد حصدت الديموقراطية من جرّاء ذلك ماحصده مجمل خط التحرر. لأن الديموقراطية هي جزء عضوي من هذا الخط، وهي التي تشكّل مدخله الطبيعي. ومن هنا لم يكن العداء بين الطبقة السائدة وبين الممارسة الفعلية للديموقراطية، عداء خارجاً عن نشوئها وبنيتها ومصالحها وتعاملها مع مجمل مقوّمات خط التحرر، بل منسجماً مع كل ذلك ونتيجة حتمية له. ولم تكن ممارسة الديموقراطية النسبية والمرحلية إلا البديل الاضطراري الذي تلجأ السلطة إليه عندما تفلس سياسة المصادرة التامة.

لبنان: ممارسة الديموقراطية في لبنان فريدة ومتميّزة ومنتزعة وتناحرية. كيف؟ ولماذا؟ في قمة الهرم تربعت بورجوازية الخدمات وتلاها الإقطاع، وبينهما تداخل في العضوية وتشابك في المصالح وتحالف تاريخي. ومنذ الاستقلال وحتى الآن لازالت هذه البنية مسيطرة في أجهزة التمثيل والتقرير والتنفيذ. وبورجوازية الخدمات اللبنانية تميّزت بارتباطها المفرط بالسوق الرأسمالي، ونجم عن ذلك إفراط في التبعية السياسية، ومن هنا جاء التناقض مع ممثلي الصناعة الوطنية، وقوى العمل في المدن والأرياف. ومع حملة خط التحرر المحلي والقومي في صفوف الشرائح الطبقية الوسطى والدنيا.

وبموازاة هذه التناقضات برزت تناقضات نسبية أخرى، نجمت عن تمركز بورجوازية الخدمات المتداخلة مع الإقطاع في طائفة واحدة كأساس. وهذا الحلف نفسه ومن كافة الطوائف يعمل على الدوام لتحويل الصراع الطبقي والصراع بين خط التحرر والخط المضاد إلى صراع طائفي. ونظراً لقوة التناقض في المصالح بين الحلف الاقطاعي - الخدماتي والقوى الأخرى، وبسبب الوعي المبكر طبقياً وقومياً، فقد سعت كل قوة لحشد طاقاتها في جمعية أو تكتل أو حلف أو حزب أو تنظيم نقابي. وكل هذه القوى تمكنت من انتزاع حقها في ممارسة حرية التنظيم والتعبير والتحرك انتزاعاً واقعياً. وقد ساعد على ذلك ضعف الأجهزة الأمنية تجاه هذه القوى، وعدم جواز زج الجيش في الصراعات الداخلية. والقوة الوحيدة التي كانت تعيش أزمة حقيقية في ظل هذا الواقع هي البورجوازية الصناعية، لأن مصالحها في حماية الانتاج الوطني تتعارض مع مصالح تجار الاستيراد، وهي في الوقت ذاته متناقضة مصلحياً مع العمال، وفي صراعها الطبقي مع العمال تعتمد على أجهزة أمن السلطة، وهذه الأجهزة مرتبطة بالحلف الاقطاعي - الخدماتي.

لكن إقرار السلطة العملي بحرية التنظيم والتعبير والتحرك، لم يكن يمنعها من استعمال

العنف ضد قوى العمل وحملة خط التحرر. وفي كثير من الحالات يغدو العنف دموياً، بل ويغدو حرباً حقيقية كما حدث أعوام ٥٨ ، ٧٥ ـ ٧٧ ، ٨٣ . ولم يكن غريباً أن يحصل أول صدام بعد الاستقلال، بين جهاز السلطة والعمال، وأن تكون أول ضحية تسقط عام الاستقلال، عام ٤٦ هي شهيدة عمالية في مظاهرة ضد استغلال شركة الريجي، ومع الشهيدة يسقط ٢٧ جريحاً، لأن العمال كانوا القوة الأكثر تحركاً والأكثر تنظيماً. ومن هنا جاء ختم مقر الاتحاد العام للعمال بالشمع الأحمر عام ٤٧ واعتقال قيادته عام ٤٨ ، وخسارته لشهيد آخر عام ٥١ خلال المعركة التي تمت بين قوى السلطة والجماهير المتظاهرة ضد اتفاقية الدفاع المشترك. ومثل هذه الصدامات مع العمال لم تتوقف حتى الآن، وتميزت منها مرحلة ٦٠ ـ ٦١ و٧٠ ـ ٧٥ و٨٢ وهكذا بقيت حرية التحرك العمالي تتقلص بمقدار ماتسبّبه هذه الحرية من مخاطر ضد المصالح البورجوازية، حتى ولو كانت بورجوازية صناعية. وظلّ الصدام يتكرر بدرجات متفاوتة من الشدة، تتفق مع حدّة الآثار التي يخلقها هذا التحرك الطبقي، ولا زال يتكرر.

ومثلما استعملت السلطة الطبقية العنف ضد التحركات العمالية، فقد استعملته أيضاً ضد التحركات الفلاحية، رغم أن المزارعين والعمال الزراعيين أقاموا العديد من الجمعيات والنقابات في مرحلة مبكرة، ويعود بعضها إلى المرحلة التي سبقت الاستقلال، مثلاً سقوط شهيدين في النبطية عام ٧٢ أثناء تحرك مزارعي التبغ. ومع ذلك، من الضروري التأكيد أن العنف الذي كانت تقابل به السلطة التحركات العمالية والفلاحية، لا يعادل جزءاً من مائة من العنف الذي تقابل به مثل هذه التحركات في أي قطر عربي آخر، ليس في الماضي فقط وإنما في الحاضر أيضاً. باستثناء مرحلة ٥٤ ـ ٥٨ في سورية.

إلا أن ممارسة الديموقراطية في التنظيم والتعبير والتحرك، التي جعلت لبنان المقر الوحيد الذي يزدهر فيه الفكر، ويعبر فيه أي إنسان أو حزب عن ذاته وخطه، لم تقترن بممارسة مماثلة في التمثيل، لأن هذا التمثيل قد صمّم مع نهاية الاستعمار بما يتفق ومصالح بورجوازية الخدمات والاقطاع. ويتبع الخلل في التمثيل خلل في كافة السلطات والأجهزة والمؤسسات. وإذا كان هذا التزييف لأحد أركان الديموقراطية قد تمّ فرضه حتى مطلع السبعينات بسبب اختلال موازين القوى، فإن هذا الفرض بات غير ممكن بعد التعادل ثم الرجحان في ميزان القوى لصالح خط التحرر.

في ظلّ نظام إقطاعي ـ رأسمالي، من الطبيعي أن تلعب دوراً بارزاً في تزييف التمثيل، حاجة العامل لرب العمل، وحاجة الفلاح لمالك الأرض. وأن يتمم هذا التزييف ولاء الأجهزة للطبقات المستغلّة، ووضع القوانين التي تخدم الطبقات نفسها. وهذه الحالة كانت نموذجية في لبنان، خصوصاً وأن قوى العمل الوافدة الرخيصة متوفرة على الدوام. وأن

الأجهزة والقوانين اقترنت بمقوّمات الكيان منذ فجر الاستقلال، بحيث بات تغييرها ثورة ضد امتيازات اتخذت بالتقادم صفة الحيازة المشروعة، تماماً كحيازة الأرض والرأسمال. وهذه الامتيازات تبادلت الاسناد مع قوة الاقطاع والرأسمال فتكوّن من خلال ذلك الاقطاع السياسي والطائفية السياسية.

هذا الإرث المعقد ولّد القوى الشعبية التي تقاتل دفاعاً عنه، أو هجوماً عليه، فحدث بعض التداخل بين الطبقي والطائفي. وبما أن التمثيل في كافة الأجهزة والمؤسسات كان التجسيد العملي لهذا الإرث، فقد ظلّ صامداً حتى بدأ التعادل في القوى، في منتصف السبعينات، لأن القوى المضادة لهذا الإرث باتت تضم قوى الصراع الطبقي العمالية والفلاحية. وهذه القوى لها وزن عددي وتنظيمي ونضالي. وقوى خط التحرر محلياً وقومياً، والتي غدت بدورها على درجة عالية من القوة فكراً وتنظيماً وتدريباً وتسليحاً. لذلك كان لابد للقوى الطبقية المستفيدة من الإرث والمضادة لخط التحرر من استباق تنامي النضج الثوري. ومن هذه النقطة بالتحديد تولّد المحرّك الأول لإشعال حرب الـ٧٥ ـ ٧٧ لكنّ هذا المحرّك لم يكن الوحيد. إذ اقترن ذلك مع بلوغ عمليات الصراع الطبقي درجة مخيفة ومع نمو قوة الثورة الفلسطينية في لبنان، وتسارع خطوات تصفية القضية الفلسطينية في الجوار.

فقبيل الحرب التي أشعلتها تنظيمات السلطة: شملت حركة العمال الزراعيين ١٥٠ قرية وانتهت بعقد مؤتمر تأسيسي، وتصاعد نضال مزارعي التبغ في الجنوب ضد الإقطاع والسلطة معاً، وحدثت أكبر مظاهرة عمالية في بيروت ضمت بحدود الـ٥٠ ألف عامل، وقبل شهرين فقط من بدء الحرب انطلقت مظاهرة الصيادين في صيدا ضد الشركة التي يرأس مجلس إدارتها كميل شمعون نفسه. وفي هذه المظاهرة استشهد المناضل الوطني معروف سعد على يد رجال السلطة. وقد أنذرت صحف السعودية والكويت وباقي الدول الخليجية مولولة: بأن لبنان يتجه نحو اليسار.

وفي الفترة نفسها لم يكن قد بقي أمام الثورة الفلسطينية أي مكان للتعبئة الحرة سوى لبنان، وأية حدود تعمل من خلالها إلا الحدود اللبنانية. فتعاظمت قوة الثورة في لبنان تبعاً لذلك. والثورة الفلسطينية هي عضو طليعي في قوى خط التحرر العربي. ولهذا غدا تعاظمها خطراً على السلطة الطبقية وامتيازاتها الموروثة، لأن هذه السلطة هي في الموقع المضاد لخط التحرر، ليس قومياً فحسب وإنما محلياً أيضاً. ومنذ أيلول ٧٠ وتموز ٧١ وحرب ٧٣ وما تلاها من قبول بالقرار ٣٣٨ وفصل القوات واتفاقية سيناء، دخلت مرحلة تصفية القضية الفلسطينية نقطتها الحاسمة. وهنا أيضاً كان على السلطة الطبقية أن تلتقط هذه الفرصة النادرة، فتسحق الثورة الفلسطينية في جو عربي ودولي مؤات، مكمّلة بهذا معركة إيقاف الصراع الطبقي المتعاظم، وإجهاض الاختمار الثوري لقوى خط التحرر.

وهكذا بدأت تنظيمات الجبهة اللبنانية معركتها المثلثة الأطراف مفتتحة إياها بالهجوم على باص يقل ٤٠ فلسطينياً في نيسان ٧٥ وسرعان ماتفسخت الأجهزة الأمنية والعسكرية وتوزعت حسب الولاء بين قوى الجبهة اللبنانية، والحركة الوطنية اللبنانية. وبما أن هذه الحركة غدت تضمّ الحجم الأساسي من قوى الصراع الطبقي العمالية والفلاحية، وقوى خط التحرر المحلي والقومي، فقد أضحت متعادلة مع تنظيمات الجبهة اللبنانية والأجهزة المرتبطة بالسلطة. ونظراً للتحالف المصيري مع الثورة الفلسطينية، فقد انقلب التعادل إلى تفوّق. وهنا بدأت "إسرائيل" بتقديم الخبرة والأسلحة والمدربين والأموال للجبهة اللبنانية، فلم يتغيّر ميزان القوى. وبعد عام من الصراع المسلّح الشامل تمكنت الحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية من تحرير ٨٢٪ من الأراضي اللبنانية تحريراً كاملاً. وإذ ذاك أضحى لابد من تدخل قوة خارجية، لأن استكمال التحرير ينهي مسار التسوية، ويهدّد المصالح الامبريالية والصهيونية، ويعكس اتجاه التطور في قوى الانتاج وعلاقاته، وينقل لبنان من موقع ذي وضع خاص إلى موقع فاعل في معركة التحرر القومي، وينتزع الديموقراطية الفعلية في التمثيل، وينهي الاقطاع السياسي والطائفية السياسية ليقيم على أنقاضهما الدولة العلمانية الديموقراطية.

حينذاك جاء التدخل العسكري السوري الذي بدأ محدوداً في مطلع عام ٧٦ ثم أصبح كثيفاً في حزيران ٧٦ . فعاد الميزان إلى شبه تعادل إذ إن القوات السورية غدت تتكبد خسائر كبيرة، وبعد أربعة أشهر من التدخل الكثيف بقيت كل معاقل الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية تقريباً خارج سيطرتها، من صيدا جنوباً إلى بيروت الغربية والشوف واقليم الخروب ومعظم الجبل وطرابلس شمالاً، وبات المنقذ يحتاج إلى إنقاذ، فتصدّى الملوك والرؤساء في مؤتمر الرياض ثم القاهرة للانقاذ. وهنا حصلت المأساة، إذ تفكك الحلف بين قيادة الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية. إذ أسهمت الأولى في إضفاء صفة الشرعية على التدخل وتحويله إلى ردع بقرار عربي، ورفضت الثانية ثم اضطرت للقبول وبدأت قوات الردع بالبطش في قوى الحركة الوطنية، وبتعطيل حرية الصحف، ومصادرة الأسلحة بتنسيق محكم مع الجبهة البنانية، وتمّ اغتيال العديد من رؤساء الصحف والقياديين وفي المقدمة منهم الشهيد كمال جنبلاط رئيس الحركة الوطنية في آذار ٧٧ .

إذن السلطة الطبقية وتنظيماتها الشعبية المسلحة والأجهزة المرتبطة بها، لم تتوان عن استعمال السلاح والاستعانة بالخارج، والقبول والمساهمة في الاغتيالات ومصادرة حرية الصحف، والتضييق على حرية التنظيم والفكر، عندما تعرضت امتيازاتها وخطها المضاد للتحرر، للخطر المرئي. فاستعملت كافة طاقاتها المسلحة، وتلقت المساعدات العسكرية المكشوفة من العدو الصهيوني، واستقدمت القوات السورية، لا لتمنع ثورة جذرية تحقق

الاشتراكية العلمية والوحدة القومية والديموقراطية الشعبية، وإنما لتحول دون إنهاء الامتيازات الناجمة عن التزييف في التمثيل، ودون تحويل لبنان إلى دولة ديموقراطية علمانية، وذات دور فاعل في حركة التحرر العربي.

هذا الوضع نفسه تكرر عام ٧٨ عندما غزت "إسرائيل" الجنوب اللبناني، حيث استفادت منه الجبهة اللبنانية وقامت بحملة بطش وترويع وتهجير واسعة، وشكلت دويلة حدودية متعاونة مع إسرائيل يرأسها العميل سعد حداد. لكن العداء السافر لجوهر الديموقراطية ولكل مقوّمات التحرّر بات ساطعاً ومسعوراً أكثر فأكثر ابّان الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ٨٢ . فبين حزيران ٨٢ وأيلول ٨٣ ارتكبت قوات الجبهة اللبنانية وجيش السلطة من المجازر وأعمال القتل والخطف والاعتقال والتشريد والسطو والنهب ومصادرة الممتلكات مالم تفعله قوى أية سلطة طبقية في أيّ مكان آخر من الوطن العربي، مستعينة لتحقيق ذلك بالقوات الاسرائيلية والأميركية والفرنسية. وكان أبرز هذه الارتكابات دخول قوات الكتائب بدعم إسرائيلي إلى مخيمي صبرا وشاتيلا في أيلول ٨٢ وذبح حوالي الـ ٥٠٠٠ مواطن معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ، وإقامة الثكنات العسكرية ومصادرة الأسلحة واختطاف الآلاف من المواطنين والقيام بالاستعراضات الفاشية في بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية، ودخول قرابة الـ ١٠٠ قرية وبلدة في الجبل والشوف واقليم الخروب وإقامة المعسكرات والثكنات العسكرية وممارسة كل أشكال القرصنة بالتعاون المحكم مع القوات الاسرائيلية في هذه المناطق.

وعندما اضطرت القوات الإسرائيلية للتراجع حتى نهر الأولي تحت ضغط المقاومة اللبنانية المسلحة اشتعلت المعركة في الجبل والشوف واقليم الخروب والضاحية الجنوبية. وخلال ثلاثة أسابيع من القتال العنيف استطاعت القوى الوطنية أن تحرر ٨٥٪ من المناطق التي دخلتها القوات اللبنانية والجيش. هذه المرة تغيرت التحالفات، فالقوى الوطنية تلقت الدعم غير المحدود بالمال والسلاح من الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي الأخرى، ومن سورية وليبيا. بينما تلقت قوى السلطة والجبهة اللبنانية الدعم المعنوي والمادي من خط العراق ـ السعودية ـ الأردن ـ مصر ـ السودان ـ عُمان ـ المغرب... والدعم العسكري المباشر من أمريكا وفرنسا وإسرائيل والأردن. فأمريكا وحدها غدت تدرّب وتجهّز ٣٠٠٠ عسكري كل شهر لصالح جيش السلطة الذي بات طرفاً في الصراعات الداخلية بعد أن أعيد تركيبه. وسفنها الحربية أطلقت في الساعة الواحدة ٣٦٠٠ قذيفة كي تمنع سقوط بلدة صغيرة هي سوق الغرب، لأن الطريق إذ ذاك يصبح مفتوحاً لإسقاط السلطة بكامل مؤسساتها. وفرنسا حرّكت طيرانها المتطور لقصف المواقع الوطنية مرتين في يوم واحد، لأن بعض القذائف سقطت على قواتها. والأردن جهز الجيش اللبناني بحوالي الـ ٥٠ دبابة وعربة

مدرعة بحجة تخطي آثار الحرب، وقرية صغيرة هي بيصور تلقت في ليلة واحدة ٧٠٠٠ قذيفة وصاروخ من سفن الأساطيل الأميركية والفرنسية ومواقع الجيش والجبهة اللبنانية، دون أن تسقط تلك القرية الصغيرة.

وبعد أن أضحت القوات اللبنانية والجيش غير قادرين على الهجوم ولا على الدفاع بدون تدخل مباشر، بات على الولايات المتحدة الآمر المباشر أن تلتف على القتال بالقبول بصيغة التعادل وإحلال الوفاق على أساسه، أو أن تتغلغل قواتها في مناطق لم يبق فيها طفل أو طفلة أو رجل أو امرأة، لا يجيد استعمال السلاح، ولا يمتلك السلاح. وفي مثل هذه الحالة يأتي دور معسكر أمريكا. فتقدمت الدولة القائدة السعودية "مشكورة جداً" وتحقق وقف إطلاق النار في ٢٥ أيلول. وعقد مؤتمر الحوار الوطني في جنيف في تشرين ثاني ٨٣ .

إن المسألة البالغة الأهمية هنا هي أن السلطة الطبقية بجيشها وقواتها الشعبية المسلحة تواطأت مع العدو الصهيوني وسهّلت غزوه للبنان بهدف تحقيق المصلحة المشتركة لكلي الجانبين وهي ضرب مرتكزات خط التحرر وقواه. وعندما تعاظمت خسائر العدو الصهيوني واضطر لسحب قواته نحو الجنوب، واشتعلت معركة الجبل، طلب أمين الجميل شخصياً وهو رئيس للجمهورية، من إسرائيل أن يضرب طيرانها مواقع الحزب التقدمي الاشتراكي. وزار مسؤول من القوات اللبنانية الكيان الصهيوني وعقد مؤتمراً صحفياً أعلن فيه: أنه إذا لم تتدخل إسرائيل فسنخسر معاً كل إنجازات حرب الـ٨٢ . وعندما ترنحت السلطة وأشرفت على السقوط لم تر ضيراً على الإطلاق في أن تقصف سفن الأساطيل الاستعمارية وطائراتها المقاتلة وحواماتها قوىً ومواقع لبنانية، بدل أن تستجيب لإرادة الأكثرية اللبنانية المتمثلة بـ: إلغاء اتفاق ١٧ أيار، ديموقراطية التمثيل، دولة علمانية ديموقراطية، دور لبناني فاعل في إنجاز مقوّمات خط التحرر العربي. والسلطة الطبقية التي تصل إلى هذا المستوى من الانحطاط الوطني ـ الديموقراطي محلياً وقومياً لا تشعر بالتناقض الكبير مع كل ادّعاءاتها الديموقراطية، عندما تعطّل حرية الصحافة وتقيد حرية التنظيم في تشرين أول ٨٣ .

وعلى ضوء هذه الممارسة الواقعية لأركان الديموقراطية من قبل الدولة النموذج في ظل حكم التحالف الاقطاعي ـ البورجوازي، يتأكد للمرة الخامسة والعاشرة.. أن مقوّمات الديموقراطية متكاملة، وأن مرتكزات التحرر موحّدة عضوياً، وأن السلطة الطبقية التي تتناقض مع أحد هذه المرتكزات، سوف تصطدم بالضرورة بالقوى الشعبية المجسّدة في تركيبها ونضالها لهذه المرتكزات، وإذ ذاك سوف تبرز الديموقراطية منقوصة، والمعركة لاستكمال هذا النقص سوف تفرز القوى بين حملة خط التحرر وحملة الخط المضاد. وهذه

المعركة تستدعي استعادة الحرية الممنوحة أو المنتزعة. فيزداد استقطاب القوى، وتمتد الأحلاف لتأخذ أبعاداً عربية وعالمية، ويتداخل الطبقي بالقومي، ويتحدد وجه المعركة وطابعها، على أساس الصراع بين خطين: خط التحرر بمرتكزاته الموحّدة، والخط المضاد، والديموقراطية هي الموقع الأول ضمن خط التحرر، وبمقدار الاصطدام بها يكون الاصطدام بكل مرتكزات الخط، لأنها أهم عامل من عوامل حشد القوى الطبقية المنسجمة مصلحياً وفكرياً ونضالياً مع التطبيق الفعلي لكافة مرتكزات خط التحرر العربي.

٦ ـ تحرير فلسطين:

إن المدى الذي اجتازته مرتكزات التحرر العربي على طريق التطبيق، يحدّد المدى الذي تمّ إنجازه على طريق تهيئة الشروط المادية والبشرية الضرورية للتحرير. وهذا المدى غدا واضحاً تماماً ومشخصاً تشخيصاً واقعياً. ففي ظلّ سلطة التحالف ـ الاقطاعي ـ البورجوازي تطورت قوى الإنتاج تطوراً تابعاً ومشوّهاً محلياً، ومتنافراً قومياً، وتعمق التمايز الطبقي محلياً وقومياً، وتعاظمت فاعلية القواعد والأحلاف والأساطيل والقوات المتحركة وكلها ترتبط مع القاعدة المشتركة للامبريالية والصهيونية العالمية بروابط عضوية. ودعّمت مصانع وخزن وبنوك الرأسمالية العالمية وشركاتها الاحتكارية بمئات المليارات من الدولارات كل عام، وهذه بدورها تتحول إلى مولّدات للقوة الامبريالية والصهيونية وقاعدتهما المشتركة "إسرائيل". وتعمّقت الأسس المادية والظروف السياسية والانقسامات الطبقية التي ترسّخ التجزئة القومية وتمّ طمس الجزء الأهم من مقوّمات الشخصية العربية في الأجزاء العربية الملحقة بأقطار مجاورة. وشُلّت طاقات الجماهير التي يفجرها التنظيم الحر الواعي المدرب المسلّح، بسبب الاستلاب الواقعي لجوهر الديموقراطية، وعطّل محرّك التثوير المتولد عن نضال التحرير بواسطة تزييف مفهوم التحرير ذاته وسحق قواه الفعلية.

ولذلك كلّه باتت المسافة المقطوعة باتجاه توفير الشروط المادية والبشرية للتحرير، مقطوعة بالاتجاه المعكوس. وللوصول إلى نقطة توفير الشروط غدت المسافة مضاعفة وعقباتها أشد. هل تمّ هذا بسبب الضياع والغفلة والكبوة؟ أبداً. إنما بسبب المصالح الطبقية المادية وما تفرزه هذه المصالح من وعي وأفكار وسياسات ومواقف، وما رافقها من ظروف سياسية. أوليس تحرير فلسطين أحد أركان خط التحرر العربي؟ إذن. كيف يمكن له أن يسلك طريقاً مناقضاً لتطوير قوى الانتاج تطويراً مستقلاً ومتوازناً ومتكاملاً في الإطار القومي، ومناقضاً لتغيير علاقات الانتاج؟ وطريقاً مناقضاً للوحدة القومية المتحررة من أي ارتباط بالاستعمار؟ ومناقضاً لتمتع الجماهير بممارسة الديموقراطية ممارسة فعلية؟ وللتحرر من الأحلاف والتبعية والقواعد والأساطيل؟ وللنضال من أجل استعادة الأجزاء الملحقة؟.

وهكذا. فالمسافة التي تم اجتيازها في المسار المضاد لمرتكزات التحرر العربي، استدعت بالضرورة وبالمقدار ذاته، ووفق المراحل الزمنية عينها، خطوات تراجعية من التحرير إلى التصفية. وإلا لراوح مرتكز في مكانه، أو انطلق إلى الأمام، في الوقت الذي تدفع فيه المرتكزات الأخرى إلى الوراء. ومعنى ذلك أن ينفلت جرم من الأجرام السماوية بحجم قلب الأرض فيصطدم بها، ويتدمر كل شيء. وفي وضعنا المحدّد، تتدمّر البنى الطبقية التي تدفع مرتكزات التحرر على الطريق المضاد. فكيف يتم السماح بحدوث ذلك؟ وأيّ طيش هذا؟ وليقرأ قائد الثورة ماشاء له أن يقرأ من آيات، فالأمور تتقرر على الأرض وليس في السماء.

وفقاً لذلك جرى التعامل مع التحرير والتصفية، وأيّ توقف أو تراجع أو التفاف إنما فرضته وقائع الصلات العضوية بين مرتكزات التحرر وقواها الذاتية، أو التناقضات الثانوية ضمن قوى المعسكر الواحد التي تحتم على قوى التحرر أن تستفيد منها دون أن تصبح أسيرة لها. فبعد النتائج التي تحققت على الأرض وبضغط من الولايات المتحدة فرضت الهدنة الاولى من ١١ حزيران ٤٨ إلى ٩ تموز. وفي ٢٤ شباط ٤٩ بدأ مسلسل توقيع الهدنة النهائية حيث وقعت أولاً بين مصر وإسرائيل، ثم بينها وبين لبنان في آذار، والأردن في نيسان واعتبر العراق نفسه مشمولاً بالاتفاقية الأردنية. وأخيراً مع سورية في تموز ٤٩ . وقد وقّعت هذه الاتفاقيات في الوقت الذي تبدلت فيه ملكية العرب من ٩٦٪ من مساحة فلسطين خريف عام ٤٧ إلى ٢٠٪ صيف ٤٩ .

ثم توالت المشاريع الاستعمارية الهادفة إلى تحويل الصراع من عربي صهيوني إلى عربي - اشتراكي. وبدأت البنى الطبقية السائدة تتعامل مع الواقع على هذا الأساس. أوليس هذا التعامل منسجماً مع المسار التاريخي الذي توضّعت فيه مصالحها وعلاقاتها؟ ولذلك لم يكن التصريح الثلاثي الأمريكي - الفرنسي - البريطاني شاذاً عن طبيعة الصراع، لأن البنى الطبقية السائدة غدت في مواقع مضادة للتحرر. وهذا التصريح يدعم هذه المواقع. وهل في نصه الصادر في ٢٥ أيار ١٩٥٠ غير ذلك؟ أوليست قوة أيّ من النقيضين شكلاً والمتعاونين واقعاً، هي قوة للآخر؟ أوليس معسكر الخصوم واحداً ومعسكر الحلفاء واحداً؟ إذن فما الضرر في توازن القوة العسكرية للجانبين، طالما أنهما متكاملتان؟ أوليس كلاهما مضاداً لكل مرتكزات التحرر العربي؟ أم أن الدول الثلاث مخطئة عندما تعترف بأن "الدول العربية وإسرائيل جميعها تحتاج إلى تحقيق توازن عسكري لضمان أمنها، والدفاع الشرعي عن نفسها، وتمكينها من القيام بدورها في الدفاع عن المنطقة ككل، وكل الطلبات والمواد الحربية للجيوش يجب أن يتم النظر إليها على هذه الأسس. وهذه الدول التي يباع لها السلاح، يجب أن تتعهد بأنها لا تنوي ممارسة أيّ عدوان ضد أية دولة أخرى، وأن تأكيدات مماثلة يجب أن تطلب في المستقبل من أية دولة في المنطقة تدعم عسكرياً من قبل أية دولة من الدول الثلاث"؟.

ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن، وتزويد هذه الدول الثلاث الدول العربية و"إسرائيل" بالسلاح يتم وفق مضمون هذا التصريح. إلا أن الفارق الوحيد الذي طرأ هو أن إسرائيل وأنظمة التحالف الاقطاعي - البورجوازي ليست ملزمة بتقديم تعهدات، لأن المصير المشترك، والحلف المتين بين كل منهما وبين الامبريالية، وتناقض الأطراف الثلاثة مع كافة مقوّمات وقوى خط التحرر العربي، كلّها ضمانات واقعية مصلحية، تمنع الصراع المدمّر بين هذه الأطراف. وعندما يمضي طرف ما بالصراع إلى شكله المسلّح ومستواه الشامل، هنا يأتي دور الطرف الأقوى الذي هو الحليف والقائد "الامبريالية" ليوقف الصراع قبل بلوغ هذا المستوى. ذلك أن وضع هذه الدول لا يشبه وضع الدول الرأسمالية في الحربين العالميتين أولاً لأن الدول الرأسمالية المتصارعة هي سيّدة أمرها، وهذه السيادة ليست واقعية في المنطقة العربية. وثانياً لأن الدول الرأسمالية في الحرب الأولى لم تكن تخشى أن يؤدي صراعها المدمّر إلى تفوّق طرف ثالث على حسابها جميعاً لأن هذا الطرف لم يكن موجوداً. أما في الحرب الثانية فكانت تعير وزناً محدوداً لمدى استفادة الاتحاد السوفياتي من هذا الصراع، لأنه لم يكن بعدُ خصماً موازياً. لكن الوضع في المنطقة العربية يختلف عن ذلك لأن تدمير أنظمة التحالف الاقطاعي - البورجوازي أو تدمير "إسرائيل" إنما يؤدي تلقائياً إلى جعل الجانب المنتصر مكسّر الأجنحة، وفاقد التعادل مع قوى خط التحرر العربي السياسية والطبقية. وهذا ليس في مصلحة أيّ منهما ولا في مصلحة الامبريالية بالتأكيد.

إنَّ نظرة كاشفة لمسيرة أربعة وثلاثين عاماً منذ ذلك التصريح تثبت هذه الحقيقة. إذ إن أنظمة التحالف لم تستخدم قواها العسكرية في أي صراع محدود أو شامل مع "إسرائيل" باستثناء مساهمات جزئية يفرضها فن التمويه، أو تخدم هدفاً أميركياً. وقد تساوت في هذا صدامات الحدود والحروب الكبرى بدءاً من حرب ٥٦ وانتهاء بحرب ٨٢ . وهذه الأنظمة جميعها تتزوّد بالسلاح الغربي، باستثناء ميزان القوى الداخلي الذي فرض على السلطة البورجوازية - الديموقراطية في سورية الخروج عن هذه القاعدة بعد عام ٥٥ .

وإذا كانت المشاركات المحدودة في حرب ٧٣ لا تحتاج لوقفة تأمل لأنها رمزية من جهة وتأتي ضمن المجهودات الأميركية لتحريك عملية التسوية وإشراك أكثر من جانب فيها دون أن تهزم إسرائيل هزيمة كبرى من جهة ثانية، فإن اشتراك الأردن في حرب الـ٦٧ يحتاج إلى تعليل، لأن هذا الاشتراك وما ترتب عليه من نتائج بالنسبة للضفة الغربية يتناقض جذرياً مع مجمل مسار النظام الحاكم.

والنظام لم تفرض عليه الحرب آنذاك كما فرضت على مصر وسورية. وعلاقاته مع نظامي مصر وسورية كانت علاقات تناحرية، وفجأة وصل إلى القاهرة وعقد حلفاً معها

قبيل أيام معدودة من الهجوم الإسرائيلي، رغم أن كل ماراكمه النظام قبل ذلك كان في الاتجاه المضاد للتحرر، ولم يتغير الوضع بعد الحرب. فالنمو في قوى الانتاج متخلف ومشوّه وتابع، وعلاقات الإنتاج: استغلالية، والتبعية للرأسمالية العالمية مستحكمة في كافة الحقول المالية والانتاجية والاستهلاكية والعسكرية والسياسية والثقافية والايديولوجية، وتنسيقه مع إسرائيل ضد المقاومة الناشئة وثيق، وسحقه للحريات الديموقراطية السياسية والنقابية وحشي، وإنشاء الكيان منذ البدء يستهدف تأمين حماية أطول حدود مع إسرائيل والوقوف بوجه أيّ مدٍّ وحدوي ديموقراطي... إذن. ماهو التعليل؟ إن القرار السياسي في أمور جوهرية كقضية الحرب ضد إسرائيل ليس قراراً ذاتياً حراً، بالنسبة لأنظمة ترتبط كلياً بالامبريالية. وزعيمة الامبريالية هي صانعة قرار العدوان الصهيوني، والتحضير لهذا العدوان مصمّم على أساس إحداث تغييرات جوهرية في الحدود، ومن ضمن هذه التغييرات الاستيلاء على الضفة الغربية، لأن هذا الاستيلاء يضاعف أمن الكيان الصهيوني، ويضع الضفة تحت الحكم المباشر الصهيوني، ويوفّر أرضاً جديدة للاستيطان، ويزيد أوراق المساومة من أجل التصفية... وهذا الاستيلاء لا يمكن أن يتم دون أن تكون السلطة في الأردن جزءاً من المعركة، ومسؤولية الولايات المتحدة إيجاد السبل المؤدية لذلك، وهكذا كان.

وتفسير المسار السابق لحرب ٦٧ واللاحق لها يظهر أن التحرير لم يكن يوماً هدفاً للسلطة، بل التصفية هي الهدف. ولدور الأردن في عملية التصفية أهمية كبرى بسبب الصلة الجغرافية والبشرية من جهة، وطول الحدود المشتركة من جهة أخرى. فمنذ الـ٤٨ وحتى الآن لم يتبدل موقف السلطة الطبقية وعلى رأسها الأسرة المالكة إلا مرتين: الأولى ابّان سيطرة الحركة الوطنية على الحكم والشارع والجيش عام ٥٦ والثانية بين معركة الكرامة في شباط ٦٨ وايلول الأسود ٧٠ لأن قوة المقاومة والحركة الوطنية فرضت واقعاً لم تكن السلطة قادرة على تجاوزه.

إن محاولة الملك عبد الله كانت البداية فأودت بحياته، وتعاطف النظام مع حلف بغداد، وقبوله بمشروع ايزنهاور وتنسيقه مع النظامين اللبناني والسعودي لإنجاح هذا المشروع لم يستهدف بالتأكيد تهيئة الظروف الملائمة للتحرير. واستدعاء النظام للقوات البريطانية ثم إقامته اتحاداً مع النظام المماثل في بغداد، لم يكونا خطوة على طريق التحرير، أو إسهاماً في دعم خط التحرر. وتنمية التمايز بين مواطني الضفتين بعد الضم في المؤسسات الصناعية والعمل والجيش والتوظيف والتعليم والصحة، لم تكن تمهيداً لخلق وحدة شعبية متماسكة تعزز إمكانيات التحرير. واقتراح صيغة حراسة حدودية أردنية - إسرائيلية مشتركة منذ البداية، لم يكن لتوفير شروط مقاومة الاحتلال. وبعد هل يبدو غريباً أن يسقط أول شهيد للمقاومة على يد الجيش الأردني؟ وهل يبدو خروجاً على القاعدة

سحق أية مبادرة تستهدف تنظيم وتدريب وتسليح مجموعات المقاومة قبل الـ٦٧؟ وترويع أية قرية تقدم تسهيلاتٍ للفدائيين، ألا يغدو واضحاً تماماً كهدف من خلال تصرف السلطة تجاه الهجوم الاسرائيلي على قرية السموع في تشرين الثاني ٦٦؟ أولم تقتحم القوات الصهيونية القرية بـ٨٠ دبابة و١٢ طائرة وتقتل وتجرح وتدمّر دون أن تقوم السلطة بأيّ إجراء مضاد؟ ودون أن تقبل دعماً عسكرياً سورياً من خلال الأردن أو من خلال الجبهة السورية؟ وإذا كان هذا هو المسار الذي استمرّ حتى بداية حزيران ٦٧ ، فكيف يمكن له أن ينقلب إلى مسار تحرير لبضعة أيام ثم يعود إلى متابعة الخط السابق حتى هذه اللحظة؟.

وفي عام ٧٠ جاء المنعطف الحاسم. فالمقاومة والحركة الوطنية الأردنية بلغتا درجة من القوة والتماسك، أضحت تهدد مجمل الخط المضاد للتحرر. لكن هذه القوة قابلة للهزيمة بسبب الأخطاء الذاتية البالغة الكبر من جهة، وبسبب عدم الرغبة بإسقاط النظام لدى قيادة فتح من جهة ثانية. وبعد قبول النظام بمشروع روجرز في تموز ٧٠ بات محتمّاً سقوط أحد النقيضين، فلم تلتقط المقاومة والحركة الوطنية الفرصة النادرة، فالتقطتها السلطة، وسحقت المقاومة. وبما أن عملية السحق لم تكن كاملة بسبب التدخل السوري ووجود عبد الناصر، فقد استكملت السلطة العملية في تموز ٧١ بغياب عبد الناصر وتبدل السلطة في سورية. فهل كان أيلول وتموز حدثين استثنائيين أم كانا ضمن الخط العام لمسار التصفية؟.

إن اتصالات النظام مع العدو ٤٦ مرة بين ١٩٦٠ و ١٩٧٨ وعدم توقف الاتصالات فيما بعد، تثبت أن أيلول وتموز لم يكونا حدثين عابرين ناجمين عن الممارسات الخاطئة أو عن تنازع السلطات. ودخول أمريكا وإسرائيل طرفاً في الصراع عام ٧٠ مقابل دخول سورية يؤكد ذلك. وإلا لماذا لم تستطع المقاومة منذ عام ٧١ وحتى الآن أن تقوم بأي إعداد تنظيمي وعسكري داخل الأردن؟ ولماذا لم تتمكن من استخدام حدود طولها ٧٠٠ كم حتى الآن؟ ولماذا لم تزد عملياتها المسروقة خلال ١٥ عاماً عن عمليات أسبوع واحد؟ ولماذا يقاتل عشرات الآلاف بالداخل، بالحجارة والسكاكين، بينما تتكدس في مستودعات المقاومة مئات الآلاف من قطع الأسلحة؟ ولماذا يظلّ عشرات الآلاف من المقاتلين المحترفين والمعدين أفضل إعداد والمتمتعين بأعلى الصفات القتالية، خارج ساحات العمل الحقيقية؟ أي خارج إمكانية التحرك عبر الحدود والتمركز في الداخل والتنقل إلى الخارج والعودة إلى الداخل، حتى يغدو بالإمكان الثبات في مناطق محررة أو شبه محرّرة؟.

إن الأجوبة على كل هذه الأسئلة تنطلق من مجمل خط النظام المضاد للتحرر العربي، ووفقاً لذلك من مصالحه المتشابكة تشابكاً تبعياً مع الامبريالية العالمية والصهيونية. ولعلّ محضر الاجتماع الذي نشرته إيران بعد سقوط الشاه، حول اجتماع وزير الخارجية الايراني

ومسؤولين في وزارة الخارجية الاسرائيلية يزيد هذه العلاقة تأكيداً "..تعتبر إسرائيل أن وجود الملك حسين وتعزيز مكانته، لمصلحتها. ولهذا السبب قدمنا له في الأحداث الأخيرة كل المساعدة... إن مصلحة النظام الهاشمي تتطابق مع مصالح سرائيل. وعند بدء الأزمة الأخيرة جرت اتصالات هنا، وتحدث معنا الأميركان وأراد الملك حسين أن يسحب الجيش من الحدود ليستطيع مواجهة الوضع وأعطيناه كل الضمانات واستطاع سحب الجيش... ونحن في إسرائيل نعتقد بوجوب بقاء الملك حسين. ومن الناحية العملية قدمنا له المعونة ونقدمها[١٠٣] إلى الآن" ثم ألم تحشد إسرائيل قواتها في الجولان لإجبار سورية على سحب قواتها من الأردن، أولم تهدد أمريكا وتستنفر فرقها العسكرية للتدخل ضد المقاومة والحركة الوطنية الأردنية وسورية؟ وفي مقال لسفير إسرائيل السابق في لندن جاء التأكيد مجدداً على أن الاتصالات لم تنقطع عندما قال "على الملك حسين أن يعلم بأن الاجتماعات السرية ليست بديلاً للمفاوضات بين الدول".[١٠٤]

والتعامل مع مواطني الضفة الغربية يضيف حلقة جديدة لحلقات التصفية. فالنظام يضع العراقيل أمام المزارعين كي يربك تصريف إنتاجهم عبر الأردن، الأمر الذي يضطر الكثيرين منهم لترك أراضيهم والهجرة. وإسرائيل التي تصادر الأراضي دون أي رادع قانوني، تصبح مسرورة عندما توجد الأرض التي ينطبق عليها قانون أملاك الغائبين. والتضييق على طلبة الضفة والقطاع يأتي في إطار التنسيق الأردني - الاسرائيلي مثل: عدم تسجيل طلبة غزة في الجامعات والمعاهد الأردنية، وإجراءات التحقيق المستمرة مع الطلبة الدارسين في الأردن وخارجه، والتمايز في علامات القبول بالكليات العلمية، والملاحقة والاعتقال تحت ذرائع مختلفة.

وقمع أي تحرك شعبي داخل الأردن لنصرة المقاومة وحلفائها، وصمود الأرض المحتلة، يأتي في إطار التصفية نفسه مثل، قمع التحركات الطلابية والجماهيرية في آذار ٧٨ وآذار ونيسان ٧٩ وتموز ٨١ وكانون ثاني ٨٢ وآذار ٨٢ ... وقبول مشاريع التصفية يأتي في الإطار ذاته: قرار ٢٤٢ ثم مشروع روجرز ثم السلام العادل والدائم في قمة بغداد، ثم مشروع ريغن في أيلول ٨٢ وقرارات قمة فاس في أيلول ٨٢ ، والاستفادة من نتائج الغزو الاسرائيلي للبنان عن طريق الإسهام باحتواء وشق منظمة التحرير وجرها إلى مشاريع التسوية السياسية.

ولكن هل تعاملت أنظمة التحالف الاقطاعي - البورجوازي الأخرى المحيطة بفلسطين مع قضيتي التحرير والتصفية بالاتجاه نفسه؟ لنحاول تفحص ذلك من خلال الممارسة الواقعية.

لم يعمّر التحالف الطبقي الحاكم في مصر طويلاً، لذلك فهو لم يسهم بخطوات التصفية اللاحقة، لكنه في الوقت نفسه لم يسر باتجاه توفير الشروط المادية والبشرية اللازمة للتحرير وإنما سار في الاتجاه المعاكس، وكان أول الموقعين لاتفاقية الهدنة. ولم يكن تآمره ابّان المعارك العسكرية مختلفاً عن تآمر نظامي الأردن والعراق، وهذه النقطة بالذات شكلت أحد الأسباب الأساسية لثورة الضباط الأحرار، وللنقمة الشعبية العارمة ضد السلطة. وإبقاؤه على الوجود البريطاني في قناة السويس المكوّن لجزء من خطه المضاد للتحرر العربي والمحلي قدّم دعماً كبيراً لتنامي القوة الصهيونية في فلسطين، ومثل هذا بالضبط ماأحدثه دعم المخطط الصهيوني الرامي لتهجير اليهود العرب إلى فلسطين ومنهم اليهود المصريون.

أما التحالف الطبقي الحاكم في سورية فقد ساده التناقض بسبب التبدل في التحالف الطبقي. ذلك أن الشرائح البورجوازية المنسجمة مع خط التطور احتفظت بوزن مؤثر طيلة المرحلة. وهذه الشرائح غيّرت تحالفاتها أكثر من مرة. وفي سياق هذا التغير حصلت مراحل التوجه التحرري والتوجه المضاد، وبسبب هذا الواقع لم يكن بالإمكان تمرير اتفاقية التابلاين وإبرام اتفاقية الهدنة إلا من خلال الانقلاب العسكري الذي قاده حسني الزعيم، وهو انقلاب ضمن الطبقة نفسها. وكذلك لم يكن بالمستطاع تجفيف بحيرة الحولة إلا في ظلّ الحكم العسكري الذي كان يرأسه أديب الشيشكلي، وهو حكم ضمن الطبقة ذاتها أيضاً. ومرحلة الانقلابات العسكرية هذه والتي استمرت منذ نيسان ٤٩ حتى شباط ٥٤ ، وكلها في إطار بعض الشرائح البورجوازية والاقطاعية، كانت أكثر المراحل دفعاً لخط التطور والتحرر في الاتجاه المعاكس، وضمن هذا الخط موضوع توفير الشروط المادية والبشرية للتحرير.

ومع سقوط مرحلة الانقلابات العسكرية كانت فعّالية قوى خط التحرر قد بلغت درجة من التأثير لا توازيها فعّالية قوى الخط المضاد. ولفّت هذه الفعّالية المتفوقة الريف والمعامل والمدارس والجامعات والجيش. وحتى في المجلس النيابي لم يكن تأثير خط التحرر ضعيفاً، حتى أن النواب المعادين لهذا الخط كانوا يضطرون للتآمر بدل المواجهة رغم أنهم أكثرية. وبعد فشل المؤامرة تلو الأخرى تمّت محاولات الاستفادة من الخارج، من أطراف حلف بغداد وإسرائيل، إلا أن متانة الوضع الداخلي إذ ذاك فرضت الانسجام النسبي بين الحكم والشارع والجيش، وهذا الانسجام فرض بدوره العلاقة القوية مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى دولياً، والموقف شبه الموحّد مع الحكم المتحرر نسبياً في مصر، وتبادل الإسناد مع التنظيمات السياسية والنقابية المماثلة في الوطن العربي، الأمر الذي أبطل مفعول الاستفادة من الخارج.

في ظلّ هذا المسار المتحرر نسبياً نمت بشكل موازٍ الشروط المادية والبشرية للتحرير وانعدمت أية إمكانية للسير في طريق التصفية. لكن هذا الانعدام والنمو لم يبلغا مرحلة من النضج كافية لمباشرة مهام التحرير، لأن الاقطاع بقي قوياً، والمؤامرات الداخلية لم تتوقف، والضغوط من الشرق والشمال والغرب لم تتوقف، وكذلك من الجنوب باستثناء فترة الحكم الوطني القصيرة. ولأن البورجوازية ظلت تتذبذب في تحالفاتها بسبب تكوينها المنخور والمتنافر. ولأن العامل الذاتي الفلسطيني لم يكن متوفراً، ولأن بنية قوى التقدم نفسها لم تكن مؤهلة لخوض حرب شعبية طويلة الأمد تخلط حدود المشرق ومن ضمنها حدود فلسطين. وأخيراً لأن هذه المرحلة لم تدم إلا أربع سنوات. وبموازاة هذه العوامل مجتمعة ظلّ التناقض الجذري بين البعثيين والشيوعيين على امتداد الساحة العربية حول فلسطين والوحدة العربية، يشكل أهم عوامل الإضعاف الذاتية لقوى خط التحرر العربي. وموقف المعسكر الاشتراكي من القضيتين نفسيهما ظلّ يكوّن أهم عوامل الإضعاف الموضوعية.

وخلال مرحلة الـ٦١ ـ ٦٣ افتقدت قضية التحرير إحدى ركائزها الهامة وهي الوحدة المصرية ـ السورية. كما افتقدت وحدة الموقف بين أهم القوى الشعبية والعسكرية تأثيراً: قوى البعثيين والشيوعيين، ليس إزاء فلسطين والوحدة العربية فقط، وإنما إزاء السلطة نفسها. إذ بات الشيوعيون جزءاً من السلطة، والبعثيون قوة المعارضة الأساسية، وخسرت قضية التحرير أيضاً محصّلة القوة التي كانت تنطلق من وحدة البعث، لأن هذه الوحدة تمزّقت بسبب الاجتهادات والانقسامات التي رافقت مرحلتي الوحدة والانفصال. ورغم ذلك كلّه فالتحالف الاقطاعي ـ البورجوازي الذي صنع الانفصال وقاد مرحلته، لم يستطع أن يخطو أية خطوة باتجاه التصفية. لماذا؟ أولاً لأن وعي الشعب العربي في سورية للمأساة قوي للغاية، وحسّاسيته تجاه أي تفريط بالحق العربي في فلسطين مفرطة جداً. بحيث لا تتمكن أية سلطة في المرحلة المحدّدة من الاقتراب من التسوية دون أن تسقط. وثانياً لأن السلطة كانت تضم جناحاً من البعث يقوده أكرم الحوراني شديد التمسك بعروبة فلسطين. وثالثاً لأن التناقض داخل أجنحة السلطة كان قوياً للغاية حول الديموقراطية وإلغاء الاصلاح الزراعي وإلغاء التأميم. وبالوقت ذاته كان التناقض بين السلطة، وحزب البعث والنوى الناصرية والتنظيمات العمالية والطلابية وجماهير الريف، بالغ التأثير وحاداً لدرجة لا تسمح للسلطة بإضافة محرّك جديد للصراع.

إلا أن تعامل السلطة في لبنان مع قضيتي التحرير والتصفية كان شديد الاختلاف عمّا هو عليه في سورية، وقريب الشبه عمّا هو عليه في الأردن. فالشروط المادية والبشرية للتحرير تسير في الاتجاه المعكوس. أوليست هي جزءاً عضوياً من خط التحرر؟ ومبررات التصفية عميقة

الجذور. فالاقتصاد هو اقتصاد خدمات كأساس، وازدهاره يفترض الاستقرار، ونمو أدوات التحرير وشروطه يتعارض مع هذا الاستقرار، ونضال التحرير محرّك هام للتثوير، والتثوير يراكم رصيد خط التحرر. وهذا الخط مناقض بكل مقوّماته لمصالحها وعلاقاتها.

والسلطة بقيت على الدوام وثيقة الارتباط بالرأسمالية العالمية. وإسرائيل قاعدة مشتركة للرأسمالية العالمية والصهيونية. والصراع معها يتناقض مع هذا الارتباط. ومصلحة إسرائيل تناحرية مع خط التطور العربي، ومصلحة الطبقة السائدة في لبنان كذلك، فكيف يمكن تقوية قوى الصراع ضد المصلحة المشتركة؟.

وصيغة الحكم التي أملاها الاستعمار لحظة رحيله، وظلّ يحميها عسكرياً كلما تعرضت للانهيار، قد وفّرت لفئة من السكان وضعاً متفوّقاً يسمح لها بإقامة حلف طبقي متماسك يظلّ في موقع القيادة. والسير في طريق التحرير يفترض تغيير العلاقة مع الامبريالية واسرائيل، والاندماج في خط التحرر، والذي هو بدوره مرحلة من مراحل الثورة الطبقية ـ القومية التي تؤدي إلى اندماج لبنان اندماجاً وحدوياً في دولة اشتراكية ـ ديموقراطية واحدة. فأيّ مصير هذا؟.

لكن الوضع لم يكن مثيراً للقلق قبل بداية العمل المسلح من خلال حدود لبنان. فالهدوء الدائم على خطوط التماس يستجيب لمصالح الطرفين. والهدنة قائمة ومحترمة والتوتر معدوم. لذلك لا حاجة لخطوات تصفوية مثيرة. إلا أن الأمر اختلف تماماً بعد ذلك. فكما أن مضامين خط التحرر تتفاعل، فإن مضامين الخط المضاد تتفاعل أيضاً. وتصاعد السباق.

ففي الجانب الأول اندفع العمال الزراعيون والمزارعون إلى قلب معركة التنظيم والصراع الطبقي، وبدا الريف وكأنه في سباق مع الأحداث. من تشكيل نقابة إلى عقد مؤتمر إلى إقامة اتحاد. ومن الاحتجاج إلى التظاهر إلى الصدام، ضد الاستغلال الطبقي والسياسي، وضد جبن السلطة أمام العدو الصهيوني. والنضال العمالي غدا يتبادل الدعم مع العمال الزراعيين، وفي الوقت نفسه يتابع مساره المتصاعد لانتزاع المكاسب النقابية، ودفع خط التحرر إلى الأمام. والقوى السياسية الممثلة لخط التحرر توصلت إلى صيغة جبهوية وأضحت تلتقط كل فرصة وتثمرها لصالح إنضاج الظروف الموضوعية للقيام بالثورة الوطنية ـ الديموقراطية. وفي الوقت ذاته كانت قواها تتنامى لتصل إلى درجة التعادل مع التنظيمات الشعبية المسلحة المكمّلة للسلطة. والمقاومة الفلسطينية أخذت بالتسلل عبر الحدود. ثم غدا وجودها المسلح يتعاظم، وازدادت وتيرة التعاظم بعد ايلول ٧٠ ، وبلغت ذروتها بعد حرب الـ٧٣ وفصل القوات في الجولان.

وفي الجانب الثاني استعرت حملة التنظيم والتدريب والتسليح، وتعمقت العلاقات مع الامبريالية والصهيونية، وتنامت المشاريع المشتركة مع أموال النفط ووظف هذا التنامي لخدمة التسوية التي تحقق الاستقرار، وتمّ استثمار المناخ العام الذي أعقب حرب الـ٧٣ . هذا المناخ العامل بدأب لسحق قوى خط التحرر ومنها المقاومة الفلسطينية، ولتزييف وقهر مرتكزات خط التحرر ومنها تحرير فلسطين. وهكذا تغير طابع الصدام مع المقاومة مستفيداً من مناخ التسوية السائد وتنامي سحق قوى التحرر. ذلك أن محاولات التصفية للمجموعات المقاتلة وإقفال الحدود بوجه المقاومة، فشلت جميعاً قبل الـ٧٠ . فقد بدأت في أيار ٦٧ على شكل صدام مع الدوريات الفدائية. ثم توسعت إلى محاولات للتصفية في تشرين ثاني ٦٨ وفي نيسان وتشرين ثاني ٦٩ . إلا أن هذه المحاولات لم تستطع أن تحقق أكثر من اتفاقية تنظم العلاقة. ولهذه النتائج أكثر من سبب. سبب خاص بتكوين الحكومة إذ إنها تضم قادة وطنيين يرفضون أيّ إجراء يؤدي إلى إنهاء عمل المقاومة من لبنان، ومنع تواجدها المسلّح. إلاّ أنهم يرفضون الفوضى والسلطات الموازية. ومن هنا جاء اضطرار ممثلي الجبهة اللبنانية للإعتماد على التنظيمات الشعبية المسلحة بدل الاعتماد على الجيش وقوى الأمن. وسبب خاص بالدولة الأكثر تأثيراً في وضع لبنان وهي سورية. فالسلطة فيها كانت تعمل جهدها حتى نهاية عام ٧٠ لتأمين كل أسباب الدعم للعمل المسلح من خلال الحدود السورية والأردنية واللبنانية. لأن العمل المسلّح يتفق مع نهجها في إسقاط كل أشكال التسوية السياسية الجزئية والشاملة. ورغم أن التركيب الداخلي للسلطة وأدواتها العسكرية، كان يخفف من فعّالية هذا التوجه، إلا أنها لم تتردد في تقديم الدعم المطلوب للمقاومة في لبنان عام ٦٩ ، وفي الأردن عام ٧٠ . وأما السبب الثالث فيرجع إلى أن القيادة العربية لم تكن قد انتقلت بعد بالكامل إلى الدول النفطية، وأموال النفط لم تكن بعد قد امتلكت القرار السياسي وفعلت فعلها المدمّر في كل مرتكزات التحرر وقواها، لذلك كلّه فشلت محاولات التصفية السابقة.

ومع تنامي محرّكات الصراع بين خطين تجددت محاولة التصفية في أيار ٧٣ ، ثم غدت المحاولة جزءاً من معركة مثلثة الاتجاهات في نيسان ٧٥ . إذ إنها تستهدف سحق كل وجود مسلّح فلسطيني في لبنان وإجلاء الحجم الأكبر من المدنيين غير المقاتلين. وتستهدف إجهاض عملية التنامي المتعاظم لقوى خط التحرر، وتصريف مسار الصراعات الطبقية في أقنية طائفية. لكن ميزان القوى كان شديد الرجحان لأطراف خط التحرر: الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية والذين استعصوا على الاحتواء الطائفي من العمال والفلاحين. وهنا جاء التدخل العسكري السوري الفعّال ليعدّل ميزان القوى لا ليقلبه. إلا أن المسألة الجوهرية هي أن قيادة الثورة الفلسطينية وبالأخص قيادة فتح لم تكن راغبة

بمواصلة المعركة إلى النهاية. ولذلك لم تغلق الجسور مع النظام السوري طيلة مرحلة الصراع المسلّح. وقدّمت للقوات السورية أكثر من دليل لإثبات نيّتها في تجنب القتال وتجلّى هذا بشكل فاقع بعد وصول القوات السورية إلى مداخل صيدا وطرابلس والانسحاب المفاجيء وغير المبرر من سفوح الجبال. وبما أن الأسباب لم تكن ناجمة عن تقديرات عسكرية، وإنما عن تصورات سياسية، فقد أدّى ذلك إلى حدوث الشرخ الأهم بين المقاومة والحركة الوطنية.

إن المسار اللاحق والمقدمات التي أعقبت حرب الـ٧٣ قد برهنت جميعها أن القبول بالحل السياسي هو قاسم مشترك. فمؤتمر جنيف كان مطلباً بالنسبة لقيادات فلسطينية وخاصة فتح الفصيل القائد. وهذا المؤشر البالغ الأهمية التقطته قيادة دمشق بفرح كبير لأنه يثبت وجود عنصر جوهري للقاء. والحوار بالرصاص من أجل القبول بدولة في الضفة والقطاع يؤكد وجود العنصر الجوهري نفسه. لماذا؟ لأن الدولة التي تقوم في ظلّ الواقع المشخّص هي برهان ساطع على القبول بالاعتراف المتبادل والتعايش السلمي مع "إسرائيل" خارج الضفة والقطاع. والتفسير الذي يناقض ذلك هو تفسير ذاتي لا يستطيع أن يغير الواقع.

إن الدولة التي تنتزع خارج إطار التسوية السياسية، هي وحدها التي تكون مرحلة من مراحل التحرير. وهذه لا تتحقق إلا من خلال السيطرة المسلحة على تلك الرقعة من الأرض. ومن خلال القدرة على الثبات فوقها ومتابعة عملية التحرير دون أي تعايش أو اعتراف. ومع تجنب الجدل حول شكل الإدارة، وهل من الأفضل أن تكون لها علاقات والتزامات ومسؤوليات الدول، أم يجب أن تكون مجرد منطقة محررة وقاعدة ارتكاز، فإن أوائل السبعينات ثم الثمانينات وحتى التسعينات لا توفّر شروط الانتزاع المحدّدة. إذن فعندما يتم الحوار بالرصاص حولها قبل الـ٧٦ فمن حق النظام السوري أن يستنتج أن هناك قيادات فلسطينية تقاتل في سبيل التسوية بدل أن تقاتل مسار التسوية. وهذه نقطة لقاء أساسية، تسهّل مهمته ليس في سورية فقط وإنما في لبنان أيضاً.

لقد استثمرت قوى الجبهة اللبنانية مناخ التسوية السائد أفضل استثمار لتضرب في ظله مجمل خط التحرر وقواه. فقد كان الخاسر ثالوث خط التحرر بنسب متقاربة. وإذا كانت المقاومة قد وجدت في عقد الستينات من يمنحها القواعد ويدعم كفاحها المسلح عبر الحدود المجاورة بل ويعرّض وجوده للخطر حتى يحميها من السحق في الأردن، فإن الأنظمة التي غدرت بها وخذلتها في أيلول ٧٠ وخصوصاً الأنظمة القريبة والفاعلة وفي مقدمتها نظاما بغداد والسعودية، قد زادت من غدرها وخذلانها في عقد السبعينات وأضحت متآمرة عليها في عقد الثمانينات، وبالتحديد في حرب الـ٨٢ .

وبما أن ضربة الـ٧٦ لم تكن قاضية فقد التقت مصلحة السلطة الطبقية في لبنان مع مصلحة الامبريالية وإسرائيل في توجيه ضربة جديدة عام ٧٨ . وهكذا باتت كل الحدود المحيطة بفلسطين مقفلة بوجه المقاومة الفلسطينية، ومحروسة من قبل الجيوش التي يجب أن تخترقها.

إلا أن المقاومة والحركة الوطنية استفادتا من التناقض الثانوي بين السلطتين القائمتين في بيروت ودمشق لتحققا التفوق من جديد على السلطة اللبنانية وقواها الشعبية المسلحة وجهازها العسكري، رغم كل الثغرات الذاتية والأخطاء المتبادلة. لكن الفرصة كانت قد فاتت. فعقد الثورة النفطية أعطى الدول النفطية وخاصة السعودية مقود القيادة. ورفع الشرائح الطبقية السائدة كلّها، ربما باستثناء اليمن الديموقراطية إلى مواقع الطبقات الوسطى والعليا. وكل هذه الطبقات تلاقت مصالحها في خط التسوية، مع فروق في الدرجة لا في النوع. ومن أجل إنجاح هذا الخط لابدّ من ضرب كل مقوّمات الكفاح المسلّح، بعد أن أقفلت كل الحدود، وتلاقت مصالحها أيضاً في سحق كل مرتكزات التحرر من تطوير قوى وعلاقات الانتاج، إلى إنهاء الأحلاف والقواعد والتبعية، إلى ممارسة الديموقراطية، إلى التحرير، إلى الوحدة، إلى استعادة الأجزاء الملحقة. ولا قيمة لترتيب هذه المرتكزات. ففي ضرب أيّ عنصر منها ضرب للعناصر الأخرى، وفي انتزاع أي عنصر منها إسهام في انتزاع العناصر الأخرى.

وأموال النفط أمدّت كل السلطات الطبقية التي غدت في المواقع المضادة لخط التحرر، بكل عوامل التفوّق على معارضيها، أي على قوى خط التحرر المحلي أو القومي. ودعّمت فاعلية هذه الأموال بالأساطيل التي تجوب البحار، وقوات التدخل السريع، وتقوية الاقتصاد الرأسمالي والدور السياسي والعسكري للدول الرأسمالية. وبتزويد أجهزة القمع المحلية بأنظمة ومعدات المعلومات وبالخبرة، وبالامتيازات ومولّدات القوة. وبثمار سياسة التضامن العربي، وبتغيير العلاقات بين الأنظمة بشكل مفاجىء وحاد، وبالتعاون الأمني حتى بين الخصوم المرحليين ضد قطّاع القيود، وبتعميم نمط الاستهلاك الرأسمالي، وبتضخيم حجوم قابضي الرواتب العلنية والسرية، وأجور الخدمات الإضافية السياسية والأمنية والخلقية.. وبالمقابل تقليص حجوم العاملين بالإنتاج، كي يظل الفرد والدولة مشدودين لأموال النفط ومانحيها.

وقوى التحرر المحلية والقومية قدّمت الدعم المتبادل للعديد من هذه السلطات. منه ماهو الزامي، ومنه ماهو اختياري. فالالزامي أملته محاولات الاستفادة من هوامش التناقضات المرحلية. والاختياري فرضته التقديرات الخاطئة، وغياب رؤية الوحدة بين ركائز خط التحرر وحتى الخلاف حول الركائز ذاتها، وفقدان التنظيم الطبقي - القومي الواحد، والالتزام بما تفرضه الأوضاع الدولية من سياسات وعلاقات، والانطلاق في علاقات قوى التحرر المحلية بالأنظمة من مصالح اقليمية ذاتية دون مراعاة حاسمة لمواقف هذه الأنظمة

من قوى التحرر المحلي والقومي في أقطارها، بل دون مراعاة حاسمة لموقف هذه الأنظمة من مجمل مرتكزات التحرر العربي.

في ذروة هذا المسار الملائم جداً للتصفية والموحش في حربه ضد خط التحرر، وجدت السلطة الطبقية في لبنان فرصتها الذهبية لسحق ثالوث التحرر. لكنها لا تمتلك القوى اللازمة لذلك. ومن هنا جاءت استعانتها بإسرائيل. وبما أن إقدامها على هذه الخطوة بقرار خاص هو انتحار. فقد سعت للحصول على موافقة كل السلطات المحلية المؤثرة، وخاصة المموّلة، وسرعان مالقيت استجابة وتشجيعاً، بل مشاركة في وضع الخطة بكل مراحلها. وكان مشروع فهد بعد كامب ديفيد هو التمهيد الأكبر. ورفض هذا المشروع يعطي العذر لمعسكر السعودية للتنصل من مسؤولية عدم النجدة. والحرب العراقية ـ الايرانية هي عذر آخر. فالتزاماتها كبيرة ونتائجها أخطر. إذ كيف يمكن زج ١٥٠ ألف عسكري من السعودية والأردن عبر ٧٠٠ كم من الحدود والمعركة دائرة في الشرق؟ وهل يجوز إنهاء اتفاقية فصل القوات بين سورية وإسرائيل دون أن تختار دمشق مكان المعركة وزمانها؟ ودون أن تتحرك الجبهة الأردنية؟ وإذا كانت الجبهتان السورية والأردنية غير مفتوحتين ففي أيّ مكان ستقاتل الجيوش العربية الوافدة من بعيد؟ وماهو رد أميركا على فتح كل هذه الجبهات؟ وهل يجوز أن يجر العرب إلى معركة خططت لها إسرائيل؟ وهل يمكن خوض مثل هذه الحرب دون تحضير ولو لبضعة أسابيع؟..

وعلى ضوء ذلك كله وضعت إسرائيل خطتها وبالاتفاق الكامل مع أميركا على كافة المراحل. إلا أن المخطط لم يكن قادراً على استيعاب الفارق بين حرب نظامية، وحرب نظامية وشعبية في آن واحد رغم مافي هذا المزج من ثغرات. ولذلك لم تنته الحرب بأيام وأسابيع، فقد بدأت بغارات جوية طيلة يومين. ثم دخلت القوى الجوية والبحرية والبرية المعركة. وتزايدت الحاجة لمزيد من القوات، حتى بلغت في[١٠٥] أعلى حجومها: ١٦٩ ألفاً و٨٠٠ دبابة و٢٠٠٠ ناقلة مدرعة ونصف مجنزرة و٦٠٠ مدفع ثقيل و٢٨ سفينة حربية وعشرات الطائرات المتنوعة التي تقصف يومياً.

لقد بدأ الاجتياح في ٦ حزيران ٨٢ وفي ١١ حزيران تم وقف إطلاق النار بين قوات العدو وسورية وفي ١٣ حزيران دخلت قوات الغزو قصر بعبدا وفي ١٣ آب تم وقف إطلاق النار الأخير مع قيادة منظمة التحرير وفي ٢١ آب بدأت مغادرة المقاومة بيروت. وفي ١٥ أيلول دخلت القوات الإسرائيلية بيروت بعد اغتيال مرشحها بشير الجميل وارتكبت المجازر في صبرا وشاتيلا. وفي ٢٥ أيلول تبدّل طابع الصراع ليصبح حرب عصابات على يد المقاومة اللبنانية. والقوات الفلسطينية التي لم ترحل كيّفت نفسها مع الأسلوب الجديد في الحرب الشعبية ومن خلال المقاومة اللبنانية.

وهكذا لم تنته الحرب التي دامت قرابة الأشهر الثلاثة إلا لتبدأ الحرب المستمرة مع استمرار وجود قوات الغزو. والحرب الجديدة القديمة لم تكن أقل كلفة، إذ بدأت بعدة عمليات في الأسبوع لتصبح عدة عمليات في اليوم، وبعضها يوازي حرباً كاملة. مثلاً عملية صور الأولى كلفت العدو ٧٦ قتيلاً حسب المصادر الرسمية و٣٠٠ قتيل حسب الجنود الجرحى. وعملية صور الثانية ٢٩ قتيلاً و٢٩ جريحاً حسب المصادر الرسمية للعدو، و١٠٠ قتيل و١٠٠ جريح حسب المراسلين الأجانب. وعمليتا تشرين أول ٨٣ في بيروت أوقعت بالقوات الاميركية ٢٤١ قتيلاً وبالفرنسية ٥٨ قتيلاً. وخسائر العدو خلال عام حزيران ٨٢ ـ حزيران ٨٣ حسب الإحصاءات الرسمية ٥٠٠ قتيل و٢٧١٧ جريحاً. وحسب المخابرات الأميركية ستة أضعاف الرقم. ومحصلة أرقام المعارضة الداخلية حوالي عشرة أضعاف الرقم.

هذه النتائج غير المتوقعة للغزو، أربكت السلطة الطبقية في لبنان مثلما أربكت كل الأنظمة العربية الأخرى. فمع طول الحرب الأولى واستئنافها بالثانية لم يعد بالمستطاع التستر بالزمن اللازم للتحضير، فالزمن تجاوز الأسابيع والأشهر إلى السنوات. ولا بالخوف من الوقوع في فخ اسرائيلي منصوب، فإسرائيل هي التي اضطرت لسحب قواتها من نصف مااحتلته دون مقابل، وهي التي غدت تعاني في الداخل. ولا بالجهد العسكري الأساسي الذي تستطيع توجيهه إلى جبهتي الأردن وسورية لأن الجهد الأساسي قد شغلته حرب لبنان لمدة أشهر ثلاثة، ولأن الحرب المتجددة قد ألزمته بالاحتفاظ بقسم غير قليل من هذا الجهد في حالة حرب. ولا بالمعاهدة اللبنانية ـ الاسرائيلية ـ الأميركية التي تم توقيعها فقد ماتت هذه الاتفاقية قبل أن تطبق بسبب المقاومة اللبنانية المسلحة وحربي الجبل والضاحية.

في البدء حاولت السلطة اللبنانية الظهور بمظهر المعتدى عليه، فأمرت الجيش بالتحرك والمشاركة في القتال، فلم يتحرك. ودعت الشعب الباسل للمقاومة، فانتشرت قوات الجبهة اللبنانية في الجبل والشوف بالتنسيق المحكم مع قوات العدو، ثم دخلت بيروت والضاحية بالنسيق مع العدو أولاً ثم مع القوات المتعددة الجنسيات ثانياً لترتيب الأسس القادمة لدولتها الخاصة. وحاولت تعميم اليأس. إذ إن البديل عن إنهاء حالة الحرب والتعايش وإعطاء العدو دوراً في لبنان ذاته، غير متوفر. والبديل العسكري العربي غير قائم لأن جبهتي الأردن وسورية مقفلتان ولأن السفارة الإسرائيلية في القاهرة. ومحور القاهرة المعلن وغير المعلن بات يضم أهمّ دول المشرق: السعودية، الأردن، العراق. لكن المقاومة اللبنانية لم تتوقف وقوى خط التحرر انتزعت الانتصار.

لقد استعانت السلطة الطبقية بركائز البورجوازية والاقطاع: بيار الجميل وكميل شمعون، صائب سلام وشفيق الوزان، كامل الأسعد ومجيد ارسلان. فصادق المجلس النيابي على الاتفاق، لكن المسألة أن مجلس الـ٧٢ لم يعد يعكس وزن القوى عام ٨٣

ذلك أن قوى التحرر غدت هي الأقوى، حتى بعد خروج المقاومة من بيروت، وبعد انشغال الجنوب بمقارعة العدو الذي تمركز فيه. أولم تكن هزيمة القوات اللبنانية والجيش اللبناني دليلاً لا يقبل الدحض؟.

وماذا عن دور أنظمة التحالف الاقطاعي - البورجوازي في الأقطار غير المجاورة لفلسطين؟ إن هذا الدور يمكن استخلاصه من خلال التدقيق بكل خطوة مضادة لخط التحرر العربي ومن هذا الخط تحرير فلسطين. ويمكن استخلاصه أيضاً من خلال التدقيق بكل إجراء يستهدف تصفية قضية فلسطين. أوليس حلف بغداد ومشروع ايزنهاور والقواعد الثابتة والمتنقلة وقوات التدخل السريع والتبعية العسكرية والأمنية والاقتصادية والسياسية والايديولوجية، جميعها ضمن النهج المضاد للتحرر، والمقوّي للقاعدة المشتركة وضامنتيها: الرأسمالية العالمية والصهيونية؟ أوليس التخلف في قوى وعلاقات الانتاج ضمن النهج نفسه؟ أوليس انعدام الممارسة الديموقراطية، وتعميق التجزئة القومية والتفريط بالأجزاء الملحقة، ضمن النهج نفسه أيضاً؟ والتواطؤ مع الصهيونية العالمية لإجبار اليهود العرب على الهجرة، ألا يكمّل تواطؤ النازية والرأسمالية الحاكمة، مع الفارق في الأساليب؟ وإرباك نظامي القاهرة ودمشق في الخمسينات والستينات بمضاعفات الأحلاف وحرب اليمن والتحركات الدينية والمؤامرات المتلاحقة، ألا يشكّل دعماً للعدو وإضعافاً لفاعلية الدفاع ضد هذا العدو وبالتالي إضافة عناصر قوة جديدة للتصفية؟ ثم ماذا عن المليارات التي تغذّي صناديق الجباية اليهودية من خلال تغذية البنوك الصهيونية والرأسمالية الصهيونية بعشرات المليارات كل عام؟ وماذا عن تقديم الدعم غير المحدود لكل نظام يقبل بمشاريع التسوية ويتصدى للمقاومة ويسحقها؟ ومن هو أول من نادى بقبول قرار التقسيم؟ ومن هو الذي رتّب اللقاءات بين نظام السادات والعدو؟ ولماذا تقدم المليارات لسحق قوى التحرر وإلغاء كل الشروط المادية التي توفر إمكانية التحرير؟ ومن الذي أدخل الإفساد إلى صفوف منظمة التحرير وفي سبيل ماذا؟ وكيف انقلب مفهوم التحرير إلى فلسفة السلام العادل والدائم؟ ثم مشروع فهد؟ والبند السابع في فاس؟ وإسقاط الصراع العسكري؟ والتآمر في لبنان؟ وادّعاء الخلاف حول المنظمة لاحتواء كل أطرافها؟.

هذا هو دور التحالف الاقطاعي - البورجوازي القريب من فلسطين والبعيد عنها. والمسار لم ينته بعد.

الهوامش

١ ـ قصة الأرض والفلاح: الاصلاح الزراعي في مصر: عبد الرزاق الهلالي.
٢ ـ الفكر العربي ـ عدد أيلول ـ تشرين ثاني ٧٨
٣ ـ هذا الانفتاح الاقتصادي: فؤاد مرسي ص١٦
٤ ـ هذا الانفتاح الاقتصادي: فؤاد مرسي ص١٥
٥ ـ مجلة الفكر العربي ـ ايلول ـ تشرين ثاني ٧٨د
٦ ـ الأحزاب ومشكلة الديموقراطية في مصر: عصمت سيف الدولة ص٦٦
٧ ـ هذا الانفتاح.. مرسي ص١٥
٨ ـ الحركات الفلاحية في سورية ولبنان: عبد الله حنا ص٤٤
٩ ـ الثقافة والتنمية الاقتصادية: رزق الله هيلان
١٠ ـ الثقافة والتنمية الاقتصادية: رزق الله هيلان ص١٣٩
١١ ـ تقرير الاتحاد العام للعمال في سورية عام ٧٢
١٢ ـ الثقافة والتنمية.. هيلاني ص١٣٩
١٣ ـ من أبحاث المؤتمر الثاني للتعبئة ـ دمشق ـ أيلول ٧١
١٤ ـ قصة الأرض... الهلالي
١٥ ـ مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية ـ بغداد ـ آب ٧٦
١٦ ـ ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي: عبد الحميد الابراهيمي ص٤٩
١٧ ـ مجلة عالم الصناعة ـ بغداد ـ تموز ٧٤
١٨ ـ ابعاد الاندماج ـ الابراهيمي/ من جداول ص٤٣ ـ ٤٨ ـ ٥٤ ـ ٥٦ ـ ٦٩ ـ ١٢٠ ـ ٣٤٢

١٩ ـ مجلة النفط والتنمية ـ بغداد ـ تموز ٧٧
٢٠ ـ الرقم ٣٫٧٪ في مجلة النفط و٩٪ في ابعاد الاندماج
٢١ ـ ابعاد الاندماج: ص٤٨ ، ٥٦ ، ٧٨ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ٣٤٢
٢٢ ـ قصة الأرض.. اللهلالي.
٢٣ ـ الاقتصاد السياسي: فتح الله وَلُعلو: نموذج المغرب
٢٤ ـ ابعاد الاندماج ـ براهيمي ص٣٤٢
٢٥ ـ ابعاد الاندماج ـ براهيمي ص٤٨ + مجلة شؤون عربية ـ تونس عدد تشرين ثاني ٨٢ بحث المغرب
٢٦ ـ الاقتصاد.. ولعلو ـ نموذج المغرب + شؤون عربية، تشرين ثاني ٨٢ بحث المغرب + مجلة المستقبل ـ باريس ٢٥ شباط ٧٨
٢٧ ـ شؤون عربية كانون الثاني ٨٢
٢٨ ـ الاقتصاد.. ولعلو
٢٩ ـ شؤون عربية ـ تشرين ثاني ٨٢ ص٦٠
٣٠ ـ الاقتصاد... ولعلو
٣١ ـ شؤون عربية ـ كانون ثاني ٨٣ ص٤٤
٣٢ ـ ابعاد الاندماج.. ص٦٩
٣٣ ـ الاقتصاد.. ولعلو + شؤون عربية تشرين ثاني ٨٢ ـ المغرب
٣٤ ـ ابعاد الاندماج ص٤٨ + شؤون عربية تشرين ثاني ٨٢ ـ المغرب
٣٥ ـ ابعاد الاندماج ص٣٤٢
٣٦ ـ ابعاد الاندماج ص١٢٠ + شؤون عربية تشرين ثاني ـ المغرب
٣٧ ـ ندوة الحزب الشيوعي الفرنسي مجلة الحرية ـ بيروت نيسان ٨٣
٣٨ ـ من تقرير مهدي بن بركة
٣٩ ـ الأرقام من: المشاكل الفلاحية في المغرب العربي: جون بونساي + مجلة شؤون عربية أعداد كانون ثاني ٨٢ ـ تشرين ثاني ٨٢ ـ كانون ثاني ٨٣ + مجلة المستقبل ٢٩ تشرين ثاني ٧٧ و١٤ كانون ثاني ٧٨ و٢٦ آب ٧٨ + الاقتصاد.. ولعلو: نموذج تونس + نتائج مخطط ٧٧ـ٨١ + تقرير محافظ البنك المركزي في تونس آب ٨٣
٤٠ ـ الأرقام من: خطة التنمية ٧٦ ـ ٨٠ + الحرية ٨٢/٥/١٠ + مجلة الهدف بيروت ٢/١٣/ ٨٢ و١٠ كانون ثاني ٨٣ و٨٢/٤/١٠ و٨٣/٤/٤ + الحرية ٨٢/٣/٢٢ + شؤون عربية حزيران ٨٢ وكانون ثاني ٨٢ وكانون ثاني ٨٣
٤١ ـ مجلة شؤون عربية كانون اول ٨١
٤٢ ـ مجلة المستقبل العربي ـ بيروت ـ أيار ٨١

٤٣ ـ شؤون عربية تشرين ثاني ٨٢
٤٤ ـ شؤون عربية ـ تشرين ثاني ٨٢
٤٥ ـ شؤون عربية ـ تشرين ثاني ٨٢
٤٦ ـ شؤون عربية كانون ثاني ٨٣
٤٧ ـ شؤون عربية كانون ثاني ٨٢
٤٨ ـ شؤون عربية ـ كانون ثاني ٨٣
٤٩ ـ شؤون عربية ـ تشرين ثاني ٨٢
٥٠ ـ شؤون عربية ـ تشرين ثاني ٨٢
٥١ ـ شؤون عربية ـ كانون ثاني ٨٣
٥٢ ـ مجلة الطريق ـ بيروت كانون الأول ٨٠ محور النفط.
٥٣ ـ مجلة المستقبل ٧٨/٣/٢٥
٥٤ ـ المستقبل ٧٧/١١/٥
٥٥ ـ مجلة المجتمع ـ بيروت ـ كانون ثاني ٨٣
٥٦ ـ الطريق ـ كانون الأول ٨٠ محور النفط.
٥٧ ـ النهار العربي والدولي ـ باريس ـ ١٩ كانون ثاني ٨١
٥٨ ـ مجلة الموقف العربي ٨٢/٥/٢٤
٥٩ ـ المستقبل العربي ـ أيار ٨١
٦٠ ـ المستقبل العربي ـ أيار ٨١
٦١ ـ شؤون عربية ـ كانون ثاني ٨٢
٦٢ ـ مدير مشروع دراسات التنمية لأقطار الخليج العربي ـ المستقبل ٨٢/٩/١٨
٦٣ ـ مجلة الجيل ـ بيروت ـ آذار ٨٣ بحث مستقبل النفط العربي.
٦٤ ـ مجلة الاقتصاد العربي حزيران ـ تموز ٨٢
٦٥ ـ الهدف ٢٩ آب ٨٣
٦٦ ـ ابعاد الاندماج ص١١٦
٦٧ ـ مجلة الأسبوع العربي ١٧ كانون ثاني ٨٣ عن منظمة التعاون والتنمية الاوربية.
٦٨ ـ المستقبل ٨٣/٦/١٣ من دراسة الغرفة التجارية العربية ـ السوفياتية
٦٩ ـ الاسبوع العربي ٨٣/٦/١٣
٧٠ ـ الهدف ٨٢/١/٢٣
٧١ ـ الهدف ٨٢/٢/١٣

٧٢ ـ الهدف ٨٢/٢/١٣

٧٣ ـ الطريق ـ نيسان ٨١

٧٤ ـ النفط والوحدة العربية: محمود عبد الفضيل ص١٤

٧٥ ـ شؤون عربية ـ نيسان ٨١

٧٦ ـ من جداول في: شؤون عربية ـ تشرين ثاني ٨٢ ص٤٨ + ص٨٢ وشؤون عربية ـ حزيران ٨٢ ص١١٩

٧٧ ـ الهدف ٨٣/١/٢٤ + الهدف ٨٣/٣/٧

٧٨ ـ الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية.

٧٩ ـ شؤون عربية ـ تشرين ثاني ٨٢ ص٥٩

٨٠ ـ شؤون عربية تشرين ثاني ٨٢ ص٨٢

٨١ ـ الحرية ٨٣/٨/٢١

٨٢ ـ ندوة الأمن الغذائي ـ دمشق ـ نيسان ٨٣

٨٣ ـ شؤون عربية كانون ثاني ٨٢ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

٨٤ ـ دراسات تحددها بـ١٥٠ مليون هـ.آ وأخرى بـ٢٠٠

٨٥ ـ شؤون عربية ـ كانون ثاني ٨٣

٨٦ ـ في مؤتمر قمة عمان نهاية عام ٨٠

٨٧ ـ شؤون عربية ـ كانون ثاني ٨٢

٨٨ ـ الإدارة الاقتصادية للجامعة العربية ـ شؤون عربية ـ نيسان ٨١ الحصة في شؤون عربية كانون الأول ٨١ ـ ندوة التكامل الاقتصادي العربي ٦٠٪

٨٩ ـ شؤون عربية آذار ٨٢

٩٠ ـ شؤون عربية ـ آذار ٨٢

٩١ ـ شؤون عربية كانون الأول ٨١

٩٢ ـ شؤون عربية كانون الأول ٨١

٩٣ ـ شؤون عربية ـ نيسان ٨١

٩٤ ـ شؤون عربية ـ شباط ٨٢

٩٥ ـ القوانين مقتطفة من: الأحزاب.. سيف الدولة ص٤٤ ، ٤٨

٩٦ ـ الحرية ٨٣/٣/٢١ والهدف ٨٢/٣/٦

٩٧ ـ الكفاح العربي ٨٠/١٢/٦ والجيل ـ آذار ٨٣

٩٨ ـ المستقبل ٨٣/٢/١٢

٩٩ ـ الحرية ٨٢/٥/١٧

١٠٠ ـ نص البيان في الهدف ٨٣/٢/٧
١٠١ ـ الهدف ٨٢/١/٢٣
١٠٢ ـ كانار انشنبيه ـ باريس ٨١/١٢/٢
١٠٣ ـ نص الوثيقة في الهدف ٨٢/٤/١٠
١٠٤ ـ نقلته الحرية ٨٣/٣/٢٠ عن يديعوت احرونوت في ٨٣/٣/٩
١٠٥ ـ حرب المواجهة في لبنان كما يرويها العدو ص٢١١

* الأرقام: حول النظام الرأسمالي في لبنان: محمد كشلي + الطريق ـ شباط ٨١ + الطريق تشرين أول ٨١ + مجلة دراسات عربية ـ بيروت ـ كانون الأول ٨١ + شؤون عربية ـ تموز ٨٢ ـ بحث لبنان + ابعاد الاندماج ـ براهيمي (الجداول) + شؤون عربية كانون ثاني ٨٢ + المستقبل ٢٢/ ٨٢/٥

٢ - قوى الشرائح الطبقية الدنيا

في ظل النضال الوطني ضد الاستعمار، وما تبعه من نضال ضد الحكم الاقطاعي - البورجوازي، نمت تنظيمات سياسية. وبسبب الترابط العضوي في مهام حركة التحرر العربي وتداخل الجانب القومي بالجانب الطبقي، أضحى التداخل في تكوّن هذه التنظيمات استجابة لضرورة موضوعية. وكل خلل في التوازن يكوّن ثغرة ذاتية في التنظيم تنعكس على شكل ثغرة موازية في ممارسة مهام التحرر، وبالتالي في التمهيد للثورة الطبقية - القومية ومواصلة صنع هذه الثورة. وبما أن الرؤية لهذه المهام وترابطها لم تكن موحدة، فقد توزعت الشرائح الطبقية ذاتها تنظيمات أممية وقومية واقليمية. ولهذا كله، لم تتبلور تنظيمات طبقية خالصة أو شبه خالصة. لم تتبلور تنظيمات طبقية تعكس مصالح وتطلعات الشرائح الدنيا من المالكين المتوسطين، والحرفيين والمهنيين، والضباط، والمدرسين، وتنظيمات طبقية أخرى تعكس مصالح وتطلعات العمال والفلاحين. فحزب البعث العربي الاشتراكي مثلاً كان يضم نسبة عالية من المهنيين والمدرسين والضباط والمعلمين والطلبة، ولكنه في الوقت ذاته وقبل الوصول للسلطة كان يضم من الفلاحين في سورية وحدها عشرات الآلاف، ومثل هذا العدد لم يكن متوفراً في الأحزاب الشيوعية العربية مجتمعة. وحتى العمال لم يكن تعدادهم في البعث بأقل منه في أي حزب شيوعي عربي في المرحلة نفسها. ولايوجد تفسير مقبول لهذا الوضع إلا تلبية مفهوم الترابط العضوي بين مرتكزات التحرر لتطلعات ومصالح طبقتي العمال والفلاحين دون مفهوم التعارض أو الانفصام. وتزايد الوعي الطبقي - القومي يفعل فعله لصالح الترابط وليس العكس.

هذا التشكل التنظيمي كان نتاجاً للتعقيدات التي خلفّها الاستعمار في الواقع العربي ونتاجاً لمسار التحالف الاقطاعي - البورجوازي المضاد لخط التحرر. لكنه لم يلبث أن غدا بذاته سبباً لتعقيدات جديدة أضعفت عملية دفع خط التحرر إلى الأمام. لماذا؟ لأن طبقتي العمال والفلاحين انشطرتا بين مجموعة من الولاءات. الأولى لبنية ووعي مسقطين على الواقع بنسبة عالية: لذلك فهما يتعاملان مع مهام التحرر والثورة الطبقية - القومية بكثير من

التنافر. مثلاً؟ المواقف من الاستعمار الفرنسي والبريطاني في مرحلة وظروف، ومن القواعد والأحلاف في مرحلة وظروف أخرى. ومن اسرائيل كدولة في مرحلة ومنها نفسها في مرحلة أخرى. ومن حق تقرير المصير للأقليات القومية في منطقة. ومن هذا الحق نفسه في المنطقة ذاتها مع تبدّل السلطة. وحتى من الاقطاع في ظروف سياسية محدّدة ومنه نفسه في ظروف أخرى رغم أن الاقطاع ظل على الدوام حجر الزاوية في معاداة خط التحرر العربي. والمواقف من الوحدة القومية رغم أن هذه الوحدة هي ضرورة مصلحية للعمال والفلاحين بمقدار ما هي ضرورة قومية لتحرر الأمة العربية وتطورها.

والثانية لبنية ووعي فضفاضين. لذلك فهما يضعان من الكوابح أمام حركة التحرر والثورة بمقدار ما يقدمان لها من الدوافع. كيف؟ في العمق والأسلوب وليس في الشمول. كيف أيضاً؟ إن التحول الاقتصادي ضرورة لكنه يجب أن يبقى في حدود الاصلاح دون الحسم. والنضال ضد الاستعمار والقواعد والأحلاف والتجزئة القومية واسرائيل يجب أن يتواصل. لكن دون أن يتحول إلى ثورة مسلحة. والصراع الطبقي كمحرك أساسي للتطور يجب أن يظل ملجوماً. وإن أفلت، فيجب ألا يتحول إلى صراع عنيف. وصيغة التعايش بين من يمتلك عشرات الهكتارات من الأرض، حتى المئات، ومن لايمتلك متراً واحداً من الأرض، وبين من يحوز على دخل محترم ومن لادخل له، يجب أن تبقى صيغة مكرّسة. والقيادة لابدّ أن تكون للأعلم. والأعلم هو المدرس والطبيب والمحامي والمعلم والطالب.. والوعي الطبقي القومي المعمّق فائض عن الحاجة، لذلك فهو ليس موضوع اهتمام، وبين الاشتراكية الاصلاحية والاشتراكية العلمية يجب أن تكون الفواصل متينة.

والثالثة لبنية ووعي يخلقان التعارض بين الاقليمي والقومي، ويقيمان حدوداً لقوميات وهمية، ويعيشان هموماً محلية صرفة، ويدمجان مصالح وأفكار فئات طبقية متنافرة ومصارعة.

والرابعة لبنية ووعي يطمسان القومي والطبقي، ويتمسكان بالديني والمذهبي.. وهكذا أضاف توزع العمال والفلاحين بين هذه التنظيمات إضعافاً جديداً لمحصلة القوة الدافعة لخط التحرر والثورة إلى الأمام. وتكامل هذا الاضعاف مع النتائج المقلّصة للقوة، والناجمة عن الانشطارات الطبقية العمودية بسبب التجزئة القومية. والانشطارات الأفقية بسبب الفروق في المداخيل.

إذن فتراكم التوالد تنامى في التعقيدات المضادة لخط التحرر والثورة الطبقية ـ القومية. وبالمقابل لم تتكوّن قوة عمالية ـ فلاحية قومية موازية لهذا التنامي، وقادرة على قيادة تحالفات طبقية مرحلية تحسم المعركة لصالح خط التحرر في المرحلة الأولى وتبقي الطريق مفتوحاً أمام القوة نفسها لاستكمال صنع الثورة الطبقية ـ القومية بكافة مضامينها. وفي

الوقت ذاته، لم تكن القوى المؤلفة من هذه الطبقات والشرائح موحدة الرؤية والمواقف والأساليب من مهام التحرر. ونجم عن انعدام هذه الوحدة الكثير من الهدر في الطاقة، ليس فقط لعدم شمولية التنسيق والتكامل، وإنما للتصادم في كثير من الحالات. وإذا كان من شروط التطور أن تحصل الوحدة والصراع ضمن الوحدة بين متضادات طبقية، فإن الصراع ضمن طبقة عمالية واحدة أو طبقة فلاحية واحدة، مناقض جذرياً لشروط التطور.

وفي حالات عدة، لم يكن تعامل كل قوة مع تصنيفها نفسه لمرتكزات التحرر العربي ثابتاً، حتى أنه لم يكن لولبي الحركة باتجاه متصاعد. إذ إن التضاد في الرؤية والموقف والأسلوب، تجاه بعض مرتكزات التحرر قد ساد أكثر من قوة وفي أكثر من مرحلة. فكم من قوة قاومت الديكتاتورية ثم مارستها أوتحالفت معها؟ وكم من قوة خوّنت أي اعتراف باسرائيل ثم قبلته؟ وكم من قوة تبنت الوحدة ثم عمقّت الاقليمية؟ وكم من قوة انقضّت على الطبقات المستغِّلة ثم ورثتها أو فاقتها؟..

هذه الظروف المتكاملة تفاعلت مع محركات الصراع الخاصة ببعض الأقطار فأحدثت تبدلات في السلطة الطبقية. وهذه التبدلات لم تكن لحساب تنظيمات عمالية ـ فلاّحية قومية، لأنها لم تكن قائمة، ولم تكن لحساب تنظيمات عمالية ـ فلاحية قطرية لأنها لم تكن خالصة ولاقادرة. وإنما كانت لحساب فئة الضباط والفئات المتقاربة معها بالدخول والرؤية والاهتمامات. وسواءً أكانت هذه الفئة جزءاً من تنظيم سياسي أو تنظيماً قائماً بذاته، فالفروق في التعامل مع مهام التحرر العربي ظلّت نسبية.

وإذا كان التعميم يحمل أكثر صفات التخصيص، فإن التخصيص هو الذي يستقصي كل دروس التجارب النابعة من ممارسة مجموعات هذه القوى لمهام التحرر العربي. ومن التعميم والتخصيص معاً نستخلص النتائج الضرورية للتغيير أي لحسم معركة التحرر العربي واستكمال صنع الثورة الطبقية ـ القومية بكافة مضامينها.

أ ـ القوى التي وصلت إلى السلطة:

وتضم جبهة التحرير الوطني الجزائرية: وتكوينها الطبقي وأسلوبها في النضال وأهدافها العامة كلها تكثفت في طريقة صنع الثورة الشعبية المسلحة في الجزائر، ثم في شكل التعامل مع مهام التحرر المحلي والقومي.

والجبهة القومية في اليمن الجنوبي: وتجربتها في انتزاع الاستقلال بالثورة الشعبية المسلحة، ثم تطور مواقفها وهي في السلطة تجاه مرتكزات التحرر المحلية والقومية يوفرّان أسساً للاستدلال حول إمكانيات التطور الذي تستطيع أن تسلكه الفئات الطبقية المكوّنة للجبهة.

وتنظيمات الضباط التي لم تكن فروعاً لاحزاب سياسية قد عبّرت من خلال طريقتها في الوصول للسلطة وممارستها لها عن جملة من النتائج: الأولى أنّها تضيق صدراً من أيّ نشاط شعبي منظم غير خاضع لها مهما كانت صور هذا النشاط وأساليبه، وتعمل بعنف وسرعة لسبقه واحتوائه، وتنفر أكثر من أي صراع طبقي سواءً أكان سلمياً أم مسلحاً، وتلجأ لعنف أشد وسرعة أكبر لاستباقه واجهاضه واحتوائه. والثانية أنها تستوحي في ممارساتها مصالح الفئات الطبقية التي نبتت منها: من الملاكين المتوسطين والفلاحين الأغنياء إلى البورجوازيين المتوسطين والصغار. لذلك فهي لاتضم في صفوفها الجنود وصف الضباط لأن هؤلاء موالون بالضرورة لمصالح طبقتي العمال والفلاحين. ولأنهم أوفر حجماً ويقودون السلاح بشكل مباشر. والثالثة أنها تسير في حركية لولبية متصاعدة باتجاه مواقع وسياسات وأفكار السلطات الطبقية التي اسقطتها مع نهم أكبر نحو التسارع في الإثراء، وميل أشد نحو القهر والكبت والعنف، واستهتار أكبر بآراء ومواقف المعارضين، وخوف أقل من احتمالات الثورة الطبقية المضادة، وتزييف أوسع لمحرّكات الصراع الطبقي والقومي.

وتنظيمات الضباط المرتبطة بحزب سياسي: وهذه محصورة بالبعث العربي الاشتراكي. وكون هذه التنظيمات هي التي أوصلت البعث للسلطة في العراق وسورية، يحتاج لتفسير. وقدرة هذه التنظيمات على التحكم بالمسار اللاحق تحتاج إلى تفسير أيضاً. فقد تأسس البعث رسمياً عام ٤٧ ولخّص أهدافه العامة في شعارات الوحدة والحرية والاشتراكية. وهذا التلخيص على عمومياته قدّم خدمة كبرى لخط التطور القومي لأنه أتى في مرحلة القفز من فوق القومية إلى الأممية، ومسخ القومية العربية إلى قوميات سورية وفرعونية ولبنانية.. ومعارضة الأمة العربية بالأمة الاسلامية. وطغيان الاستعمار والاستبداد والاستغلال الطبقي.

وبنية مؤتمره التأسيسي مثلّث منذ البدء الدور القيادي للبورجوازية الصغيرة. إذ تألف هذا المؤتمر من مدرسين وأطباء ومحامين وموظفين وطلبة وحتى من ملاكين متوسطين. وهذا الدور القيادي للبورجوازية الصغيرة وبتسمية أدق للضباط والأطباء والمحامين والمدرسين والمهندسين وكبار الموظفين والطلبة، بقي سائداً في كافة مؤتمرات الحزب وقياداته القومية والقطرية والفرعية، في فترات المعارضة والسلطة. حتى عندما انضمّ للحزب عشرات الآلاف من الفلاحين والعمال في الخمسينات، وعندما وصل الحزب إلى السلطة عام ٦٣ ونصّب نفسه ناطقاً باسم الفلاحين والعمال، وربط بالسلطة التنظيمات النقابية للعمال والفلاحين، فإن سلطات التقرير بقيت بيد هذه الفئات ذاتها. وهذه الفئات مصالحها متقاربة مع مصالح فئة الضباط التي تمتلك القوة العسكرية. ولأن الفروق في التطبيق لم تكن جذرية بين التيارات المتصارعة ضمن هذه الفئات، فإن العمال والفلاحين

والجنود لم يندفعوا لحمل السلاح دفاعاً عن أي تيار، فالفروق لم تكن تتناول مصيرهم.
وشكل الوصول للسلطة كان سبباً بمقدار ما كان نتيجة. فهو سبب لدور الضباط في مؤسسات التقرير لأنهم كانوا أداة الوصول للسلطة. ونتيجة لضعف الحزب لحظة الوصول. أما لماذا كان الحزب ضعيفاً بعد كل تلك القوة في الخمسينات؟ وبعد كل ذلك الدور القيادي في دفع مرتكزات التحرر العربي إلى الأمام؟ فالجواب يستدعي بعض التفصيل. لأن هذا الضعف هو الذي وفرّ فرص القيادة خلال التطبيق لفئات الدخول العليا في الحزب، وما ينبى على حدود التطبيق من مواقف، ويخلق من نتائج تجاه مجمل مرتكزات خط التحرر العربي.
طيلة الخمسينات والحزب محتفظ بالدور القيادي في النضال من أجل دفع كل مهام مرحلة التحرر العربي إلى الأمام. والنقد المثير للجدل الذي يجب أن يوجه إليه وبشكل صارم في حدود هذه المهام ينطلق من نقطتين. الأولى: عدم تثمير طاقاته الهائلة وطاقات حلفائه المرحليين، في إطار الصراع الطبقي كمحرك أساسي للتطور، والوصول بهذا الصراع إلى نهاياته مع الإقطاع، لأن الاقطاع كان أهم العقبات في طريق تطور قوى الانتاج. والوصول بهذا الصراع الطبقي أيضاً إلى نهاياته مع فروع البورجوازية التي تعمق التبعية، وتعرقل التطور المستقل في قوى الانتاج. وقوة الحزب في قطاعات الفلاحين والعمال والجيش والطلبة كانت توفر هذه الإمكانية. ومصالح حلفاء الحزب في هذه الفترة لم تكن تتعارض مع هذه النتائج، بل كانت تتفق معها. ومتانة الوضع الشعبي والعسكري والاقتصادي بوجه اسرائيل والمشاريع والأحلاف الاستعمارية لم تكن لتضعف، بل تتعزز. إذاً لماذا لم يتحقق ذلك؟ لأن النسبة العظمى من القيادات الحزبية العليا كانت ضد تأجيج الصراع الطبقي وخصوصاً اللجوء إلى العنف في هذا الصراع.
والثانية عدم لجوئه إلى العنف الشعبي المسلح لتحقيق بعض مهام مرحلة التحرر في الأقطار التي تتوفر فيها قوة كبرى للحزب، وتتوفر فيها أيضاً قوى ماركسية أو محلية تلتقي مع الحزب حول بعض هذه المهام. وهنا يضاف إلى بنية القيادات وفكرها وأسلوبها في العمل، سبب جوهري آخر، وهو التناحر مع القوى الماركسية حول مسألتي فلسطين والوحدة، رغم التنسيق الفعّال في كافة مجالات النضال المعادية للقواعد والأحلاف والمشاريع الاستعمارية، والمعادية للديكتاتورية والفساد الاداري والاستغلال الطبقي. ومسألة الثورة الشعبية المسلحة إن لم تستهدف الحدود والقواعد والأحلاف والاستغلال الطبقي في المرحلة المحدّدة، فهي غير قادرة على استهداف أي شيء آخر. بل غير قادرة على الاستقطاب الشعبي.
وبما أن القيادات لم تؤجج الصراع الطبقي، فقد بدأ التعارض بين التطور المتصاعد في

البنية الطبقية، وبين أفكار القيادات وأساليبها في العمل، وبدأت بوادر التصرف المنعزل تشق طريقها نحو العنف الطبقي. وفي نهاية الخمسينات غدت هذه البوادر تشكل ظواهر اجتماعية يحركها بعثيون من أبناء الفلاحين أو من أبناء فقراء المدن. والمحركون لم يكونوا من الفلاحين والعمال فقط، بل من المعلمين والجنود والضباط، دون تعليمات حزبية. وإذا كان الصراع الطبقي في القطاع العمالي لم يصل إلى العنف المسلح، فإنه في الريف قد وصل إلى هذا العنف. وبرز ذلك العنف بشكل خاص في قرى متعددة من أرياف ادلب وحلب وحماه وحمص والقنيطرة حيث يسيطر الاقطاع العائلي. أما في مناطق الاقطاع القبلي فقد حدّت العلاقات القبلية من عوامل التحريك الطبقي.

هذه الظواهر غير المنسقّة كان من المحتّم أن تفرض شروطها في التنسيق والتطور إلى ثورة طبقية. لأن ظروفها الموضوعية والذاتية كانت متوفرة. والثغرة الوحيدة في ظروفها الذاتية كانت تتمثل في القيادات. وفي هذه الحالة، أليس من المنطقي الافتراض، أن القيادات هي التي ستتغير لتتلاءم مع التطور الجديد في البنية والمصالح والأفكار والأساليب؟ أو لم يكن مسار التطور في القطاعات الأخرى مدعماً لهذا الافتراض؟.

في نهاية الخمسينات وقبيل حل الحزب في سورية بات العمال البعثيون والمتعاطفون معهم يحتلون أهم المراكز القيادية في التجمعات العمالية الكبرى مثل النقل والمرفأ والنسيج. وغدا الفلاحون البعثيون والمؤيدون يقودون القطاع الفلاحي في محافظات عدة. وفي الوقت نفسه كان الفلاحون في مناطق الملكيات الصغرى يؤيدون البعث لمواقفه القومية السليمة ولأن اشتراكيته لاتتعارض مع مصالحهم بل تعززها. وغدا الطلبة البعثيون في الموقع الأول من مراكز قيادة القطاع الطلابي. وفي الجيش أضحى لابناء الفلاحين وفقراء المدن الوزن الأكبر في تقرير المواقف.

عند هذه الدرجة من مستوى التطور في البنية الطبقية، وما تفرزه هذه البنية من أفكار وسياسات ومواقف وأساليب، جاء قرار حل الحزب استجابة لشرط عبد الناصر من أجل الوحدة. ثم جاء الاصلاح الزراعي والتأميم بحدودهما المعروفة المجهضة للصراع الطبقي دون حسم الاستغلال. وبعد ذلك جاء الانفصال. وترافق هذا المسار مع الاجتهادات في المواقف من حل الحزب. والتعاون مع أجهزة الحكم. وحدود التأميم والاصلاح الزراعي، والديكتاتورية، والانفصال، وحكم الانفصال.. وهذه الاجتهادات ولدّت صراعات داخلية وانقسامات وتشكيلات تنظيمية. كما ولدّت صراعات مع قوى سياسية أخرى وفي مقدمتها الحزب الشيوعي السوري. وقد انعكس ذلك كلّه على تماسك الحزب ونشاطه وبنيانه وتحالفاته في الأقطار الأخرى، وبشكل خاص في العراق والأردن ولبنان واليمن، وهي المراكز المهمة للحزب ولقوى التقدم الماركسية والقومية والمحلية الأخرى.

في ظل هذا الوضع جاء وصول الحزب للسلطة في العراق وسورية. ففي العراق كان وضع الحزب قوياً نسبياً. لذلك شارك الحزب بقطاعيه المدني والعسكري في إنجاح الوصول. إلا أن الثغرات القاتلة كانت كبيرة. فقوة التقرير والتنفيذ والقيادة في التنظيم العسكري لم تكن للجنود أصحاب المصلحة في التجذير قومياً وطبقياً. والقوة المقابلة في التنظيم المدني لم تكن للعمال والفلاحين والملتزمين بمصالحهم. والتحالفات التقدمية التي حكمت مرحلة ما قبل الـ٥٩ انقلبت إلى صراعات دموية. وهذه الصراعات ذاتها أضافت سبباً جوهرياً لقصر نفس القيادة البعثية، فعجلّت عملية الاستيلاء على السلطة قبل أن تصبح البنية التنظيمية للحزب مالكة لبرامج التجذير الثوري، وقادرة على تنفيذها وحمايتها، ومؤهلة في ذاتها وفي منظماتها وفي تحالفاتها لانجاز كل مهام التطور الداخلي والاشتراك الفعّال في انجاز كل مهام مرحلة التحرر العربي.

وفي سورية، لم يكن عدد الأعضاء العاملين في الحزب يتجاوز المئات، إبّان الوصول إلى السلطة الذي قاده ضباط بعثيون. وهذه ثغرة إضافية، تضاف للثغرات الذاتية التي اتسم بها وضع الحزب في العراق لحظة استلام السلطة، وهذه الثغرة جعلت الحزب يعيد بنيانه في ظل السلطة التي وضعه بها تنظيم الضباط، وليس التنظيم العسكري لأنه لم يقم. ومن الطبيعي أن تكون إعادة البناء في ظل السلطة مغايرة جذرياً للاعادة والبناء الجديد في ظل النضال ضد السلطة. وهذه النقطة بالتحديد قلبت كل النتاج التي كان يتجه إليها الحزب قبيل الحل، وهي نفسها التي مكنّت القوة العسكرية التي قادها الضباط، من التحكم بمراكز التقرير والتنفيذ. وبالتالي هي التي رسمت شكل المسار في تعامله مع كل مهام التحرر المحلي والقومي. أمّا لماذا تعجل الضباط باستلام السلطة. فالجواب ينطلق من نقطتين: الأولى هي ظروف الصراع التي ولدّتها مرحلة الانفصال، ومارافقها من أحداث دامية وأحكام بالإعدام وتسريحات عسكرية، وما لفّها من تحولات سياسية واقتصادية، ومن سباق على السلطة. والثانية ذاتية خاصة بدور الضباط في السلطة، في ظل وضع حزبي وسياسي يتحكمون هم بإعادة ترتيبه.

وقيادة الحزب لم تكن أقل استعجالاً، لأن الهرب لمواقع السلطة يسهّل حسم الكثير من الصراعات: ضمن الحزب وحوله، ومع الشيوعيين، ومع الذين انشقوا عن الحزب وأقاموا تنظيمات ناصرية، ومع البورجوازية والإقطاع في سورية، والديكتاتورية والسحل في العراق.

وهكذا قدّمت الصراعات الدموية ضمن قوى الطبقات والفئات نفسها، أعنف ضربة لظروف اختمار الوعي والتنظيم في صفوف العمال والفلاحين والملتزمين بمصالحهم، في جو صحي يوفر شروط الانقسام والصراع الطبقي وفق أسس معاداة أو مناصرة مرتكزات

التحرر العربي، ثم وفق أسس مقاومة استكمال صنع الثورة الطبقية - القومية أو النضال لاستكمال صنعها. ونتج عن ذلك جعل الفلاحين والعمال ملحقين بالفئات الوسيطة الرجراجة وليس العكس. وبالتالي عدم قدرتهم على التقرير والتنفيذ طيلة عقود عدة.

ولكن هل كان بالإمكان تجنب الصراع؟ كلاً بالتأكيد. لأن التناقض حول الوحدة كتجسيد لأمة عربية مكتملة التكوين، وكضرورة طبقية - قومية، وحول فلسطين كوطن يجب تحريره من خلال إزالة كل الأسس المادية التي تقوم عليها دولة إسرائيل وتقويض هذه الدولة، كان تناقضاً رئيسياً. إلا أن الصراع كان يجب أن يبقى فكرياً وديمقراطياً ضمن الجماهير ومن خلالها تماماً كما كان الوضع طيلة عقد ٤٨ - ٥٨ . وبين عامي ٥٨ - ٦٣ كان يجب على البعثيين والشيوعيين والقوميين العرب والديمقراطيين الآخرين أن يكوّنوا نوابض لتخفيف الضغط السلطوي بدل أن يسهموا في حوار أقبية التعذيب والسحل والتشريد. لكن الفرصة فاتت قبل أن يصبح البعثيون والشيوعيون أنفسهم ضحايا القمع من قبل السلطات التي دعموها. ولو لم تفت تلك الفرصة لكان الاستقطاب الطبقي حول مهام التحرر أكثر وضوحاً، ولكان النضج الطبقي - القومي وعياً وتنظيماً وممارسة أشد أثراً في دفع خط التحرر العربي نحو التحقيق.

والآن، بعد أن استلمت الفئات الوسيطة السلطة في أكثر من قطر بسبب مجمل الظروف المشخصة. ما هي العوامل التي كانت أكثر فاعلية في تقرير اتجاهات التعامل مع مرتكزات التحرر محلياً وقومياً؟ أهي المنشأ الطبقي أم الولاء الطبقي؟ أهي الرغبة في الارتقاء نحو مواقع الطبقات المنهارة أم مواصلة تصفية هذه المواقع وردم كل الأقنيةالتي تكوّن طبقة جديدة؟ أهي الارتفاع بالوعي والتنظيم والممارسة إلى المستوى الذي يوفر الشروط المادية والفكرية لانجاز مهام التحرر محلياً وقومياً، أم التكيف مع مستلزمات بناء طبقة جديدة وضرورات استقرارها في السلطة؟ إن استقصاء أبعاد الممارسة لكل مرتكز من مرتكزات التحرر هو الذي يوفر لنا استخلاص النتائج السليمة.

١ - تطور قوى الانتاج وتغيير علاقاته:

إن المؤشرات الأساسية التي تكشف الاتجاه الذي سلكته قيادات الفئات الوسيطة والمدى الذي قطعته في هذا الاتجاه تنطلق من حدود التحولات الاقتصادية، ومن تطور الانتاج والاكتفاء الذاتي، ومن إشباع حاجات الجماهير الأساسية، ومن انهاء التبعية. وهذه المؤشرات تتكامل ولا تتعارض . تتوالد ولاتتناقض. وكل خلل في أحد هذه المقومات لايلبث أن يتطور إلى مقتل لايشلّ المقوّم نفسه فقط، وإنما المسار كلّه. وإذ ذاك يبدأ التوقف فالتراجع. قد يحدث التقدم أو التراجع في احدها في مرحلة، إلا أن المسلسل المتكامل هو

الذي يحدد الإتجاه العام للتطور وليست حلقة فيه. إذن فلنتابع أهم مقومات التوجه في مسارها التاريخي.

أ ـ التحولات الاقتصادية في الأرض:

عام ٥٢ هبط السقف الأعلى للملكية في مصر إلى ٢٠٠ فدان للمالك وإلى ٣٠٠ مع اسرته. وعام ٦١ إلى ١٠٠ و ٢٠٠ مع الأسرة. وعام ٦٩ ونتيجة لاحتدام الصراع الطبقي العنيف في الريف وعودة نفوذ بعض الأسر الاقطاعية الكبرى، خفض الحد الأعلى إلى ٥٠ فداناً. ونتيجة لذلك بلغت مساحة الأراضي الموزعة [١] ٨١٧،٥٣٨ فداناً استفادت منها ٣٤١،٩٨٢ أسرة. في حين أن عدد الأسر المحتاجة [٢] للأراضي يبلغ ثلاثة ملايين، أي أن ٢،٦٠٠ مليون أسرة ظلت محتاجة للأرض، وفي الوقت ذاته زادت حصة الملكيات [٣] المتوسطة من ٣٠،٤٪ عام ٥٢ إلى ٣٣،٩٪ عام ٧٤ وهكذا تدرج الحد الأعلى للاحتفاظ بالنسبة للحد الأعلى للإنتفاع الذي هو ٥ أفدنة من ٤٠ ضعفاً إلى ٢٠ إلى ١٠ دون الأسرة. رغم وجود أكثر من ٢،٥ مليون أسرة دون أرض.

وفي العراق: عام ٥٨ حدّد السقف الأعلى بـ١٠٠٠ دونم في الأراضي المروية و ٢٠٠٠ في البعلية. وعام ٧١ هبط إلى ٦٠٠ في المروية و ١٠٠٠ في البعلية وعام ٧٥ خفض الحد الأعلى بالمنطقة الشمالية فقط إلى ١٢٠ دونماً في المروية و ٥٠٠ في البعلية. ومن جرّاء ذلك بلغت [٤] المساحة المستولى عليها حتى ٦٨ (٣،١٠٠) ملايين دونم وحتى نهاية السبعينات ١١،٥ من أصل ٥١ مليون دونم [٥] هي مساحة الأراضي المستثمرة و ١٢٠ مليون دونم مساحة الأراضي القابلة للزراعة، رغم أن ٨٦،١٪ من المالكين لايملكون إلا ٢،٤ مليون دونم ورغم أن عدد الأسر العاملة بالريف قبل الإصلاح هو ٨٥٢ ألف أسرة لايملك منها سوى ١٦٨ ألفاً فقط. أي أن حوالي ٨٠٪ من المشتغلين بالأرض لايملكون أرضاً. وهكذا بقي الفارق بين الحد الأعلى للمليكة الصغيرة والملكية الكبيرة بحدود العشرة أضعاف. إلا أن الحد الأعلى للملكية الصغيرة لايعكس واقع هذه الملكية. وهنا يصبح الفارق بين ٧٠٪ من المالكين وبين المالكين الكبار عشرات الأضعاف تماماً كما هو الحال في مصر، مع أن العراق غني جداً بالأراضي القابلة للزراعة بالتوازي مع تعداد الأسر العاملة بالأرض.

وفي سورية خفض السقف الأعلى للملكية عام ٥٨ إلى ٨٠ هـ.آ في المروية و٣٠٠ في البعلية. وفي مرحلة الانفصال ألغي الاصلاح الزراعي والتأميم إلا أن السلطة اضطرت للتراجع بسبب المعارضة العنيفة فلاحياً وعمالياً وطلابياً وعسكرياً وبرلمانياً وعام ٦٣ حدث تغيير في السقوف العليا حسب الأراضي. ففي المشجرة المروية أصبح الحد الأعلى ١٥ هـ.آ

وفي المروية ٥٥ وفي البعلية بين الـ٨٠ والـ٢٠٠ حسب معدل الأمطار. وفي محافظات الرقة والحسكة و دير الزور ٣٠٠ هـ.آ. وعام ٨٠ جرى تعديل على قانون الاصلاح الزراعي في غمرة الصراع الدامي الذي خاضته السلطة ضد الاخوان المسلمين. فأضحى الحد الأعلى في الأراضي المروية المشجرة ١٥ هـ.آ وفي المروية ٤٥ وفي البعلية بين الـ٤٥ والـ٢٠٠ حسب معدل الأمطار. وفي دير الزور والحسكة والرقة ٢٠٠ هـ.آ. وبعد انجاز الاصلاح الأول عام ٧٠ كانت النتائج: الاستيلاء على ١،٥ مليون هـ.آ تعادل ٢٨٪ من الأراضي المستثمرة استفادت منها [٦] (٥٢،٥٠٤ أسر وغدا توزيع المكليات: المالكون الصغار ٢٥٦،٠٣٤ يملكون ١٨،٤٪ والمتوسطون ١٤٦،٥٧٧ يملكون ٥٣،٣ والكبار ٦٢١٠ يملكون ٢٨،٣٪ من المساحة المزروعة. وبقيت ١٨٪ من الأسر الزراعية تعمل لدى الغير بالمشاركة أو بالأجرة أو بالطريقتين معاً. وبلغ عدد العمال الزراعيين إذ ذاك ١٥٠ ألفاً يؤلفون حوالي ١٨٪ من العاملين في الزراعة والصيد وتربية الحيوان.

وهذه النتائج لاتختلف اطلاقاً عن النتائج الناجمة عن جملة التعديلات في مصر والعراق. فنسبة الملكية المتوسطة تزداد والفروق بين متوسط الصغيرة والحد الأعلى تتراوح بين الـ٧ والـ٥٠ ضعفاً في تعديل ٨٠ حسب المنطقة والأرض. والملاحظة التي تستحق الاهتمام هي أن تعديل ٨٠ لم يشمل الأراضي المشجرة لأن ملكية الفئات الوسيطة القائدة للسلطة تتمركز فيها، وظل في الأراضي المروية فوق الحد الذي يطال ملكية هذه الفئات. والتصنيف الدقيق الذي نمتلكه هنا يساعدنا على ملاحظة الفارق الشاسع بين تعداد الملاكين الكبار ونسبة ملكيتهم، وتعداد الملاكين الصغار ونسبة ملكيتهم. وهذه الملاحظة تبين المدى الذي توقفت عنده التحولات في هذا القطاع.

وفي الجزائر صدر مرسوم الممتلكات الشاغرة في آذار ٦٣ ومرسوم إلغاء صفقات البيع للممتلكات الشاغرة التي تمت منذ تموز ٦٢ في الجزائر أو في خارجها. وأثناء ذلك كان العمال والفلاحون يقيمون تلقائياً نظام التسيير الذاتي في المعامل والأراضي والمؤسسات، ولم تفعل الحكومة أكثر من الاعتراف بالواقع، ونتيجة لذلك شملت الأراضي المسيرة ذاتياً حوالي ٣ ملايين هـ.آ تقارب ثلث الأراضي الزراعية. وعام ٧١ بدأت الثورة الزراعية التي استهدفت القضاء على الملكيات الكبيرة التي تزرع بالنيابة. وتأميم الأراضي المدارة جماعياً. والأراضي العامة غير المستغلة. وحتى ٧٨ بلغت المساحة المستولى عليها بموجب قوانين الثورة الزراعية [٧] حوالي المليون هـ.آ من أراضي كبار الملاك. وبهذا غدت الأراضي المستولى عليها من المعمرين وكبار الملاكين ٤ ملايين هـ.آ تعادل قرابة الـ٤٠٪ من الأراضي الزراعية. ورغم أن الثورة استهدفت الاستيلاء على الأراضي التي تزرع بالنيابة وتطبيق شعار الأرض لمن يفلحها، فإن الاستيلاء على مليون هـ.آ فقط من اراضي الملاكين الكبار لاينسجم مع

المستهدف. فالملاكون المتوسطون والكبار لايستثمرون الأرض بأنفسهم وإنما بالواسطة. إما من خلال العمل المأجور، وإما من خلال نظام تأجير الأرض أو المحاصصة. وحتى بعض المليكات الصغيرة التي يمتلكها موظفون أو عسكريون أو تجار.. فإن أصحابها لايعملون بها بأنفسهم، بل من خلال السبل نفسها.

وعام ٧٠ حدّد قانون الاصلاح الزراعي في اليمن الجنوبي سقف الملكية بـ٢٥ فداناً في الأراضي المروية و ٥٠ فداناً في الأراضي البعلية.

وعام ٧٥ حدّد مرسوم الاصلاح الزراعي في الصومال حق الاحتفاظ بـ٣٠ هـ.آ في الأراضي المروية و ٦٠ في البعلية كحد أقصى.

وقوانين الإصلاح الزراعي هذه ترافقت مع صدور قوانين العلاقات الزراعية، ومنح العمال الزراعيين حق التنظيم النقابي، وإقامة التنظيمات الفلاحية. وهذه القوانين والتنظيمات توازت في أهميتها مع قوانين الاصلاح. فهي قد ثبتت الفلاحين المستأجرين للأرض في أراضيهم. ومنعت الملاكين من استعادتها إلا اذا كانوا سيستثمرونها بأنفسهم، وهذه المسألة أثارت نقمة الملاكين المتوسطين إلى جانب الملاكين الكبار، وغدت سبباً هاماً من أسباب الصراع ضمن الفئات الوسيطة نفسها، لأن المالكين الزراعيين الذين لايعمل ذووهم في الأرض بأنفسهم، باتوا يطالبون بإلغاء قوانين العلاقات الزراعية أو تعديلها لصالحهم، وكان أكثر المهتمين بذلك هم الضباط والموظفون والمديرون، لأنهم لا يعملون بالأرض بأنفسهم، ولأن ملكيات الكثيرين منهم تفوق قدرة ذويهم على الاستثمار دون استئجار قوة العمل أو مشاركتها أو تأجيرها الأرض. ولم يكد يمر عقد على هذه القوانين إلا وجمّدت أو عدّلت لصالح ملاك الأرض الذين لايعملون بها. وهذه نتيجة حتمية لرسوخ دور الفئات الوسيطة في مراكز التقرير، ولارتفاع هذه الفئات في سلم الثروة نحو مواقع طبقية جديدة.

وقوانين الاصلاح والعلاقات الزراعية والتنظيمات النقابية تكاملت مع مشاريع استصلاح وارواء كبرى جرى تنفيذها أو هي في طور التنفيذ من قبل الدولة لأن القطاع الخاص يحجم عن استثمار الفائض في مشاريع كبرى لابشكل منفرد ولابشكل تعاوني. ففي مصر أنجز السد العالي في مرحلة الصعود ثم بدأ التوقف عن أي انجاز تنموي هام. وفي سورية أنجز مشروع ارواء سهل الغاب واستصلاحه ومساحته ٧٠ ألف هـ.آ ومشروع الخابور ومساحته ٧٠ ألف هـ.آ وذلك في الستينات، وبديء في نهاية الستينات أيضاً بإنجاز مشروع الفرات ومساحته ٦٤٠ ألف هـ.آ وقد دشّن عام ٦٧ إلا أن استصلاح الأرض تعثّر تماماً مع صعود الطبقة الجديدة في سلم الثروة. فحتى عام ٨١ أضحى قيد الاستثمار الزراعي [٨] الفعلي ١٠ آلاف هـ.آ فقط من أصل المقرر وهو ٢٠٠ ألف هـ.آ أي أن نسبة

الانجاز هي ٥٪ والمقرر انجازه في خطة ٨١ ـ ٨٥ هو ٦٣ ألف هـ.آ وبالقياس إلى ما أنجز خلال ١٥ عاماً تظهر النتيجة الهشة مع أن خطة انجاز الـ ٦٤٠ ألف هـ.آ تحدد عام ٢٠٠٠ كحد أقصى!!.

وفي الجزائر تشير التقديرات [٩] إلى وجود ١٫٣٠٠ مليون هـ.آ من الأرض التي يمكن ارواؤها الأمر الذي يرفع المساحة المروية من بدء السبعينات بنسبة خمسة أضعاف منها ١١٠ آلاف هـ.آ أنجزت.

وفي العراق [١٠] بات مليونا هـ.آ مرويين من أصل حوالي ٥ ملايين يمكن ارواؤها ومن المقرر أن تغدو المساحة المروية عام ٢٠٠٠ بحدود ٤٫٥ ملايين هـ.آ.

وفي السودان توسعت المساحة المزروعة من ٥٪ عام ٦٩ إلى ١٠٪ نهاية السبعينات من مجمل المساحة القابلة للزراعة. ويمكن زيادة الأراضي المروية [١١] إلى عشرة أضعاف المروي في بداية السبعينات.

وفي ليبيا حاولت السلطة أن تعيد للأرض اعتبارها بعد أن التهم العمل بالقطاع البترولي وبالإدارة والشرطة اليد العاملة النشطة حتى غدت نسبة العاملين بالزراعة عام ٦٩ (٢٪) فقط من اليد العاملة النشطة. ولذلك [١٢] رصدت برامج ٧٣ ـ ٨٥ التمويل اللازم لرفع المساحة المزروعة من ٧٥٦٫٧ ألف هـ.آ عام ٧٣ إلى ١٫١٤٦ مليون عام ٨٥ تغطي حاجات الاستهلاك المحلي. وكذلك استصلاح ٣٠٠ هـ.آ للماشية. لكن الحاجة إذ ذاك تستدعي إعادة ١٠٥ آلاف عامل زراعي للعمل في الريف.

وبما أن عقد السبعينات هو عقد الثورة النفطية، وفي هذا العقد تدفقت أموال النفط على الدول النفطية وغير النفطية من دول التحولات الاقتصادية باستثناء اليمن الجنوبي. فلننظر إلى الاستثمارات المستهدفة وحصة الزراعة منها وما أنجز بالفعل في هذا القطاع في عقد السبعينات [١٣] بالمليون دولار.

اجمالي الاستثمارات	الجزائر	العراق	ليبيا	سورية	مصر
	٣١٩٨٢	٤١٨٥٣	٣٣٧٥١	١٦٠٢٨	٣٣٧٨٧
المخطط للزراعة	٣٧٠٩	٧٤٥٤	٤٠٦٧	٣٩٨٨	٣٢١٤
المنفذ في الزراعة	١١٣٫٠٠ ٣٠٪	٥١٠٫٠٨ ٦٫٩٪	٥٣٧٢ ١٣٢٪	١١٨٦ ٢٩٫٨٪	٣٢٨٤ ١٠٢٪

السودان	الصومال	اليمن الجنوبي
١٠٠٦٧	٧٥٤	٣٢٣
٢٥٧٦	٢٥٦	١٠٧
٨١٩ ٣١٪	١٨١ ٧٠٪	٢٤٨ ٢٣٠٪

وإذا كانت نسبة المنفذ في الزراعة من اجمالي الاستثمارات المستهدفة لم تصل إلى الواحد والنصف في العراق والـ٤٪ في الجزائر والـ١٦٪ في ليبيا والـ٧٪ في سورية والـ٩٪ في مصر والـ٨٪ في السودان والـ٢١٪ في الصومال. فإن هذه النسبة تعكس عدم التوازن في التنمية، والتناقض المرعب بين نسبة قوة العمل في الزراعة والتربية الحيوانية، وحصة هذا القطاع في الانفاق التنموي الفعلي. وتشكل اليمن حالة استثنائية. فرغم ضآلة المخصص للزراعة فإن المنفذ يصل إلى الـ٧٦٪ من اجمالي الاستثمارات. وهذا التوجه ينسجم تماماً مع حجم قوة العمل العاملة في الزراعة. لكن شحة الاستثمارات الاجمالية تمثّل ثقل المأساة التي خلفّها الاستعمار وأكملتها التجزئة القومية وما رافقها من تباين في دخول الأقطار.

إن مقارنة قوة العمل الزراعية بالنسب المنفذة في القطاع الزراعي تسلط الضوء على الوضع المقلوب. ففي عام ٨٠ كان يعمل في القطاع الزراعي من مجموع [١٤] قوة العمل: في الجزائر ٤٩،٣٪ وفي العراق ٤٠،٣٪ وفي ليبيا ١٥،٧٪ وفي سورية ٤٧،٥٪ وفي مصر ٥٠،٤٪ وفي السودان ٧٦،٩ ٪ وفي الصومال ٨٠٪ وفي اليمن الجنوبي ٥٨،٦٪ ومن خلال هذه المقارنة يتبين أن النسبتين منسجمتان في ليبيا فقط ومتباعدتان جداً في الدول الأخرى، باستثناء اليمن الجنوبي الذي تتفوق فيه نسبة المنفذ على نسبة العاملين بالزراعة.

ومقارنة تغطية الصادرات للواردات الزراعية تقدم مؤشراً جديداً. ففي بداية السبعينات كانت الصادرات الزراعية تفوق الورادات الزراعية [١٥] في كل من الجزائر والمغرب وسورية ومصر وموريتانيا والسودان والصومال. أما عام ٧٨ فلم يبق الميزان موجباً إلا في السودان، إذ أصبحت نسبة التغطية:

الجزائر	مصر	ليبيا	الصومال	السودان	العراق
١١٪	٣٣،٨٪	٠،٠٠٣	٩٥،٦٪	١٧٦،٨٪	٦،٨٪

سورية	اليمن الشمالي	اليمن الجنوبي
٦٣،٤٪	٢،٦٪	٣،٩٪

إن الحكم على معدل النمو يطال هذه الأقطار بالدرجة الأولى. فبالإضافة إلى المغرب وتونس تتمركز كل الأراضي الزراعية تقريباً في هذه الأقطار وخاصة في الجزائر والسودان والعراق وسورية ومصر. ومن هنا فعندما يكون متوسط انتاج الهكتار من الحبوب في العالم ١،٩ وفي الوطن العربي ١،١ طن، فإن المعني بالإدانة بسبب هذا التدني في الانتاجية هو هذه الأقطار الزراعية. فسورية حتى بداية السبعينات كان فائضها الزراعي يغطي أكثر مستورداتها العامة. إذ لم تكن صادراتها من النفط والفوسفات تكاد تذكر، ولم تكن

مساعدات القمم العربية تمتها. ونهاية ٨٣ غدت [١٦] الزراعة فيها خاسرة، وما يستصلح من مشروعات الفرات تأكل مقابله الملوحة. ومع أن معدل الزيادة في الانتاج [١٧] من حيث الكم قد تدنى، وكذلك تدنت الانتاجية، فإن التزايد في الطلب مستمر، ويربو على نسبة التزايد في السكان، وهكذا تتصاعد الفجوة.

ورغم أن تزايد الطلب على المواد الغذائية تتحكم به عوامل متنوعة فإن الفجوة بين [١٨]الانتاج الغذائي والطلب تتسع: ففي الجزائر مثلاً يتزايد انتاج الغذاء بنسبة ٠،٨٪ والطلب بنسبة ٣،٤٪ وفي مصر ٣،٤٪ مقابل ٣،٨٪ تزايد الطلب وفي العراق ٢،٨٪ مقابل ٥،٢٪ للطلب. وذلك رغم المساحات الزراعية الكبيرة، وإمكانيات الإرواء الواسعة، وضخامة الدخول البترولية في كل من الجزائر والعراق. ورغم القروض والمساعدات التي تتلقاها مصر بالإضافة إلى تحويلات العاملين بالخارج. ومع أن الميزان الزراعي للسودان بقي موجباً فقد انخفض الموجب [١٩]بين عامي ٦٩ و ٨١ من معادلة قيمة الصادرات لثلاثة أضعاف قيمة الواردات إلى زيادة قيمة الصدارات بـ٢٨٪ فقط عن قيمة الواردات رغم أن مساحة الأراضي القابلة للزراعة في السودان تقارب نصف مساحة الأراضي المزروعة في الولايات المتحدة.

إن الفجوة [٢٠]المتوقعة عام ٨٥ في هذه الدول هي: ليبيا ٨٣٪ اليمن الجنوبي ٦٣٪ الشمالي ٥٩٪ الجزائر ٥٠٪ سورية ٥٣٪ مصر والسودان والعراق حوالي الـ٣٦٪ الصومال ٣٤٪ لكن هذه الفجوة المقدرة على أساس خطط التنمية متفائلة جداً. إذ إن تنفيذ الخطط في القطاع الزراعي مزرٍ للغاية كما اتضح من عقد السبعينات وهو العقد الأكثر ملاءمة للتنمية بسبب الفيض في الأموال البترولية. ففي مصر مثلاً تقلصت المساحة المزروعة بين ٧٣ ـ ٨٠ بنسبة ٣٪ وغدت تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية ٤٥٪ ونهاية ٨٢٪ باتت الواردات الغذائية تشكل ٧٠٪ من الحاجة. وبعد أن كان النمو في الانتاج الزراعي يشكل ٢٪ بين ٥٢ ـ ٦٨ انخفض إلى ١٪ فقط في السبعينات. وفي خطة ٧٦ ـ ٨١ لم تصل [٢١] حصة الزراعة في الناتج المحلي إلاّ إلى ١٤،٨٪ وفي خطة ٨٢ ـ ٨٧ تنخفض الحصة المستهدفة إلى ١٢،٦٪ والتراجع المتسارع في الانتاج والتغطية وسد الحاجات الغذائية بالغ الوضوح من خلال الأرقام الماضية في كل من الجزائر وسورية والعراق والسودان والصومال:

وفي الصناعة لم تكن قوانين التأميم متزامنة مع قوانين الاصلاح. ومع أن حدود التأميم لم تمس الصناعات الصغيرة إلا أنها لم تكن موحدة حول الصناعات المتوسطة. وتأخر صدور هذه القوانين يدلل على مدى الوهم الذي كانت تعلقه قيادات الفئات الوسيطة على الدور التنموي الذي يمكن أن تقوم به الرأسمالية الوطنية، كما يدلل على غياب الرؤية

المتكاملة للنهج التطبيقي الذي يجب أن يتخذه المسار. إذن ففي أي سياق تمت هذه التحولات؟ وما حدودها ونتائجها؟ وإلى أي مدى حصل التطور في هذا القطاع؟ وهل توجه هذا التطور نحو الاستقلالية والتكامل مع الزراعة وسد الحاجات الأساسية؟ وهل أرسى أسساً للوحدة القومية؟ أم سار في اتجاهات معاكسة لكل ذلك؟..

في مصر بين عامي ٥٢ ـ ٦١ قدمت السلطة للرأسمالية الوطنية من التسهيلات مالايمكن أن تتوقعه في ظل سلطتها نفسها. وهذا ما أكده أهم المدافعين عن الرأسمالية. [٢٢] وهذه التسهيلات طالت الأجانب أيضاً. ففي ٣٠ تموز ٥٢ صدر القانون الذي يضمن للأجانب الذين يوظفون رؤوس أموالهم في مصر أن يكون لهم ٥١٪ من مجموع رأس مال الشركة بدلاً من ٤٩٪ وفي ١٥ كانون الثاني ٥٣ صدر القانون الذي يؤجل سداد الضرائب المستحقة. وفي ١٨ شباط ٥٣ ناشدت السلطة الهيئات والشركات لإقامة مصانع في مصر. وفي العام نفسه تقرر اعفاء المدينين من تعويضات السداد العاجل. وإعفاء شركات الطيران من دفع الرسوم.. والسماح للتجار والمستودرين بإضافة تكاليف النقل إلى المواد المسعّرة. ورفع نسبة الأرباح. واطلاق يد شركة الملح والتعدين في المتاجرة بالملح. والتنازل عن شرط الجنسية المصرية للشركات التي تقوم باستغلال البترول. وقانون استثمار رؤوس الأموال الأجنبية. والسماح بالسمسرة في التعامل مع الحكومة ومع الشركات. والسماح باستمرار تشغيل الأجانب بعد سن الستين. وتنظيم التعامل في بورصة الأوراق المالية. وإعفاء السلع المستوردة على أن يعاد تصديرها بعد ذلك. والعفو الشامل عن جرائم التهريب التي وقعت منذ ٤٧ إذا استعادها المهربون خلال ثلاثة أشهر. ودعم شركات الغزل والمنشآت القطنية. وعام ٥٤ قانون الحرية الاقتصادية وحماية حقوق المدخرين والتسهيل لرؤوس الأموال الأجنبية التي تستثمر في مصر. ثم قانون تسهيلات المشاركة مع السلطة في شركة الحديد والصلب. وخفض الرسوم على الرهون العقارية التي تعقد مع البنك الصناعي. ومنح الأراضي المجانية لشركة التعمير. وبيع الأراضي البور للشركات وكبار المزارعين وأصحاب رؤوس الأموال بالتقسيط. وضمان شركة الفنادق المصرية. وضمان البنك الصناعي. والإعفاء الضريبي النسبي عن أرباح الرأسماليين الناتجة عن هذه التسهيلات. وقوانين الاجراءات التشجيعية للصناعة وحمايتها.

وعام ٥٦ فرضت الحكومة الحراسة على أموال قوى العدوان. ثم فوضّت الحراسة ببيعها للرأسماليين المصريين بثمن تصفيتها، وبدون اقتضاء الثمن عند البيع، وهكذا كسبت البنوك وشركات التأمين والشركات الصناعية والعقارية والزراعية أموالاً بمئات الملايين دون أن

تدفع شيئاً تقريباً. ثم أكملت السلطة سحب حجة المنافسة الأجنبية بتمليك الرأسمالية المصرية أموال البلجيك والاستراليين واليونانيين واليهود ومعدومي الجنسية.

ولكن، رغم كل هذه التسهيلات للرأسمالية الأجنبية والمحلية فقد كانت النتائج مأساوية. والوطن هو الذي دفع الثمن، فالرأسمالية الأجنبية لاتقدم إلاّ مقابل ثمن مزدوج: اقتصادي وسياسي. تبعية اقتصادية وسياسية. وهذا ما أثبته المسار اللاحق من سحب تمويل السد العالي إلى العدوان الثلاثي إلى ثمن مساعدات النقطة الرابعة إلى آثار سياسة الانفتاح الاقتصادي، إلى ظروف تقديم القروض والمساعدات. والرأسمالية المحلية امتصت كل ما تستطيعه من ثمار التسهيل والتشجيع دون أي اسهام يذكر في النشاط التنموي رغم أن هذا النشاط يخضع لشروط التطور الرأسمالي مع تسهيلات إضافية من قبل الدولة، لماذا؟ لأن التبعية للرأسمالية العالمية التي ترسخت عبر عقود عدة لاتطلق إسارها التسهيلات القانونية، ولأن الرأسمالية المحلية التابعة والمنخورة والعاجزة لاتستطيع ولاترغب في القيام بأعباء التنمية الرأسمالية في ظل قيادة طبقية أخرى.

وهكذا توجه القطاع الخاص نحو المباني بدل الصناعة. فارتفعت استثماراته [٢٣] في المباني بين عامي ٥٤ ـ ٥٨ من ٤٠ مليون جنيه إلى ٥٩ بينما لم تتجاوز مساهمة الرأسمالية [٢٤] في الشركات الجديدة ١,٤ مليون عام ٥٨ ورغم موقف الرأسمالية هذا فقد كان نصيب الصناعة [٢٥] في الناتج المحلي يرتفع من ١١٪ عام ٤٥ إلى ١٩,٩٪ عام ٦٠ ، ومعدل النمو الصناعي بين عامي ٥٦ ـ ٦٠ يسجل نسبة ٨٪ سنوياً. وعام ٦٠ بديء بتنفيذ خطة التنمية الأولى. واعتمدت الخطة على مساهمة القطاع الخاص بـ٤٠٪ من مجموع الاستثمارات. وعندما ثبت عقم هذا الوهم حدث التأميم عام ٦١ وقد شمل التأميم [٢٦] جميع البنوك وشركات ومؤسسات بلغ عددها ٣٨٤ وحدّد القانون ١٠ آلاف جنيه كحد أقصى لملكية أي فرد في مجموعة من الشركات. وتم إنهاء عقود المناجم والمحاجر واسقاط الالتزام عن شركات المياه والنور والترام الأجنبية وتأميم شركة شل. وعام ٦٤ صفيّت الحراسات. وأممت تباعاً الكثير من مؤسسات التجارة والمقاولات والنقل. وحتى عام ٧٣ أضحى القطاع العام يسيطر على ٧٥٪ من قطاع الصناعة، ومعظم التجارة الخارجية و٢٥٪ من التجارة الداخلية. لكن القطاع الخاص بقي ينفرد تقريباً بقطاع الزراعة.

وخطة ٦٠ ـ ٦٥ التي مثلت القمة وبداية التراجع في الوقت ذاته حققت بعض النتائج المهمة: نمواً زراعياً سنوياً [٢٧] قدره ٣,١٪ وصناعياً ٨,٥٪ وزادت حصة الصناعة في الدخل المحلي إلى ٢١,٨٪ لكن الخطة الذهبية اليتيمة أعطت الأولوية للصناعة الخفيفة والكمالية إلى حد ما مثل: الراديو والتلفزيون والسيارات والثلاجات والغسالات وأجهزة تكييف الهواء والدراجات والخزف والأغذية المحفوظة والغزل والنسيج. لأن الطبقة الجديدة

الصاعدة مهتمة قبل كل شيء بتوفير الكماليات اللازمة لمستوى حياتها المستجد. ولذلك لم تكن انجازات الخطة في مجال الصناعة متجهة جوهرياً لتأمين مرتكزات النمو المتصاعد في حقلي الزراعة والصناعة على حد سواء. فلم تتجه لانتاج وسائل الانتاج الضرورية لتطوير الزراعة وتوفير شروط الاكتفاء الذاتي وتأمين الاستقلالية في الغذاء. والضرورية لمواصلة النمو الصناعي بوتيرة متصاعدة، وفك التبعية الموروثة بدءاً من الآلات وبعض المواد الأولية، وانتهاء بالخبرة المتجددة، لأن هذا الاتجاه يحتاج لقيادة طبقية قادرة على فرض التقشف بدءاً من نفسها ومروراً بأجهزتها ومؤسساتها وتنظيماتها، وانتهاء بالقطر الذي تسيطر فيه. وقادرة في الوقت ذاته على خوض معركة شرسة مع التبعية الموروثة والفئات الطبقية المستفيدة منها، وقادرة على حسم الاستغلال الطبقي جذرياً في كافة القطاعات وعلى تحقيق التقارب شبه المتطابق في الدخول. وهذه القيادة لم تكن قائمة، كما أن الفئات الطبقية التي تستند إليها تتناقض فكرياً ومصلحياً مع هذا الاتجاه.

ومن هنا كانت النتائج منسجمة مع أقصى ما يمكن أن تحققه هذه الفئات في ذروة صعودها. فإلى جانب هذا النمو المتقدم نسبياً في الانتاج الزراعي والصناعي، لم يتحقق المستهدف في الزراعة إلا بنسبة ٦٣٫١٪ وفي الصناعة٤٩٫٥٪ بينما تخطت الزيادة المستهدف في الخدمات بنسبة ١٣٥٪ وبدل تقشف الدولة ازداد استهلاكها بنسبة ٥٥٪ مقابل زيادة الاستهلاك الفردي بنسبة ١٧٫٢٪ وبدل خفض رواتب الوظائف العليا ارتفعت بنسبة ٢٣٠٪ وازداد عددها بنسبة ١٤٥٪ وبدل تقريب الفروق بين الأجور لدرجة التطابق فقد بلغ الفارق بين أعلى أجر وأدناه ٤٠ ضعفاً.

ومع أن التقدم الذي حققته هذه الخطة نسبي ومحدود ومصادر، فإن الارتجال هو الذي ساد بعدها، ولم تعد السلطة قادرة على التقيد بخطة طويلة الأجل. فالطبقة الصاعدة قد نمت وغدت ترنو بأبصارها لفتح مجالات أوسع أمام الاستثمار الخاص، وهكذا حملت المرحلة السابقة بذور المرحلة اللاحقة. فلأن الأقنية التي تكوّن مستنقعاً طبقياً جديداً لم تردم، ولأن ما تراكم من خلال هذه الأقنية لم يصادر. ولأن وسائل الانتاج لم تغد ملكيةجماعية، أو ملكية خاصة للذين يعملون بها فعلاً، ولأن الفروق في الملكية ظلت شامخة، ولأن قوة العمل بقيت عرضة للاستغلال.. بات من الطبيعي أن ينحدر المسار. لأن الاجراءات التي تتم على الأرض هي التي تحكم الموقف بالنهاية. هي التي تمهد الطريق نحو التبدلات الجذرية في الملكية والدخول وسلطات التقرير والتنفيذ لصالح طبقتي العمال والفلاحين، أو تبقي الطريق مفتوحاً أمام الفئات الوسيطة والملتصقين بها للارتفاع بذاتها نحو مواقع طبقية جديدة على حساب تزايد بؤس العمال والفلاحين.

لقد بدأ انحدار المسار مع النتائج السلبية التي حققتها الخطة اليتيمة، ثم تواصل الانحدار

مقابل صعود القيادات الوسيطة في سلم الثروة. فمقابل نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٨،٥٪ ازداد الاستهلاك الخاص والعام بمعدل سنوي قدره ١٠،٥٪ الأمر الذي اضطر السلطة للاعتماد على العالم الخارجي. فارتفع [٢٩] العجز من ٧٠ مليون جنيه إلى ٣٥٠ بسبب زيادة الواردات، وبدأت أزمة ميزان المدفوعات، تطرح نفسها بقوة، ومع العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات تتعمق التبعية. وفي مرحلة ٦٥ ـ ٧٠ انخفض معدل النمو السنوي إلى ٢،٥٪ في الناتج القومي. وبين ٧٠ ـ ٧٦ انخفض الانتاج الزراعي والصناعي بنسبة ٢٤٪ وبلغ العجز عام ٧٦ مليار جنيه والديون الخارجية ٤ مليار دولار. وعام ٧٨ غدت نسبة الصادرات للواردات ٣٥٪ فقط. وطيلة مرحلة السبعينات أضحى معدل النمو السنوي في الزراعة ١٪ والصناعة ٢،٧٪ وأضحت ايرادات الموازنة تعتمد على النفط بنسبة ٥٠٪ والسياحة والقناة والعاملين بالخارج ٥٠٪.

وفي ظل القيادة الصاعدة في سلم الثروة يتوالى انحدار المسار. فالخط البياني بين خطتين لايشير إلى الانحدار فحسب بل إلى حدة الانحدار. ومع أن نتائج خطة ٨٢ ـ ٨٧ لم تظهر بعد، فالفارق بين المستهدف بموجبها والمتحقق في خطة ٧٦ ـ ٨١ يوضح تدهور دور الصناعة والزراعة في الناتج. ففي [٣٠] خطة ٧٦ ـ ٨١ ثم ٨٢ ـ ٨٧:

٧٦ ـ ٨١	الانتاج السلعي ٤٨،٣٪	الزراعي ١٤،٨٪	الصناعي ٢٩،٢٪
٨٢ ـ ٨٧	الانتاج السلعي ٤٠،٠٠٪	الزراعي ١٢،٦٪	الصناعي ٢١،٧٪
٧٦ ـ ٨١	الخدمات ٥١،٧٪		
٨٢ ـ ٨٧	الخدمات ٦٠،٠٠٪		

إن تنامي دور قطاع الخدمات في الناتج القومي بين الخطتين يتفق تماماً مع نتائج سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي هي بدورها ثمرة الوضع الطبقي الجديد. والذي هو أيضاً وليد التفاوت في الملكية والدخول.

وتطور العجز والقروض والمساعدات نتيجة حتمية للمسلسل نفسه. لأن هذا المسلسل لم يقد إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وإنهاء التبعية وانتاج وسائل الانتاج واشباع الحاجات الأساسية للجماهير وحسم الاستغلال الطبقي جذرياً وردم الأقنية التي تولد مستنقعاً طبقياً جديداً.. ولذلك يجب ألاّ نندهش عندما نجد أن الديون الخارجية تطورت وحسب بيانات وزارة الاقتصاد الوطني نفسها من ١،٦ مليار دولار عام ٧٠ إلى ١٩ عام ٨٢ بينما تشير أرقام أخرى إلى أن الديون الخارجية غدت ٢٤ مليار دولار. ومن أجل تسديد فوائد هذه الديون دفعت عام ٨٣ (٤٦٪) من مجموع قيمة صادراتها. والمشكلة أن هذه القروض تستخدم على الغالب لتمويل الاستهلاك وليس الانتاج. ويجب ألاّ نندهش أيضاً لأن العجز

الذي ارتفع من ٧٠ مليون جنيه في بداية خطة ٦٠ ـ ٦٥ إلى ٣٥٠ في نهايتها والذي بلغ عام ٧٦ مليار جنيه، أصبح في موازنة ٨٣ ـ ٨٤ وحسب وزير المالية نفسه ١٥٠٠ مليون جنيه. وليس غريباً أن تكون خطة السلطة في تغطية العجز مستندة إلى تحميل نتائجه للطبقات الفقيرة. لأن الطبقة المستفيدة من الانفتاح وما سبقه وما نتج عنه هي نفسها الطبقة التي نمت في ظل هذا المسار وأحكمت سيطرتها على السلطة مع بعض التبدلات في درجة الثروة والنفوذ بين شرائحها.

وتبدل حجم واستغلال الاستثمارات الأجنبية لا يشذ عن القاعدة. فبين عامي ٥٢ ـ ٦١ بلغ مجموعها ٢٠ مليون دولار منها ١٣ مثمرة للبحث عن البترول، أما عام ٨١ مثلاً بسبب الانفتاح فقد بلغت الودائع في المصارف الأجنبية ٢١٩٧ مليون جنيه للعاملين بالخارج من المصريين و ٨٤٠٣ للأجانب. ومن هذه الودائع استثمر في الخارج ١٫٥ مليار جنيه، أي أن المصارف الأجنبية تعمل بأموال المصريين كأساس، ولاتستثمر في مصر إلاّ أقل من نصفها. والمستثمر في الداخل يذهب نصفه إلى التجارة. وقد حددت هذه المصارف ١٥٠٠ مليون جنيه كأرباح [٣١] لعام ٨٢ . وما الضرر في ذلك طالما أن حركة هذه المصارف والاستثمارات الأجنبية عامة تخدم الطبقة المسيطرة من خلال الشراكة أو من خلال توسيع مجالات العمل وبالتالي زيادة الأرباح؟ وهل هناك ضير في أن يستفيد المستثمرون الأجانب ودولهم كما يستفيد المصريون أنفسهم؟ أفلا تقدم دول المستثمرين المساعدات السخية لمصر؟

لقد تلقت [٣٢] مصر خلال فترة ٥٢ ـ ٦١ مبلغ ٦٥٦ مليون دولار على شكل قروض وهبات من الدول الغربية والبنك الدولي. ثم ارتفع هذا المبلغ عام ٧٣ فقط إلى ٥٧٦ وفي مطلع ٧٤ إلى ١٥٠٠ مليون دولار. ثم توالى التصاعد ليبلغ ٥ مليارات عام ٧٧ . وبين ٧١ ـ ٧٩ قدمت الدول العربية وحدها حسب وزير المالية الكويتي، مساعدات بقيمة ٢٣ مليار دولار. وغدت المساعدات الأميركية والرأسمالية عامة، فريضة سنوية لقلعة التحرر: فالأميركية وحدها بلغت عام ٨٠ مليار دولار وعام ٨٣ (١٤٠٠) مليون منها ٢٩٪ مساعدات أمنية. والمجموعة الاستشارية الرأسمالية قدمت عام ٧٨ مثلاً ٢٧٥٠ مليون دولار. إذن إذا كانت الدول الرأسمالية وحليفاتها العربيات تدفع لنظام متحرر من التبعية، كل هذه الأموال، لا لأن الطبقة المسيطرة أوصلت الاقتصاد إلى مستوى الإفلاس، بل لأن هذه الطبقة تطور قواها المنتجة، وتسير بثبات نحو الاكتفاء الذاتي، والاستقلالية، ونسف جذور الاستغلال الطبقي.. فكيف لا نكافيء مواطني هذه الدول بفتح مجالات الاستثمار أمامهم؟

ومن الطبيعي أن يحدث التبدل في وضع القطاعين العام والخاص مع ارتقاء الطبقة

الجديدة في سلم الثروة. فقد أفسحت سياسة الانفتاح أمام القطاع الخاص مجال السيطرة في التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً، وفي الصناعة، وفي التجارة الداخلية، وفي التخزين والنقل والبناء والمضاربات العقارية والمصارف، لكن القطاع الخاص لم يلتفت أبداً إلاّ إلى مجالات التثمير المحدود والربح السريع وفي مقدمتها: المضاربات العقارية والبناء والسمسرة والمقاولات والاستيراد والتصدير والصناعات الخفيفة. وبدءاً من نهاية السبعينات أخذت السيادة تعود للقطاع الخاص في الصناعة والتجارة الخارجية والمصارف إلى جانب الزراعة والتجارة الداخلية اللتين لم يفقد السيادة بهما أصلاً.

وقد دفع العمال والفلاحون والباحثون عن عمل والجنود والموظفون الصغار الثمن الدامي نتيجة لمجمل هذا المسار وما أفرزه ويفرزه من عواقب. فالتضخم الذي وصل إلى ٤٠٪ في بداية الثمانينات. والفارق بين الحاجة للغذاء وانتاجه الذي يهبط في العام بحدود الـ ١٠٪ والعجز في ميزان المدفوعات الذي تطور من ٢١٢،٤ مليون جنيه عام ٧٠ إلى حوالي الـ ٣٠٠٠ في بداية الثمانينات. والتباطؤ في النمو الصناعي والزراعي مقابل التزايد في معدل الاستهلاك. وتغطية جزء من الموازنة بالقروض والهبات. والعجز المتزايد في الميزان التجاري. وغلبة الاستيراد الاستهلاكي على الانتاجي. والتوقف أو التراجع عن إقامة الصناعات الضامنة للمستقبل. والفجوة المتسعة بين أجور العمل وثمن الحاجات الضرورية.. كل ذلك يطال الطبقات الفقيرة بمقدار ما تكدّس الطبقة الجديدة وبقايا القديمة من ثروات. وهذا هو الذي يفسر لماذا تصاعدت هجرة العمالة من ١٢٠ ألفاً عام ٦٥ إلى حوالي الـ٥ ملايين عام ٨٢ .

والسؤال هو: مع هذه البدايات حتى نهاية الستينات، هل كان بالإمكان تجنب هذه النتائج؟ الجواب. كلا بالتأكيد، إذ يمكن أن تكون النتائج أقل حدة وأخفّ وطأة، إلا أن الفروق الجذرية لن تحصل. فهذه الفروق ستبقى في الدرجة لا في النوع. لماذا؟ لأن قيادات الفئات الوسيطة استفادت من الفروق في الملكية والدخول لترتفع بذاتها نحو مواقع طبقية جديدة. ثم غدت طبقة متكاملة. وهذه الطبقة في موقع المسؤولية. مسؤولية التقرير والتنفيذ. ونشاطاتها الأساسية خارج القطاعات المنتجة. ولأنها اختارت الارتفاع بذاتها بات عليها أن تتجنب المعركة مع التبعية الموروثة. أي ألاّ تقلب الاتجاه الذي سلكه التحالف الاقطاعي، البورجوازي بل تشذّبه. وهذا التشذيب لايحدث التحول الجذري نحو الاتجاه المعاكس تماماً الذي وحده المنقذ. لكن الاتجاه المعاكس تماماً يمس مصالحها في الملكية والدخول، ويسدّ السبل أمام ارتقائها المختار.

فهو في الأرض، لايشترط التملك الجماعي، إذ إن هذا التملك يحتاج لقيادات طبقية أخرى ولادراك العاملين بالأرض بمزاياه من خلال التجربة والوعي وليس من خلال الإكراه.

ولكنه يشترط حصراً أن تكون الأرض للعاملين بها فعلاً، لا من خلال استئجار قوة العمل أو المشاركة أوالتأجير، وإنما من خلال العمل المباشر. وأن يكون توزيعها أو الانتفاع بها مراعياً للحاجة والقدرة على الاستثمار، ومشروطاً من حيث التطبيق باستمرار العمل فيها. وأن يكون نوع الانتاج متجهاً لسد الحاجات الضرورية قبل أن يكون متجهاً للتصدير والحاجات الثانوية، وأن تكون مستلزمات تطوير الانتاج والمنتجين حائزة على الأولوية في الانتاج الصناعي والواردات والانفاق.

والاتجاه المعاكس تماماً في االصناعة، لا يشترط الملكية الجماعية لكل صنوف الصناعات ومستوياتها. فهذه تحتاج لقيادات طبيقة أخرى، ولتنامٍ في الوعي وصل إلى اختيار هذه الملكية، وأيضاً من خلال الوعي والتجربة وليس من خلال الاكراه. لكنه يشترط عدم الابقاء على أية ملكية مستغّلة. وإنما تمليك العمال مباشرة أو بالواسطة لكل صنوف ومستويات الصناعات التي يعملون بها، واستحواذ العمال على فائض القيمة، ويشترط أن تكون الأفضلية في الانتاج الصناعي لانتاج وسائل الانتاج بالتوازي مع انتاج السلع الضرورية. وأن يتم تطوير الخبرة بدل استيرادها، وأن يجري التركيز المطلق على التكامل بين قطاعي الانتاج: الأرض والصناعة. وأن تتولى لجان العمال والفلاحين المنتخبة انتخاباً حراً إدارة المعامل والمزارع والقرى في كل ما يخص الانتاج والتسويق والتسعير والتشغيل والتطوير..

وهذا الاتجاه يشترط في الأجور، التطابق أو شبه التطابق بين الضباط والجنود. ولجان الأرض والصناعة والعمال والموظفين الكبار والصغار. والفروق المحدودة يجب ألا ترتكز على السلم الوظيفي، وإنما على مقاييس أخرى تحددها التنظيمات القطاعية نفسها، تتصل بالجهد والانتاج.

والاتجاه نفسه يشترط في الخدمات أن تخدم أولاً الانتاج والمنتجين، وأن تتجه نحو الأساسي قبل الثانوي. ونحو الثانوي قبل الكمالي. وأن تكون ملكيتها عامة كي لاتكوّن مستنقعاً طبقياً جديداً. والذي لايحمل منها بذور هذا الخطر تدخل معه الملكية العامة في منافسة حرة.

وهذا الاتجاه يستدعي السيطرة على ما تجمع في الماضي، من خلال ظروف الاستغلال الطبقي. السيطرة على المباني والمتاجر والمنشآت الفائضة عن الحاجة. وعلى وسائط النقل الجماعية والفردية التي لاتشكل المصدر الوحيد للدخل، وعلى الأراضي الصالحة للبناء الفائضة عن الحاجة..

هل كان بمقدور أي فرد أو قيادة السير في هذا الاتجاه بعد تلك البدايات؟ الجواب كلا أيضاً. لماذا؟ لأن الطبقة المتكوّنة أضحت أقوى من أي فرد أو قيادة. فالطبقة هي التي تصنع

القرارات وتنفذها وليس أفراد منها، إلا بمقدار ما يستجيب هؤلاء الأفراد لمصالح الطبقة. ومن الطبيعي أن توجد فروق كبرى بين الأفراد الذين يمثلون الطبقة. ولكن هذه الفروق تظل في حدود الشكل الأفضل لخدمة مصالح الطبقة وتجنيبها المخاطر، وهنا تلعب الصفات الشخصية دوراً بارزاً. وإذا تطور شخص ما وهو في موقع المسؤولية باتجاهات تتعارض مع مصالح الطبقة تعارضاً حاداً فالشخص هو الذي يسقط. وقانون التراكم، والتغييرات النوعية التي يحدثها، يفعل فعله مع الزمن لصالح الطبقة، لالصالح من ينقلب عليها إن وجد مثل ذلك الشخص.

وفي الحالة المشخّصة بقيت سبل تراكم الثروة مفتوحة أمام الطبقة الجديدة وبقايا الطبقات المستغلة القديمة: فروق في ملكية الأرض تتراوح بين عشرات ومئات الأمثال. و ٢٥٪ من القطاع الصناعي. و ٧٥٪ من قطاع التجارة الداخلية. ونسبة متغيرة لكنها مجزية في قطاع التجارة الخارجية. وفروق في الرواتب تبلغ الـ ٤٠ ضعفاً. وأراضٍ صالحة للبناء يتضاعف سعرها في كل عام. وأبنية ووسائط نقل لم تمس. وسمسرة وتعهدات ومقاولات وعمولة ورشاوٍ. وتعويضات ومهمات.. فكيف يمكن مع هذا الوضع منع النتائج التي تحققت؟ وقلب المسار باتجاه معاكس تماماً؟.

ثمة سؤال آخر: هل كان بإمكان قيادات الفئات الوسيطة أن تبدأ بدايات مناقضة؟ نعم، فالقادة البارزون الذين حملوا الوعي الثوري لطبقتي العمال والفلاحين، والذين قادوا ثوراتهم الجذرية هم على الغالب من الفئات الوسيطة. لكنهم صنعوا هذا الثورات بالاسستناد إلى العمال والفلاحين والجنود بالذات، وليس بالنيابة، وحملوا إليهم الوعي الطبقي والقومي السليم وليس التوفيقي. وقادوا هذه الثورات من أجل العمال والفلاحين والجنود وصغار الدخل والعاطلين عن العمل، لامن أجل الفئات الوسيطة وتقريب الفروق بين المداخيل. لذلك. ومنذ البدء سلكت التنظيمات وقياداتها الطريق المعاكس تماماً للطريق الذي سلكته القيادة والتنظيمات هنا. فكانت النتائج متناقضة: بين استعادة الاستغلال الطبقي لمواقع متقدمة. والسير المتصاعد نحو مواقع الاشتراكية العلمية. والثغرات اللاحقة في التطبيق هي التي أسسّت لبعض الانهيارات.

وفي سورية: حدث تأميم محدود لبضع شركات في تموز ٦١ ثم ألغى حكم الانفصال التأميم. إلا أن النضال الشعبي أجبر الحكم على التراجع. وبعد تبدل السلطة في آذار ٦٣ أممت المصارف وجرى تخصيصها وتنظيمها. وعام ٦٤ صدر مرسوم يحظر إعطاء أي امتياز لاستثمار الثروات البترولية والمعدنية، ونهاية ٦٤ وبداية ٦٥ جرى تأميم ١٠٩ شركات صناعية تمثل الصناعات الكبيرة والمتوسطة. وعام ٦٨ جرى التأميم الكلي للمصانع المؤممة جزئياً، وبذلك أصبح القطاع العام يسيطر على قرابة ٩٠٪ من المنشآت

الصناعية. ومنذ عام ٦٥ تمّ حصر ٤٠٪ من واردات وصادرات القطر بالقطاع العام وظلت النسبة في تصاعد طيلة العقد الأول. وفي سياق الصراع بين تيارات الحزب الحاكم، وبين هذا الحزب والقطاعات المتضررة من التأميم والاصلاح الزراعي، ظل المسار يتعمق في الستينات. وعام ٦٨ بات القطاع العام يسيطر على ٩١،٦٪ من مجمل التكوين الرأسمالي في الصناعة والطاقة والوقود. وعلى ٨٨،١٪ في النقل والمواصلات.[٣٣]

ورغم أن القطاع العام غدا مسيطراً في مجال التكوين الرأسمالي منذ عام ٦٥ فإن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي كانت متفوقة. ويعود السبب في هذا التناقض إلى أن تثميرات الدولة كانت بعيدة المردود. وفي مرحلة ٦٣ - ٧١ أرسيت أسس أهم المشاريع: الاستثمار الوطني للبترول. الفرات. الفوسفات. السماد الآزوتي السكك الحديدية. صوامع الحبوب. القضبان الحديدة.. ومع ذلك فإن الفارق بين حجم الاستيراد و التصدير بقي محدوداً فقد زاد [٣٤]الاستيراد من ٩٦٩ مليون ل.س إلى ١٤٠٢ أي بمعدل ١،٤٥ مرة، وزاد التصدير من ٩١٧ إلى ١٣١٤ أي بمعدل ١،٤٠ مرة، مع أن البترول لم يكن قد بدأ بعد بالتصدير، لأن انتاجه عام ٦٩ كان مليون طن فقط، وبقي الانتاج يتصاعد حتى استقر على ١٠ ملايين طن تقريباً منذ عام ٧٦ . ومن هذه الواردات عام ٧٠ كمثال بلغت قيمة الاستهلاك النهائي ٢٤،٢٪ والوسيط ٥٨،١٪ والرأسمالي ١٧،٧٪ . وأعلى رقم بلغه الاستهلاك النهائي في مرحلة ٦٣ - ٧٠ هو عام ٦٥ بنسبة ٢٧،٣٪ وأعلى رقم بلغه التكوين الرأسمالي هو عام ٦٩ بنسبة ٢٣،٢٪ من مجموع الاستيراد. ونوعية الصادرات في هذه المرحلة توضح لنا طبيعة الانتاج الفائض. إذ بلغ متوسطها: ٨٢،٢٪ مواداً أولية وبشكل أساسي الحبوب والقطن. و ٨،٦٪ نصف مصنعة. و ٩٪ مصنعة.[٣٥]

إن وتيرة النمو المرافقة لهذه التحولات الاقتصادية في هذه المرحلة قد ازدادت من معدل [٣٦]وسطي سنوي قدره ٣،٩٪ بين ٥٦ - ٦٣ إلى ٦،٣٪ بين ٦٣ - ٧٠ لكن الذي يعنينا بالأساس تطور [٣٧]قطاعي الانتاج. فقد تدنى دور الزراعة في الناتج المحلي من ٣٢،١٪ عام ٦٣ إلى ٢٢،٢٪ عام ٧٠ إلى ١٨،١٪ عام ٧٣ وارتفعت مساهمة الصناعة من ١٥،٢٪ إلى ١٨،٨٪ إلى ١٦،١٪ على التوالي والخدمات من ٢٥،٩٪ إلى ٣١٪ إلى ٣٧،٥٪ أي أن مساهمة قطاعي الانتاج قد تدنت رغم المؤشر الايجابي في الصناعة. وإذا دققنا بنسب النمو في الانتاج الصافي بالمقارنة مع الأسعار الثابتة لعام ٦٣ نجد أن قيمة الانتاج الزراعي قد انخفضت بينما تضاعفت تقريباً قيمة الانتاج الصناعي خلال عقد.[٣٨]

	٦٣	٧٠	٧٣
الزراعـــة	١٠٠	٩٦	٩٢

٧٣	٧٠	٦٣	
١٩٧	١٧٧	١٠٠	الصنـاعـــة

أما نسبة النمو في الانتاج [٣٩] الصناعي بسعر السوق فقد تبدل المعدل السنوي من ٨٪ في خطة ٦١ ـ ٦٥ إلى ١٠٪ في خطة ٦٥ ـ ٧٠ إلى ٩،٣٪ مع البترول في خطة ٧١ ـ ٧٥ و ٧٪ بدون البترول. ومع مرور الخطط تدنت نسبة تنفيذ المشاريع وهبطت الانتاجية، فقد نقل من خطة ٦٦ ـ ٧٠ إلى خطة ٧١ ـ ٧٥ في القطاع الصناعي ٢٠٪ من مشاريع الغزل والنسيج و ٧٥٪ من الهندسية والكيميائية و ٥٠٪ من الغذائية. وتصاعدت نسبة النقل إلى خطة ٧٦ ـ ٨٠ فبلغت في الغزل والنسيج ٩٣٪ والغذائية ٨٠٪ والهندسية ٩٧٪ والكيميائية ٨٥٪ ومن الطبيعي مع هذا المسار أن يتباطأ معدل النمو والتكوين الرأسمالي. ثم أن تعقد الندوات عام ٨٣ لمعرفة أسباب تدني الانتاجية. وقد اتضح من هذه الندوات: أن الهدر وضآلة الانتاجية أديا إلى خسائر متراكمة وصلت في القطاع النسيجي مثلاً إلى ٣٥٪ وإذا تجاوزنا الوضع السياسي الذي لايستطيع المحاضرون التكلم عنه، فقد كثّفت الأسباب بالنقص في الخبرة والاختصاص. والنقص في عمال الانتاج الذي بلغ عام ٨٣ نسبة تتراوح بين الـ١٠٪ و الـ٤٠٪ حسب القطاعات. وبالأمية التي بلغت في عمال القطاع العام الصناعي ٦٢٪ وبتشغيل حوالي الـ٢٠٪ من عمال الانتاج في الخدمات. ولقد لخص تقرير مكتب نقابة الغزل والنسيج الوضع في القطاع بين عامي ٧٤ ـ ٧٨ بالتالي: نسبة التدني في الانتاج كل عام بين ٣٠ ـ ٤٠٪ ونسبة الوقف في الآلات ٤٥٪ والنقص في اليد العاملة بين ٣٥ ـ ٤٠٪. وقد نشر ذلك في الصحف المحلية.

وإزاء هذا التطور السلبي في النمو الصناعي وتنفيذ المشاريع والانتاجية، حصل تطور سلبي مقابل في دور القطاعين العام والخاص. فبعد مرور ١٠ سنوات على التأميم ورغم المشاريع الصناعية الكبيرة التي أقامتها الدولة عاد القطاع الخاص ليسيطر على ٦٢٪ في الصناعة التحويلية إلى جانب ٧٢٪ في البناء والتشييد و ٦٣٪ في التجارة. وخطة ٧١ ـ ٧٦ كانت البداية لعودة قوة القطاع الخاص فقد رصدت له الخطة [٤٠] الاستثمارية ١٥٥٣ مليون ل.س. فزاد المنفذ عن ٤٩٧٥ أي بنسبة ٣٢٠٪ وزيادة هذه الاستثمارات تعود إلى الامتيازات التي غدت تتزايد منذ هذه الخطة: تنفيذ الكثير من مشاريع الدولة. والاستيراد لصالحها. والحصول على القروض من مصارف الدولة المتخصصة والتصرف بحرية في طريقة صرفها واستحواذه على تراخيص لإقامة معامل تنتج منتجات القطاع العام نفسها دونما حساب لحاجة السوق الفعلية مستنداً إلى شراكات الطبقة الجديدة وتشجيعها. ومستهدفاً إفشال القطاع العام. تحديد أسعار منتجات القطاع العام دون الخاص. وتعقيد اجراءات التسعير ريثما تفقد المواد كي يثري التجار ـ شركاء الطبقة الجديدة ـ من فارق

السعر، وتشتعل السوق السوداء. إلزام القطاع العام بمواصفات محددة دون الخاص. عدم التقيد بالحد الأدنى للأجور. وعدم تسجيل الكثير من العمال في التأمينات الاجتماعية، واطالة يوم العمل. وعدم منح الاجازات. وتسهيل حاجاته من الواردات. والتساهل معه في عمليات التهريب. رفع الجمارك على وارادات القطاع العام وخفضها على واردات القطاع الخاص. مثلاً ٢٦٪ على واردات الشركة العامة لصناعة المحركات مقابل ٦٪ للخاص حسب الثورة في ٨٢،٢،٤ .

والتهرب من [٤١] دفع الضرائب شكل واقعاً بالغ الوضوح. إذ بلغ التراكم الضريبي على القطاع الخاص ١٦ مليار ل.س. خلال سنوات ٧٠ ـ ٨٠ دون أن تتمكن وزارة المالية من فعل أي شيء، لأن المكلفين بدفع هذه الأموال هم من الطبقة الصاعدة أو شركائها.

فما هي النتائج المترتبة على هذا التطور المعكوس في الزراعة والصناعة؟ في موجة التأميمات تمت سيطرة القطاع العام على ماقيمته ٣٥٠ مليون ل.س. من أصل ٤٠٠ مليون هي قيمة الرأسمال الصناعي. ثم توجهت الدولة لإقامة المشاريع الصناعية الكبرى. وخلال ١٠ سنوات عاد القطاع الخاص ليسيطر على ٦٢٪ من الصناعة التحويلية. وعام ٧٧ بلغت قيمة الانتاج الاجمالي في فروع [٤٢]الصناعة التحويلية للقطاع العام ٤١٦٠ مليون ل.س. بأسعار ٧٧ وللخاص ٣٧٤٨ أما عدد العاملين في مجمل المنشآت الصناعية التحويلية عام ٧٨ فقد بلغ ٢١١ ألفاً منهم ٦٧ في القطاع العام و ١٤٣ في الخاص. أي أن عدد عمال القطاع الخاص في الصناعة أكثر من ضعف عدد عمال القطاع العام.

هذا المسار انعكس تلقائياً على حجم الصادرات والواردات. فبينما ارتفع الفارق خلال السنوات الثماني الأولى بنسبة ١،٤٠ مرة للتصدير مقابل ١،٤٥ مرة للاستيراد. فقد قفزت النسبة خلال ٧٠[٤٣] ـ ٧٩ من ١٥٦٠ مليون إلى ١٣٠٦٦ في الاستيراد مقابل ١٢٩٥ إلى ٧١٠١ في التصدير. ثم وصلت نسبة المستوردات للدخل القومي عام ٨١ إلى ٤٠٪ مقابل ١٨٪ للصادرات. وبينما كانت حصة المواد الزراعية والحيوانية من الصادرات حوالي الثلثين حتى الـ ٧١ غدت نسبة ٩٠٪ من الصادرات مؤلفة من البترول والفوسفات والقطن.

خلال [٤٤] عامي ٧٥ ـ ٧٩ ارتفعت نسبة المستوردات ٢٠،٦٪ سنوياً والصادرات ١٧٪ أما بين ٨٠ ـ ٨١ فقد ارتفعت المستوردات من ١٦،١٦٥ مليون ل.س. إلى ١٩،٧٢٧ بينما انخفضت الصادرات من ٨٢٧٣ إلى ٨٢٥٤ مليون ل.س. ومع هذا التدهور المتلاحق في تغطية الصادرات للواردات تلاحق ارتفاع نسبة المستوردات الاستهلاكية مع الانخفاض في تكوين الرأسمال الثابت إذ هبط من ٢٩٪ عام ٧٥ إلى ٢٢،٤٪ عام ٧٩ . أي أن هذا التكون عاد عام ٧٩ للنسبة نفسها التي كان عليها في متوسط خطة ٦١ ـ ٦٥ بعد أن بلغ [٤٥]في متوسط خطة ٧١ ـ ٧٥ (٤١،٥٪).

ومع تنامي العجز وتباطؤ النمو وتدني الانتاجية وانخفاض نسبة الانجاز، لابد من المساعدات والقروض. ثم من التزايد في الاعتماد عليها. والمساعدات والقروض مرتبطة على الدوام بالخط السياسي والاقتصادي للجهات التي تقدمها، أي بالتبعية السياسية والاقتصادية لهذه الجهات. فكيف تطور هذا النهج؟ كانت البداية عام ٧١ عندما تقدمت الكويت بمساعدة قدرها ١٠ ملايين دينار كويتي. ومنذ عام ٧٤ تنوعت المساعدات والقروض. فسورية كانت محرومة من مساعدات قمة الخرطوم عام ٦٧ فغدت حصتها عام ٧٤ مليار دولار سنوياً. وفي قمة بغداد ٧٨ رفعت الحصة إلى ١٨٥٠ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك تلاحقت المساعدات النفطية. فالسعودية مثلاً قدّمت بين عامي ٧٨ ـ ٨٣ مبلغ ٩ مليارات دولار. ومن الطبيعي أن يكون هذا المبلغ فائضاً عن حصتها المقررة في قمة بغداد. وفي هذه المرحلة غدت السعودية ودول الخليج الأخرى تموّل ٦٠٪ من الميزانية السورية.[٤٦] وألمانيا الغربية قدمت بين عامي ٧٤ ـ ٧٨ مساعدات مالية قدرها ٤٦٠ مليون مارك وعام ٧٨ مبلغ ١١٠ ملايين مارك. وقدمت الولايات المتحدة عام ٧٧ مساعدات وقروضاً وتمويلاً لمشاريع بقيمة ٦٩٠ مليون دولار. وقد استمرت بتقديم مساعدة سنوية قدرها قرابة الـ١٠٠ مليون دولار حتى عام ٨٣ عدا المشاريع التي تنفذها. وكل هذه الأرقام معلنة رسمياً. وبالطبع. إننا لانريد أن نقوم بمسح للمساعدات والقروض وتمويل المشاريع. ولكننا نريد تبيان الهوة المتزايدة عمقاً عاماً بعد عام، في درجة الاكتفاء الذاتي وتغطية الصادرات للواردات والاستقلالية وتمويل الميزانية، وتبيان الجهات التي تقوم بالمساعدات والتغطية. فحتى عام ٧١ لم تتلق سورية أية قروض ومساعدات من أية دولة رأسمالية أو عربية. باستثناء بضعة ملايين من الدولارات أعقاب حرب ٦٧ ولم تمول أية دولة رأسمالية أي مشروع في سورية حتى الـ٧٣ ثم تغير الوضع من هذا التاريخ، ولكن تمويل المشاريع منذ عام ٦٣ وحتى الآن يحتاج لبعض التوضيح. فبين عامي ٦٣ ـ ٧٣ كان يتم من خلال الموارد الذاتية .

أما منذ عام ٧٣ وحتى الآن فالتمويل يأتي من المعسكرين معاً. لكن التسديد يعتمد على مساعدات الدول النفطية والدول الرأسمالية كأساس.

وبسبب تزايد المستوردات الاستهلاكية وتزايد العجز، وتباطؤ النمو، وتدني الانتاجية، ونسبة إنجاز المشاريع، ولكون القطر في مرحلتي ٦٣-٧٠ و ٧١-٨٤ لم يتجه لإنتاج وسائل الإنتاج، ولأن تجديد المصانع القائمة قبل الـ٦٣ يعتمد على الخارج، فإن توفير شروط الاكتفاء الذاتي والتطور المستقل وإشباع الحاجات الأساسية للجماهير، أصبح

الآن مستحيلاً. وأصبح الاتجاه المعاكس هو السائد، وهذه السيادة تتعمق عاماً بعد عام.

والفروق في المداخيل بين الطبقات توازت في المدن مع مثيلاتها في الأرياف. فعام ٦٣ وخارج [٤٧] القطاع الزراعي كان ٦٥٪ من السكان يحصلون على نحو ٢٠٪ من الدخل العام و٣٠٪ على ٤٠-٤٥٪ و٥٪ على ٣٥-٤٠٪ ولم يكد عام ٧٥ يطل حتى عادت الفروق خارج القطاع الزراعي لتقترب مما كانت عليه عام ٦٣ . فالـ٢٠٪ الأولى والأفقر تحصل على ٤٪ من الدخل العام والثانية على ٦٪ والثالثة على ١٠٪ والرابعة على ٢٢٪ أما الخامسة فتحصل على ٥٨٪ ومنها يحصل ٥٪ على ٣٠٪ وهكذا عاد الوضع الطبقي عام ٧٥ إلى ماكان عليه عام ٦٣ تقريباً. فـ٦٥٪ يحصلون على ٢٠٪ من الدخل العام خارج القطاع الزراعي مقابل ٦٠٪ على ٢٠٪ و٥٪ على ٣٠٪ مقابل ٥٪ على ٣٥-٤٠٪ أما بالنسبة لمجموع السكان فالأمر لا يختلف كثيراً وهو عام ٧٥ مقارب لما كان عليه عام ٦٣ لأن المصادر الأساسية للدخل تبدلت جذرياً. فحصة العمل من الدخل غدت ٥٪ عام ٧٥ بعد أن كانت ١١٪ عام ٧٠ . بينما حصة قطاع التجارة والفنادق والمطاعم من الناتج المحلي الصافي عام ٧٥ فهي بحدود الـ٤٠٪.

وإذا كان قطاع التجارة قد حافظ على خط بياني متصاعد في سلم الدخول، فإن قطاعات أخرى قد تفوقت عليه، لكن دخول هذه القطاعات لا يمكن تحديد نسبها لأنها قلما تدخل بحساب الناتج، ولأن حصرها متعذر ولو بنسبة تقريبية. وقد احتلت مجالات السمسرة، والتهريب، والعمولات، والمضاربات العقارية، المقام الأوّل بين العوامل المكوّنة للثراء الفاحش. فعندما تغدو كلفة المشاريع في كافة الأقطار العربية بين ضعفي وثلاثة أضعاف مثيلاتها في الدول الرأسمالية أو الاشتراكية، فإن الفارق لا يعود فقط إلى استغلال المنفّذين وإنما إلى العمولة المرتفعة التي يتقاضاها المسؤولون لقاء الارتفاع في الكلفة. وعندما ترتفع أسعار الأراضي الصالحة للبناء بين ٥٠ و١٠٠ ضعف خلال عقد ٧٣-٨٣ تغدو المضاربات العقارية واحتكار الأراضي الصالحة للبناء وتحويل الأراضي الزراعية وحتى المشجرة والمروية منها إلى أراضي بناء ومنشآت ومطارات، تغدو أهم مصادر الإثراء على الإطلاق.

وتجاه عمولة واحدة على مشروع يكلف مليار ليرة مثلاً، ثم يتضاعف ثمن المشروع مرة أو مرتين، ومقابل ذلك تنتقل العمولة من ١٠٠ إلى ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليون ليرة، ماذا يجدي الفارق بين أجرة الجندي والضابط والعامل والموظف المحروم بالمقارنة مع العمولة والرشوة؟ وماذا يجدي الفارق بين مالك المنشأة الصناعية التي يعمل فيها مع أسرته، والتي يستأجر فيها ١٠ عمال. إن الفارق هنا هو فائض قيمة جهد ١٠ عمال، أما الدخل هناك فيعادل فائض قيمة جهد آلاف العمال.

ومع أن الفروق في الأجور شكلت إحدى أقنية المستنقع الطبقي، بحيث لا يمكن إغفالها، إلا أنها لم تكن الأهم، لأن دخل العمل بمجمله دخل طفيف، وقد ظلت الفروق في الرواتب والأجور تتراوح بين الـ ١٠٠ ل.س التي تشكل الدخل الشهري للعامل المبتدىء أو الجندي، والـ ٢٧٠٠ التي تشكل راتب رئيس الدولة حتى عام ٦٦ أي أن الفارق بحدود الـ٢٧ ضعفاً. وبين عامي ٦٦و٧٠ أصبحت الفروق ١٧ مرة بالنسبة لرئيس الدولة و١٠ مرات بالنسبة للوزير الحزبي. والفروق في الرواتب غير السياسية كانت موازية لذلك، فهي في الجيش تصل إلى ١٢ ضعفاً وفي الوظائف المدنية كذلك. وبعد ٧٠ غدا الفارق بين ٢٠٠ ل.س للعامل في القطاع الخاص منتصف السبعينات وبين الـ ٥٠٠٠ لعضو القيادة السياسية.

وملكية العقارات المبنية كوّنت إحدى أقنية المستنقع، ذلك أن السكن الفائض عن حاجة الأسرة لم يمس. وكانت أسر كثيرة تملك من البيوت بالآحاد والعشرات وحتى المئات. وهذه البيوت أضحت تكوّن مصدراً كبيراً للإثراء من خلال الأجور أو من خلال البيع، إذ ارتفعت الأجور والأثمان في مرحلة الـ٧٣-٨٣ بين عشر وعشرين مرة حسب الموقع. ومثل ذلك وسائط النقل.

إذن فالنتيجة التي وصل إليها الوضع بعد أكثر من عشرين عاماً من الوصول إلى السلطة كانت عكسية بالنسبة إلى الاكتفاء الذاتي والاستقلالية وإشباع حاجات الجماهير وحسم الاستغلال الطبقي جذرياً. فالفارق في الملكية الزراعية بين الحدود الوسطى للملكية الصغيرة والحدود العليا للملكية بقي يصل إلى ٥٠ ضعفاً في بعض الحالات. وفي الملكية الصناعية عاد القطاع الخاص ليسيطر، وظلّ العمال واقعياً بعيدين عن السيطرة على المعامل، والنمو تباطأ أو توقف. والانتاجية تدنت. والأقنية التي تكوّن المستنقع الطبقي الجديد لم تردم. وما تراكم في السابق من خلال هذه الأقنية لم يصادر، وإنتاج وسائل الإنتاج لم يتم إلا جزئياً في الجرارات كما هو الحال في مصر والعراق، وغير ذلك نادر. والعجز وصل إلى أكثر من ٦٠٪ والفجوة الغذائية تزيد عن الـ٥١٪ والذين كانوا يملكون أكثر من مليون في أول الستينات كانوا في العشرات، وفي أول السبعينات كذلك. وعام ٧٧ بات أكثر من ٢٥ ألفاً يملك الواحد منهم أكثر من ٥ ملايين. وأكثر من ١٠ آلاف يملك الواحد منهم أكثر من ٥٠ مليوناً. وأكثر من ١٠ أشخاص يملك الواحد منهم أكثر من مليار ل.س. وعام ٨٣ غدا حوالي الـ ٥٠٠٠ شخص يملك الواحد منهم أكثر من مليار - حسب بعض الدراسات - وارتفعت نسب الأرقام السابقة بمقاييس موازية. ورغم أن هذه الأرقام هي تقريبية وتقديرية كما هو الحال في كافة الأقطار العربية، فالتبلور الطبقي الجديد المتولد عن مجمل المسار، قد استفاد من ميّزات المسار في ظلّ الحقبة النفطية، ليرتفع بذاته على حساب مجمل مقوّمات التطور والاشتراكية.

ونعود هنا للسؤال الذي طرحناه بالنسبة لمصر. وهو: مع هذه البدايات هل كان بالإمكان تجنب هذه النتائج؟ الجواب كلاّ بالتأكيد. لماذا؟ لأن فروق الدخل الناجمة عن الملكية والرواتب، والأقنية التي ظلت مفتوحة للثراء في قطاعات التجارة والبناء والأراضي الصالحة للبناء والتعهدات والسمسرة والنقل والفنادق والسينما والمطاعم والملاهي، وما تراكم نتيجة لهذه الفروق والأقنية، كل ذلك يؤدي إلى تراكم في الثروة يشترط توفير مناخ ملائم للتثمير، وما يستدعيه هذا المناخ من قوانين ونمط إنتاج وسلوك وذوق استهلاكي وعلاقات عربية ودولية، وما يمليه من أجهزة التقرير والتنفيذ. وقد أسهمت التدفقات المالية من الدول البترولية وما رافقها من أذواق وسياسات بتعزيز هذا المناخ. وفعلت الشيء ذاته هيمنة الرأسمالية العالمية في المنطقة وما تفرضه هذه الهيمنة من اتجاهات، وتقدمه من إغراءات.

ونطرح السؤال الثاني، وهو: هل كان هناك احتمال أن تكون البدايات مختلفة والنتائج مختلفة؟ الجواب نعم. وقد لاح هذا الاحتمال مرتين. الأولى عندما غدت البنية الغالبة في الحزب عام ٥٨ من الفلاحين والعمال وأبنائهم. وهذه البنية لو لم تجهض نتيجة لحل الحزب ومستوى الإصلاح الزراعي لاتخذ تطورها بالتأكيد شكلاً متزايد الانسجام بين المصالح الطبقية لهذه البنية، وبين القيادة والأفكار وسبل انتزاع هذه المصالح. وإذ ذاك ليس من المحتم أن يقود هذا التطور إلى الملكية الجماعية في الأرض والصناعة، وإلى السيطرة الجماعية على كل مصادر الدخول، ولكن من المحتم أن يقود إلى حسم الفروق في الملكية والدخل، وإلى السيطرة الجماعية على كل الأقنية التي تشكل طبقة جديدة، وإلى مصادرة ماتراكم من خلال هذه الفروق والأقنية، ثم يتكفل تنامي الوعي والخبرة واكتشاف الأفضل، بإنجاز الخطوة اللاحقة.

والمرة الثانية، قبل أن تنمو المصالح والتطلعات الطبقية لدى مراكز التقرير. فنهاية عام ٦٣ أقرّ المؤتمر القومي السادس للحزب الكثير من أسس هذا التوجه. إلا أن الصراعات بين قيادات الفئات الوسيطة قضت على إمكانية التطبيق. وعام ٦٥ حدث شبه توازن بين خطين في المؤتمر الذي أقرّ المنهاج المرحلي. حتى أن اللجنة الاقتصادية لم تستطع أن تتوصل إلى قرارات بسبب التناقض الجذري بين الخطين. وفي أيلول ٦٦ حصلت قرارات هذا التوجه على حوالي الـ ٤٠٪ من أصوات أعضاء المؤتمر. لكنّ المسألة التي حكمت خط التطور هي الطبيعة الطبقية للفئة التي أوصلت الحزب إلى السلطة، وبنية الحزب وحجمه وفاعليته أثناء هذا الوصول، ولذلك ظلّ الخط الذي يستجيب لمصالح فئة الضباط والفئات الشبيهة، هو الخط الذي ينتصر في النهاية. ومصالح هذه الفئات كانت تنمو عاماً بعد عام بسبب الفروق في الملكية والدخل، وأقنية الإثراء. وهذا النمو نفسه أضحى يكوّن عوامل

قوة للخط ذاته. ومع تعمق هذا الخط يتصاعد نمو المصالح. وهكذا ينقلب الدعم المتبادل إلى وحدة. وتستدعي هذه الوحدة تغذية الأجهزة التي تحميها، وفرض السياسات التي تنسجم معها، فيتكامل المسار. ويتفق هذا المسار مع نتائج مرحلة البترول فيترسّخ. ويتكيّف مع الشروط التي تفرضها هيمنة الرأسمالية العالمية، رغم الاحتفاظ ببعض المرونة التي تفرضها خصوصية الواقع، فيتصاعد، وتغدو العودة إلى البداية الصحيحة مستحيلة.

وفي العراق: قبل السبعين لم تكن الصناعات الكبيرة كثيرة العدد. ومعظم هذه الصناعات كان يعود للدولة مثل: الغاز والأقمشة والآجر والاسمنت والسكر والسماد. ولم يحصل التأميم إلا بعد عدة سنوات من حكم قيادات الفئات الوسيطة وبالتحديد عام ٦٤ وهذا التأميم لم يشمل إلا نسبة محددة من الصناعات الكبيرة نسبياً، ولذلك فهو لم يصل إلى الصناعات المتوسطة نسبياً، وقد اقتصر على بضعة شركات. وهكذا لم يتأثر القطاع الخاص كثيراً إذ تغيرت نسبة المشتغلين لديه [٤٨] في المؤسسات الكبيرة من قرابة الـ٦٠٪ من مجمل العاملين في هذه المؤسسات إلى قرابة الـ٥٠٪ أي أن التأميم لم يصب من المؤسسات الكبيرة إلا ١٠٪ فقط. وباستثناء هذا التأميم لم يحصل أي تأميم آخر حتى الآن. وبما أن التأميم لم يصب الصناعات المتوسطة فقد احتفظ القطاع الخاص عام ٦٥ بـ٩٣٠١٠ مشتغلين مقابل ٣٣٨٦٣ مشتغلاً في القطاع العام الصناعي. وقد ارتفع عدد عمال القطاع العام عام ٦٩ إلى ٤٤ ألفاً مقابل ٩٩ ألفاً[٤٩] في القطاع الخاص الصناعي.

إذن فالتحول الوحيد الذي تمّ في هذا القطاع هو تحول رمزي. ومنذ هذا التحول وحتى الآن والقطاع الخاص ينال كل تشجيع في الصناعات التي يظهر استعداداً لاقتحامها، وقد ترك له قطاعا الصناعات المتوسطة والصغيرة بالكامل مع الحيّز الذي يرغب به في قطاع الصناعات الكبيرة. وهذا التوجه يدل على المدى المحدود الذي قطعته قيادات الفئات الوسيطة بين عامي ٥٨ـ٨٤ في مجال حسم الاستغلال الطبقي في هذا القطاع وفي مجال ملكية الشعب لأحد ركني الإنتاج. ولكن هل كانت الإنتاجية في القطاع الخاص أعلى منها في القطاع العام؟ كلاّ. فإنتاجية العامل في القطاع العام زادت بين عامي ٦٥و٦٩ بنسبة ٣٦٪ مقابل ١٦٫٣٪ في القطاع الخاص. وتفوق القطاع العام كذلك في نسبة العمال الماهرين ونصف الماهرين على القطاع الخاص. حيث بلغت النسبتان عام ٦٩ (٥٧٫٣٧٪) في العام مقابل ٤٢٫٦٥٪ في الخاص. لكن نسبة الزيادة في الأجور كانت أعلى من نسبة الزيادة في الإنتاجية في المؤسسات الكبيرة، إذ ارتفعت الانتاجية من ١٠٠ عام ٦٤ إلى ١٢٩ عام ٧٠ بينما ارتفعت الأجور من ١٠٠ إلى ١٦٢ ومن الطبيعي أن تغدو الصناعة في هذه الحالة بطيئة التطور ذاتياً. ولذلك بقيت الصناعة تتكيء على البترول، شأنها في ذلك شأن الزراعة.

إن عجز تغطية الصادرات للواردات بدون البترول، يشير إلى خلل العلاقة بين قوة ركني الإنتاج وحجم الواردات. إذ تراجعت نسبة التغطية من ٥٤،٣٪ عام ٥٠ إلى ٥،٨٪ عام ٦٠ إلى ١٢،٤٪ عام ٧٠ إلى ١٢٪ عام ٧٣ . فهل كانت الواردات تخدم الإنتاج بشكل أساسي؟ كلاّ.

عام ٦٠	الاستهلاكي	الوسيط	الرأسمالي
-	٤٩،٧٪	٢٨،٥٪	٢١،٨٪
عام ٧٠	الاستهلاكي	الوسيط	الرأسمالي
-	٣٣٪	٣٩،٥٪	٢٧،٥
عام ٧٣	الاستهلاكي	الوسيط	الرأسمالي
-	٣١،٧٪	٣٥،٥٪	٣٢،٨٪

إذن فالفارق بين الصادرات والواردات لم يكن لصالح التكوين الرأسمالي الثابت، إلا بمقدار مايظهره الفارق بين ضخامة العجز وصغر التكوّن الرأسمالي حتى في أعلى مراحله: ٣٢،٨٪ مقابل ٨٨٪ ومرة أخرى يتضح اعتماد التنمية على البترول، وليس على مقوّمات النمو الذاتية في الزراعة والصناعة.

ومن هنا جاء تلخيص منجزات سنوات ٦٨-٧٤ مغفلاً للتطور والتحوّل في قطاعي الإنتاج باستثناء الإصلاح الزراعي الجزئي. "إذ صدر قانون العمل وقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال وقانون الإصلاح الزراعي لعام ٧١ وقرارات زيادة القدرة الشرائية لعموم المواطنين والتي ركزت على الطبقات [٥١] الفقيرة بشكل رئيسي" وضعف التطور في ركني الإنتاج هو الذي أعطى للبترول طابعه المهيمن. وهيمنة الصادرات النفطية على الدخل ليست دليل قوة وتطور في قوى الإنتاج بل دليل ضعف وتخلف. فعام ٧٧ بلغت قيمة الواردات ١١٥٢ مليون دينار بينما لم تبلغ الصادرات بدون البترول إلا ٤٢ مليون. أي ٣،٦٪ فقط. أي أن نسبة التغطية لا تكاد تذكر. وهذا المستوى من التدني لم يصل إليه الوضع في أي عام سابق.

وتطور حصة الزراعة والصناعة التحويلية في الناتج المحلي يوضح أسباب هذا التدني. إذ ان حصة الصناعة لم تزد عام ٧١ عن ٩،٥٪ والزراعة عن ١٣٪ وارتفعت حصة الصناعة في نهاية خطة ٧١-٧٦ إلى ١١،١٪ فقط رغم التوظيفات الكبيرة في هذا القطاع. وكان طموح خطة ٧٦-٨٠ أن يصل نصيبها إلى ١٧،٩٪ لكن الطموح شيء والواقع شيء آخر ونسبة التنفيذ المتدنية للغاية تكشف الفارق بين الاثنين. ثم جاءت الحرب لتغير كل التوقعات.

وقد بدأ العراق بإقامة مشاريع بتروكيماوية كبرى، شأنه في ذلك شأن بقية الدول الخليجية. إلا أن المخاطر تلفّ مستقبله. أولاً بسبب التشابه في الكثير من المشاريع بينه وبين الدول الخليجية المجاورة، وما ينجم عن هذا التشابه من مزاحمة على السوق الداخلية والخارجية. وثانياً بسبب اعتماد هذه المشاريع على الخارج من حيث الخبرة والمعدات والتنفيذ وقطع التبديل واستيعاب حجم كبير من الإنتاج. وثالثاً بسبب نتائج الحرب.

فالحرب التي بدأت في أيلول ٨٠ أدّت في السنوات الثلاث الأولى إلى نتائج مدمّرة. فقد دمرّ في العامين الأولين أكثر من ٦٠٠٠ مشروع إنمائي. ومنتصف عام ٨٣ تقرر عدم الإنفاق إلا على المشاريع السابقة التي هي قيد الإنجاز. وأبلغت الشركات المنفذة للمشاريع بأنه عليها أن تحصل على قروض من دولها لإكمال الإنجاز أو التخلي عن العقود لأنه غير قادر على الدفع. وقيمة هذه العقود حوالي الـ ٥٠ ملياراً من الدولارات. وأهم هذه العقود تعود لشركات فرنسية وبريطانية وألمانية غربية ويابانية وكورية جنوبية. وبينما كان لديه احتياط نقدي قبل الحرب بقيمة ٣١ مليار دولار غدت قروضه من الدول الخليجية[٥٣] ٣٠ ملياراً ومن الدول الأجنبية ١٦ ملياراً ومن البنوك الغربية عدة مليارات. وانخفض إنتاجه النفطي من ٣٫٧ مليون برميل يومياً إلى نصف مليون. وبلغت خسائر الجيش ١٠٠ ألف قتيل و١٥٠ ألف جريح ومشوّه وهدرت طاقات ٤٠٪ من الطبقة العاملة لأنها سيقت للحرب.

وهكذا لم تصب بالشلل خطة ٨٠-٨٥ فقط بل تضرر الكثير من منجزات الخطط السابقة.

في وضع العراق بصفته دولة بترولية، لا يمكن الحكم على نتائج التطور في قوى الإنتاج من خلال نسبة النمو. لأن تصدير البترول الخام هو الذي يتحكم بهذه النسبة. والاعتماد على التصدير الخام هو هدر للطاقة وتفريط بالثروة الوطنية، وتعميق للتبعية، وتقوية للمراكز الرأسمالية الكبرى. ولا يمكن قياس الميزان التجاري على أساس الموجب والسالب بشكل مطلق، وإنما على أساس استثناء البترول. وفي هذه الحالة تبيّن العجز الفاضح. ووصول هذا العجز إلى أكثر من ٩٤٪ و٩٦٪ عامي ٦٠و٧٧ يشير إلى بؤس التوازن والتكامل والاكتفاء الذاتي والاستقلالية. وقد يقال إن مرد زيادة الواردات يعود لضرورات التنمية. ولكن أين نتائج الـ ٦٠ في الـ ٧٠ والـ ٧٠ في الـ٧٧ والـ٨٤؟ ألم يبق التصدير معتمداً على خامات البترول؟ ألم تتوسع الفجوة الغذائية؟ ألم يتزايد الاعتماد على الخارج والارتباط بمنتجاته وأسواقه؟ ألم تصبح الشركات المتعددة الجنسيات هي المنفذة لـ٩٠٪ من المشاريع الصناعية؟ ألم يبق إنتاج وسائل الإنتاج غائباً عدا استثناءات محدودة؟.

في حدود هذه التحولات وعوامل النمو، كيف تبلور الوضع الطبقي الجديد؟ إن العائدات البترولية الضخمة التي وصلت إلى ٣٥ مليار دولار سنوياً في قمة الصعود، قد

خلقت حركة واسعة في عمليات الاستيراد العام والخاص، واستفاد من هذه الحركة أصحاب القرار وشركاؤهم في القطاع العام. وتجار الاستيراد في القطاع الخاص. وفي غياب النقد والرقابة الشعبية الحرة، يغدو الإثراء السريع شديد اليسر. ومع ارتفاع كلفة المشاريع مرتين إلى ثلاث مرات، ترتفع مقادير العمولة والرشاوي بنسب موازية. وفي ظلّ السياسة المعتمدة لتشجيع القطاع الخاص في كافة القطاعات، نمت الدخول الناجمة عن الملكية والسمسرة والتعهدات والتجارة الداخلية. وبسبب توسع الحاجة للسكن مع تزايد السكان وتزايد الإنفاق والدخول، فقد غدت المضاربات العقارية من أهم مصادر الإثراء. وهنا كما هو الحال في الأقطار الأخرى شكلت الفروق في الرواتب والتعويضات والمهمات أحد مصادر التكوّن الطبقي الجديد. كما شكلت ملكية البيوت المتعددة وإيجاراتها مورداً هاماً من موارد الإثراء. ومثل ذلك ملكية وسائط النقل والفنادق والمطاعم. وبما أن الثروات الناجمة عن مجمل هذه المصادر، لم تصادر، فقد استعاد الوضع الطبقي السابق على التأميم والإصلاح، حيويته من جديد.

ومع أن حجوم الثروات الواردة من الملكيات الكبرى في الزراعة والصناعة، قد تبدلت، فإن فروعاً أخرى أضحت متفوقة في تكوين الثروة. وعلى رأس هذه الفروع تأتي الأراضي الصالحة للبناء والاستيراد والعمولة والتهريب، والتجارة في الأرض والبناء. وإذا كان الوضع في السبعينات هنا مشابه للوضع في سورية ومصر في السبعينات وأوائل الثمانينات، فإن مستوى التفوق في الإثراء السريع يعود للتفوق في حجم الإيرادات النفطية وإنفاقها. وبسبب هذا التفوق نفسه تتوسع الشرائح الطبقية المستفيدة، لتشمل الرأسمالية الريفية والمدينية على حد سواء، بحيث تغدو هذه الرأسمالية حليفة وشريكة للفئة الطبقية الحاكمة، وتضحي هذه الفئة امتداداً للرأسمالية أو بالعكس.

إن السؤالين اللذين طرحناهما بالنسبة لمصر وسورية يتكرران هنا. والإجابة واحدة. فالبدايات التي اعتمدت وترسخت لا يمكن لها أن توصل إلا إلى هذه النهايات. ولو أن البدايات كانت مناقضة، لكانت النتائج مناقضة. أي لكانت حسماً جذرياً للاستغلال الطبقي، وردماً للأقنية التي تكون المستنقع الطبقي الجديد. ومصادرة للتراكم الناجم عن هذه الأقنية، وعن الفروق في الملكية والأجور.

ولو حدث ذلك، لما عانت طبقتا العمال والفلاحين من حدة التمايز الطبقي وارتفاع تكاليف الحياة، ومن حرمانها فعلياً من دور القيادة في مؤسسات التقرير والتنفيذ والرقابة، ومن القهر والاستبداد، كما هو عليه الحال بالنسبة لطبقتي العمال والفلاحين في الأقطار المشابهة. ولما فرض عليهما الخط السياسي الذي يخدم مصالح الفئات الطبقية العليا وتحالفاتها عربياً وعالمياً.

وفي الجزائر: وبحكم مسار الثورة وتكوينها، لم تنتقل السلطة من المستعمرين إلى الإقطاع والبورجوازية، بل إلى أجهزة تتألف بغالبيتها من العمال والفلاحين، لكن قياداتها على العموم من الفئات الطبقية الوسطى أو الفقيرة التي لا تعمل في الإنتاج مباشرة. وبسبب عائدية المنشآت الصناعية الكبرى إلى الأجانب، فقد اقتصر التأميم على الممتلكات الشاغرة العائدة للمستعمرين. وقد لاقى القطاع الخاص كل تشجيع. لكن تثميرات الدولة الكبيرة في قطاع الصناعة، والمتنامية بالتوازي مع تنامي عائدات البترول، جعلت القطاع الخاص لا يحتل إلا بحدود الـ٢٠٪ عام ٨٣ وبقي هذا القطاع يعمل في الصناعات الخفيفة وفي المنشآت الصغيرة التي قلّما يزيد عدد عمالها عن ٩ عمال. وقد شجعت السلطة القطاع الخاص في التجارة الداخلية حتى عام ٧٨ حيث وضعت يدها على معظم هذه التجارة بالإضافة لمعظم التجارة الخارجية. إلا أنها منذ عام ٨٠ وخصوصاً منذ عام ٨٣ عادت لتشجيع القطاع الخاص في كافة المجالات. وفي بداية الـ٨٤ أقرّ الحزب الحاكم مزيداً من الانفتاح الاقتصادي في رسم وتنفيذ الخطة اللاحقة. وحتى عام ٨٢ ظلت الشراكة بين الرأسمال المحلي والأجنبي متاحة. إلا أن قانوناً صدر في ذلك العام يحصر الشراكة بالقطاع العام. ومع التوجه الجديد لتشجيع القطاع الخاص عاد معظم القطاع التجاري عام ٨٣ إلى يد القطاع الخاص. وتوسعت سياسة الإقراض لهذا القطاع في مجال الزراعة لتشمل المنشآت الملحقة بالزراعة كمنشآت الدواجن مثلاً، وتم تشجيع رجال الأعمال حتى بات عددهم عام ٨٣ بحدود النصف مليون. وهكذا أصبحت سيطرة القطاع الخاص عام ٨٤ تشمل حوالي: الـ٥٠٪ من القطاع الزراعي والـ٢٠٪ من القطاع الصناعي ومعظم القطاع التجاري.

ورغم أن سيطرة القطاع العام هنا أفضل مما هي عليه في مصر وسورية والعراق وخاصة في قطاعي الإنتاج. فالثغرات تتكرر: فروق في الملكية والرواتب والأجور، وأقنية تكوّن المستنقع الطبقي، وتراكمات ناجمة عن هذه الفروق والأقنية تضاف لها تراكمات جديدة. ومع التقادم تستدعي الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية التي تغذيها توفر الشروط الملائمة لتثمير الفائض منها. وهكذا تعود الطبقية إلى وضع متطور، فتستولي على كامل فائض قيمة العمل وتمتص الأرباح الناتجة عن تثميرات عائدات البترول والغاز، في ظلّ تمييع ايديولوجي وقسري لصراع الطبقات، وفي كنف قمع أي نقد حر، ومنع تبلور أية رقابة عمالية وفلاحية حرّة.

وبالتوازي مع ذلك، كيف سارت عملية التطور في الصناعة؟ لقد تصاعد النمو في القطاع الصناعي بفرعيه: الاستخراجي والتحويلي. إذ إن الصناعة التحويلية استفادت من التزايد في عائدات البترول والغاز لتستولي على حيّز كبير منها. وإذا كان الإفراط في

تصدير النفط والغاز الخام يكوّن عامل إضرار بالمصلحة الوطنية المحلية والقومية، فإن النمو الصناعي المستند إلى هذا الإفراط لا يشكل دليلاً على قوة الصناعة بذاتها، لأن قوة الصناعة يجب أن تستمد من التوازن والتكامل بين الأرض والصناعة، ومن تصنيع المواد الخام المحلية، ومن الإنتاجية والنوعية والريعية، ومن مشاركة الأرض في إشباع الحاجات الأساسية للجماهير. لكن التطور في الصناعة هنا ترافق مع تراجع في الإنتاج الزراعي، ومع تزايد الارتباط بالخارج.

فمعدل نمو الإنتاج [٥٤] الزراعي بين ٥٣-٦٨ كان سالباً بنسبة ١٫٦٪ وإذا افترضنا أن السبب يعود لظروف الحرب ونتائجها، فإن نسبة النمو عام ٨٣ البالغة ٠٫٨٪ توضّح الخلل في مقوّمات النمو. والمسار المتعاكس بين دور الصناعة والزراعة في الناتج المحلي يكشف فقدان التكامل والتوازن والاستقلالية[٥٥]:

الزراعة عام ٥٠	٣٣٪	٦٠	٢٢٪	٧٠	١٦٪		
الصناعة ٥٠	١٧٪	٦٠	٢٥٪	٧٠	٣٥٪	٧٣	٤٨٫٩٪

وفي حين أن حصة الزراعة اقتصرت عام ٧٦ على ٧٪ من الناتج فقد تزايد دور البترول المصدر والغاز المسيّل بدءاً من عام ٧٤ بشكل مضطرد ومتناسب مع تزايد حجم الإنتاج وارتفاع الأسعار. وقد تشابه الوضع هنا مع الوضع في العراق الذي لم تزد فيه حصة الزراعة عن الـ٨٪ رغم أن الجزائر والعراق من الأقطار العربية الغنية بالأرض وموارد الماء والثروة البترولية واليد العاملة. وهكذا أدّى فقدان التوازن والتكامل، والاعتماد على الإفراط في إيرادات البترول، إلى تعمق التبعية في الغذاء والخبرة والآلات وقطع التبديل وأسواق التصريف والاستيراد. وقد زادت الجزائر على ذلك، عدم التوازن في حجم التمويل والموارد. فحسب دراسة وضعتها الشركة الجزائرية الحكومية "صونا طراك" عن التوقعات المالية وخطة الجزائر حتى عام ٢٠٠٥ فإن حجم [٥٦] ماتقترضه الشركة حتى التاريخ المذكور سيبلغ ١٧٫٣ مليار دولار لتنمية الموارد الهيدروكوربونية بين ٧٦ - ٢٠٠٥ .

وإذا كانت الجزائر قد توازت مع الأقطار الصناعية العربية من حيث الصناعات الخفيفة والبترولية، فإنها تفوقت شيئاً ما في الصناعات الثقيلة. وإذا كانت دخول سورية ومصر والتطورات اللاحقة فيهما لم تجعلهما قادرين على المضي في هذه الصناعات بعد التأميم، فالدخول البترولية في الجزائر والعراق مكنتهما من المضي. وإذا كانت ظروف الحرب قد أنهكت العراق بما في ذلك تنفيذ المشاريع، فإن الجزائر قد مضت قدماً في صناعات الميكانيك والكهرباء والهندسة. وقد اختارت [٥٧] الجزائر الجمع بين حركية صاعدة تنطلق

من الصناعات الهندسية والالكترونية والميكانيكية والكهربائية نحو صناعة الآلات والمكائن. وحركية أخرى هابطة تبدأ من الفولاذ نحو الصناعات المعدنية التحويلية، آملة أن تتمكن من ربط السلسلة واستكمالها في نهاية المطاف. وقد وضعت هدفاً لها أن تحقق التكامل الذاتي داخل هذا الفرع المحوري من قطاعها الصناعي بنسبة ٨٠٪.

إن هذا المسار التنموي المتولد عن عائدات البترول هو الذي جعل المنشآت الصغيرة لا تمثل إلا ٣٣٪ من حجم القطاع الصناعي عام ٨٣ بينما تبلغ الشركات الكبرى التي يعمل بها أكثر من ٢٠٠ عامل بحدود الـ ٢٠٠٠ شركة. لكن المسألة تبقى كامنة في مشكلة التطور الزمني المتكامل بين قطاعي الإنتاج، وبينها وبين تنامي الخبرة المحلية والاستقلالية والاكتفاء الذاتي وإشباع الحاجات الأساسية للجماهير، وبين كل ذلك وحجم الإنتاج النفطي والقدرة على تصنيعه، ثم بين هذا التطور في قوى الإنتاج والتغيير في علاقاته. والنتائج المتحققة حتى الآن تكشف الخلل الكبير والتنافر المتصاعد.

إن ثورة شعبية مسلحة تدوم ثماني سنوات، وتضحي بمليون ونصف مليون شهيد من أجل الاستقلال، ويتكون جيش التحرير فيها من الفلاحين والعمال بشكل شبه كامل، وتختار في مؤتمر طرابلس عام ٦٢ طريق الاشتراكية، لا يجوز للقيادات فيها أن تنهج مثل هذا النهج، وأن تتوصل إلى هذه النتائج. فاثنان وعشرون عاماً من الحكم الوطني كافية لتحقيق حسم الاستغلال الطبقي جذرياً، ووضع القطر على الطريق المؤدي فعلياً إلى الاشتراكية العلمية، وكافية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في ظل طاقات تفوق الحاجة، ولإنجاز الاستقلال الاقتصادي الحقيقي والكامل بعد أن أنجز الاستقلال السياسي، ولتكوين مركز إضعاف للركائز الرأسمالية بدل تقويتها.

وفي ليبيا: لم تكن توجد صناعة حقيقية. فعام ٥٦ كان عدد المؤسسات الصناعية ٦٢٢ يعمل فيها ٨٤١٠ عمال. وعام ٦٩ لم تكن نسبة المشتغلين بالصناعة لتزيد عن الـ٢٪ وعام ٧٢ كان [٥٨] نصيب الصناعة الاستخراجية من الناتج المحلي الاجمالي ٦٠٪ والتحويلية ٨٪ وكان مجموع المشتغلين بالصناعة بفرعيها ١٧،٥٪ من قوة العمل. وفي حين توالت عمليات التأميم الكلي والجزئي للشركات البترولية، إلا أن نشاط بعض الشركات استمر. فنهاية عام ٨١ عندما نشبت الأزمة بين ليبيا وأميركا كان عدد العاملين الأميركان في الشركات البترولية ١٥٠٠ شخص. وفي ٧٥/٩/١ أممت السلطة ٢٣١ شركة ومؤسسة. وعام ٧٨ تملك المستأجرون البيوت التي يسكنونها.

وهنا كما في العراق والجزائر وظفت نسبة عالية من عائدات البترول في الصناعة. إذ باتت تنفق سنوياً على التنمية بحدود الـ٥ مليارات دولار وعلى الخدمات بحدود المليارين منذ ارتفاع دخول البترول عام ٧٤ وعام ٧٧ دخل ٥٦ مصنعاً جديداً طور الانتاج و٢١

طور التنفيذ و٢٢ قيد الدراسة. وقد استهدفت خطط ٨٥ـ٧٣ إعادة التوازن للاقتصاد الليبي بحيث يبلغ النمو في الزراعة بحدود الـ١٦٪ وفي الصناعة بحدود الـ٢٦٪ لكن إغراءات الدخول العالية من تصدير النفط الخام والنقص في اليد العاملة المحلية، لا يساعدان على تحقيق هذا التوازن. فمنذ منتصف السبعينات وصلت نسبة العاملين غير المحليين إلى ٤٠٪ من اليد العاملة في مختلف الحقول. واليد العاملة غير المحلية ليست مستقرة بسبب سياسات عدم التجنيس وتغير العلاقات بين الدول العربية. ففي نيسان ٧٧ مثلاً بدأت السلطات الليبية عملية ترحيل ٢٠٠ ألف عامل مصري. وزيادة الصادرات من النفط الخام بقيت تشكل العنصر الحاسم في الدخل.

والتبلور الطبقي الجديد في ليبيا يتكوّن من الأقنية التي توسعت وتعمقت نتيجة تنامي الثروة البترولية، ووضعها هنا مشابه لوضع الأقطار البترولية الأخرى، والأقطار المتلقية لأموال البترول. ومع ندرة الكوادر المحلية بالتوازي مع الحاجة، تزداد فرص الإثراء. ويلعب غياب الرقابة الحرة والنقد الحر دور كاسحات الموانع أمام التمايز الطبقي محلياً وقومياً، تماماً كما هو الحال في الأقطار المشابهة. والإجراءات المقلّصة للفروق الطبقية، تفقد فعاليتها بالتقادم مع صعود قيادات التقرير والتنفيذ في مراتب الإثراء. ويعود الوضع الطبقي إلى التمايز الذي سبق هذه الإجراءات مع فارق هام ناجم عن تصاعد حجم العائدات البترولية، والقوى الجديدة المستفيدة من تثمير هذه العائدات.

وفي اليمن الجنوبي: كان على السلطة بعد الاستقلال أن تحوّل الاقتصاد من اقتصاد خدمات إلى اقتصاد إنتاج. وبدءاً من عام ٦٩ أخذت السلطة بتأميم الاستثمارات الأجنبية. لكن هذا التأميم لم يتم منذ البداية كما حصل في الجزائر. فالمصفاة وهي أهم مرفق صناعي لم تؤمم إلا في نيسان ٧٧ وشركة الاتصالات البريطانية لم تؤمم إلا في نيسان ٧٨ . وبعد الاستقلال لم تكن ثمة منشآت صناعية كبرى تستحق التأميم. لكن المحلات التجارية والبيوت المخصصة للإيجار قد أممت. والعقدة المستحكمة في الوضع هي شحة الموارد. فطيلة عقد السبعينات لم يكن بالإمكان تخصيص مبالغ للاستثمار العام تزيد عن الـ٣٢٣ مليون دولار أنفق منها في الزراعة ٢٤٨،٦٠ . وخطة ٨٣ـ٧٩ بحدود الـ١٣٠ مليون دولار فقط. وهذا المبلغ كله لا يوازي قيمة عمولة يستحقها مسؤول بترولي عن شركة كبرى. وبما أن خطط التنمية ٨٥ـ٧١ لا تتوفر لها مصادر التمويل إلا بالاعتماد على تحويلات العاملين بالخارج، وبعض المساعدات من الدول الاشتراكية، فقد أضحى الاعتماد على تضحيات الشعب هو طريق تأمين التمويل.

والتطوير الصناعي انصبّ على[٥٩] إقامة صناعات خفيفة تعتمد على المواد الأولية المحلية، وتقوية الصناعات القائمة مثل الأسماك والنفط والاسمنت والملح، وإقامة محالج القطن،

وتصنيع زيت القطن، والزيوت النباتية. وبسبب ضعف الموارد الذاتية فإن ميزان الدولة التجاري سالب بحدّة. فعام ٧٧ مثلاً بلغت قيمة الواردات ١٢٢ مليون دينار والصادرات ١٦ ويعمل في الصناعة بحدود الـ٥٪ من قوة العمل وفي الزراعة ٥٠٪. وموارد البلاد لا تساعد على الإسراع في التطوير العلمي.

بعد صراعات دموية ضمن الجبهة القومية، ووحدة أحزاب اليسار، تبنت جمهورية اليمن الديموقراطية الاشتراكية العلمية، وهذا التبني بحد ذاته يشير إلى إمكانية التحول الثوري لدى بعض قيادات الفئات الوسيطة. لكن التبني وحده لا يكفي، والإجراءات غير الحاسمة التي ترافقه لا تكفي. فقد سبق لحزب البعث في أيلول ٦٣ أن تبنى مضمون الاشتراكية العلمية، والأيديولوجية العلمية الثورية في الواقع العربي ومنه القطران اللذان يحكمهما الحزب: العراق وسورية. وفي ١٨ تشرين ثاني ٦٣ سقط حكم الحزب في العراق. وعام ٦٤ خرج من الحزب نصف التيار الذي فرض هذه الايديولوجية، ثم بدأ التراجع حتى في المقررات وأخذ ماتبقى من التيار داخل الحزب يفقد من رصيده الذاتي وفي الحزب مع تنامي المصالح والتطلعات، إلى أن وصل الوضع الطبقي واتجاه التطور في قوى وعلاقات الإنتاج إلى الصورة التي شاهدناها.

وكي يغدو هذا التبني واقعاً قائماً في اليمن لابد من تحقيق شروط ثلاثة على الأرض. الأول الحسم الجذري لكل أشكال الاستغلال الطبقي والفروق الطبقية والفئوية في الملكية والأجور. والثاني سد كل الأقنية التي يتكوّن من خلالها التمايز الطبقي. والثالث مصادرة كل ماتجمع عن طريق هذه الفروق والأقنية. وإذا كانت الموارد الذاتية لليمن غير كافية لتحقيق التطور الضروري في قوى الإنتاج، فليس أمامها سوى تعميق الاكتفاء الذاتي والاستقلالية ريثما تتحقق الوحدة الجزئية أو الكلية. وفي حال توفر كل هذه الشروط يغدو الانطلاق نحو الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ضرورة يفرضها التطور. وتمسي كل الأقنية وما تجمع من خلالها ومن خلال الفروق تحت السيطرة الفعلية لدولة العمال والفلاحين، وتحت الرقابة الحرة للجان المنتخبة، وتحت مجهر النقد الحر. وأيّ ارتخاء في تحقيق ذلك، يقود بالضرورة إلى التبعية المتزايدة ونمو التمايز الطبقي بالمقدار الذي تسمح به موارد القطر، وتجلبه حالات التبعية الاقتصادية والسياسية* والايديولوجية.

وفي اليمن الشمالية [٦٠]: لم تجر أية تحولات في الزراعة أو الصناعة. والتطور يعتمد من حيث التمويل على القروض والمساعدات خصوصاً الخليجية، وعلى تحويلات العاملين بالخارج الذين يتراوح عددهم بين المليون والمليون ونصف. و٩٥٪ منهم يعمل في السعودية. و٨٥٪ من الأراضي المزروعة البالغة ١,٥ مليون هـ.آ تعتمد على الأمطار. عام ٧٧ تراجع دور الزراعة في الناتج إلى ٢٥٪ وعام ٧٩ إلى ١٥٪ بعد أن كان ٥٦٪ عام ٧١

. والقات أخذ يحل محل الحبوب في الزراعة. بينما لا تتجاوز حصة الصناعة ٥٪ من الناتج القومي ويعمل بها ٤٪ فقط من الأيدي العاملة مقابل ٧٠٪ في الزراعة. والخسارة في الميزان التجاري في تزايد إذ ارتفعت بين عامي ٧٣-٧٨ مثلاً من ٥٤٠ مليون ريال إلى ٦٠٠٠ وقد ركزت خطة ٧٣-٧٦ على تنمية الموارد المادية و٧٧-٨١ على المواصلات والتصنيع. ونصف التمويل من السعودية والكويت والباقي من مؤسسات دولية. وخصص لخطة ٨٢-٨٦ مبلغ ٧ مليارات دولار أي ضعف خطة ٧٧-٨١ والاعتماد في التمويل على المصادر نفسها بالإضافة إلى تحويلات العاملين بالخارج. ونسبة الواردات للصادرات ارتفعت من أربعة أضعاف عام ٦٥ إلى ستة أضعاف نهاية السبعينات.

إن خطة تعتمد في تمويلها على تحويلات العاملين بالخارج بنسبة ٣٥٪ وعلى المساعدات والقروض بالنسبة الباقية، تبيّن عمق التبعية وفقدان الاكتفاء الذاتي وسوء الإدارة، وبؤس التطور. ورغم هذه الخطط فقد اتصف الوضع الاقتصادي عام ٨٣ بصفات التطور السلبي. فالزراعة في ركود، والصناعة التي نمت هي الصناعة الاستهلاكية. والاحتياط النقدي لا يكفي لتمويل الواردات. والسعودية وحدها تقدم سنوياً حوالي الـ ١٠٠٠ مليون دولار، ومعظم وارداتها التي بلغت عام ٨٢ (١٠٠٠) مليون دولار استهلاكية. والطبقة الجديدة تنمو باضطراد وتتألف من رؤساء القبائل والإقطاع وتجار الاستيراد والتصدير ومالكي الأراضي الصالحة للبناء، والمتعهدين، وتجار الأرض والبناء، وجهاز الحكم. وإذا كانت سياسات الدولة تقوم على التوازن بين الشرق والغرب وبين السعودية واليمن الديموقراطي، بسبب تأثير الجوار من جهة وقوة الجبهة الوطنية وبنية الحكم من جهة أخرى، فإن التمويل الخليجي يحتل المقام الأول في التأثير. وهذه الطبقة السائدة لم تستطع ولن تستطيع إجراء تطوير مستقل في قوى الإنتاج يحقق الاكتفاء الذاتي والاستقلالية ويشبع الحاجات الأساسية للجماهير، وإجراء تغيير جذري في علاقات الانتاج، ينهي الاستغلال الطبقي وفروق الدخل الناجمة عن الملكية والأجور، ويردم الأقنية التي تولّد التمايز الطبقي ويصادر ماتراكم من خلال هذه الأقنية والفروق.

وإذا كان المسار في الصومال وموريتانيا متقارباً مع هذا المسار، فإن النتائج التي وصل إليها الوضع في السودان هي [٦١] الأسوأ، إذ لم يمض على استلام فئة الضباط للسلطة ١٠ سنوات حتى بدأ الانهيار المتزايد في مسار التطور، رغم وجود صناعة متقدمة نسبياً، ورغم الغنى المذهل بالأرض القابلة للزراعة والتربية الحيوانية، وبمياه الري، والمترافق مع توفر اليد العاملة. فعام ٧٨ ارتفع العجز في ميزان المدفوعات إلى ٤٣٠٫٧ مليون دولار وانخفض احتياطي النقد الأجنبي إلى ٢١٫٩ مليون دولار فقط. وارتفع معدل التضخم إلى ٢٥٪ وخفّض سعر الجنيه بنسبة ٢٠٪ ممّا أدى إلى مضاعفة البطالة وارتفاع الأسعار وخزن التجار

للسلع. وعام ٨٠ بلغت الديون الخارجية ٣ مليارات دولار، وارتفعت الواردات بنسبة ٢٥٪ مقابل ٣،٣٪ فقط للصادرات. لذلك اضطرّ للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، ووافق على شروطه بإنهاء نظام السعرين للنقد، ووقف الدعم للمواد الأساسية، وعجز عن توفير العملات الصعبة لتغطية الواردات ومنها البترول. وعن دفع الرواتب للعمال والموظفين وتدهور الانتاج الزراعي بسبب ارتفاع التكلفة وضعف المردود وعجز وسائل النقل وشحة السلع والخدمات في الريف واتساع الهجرة نحو المدن ووصلت مؤسسات مشروع الجزيرة الحيوي إلى مرحلة العجز. ونتيجة لذلك وصلت نسبة الضرائب غير المباشرة في الميزانية إلى ٧٠٪ مما أرهق الجماهير الكادحة.

وعام ٨١ انخفض انتاج القطن بنسبة ٥٠٪ وهو المورد الأساسي. وفي حين انخفض الانتاج العام بنسبة ٥٠٪ عما كان عليه عام ٧٧ فقد ازداد الاستيراد خلال ٧٧-٨١ (١٤) ضعفاً، وارتفعت الديون الخارجية بمعدل سنوي قدره ٤٢٪ بين ٧١-٨١ وغدا الاقتصاد مرتبطاً كلياً بالسوق الرأسمالي وخاصة الولايات المتحدة وألمانيا الغربية. ورغم أزمة الزراعة أخذت الدولة تضارب على بعض المنتجات الزراعية باستيراد مثيلاتها من الدول الغربية مثل اللحوم والذرة الصفراء. والانخفاض في الإنتاج كان شاملاً مثلاً:

-	السكر	زيوت نباتية	صابون
٦٩	٨٦،٠٠٠ طن	٤٦،٠٠٠ طن	٢٠٠٠ طن
٨٠	٣١،٠٠٠ طن	٨،٠٠٠ طن	١٠٠٠ طن

أحذية	اسمنت	دقيق
٣ مليون	١٩٤،٠٠٠ طن	١١٢،٠٠٠ طن
١١٠ آلاف	١١٧،٠٠٠ طن	٦٢،٠٠٠ طن

وتقابل ذلك مع ارتفاع متزايد في الأسعار، وانخفاض مستمر في سعر العملة. فشحّت المواد التموينية والمحروقات وازدادت البطالة إلى ثلاثة ملايين. وعام ٨٣ وصلت الديون الخارجية إلى ٧،٨ مليار دولار رغم المساعدات الرأسمالية والخليجية. وبات الجنيه يساوي ٦٠ سنتاً بعد أن كان يعادل ٣ دولارات عام ٧٠ . وبلغ العجز عام ٨٣ أكثر من ٧٠٠ مليون دولار، بحيث بات العجز موازياً لمجموع الدخل. ورفع الدعم مجدداً عن العديد من السلع الأساسية فارتفعت الأسعار فوراً بنسب تتراوح بين الـ٣٠-٦٠٪ واضطرت مصانع كثيرة للتوقف مثل الاسمنت والتعليب والغزل والنسيج ليضاف بذلك الآلاف من العمال إلى جيش البطالة. وبلغت نسبة التضخم خلال عام واحد ٥٠٪ وبينما وصلت قيمة الصادرات إلى ٦٧٥ مليون دولار، فقد بلغت قيمة الواردات ١،٨ مليار دولار. وحسب

تقرير بعثة دولية، فالاختلاسات أوصلت الاقتصاد السوداني إلى حافة الاحتضار.

ولكن بدل ضبط النفقات، وحصر التجارة الخارجية بالدولة، والسيطرة على تجارة الجملة والتجارة الوسيطة، فقد أقرّ مؤتمر الاتحاد الاشتراكي في آذار ٨٣: الاقتصاد المختلط، واعتماد الخطط التنموية القصيرة الأجل، وحرية التجارة الداخلية والخارجية. وبدل إنهاء الاستغلال والفساد الداخلي، ازدادت الرشاوي والعمولات والسمسرة والمضاربات العقارية حتى غدا عدد المليونيرية يعدّ بالمئات رغم فقر الشعب المدقع بل وعلى حساب هذا الشعب. وعوض انتهاج سياسة حازمة ضد التبعية والاستثمار الأجنبي، باتا عميقي الجذور. وبدل تكثيف الجهود لتنفيذ الخطط التنموية من أجل استثمار الطاقات الزراعية الهائلة، حلّ الإخفاق الذريع بمعظم الخطط. فمشروع الرهد مثلاً الذي موّل عربياً بـ٦٥٠ مليون دولار لزراعة نصف مليون فدان بقصب السكر، لم يزرع منه سوى ٢٥ ألف فدان أي أن التنفيذ بنسبة ٥٪!! ومع افتراض تحسّن في الوضع الاقتصادي يصبح السودان بحاجة لـ١٦ عاماً لسداد ديونه فقط. وقد اعترف رئيس مجلس الشعب السوداني أن بلاده أصبحت عاجزة عن سداد تكاليف أية دراسة لمشاريع التنمية. مثلاً: عجزت الحكومة عام ٨٣ عن دفع ٥٠ ألف جنيه سوداني فقط، وهي تكلفة دراسة مشروع النوبة.

ومع هذا الواقع، هل يمكن وضع أيّ احتمال لإحداث تطور جاد ومستقل في قوى الإنتاج، وتغيير حقيقي في علاقات الإنتاج؟ لقد ضربت قيادات الفئات الوسيطة هنا المثل الأسوأ في كيفية التعامل مع المهمة الأولى من مهام التحرر العربي.

٢ ـ العلاقات مع الدول الرأسمالية:

كانت الدول الرأسمالية تسيطر على الاقتصاد العربي بأشكال مختلفة في ظلّ التحالف الاقطاعي ـ البورجوازي بسبب الإرث الاستعماري ومصالح هذا التحالف. وقد ورثت قيادات الفئات الوسيطة هذه التركة الثقيلة، ثم لجأت إلى عمليات تأميم واسعة للمصالح الاستعمارية. إلا أنّ السوق الرأسمالي بقي مسيطراً بنسب متفاوتة في بعض الحقول مثل: قطع التبديل، وبعض الآلات، واستيراد وتصنيع وتسويق البترول. ونظراً للتراخي المتصاعد في التوجه نحو الاكتفاء الذاتي والتطور المستقل وتأمين الحاجات الضرورية والتوازن والتكامل بين الزراعة والصناعة وإنتاج وسائل الإنتاج واكتساب الخبرة.. فقد توسعت السيطرة الباقية شبه الاضطرارية في البداية، لتشمل حقولاً جديدة، وتعمقت في الوقت ذاته في الحقول نفسها. ولم يأت عقد السبعينات إلا وهذه العلاقة تعود بكامل ثقلها. ومع كل عام يمر يتزايد هذا الثقل. فعام ٧٤ مثلاً غدت تجارة هذه الأقطار مع المجموعات الدولية وفق الجدول التالي [٦٢]:

	البلدان العربية		المجموعة الأوروبية	
	المستوردات	الصادرات	المستوردات	الصادرات
الجزائر	٧٧،٠٩٠	٨٠،٤٧٠	٢٧٠٥،٩٧٠	٢٢٩٥،١٠
-	٪١،١٦	٪١،٨٢	٪٦٥،٥٠	٪٥١،٤٧
مصر	٢٠٦،٠٨٠	٨٦،٧٠٠	١٠٦٧،٩٣٠	٣٠٤،٧٦
-	٪٧،٧١	■٦،٣٢	٪٣٩،٩٨	٪٢٢،٢١
العراق	٤١٤،١٠٠	٢٠٨،٥٠٠	٧٨٤،٣٠٠	٢٧٧٥،٤٠
-	٪١٨،٣٤	٪٣،٥٣	٪٣٤،٧٤	٪٤٦،٩٨
ليبيا	١٢٩،٢٠٠	١٤٤،٣٠٠	٢٠٨٥،٢٠٠	٥٤٢١،٥٠
-	-	-	-	-
السودان	٣٩،٦٨٠	٣٩،٧٥٠	٢٤٠،٥٧٠	١٤١،٨٣
-	-	-	-	-
سورية	١٦٨،٣٩٠	١٠٠،٣٦٠	٥٠٩،٠٦٠	٢٣٩،٧١
-	٪١٣،٦٨	٪١٢،٨٠	٪٤١،٣٦	٪٣٠،٥٨

الولايات المتحدة وكندا		أوروبا الشرقية	
المستوردات	الصادرات	المستوردات	الصادرات
٥١٧،٣٢٠	١٠٩٧،٩٦٠	١٧٩٠،٢٦٠	٨٠،٩٠٠
٪١٢،٥٢	٪٢٤،٦٢	٪٤،٣٣	٪١،٨٠
٥١٥،٧٥٠	٧٣،٠٩٠	١٩٦٠،٢٩٠	٥٥٩،٢٤
٪١٩،٣١	٪٥،٣٢	٪٧،٣٥	٪٤٠،٧٧
٢٥٢،٧٠٠	٣٩،٣٠٠	٢٣٩،٠٠	٥٠،٣٠٠
٪١١،١٩	٪٠،٦٦	٪١٠،٥٨	٪٠،٨٥
١٥٢،٧٠٠	٣٨،٩٠٠	-	-
-	-	-	-
٧٣،٧٦٠	٣٧،٥٩٠	-	-
-	-	-	-
٤٧،٠٤٠	٣،٣٠٠	١٩٤٠،٣٦٠	٢٢٤٥٨٠
٪٣،٨٢	٪٠،٤٢	٪١٥،٧٩	٪٢٨،٦٥

من هذه الأرقام يتبيّن عمق الارتباط بالسوق الرأسمالي. ومع أن المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة وكندا ليست هي كل الدول الرأسمالية التي يجري التعامل معها، إلا أنها أهمها. فاليابان مثلاً يستحوذ على ١١،١٨٪ من الصادرات المصرية و١٥،٦٤٪ من

الواردات العراقية. ومع أن تفاوت هذا الارتباط يبدو واضحاً بين قطر وآخر، إلا أن الخط العام الذي يحكم هذه الأقطار هو طغيان العلاقة مع الدول الرأسمالية، ولا يشذ عن هذا الخط ولو قطر واحد. ولو لم تكن أوروبا الشرقية هي المزوّد شبه الوحيد بالأسلحة لهذه الأقطار لازداد طغيان تلك العلاقة. وهذا الطغيان هو أحد ركائز التبعية وثمرة لها. وحجم التعامل التجاري لا ينفصل عن محصّلة المسار السياسي والاقتصادي والايديولوجي، بل هو انعكاس له، ونتاج الإرث الماضي، وكاشف لمستقبل المسار.

ولكن هل تراجع هذا الارتباط عام ٨١ مثلاً؟ إن صادرات [٦٣] دول المنظمة الأوروبية إلى هذه الأقطار تشكّل مؤشراً؟ والأرقام بالمليار دولار:

العراق	مصر	الجزائر	ليبيا	السودان	سورية ٤٣٪
١٣،٧١٦	٩،٢٨٨	٨،٦٦٤	١١،٨٨٠	١،٠٨٦	من جملة وارداتها

إن الفارق بين صادرات أهم الدول الرأسمالية لهذه الأقطار بين عامي ٧٤-٨١ ينسجم مع زيادة العائدات البترولية من جهة، وتصاعد التبعية من جهة أخرى. هل نحن بحاجة لتأكيد ذلك؟ إذن، فلنستشهد ببعض الوقائع: فالجزائر[٦٤] ازداد استيرادها من فرنسا بين ٨١-٨٢ من مجمل الواردات من ٢٥٪ إلى ٣٥٪ وازدادت وارداتها من أمريكا بنسبة ٢٠٪ للعامين المذكورين، بحيث غدت قيمتها عام ٨٢ مليار دولار ونسبتها ٢٥٪ من مجمل واردات الجزائر. رغم أن واردات أميركا من الجزائر تقلصت إلى النصف. وتقوم الشركات الأميركية بإقامة الكثير من المنشآت الجزائرية.

والعراق: رغم انقطاع العلاقات الدبلوماسية مع أمريكا، فقد كان يزودها بمائة ألف برميل نفط يومياً بأسعار تقل عن سعر الأوبك. وتحظى أميركا بحصة الأسد في التزام المشاريع الرسمية، وتضع السلطة العراقية ٧ مليارات دولار في البنوك الأميركية كودائع عام ٧٩ . وعام ٨١ احتلّ العراق المرتبة الاولى بين قائمة المستوردين من ألمانيا الغربية وبعده السعودية. وفي خطة ٨١-٨٥ ذهبت نسبة ٩٠٪ من العقود الخارجية في الصناعة إلى الشركات الرأسمالية، بالإضافة إلى عقود القطاعات الأخرى ومشتريات الأسلحة وعام ٨٢ بلغ عدد الشركات الفرنسية ١٠٠٠ شركة وقيمة عقودها بحدود الـ١٣ مليار دينار عراقي. وفي عام ٨٢ نفسه بلغت قيمة الصادرات البريطانية لبغداد ٨٥٠ مليون جنيه استرليني وغدا السوق الثاني بعد السوق المشتركة. وفي كانون الأول ٨٢ حصل العراق على قرض بتسهيلات ائتمانية من أميركا بقيمة ٢١٠ مليون دولار ثم رفع لـ٤٥٠ لشراء منتجات زراعية أميركية. وبلغت قيمة ديونه لفرنسا مطلع ٨٣ (٩١) مليار فرنك فرنسي. وفي نيسان ٨١ عقد صفقة أسلحة مع اسبانيا بقيمة ملياري دولار. وعام ٨٣ كانت قيمة

العقود التي تنفذها الشركات الأجنبية ٥٠ مليار دولار وأهمها تعود لفرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية واليابان وكوريا الجنوبية.

وسورية[٦٦] تراجعت عن مرسوم تأميم الثروات الباطنية، فعقدت عامي ٧٧و٧٨ عقوداً مع أربع شركات نفط رأسمالية للتنقيب عن البترول. وبين ٧١-٧٧ حصلت شركات رأسمالية على ١٦ امتيازاً استثمارياً، وأبطل مفعول المقاطعة مع ٣ شركات. وبعد ذاك تزايدت العقود مع الشركات الرأسمالية بقروض من دولها كما هو الحال مع القرض الأميركي لتنفيذ مشروع طريق طرطوس ـ اللاذقية، وبدون قروض. وفي الوقت ذاته تعززت العلاقة التجارية مع الغرب باستثناء الأسلحة، فأصبحت العلاقة مع المجموعات عام ٨١ كمثال:

	العربية	الغربية	الاشتراكية	الأميركية	أخرى
الصادرات إلى	٩،٦٪	٦٥،٦٪	٢٠،٦٪	٣،٧٪	٠،٥٪
	العربية	الغربية	الاشتراكية	الأميركية	بلدان أخرى
الواردات من	٣،٢٪	٣٧،٦٪	١٦،١٪	٥،٢٪	١٠،٩٪

بعد أن كانت العلاقات التجارية مع الدول الرأسمالية قبل الـ٧٠ مقتصرة على بعض قطع التبديل للمصانع القديمة، وبعض الآليات، وسلع أخرى محدودة. وبعد أن كان القطر خالياً من أي استثمار رأسمالي.

وإذا كانت العلاقات الليبية ـ الرأسمالية في حقلي التجارة والعقود مشابهة لعلاقات الجزائر والعراق، فإن دول مصر والسودان والصومال غدت مستعمرات رأسمالية أواسط الثمانينات. ومع أن البنية الطبقية في اليمن الشمالي وما تفرزه من سياسات وممارسات لا تشذّ عن القاعدة، فإن قوة المعارضة الوطنية الديموقراطية في الداخل وحسّاسية العلاقة مع اليمن الديموقراطي والسعودية، قد فرضتا عليها اتباع سياسات متوازنة نسبياً بين المعسكرين والجارين.

ولكن، هل شروط التطور مقرونة بهذه العلاقة كما يدّعي القادة والمنظرون؟ الجواب بالعكس تماماً. فهذه العلاقة لم تنتج إلا زيادة التبعية والنمو المشوّه والخلل بين الإنتاج والحاجة وتقوية المراكز الرأسمالية وإضعاف وحدة المصالح العربية. وهل هذه العلاقة معزولة عن الخط السياسي والفكري؟ كلا. لأنهما معاً ناتجان عن الاتجاه الذي يأخذه مسار التطور في قوى الإنتاج وعلاقاته. ثم يفعل التأثير المتبادل فعله. وهل هذه العلاقة تفرض على الدول الرأسمالية اتّباع سياسات مساندة للمصالح القومية العربية؟ أيضاً، كلا. لأن التبعية

المتزايدة تفرض انصياعاً متزايداً وليس العكس. والسياسات الرأسمالية تقررها مصالحها في قهر خط التحرر العربي بكل مقوّماته وليس المنطق والتعقل وحوار الأتباع ومراكمة التبعية. وهل هذه العلاقة محايدة في الصراعات العالمية؟ أبداً. بل هي موغلة في الانحياز الفعلي لجانب القوى الرأسمالية، لأن قوة الرأسمالية لا تنبع من العوامل الذاتية فقط، وإنما من حجم الأرباح الخارجية أيضاً. وهذه الأرباح تعود لتتحول إلى ثقل عسكري واقتصادي وسياسي وفكري، يستثمر في الصراع الاستعماري ضد كل قوى التحرر والاشتراكية في العالم. وإزاء ذلك لا تجدي أطنان المعاهدات والمقالات والخطب، ولا أبّهة مؤتمرات عدم الانحياز.

٣ ـ استنتاجات:

ماذا يمكننا أن نستخلص من استقراء حصيلة التطور في قوى الإنتاج والتغيير في علاقاته خلال مرحلة تراوحت بين ١٥و٣٢ عاماً؟ وهل هذه الفترة كافية لالتقاط اتجاه التطور وتوقع نهاياته؟ إن الحصيلة التي تراكمت أضحت واضحة الدلالة بالنسبة للاتجاه والنهايات. وباستثناء التحفظ المرحلي في مايخص اليمن الجنوبي، فإن هذه الحصيلة تشير إلى مايلي:

١ ـ إن التحولات التي تمت في قطاعي الانتاج لم تنه الفروق الكبرى في ملكية الأرض والمنشآت الصناعية، إلا أنها قلّصت حجم وفاعلية الطبقات العليا وزادت في حجم وفاعلية الطبقات الوسطى والدنيا. وهذا المآل يتفق مع المنشأ الطبقي للفئات القيادية. وإذا كانت النتائج المتحققة هنا قد خفّفت شيئاً ما من الاستغلال الطبقي، فإن فائض قيمة العمل لم يكرّس لصالح رفع السوية المعاشية والعلمية والصحية للعمال والفلاحين، وإنما انعكس على شكل فرص إثراء متزايدة للطبقات الوسطى والفئات والعناصر المرتبطة بالسلطة أو المشاركة لها.

٢ ـ والأقنية التي تسهم في تكوين الفئات الطبقية غير المنتجة لم تردم إلا نسبياً. وما تراكم من خلالها لم يصادر. وقد أضيفت إليها أقنية موسّعة جديدة ولّدتها ظروف الثروة البترولية. والفروق الناتجة عن الأجور لم تلغ. وقد التقى كل ذلك في مصب واحد تتحكم في مداخله وترتوي منه الفئات والعناصر نفسها. ونجم عن هذا، حلول هذه الفئات والعناصر محلّ ذروتي الإقطاع والبورجوازية المنهارتين، في الثروة والتقرير، مع فارق هام هو الدور المتناقض في عملية الإنتاج، ومع اختلاف في مستوى وطرق الإثراء، ناجم عن اختلاف المرحلة. الأمر الذي قاد إلى تزايد التبعية والتوغل في النمو المشوّه والتسارع في الانفصام بين الانتاج والحاجة وفي عملية التكامل والتوازن محلياً وقومياً.

٣ ـ وقد أصبحت السلطة نفسها حامية الاستغلال الطبقي بأشكاله ومستوياته الجديدة. وبسبب التداخل في المنشأ الطبقي والعلاقات الطبقية، فقد تميّعت عملية الصراع الطبقي، وحوربت تحت ذريعة: أن السلطة نفسها هي المدافعة عن حقوق العمال والفلاحين. وبذلك لم يفقد العمال والفلاحون أنصارهم المنحدرين من فئات البورجوازية الصغيرة، ومن الشرائح الدنيا للمالكين المتوسطين، فحسب، بل أصبحوا في مواجهتهم، لأنهم هم السلطة، وليس ذلك فقط بل فقدوا الكثير من العناصر القيادية العمالية والفلاحية، لأنها اندمجت في السلطة. وفوق هذا وذاك خسروا استقلالية التنظيمات النقابية العمالية التي كانت قائمة، وشروط الصراع الطبقي في الريف التي تنضج ظروف قيام تنظيمات فلاحية مستقلة. وفقدوا أيضاً أجواء الصراع السياسي التي كانت توفر فرص الاستقطاب الطبقي، وتسهم بالتالي في تكوين الوعي وبلورة التنظيم وتأجيج النضال.

٤ ـ لقد رفعت هذه القيادات الفئات التي تمثلها إلى مواقع طبقية متقدمة دون أن يتوازى ذلك مع ارتفاع مماثل في مستوى حياة طبقتي العمال والفلاحين. وفي حين أن هذه الفئات شرعت في الاندماج المتنامي مع بقايا الاقطاع والبورجوازية الكبيرة، لم تجد القطاعات العريضة من الشعب أمامها إلا الهجرة إلى الدول البترولية أو الاكتفاء بمستوى متدنٍّ من العيش. وفي مطلق الحالات فإن الهجرة هي التي شكلت أهم المنافذ لتصريف الاحتقان الشعبي، ولا توازيها إلا قوة القمع المشحونة بأموال النفط والرأسمالية العالمية.

٥ ـ بقي التخطيط التنموي والعلمي معزولاً عن فكرة الوحدة في قوى الإنتاج ضمن الأقطار التي تحكمها الفئات الوسيطة نفسها. وبالتالي، فإن التقادم لم يفعل فعله لصالح إزالة التنافر والانفصام الموروثين عن الاستعمار وحكم التحالف الاقطاعي ـ البورجوازي، وإنما زادهما عمقاً. وبالمقابل تعاظمت صلات التبعية بين كل قطر وبين السوق الرأسمالي ليس في حدود قطع التبديل وبعض الآلات للمصانع القديمة فقط، وليس في مشتريات البترول فحسب، وإنما في حقول متوسعة باستمرار. من الغذاء إلى الخبرة إلى وسائل الإنتاج إلى تنفيذ الكثير من مشاريع الخدمات إلى نمط الاستهلاك إلى تمويل العجز والمشاريع، مباشرة أو بالواسطة... ومن الطبيعي أن ينعكس كل ذلك في المواقف السياسية الحقيقية، والخطوط الاقتصادية والثقافية، والعلاقة مع الجماهير.

٦ ـ وقد أثبتت هذه التجارب أن حسم الفروق في الملكية والأجور، وردم الأقنية التي تكوّن التمايز الطبقي، ومصادرة ماتراكم من خلال هذه الأقنية والفروق، هي التي تمهّد الطريق إلى إقامة الاشتراكية العلمية. والعكس هو الذي يبقي الطريق مفتوحاً أمام عودة الاقطاع والرأسمالية بأساليب جديدة، وأمام تعمق التبعية للرأسمالية العالمية وأتباعها في المنطقة، وأمام تقوية مراكز الرأسمالية وإضعاف حركات وقوى التحرر والاشتراكية في العالم.

٢ ـ القواعد والأحلاف:

في أيلول ٥٢ أبلغ ممثل الولايات المتحدة في القاهرة بأن الحكم الجديد يمكن أن يكون مستعداً للتعاون مع أميركا وإقامة بعض العلاقات بما في ذلك الاشتراك بالحلف الدفاعي عن الشرق الأوسط مقابل مساعدات عسكرية واقتصادية. وفي تشرين أول ٥٤ وقعت الاتفاقية المصرية ـ البريطانية وبموجبها سمح للقوات البريطانية بأن تظل على القناة وفي قواعد سيناء لاستخدامها في حال وقوع عمل حربي ضد البلاد العربية أو تركيا. وهكذا كانت البداية تنبيء بأن الحكم الجديد باقٍ ضمن السيطرة الاستعمارية، ولكن المسار مالبث أن تعدّل. ففي شباط ٥٥ وقعّت تركيا والعراق حلفاً دفاعياً. وفي حزيران ٥٥ أنشيء حلف بغداد، فرفضت القاهرة دخوله، وقاومته، وفي الوقت نفسه تزودت مصر بالسلاح الشرقي، وحضرت مؤتمر باندونغ، واعترفت بالصين الشعبية، وعززت العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفياتي. وفي أيلول ٥٥ وافقت الولايات المتحدة وبريطانيا على تمويل مشروع السد العالي، ثم سحبتا العرض في حزيران ٥٦ ، فردّت مصر في تموز ٥٦ بتأميم قناة السويس.

وفي العراق سقط حلف بغداد وأزيلت القواعد البريطانية عام ٥٨ . وفي الجزائر انتصرت الثورة عام ٦٢ وفي اليمن الجنوبي عام ٦٧ . وفي أواسط الستينات حاولت السعودية الالتفاف على المد العربي التحرري، فطرحت الحلف الاسلامي لتحوير الصراع. لكن هذا الحلف لم يصمد أمام قوة المد التحرري فسقط. وعام ٦٩ أزيلت القواعد الأجنبية من ليبيا، وبذلك تكون قيادات الفئات الوسيطة قد أنجزت القسم الأهم من مهام التحرر من النفوذ الاستعماري. وقد استكملت هذه الخطوات التحررية بالإجراءات المتخذة في حقول النفط، وإن كانت نسبية.

وفي الوقت نفسه جرى التحوّل نحو المعسكر الاشتراكي في معظم مجالات التسليح والخبرة. ومع أن هذا التحول كان تاماً في أقطار ونسبياً في أقطار أخرى، فمن الواضح أن الاستعمار لم يعد قادراً إذ ذاك على التحكم بالقرار. لكن هذا المسار التحرري المتصاعد سرعان ماتوقف. فهو جزء من مسار عام وليس مستقلاً بذاته. وهو يؤثر بالمسار العام بمقدار مايتأثر به. ونظراً للدور المركزي الذي يحتله التطور في قوى وعلاقات الانتاج، فمن الطبيعي أن تتوازى عودة النفوذ الاستعماري مع عمق التبعية للسوق الرأسمالي، ونمو الفجوة الغذائية، وغياب التقدم في التوازي والتكامل بين قطاعي الانتاج محلياً وقومياً، وتنامي دور الشركات الرأسمالية في تخطيط المشاريع التنموية وتنفيذها وإدارتها وتمويلها، وتزايد الاعتماد على القروض والمساعدات من الدول الرأسمالية، ونمو طبقة جديدة ذات مصلحة متجددة بشيوع النمط الاستهلاكي البورجوازي، وارتفاع وتيرة التعامل مع السوق

الرأسمالي، وامتصاص الأموال المتدفقة من الدول النفطية والراسمالية وتثميرها في المجالات السريعة المردود، والاستعانة بالخبرة والمعدات المتطورة لقهر الشعب.

إن الاستعمار الذي يعلم جيداً نتائج هذا المسار في قوى وعلاقات الانتاج، لم يتمهّل، فقد بدأ بالعودة لحظة الرحيل. عن أي طريق؟ عن طريق الحاجة الغذائية. فقد استغلّت الدوائر الغربية حاجة بعض بلدان العالم الثالث للأغذية وابتكرت نظام البيع بشروط سهلة مستهدفة تحقيق شروط سياسية واقتصادية. وقد ارتفعت المساعدات وفق هذا النظام من لاشيء[٦٧] بداية الخمسينات إلى ١٢ مليون طن عام ٦٠ من أصل ٢٠ مليون هي كامل مستوردات بلدان العالم الثالث. وكانت مصر والهند والباكستان أكثر الدول استفادة من هذه المساعدات إذ ارتفعت نسبة وارداتها من الحبوب وفق هذا النظام من ٧٪ أواسط الخمسينات إلى ٩٥٪ عام ٦٣ .

بعد الوحدة رفض الاقليم الشمالي تشميله بهذه المساعدات، لأنها سلاح سياسي. فقد كان الضغط الجماهيري لا يزال محتفظاً بفاعليته، امتداداً للفاعلية التي تمتع بها خلال المرحلة الديموقراطية. فأين الصواب في الموقفين؟ لاشك أنه الموقف الذي فرضته الجماهير في سورية. لماذا؟ لأن هذه الحبوب لا يمكن أن تقدّم لدوافع إنسانية، وإنما لدوافع سياسية رغم أنها خالية من أي شرط سياسي. فالاستعمار الذي يضرب الشعب في اليابان بالقنابل الذرية لا يفهم من الإنسانية إلا السيطرة والاستغلال. وهو أيضاً كذلك عندما يضرب الشعب في فيتنام بكل أسلحة القتل والدمار والتشويه. وعندما يوزع السلاح النووي في بلدان عدة، وعندما يستخدم سلاحه في كل مكان ضد الشعوب المناضلة في سبيل الديموقراطية والتحرر والعدالة. والشواهد اللاحقة زادت هذه الحقيقة إثباتاً. فالاستعمار لا يقدم مساعدات أو قروضاً سهلة إلا لقاء مواقف سياسية أو تمهيداً لها. وسلاح الضغط الاقتصادي والتمويني لا يجربه فقط مع الدول النامية وإنما مع الدول الجبارة ولو كانت حليفة. والشروط السياسية التي وضعت لتصدير الحبوب إلى الاتحاد السوفياتي، والضغوط التي مورست ضد الشركات الرأسمالية لمنعها من التعاقد مع السوفييت لتسييل الغاز، هي أدلة شامخة.

ورغم معونة القمح الأميركية بقيت القاهرة محتفظة بحرية القرار، حتى عام ٧٢ حيث بدأت رحلة العودة مع طرد الخبراء السوفييت. ومع حرب تشرين وما أفرزته، عاد الاستعمار بوسائل جديدة. وقد تجلت هذه العودة بالدور الأميركي في عمليات فك الاشتباك ليس في مصر فقط بل في سورية أيضاً. وترسخت هذه العودة مع القروض والمساعدات، ومع الدبلوماسية المكوكية التي اتبعتها الولايات المتحدة، ومع الوزن الثقيل الذي احتلته السعودية والدول الموالية للغرب. وقد أسهم في ذلك عاملان أساسيان: الأول ناجم عن نتائج التطور

في قوى وعلاقات الإنتاج. والثاني عن العلاقة العضوية بين "إسرائيل" والولايات المتحدة والرأسمالية العالمية. وإذا كانت نتائج العامل الأول قد فعلت فعلها في مجمل الأقطار التي تحكمها قيادات الفئات الوسيطة، فإن نتائج العامل الثاني قد أسهمت في إعطاء وزن نوعي متميّز للولايات المتحدة في كافة القضايا التي يكون فيها الكيان الصهيوني طرفاً أساسياً. ونظراً للموقع الجغرافي لكل من مصر وسورية فقد وقع عليهما ثقل الضغط المتولد عن هذا الوزن النوعي. وإذا كانت نتائج هذا الضغط ليست متطابقة بسبب الوضع الشعبي والجغرافي والتاريخي في كل منهما، فإنها ليست متناقضة، لأنها على الطريق ذاته وإن اختلفت المسافة. وهكذا يكون الفارق في المسافة وليس في الاتجاه، في الدرجة وليس في النوع.

وبالترافق مع الانعطاف الحاد في مصر، جرى الانعطاف الموازي في السودان، وانتهى الأمر بهما إلى أن يعودا مستعمرتين من حيث الواقع وإن اختلفت الأسماء. فالتدريبات المشتركة مع القوات الأميركية والبريطانية، والقواعد الثابتة والمتنقلة، وقوات التدخل السريع ليست أقل فاعلية من مثيلاتها قبل الـ٥٢ . والهيمنة الرأسمالية للشركات والبنوك والدول، ليست هي الآن أقلّ نهباً ونفوذاً مما كانت عليه أبّان الأربعينات. والاعتماد في الغذاء والمعدات والرساميل والقروض على الهيئات الاستعمارية في الأربعينات، ليس أدنى نسبة مما هو عليه في الثمانينات.

ونهاية السبعينات حصل التحوّل في الصومال. ومع بداية الثمانينات اختلّ التوازن القائم في العراق ليصبح رجحاناً كبيراً لصالح النفوذ الرأسمالي. وصفقات التسليح الهامة، وقروض القمح الأميركية، والعقود الطاغية مع الشركات الرأسمالية، وتعميم نمط الاستهلاك البورجوازي وتفوق العلاقات التجارية مع الغرب، وتمتين العلاقة مع ركائز أميركا في المنطقة، كلّها محطات متشابكة على طريق الارتداد الكبير.

وفي أكثر من نقطة تشابه الوضع في العراق مع الوضع في كل من مصر وسورية والسودان والجزائر وليبيا والصومال واليمن الشمالي: في العلاقات التجارية والاستثمارات، وفي نمط الاستهلاك، وفي ظهور طبقة ذات مصلحة بالتوجه الرأسمالي، وفي القروض والودائع، وفي استيراد خبرة ومعدات القمع، وفي قمع القوى المتمردة على الاحتواء، وفي منح السعودية وأقرانها دوراً متميّزاً، وفي تزييف الوعي الطبقي ـ القومي وقهر الصراع الذي يولده هذا الوعي، وفي حماية المصالح الرأسمالية في المنطقة، وإعدام من يتعرض لها كما حدث مع المنظمة الشيوعية العربية عام ٧٥ . وفي إحراق الكتب التقدمية أو اعتقال الشيوعيين والديموقراطيين القاطعين للقيود. وإذا كانت مصر والسودان والصومال واليمن الشمالي والعراق حديثاً ٧٨ ـ ٨٤ ، تتميز بفسح

مجالات إضافية للمصالح الاستعمارية، فلا يعني ذلك أن الاستعمار غير موجود في الأقطار الأخرى، لأن وجوده حالياً لا يقتصر على القواعد والحاميات والأساطيل والمعاهدات، وإنما يشمل أيضاً كل توجه يخدم مصالحه وسياساته وأيديولوجيته، سواءً أكان هذا التوجه اقتصادياً أو سياسياً أو فكرياً أو اجتماعياً.

ومن هنا بالتحديد، تتضح كم هي قوية العلاقة بين إضعاف الاستعمار وإنهاء نفوذه ووجوده، وبين كل مرتكز من مرتكزات خط التحرر. فالاستعمار صاحب مصلحة حقيقية بتقوية الاتجاه المشوّه والتابع والاقليمي في قوى الإنتاج، والاتجاه المستغل في علاقات الانتاج، لأن هذا الاتجاه يعزز الارتباط به والتبعية له ويفسح أمامه كل فرص الاستغلال والاستثمار، ويخلق طبقة سائدة وتابعة وذات مصلحة بنمو التوجه الرأسمالي. والاستعمار صاحب مصلحة أيضاً بنمو وتوالد الشروط المادية والفكرية التي ترسّخ التجزئة القومية وتعمقها، لأن ذلك يفقد كل قطر القدرة على الاكتفاء الذاتي والتطور المستقل، وفي الوقت ذاته يلغي إمكانية التوازن والتكامل في النطاق القومي في كافة المجالات، وبالتالي يجعل مجموعة الأقطار مشدودة إلى الاقتصاد الراسمالي وأسيرة له، وهذا الوضع يعكس نفسه في الممارسة السياسية والاجتماعية، وفي فاعلية الصراع ضد الكيان الصهيوني. والاستعمار كذلك صاحب مصلحة حقيقية بهدر الطاقة التي تفجرها ممارسة الديموقراطية بكافة مضامينها، لأن هذا الهدر يبدد قدرات الشعب في الصراع من أجل انتزاع الحرية، بدل تثمير هذه القدرات لدفع خط التطور إلى الأمام، وبدل تجديد هذه القدرات وحقنها بقوة الطاقة التي تولدها الحرية ذاتها. والاستعمار أيضاً صاحب مصلحة بالحيلولة دون نضج الشروط المادية والفكرية التي تؤدي إلى إزالة إسرائيل كدولة، لأن هذه الإزالة تفقده القوة القائدة لكل الأطراف الحليفة والتابعة للرأسمالية العالمية في هذه المنطقة، وينتج عن ذلك اندفاع مجمل مرتكزات خط التحرر إلى الأمام، تمهيداً لاستكمال الحلقات الأخرى من عملية صنع الثورة الطبقية ـ القومية. وهذا المسار شديد الرعب بالنسبة للاستعمار وحلفائه وأتباعه، لأنه نفي لوجودهم ومصالحهم.وإذا كان تحرير الأجزاء الملحقة يخضع لاعتبارات سياسية مرحلية، فإن هذا التحرير سيضيف بالنتيجة إمكانيات بشرية وجغرافية واقتصادية لصالح خط التحرر العربي، وهو الأمر الذي يتعارض مع مصالح الاستعمار بالنهاية.

٣ ـ الوحدة العربية:

لقد خطت قيادات الفئات الوسيطة عدة خطوات باتجاه الوحدة، حتى أنها تمكنت من

إنجازها فعلياً بين بعض الأقطار. ولكنها فشلت جميعاً. لماذا؟ كانت وحدة ١٩٥٨ البداية، صحيح أن قيادات الفئات الوسيطة لم تكن حاكمة في القطرين إلاّ أنها كانت حاكمة في قطر ومالكة لقوة التأثير الفعلية في قطر آخر. ففي مصر كان الحكم بيد هذه القيادة. وفي سوريا كان حزب البعث بشكل خاص والقوى والشخصيات التقدمية بشكل عام، يمتلكون القرار الحاسم في الريف والمعامل والنقابات والجامعات والمدارس والجيش. وحتى في المجلس النيابي لم يكن وزن هذه القوى ضعيف التأثير. وقد عكس نمو البعث بشكل أساسي اتجاه التطور بين عامي ٤٩ و ٥٤ وعكس فوز الحزب الشيوعي بمقعد الاتجاه نفسه. وقد أثبت الحقيقة ذاتها فقدان حزب الشعب ممثل الإقطاع، والكتلة الإسلامية لعدة مقاعد في المرحلة نفسها. ومقارنة النتائج الانتخابية (٦٨) توضح ذلك:

وفاز الحزب الشيوعي بمقعد عام ٥٤ وحزب التحرير بمقعدين. بعد أن كانا غير ممثلين عام ٤٩ .

العام	المستقلون	حزب الشعب	حزب البعث	الحزب الوطني
٤٩	٪٤٤،٧٤٩	٪٣٧،٧١٩	٪٠،٨٧٩	٪١١،٥
٥٤	٤٥،٠٧	٪٢١،٢٣	٪١٥،٥٩	٪١٤،٨١

القوميون السوريون	التعاوني	الكتلة الاسلامية
٪٠،٨٧٩	٪٠،٨٧٩	٪٣،٤
٪١،٥	٪١،٥	-

وإذا استثنينا فوز حزب التحرير، فإن النتائج تشير إلى سرعة التقدم باتجاه خط التطور. لأن حزب التحرير يمثل مرتزقة الديكاتورية العسكرية. ونظراً لقوة حزب البعث في المجلس والريف والجيش والنقابات والطلبة، ولقوته المؤثرة في الأقطار المجاورة: العراق ولبنان والأردن، فإننا نستطيع القول إن وحدة ٥٨ كانت ثمرة الإرادةالمشتركة لقيادات الفئات الوسيطة في القطرين.

وهذه الوحدة قد تمت في ظروف النضال المشترك ضد الأحلاف والمشاريع الاستعمارية. وهذه النقطة بالذات هي التي شكلت الدافع الأهم الموحّد لقيام الوحدة، وتلتها دوافع أخرى خاصة بالقيادات المؤثرة في كل قطر. وقد جسّدت القيادات إذ ذاك المشاعر الوحدوية الفيّاضة لدى الجماهير. ذلك أن الجماهير كانت تنظر إلى هذه الوحدة على اساس أنها تتويج للنضال التحرري في مرحلة، ومولّد لطاقة جديدة فائقة القدرة، تدفع كل مرتكزات التحرر العربي نحو التحقيق في مرحلة ثانية. لكن مولد الطاقة يحتاج بدوره

إلى قوة دافعة. ومع غياب هذه القوة أو عدم كفايتها تعطّل المولّد، وكنتيجة تلاشت الانجازات التي كان عليه أن يحققها.

إن القوة الدافعة هنا تتكون من حصيلة التفاعل بين مجمل عناصر خط التحرر العربي في حركتها المتناسقة والمتصاعدة. وفي حال تعطل هذه الحركة تتلاشى القوة، وفي حال تنافر مسار عناصرها تتآكل أو تتحول إلى قوة عكسية. ولذلك لا بدّ من معاينة هذه الحركة في إطار الممارسات الواقعية كي نستخلص الحصيلة المكوّنة للقوة الدافعة. فما هي نتائج هذه المعاينة؟ إنها مع الأسف سلبية للغاية. ففي مجال قوى وعلاقات الإنتاج لم يطرأ أي تحوّل جاد نحو التطور المستقل، والاكتفاء الذاتي، والتوازن والتكامل بين قطاعات الإنتاج، وبينها وبين حاجات الجماهير الأساسية. ولم يتحقق الحسم الجذري للفروق في الملكية والدخول.

وفي مجال الديموقراطية انتشر مد المصادرة من الجنوب إلى الشمال بدل أن ينتشر مد الحرية من الشمال إلى الجنوب، لأن سلطة التقرير الفعلية كانت في الجنوب ولأن الطبقة الصاعدة في الجنوب والمتضررة في الشمال قد التقتا على معاداة الديموقراطية. ولأن قوى خط التطور في الشمال أضحت عرضة لكل أنواع المضايقة والتفتيت. فبعد الشيوعيين الذين اضطهدوا لأنهم وقفوا ضد الوحدة، جاء دور البعثيين. لقد كان الحزب منحلاً لكن البعثيين ظلوا قادرين على القيادة. إذ فازت قوائمهم في التجمعات العمالية الهامة وفي الجامعات والثانويات. كما أن مكانتهم في الريف والجيش بقيت تحتل الموقع الأول. وعدا الذين استهوتهم إغراءات السلطة فسقطوا، فقد احتفظ الباقون بمسؤولياتهم تجاه الوحدة. لذلك مارسوا النقد والتحذير في كل مكان. في الجيش والنقابات والسلطة والريف والسجون. لكن النتائج كانت مزيداً من السجن والاضطهاد والنقل والتسريح. ومع السير بكافة مضامين الديموقراطية باتجاه مضاد انقلبت محصلّة القوة الدافعة المتولدة عن هذا العامل إلى محصّلة عكسية.

والأجزاء الملحقة لم يجر الاعداد لاستعادتها. بل جرى العكس. فاسكندرونة التي هي جزء من الاقليم الشمالي لم تهمل فحسب، وإنما حوصرت النشاطات العادية المتعلقة بها. إذ جوبهت المظاهرات المنادية بعروبتها وتحريرها. وعوقب الذين تكلموا بمناسبة سلخها. وتم الاعتذار رسمياً لتركيا عن هذه النشاطات، ومنع عقد مؤتمر خاص بها في سورية فانعقد في بيروت. وفي مجال تحرير فلسطين، صدر أول تصريح استفزازي عام ٦١ عندما أعلن رئيس النظام "نحن نقبل بالتقسيم ولكن اسرائيل هي التي لا تقبل به" وهكذا بدل أن تطبق الكماشة على اسرائيل كما كانت تتوقع الجماهير، وبدل أن تستكمل الشروط المادية والفكرية للتحرير، دأبت السلطة على تزييف الوعي وتقليص الطموح الجماهيري ومسخ

الحق العربي بفلسطين، بالإضافة إلى السير في اتجاه معاكس لإنضاج شروط التحرير.

والتعامل ضمن أجهزة السلطة ومع الجماهير بقي محكوماً بمصالح الطبقة السائدة. وهذه الطبقة لم تنطلق من ضرورات تبديل الشروط المادية والفكرية والنفسية الموروثة عن الماضي والمعمّقة للتجزئة القومية، بل دعّمتها. لأن مصالحها الطبقية متكيفة معها. ولأنها مهتمة بالارتقاء بذاتها، وبتوطيد سلطتها، ولذلك جاء التعامل اقليمياً وأنانياً واستبدادياً واستغلالياً. وفي ظل هذا الوضع تضاف عقبة جديدة أمام التوحيد الفعلي. فتغدو الطبقة السائدة نفسها عاملاً من عوامل تعميق التجزئة بدل أن تكون عاملاً من عوامل التوحيد.

وهكذا، باتت حصيلة التفاعل بين عناصر خط التحرر حصيلة عكسية تولدت عنها قوة دافعة عكسية فتباطأت الحركة الصاعدة ثم توقفت ثم غيّرت الاتجاه، فحدث الانفصال. والطبقة التي أعلنته لم تكن بحاجة لأكثر من إعلان، لأنها كانت تستلم مقود القيادة وترقب بدقة التوقف في قوة الدفع الوحدوي، والتحول في اتجاه السير. وإذ ذاك ماذا كان بإمكان قوى خط التطور أن تفعل؟

وبعد عامين تقريباً. أي بين أيلول ٦١ ونيسان ٦٣ حدث تحول في سوريا. واستلمت السلطة قيادة حزب البعث بالتعاون مع عناصر أخرى. وجرت محاولة لإعادة الوحدة على أسس جديدة. وتم وضع الميثاق الثلاثي بين البعث الذي استلم السلطة في العراق في ٨ شباط ٦٣ وفي سورية في ٨ آذار ٦٣ وبين القاهرة. لكن الميثاق فشل قبل أن يطبق. لماذا؟ لأن المحاولة لم تكن وليدة الاختمار الطبيعي في الشروط المادية والفكرية والنفسية لمجمل مرتكزات خط التحرر وإنما كانت وليدة المناورة بهدف كسب الالتفاف الشعبي. فالبعث في العراق وسورية كان جاداً في ضمان السيطرة. والقاهرة كانت جادة في إحداث تحولات داخلية لصالحها. وفي هذا السياق جرت المناورات والمناورات المعاكسة. وأهمها تسريح دفعة من الضباط الناصريين في سورية. وتحريض القاهرة على التظاهر، وعلى المحاولة الانقلابية في ١٨ تموز ٦٣ والرد البعثي الدموي باعدام عدد من العسكريين عسكرياً. والتقاء عدة مصالح لإحداث انقلاب ١٨ تشرين في العراق. وبعد ذلك لم يعد طرح الوحدة ممكناً.

لكن وحدة أخرى كان مقدراً لها أن تقوم وتستمر. ففي أيلول ٦٣ أقرّ المؤتمر القومي السادس لحزب البعث إقامة الوحدة بين سورية والعراق. وللحزب قيادة قومية واحدة. وهي السلطة العليا في القطرين. إذن فالخط المنفذ في القطرين يجب أن يكون واحداً. والقطران متجاوران. وإمكانياتهما الاقتصادية إذ ذاك متقاربة إلاّ أن خصوم هذه الوحدة كانوا كثراً و أقوياء: شركات النفط في العراق. والثورة الكردية المدعومة من الشاه. ومحور الأردن السعودية. والكيان الصهيوني. والدول الرأسمالية. ولكل من هؤلاء الخصوم حلفاء وأتباع داخل القطرين. ومع ذلك فالضربة القاصمة لم تأت من هؤلاء. وإنما من داخل قوى خط

التحرر. فالقاهرة كانت خصماً لهذه الوحدة. وللقاهرة أنصارها بمن فيهم رئيس الجمهورية نفسه. والشيوعيون في البلدين خصوم أيضاً لأسباب أيديولوجية وسياسية ، بالإضافة إلى الصدامات الدموية التي لفت مرحلة ٥٨ ـ ٦٣ بينهم وبين العناصر القومية وخصوصاً البعثيين. وأهم من هذا وذاك، التبلور الذي كان يجري داخل حزب البعث ذاته. فمقررات المؤتمر القومي السادس للحزب فرضها تيار في القواعد والقيادة. وهذه المقررات تتجه نحو تطبيق الاشتراكية العلمية في دولة موحدة. وهذا الاتجاه يقطع الطريق على النزعات الإصلاحية، وعلى التطلعات الطبقية، والأمراض المحلية والطائفية. ولهذه النزعات والتطلعات والأمراض قوى مؤثرة في قيادتي القطرين، وفي القيادة القومية، وفي قيادتي السلطتين، وفي فئة الضباط. وهذه القوى هي التي تعاونت مع ممثلي الخط الناصري في العراق لإحداث انقلاب ١٨ تشرين ثاني ٦٣ قاطعة الطريق على تحقيق الوحدة بين القطرين، وعلى تنفيذ كافة مقررات المؤتمر القومي السادس.

هنا لعبت بنية حزب البعث الطبقية، والطريقة التي تمّ فيها الوصول للسلطة الدور الأهم. ولعبت قوى من خط التحرر دوراً مهماً. ولم يكن لقوى الخصوم سوى الدور المكمل. وقد سهّل ذلك عدد من المقدمات: فالإجراءات المادية المنفذة على الأرض في القطرين لم تكن قد حسمت الفروق في الملكية والدخول، كي تغدو القضية المتكاملة ملكاً للعمال والفلاحين والجنود يدافعون عنها بالسلاح، وأمام دفاعهم ينسحق كل الخصوم. والحزب ببنيته الطبقية، ووعيه، والخلل الناجم عن الحل، لم يكن قادراً على إلحاق الهزيمة بالخصوم الداخليين والخارجيين. والمقررات بما فيها الوحدة لم تكن حصيلة تطور طبيعي في وعي وتنظيم وممارسات الحزب والعمال والفلاحين، كي يكون تحقيقها وصونها مفروضين بحكم حصيلة التطور نفسها. والمدة التي فصلت بين قرار الوحدة و١٨ تشرين لم تصل الشهرين، لذلك انتفت قيمة المساعدة التي تقدمها الوحدة ذاتها لتسريع التطور. والوحدة العسكرية التي تقرر أن تقوم خلال شهر واحد، قد أجهضتها ثورة الشمال، وإشغال القوة العسكرية السورية التي ذهبت للعراق في إخماد تلك الثورة بدل أن تكون جزءاً من قوة مقاومة الانقلاب المضاد.

وعام ٧٠ تمّ طرح الوحدة بين مصر وليبيا والسودان وسورية. وشكلت لجنة رباعية لإعداد مشروع الوحدة. ووضعت كل قيادة مشروعها. وقبل موعد اجتماع اللجنة بأيام جاء روجرز ومشروعه، فقبلته القاهرة ورفضته دمشق. فطويت المحاولة.

وقبل حرب تشرين ٧٣ أعلنت الوحدة الاتحادية بين مصر وليبيا وسورية، وأنشئت مؤسساتها. لكن الهدف لم يكن وحدوياً. لأن الهدف القابل للتحقيق والحياة هو الذي يكون ثمرة التناسق والتكامل في وعي وممارسة مهام التحرر المحلي والقومي. وهنا لم يكن

الهدف كذلك. بل كان استجابة لمصالح سلطوية أمنية في كسب التأييد الشعبي. ذلك أن حركتين كانتا قد قامتا في سورية ومصر وهما بحاجة لوزن نوعي لدعمهما. ولكن مثل هذا الهدف لا يستطيع صنع الوحدة، وصيانتها. لأنها ثورة طبقية ـ قومية، لا توفر عوامل انتصارها وثباتها إلاّ شروط مادية وبشرية مؤاتية. وهذه الشروط قائمة في ممارسة مهام التحرر، وفي البنى الطبقية المنظمة المنسجمة مصلحياً وفكرياً ونضالياً مع هذه المهام. ولذلك بقيت المؤسسات شكلية. ثم ماتت أعقاب حرب تشرين.

وعام ٧٨ تم الاتفاق بين السلطتين في سورية والعراق على إقامة وحدة كاملة في الدولة والحزب. وفي آب ٧٩ أوضحت بغداد أن نظام دمشق ظالع في المؤامرة التي كشفت داخل الحزب في بغداد. ثم اوضحت دمشق أن نظامي بغداد والأردن غارقان في تقديم المساعدة للاخوان المسلمين في سورية. وكان ادعاء كل من النظامين صحيحاً. ذلك أن مسار كل من النظامين ظلّ متنافراً. وفجأة أعلن اتفاق الوحدة!! فاقتصاد كل من البلدين كان متزايد الارتباط بالخارج، ومحرّكات التباعد فيه أقوى من محرّكات التوحيد. والديموقراطية بكافة مضامينها ملغاة. وكل من النظامين يعتقل ويشرد أنصار النظام الآخر. والخلاف حول قرار وقف إطلاق النار، والقرار ٢٤٢ و٣٣٨ مستعر. ومثل ذلك حول الموقف من الحرب الأهلية في لبنان. واتهامات التفريط بعروبة اسكندرونة وعربستان والجزر الثلاث متبادلة وعنيفة. ورمي كل نظام للآخر بالعمالة للامبريالية والارتباط بالسوق الرأسمالي، وبالطائفية والرشوة والفساد والعشائرية والديكتاتورية، هو عمل يومي. والحشود العسكرية والحشود المعاكسة، وتمويل وتدريب وتسليح الخصوم السياسيين، وإرسال الأسلحة والمتفجرات. كلها مهام منتظمة. وفجأة يتم الاتفاق على إقامة الوحدة؟!.

إذن لماذا هذا الاتفاق؟ لقد أفرز مسار التطور في كل من البلدين هموماً خاصة للطبقة الصاعدة. وهذه الهموم غدت تتضاعف بسبب تعدد وتنوع قوى المعارضة في الداخل، وبسبب النزاعات الدائمة مع الجوار. فالتقت المصلحتان في التخفيف من هذه الهموم. وهذا اللقاء لم يتضمن أيّ تعديل في المسار. لذلك لم يتحقق التناسق والتكامل في مجرى الصراع لدفع مرتكزات خط التحرر إلى الأمام وبالتالي لم يتحقق التفاعل الوحدوي. وكنتيجة لم يكن لهذا الإعلان خصوم. فقد باركته السعودية والأردن ومصر... ولم تتآمر عليه الدول الرأسمالية. ولم تتحرك ضده قوى من داخل السلطة والحزب. ولم تتخوف منه "اسرائيل". أي أن الموقف منه كان متناقضاً جذرياً مع الموقف من قرار وحدة أيلول ٦٣ . هناك أسرعت القوى الداخلية والخارجية لإحداث انقلاب ١٨ تشرين. وهنا لم تتحرّك أية قوة؟ لماذا؟ لأن مسار التضاد مع مجمل مرتكزات التحرر العربي قد قطع شوطاً طويلاً. ولا يمكن لمرتكز منها أن يشذ عن المسار دون أن يصطدم به ويتحطم. فالوحدة ثورة طبقية ـ

قومية. ولهذا، فهي لا تتحقق وتعيش وتنتج إلاّ ضمن جوّ هذه الثورة. أي ضمن جو الصراع المتناسق والمتكامل باتجاه تحقيق مجمل مرتكزات خط التحرر والثورة الطبقية - القومية.

هل نسوق مثالاً منقولاً من إعلان الوفاة؟ حسناً. لقد اكتشف نظام بغداد تكتلاً أو تنظيماً داخل تنظيم الحزب الحاكم، يستهدف قلب نظام الحكم، وأبرز وثائق تثبت تلقي هذا التنظيم الدعم من سورية، والوعد بالمساعدة العسكرية في حال الضرورة. وردّت دمشق بأن الدعم صحيح ولكنه كان قائماً قبل إعلان الوحدة. وتوقف بعد ذلك. بالمقابل أوضحت دمشق أن بعث العراق لم يتوقف عن دعم تنظيمه خاصة والحركات الدينية عامة داخل سوريا. وساقت مثالاً على ذلك مجزرة حلب التي تمت في حزيران ٧٩ أي في أوج مفاوضات الوحدة. إذن. لو كان في القطرين ديموقراطية، هل تبقى حاجة لإقامة التنظيم داخل التنظيم في كل من القطرين؟ وللجوء إلى التآمر والمجازر؟ ولاضطهاد كافة قوى المعارضة هنا، وكافة قوى المعارضة هناك. والإبقاء على بعثيي العراق في سجون سورية والعكس بالعكس؟ وإعلان الوحدة في ظلّ غياب كامل لحرية التنظيم والتعبير والتحرك، وحرية التمثيل...؟ وإعلان الوفاة في الأجواء ذاتها؟ وبالتالي هل كان بالإمكان اللجوء إلى تلك الذريعة لإعلان الوفاة؟.

وفي أيلول طالبت طرابلس بوحدة اندماجية مع سورية. وفي اليوم نفسه ردّت دمشق بالموافقة وفي ٨ أيلول ٨٠ سافر وفد إلى طرابلس وفي ١٠ منه صدر إعلان الوحدة الاندماجية المتضمن لأسس قيامها. وحدّد الإعلان شهراً واحداً لوضع القرارات والإجراءات التنفيذية. وتقرر أن تكوّن قيادتا القطرين قيادة ثورية واحدة. وأن يكون لدولة الوحدة مؤتمر قومي عام. وسلطة تنفيذية واحدة. وغدا الشهر سنوات أربع دون أيّ إجراء واقعي. وإذا كان وأد الوحدات المتجاورة أو القائمة يحتاج لافتعال أحداث أو لاستغلالها، فإن هذه الوحدة التي ولدت مكتملة النمو لم توءد لأنها خلقت ميتة. ودفنت دون ضجة ودون صراع واتهامات. إذ هل تكفي معاداة كمب ديفيد لإقامة مثل هذه الوحدة؟ وإذا كانت تكفي لماذا لم تتحقق؟ وهل تكفي المعاداة اللفظية للامبريالية، والادّعاءات الثورية لإنجازها؟ إذن، لماذا لم تنجز خطوة واحدة في سبيلها؟.

إن التنسيق في المواقف بين النظامين لم ينقطع منذ عام ٧١ إلاّ في جزئيات محدودة. ومع ذلك لم يتابع النظامان تحقيق الوحدة الأولى ولم ينجزا الوحدة الثانية. لماذا؟ في القطرين نمت مصالح الطبقة الجديدة. والطبقة هي مصدر القوة وإذا كانت الطبقة الجديدة في سورية تستفيد من الوحدة مع ليبيا فالعكس ليس صحيحاً. أهذا هو السبب إذن؟! إنه نتيجة أضيفت إلى الأسباب التي كونتها. فما هي هذه الأسباب؟ لا تختلف عن الأسباب

التي حالت دون قيام الوحدات الأخرى. أوالتي فصلت القائم منها، مع إضافة ظروف موضوعية متحكمة، ناجمة عن التباين في مستوى الدخول والمسافة الجغرافية الفاصلة. إذن ما هو الحل؟ كما هو الحل في كافة النماذج الأخرى مع مراعاة بعض الخصوصيات. وينطلق من تبديل المسار تبديلاً جذرياً. كيف؟ وبواسطة أية قوى طبقية؟.

تحويل الاقتصاد من اقتصاد متجه للخارج وتابع للسوق الرأسمالي، إلى اقتصاد متجه نحو الداخل العربي تناسقاً وتكاملاً وتوحيداً. ومن اقتصاد يعزز التمايز الطبقي محلياً وقومياً، إلى اقتصاد ينسف هذا التمايز. وقلب الفارق في قضية فلسطين من فارق على خط "السلام العادل والدائم" إلى فارق نوعي مع خط التصفية متمثل بالإبقاء على الصراع المسلح ملتهباً، وتصعيده بالتوازي مع تنامي الشروط المادية والسياسية الناضجة للتحرير. والتخلي عن أساليب إبادة وتزييف كل مضامين الديموقراطية باتجاه الممارسة الواقعية لها. والتحوّل من التلاعب بالحق العربي في الأجزاء الملحقة خدمة لهذا النظام او ذاك، إلى الإسهام المتصاعد في توفير الشروط المادية والبشرية والسياسية لتحريرها. والكف عن تقديم الخدمات لمراكز الرأسمال العالمي في الاستثمارات والودائع والقروض والتبادل التجاري المتميّز، وفي التسهيلات والأدوار السياسية، والتحوّل إلى العمل الدؤوب المتصاعد لإضعاف هذه المراكز، خدمة للتحرر المحلي والقومي من جهة، وللتحرر العالمي من جهة أخرى. أمّا من هي القوى الطبقية المؤهلة للقيام بهذا التبديل الجذري في المسار؟! إنها القوى المتضررة من المسار الحالي والمستفيدة من المسار البديل. وهذه القوى قد يزداد تعداد فئاتها وشرائحها في قطر ومرحلة، وينقص في قطر ومرحلة أخرى، إلاّ أن العمود الفقري لها يظل على الدوام مشتقاً من طبقتي العمال والفلاحين.

إن التدقيق بمجمل الدوافع التي فرضت الوحدة أو دعت إليها من قبل قيادات الفئات الوسيطة يثبت نقطتين: الأولى تؤكد جزئية الدافع. والثانية تؤكد عنصر المناورة أو الدعاية فيه. وإذا كان الجزء ليس بديلاً عن الكل، فإن المناورة والدعاية لا تصنعان وحدة. فوحدة ٥٨ قامت في سياق وحدة الموقف تجاه الأحلاف والمشاريع الاستعمارية. وهذا عنصر مهم من عناصر خط التحرر لكنه ليس بديلاً عن باقي العناصر. ولذلك عندما تنافر معها انهارت الوحدة. والعوامل الخارجية أتت مدعمة لهذا الانهيار. والميثاق انطلق من المناورة فانتهى إلى مجازر في سورية وانقلاب في العراق. وقرار أيلول ٦٣ أتى في سياق مقررات تتعارض مع مصالح وتطلعات ممثلي فئات عدة داخل السلطة والحزب، بالإضافة إلى تعارضه مع ايديولوجية وسياسة قوى من داخل خط التحرر نفسه، لذلك جرى إسقاط هذه المقررات بالجملة. وهنا يلعب الانسجام بين المقررات والقيادات التي ستنفذها الدور الأول، وتلعب الايديولوجية الخاطئة، وضيق الأفق والأنانية التنظيمية لدى الشيوعيين والناصريين الدور

الثاني. والخصوم الخارجيين الدور الثالث. وهذه التجربة تكشف حقيقتين هامتين الأولى: هي أن الهدف التحرري لا ينجز إلاّ من خلال أداة منسجمة معه مصلحة وولاء. والثانية هي أن التعارض الايديولوجي أو الآني حول هدف من أهداف مرحلة التحرر بين قوى التحرر ذاتها قد يسقط تنفيذ ذلك الهدف. ومشاريع الوحدة عام ٧٠ طويت قبل أن تبحث لأن دافعها الأول كان سخونة الجبهتين. وعندما أوقف مشروع روجرز هذا التوافق تلاشى الدافع. وكل مشاريع السبعينات انطلقت من المناورة والدعاية والكسب الآني ومثلها الوحدة السورية ـ الليبية والليبية ـ التونسية والليبية ـ التشادية!! وهذه الدوافع لا علاقة لها بمرتكزات الخط المؤدي إلى الوحدة.

إن هذا الاستعراض يدل كم كانت بعيدة دوافع الوحدة عن كل أو أكثر المرتكزات المكوّنة لخط التحرر. لأن هذه المرتكزات هي التي تشكل بذاتها الشروط الموضوعية لولادة الوحدة ونموها في ظروف صحية. كما أن البنى الطبقية التي تضعها وتحميها هي البنى نفسها التي تدفع بمجمل مرتكزات خط التحرر نحو التحقيق. بحيث يقدّم كل مرتكز الدعم للتمرتكزات الأخرى ويتلقى منها الدعم المقابل في مسار موحد متناسق ومتكامل. فأين هو الواقع من هذه الشروط الموضوعية والذاتية للوحدة؟.

إن الفروق الطبقية داخل كل قطر وبين قطر وآخر شديدة التباين. والانتاج محدود التكامل وشديد التنافر. وتبعاً لذلك فالعلاقات التجارية متجهة نحو الخارج. والذي يمتلك سلاح الغذاء والمعدات والخبرة وقطع التبديل وشراء المواد الخام، والاستثمارات والودائع والمساعدات يمتلك واقعياً القرار الفعلي في القضايا الكبرى. ومالكو هذا القرار معادون حكماً للوحدة لأنها ثورة تحررية. والوحدة متناحرة مع بقاء اسرائيل كدولة. وهذا التناحر يستدعي الإبقاء على الصراع حياً وتصعيده بالتوازي مع درجة نضج الشروط المادية والبشرية والسياسية للتحرير. وهذا الاتجاه بات معكوساً بنسب متفاوتة في كافة الأقطار التي تحكمها قيادات الفئات الوسيطة. والوحدة تتعارض مع التسليم بضم عربستان واسكندرونة وارتيريا وأوغادين للدول المستعمرة. وهذا التسليم يترسّخ أو ينقض وفق الضرورات الأمنية للأنظمة، ووفق المراحل. والوحدة لا تقوم في ظل عودة الأحلاف والقواعد، وتنامي التبعية. وإذا كانت مصر والسودان والصومال قد غدت مستعمرات حقيقية، فإن الأقطار الأخرى مقيدة بحبال التبعية. وهذه التبعية تتزايد عاماً بعد عام. والطبقات السائدة باتت متعلقة بهذه التبعية لأنها تخدم مصالحها. والوحدة لا تقوم وتعيش وتنتج دون الممارسة الواقعية للديموقراطية بكل مضامينها، وفي المقدمة منها حرية التنظيم والتعبير والتحرك. وهذه الممارسة ملغاة كلياً، ويتصاعد نقيضها مرحلة بعد مرحلة بالتوازي مع الإيغال في الخط المضاد للتحرر، ومع تصاعد إثراء الطبقة الجديدة. وهكذا تنمو الموانع

أمام الوحدة وتترسخ. وتغدو قيادات الفئات الوسيطة عقبة متضخمة في طريق تحقيقها.

استعادة الأجزاء الملحقة:

مع مرور الزمن غدت قضية استعادة الأجزاء الملحقة أكثر تعقيداً لأن المستعمر لم يتوقف يوماً عن مواصلة تبديل الطابع العربي في هذه الأجزاء رغم التغير في نوعية الحكم. وشمل تبديل الطابع السكان والملكية والثقافة في آن واحد. وقد ورثت قيادات الفئات الوسيطة هذه المعضلة وهي في وضعها الجديد المعقد. ومع أن الزمن أفسح المجال الواسع أمام الاستعمار لتبديل الطابع العربي وتعزيز النفوذ الاستعماري، فإنه لم يقدم الفرص نفسها لصالح التحرير. لأن هذه الفرص ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور عوامل القوة الذاتية العربية من جهة وبنضج الظروف الموضوعية المؤاتية للتحرير من جهة أخرى. وهذان الأمران يترديان بشكل متسارع. ويتوازى هذا التردّي مع حيازة المستعمرين على عناصر قوة جديدة في كل مرحلة. فتركيا، رغم أنها خرجت منهكة من الحرب الثانية ورغم ظروفها الاقتصادية والسياسية المتقلبة، فإنها تتلقى الدعم الفعال من المعسكر الرأسمالي، ومن الدول العربية البترولية. وتستفيد في الوقت ذاته من تناقضات الجوار العربي، ومن حلفها الدائم مع الكيان الصهيوني. وإيران تمتعت بقوة ذاتية متزايدة من خلال البترول، ودعمّت هذه القوة بالعلاقة العضوية مع الرأسمالية العالمية في مرحلة، وبالعلاقة مع أنظمة عربية وأجنبية في مرحلة أخرى. وفي المرحلتين بقيت الأنظمة العربية موزعة بين مؤيد لها ومعارض. واثيوبيا احتفظت بعلاقة وثيقة مع أنظمة عربية ومع المعسكر الرأسمالي في زمن الامبراطور، ومع المعسكرين، ومع أنظمة عربية بديلة في ظلّ الحكم الجديد.

وفي حين بقيت هذه الدول الاستعمارية تعمل على إحكام قبضتها على الأجزاء التي استعمرتها، فقد تعاملت الأنظمة العربية مع قضية التحرر وفق خطوط متناقضة ومتغيرة حسب الضرورات الأمنية لكل نظام. فنظام بغداد دعمّ ثوار عربتسان في مرحلة وخانهم في مراحل، وذلك وفقاً لمصلحته هو. قدم لهم الدعم المتقطع حتى صلحه مع الشاه عام ٧٥ . ثم ضحّى بهم وبعربستان و بقسم من حدوده الاقليمية مقابل أن يكف الشاه عن تقديم الدعم للثورة الكردية. أفلم تكن المصلحة الوطنية تستدعي أن يمنح الأكراد حكماً ذاتياً حقيقياً، ثم يتجه وإياهم لنصرة حق تقرير المصير للأقليات القومية داخل إيران؟ ونظام بغداد تعامل مع تركيا على ضوء مصلحته هو. ولذلك لم يلتفت للجانب القومي المتمثل في احتلال تركيا لاسكندرونة. ولا للدور الذي تلعبه تركيا ضمن الحلف الأطلسي وبمواجهة قوى التحرر والتقدم الداخلية والخارجية، ولا للدعم المتبادل بين تركيا واسرائيل. وبالإضافة لذلك، فإن نظام بغداد قد تعاون مع الجيش التركي لقهر الخصوم المشتركين فوق

الأراضي العراقية ذاتها بدل أن يستجيب لمطالب الخصوم السياسيين العادلة بالديموقراطية والحكم الذاتي الحقيقي.

ونظام دمشق ظل طيلة الستينات وأوائل السبعينات يمدّ ثوار عربستان بالمساعدات. ثم توقف الدعم وتلقى المساعدات من الشاه. وبعد قيام الثورة الإسلامية انخرط معها في حلف حقيقي، وأمدّها بالإمكانيات العسكرية والبشرية في حربها مع العراق، دون أن يكون ذلك مشروطاً بمنح سكان عربستان حق تقرير المصير. ولم يتوقف هذا الدعم بعد أن أوغلت السلطة الإيرانية في قمع وذبح كل الديموقراطيين والتقدميين، وفي معاداة المعسكر الاشتراكي، رغم أن نظام دمشق يقيم جبهة مع الحزب الشيوعي في سورية ويعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي؟ ونظام دمشق بقي حتى النصف الثاني من السبعينات محتفظاً بالخط السوري الثابت المعادي لتركيا لأنها تحتل جزءاً من الأراضي السورية. ثم بدأ التحول بحجة تحييدها في الصراع ضد اسرائيل. وكأن تركيا ليست عضواً في الحلف الأطلسي، وليست حليفاً تاريخياً لاسرائيل!! ثم أقام معها علاقات حسن جوار لأن المعارضة الداخلية غدت قوية في البلدين. والمعارضة في كلي البلدين كانت تستفيد من الحدود المشتركة. وبدل أن يتجه النظام لتلبية المطالب الديموقراطية للمعارضة، اتجه لإقامة ترتيبات أمن متبادل بين الدولتين. لكن موقف النظام السوري تجاه الثورة الارتيرية لم يتبدل. فأول دعم مسلح تلقته الثورة الاريترية كان من سورية عام ٦٥ وحتى الآن عام ٨٤ لم يطرأ على هذا الموقف شيء يذكر. فاثيوبيا ليست دولة مؤثرة في المشرق العربي، ولذلك فإن العلاقة معها لا تخضع للشروط ذاتها. وهذا الموقف لا يختلف كثيراً عن موقف نظام بغداد من الثورة الاريترية، إذ ظلّ يدعمها حتى غدا منهمكاً بظروف الحرب مع إيران.

لكن الثورة الاريترية عانت بقوة من تبدل المواقف في السودان واليمن الديموقراطية وليبيا. فالسودان جعل علاقاته بالثورة محكومة بعقدة الجنوب. ولذلك تراوحت مواقفه بين الدعم والتضييق. والسودان هو المتنفس بحكم الجوار. واليمن الديموقراطية وليبيا تحوّل موقفهما من داعم للثورة وسند لها إلى ضاغط عليها وحليف للحكم الجديد في أثيوبيا. وهذه طعنة كبرى لقضية التحرر. فإذا كان الحكم الجديد ماركسياً حقاً أو تقدمياً حقاً، فحق تقرير المصير للأقليات القومية، هو أحد مقوّمات التقدم. وإذا كان الحلف الليبي - اليمني - الاثيوبي ضرورة كبرى لمواجهة المد الاستعماري في تلك المنطقة الهامة، فإن هذا الحلف لا يضعفه نيل شعبي ارتيريا وأوغادين حقهما المقدس في تقرير المصير، بل يمدّه بطاقة ثورية جديدة، وإذا كان موقف السوفييت المؤيد للحكم الذاتي في إطار أثيوبيا هو السبب، فالمسؤولية القومية التحررية تقتضي أن تثمّر العلاقة معه لصالح تعديل موقفه وليس العكس.

والنظامان في القاهرة والجزائر، تبدلت مواقفهما أكثر من مرة. فالقاهرة في مرحلة ما قبل السبعين، ظلت تراعي الاعتبارات الآنية الخاصة مع تركيا وأثيوبيا وإيران. وبعد السبعين غدت أسيرة بشكل متزايد لمصالح الطبقة الجديدة وعلاقاتها الدولية، ومواقف الدول الرأسمالية. والجزائر لم تضع الثقل المكتسب من تراث الثورة لصالح تحرير هذه الأجزاء، بل أسهمت أحياناً في إضعاف قواها. وليست المكانة المتميّزة التي حظي بها الامبراطور الأثيوبي، والمساهمة في ترتيب أتفاق ٧٥ ، إلاّ إشارتين في هذا السياق.

هنا، في هذا المرتكز من مرتكزات التحرر العربي، هل نستطيع إيجاد الأسباب التي فرضت هذا التراجع في مسار تحرير الأجزاء الملحقة؟ وهل ترتبط هذه الأسباب بالتراجع في المسار العام لحركة التحرر العربي؟ إن الأسباب الذاتية الخاصة بقوى التحرر المحلية لعبت الدور الأول. والاعتبارات الأمنية لأنظمة الدول العربية المجاورة لعبت الدور الثاني. وتبدل موقف المعسكر الاشتراكي من الثورة الارتيرية خاصة لعب الدور الثالث. إلاّ أن هذه الأسباب جميعها تعود لجذر واحد. وهو مسار حركة التحرر العربي. فالمنحى الذي اتخذه التطور في قوى الإنتاج، أورث الشلل في القدرة العربية على مجابهة دول قوية، وأورث التناقض في هذه القوة. وفي الوقت نفسه أدّى إلى تزايد الاعتماد على الخارج في السلاح والغذاء والمعدات والخبرة. وهذا الاعتماد المتزايد مقترن بالخضوع المتزايد لإرادة ومصالح الدول المزودّة بهذه الأصناف، وبإرادة ومصالح الدول العربية المرتبطة بها مصلحياً. وهكذا تغدو المواقف العملية الهامة أسيرة لمصالح وسياسات الدول المزودّة. وهذه المصالح والسياسات تتبدل وتتناقض حسب التطورات الجارية في الدول الضّامة. وإذ ذاك تصبح المواقف العربية ملزمة بالتحوّل لتنسجم مع هذه التبدلات والتناقضات. والنتيجة أن التآكل يحدّ من فاعلية قوى التحرر على إحراز الانتصار. ويصبح الوضع العربي عبئاً عليها بدل أن يكون رافداً لها. والمسار الذي اتخذه التطور في علاقات الإنتاج، أدى إلى نشوء طبقة جديدة انصهرت مصلحياً مع بقايا طبقتي الإقطاع والبورجوازية، ونتج عن هذا الانصهار بناء طبقي جديد أكثر ارتباطاً بالخارج، لأن مصادر إثرائه الأساسية تقع خارج عملية الانتاج. وبالمقابل تفاقمت وطأة الحياة بالنسبة للقوى العاملة، فشغلتها عن الهموم القومية. والأمران معاً أديّا إلى إضعاف الرفد القومي لقضية التحرير.

وفقدان الوحدة القومية حتّم انعدام المجابهة القومية للدول الضامة، وانعدام الوحدة في الموقف تجاه الدول الرأسمالية أو الاشتراكية التي تدعم تلك الدول. وبالتالي ترك قوى التحرير المحلية وحيدة في معركتها بمواجهة دول كبرى مدعومة من قوى عظمى رأسمالية أو اشتراكية. وليس ذلك فحسب. بل إن فقدان هذه الوحدة جعل الدول العربية تبدّد قسماً من طاقاتها في صراعاتها الداخلية، بدل أن توجهها لمقارعة الدول المغتصبة.

ومصادرة الحرية بكافة مضامينها جعلت السلطة بمواجهة الشعب. والشعب بمواجهة السلطة. ونتج عن ذلك الشلل في قدراتهما معاً. وبالتالي تعطلت إمكانية الاسهام المؤثر في عملية التحرير. وهذه المصادرة ذاتها أجبرت القوى الشعبية المضطهدة على البحث عن الدعم في الأقطار المجاورة. ونجم عن هذا لجوء الأنظمة الحاكمة إلى عقد الاتفاقات الأمنية مع الدول المغتصبة كي تتفرغ لصراعها مع المعارضة الشعبية الداخلية، ومع الجوار العربي.

والاتجاه المضاد للتحرير الذي يترسخ عاماً بعد عام في القضية الفلسطينية، يعكس نفسه بقوة على مسألة استعادة الأجزاء الملحقة. لأن التحرير هنا والتحرير هناك هما جزءان من عملية متكاملة، من خط واحد، من ثورة تحررية واحدة. قد يتجمد المجهود الموجه لدفع هذا الجزء أو ذاك إلى الأمام. ولكن الدفع لا يكون متناقضاً. وعندما تتحرر فلسطين أو تشرف على التحرير فإن قوى طبقية ـ قومية جبارة تكون قد توحدت وتمرست بالعمل الثوري المسلح وفرضت الانسجام في مسار مرتكزات خط التحرر، ووظفت قسماً من قواها لإسناد قوى التحرير المحلية، وقادت الواقع العربي لتوفير مستلزمات هذا الإسناد. وللاصطدام مباشرة وبكامل وزنه في الدول الضامة: تركيا وإيران وأثيوبيا حسب أولويات تفرضها الظروف.

وتزايد الأحلاف والقواعد والتبعية يفرض بذاته طريقة التعامل بين الدول الضامة والأنظمة العربية، لأن هذا التعامل يغدو مقيداً. والأنظمة التي تفرض عليها شروط التطور فيها أن تكون تابعة ومرتبطة لا تستطيع أن تقدّم شيئاً لقضية التحرير إلاّ بمقدار ما يتفق ذلك مع مصالح الدول المتبوعة والمتنفذة. وهكذا يفقد نضال التحرير ميّزة التنامي المتولدة بدورها عن تراكم مقوّمات الانتصار وتجددها وتفاعلها وثبات اتجاهها وتزايد مصادرها. وهذا الفقدان يضاف إلى الضعف الذاتي لقوى التحرر المحلية، ليولدا معاً حالة الموت كما هو الحال في اسكندرونة، وحالة الشلل كما هو الوضع في عربستان وحالة التراجع كما هو الوضع في أريتريا وأوغادين.

وهكذا يكون مسار التطور في الأقطار التي تحكمها قيادات الفئات الوسيطة قد أفقدها الأهلية للنهوض بأعباء عملية استعادة الأجزاء الملحقة والتي هي ركيزة من مرتكزات خط التحرر العربي.

٥ ـ ممارسة الديموقراطية:

إن الخط الناظم لمجمل هذه التجارب هو فقدان حرية التنظيم والتعبير والتحرّك. وتزييف عملية التمثيل. وسيادة القوانين الاستثنائية. واستخدام الدين أو المذهب أو المنطقة أو القبيلة لتثبيت السلطة. وإنعاش المؤسسات والتنظيمات الدينية في مرحلة، والصدام معها في

مرحلة أخرى. وتزايد حدّة القمع عشرات أو مئات المرّات في العقد الثاني أو الثالث للسلطة. وترافق هذه الحدة مع تصاعد التمايز الطبقي، ومع لعب الدين السياسي دوراً قيادياً في السلطة أو في المعارضة، ومع تصاعد مظاهر الفساد الإداري والخلقي، ومع التوغل في المسار المعادي لمصالح الجماهير في كل مرتكز من مرتكزات التحرر والتقدم. لكنّ هذا الخط الناظم خضع للنسبية بين قطر وقطر آخر، ومرحلة ومرحلة أخرى. فما هي حدود هذه النسبية؟ وكيف أثّرت وتأثرت بمجمل مسار خط التحرر؟

إنّ القوانين الاستثنائية والأحكام العرفية، هي بذاتها في موقع مضاد لجوهر الديموقراطية. ولذلك فهي لا تفرض إلاّ لحدث يتعلق بمصير الوطن، أو لحدث محدّد في الزمان والمكان. وعندما تصبح دائمة وشاملة، فمعنى ذلك أن السلطة لا تستطيع الاستمرار دونها. ومعنى ذلك أنّ السلطة تفتقد شرعية تمثيل الشعب. وأنّ شرعيتها مستمدّة من قوة الأمن. وتزييف هذه الشرعية إلى الشرعية الثورية لا يغيّر حقيقتها. فالشرعية الثورية تستند إلى الأكثرية المطلقة من الشعب. ولذلك فهي ليست بحاجة إلى هذه القوانين والأحكام. وإذا ما استخدم العنف ضدّها فمن حقها الرد. وهي قادرة عليه. وهذه القوانين والأحكام أصبحت هي القاعدة في كافة أقطار هذه التجارب. فهي مستمرة في مصر منذ عام ١٩٥٢ . وفي سورية منذ عام ١٩٥٨ عدا أشهراً معدودة عام ١٩٦٢ . وفي العراق منذ عام ١٩٥٨ رغم تبدل القوة القائدة للسلطة. وفي اليمن منذ قيام الجمهورية في الشمال وانتصار الثورة في الجنوب. وفي ليبيا والسودان منذ عام ١٩٦٩ عدا استثناءً قصير المدى في السودان. وفي الجزائر منذ انتصار الثورة ١٩٦٢ .

وليست الأحكام العرفية وقوانين الطوارىء هي وحدها التي لفّت هذه التجارب والمراحل، بل فرضت قوانين إضافية لمواجهة حالات خاصة. ففي مصر حوكم بموجب المادة ٤٧ من قانون ١٩١٠ الاتجاه تلو الآخر. وهذه المادة تفرض العقاب لمجرد اتفاق شخصين أو أكثر إذا كان ارتكاب الجنايات أو الجنح من الوسائل التي لوحظت في الوصول إليه. ومثل ذلك قانون التجمهر لعام ١٩١٤ وقانون التظاهر لعام ١٩٢٣ وكافة قوانين المطبوعات الصادرة بدءاً من عام ١٩١٠ . وفي مرحلتي السبعينات والثمانينات أضيفت قوانين: الأحزاب. وحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي. والعيب. والعزل السياسي. وكل هذه القوانين تتناقض مع ممارسة الديموقراطية. وفي العراق صدر في تموز ١٩٧٨ قانون يقضي بإعدام ايّ عسكري أو عسكري مسرّح أو متقاعد إذا انتمى لحزب غير حزب البعث. وفي نيسان ١٩٨٠ أصدرت السلطة مرسوماً يقضي بإعدام كل من ينتمي لحزب الدعوة، أو يروّج له. وفي سورية صدر قانون رقم ٦ لعام ١٩٦٥ لمحاكمة الذين يقاومون عمليات التأميم والإصلاح الزراعي. لكنّ هذا القانون أضحى مصدراً

لمحاكمة المعتقلين السياسيين بعيداً عن الأهداف التي صيغ من أجلها. وقد تمثّل ذلك خاصة في محاكمات ١٩٩٢ - ١٩٩٥ . وفي ١٩٨٠/٧/٧ صدر القانون الذي يعدم بموجبه كل من ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين. وفي الجزائر تلاحقت القوانين الخاصة، بعد تفجّر الصراع المسلح بين السلطة والجماعات الدينية.

وحرية التنظيم والتعبير والتحرّك، هي المقياس الأهم لممارسة الديموقراطية السياسية. وهذه الحرية لا تعني حرية الولاء، أو الحياد، أو المراقبة. وإنما حرية المعارضة بالدرجة الأولى. وهذه الحرية ضرورية في التنظيم المهيمن، ضرورتها في كافة قطاعات الشعب. وفي كافة أقطار هذا النموذج، لم تأخذ هذه الحرية مداها في أية مرحلة من المراحل. ولذلك فقد بقيت ممارستها نسبية. والنسبية نفسها قد اختلفت بين قطر وقطر آخر، ومرحلة ومرحلة أخرى. ونموّ التمايز الطبقي، شكّل المقياس الأهم لارتفاع حدّة التصادم مع هذه الحرية. وفي كل مرحلة كانت حدة التصادم قوية في مرحلة تثبيت السلطة ثمّ اختلف المسار. ووصول الحدّة إلى الذروة كان يترافق مع الأحداث الساخنة. والأحداث متنوّعة تنوع التجارب. ففي مصر كان الهدف الهيمنة على النقابات. والتوجه الأوّل كان باتجاه العمّال. فالحركة العمالية كانت قوية بذاتها وبتنظيمها. وتحتفظ بعلاقات نضالية وثيقة مع الطلبة منذ قيام اللجنة الوطنية للعمال والطلبة عام ١٩٤٦ ومع الجماهير الفلاحية القريبة من التجمعات العمالية. والمنشأ الأساسي للطبقة العمالية يوفرّ فرص تلك العلاقات. والمصالح المتشابكة تنميّها. وبدايات الصدام كانت مبكرة. ففي آب ١٩٥٢ اندلع إضراب معمل كفر الدوار امتداداً للصراع الطبقي المستمر منذ عام ١٩٤٩ . فطوّقت المدرعات المعمل، ودخله الجنود، وقمعوا الإضراب بعنف. وأعدم عاملان. وحكم على عدد آخر من قبل محكمة عسكرية بأحكام مختلفة. وجرت صدامات دامية بين العمال وقوى السلطة في أماكن أخرى. وتضامنت مع العمال قطاعات شعبية واسعة. ولم تنته المعركة مع العمال، إلاّ والهيمنة قد تحققت. ومعها انتفت الاستقلالية وحرية التنظيم النقابي. فالأساس في هذه الحرية، أنّ الطبقة تفرز تنظيماتها وقياداتها. وعندما تنتفي هذه الإمكانية تنتفي الحرية.

وفي سياق ذلك تمّت حملات التصفية للمنظمات الشيوعية. وخنقت عناصر التنظيم الفلاحي، ثم جرى التوجه نحو القوى السياسية الأخرى وفي مقدمتها الوفد. وحتى عام ١٩٥٤ بقي الحكم يتعاون مع الإخوان المسلمين. ثم صدر قرار حل الحركة مطلع ١٩٥٤ . وأنشأت السلطة تنظيمها. وطيلة العقد الأوّل والسلطة تحتفظ بزمام الهجوم، وقد ساعدها في ذلك عدوان ٥٦ ووحدة ٥٨ وتأميمات ٦١ . ومرّ العقد الثاني كالأوّل. فللسلطة حزبها مع تبدّل في الأسماء. والهيمنة على النقابات محكمة. لكنّ الانتفاضات الشعبية في العقد الثالث، أجبرت السلطة على منح بعض الهوامش، فاعترفت بالمنابر ثمّ بالأحزاب.

ورغم ذلك فإن الاعتراف بتنظيمات التيار الديني والتيار الماركسي، لم تتم حتى الآن عام ١٩٩٥ . لكنّ مصادرة هذه الحرية أضيفت لعوامل أخرى، فولدت محركاتٍ للصراع. وانسحاب هذه المصادرة إلى الإقليم الشمالي في زمن الوحدة سهّل عملية الإنفصال. وتوالد المحرّكات افرز رداً طبقياً. وقد استهدف الرد وكلاء السلطة ومسؤوليها، كما استهدف بقايا ممثلي الإقطاع والرأسمال [٦٩]. وأبرزها في العقد الثاني أحداث دمياط ٦٥ وإضرابات ٦٦ ومظاهرات ٦٨ . وقد بدأت بالاحتجاج على الأحكام المتساهلة بحق المسؤولين عن هزيمة ٦٧ ، ثم تحوّلت إلى عصيانات وتمردات ذات أهداف سياسية [٧٠]، وديموقراطية، وطبقية. ولم تصبح متفرقة ومحدودة إلاّ مع حرب الاستنزاف. وهذا يشير إلى الحسّ الوطني العالي لدى العمّال خاصة والكادحين عامة.

وبدءاً من عام ٧٢ بداية العقد الثالث أضحت المواجهة مختلفة. فقد طرأت عوامل إضافية: الاتفاقيات مع العدو الصهيوني. سياسة الانفتاح الاقتصادي. الهيمنة الاميركية على القرار. تزايد حدّة التمايز الطبقي. تردّي الظروف المعيشية. القوانين القمعية الاضافية. تقوية الجماعات الدينية لمواجهة قوى التقدم. وفي العقد الأخير غدت المواجهة الأساسية مع القوى الدينية التي تمارس العنف المسلح. وفي هذا السياق المتدرج جاءت انتفاضات ٧٢ و ٧٣ ، ثم الانتفاضة [٧١] الأكثر عنفاً ودموية عام ٧٧ . وكانت النتائج طبقاً لاحصاءات السلطة ٧٩ قتيلاً و ٢١٤ جريحاً. وعدد المعتقلين قرابة الـ ٢٠٠٠ . وقد حاولت السلطة الاستفادة من حوادث التخريب التي رافقت الانتفاضة لتصفية الأحزاب الماركسية والناصرية والتجمع. وحوكم المقبوض عليهم بموجب قوانين تعود لما قبل عام ١٩٤٦ بالإضافة إلى قانون جديد صدر بعد الانتفاضة مباشرة. وبين مصرع السادات في ٦/١٠/٨١ والانتفاضة، لم تتوقف الاعتقالات والاعدامات وفي الوقت ذاته لم تتوقف المظاهرات وأعمال الاحتجاج. وفي آذار ٧٨ نفّذ حكم الاعدام بخمسة من جماعة التكفير والهجرة. وهكذا اتسعت لائحة القمع والتصفية. وبعد مصرع يوسف السباعي في شباط ٧٨ تم طرد مائة ألف فلسطيني معظمهم يعيش ويعمل في مصر منذ عام ٤٨ . وطال القمع الكتاب والصحفيين حيث أحيل حوالي الـ ٢٠٠ منهم للمدّعي العام الاشتراكي، لمنعهم من حق العمل السياسي وحق التعبير في وسائل الاعلام. وهكذا غدت لائحة القمع تطال تيارات سياسية ودينية، كما تطال قطاعات شعبية. وفي كانون ثاني ١٩٨٠ أعلنت المعارضة أن السلطة اعتقلت في الآونة الأخيرة ٣٣٣٧ شخصاً.

لقد تميّز العقد الأخير بالسماح بحرية الأحزاب. لكن القوانين الاستثنائية تجعل هذه الحرية شكلية. ومنع التيار الماركسي والديني من العمل المنظم، يشكل ثغرة أخرى. والسلطة في هذا العقد تخوض حرباً حقيقية ضد بعض الجماعات الدينية. والضحايا يومية.

والعلمانيون يتعرضون لاضطهاد السلطة وقوانينها، واضطهاد العنف الديني. وهذا العنف يتخذ ذريعة له، الدفاع عن الاسلام. وكأن العلمنة ضد الاسلام. مع أنها فقط ضد استغلال الاسلام لمصالح طبقية وسياسية. والسلطة تتخذ من الصراع ذريعة لخنق حرية التنظيم والتعبير والتحرك. ولتقييدها بقوانين الطوارىء والأحكام العرفية. والديمقراطية هي الضحية. وخط التحرر والتقدم والتطور هو الذي يدفع الثمن. والمستقبل لازال مفتوحاً. ومنذ بداية العقد الرابع وحتى الآن عام ١٩٩٥ ، ونقاط المواجهة تدور [٧٢] حول إلغاء القوانين الاستثنائية. وإنهاء التداخل بين أجهزة الحزب الحاكم وجهاز الدولة. وتزييف الانتخابات. ومخالفة حقوق الانسان. والتحايل على أحكام القضاء*. وإذا كانت معركة السلطة الطبقية مع بعض الجماعات الدينية هي الطاغية. فإن معركة الديمقراطية تظل مفتوحة.

وفي تجارب الأحزاب التي قادت السلطة، بعض الخصوصية، فالتحرر مرحلة. لكنها مرحلة مديدة، والانتقال نحو مواقع أكثر تقدماً يجد جذوره في هذه المرحلة بالذات. والفئات الطبقية التي تقود مرحلة الانتقال هي الأكثر جذرية. والمنتجون بأيديهم وفكرهم وعقلهم، يحتلون موقع القلب. وانتاجهم هو الذي يولّد قوة الدفع الأساسية للتحرر، وللتقدم المفتوح الآفاق. ومستوى النضج للوصول إلى السلطة له مقياس هام. وهو في مرحلة التحرر سيطرة المنتجين الفعليين في قطاعات الانتاج والخدمات. والسيطرة تتمّ من خلال التنظيمات التي تفرزها فئات المنتجين. ولكل تنظيم جذور في أكثر من فئة. والجذر الغالب يتحوّل إلى غلبة في المنهاج، وفي الممارسة. وبين هذه التنظيمات وحدة في الاتجاه العام، وصراع في التفاصيل: حول الأساليب والمراحل والأولويات والدور القيادي. وهذا الصراع يولّد القوة، لأنه يخلق التباري في الوعي والنضال والسلوك والقيم. وعندما تسيطر هذه التنظيمات واقعياً، يصبح الوصول إلى السلطة السياسية درجة.

لكن المسار التاريخي للأحداث كان مختلفاً. فالتكوّن الطبقي كان في مرحلة التبلور. وجذور التكوّن متداخلة. والتنظيمات التي يفرزها ذلك التكوّن تعكس الواقع ذاته. وتختلف هذه التنظيمات حول مرتكزات التحرر، والتقدم المفتوح الآفاق. فالوحدة هي ضرورة طبقية - قومية في تيار. وهي شوفينية، وضرورة للبورجوازية الكبيرة في تيار آخر. والقومية تخضع للمقاييس نفسها. وفلسطين أرض عربية، اقتلع منها سكانها في تيار. ولذلك فإن تحريرها مسؤولية طبقية - قومية. وهي "اسرائيل" بعد أن تتحرر من العنصرية الصهيونية، في تيار آخر. والانطلاق من ضرورات تغيير الواقع هو المنطلق في تيار. ومن سياسات السوفييت نحو هذا الواقع، في تيار آخر. وفي الواقع خصوصيات واتجاهات للتطور، وجلّها يستثير الخلاف. وكل هذه الخلافات ليست هامشية. والتناقض حولها

لايقع ضمن الوحدة في الاتجاه العام، والصراع في التفاصيل. بل هو تناقض يصيب التحرر في الصميم. ودون التحرر لاوجود لاشتراكية علمية، لافي النطاق القطري ولا في النطاق القومي. ولا إسهام لهذا الوطن في معركة تحرير الانسان والانسانية.

وفي جوّ الصراع حول المرتكزات والخصوصيات واتجاهات التطور. وفي المستويات الأكثر بعداً عن السيطرة الواقعية، تمّ الوصول إلى السلطة. وبين التجارب الأربعة في العراق وسورية، وفي الجزائر واليمن، تشابه وخلاف. والتشابه ناجم عن شكل الوصول إلى السلطة، والخلاف ناجم عن خصوصية هذا الوصول. فشكل الوصول قاد إلى التفرّد، وإلى الصراع ضمن تيار التحرر والتقدم، وإلى الجبهات الشكلية. والخصوصية حكمت المسار اللاحق. فالجبهتان في الجزائر واليمن، قادتا الثورة المسلحة، وتفرّدتا في السلطة. والقوة القائدة في سورية والعراق، هي قوة البعث. وقد تعرّج المسار إلى أن تحققت القيادة. ومرحلة النفط خلقت واقعاً طبقياً جديداً. ومن ثمار هذه المرحلة، منع أي تكوّن قانوني لقوة معارضة. وسحق أي تكون واقعي. ومن ثمار المنع والسحق ارتفاع عدد الضحايا بين المائة والألف مرة. وفي كل قطر ذروة. فالذروة في اليمن، ضمن أجنحة الحزب. وفي سورية مع التيار الديني وفي العراق والجزائر كذلك. ودون الذروة الكبرى ذرى تتنوّع تنوّع التجارب. فمع غياب حرية التنظيم والتعبير والتحرك، يصبح كل من هو خارج تنظيمات السلطة، خصماً، أو موضع شبهة. والحرية ضمن هذه التنظيمات تتلاشى حسب درجات الابتعاد عن المركز. وتتلاشى مع كل توغل في زمن السلطة، ومع كل ابتعاد عن الإرث النضالي. والتلاشي يتزاوج مع المنع والسحق فيولّد وضعاً شاذاً. وفي هذا الوضع يتشابه من هم داخل هامش الحيطة، ومن هم خارجه. فجذر الحرية هو حرية المعارضة، وحرية النقد، وحرية الاختيار. وهذا الجذر يتآكل مع كل توغل في الزمن، وكل تصاعد في حدة التمايز الطبقي. فالتكوّن الواقعي يتحوّل إلى سحق. والاعتراف القانوني يختفي من الأذهان. والفئات الطبقية لاتكفّ عن إفراز تنظيماتها. والتعامل السالب مع كل مرتكز من مرتكزات التحرر يغذي هذه التنظيمات. وتسارع التصاعد في قسوة الحياة يجعلها إجبارية. فمواجهة القسوة تظلّ مهزومة دون تنظيم. والتمايز الطبقي المتسارع يخشى أي نفس حرٍ ومنظم. والتمايز أضحى صارخاً بعد مرحلة النفط وامتصاص فائض القطاع العام. فدخل الخمسة بالمائة التي هي في القمة يفوق دخل الخمسين بالمائة الذين هم في الأدنى بأكثر من أربع مرات في سورية والعراق، وبأكثر من مرتين ونصف في الجزائر، وبمرة واحدة في اليمن الجنوبي، وبأكثر من ست مرات في مصر*. ومصادر التمايز تخشى التعرية، لذلك فهي تخشى الديمقراطية. وهي متناقضة مع مولّدات التحرر، لذلك فهي تصطدم به. ومع اضافتها لشكل الوصول إلى السلطة، يغدو تزايد ضحايا المنع والسحق والتلاشي، قابلاً

للتفسير. وتصبح النسبية والمرحلية قابلتين للفهم. ويزيد الصورة وضوحاً الابتعاد عن الإرث النضالي.

لقد أطاح الجيش بالسلطة في العراق في تموز ١٩٥٨ . وبعد صراع بين التيار القومي ومن ضمنه البعث، والتيار الماركسي، أصبح التيار الماركسي هو القوة الشعبية للنظام. وهذه القوة لم تفرض الديمقراطية، بل أسهمت في سحق كل مضامينها. والخلاف حول الوحدة كان واحداً من الأسباب. هنا تنتصب الوحدة في الاتجاه العام كشرط من شروط التحرر والتقدم. وبين شباط ٦٣ وتموز ٦٨ تناوب على مواقع التأثير بعثيون وناصريون، فظلت الديمقراطية مخنوقة. ومنذ عام ٦٨ وحتى الآن ١٩٩٥ لم يتمتع أي تنظيم معارض بحرية التنظيم والتعبير والتحرك. وفي سورية كان تيار التقدم يسيطر واقعياً بين الـ٥٤ ـ ٥٨ ثم جاء حل الأحزاب وقمعها. وبعد الوحدة جاء الانفصال، فتآكل تيار التقدم وتشرذم وتصارع. وفي أدنى درجات السيطرة الواقعية، تمّ الوصول إلى السلطة. وحدث الصراع ضمن السلطة، وضمن تيار التقدم، ومع الاتجاه الديني، ومع الرجعية الطبقية. فظلت الحرية مخنوقة. وفي العقد الثاني من السلطة وما تلاه، لم تمنح حرية التنظيم والتعبير والتحرك لأي تنظيم معارض. ولم يختلف الأمر في اليمن والجزائر، ولافي التجارب التي استلهمت الناصرية، في ليبيا والسودان. ولم تمنح حرية المعارضة في الجزائر إلا بعد أن أصبحت واقعاً مفروضاً. لقد تراكم مفعول كل مولد. والتراكم يخلق التحول. وقبل أن يحدث التحول، كان الإرث النضالي يصارع. والصراع كان يستهدف تحقيق السيطرة الواقعية في قطاعات الانتاج والخدمات، تمهيداً لاستعادة التوازن. وبعد التوازن، لتسريع المسار باتجاه إنجاز كل ركن من أركان التحرر. والديمقراطية ركن ومدخل. وحرية المعارضة، والنقد، والاختيار هي الجوهر. لكن صراعات الداخل، واعتداءات الخارج كانت تعمل في اتجاه آخر. فضمن تيار التقدم، تناقضات أساسية. وضمن القوى القائدة للسلطات تباين وتناقض في الوعي، والمنشأ الطبقي، والإرث النضالي، والتطلع الطبقي، والتكوّن الشخصي. وبين مسار التحرر، والامبريالية والصهيونية، تناقض تناحري. وبين المسار نفسه، وبين الرجعية الطبقية، واستغلال الدين سياسياً وطبقياً، تناقض مماثل. ولذلك حدث التحوّل في كل تجربة بدل استعادة التوازن، وتسريع مسار التحرر والتقدم.

ومرحلة البترول سرّعت هذا التحوّل. وضحايا هذه المرحلة تصاعدت بين المائة والألف مرة. وتسارع التمايز الطبقي، جعل هذا التصاعد ضرورة طبقية. فتكامل التصاعد والتسارع مع شكل الوصول إلى السلطة، ومع غياب السيطرة الواقعية، ومع عدم التمكّن من استعادة التوازن، فأعطى التحول قوة دفع جديدة. وقوة الدفع تولّد طاقة. والطاقة تسرّع التحوّل. ولذلك فإن الحرية لاتمارس إلا حيث تنتزع، وبمقدار ما تنتزع. ودون حرية التنظيم والتعبير

والتحرك، لاقيمة لأي تمثيل أو تنظيم. ودون أن تتمكن كل طبقة من إفراز تنظيماتها وقياداتها، لاوجود لأي شكل من أشكال الديمقراطية.

إن الشيوعيين والبعثيين والقوميين والوطنيين الديمقراطيين، لم يكونوا يوماً خارج النضال من أجل الديمقراطية، بل في قلب هذا النضال، وفي موقع القيادة. والدوران إلى الموقع النقيض، فرضه غياب السيطرة الواقعية، وشكل الوصول إلى السلطة. وسرعة الدوران إلى الموقع النقيض، كانت تقاوم لاستعادة التوازن. لكن المقاومة سقطت.

في السنوات الأولى من كل تجربة كان الصراع مركباً. فهو بين الاتجاهات المتباينة ضمن القوة القائدة ذاتها. وهو ضمن اتجاه التطور والتقدم نفسه، رغبة في التفرّد، أو تطلعاً لموقع، أو اجتهاداً في الأساليب والمراحل. وهو مع قوى الاستغلال الطبقي، والاستغلال السياسي للدين. وفي كل تجربة خصوصيات إضافية. وبسبب غياب الوحدة في الاتجاه العام، انتفت السيطرة الواقعية. ومع فقدان السيطرة في كل قطاع، أضحت القوة العسكرية والأمنية هي العامل الحاسم. واستخدام هذه القوة، هو بذاته نفي لكل مضامين الديمقراطية. وبعد تراجع الصراع المركّب، تقلّصت الحاجة لاستخدام تلك القوة، ولسيادة القوانين الاستثنائية. ومع ذلك فإن حرية التنظيم والتعبير والتحرّك لم تسد في أية تجربة. والنسبية بين مرحلة ومرحلة، وتجربة وأخرى، هي في الدرجة لا في النوع. فمع تقدم الزمن في السلطة تلاشت الديمقراطية ضمن التنظيمات الواحدة أو القائدة. والتنظيمات الجبهوية أضحت تنظيمات للسلطة. وحق النقد لهذه التنظيمات محصور ضمن الاتجاه العام للسلطة، وليس في مواجهته. وخارج إطار السلطة، يقمع أو يسحق أي تنظيم يتكون.

وبعد السنوات الأولى، تمت الاستعارة من الشرق. فالديمقراطية التي تلائم أوضاعنا هي الديمقراطية الشعبية. ومن حيث الواقع هي ديمقراطية التنظيمات التي تقود السلطة، أو التي صنعتها السلطة. ومع أنها تجد بعض التبرير في الشرق، في المراحل الأولى، فإن تحولّها إلى نظام دائم، كان من الأسباب الجوهرية للسقوط والانهيار. لكن تجاربنا مختلفة، اختلاف المسار التاريخي، والتكوّن الطبقي والسياسي. ومع نهايات العقد الأوّل من السلطة، لم يبق في تنظيمات السلطة، إلا أثر محدود من بقايا الإرث النضالي والسياسي. ومن خط التحرر والتقدم. وفي مرحلة النفط وما تلاها، بدأ ذلك الأثر يتحول إلى النقيض. والاستعارة ذاتها، قادت إلى التدرج من ديكتاتورية البروليتاريا، إلى ديكتاتورية الحزب، إلى ديكتاتورية الطبقة الوليدة. والتزوير في غاية الوضوح، في المكانين معاً فديكتاتورية البروليتاريا هي ديكتاتورية طبقة، لادكتاتورية حزب. والطبقة قد تفرز تنظيماً واحداً، أو عدة تنظيمات. والتنظيم الذي لاتتوفر له شروط الحياة في الواقع، يولد ميتاً. وتحوّل البروليتاريا إلى طبقة تمثل الاجماع أو شبه الاجماع، لم يتجسّد على الأرض بعد. وقد لايتجسد خلال قرون. إذن

فالانطلاق من هذا المفهوم، والحكم باسمه، هو تحايل على الواقع، وتزوير للمفهوم ذاته. والاستعارة أشد عرياً.

وقد عورضت الديمقراطية، بالتنيمة. ففي الجو الديمقراطي صراع الأحزاب، والأفكار، والبرامج، والطبقات. وهذا الصراع يعرقل العمل المنظم، ويشلّ الطاقة الانتاجية، ويهدر الوقت في الإدارات والمدارس والجامعات. وهو يهدّد الاستقرار، ويثير الأحقاد، ويفكك الوحدة الوطنية. وهذه المعارضة تحمل ملامح الشرق أيضاً. وقد سقطت في مهدها. وقبل السقوط دفع المهد ثمناً باهظاً، في القوى البشرية. وفي تطور الانتاج. وفي تطوير النظام نفسه. والتقليد هو الأكثر خطراً في هذا المجال. لأنه سحب لظروف بيئية ومسار تاريخي وتكوّن طبقي، على وضع مغاير. وادعاء المعارضة دون تقليد، هو ادّعاء مضلل. فالصراع الطبقي هو المحرك الأول للتطور. وصراع الأحزاب والأفكار والبرامج، إغناء للواقع، وتقويم للاخطاء، وتحريض على معرفة الواقع وشروط تطويره، وتنمية للوعي السياسي والطبقي، وشحن للطاقة في الانتاج المادي والفكري والروحي. وتتضاعف الحاجة لهذا الصراع في أقطار التحولات الاقتصادية. فالأكثرية الشعبية هي التي تستفيد من هذه التحولات. والقلة هي التي تتضرر. وكلّما تعمّقت وتوسعت، كلّما تزايد الالتفاف الشعبي. وكلّما كان الالتفاف منظماً تنظيماً حراً واعياً، كلّما تحوّل إلى فعل. والفعل هنا مضاد بالضرورة للاستغلال الطبقي، ولاستغلال الدين سياسياً. وتعدد التنظيمات الحرة الواعية، يغني الواقع. لأنه يحوّله إلى ساحة مرئية. والصراع بين المدافعين عن الاستغلال، والمدافعين عن التحولات، يلغي القطاعات المهملة، أو يحوّلها إلى هوامش. فالصراع هو صراع مصالح بين تيارين. ودون تنظيم حرٍ واعٍ، لافعّالية لهذا الصراع. وغياب الفعّالية هو إفقار لقوى الدفاع عن التحولات، وليس العكس. فقوى الاستغلال تملك قوة الاقتصاد. وقوى الاستغلال السياسي للدين، تملك قوة المؤسسات والطقوس، وانتقاء النصوص. أمّا قوى الدفاع والتعميق والتجذير، فلا تمتلك إلاّ قوة التنظيم. وهذه القوة لاتكون فاعلة إلاّ إذا كانت حرة. وإلاّ فإن السلطة وحدها هي التي تقاتل. وقتالها عسكري وأمني. وهذا القتال يحيد أصحاب المصلحة بالدفاع والتعميق والتجذير. ومنع أو خنق التنظيم الحر لهؤلاء، يحوّلهم إلى خصوم. وبذلك تتحوّل المواجهة إلى مواجهة السلطة مع الاستغلال. ومرحلة التطوير تفتقد الفعّالية. فيتحوّل التطوير إلى ركود فتراجع.

والادعاء بأن الديمقراطية هي ضرورة للرأسمالية فقط، هو ادعاء ساقط. وسقوطه تاريخي. فالرأسمالية عمرها قرون، والصراع من أجل الحرية يمتد لعشرات القرون. والرأسمالية ليست شاملة. أما الصراع من أجل الحرية فهو شامل. والتجارب التي سارت في طريق الاشتراكية، اصطدمت بالضرورة. وجوهرها الديمقراطية. وحيثما منعت

الديمقراطية أو زيّفت، قامت المؤسسات الدينية بالتعويض. فالمجال مفتوح، والفراغ لابدّ من إملائه. ومع الإبتعاد عن نقاط الانطلاق، وتلاشي الديمقراطية داخل تنظيمات السلطة، اتسع الفراغ. وفي الاتساع مصلحة للمؤسسات الدينية. وتنامي القوة يبحث عن دور في المشاركة، ثم في التفرّد. وهذا هو ما يحدث الآن. والادعاء بأن النماذج السائدة قد صنعت القوة والاستقرار والازدهار، هو ادعاء مضحك. فهناك جزر احتلت. واراضٍ قسّمت. وأوطان احتلت. وجوارٌ مغتصب ازداد قوة وهيمنة. واستعمار استيطاني ترسّخ وجوده. وهناك استقرار قائم على الرعب والضحايا. وازدهار لفئات طبقية محدودة، يقابله بؤس يتزايد اتساعه. والقول بأن المجتمع منظم. وهذا التنظيم هو مصدر القوة والاستقرار. هو قول ساخر. فالتنظيم المفروض من السلطة هو تنظيم لها. والسلطة سلطة طبقة. وهي مهما اتسعت، تظلّ تمثّل الأقلية. والمنتفعون من هذه التنظيمات هم جزء من الطبقة أو هوامش لها. والانتفاع يقوم بدور. وهو توسيع هامش الحيطة. واتساع الهوامش، مصلحة طبقية. والانتفاع، انتهاز. والانتهاز إذلال شخصي، وإلغاء لمقاييس الكفاءة. وهذا الواقع مفروض لأنه يوسّع الهوامش. فبدون هذه الهوامش، تصبح الطبقة عارية. وهي بذاتها ضعيفة. وقوتها مستمدة من قوة الأمن. واتساع الهوامش مصلحة أمنية. والاستقرار القائم على الرعب والضحايا، ليس استقراراً، بل هو نقيض له. فالاستقرار يقوم في جوٍ من التطور الطبيعي والمناخ الحر. ففي هذا الجو يكون الصراع حراً، ورأي الأكثرية هو الحكم. وأمّا السجون والمنافي والمذابح فهي ليست دلائل استقرار، بل هي دلائل عجز وخوف وافتقار للشرعية. وتعاظمها مقياس لايخطيء. والحكم بين تجربة وتجربة، ومرحلة ومرحلة، يستند أساساً إلى هذا المقياس. ذلك أن الأكثرية الشعبية المطلقة، هي قوة التطور والتحرر والتقدم. وتزايد القمع والسحق في صفوفها، هو مؤشّر لتنامي التصادم مع هذه الأكثرية. وبالتالي لتنامي التصادم مع خط التطور والتقدم والتحرر. وهذا التصادم هو الذي يخلق الفراغ. ومن هذا الفراغ تستفيد المؤسسات الدينية. وهذه الاستفادة مؤشر آخر على حجم التفريغ الذي أحدثته السلطة في قوة التحرر والتقدم. وكل مؤشر يجب أن يكون تاريخياً بالضرورة. أي يجب أن يكون مقترناً بالظروف في كل مرحلة. ونجاح القوة الدينية، أو قوة الاستغلال الطبقي في الاختراق، هو مؤشر ثالث. والدعم الخارجي هو عامل مكمّل. أما التأسيس فمصدره الداخل.

وهكذا يسقط الادعاء بمقاومة الرجعية الدينية، كسبب لتغييب الديمقراطية. ففي المناخ الحر ينمو تيار التقدم والعلمنة. وفي غيابه تنمو التيارات التي تستند إلى مؤسسات. وهذه المؤسسات اقتصادية ودينية. وفي كثير من الحالات يحدث التداخل. والتداخل يحقق الاستثمار المتبادل. والاستثمار سياسي: طبقياً ودينياً. وبذلك تكون السلطة قد منحت

فرصاً مسبقة لتلك الرجعية. وقد أمدّتها بالدعم لمواجهة الخصوم في تيار التقدم. والفرص والدعم يمنحانها مزايا متفوّقة في الصراع. والتفوّق يغري بالمشاركة، ثم بالتفرّد. فيحدث الصراع مع السلطة. ومع غياب تيار العلمنة عن ساحة الفعل، يتم استنفار العلاقات الطائفية. والجو المفروض ملائم تماماً لنمو تلك العلاقات. والاستنفار يحتاج إلى محرّك اقتصادي، فتوفره السلطة في جانب، ومؤسسات الاستغلال والخارج في جانب آخر. وبذلك تتوثق العلاقات الطائفية ـ الطبقية، في الجانبين معاً. وتوثّقها يقلّص مساحات العمل أمام قوى العلمنة والتقدم. وكل تقليص هنا يتحوّل إلى سعةٍ هناك. فيتحوّل الصراع عن مجراه الطبيعي، إلى مجرى اعتراضي. وهذا التحوّل مضاد للديمقراطية بكلّ مضامينها، ولكافة مرتكزات التحرر. وإذا كان هذا الصراع يضعف الجانبين معاً، فإن الجوّ الذي مهد له، قد أنهك قوى العلمنة. وبذلك تكون الساحة خالية، لانتصار واحد من الجانبين. وهذه النتيجة قيد آخر في وجه المستقبل.

وهدر الوقت وتعطيل الإنتاج، يساقان بصورة معكوسة. فمع تنامي التصادم مع الحرية، عقداً بعد عقد، تضاعفت ضحايا هذا التصادم عشرات ومئات المرات. ولتمويه الواقع، ونشر ضباب كثيف حوله، تتكثّف المسيرات والمهرجانات والبيانات والملصقات. وكلّها تسحب من رصيد الوقت المنتج، ومردود الانتاج. فالتكثيف تعويض، شأنه في ذلك شأن هوامش الحيطة. ودون هذا التعويض والهوامش تبدو السلطات كما هي في الواقع. وفي الواقع هي قوية بالأمن لابالجماهير. والتفاؤل في التفاف الجماهير مرحلي. فالالتفاف محدود في مرحلة الصراع ضمن تيار التطور والتقدم. وهو قوي في مرحلة التحوّلات. وكلّما تجذّرت التحولات، كلّما تضاعفت تلك القوة. والالتفاف يتراجع مع تزايد حدّة التمايز الطبقي. فالتزايد يضاعف القمع، ويعمّق الاقليمية، ويتصادم مع مستلزمات التحرير، ويراكم صعوبات الحياة في وجه الأكثرية الشعبية. وكلّما تم التوغل في ذلك التمايز، تضاعفت هذه النتائج.

ومقاييس الكفاءة تنعدم مع غياب الصراع الحر. وانعدامها متدرج. ففي البدء يحتفظ الإرث النضالي بقوة التأثير، ويفرض المقاييس، في الدخول إلى الجامعات، واختيار القيادات، ووضع البرامج، ومراقبة الادارات والسلطات. لكنّ شكل الوصول إلى السلطة يبحث عن حماية. والحماية هي سياسية وطبقية في البداية. والحماية السياسية لاتستمد من كل عناصر التحرر والتقدم، بل من جزء منه. وكلّما صغر هذا الجزء تراجعت المقاييس. والحماية الطبقية تشكل مصدر قوة بمقدار تراجع التعصب المغلق. ومع تلاشي الحرية ضمن تنظيمات السلطة، وذبول الإرث النضالي، يتضاءل دور المقاييس، ويتقدم دور الولاءات. والولاءات تتدرج حسب المراحل. فهي حسب الموقف السياسي في البداية. وحسب

علاقات التخلف في مرحلة ثانية. وحسب التكوّن الطبقي الجديد في مرحلة ثالثة. وإذا كان التداخل يفرض نفسه، فإن نوع الولاء يحتل موقع الصدارة حسب المراحل. ومع تعاظم مفاعيل هذه الولاءات، ماذا يبقى من مقاييس الكفاءة؟ وما هي قيمة التفوق في الوعي والثقافة والعلامات؟ وفي الانتاج والسلوك والخصائص الشخصية؟ وعندما يكون الصراع مستمراً بين الأحزاب والنقابات والأفكار، هل تتضاءل الكفاءات أم تتعاظم؟ وهل يستجّر التحدّي الركود والعطالة، أم النشاط والفعّالية؟ وهل تحتل الولاءات مكان الصدارة، أم الكفاءات؟ ولكن، أليس بين المقاييس وعلاقات التخلف تناقض؟ وأيضاً، أليس بينها وبين مصالح التكوّن الطبقي الذي صنعته السلطة، تناقض مماثل؟

وضرب الوحدة الوطنية شعار يقذف في وجه الصراع الديمقراطي الحر. فلنقارن. والمقارنة مرحلية. وكل ابتعاد عن المرحلية هو تعميم خاطيء. وفي الوطن العربي فترة يتيمة هي فترة ٥٤ ـ ٥٨ في سورية. فالوحدة الوطنية هي وحدة عمودية بين المناطق والأديان والمذاهب والأجناس. ورغم حداثة الاستقلال فقد كانت نموذجية. وضمن هذه الوحدة، كان الصراع الديمقراطي مستعراً بين الطبقات والأحزاب والأفكار والبرامج. وضن شروط التطور التي أفرزتها المرحلة، يشكل الصراع ضمن الوحدة نموذجاً لوحدة المتضادات وصراعها. والنموذج ليس صافياً تماماً. ولاوجود لنموذج صافٍ في التاريخ. فالحكم دائماً هو حكم نسبي. فأين الوحدات الوطنية، من هذا النموذج في تجارب التحولات؟ إن القياس مرحلي ونسبي. فالصراع السياسي والطبقي ظل هو الغالب في المراحل الأولى من كل تجربة. لكن الصراع لم يكن ديمقراطياً، وهذه هي الثغرة الكبرى. فالصراع السياسي والطبقي إذا كان ديمقراطياً يسرّع التطور، ويعرقل التطور إذا كان دموياً. وشكل الوصول إلى السلطة هو الذي جعله دموياً في كافة هذه التجارب. وهذا الصراع يضعف تيار التحرر والتقدم، لكنه لايفصم الوحدة الوطنية. والصراع ذاته يقوّي هذا التيار عندما يكون مضاداً للاستغلال الطبقي، ولاستغلال الدين سياسياً. ولوحة الصراع السياسي الطبقي لم تكن صافية في المراحل الأولى، فقد شابتها أحداث منعزلة، لكنها لاتتصف بالشمول. وفي هذا السياق تندرج حرب الشمال في العراق. والصدام مع جماعة دينية في سورية عام ١٩٦٤ ومحاولات الحلف الاسلامي عامي ٦٥ و ٦٦ . وتندرج في السياق نفسه بعض الصراعات ذات الطابع القبلي في اليمن، والعرقي في الجزائر، والأثني في السودان.

لكن الوحدة الوطنية تهددت جذرياً في العقود التي تلت مرحلة التأسيس. وفي فترات الذروة بلغ التهديد أوجه. فصراع التيارات السياسية تحوّل إلى تصفيات للقوى والعناصر والقيادات والخطوط السياسية. وبلغ من الغلو حدود المجازر، والاعدامات، والاغتيالات، وسجون العقود. والصراعات القبلية المحدودة، تحوّلت إلى ركائز حقيقية للحرب بين

الشمال والجنوب في اليمن، وللحرب الواقعية ضمن الحزب الحاكم في الجنوب، وضمن تيارات النظام في دولة الوحدة. وهي إن لم تأخذ هذا الطابع في الجزائر، فهي لم تغب عن الساحة تماماً. والحرب الأثنية ـ الدينية ـ المناطقية ـ السياسية في السودان ضربت الوحدة الوطنية في الصميم، وميّعت أي تبلور وطني ـ ديمقراطي. والصراع الدموي في سورية بين عامي ٧٨ ـ ٨٣ لم تشهد له البلاد مثيلاً في أشد الفترات ظلاماً. وأكثر هذه الصراعات عنفاً ودماراً يسود الآن في الجزائر ومصر. والواقع في العراق أكثر إيلاماً: حرب معلنة أو خامدة بين المناطق والمذاهب والأعراق والتيارات السياسية. وكل هذه الصراعات ذات جذور سياسية. وهي ليست صافية، دينياً أو قبلياً أو عرقياً أو سياسياً، لكنّ هذه المحرّكات هي الغالبة. وخلف المحركات مصالح سياسية وطبقية. إذن فصراع الأحزاب والنقابات والأفكار والبرامج، أغنى الوحدة الوطنية، وجعلها عصيّة على الاختراق. وكلّ محاولات حلف بغداد، ومؤامرات الخارج، والحشود التركية والاسرائيلية، سقطت على جدران تلك الوحدة. وفي مرحلة التأسيس ظهرت بوادر الاختراق في تلك الوحدة لكنها لم تتهدد في أي من تجارب التحولات. ومع تفاقم حدة التمايز الطبقي، وتراجع الإرث النضالي، وما ولدّاه من نتائج، تعرّضت كل الوحدات الوطنية لخطر حقيقي. والخطر لم ينته بعد.

إذن: فالفروق النسبية في ممارسة الديمقراطية بين قطر وقطر آخر، وبين مرحلة ومرحلة أخرى، توازت مع الاتجاه العام الذي سلكه المسار في كافة مقوّماته: التطور في قوى وعلاقات الانتاج، وشروط تحقيق الوحدة، وتحرير فلسطين، واستعادة الاجزاء الملحقة، والتحرر من التبعية للامبريالية، ومن علاقات التخلف: العائلية والقبلية والدينية والمذهبية. وبما أن هذا الاتجاه بدأ في الترنح والتراجع مع نهايات العقد الأول من السلطة، رغم بعض الانعطافات والاستثناءات، وبما أن حدّة التمايز الطبقي تفاقمت في مرحلة البترول، فإن التوغّل في مصادرة كل مضامين الديمقراطية، يغدو نتيجة حتمية. فممارسة الديمقراطية تقود تلقائياًإلى الصدام اليومي مع خط السلطة. وقوى الصدام الأولى هي قوى الطبقات الكادحة، والفئات الوطنية من البورجوازية والملاكين المتوسطين، لأنها صاحبة المصلحة بتوفير مستلزمات التحرر.

وتزايد العنف السلطوي هو نتيجة للايغال في الخط المضاد للتحرر. ومن هنا يأتي استمرار العمل بالقوانين العرفية، والأحتكام إلى المحاكم الميدانية والخاصة، وارتفاع وتيرة الاعتقال من حيث الحجم والمدة، وارتكاب المجازر الجماعية والتصفيات الشخصية. ولافرق في ذلك بين أن يكون الحكم بيد قيادة مدنية أو عسكرية، لأن القوانين التي يجري الحكم بموجبها هي الأساس. وهذه القوانين تخدم على الدوام الخط السياسي والفكري والاقتصادي للفئات الطبقية السائدة. والفارق بين قيادة وأخرى ضمن الفئات السائدة يعود

للاختلاف النسبي في تقدير مصالح هذه الفئات: الآنية والمستقبلية. وإذا كانت الأحزاب التي أوجدتها السلطة تظلّ أسيرة لها، فإن الجبهات التي قادت الكفاح المسلّح، والأحزاب ذات الإرث النضالي، قد تحوّلت أيضاً إلى أحزاب سلطة. فهذه الجبهات والأحزاب أخذت تفقد الحيوية والديمقراطية الذاتية مع التوغل في زمن السلطة. ومع تراجع الإرث النضالي، وتراكم مزايا السلطة، أخذت تطلعاتها الطبقية، وخصائص التكوين، بالتبدل. والتبدل هو نحو الوراء، وليس نحو الأمام. ومع غياب حرية النقد والرقابة، وتراجع الإرث النضالي والخلقي، تسارع التبدل. ومع تدفق أموال الغاز والنفط، توسعّت دوائر التبدل وتعمّقت. وتوازى هذا التبدل مع تردي المسار العام، فحدث التفاعل بين الأداة والمسار. وثمار هذا التفاعل تتكاثر عقداً بعد عقد. وتعاظم دور الفرد في كل تجربة، ثمرة من هذه الثمار. وغياب الديمقراطية المركزية ثمرة أخرى. وهزيمة الحصانة في صراعها مع التبدل، هي النتيجة. وهذه النتيجة حتمية. فالفئات التي ارتفعت مداخيلها إلى مستويات عليا، غدت قادرة على منح الامتيازات والاغراءات، وعلى إنزال العقوبات. وأموال البترول تزاوجت مع المساعدات الرأسمالية، فضاعفت القدرة على المنح والإنزال. وأجهزة الحماية الطبقية تحصّن تلك القدرة، وتعزّز المسار العام للسلطة.

وبما أن قيادات الفئات الوسيطة لم تهدم العقبات المعيقة للتطور، فإنّ هذه العقبات توالى نموّها وتعددها. والصراع الذي يتمّ ضمن فئات السلطة وأشخاصها، لا يدور حول الجذور المكوّنة لخطها العام، وإنّما حول السبل الأكثر ملاءمة للإرتقاء بهذه الفئات، ودوام استقرارها، وحول الأدوار القيادية فيها، لأنّ هذه الأدوار لا تضاعف المسؤولية، بل تضاعف فرص نموّ الإمتيازات والتأثير. وهكذا تكثر المؤامرات والتصفيات الداخلية، دون أن يكون للجماهير تأثير في هذا الصراع، لأنها مبعدة فعلياً عن ساحة التأثير، ولأن هذا الصراع لا يدور حول مصالحها، ولأنه لا يتعلق بخطين متضادين تماماً، بكلّ مايحمله الخط من مقوّمات. في ظلّ هذا الوضع لا أهمية تذكر للمؤسسات التمثيلية المعيّنة أو المنتخبة، بسبب انعدام حرية التنظيم والتعبير والتحرك، وتآكل فاعلية الديموقراطية المركزية ضمن الأحزاب العربية الحاكمة، وفقدان أيّ تأثير للجبهات القائمة، وخلوّ التنظيمات المكوّنة بقرارات من أية طاقة، وسيادة القوانين الإستبدادية، وتضخم الأجهزة الأمنية والعسكرية على حساب القوى المنتجة، وحصر دور هذه المؤسسات بالترويج لما تقرّه السلطة، وبالسقف الذي تضعه لها، وبالخط العام الذي تعتمده. وبذلك تتحوّل إلى مؤسسات تخدير وتضليل وتزييف، بدل أن تكون مؤسسات تمثيل.

والحرية الدينية تحوّلت إلى سلعة. فالسلطة أضحت هي العنصر الفاعل في ترجيح هذا الممثل أو ذاك ضمن المذهب أو الدين الواحد. ففي المراحل الأولى للسلطة كان لانتخابات

الممثلين وزن حقيقي. فالإرث الديموقراطي المتترع كان لا يزال حاضراً. وهذا الإرث كان يربك تدخل السلطة. ومع تحكّم السلطة في كلّ مجال، تراجع ذلك الإرث. وساد الإنسجام في كلّ مجال. والقطاعات التي تستعصي على السيطرة تتعرض نقاباتها للحل. ومع الإيغال في زمن السلطة، غدا الممثلون الدينيون جزءاً من جهاز النظام. وبات الترويج للخط السياسي ومواقف رموزه، قاسماً مشتركاً. ولتدعيم هذه الوظيفة تضاعف الإنفاق على المؤسسات الدينية وممثليها. ومع تعاظم الإثراء الطبقي أمست السلطات تدمج الطبقي بالديني والمذهبي، فاختلطت قوى الصراع وتشابكت، وأضحى الفرز السياسي والطبقي مشوّشاً. والتشويش في الرؤية، يخدم الخط المضاد للتحرر والتقدم. وهو الخط المضاد لمصلحة الجماهير: وطنياً وقومياً وطبقياً. ومع هذا التطور فقد أضيف إلى الانشطارات الطبقية السابقة، انشطار جديد. فإلى جانب الانشطارات الناجمة عن التجزئة القومية، وعن تباين الفروق في المداخيل بين مجموعة أقطار ومجموعة أخرى، وبين العاملين في الأقطار البترولية وغير العاملين فيها، غذّت السلطات الطبقية الانشطار الديني أو المذهبي أو القبلي أو المحلي. وقد تمثّل ذلك باعتماد كل سلطة على أفراد مذهب أو قبيلة أو منطقة، في مراكز التأثير والفعل، وبإغداق الإمتيازات البالغة التأثير عليهم، وبفتح كلّ سبل الإثراء والتسلط أمامهم، وبجعلهم يندمجون ضمن النظام، اندماجاً مصلحياً واعياً، واندماجاً عاطفياً. ومع هذه النتائج، لا أهمية لمحتوى المذاهب، وشكل العبادات طالما أن الوظيفة السياسية والطبقية تخدم النظام. ومرحلة النفط قد رسّخت هذه الوظيفة. وبذلك تزايد تراجع تيّار التطور والعلمنة والتقدم. والتراجع مصلحة مزدوجة للسلطة والمرتبطين بها وخدّامها دينياً ومذهبياً ومصلحياً، وللقوى التي تنطلق من مواقع دينية ومذهبية ومصلحية وسياسية مضادة. ومن الطبيعي أن تستخدم تلك القوى السلاح ذاته، وأن تستثمر الفراغ الناجم عن تراجع التقدم. وهذا هو السبب الأساسي لسيطرة هذا الشكل من أشكال الصراع في العقدين الأخيرين.

والسؤال يبقى، كيف تمكنت قيادات الفئات الوسيطة من إيصال الإنقسام إلى هذا المستوى؟ ومن استغلاله إلى هذا الحد؟ هنا نعود لمرتكزين اثنين. الأوّل هو التكوّن الطبقي الجديد، الذي تلاقح مع بقايا الإقطاع والرأسمال. وعن هذا التلاقح ولدت طبقة متكاملة تحمل خصائص مصادر الولادة. والثاني هو التحوّل المتنامي من مواقع خط التحرر والتقدم النسبي، إلى مواقع الخط النقيض. والمرتكزان معاً يسهمان في خلق مناخ موبوء. لقد أخفقت تجارب التحوّلات، في التجذير، وخلق المناخ الحر، والصراع مع العدو. لكنّ الإخفاق كان نسبياً في المراحل الأولى من السلطة. وبمقدار هذه النسبة حدثت الخيبة. ومع الخيبة يبدأ البحث عن طريق آخر. لكنّ هذه النسبة لم تكن كافية لسيطرة ذلك المناخ.

وبعد المراحل الأولى تعاظم وزن المرتكزين. ومع هذا التعاظم توازى تعميم المناخ الموبوء. والتوازي لا يعني التطابق في الزمان والتأثير، وإنما التوازي في تزايد الوزن. فالمرض الطائفي والقبلي والعائلي، يتلاشى في جوّ صحّي. ولو كانت الصحة نسبية. والجو الصحي في الوضع المشخّص، يستند إلى قدرة محرّكات خط التحرر والتقدم على العمل، ودفع هذا الخط إلى الأمام. فالصراع الطبقي كمحرّك أساسي للتطور، يصهر الكادحين في أتون هذا الصراع، فتندثر جراثيم المرض. والصراع القومي ضد التجزئة والاحتلال والتبعية والاستغلال، يندمج بالصراع الطبقي. ومع هذا الاندماج، تتعاظم قدرة قوى التحرر والثورة. وحيثما تتعاظم هذه القدرة يفرض النقاء نفسه. فهذه القوى لا مصلحة لها في أيّ انقسام خارج الإنقسام حول خط التحرر والتقدم. والوحدة الوطنية هي النقيض الواقعي لذلك الجوّ الموبوء. وتلك الوحدة لا تسود إلا في جو ديموقراطي. ففي هذا الجو يغدو الصراع سياسياً وطبقياً، لا دينياً ومذهبياً وقبلياً. وممارسة الديموقراطية تفعل فعلها المؤثّر في دفع الشروط المادية للتطور إلى الأمام. وهذه الشروط تتغذى من ثمار الصراع الطبقي - القومي، وتغذيه. وخلال هذه العملية التاريخية تفقد عوامل المرض قدرتها على التأثير، وبالتالي تنعدم إمكانية استغلالها لتمييع جوهر الصراع، وتنامي تكوّن وتلاقح البناء الطبقي الجديد.

وهنا تغدو الإجابة على سؤال: لماذا تعاظم معدل القمع وعنفه؟ قادرة على الإقناع. فمع مرور عقد من الزمن، وبعد صراعات تثبيت السلطة، تنامى تكوّن الطبقة الجديدة، وبدأ التداخل بين مصالحها المتنامية، ومصالح الفئات الطبقية القديمة التي لم تصلها التحوّلات. ومن خلال هذا التداخل توسعت شريحة الحكم، فاستعاد النمو الرأسمالي التابع توازنه. وتفوّق دور الفئات غير المنتجة في الإقتصاد والأمن والسياسة. وتعزّز هذا الدور بالتراكم المتولّد عن الفروق في الدخول، وعن استثمار مراكز التأثير لتنويع سبل الإثراء. وأدّى ذلك إلى تزايد التبعية، وتراجع دور قطاعي الإنتاج في تكوين الدخل، وفقدان التكامل بينهما. وإلى تلاشي إمكانية التوازن والتكامل والتوحيد في الإطار القومي. وحصيلة هذا المسار تفاقم قسوة الحياة بالنسبة للقطاع الأوسع من السكان، وتتعارض مع مصالح وأماني الجماهير الواسعة في الإطارين المحلي والقومي. ولهذه الجماهير ممثلون مؤطرون في تنظيمات وجماعات. والممثلون يحاولون التغيير كي يتحقق الإنسجام بدل التعارض. والتغيير يصطدم بأمن الطبقة. والأمن هو الأقوى. فحصيلة المسار وتراكمات النفط قد فرضتا ذلك. والشعور بالقوة يطلق القيود لاستخدام العنف دون حساب للمستقبل. فالمستقبل لا وجود له إلا في الحاضر. وفقدان التوازن في موازين القوى يغذّي الشعور بالعظمة فيتفاقم القمع. والقمع يولّد نقيضه، فيزداد العنف، وتتراكم الضحايا. وتفقد الطبقة

منطقها وحسّها بالمستقبل فتبالغ في استخدام العنف. ويظلّ الوطن ينزف. وتغدو الديموقراطية هي المطلب الأوّل. فهي قيمة ومدخل.

وفي قضية فلسطين تدرّج المسار العام من قبول بالقرار ٢٤٢ ورفض له. ومن معارك عسكرية وفتح للحدود، إلى إغلاق واتفاقيات فصل. ومن لاءات الخرطوم إلى كامب ديفيد، و١٧ أيّار. ومن رفض للأمن المتبادل إلى فاس ٨٢ والدار البيضاء ٨٩ . ومن عدم القبول بالصلح والإعتراف والتعايش، إلى السلام مقابل الأرض، وحتى مقابل بعض الأرض. ومن رفض التفاوض إلى مفاوضات مدريد واشنطن وما تلاها وصولاً إلى هذا العام عام ١٩٩٥ . ومن حق تقرير المصير والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في كل فلسطين، إلى دويلة منقوصة السيادة في غزة وأريحا. ومن دعم للمقاومة، إلى سحقها واحتوائها. ومن إسقاط اتفاق ١٧ أيار إلى دمج القوى التي أسقطته بمفاوضات التسوية. ومن المقاومة عبر الأردن، إلى اتفاقية الكيلومترات والتأجير... ومقابل هذا المسار تدرّج الإعتراض. لكنّ هذا الإعتراض الجماهيري عكس فقدان التوازن في ميزان القوى. والفقدان بذاته أغرى بقوة السحق والترويض والإحتواء. ومردود هذه القوة ضاعف من الشعور بالحاجة إلى الديموقراطية. ففي ظلّها يتحوّل هذا المسار إلى نقيضه. لأن الأكثرية الشعبية هي الحكم. ومصالح هذه الأكثرية تتناقض مع هذا المسار. وفي ظلّ الشروط السائدة لاتستطيع هذه الأكثرية أن تبلور رأياً، وأن تفرض هذا الرأي. وهكذا تغدو الديموقراطية مدخلاً لتغيير المسار، كما هي مدخل للتنظيم والتعبئة واستعادة الوعي المصادر.

وتعمّق الإقليمية في الإنتاج والقوانين والتنظيم والتثقيف والعلاقات والمصالح، يتعارض مع الوحدة كضرورة طبقية - قومية، وكتسجيد لمقوّمات أمة واحدة. وهذا التعارض يستدعي النضال الجماهيري المضاد. فالوحدة مصلحة للطبقات الكادحة، وليست مجرد عواطف. لكنّ هذا النضال يصطدم بالمصالح الطبقية التي نمت في ظلّ التجزئة والتي تكيّفت معها واستفادت منها. فيزداد العنف والعنف المضاد. ومرة أخرى تصبح ممارسة الديموقراطية شرطاً لتحقيق الوحدة. فيتفاعل النضال من أجل الهدفين. ويتغذى هذا النضال من فشل تجربة ١٩٥٨ . ودور غياب الديموقراطية في هذا الفشل. كما يتغذّى من الولادة الميّتة للإتحادات التي قامت. ودور التبعية ومصالح الطبقة الجديدة وغياب الديموقراطية في الولادة والموت. ويتغذّى كذلك من فشل تجربة التوحيد بالقوة. ودور غياب النموذج الديموقراطي المسبق في فشل هذا التوحيد. والتغذية المتنوعة المصادر تضاعف النضال وتكثّف الوعي. والأمران معاً يتناقضان مع الإقليمية وسلطاتها. وهذه السلطات هي سلطات الأقلية. فتتضاعف الحاجة للديموقراطية، لأنها الوسيلة لفرض رأي الأكثرية. ومصلحة الأكثرية بالوحدة.

والقواعد العسكرية، وقوات التدخل السريع، والدور الأميركي في رسم السياسات، والشركات الإحتكارية، والودائع في البنوك الرأسمالية، وشروط المساعدات الرأسمالية، ونمط الإستهلاك الرأسمالي المعمّم، كلّها تصطدم بمصالح ورغبات الجماهير، الأمر الذي يدفعها إلى الكفاح ضدّها، وبالتالي إلى الكفاح ضد السلطات الطبقية التي تستفيد منها وترتبط بها. ومسار التطوّر ومرحلة البترول، حتّما تفرّد هذه السلطات بالقرار بعد مرور عقد أو عقدين على السلطة. وعقد التسعينات غدا ساطعاً في وضوحه. والتباين أو التناقض بين التحرر النسبي في العقد الأوّل وبعض الثاني، والعودة المتدرجة للهيمنة الإمبريالية التي أعقبت التحرر النسبي، قد ولّد وعياً متقدماً. وتنامي الهيمنة راكم ذلك الوعي. والوقائع المرئية جعلت الساحة مضاءة. والوعي والوضوح تحوّلا إلى فعل. والفعل قد اصطدم بقوى المسار. وهذه القوى متفوّقة. فتزايد القمع، وتفاعل هذا المولّد مع المولدات الأخرى، فغدت مولّدات القمع مركبة، وأضحى الصراع ضد الامبريالية والقمع المركّب، صراعاً من أجل الديموقراطية.

والديموقراطية بحدّ ذاتها قيمة، وهي ركيزة للتطور والتحرر والتقدم. لأنها شرط لتنامي الوعي والتنظيم والممارسة، ولتوفير الرقابة الشعبية الحرّة، ولتجديد الحيوية والفاعلية ضمن كلّ تنظيم، ولتوفير الظروف الصحية للصراع، ولتأمين الضمانات الاجتماعية في العمل والصحة والتعليم والسكن والأجور ومردود الجهد. وبما أنّ ثمار هذه الركيزة تتناقض مع المصالح التي يتنامى تكوّنها، ومع السياسات والممارسات التي تنبع من هذه المصالح، لذلك يضاف مولّد جوهري آخر لتنامي العنف. وهذا التنامي هو مؤشّر لتنامي التكوّن، كما أنّ تنامي التكوّن يسهم في تفسيره. والقراءة الواقعية للوحات الاعتقال والإعدام والمجازر وحروب القبائل والمذاهب، تجعل التمييز بين المراحل في كل تجربة، والتمييز بين تجربة وأخرى، مستنداً إلى الواقع، لا إلى العاطفة والشعار. وإذا أضيفت هذه القراءة لمؤشرات التبعية والإقليمية والتسوية والطائفية، يغدو الحكم أكثر واقعية. والحكم ليس للتاريخ، وإنّما لاستلهام الدروس. وتنصّب الدروس على تفحّص الثغرات التي رافقت مراحل الصعود رغم الإنحناءات، وعلى مولّدات الهبوط في مراحل أخرى بهدف تغيير الهبوط إلى صعود.

وهكذا فإن كلّ ركيزة من ركائز التحرر تشترط توفر الديموقراطية. وهي بذاتها تشترط السير المتكامل والمتفاعل لكافة مرتكزات هذا الخط. وبذلك تكون جزءاً من خط صاعد. وهو خط التحرر. وعندما تمنح خارج هذا الخط، تكون جزئية ومثلومة ومشروطة بدستور يخدم النظام، وبقانون من صنع النظام نفسه. وعندما تنتزع فإنها تظلّ جزئية ومهدّدة. وهي إمّا أن تزول أو تزيّف لينسجم المسار، وإمّا أن يتعدّل ميزان القوى لصالح خط التحرر، فترسّخ وتتكامل. إذ إنّ الترسّخ والتكامل هما نتيجتان حتميتان من نتائج الصعود في خط

التحرر. والصراع على مستوى العالم يلعب دوراً مرجّحاً في الصعود والهبوط. فالصعود العالمي لخط التحرر والتقدم، يرجّح الصعود هنا، والهبوط يقوّي الإتجاه المعاكس. وبالمقابل فإن صعود خط التحرر وقواه في وطننا العربي، يمدّ خط التحرر العالمي بقوى جديدة. وصعود القوى المضادة وخطّها يحدث تأثيراً معاكساً. والتاريخ يظلّ مفتوحاً.

٦ ـ تحرير فلسطين:

بين الأقطار التي تحكمها قيادات الفئات الوسيطة تحتل مصر وسورية دوراً متميّزاً في هذه المسألة بسبب الموقع الجغرافي، والدور التاريخي منذ الحروب الصليبية. وإذا كان التعامل مع مهام التحرر الأخرى يكوّن جزءاً من مسار التحرير أو المسار المضاد، فإن التعامل المباشر مع مهمة تحرير فلسطين يكوّن الجزء الآخر. فكيف تطور هذا التعامل؟ وكيف أثّر وتأثّر بمهام التحرر الأخرى؟

في شباط ١٩٥٥ زار الرئيس عبد الناصر غزة وأخبر جنده بأنه لا يوجد خطر حرب، وبأن الخط المتاخم لحدود الهدنة لن يكون خط جبهة. وبعد يومين فقط حصلت غارة إسرائيلية على معسكر قرب محطة غزة، فخرّبت عدة بنايات وقتلت ٣٦ جندياً ومدنيين اثنين، وجرحت ٣١ عسكرياً ومدنياً. ورداً على هذه الغارة أخذت مصر تدرّب وتجهّز حملات الفدائيين ضد "اسرائيل" وهكذا كانت البداية. وهذه البداية كانت ذات صلة حيّة بمقاومة القاهرة لحلف بغداد. فالتقت مصلحة الحليفين الامبريالي والصهيوني. واتخذت اسرائيل قضية الفدائيين ذريعة، والتقت مصلحتها هنا مع مصلحة بريطانيا وفرنسا، لأن القاهرة سلكت طريق التحرر من التبعية، فابتاعت السلاح من تشيكوسلوفاكيا، وشكّلت إحدى ركائز عدم الإنحياز. وإذ ذاك حصل الغزو الاسرائيلي ثم تبعه الفرنسي والبريطاني. لكنّ المقاومة البطولية، وثقل الاتحاد السوفياتي، والسعي الأميركي للحلول محلّ الاستعمارين البريطاني والفرنسي، قد فرض الجلاء. إذن فهدوء الحدود وتجنب الغزو والتوسع، مشروطان بقيود التبعية للامبريالية، والسير في خط معاكس للتحرر، وهذا درس مرحلةٍ لمرحلة لاحقة. ودرس الـ ٥٥ إلى الـ ٩٥ .

وحتى حرب الـ ٦٧ والسفن الاسرائيلية تمرّ من خليج العقبة دون أيّ استفزازٍ يذكر. ومنظمة التحرير المنشأة من قبل مؤتمر القمة، هي منظمة ملجومة. وعبد الناصر يعلن عام ١٩٦١ بأننا نقبل بالتقسيم لكن اسرائيل هي التي لا تقبل. ومع ذلك فاسرائيل تظلّ تخطط للتوسع في الأرض، وإجهاض مسار التحرر، وتحويله إلى مسار معاكس. وهذا درسٌ ثانٍ. فدون التوسع والتحويل، لا استقرار ولا تنمية. ومع التوسع والتحويل، فالاستقرار خارجي، والرعب داخلي، والتنمية تابعة. لكنّ تطوراً آخر بالغ الأهمية كان يتبلور في مكان آخر.

ذلك أنّ عدداً من الوطنيين الفلسطينيين قد نضجت لديهم فكرة البدء بالثورة المسلحة. وهذه الفكرة لاقت قبولاً في سورية. فتمّ دمجها بركيزتي التنمية المستقلة والدفاع. ولذلك فقد منح هؤلاء الوطنيون قاعدتين للتنظيم والتدريب والتسليح والانطلاق. وفي ١/١/١٩٦٥ بدأ العمل الفدائي الذي فجرّته حركة فتح. ومنذ بدء الـ ٦٥ حتى عدوان ٦٧ نفّذ الفدائيون ١١٣ عملية في فلسطين (٧٥). وقد أعلن كل من رئيس وزراء العدو، ورئيس الأركان، بأنّ السوريين هم الآباء الروحيون لجماعة فتح، وبأن الإجراءات الانتقامية سوف توجه مباشرة ضد الحكم (٧٦) السوري، لأن العمليات الفدائية ازدادت عدداً و أهمية منذ النصف الثاني من عام ١٩٦٦ . وفي ١٣ أيار ١٩٦٧ صرّح رئيس وزراء العدو بأنّه من الواضح أن سورية أصبحت بؤرة للإرهاب، وسوف نختار الزمان والمكان والوسائل لرد العدوان (٧٧).

في هذه الفترة كثفّت اسرائيل من غاراتها ضد التجمعات الفلسطينية وقواعد الثورة، وضد المواقع العسكرية السورية. وكانت القرى المدنية القريبة من هذه القواعد والمواقع تنال الحصة الكبرى من الخسائر البشرية والمادية. وفي الوقت ذاته غدت الصدامات العسكرية بين سورية واسرائيل مستمرة، في الجو وبحيرة طبرية والمناطق المجرّدة من السلاح والمواقع المتقدمة. وفي ٣ نيسان ٦٧ قررّت الحكومة الاسرائيلية حراثة كافة الأراضي في المناطق المجرّدة من السلاح والعائدة لمزارعين عرب. وصباح ٧ نيسان بدأت بالتنفيذ، ففتحت القوات السورية النار على الآلات الزراعية. ولم تكن المباشرة بالتنفيذ سوى مقدمة لمعركة محضّرة استخدمت فيها اسرائيل ٧٠ طائرة بالإضافة إلى الدبابات والمدفعية. وقد خسرت سورية ست طائرات وأكثر من ١٠٠ قتيل مدني. ثمّ حركّت اسرائيل دباباتها إلى الجبهة. وأعلن رئيس الأركان الاسرائيلي "إنّ اللحظة قادمة عندما نسير إلى دمشق لإسقاط الحكومة السورية. لأنه على ما يبدو أن الحملة العسكرية وحدها هي القادرة على إفشال خطط الحرب الشعبية التي يهددوننا بها (٧٨)". هنا أضيف إلى هدفي التوسع في الأرض، وتحويل مسار التحرر إلى عكسه، هدف ثالث، وهو إجهاض التبلور المقاتل في صفوف الشعب الفلسطيني. وهذه الأهداف الثلاثة تلاقت مع المصالح الامبريالية، ومصالح الرجعية محلياً وقومياً، فتصاعد التحضير الجدّي للعدوان.

في هذه الفترة غدت مصر مقتنعة بجدّية التحضيرات الصهيونية وتفاعلت هذه القناعة مع رغبتها في التخلص من آثار غزو الـ ٥٦ ، وفي الاحتفاظ بدور قيادي متميّز في الوطن العربي، فطلبت سحب قوات الطواريء الدولية في ١٦ أيار ١٩٦٧ وأغلقت مضائق تيران في ٢٢ منه. لقد حاولت سورية التخفيف من أهمية التحضيرات. فذهب رئيس الوزراء ورئيس الأركان إلى القاهرة. وجاء وفد عسكري مصري إلى الجبهة، لكنّ مصر كانت

جادة بتحذير إسرائيل من نتائج عدوانها على سورية، وبالتالي إجبارها على التراجع. وفي الوقت نفسه بإقناع العالم، بخطورة الوضع، بهدف الضغط على اسرائيل. وبتفاعل ذلك مع هدفي التخلص من آثار ٥٦ ، والاحتفاظ بالدور القيادي، أضحى الإندفاع قوياً. هنا وجدت الخطة الامبريالية الصهيونية فرصتها. فأضحى التوسع على محورين هدفاً متاحاً. وبات إجهاض مسار التحرر في الاتجاهين معاً هدفاً مماثلاً. والخطة الأميركية أكملت البعد الثالث باتجاه الضفة الغربية. فبدأ العدوان صباح الخامس من حزيران. وفي التاسع منه قبلت مصر والأردن قرار وقف النار. وفي العاشر منه قبلت به سورية. لكنّ اسرائيل تجاهلت القرار لأنها لم تكن قد تقدمت بعد إلاّ بضعة كيلو مترات في قطاع ضيّق في الشمال. وعندما هدّد الاتحاد السوفياتي اسرائيل، تقدّم الأسطول السادس إلى مسافة ٥٠ ميلاً من الشواطىء السورية.

لقد كانت عمليات الفدائيين أعوام ٥٥ - ٦٥ - ٦٦ سبباً من أسباب عدواني ٥٦ و ٦٧ ، وليست كلّ الأسباب. وحدود هذه العمليات كانت متوازية مع تطور المسار العام في كلي القطرين. لذلك فهي لم تكن بالحجم والفعّالية اللذين يهدّدان أمن العدو. ومستلزمات حرب التحرير الشعبية، لم تكن مكتملة النضوج في الواقع. ونضجها يحتاج إلى عقود كي يتكامل. إذن فبين البدايات وبين تحوّلها إلى خطر حقيقي، عقود. ولذلك فإنّ للعدون، أسباباً أخرى، مثلما كان لعدوان ٥٦ أسباب أخرى.

إنّ المحرّك الأوّل لأيّ عدوان صهيوني هو الحصول على أرض جديدة. والمحرّك الثاني هو استباق أيّ إنضاج للشروط المادية والسياسية والفكرية للتحرير. وهذه الشروط متداخلة ومتفاعلة مع مجمل مقوّمات خط التحرر المحلي والقومي. وخلال المرحلة السابقة على العدوان، كانت مصر وسورية مؤهلتين لتعميق خط التحرر حتى نهاياته، أو التراجع. ومن مصلحة الامبريالية والصهيونية والرجعية ترجيح محرّضات التراجع. والعدوان هو الوسيلة العملية لهذا الترجيح. وهكذا، فقد خلق العدوان وضعاً جديداً. فنتائجه أضحت تفرض نفسها في كل قرار. وهذه النتائج تفاعلت مع الثغرات التي تراكمت في كل مرتكز من مرتكزات خط التحرر: في قوى وعلاقات الإنتاج، وفي الديموقراطية والوحدة، وفي الشروط المادية والبشرية للتحرير، وأساليب خوض معركة التحرير. وحصيلة هذا التفاعل هي التي أملت حدود التجمّد والتراجع. ودون هذا العدوان، تظلّ الثغرات هي الأضعف في ميزان القوى. وبالتالي فإن خط التحرر يغدو قادراً على استيعاب وتجاوز تلك الثغرات. والاستيعاب والتجاوز يتحوّلان إلى قوة دفع جديدة لخط التحرر. وفي هذا التطور خطر على التوسع في الأرض، وعلى مستقبل الكيان نفسه. وفيه أيضاً تناقض مع هدف استيطان الأرض والاقتصاد والسياسة والعقول والقرار.

لقد توالت النتائج: فمصر قبلت القرار ٢٤٢ وسحبت قواتها من اليمن. واضطرّت لقبول المساعدات البترولية، مقابل نقل دولها إلى موقع القيادة. لكنها ظلّت قادرة على القول: لا للإعتراف والصلح والتفاوض. وبعد أن استعادت فعّاليتها في حرب الاستنزاف، تكثّفت الغارات الاسرائيلية، فقبلت مشروع روجرز. وسورية رفضت القرار ٢٤٢ ومشروع روجرز. لكن الثقة المتبادلة بين مصر وسورية، مكنّت القيادتين من وضع خطة عسكرية مشتركة. وقبيل التنفيذ رحل عبد الناصر. وحتى حرب تشرين ٧٣ توالت التطورات: سحق المقاومة في الأردن. محاولات السحق في لبنان. قانون الانفتاح الإقتصادي في مصر. إبعاد الخبراء السوفييت. وبعد الحرب تمّ القبول بالقرار ٣٣٨ وحدث الفصل بين القوات على الجبهتين. وظلّت القوى الوطنية والفلسطينية في لبنان مصدر إرباك للتسوية، فتمّ تحجيمها. ثمّ تجاوزت السلطة في مصر كلّ الحدود. فتمّت زيارة القدس. ووقّعت اتفاقيات كامب ديفيد. وتألّفت جبهة الصمود والتصدّي، لكنّ موقفها من التسوية لم يكن موحّداً، فتفجرّت. وحصل اجتياح لبنان الأول عام ٧٨ . ثم الثاني عام ٨٢ . وطرح الملك فهد مشروعه فسقط. لكنه نجح بعد الاجتياح. فتحوّل إلى مشروع شبه جماعي في قمة فاس ١٩٨٢ . ثم إلى مشروع جماعي في قمة الدار البيضاء ١٩٨٩ . وبعد حرب الخليج ٩٠ - ٩١ انعقد مؤتمر مدريد ثم بدأت مفاوضات واشنطن. وعام ١٩٩٤ أبرمت اتفاقية بين الأردن واسرائيل. وقامت دويلة غزة - أريحا. وعام ١٩٩٥ استمرّت المفاوضات بين سورية ولبنان "واسرائيل" فكيف حصل هذا التطور.

حتى قمة فاس ١٩٨٢ كانت سلطات التحولات الاقتصادية قد تجاوزت عقداً أو عقدين، وفي مصر العقود الثلاثة. ومع نهايات العقد الأوّل وبعض الثاني، فقدت قوة الاندفاع، وبدأ الترنح فالتراجع. وهذا المسار هو جزء عضوي من خط الإنحدار. وهذا الخط يضمّ ضماً جدلياً: الانتقال من التحرر النسبي اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً إلى التبعية المتنامية في كل مجال. ومن مواقع الفئات الطبقية الوسطى والدنيا، إلى الفئات الطبقية العليا. ومن الديموقراطية الاجتماعية والحدود الدنيا من الحرية السياسية والنقابية، إلى تقليص مزايا الديموقراطية الاجتماعية، وتصاعد الاستبداد والقمع عشرات ومئات المرات. ومن الإقليمية الدائرة في حلقات ضيّقة، وفئات طبقية تابعة، إلى هيمنة الإقليمية في كل مجال، بدءاً من الدستور والقانون، وصولاً إلى الثقافة والفنون والآثار. ولذلك فإن مسار التسوية لا يمكن إلاّ أن يكون ضمن هذا الخط. والإجماع في قمة فاس باستثناء ليبيا، ثم الإجماع في الدار البيضاء دون أيّ استثناء، يفسّران الصيرورة الموحدّة لهذه السلطات.

في العقد الأوّل من السلطة كان الرفض جماعياً للكيان الصهيوني. وقبول مصر بالقرار ٢٤٢ تناقضت معه اللاءات الثلاث. وقبولها بمشروع روجرز، حدّ من آثاره نصب

الصواريخ. وبين ٧٣ ـ ٨٢ أرسيت كلّ الأسس للتسوية السياسية. ولهذا التحوّل مرتكزات مادية. واستعادة التطور السالب مع كلّ ركن من أركان التحرر، توضحّ جذور ذلك التحوّل. فالتفوّق في ميزان الغذاء كان محصوراً بالصومال والسودان، ثمّ بدأ التفوّق يتحوّل إلى توازن. والقطران ليسا مؤّثرين فيما يخصّ قرارات التسوية أو التحرير. ولذلك فهما حيث تكون الأكثرية أو الإجماع. والإجماع مع التسوية. والأقطار الأخرى تدرّج ميزانها من التوازن أو التفوّق النسبي إلى سالب. ومن سالب إلى بالغ السلبية. والمصدر الأساسي للغذاء هو أميركا وكندا وأوستراليا وإلى حد ما فرنسا. والتبعية الغذائية تهزّ الاستقلالية في القرار السياسي أو تصادرها. والمصادرة تتمّ لصالح دول استعمارية. وهذه الدول ذات مصلحة بالتسوية على أساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ إذ إنّ هذه التسوية تحدث تحوّلاً نوعياً في المنطقة العربية ومحيطها. وهذا التحوّل هو لصالح "إسرائيل" والصهيونية العالمية، كما هو لصالح الدول الامبريالية. والتوازن سالب للغاية بين تزايد الطلب على الغذاء وإنتاج الغذاء. والسلبية هنا منفلتة من عقالها. فتزايد السكان والتطور السلبي في قوى الإنتج، هما مصدر هذه السلبية. وهي بذاتها ذات أثر بالغ في القرار السياسي، وفي الهموم الشعبية. فهي تشدّ القرار السياسي إلى التسوية، وإلى التساهل في شروطها، وتشدّ الشعب إلى همومه المعيشية. وكنتيجة تندفع إلى الخلف الهموم الوطنية والقومية والإنسانية. والأمران معاً يستجيبان تماماً لمصالح الامبريالية والصهيونية. وهنا تتحدّد مسؤولية البنى الطبقية التي أوصلت المسار العام إلى هذه النتائج.

والتبعية في السلاح تفعل الفعل ذاته. فالسلاح في أقطار التحوّلات هو شرقي كاساس. ومصدر التسليح له سياسة. وهي مع القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ . وضغطه من أجل التسوية كان قائماً في الستينات، لكنّه يقدّم الضغط ويقدّم السلاح. إلاّ أنّ تقديمه للسلاح كان محكوماً بسياسته. وفي السبعينات والثمانينات ضعف ذلك المصدر، وفي التسعينات انهار. فبناؤه الداخلي أدّى إلى الضعف والانهيار. وحاجته للقمح الأميركي كانت نتيجة لذلك البناء، وسبباً لرضوخه للشروط الأميركية. ومن هذه الشروط هجرة اليهود السوفييت إلى فلسطين. والهجرة تؤدي إلى المزيد من قوة العدو، والمزيد من مصادرة الأرض. وهذا بذاته يشكّل عامل خوف من المستقبل وعامل تبرير للتسوية. والخوف والتبرير يتفاعلان مع التبعية في السلاح، فيتضاعف الإندفاع نحو التسوية. والتسوية تتمّ في مناخ الإنحدار، فتتحوّل إلى إذلال بالإضافة إلى كونها تفريطاً.

وفي العقد الثاني للسلطة بدأت طبقة جديدة بالتكوّن. وقوة هذه الطبقة خارج الانتاج وجمهورها هو الأمن. ومصالحها مع اقتصاد الخدمات، ومع تراخي القيم الخلقية والوطنية والقومية والإنسانية. واقتصاد الخدمات، وتراخي هذه القيم يستلزمان الاستقرار المديد.

والتسوية هي السبيل لذلك. والتسوية مناقضة للحرب ومسؤولياتها. والعسكريون الخائفون من هذه المسؤوليات يصبحون حماة التسوية. والتسوية تتمّ في مناخ الإنحدار. والطبقة التي تتكوّن وتتلاقح مع بقايا الرأسمالية والإقطاع، يزداد تمايزها الطبقي. وبين العقدين الثاني والثالث للسلطة أضحى هذا التمايز صارخاً، فهو بين الـ ٥٪ والـ ٥٠٪ يفوق الأربع والست مرّات في الأقطار ذات التأثير. وهذا التمايز يندرج ضمن خط عام مناقض للتحرير. ومع كلّ إيغال في التمايز يزداد التناقض. والتزايد يشكل سبباً إضافياً للوضوح. وبالتالي تغدو نتائج الثمانينات والتسعينات منسجمة مع تلك المقدّمات.

والثروات النفطية نقلت سلطاتها إلى مركز القيادة. وهذه السلطات متنوّعة. فبعضها منهمك في حروبه الداخلية أو الخارجية. وبعضها مرتبط بالامبريالية منذ الولادة. والانهماك والارتباط يتناقضان مع توفير الشروط المادية للتحرير. وهذه السلطات تقع ضمن فئة الـ٥٪ وحصتها من الدخل تفوق الـ ٥٠٪ بأكثر من ثلاث مرات في الجزائر، ومن أربع مرات في العراق، ومن ٧ مرات في دول الخليج. وتفاعل التمايز الطبقي مع الارتباط والانهماك، ولّد الاجماع على التسوية في فاس ١٩٨٢ وفي الدار البيضاء ١٩٨٩ . وهذه الثروات لم تفعل فعلها في السلطات فقط، وإنما في الوضع الشعبي أيضاً. فالتبدل في الوضع الطبقي كان كبيراً. ومع هذا التبدّل يحصل التبدل في نوع الاهتمام ومداه وفاعليته. والطابع الغالب لصرف هذه الثروات، قد اتجه نحو القدرات العسكرية والأمنية. وهذه القدرات لم تتجه نحو فلسطين. والديمقراطية التي تشكل الكاشف لارادة الأكثرية، والمولّد لارادة القتال، قد اصطدمت بذلك التبدل، وهذا التنامي في القدرات، فانكفأت، وانكفأت قواها. ومع هذا الانكفاء غدا التسارع المناقض للتحرير، حراً من أي قيد. وأضحى الوعي الذي يولده هذا التسارع هو الوعي السائد. وهذا الوعي هو وعي مقلوب. فهو ينقل التفاوض ذاته من حقل التخدير والتضليل وكسر الحواجز وتغيير المسار إلى نقيضه، إلى حقل الواقعية والثقة بالذات واستكشاف الفرص وفضح العدو. وينقل الاتفاقيات التي تعقد من حقل التفريط بفلسطين ٤٨ وبعض الـ٦٧ إلى تحرير. ويصور التكيّف مع واقع الانحدار، على أنه ارتقاء. ويخفي مصالح الطبقة، خلف التلاؤم مع التطور العالمي الجديد. ويربط مستقبل الديمقراطية والانتعاش الاقتصادي، بالاستقرار الناجم عن السلام. ويوهم بشرق أوسطي مصطنع. وبأن هذا الشرق سوف يشكل نموذجاً للازدهار والتقدم والاستقرار. ويتزاوج هذا التزييف مع فعل القدرات، والتبدل، والارتباط، فينتج واقعاً موبوءاً، يختنق فيه وعي التحرر وقواه. ولذلك فإن الخط النقيض هو الذي يحتل الفضاء الآن. لكن هذا الاحتلال هو مرحلي بالضرورة.

والوضع العالمي الذي رافق هذا المسار، كان متّسقاً معه، ومولّداً له، ومستفيداً منه. وهذا الوضع تسيطر فيه الامبريالية العالمية سيطرة كاسحة. وفي منطقتنا، ومن موقع تابع، تسيطر

القوى المرتبطة بالامبريالية، ومن خلالها بالصهيونية. وهكذا، فإن خط الانحدار، ومن ضمنه خط التسوية، يعيش ضمن جوه الملائم. فيغذّيه ويتغذّى منه. وخط الانحدار هو النقيض لخط التحرر. ولذلك فقد تمّ سحق أو احتواء أو تيئيس كل قوى هذا الخط. حدث ذلك بالنسبة للقوى التي حملت السلاح، تماماً، كما حدث للقوى التي تناضل ديمقراطياً. فالسيادة في العقود الثلاثة هي للقوى التي ولدت في الخط النقيض، أو التي أكملت اندماجها في هذا الخط، أو التي تسير في طريق الاندماج. ومع هذه السيادة تقلصت الانتصارات التي تخدم خط التحرر، ومن ضمنه التحرير. فإسقاط اتفاق ١٧ أيار في لبنان كان الذروة. وتواصل المقاومة في لبنان يشكّل امتداداً لتلك الذروة، مع تبدل في القوى والموازين. والانتفاضة في فلسطين تشكّل ذروة أخرى. لكن الذروتين معزولتان عن الفضاء الملائم. فضمن العقود الثلاثة حدثت فرصة يتيمة، وآثار هذه الفرصة هي التي تفعل فعلها الآن. وهي آثار محدودة في المكان وفي الزمان. وإن كانت قوية في مردودها. ودون أن يسقط خط الانحدار، لصالح خط التحرر، فإن الآثار سوف تتقلص في الزمان والمكان، إلى أنْ تغدو خارج القدرة على التأثير. وحتى يستعيد خط التحرر توازنه، فإن التحرير ومنطقه، سوف يظلان ساقطين، وإن التسوية ومنطقها، سوف يظلان سائدين.

إذن فعقد التسوية الأول قد ولّدته تراكمات. وفي نهاياته تطابقت مواقف السلطات في أقطار التحولات مع مواقف السلطات في أقطار التحالف الاقطاعي - البورجوازي. وتحول هذا التطابق إلى قرار. وقد سرّعت عوامل إضافية هذا التطابق. منها المساعدات البترولية لدول الطوق. ومنها غزو لبنان ١٩٨٢ . ومنها الدور الخليجي في حرب الخليج الأولى. ومن هذه التراكمات والعوامل الاضافية، تولّد الاتجاه العام للتسوية في العقد الثاني. ومؤتمر مدريد واشنطن كان تتويجاً لهذا الاتجاه. وكل الاتفاقات التي تعقد هي نتاج طبيعي لذلك التتويج. فالانحدار لايتوقف في مسار هابط. لقد تمّ اعتراض هذا المسار في لبنان وفلسطين، وكان الاعتراض قوياً. لكن تطويق الاعتراض كان محكماً. ورغم أنه لم يتوقف بعد مدريد - واشنطن، إلا أنه غير قادر على تحويل المسار العام إلى نقيضه، ولا حتى على إيقافه. فقوى الاتجاهين غير متكافئة. وفي كل مكان من الوطن العربي قوى اعتراض، لكنها مخنوقة أو مسحوقة أو محاصرة. ولذلك فهي غير قادرة على تعديل الميزان. وبسبب التراكمات والعوامل الاضافية وعدم التوازن، تولّدت حالة شعبية. وهذه الحالة متعددة الأبعاد. *ففيها الحياد البارد. وهذا الحياد يعبّر عن ذاته بقذف كل الهموم الوطنية والقومية والانسانية إلى الخلف. فهو يستسلم في مناخ الرعب وتدنّي القيم الخلقية. ويستعيض عن تلك الهموم بأقنية التصريف. وفيها كل التسليات.* وفي هذه الحالة الألم الساخن. وهذا الألم يتلف الأعصاب، ويهدر الطاقة، ويستهلك الانسان دون أن يكون قادراً على الفعل.

وفيها التصدّي البطولي في ميدان يسود فيه جانب واحد. وينتج عن هذه السيادة، توزّع قوى التصدّي بين السجون والمنافي والمقابر المجهولة. ولهذه النتيجة مفعول سالب يؤدي إلى اليأس وتآكل قوى الصمود، ومفعول إيجابي يؤدي إلى استخلاص الدروس وتغيير الأساليب. ومن هذه الدروس: تجنب الانتحار. وتجنب اليأس والاستسلام. وتنمية وعي التحرر وتياره. وهذه الحالة الشعبية التي هي نتيجة، تتحول إلى سبب. فالشعب راضٍ عن مسار التسوية. والسلطات تستلهم من هذا الرضى قوة الاندفاع . والشعب يتعجّل الوصول إلى السلام القائم على الأمن المتبادل، وعلى الصلح والاعتراف والتعايش، مقابل الأرض التي احتلت عام ٦٧ أو مقابل بعضها. فهذا السلام يجعل فرص الديمقراطية والرخاء والتقدم، قوية، مشرعة الأبواب. وبذلك، فإن المسار العام الذي صنع هذه الحالة الشعبية، يعود فيستثمرها في قوة الاندفاع. والقوى التي لم تسقط مخنوقة. لاصوت لها. فيصبح ادّعاء السلطات يقيناً. فيتزايد الحياد والألم كثافة. ويخفّ مفعول التصدي. ويستمرّ مسار الانحدار، وضمنه مسار التسوية، إلى أن يتغيّر ميزان القوى بين الخطين المتناقضين.

هذا المسار المعكوس قد انعكس على الثورة الفلسطينية، فكيف تطور هذا الانعكاس؟ بعد هزيمة حزيران قامت الطلائع الثورية الفلسطينية بدور الرافعة. فتكونت منظمات جديدة، وتضخمت المنظمة القائدة - منظمة فتح. وبين آب ٦٧ وتموز ٧١ تصاعدت المقاومة بالتدريج في الضفة والقطاع، ومن خلال الحدود المحيطة بفلسطين. وفي عامي ٦٩ و ٧٠ لم يقل معدل العمليات اليومي عن العشر. وضمن الأراضي المحتلة بلغ عدد الاشتباكات[٧٩] المسلحة حتى منتصف تشرين ثاني ٦٩ (٧٩٠) اشتباكاً منها ٦٣١ في قطاع غزة. ومن هنا كان أول المتأثرين بقبول مشروع روجرز، العمل المسلح والشعبي في القطاع. إذ تفرغت القوات الاسرائيلية في الجنوب لملاحقة العناصر الفدائية. ثم جاءت مجازر أيلول ٧٠ وتموز ٧١ في الأردن، لتتيح للعدو فرص التفرغ نحو الداخل. وعندما انفجرت حرب ٧٣ كان من الصعب على الجماهير في القطاع أن تتحول نحو العمل المسلح بعد أن فقدت أغلب كوادرها المنظمة.

وتأثر الضفة لم يكن أقل من تأثر القطاع. فالعدو غدا قادراً على التفرغ نحو الداخل بعد أن بات الجيش الأردني حارساً لحدوده. وهكذا أضحت الجماهير مضطرة لاعتماد أسلوب النضال غير المسلح كأساس بدل أن يكون العكس. وكما خفّ عبء العدو في الداخل تلاشى هذا العبء على الحدود. وقدّمت حرب تشرين فرصة لبعثرة قوى العدو وانهاكها وتقليصها. لكن هذه الفرصة سرعان ما تلاشت بسبب قصر فترة الحرب. ومع اتفاقيات فصل القوات، سُدّت آخر الحدود المفتوحة. ولم يبق أمام المقاومة إلا العمل من خلال الحدود اللبنانية. وهذا بدوره سرّع عملية التفجير في لبنان، فأضيف عامل آخر من

عوامل إرباك الثورة وإلهائها عن نضال التحرير. ومع هزيمة الجيش اللبناني وقواته، حصل تدخل القوات السورية لوقف القتال، والحيلولة دون الهزيمة النهائية. فضاعت فرصة تحويل لبنان إلى قاعدة، كما ضاعت فرصة تطوير نظامه إلى نظام ديمقراطي - علماني - عربي. واضاف القتال مع هذه القوات إرباكاً وإضعافاً جديدين. والارباك والاضعاف لفّا قوى الثورة، كما لفّا القوى الوطنية الحليفة. والأمران معاً قلّصا القدرة على مواجهة الغزو عامي ٧٨ و ٨٢ ومنحا النظام وقواته فرصة التمدّد خلال تواجد قوات العدو.

هنا يطرح سؤال هام: لماذا لم تستفد المنظمات من مرحلة عقد كامل، لتقلب الداخل إلى مسرح للقتال، والخارج إلى مسرح للامداد؟ ولو حصل ذلك هل كان بإمكان الأنظمة أن تتجه الاتجاه المعاكس للتحرير؟ وهل كان بإمكانها أن تتقاسم احتواء المنظمات وسحقها وأسرها؟ ثم هل كانت شروط النمو تتوافر أمام خط التسوية في الثورة نفسها؟ وهل كان الانعطاف في المسار العام لخط التحرر العربي مفروضاً بهذه الحدة؟ وبما أن ذلك لم يحصل، فقد بدأ المسار العام يفعل فعله. ومع بداية عام ٧٤ أخذت نويّات اليأس تعبر عن نفسها بطروحات ومذكرات في صفوف اليسار واليمين على حدٍ سواء. ومع هذه النويات بدأت تعابير التكيّف مع الواقع الجديد، والاعتدال، والعقلانية تختلط بتعابير الواقعية الثورية. وأموال البترول فعلت فعلها هنا أيضاً. فتراجع المفاهيم يعبّر عن تراجع في الواقع. وتوازى هذا التراجع مع بدايات التحول من مسار التحرير إلى مسار التسوية. كما توازى مع مسار الانعطاف في كل مرتكز من مرتكزات التحرر. وفي كل محطة يفرض التفاعل نفسه. فكل انعطاف يقوي مسار التسوية. والمسار يقوّي الانعطاف والنويات الجديدة تسهّل هذا المسار. ومن هذا الواقع، فتحت أمام قوى السحق والاحتواء نوافذ جديدة.

في هذا الجو المباغت في تحوله من حرب إلى فصل واتفاقات، ومن إجماع على التحرير والمراحل، إلى التباين والتناقض حولهما. أضحى التفتت والصراع مفروضين. فانقسمت المنظمات إلى رفض لمؤتمر جنيف والدويلة الهزيلة الأسيرة، وإلى قبول بهما. والقبول وجد تبريره بضرورات المرحلة، رغم أن أية قطعة من الأرض لم تكن قد تحررت بعد. وحدث الانشقاق الداخلي في صفوف عدة منظمات، بما في ذلك حركة فتح نفسها. وبدأ الفراغ يبحث عن تعويض. واليأس يبحث عن أمل، فتصاعد الصراع الداخلي. وتنامى التمدّد السياسي والجغرافي والعسكري في الأرض اللبنانية، وخاصة في مناطق القوى الوطنية اللبنانية. فتولّد صراع آخر، وإرباك آخر. والأمران معاً أضعفا القدرة المشتركة على المواجهة، وخلقا بذور حروب لاحقة. وبما أن الجنوب أضحى ساحة العمل الوحيدة، فقد وجد العدو فرصته للاجتياح. وقد شجعه على ذلك انهماك القاهرة في مفاوضات الصلح، ووصول المسار العربي الرسمي إلى الحد الذي يقبل به بالغزو إن لم يشجعه، وتآكل القوة الذاتية

للقوات المشتركة. وهكذا حصل الاحتلال الكبير الأول في آذار ١٩٧٨ . لقد أبدت المقاومة صلابة ومهارة في القتال، لكن ميزان القوى غير متكافيء وفصل القوات يحول دون فتح الجبهات، وتحريكها إلى أرض المعركة يتناقض مع اتجاه المسار العام.

وخطت اسرائيل خطوة نوعية غير مسبوقة، إذ أقامت دويلة لبنانية كتائبية مرتبطة بها فوق المنطقة التي احتلتها، وسمحت بتواجد قوات دولية مكان قواتها. وهكذا غدت الحدود اللبنانية مع العدو محروسة من القوات الدولية، والدويلة الكتائبية، وجيش العدو. والحراسة ليست لصالح الأرض اللبنانية، وإنما لصالح أمن العدو. فالعدو موجود ضمن الدويلة المرتبطة به، وموجود على الحدود. أمّا المقاومة فهي المبعدة عن هذه الأرض. وبذلك سدّت الجبهة الأخيرة. وهذا التطور خلق عطالة جديدة. والعطالة تحوّلت إلى مزيد من الصدامات الداخلية، وإلى محاولات مكلفة للتسلل، ولقصف العدو من بعيد. وهذه المحاولات انعكست سلباً على العلاقة مع السكان. فهم الذين يدفعون الثمن. وبذلك أضيف تفريغ جديد لعوامل القوة. وهذا التفريغ تكامل مع الاتجاه العام، ومع الهيمنة الامبريالية، فأضحى المناخ العام ملائماً لغزو صهيوني جديد. وهكذا حدث غزو ١٩٨٢ . لكن هذا الغزو لم يكن نزهة. فرغم المناخ الملائم، طالت مدة الحرب لتصل إلى قرابة الأشهر الثلاثة. ورغم التفريغ المركّب لعوامل القوة، والفجوات التي لفّت مسار الحرب، فقد تصاعدت خسائر العدو المادية والبشرية، إلى الحدود التي تفوق قدرته على الاحتمال. وواجه نماذج من فنون الحرب وصلابة المقاتلين لم يعهدها من قبل. فانتقلت الأزمة إلى داخله وأضحى بطل الحرب مجرماً قذراً. وغدا انسحاب القوات مطلباً شعبياً. وفي قلب المواجهة ولدت المقاومة الوطنية اللبنانية. فهي واقعياً لم تتوقف وإن تغيّر طابعها. فخلال شهور الحرب الثلاثة كانت المقاومة الفلسطينية هي الأساس، وقواها قوى نظامية إلى حدٍ كبير. وبعد انسحاب الحجم الأساسي من المقاومة النظامية، أضحت المقاومة الوطنية اللبنانية هي الأساس، وبات طابعها شعبياً. وفي المرحلتين ظل التداخل قائماً.

لقد عمّت المقاومة مختلف المناطق. وأخذت خسائر العدو بالتصاعد. فمسار التطور في لبنان جعل الشعب مسلحاً ومنظماً ومدرّباً. وحلفاء العدو باتوا عبئاً عليه. فهم الذين يحتاجون إلى الحماية بدل أن يقدّموا له الدعم. إن اجلاء المقاومة الفلسطينية قد تمّ. لكن مقاومة جديدة قد اشتعلت، وهي غير نظامية، لذلك فإن تطويقها مستحيل. وتحويل قلب لبنان إلى دولة مرتبطة به، قد فشل. فاضطرّ للانسحاب من كافة المناطق الجبلية ومن طريق الموت. ومع انسحابه، نشبت المعارك الشرسة في الجبل ضد حلفائه. وخلال أسابيع تحرر الجبل فشكّل قلعة. لكن تقليص رقعة الاحتلال لم يخرج العدو من المأزق. فالمقاومة سرعان ما تكيّفت مع الوضع الجديد. والمناطق المحررة أضحت خزاناً للامداد، ومجالاً مفتوحاً

للتدريب والاعداد والانطلاق. فغدا العدو ملزماً بإعادة الاحتلال أو القيام بانسحاب جديد. فآثر الحل الثاني تجنباً لتراكم الخسائر. ومن جديد تكرر المأزق فانسحب، ثم انسحب. وشكّل الجنوب وعاصمته صيدا نموذجاً للمقاومة. وشكّل البقاع الغربي وراشيا نموذجاً مشابهاً. وظلّت بيروت وضاحيتها القلب الذي لايتوقف عن الفعل. والفعل بطولي. وهكذا انحسر وجود العدو في منطقة محدودة. وأقام جيشاً عميلاً. ومرّ عقد آخر دون أن تتوقف المقاومة.

إن عوامل متعددة قد تضافرت لتحقيق هذه النتائج. أوّلها الانتصار الساحق على القوى الحليفة للعدو وإيجاد نقاط ارتكاز حرة. وموقع هذه النقاط متميّز. فهو يتصل بكل المناطق التي يدور فيها الصراع، وبكل الطرق التي تشكّل ممرات إجبارية للامداد. وثانيها اجبار القوات المتعددة الجنسيات على الرحيل، وتكبيدها الخسائر التي تمنعها من التفكير بالعودة. وثالثها تماسك الموقف الوطني والتنسيق المسلّح الفعال بين المناطق الوطنية. ورابعها الدعم الفعال من قوى التقدم العالمية، وتقديم الاتحاد السوفييتي للوطنيين كل السلاح الذي يحتاجونه. وخامسها وجود مصلحة لسورية المجاورة بوصول الانتصار إلى هذا الحد. فالحلفاء تحولوا إلى حلفاء للعدو الصهيوني. وقوات العدو تمركزت على سفوح جبل الشيخ. والقوات السورية تكبدت خسائر كبيرة في هذه الحرب. وسادسها اسهام المقاتلين الفلسطينيين في المقاومة إسهاماً فعالاً، ضمن جو من الانسجام، والالتزام بما تقرّه القيادة الوطنية.

وهكذا شكّلت الانتصارات الوطنية الرافعة الوحيدة المرحلية، فأربكت خط التسوية من جديد، وأبطلت عملياً قيمة الاجماع في فاس. وأنعشت الآمال المهزومة مع الغزو ورحيل المقاومة. وعادت نقاط الضوء للانتشار وسط الظلام العربي الدامس. وشرعت قوى التحرر بالالتفاف حول القوى التي صنعت هذه الانتصارات. واستعادت الثقة بالنفس توازنها، وبدأ البحث في استلهام الدروس. وأضحى للوطنيين العرب فيتنامهم رغم كل الفوارق. ونضجت القدرة الذاتية المحلية، وتعززت ثقتها بالانتصار. وخلفّت هزيمة حلفاء العدو آثارها. فتسارعت الانشطارات والصراعات والتصفيات الجسدية. فغابت الثقة بالنفس، وثقة العدو بهذا الحليف. وأضحى للاتحاد السوفييتي في هذه البقعة وزن متفوّق. وشعرت الولايات المتحدة وفرنسا بالمرارة. فتمّ استنفار الأنظمة المرتبطة بالإمبريالية، وقام مال النفط الرجعي بدوره الفعّال، فتوقف الاندفاع الوطني، وتمت محاصرته. لكنّه لم يهزم. ومع الحصار حدثت مفارقة مأساوية. فخط التسوية الذي كان يتنامى في صفوف الثورة الفلسطينية، عاد إلى الهجوم. فتقوّى بالمسار العربي الرسمي العام السائر في خط الإنحدار، وقوّاه. واستعادت حلقات الخط تواصلها: من جنيف والدويلة الأسيرة. إلى الاسهام في

مؤتمر الرياض عام ١٩٧٦ . إلى القبول بوقف النار عام ٧٨ وكأن للثورة حدود الدول، وللحرب الشعبية مناطق لاتتعداها. إلى تعميم القمع الداخلي لأي تنظيم أو فكر معارض. إلى تعميم اليأس من مستقبل الثورة. إلى إحداث تطابق مزوّر بين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وإقامة دولة بالتراضي والتبادل في الضفة والقطاع، دون أن يتحرر أي شبر من هذه الأرض. إلى تكريس ذلك في مشروع. إلى القبول بدولة "اسرائيل" في فاس، وبالأمن المتبادل معها. إلى توزيع المقاتلين والاتفاق مع حسين وترتيب القوى والمؤسسات بما يخدم ذلك الخط. إلى الإسهام في خلق الظروف التي ولدّت الصراع ضمن قوى المقاومة نفسها، والتي مهدّت بالتالي لتسهيل خطط السحق والاحتواء. وقد توّج هذا المسار بزيارة القاهرة في ١٩٨٣/١٢/٢٢ أي في ذروة الانتصارات الوطنية. وهذا التتويج كان بداية لمسار جديد.

لقد خلقت ظروف الحرب في لبنان، ونتائج هذه الحرب، مناخاً جديداً. لكنّ قيادات خط التسوية في الثورة الفلسطينية تجاوزت ذلك المناخ ولم تستثمره. فالمناخ كان قادراً على إرباك خط التسوية. وقد أربكه بالفعل قرابة العقد من الزمن. ولم يتبدد هذا الإرباك إلاّ بعد حرب الخليج الثانية. وبالتجاوز وعدم الاستثمار سهلّت على أنظمة الجوار مسؤوليات إقفال الحدود. والإقفال المحكم يعمّم اليأس الداخلي، ويحدث التراخي والنسيان، ويبقي على الأسلحة مكدّسة في الخارج، وعلى عشرات الآلاف من المقاتلين دون عمل، إلاّ الاقتتال الداخلي. والإقفال نفسه يترك مناضلي الداخل، دون سلاح وتموين. وبدون الدخول والخروج المنتظم لاقيمة للسلاح والمقاتلين، ولن تتحرر في الداخل قطعة أرض واحدة. ودون هذا التحرر لن توجد نقطة ارتكاز. ودون هذه النقطة لن تعم المقاومة. ورغم اختلاف الظروف فإن مسار المقاومة في لبنان يقدّم درساً غنياً. وعدم استثمار هذا المناخ من قبل الثورة الفلسطينية، قلّص إمكانيات استثماره من قبل قوى التحرر العربية، وخاصة في الجوار. ولو حدث العكس لكان الضغط قوياً لفتح الحدود، ولمنح الشعب حقه في التنظيم والاعداد والتعبير والقتال. ومعادلة الداخل في لبنان كانت قد تغيّرت. فمؤتمرا لوزان وجنيف عام ١٩٨٤ سحبا من القوى الوطنية فرصة تغيير النظام. وإلغاء اتفاق ١٧ أيار خلق عدوى في مصر. لكن عدم استكمال الانتصار في لبنان، وعدم استثمار المناخ، أوقفا تلك العدوى عند حدود المطالبة بإلغاء اتفاقيات كامب ديفيد، دون القدرة على التحقيق. وأنظمة النفط لم تشعر بالاحراج. فالقيادات الفلسطينية الفاعلة تريد التسوية. ونحن نقدم لها المال. ونحن لم نفرض عليها قناعاتنا. لكنها هي التي عادت للاقتناع بخطنا. ومنذ فاس والقناعة تتحوّل إلى فعل. والفعل يستهدف تكييف الثورة ومؤسساتها مع هذا الخط. وقمة الدار البيضاء عام ١٩٨٩ كانت تجسيداً لذلك الخط. ومع اندماج منظمة التحرير رسمياً

بخط التسوية تكاملت الحلقات المضادة للتحرير. فدولة الأردن انتزعت من بلاد الشام لتخدم أهدافاً. وفي المقدمة منها حراسة أطول حدود مع الدولة التي ستقوم. والدولة مستندة إلى سلسلة من القلاع المرتبطة عضوياً بالامبريالية، ومصلحياً ببقاء اسرائيل. ودون إقامة نظام وطني - ديمقراطي في الأردن، لن تصبّ طاقاته باتجاه التحرير، ولن يكون ممراً للتحرير أو قاعدة له. وإقامة هذا النظام غير ممكنة بالقوى الذاتية، بسبب البنية السياسية - الاجتماعية - الطبقية للنظام، وموازين القوى الداخلية. وبسبب الاسناد الذي يلقاه من الغرب واسرائيل دائماً. وبسبب العمق الرجعي الذي يستند إليه في الجنوب وعلاقاته المصلحية المتبدلة بين الشمال والشرق حسب تبدل الظروف في كل مرحلة. وهكذا يصبح التغيير مرتبطاً بتطور البنية الداخلية، بمقدار ما هو مرتبط بسيادة خط التحرر في الجوار، وبتقليص قدرة الامبريالية واسرائيل على الاسناد. ودون هذا التغيير، لن يتمّ استثمار الحدود المديدة، ولاطاقات الاردن نفسه في انضاج الشروط المادية للتحرير. ومع التغيير يتمّ استثمار الحدود والطاقات وإمكانات العمق المتحرر. وإذ ذاك هل يتقدم العدو أم يتملّص؟ لقد شكلّت تجربة لبنان الجواب الحاسم على ذلك.

والصلح بين السلطة المصرية واسرائيل، أخرج طاقات مصر من ساحة الصراع. وهذه الطاقات هي الأكبر والأقوى. وبذلك أضحت عامل تيئيس. وتحوّل دورها إلى دور الوسيط. وبهذا التحوّل غدت حاجزاً أمام أية قوة متحررة في المغرب العربي، تقرر الصدام مع العدو. فانتهى دور نصف العمق العربي. وطعنت عامل التحرير بمقدار ما طعنت كل مرتكزات التحرر. لأن هذه المرتكزات تغذّي محرّك التحرير وتتغذّى من الطاقة التي يولدّها. ودون تبديل المسار في مصر، من مسار مضاد للتحرر إلى مسار محقق له، سيظل البعد الجغرافي والوزن البشري والاقتصادي والعسكري، خارج فعل التحرير، وداخل فعل التيئيس والاستسلام، وتشجيع العدو على مواصلة الاغتصاب القديم والجديد. وتبديل هذا المسار لايتم من داخل النظام وإنما من خارجه. والتبديل بالصراع الطبقي - السياسي الحر هو الأجدى. وإذا سدّت السلطة هذا السبيل فبالانتفاضة أو الثورة. والتمايز الطبقي الحاد يوفرّ فرصة الاستقطاب. والتبعية المفرطة للامبريالية تقوي هذه الفرصة. وتزايد البؤس الجماهيري يعزّزها. والتناقض بين الطبقة السائدة وكل مرتكز من مرتكزات التحرر، يعمّق الفرز السياسي والطبقي. والكتلة الجماهيرية المتضررة من هذا التناقض هي الأقوى. لكن تنظيماتها هي الأضعف. والضعف قد يتحول مع الزمن إلى قوة. واتجاه التطور يخدم هذا التحوّل. ولذلك يجري السباق مع الزمن لتعميم التسوية قبل هذا التحوّل. وتزاوج بين التعميم والاستفادة من كل تبدل في السياسة العربية الرسمية. وتصبّ في هذا الاتجاه قمة فاس بعد غزو لبنان. وحرب الخليج الأولى. وقمة الدار البيضاء عام ١٩٨٩ . والاتحاد

العربي. والدور في حرب الخليج الثانية. ومؤتمر مدريد. ومفاوضات واشنطن وما تلاها. ومن هذا التزاوج تستمدّ السلطة السائدة فرصاً معادلة لقوة الاستقطاب. فيستمر المسار ويتعمق.

وعلى الحدود السورية قوات فصل دولية. وقبل تسخين الحدود لابدّ من التوازن الاستراتيجي. والشروط المادية والسياسية والاجتماعية لهذا التوازن غير قائمة. وبين الفصل وفاس لم يتحقق هذا التوازن. وبين فاس ومدريد لم يتغيّر الوضع. ومساعدات قمة بغداد انتهى مفعولها عام ١٩٨٧ فأضحى التوازن مستحيلاً. وفي فاس أضحى مطلب الأمن المتبادل جماعياً. وفي الدار البيضاء تكرّس هذا الاتجاه. والحسّاسية تجاه فلسطين في بلاد الشام مفرطة. لكنها لاتستطيع تغيير الاتجاه. فالتغيير يحتاج إلى مسار آخر في قوى وعلاقات الانتاج. وفي الوضع الطبقي، والسياسي والاجتماعي. ويحتاج إلى مسار عربي رسمي آخر. والمساران النقيضان معكوسان. والتغيير يحتاج إلى وضع دولي مناقض يكون فيه وزن القوة داعماً للتحرير، لا للاتجاه المضاد. والاتجاهات الثلاثة السائدة تفاقم تعميم اليأس، وتقوّي خط التسوية في الثورة الفلسطينية. ولليأس والخط مفاعيل على أرض الواقع. وهذه المفاعيل هي التي أسهمت في الوصول إلى دويلة كسيحة في غزة وأريحا. فلو كانت الحدود المحيطة بفلسطين مفتوحة لساد الأمل والعمل والخط النقيض. أي خط التحرير.

وانتقال لبنان إلى ممر وقاعدة للتحرير، وإلى نظام ديمقراطي - علماني - عربي، قد أجهض أعوام ٥٨ - ٧٦ - ٨٣ - ٨٤ . وقوىالتحرير فيه لم تهزم لكنها حجّمت. وسحب السلاح بعد الطائف جعل هذه القوى مكشوفة. وانحسار العدو في منطقة ضيقة، قلص قوى المقاومة، وخسائر العدو. وانحسار المواجهة فيه منذ ١٩٧٤ وحتى الآن ١٩٩٥ ، أضعف قوى التحرر وأربكها. وغذّى عوامل التذمر والنقمة لدى الكتلة الشعبية الواسعة. فالمساعدات التي قررت للبنان في تونس وفي الطائف ظلت خاضعة للسياسة. والسياسة الرسمية السائدة تتناقض مع التحرير والتحرر. ومرحلياً مع المقاومة والتقدم والديمقراطية. ولذلك فالمساعدات لاتصل إلاّ بالقطّارة. والمواطن العادي يتحمل قسوة الحياة. والمقاومة وأرضها تتلقيان الضربات. وكل ذلك يقوّي عوامل اليأس. واليأس يخدم التسوية وقواها. والحروب ضمن المخيّمات وعليها، خدمت الاتجاه ذاته.

والوضع الطبقي داخل قوى الثورة الفلسطينية، قد تبدّل جذرياً. وأموال النفط هي التي أحدثت هذا التبدل. والتبدّل رجعي تحت شعار العقلانية. واستسلامي تحت ذريعة التكيّف. والتبدل طال اليمين والوسط واليسار. وإن كان التبدل نسبياً. فلكل من اليمين والوسط واليسار، مصادر للتمويل. وكلها بترولية. ومال الخليج هو الأوفر. ودوره هو الأقوى. وهذا الدور يعزّز مسار التسوية. وتفاقم التمايز الطبقي بين شرائح المقاتلين، يجعل الثورة أسيرة.

وهكذا تتكامل العوامل: تمايز طبقي متصاعد في بنية قوى الثورة الفلسطينية، والبنى الطبقية في الجوار والأعماق. وتفاقم في التبعية لمراكز القرار الامبريالية والرجعية. وتطور تابع في قوى الانتاج. وطغيان للاستهلاك مقابل الانتاج. وتغلغل في الاقليمية والطائفية والقبلية والفردية في البناء الداخلي للانسان والمجتمع. وتصريف الصراع الطبقي - السياسي بأقنية اعتراضية. وتزييف الممارسة الديمقراطية. وإغراق وعي التحرر والتحرير بمفاهيم معكوسة، من الواقعية والعقلانية. وإقفال كافة الحدود المحيطة بفلسطين. ودفن الشعب في رمال البحث عن ضرورات الحياة. وتعميم اليأس والخوف من المستقبل. ومع تكامل هذه العوامل، يغدو مسار التسوية إنقاذاً، وخلاصاً، وأماناً، واستقراراً، وازدهاراً، للأرض والوطن والانسان!!

إنها نتائج موضوعية رسمياً، ومأساوية شعبياً. فهذه النتائج قد تكرّست نهائياً مع نهايات عقد النفط ٨٣ - ٨٤ وذروتها فيما يخصّ التحرير تكرّست جماعياً بين غزو لبنان وفاس والدار البيضاء. والتكريس تزامن مع وضع مناقض تماماً على الأرض. فالانتصارات المشتركة للثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية قد تمت في هذه الفترة. والانتفاضة داخل الأرض المحتلة، نشبت في الفترة ذاتها. ومقابل الانتصارات، كان وضع العدو بالغ التردي. ولو لم يكن التردّي الرسمي العربي، والتردّي في قيادة الثورة الفلسطينية، بالغي الانحدار، لحصل استثمار الانتصارات ثم الانتفاضة لقلب موازين القوى باتجاه التحرير.لكن النتائج الموضوعية، فرضت الاتجاه المعاكس. فما هي سمات التردّي في وضع العدو، في تلك المرحلة، مرحلة ٧٤ - ٨٤؟.

إن العدو يتمتع دون أية أوهام بالكثير من مولّدات القوة، فنظامه السياسي ديموقراطي نسبياً. لكن هذه الديموقراطية منخورة بالتفرقة العنصرية بين العرب واليهود، وبالتفرقة الحضارية والسياسية والطبقية بين اليهود أنفسهم حسب المنشأ. وإنتاجه في التسليح متفوّق بالنسبة لمحيطه العربي وللكثير من الدول المتقدمة. وصادراته من التسليح تحتل نسبة ٢٥ - ٣٠٪ من جملة الصادرات. وقواه العسكرية تأخذ مداها من التأهيل والشمول لأنها تعد لخدمة الدولة وليس النظام. واستناده إلى الرأسمالية العالمية ومن ضمنها الرأسمالية الصهيونية يؤمن له خزاناً دائماً للتغذية بالمال والسلاح والخبرة. وقدرته على التخطيط الطويل المدى بمعزل عن التبدل في الحكومات، تؤمن له الظروف المثلى لتوفير عناصر القوة. وتقدمه العلمي يساعده على التكيّف السريع مع منجزات التطور في مجالات الانتاج والتعبئة والقيادة والمعلومات والاتصال وفنون القتال.

لكن هذه المولّدات تتآكل وتستهلك من خلال عناصر الضعف الموازية: فالأسعار ارتفعت بنسبة ١٦٦٪ بين عامي ٧٢ و ٧٥ ثم بنسبة ٥٢٪ في عام واحد بين آب ٧٧

وآب ٧٨ ثم بنسبة ١٤٪ شهرياً في آذار ٨٤ . والعجز ارتفع من ١٠٠٠ مليون دولار عام ٧٢ إلى ٤٠٠٠ عام ٧٥ . وعام ٨١ وحده بلغ العجز ٤،٥ مليار دولار وعام ٨٣ وحده ٦ مليار دولار. والديون الخارجية تطورت من ١٠ مليار دولار نهاية عام ٧٦ إلى ٢٨ عام ٨٣ . والتضخم ارتفعت نسبته السنوية من ٤٠٪ بين عامي ٧٤ - ٧٦ إلى ١٣٣٪ عام ٨٠ إلى ١٩٤٪ نهاية الـ ٨٣ إلى ٣٠٠٪ ثم ٥٠٠٪ عام ٨٤ و٨٥ حسب التقديرات الرسمية الصهيونية.

والهجرةوالهجرة المعاكسة تميزتا بالتفوق لصالح الهجرة في البداية ثم أخذ الميزان بالتحول لصالح التعادل أو المعاكسة. فعام ٨١ بلغ عدد القادمين ١١ ألفا مقابل ٢٠ ألف مغادر. وحصيلة ٨٠ - ٨٣ هي التعادل. وبعد الحرب في لبنان ونتائجها بلغ عدد المغادرين خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٨٣ (١٥٠) ألفاً وهو رقم مخيف جداً للعدو. وبما أن الهجرة إلى الكيان الصهيوني تشكل المصدر الأساسي لقوته البشرية ولنجاح سياسة الاستيطان، وبما أن هذه الهجرة تتأثر سلبياً بالظروف القاسية التي يتعرض لها العدو، تصبح خطط الاستيطان عديمة الجدوى على المدى البعيد لأن القوةالبشرية الاقتصادية لا تلبي مستلزماتها. فعدد المستوطنين في الضفة عام ٨٣ لم يزد على الـ ٢٥ الفاً. وإذا كان مخطط الاستيطان يفترض استقدام ١،٥ مليون مستوطن حتى عام ٢٠٠٠ إلى الضفة وحدها، فإن هذا المخطط يصبح وهمياً جداً في حال تزايد الظروف الصعبة والتي تشترط تصاعد العمل المسلح المضاد للعدو في الداخل ومن الحدود المحيطة.

والاضرابات العمالية والسياسية تتصاعد. فبين عامي ٧٦ و ٧٧ كمثال ارتفعت النسبة في الاضرابات الشاملة من ٣٠٨ آلاف يوم عمل شارك فيها ١١٤ ألف عامل عام ٧٦ إلى ٤١٦ ألف يوم عمل شارك فيها ١٩٤ ألف عامل عام ٧٧ . وفي الاضرابات الجزئية شارك ٢٢٤ ألف عامل عام ٧٧ مقابل ١٤٤ ألف عامل عام ٧٦ . وهذا المثال يشير إلى نسبة التصاعد في الاحتجاج الناجم عن ظروف المعيشة كأساس. إلا أن الاضرابات والمظاهرات السياسية تستدعي اهتماماً أكبر. فحتى عام ٨٢ لم تكن الغزوات الاسرائيلية تستثير إلا الاستحسان العام مع بعض الاستثناءات التي تعترض على العدوان دون أن تعترض على وجود الدولة نفسه الذي قام بالأصل على العدوان والاغتصاب. وبعد الـ٨٢ لم تعد المظاهرات السياسية الاحتجاجية تتوقف ليس بسبب المجازر في صبرا وشاتيلا وبيروت ومعظم المدن والقرى والمخيمات من بيروت حتى الجليل، وإنما بسبب الخسائر البشرية والاقتصادية التي يتكبدها العدو كل يوم. إذ أجمعت مصادر المعارضة والمخابرات الدولية على أن الخسائر البشرية التي تكبدها العدو خلال أشهر ثلاثة قد فاقت الـ ٢٠ ألف إصابة. وعلى أن المعدل الشهري بين أيلول ٨٣ ومنتصف ٨٤ يفوق الـ ٦٠ إصابة والـ ٢٠ آلية وعلى

أن تكاليف الأشهر الستة الأولى من الحرب فاقت الملياري دولار، وأن التكاليف اليومية بعد ذلك تبلغ الـ ١٠٥ مليون دولار. وعلى أن تفشي حالات الهروب وعصيان الأوامر والانهيار العصبي والاستقالة من الجيش والتذمر من الحرب، لم يسبق له مثيل في تاريخ الجيش الصهيوني.

ورغم كل الظروف الصعبة في الداخل وعلى الحدود فقد دلّت عمليتا القدس والساحل في نيسان ٨٤ أن استقرار العدو غير ممكن، وأن ايقاف عملية التهويد لايتم بالاستسلام وإنما بتصعيد الكفاح المسلح. وأن الاسهام في ايقاف مسار التردّي العربي لايكون بالاندماج فيه بل بإرباكه وإضعافه. وتصعيد الكفاح المسلح هو إحدى الوسائل الهامة لتحقيق هذا. وإذا كان العدو يمتلك من الوقائع على الحدود ما يجعله محقاً في التقليص من مخاوفه فإن قلب هذا التقليص إلى إفراط يفترض إرباك العدو وإضعاف الأنظمة التي توفر له قدراً من الاستقرار.

إن انخفاض معدل العمليات في الداخل والخارج هو الذي منحه بعض الشعور بالاستقرار. فبعد ٧٨ انخفضت نسبة العمليات من جنوبي لبنان بـ٥٣٪ ومن الأردن من ٣ - ٤ عمليات يومياً إلى عمليتين فقط عام ٧٨ وأربع عام ٧٩ . ومن سورية من ٢ - ٣ يومياً عامي ٦٩ - ٧٠ إلى صفر أو واحدة سنوياً منذ الـ٧٤ وحتى الآن. إلا أن الردّ على التردّي جاء من القوى الوطنية اللبنانية ومن قوى الكفاح المسلح في الثورة الفلسطينية. وهذا الرد وحده هو الآن عامل الإرباك للعدو وللأنظمة التي أقامت على الأرض كل الشروط التي تضمن نجاح التسوية الجزئية والشاملة.

وإذا كان التمايز العنصري أمراً محتماً بالنسبة لمستعمرين قدموا من بقاع الدنيا للاستيلاء على أرض ووطن، وتشريد شعب أو استعماره، فإن التمايز الطبقي بين المستعمرين أنفسهم وفقاً للمنشأ يشكل إحدى سمات الضعف الأساسية. لقد صنفت يديعوت احرنوت في ٨١/٧/٢٤ السكان في فلسطين المحتلة قبل عام ٤٨ إلى عشرة أقسام حسب الغنى. فبدا التمايز صارخاً:

والبطالة وصلت إلى نسبة ٥،١٪ نهاية عام ٨١ من مجموع قوة العمل. و ٩٠٪ من الطاقة مستورد. والزراعة غدت الآن تعاني من جملة مشاكل: ١- استنفاذ كل وسائل التوسع في الري. ومن هنا جاء عامل الحصول على المياه من جنوبي لبنان كمحرك من محركات الغزو. كما جاء الحصول على مياه الجولان أحد عوامل الاحتلال. وإذا تنامت الحرب الشعبية في الشرق والشمال والداخل تصبح مشكلة الري مستعصية فيفقد العدو أحد مسببات الانتاج الهامة. ٢ - انخفاض نسبة التمويل والدعم الحكومي. ٣ - ارتفاع تكلفة الانتاج. ونتيجة لهذه العوامل أصبحت الزراعة غير مربحة في كثير من الفروع الهامة

اشكناز	مواليد فلسطين	شرقيون	عرب
١ ٧٠،٢٪	٢٤،١٪	٥،٧٪	–
اشكناز ٥ ٤٦ز٧٪	مواليد فلسطين ١٧،٧٪	شرقيون ٣٣،٥٪	عرب ٢،٤٪
اشكناز ١٠ ١٨،٣٪	مواليد فلسطين ٨،٧٪	شرقيون ٥٥،٥٪	عرب ١٧،٥٪

مثل الحمضيات والقطن. وخسرت الزراعة في أعوام ٧٨ ـ ٨١ مقدار ١٥ مليار ليرة. وتوقفت الزيادة في الانتاج الزراعي بعد أن كانت نسبة الزيادة السنوية ٦٪ بين عامي ٧٠ ـ ٧٧ . ولذلك ازدادت مؤخراً ظواهر تأجير الأرض وإفلاس المستوطنات رغم أن المساعدات الاميركية وصلت إلى أكثر من ٤ مليار دولار في ميزانية ٨٤ /٨٥ .

ومع أن مصادر احصاءات نقاط الضعف الأساسية هي مصادر صهيونية رسمية، فإن دلالاتها بالغة العمق. إذ تشير إلى تردٍ موازٍ للتردي العربي. ومن هنا جاءت العطالة في الفعل والفعل المضاد. ولكن العدو هو المستفيد الأكبر من هذه العطالة، لأنه يتمركز في فلسطين وأراضٍ عربية اضافية ولأنه يسهم في خلق الشروط المعادية للتحرر وللثورة الطبقية ـ القومية ويسهم في ضرب أدواتهما.

وبالمقابل، فمرتكزات التحرر والثورة ومنها تحرير فلسطين هي الخاسرة الكبرى. لذلك فإن هذه العطالة النسبية يجب أن تتبدل إلى حركة تقلب معادلة التردي المتوازن إلى نهوض متزايد في جانب وتردٍ متزايد في جانب آخر. وهذه الحركة تتضاعف قدرات مولداتها بمقدار الربط بين الخاص والعام. أي بين التحرير وكل مرتكزات التحرر العربي. لأن مكوّنات التردّي في المسار العربي العام متكاملة. وقد رأيناها في اتجاهات التطور في قوى وعلاقات الانتاج، وفي تزايد الارتباط الواقعي بالسوق الرأسمالي، وفي الممارسة المعادية لكل مضامين الديمقراطية، كما رأيناها في تعمق الاقليمية والعلاقات المرضية، وفي العمل الدؤوب لخلق الشروط المادية والفكرية والنفسية لتصفية القضية الفلسطينية، وفي المساومة على الأجزاء العربية الملحقة.

والربط بين الخاص والعام يستدعي التركيز ويتنافى مع التناقض. ففي الوضع الراهن تعتبر قوى الكفاح المسلح في الثورة الفلسطينية هي قوى الخاص أي قوى التحرير. وقوى الديمقراطية والتقدم في صفوف المعارضة الشعبية هي قوى العام في الوطن العربي. وكما أن التكامل بين الخاص والعام مفروض بفعلِ مسار التطور التاريخي، فإن التكامل بين قوى الخاص والعام يجب أن يكون حتمياً أيضاً. فكل نصر تحرزه قوى التحرر على طريق التطور

المستقل في قوى الانتاج والتغيير في علاقاته، وعلى طريق إنهاء التبعية للامبريالية وإضعافها، ونسف مستندات الاقليمية والعلاقات المرضية، وتحطيم الاستبداد بكل مضامينه، وتحرير أي جزء من الأجزاء الملحقة، هو نصر لقضية التحرير. إذ إن هذا النصر يفتح أمام قوى الخاص حدوداً جديدة للعمل، ويمنحها قواعد جديدة للانطلاق والإمداد والاسناد، ويضيف لها روافد شعبية جديدة. وكل نصر إضافي يتم في العمق شمالاً وشرقاً وجنوباً يضاعف من قدرات تلك القواعد والروافد. وبالتوازي مع ذلك يتنامى التردّي في وضع العدو، وتتضاءل طاقات الامبريالية على دعمه، وتتعزز مواقع التقدم والتحرر في العالم.

إن هذا الربط لايشترط حرمان قوى الخاص من الاستفادة من الفجوات التي تحكم مسيرة هذا النظام في مرحلة وذلك النظام في مرحلة أخرى، ولكنه يشترط أن تكون هذه الاستفادة مدعّمة لقوى الخاص والعام، وليست مضعفة لقوى العام. لأن العام هو الأصل وبدونه لايستطيع الخاص أن يمضي بالشوط حتى نهاياته، وقد يتآكل قبل الوصول إلى هذه النهايات. وإذا كان من الطبيعي أن تلجأ الأنظمة إلى تضييق هوامش الاستفادة، فإنه من الطبيعي أيضاً أن تلجأ قوى الخاص إلى توسيعها. لأن حاجة الأنظمة للأغطية والدعم ليست بأقل من حاجة قوى التحرر للاستفادة من هذه الفجوات، وهذا التوسيع يلتقي مع أهداف قوى العام ويدّعمها، فيرتد هذا الدعم دعماً للخاص. فتزداد قدرة الخاص على التوسيع. وهكذا يلتقي مجهود الخاص والعام ليقلب الهوامش إلى أصول. فتنفتح آفاق جديدة أمام كل مرتكزات التحرر ومنها مرتكز التحرير. وتصبح لهذه المرتكزات أرض تقف عليها وتنطلق منها، ومقوّمات بشرية واقتصادية تتغذى منها.

وما يقال عن قوى الكفاح المسلح في الثورة الفلسطينية يقال عن قوى التوحيد والتحرير والديمقراطية والعلمنة في لبنان، وعن أية قوى شبيهة تخدم خط التحرر محلياً لتضع طاقات القطر كلها على طريق التحرر قومياً. لكن هذه القاعدة تبقى منقوصة إذا لم تستكمل. والاستكمال يستدعي تحديد دور قوى العام في دعم قوى الخاص. فالتحرير مرتكز من مرتكزات التحرر وقواه جزء عضوي من قواها. وإذا كان المسار التاريخي قد أفرز الكثير من التناقضات الرئيسية في مرحلة والثانوية في مرحلة أخرى بين سلطة طبقية سائدة وسلطة أخرى، فإن استفادة قوى التحرر المحلية من هذه التناقضات، يجب ألاّ تكون على حساب التحرير وقواه، بل مدعّمة له، ولها، ومثل هذا الدعم يجب أن يكون متبادلاً بين قوى التحرر المحلية في قطر وقطر آخر أيضاً. وإلا لانقلبت الاستفادة من هذه التناقضات دعماً للأنظمة ضد قوى التحرر المحلية أكثر مما هي دعم للقوى المستفيدة.

مثل هذا الدعم المتبادل بين قوى التحرر المحلية والعامة والخاصة، يجعل كل نصر يحرز على الأرض منطلقاً لنصر جديد يخدم الخط العام للتحرر ولايتناقض معه. ويقدم لأدوات

هذا الخط عناصر قوة جديدة. ويسحب من خصوم هذا الخط بعض مقومات القوة ليس في النطاق القومي والمحلي فحسب بل في النطاق العالمي أيضاً. هل أسرفنا في التجريد؟ فلنلجأ إلى التشخيص. وبما أن العنوان هو تحرير فلسطين، وفلسطين تقع في المشرق العربي فلننطلق من المنطقة الجغرافية نفسها.

إن قوى الثورة الفلسطينية محتاجة على الدوام لأرض تنطلق منها وقواعد تغذيها. وهذه لايمكن أن تكون إلا في الجوار. والجوار وضعه مشخّص، وكذلك العمق الجغرافي للجوار. وفي هذا الجوار وعمقه قوى محلية وقومية تناضل في سبيل التحرر المحلي والقومي. فكيف يتم الدعم المتبادل؟ إن قوى التحرر المحلية والقومية ملزمة بوضع هدف فتح الحدود أمام المقاومة ودعمها بالامداد البشري والمالي بين أهدافها، ووضع هدف مقاومة الحلول الجزئية والشاملة ومعارضة أي نظام عربي يقدم على هذه الحلول أو يشجع عليها، ضمن أهدافها المركزية أيضاً. وهذا الهدف يصبح قابلاً للتحقيق بمقدار ما تحرز قوى التحرر من انتصارات على طريق التحرر بكل مقوّماته الأخرى. أي بمقدار إضعاف الطبقات السائدة المضادة للتحرر بكل مقوماته، من قوى وعلاقات الانتاج إلى الديمقراطية والوحدة والتحرير.. وهنا يأتي دور قوى الخاص أي قوى الثورة الفلسطينية، بدعم قوى التحرر المحلية والقومية في الجوار وعمقه. وفي الوقت نفسه على قوى التحرر في كل قطر أن تقدم الدعم لمثيلاتها في الأقطار الأخرى وليس للأنظمة التي تسحقها.

ففي أقطار التحولات أضحت السلطة بيد الطبقة الجديدة. والتطور التاريخي لتبلور هذه الطبقة أحكم علاقاتها بنمط الانتاج والاستهلاك الرأسمالي، وربط مصالحها بهذا النمط. وهي لم تتطور تطوراً مستقلاً بل تابعاً. والمحصلة التي انتهت إليها هذه البنية الطبقية تتعارض مع نضج الشروط المادية والفكرية والنفسية والسياسية للتحرير. ومع الممارسة الديمقراطية والوحدة.

ونعود لنقطة البدء: العلاقة العضوية بين الخاص والعام، أي بين التحرير ومجمل مرتكزات التحرر. وبين أدوات الخاص والعام، أي قوة الثورة الفلسطينية، والقوى الطبقية العربية صاحبة المصلحة بالتحرر والثورة. ونقطة البدء بالنسبة للتحرير في المشرق. ونقطة البدء بالنسبة للمرتكزات الأخرى يمكن أن تكون في المشرق أو الوسط أو المغرب. ومن أجل هزيمة خط التسوية لابد من العمل المزدوج: ضد العدو أينما وجد: في الجنوب اللبناني والبقاع الغربي. وفي الجولان. وفي الضفة والقطاع. وفي المناطق المحتلة قبل ال٤٨ . وضد البنى الطبقية المناقضة للتحرر في الجوار كي يغدو هذا الجوار ممرات وقواعد للتحرير. ومن خلال هذا العمل المزدوج يتوحد الهدف وتتوحد قواه، ويتحقق الانتصار للاصل والفرع، أي للعام والخاص في منطقة، ثم يبدأ هذا الانتصار بالتوسع في العمق العربي والداخل

الفلسطيني. ومع هذا التوسع يتزايد التردي في وضع العدو، وتتكاثر عناصر القوة الذاتية في خط التحرر القومي. والتبدلات الكمية تحدث تبدلات نوعية. فيتسارع التردي وتتعزز عناصر القوة. وتتكامل الحلقات حتى النهاية. ومع هذه النهاية يغدو التحرر القومي الذي تحقق مرحلة من الثورة ـ الطبقية ـ القومية السائرة في طريق التحقيق، ومرحلة من العملية الثورية العالمية.

وخلال هذا المسار الطويل ستظل معركة التيئيس والتضليل والتخدير قائمة ومستمرة. وستبقى معركة سحق قوى التحرر والثورة مستمرة أيضاً، حتى تنتزع قوى التحرر مناطق صلبة تقف عليها وتنطلق منها. وإذ ذاك يبدأ الصراع بين مناطق وليس بين قوى لاتقف على أرض. وكلما توسعت مناطق التحرر كلما تضاءل مفعول التخدير والسحق. وعندما تلوح هزيمة البنى الإقطاعية ـ البرجوازية القديمة والجديدة تغدو محاولات التيئيس والسحق عديمة الجدوى. أما قبل ذلك فسيظل العمل لوأد الكفاح المسلح وسد السبل أمامه قائماً. ومؤتمر يهود المغرب في أيار ٨٤ والذي حضره وفد إسرائيلي رسمي واستضافه رئيس لجنة القدس لن يكون النهاية، كما لم يكن النهاية مؤتمر لوزان ٤٨ و ٨٤ ، ولامؤتمرات السحق والصلح والتصفية. ومسؤولية التصدّي لهذا النهج هي مسؤولية كل قوى خط التحرر بسبب العلاقة العضوية بين كل مرتكزات التحرر وقواها، والعلاقة المناقضة بين كل مرتكزات الخط المضاد وقواه..

٢ ـ القوى التي لم تستلم السلطة:

من هذه القوى ماهو محلي ومنها ماهو قومي ومنها ماهو أممي، وهذه القوى جميعاً لم تحافظ على البنية والنظرية والممارسة التي رافقت ولادتها. وتطوراتها لم تكن باتجاه واحد. فالقوى القومية تجسدت كأساس في البعث وحركة القوميين العرب. وكل منهما قد توزع إلى فئات، بعضها وصل إلى السلطة وبعضها لازال في المعارضة، وبعضها الآخر تبدلت مواقعه بين السلطة والمعارضة. وإن كنا قد رأينا مواقف تلك القوى خلال السلطة والمعارضة، فإن التطورات التي حصلت في بعضها تستحق التسجيل. وهذه التطورات باتت شديدة التناقض إذ اتجه بعضها نحو التأقلم مع ممارسات وسياسات البنى الطبقية البورجوازية الجديدة في هذا القطر أو ذاك، أي التأقلم مع الخط المضاد للتحرر. بينما اتجه بعضها الآخر نحو مواقع جديدة تستجيب لمجمل مرتكزات خط التحرر ولامتدادها العضوي: الاشتراكية العلمية في النطاق القومي.

إن التطور الجديد بالغ الأهمية لأن هذه القوى محصنة أساساً ضد الاقليمية بسبب

نشأتها القومية وضد القفز من فوق القومية إلى الأممية بسبب النشأة نفسها. ويزداد هذا التطور أهمية عندما يتمكن من الوصول بقواه إلى الدمج العضوي. وتصبح هذه الأهمية بموازاة الضرورة الطبقية ـ القومية عندما تندمج هذه القوى مع الأحزاب الماركسية التي استوعبت الواقع العربي وصاغت له الحلول مسترشدة بالماركسية ـ اللينينية. وإذا كنا لا نملك مسحاً لمجمل هذه القوى فإننا نملك عيّنات منها. مثلاً حزب العمل الاشتراكي العربي، والمنظمة الشيوعية العربية، والعمال الثوري، والحزب الشيوعي السوري ـ المكتب السياسي ـ وحزب العمل الشيوعي، وحزب البعث الديموقراطي الاشتراكي العربي، وحزب الطليعة الشعبية. ومع استقرائنا للتطورات الهامة الحاصلة في فكر وممارسات الحزب الشيوعي اللبناني والحزب الشيوعي السوداني ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان، يصبح من الممكن التوقع، أن هذه التطورات مرشحة لتوفير الشروط المساعدة لحصول مثل هذا الدمج. وبين منتصف السبعينات ومنتصف التسعينات ولدت قوى كثيرة تتبنى الإتجاه العام نفسه. وهي موجودة في كافة الأقطار العربية. وأكثرها بروزاً منظمة العمل الديموقراطي الشعبي في المغرب. والتطور في هذا الإتجاه لن يتوقف، وإن تغيرت الصيغ والأساليب والمراحل.

لكن العائق الأكبر أمام تحقيق هذه الضرورة هو العلاقات المحلية بين بعض هذه القوى وبعض الأنظمة لأنها ملزمة بالاستفادة المرحلية من الفجوات التي توفرها ممارسات هذه الأنظمة. في هذه النقطة بالتحديد نعود للقاعدة التي تم البرهان عليها بما فيه الكفاية. هذه القاعدة التي تؤكد الوحدة العضوية بين مجمل مرتكزات خط التحرر، وتستدعي الوحدة العضوية بين قوى هذا الخط. وتصبح هذه الوحدة ضرورة عندما تكون قوى هذا الخط مؤهلة لجمع مرحلتي التحرر والثورة الطبقية ـ القومية في مرحلة متواصلة، من خلال انسجام بنائها الطبقي والفكري والتنظيمي مع هذا الجمع. وإذا كانت هذه الوحدة تقود إلى تقليص فرص المناورة أمام هذه القوى، إلا أنها تقود بالمقابل إلى توسيع الهوامش تجاه ممارسات الأنظمة، وحماية هذه القوى من السحق، وتراكم مجهوداتها في اتجاه واحد، وتركيز هذه المجهودات حسب الأولويات التي تفرضها الأهداف المرحلية، وإيجاد نواة مركزية للصراع الطبقي ـ القومي الموحد، تكون قادرة على التخفيف من آثار الانشطارات الطبقية العمودية والأفقية.

والقوى المحلية شكلت منفردة ومجتمعة في جبهات وحركات، النقيض المحلي لخط السلطات الطبقية القائمة، سواءً أكانت هذه السلطات مجسدة لحكم التحالف الاقطاعي ـ البورجوازي، أو لحكم الطبقات الجديدة السائرة في الاتجاه ذاته مع بعض الفروق النسبية. ومن هنا، جاء التشابه والتميز بين جبهة وأخرى. فالديموقراطية شكلت القاسم المشترك الأعظم بين هذه القوى، والانتفاضات ضد الامتيازات الطبقية شكلت قاسماً آخر.

وكذلك الانتفاضات ضد القواعد العسكرية والأساطيل وقوات التدخل السريع والتبعية للامبريالية. وضد التخلف والتبعية في قوى الإنتاج والاستغلال الطبقي في علاقاته. إلا أن التمايز كان شديد الوضوح في مسائل أخرى: فالجبهة الوطنية الديموقراطية في اليمن الشمالي كانت مهتمة كأساس بوحدة شطري اليمن، وجبهة الصومال بطبيعة العلاقة مع الجوار، والجبهة الشعبية لتحرير عُمان بالتوفيق بين مستلزمات أمن اليمن الجنوبي ومستلزمات استمرار الثورة، والقوى الوطنية اللبنانية كانت ملزمة بخوض معركتها مع الأساطيل والعدو الصهيوني والقوات الداخلية المرتبطة بهما، وملزمة بالوقت ذاته بالصدام مع القوات السورية حيناً وبالفكاك من فخ الصدام حيناً آخر. والقوى الوطنية الأردنية كانت ملزمة بمزج الهموم المحلية بالهموم الفلسطينية. والقوى الوطنية المصرية بدمج النضال المحلي مع النضال ضد نتائج الصلح المصري ـ الإسرائيلي.

وإذا كانت الهموم المحلية هي الطاغية، فإن التشابك بين هذه الهموم والهموم القومية بالغ الوضوح، لأن التحرر المحلي غير ممكن دون استكمال التحرر القومي، فكلاهما يشترط الآخر. وهنا أيضاً يصبح التنسيق بين قوى المعارضة ضرورة ملحة بسبب التداخل بين التحرر المحلي والتحرر القومي. وإذا كانت الوحدة بين هذه القوى غير ممكنة بسبب البيئة المحلية فكرياً وتنظيمياً، فإن نقاط اللقاء المشتركة تستدعي التنسيق. وهذا التنسيق يخدم خط التحرر مرحلياً. وكما أن الوحدة العضوية بين القوى التي التزمت بالطريق القومي وصولاً إلى الثورة العالمية، تقلّص فرص الاستفادة من التناقضات الثانوية بين الأنظمة الطبقية السائدة، فإن التنسيق بين قوى خط التطور المحلية يؤدي إلى النتيجة نفسها. وهنا لابد من ترك عدة سبل مفتوحة. فالأساس الراسخ هو عدم تقديم أي دعم مادي أو إعلامي للأنظمة التي تسحق قوى التطور. لماذا؟ لأن هذا الدعم يكون على حساب قوى التطور نفسها من جهة، ويصب في طاحونة الخط المضاد للتطور من جهة أخرى. وبذلك تكون قد تمت التضحية بمستقبل التطور في قطر مقابل فوائد جزئية آنية تجنيها قوى التطور في قطر آخر. وبما أن الخط المضاد للتحرر يندفع نحو الأمام في مناطق التحالف الاقطاعي ـ البورجوازي، ومناطق البورجوازية الطفيلية الصاعدة، على حد سواء مع بعض الفروق في الدرجة، فإن الدعم المقدم يغذي عملية الاندفاع ولا يلجمها، إذ تغدو مجلّلة بأقنعة وطنية تقدمية، تسهم في تزييف الوعي وتخدير النضال المضاد وتغطية الاندفاع.

وبما أن مرتكزات التحرر متكاملة وكذلك مرتكزات الخط المضاد، فإن القوى الداعمة ذاتها تكتوي بآثار الخط المضاد في مرحلة من المراحل. هل نسوق بعض الأمثلة؟ حسناً. عام ٧١ قدمت القوى الناصرية الدعم لنظام السودان وكذلك بعث دمشق. ففي أي موقع نظام السودان الآن؟ وعام ٧٣ ضيّق نظام دمشق على المقاومة في سبيل التقارب مع الأردن

وسكتت جبهة السلطة في دمشق عن نظام عمّان. فأين هو نظام عمّان الآن؟ وفي عامي ٧٣ ـ ٧٤ قدّمت المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية كل أشكال الدعم لنظام دمشق. فماذا حدث لهما بعد ذاك وعام ٧٩ كرّمت قوى التقدم نظام بغداد بحضور مؤتمر الميثاق القومي. ففي أيّ موقع أصبح نظام بغداد؟ أليس هو عام ٨٤ في موقع نظام كامب ديفيد وأنظمة الخليج؟ وتحاول جبهة إنقاذ الصومال الاستفادة الآن من النظام الاثيوبي، على حساب حق تقرير المصير لشعب ارتيريا واوغادين، أوليست هذه الاستفادة متناقضة مع النضال التحرري لشعب ارتيريا واوغادين؟ أولن تصطدم الجبهة ذاتها بالنظام الاثيوبي مستقبلاً إذا لم تتنازل عن اوغادين؟

إن هذا الدعم لا يمكن تصنيفه في باب وحدة المتضادات وصراعها لأنه ليس بين قوى طبقية تخدم كلها خط التطور في مرحلة محددة، ولا في باب الاستفادة المقابلة للدعم دون أن يدفع مستقبل التطور وقواه أثماناً مضاعفة. لأن الاندفاع في الخط المضاد يتعاظم، ولأن قوى التطور يتزايد سحقها. إذن ماهي السبل المفتوحة للاستفادة المرحلية من التناقضات الثانوية، ومن المناورات البعيدة المدى؟ السبيل الأول هو التعاون بين القوى المجبرة على الاستفادة، والقوى المشابهة في القطر المعني. وكي يتم التعاون لابد من أن يكون الجهد ثنائي الجانب. فقوى التطور الداخلية تضغط بكافة قدراتها على السلطة الطبقية الحاكمة بما يفيد قوى التطور في الأقطار الأخرى، وهذه القوى تناضل بكافة طاقاتها لتوسيع هوامش العمل أمام القوى الداخلية. وهكذا تصبح مجهودات قوى التطور والتحرر متكاملة بدل أن تكون متنافرة، وتكاملها يخدم الهدف المرحلي والمستقبلي في آن واحد: ليس في قطر واحد وإنما في أكثر من قطر.

والسبيل الثاني هو خلق وحدة الموقف في صفوف قوى التطور والتحرر من خلال التعارض مع كل ممارسة سلطوية تتناقض مع مرتكزات التحرر الأساسية. مثلاً لا يتم السكوت عن هذا التناقض في قطر والهجوم عليه في قطر آخر، وإلا لانقلبت هذه القوى إلى ذيلية تابعة معادية للتطور والتحرر. ولوجدت السلطات في هذه القوى أغطية وطبولاً تحجب اندفاعها في الخط المضاد. وعندما لا تجد السلطات مثل هذه القوى فإنها تصبح ملزمة على السير البطيء الحذر ومنح هوامش أوسع للعمل أمام قوى التحرر المحلية والقومية.

والسبيل الثالث هو استغلال الصعوبات السلطوية الداخلية والمجاورة لمراكمة الفوائد التي تحتاج إليها قوى التحرر ولتحقيق مزيد من فرص العمل الحر أمام قوى التحرر المحلية.

والسبيل الرابع أن تقدم بعض قوى التحرر ثمناً معادلاً للتسهيلات التي تضطر للحصول عليها من نظام معين في فترة حرجة، دون أن يكون هذا الثمن على حساب قوى التحرر المحلية. وهنا عليها أن تكون متأكدة من أن هذه التسهيلات سوف تتحول إلى لجام فصدام

في مرحلة لاحقة، أو إلى ترويض واحتواء. وإذ ذاك تكون قوى التحرر المعنية قد غدت في الخط المضاد.

قد تبدو هذه السبل غير كافية في بعض الحالات الصعبة خاصة إذا كانت السلطة الطبقية متمتعة بقوة ذاتية عسكرية متجانسة، ومتحكمة بموقع جغرافي متميز، ومالكة لحرية المناورة بين المعسكرين، ومستحوذة على الدعم المادي النفطي، والغطاء التقدمي الاعلامي. هنا قد تستطيع السلطة ابتزاز أكبر قدر من الفوائد، ومصادرة القسم الأعظم من النتائج الفعلية لأي انتصار وطني. في مثل هذه الحالة لابد من استنفار كل جهد وطني وتقدمي، محلي وقومي وعالمي للتخفيف من حدة الابتزاز والمصادرة والاحتواء. وبالتوازي مع هذا الاستنفار لابد من الاستفادة من كل الثغرات المضعفة لقوة السلطة لزيادة رصيد هذا التخفيف.

إن الحقيقة التي يجب أن تبقى ماثلة أمام أعين كل قوة من قوى التحرر والثورة، هي أن الاتجاه الذي يأخذه مسار السلطات الطبقية، القديمة والجديدة، هو اتجاه متزايد التناقض مع مجمل مرتكزات التحرر والثورة الطبقية - القومية. لذلك فإن الاصطدام بهذه السلطات هو أمر حتمي. لكن هذا المسار يوفر في بعض تعرجاته ومناوراته فرصاً واسعة أو ضيقة تستطيع قوى التحرر والثورة التقاطها، هنا يغدو عدم التقاط هذه الفرص تفريطاً بأحد مقومات الانتصار. إلا أن هذا الالتقاط يجب أن يعزز مسار التحرر والثورة وليس المسار المضاد. فأي تعزيز مرحلي اضطراري للخط المضاد في أحد تعرجاته، يجب أن يتم استرجاعه في اللحظة المؤاتية. ويجب أن يتم توجيهه لإضعاف الخط المضاد عند انتهاء التعرج.

إن خصوصية التطور العربي تفترض استنباط الحلول المرحلية والدائمة من واقع هذه الخصوصية. ومن هذه الحلول مهام التحرر والثورة، والتحالفات المرحلية والدائمة في كل من هذه المهام، بل في كل خطوة من خطوات السير على طريق إنجاز هذه المهام. والقوى الطبقية الحاكمة مدركة لهذه الخصوصية ومتفاعلة معها ومع امتداداتها الدولية. وهذه القوى قد اندمجت اندماجاً تابعاً بالمعسكر الرأسمالي وسياساته ونمط إنتاجه واستهلاكه، أو هي سائرة في طريق هذا الاندماج. وهي بفرعيها تجهد لتذويب أوسع الشرائح الطبقية ضمن عملية الاندماج، ولاعتماد أكبر قدر من طاقات قوى التحرر والثورة لصالح هذا الاندماج. والانشطارات القومية والطبقية توفر أمامها فرصاً واسعة لهذا الاعتصار، وأموال النفط توفر فرصاً إضافية، وعمليات الاحتواء والإلحاق تضاعف هذه الفرص. ولعلّ العودة إلى التعميم والتخصيص فيما يخص كل مرتكز من مرتكزات خط التحرر، تظهر أياً من النقيضين اعتصر الآخر، أهي قوى خط التحرر والثورة، أم قوى الخط المضاد؟

ثمة مسألة كبرى تنتصب في وجهنا. وهي المرحلة التي تخدم فيها قوى التحرر المحلية

خط التطور، والمرحلة التي تصبح فيها عائقاً أمام التطور؟ هنا يغدو البعد القومي هو الحكم. فالوعي الطبقي المحلي ينتج تنظيماً طبقياً محلياً ومصالح محلية وممارسات محلية. وهذه المحصّلة تضعف النضال الطبقي - القومي مرحلياً وتصطدم به مستقبلاً.

إن القواسم المشتركة في نضالها المرحلي تدفع قسماً من مرتكزات خط التحرر إلى الأمام دون أن تصطدم بالمرتكزات ذات الطابع القومي وهي بالتحديد الوحدة العربية، وتحرير فلسطين، وتحرير الأجزاء الملحقة. لكن إضعاف النضال الطبقي - القومي المرحلي ينجم عن جملة مسببات: أولاها افتقاد وحدة الموقف الطبقي - القومي بسبب تلك المحصّلة. ثانيها انكشاف التنظيمات المحلية أمام إغراءات السلطة في أقطار، ووقوعها فريسة للقمع في أقطار أخرى. ثالثها انعكاس تعرجات مسار السلطة في هذا القطر أو ذاك على نضالاتها وتحالفاتها المرحلية بحيث تصبح في مواقع متنافرة. رابعها امتلاك كل مجموعة من الأنظمة الطبقية لمسارب من الدعم المتبادل دون أن يتوفر للتنظيمات المحلية مثل هذه المسارب. خامسها تنقل قوى العمل بين قطر وآخر دون أن يكون هناك تنظيم واحد يتلقاها وينظم جهودها.

أما الاصطدام المستقبلي فينجم عن عدة مسبّبات أيضاً: أولاها تكوّن مصالح طبقية محلية متعارضة مع المصالح الطبقية القومية بسبب التباين في المداخيل، وهنا تصبح هذه المصالح متناقضة مع الوحدة، كما غدت المصالح التاريخية لقوى الاقطاع والرأسمال متناقضة مع الوحدة. ثانيها الاحتفاظ بعلاقات التبعية للرأسمالية العالمية بسبب فقدان الوحدة والتوازن بين قطاعات الانتاج والاستهلاك في الإطار القومي، وماتفرزه التبعية هذه من مواقف .وأفكار وممارسات متعارضة مع الوحدة والتحرير. ثالثها سيطرة مفهوم الأرض والاستقرار المحلي. وهذا المفهوم يصطدم بمفهوم التثوير والتفجير الذي يولده نضال الوحدة والتحرير. رابعها سد آفاق الاشتراكية العلمية في الإطار القومي الموحد بسبب النزاع بين ماهو محلي وماهو قومي. إذ يجب أن ينحل القومي في أطر محلية، أو يندمج المحلي في الإطار القومي. خامسها وأخطرها أن الصراع بين القومي والمحلي يدور ضمن طبقتي العمال والفلاحين بالذات أي ضمن الطبقتين اللتين تشكلان الأداة الموحدة لمرحلتي التحرر والثورة، أو للمرحلة المتواصلة. وفي سياق هذا الصراع يتم تآكل الأداة والتباطؤ في إنجاز المهام وتزايد العقد في وجه الإنجاز. وهذا بدوره يسهّل عملية إيغال قوى الخط المضاد في تعميق التجزئة القومية والتبعية للرأسمالية العالمية وخنق مضامين الديموقراطية ومسخ قضية التحرير.

إن الإضعاف المرحلي والاصطدام المستقبلي يستلزمان جهداً خاصاً لتحويلهما إلى قوة مرحلية ووحدة أو جبهة مستقبلية. كيف؟ مرحلياً من خلال تغليب التنسيق والتعاون

والدعم والتفاعل، على الحياد أو التنافر، والانغلاق والهموم المحلية والذاتية. ومستقبلياً من خلال توسيع الأهداف لتخترق ماهو محلي إلى ماهو قومي. وتجاوز الأطر التنظيمية المحلية وصولاً إلى إطار قومي موحد أو إيجاد صيغ تنظيمية تجعل التنظيمات المحلية فروعاً للتنظيمات القومية، وتعزيز ذلك بالفكر والممارسة القوميين.

وبالطبع فإن الاختراق والتجاوز يصطدمان بعقبات كبرى متولدة عن رسوخ الإرث والمصالح الآنية وقصر النفس والوعي المحلي والواقع المفروض والمحروس، ولكنهما يتمتعان بقوة دفع كبيرة متولدة عن الإيمان المشترك بوحدة الأمة العربية، وضرورة تجسيد هذه الوحدة بوحدة الدولة. والايمان المشترك بعروبة فلسطين والأجزاء الملحقة وضرورة تحريرها. ولا تفتقد هذه القوة إلا تنظيمات محدودة، عنصرية أو وهمية القومية فيما يتعلق بالوحدة العربية. وذيلية تابعة للبورجوازية الجديدة فيما يخص تحرير فلسطين.

والقوى الماركسية تجمع بين المحلي والأممي. فهي بطبيعة بيئتها وأهدافها يفترض أن تكون ممثلة لايديولوجية الطبقة العاملة، وبالتالي لمصالحها. ونظراً لظروف التكون الطبقي في الوطن العربي يفترض أن تكون أيضاً ممثلة لأهداف ومصالح الفلاحين. وأهداف ومصالح طبقتي العمال والفلاحين متطابقة مع كافة مرتكزات التحرر، أي مع التطور المستقل في قوى الإنتاج والتغيير في علاقاته. ومع تحقيق الوحدة العربية، وتحرير فلسطين والأجزاء الملحقة. ومع إنهاء النفوذ الامبريالي اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً. ومع انتزاع الجماهير الشعبية لكافة مضامين الديموقراطية. وأهداف ومصالح طبقتي العمال والفلاحين كامنة في تواصل مرحلة التحرر مع مرحلة إنجاز الاشتراكية العلمية في النطاق القومي. فكيف تعاملت القوى الماركسية مع هذه المرتكزات؟.

أن تكون القوى الماركسية في طليعة المناضلين من أجل التطور المستقل في قوى الانتاج والتغيير في علاقاته فتلك مسألة بديهية تمليها مصالح الطبقات التي يفترض أن تمثلها. وقد مارست نضالاً شاقاً ودؤوباً في هذا المجال. ورغم هذه البديهية فثمة مفارقات كبرى حصلت في ظروف خاصة. وهذه المفارقات نتجت عن ظروف النشأة والتحالفات الدولية. ذلك أن ظروف النشأة حتمت ممالأة الكثير من المصالح الرأسمالية والإقطاعية العائدة لبلد المنشأ أو لحلفائه ومواطنيه، وتجلى ذلك بوضوح في المغرب وتونس والجزائر ومصر وفلسطين. كما أن تبدل التحالفات الدولية مع الاتحاد السوفياتي أو ضده حتّمت مثل هذه الممالأة بحجة حشد القوى الطبقية كافة ضد خصوم الاتحاد السوفياتي العالميين، وتجلى ذلك أيضاً في سورية ولبنان والعراق بالإضافة إلى الأقطار المذكورة سابقاً. هذه المفارقات أضيفت إلى المواقف الخاطئة من الثورات الوطنية ضد الاستعمار في بعض الأقطار، فولّدت إضعاف قدرات أهم محرّك من محرّكات القوة لدى التنظيمات الماركسية.

وهذه المفارقات لم تنته مع انتهاء تلك المرحلة التاريخية بل استمرت في بعض الأقطار حتى مراحل أخرى ولازالت مستمرة حتى الآن في بعضها. ولنسق بعض الأمثلة. حتى عام ٦١ لم تكن الرأسمالية قد ضربت في مصر. وبدءاً من عام ٦٥ نمت الطبقة الجديدة نمواً رأسمالياً متزايداً. وتأميمات ٦١ بقيت نسبية. ومعونة القمح الأميركية استمرت عقداً من الزمن. والإقطاع شذّب ولم يلغ. وبعض الشركات الاستثمارية الرأسمالية كانت موجودة. ومع ذلك فعلاقات مصر الخارجية هي التي كانت العامل المؤثر في الموقف من النظام. وعندما تتغير العلاقة يتغير الموقف. ورغم أن العلاقات الخارجية ذات أهمية كبرى، إلا أنها في كثير من الحالات تعبر عن تعرجات مرحلية في المسار العام أو عن مناورات محددة الأهداف، وليس عن الاتجاه العام للمسار.

وفي العراق شكّل الحزب الشيوعي القاعدة الشعبية الوحيدة للسلطة بين عامي ٥٩ ـ ٦٣ رغم قصور الإصلاح الزراعي، وسيطرة شركات النفط الاستعمارية على الحقول المنتجة، والنمو الرأسمالي في الصناعة والتجارة والإسكان. ومنذ عام ٧٤ أخذت الطبقة القائدة للسلطة تسير بخطى متسارعة نحو مواقع البورجوازية الكبيرة. وتزايد احتلال النفط للموقع الأول في الدخل. وتعمقت التبعية الاقتصادية للرأسمال العالمي. ومع ذلك ظل الحزب الشيوعي مشاركاً في السلطة والجبهة رغم دوره الهامشي في اتخاذ القرار. ولم تنته هذه المشاركة إلا عندما أنهاها الحزب الحاكم نفسه.

وفي سورية لم تنته هذه المشاركة حتى الآن ١٩٩٥ . رغم وصول الطبقة القائدة للسلطة إلى مواقع البورجوازية الكبرى والمتوسطة. والتبعية الاقتصادية المطلقة للسوق الرأسمالي، وتزايد هيمنة نمط الإنتاج والاستهلاك الرأسمالي. واتساع الفروق بين الانتاج وحاجات الجماهير الأساسية، وارتفاع الأسعار، والتضخم النقدي، واعتماد ٦٠٪ من التمويل على المساعدات الرجعية، وعودة الشركات الرأسمالية لاحتلال موقع متعاظم في العديد من المشاريع. وتشميل النظام بالمساعدات والقروض الرأسمالية. وقد جاء أكثر من ذلك في بيان اللجنة المركزية للحزب.

وإذا كانت القوى الماركسية في مصر قد تمزقت ولم تعاود النهوض إلا في السبعينات، بسبب البيئة والأهداف والموقف من النظام وسياساتها المرحلية، فإن الحزبين الشيوعيين السوري والعراقي قد بقيا في الجبهة والسلطة رغم كل الممارسات التي ينتقدانها. وحتى اللحظة لازال عدد كبير من الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي يطالب بكافة أشكال الديموقراطية في أقطار دون أقطار أخرى. ولازال هذا العدد نفسه يطالب بكل أشكال الدعم للسلطات الحاكمة في هذه الأقطار رغم سحقها للديموقراطية وتناقض مسارها مع كل أو معظم مرتكزات خط التحرر المحلي والقومي. هل نحتاج إلى استشهاد حديث؟

حسناً. فلنقرأ هذا المقطع من بيان عام: "التضامن ضد الإرهاب والقمع مع القوى المناضلة في العراق والسودان ومصر والخليج والجزيرة العربية" "النضال من أجل إعلان وتوسيع الحريات الديموقراطية في مصر والسودان والصومال ودول الخليج والإفراج عن جميع المعتقلين الوطنيين" "دعم صمود سورية.. دعم نضال الشعب العربي الفلسطيني، مساندة الحركة الوطنية اللبنانية، التضامن مع الحركة الوطنية المصرية، دعم نضال الحزب الشيوعي السوداني وكافة القوى الوطنية والديموقراطية، تعزيز نشاط جبهة الصمود والتصدي، النضال مع الشعبين الجزائري والليبي، التضامن الفعال مع اليمن الديموقراطية...".

إن الملاحظة الجديرة بالاهتمام هنا هي تجاهل عشرات آلاف المعتقلين، وحالات الطوارىء، وخنق الحريات، ونظام الرهائن، وأعمال التعذيب والاغتيال والإعدام في كل الدول التي تقيم علاقات طيبة مع الاتحاد السوفياتي. هل يعود هذا التجاهل لأن هذه الأحزاب لا تقدر قيمة الديموقراطية في دفع التطور إلى الأمام؟ كلا. فهذا التقدير يقع في مطلع كل تحليل أو نضال ماركسي. إذن أيعود لفهم يضع الديموقراطية في مواجهة النضال ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية؟ كلا أيضاً. ففي* البيان نفسه تأتي هذه الفقرة: "انطلاقاً من ضرورات المعركة ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية وضد نشاطاتها التخريبية، يجب إطلاق الحريات الديموقراطية للجماهير الشعبية" "ويجب التنبيه إلى أن الفئات الرجعية المتسترة بالشعارات الدينية والمذهبية تجد المجال للانتعاش في غياب الحريات الديموقراطية" وأخيراً، هل يعود هذا الموقف إلى أن هذه الدول تقف ضد اتفاقيات كامب ديفيد؟ وإذا كان هذا هو السبب، أفليس تمتع الشعب بكل مضامين الديموقراطية هو أساس الانتصار في أية معركة كبرى؟ والأهم هل الفارق بين كامب ديفيد وجنيف، أي بين التسوية الجزئية والشاملة، إلا فارق في الدرجة على طريق التفريط ذاته؟.

إن التضامن مع المعتقلين السياسيين والحريات الديموقراطية في كل قطر هو مجهود يستحق التقدير، وذلك مادأبت عليه الأحزاب الشيوعية. وفي هذا النطاق يندرج التضامن مع معتقلي العديد من الأقطار سواء أكانوا بالعشرات أو بالمئات. وكذلك التضامن مع المضربين عن الطعام ولو كانوا ١٢ مضرباً كما حدث في نيسان ٨٤ في الأردن. لكن إغفال التضامن مع عشرات الآلاف في الأقطار الأخرى، هو الذي يستحق الاستنكار ويوقع الأحزاب ذاتها في التناقض القاتل. قد يقال: إن العديد من هؤلاء هم من الجماعات الدينية. وماذا في ذلك؟ أوليس هؤلاء مواطنين لهم كامل الحق بالتنظيم والتعبير والتحرك

وقع البيان: الحزب الشيوعي الأردني. الشيوعي السوري. الشيوعي التونسي. الشيوعي السوداني. الشيوعي اللبناني. الشيوعي المصري. الشيوعي العراقي. الشيوعي في السعودية. جبهة التحرير البحرانية. حزب الطليعة الاشتراكية في الجزائر. حزب التقدم والاشتراكية في المغرب" الطريق آب ٨١

الحر؟ شريطة أن تكون الممارسة ديموقراطية؟ ألم يقل البيان نفسه إن هذه الفئات تنتعش في ظل غياب الحريات الديموقراطية؟ ثم إذا أخذنا نسبة المنظمين في قوى ماركسية وقومية ومهنية ومحلية، ونسبة المنظمين في جماعات دينية في صفوف معتقلي بعض الأقطار نجد تفوقاً ساحقاً لصالح الفئات الأولى، وتفوقاً أكبر لصالح غير المنظمين ممن يطالهم الاعتقال التعسفي في فترات التحرك العام، أو الإجراءات الانتقامية.

وبالطبع فإن الأحزاب الشيوعية ليست هي نفسها المسؤولة عن هذا الاستبداد، وإنما البنى الإقطاعية والرأسمالية الحاكمة بالفعل، قديمها وجديدها. لكن الأحزاب الشيوعية مسؤولة حصراً عن عدم مساندة الديموقراطية في كافة الأقطار. بل عن عدم خوض النضال الضاري في سبيل هذه الديموقراطية في كافة الأقطار. لأن الديموقراطية هي المدخل الطبيعي لخط التحرر بمقدار ماهي إحدى ركائزه الأساسية. إلا أن عدم المسؤولية عن الاستبداد لا ينطبق على الأحزاب الشيوعية المشاركة في جبهات. ورغم أن المسؤولية بمقدار الدور في سلطات التقرير، وهذا الدور هامشي للغاية، فإن المسؤولية الإضافية تكمن في جر أحزاب ماركسية كثيرة لموقف خاطيء تماماً. كما تكمن في تأمين الأغطية لبعض الأنظمة بدل كشفها والنضال ضدها. وفي هذه النقطة بالذات يبرز دور الحزب الشيوعي السوداني في الفترة الاولى للحكم العسكري. ودور الحزب الشيوعي العراقي في فترتين. ودور الحزب الشيوعي السوري المتناقض مع ذاته حتى الآن.

قد يقال: هل تنسى قانون التناقض حسب المراحل؟ حسناً فلنحتكم إليه، ولنؤجل التناقض مع مرتكزات التحرر ذات الطابع القومي إلى فقرة لاحقة. ففي النطاق المحلي النسبي، يكون التناقض رئيسياً بين قوى خط التحرر وقوى الخط المضاد، عندما يكون المسار العام لهذا النظام أو ذاك معاكساً للتطور المستقل في قوى الإنتاج والتغيير في علاقاته. وللتحرر من الارتباط بالرأسمالية العالمية في الإنتاج والاستهلاك والقروض والمساعدات والاستثمارات والتكنولوجيا والثقافة والايديولوجيا واتجاهات التعليم والخدمات.. ولممارسة الديموقراطية بكافة مضامينها من حرية التنظيم والتعبير والتحرك إلى حرية التمثيل إلى حرية المرأة والحرية الدينية وحرية الاعتقاد إلى حق تقرير المصير للأقليات القومية. ويكون التناقض ثانوياً عندما يتم التعارض مع المسار العام لخط التحرر في أحد تعرجاته أو في الأجزاء الهابطة من حركة لولبية متصاعدة.

ولن نعود لتفصيل تعامل البنى الطبقية السائدة المعنية مع كل مرتكز من مرتكزات خط التحرر المشخّص لأن في هذه العودة تكراراً لتفصيل سابق. ولكننا نضع الاستخلاص المستنتج من هذه العودة، وهو أنّ الدعم الماركسي لهذه البنى هو دعم لخط عام هابط بسبب بعض تعرجاته الصاعدة. لخط عام مضاد للتطور بسبب بعض تعرجاته الملائمة

للتطور. وبالتالي هو دعم للثانوي وتغليب له على الرئيسي، وبالنتيجة إضعاف للرئيسي وتعارض معه. لأن الحركة اللولبية للأنظمة المدعومة في هذه المرحلة، ولبعض الأنظمة الأخرى في مرحلة سابقة، هي حركة معادية لخط التحرر باتجاهها العام. والتعامل السليم مع هذه الحركة هو الانطلاق من مسارها العام. من اتجاهها العام، وليس من بعض تعرجاتها المناقضة للاتجاه العام أو المموّهة له. لأن الجماهير تحتاج إلى الوعي السليم وليس إلى الوعي المشوّه. وبدون هذا الوعي السليم لا يمكن حشدها لمواجهة المسار العام المعادي للتحرر في محصّلة اتجاهه.

إن التحالفات المرحلية الخادمة لخط التطور هي التحالفات التي تتم بين قوى تسير في الاتجاه ذاته لمرحلة محدّدة. ثم تجد بعض القوى الطبقية أن مصلحتها تستلزم التوقف عند حدود هذه المرحلة بينما تجد قوى طبقية ثانية أن مصلحتها تتجاوز حدود ما تم انجازه فتتابع المسير حتى تصل إلى حدود متقدمة تستجيب لمصالحها فتتوقف. وتتابع قوى طبقية ثالثة المسير في الاتجاه ذاته إلى المدى الذي ينسجم مع مصالحها. وهكذا، وبالطبع فإن كل قوة طبقية تصبح عقبة في طريق التقدم الذي يتجاوز مصالحها. لذلك فإن الصراع يحتدم بينها وبين قوى التجاوز. وخلال المسار المتكامل في كل مراحله يتم الصراع الطبقي بين القوى الطبقية المتحالفة ولكنه يكون صراعاً ثانوياً في مرحلة ثم ينقلب إلى صراع رئيسي في مرحلة أخرى.

إذن فالتحالفات المرحلية تتم في اتجاه واحد وليس في اتجاهات متعاكسة. بين قوى خط التطور وليس بين قوى خطين متضادين. بين مراحل في الاتجاه نفسه، وليس بين خط التطور وتعرجات الخط المضاد. وعندما يلتقي خط التطور مع بعض التعرجات في الخط المضاد، يصبح على قوى خط التطور أن تستفيد من هذه التعرجات لصالح خط التطور، لا أن تدعم الخط المضاد بسبب هذه التعرجات. لا أن تزيف وعي الجماهير بسبب هذه التعرجات. لا أن تندمج بهذه التعرجات حتى تفقد هويتها وتفقد الجماهير وتكون عوناً للأنظمة ضد قوى خط التطور المسحوقة. لأنها إذ ذاك تترك نفسها مكشوفة لسحق لاحق دون أن تجد قوى ذاتية حرة قادرة على مساعدتها. بالإضافة إلى أنها تكون قد أسهمت في تقوية قوى الخط المضاد للتحرر على حساب قوى التحرر نفسها.

لقد دفعت القوى الماركسية وبعض قوى خط التحرر الأخرى ثمناً باهظاً للتحالفات الخاطئة. لأنها أحلّت سياسة التحالف مع الخط المضاد للتحرر بدل سياسة الاستفادة من تعرجات هذا الخط مع العمل الدؤوب لإضعافه. وكان الثمن الأول خلال الثورات الوطنية المضادة للاستعمار، وخلال الحرب الثانية، وخلال قيام دولة "اسرائيل" وكان الثمن الثاني بسبب تفاعل آثار هذه المواقف مع المواقف من نظام ٥٢ في مصر وما أعقبه من سياسات

معدلة، وكان الثمن الثالث في السودان عندما تخلى الحزب الشيوعي عن شروط الاختمار الطبيعي لتبلور القوى السياسية في ظل الديمقراطية المنتزعة، وانجرّ إلى اجهاض هذا الاختمار بالاشتراك في الانقلاب العسكري. وكان الثمن الرابع والخامس في العراق عندما مارس الحزب الشيوعي الاضطهاد في فترة ٥٨ ـ ٦٣ وعندما كان شريكاً فيه ثم ضحية له في فترة السبعينات. والثمن السادس لازال قائماً مع الحزب الشيوعي السوري. إذ دفع هذا الحزب ثمن التراكمات السابقة وثمن اشتراكه في الجبهة. فانقسم بدءاً من عام ٧٣ إلى قسمين. ثم انقسم الجناح الذي استمر في الجبهة إلى قسمين أيضاً. وفقد الجناح الذي بقي في الجبهة أهم كوادره الفاعلة.

أما الثمن العام الذي تدفعه هذه القوى، فهو الحاصل في إطار تراكم تفاعلات العام مع الخاص. والعام هنا هوالقومي والخاص هو المحلي. وهذا الثمن انعكس سلبياً على مجمل مسار حركة التحرر العربي وامتدادها: الاشتراكية العلمية في النطاق القومي.

لقد كانت البداية في النشأة. إذ اتسمت هذه النشأة بغلبة الطابع الأجنبي في البنية الحزبية والنقابية في أقطار، وغلبة الطابع المناوىء للوحدة القومية في أقطار أخرى. وهذه النشأة عكست ذاتها في الأفكار والممارسة. وكنتيجة بدل أن يتم الاسترشاد بالماركسية ـ اللينينية لصياغة النظرية والممارسة المستمدة من الواقع العربي لتغيير هذا الواقع بما يحقق مستلزمات مرحلتي التحرر والثورة، تمّ اجتزاء الماركسية وقسرها لتخدم النشأة وانعكاساتها. وعلى ضوء ذلك جرى التعامل مع إنضاج الظروف الموضوعية والذاتية للثورات الوطنية في أقطار المغرب وفلسطين، ثم مع أدوات الثورات ذاتها. وجرى التعامل مع ممهدات وتطورات قيام دولة "اسرائيل". وبسبب البنية نفسها أمكن الاقتناع بوجوب دعم القوى الاستعمارية خلال الحرب الثانية بدل العمل لإجلائها عن التراب الوطني، وتم تبرير الاتفاقيات الجائرة مع القوى الاستعمارية لأن هذه القوى تواجه النازية والفاشية، وحتى الآن لا زالت هذه المواقف موضع فخر العديد من هذه الأحزاب. ورغم أن البنية قد تبدلت جذرياً في الكثير من هذه الأحزاب بعد الاستقلال وبعد كارثة فلسطين، إلاّ أن عملية اجتزاء الماركسية وقسرها قد استمرت. لماذا؟ وكيف؟

أ ـ في المسالة القومية. فالأمة العربية غير مكتملة التكوين. والقومية العربية مصطلح يخدم البورجوازية. والطريق إلى الأممية لا يمر عبر الثورة القومية. والتكيف مع الأقليمي ـ ينسجم مع كل تشرذم جديد. وحق تقرير المصير للأقليات القومية عرضة للتلاعب. أفليست هذه المنطلقات اجتزاء وقسراً للماركسية؟ وتخلياً عن مصالح وأيديولوجية طبقتي العمال والفلاحين؟.

إن الأمة العربية مكتملة التكوين منذ عشرات القرون. وتمت تجزئة مناطقها إلى ولايات

ودول وإمارات في فترات الضعف والاستعمار. وهذه التجزئة تبدلت معالمها مرات عديدة حسب مصالح الإقطاع والاستعمار. لأن هذه المعالم لا تتفق مع اية شروط طبيعية أو بشرية أو تاريخية أو اقتصادية أو ثقافية أو لغوية. وعدم قيام دولة مركزية أو اتحادية تجسد وحدة الأمة ظل حبيس مصالح الإقطاع والاستعمار، وليس ثمرة التناقض في الخصائص الوحدوية. والحدود الدولية الحديثة أقامها الاستعمار وحرستها جيوش الإقطاع والرأسمال. وزوال هذه الحدود يتناقض مع مصالح الامبريالية العالمية والصهيونية كما يتناقض مع مصالح البنى الاقطاعية والبورجوازية.

وإذا كانت الوحدات القومية قد استجابت لمصالح البورجوازية في أوروبا وأميركا، فإن هذه الاستجابة اتفقت مع خط التطور في تلك البلدان. أما في الوطن العربي فإن مصالح البورجوازية تكيفت مع التجزئة القومية لأن البورجوازية خلقت تابعة ومنخورة بالإقطاع وضعيفة. ولأن التبعية تنامت بالتقادم. ولأن مرحلة البترول فاقمت هذه التبعية ودمجت البورجوازية الحديثة النمو في سياق التبعية ذاتها. وبالمقابل فإن الوحدة القومية غدت ضرورة نضالية وحياتية لطبقتي العمال والفلاحين لأنها تلغي الانقسامات الطبقية العمودية والأفقية وتوحد مسار التطور واتجاهات النمو والثقافة والتعليم، والتبلور الطبقي والتنظيمي والنقابي، وتحدث الاكتفاء الذاتي، وتوجه الانتاج لسد حاجات الجماهير الأساسية. وتوازن بين الإنتاج والاستهلاك. وتنهي التبعية للامبريالية. وتسهم في عملية التحرير. وتجعل الممارسة الديموقراطية أكثر إمكانية. وهذه الإنجازات تقود بذاتها إلى تضييق فرص نمو الأمراض الاجتماعية من طائفية سياسية وإقطاعيات قبلية ومذهبية وعائلية واقتصادية. ووعي مشوّه. وتحجر عقلي وديني.

والطريق إلى الأممية لم يكن ولن يكون إلاّ قومياً. وهذه الحقيقة تأكدت نظرياً وعملياً. أكدتها تجارب الاتحاد السوفياتي والصين وكوريا وأوروبا الشرقية وكوبا وفيتنام ولاووس وكمبوديا. كما أكدتها تجارب نيكاراغوا والسلفادور وغواتيمالا.. وأكدتها بشكل سلبي الأحزاب والقوى التي لم تستطع بعد أن تسهم بصنع الثورة العالمية لأنها لم تستطع أن تصنع ثورات طبقية ـ قومية في نطاق أممها. ومنها الأحزاب الماركسية العربية. أو ليست هذه التجارب هي وقائع ملموسة تدحض كل فلسفة مجرّدة؟ أولم يثبت بالبرهان العملي والنظري أن الوحدة القومية مرتكز أساسي من مرتكزات التحرر القومي؟ وأن التحرر القومي مرحلة تمهيدية الزامية لإقامة الاشتراكية العلمية في دولة قومية موحدة ومتحررة؟ وأن هذه الدولة تصبح ركناً من أركان قوى الثورة العالمية؟.

أولم يثبت بتحليل الوقائع الملموسة أن الوحدة هي ضرورة طبقية للعمال والفلاحين؟ أوليست مصالح العمال والفلاحين هي الهدف الأول لكل ثورة اشتراكية ؟ وأيضاً أليس العمال والفلاحون هم العمود الفقري في أداة الثورة؟ فكيف يمكن أن يحشد هؤلاء في

منظمات تتعارض مع جزء جوهري من مصالحهم وأهدافهم؟ وأيّ تزييف للوعي ذلك الذي يتعارض مع هذا الجزء الجوهري من المصالح والتطلعات؟.

في معرض شرح لينين لدور ماركس يقول: "وهكذا أنجزت الأممية الأولى مهمتها التاريخية مفسحة المجال لمرحلة من النمو في الحركة العمالية، في جميع البلدان، نمواً أقوى وأشد ممّا مضى إلى مالا حد له. مرحلة تطور هذه الحركة من حيث الاتساع. مرحلة تأليف أحزاب عمالية اشتراكية جماهيرية على أساس شتى الدول القومية" وعندما تناول انجلز مسألة الجمهورية الاتحادية في المانيا قال: "ماذا ينبغي أن يحل محل المانيا الحالية ذات الدستور الملكي الرجعي والتقسيم الذي لا يقل رجعية.. ؟ في رأيي لا تستطيع البروليتاريا أن تطبق غير شكل جمهورية موحدة لا تتجزأ" وعن دور العمل القومي في الماركسية قال غرامشي: "لا شك أن التطور يسير في اتجاه الأممية ولكن المنطلق قومي. ومنه ينبغي الانطلاق".

إذن فالوقائع الملموسة وآراء المنظرين والقادة الماركسيين تؤكد أن الطريق إلى الأممية، إلى الثورة العالمية هو طريق قومي. وأن هذا الطريق يستوجب تأطير نشاط ووعي الجماهير الشعبية في حزب قومي. فهل سلكت القوى الماركسية هذا الطريق؟ وهل أشادت حزباً طبقياً ـ قومياً؟ من الواضح أنها فعلت العكس تماماً. وخطر هذا السلوك المعاكس أضيف إلى النتائج المتولدة عن تراكمات الماضي محلياً وقومياً. ومع تعمق الوعي المحلي والثقافة المحلية والعصبية المحلية والمصالح المحلية والعلاقات المحلية والتأقلم المحلي، تتعمق عوامل المرض وتتراكم الصعوبات الإضافية أمام حركة التحرر والثورة الطبقية ـ القومية. وفي هذه النقطة بالتحديد تتشابه مقوّمات الإضعاف المرحلي والخطر المستقبلي مع مثيلاتها الخاصة بالقوى المحلية، مع بعض الفروق الناجمة عن التنسيق في بعض المواقف الهامة بين القوى الماركسية.

وحق تقرير المصير للأقليات القومية يتم التعامل معه على طريقة تعامل الأنظمة الطبقية نفسها. هل هناك استشهاد؟ فلنعد إلى البيان المذكور سابقاً. ولنقرأ "إن الأحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان العربية تدعم حق الشعب الكردي في تقرير مصيره" ولكن ماذا عن حق الشعب العربي في ارتيريا وأوغادين واسكندرونة وعربستان؟ وأيّ تهشيم للماركسية هذا الإجتزاء وهذا التناقض؟ ثم يعلن البيان التضامن مع الأنظمة الثورية في أثيوبيا وأفغانستان وأنغولا وموزامبيق... ولكن دون أن يطالب اثيوبيا بمنح الأقليات القومية حقها في تقرير المصير. إذن فإعلان التضامن هو مع المستعمر الأثيوبي وليس مع الثورة الأرتيرية. فأي التزام قومي هذا؟ وأي التزام بمبدأ حق تقرير المصير في الماركسية نفسها؟ وأية ضربة توجهها أحزاب ماركسية إلى القوى الماركسية وقوى التقدم في الثورة الارتيرية؟ وأي دعم تقدمه للجيوش الأثيوبية الزاحفة على مواقع الثوار، وللطائرات والدبابات والمدافع التي تدك القرى على رؤوس مئات الآلاف من الفلاحين؟.

ثم يأتي الموقف من قضية فلسطين ليضاعف التراكم في العام والخاص معاً. والتراكمات الكمية تحدث تبدلات نوعية. فبعد الارتباك والتراجع المتولدين عن التبدل في الموقف السوفياتي حدث الاستقرار . ففي أي موقع رسى الاستقرار؟ لدينا وثيقتان حديثتان. الأولى من البيان المذكور سابقاً. والثانية من بيان أحدث. تقول فقرة من البيان الأول: "... مما يؤكد أن حل قضية الشرق الأوسط بشكل عادل لا يمكن أن يتم إلاّ على اساس تحرير الأراضي العربية المحتلة بعدوان حزيران ٦٧ وضمان حقوق الشعب العربي الفلسطيني ولا سيما حقه في العودة إلى وطنه وإقامة دولته الوطنية المستقلة على أرضه. بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية" وتقول فقرة من البيان* الثاني الصادر في حزيران ٨٣ : "التأكيد على ضرورة دعم الشعب الفلسطيني وثورته في النضال من أجل حقوقه وإقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. ودعم الجهود لعقد مؤتمر دولي تشارك فيه المنظمة مع سائر الأطراف للوصول إلى تسوية عادلة لمشكلة الشرق الأوسط وفق مقررات فاس والمقترحات السوفياتية" وبعد أن يفند البيان المخاطر الناجمة عن اتفاق ١٧ أيار يتجاهل انهاء حالة الحرب.

وهكذا علينا أن ندقق جيداً في المقترحات السوفياتية ومقررات فاس. ولن نأخذ المقترحات السوفياتية إلاّ في ذروة تطورها الإيجابي مع مشروع بريجينيف عام ٨١ وفي نقاط لقائها مع الموقف الأميركي بالبيان المشترك عام ٧٧ . ففي شباط ٨١ أعلن بريجنيف أن الاتحاد السوفياتي على استعداد للمشاركة في بحث أزمة الشرق الأوسط من خلال مؤتمر دولي يعقد خصيصاً لذلك على النحو التالي: ١ ـ يضم المؤتمر جميع الأطراف المعنية وهي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والدول الأوروبية والعرب ـ بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية ـ واسرائيل. ٢ ـ يسعى المؤتمر إلى إخراج القضية من جمودها ويستهدف الوصول إلى حل واقعي وعادل وشامل لها. ٣ ـ شروط إحلال السلام في المنطقة يجب أن تتضمن: أ ـ انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ب ـ الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وإقامة دولة مستقلة له. ج ـ تأمين سلامة وسيادة جميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل.

وفي البيان الصادر عن وزير خارجية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في تشرين أول ٧٧ جاء: "تعتقد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بأنه يجب التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط وإلى حل كافة المسائل المتعلقة بالتسوية بما في ذلك المشاكل

---

* وقع البيان: الشيوعي السوري. الشيوعي العراقي. الشيوعي السوداني. الشيوعي الفلسطيني. الشيوعي اللبناني. الشيوعي المصري. الشيوعي التونسي. الشيوعي السعودي. جبهة التحرير الوطني البحرانية. حزب الطليعة الاشتراكي في الجزائر. عن مجلة الهدف في ١٣ حزيران ٨٣ .

الرئيسية كانسحاب القوات الاسرائيلية من أراضٍ احتلت في حرب ٦٧ وحل القضية الفلسطينية بما في ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات سلمية عادية على أساس الاعتراف المتبادل بمباديء السيادة والوحدة الأقليمية والاستقلال السياسي لدول المنطقة".

ونحن هنا لا نريد أن نسجل المآخذ على الموقف السوفياتي لأن الاتحاد السوفياتي دولة عظمى تتحكم بمواقفها المصالح الخاصة والحسابات الدولية. وهذه الدولة هي الصديق الأول والنصير الأكبر للحق العربي وهي قوة الردع الأساسية ضد العدو ومن حقها الطبيعي أن تفكر على النحو الذي ينسجم مع مصالحها وحساباتها. وبالمقابل فمن حقنا أن نناقشها من موقع التقدم نفسه على النحو الذي يتفق مع الحق العربي في فلسطين، دون أن يقود النقاش إلى خلاف. ولكن دون أن يتم التخلي عن حقنا ولو بشبر واحد من أرض فلسطين. فهل فعلت الأحزاب الماركسية ذلك؟ من الواضح أن لا. لقد مثّلت على الدوام دور التابع. وللمتبوع في هذه المسألة مصالح وحسابات تتناقض مع حقنا بكل شبر من فلسطين. وهذه المسألة ليست ثانوية بل أساسية، والالتقاء فيها مع مواقف أنظمة التحالف الاقطاعي - البورجوازي، ومع نقاط الانحدار في مواقف أنظمة البورجوازية التابعة الجديدة، لا يتفق مع أيديولوجية ومصالح طبقتي العمال والفلاحين اللتين تدّعي الأحزاب الماركسية تمثيلهما. كما أن الالتقاء مع نقاط الانحدار في مسار الاستسلام يمثل الفجيعة عينها.

لقد تمّ استعراض تطور الاستعمار الاستيطاني لفلسطين في علاقاته المتبادلة مع: مصالح الرأسمالية العالمية والبورجوازية والاستعمار، ثم مع مصالح الاقطاع وتجار الأرض. ومع جذور الانحطاط في الواقع العربي. وجرى استعراض مسار التسوية في علاقاته المتبادلة مع مصالح مجهضي الثورات الفلاحية. ومع سيطرة الاستعمار المزدوج، ثم الاستعمار المتنوع. ومع التجزئة القومية والتخلف في قوى وعلاقات الانتاج. ومع القواعد والأحلاف والتبعية. ومع تزييف كافة مضامين الديموقراطية. ومع التخلي عن عروبة الأجزاء الملحقة حسب مصالح الأنظمة. وتبينّ بوضوح كامل أن التسوية السياسية هي تفريط بجزء من الحق، وهذا الجزء ظل يكبر حسب المراحل التاريخية. وترافق ذلك مع تزايد الاندماج في المصالح بين الرأسمالية العالمية والبورجوازية اليهودية والتحالف الاقطاعي - البورجوازي العربي ووصول القيادات الطبقية الوسيطة الحاكمة إلى مواقع الرأسمالية التابعة. وما يترتب على هذا المسار ويتفاعل معه من تضاد مع كافة مرتكزات التحرر العربي وقواه الطبقية، وتبينّ بوضوح كامل أن كل شكل من أشكال التعايش مع اسرائيل كدولة هو تخلٍ عن القسم الذي تم اغتصابه من فلسطين. عن القسم الذي قامت فوقه دولة "اسرائيل" وبالتالي لا وجود لسلام عادل مع هذه الدولة. والعدل ينطلق فقط من تقويض كل مؤسسات الدولة: العسكرية

والأمنية والتشريعية والقضائية والاستيطانية، وقيام الدولة العلمانية الديموقراطية بين المواطنين الذين يشتركون في تقويض هذه المؤسسات.

هذه الحقائق بديهية فلماذا يسهم الماركسيون في تزييفها؟ بل لماذا لا يناضلون في سبيل تحقيقها؟ لماذا يسقطون عمداً مرتكزاً هاماً من مرتكزات التحرر والثورة: ومحركا هاماً من محركات التطور والحشد الطبقي؟ ألأن مواقف الاتحاد السوفياتي مختلفة عن ذلك. ولماذا يشترطون التطابق في المواقف؟ هل تمّ مثل هذا التطابق في كل ثورة تحررية؟ هل تم مثلاً في كوبا وفييتنام ولاووس وكمبوديا؟ أليس الانطلاق من الواقع هو جوهر النظرية العلمية الثورية؟ ألا يبرهن الواقع المعاش أن القبول باسرائيل هو قبول بالاستعمار واستلاب الأرض والعنصرية، وتسليم بمحصلة ما فرضه الخط المضاد للتحرر على الأرض؟ وأية واقعية ثورية تلك التي ترضخ لهذا القبول والتسليم؟ وعن أية مصلحة طبقية تعبر هذه الواقعية الثورية؟ هل نحتاج إلى شاهد؟ حسناً. ماذا تمثل الانظمة التي وقعت على مقررات فاس *؟ ألا تمثل أنظمة التحالف الاقطاعي - البورجوازي، وأنظمة الطبقات الرأسمالية الطفيلية التابعة الجديدة؟ ألا يتعارض مسار هذه الأنظمة في لحظاته الراهنة مع الاتجاه العام لخط التحرر والثورة رغم بعض التعرجات التي تفرضها خصوصية كل تجربة؟ وإذا لم تكن مصالح وتطلعات ونضالات العمال والفلاحين مع خط التحرر والثورة فأين تكون؟.

الواقع الحالي مظلم وقاتم ومعقدّ وخانق. نعم. ولكن متى كان طريق الثورات الطبقية - القومية مفروشاً بالورود؟ وأين؟ هنا علينا أن نتوقف. فالأحزاب الماركسية في الوطن العربي كان موقفها خاطئاً من القضية الفلسطينية قبل عقود الظلام ولا زال كذلك إلاّ بعض الأحزاب أو الفروع التي طوّرت مواقفها. وإلاّ ما معنى التنظير منذ البدء للقبول بالأمر الواقع؟ وما معنى قبولها بأحط درجة من درجات التسوية والمتمثلة بقرارات فاس؟ رغم المعرفة الأكيدة بأن قمة فاس أتت لاقتطاف ثمرة المؤامرة الرسمية العربية شبه الجماعية على إرادة التحرير الفلسطيني، ونضال التوحيد والعلمنة والديموقراطية اللبناني؟

إذن فالموقف من العام أي القومي كان خاطئاً ولا يزال. والموقف من الخاص أي المحلي ظلّ يترنح بين الخطأ والصواب حسب المراحل والأقطار. وإلاّ كيف نفسّر عدم قدرة القوى الماركسية في الوطن العربي على احتلال موقع القوة القائدة في السلطة أو في المعارضة في معظم الخاص وفي كل العام؟ لقد مضى على تكوّن الأحزاب الشيوعية أكثر من ٦٠ عاماً ولا زالت تتوالد بدل أن تتوحد، لا في الإطار القومي فحسب بل في الإطار المحلي أيضاً. وإذا كان عدم توحدها قومياً ناجماً عن ظروف النشأة والتجزئة

الفقرة السابعة: "يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة".

القومية، والمرور من المحلي إلى الأممي وتعاملها الخاطيء مع القومي وحرصها على الإفادة من الفروق المرحلية بين الأنظمة... فإن توالدها محلياً ناجم عن الفروق في فهم الخاص وكيفية التعامل معه، وعن علاقة الخاص بالعام. وعلاقة القومي بالأممي، لذلك فإن الانقسام والتوالد يعبران عن ضرورة موضوعية وذاتية فرضتها طبيعة التعامل مع المحلي والقومي في المراحل السابقة، والنظرة إلى المستقبل في أبعاده المحلية والقومية والأممية.

وهكذا غدا في كل قطر عدة تنظيمات ماركسية بعضها فرع عن الأصل وبعضها موازٍ لهذا الأصل. والتنظيمات الفرعية والموازية باتت تتفوق على الأصل حجماً وفاعلية في أقطار عدة. وكلها تقريباً لا توالي أي نظام طبقي قائم، ولا تجد أية وسيلة مشروعة للتعبير عن نفسها. ولا تستطيع التحرك فوق الأرض، ولا يقوم بينها وبين أي نظام حوار أو تنسيق. ومع أن أسماءها تعرف من خلال الاعتقالات والمحاكمات فإن فهمها العام للمحلي والقومي والأممي قلما يعرف لأن وسائط تعميمه غير قائمة. ويسهم في عدم التعميم فقدان الترابط التنظيمي العضوي أو الجبهوي بين هذه التنظيمات. كما يسهم فقدان الترابط في التقليص من فاعلية النضال ومضاعفة آثار السحق السلطوي. ويسهم أيضاً في تزايد الانشغال بالهموم المحلية وإضعاف فرص التفاعل بين مهام التحرر المحلي ومهام التحرر القومي. وكنتيجة الإبطاء في دفع العملية الثورية العالمية إلى الأمام.

وخلال عقد ٧٤ ـ ٨٤ لمع اسم هذه التنظيمات في كل من اليمن الشمالي ومصر، وتونس والمغرب وسورية. وذلك رغم المحاصرة الإعلامية والسياسية التي تتعرض لها معظم هذه التنظيمات. وتنوع نضالها بين أشكال العمل السياسي والمسلح. وقدّمت الكثير من الشهداء والآلاف من المعتقلين.

والتنظيمات القائمة في قطر عربي أو أكثر تستحق وقفة خاصة لأنها الأكثر عرضة للطمس من قبل قوى الخط الماركسي التقليدي وقوى الخط المضاد للتحرر على حدٍ سواء. ربما لأن هذه التنظيمات قد تميزت باستخلاصها دروس الفشل من المسار الماضي، وبتحليلها المستوعب والواقعي والعلمي للعلاقة العضوية بين مرتكزات التحرر محلياً وقومياً. وبين هذه المرتكزات والاشتراكية العلمية في نطاقها القومي، وبين ذلك كله والعملية الثورية العالمية.

وأوّل هذه التنظيمات هو الحزب الشيوعي المكتب السياسي *. وقد تميز هذا الحزب بتبنيه العملي والنظري لكل مرتكزات التحرر القومي ولامتدادها الطبيعي: الاشتراكية العلمية.. أي أنه سلك الطريق القومي إلى الأممية. وقد مثل هذا الاتجاه أكثرية أعضاء اللجنة

* أخذ اسم جماعة المشروع لأن الأكثرية تبنت المشروع. ثم اسم المكتب السياسي.

المركزية والمكتب السياسي. وأكثرية القاعدة الحزبية. وثانيها هو حزب العمل الشيوعي ولا يختلف مع الأول إلاّ في تجنبه حمل اسم الحزب كي لا يحمل إرثه. وثالثها المنظمة الشيوعية العربية التي تراجع دورها منذ عام ٧٥ بسبب الضربات الموجعة التي طالتها في ستة أقطار عربية خلال شهر واحد. وقدّمت العديد من الشهداء وعشرات المعتقلين. ولاءمت هذه المنظمة بين الأهداف والممارسة المسلحة والإطار التنظيمي القومي. والحزب الشيوعي العربي الموالي سابقاً للصين. ومن الطبيعي أن يتعرض للجمود والتشرذم بعد ارتداد الصين بدءاً من عام ٧٨ . وأخيراً القسم الذي انشق عن الحزب الرسمي بسبب الخلاف حول البقاء في الجبهة.

هذا التطور البالغ الأهمية في التيار الماركسي يمكن أن يشكل نواة لقوة قائدة موحدة مؤهلة لتوحيد الأهداف والممارسة والأداة في النطاق الطبقي ـ القومي. إلاّ أن الثغرة الأساسية هي أن هذه التنظيمات تتواجد في قطر واحد كأساس. وكي تصبح القوة القائدة قوة قومية لا بدّ من توحدها مع تنظيمات ماركسية مماثلة في أقطار أخرى في حال وجود مثل هذه التنظيمات. وفي كل الحالات لا بد من الانسجام بين شمولية التنظيم وشمولية الأهداف وشمولية الممارسة. فالتنظيم الطبقي القطري لا يمكن أن يخدم هدفاً طبقياً قومياً ولا يمكن أن يمارس ممارسة طبقية ـ قومية.

هذه الثغرة يجب أن يتم تلافيها ليس انطلاقاً من نقطة الصفر وإنما من خلال التطور الموازي أو المقارب الحاصل في تنظيمات أخرى ماركسية أو قومية. فالحزب الشيوعي اللبناني لا بدّ إلاّ أن توصله ممارساته الثورية الحالية إلى مواقع الإنصهار في الخط الطبقي ـ القومي فكراً وممارسة وتنظيماً. لأن المسار الذي يشارك في قيادته بفاعلية يقود في حال انتصاره إلى التحرير والتوحيد والعلمنة والديموقراطية والاشتراكية في لبنان. وإلى جعل لبنان قاعدة وممراً لتحرير فلسطين. وجعله منطلقاً للثورة الطبقية ـ القومية في الوطن العربي ونموذجاً لقدرات الشعب العربي عندما ينتزع الديموقراطية ويمارس الثورة المسلحة، ومدرسة لصياغة التحالفات المرحلية والاستراتيجية. والتعبير عن هذه الصيرورة أخذ يتجذر بعد الانتصارات الوطنية اللبنانية ـ الفلسطينية عامي ٨٣ ـ ٨٤ وبعد أن غدت المناطق الوطنية فيتنام عربية. وعندما تقول نوفوستي وكوبا وقبرص وقوى ثورية مسلحة عديدة "خذوا الدرس من لبنان" فإن ذلك لا يستدعي الزهو ولا التوقف، بل استخلاص الدروس من محركات عوامل النصر وتدعيمها بقدرات جديدة ومحركات جديدة كي لا يتباطأ المسار ويتوقف وينتكس.

والحزب الشيوعي السوداني يتمتع بإرث مبكر في ملاءمته بين التحرر المحلي والقومي. وبين القومي والأممي. إلاّ أن هذا الإرث قد تبدّد لأنه لم يتواصل ولم يتجدد. ففي إحدى

مواد دستور الحزب الصادر عام ٦٧ نص صريح وهو: "أن الحزب الشيوعي السوداني يرى أنه لا بدّ من إزالة الكيان الصهيوني الموجود على ارض فلسطين: وإقامة دولة فلسطين الديموقراطية التي يعيش فيها الجميع على قدم المساواة" وفهمه للوحدة العربية كضرورة طبقية للطبقات الكادحة لم يكن أقل جذرية. ومع ذلك يوافق حديثاً حتى على مقررات فاس؟؟ أليس هذا التراجع مؤلماً؟ إذن لا بد من العودة لذلك الإرث وتجديده وتطويره كي يتفاعل مع كل مرتكز من مرتكزات التحرر القومي تمهيداً لإقامة الاشتراكية العلمية في الإطار القومي الموحد. وفي هذه الحالة يغدو الانصهار التنظيمي مع التيار الماركسي المتطور والسليم ضرورة ذاتية وموضوعية.

أما التنظيمات الماركسية الموازية الجديدة فإنني لا أمتلك الأدلة الوثائقية التي توضح مدى تبنيها النظري والعملي لكافة مرتكزات التحرر القومي، وكيفية الربط بين التحرر المحلي والتحرر القومي والعملية الثورية العالمية. ولذلك فإن هذا التبني والربط يبقى من قبيل الافتراض. ومثل هذا الافتراض يزداد رجحاناً في حال تكوّن القوة الطبقية ـ القومية القائدة.

وضمن الأحزاب القومية حصلت تطورات موازية فحركة القوميين العرب انشطرت إلى مجموعات متباينة فكراً وممارسة. فمنها من أصبح جزءاً من مؤسسات الأنظمة الحاكمة. ومنها من وصل إلى مواقع الاشتراكية العلمية. وهذا القسم المتطور يجمع بين صفتي النضال السياسي والنضال المسلح. إلاّ أن المعضلة الأساسية تكمن في كيفية التوفيق بين ضرورة الشمولية في الفكر والممارسة وبين تحالفات الثورة الفلسطينية. فحزب العمل الاشتراكي مثلاً مضطر للتوفيق بين ساحات نضاله وعلاقات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وهذه المعضلة تجعله يسكت عن الممارسات القمعية التي تتعرض لها القوى الماركسية المتطابقة معه في النظرة إلى قضية فلسطين والوحدة، وينسق مع القوى الماركسية المتعارضة معه في هذين المرتكزين. وحزب البعث انشطر إلى موالين لنظام دمشق وبغداد، وإلى يائسين أو متجمدين في مواقفهم. وإلى منتقلين لمواقع الاشتراكية العلمية وهذا الانتقال ذو أهمية بالغة لأن هذا الحزب له امتداد في أقطار عربية كثيرة. ومعنى ذلك أن بذور التنظيم الطبقي ـ القومي المنتمي إلى الاشتراكية العلمية متواجدة في أقطار عدة رغم أن الانتقال اتخذ أسماء عديدة. وتمّ في مراحل عدة: الستينات. والسبعينات. والثمانينات. وفروع الأممية الرابعة في الوطن العربي، تنتمي للإتجاه العام ذاته. وتواجدها في عدة أقطار عربية، يعطي دفعاً كبيراً لهذا الاتجاه. وفروعها في العالم تدعم الكثير من قضايانا القومية، وخاصة فلسطين.

ومع هذا التطور الجديد في صفوف أحزاب قومية وماركسية تصبح الفرص متاحة لخلق قوة قائدة في النطاق الطبقي ـ القومي تضم الماركسيين الذين سلكوا الطريق القومي إلى

الأممية. والقوميين الذين تطوروا إلى مواقع الاشتراكية العلمية. وفي حال توفر هذه النواة تكون كرة الثلج قد وجدت في مناخها الطبيعي الذي يضم ٤٥ مليوناً من الشغيلة العرب، منتصف الثمانينات وأكثر من ٦٠ مليوناً منتصف التسعينات.

إن الوصول إلى هذه المرحلة من تكون نواة القوة القائدة يجعل التنظيمات الماركسية المحلية الجديدة المنتشرة في كل أقطار الوطن العربي تقريباً، تعيد النظر في أهدافها وممارساتها فتسلك الطريق القومي إلى الأممية وإذ ذاك تتوحد مع النواة، أو تتشرذم من جديد. وهذا التوحيد لا يتعارض مع إنجاز مهام التحرر المحلي بل يمده بعناصر قوة إضافية تعكس الوزن النوعي الجديد للقوة القائدة المتجانسة. وفي الوقت ذاته يقود التوحيد في الأداة والأهداف والممارسة إلى خلق التكامل والتوحيد في مقوّمات التحرر المحلية والقومية، وإلى التمهيد لإقامة الاشتراكية العلمية في النطاق القومي الموحّد، ومراكمة عوامل القوة لدفع العملية الثورية العالمية إلى الأمام.

بموازاة هذه التطورات التي تمت والتي يجب أن تتم، ماذا يمسي على القوى الماركسية الأخرى أن تفعل؟ وأعني بها حصراً القوى التاريخية التي شخصنا تعاملها الخاطيء مع العام أي مع القومي، وتعاملها المترنح والمتبدل بين الخطأ والصواب مع الخاص أي مع المحلي؟

هذه القوى بدأت تواجه التحدي من مواقع التقدم وتجلّى هذا التحدّي بمظاهر عدة:

١ ـ انبثاق تنظيمات ماركسية فرعية أو موازية تحلل الواقع العربي على ضوء المنهج المادي الجدلي التاريخي فتصل إلى نتائج صحيحة تتنافى كلياً مع المسار الماضي الذي سلكته تلك القوى خصوصاً في المسائل القومية ونطاق الاشتراكية العلمية.

٢ ـ تطور تنظيمات قومية إلى مواقع الاشتراكية العلمية، ومن الطبيعي أن يكون طريق هذه التنظيمات قومياً، وأن يكون التزامها بمرتكزات التحرر القومي جذرياً.

٣ ـ التلاقي بين محصلة مسار هذه القوى ومحصّلة مسار البنى الطبقية المستغلّة والتابعة عند نقاط تعميق التجزئة القومية وحمايتها، ودعم الحلول السلمية في قضية فلسطين والتلاعب بحق تقرير المصير والتنظير لعمليات السحق في الكثير من الأقطار، والاستمرار في دعم بعض قيادات الفئات الوسيطة رغم تغلغلها في طريق النمو الرأسمالي التابع. مقابل التلاقي بين محصلة مسار القوى الديموقراطية والقوى القومية التي تبنت الاشتراكية العلمية والقوى الماركسية التي سلكت الطريق القومي عند نقاط: محاربة الحلول السلمية بكافة أشكالها ودرجاتها. ومعاداة التجزئة وحماتها. والدفاع عن حق تقرير المصير. وعدم التعاون مع أي نظام مستبد. والنضال من أجل تحقيق الديموقراطية بكافة مضامينها.

٤ ـ الدروس التي أفرزتها تجربة القوى الوطنية اللبنانية في مواجهتها للحلف الفاشي الأطلسي الاسرائيلي والسحق أو الاحتواء في مرحلة لاحقة. وفي تحالفات قواها القائدة

الذاتية وتحالفاتها الطبقية في كل مرحلة. لأن هذه الدروس ستدفع الشيوعيين اللبنانيين خاصة والتقدمي الاشتراكي وباقي الحلفاء عامة إلى الربط أكثر فأكثر بين التحرر المحلي والتحرر القومي والتحرر العالمي، وبين منطقة التمرد على الفاشية والامبريالية وإسرائيل، والتحرر والثورة داخل فلسطين، والتحرر والثورة في العمق العربي. وهذه الدروس ستدفع كل قوى خط التحرر إلى إعادة صياغة برامجها وتحالفاتها وأساليبها من جديد لصالح المزيد من الربط بين التحرر والثورة في أبعادهما الثلاثة: المحلي والقومي والعالمي. وإذ ذاك تسقط كل معادلات التضامن الرسمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومهادنة الأنظمة التي قطعت مسافات واسعة في الطريق المضاد للتحرر. وتسقط تنظيرات التسوية والقومية البورجوازية والوحدة البورجوازية والتفريط بحق تقرير المصير تبعاً للمكان والزمان. وتندثر الجبهات الذيلية والأدوار التقدمية التي يمكن أن تقوم بها الرأسمالية الجديدة التابعة.

٥ ـ بلوغ الوعي الطبقي ـ القومي مرحلة متقدمة من النضج، اتضح معها أن تحرير فلسطين والوحدة القومية والديموقراطية هي ضرورات حياتية لطبقتي العمال والفلاحين بمقدار ماهي قاتلة لمصالح الاقطاع والبورجوازية القديمة والحديثة. وليس العكس. وفي سياق هذا التطور في الوعي أين تقف تلك القوى التاريخية؟ مع مسخ الديموقراطية؟ أم مع الكادحين والديموقراطيين؟ مع رسوخ التجزئة القومية أم مع مصالح الكادحين؟ مع بقاء إسرائيل كدولة أم مع مصالح الكادحين في التحرير؟ أي مع مصالح الإقطاع والبورجوازية والامبريالية والصهيونية ومع موقف الحزب الشيوعي الإسرائيلي والاخوان المسلمين في فلسطين *؟ أم مع مصالح الكادحين العرب وقوى خط التطور العربي وحتى بعض التقدميين اليهود؟ هل نحتاج إلى شواهد؟ حسناً. لقد سقنا من الشواهد مافيها الكفاية للتدليل على الربط العضوي بين تحرير فلسطين وكل مرتكز من مرتكزات خط التحرر. إلا أن نقاط تشابه أو افتراق أخرى يجب أن تسجّل.

فالحزب الشيوعي[٨٠] الاسرائيلي يقرّر أن الطريق الوحيد لوضع حد لسفك الدماء والقضاء على النزاع في منطقتنا هو في إحلال السلام العادل الناجز بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي يعني انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع المناطق التي احتلت في حزيران ٦٧ واعتراف إسرائيل بحقوق الشعب العربي الفلسطيني العادلة واعتراف الدول العربية بدولة إسرائيل وحقوقها المشروعة. هنا ماهو الفارق بين هذا الموقف وموقف الأحزاب الشيوعية المعنية في البلدان العربية؟ ثم أين يقع هذا الموقف من موقف [٨١] يهودي تقدمي قد وصل عبر التطور والمعاينة إلى القول بإقامة الدولة الفلسطينية الديموقراطية كبديل

* بعد عام ٨٧ تطورت مواقف الاخوان المسلمين وصولاً إلى ممارسة دور قيادي مسلح في الضفة والقطاع.

سياسي واجتماعي لدولة إسرائيل. ويرى أن الإسهام الأفضل الذي يضعنا على طريق فلسطين الديموقراطية هو تطوير الكفاح المسلح في كل أنحاء فلسطين؟.

وموقف الاخوان المسلمين في فلسطين المعبر عنه في الإعتداءات المتكررة على المناضلين الفلسطينيين بحجة الكفر، وعلى عروبة فلسطين بحجة أن الأرض كلها لله؟ ففي كتيب صبري ذياب مثلاً [82] "لا وجود لأرض عربية أو فلسطينية أو يهودية أو ماشابه ذلك. فالأرض كلها لله. والأرض ليست حكراً على شعب من الشعوب ولا مكان لتقديس الأرض لأن التقديس لله وحده. فما بالك بنقطة لا تكاد ترى على الخريطة (فلسطين)؟.. إن الوطنية كرابطة لا تظهر إلا في الوسط الذي يغلب عليه الانحطاط الفكري".

ولنسق شواهد محدودة مقابلة لتنظيمات سياسية أو مهنية في هذه المسألة بالذات: فالمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب يقرر في اجتماعه المنعقد في دمشق بين ٦-٩ أيار ١٩٧٩ "استنكار وشجب التسوية مع العدو الصهيوني سواءً أكانت جزئية أم شاملة باعتبارها ثمرة من ثمرات الطغيان وفقدان الحرية. والعمل على تحرير الأرض السليبة من العدو المحتل" ومنظمة العمل [83] الديموقراطي الشعبي في المغرب تقرر في مؤتمرها الأول المنعقد في ٨٤/٥/٢١ "إن الصراع من أجل تحرير فلسطين هو صراع حضاري من أجل الهوية والوجود لا من أجل الحدود" واعتبر البيان الصادر عن مؤتمرها أن إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين في السجون العربية ورفع الحظر عن نشاطات جميع الفصائل الوطنية والتقدمية العربية بمثابة شعارين ملحين بالنسبة لجميع البلدان العربية، وأكثر إلحاحاً في بلدان المواجهة" والحزب [84] التقدمي الاشتراكي اللبناني يؤكد "سننظم العلاقة بيننا وبين الثورة الفلسطينية بشكل نكون فيه داعمين للمقاومة الفلسطينية في نضالها المشروع والعادل لتحرير فلسطين. ولا نقبل أن تقف أية قوة في وجه نضال الشعب الفلسطيني" ويأتي هذا التأكيد والقوى الوطنية اللبنانية تخوض معارك عسكرية وسياسية متعددة الاتجاهات: ضد العدو الصهيوني والقوات اللبنانية والجيش اللبناني والقوات المتعددة الجنسيات وفي قلب التحالفات الطبقية الداخلية والتحالفات العربية للفكاك من حبال التمييع والتجميد والتيئيس وإجهاض المشروع الوطني في منتصف الطريق.

وهكذا تغدو لوحة التناقضات الطبقية متفقة مع لوحة التناقضات في المواقف من المسائل القومية أو من بعض هذه المسائل. فالقوى الطبقية الممثلة للإقطاع والبورجوازية القديمة، وللرأسمالية الجديدة التابعة أصبحت في مواقع تناحرية مع الوحدة القومية وتحرير فلسطين والديموقراطية والتطور المستقل في قوى الإنتاج محلياً، والمتكامل والمتوازن والموحد قومياً، ومع الفكاك من التبعية للسوق الرأسمالي العالمي.. والقوى الطبقية الممثلة للعمال والفلاحين وبعض الشرائح الدنيا من البورجوازية وملاك الأرض، أصبحت في مواقع

متطابقة مع هذه المرتكزات التحررية. أما القوى الممثلة لهذه الطبقات والتي لم تنتقل بعد جذرياً إلى هذه المواقع فهي تسير باتجاه مناقض لمصالح الطبقات التي تمثلها بمقدار ابتعادها عن هذه المواقع.

هذه التحديات التي باتت تواجهها القوى الماركسية المعنيّة منذ عقد من الزمن تفرض نفسها بحدّة على التوجهات الآنية والمستقبلية لهذه القوى. الأمر الذي قاد ويقود إلى التفتت أو التطور إلى الأمام. إلى الالتزام النظري والعملي بكافة مرتكزات التحرر القومية، وامتدادها الطبيعي: الاشتراكية العلمية في النطاق القومي.

والتبلور المتصاعد في توجهات القوى الطبقية الوسيطة أسهم ويسهم في عملية التطور هذه. ذلك أن تطور القوى القائدة للطبقات الوسيطة قد توازى مع التبدلات الحاصلة في هذه الطبقات نفسها. فعدم حسم الفروق في الملكية والدخول، وعدم مصادرة التراكم الناجم عن هذه الفروق، وسبل الإثراء والإفساد المتنوعة التي شقها عقد البترول، تضافرت كلها لنقل شرائح واسعة من الطبقات الوسيطة وقواها القائدة إلى مواقع الرأسمالية التابعة المفتقدة لدور فاعل في عملية الانتاج. كما تضافرت لتجميد شرائح أخرى في مواقع مترنحة. وبالمقابل قوّضت البناء الفكري والمعيشي والتنظيمي لبعضٍ من هذه الشرائح والقوى. وبمقدار ماتلاشى دور هذه القوى في الإنتاج ومراكز التقرير، تلاشى دورها السياسي ووزنها الفكري والنضالي، وانشطرت بين مرتبط بالرأسمالية الجديدة التابعة، وفاقدٍ للتوازن والتأثير في الوسط، ومندمج بطبقتي العمال والفلاحين ومتبنٍّ لمصالحهما. وهذا التطور هو الذي يفسر انتقال فئات وعناصر متزايدة إلى مواقع الاشتراكية العلمية. وانتقال فئات وعناصر متزايدة نحو مواقع اليمين الطبقي أو الديني.

وإذا كان هذا التبدل في مواقع الفئات الطبقية الوسيطة ذا دور حاسم في هذه الانشطارات والتوجهات فإن انعكاس هذا التبدل في تعامل هذه الفئات مع كل مرتكز من مرتكزات التحرر محلياً وقومياً، ذو أثر فاعل ومنفعل بهذا التبدل. ولعلّ استعادة الآثار المتبادلة بين التطور في قوى وعلاقات الإنتاج ومرتكزات التحرر الأخرى تؤكد هذه العلاقة الجدلية. وتوضح بالتالي محركات هذه الانشطارات والتوجهات.

وهذا الواقع الجديد في مسار التطور يفرض على القوى الملتزمة بمصالح العمال والفلاحين، إضافته إلى العوامل الضاغطة باتجاه تصحيح المسار. أي باتجاه تبني كل مرتكزات التحرر القومية وامتدادها الطبيعي: الاشتراكية العلمية في النطاق القومي. وبالتالي الاندماج في قوة قائدة متجانسة مع الماركسيين الذين سلكوا الطريق القومي. والقوميين الذين انتقلوا إلى مواقع الاشتراكية العلمية. وفي حال ولادة هذه القوة يصبح لطبقتي

العمال والفلاحين تنظيم طبقي ـ قومي موحد ومتجانس يخترق الانشطارات العمودية والأفقية، تتمحور حوله القوى الطبقية المحلية في جبهات محلية، والقوى الطبقية ـ القومية في جبهات قومية وضمن هذه الجبهات وخارجها يتم الحوار الديموقراطي الحر. وخلال الممارسة النضالية يتم التفاعل. والتفاعل يذوّب الكثير من الحواجز التنظيمية ويضغط الكثير من الفروق الفكرية. وكلّما ذاب حاجز وزال فارق يتقلص عدد التنظيمات والجبهات ويتزايد الوزن النوعي للتنظيم الطبقي ـ القومي الموحد المتجانس القائد.

وبسبب عنف الصراع مع قوى كل مرتكز من مرتكزات الخط المضاد للتحرر المحلي والقومي، ومع القوى المضادة للاشتراكية العلمية يتنامى الدعم المتبادل بين مختلف الجبهات والتنظيمات، ويصبح كل إنجاز يتحقق إنجازاً عاماً بمقدار ماهو خاص، تدافع عنه كل هذه القوى وتستفيد منه لتحقيق إنجاز آخر. ومع تراكم الإنجازات تتبدل صيغ كثيرة جغرافية وتنظيمية وسياسية، وتستكمل تنظيمات كثيرة انتقالها من المحلي إلى القومي وإذ ذاك تجد نفسها موازية للتنظيم القائد أو مندمجة معه.

وفي سياق هذه العملية الثورية الطويلة والصعبة تتهاوى التعقيدات التي خلفها الاستعمار ودعمها الاقطاع وعمّقتها البورجوازية المنخورة التابعة الضعيفة واستفادت منها وحمتها الرأسمالية الجديدة التابعة. ومع هذا التهاوي تبدأ الرحلة المعاكسة على طريق إنجاز كل مرتكزات التحرر القومي وإقامة الاشتراكية العلمية والإسهام في العملية الثورية العالمية. وخلال هذه الرحلة المعاكسة يتم ترتيب الأولويات والتحالفات المرحلية حسب الظروف الواقعية التي تحددها طبيعة القوى المتصارعة ونضج الظروف الموضوعية تجاه هذا المرتكز أو ذاك في هذه المنطقة أو تلك، كما تحددها التطورات الدولية، مع إعطاء الأولوية للعامل الذاتي ونضج الوضع الداخلي فيما يخص كل مرتكز من مرتكزات التحرر.

في صفوف هذه التنظيمات والجبهات يفترض ألا توجد تناقضات رئيسية طبقية، وإنما تفاوت في الشمولية بين تنظيم طبقي ـ قومي يتبنى نظرياً وعملياً كل مرتكزات التحرر القومي، وتنظيم طبقي ـ محلي يتبنى بعض هذه المرتكزات. وهذا التفاوت يجب ألا يقود إلى صراع وإنما إلى مزيد من الحوار والتنسيق والتفاعل. والحكم في هذا الحوار هو مصلحة طبقتي العمال والفلاحين لأن مجمل هذه التنظيمات تنتمي مصلحياً وأيديولوجياً إلى هاتين الطبقتين. والذي لا يحسمه الحوار تحسمه وحدة الدم، والذي لا تحسمه وحدة الدم يحسمه تجاوز العمال والفلاحين لهذا التنظيم وانتماؤهم لذاك، لأن الوعي يتجذر مع الممارسة ويغدو قادراً على تجاوز كل مايتعارض مع مصالح الكادحين ووحدتهم الطبقية والقومية.

إن الخلاف بين التنظيمات المتفاوتة أو المتوازية في الشمولية أمر حتمي تولده طبيعة

النشأة والممارسة. وتبرره حدّة التعقيدات في الواقع المحلي والقومي ويغذيه التباين في النظرة إلى المراحل وأساليب العمل وأولويات كل مرحلة والتحالفات المحلية والقومية وكيفية الاستفادة من التعرجات والتناقضات في مسار الأنظمة الحاكمة.. إلا أن هذا الخلاف الحتمي يجب ألا يحجب وحدة الاتجاه وتعدد نقاط اللقاء. ولذلك فإن التعاون لدفع الاتجاه الموحد إلى الأمام وتحقيق نقاط اللقاء ينبغي أن يسير جنباً إلى جنب مع الحوار الحر حول نقاط الخلاف. وخلال هذه العملية تتعمق نقاط اللقاء ويتنامى وعي الجماهير الذي يشكل الحكم في النهاية. وهنا يلعب التنظيم المركزي دوراً بالغ الأهمية في إغناء هذا الحوار وتجذير هذا الوعي وتغليب الرؤى الأكثر صواباً. لأن هذا التنظيم متجانس فكراً وتنظيماً وممارسة وقائم على أساس القناعة الذاتية بكل مرتكزات التحرر وبالعلاقة العضوية بين هذه المرتكزات، وبينها وبين الاشتراكية العلمية. وبين كل ذلك والعملية الثورية العالمية. ولأن هذا التنظيم ملتزم ذاتياً بمبدأ الديموقراطية المركزية في حياته الداخلية وقادر تبعاً لذلك على تحديد المراحل والأساليب والتحالفات وعلى التعامل مع الوقائع بكامل المسؤولية.

لقد ولّدت عهود الاستعمار والاقطاع والبورجوازية التعقيدات التي حدّدت نقيضها المحلي والقومي والعالمي. ولهذا النقيض قواه الطبقية في صفوف العمال والفلاحين وبعض الشرائح الدنيا من الملاكين والبورجوازيين. وتعدد التعقيدات يصعّب عملية التحالف. فهناك الخاص الفلسطيني والعام القومي. والخاص المحلي والعام القومي. والقومي والعملية الثورية العالمية. لكن ثبوت العلاقة العضوية بين مرتكزات التحرر في الخاص والعام وبين كل مرتكز والآخر، يسهّل عملية التحالف. فالبنى الطبقية المضادة للتحرر محلياً وقومياً قد شخّصت. والبنى الطبقية الملتزمة بخط التحرر غدت مقتصرة على العمال والفلاحين وشرائح محدودة من البورجوازيين والملاكين. والبنى الأخيرة موزعة في تنظيمات سياسية ونقابية أو هي عائمة دون تنظيم. وفي كل قطر تنظيمات عديدة تتوازع البنى ذاتها. وكل مجموعة من التنظيمات تلتزم بمدى محدد من المرتكزات أو بعدد منها. هنا يأتي دور التنظيم المركزي. فالفئة (آ) تؤمن بتحقيق بعض مرتكزات التحرر المحلية وتناضل من أجل ذلك. فينسق معها التنظيم المركزي لإنجاح هذه المرتكزات ويحاورها لتطوير مواقفها لأنها من الطبقات صاحبة المصلحة بكل مرتكزات التحرر. والفئة (ب) تعمل لتحقيق كل مهام التحرر المحلية فيتعاون معها لإنجاز ذلك ويحاورها لتطوير مواقفها للسبب ذاته. والفئة (ج) تتجاوز المهام المحلية إلى بعض المهام القومية فيتحالف معها لإنجاز هذه المهام واستكمال تطورها. والفئة (د) تعمل من أجل إنجاز كل مرتكزات التحرر فيتحالف معها ويحاورها

* التحالفات مع أية دولة تقدمية أو اشتراكية سواء استعادت مواقعها السابقة وقد تحررت من الثغرات، أو احتلت هذه المواقع في مراحل لاحقة.

بهدف الانتقال إلى مواقع الاشتراكية العلمية. والفئة (هـ) قد وصلت إلى هذه المواقع فيتحالف معها ويحاورها من أجل الاندماج العضوي.

وبموازاة هذه الشبكة من العلاقات ينسج التنظيم المركزي شبكة مماثلة مع دول المنظومة الاشتراكية وبمقدمتها الاتحاد السوفياتي *. وكذلك مع كل قوى التقدم والتحرر في العالم. ففي مرحلة النضال التحرري تكون الصلات تحالفية مع الاحتفاظ بحرية القرار. وعند الخلاف في بعض المواقف يحترم كل فريق دوافع الآخر مع التمسك بثبات التحالف ودوام الحوار دون اشتراط للتطابق ودون فراق للمواقف ودون استهتار بالمصالح. وفي مرحلة الاشتراكية العلمية تتحول العلاقات إلى عضوية. يكون لكل الفرقاء رأي متعادل. ويصبح الخط الجامع هو خط التطور العالمي ومصلحة هذا الخط هي الحكم بين الآراء.

هذه الشبكة من التحالفات المحلية والقومية والعالمية هي التي تحدث التعادل بين قوى خط التحرر وقوى الخط المضاد. وإذ ذاك تصون هذه القوى من حملات التصفية والتطويق والترويض والاحتواء. وهي التي تواجه منعكسات التضامن العربي الرسمي والتنسيق الأمني والعسكري: الجماعي والجزئي. وتضخم أجهزة القمع والآلة العسكرية. وهي التي تحدث الانشطارات الأفقية ضمن هذه الأجهزة. وهي التي تحوّل في مرحلة لاحقة التعادل إلى تفوّق وتنتزع الإنجاز تلو الآخر وتراكم الإنجازات، وتحوّل مناطق متزايدة إلى مناطق محررة دون أي اعتبار للحدود المفروضة والمحروسة. وهذه المناطق تتحول بدورها إلى قواعد وممرات لتحرير مناطق جديدة... وخلال هذا المسار الطويل تستخدم كل أساليب النضال وتبتكر أساليب جديدة. وتتعامل مع الصعوبات والمراحل والمستجدات بأساليب واقعية مرنة تنطلق على الدوام من الواقع. ويساعدها في ذلك رسوخ العامل الديموقراطي ضمن كل تنظيم وبين تنظيم وآخر وجبهة وأخرى. ويسهّل أمامها ذلك سيرها في اتجاه واحد وإن اختلفت المسافات التي تقطعها كل مجموعة في الاتجاه نفسه. هنا تتم الاستفادة من تناقضات الأنظمة وتعرجاتها لصالح خط التحرر وليس العكس. ومن التناقضات الرأسمالية لصالح الخط ذاته. ومن بعض التناقضات مع الصهيونية كذلك.

وكل هذا غير ممكن دون تنامي الدور الفاعل للتنظيم الطبقي - القومي المتجانس. ودون الحيوية والفاعلية المتجددتين في كل خلاياه بسبب ممارسته الذاتية للديموقراطية المركزية. ودون تشبعه خلال المسار الطويل بجوهر الديموقراطية. ودون ممارسة كل التنظيمات والجبهات للديموقراطية في الحياة الداخلية والعلاقات العامة. لأن الديموقراطية هي مدخل لكل المرتكزات بمقدار ماهي إحداها.

ومقابل التكيف مع الضرورات الواقعية في الأساليب والمراحل يتم التقيد الصارم بالهدف المحدد. وكل تقدم أو تراجع أو توقف أو التفاف أو تعرّج يجب أن يخدم هذا

الهدف. والهدف بالغ الوضوح في مرحلتي التحرر والاشتراكية العلمية. إذ إنه النقيض الجذري لما هو قائم من تجزئة واستعمار استيطاني واقتطاع لأجزاء عربية واستبداد وتخلف وتبعية في قوى الإنتاج واستغلال في علاقاته وهيمنة امبريالية. ثم هو استكمال ذلك بإقامة الاشتراكية العلمية. ومن هنا فإن الحرص ينصبّ بالدرجة الأولى على تجنب التأقلم مع ماهو قائم لأن هذا التأقلم يفرض قوانينه بالتقادم. وتراكمات الماضي تسرّع عملية التأقلم. والحالة الثورية المتواصلة هي وحدها القادرة على نسف تفاعلات التراكم مع التقادم.

فالحدود لم تعد دولية فحسب بل أصبحت حدود مصالح سياسية وطبقية واجتماعية. وحدود تنظيمات حزبية ونقابية. وحدود نظم وقوانين وثقافات. وحدود حماية للمصالح الرأسمالية والصهيونية. والتكيف مع هذه الحدود يولد تفاعلاً جديداً بين تلك النتائج وبين مصالح وهموم وأفكار وممارسات الأداة الثورية الطبقية الجديدة. وبهذا تفتقد العملية الثورية المتواصلة قسماً من أداتها الطبقية ـ القومية ومحركاً من مولدات القوة الدافعة لهذه العملية.

والديموقراطية لم تمارس في وطننا العربي طيلةعهود الاستعمار والاقطاع والبورجوازية والرأسمالية الحديثة باستثناء سنوات محدودة في بعض الأقطار. ومرحلة البترول أمدّت الاستبداد بثقل نوعي موازٍ لثقل تلك العهود. وهذا الإرث المتراكم ولّد حالة من التنافر بين الديموقراطية وبين قدرتنا على ممارستها في العلاقة بين السلطة والجماهير. وبين تنظيم وآخر. وداخل كل تنظيم. وليست الحوارات بالسلاح وأقبية التعذيب وجنازير الدبابات إلا التعبير الواقعي عن فقدان هذه القدرة. وضاعف من فقدان القدرة المسار المضاد للتطور الذي سلكته البنى الطبقية المتعاقبة على السلطة. لأن ممارسة الديموقراطية تؤدي إلى نسف هذا المسار وإسقاط البنى الأسيرة له. والتأقلم مع هذا الإرث يصادر نزوعنا الراهن للديموقراطية ويسدّ أمامنا السبل لاستكمال رحلة التحرر وينتزع منا أهم قوة دافعة لتوليد عوامل النصر ومواصلة التطور.

والاتجاه المتخلف والاقليمي والتابع الذي سلكه التطور في قوى الإنتاج والاستغلال الطبقي في علاقات الإنتاج، أدّيا إلى تعميق التبعية وتعميم نمط الاستهلاك الرأسمالي والتباين في الدخول قومياً وطبقياً. والفصل بين الإنتاج وحاجات الجماهير الأساسية، واستحالة تحقيق الإكتفاء الذاتي. وأيّ تكيف مع هذا الوضع يضيف عائقاً جديداً أمام معركة التحرر والاشتراكية، ويسلخ قسماً من الأداة الثورية بسبب اندماجها مع هذا الوضع.

والتعايش مع القواعد والأساطيل والقوات الدولية والاحتكارات والاستثمارات والقروض والمساعدات ونمط الاستهلاك الرأسمالي واتجاهات التعليم والثقافة وإعداد الكوادر... يرخي الاستنفار الجماهيري ويضعف القدرة على متابعة معركة التحرر ويقلّص إمكانيات الحشد الطبقي.

والتوقف في مسيرة تحرير فلسطين والأجزاء الملحقة عند حدود معينة، وإقامة الشروط المادية والسياسية للتعايش مع العدو، والتعامل مع هذه الشروط وكأنها نهاية المطاف، كل ذلك إنما يقود إلى تكيف الجماهير مع هذه الشروط وانسجامها معها وانسلاخها التدريجي عن جيش الثورة، وفقدان الصلة العضوية مع مرتكزات التحرر الأخرى وقواها، وبالتالي تنعدم إمكانية إتمام تحرير الباقي، وتتجزأ قوى خط التحرر المتكامل.

وعند كل حالة من حالات التأقلم مع ماهو قائم يدبّ الصراع بين التنظيمات والجبهات. وفي صفوف كل تنظيم. وبالتالي تعود قوى خط التحرر والاشتراكية إلى التشرذم من جديد. وهذا التشرذم يشكل أكبر ضربة للتحرر والاشتراكية لأنه يحدث في صفوف القوى الممثلة للعمال والفلاحين. وهؤلاء هم القوة الوحيدة التي لازالت مؤهلة لإنجاز مهام التحرر والاشتراكية. وأيّ إرباك جديد في وعي ونضال هذه القوة يعيدنا إلى تجارب العقود المرّة وإن اختلفت الصيغ والأساليب والأدوات.

وهكذا يغدو واضحاً دون غموض بأن المناطق المحرّرة، بوسائل سلمية أو عنيفة، يجب أن تتحوّل إلى قدوة تحمل في ذاتها قوة التأثير على الجوار والعمق العربي. فالحدود الاقليمية ملغاة. والمصالح المرتبطة بها ملغاة كذلك، لأنها تخدم الخط المضاد للتحرر وقواه الطبقية. ووسائل الانتاج ملكية عامة. والملكية الخاصة غير المستغلّة يجري تطويرها إلى عامة بالإقناع المستمد من التجربة وليس بالإكراه. والفروق في المداخيل ملغاة. وكل ماتراكم من خلال الفروق في المداخيل والملكية مصادر لصالح الشعب. والأقنية التي تولّد تمايزاً طبقياً جديداً مسدودة. ومضامين الديموقراطية مطبقة بالكامل، من حرية التنظيم والتعبير والتحرّك، إلى حرية الاعتقاد الديني والمذهبي والمادي، إلى ديموقراطية التمثيل وحق تقرير المصير للأقليات القومية، إلى المساواة الكاملة بين حقوق وواجبات المرأة والرجل. لكن السحق دون هوادة للذي يشهر السلاح في وجه تطبيق مرتكزات خط التحرر. وكل الطرق التي قادت وتقود إلى التبعية مقطوعة، وتستوي في ذلك التبعية الاقتصادية والعسكرية والثقافية والسياسية والمالية والايديولوجية والعلمية والتكنولوجية... وكل الطرق المؤدية إلى إحراز التحرر من التبعية مسلوكة. ولتقوية عوامل الإحراز تستنفر كل طاقات الجماهير الكامنة والمرئية. وأية قطعة أرض تحرر من فلسطين ٤٨ و٦٧ ومن الجولان وجنوبي لبنان ومن سيناء، تكون قاعدة وممراً لتحرير القسم الباقي من فلسطين. وكل أرض تحرر حول هذه المناطق تكون قاعدة وممراً لتحريرها. وأيّ جزء يحرر حول اسكندرونة وعربستان وارتيريا واوغادين يصبح قاعدة وممراً لتحرير هذه المناطق. وكل مرتكز من مرتكزات التحرر هذه يغذّي المرتكزات الأخرى ويتغذى منها.

والتنظيم المركزي هو الذي يحدد المراحل والأساليب والأولويات حسب تطور الوقائع

على الأرض، وعلاقة هذه الوقائع بالوضع الدولي. وتيسّر له هذه المهمة شبكة العلاقات المحلية والقومية والدولية التي نسجها خلال الممارسة الحيّة. كما تيسّرها أجواء الديموقراطية التي تترسخ مرحلة بعد أخرى.

وخلال هذه الرحلة الطويلة والشاقة بدءاً من تكوين التنظيم المركزي، مروراً بإقامة التحالفات، وصولاً إلى تحرير المناطق، قد تتبدّل أوضاع بعض الأقطار باتجاه اجتياز مهام مرحلة التحرر وولوج مرحلة الاشتراكية العلمية. وإذ ذاك تصبح هذه الأقطار قواعد وممرات لتحرير مناطق جديدة. وفي هذه الحالة تتعدد مراكز الإنطلاق وتتعاظم قواها، وتصبح إمكانية التسارع على طريق إنجاز مجمل المهام أكثر احتمالاً، ولذلك فإن تكثيف النضال المحلي لتحويل بعض الأقطار إلى مناطق مستكملة لمهام التحرر المحلي، ينبغي أن يسير جنباً إلى جنب مع تكثيف الجهود لإقامة التنظيم المركزي وبناء شبكة التحالفات.

إذن مع نهايات عقد النفط ٨٣ ـ ٨٤ تقارب النموذجان في التمايز الطبقي التابع. فماذا بعد هذا التقارب؟

الهوامش:

• نتيجة لمجمل المسار في المغرب نشبت ثورة الخبز في منتصف كانون ثاني ٨٤ . وكان السبب المباشر فرض زيادات على أسعار بعض السلع الضرورية. وزيادات على الرسوم المدرسية. وهكذا لفّت الثورة الطلبة والجياع. وتجاوزت الأحزاب المرخصة. واضطر الملك على التراجع وإلغاء الزيادة. وسقط قرابة المائتي قتيل ومئات الجرحى.

• بسبب الوضع الاقتصادي المتردي في تونس أعلنت السلطة في ٨٣/١٢/٢٩ عن عزمها على رفع أسعار الخبز والسميد وأنواع الحبوب الرئيسية. وفوراً اشتعلت ثورة الخبز. فسقط قرابة الـ٦٠ قتيلاً وعشرات الجرحى. واضطرت الحكومة للتراجع. وهنا أيضاً تجاوزت الجماهير التنظيمات المرخّصة. (إلا أن عدد القتلى حسب وكالة تاس بلغ ٢٥٠).

• لقد أثبتت تجربة الانتخابات في مصر زيف الديموقراطية. ففي أيار ٨٤ جرت هذه الانتخابات في ظل قانون الطوارىء وبموجب القانون النسبي الذي يفرض حصول أي حزب على نسبة ٨٪ من مجموع أصوات الناخبين حتى يحق له التمثيل. ونتيجة لذلك وللتزوير لم يفز إلا حزب السلطة بـ٣٩١ مقعداً وحزب الوفد بـ٥٧ .

• وأخيراً قامت الجبهة في السودان وضمّت: الاتحاد الديموقراطي ـ حزب الأمة ـ الحزب الشيوعي

السوداني ـ الاشتراكيين الاسلاميين ـ حركة اينانيا ـ المستقلين. وطالب بيانها بـ: النضال ضد مصادرة الحريات والتجويع وتخريب الاقتصاد الوطني. وفي سبيل سيادة القانون واستقلال القضاء ورفع حالة الطوارىء والإفراج عن جميع المعتقلين.

• ونتائج القبول بمشروع روجرز نسفت الخطة العسكرية المشتركة بين القاهرة ودمشق أيضاً. ذلك أنّ خطة هجومية مشتركة كانت قد وضعت في بداية عام ٧٠ وظلّ الخلاف قائماً حول هدف الهجوم حيث وضعت القاهرة نصاً يستهدف الوصول إلى "الحدود الدولية" بينما أكدت دمشق أنها لا تعترف بالحدود الدولية. وكانت دمشق قد وضعت خطة دفاعية منذ مطلع عام ٦٨ تستهدف تحويل القطر إلى صفحة دفاعية محصّنة. لكن هذه الخطة كانت مثلومة بفقدان الديموقراطية، وخطة هجومية مشروطة بعمل مشترك مع القاهرة. وهذا ماتمّ الإتفاق عليه في مطلع ٧٠ على أن تنتهي التحضيرات نهاية عام ٧٠ . لكن قبول القاهرة بمشروع روجرز ثم وفاة عبد الناصر ثم حدوث الحركة في سورية قد حوّل هذه الخطة إلى خطة تشرين ٧٣ .

• إن الممارسة النضالية العملية التي شارك فيها الحزب الشيوعي اللبناني بفاعلية قد حتّمت التبني النظري للطريق القومي. ففي بيان صادر عنه وعن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بتاريخ ٨٤/٦/٩ ورد نص صريح يؤكد حق الشعب الفلسطيني في استكمال نضاله من أجل انتزاع حقوقه القومية في تحرير كامل وطنه وأرضه.. وحول الوحدة العربية جاء في البيان: "وتحقيق الوحدة العربية على قاعدة معادية للامبريالية، ديموقراطية وتقدمية".

• حسب الثورة دمشق ٨٤/٢/٢ : غدت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي ٧,٣٪ والزراعة والغابات والأسماك ٧,٥٪ فقط.

• في حزيران ٨٤ وافقت شركة أميركية على تمويل خط لنقل النفط الخام العراقي عبر ميناء العقبة. وتعهدت "إسرائيل" بعدم التعرض له شريطة أن تحصل على جزء من النفط وفق الصيغة التي تراها السلطة العراقية ممكنة.

• في مصر الآن: ربع مليون مليونير. و٥٪ يستحوذون على ٢٠٪ من الدخل القومي و٣٧٪ تحت مستوى الفقر (الأهالي ٨٤/٤/١٨).

• حسب مصدر رسمي عراقي: تسيطر الشركات الرأسمالية على ٨٠٠ مشروع. وتكاليف مشاريع ٨٣ فقط ٢٠ مليار دولار. وتعاقدت السلطة مع ٣٠٠ شركة عراقية وأجنبية تستأجر الأراضي الزراعية لمدة ٢٢٠ سنة.

• في ٨٤/٧/٢٥ وصف مورفي الدور السوري في لبنان والشرق الأوسط بأنه "إيجابي وبنّاء" وكان يتحدث أمام الكونغرس الأميركي.

مصادر الأرقام :

١ ـ مجلة شؤون عربية. حزيران ٨٢ : تطور سقوف الملكية..
٢ ـ الصراع الطبقي في مصر: محمود حسين
٣ ـ شؤون عربية... تطور سقوف...
٥ ـ شؤون عربية... تطور سقوف...
٥ ـ منظمة الأغذية والزراعة ـ الكتاب السنوي: ٧٧ + قصة الأرض والفلاح... الهلالي+الأطلس العربي إصدار عام ٧٠
٦ ـ الثقافة والتنمية... هيلان
٧ ـ شؤون عربية ـ حزيران ٨٢ ـ تطور سقوف...
٨ ـ جريدة الثورة ـ دمشق ٢٤ و٣١ تشرين أول ٨١
٩ ـ أبعاد الاندماج... براهيمي ص٦٣
١٠ ـ منظمة الأغذية...
١١ ـ ابعاد الاندماج... ص٦٣
١٢ ـ خطط التنمية ٧٣ ـ ٨٥
١٣ ـ شؤون عربية كانون ثاني ٨٣ : الأمن الغذائي
١٤ ـ شؤون عربية ـ كانون ثاني ٨٣ ـ الأمن الغذائي...
١٥ ـ شؤون عربية ـ كانون ثاني ٨٢ ـ نحو استراتيجية... + ندوة الأمن الغذائي ـ دمشق ـ نيسان ٨٣
١٦ ـ الثورة ـ دمشق ـ ٨٣/١٢/٣
١٧ ـ الثورة ـ دمشق ـ ٨٣/٧/١٦
١٨ ـ ندوة الأمن الغذائي ـ دمشق ـ نيسان ٨٣

١٩ ـ شؤون عربية كانون ثاني ٨٣ + ندوة الأمن الغذائي
٢٠ ـ شؤون عربية ـ كانون ثاني ٨٢ : نحو استراتيجية...
٢١ ـ مجلة الحرية ٢/١٠/٨٣
٢٢ ـ الأحزاب ومشكلة الديموقراطية في مصر: عصمت سيف الدولة ص٨٥
٢٣ ـ مجلة الفكر العربي ـ أيلول ٧٨ ص٥٠
٢٤ ـ هذا الانفتاح الاقتصادي: فؤاد مرسي ص١٦
٢٥ ـ الفكر العربي ـ أيلول ٧٨ ص٥١ و٥٤
٢٦ ـ الأحزاب... + هذا الانفتاح...
٢٧ ـ الفكر العربي ـ أيلول ٧٨ ص٥٤ و٥٦
٢٨ ـ حدود اكتوبر: اسماعيل محمود
٢٩ ـ الصراع الطبقي: محمود حسين
٣٠ ـ الحرية ٢/١٠/٨٣
٣١ ـ تقرير الجهاز المركزي (الحرية ٢/١٠/٨٣)
٣٢ ـ حدود اكتوبر: اسماعيل محمود
٣٣ ـ تقرير المكتب التنفيذي للاتحاد العام للعمال. عام ٧٢
٣٤ ـ تقرير المكتب التنفيذي للاتحاد العام للعمال. عام ٧٢
٣٥ ـ تقرير المكتب التنفيذي للاتحاد العام للعمال. عام ٧٢
٣٦ ـ مؤتمر التعبئة ـ دمشق ـ ٧١
٣٧ ـ إحصاء إنتاج الدخل الوطني في سورية: عز الدين جوني
٣٨ ـ إحصاء إنتاج الدخل الوطني في سورية: عز الدين جوني
٣٩ ـ الثقافة والتنمية... هيلان ـ ٨١
٤٠ ـ تقرير المكتب التنفيذي للاتحاد العام للعمال. نيسان ٧٧
٤١ ـ الثورة ـ دمشق ـ ١٨/١/٨٠
٤٢ ـ الثقافة والتنمية... هيلان ـ ٨١
٤٣ ـ جريدة تشرين ـ دمشق ـ ٢٤/٤/٨١
٤٤ ـ جريدة تشرين ـ دمشق ـ ٢٩/١٠/٨٢
٤٥ ـ الثقافة والتنمية... هيلان ـ ٨١
٤٦ ـ ندوة الحزب الشيوعي الفرنسي كانون أول ٨٢ (الحرية ٢/٤/٨٣)
٤٧ ـ الثقافة والتنمية.. هيلان
٤٨ ـ مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية ـ بغداد آب ٧٦

٤٩ ـ مجلة عالم الصناعة ـ بغداد ـ تموز ٧٤ ص٥٢
٥٠ ـ الصناعة.. تموز ٧٤ ص٥٢
٥١ ـ الصناعة.. تموز ٧٤ ص٧
٥٢ ـ شؤون عربية ـ كانون ثاني ٨٢
٥٣ ـ الحرية ٨٣/١٠/٢
٥٤ ـ ابعاد الاندماج ـ ص٥٤
٥٥ ـ ابعاد الاندماج ـ ص٤٨
٥٦ ـ مجلة المستقبل ٧٨/٥/١٣
٥٧ ـ مجلة النفط والتنمية ـ بغداد ـ تموز ٧٧ ص٣٢
٥٨ ـ أبعاد الاندماج... ص٧٧
٥٩ ـ شؤون عربية ـ شباط ٨٣ : جمهورية اليمن الديموقراطية
٦٠ ـ مجلة الهدف ٨٢/٣/٦ + شؤون عربية كانون ثاني ٨٣
٦١ ـ النهار العربي والدولي ٨١/١٠/٢٦ + الهدف ٨٢/١/١٦ + الحرية ٨٣/٣/٢٠ + الهدف ٨٣/٥/٣٠
٦٢ ـ ابعاد الاندماج... ص١١٦
٦٣ ـ منظمة التعاون والتنمية الاوروبية (الأسبوع العربي ١٧ كانون ثاني ٨٣
٦٤ ـ جون افريك + المستقبل ٨٣/١/٢٩
٦٥ ـ مؤتمر صحفي لوزير هارب ٢٦ آب ٨٠ + تصريحات رسمية + الطريق نيسان ٨١ ـ بيان عمالي تشرين ثان ٨١ + الهدف ٨٢/٣/١٣ و ٨٢/٤/١٠ + المستقبل ٨٣/٥/١٤
٦٦ ـ تصريحات رسمية + تحقيقات في الصحف المحلية + قرارات مجلس الشعب.
٦٧ ـ حركات التحرر الوطني ومشاكلها المعاصرة: بحث: ليفكوفسكي
٦٨ ـ الانهيار الكبير: محمد عبد المولى ص١١١
٦٩ ـ تسلسل هذه الأحداث في: الصراع الطبقي في مصر: محمود حسين
٧٠ ـ حدود اكتوبر: اسماعيل محمود
٧١ ـ الأحداث والنتائج مأخوذة من: مصر في ١٨ و١٩ يناير: حسين عبد الرزاق ١٩٧٩
٧٢ ـ ملخّصة عن الحرية ٨٤/١/٢٢
٧٣ ـ الشراع ـ بيروت ـ ٨٤/١/٢٣ (من مقابلة مع بن بلّه).
٧٤ ـ الحرية ٨٠/١٢/١٥ + الهدف ٨٠/١١/١٥ + الهدف ٨٢/٢/١٣ + الحرية

٨٢/٥/١٧
٧٥ ـ شؤون فلسطينية ـ كانون ثاني ٨٠ ص٨٣
٧٦ ـ سيف العدالة المكسور: مارغريت آراكي ص١٣٩ ـ بالانكليزية.
٧٧ ـ سيف العدالة المكسور: مارغريت آراكي ص١٤٠ ـ بالانكليزية.
٧٨ ـ البندقية وغصن الزيتون: ديفيد هرست ص٢١٦ ـ بالانكليزية.
٧٩ ـ شؤون فلسطينية ـ نيسان ٨٠ ص٣٧
٨٠ ـ الجوهر الرجعي للصهيونية ـ مجموعة أبحاث ص١٤٦
٨١ ـ يوري ديفيز ـ مقابلة مع الهدف ٨٣/١٠/٣
٨٢ ـ الهدف ٨٤/٤/٢
٨٣ ـ الهدف ٨٣/٦/٢٠
٨٤ ـ الهدف ٨٤/٣/٥

* خلال ندوة دراسية لتجربة اليمن الديموقراطية أقيمت في عدن تبيّن: أن مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج انخفضت بين عامي ٧٣ ـ ٧٨ من ٦١٫٣٪ إلى ٣٠٫٤٪ وأن عدد العاملين ارتفع من ٣٢٨ ألفاً إلى ٤١١ بين ٧٣ ـ ٧٨ وأن نسبة مساهمة الزراعة والصناعة والبناء تطورت من ٣٠٪ تعادل ٦٨ مليون دينار عام ٦٠ إلى ٣٩٠ تعادل ٥٩٪ من قيمة الإنتاج الإجمالي. وأن المساعدة الخارجية في خطة ٨٥/٨١ تمثل ٧٠٪ من الموارد التمويلية. وتأتي المساعدة من البلدان الاشتراكية. وأن تحويلات العاملين بالخارج تنمي الطلب على الحاجات الاستهلاكية. وأن العلاقة الاقتصادية لا تزال قوية مع الاقتصاد الرأسمالي في التجارة والتكنولوجيا. وقد لاحظ المندوب السوفياتي أنه "في ظل استمرار فعل العلاقات الرأسمالية في المجتمع والعلاقات الاقتصادية مع الدول الرأسمالية، كيف يمكن تجنب تكوّن فئات بورجوازية جديدة حتى ضمن قطاع الدولة؟" ملف الهدف ٨٤/٣/٥ .
* الجدول التفصيلي حول التمايز الطبقي في الصفحة الأولى من: ماذا بعد التقارب في التمايز الطبقي؟
* إن التغيّرات والانهيارات التي حصلت نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات في الاتحاد السوفياتي وعدد من دول الكتلة الاشتراكية، لا تلغي هذه القاعدة. فالتحالفات ينبغي أن تنسج مع أية دولة تقدمية أو اشتراكية، سواءً استعادت مواقعها السابقة وقد تحرّرت من الثغرات، أو احتلت هذه المواقع في مراحل لاحقة.

الجزء الثالث

ماذا بعد التقارب في التمايز الطبقي؟

الآن، وبعد مرور عقدين على بعض تجارب التحولات الاقتصادية، وأربعة عقود على تجارب أخرى، وبعد التبدلات التي أحدثتها مرحلة النفط، كيف توضعت التمايزات الطبقية؟ وهل تقاربت الفروق في الدخول بين الفئات الطبقية العليا والدنيا بين كلي النموذجين: نموذج الأنظمة التي أجرت تحولات اقتصادية عميقة في نمط الانتاج، ونموذج الأنظمة التي حافظت على نمط إنتاج إقطاعي - رأسمالي مختلط؟ وهل تسير هذه الفروق نحو التقلص أم نحو التباعد؟ وما هي الآثار الناجمة عن هذا الوضع؟ وكيف سيتبلور الصراع الطبقي، محلياً، وقومياً؟ وما هي آفاق هذا الصراع؟ وفي ظلّ أيّ وضع دولي سيحدث؟..

أ - مسافة التمايز:

أ - لنر المسافة بين أغنى ٥٪ من السكان في الوطن العربي وأفقر ٥٠٪. ولنرصد اتجاهات التطور في توزيع الدخول في كل قطر. ولنرتب الأقطار حسب بعد المسافة عام الانطلاق، ولنحتفظ لأنفسنا بهامش من الحرية في مدى ثقتنا بدقة هذه المسافة. ذلك أن الثروات المستورة للفئات الطبقية السائدة يصعب كشفها،، وكشف مصادرها.

	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
قطر	٨،٥٩	٧،٩٦	٧،٣٢	٦،٧٧	٦،١٩	٥،٢٨	٤،٣٧
السعودية	٧،٧٠	٧،٥٣	٧،٣٩	٧،٠٤	٦،٦٩	٦،١٨	٥،٧٠
الامارات	٧،٤٨	٧،٩٢	٨،٢٨	٨،٥٦	٨،٥٣	٧،٩٣	٧،٢٩
الكويت	٧،٣٧	٧،٤٩	٧،٤٩	٧،٤٢	٧،١١	٦،٣٧	٥،٦٤
البحرين	٧،٢٦	٧،٤٤	٧،٦٤	٧،٧٨	٧،٧٣	٧،٤٥	٧،٢٠
عُمان	٦،٧٠	٧،٣٦	٨،٠٥	٨،٧٧	٩،٣٣	٩،٥٨	٩،٨٥
السودان	٦،٢٦	٦،٦٤	٧،٢٢	٨،٠٧	٨،٩٣	٩،٧٣	١٠،١٥
المغرب	٥،٩٠	٦،٢٧	٦،٧٨	٧،٥٠	٨،٣٠	٩،٢٥	١٠،٢٢
الأردن	٥،٦٠	٦،٦١	٧،٦٨	٨،٩٨	١٠،٣٧	١١،٦٨	١٢،٨٥
مصر	٥،٥٤	٥،٩٧	٦،٤٣	٧،٠٢	٧،٧٣	٨،٦٦	٩،٧٩
يمن ش	٥،٤٠	٦،٢٩	٧،٢٤	٨،٢١	٩،٣٣	١٠،٢٣	١١،٠٧
تونس	٥،٠٠	٥،١٠	٥،١١	٥،٣٢	٥،٧٢	٦،٣١	٧،٠٩
سورية	٤،٥٠	٤،٧٣	٤،٨٣	٥،٠٤	٥،١٠	٥،١٢	٥،١٤
العراق	٣،٨٤	٤،٠٣	٤،٢٩	٤،٦٤	٤،٩١	٤،٩١	٤،٩١
الجزائر	٣،٤٠	٣،١٤	٢،٩٨	٢،٨٦	٢،٧٠	٢،٣٨	٢،٠١
جيبوتي	٣،٠٠	٣،٦١	٤،٢١	٤،٩١	٥،٥٧	٦،١٦	٦،٧٠
ليبيا	٢،٩٠	٣،٠٣	٣،٢٨	٣،٥٩	٣،٨٨	٣،٩٦	٤،٠٧
الصومال	٢،٤٠	٢،٩٠	٣،٥٣	٤،٣٧	٥،٣٢	٦،٢٨	٧،١٦
موريتانيا	١،٣٤	١،٨٩	٢،٦١	٣،٤٩	٤،٥٤	٥،٤٦	٦،٤٤
يمن ج	١،٢٠	١،٢٥	١،١٩	١،٠٠	١،٠٣	٠،٩٠	٠،٧٥

المصدر: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٨٨ .

ماذا نستطيع أن نستنتج من تصنيف التمايز بين أغنى ٥٪ وأفقر ٥٠٪ في كل قطر من أقطار الوطن العربي؟ أ ـ إن المسافة تزيد على المرة في كافة الأقطار، وعلى المرتين في ثمانية عشر قطراً، وعلى الثلاثة في ستة عشر قطراً. وهذه المسافة تشير إلى حدة التمايز الطبقي. وهذا التمايز ليس بين أغنى وأفقر ٥٪ أو ١٠٪ أو حتى ٢٠٪، وإلاّ لكانت المسافة بآلاف وملايين المرات، لأنه

ا إذ ذاك تكون بين الأغنى الذين تقدر ملكياتهم بملايين أو عشرات الملايين أو مئات الملايين أو آلاف الملايين من الدولارات، وبين من هم تحت مستوى الفقر، والذين لا يجدون أيّ عمل، وليست لديهم أية ملكية. لكن هذا التمايز هو بين الـ٥٪ الذين هم في

قمة الهرم، وبين نصف السكان. ٢ ـ إن التمايز الطبقي يسير باتجاه صاعد في كافة أقطار التحولات الاقتصادية باستثناء اليمن [١] الديموقراطي والجزائر. وهذا الاتجاه يشير إلى فقدان القدرة على التوازن، ثم الاندفاع من جديد في طريق حسم الاستغلال الطبقي، وتحقيق قدر أكبر من العدالة، ومنح كافة قوى العمل: المادية والفكرية، فرصاً متكافئة، تتيح لها بقدر متساوٍ نسبياً: تثمير طاقاتها، وتطوير هذه الطاقات في العمل المنتج، ضمن شروط سياسية ـ اجتماعية ملائمة، تساعد على التثمير والتطوير. ٣ ـ إن مصر هي الأقدم في إجراء التحولات، وهي الأكثر حدة وتسارعاً في التمايز. والأمران معاً يؤكدان، أن الايغال في الزمن، بعداً عن ذروة التحولات، يقابله إيغال في التمايز الطبقي. فالابتعاد عن الذروة، قد بدأ قبل إنجاز الحد الأقصى من التحول الاشتراكي، وليس لتطوير التحول من الداخل بعد أن أنجز. الأمر الذي يسمح بالاحتفاظ بما تراكم في السابق نتيجة التمايز، وتوفير ظروف مناسبة لتحقيق تراكمات جديدة، يقابلها إفقار جديد. ٤ ـ باستثناء اليمن الديموقراطي والجزائر فإن اتجاه التطور في توزيع الدخول يسير نحو التقارب والتداخل بين أقطار النموذجين. ويتم ذلك من خلال تصاعد حدة التمايز في أقطار التحولات، كلّما ابتعدت عن الذروة في التحولات. ٥ ـ إن اتساع المسافة لا يسير باتجاه واحد. إذ يتغير الترتيب صعوداً وهبوطاً. فبينما تنخفض المسافة في حالة قطر إلى النصف تقريباً بين عام ١٩٨٥ وعام ٢٠١٥ ترتفع إلى قرابة الثلاث مرات في الصومال، وقرابة المرتين في المغرب ومصر، وأكثر من مرتين في الأردن واليمن الشمالي *. ٦ ـ ومنذ عام ٩٥ تغدو المسافة أكثر من أربع مرات في كافة الأقطار، عدا اليمن الديموقراطي، موريتانيا، الجزائر، ليبيا، الصومال. وعام ٢٠١٥ تغدو أكثر من أربع مرات في كافة الأقطار باستثناء اليمن الديمقراطي ٠،٧٥ من المرة، والجزائر ٢،٠١ مرة. ولكن هل سيتحقق في الواقع هذا الخط البياني للتمايز الطبقي؟ كلاّ بكل تأكيد. فالتمايز هو المولّد الأول للصراع الطبقي. والصراع الطبقي هو المحرّك الأوّل للتطور. وفي مجرى الصراع يتغيّر هذا الخط البياني، صعوداً أو هبوطاً، وفقاً لموازين القوى والظروف التاريخية التي يجري في ظلها هذا الصراع. ممَّ يتولد هذا التمايز؟ لهذا التمايز مصادر أساسية متنوعة، تأتي في طليعتها تجارة الجملة استيراداً وتصديراً. ذلك أن هذه التجارة تمثل العنصر الأهم في تكوين الناتج المحلي، ومن خلالها تحصل الفئات العليا على القسم الأوفر من الأرباح والعمولات والرشاوي. فبين عامي ٧٦ ـ ٨٣ مثلاً بلغت قيمة العقود [٢] المبرمة مع الشركات العابرة للجنسية فقط، وهي شركات رأسمالية (٣٧١،٠٣٤ مليار دولار وتطورت نسبة [٣] الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي بين عامي

☆ ـ وقرابة الخمسة في موريتانيا، واكثر من مرتين في جيبوتي.

٧٠ ـ ٨٢ من ٥٠٪ إلى ٨٤٪ وهذا التطور يشكل المقياس الأهم للتبعية، بمقدار ما يشكل المصدر الأول لدخول الفئات العليا. ثمّ تأتي الملكية الكبرى لوسائل الانتاج، وخاصة ملكية الأراضي الواسعة التي تتحول إلى مدن ومنشآت ومزارع رأسمالية. والمنشآت الصناعية الكبرى، التي تتغذى واقعياً من موارد الدولة. فمنتصف الثمانينات كانت المزارع الكبيرة [٤] التي تزيد مساحتها على الـ٥٠ هـ.آ تمثل، ويملكها بالنسبة للمساحة وعدد المالكين

سورية	الجزائر	تونس	المغرب	الكويت	لبنان	مصر
٪٢٩ ٪٢،٥	٪٤٧ ٪٢،٢	٪٤٦ ٪٤،٦	٢٧ ٢،٥	٣٧ ٣،١	١٥ ٪٠٢	٪٤٦ ٪٠٢

وبسبب ممّا تحتله فئات المالكين هذه من مواقع في سلطات التقرير السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، فإن مردود هذه الملكيات يتضاعف، نتيجة تنوع سبل الاستغلال والاستنزاف التي توفرها لها هذه المواقع. ويتضاعف هذا المردود من جديد في أجواء الرعب وانعدام الرقابة. ثم يأتي امتصاص الفائض الذي ينتجه قطاع الدولة. وهذا القطاع يسود في مصادر الدخل الهامة كالبترول والفوسفات، كما يسود في الصناعات والخدمات الكبرى. وبسبب من غياب الرقابة الشعبية وتعميم الرعب والإفساد، فإن هذا الامتصاص يأخذ مداه الأوسع. وفي عقدي السبعينات والثمانينات توفّر مصدر إضافي كبير لتوليد التمايز وهو الناجم عن المساعدات المتدفقة من الدول النفطية، وبنسبة أقل من الدول الرأسمالية والمؤسسات المالية التابعة لها. وهذه المساعدات تستثمر في نشاطات تعود بالفائدة على الفئات الطبقية العليا بشكل أساسي، وتنعكس سلباً على مستوى حياة الفئات الطبقية الدنيا. وقد نالت القسط الأكبر من هذه المساعدات الأنظمة الحاكمة في الأقطار المحيطة بفلسطين، والأجهزة المتنفذة في منظمة التحرير والنظام الحاكم في بغداد بعد حرب الخليج. وأنوية النظام الطبقي محلياً وقومياً تحتاج إلى حماية، والخدمات التي تؤمن هذه الحماية تتحوّل إلى قيمة تشكل مصدراً من مصادر التمايز. وهذه القيمة تستلب من الرصيد الوطني العام وفئاته الدنيا، ثم تنعكس عليهما ممارسات قمعية وخلقية وسياسية مذلّة، لأنها تتعارض مع قيم الحرية والعدالة والوطنية والتقدم، التي تستجيب لمصالح وتطلعات الوطن، ممثلاً بالفئات الشعبية التي تجّسد هذه المصالح والتطلعات. ومن المصادر الأساسية للتمايز الطبقي عائدات المضاربات المالية والعقارية، والتعهدات الكبرى ذات الصلة بالسلطة، والتهريب شبه المقنن، والسطو على الممتلكات العامة: بيعاً أو تأجيراً أو استثماراً خاصاً. وهذه المصادر تولّد البؤس بالنسبة للفئات المحرومة والتراجع في اتجاه التطور الوطني العام، بالمقدار ذاته الذي تولّد فيه فرص الارتقاء على سلم الإثراء بالنسبة للفئات التي توفر لها

السلطة الطبقية هذه الظروف. والعمل في بلدان النفط وفّر فرصاً واسعة لكبار رجال الأعمال والفنيين والإداريين لمراكمة الثروات التي تغذي التمايز. والأمر ذاته ينطبق على العلاقات التجارية والمالية والسياسية التي تحاك مع أنظمة هذه البلدان أو رموز منها.

إذن لقد تولّد التمايز الطبقي ثم التقارب في هذا التمايز بين أقطار النموذجين، من جرّاء الاحتفاظ بمرتكزات النظام الإقطاعي ـ الرأسمالي المختلط في أقطار. ومن الاحتفاظ بمصادر عديدة لتوليد الفروق في الدخول في أقطار التحولات الاقتصادية، وقد تعمّق هذا التمايز من خلال الولادة التابعة للرأسمالية الحاكمة في أقطار، والنكوص عن المسافات التي اجتازتها عملية القطع مع الامبريالية في أقطار أخرى. ثم جاء عصر النفط ليغذّي جذور التبعية والتمايز والتقارب، بسبب المصالح التي تشدّ بنى الاستغلال الطبقي لهذه الجذور.

لكن التكون الطبقي السائد الذي تبلور في مسار عملية التمايز، لايسوده الانسجام المطلق ولاالتنافر المطلق، ويعود ذلك لتنوّع الجذور الاقتصادية ـ الاجتماعية التي ولدّته. كما يعود للمصادر التي تغذي التمايز ضمن هذا التكوين نفسه. فما هو مدى الانسجام وما هو مدى التنافر، وما هي أسبابهما؟ ثم ما هو وزن العناصر الخاصة ذات الآثار الفاعلة في دعم الانسجام أو إحداث التضاد؟ أي ما هو وزن علاقات التخلف من عائلية وقبلية وطائفية ومحلية في كل من الاتجاهين؟ وكيف يمكن لقوى التقدم أن تخلخل عوامل التماسك وتعزز عوامل التنافر، وتضيف للتنافر عوامل جديدة؟ ثم كيف يمكن لها أن تهدم هذه العلاقات وتخلق وحدة جديدة، يكون الفعل فيها للوعي الوطني ـ الطبقي والشروط المادية التي تولده، ثم تطوير هذا الوعي لهذه الشروط؟

في هذا التكون الطبقي والمصادر التي تغذيه، أوجه عدة للتضاد ولو كان تضاداً ثانوياً.

أ ـ فبين الرأسمالية المنتجة الزراعية أو الصناعية، وبين البورجوازية غير المنتجة تضاد كبير. فالأولى تهتم بتوفير أدوات الانتاج ومستلزماته، وتكوين المهارات الفنية، وتحسين الأسعار، وتوسيع السوق، وزيادة القدرة الشرائية، وتأمين اليد العاملة، وحماية الانتاج، وتوجيه موارد الدولة لخدمة الانتاج... بينما تهتم الثانية بتحسين ظروف الاستيراد والتصدير، وتوظيف أقنية الاعلام والثقافة لتطوير أنماط الاستهلاك، واستثمار أجهزة السلطة لتأمين الحماية والدعم لعمليات التهريب والرشاوي والمضاربات والعمولات والتعهدات، وتوجيه موارد الدولة نحو النشاطات التي توفر فرص الربح للفئات التي تتكون منها هذه البورجوازية. والأولى تحاول تخفيف قسوة السحق التي تطحنها من جراء التبعية، بينما تعمل الثانية على تعميق هذه التبعية. والأولى تعمل على تحسين مواقعها في سلطات التقرير، ومن أجل ذلك تعقد بعض التحالفات مع المنتجين المتوسطين، بينما تقوّي الثانية علاقاتها مع شبكة المنتفعين من ازدهار الأنشطة غير المنتجة لتعزز إمساكها بزمام القرار.

لكن ميزان الصراع بين هذه المتضادات يميل بقوة لصالح البورجوازية غير المنتجة: نتيجة عاملين اثنين، الأوّل ناجم عن الولادة التابعة للبورجوازية بكافة فروعها، وعن حجم النشاطات غير المنتجة في تكوين الدخل، وعن الإضافة النوعية التي رفدها بها مسار التطور الطبقي في أقطار التحولات الاقتصادية. والثاني ناجم عن ترسيخ عصر النفط لهذه التبعية، بسبب تبعية البنى الطبقية التي تتصرف بأموال النفط، وبسبب استنفاذ جلّ العائدات النفطية خارج العملية الانتاجية.

٢ ـ وفي *الفئات العليا* ذاتها مستويات متباينة من فرص الإثراء. وينتج التباين عن مدى *القرب أو البعد من سلطات التقرير*، وعن أهمية الموقع في بناء النظام السياسي، وعن وزن المسؤولية في شبكة العلاقات التي يستدعيها نظام تابع، وعن علاقات التخلف التي تحتل دوراً متميزاً في البناء الطبقي القائم. وعن هذا التباين ينتج تضاد في المصالح. والتضاد يخلخل التماسك في البنى الطبقية السائدة، وأنظمة الحكم التي تستند إليها.

٣ ـ وبين ممثلي قطاع وقطاع آخر تنافر أيضاً. ويحدث التنافر تبعاً لمستوى المنافع التي توفرها السلطة لهذا القطاع أو ذاك، ومستوى الإجحاف الذي تلحقه بهذا القطاع أو ذاك، وتبعاً لدور كل قطاع في سلطات التقرير، لأن السلطة بالنهاية هي التي تتحكم باتجاهات توزيع المنافع.

من هذا التضاد الثانوي ضمن الفئات الطبقية السائدة، يستفيد النقيض الطبقي، فيعمل بدأب ونشاط لتعميق التضاد وزيادة عوامل التنافر وزعزعة التماسك. لكن انتاجية هذا العمل تتوقف على مستوى الوعي الطبقي الذي امتلكه هذا النقيض. ومستوى التنظيم المستقل الذي بلغه، وتطور القوى التي تشكل مادة هذا التنظيم. وقدرته على قيادة هذه القوة. وعلى ضوء النضج في هذه الخصائص، ومدى التفكك أو التماسك في بنية الخصم تتحدد أساليب الصراع وحقوله وقواه وتحالفاته ومراحله، كما تتحدد هذه الأساليب، على ضوء الواقع المحيط واتجاهات الوضع الدولي. وهنا بالتحديد يتجلى مستوى النضج السياسي الذي بلغه هذا النقيض. وعلى هذا المستوى يتوقف الكثير من تحويل الفرص غير المؤاتية إلى فرص مؤاتية، أو من تضييع الفرص المؤاتية ذاتها.

ومقابل عوامل التضاد والتنافر ضمن البنى الطبقية السائدة، هناك عوامل أخرى تعمل في الاتجاه المعاكس. أي في اتجاه تقليص حدة التضاد، وتقوية مكوّنات الوحدة. فالنقيض الطبقي هو نقيض اقتصادي وايديولوجي وسياسي. وهذا النقيض يستثمر الصراع ضمن فئات هذا التكون ليقوّي مواقعه تجاه مواقع الخصم. وكل انتصار يحرزه يمهد لانتصار جديد. وكل تراجع أمامه يمهّد لتراجع جديد. وبالتالي فإن الامتيازات الطبقية في كل هذه الحقول سوف تتلاشى. وبتلاشيها ينتهي النظام القائم بأنماط انتاجه وبناه الطبقية القائدة،

وسياساته وأدواته، ويحلّ بدلاً عنه نظام جديد، بنمط انتاجه وبناه الطبقية القائدة وسياساته وأدواته. ولقطع الطريق على هذا المآل المرعب يتم استحضار كل وسائط المقاومة والإجهاض، وفي المقدمة منها تغليب عوامل الوحدة، وإبقاء التضاد ضمن هذه الوحدة.

ومسار التطور الطبقي ذاته أفرز شكلاً من أشكال التمركز في سلطة القرار على أساس الموقع ضمن الأسرة أو القطاع أو الشريحة، وعلى أساس الدور في الوصول إلى السلطة، وفي تأمين الاستقرار لهذه السلطة. وهذا التمركز يوفر فرص احتواء الصراعات الثانوية وتثميرها لصالح التمركز نفسه، الذي هو بالتالي صالح الطبقة عينها. وهذا التمركز أيضاً يوفّر إمكانيات السيطرة على أيّ خروج على الاتجاه العام وتثميره لصالح التمركز بالذات وبالتالي لصالح الطبقة، وإلاّ فيتم تدمير هذا الخروج بمنتهى القسوة. إذ إن مصلحة النظام هي الأساس، فالنظام هو الطبقة مجسدّة بصيغ وأدوات وسياسات. ولذلك يبقى التضاد ضمن الوحدة. إلاّ أن إطار الوحدة ليس ثابتاً، بل قابل للتبدل وفقاً للفئات التي تدخل إليه أو تخرج منه، لأن سلم الصعود والهبوط متبدل خاصة ضمن الفئات غير المنتجة. والمستوى الأول في سلطة التقرير قابل للتغيير أيضاً. تبعاً لتطور البنية الطبقية ذاتها. وهكذا تظل الحركة دائمة: تضاداً وتصالحاً. صعوداً وهبوطاً. تقلصاً وتوسعاً. احتلالاً لموقع وانسحاباً منه. لكن هذه الحركة تبقى ضمن الوحدة.

وهذه الحركة المستمرة ليست وليدة ظروف طبقية معزولة عن عوامل اجتماعية وسياسية أخرى تفعل فعلها وفقاً للشروط المادية - التاريخية التي تجري في ظلها هذه الحركة. ولذلك لابدّ من رصد فعل هذه العوامل في واقعنا العربي في المرحلة التاريخية المحددة. فالعلاقات العائلية والقبلية والطائفية والمحلية لازالت قائمة، وقائمة بقوة. وهي قد تتوافر مجتمعة في مكان واحد وزمان واحد وقد لاتتوافر. كما أن آثارها تختلف بين قطر وآخر وبيئة وأخرى. وهي حيثما وجدت وحسب قوة هذا الوجود، تؤثر تأثيراً سلبياً في تبلور الوعي الوطني والطبقي والقومي، وبالتالي في حدة الصراع المرافق لهذا الوعي. وهذا التأثير السلبي يتحوّل إلى تأثير إيجابي ضمن صراعات البنى الطبقية السائدة. فهذه العلاقات بمقدار ما تخفف حدة الصراع تعود من جديد لتحوّل الصراع إلى وحدة. والوحدة هنا تصبّ في مصلحة تماسك واستقرار النظام الطبقي، وتمثُّل الصراعات وتحويلها إلى عوامل تطوير للنظام نفسه. والنظام هو نظام الاستغلال والتبعية. وكلاهما يغذي هذه العلاقات. فهذه العلاقات منافية للتحرر لأنها تزيف الوعي وتحوّر الانقسام الطبقي من جهة، وتمزّق الوحدة والانتماء في المجالين الوطني والقومي، من جهة ثانية. والأمران معاً يخدمان الاستغلال والتبعية.

هكذا يتم تبادل المنافع: دعم الاستغلال الطبقي والاندماج ضمن نظامه، ودعم التبعية والانخراط ضمن الفئات المتولدة عنها والمستفيدة منها والحامية لها. والاندماج والانخراط

معاً يقودان إلى الامتيازات المادية والسياسية، وإلى الصيرورة جزءاً من أجهزة الحماية للأمن الطبقي. وكل امتياز يقود إلى امتياز جديد. وكل تورط في الحماية يقود إلى تورط جديد. وعند مستوى معيّن من تطور هذا المسار، تحلّ المنافع المادية والسياسية مكان الولاء العاطفي. وتنامي الامتيازات عاماً بعد عام وعقداً بعد عقد، يعجّل في انضاج هذا التطور. وإذ ذاك تغدو قوى هذا المسار جزءاً من البنى الطبقية لنظام الاستغلال والتبعية. والتبعية عامل نفي للتطور المستقل في قوى الانتاج، بمقدار ما أن التطور المستقل عامل نفي لها، ولكل من النقيضين سياساته وتحالفاته وقواه. وكل منهما ينتمي إلى منظومة كاملة من المتضادات: منظومة التحرر، ومضادات التحرر، وعلاقات التخلف جزء من هذه المضادات.

هكذا تتكامل الوظيفتان: وظيفة البنى الطبقية المندمجة في النشاط التابع، ووظيفة علاقات التخلف، لتعطيا معاً قوة الدفع الأساسية لمسيرة النظام: نظام الاستغلال والتبعية. والتكامل في الوظيفة يؤدي إلى تكامل في السياسات والممارسات والتحالفات والقوى. وكلها مضادة للتحرر في منظومته المتكاملة: قوى طبقية ـ سياسية وخطوطاً وممارسات وتحالفات، ليس في الإطار الطبقي ـ المحلي فقط، وإنما في الإطار القومي أيضاً، وعلى مدى المسافة الموصلة إلى التكامل نتمكن من رؤية انتعاش علاقات التخلف رؤية قلبية وبصرية، ليس في قطر واحد أو جزء من قطر، وإنما في كافة الأقطار العربية. ونسبية هذا الانتعاش ومداه وزمانه وقواه الاجتماعية، تحددها الظروف التي تستدعي هذا الانتعاش، وبالتحديد ظروف بنى الاستغلال والتبعية وتحالفاتها المحلية والقومية والدولية، وخصوماتها الموازية. وفي ذروة التكامل نستطيع رؤية عمق التبعية، وحدة الاستغلال الطبقي، والاستقرار القائم على الرعب والتصفيات والفساد والخيانة الوطنية والقومية، والمحمي بقوة جيوش الأمن الطبقي، المسمّاة زوراً جيوشاً وطنية، والمرتكز إلى تحالف الأسياد في مراكز التبعية، وإلى امتدادات هذه المراكز ذات المصلحة في هذا الاستقرار.

إزاء هذا الواقع المركّب، هذا التكامل بين الوظيفتين، ماذا على قوى التقدم أن تفعل؟ وماذا تستطيع أن تفعل؟ وكيف تتعامل مع هذه الظروف البالغة التعقيد؟ إن الهمّ الأول لقوى التقدم هو تفكيك التكامل، من خلال تقطيع علاقات قوى التكامل. وهذا التقطيع لايتم دون إزالة الشروط المادية والسياسية، التي وفرّت قاعدة التكامل. وهذه الشروط هي حصيلة تراكم تاريخي أفرزه مسار نظام تابع مستغل. وقد ساعده في إحداث هذا التراكم وزن التدفقات المالية في عصر النفط. وعلى ضوء ذلك يبدو واضحاً بطء الحت في بنى طبقية ظلّت تتصلّب طيلة عقود عدة. ويبدو واضحاً أيضاً تسارع الهجوم لخط بنى الاستغلال والتبعية، والدفاع المنهك لخط قوى النقيض الطبقي. وهكذا فإن تقطيع العلاقات يظل مرهوناً بتآكل تلك الشروط وقوة التفتيت التي تقوم بها قوى النقيض. وكل تسارع

في التآكل يزيل عقبة أمام قوة التفتيت، وكل شحنة جديدة في قوة التفتيت تسرّع من عملية التآكل. إلاّ أن طريقة التعامل مع علاقات التخلف وقواه تثير بذاتها مشكلة حادة. فقوى التقدم قد تجد ذاتها في بعض الحالات مستدرجة إلى الانغماس في علاقات التخلف، في ذات الوقت الذي تعمل فيه لتفكيك التكامل، إذ إنها مضطرة للتعامل مع قوى التخلف بهدف إزاحتها من مواقع الاندماج مع بنى الاستغلال والتبعية.

فالواقع المستجد له تناقضاته. وللتناقضات قواها. وهي لم تعد محصورة بالتناقض بين التطور في قوى الانتاج والتخلف في علاقاته، ولابالتناقض بين مجتمع يريد التحرر من الرأسمالية العالمية والقوى الطبقية المستغِلة والتابعة، وبين هذه الرأسمالية وهذه القوى، وإنما أضيف لذلك تناقض جديد بين قوى اقتلعت تدريجياً من مواقعها الطبقية الأساسية، وقوى أخرى لازالت في مواقعها الأساسية، مواقع التقدم. ولاستعادة القوة المقتلعة التي لم تصبح بعد جزءاً عضوياً من بنى الاستغلال والتبعية لابدّ من التعامل معها، تعاملاً سالباً وموجباً. وهنا تكمن المشكلة الحادة.

إن توليد الوعي الوطني - القومي - الطبقي هو الهدف الأول الذي تسعى إليه قوى التقدم. وبدون هذا الوعي يظل كل إنجاز عرضة للضياع. وتظل شرائح اجتماعية واسعة مثمرة لصالح الاستغلال والتبعية، رغم أنها من حيث المنبت والمصالح جزء عضوي من قوى النقيض. وعملية التوليد هذه لاتتم خارج دائرة الصراع بل ضمنها. وفي الصراع أضداد. وكل يفعل باتجاه. والاتجاهات تتجاذب وتتنابذ. ومحصلّة القوة، للتراكم الذي أحدثه مسار التطور. وهذا التراكم موجب لقوى الاستغلال، وسالب لقوى التقدم. وهكذا يصطدم توليد الوعي بالشحنة العاطفية الملازمة لعلاقات التخلف، وبشكبة المصالح المادية التي تطورت من خلال الامتيازات، وهما معاً قد تنامتا في إطار التكامل بين الوظيفتين. وفي ظل دقة العمل وقسوة الصراع، قد يحدث هذا الاصطدام رد فعل معاكس، تنجم عنه نتائج سلبية في ظل موازين قوى غير متكافئة. وكم من التنظيمات السرية قد كشفت؟ ومن التحركات قد أجهضت ومن الأسرار قد أذيعت، نتيجة لرد الفعل المعاكس؟ وهذا هو جانب من المشكلة الحادة.

وأيضاً فإن الاندماج في هذه العلاقات بهدف كسب الثقة، ثم استثمار هذه الثقة لصالح خط التقدم، هو أسلوب مجرب في أكثر من تجربة ثورية. ومعظم قادة ثورات التحرير الذين عملوا في بيئات متخلفة قد مارسوا هذا الأسلوب. لكن خطر هذا الأسلوب يكمن في احتمال انتقال عدوى التخلف من قواه إلى قوى التقدم، كما يكمن في احتمال وقوع المستثمر أسيراً للمجال البشري أو الجغرافي الذي تم توظيفه لصالح التقدم. وفي التجارب التاريخية شواهد حسيّة كثيرة على هذا الاحتمال، وفيهاأيضاً شواهد حسية

موازية على تطوير هذا المجال ليغدو ركيزة فعلية لقوى التحرر والثورة. أما استغلال خصوم التحرر لهذا الأسلوب فهو جزء من المشكلة، لا لأهمية الاستغلال في ذاته، وإنما لأهمية الوسائط التي يمتلكونها. وهذه الوسائط تتركز كلها لتشويه قوى التقدم خلال عملية الاندماج، وخلال قطف ثمار الاندماج. وقد تكون النتائج مزيداً من تحصين الوعي ضد فعل هذه الوسائط، وقد تكون مزيداً من تدمير الوعي - الوطني - القومي - الطبقي، وإضعاف القوى الحاملة له. وإذا كان للشروط التي يتم في ظلها الصراع دور هام، فإن الدور الأهم في ترجيح هذا الاتجاه أو ذاك، يعود لخصائص قوى التقدم بالذات، من حيث الوعي والالتزام والثقة والتجذر في الأرض.

هنا ينتصب اعتراض. إن تطوير المجال البشري أو الجغرافي لقوى التخلف، كي يصبح ركيزة فعلية لقوى التحرر والثورة، ممكن في ظروف وعي جديد: وعي وطني - قومي - طبقي جديد. وهذا الوعي مشروط بالظروف المادية أو السياسية التي تولده. والتي يعود بدوره ليفعل فيها، أي ليطورها، وليرتفع بها نحو الآفاق التي بلغها. لكن الظروف في واقعنا المشخص، هي حصيلة امتيازات طبقية تراكمت عبر مراحل يتباين طولها بين مكان وآخر، وتبعاً لتدفقات مالية يختلف حجمها بين قطر وآخر وقطاع وآخر. وهي أيضاً حصيلة نمو تابع مشوّه، يفرز من السياسات ويولد من الشروط المادية الجديدة، ما يتفق مع هذا النمو. وقد تفاعل كل ذلك مع الموروث من علاقات التخلف. وعن هذا التفاعل نشأ نمط جديد من البنى الطبقية، يتمثّل في داخله كل الخصائص التي أنشأته، ويولد منها خصائص جديدة أكثر تشبعاً بقيم التبعية والاستغلال.

إنه اعتراض محق وبالغ القوة. لكن هذه الامتيازات تخلق نقيضها. والشروط المادية التي تنجم عنها تخلق نقيضها أيضاً. وعن هذه الشروط يتولد وعي جديد لقوى جديدة مناهضة لهذه الامتيازات لأنها متضررةمنها. وهذه القوى جزء من قوى التقدم، وضمنها يتم تطوير الوعي وتنظيم الجهد. وكل مرحلة يقطعها التطوير والتنظيم، تحدث شرخاً جديداً وفرزاً جديداً في قوى التخلف. وهما معاً أشد تأثيراً بحكم علاقات التخلف ذاتها. وهما معاً أيضاً يضيفان إلى التطوير والتنظيم قوة دفع جديدة. ومع التكرار تتغير نسب التقدم والتخلف. كذلك فإن الامتيازات لاتشمل كل القوى المشدودة لعلاقات التخلف. وفي القوى المشمولة ليست الامتيازات بذات القوة من التأثير وذات المدى من الاتساع. ومن هذه الثغرات تنفذ قوى التقدم، لتطوير وعي ومواقع القوى المتضررة من الامتيازات، ولانقاذ الشرائح التي لم تغرق كلياً في هذه الامتيازات، ولتفكيك العلاقات وإثارة الخلافات الحادة والعنيفة ضمن القوى التي لفّتها هذه الامتيازات. وهنا أيضاً يقوم التطوير والإنقاذ والتفكيك بدور مزدوج، فهو يضعف قوى التخلف وسلطاتها وأدواتها، ويقوّي بالمقدار ذاته

قوى التقدم. ومع التكرار تتغير نسب التقدم والتخلف. وأيضاً فإن الظروف التي يولدها النمو التابع المشوّه، والقيم التي يخلقها، والسياسات التي يمارسها، والتحالفات التي يحبكها، تخلق نقيضها. والنقيض يتم التعبير عنه بوعي جديد وقوى جديدة، وقيم وسياسات وتحالفات جديدة، تعمل كلها في الاتجاه المضاد.

وفي مجرى الصراع تتلاقح القوى المتناقضة مع النمو التابع والامتيازات والتي تطورت من مواقع التخلف إلى مواقع التقدم، مع قوى التقدم التي هي أصلاً خارج هذه المواقع. ومن هذا التلاقح تنتج قوى جديدة ذات وعي جديد أوسع تمثيلاً وأعمق جذوراً وأكثر قدرة على الفعل في اتجاه التغيير، نحو مواقع أكثر تقدماً. وإذ ذاك وفي مجرى الصراع ذاته، تستنفر قوى التقدم جهوداً أشد كثافة لتطوير علاقات التخلف إلى علاقات وطنية ـ طبقية ـ قومية، هادمة بذلك كل مرتكزات الإقطاع والبورجوازية التابعة، وكل القيم التي افرزاها، وكل الفرص التي توفر شروط استغلال علاقات التخلف لصالح الاستغلال والتبعية. والوسيلة المثلى للوصول إلى ذلك هي تجذير الانقسامات الأفقية في قوى التخلف. رغم أن هذه الانقسامات لن تكون أفقية تماماً، بسبب جملة العوامل التي تتشابك في ساحة الصراع، وهي عوامل طبقية وقومية ووطنية في آن واحد، مع اختلاف في الأولويات والمراحل والأساليب والتحالفات.

وعند هذا المستوى من التطور تنتفي الحاجة للاندماج في علاقات التخلف بهدف تطوير قواها، وتحتل مكانها الحاجة لصهر هذه العلاقات في بوتقة العمل الوطني والطبقي والقومي، ذي الخصائص المماثلة، والخلق والالتزام المماثلين. ومن عملية الصهر هذه تنتج قوى جديدة بخصائص جديدة، تتناقض جذرياً مع خصائص بنى الاستغلال والتبعية، وتتناقض بالتالي مع الأسس المولدّة لقيمها وسياساتها وممارساتها. وهذا التحول في الخصائص، يحدث تحولاً في وزن القوة ونوعياتها وقدراتها، يتولد عنه وضع جديد أكثر ملاءمة لقوى التقدم، وأشد ارباكاً وإضعافاً لبنى الاستغلال والتبعية وسلطاتها وأدواتها.

وخلال هذا المسار الطويل تنهار ركيزة من ركيزتي التكامل بين البنى الطبقية المندمجة بالنشاط التابع، وعلاقات التخلف. ومع هذا الانهيار يضعف وزن الركيزة الثانية في مجرى الصراع. وهنا يتحقق انتصار كبير لقوى التقدم. وكل انتصار لهذه القوة يقابله تراجع لقوى الاستغلال والتبعية. وأهمية هذا الانهيار تتحدد على ضوء وزن علاقات التخلف في جيوش الأنظمة وقوى أمنها. وهو وزن بالغ التأثير في كافة الأقطار العربية، وهو استفزازي للغاية في عدد منها. وكل أنظمة الاستغلال والتبعية تستند إلى هذا الوزن في بقائها وممارساتها وصراعاتها. ورغم اختلاف النسبة بين نظام وآخر، فإنها تظل مرتفعة في كل الحالات. وخلف هذه العلاقات ترسم الخطوط والسياسات المجسّدة للتبعية والامتيازات.

وعندما تنهار هذه العلاقات تغدو قوى الامتيازات عارية في معركتها مع النقيض، وفاقدة لأهم نقطة ارتكاز ترتكز إليها. بينما يكون النقيض قدأضاف إلي قواه قوى جديدة، وإلى وزنه وخصائصه، وزناً وخصائص جديدة، تحدث ميزاناً جديداً في صراع الأضداد.

٢ ـ توضّع التمايزات الطبقية قومياً:

إن التمايز الطبقي الحاد، والتقارب في التمايز بين النموذجين، لم يحدثا فقط في النطاق القطري، وإنما في النطاق القومي أيضاً، بين قطر وآخر، ومجموعة وأخرى. فما هو مدى التمايز في الدخول بين مجموعات الدول العربية؟

لقد كرّس الباحثون المختصون مقياساً للتقسيم وفق الدخول. فتوزعت المجموعات العربية كما يلي: ١ ـ النفطية، وتضم: السعودية ـ الكويت ـ الامارات ـ عمان ـ البحرين ـ قطر. ٢ ـ شبه النفطية، وتضم: العراق ـ الجزائر ـ ليبيا ٣ ـ النامية، وتضم: مصر ـ تونس ـ سورية ـ المغرب ـ الأردن ـ لبنان. ٤ ـ الأقل نمواً، وتضم: السودان ـ اليمن الشمالي ـ اليمن الجنوبي ـ الصومال ـ موريتانيا ـ جيبوتي. وقد توضع التمايز عام ١٩٨٥ وفق الآتي:

النصيب من السكان	الأقطار النفطية	شبه النفطية	الأقطار النامية	الأقطار الأقل نمواً
في الوطن العربي	٪٨،٥	٪٢١،٦	٪٤٩،٤	٪٢٠،٥
النصيب من الناتج المحلي	٪٤١،٢	٪٣١،٥	٪٢٤،٧	٪٢،٦

المصدر: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي ـ التقرير النهائي ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ٨٨ ـ الشكل ٣ ـ ١ ص ١٧١ .

أما الفروق بالنسبة لدخل الفرد في العام ذاته عام ٨٥ فقد بلغت بين النفطية وشبه النفطية ٤،٣ مرة. وبين النفطية والنامية ١١،٣ مرة. وبين النفطية والأقل نمواً ٣٠ مرة .[١] أما الفارق بين أعلى دخل للفرد [٢]وهو في الامارات ٥٥،٢٤٦ دولاراً وأدنى دخل للفرد وهو في الصومال ١٩٣ دولاراً فقد زاد على الـ٢٨٧ مرة.

هذه الفروق الكبيرة في مستوى الدخول ليست ناجمة عن العمل المنتج ولا عن تطور في قوى الانتاج، ولا عن نظام اجتماعي سياسي متقدم، وإنما عن عامل طارىء هو النفط، وبالتالي فهو امتياز جغرافي تتمتع به أقطار بعينها، وتمتلك حق التصرف فيه الطبقة المهيمنة في كل من هذه الأقطار، وتشارك في هذا الحق الامبريالية العالمية واحتكاراتها بنسب تزيد

١ ـ مجلة الوحدة ـ العدد ٤٥ ـ حزيران ١٩٨٨ ـ ص٣١٨

٢ ـ التقرير النهائي ص ٣١٨

أو تنقص، لكنها نسب طاغية على كل حال. وأرقام الودائع والاستثمارات والواردات والعقود مع الشركات الرأسمالية، تكشف عمق هذه المشاركة. فحتى عام ٨٥ لاتتجاوز نسبة الأموال النفطية في الوطن العربي ١٪ من حجم الأموال العربية المستثمرة[1] في الخارج، أي في الدول الرأسمالية. والأرصدة الخليجية عام ٨٦ في الولايات المتحدة وحدها تقدر بـ ١٠٠ مليار دولار أرصدة حكومية و ١٣٠ ـ ١٥٠ أرصدة القطاع الخاص، وذلك حسب تقديرات الاقتصاديين. أما واردات الدول الخليجية من الدول الرأسمالية لعام ٨٣ مثلاً فتفوق الـ٧٠٪ في أقطار والـ٨٠٪ في أقطار أخرى.[2] وقد رأينا سابقاً أن قيمة العقود مع شركات رأسمالية بلغت أكثر من ٣٧١ مليار دولار بين عامي ٧٦ ـ ٨٣ .

هذه المشاركة القائمة على التبعية بين أنظمة النفط والامبريالية العالمية واحتكاراتها، تستدعي تبعية موازية على الصعيد السياسي والثقافي والعسكري. ومن خلال المعونات المالية وشبكة العلاقات الاقتصادية، يمتلك الشريكان قدرة التأثير في تكوّن ومسار البنى الطبقية الموازية في الأقطار الأقل دخلاً. ويمتد هذا التأثير من التكون إلى القرار إلى النظام. ويتحدد مستوى التأثير بوزن التدفق المالي من الشريكين، وبعمق التبعية الناجمة عن شبكة العلاقات الاقتصادية. وفي سياق ذلك يبدأ الناتج السياسي للتدفق المالي وشبكة العلاقات بالتنامي. ويتكامل هذا الناتج مع التقارب في التمايز الطبقي، فتتلاقى الخطوط العامة لجوهر النظام الطبقي السائد، وتبقى الهوامش. ويتحول هذا التلاقي إلى دعم متبادل في الأوزان: العسكرية والمالية والسياسية والأمنية. وتستثمر علاقات التخلّف في هذا الدعم المتبادل. ولكل بنية رصيدها في هذا المجال. ويستثمر الاعلام في دعم خطوط التلاقي. ويزوّر الفكر ليغدو في خدمة الاتجاه ذاته. ويختنق الفكر المعارض أو يظل خارج الحدود. وهكذا تصبح لوحة البنى الطبقية السائدة شديدة التماسك والانسجام، رغم التشوهات الناجمة عن صراع الهوامش.

فعمّ تنجم صراعات الهوامش؟

إنها تنجم عن خصوصيات التوضع السياسي والجغرافي والبشري والطبقي في كل قطر أو مجموعة أقطار. وتبعاً لهذه الخصوصيات تختلف المصالح والهموم. وتبعاً لها تتولد النزاعات حول الحدود وحصص الانتاج والمياه والمرور والجمارك وحقوق العمل والنفوذ الاقليمي وتضخم مركز القرار... مثلما تتولد حول الحروب والتسويات مع الكيان

١ ـ حسب حلقة دراسية عقدت في دمشق ٨٥/١٢

٢ ـ في العقد العربي القادم ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ ٨٦ ـ ص٩٩ جدول تفصيلي.

الصهيوني وإيران وتركيا واثيوبيا وتشاد.. وهذه الصراعات قد تصل إلى حدود الصراع المسلح وقطع العلاقات وطرد العمال وايقاف المساعدات والدخول في أحلاف داخلية وخارجية.. لكنها تظل في هوامش النظام وليس في جوهره. لماذا؟

لأن الصراع في الجوهر يدور بين نظامين نقيضين في الاقتصاد والايديولوجيا والسياسة. ولكل منهما نمط انتاجه. ويحتل موقع القيادة في كل منهما قطب طبقي مناقض للآخر. وفي واقعنا المشخص لاوجود لهذا الصراع، لأنه لاوجود للنظام النقيض. وفي مرحلتنا الحالية يتم التعبير عن هذا التناقض، بالموقف النظري والعملي من كل ركن من أركان التحرر. ولاوجود لهذا الموقف المتناقض. ويتم التعبير عنه بالصراع حول الشروط المادية التي تمهد للانتقال نحو الاشتراكية العلمية في النطاق القومي، وحول الشروط التي تدع الآفاق مفتوحة أمام هذه الاشتراكية لتجدد ذاتها باستمرار، ولتتكيف مع كل جديد يقود إليه التطور. وهذا الصراع غير قائم أيضاً. بل العكس من كل ذلك هو القائم، ويتجسد هذا العكس، ببنى طبقية سائدة متقاربة من حيث التكون، والتمايز الطبقي، والتبعية للرأسمالية العالمية، والمواقف العملية من أركان التحرر، والممارسات الداخلية، والاستغلال، وخلق التعامل مع المواطنين. وبالتالي لايبقى مجال للخطأ في التقدير حول طبيعة الصراع ودوافعه وحدوده. والتزييف لايحوّل التقارب إلى تناقض. والتمايز إلى تكافؤ، والتبعية إلى عداء، والتضاد مع التحرر إلى تجسيد له، والقمع والفساد والانحطاط الخلقي والإثراء وإذلال المواطنين والاستغلال الطبقي، إلى نقيض له.

إن التكتلات التي قامت في نهاية عقد الثمانينات تؤكد هذا التقارب. وإعادة الأنظمة العربية لعلاقاتها مع النظام الحاكم في مصر، رغم وجود السفارة الاسرائيلية في القاهرة تؤكده أيضاً. وإقفال كافة الحدود العربية أمام المقاومة، والإجماع في قمة الدار البيضاء - أيار ٨٩ يثبتان هذا التقارب. والطوق الحديدي حول كل حركات التحرير، يؤكد الأمر نفسه. وإذا كانت بنى الاستغلال والتبعية تصور الإجماع، والتقارب على أنهما موقف قومي مسؤول، فمن الغباء ونحر الذات وطعن التقدم، أن تشارك قوى وطنية وتقدمية في هذا التزييف والتزوير. إن الأمور نسبية. نعم. إلا أن هذه النسبية تظل في حدود الجوهر ذاته. والجوهر ليس متطابقاً. ولايمكن أن يكون كذلك في الأنظمة والمجتمعات. وحدود النسبية تفرضها الخصوصية ومسار التطور. وهذه النسبية نفسها قد تقلصت كثيراً. وتقلصها يتزامن مع تزايد التقارب في التمايز والتبعية. وتظل النسبية تتقلص إلى أن يخلق التمايز والتبعية نقيضيهما. وإلى أن تخلق مفرزاتهما نقائضها.

والآن، ما هو تأثير هذه الفروق في الدخول بين قطر وآخر ومجموعة وأخرى، (على الوحدة والصراع ضمن البنى الطبقية السائدة: بنى الاستغلال والتبعية؟ وهل تعمل هذه

الفروق على تمتين الوحدة الداخلية في كل بنية من هذه البنى، أم تعمل على تفكيكها؟ إن الأمر مختلف بين بنية وأخرى. ويعود الاختلاف إلى مستوى الدخل الذي تتصرف به هذه البنية أو تلك. فالبنية الطبقية السائدة التي تستحوذ على المستوى الأرفع من الدخول، قادرة على تقليص عوامل الصراع الضمني إلى حدودها الدنيا. ومن أجل هذا تقيم كل التحصينات حولها كي لايمس هذا المستوى. ويشمل هذا التحصين الحدود الجغرافية، أي الحدود السياسية للدولة. فبزوال الحدود يزول المستوى المرتفع من الدخول. ويشمل هذا التحصين الوسائل الأمنية والعسكرية لحماية الحدود من الزوال، ولحماية مستوى الدخول من النقيض. ولمضاعفة التحصين تستثمر كل التحالفات الإقليمية والاتفاقات الدولية. وللهدف نفسه تصاغ الأطر الاقتصادية، والأنظمة القانونية والسياسية، وتسخّر كل المؤسسات الدينية والتعليمية والثقافية والاجتماعية. وفي الوقت نفسه تغرق هذه البنى، القيادات الفاعلة بالامتيازات المادية والسياسية، ويطال الإغراق متنفذي القبائل والعشائر والأرياف والأحياء والأديان والفرق والمؤسسات... كما يطال العسكريين والأمنيين والفنيين والنقابات والنوادي والمديرين ومثقفي السلطة. وخلال ذلك تندمج هذه القيادات بالبنية الطبقية السائدة، وتصبح جزءاً عضوياً منها. وهكذا تتسع حدود البنية. ومع هذا الاتساع يتنامى وزنها وتأثيرها، وتتنامى قدرتها على حماية أمن النظام، وبالتالي حماية المستوى المرتفع من الدخول. وتقوم الإعانات المالية التي تقدمها لأنظمة الاستغلال والتبعية بدور مكمّل. فمن وظائف هذه الإعانات تسليف الخدمات كي تستعاد عند الحاجة دعماً عسكرياً أو سياسياً أو أمنياً. كما أن من وظائفها تحصين تلك الأنظمة ضد قوى التحرر في الداخل، وتمكينها من القيام بدور قمعي ضد قوى التحرر من الخارج.

وعند هذا المستوى من التمايز مع النقيض في الداخل، ومع البنى الموازية في الخارج. وعند هذا المستوى من التمثل والاندماج، تغدو كل الصراعات التي تنشب ضمن هذه البنية صراعات هامشية، تدور حول الأساليب التي تضمن القدر الأكبر من الهيمنة، والهامش الأوسع للتحرك، والتعامل الأفضل لتأمين الاستقرار وحماية النظام. كما تدور حول التبعية الأكثر ربحاً، لأي من مراكز الرأسمال العالمي. وحول تحسين الموقع السياسي والمالي لهذه الفئة أو تلك، ولهذا المستوى أو ذاك. وحول سلطة التقرير والصلاحيات والامتيازات، ودور رموز هذه الطبقة في السلطة. وهذه الصراعات تدور كلها ضمن النظام نفسه، والبنية الطبقية ذاتها. ومن هذه الصراعات يستفيد النقيض، لكنها استفادة بالغة الضآلة وكثيرة المزالق.

أما البنى التي تستحوذ على المستوى الأدنى والأكثر دنواً من الدخول فانعكاس الفروق في الدخول بين قطر وآخر ومجموعة وأخرى، مختلف ضمنها ومتنوع. والاختلاف والتنوع يعودان

إلى حجم التدفقات المالية، وطريقة استثمارها، والآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي خلّفتها. فالبنى الطبقية التي نالها نصيب وافر من المساعدات المالية، استغلت هذه المساعدات لتضخيم قواها العسكرية والأمنية، ولمنح هذه القوى امتيازات هامة، جعلتها قادرة على حماية أمن النظام الطبقي التابع المستغل، طيلة العقدين الماضيين، ولازالت. كما استغلت هذه المساعدات لتحقيق مستوى رفيع من الدخول للفئات الواسعة التي تتكون منها، ولتوسيع هذه الفئات، محققة بذلك هدفين اثنين: خلق تماسك بنيوي قوي ضمن هذه الفئات. وسعة انتشار فسيحة تؤمن هوامش حيطة واسعة للنظام. وفي الوقت نفسه تمكنت هذه البنى من دمج القيادات الفاعلة في أجهزة السلطة وأحزابها وتنظيماتها ومؤسساتها، ضمن البنى الطبقية ذاتها. وقد تحقق هذا الدمج من خلال الإغراءات المالية والسياسية، وتسهيل سبل الإثراء والانتقال الطبقي، والتلوث الخلقي والإداري والسياسي. وهذا الدمج أضاف لقوة الطبقة السائدة قوى جديدة. وكلما تعمق الدمج أضحت هذه القوة جزءاً عضوياً من طبقة الاستغلال والتبعية، وبالتالي جزءاً عضوياً من نظامها السياسي الاجتماعي ومن ممارساتها في الداخل والخارج. وقد أدّى ذلك كله إلى تغليب عوامل الوحدة على عوامل الصراع. وقد استغلت هذه المساعدات أيضاً لتعميق علاقات التخلف: القبلية والمذهبية والعائلية، بهدف استثمارها في خدمة النظام. وقد حققت في هذا الاتجاه نجاحات بالغة التأثير لصالح الأنظمة، وتدميراً شديد الفعالية للولاء الوطني والقومي والطبقي. وبهذين الأثرين المتناقضين، أضافت البنى الطبقية هوامش حيطة جديدة لأنظمة الاستغلال والتبعية، ودمرّت الكثير من خلايا المناعة في الوحدة الوطنية والقومية والطبقية.

لكن قدرة الأموال الوافدة ليست بدون حدود. فمنذ عام ٨٥ بدأت تتقلص. ومنذ عام ٨٨ وصلت حدّ التلاشي، وغدت مقتصرة على مساعدات الطوارىء كإنقاذ نظام من السقوط، أو مساعدة نظام جديد أسقط مستقبلاً وطنياً - ديمقراطياً، أو تكليف نظام بضرب أو احتواء قوى وطنية - ديمقراطية أو تحصين نظام ضد قوى التغيير. فقمة بغداد المنعقدة في تشرين ثاني عام ٧٨ مثلاً قررت لكل من سورية والأردن ومنظمة التحرير بالتسلسل سنوياً ولمدة عشر سنوات ١٨٥٠ مليون دولار و ١٢٥٠ و ٢٥٠ مليون دولار أما قمة بغداد أيار ١٩٩٠ فقد قررت للأردن فقط ٩٠٠ مليون دولار ولمرة واحدة ودون التزام محدّد. وعام ٧٨ عرض على النظام المصري - حسب السادات - مبلغ أربعة مليارات دولار سنوياً إذا تخلّى عن اتفاقات كامب ديفيد. أما عام ٩٠ فلم يعرض على النظام نفسه مليار واحد، رغم العودة إلى هذا النظام دون إلغاء كامب ديفيد، أو على الأقل إغلاق السفارة الاسرائيلية، وفي الوقت الذي يحاكم فيه النظام أبطال ثورة مصر.

إذن فالأموال الوافدة ليست بدون حدود، ومخصصات كثيرة رصدت سابقاً لأنظمة متعددة ولم تدفع، في حين أن اتساع دائرة المنتفعين وتزايد حاجاتهم يخلقان طلباً متزايداً

على التمويل. وهو تمويل ناضب، ونضوبه يستدعي التعويض. والتعويض الخارجي يتناقص بقوة. فيتم التسابق على اعتصار مصادر الدخل المحلية، فيحدث التنافر فالتصالح فالتقاسم فالتصادم. إلاّ أن هذه المصادر لاتستطيع تلبية حاجات الاستهلاك التي تضخمت في مراحل التدفق المالي. ولذلك لابد من تلبيتها على حساب الانتاج. فيتناقص الانتاج. وإذ ذاك تغدو الأزمة أزمة انتاج وأزمة عادات استهلاكية. ومن جديد يتم التوجه نحو الخارج نحو مصادر التمويل النفطية والرأسمالية. فيزداد القرار ارتهاناً. لكن التمويل الخارجي لايفي بالحاجة. لذلك تظل الأزمة مفتوحة. فيتم تكثيف النهب والرشاوي والسرقات والعمولات والتهريب والتسلط على المواطنين، والابتزاز. فتتضاعف النقمة، وتصبح الأزمات الحياتية خانقة لدى أغلبية الشعب، دون أن تحل نهائياً أزمة البنى الطبقية السائدة. وتضاف إلى ذلك عودة العمال من أقطار الخليج وأقطار النفط الأخرى، وعودة الفنيين والموظفين كذلك. وهذه العودة تسبب تعقيدات مركبة: استيعابهم في العمل، والخدمات الاجتماعية الإضافية، وخسائر التحويلات المالية.

وخلال ذلك تتغير مواقع كثيرة بأساليب عنيفة أو سلمية. وقد يكون التغيير في قمة الهرم أو أطرافه. كما يكون في تبديل سلطة التقرير بين فئة وأخرى: تجارية ـ مالية ـ زراعية ـ صناعية ـ عسكرية... لكن التبديل في كل الحالات لايتناول جوهر النظام ولابنيته الطبقية القائدة. ولذلك فإنه قد يؤدي إلى إضعاف طبقة الاستغلال والتبعية، أو إلى ترميم خلاياها المتآكلة. وقد يؤدي إلى كسر حدة الاستغلال والتسلط والفساد وإلى فتح منافذ واسعة أمام الطبقات الشعبية وقواها كي تشارك في السلطة وتمارس بعضاً من حرياتها، وتفرغ قدراً من حقدها الطبقي. أو قد يؤدي إلى إعادة تنظيم سبل الاستغلال والفساد والتسلط والهيمنة الفعلية على القرار، وفق أسس أكثر تقدماً وحنكة ومرونة. هذه الصراعات الضمنية وما ينتج عنها، يستثمرها النقيض الطبقي وقواه وتحالفاته لصالح المستقبل الذي يعمل على صنعه. ولهذا الهدف يسعى إلى زيادة الإضعاف بدل الترميم. والإفادة من المنافذ المفتوحة في جدار الرعب، ليكثف ضرباته ضد الاستغلال والتبعية والتسلط والفساد. ثم يوظف ثمار هذه الضربات لفتح منافذ جديدة. ويوسع هذه المنافذ من جديد حتى زوال الجدار. وهنا يغدو الصراع بين النظام ذاته بصيغ جديدة. والنظام البديل بقيم وصيغ بديلة.

وأما البنى التي لم ينلها نصيب وافر من المساعدات، فقد غزاها نمط الاستهلاك السائد وعدوى الإثراء السريع، دون أن يترافقا مع التمويل الكافي، ولذلك فإن التنافس توجه إلى مصادر الدخل المحلية. وكلما تفشى نمط الاستهلاك والعدوى، يزداد التنافس حدة، ويتحول إلى صراع. ويدور الصراع بين الفئات الزراعية والصناعية والمالية والتجارية والعسكرية والأجنبية، كما يدور بين رجال الأعمال والمهربين والمرتشين ومتلقي العمولات.

ولكل فئة رموزها وقواها وأساليبها. وتوظف في هذا الصراع كل ولاءات التخلف من العائلة إلى القبيلة إلى المنطقة إلى الطائفة. وكل فئة تعمل على استثمار المتنفذين في الجيش وقوى الأمن. فيترنح النظام. وقد تسقط رموز وتأتي رموز جديدة. لكن مراكز التمويل لا تتحرك. فيتكثف الصراع. ويتنامى النقيض. فيتقدم التمويل الخارجي: النفطي والرأسمالي العالمي. وإذ ذاك يعود التوازن. ومن جديد يعود الصراع حول توظيف التمويل الخارجي لصالح هذه الفئة أو تلك. ولتخفيف حدة الصراع وتوفير مصادر الإثراء يزداد الارتهان للخارج. لكن التمويل محدود. وعلى قلته قلّما يتجه نحو الإنتاج. فأجهزة الأمن الطبقي وعدوى الإثراء وعادات الاستهلاك، تمتص التمويل الخارجي، كما تعتصر مصادر الدخل المحلية. وهكذا تبقى الأزمة مفتوحة. فتحدث تبدلات لكنها ضمن النظام نفسه. وهنا أيضاً قد تضعف التبدلات النظام القائم، وقد تمنحه فرصاً إضافية للحياة.

وبأساليب جديدة وصيغ جديدة تتناسب مع كل وضع خاص، تسعى قوى النقيض الطبقي وتحالفاتها إلى استثمار الصراع. فتنتزع بعض المكاسب، وتسعى لتوسيعها. بينما يعمل النظام لتحويلها إلى مكاسب شكلية. وبين الاتجاهين يدور الصراع بين النقيضين، وحسب شدة هذا الصراع يأتي التمويل من جديد، ولكنه أكثر ضآلة. وهكذا يحدث التكرار. ومع كل تكرار دروس. وتوظف الدروس الجديدة في التنافس والصراع ضمن فئات النظام، كما توظف في الصراع بين النقيضين. ويستمر التكرار والتنوع والتوظيف، إلى أن يتغير ميزان القوى على الصعيدين: الوطني الخاص. والقومي العام.

وماذا عن تأثير الفروق في الدخول بين قطر وآخر ومجموعة وأخرى، على الوحدة والصراع ضمن النقيض الطبقي؟

هذا النقيض وما يجاوره من شرائح الفئات الطبقية الوسيطة، هو المتضرر الأكبر من هذه الفروق. فالمساعدات المالية لا تنعكس ارتفاعاً في مستوى حياته وتطويراً لقواه المنتجة، واستيعاباً للعمالة الجديدة، وتحريراً لإرادته الوطنية، وتقوية لوسائل صراعه ضد الأعداء الخارجيين، وإنما تنعكس تضخماً في أجهزة الأمن، وتنوعاً في فنون القمع، وتوسعاً في الفئات المستهلكة، وتعميماً للاستهلاك الكمالي، وتعميقاً للفجوة بين الطبقات، وتوغلاً في التبعية، واستسلاماً أمام الأعداء.

والأسعار لم تعد متوازية مع متوسط الدخول. فمقابل كل ارتفاع في الدخل، يتضاعف الارتفاع في الأسعار مرات عدة. ودون تلوّث لا يستطيع مجاراة هذا الارتفاع. وحتى فرص التلوّث ليست متاحة إلاّ لملحقات السلطة. وهو لا يملك إلاّ جهده، وإن كان مالكاً فهو مالك صغير. وبالتالي فهو لا يتمكن من تأمين الضروريات. وهكذا فإن حدة التمايز تولد لديه حدة الصراع. والغلو في البذخ والفساد يشحن حقده الطبقي بحقد جديد. وارتهان القرار الوطني

يستفزّ حسّه الوطني. واستنفار العلاقات المرضية واستغلالها من قبل بنى الاستغلال والتبعية، يستثير وعيه الوطني - الطبقي. وتضخيم دور الفرد ينمي لديه القيم الجماعية. وطغيان دور الأمن الطبقي على الأمن الوطني، يضطره للبحث عن أساليب هدم هذا الطغيان.

هذا الوعي المتنامي يغذي حدة الصراع بشحنة جديدة، فتتضاعف هذه الحدة. وتضاعفها يتحول إلى وعي إضافي. وهما معاً يحققان مكتسبات جديدة. والمكاسب تستجر المكاسب. والسلطة الطبقية تتراجع أو تبطش. وكل تراجع يولد تراجعاً جديداً يقابله انتصار إضافي. وكل بطش يولد حقداً جديداً، وردّ فعل إضافي.

وإذا كانت هذه الفروق تخلق هذه النتائج لدى النقيض الطبقي، أفلا تخلق نتائج أخرى وباتجاه مضاد؟ نعم. وهي نتائج بالغة الخطورة. ففي بنية هذا النقيض وفي القطر الواحد المرسل للعمالة، يحدث الخلل بين العمالة المقيمة والمهاجرة بسبب التفاوت في مردود العمل نفسه. والتفاوت في المردود يولد تبايناً في مستوى الحياة والاهتمامات وطرق المواجهة. وهذا التباين ينعكس سلباً على فاعلية الصراع ضد بنى الاستغلال والتبعية. والهجرة تمتص جزءاً من البطالة ومن القوى العاملة. فيضعف وزن الصراع. وانسياب العمالة يحدث الخلل في البناء التنظيمي: السياسي والنقابي، فتخف قدرة النقيض وقواه وأحلافه على المواجهة.

وفي الوقت ذاته فإن العمالة الوافدة لبلدان الاستقبال لا تضيف وزناً نوعياً للحليف الطبقي. لأنها مؤقتة، وغير منظمة، ولا يربطها بالحليف رباط سياسي أو نقابي، بسبب فقدان أو ضعف التنظيم السياسي والنقابي على المستوى القومي. ولأنها مهددة وفاقدة للضمانات. وغير مستقرة. وفوق ذلك لأنها تشعر بالغبن والتمايز. فعائدات العمل ليست واحدة، ومثلها الخدمات الاجتماعية وشروط التعامل. وينتج عن ذلك تباين في الاهتمامات، وتعارض في الأولويات، وبالتالي تصدع في الوحدة. ولولا هذه الظروف لأضافت العمالة العربية الوافدة للحليف وزنا نوعياً يقلب موازين القوى "فقد ارتفع عدد العمال العرب الذين هاجروا للأقطار النفطية من ١،٦ مليون عام ٧٥ إلى ٣،٧٥ مليون عامل عام ٨٥ وتوزعت الزيادة حسب القطاعات ٣٣،٥٪ في الخدمات ٢،٥٪ في البناء و١٤،٦٥٪ في الصناعة التحويلية و١٧٪ في التجارة والمال"[١]. وأهمية هذا الحجم تكمن في مقارنته بحجم السكان في أقطار الخليج النفطية والمقدرة عام ٩٠ بين ٢٠،٥ مليون نسمة"[٢]. و٢٢،٥ .

إلاّ أن الأثر الأكبر للفروق في الدخول بين الأقطار والمجموعات، ينتج عن الفروق

١ - مجلة الوحدة - حزيران ٨٩ - ص٦١ ٢ - المستقبل العربي ٨٩/١٢ ص١١٥

الموازية ضمن هذا النقيض ذاته. والفروق تتحول إلى مكاسب وخدمات وأذواق وامتيازات متباينة. وتذويب هذه الفروق لا يتم إلاّ بوحدة الطبقة. وهذه متعذرة دون وحدة سياسية. وتعذرها يقود إلى تعذر وحدة الصراع. وفي هذا إضعاف كبير لفاعلية الصراع. لكن الذي يخفف من هذا الإضعاف هو الحجم الكبير لقوى النقيض التي تتقارب مداخيلها واهتماماتها ومصالحها. وفي هذا التقارب تكمن إمكانية تحقيق الوحدة الطبقية وما ينجم عنها من وحدة في الصراع. فالتفاوت الهائل في الدخول والخدمات الاجتماعية والمكاسب قائم بين المجموعة الأولى: المجموعة النفطية. والأخيرة: الأقل نمواً. وبين هذين المستويين من الدخول يستحيل تحقيق الوحدة الطبقية، دون ظروف جديدة تؤدي إلى التقارب في الدخول. لكن نسبة سكان الأقطار النفطية هي ٨،٥٪ فقط. والقوى العاملة المواطنة هي عام ٨٥ (٣١،٤٪) من مجموع القوى العاملة. وحسب التقديرات لن تتغير هذه النسبة عام ١٩٩٠ . ومعظم العاملين من المواطنين يعملون في الوظائف المدنية والعسكرية. إذن فنسبة المنتمين إلى النقيض الطبقي من هذه الأقطار هي نسبة ضئيلة. بينما نسبة سكان الأقطار النامية والأقل نمواً هي ٧٠٪ والنقيض الطبقي في هذه الأقطار هو الذي يشكل النسبة الكبرى من النقيض على المستوى القومي. والوحدة الطبقية قابلة للتحقق نسبيا بين النقيض في هذه الأقطار والنقيض في الاقطار شبه النفطية والتي تشكل ٢١،٦٪.

لكن عاملاً آخر يقوم بفعل معاكس لفعل الفروق في الدخول وما تحققه من مكاسب للنقيض في الأقطار النفطية. وهو التمايز الطبقي الحاد في الأقطار النفطية. فحتى عام ٩٥ تظل الأقطار النفطية الستة تحتل المراتب الأولى في سلم التمايز. وبعد ذلك يختلف الترتيب لكن التمايز الحاد يظل قائماً. ولهذا التمايز سياساته وقيمه وممارساته. وهي تتناقض مع قيم وسياسات وممارسات النقيض. والنقيض الطبقي في هذه الأقطار غير قادر على احداث التغيير الجذري دون الاندماج في الصراع الطبقي القومي في حقوله الاقتصادية والايديولوجية والسياسية، لأن البنى السائدة في هذه الأقطار قوية بإمكاناتها وأدواتها وتحالفاتها ودورها القيادي في النظام الطبقي العام. ولأن النقيض الطبقي ضعيف[1] نسبياً في قوى العمل. ولأن شرائح واسعة منه قد أفسدتها السلطات والإغراءات المالية والخلقية والسياسية، ففقدت كل ارتباط لها بالهموم القومية والوطنية والطبقية. ولأن بنى الامتيازات والتبعية قد عمقت ضمن هذه الشرائح كل ولاءات التخلف: الدينية والمذهبية والقبلية والعائلية.

ومع كل هذه الظروف يغدو اندماج النقيض في هذه الأقطار في الصراع الطبقي

---

١ ـ تقدر العمالة غير المواطنة عام ٩٠ بين ٧ ـ ٨ ملايين عامل.

القومي. هو السبيل الوحيد للتغيير. ولهذا الصراع مستلزماته من حيث التنظيم السياسي والنقابي، ومن حيث الوعي، ومن حيث الممارسة. وهذه المستلزمات تعمق الاندماج. والاندماج يتناقض مع إفرازات الاستغلال والتبعية. ومع تفاقم الظروف المالية لأقطار النفط، تتقلص فرص الإفساد والإغراء. ومع تكالب البنى السائدة على العمالة الرخيصة، تبدأ البطالة [١] بالظهور في أوساط الفقراء. ومع تزايد ضبط النفقات يختفي الكثير من الخدمات الاجتماعية، دون أن يختفي التمايز. بل ويظل التمايز طيلة عقدين يتراوح بين أكثر من ست وأكثر من تسع مرات ضمن المجموعة النفطية بين أغنى ٥٪ وأفقر ٥٠٪ من السكان. وهذا التمايز يشكل مصدر استفزاز دائم يولّد فعلاً مضاداً، يندمج في الفعل الطبقي، القومي العام. هكذا يحتدم الصراع الضمني في النقيض بين فعل الفروق في الدخول وفعل التغيير. والناتج الإيجابي لهذا الصراع يضيف إلى وزن النقيض المماثل قومياً، وزناً جديداً. ولكنه وزن نوعي بسبب الآثار التي يحدثها في تقليص فاعلية الدور المضاد للتحرر، الذي تقوم به الأنظمة الحاكمة في الأقطار النفطية.

وإذا كان التفاوت في الدخول بين المجموعات يسبب الانفصام في وحدة الصراع ضد الخصم الطبقي، وضد سياساته وممارساته، ويسبب الانفصام في الهموم الطبقية ـ القومية، وبالتالي يخفف الوزن النوعي للبنى الطبقية المستغلّة مقابل الوزن النوعي لبنى الاستغلال والتبعية، فإن تشكل النظام الطبقي العام الناجم عن التقارب والتداخل في التمايز، يولّد تحريضاً مضاداً للانفصام. فوحدة الجوهر في النظام الطبقي العام، تعبر عن ذاتها في وحدة العمل المضاد للنقيض، وفي وحدة الخط السياسي العام، والنظام الاجتماعي العام، وما ينتج عنهما من ممارسات. وهذه الوحدة تتحول إلى دعم متبادل: مالياً وعسكرياً وأمنياً وسياسياً. وهذا الدعم الذي يتكرر ويتنقل، يستدعي دعماً مضاداً، لا يولد ناضجاً، لكنه يتكامل لدى كل تكرار. وهذا الدعم الناجم عن الضرورة يتعارض مع الانفصام في وحدة الصراع والهموم. وكل تكرار في الدعم المتبادل، يقلّص من آثار الانفصام. وكل تقليص يتحول إلى دعم جديد. وتراكم الدعم المتبادل يخلق بذور الوحدة في الصراع والهموم. والبذور تنتج وحدة طبقية. تؤدي بدورها إلى إضعاف النظام الطبقي العام، فيحدث بعض التبدل في موازين القوى. ويظل الصراع بين النقيضين والخطين والنظامين مفتوحاً.

والفئات الطبقية الوسيطة هي الأكثر تأثراً من هذه الفروق في الدخول بين الأقطار

---

٢ ـ مطلع عام ١٩٩٠ وصل عدد العاطلين عن العمل في السعودية نصف مليون انسان حسب تقرير صادر عن لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في السعودية في آذار ١٩٩٠ حتى في حال المبالغة فإن مجرد وجود البطالة وفي السعودية بالذات، هو مؤشر هام.

والمجموعات. فالآثار التي تخلّفها هذه الفروق في قيم الانتاج والاستهلاك والسلوك، وفي تنقل رؤوس الأموال والعمالة، وفي الأذواق والأسعار ومستوى الحياة، وفي النظم السياسية والعلاقات الاجتماعية، وفي التحالفات المحلية والقومية والدولية.. كلها تفعل فعلها في التكوين البنيوي للفئات الوسيطة. فترتفع شرائح منها وتنخفض أخرى. وتهبط إليها شرائح من الفئات العليا، وترتفع إليها شرائح أخرى من الفئات الدنيا. وهذه الحركة الدائمة تجعل بنيتها مهلهلة، متبدلة، متغيرة، غير قادرة على التماسك، وعلى بلورة خط وطني - طبقي متميز، وبناء تنظيمات سياسية ونقابية تعبر عن هذا الخط.

نعم. إن الصعود والهبوط أيضاً قائمان في النقيضين. إلاّ أن التبدل الأكثر سرعة وشمولاً يحدث في هذه الفئات. فبعض هذه الفئات مالك ومنتج، لكن قيم الملكية والانتاج تخضع للتغير المستجد، حسب السوق والحاجات والأذواق. وهذه بدورها ترتبط بالاتجاهات التي ترسمها الفئات السائدة. وهي فئات تابعة على العموم. ومركز الثقل فيها للشرائح التي تتضخم على حساب المنتجين الحقيقيين، ومصادر الدخل العام. كما تتضخم من خلال الارتباط بالاحتكارات العالمية. ووفقاً لهذه الاتجاهات تتغير القيم وظروف السوق ومنافع الملكية. فتصعد القيم الفعلية للملكية والانتاج أو تهبط. ويزداد الطلب على هذا الصنف حيناً وعلى ذاك حيناً آخر. ويرتبط اتجاه التبدل بمصالح الفئات العليا التي تتحكم بظروف السوق: استيراداً وتصديراً. وإغراقاً واحتكاراً. وتنتقل منافع الملكية المنتجة من الانتاج إلى نشاطات أكثر ربحاً، كالبناء والتجارة والسياحة والمنشآت الفنية والرياضية والاستعراضية... وهذه التبدلات تؤدي إلى تغيير في المواقع والنشاطات و الاهتمامات، وإلى صعود أو هبوط في سلم الدخول.

وبعض هذه الفئات يعمل في الخدمات. لكن الإفلاس أو الإثراء في هذه النشاطات غالباً ما يخضع للموقع من السلطة. وعلى ضوء ذلك يتم الارتفاع أو الهبوط. وبعضها ينشط في مجالات التهريب والسمسرة والمضاربات. وهذا النشاط يخضع للظروف ذاتها. وبعضها يعمل في الصناعات الوسيطة، وهذه الصناعات قد تزدهر وقد تفلس تبعاً لمصالح سلطات التقرير. والوظائف التي تشغلها الفئات الوسيطة قد تقود إلى الفقر أو إلى البحبوحة. حسب وفرة الابتزاز ومصادر الدخل الإضافية. وهما معاً منوطان بالموقع من الفئات السائدة. والمهن التي تمارسها هذه الفئات ترتبط بالشروط المادية التي توفرها الفئات السائدة، وبالمضمون الاقتصادي - الاجتماعي للنظام الذي تبنيه. وهما معاً نابعان من مصالح هذه الفئات. ويتبدلان وفقاً لتبدل هذه المصالح.

وهكذا فإن التحول الأساسي في الفئات الوسيطة صعوداً أو هبوطاً لا يعتمد من حيث الجوهر على العمل المنتج أو الحيازة أو القيمة أو النوع أو المهارة، وإنما على شروط مادية

وفرّها شكل مشوّه من أشكال التطور التابع، وغذتها مفرزات عصر النفط. وهذا الشكل قد استدعى النظام السياسي ـ الاجتماعي المماثل. ولذلك فإن التحول الناجم عن هذه الشروط مرتبط بهذا الشكل المشوّه والنظام الذي أفرزه. وبالتالي فهو يؤدي إلى صعود خارج شروط التطور الطبيعي، وإلى هبوط مماثل. وينتج عنه تفكيك للروابط الطبقية بين فئة وأخرى وضمن الفئة ذاتها. والتفكك يقود إلى تعارض أو تباين في التوجهات والاهتمامات، حسب المواقع التي قاد إليها التحول. ويقود بالتالي إلى تعارض أو تباين في التنظيمات السياسية والنقابية التي تجسد هذه التوجهات والاهتمامات. ومع كل تفكك جديد تزداد القوى تعدداً وتنافراً وتآكلاً، دون أن يقود التعدد إلى غنى التنوع. فغنى التنوع ينتج عن ضرورات التطور في مناخه الصحي. بينما التطور هنا هو تطور في إطار التبعية ومفرزات عصر النفط. وتبعاً لهذا التحول في المواقع تنشأ تحالفات جديدة وتختفي تحالفات قديمة. تنشأ خصومات جديدة وتختفي خصومات قديمة، لأنهما معاً يتبعان المصالح التي تولدها المواقع. وهذه المواقع متغيرة تغيّر الصعود والهبوط على سلم الدخول. وتبعاً لهذا التحول أيضاً تتغير الخطوط السياسية والنظرية، ومعها تتغير الممارسات والقيم.

مع هذا الواقع تنتفي قدرة الفئات الطبقية الوسيطة على التحرك باتجاه واحد. وتنتفي قدرتها على ضبط الصراع ضمن الهوامش. فهي بطبيعة تكونها غير موحدة المصالح، وقد زادها التباين في الدخول تمزقاً. وضاعف من حدة هذا التمزق الصعود الحاد أو الهبوط المماثل. وتبعاً لذلك فإن مولدات الصراع تتفاقم حسب المراحل وحسب الفئات، وفقاً للصعود والهبوط في مجال الإثراء والموقع السياسي، ووفقاً لطبيعة النشاط. وهذه المولدات تتغذى بدورها من كل علاقات التخلف: الدينية والمذهبية والقبلية والعائلية، وتغذيها. فتتغير ملامح الصراع وطبيعته وفئاته. ويفرض هذا التغير ذاته في الكتلة الشعبية للفئات الوسيطة، وتمتد آثاره للنقيض الطبقي، فتمتزج دوافع الصراع ضد الاستغلال والتبعية، بالعواطف والمنافع الناجمة عن علاقات التخلف. وبهذا التطور الجديد يخسر النقيض بعضاً من وعيه وذاته، وتخسر الشرائح المسحوقة من الفئات الوسيطة الوعي والذات نفسيهما، فتصطدم قوة النقيض في صراعه ضد بنى الاستغلال والتبعية، بقوة تبديد باتجاهات خاطئة. وفي هذه النتيجة انتصار كبير لجوهر النظام الطبقي العام، وخسارة مقابلة لمسار التقدم باتجاه النظام البديل.

ومن قوة التبديد هذه يستفيد النظام فيقدم لها الدعم. فتتزايد وزناً وانتشاراً. وهذا التزايد لا ينحصر بالفئات الوسيطة، بل يطال فئات النقيض أيضاً، فيتعرض اتجاه الوحدة في الوعي، والوحدة في الطبقة لاختراقات إضافية. وفي هذا انتصار جديد للنظام الطبقي. فيستثمر النظام هذا الواقع الجديد لتحقيق المزيد من الإضعاف لقوة النقيض. وهذا

الإضعاف يفتح فرصاً إضافية أمام قوة التبديد. فتزداد نمواً في الوزن ومدى الانتشار. لكن قوة التبديد هذه ليست متجانسة. فبمقدار ما توحدها الولاءات الدينية والمذهبية والقبلية والمحلية، تفرقها المصالح والاتجاهات الوطنية والقومية. هنا يبدأ التنوع في الخطوط السياسية والممارسات العملية والمواقف من قوى الصراع المتناقضة. ومع نضج هذا التنوع وتنامي قواه، تتوزع مواقف هذه القوى بين معارض للنظام ومندمج فيه. بين خصم للتقدم ومتفهم له أو متعاطف معه. هنا يبدأ النظام بسحب الدعم عن بعض القوى، ثم التضييق عليها، ثم الصدام معها، وتكثيف الدعم لقوى أخرى. لكن حدة التمايز الطبقي والتبعية ومفرزات عصر النفط، وما تولده كلها من سياسات وممارسات وقيم، توسّع مساحة التناقض بين البنى السائدة، وفئات واسعة من هذه القوى. والتناقض يتحول إلى صدام. وقد يكون الصدام دموياً وقد يكون سلمياً.

وسط هذا الصدام يقوم الوعي والمصالح بالدور الحاسم، فيتم التوجه نحو قيم وسياسات وممارسات وقوى، هي بذاتها قيم وسياسات وممارسات وقوى النقيض الطبقي: وطنياً وقومياً. أو يتم التوجه نحو تحسين النظام أو تجديده بصيغ وتحالفات وأدوار جديدة. ولكل من التوجهين نتائج بالغة الأهمية على مستقبل الصراع بين النقيضين. وهذه النتائج محكومة بالتحولات التي تزيد من وزن وحجم التوجه الأول، وتقلص وزن وحجم التوجه الثاني أو العكس. وقوة النقيض وتحالفاته تلعب دوراً أساسياً لصالح التوجه الأول، وقوة بنى الاستغلال والتبعية وتحالفاتها تلعب الدور المعاكس.

لقد تبلور الاتجاه الأول مبكراً في مصر لكنه لاقى قمعاً دينياً وأدبياً وسياسياً رادعاً. وهو يتبلور الآن بصعوبة وبطء. وتبلور أيضاً في السودان لكنه تعرض لاضطهاد عنيف وأعدم رئيسه * على يد النميري. وبالمقابل فقد رعى النظام الطبقي السائد في البلدين الاتجاه الثاني، واستثمره أفضل استثمار. ثم تحولت الرعاية والاستثمار إلى خصومة مع أجنحة وتعايش مع أجنحة أخرى. ومنذ حزيران ٨٩ تقف بعض أجنحة الجبهة الاسلامية في السودان خلف نظام عسكري بالغ السوء، أتى إلى السلطة ليقطع الطريق على مستقبل نظام وطني ـ ديموقراطي علماني. وفي تونس تمت الرعاية والاستثمار ثم تحولا إلى صدام دموي. وفي سورية تمت الرعاية والاستثمار في مطلع السبعينات ثم تحولا إلى صراع دموي عنيف دام أكثر من عقد. وفي الأردن لا زالت الرعاية والاستثمار قائمين مع بعض التوازن. وفي لبنان امتزجت الطائفة بالطبقة السائدة منذ الاستعمار ولا زالت. وما فتئت أدوات النظام والطائفة تخدم نظام الامتيازات والانعزال والتبعية. وقد نشأ تجمع علماني متحرر ضمن الطائفة ذاتها، لكنه سرعان ما انطفأ. وفي الجزائر ظلّ هذا الاتجاه يستغل المؤسسات الدينية وتعاطف السلطة، رغم التوترات والصدامات في السنوات

الأخيرة، إلى أن فاز على جبهة التحرير في انتخابات الولايات والبلديات في حزيران ١٩٩٠ * . هذه الأمثلة وهي الأبرز تشير بوضوح إلى أن الحصيلة سلبية حتى الآن. فتعدد النوابض بين المتضادات يخفف حدة الصراع الطبقي. والتداخل بين الوعي الوطني والقومي والطبقي وبين الولاءات المذهبية والدينية والقبلية والمحلية، يشلّ قدرة هذا الوعي. وقيم العدالة والحرية والمساواة وإنسانية الإنسان، لم تتحول إلى منهاج في كل قوى هذا الاتجاه. وهو الاتجاه المسيطر. ومثل ذلك قيم خط التحرر في كل مقوماته التي أفرزها مسار التطور. وهذه الحصيلة السلبية لا تتغير كثيراً نتيجة الدور الوطني البطولي الذي تقوم به بعض التنظيمات ضد العدو الصهيوني ومصالح الامبريالية العالمية. لأن هذا الدور لا يقع ضمن منظومة متكاملة من الأهداف والممارسات والعلاقات تخدم خط التحرر وقواه. ولأن هذا الدور نفسه كثيراً ما يترافق مع صراعات دموية أو اغتيالات، ضد قوى أو أشخاص هما في صميم العمل الذي يخدم هذا الخط. وهنا نعترف بأن لاهوت التحرير والثورة في أميركا اللاتينية خاصة، لم يجد له نظيراً بعد في وطننا العربي. وعندما يوجد هذا النظير وينمو تبدأ الحصيلة السلبية بالتبدل. كما تبدأ بالتبدل عندما تتحول شرائح واسعة من الاتجاه الثاني إلى الاتجاه الأول، أو عندما تغادر ذاك الاتجاه مباشرة إلى مواقع قوى التقدم ذات الانتماء الوطني ـ الطبقي. والقومي الطبقي. ولا يتم هذا التحول إلاّ من خلال تراكم الوعي والمصالح والتجارب في إطار الصراع بين الأضداد.

والصراع ضمن الفئات الوسيطة لا ينجم عن التناقض بين التطور في قوى الانتاج والتخلف في علاقات الانتاج بشكل أساسي. وإنما بين المستفيدين من فرص الإثراء التي يوفرها هذا النظام وبين الذين تتم هذه الفرص على حسابهم، كما تتم على حساب الوطن الذين هم جزء منه. وهذا الصراع هو الأكثر تأثيراً بسبب النظام السياسي ـ الاجتماعي السائد. إذ إن هذا النظام لا يسمح للدور المنتج بأن يحتل المركز القيادي ضمن الفئات الوسيطة، بل يوفر الفرص للفئات التي تقوم بدور الوسيط بين فئات سائدة غير منتجة، وفئات منتجة ومستهلكة مسحوقة، لتحتل هذا المركز. فللنظام التابع خصوصيات في مجرى التطور، وهذه الخصوصيات تحتم إعطاء الأولوية في القيادة والربح للفئات الأكثر تجسيداً للنظام نفسه. لكن الفئات المتضررة من هذا النظام، لا تستسلم لليأس. فبعضها يكافح لينتفع. وبعضها يقاوم النظام وهو يقاوم السقوط. وبعضها الآخر يترنح صعوداً وهبوطاً. ومن هذا الصراع يتغذى خط التقدم. فينسج التحالفات المرحلية مع القوى المتضررة من هذا النظام. ويشدد الصراع ضد القوى المندمجة فيه. ويعمل على شدّ القوى

☆ ـ الشيخ محمود محمد طه رئيس الحزب الجمهوري الاسلامي. ☆ ـ ثم انفجر الصراع المسلح ولازال.

المترنحة باتجاه خطه. ويدمج القوى التي تقترب منه ضمن قواه وتحالفاته. وفي إطار الصراع تنتقل قوى لخط التقدم وتبتعد أخرى، تبعاً لتطور الوعي والمصالح والهم الوطني العام. ومسار التطور يجدد ذاته، ويجدد قواه. يلفظ القوى التي تجاوزها المسار، ويستقطب القوى التي بات يجسدها. وكل خطوة في هذا الاتجاه تخلق ثقلاً جديداً للنقيض الطبقي وتحالفاته، وتراجعاً موازياً لبنى الاستغلال والتبعية وتحالفاتها. ويظل الصراع مفتوحاً.

٣ ـ آثار هذا التوضع الطبقي قطرياً وقومياً:

إن التوضع الطبقي ليس ثابتاً بل متحرك صعوداً وهبوطاً. وهو في تحركه لا ينتقل من النقيض إلى النقيض، وإنما من الفئات العليا إلى الشرائح التي تجاورها وبالعكس. ومن الفئات الدنيا إلى الشرائح التي تجاورها، وبالعكس أيضاً. وعدا ذلك هو الاستثناء. ولهذا التوضع آثار بالغة الأهمية. وهي آثار سلبية على العموم، لأنها نتاج التطور التابع والاستغلال الطبقي ومفرزات عصر النفط.

ففي مجال التبعية: تتضاءل إمكانات التطور المستقل، وتتنامى شروط التطور التابع. فوزن التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي تصاعد بحدة في عقد السبعينات. إذ ارتفع من ٥٠٪ عام ٧٠ إلى ٨٨٪ عام ٨٠ ولم تتغير النسبة كثيراً بعد ذلك. بينما لم تمثل مساهمة الصناعة [١] التحويلية عام ٨٠ إلاّ ٦،٦٪ وعام ٨٣ إلاّ ٨،٥٪ رغم تراجع دور صادرات النفط. وكي ندرك عمق التبعية في هذا المجال الذي يعبر عنه الاقتصاديون بمقياس الانكشاف الاقتصادي. نقارن بين [٢] الوطن العربي الذي بلغ فيه هذا الانكشاف عام ٨٠ (٨٨٪) والعدو الصهيوني ٦٤٪ وأميركا ١٨٪ وتركيا ١٨٪ وهي مقارنة تدعو إلى الكآبة.

ولكن في أي اتجاه تتجه هذه التبعية الناجمة عن حدة الانكشاف؟ وللإجابة، نورد العلاقات التجارية مع مجموعات [٣] الدول.

إذن فنسبة التبعية الاقتصادية للخارج تفوق الـ٨٠٪ وهي أعلى من نسبة تبعية العدو، رغم تبعية العدو المفرطة. وهي أعلى بخمس مرات تقريباً من تبعية تركيا. أفلا تشير هذه النسبة المرتفعة [٤] إلى مدى التشويه الذي ألحقه مسار التطور التابع بالاقتصاد الوطني واتجاه

---

١ ـ مجلة شؤون عربية ٨٨/٦   ٢ ـ المستقبل العربي ٨٦/٩ السّماك

٣ ـ مصدر ٧٠ ـ ٧٩ مجلة الوحدة ـ حزيران ـ ٨٨ ص١٢٢ ومصدر ٨٣: العقد العربي القادم ـ مركز دراسات الوحدة العربية ٨٦ ـ ص٩٩

٤ ـ الأنظمة النفطية العربية تبادل نحو ٩٠٪ من انتاجها القومي. بينما لاتبادل دول التقنية المحدودة سوى ٤٠٪ واوروبا ٣٣٪ والدول الاشتراكية ١٠٪ مجلة الوحدة ـ حزيران ٨٩ ص١٥٥

	ضمن البلدان العربية		مع الدول الرأسمالية		مع الدول الاشتراكية		مع الدول النامية	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
٧٠	٦٪	٩٪	٧٣٪	٦٥٪	٧٪	١٣٪	١٤٪	١٣٪
٧٩	٥٪	٧٪	٧٦٪	٧٧٪	٣٪	٧٪	١٦٪	١٩٪
٨٣	مع النامية		٤٩،٦٪	٦٤،١٪	٢٪	١،٨٪	٤١٪	٣٠٪

تطوره؟ أو لا تشير أيضاً إلى مدى التشوه في البنى الطبقية التي تقود هذا المسار؟ وكذلك فإن اتجاه التبعية يلقي ضوءاً أكثر سطوعاً على تبعية هذه البنى للرأسمالية العالمية.

فالواردات التي تغذي الانتاج الرأسمالي تمثل النسبة العظمى. والصادرات التي تمد الانتاج ذاته بالمواد الأولية وخاصة الطاقة، تمثل النسبة العظمى أيضاً. وهكذا تتوثق شبكة العلاقات الاقتصادية بمراكز الاستغلال في العالم، كما تتوثق بين هذه المراكز وبنى الاستغلال التابعة لها. أمّا شبكة العلاقات مع خصوم مراكز الاستغلال فهي هزيلة للغاية. لأن الهدف إضعاف هؤلاء الخصوم لصالح المركز، فمصلحة المركز والبنى التابعة متجانسة في هذا الهدف.

وخلال عقد ونصف تقريباً انخفضت نسبة الصادرات إلى هؤلاء الخصوم مرتين ونصف المرة بينما انخفضت الواردات قرابة السبع مرات. وإذا كان انخفاض الصادرات يجد مبرره الناجم عن البنية المشوّهة، بسوق البترول، فبماذا يجد انخفاض الواردات مبرره، إذا لم يكن بمصلحة المركز والتابع؟ وشبكة العلاقات بين الأقطار العربية تزيد الأمر وضوحاً. فهذه الشبكة هي بمنتهى الهزال. وخلال عقد من الزمن ازدادت هزالاً. فلو لم تكن بنى الاستغلال الطبقي في وطننا ذات مصلحة حقيقية بنمو هذه الشبكة من العلاقات مع المركز الرأسمالي، لاتجه نمو الشبكة نحو الداخل العربي. ولكان هذا النمو يتزايد كلما ابتعدنا عقداً جديداً عن نقطة البدء، بدء الاستقلال. بينما العكس تماماً هو الذي حدث. وهذا الأمر يجد تفسيره بتنامي التبعية. كما أنه يفسر هذا التنامي. وتوظيف الأموال النفطية في الدول الرأسمالية، واقتصار ما يوظف منها في الوطن العربي على ١٪ يوضحان الأمر ذاته. وحجب هذه الأموال كلياً عن التوظيف في الدول الاشتراكية يصب في الاتجاه نفسه. ولايمكن لبنى الاستغلال والتبعية أن تسير في اتجاه آخر. وإلا لكانت ضد ذاتها وحلفائها ومع خصومها.

ولكن هل اختلف موقف أقطار التحولات الاقتصادية من حيث العلاقة الاقتصادية مع الرأسمالية العالمية؟ لنأخذ الواردات [1] مؤشراً لعام ٨٢ الجزائر ٨٣،٤٪ - ليبيا ٧٩،٣٪ - مصر

١ - العقد القادم ص٩٩

٧٨٫٨٪ - العراق ٥٧٫٥٪ - سورية ٤٤٫٩٪ - اليمن الجنوبي ٤١٫٤٪ - إذن فالأقطار الثلاثة الأولى تتداخل تماماً مع أقطار الخليج النفطية. والثلاثة الثانية تتداخل تماماً مع أقطار أخرى خارج مجموعة التحولات الاقتصادية.

والفجوة [٢] الغذائية بين الانتاج والاستهلاك تتوسع. فخلال فترة ٧٠ - ٨٥ بلغ متوسط النمو الزراعي ٢ - ٢٫٥٪ سنوياً. ومتوسط النمو في الطلب ٦ - ٦٫٤٪ ولم يستغل من الأراضي الزراعية عام ٨٥ إلا نسبة ٢٧٫٨٪ وأما نسبة الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية بين ٧٥ - ٧٩ والتطور المتوقع حتى عام ٢٠٠٠ :

القمح	الأرز	السكر	لحوم حمراء
٧٩،٧٥	٧٩،٧٥	٧٩،٧٥	٧٩،٧٥
٪٤٣	٪٧٦	٪٣٣	٪٨٠
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٪٢٥	٪٤٧	٪٣٠	٪٦٧

وتوسع هذه الفجوة يشكل خطراً على المستقبل، وقيداً كبيراً على حرية الحركة والاتجاه والعلاقات. والديون الخارجية تتفاقم. وتفاقمها يعاظم الارتهان للخارج. فنهاية [٣] عام ٨٦ بلغت نحو ١٥٠ مليار دولار بعد أن كانت ٩٤ نهاية عام ٨٣* وهو تسارع بالغ الوضوح . وبالمقابل انخفضت الأرصدة في نفس الفترة من ٢٩٠ مليار دولار إلى ٢٠٠ مليار دولار. والتوظيفات المالية تتآكل وهي بذاتها قيد سياسي. والصناعة يشتد ارتباطها بالخارج: إنتاجاً وتصريفاً وخبرة وقطع تبديل. والعجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات يتفاقم. وفي تفاقمه رهن للقرار. وميزان الموارد بين الانتاج والإنفاق أصبح سالباً حتى في الأقطار النفطية، وهو مؤشر على قضم مستقبل الأجيال. والإيغال في هذا السبيل يقود إلى ضياع الاستقلال رغم هشاشة هذا الاستقلال في ظل هذه التبعية. وتضخم الجيوش والوسائط الأمنية المتطورة، يقوي الاعتماد على الخارج، ومعه تتكثف الشروط السياسية. وتأهيل الكوادر، ومناهج البحث، والتخطيط، كلها ذات صلة بالخارج. ولذلك فهي لاتعكس حاجات الواقع كما هي، بل حاجات واقع آخر. أو حاجات الواقع كما يريدها الآخر، أو

---

٢ - شؤون عربية - ايلول ٨٩ ص٣٤ ٣ - الوحدة نيسان ٨٨

☆ - واكثر من ٢٠٠ مليار دولار عام ٩٣ حسب تقرير اصدرته رابطة المراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بينما تبلغ استثمارات العرب في الخارج ٦٧٠ مليار دولار (ندوة مناخ الاستثمار ٩٢/٤/٧).

كما يراها. والنتائج لاتعزز الاعتماد على الذات، والتطور المستقل، وتلبية الحاجات الأساسية. وإن سارت في هذا الاتجاه، فإن الفئات التابعة المستلمة زمام القيادة، تغير هذا الاتجاه، إلى اتجاه معاكس، يتلاءم مع مصالحها وتكونها التابع.

كيف نفسّر كل ذلك؟ إن العنصر الأهم في تكوين البنى الطبقية السائدة، وفي نموها، هو العنصر الناجم عن الاندماج المتزايد في إطار التبعية. وانسحابها من هذا الاندماج، يعني تحررها من أهم شرط من شروط تكوّنها. الأمر الذي يقود بدوره إلى تآكلها وانتفاء دورها الاقتصادي والايديولوجي والسياسي. أي خسارة موقعها في السلم الطبقي، وفي قيادة السلطة. فهل في سلوك هذا السبيل شيء من المنطق؟ ولكن هل يعني ذلك أنها تستسلم كلياً للظروف التي يفرضها وضعها التابع. كلا بكل تأكيد. إذ إنها تسعى على الدوام لتحسين مردود هذا الاندماج، وفي حالات كثيرة يصل هذا السعي إلى حدود الصراع مع دول المركز واحتكاراته. والصراع متعدد الوجوه، لكنه صراع ضمن الإطار التابع ذاته: فكما أن الانسحاب من الاندماج يقود إلى التآكل وانتفاء الدور القيادي، فإن ضآلة عائدات الاندماج أيضاً تقود إلى النتيجة نفسها. وبالتالي تعرضها للهزيمة أمام النقيض الطبقي. وعندما تحدث الهزيمة في مكان، فإنها قد تمتد إلى الجوار. والهزيمة تقود إلى الهزيمة. ولقطع الطريق على هذا المسار تجري المساومات مع المركز واحتكاراته. فتتحسن عائدات الاندماج، وتتغير بعض شروط التعامل، أو قد تتغير فئات ورموز.

وهكذا يحدث التوازن بين استئثار المركز واحتكاراته، وضمان استمرار البنى التابعة في موقع القيادة. وهذا التوازن ليس مطلوباً في المجال الاقتصادي فقط، وإنما في المجال السياسي والايديولوجي أيضاً. وإلاّ لغدا النظام الطبقي العام، جزئياً أو كلياً، مهدداً. وفي تهديده إضعاف للمركز الرأسمالي والرديف الصهيوني. لأن الاضعاف هنا، يقابله التقدم هناك، أي تقدم النقيض المعادي للمركز والرديف، بذات المقدار الذي هو فيه معاد لبنى الاستغلال والتبعية. ومستلزمات التوازن قد تكون موضع خلاف. ولحل هذا الخلاف يدور الصراع. ومن هذا الصراع يستفيد النقيض. لكن الاستفادة محدودة، لأن الصراع في إطار التبعية. إذن لافكاك لهذه البنى من التبعية؟ إنه الواقع. ولاتبديل لهذا الواقع، إلاّ بتغيير تلك البنى من موقعها المهيمن. واحتلال النقيض الطبقي لهذا الموقع.

وفي علاقات الانتاج وتطور قوى الانتاج:

لم يعد الاستغلال الطبقي شديد التفاوت بين النموذجين. أي نموذج الأقطار التي أجرت تحولات اقتصادية، والأقطار التي ظلت على نظامها، الاقطاعي ـ الرأسمالي المختلط مع تبدل في الترتيب. ومع التوضع الطبقي الحالي أصبح الاستغلال فاحشاً. وسعة المسافة بين أغنى

٥٪ وأفقر ٥٠٪ دليل بالغ الوضوح. وانتفاضات الجوع التي تتكثّف وتتسع عاماً بعد عام دليل حسّي آخر. ومسافة التمايز ليست ناجمة عن الجهد المنتج. ولا عن امتصاص فائض القيمة في هذا الجهد بشكل أساسي وإنما عن شروط النمو في إطار البتعية، وعن مفرزات عصر النفط. ففي النموذجين معاً عاد النمو التابع للتقارب. وراكمت عائدات النفط وتدفقاته حدة الاستغلال والتطور المشوه. وزاد من هذه الحدة امتصاص الفائض في القطاع العام، والسطو على موارد الدولة وممتلكاتها، وعلى حقوق المنتجين، وسائر الفئات الشعبية الواقعة خارج نطاق فئات السلطة.

والتطور في قوى الانتاج تطور معكوس: فقطاع الخدمات يحتل الموقع الأهم في الدخل والعمالة. وتصدير المواد الخام يشكل الرقم الأبرز في الايردات. وقطاعا الزراعة والصناعة التحويلية لايشكلان إلاّ نسبة محدودة في الدخل المحلي. والبحث العلمي لاتخصص له إلاّ نسبة هزيلة جداً من النفقات. والعاطلون [١] عن العمل تتزايد أعدادهم. والبطالة المقنعة تتوسع، ولم تخفف من آثارها إلاّ الهجرة إلى دول النفط، والخارج. ومع تقلص فرص العمل في هذين المجالين، فإن أزمة العمل سوف تتفاقم. وخريجو الجامعات الذين لايجدون فرصاً للعمل تتضاعف أعدادهم عاماً بعد عام، وخلال عقد من الزمن سيشكلون أهم مصادر التفجير. وفي الوقت ذاته، تتضخم أجهزة الأمن وجيوش الأنظمة. وتوزيع عائدات النفط يزيد التطور المعكوس وضوحاً. فخلال سنوات ٧٤ ـ ٨٣ وهي السنوات الأهم من حيث عائدات النفط، بلغت قيمة الايرادات [٢] النفطية ١١١٢ مليار دولار، فكيف صرفت؟

	الدفاع والأمن	الإنماء	الادارة	بنود أخرى: توظيفات في الخارج. احتياط. قروض. هبات
المبلغ	٣٦١،٤ مليار دولار	٣٢٣،٥ مليار دولار	١٨٣،٤	٢٤٣،٩
النسبة	٣٢،٥٪	٢٩،١٪	١٦،٤٪	٢٢٪

إذن فبند الانماء مع نفقاته الإدارية، أقل من بند الدفاع والأمن. والإنماء بذاته يصبح أقلّ بكثير، وهو إنماء تابع بالضرورة. وتحتل فيه المشاريع الانشائية المظهرية حيّزاً واسعاً. وزيادة الفجوة الغذائية، وتعمق التبعية في كافة المجالات، كلّها مؤشرات لاتخطيء على التطور المعكوس الذي أنجزته بنى الاستغلال والتبعية.

---

١ ـ عام ٨٥ (٧,٢٧) ملايين وعام ٩٥ في حال التجمع (٨,٢٥) ودون تجمع ١٠,٣٣ ملايين ـ التقرير النهائي ص٣٨٥

١ ـ الوحدة ٨٨,٤ ص١١٩

إذن فهل أضحت إمكانية التطور في قوى الانتاج معدومة؟ إن إمكانية التطور المستقل في قوى الانتاج معدومة. أما التطور التابع فهو مستمر ومتسارع. وهذا التطور هو وحده الذي تستطيعه البنى الطبقية التابعة. وهو وحده الذي يجّسد مصالحها ومصالح الرأسمالية العالمية التي تتحالف معها من موقع التابع. والتبعية السياسية هي انعكاس للتطور التابع في قوى الانتاج، ثم تتقدم لتقوده. وهكذا ترسخت التبعية السياسية تبعاً لترسخها في قوى الانتاج. وبما أن أقطار النموذجين قد تقاربت في التبعية الاقتصادية، فقد تقاربت أيضاً في التبعية السياسية. وكلّما ازداد التمايز الطبقي حدة، اشتد الارتباط بالرأسمالية العالمية. لأن التمايز يقوّيها ويتقوّى بها، ولأنها تدعم هذا التمايز وتستفيد من نظامه.

والتبعية الثقافية والنظرية تلحق بالتبعية الاقتصادية والسياسية، ثم تتقدم لتعليل الخطوات التي أنتجتها وتجميلها. وهي بهذا تقوم بدور مدمّر في تزييف الوعي وطمس التناقضات الحقيقية، وافتعال التناقضات الوهمية، وتمييع الصراع الطبقي قطرياً وقومياً، في كافة مجالاته الاقتصادية والسياسية والايديولوجية. ومن خلال هذا التزييف يتحول التطور التابع إلى تقدم وحضارة. والاستثمار الامبريالي إلى تبادل في المصالح، وتعاون بين أطراف مستقلة. والتمايز الطبقي إلى تعويض للجهد المنتج، وحق الوراثة، وخدمة المجتمع. وهكذا يختفي مبرر الصراع ضد التبعية والاستغلال والامبريالية، ليحلّ مكانه واجب التعاون والدعم المتبادل، وتقديس الموروث، وتقدير التضحيات التي يبذلها بناة المجتمع وسادة النظام. ويحوّر التناقض الرئيسي بين جوهر التحرر وجوهر الامبريالية، إلى تناقض ثانوي حول المكاسب والخسائر وأساليب التعامل.

وبمقدار انعدام امكانية التطور المستقل في قوى الانتاج، تنعدم إمكانية التطور في علاقات الانتاج فكل فئة من فئات البنى الطبقية السائدة تهتم بزيادة مداخيلها. وهذه الزيادة تتم على حساب الفئات الدنيا، كما تتم على حساب الدخل الوطني. وهذه الفئات متنوعة تنوع مصادر الدخول. ومعظم هذه الدخول لاينجم عن الانتاج. ومع تقلص هذه المصادر من خلال تضاؤل الموارد، تتجه هذه الفئات إلى التعويض عن هذا التضاؤل بمضاعفة الاستغلال للفئات الدنيا وللدخل الوطني. وتتجه أكثر فأكثر إلى تقليص الخدمات الاجتماعية، والتراجع عن القطاع العام، وعن المكاسب الشعبية. ومن خلال التطور التقني تلجأ إلى التقليل من الأيدي العاملة غير الماهرة. ومن خلال الشراكة مع مؤسسات أجنبية [1]، أو التعاقد معها، يتم استنزاف الموارد المالية،

---

١ ـ من المعطيات المقدمة لاتحاد المقاولين العرب المنعقد في الدار البيضاء في شباط ١٩٩٠ تبيّن لن نصيب الشركات الاجنبية من عقود الانشاءات بين عامي ٧٥ ـ ٨٥ يبلغ ٥٠٠ مليار دولار من اصل ٧٠٠ (عن الكفاح العربي ١٩٩٠/٦/٢)

والتحكم بالفنيين والمهرة من المواطنين، فتصبح البطالة مزدوجة، والاستغلال مزدوجاً. لكن هذا المسار يخلق نقيضه على مستوى القطاع وعلى مستوى الوطن. فتتراكم مردودات التبعية مع الاستغلال مع النهب مع البطالة. وعن هذا التراكم ينتج بؤس لايطاق، وفي الحاجات الأساسية بالتحديد. واتساع البؤس وعمقه، يولدّان ردود الفعل المتدرجة وصولاً إلى القمة. والقمة هنا، هي الثورة الوطنية - الطبقية، لا بأبعادها الاقتصادية فحسب، وإنما بأبعادها الايديولوجية والسياسية أيضاً.

وفي مجال الوحدة:

تعمقت الاقليمية في الاقتصاد والسياسة والنظريات والثقافة. أي أنها تعمقت في كافة مجالات النشاط. واستقراء الواقع الملموس يؤكد هذا التطور. ففي الاقتصاد تجذرت التبعية للخارج. وهذا التجذر يتناقض مع توجه النشاط الاقتصادي نحو الداخل القومي. ويشمل ذلك كافة حقول الاقتصاد، وخاصة: حقلي الانتاج والتبادل، ويقود هذا المسار نحو تقطيع الروابط المادية التي تدفع نحو الوحدة. فهذه الروابط لا يمكنها أن تسير في اتجاهين متعاكسين. وبما أنها محكمة الوثاق نحو الخارج، فهي واهية الصلة بالداخل. ومع هذه النتيجة تغدو العواطف الوحدوية محدودة التأثير. وكي تكون مؤثرة، يجب أن تسير والروابط المادية في اتجاه واحد. وهذا يعني تغيير اتجاه الروابط. أي تحويلها نحو الداخل القومي. لكن تغيير الاتجاه مرهون بالبنية الطبقية القائدة. وهذه البنية تخضع لمصالحها. ومصالحها مع التبعية. إذن، فلتغيير الاتجاه لابدّ من تغيير البنية التابعة القائدة، ببنية قائدة مستقلة، لأن مصالحها ضد التبعية. وإذ ذاك. وإذ ذاك فقط، يتم تحويل حقلي الانتاج والتبادل نحو الداخل القومي. فتضحي الاقليمية مناقضة للروابط المادية، ولتكوّن ومصالح البنية السائدة. وتغدو الروابط والوحدة في اتجاه واحد.

والسياسة تخدم الاقتصاد. وتعمق الاقليمية فيها، بات واضحاً في تضخيم دور الفرد والاقليم، وفي نسج العلاقات السياسية على ضوء مصلحة الطبقة الحاكمة. فكل تضخيم لدور الفرد أو القطر، هو تضخيم لدور الطبقة، والتركيز على الدور الحضاري والتاريخي لهذا القطر أو ذاك، يستهدف تعزيز دور الكيان القائم، وبذلك يتعزز دور الطبقة التي تمثل هذا الكيان. وتستثمر هذا التعزيز في صراعها الداخلي ضد النقيض، وفي صراعها ضد قوى التحرر في المحيط. كما تستثمره في صراع الأوزان والمواقع ضمن إطار التبعية. وعلى ضوء مصلحة الطبقة التي تسود في هذا القطر أو ذاك، نقرأ التبدل في المواقف والتحالفات، والتضامن وفك التضامن، والخط السياسي وعكسه، واستثمارهذه القوة السياسية أو نقيضها. فالتاريخ لايتوقف. والمرحلية تحكم المصالح، وبالتالي تحكم المواقف والخطوط.

وعلى ضوء ذلك نستطيع تعليل تحوّل القوى التي كانت قومية فعلاً، إلى قوى مغرقة واقعياً في الاقليمية. فهذه القوى أضحت ضمن البنى الطبقية التابعة القائدة في أقطار، كما أضحت ملحقات لأنظمة طبقية إقليمية وتابعة ومستغلة في أقطار أخرى، لأنها مستفيدة من هذه الأنظمة.

والنظريات واكبت هذا المسار وجسّدته في الفكر والأدب والفن والآثار. ففي كل مجال من هذه المجالات نلمس تعمق الاقليمية عقداً بعد عقد. وفي الوقت ذاته نلمس التزييف في تعليل هذا المسار. فالمصالح الطبقية التي تنسجم مع تعمق الاقليمية، تتجنب الظهور عارية. ولذلك، تلجأ على الدوام لاستعارة أهداف وطنية وقومية لتبرير سياساتها وممارساتها، حتى في اتجاهاتها المتناقضة، ومواقفها وتحالفاتها المتبدلة. والنظريات والاعلام، هما وسيلتها المثلى في التعميق والتزييف. وليس في الأمر غرابة. فالنظرية السائدة تخدم الطبقة السائدة. وهذه اقليمية لأنها تابعة، ولأن الاقليمية تحمي امتيازاتها، ودورها السياسي والاجتماعي.

ونظرية النقيض الطبقي لازالت في طور تكوّنها، نتيجة المسار التاريخي للقوى السياسية التي تمثل هذا النقيض، وتداخل هذا المسار مع الخصوصيات التي تعقد فهم الواقع والتعامل مع ضرورات تغييره. وهذه النظرية مخنوقة، وهي في طور التكون، لأن النقيض ذاته مسحوق. والصراع بين النظريتين محتدم نسبياً، احتدام الصراع بين النقيضين. لكن شروط الصراع غير متكافئة. فالتقارب في التبعية والتمايز عزّز التضامن العربي الرسمي. أي عزّز الاقليمية والتبعية، لأنه عزّز البنى السائدة. وبالتالي قوّى العلاقة المصحلية مع جوهر الامبريالية. لأن هذا الجوهر قائم على الاستغلال الطبقي في الداخل، واستثمار البلدان التابعة في الخارج. والنتيجة هي فتح كل الآفاق أمام النظريات والاعلام اللذين يخدمان البنى السائدة والامبريالية العالمية. كما أن النتيجة المعاكسة هي سد كل الآفاق أمام النظريات التي تخدم التحرر من هذه البنى ومن الامبريالية العالمية، أو حصر آثارها في أضيق نطاق.

ومقابل التضامن الرسمي، فإن النقيض الطبقي غير قادر على التضامن بسبب الانقسام العمودي والافقي الناجم عن التجزئة القومية والتفاوت في الدخول. ونصيره الاشتراكي العالمي، في السلطات وخارجها، لازال تفهمه محدوداً لموقع الوحدة في عملية الصراع بين المتضادات، قطرياً و قومياً. وهكذا أضحى خصوم الوحدة أقوى تأثيراً من أنصارها. إذ تمثل الخصوم: بالبنى السائدة التابعة والمتمايزة. والامبريالية كنظام وعلاقات. والصهيونية كوجود في دولة.

والنظريات السائدة تعكس هذا الخلل في قوة التأثير. وهذه القوة تعود من جديد لتفعل

فعلها في قوى التقدم والتحرر ذاتها. فتفقد الكثير من وعيها الذي يتكوّن. وتسهم في تزييف الوعي الذي لم يتكوّن بعد. وترسّخ الكثير من القناعات، باتجاهات مضادة للتقدم والتحرر. ومع هذه النتيجة الجديدة يتنامى عدم التكافؤ في شروط الصراع. لكن هذه النتيجة، تخلق ضرورة معاكسة. فالنقيض وتحالفاته، يحصدان الثمار المرّة لعدم التكافؤ. ومع تراكم هذه الثمار يتنامى الوعي الذي يتكون. وهو وعي مناقض لما يرسخّه الخصوم والوعي المضلّل. لأنه يعكس مصالح وآمالاً مضادة لمصالح وآمال الخصوم. ومضادة لمصادر تراكم الثمار المرة. وتنامي هذا الوعي يسهم في بلورة نظرية النقيض التي تتكوّن، وفي تكاملها. وهي بذاتها تعود لتسلح الوعي بأدوات جديدة، تجعل الواقع أكثر فهماً، والحكم على مصادر توليد السياسات والممارسات أشدّ سلامة. وعند هذا المستوى من التطور، تبدأ شروط الصراع بالتغير وكل تطور جديد، يقود إلى تغيير جديد، يصب في مصلحة قوى التقدم والتحرر.

وفي مجال تحرير فلسطين:

لقد ترافق سقوط التحرير واقعاً وشعاراً، مع التدرج في مسار التقارب في التبعية والتمايز الطبقي. فبعد قمة فاس عام ٨٢ جاءت قمة الدار البيضاء عام ٨٩ لتكرّس هذا السقوط. وبين المؤتمرين حدثت عدة محطات انتقالية. وخلال هذا المسار غدا اعتماد قراري التصفية ٢٤٢ و ٣٣٨ نضجاً وعقلانية. والنضج والعقلانية هنا يجسّدان الاختمار الطبقي الجديد. وسيادة هذا الاتجاه تستدعي احكام الحصار ضد الاتجاه المعاكس: اتجاه التحرير. وللتحرير قواه من تجمعات فلسطينية، وجماهير شعبية، ومنظمات مسلحة. وللتحرير مداخله من لبنان إلى سيناء، مروراً بسورية والأردن. وقوى الاتجاهين ليست متكافئة. فالأولى سائدة. والثانية مسحوقة. وللأولى أرض تقف عليها، وجيوش تحفظ أمنها، وتنفذ سياساتها. ولها اقتصادها واعلامها ودعم الحليفين: المكشوف والمغطّى. والثانية دون أرض حرة. ولها تضحياتها وشهداؤها وسجونها وصوتها المخنوق أو المزوّر.

في ظلّ هذا الخلل في ميزان القوى، يدور الصراع الصامت والصاخب والمسلّح. وهو صراع بين متضادات. وفي إطاره يندرج إقفال الحدود. وخنق حريات الجماهير. وسحق المخيمات، وطعن المنظمات الشعبية المسلحة: منظمات التحرير، سواء أكانت فلسطينية أو أردنية أو لبنانية أو مصرية أو سورية. وتشارك في هذا الطعن، قوى التسوية في الأنظمة العربية وملحقاتها، وقوى التسوية في منظمة التحرير الفلسطينية.

والتقارب في التمايز انعكس على منظمة التحرير: إفساداً وترويضاً واحتواءً وسحقاً. وانعكس ضمنها: تفاوتاً طبقياً وصراعاً تناحرياً حول الخط السياسي. والانعكاسان معا

يفسران توالي التراجع من مواقع التحرير والتزاماته، إلى مواقع الاعتراف وسياساته. ويفسّران أيضاً عدم توفير شروط الانتصار للانتفاضة التي نشبت في كانون الأول ٨٧ ، فهذه الحلقة من سلسة الانتفاضات، والتي هي الأقوى بعد ثورة ٣٦ - ٣٩ تحتاج إلى شروط إضافية لتحقيق الانتصار، وإن خمدت أو فشلت، فإن وليدها يحتاج للشروط ذاتها. وربما لشروط أكثر تعقيداً وكلفة. وهذه الشروط هي فتح الحدود أمام المقاومة الشعبية، وتسخين الحدود عسكرياً. والابقاء على الصراع حياً. وتمتع الجماهير بحقها في التعبئة والتنظيم والتحرك والتعبير. واستعادة الخط السياسي الوطني: خط التحرير ومستلزماته. والدعم المالي. والامداد بالسلاح وتأمين طرق الإمداد. وانتقال مقاتلين إلى الداخل. والتكامل المسلح بين الداخل والخارج. وتحقيق الوحدة الكفاحية بين مناطق الـ٤٨ والـ٦٧ . وبين تحرير فلسطين، وتحرير الجولان وسيناء.

وفلسطين ٤٨ تراقب المساومات بحذر ويأس. فالخط السياسي والعملي معاً، باتا يسقطانها من حساب التحرير. ليس مرحلياً فقط، وإنما استراتيجياً أيضاً، إذن فمن أجل ماذا تثور؟ أمن أجل المساواة القانونية في الحقوق؟ إن انتزاع هذه الحقوق له أساليب متعددة، وواحد منها هو الثورة المسلحة. أمن أجل الحفاظ على الأرض؟ إنها تمارس الانتفاضة من أجل الأرض، منذ عام ٧٦ . أمن أجل دعم مناطق الـ٦٧؟ إن ثورة الدعم تختلف عن ثورة التحرير، تماماً كما أن ثورة المساواة والحفاظ على الأرض تختلف عن ثورة التحرير. فالأولى تتم في إطار الكيان القائم. والثانية تستهدف نسف هذا الكيان. إذن فشمول الانتفاضة وتحوّلها إلى ثورة، يستلزمان إنضاج الشروط المادية والسياسية. وفي مقدمة ذلك ترسيخ هدف التحرير في الوعي الجماعي والممارسة الجماعية. وأي اهتزاز في هذا الترسيخ، يؤدي إلى تباين في الهموم وتآكل في الثورة، ونقل الصراع إلى قواها.

لكن شروط تعميم الانتفاضة وتحولها إلى ثورة قادرة على الانتصار، هي جزء من شروط التحرير. والخط السياسي والواقعي الذي يجري تكريسه منذ حرب تشرين ٧٣ ، هو خط مضاد للتحرير وشروطه. فالتحرير يتعارض جذرياً مع التوضع الطبقي الجديد واتجاه تحركه. لأنه يتعارض مع التطور التابع والتمايز الطبقي. وهما معاً يشكلان جذر هذا التوضع. وهذا الجذر في تنام... والتحرير يتعارض جذرياً مع مصالح المركز الامبريالي. ويشكل عامل نفي للوجود الصهيوني، وهما معاً حليف ورديف. لذلك فإن النقيض الطبقي وتحالفاته هما وحدهما اللذان يحققان هذه الشروط. والتي هي بدروها جزء من مستلزمات الانتصار. وهكذا يتفاعل هدف التحرير مع هدف التغيير. فالأوّل ركن من أركان التحرر. والثاني تجسيد لكل أركان التحرر. وذروة التجسيد تبديل السيادة الطبقية من النقيض إلى النقيض. وكل تقدم باتجاه تحقيق التحرير أو التغيير، يخدم التقدم باتجاه

تحقيق الآخر. والتراجع في أيّ منهما، يسبب التراجع في الآخر. والصراع بين النقيضين محتدم، مثل احتدامه في كل مجال من مجالات التحرر.

وهنا أيضاً يفتقر ميزان القوى إلى التكافؤ. فالتباين الهامشي تحوّل إلى إجماع. والامبريالية العالمية تضع ثقلها مع هذا الإجماع. وحليف التحرر يجانبه الصواب فيدعم هذا الاجماع. ودولة الصهيونية العالمية تخوض معركة وجود ضد كل مقوّمات التحرر. وفي الطليعة منها هدف التحرير. فانتصار النقيض وتحالفاته يقتلع وجودها. لأنه انتصار للتحرر ومن ضمنه التحرير. وهي تدرك جيداً ترابط النتائج في كافة مجالات الصراع. لذلك فإنها تخوض معركة وجودها بالذات، وهي تخوض المعركة ضد النقيض وتحالفاته. وشراستها في لبنان وفلسطين، تلقي ضوءاً ساطعاً على عمق هذا الإدراك.

لكن إجماع قوى التصفية على التخلي عن فلسطين ٤٨ ، وعلى الاعتراف والتعايش والأمن المتبادل والتعاون الحضاري.. يصطدم بعقبات فقدان إجماع مماثل ضمن بنية العدو. فأهداف العدو بكل تياراته الفعالة، أهداف متشاكبة. فهو يهيء على الدوام لاحتلال أراض جديدة، كلّما قارب من تمثّل الأرض التي احتلها. وهو يحضّر الشروط المادية التي تمكّنه من استيعاب ملايين جديدة. وهجرة اليهود السوفييت بدءاً من عام ١٩٩٠ والمقدرة بعدد من الملايين، تفرض عليه تسريع عملية التحضير. ومن هذه الشروط توفر الأرض في الجوار، كي تستوعب بعضاً من المهاجرين والمهجرّين. وهذا الأمر يهدد الأنظمة الحاكمة في هذا الجوار. ومن هذه الشروط تخلي أنظمة الجوار عمّا احتل عام ٦٧ . وهذا الأمر أيضاً يهدد الأنظمة ذاتها. وهو في الوقت ذاته يستهدف إقامة تعاون كامل مع هذه الأنظمة ضد قوى التحرير والتغيير، كما يستهدف صنع سلام الأمر الواقع معها. وهذا السلام يفتح أمامه مجالات الاستنزاف وتدمير الحصانة الشعبية، إلاّ أنه يدمغ تلك الأنظمة بالخيانة الوطنية، ويفتح في دفاعاتها ضد النقيض وتحالفاته، ثغرات قاتلة. ومصير السادات واحد من نتاج هذه الثغرات.

من هذه الأهداف المتشابكة والمتعارضة، يتولد التعاون والتنسيق، الخفي أو المعلن، تارة، كما يتولد الصراع البارد أو الساخن أو المسلح تارة أخرى. وقوى التحرير والتغيير تتعرض للسحق والاحتواء والتهميش في فترات التعاون والتنسيق. بينما تستثمر فترات الصراع، استثماراً نسبياً، حسب البرودة والسخونة. وبمقدار ما يعمل العدو والأنظمة لتغليب التعاون، تعمل قوى التحرير والتغيير لتغليب الصراع، وتدفع أثماناً مرهقة لتحقيق ذلك. لكن التنافر بين التعاون والصراع، لايدور في حقل منعزل، بل في حقل يضج بصراع المتضادات وطنياً وقومياً وطبقياً. وهذا الصراع يؤثر ويتأثر بميزان القوى وتطوراته، بين قوى التحرير وقوى التصفية. واتجاه التأثر والتأثير، هو الذي يحدّد خصائص المرحلة المقبلة. وكل

مرحلة تؤسس لمرحلة قادمة. والصراع بين المتضادات يخفت حيناً ويستعر حيناً آخر. حسب الظروف التي يحققها هذا التأسيس. وخلال ذلك تولد ظروف جديدة، وتختفي أخرى. والصراع يظل مفتوحاً.

وفي مجال الديمقراطية:

في تمايزها المتقارب واندماجها المتشابه في إطار التبعية، أضحت البنى الطبقية السائدة تتخذ مواقف متشابهة من مقومات التحرر في الحقلين: الخاص الوطني والعام القومي. وكل موقف يستدعي نقيضه. وللنقيض قواه المنظمة والسديمية. وهدف هذه القوى هو تحقيق التحرر. ودون الوصول إلى السلطة لايمكن تحقيق هذا الهدف. والصراع الشامل وسيلتها لذلك. وهدف القوى السائدة منع التحرر. ودون الاستمرار في السلطة لايمكن تحقيق هذا الهدف، وقهر الخصوم وسيلتها لذلك. وكل المجابهات بين القائم والبديل هي محطات انتقالية لتحسين المواقع في مسار الصراع الطويل. والقوى الطبقية السائدة تمتلك الوسائل لقهر الخصوم، وشراسة الاستخدام تعبر عن حدة التناقض مع التحرر وقواه. والإيغال في التمايز التابع يزيد الصراع حدة. والصراع الحاد هو صراع الجواهر. أما صراع الهوامش، فيظل حقلاً للتجارب: تقدماً وتراجعاً. مرونة وصلابة. تنازلاً وتشدداً. صداماً والتفافاً.

لكن الديمقراطية المنتزعة في واقعنا المشخّص، جزء من عملية تحرر شاملة، وفي طليعتها التحرر من الاستغلال الطبقي والتبعية، وهذا يعني التحرر من بنى الاستغلال والتبعية، أي التحرر من النظام الطبقي القائم. ولذلك فهي تكشف جوهر التناقض بين التحرر وقواه، والتمايز التابع وقواه، كما تكشف قوى التمييع التي تقف بين النقيضين ،محدثة تحويراً في قوى الصراع ومضامينه واتجاهاته معيقة بذلك تبلور هذه القوى، وتبلور الصراع كصراع وطني - طبقي وقومي - طبقي. وبكشفها هذا تعرّي ما يدور في الهوامش، عازلة إياه عن صراع الجواهر. وبهذا الكشف والعزل تجعل صراع التحرر واضح القوى والحقول والأساليب، والصراع المضاد للتحرر مكشوف القوى والحقول والأساليب. وعند هذا المستوى من الوضوح، تضع العفن الطبقي في الهواء الطلق، وتعرّض الممارسات الفعلية لضوء الشمس. تراقب، تحاسب، تعبيء القوى. تحلل الشعارات وما يكمن خلفها. توضح التناقض بين الشعار والتطبيق. تغربل الأوهام ترسخ العلم. تخلع الفواصل بين الأرض والسماء. تنزل العروش إلى الأرض، تتفحّص، تدقّق، تقيّم، تحكم، تنقض الحكم، تثبت الحكم، تمنح فرص الدفاع وفرص الإثبات، تمنح العقل كامل حرياته، تساوي بين حقوق الإيمان وحرياته، تحترم المؤمنين وحقوقهم وحرياتهم، تفصل الدين عن الدولة، تمنع استغلال

الدين وتمنع اضطهاده، تستخلص الحقائق من صراع الأضداد، تولّد الوعي، تستثمر الوعي في قيادة التغيير.

ومن هنا الاصطدام المتزايد عنفاً بين نتاج هذه الديمقراطية، ونتاج التمايز التابع. وتزايد العنف بين الجوهرين تعبير عن تزايد التناقض بين الجوهرين. وهذا المقياس قد يخطيء في صراع الهوامش، لكنه لايخطيء في صراع الجواهر. ففي الهوامش تتحكم طبيعة القوى المتصارعة، ونوع القيادة، والظروف المحيطة، والعلاقات الداخلية والخارجية، وأهمية الصراع... أما في الجواهر فيتقرّر مصير النظام بكل مكوناته وسياساته، ومصير الطبقة السائدة بكل فئاتها. كما يتقرر اتجاه العلاقة مع قوى التحرر العربية وخصومها، وقوى التحرر العالمي وخصومها. ومع المركز الامبريالي وخصمه الاشتراكي. ومع الكيان الصهيوني وخصمه العلماني ـ الديمقراطي.

والديمقراطية في واقعنا المشخّص تستند إلى النقيض الطبقي وتحالفاته. وخصمها هو بنى الاستغلال والتبعية. واتجاه التطور يفاقم هذه الخصومة، لأنه يعزز التبعية والتمايز الطبقي، وهما معاً، مضادان للتحرر، وبالتالي مضادان للديموقراطية كونها جزءاً من عملية التحرر، ووسيلة لتسريعها.

ولذلك تتفاقم حدة العنف. لكن هذه الحدّة تولد نقيضها. أي حدة طبقية مضادة. وتراكم التمايز وشروط هذا التراكم يضيفان إلى النقيض الطبقي شرائح جديدة. تحمل وعياً جديداً والتزاماً طبقياً ـ قومياً جديداً. وهذه الإضافات تخلق تحولاً نوعياً يجسّد التراكم في الوزن وفي الوعي. ويبدأ ميزان القوى بالتقارب أو التعادل. وينجم عن ذلك تطوير وتنويع في أساليب الصراع، وأساليب الرد والرد المعاكس. وقبل أن يحدث الانقسام الأفقي في أدوات النظام وخاصة الجيش، وقبل أن يتعرض دور هذه الأدوات للشلل، تقوم الفئات السائدة بعمليات إنقاذ ذاتي. فتجري تبدلات في هوامش الحيطة. وقد تكون هذه التبدلات سطحية أو عميقة وفقاً لميزان القوى. وقد تتم بوسائل عسكرية أو شرعية. بدماء أو بدون دماء. وقد يتنقل الدور القيادي بين فئة وأخرى، ورمز وآخر، لكن الهدف يبقى واحداً، وهو إنقاذ جوهر النظام، والبنية الطبقية السائدة. وهذه التبدلات قد تزداد عمقاً، فيستفيد منها النقيض الطبقي ويعمل على تطويرها. وقد يجري الانقضاض عليها في حال تطورها إلى حدود المس بجوهر النظام. وفي الحالتين يحدث تطور جديد يستدعي تبديلاً في نوع المواجهة وقواها وأساليبها. ويحكم هذا التبديل ميزان القوى الجديد.

ومعضلة هذا الميزان مثلثة. فهي محلية، وقومية، وعالمية. فالدعم العسكري للنظام الطبقي الشبيه، تكرر في أكثر من مكان وأكثر من تاريخ ومازال يتكرر. وهذا الدعم قد

يأتي من هذا النظام أو من خصمه في صراع الهوامش. وقد تتبدل الأدوار وفق الظروف والمراحل. والدعم المالي والسياسي والأمني والاعلامي مبدأ ثابت، وإن تغير وزن الدعم. وخطورة الموقع تحدد هذا الوزن. أما النقيض الطبقي فليس له مثل هذا الدعم إلاّ في حالات صراع الهوامش بين الأنظمة. ومقابل ذلك يدفع ثمناً باهظاً من أهدافه وقدراته على الحركة ورصيده وتماسك قواه. ودعم المركز والرديف للنظام الطبقي السائد دعم ثابت. وهو يتنوّع تنوع الظروف. والتدخل العسكري المباشر لم يتوقف. وقد حدث في الأردن ولبنان وعُمان. وما زالت الأساطيل والقواعد وقوات النجم الساطع تتنقل وتتمركز حسب الحاجة. وما زال الدعم المالي يتوارد إلى أكثر من نظام. ودعم الرأسمالية العالمية ومؤسساتها المالية، لا تحكمه النزعات الإنسانية، وإنما الخدمات لهذه الرأسمالية وأحلافها. أما حليف النقيض الطبقي فهو الآن يقدم الضغوط مثلما يقدم المساعدة. لأن منطلقه الجديد هو إطفاء البؤر. والإطفاء في معظم الحالات يتم على حساب قوى التغيير، أي قوى التحرر.

هذه المعضلة المثلثة شكلت كارثة حقيقية للنضال السلمي والمسلح. فقد صفيّت أو أرهقت كل التنظيمات السياسية والنقابية التي تشكل نقضاً لبنى الاستغلال والتبعية. وفقدت مناطقها المحررة كل القوى الوطنية ـ الديموقراطية المسلحة. والتي لم تفقدها على يد الخصم المباشر، فقدتها على يد الحليف الإسمي، النقيض الواقعي، أو من خلال الحصار الخانق. وإذا كان المستقبل للتطور والتقدم، فإن ما حدث حتى الآن مأساوي بالفعل. وبسبب مسار التطور وخصوصياته في الوطن العربي، فإن كلاً من قوى التحرر تواجه حدة هذه المعضلة بالأسلوب الذي يتفق مع وضعها الخاص، تجنباً للضربة، أو طلباً للمساعدة، في فترة تاريخية محددة. وكثيراً ما تكون النتائج مضعفة لقوى التحرر الأخرى في ساحات صراع أخرى. ولذلك فقد دفعت كل قوى التحرر ولا زالت تدفع آلاف الضحايا الإضافية، ثمناً لهذه الحدة، ولهذا الوضع الخاص.

هكذا لم تستطع قوى النقيض الطبقي إقامة نظام وطني ـ ديموقراطي حتى الآن، في أية منطقة عربية. وبالتالي لم تتوفر قاعدة واحدة للحشد والانطلاق. وبعض الأقطار التي كانت تتوفر فيها بعض الشروط، لتكون هذه القاعدة، اندمجت الآن في النظام الطبقي العام، نسبياً أو كلياً، حسب مسافة التمايز الطبقي التابع.

وقد اقتربت عُمان من أن تكون هذه القاعدة، فانقضّ عليها تحالف رجعي ـ عربي ـ إيراني مشترك. وقد دعّم هذا التحالف بالتدخل العسكري البريطاني مرة، والأميركي مرة ثانية. وفي شمالي اليمن كاد يتحقق وضع مماثل، لكن التطور الطبقي الجديد قد تلاقى مع التوضع الطبقي القديم، فانتفت إمكانية قيام هذا الوضع. والثورة الارتيرية احتاجت لعشر

سنوات كي تسترد الأرض التي فقدتها بسبب التدخل [١] الخاطيء لحليف التقدم. وهو تدخل يتعارض مع أي مفهوم للتحرر والتقدم والعدالة، لأنه يتعارض مع حق تقرير المصير. ورغم جذرية قوى الثورة فهي لا تستطيع أن تكون هذه القاعدة، بسبب موقعها الجغرافي من جهة، ووضعها المخنوق من جهة ثانية. وفي لبنان، كاد يتجسّد المشروع الوطني - الديموقراطي - العلماني العربي، واقعياً على الأرض. وتهاوى النظام الطبقي الطائفي أكثر من مرة. وفي كل مرة كان ينقذ. فقد أنقذ عام ٥٨ من خلال التدخل العسكري الأميركي. وعام ٧٦ من خلال تدخل قوات نظام دمشق. وعام ٨٢ من خلال الغزو الاسرائيلي، ثم الأطلسي. وعام ٨٣ - ٨٤ بسبب الأسطول الأميركي والقوات المتعددة الجنسية، وضغط نظامي دمشق والسعودية. ومنذ بداية عام ٨٨ من خلال الدعم المالي والعسكري والسياسي لنظام بغداد ومنظمة التحرير. وطيلة فترة ٨٤ * - ٩٠ بسبب ضغط وحصار حلفاء الهامش، خصوم المشروع الوطني، وحلفاء المشروع الوطني خصوم التوتر. ونهاية عام ٨٩ من خلال لجنة القمة العربية، واتفاق الطائف. وفي كافة المراحل ظلت قوات العدو الصهيوني رديفاً لأي تدخل مضاد للمشروع الوطني وقواه. ولكن حتى لو سقط النظام وجلا العدو الصهيوني عن الأرض التي لم يطرد منها بعد، فهل يمكن لنظام وطني - ديموقراطي علماني، معادٍ جذرياً للمركز والعدو الصهيوني، ومتناقض مع تكون النظام الطبقي العام، وتمايزه التابع، أن يعيش فوق أرض مخنوقة من كل الاتجاهات؟.

إذن فالمعضلة المثلثة لميزان القوى ليست نظرية. وليست مالية وسياسية وإعلامية فقط. لكنها عسكرية بالدرجة الأولى. فالنظام الوطني - الديموقراطي هو تجسيد للتحرر بكل مقوّماته. والتحرر مضاد للتمايز الطبقي التابع، الجديد والقديم. وللتحرر قواه. وهذه القوى هي النقيض الطبقي لبنى الاستغلال والتبعية. والتحرر في واقعنا المشخّص، تمهيد لتبديل جوهر النظام في الملكية والتبادل والدخول والبنية الطبقية القائدة، والأجهزة التي تحمي هذا النظام وتستفيد منه. وذلك يستتبع تبديلاً موازياً في الموقف النظري والعملي من الوحدة والتحرير والديموقراطية، ومن المركز الامبريالي والرديف الصهيوني. والنظام الوطني - الديموقراطي يشكل بؤرة عدوى، ونقطة تجمع، ومنبع وعي، ومصدر دعم، لكافة القوى الوطنية - الديموقراطية في الوطن العربي. كما يشكل مأوىً حراً لكل المقهورين في بلدانهم، ومركز إشعاع يبث كامل نتاج الديموقراطية. وهذا النتاج يتناقض جذرياً مع نتاج التمايز

---

١ - عام ٨٨ انتهى هذا التدخل. وحلّ محله تبادل السلاح والخبرة الاسرائيليين باليهود الفلاشا. ومع ذلك ظلت الثورة توسع مناطقها.

☆ - وحتى الان ٩٤

التابع. ولذلك يتم الاستنفار العام لخنق هذا النظام قبل أن يولد. وإن ولد قبل أن يتنامى تأثيره. ويتجلّى الاستنفار على شكل تدخل عسكري، أو حصار اقتصادي وجغرافي، أو إرباك أمني وإعلامي وسياسي. ويشارك في ذلك ممثلو النظام الطبقي العام، كما يشارك المركز الامبريالي والرديف الصهيوني، حسب الموقع والحاجة.

وتستنفر كل علاقات التخلف وتنظيماتها ورموزها وطاقاتها، لشلّ فعل قوى التغيير، وتمييع وعي الجماهير، وسلخ قسم من هذه الجماهير عن قوى التغيير، وتبديل طابع التناقض وقواه واتجاهاته، وتخفيف حدّة الصدام بين المتضادات. وهذا الاستنفار يضيف للمعضلة المركبة في ميزان القوى، معضلة جديدة، وبالغة الحسّاسية والتأثير. فالتنظيمات والرموز والطاقات التي تخترق الوطن والطبقة وربما القومية، من خلال الولاء الديني أو المذهبي أو القبلي أو العرقي، توزع وعي ونشاط واهتمام الجماهير، حسب هذا الولاء. وفي ذلك، إضعاف لوزن وفاعلية النقيض الطبقي وتحالفاته، تجاه وزن وفاعلية بني الاستغلال والتبعية، المستندة إلى المركز والرديف. ولا يخفف من هذا الإضعاف، إلاّ تبلور وعي وطني - ديموقراطي، علماني، ضمن هذه التنظيمات، قادر على تثميرها لصالح التحرر من بنى الاستغلال والتبعية. وبذلك تصبح جزءاً من قوى التغيير التي هي بالذات، قوى النقيض الطبقي وتحالفاته. وهكذا تضاف مهمة جديدة لنضال النقيض وتحالفاته، وهي تكثيف العمل لدفع هذا التبلور إلى الأمام. وبذلك تضاف قوة جديدة لقوى النقيض وتحالفاته، تعدّل من ميزان القوى. وهذا التعديل يعود بدوره ليسهم من جديد في زيادة هذا التبلور.

وماذا عن تأثير هذا التوضع الطبقي على أنماط السلوك والمفاهيم؟:

كي يتحقق الانسجام في الخط العام المضاد للتحرر، لا بدّ من إحداث التوازن بين مقوّمات هذا الخط وبين العمق الداخلي للإنسان والمجتمع. ولتحقيق هذا التوازن لا بدّ من غزو هذا العمق: نفسياً وفكرياً واجتماعياً. ويتم ذلك بقلب معايير القيم والسلوك والمفاهيم. وإذ ذاك يسير الاتجاه العام المضاد للتحرر والمعايير المعكوسة في اتجاه واحد. ولولا ذلك لحدث الإفناء الذاتي من جرّاء التناقض الحاد بين الاتجاهين، وما يولده هذا التناقض من صراع.

لكن العقل المتخلف للنظام الطبقي العام لا يستطيع منفرداً إنجاز هذا التوازن. هنا يأتي الدور النشط للمركز والرديف. فتتجه كل أقنية التأثير نحو هذا الهدف. هدف التوازن. فيتكامل الفن مع السلعة. والإعلام مع الفكر. والأدب مع الآثار. والبحث العلمي مع الدعاية. والتاريخ مع الأساطير. والجغرافية مع خصائص الأجناس. والإغراء مع الإقتداء. والاحتكار مع السياسة. والقوة العسكرية مع المصالح. والدين مع الخصوصية. وبهذا التكامل يتحقق الغزو الفعلي لعمق الإنسان والمجتمع.

وهكذا تعلو قيمة الاستهلاك على قيمة الإنتاج. فالقدرة على الاستهلاك الباذخ هي مقياس الموقع في المجتمع. وذوق المستهلك دليل على بريقه. والتقليد هو ميزان هذا الذوق. هنا يفقد الإنتاج المادي أو الفكري أو الفني دوره القيادي. ويحتل الاستهلاك هذا الدور. وتفقد نوعية الانتاج قيمتها. فمصدر القيمة تابع لفن الدعاية. وهذا الفن من صنع المركز والرديف. ويختفي معيار إشباع الحاجات الأساسية والأكتفاء الذاتي واستقلالية القرار، كمعيار من معايير التقدم والوطنية والحضارة، ليتبوأ مكانه معيار الفيض في المواد الكمالية العصرية، وحجم حركة التبادل، والتحالف التابع مع مراكز الإشعاع والرأسمال والحضارة. وعلى ضوء ذلك يصبح خاطئاً اعتماد قياس قوى وعلاقات الإنتاج كواحد من مقاييس الحكم على تطور وتقدم النظام أو على تخلفه ورجعيته. ويصبح خاطئاً الحكم على الإنسان من خلال إنتاجه، ودور هذا الإنتاج في تلبية حاجات الإنسان والمجتمع.

وتتحوّل الأخلاق من احترام للذات. وانسجام بين القول والعمل. وحرب على الظلم والفساد. وصدق في التعامل. وحب للإنسان. ومقت للأنانية. وتعلّق بالعدالة. وكفاح من أجل الحرية. وتنمية لروح الجماعة.. إلى النقيض من ذلك. وتتغير جاذبية الاهتمام، من اهتمام وطني - قومي - طبقي - إنساني، إلى اهتمام شخصي، بيتي، عائلي، قبلي، طائفي. ويترافق ذلك مع تعميم مكثّف لإغراءات الجنس. والأزياء. واللهو. والسكن الفاخر. والسيارات المتبدلة تبدل مصالح صانعيها...

ويجري تزوير الواقعية من استنباط للرؤى والوسائل والمراحل والتحالفات، من خلال التحليل الملموس للواقع، إلى تكيّف مع ما تفرضه في الوعي والواقع القوى المهيمنة. وهي قوى التمايز التابع والمركز والرديف. وهذه القوى تنطلق في تزويرها للوعي والواقع، من مصالحها هي، لا من مصالح نقائضها. وبذلك تغدو الاستجابة لهذا التزوير، متفقة مع مصالح تلك القوى، ومتناقضة مع مصالح خصومها. وهكذا تصبح الواقعية تفريطاً بالحق. وتخلٍ عن الثورة. وتعايشاً مع الاستغلال الطبقي، والاستبداد السياسي، والقهر القومي، والمرض الأجتماعي، والتطور التابع. لماذا؟ لأن شروط تطوير الواقع لا تسمح بغير ذلك. ومن الذي حدّد هذه الشروط؟ إنها القوى ذاتها. إذن فالواقعية هنا، هي التكيف مع ما تفرضه هذه القوى. وهي قوى جبّارة بطاقاتها المادية والفكرية، وإعلامها، وفنها، وشبكة علاقاتها.

والدين يغدو سلعة سياسية. فيتحوّل من علاقة نفسية بين المؤمن ومثاله الأعلى، إلى تنظيمات ومؤسسات سياسية. ومن قيم خلقية وإنسانية واجتماعية، إلى وظيفة سياسية تخدم النظام القائم. ومع هذا التحوّل تستثمر بنى الاستغلال والتبعية، تلك القيم والمؤسسات حيناً، وتضعفها حيناً آخر. تمدّها بوسائل الصراع عندما يكون الصراع ضد قوى التحرر، وتشل قدرة هذه الوسائل، عندما يتجه الصراع ضد البنى السائدة. تتعامل مع

الدين كقيم تارة، وكطوائف تارة أخرى. تنمّي الجانب الإنساني في الدين مرة، وتشحنه بالحقد مرة أخرى. تستخدم هذا النص تارة، وعكسه تارة أخرى، وتفسّر النص الواحد تفسيراً متناقضاً حسب الحاجة. تبجّل رجال الدين في فترة، وتجردهم من الكرامة الشخصية مرة ثانية. تنصبهم قادة روحيين مظهرياً، وتعاملهم كأجراء واقعياً. عندما يواجه المتدينون الفساد والتبعية والاستبداد والظلم الطبقي ومصالح الاستعمار وعملائه، يصبحون هدّامين متطرفين. وعندما يواجهون التقدم والتحرر يضحون ورثة الأنبياء، مجاهدين. تنمّي التنظيمات الدينية والمذهبية الوسيطة، إذا كانت بحاجة لتخفيف الصدمة في صراعها مع النقيض الطبقي وتحالفاته. وتضعف دورها الكابح، عندما تنتفي تلك الحاجة.

والتقدم. يكف عن أن يكون تطويراً لقوى الإنتاج، وتطبيقاً لقوانين العلم. واستثماراً للطبيعة لخدمة الإنسان والمجتمع. وتحكيماً للعقل وعلوم الطبيعة في تفسير الكون. وتحقيقاً للسبق في مجالات الإبداع والابتكار والاختراع. وبناء نظام سياسي - اجتماعي متطور. لكن التقدم يصبح: استهلاكاً لمنتجات الحضارة. وتعميماً للتحلل الخلقي. وتقليداً لكل جديد مظهري. وتسابقاً على الكماليات. وإكثاراً من مشاريع البريق الإعلامي. ويغدو من مقاييسه: ارتفاع أرقام الميزانية، دون اعتبار للتوازن بين الإنتاج والإنفاق. وكثرة خريجي الجامعات، دون ارتباط بين التخرج وحاجات المجتمع. واستقدام الخبراء، بدل تطوير الخبرة الوطنية. وتوسع المدن، بدل تعميم الخدمات ومشاريع الإنتاج، حسب مستلزمات التطوير والتوازن وتلبية الحاجات. ويغدو من مقاييسه أيضاً: انتشار منشآت اللهو، والمدن الرياضية والفنية، حتى ولو كان ربع السكان دون مستوى الفقر، وقسم منهم يعيش في المقابر ومدن الصفيح. ومن مقاييسه أيضاً، قصور القادة واستراحاتهم، وطائراتهم وسياراتهم، وجيوش أمنهم وأمن النظام. وأبهة الدولة، بمقراتها، وأجهزتها، وحراساتها. واجتذاب الشركات الأجنبية، واستثماراتها، حتى ولو فقد النظام حرية القرار. والعلاقة النّدية مع مركز الحضارة، والاندماج في نمط إنتاجه واستهلاكه!.

والوعي: ليس وعياً بالواقع وقدرة على تحليله. واستنباطاً لشروط التغيير وأدواته وأساليبه. ومعرفة بالقوى المؤثرة في هذا الواقع. وتطويراً لهذه المعرفة إلى مستوى العالم وتناقضاته وصراعاته وتحالفاته والقوى الفاعلة فيه. ثم استخلاص طرق التعامل. وتحديد التناقضات الأساسية والثانوية في كل مرحلة. والإنطلاق من كل ذلك لاتخاذ المواقف التي تخدم خط التقدم في حقليه: الخاص والعام.

وليس الوعي استخداماً لمنتجات التطور العلمي لمعرفة الكون وقوانينه. والمجتمع وحركته. والإنسان وأحاسيسه وحاجاته... لكن الوعي هو الانتهاز. هو قدرة الإنسان على فهم اتجاه السلطة والسير فيه. وأمن النظام وخدمته. وهو القدرة على اقتناص الفرص.

وإتقان فن التملق. وهو المهارة في التنظير للخط السياسي وعكسه. وللممارسة ونقيضها. وللانفصام بين الواقع والشعار وتحويله إلى تطابق. ولوصف كل قول وفعل بالحكمة والواقعية والعقلانية. ولتصوير كل تناقض بأنه مرونة في التكتيك وصلابة في الاستراتيجية ولحفظ كل ما تنشره السلطة وكأنه درس للامتحان. ولتصوير نقضه على أنه موقف تاريخي. ولقلب الطغيان السياسي، والفساد الإداري والخلقي، والتبعية، والتفريط بالسيادة، واستثمار علاقات التخلف، إلى عدل، وخلق، وتحرر، واستقلال، وثورة اجتماعية. ولإحلال النظام بدل الوطن، وأمن النظام بدل أمن الوطن. والعلاقة مع النظام بدل العلاقة مع الوطن. والوعي ليس ربطاً للصراع الطبقي بالصراع القومي، بل فصل بينهما. وليس عزلاً للغيب عن العلم. بل دمج بينهما. وليس استخلاصاً لقوانين التطور من حركة الواقع، وإنما من مراكز بث الرأسمال العالمي، أو ترك ذلك لمن لا علم إلاّ علمه.

والعقلانية ليست إعمالاً للعقل في اكتناه شروط التطور وقواه. ومعرفة سبل تحسين هذه الشروط. وتحديد الأهداف والوسائل تحديداً صحيحاً. وتحليل التشابك بين هذه الشروط وما يحدث في العالم. واستخلاص ما هو أجدى لتحقيق هذه الأهداف.. لكن العقلانية هي رصد ما يريده العالم. والعالم كما يعبّر عنه الإعلام العالمي، وتسعون بالمائة منه غربي تماماً. وتحويل هذا الرصد إلى موقف. ورصد حجم التهليل لهذا الموقف. ثم تحويل هذا الحجم إلى موقف جديد أكثر تعقلاً. وأكثر إثارة إعلامية. ثم صياغة الأهداف والوسائل على ضوء ذلك. والعقلانية في الموقف من النظام السائد، هي التزام صارم بالمسؤوليات، واستجداء لطيف للحقوق. هي استبعاد للعنف وانتظار أصحاب الامتيازات كي يتخلوا عنها بالتراضي. وهي قبول الهوامش التي تمنحها السلطة، والعمل على تحسينها ضمن الأصول الشرعية. والشرعية كما تحددها أجهزة السلطة. والعقلانية هي العمل لتغيير النظام من خلال قوانين النظام نفسه.

والعلمانية شعار مستعار. شأنها في ذلك شأن الديموقراطية. فهي نبت غريب ولد في إطار الصراع بين البورجوازية الأوروبية الصاعدة، وتحالف الكنيسة مع الإقطاع، وبعد ثورات التحرر ضمن الكنيسة نفسها. ولذلك فهي لا تتلاءم مع مجتمع يسوده الإسلام. وكأن العلمانية معادية للإسلام أو لأي دي آخر. إذاً فلماذا الوقوف ضد العلمنة، وفق هذه الذريعة؟ السبب واضح ومحدّد. وهو أن العلمنة من حيث الجوهر هي فصل للدين عن الدولة. وبالتالي فصل للدين عن إمكانية استغلاله طبقياً وسياسياً. وهذا ما يرفضه النظام الطبقي التابع، ولا يدركه الوعي الزائف ضمن الطبقات الشعبية المسحوقة. ومع تصوير العلمنة على أنها إلحاد ونفي لجوهر الدين، يغدو استغلال الدين ممكناً في كل الاتجاهات. فهو يظل في الجامع أو الكنيسة، أو يتحول إلى تنظيمات ومؤسسات وتشريعات سياسية،

حسب الضرورة. والضرورة في هذه المرحلة من تطورنا، تحددها مصالح الوطن التي هي بالذات مصالح بنى الاستغلال والتبعية.

ففي لبنان ترفض البورجوازية والاقطاع العلمنة باسم الكنيسة والجامع، وتحت ذريعة أن لبنان هو مجتمع الطوائف. وهذا يعني أنه ليس بلد الطبقات والخطوط السياسية المتحالفة والمتضادة، بل بلد التعايش أو الصراع الطائفي. وبما أن ممثلي البورجوازية والإقطاع هم ممثلو الطوائف. إذن فالصراع هو صراعهم، والتعايش هو تعايشهم. والتعايش هو سبيل الاستقرار والازدهار. وأي تصوير للصراع، على أنه صراع وطني - طبقي. وقومي - طبقي، هو تصوير غير واقعي. وفي السودان، ترفض البورجوازية والإقطاع العلمنة باسم الشريعة الإسلامية. ويعدم رأس نظام الطبقة الجديدة، رئيس التيار العلماني الإسلامي، باسم الشريعة. ثم يسجن رأس التيار الإسلامي المعادي للعلمنة. وبعد استبدال رؤوس هذا النظام برؤوس جديدة، يصبح التيار المعادي للعلمنة قوة هذا النظام. وتتجلى معاداة العلمنة هنا على أنها في الواقع، معاداة لجوهر التحرر والتقدم، وفي القلب منها كل مقوّمات الديموقراطية.

وفي أقطار أخرى تتقطع أوصال العلمنة حسب الحاجة. والحاجة تقررها المصلحة العليا التي هي بالتحديد مصلحة البنى الطبقية السائدة. ففي مكان يتجسّد هذا التقطيع بشعار الإسلام دين الدولة أو دين رئيس الدولة. والهدف سياسي بالتأكيد. وهو تأمين طوق جماهيري مخدّر حول السلطة. وتقوية هذا الطوق برجال دين متخمين. وهنا يتعدد الوصف حسب الحاجة التي ترسخها وسائل الإعلام، وخاصة الرأسمالية منها. فالحكم علماني، بحجة أنه لا يطبّق الشريعة نصاً وروحاً. أو هو إسلامي بحجة أنه لا يفصل الدين عن الدولة، حتى ولو كان معادياً لروح الإسلام وأي دين آخر، فيما يخص العدالة والمساواة النسبية على الأقل. وفي مكان ثانٍ يحدث الإنتقاء وكأننا في سوق استهلاكي. وخبراء السلطة هم الذين يقومون بالانتقاء. وفي مكان ثالث يحدث الفرز في النصوص حسب الفرز في الطبقات. فهذه النصوص توظف لمصلحة سلوك وممارسات الطبقات السائدة. وتلك لتخدير ومضاعفة استغلال الطبقات الفقيرة. وتفسير النص يأخذ هذا الاتجاه أو عكسه حسب مصلحة السلطات السائدة. وفي مكان رابع تتحول بعض نصوص الشريعة إلى قوانين مرة. وتلغى هذه القوانين مرة أخرى، خدمة للهدف ذاته.

إذن ففي ظل مثل هذه الشروط التاريخية، يستثمر الدين استثماراً رجعياً. ولا مجال في ظل هذه الشروط، لقلب هذا الاستثمار إلى نقيضه. أي لاستثمار الدين استثماراً تقدمياً. فالاستثمار التقدمي التحرري يحتاج إلى ميزان قوى جديد ضمن المتدينين أولاً، وضمن المجتمع العربي ثانياً. وهو أمر غير قائم. ولذلك يتم استبعاد العلمنة، لأنها تسحب من رصيد الطبقة السائدة، حقلاً واسعاً من حقول المناورة. وتسحب أيضاً قوى قادرة على الفعل،

لأنها من حيث المنبت والمصالح، وطنية ـطبقية بالضرورة. لكنها من حيث الولاء والنشاط، دينية أو مذهبية. ومن التناقض أو التباين بين المنبت والمصالح، وبين الولاء، في بعض المراحل والمواقف، تستفيد القوى الطبقية المهيمنة. ويتم استبعاد العلمنة لأنها تسحب من ساحة الصراع، السلاح الديني والمذهبي، لأنه مضاد للحشد الطبقي، وبلورة الوعي الطبقي ـ القومي. والوعي الطبقي ـ الوطني. فالسلاح الديني أو المذهبي يحدث في الواقع انقساماً عامودياً يخترق الطبقات. أما العلمنة فتحول هذا الانقسام إلى انقسام أفقي، أي طبقي. والسلاح الديني أو المذهبي، يميّع الصراع الوطني، والصراع القومي، لأنه يخترق التبلور السياسي على أسس وطنية وقومية، ويفتت هذا التبلور. أما العلمنة فتسهم في هذا التبلور وتكسبه الوضوح الضروري. والصراع الطبقي ـالقومي من حيث الجوهر، هو صراع التحرر وقواه، ضد بنى الاستغلال والتبعية وقواها. وضد المركز الامبريالي والرديف الصهيوني. ولذلك فإن الثالوث ضد العلمنة وعياً وتطبيقاً.

ومفهوما الاعتدال والتطرف يصاغان وفق الحاجة. ويعطيان المضامين التي تتلاءم مع مصلحة السلطة. فالإعتدال، يعطى مرة معنى التوازن في الموقف. ومرة أخرى معنى إيقاف التقدم. ومع المضمونين تتعامل السلطة تعاملاً استثمارياً. وتكثّف مراكز البث إسهامها في دعم هذا التعامل. والاعتدال يكون مزّية أو عيباً حسب الجهة التي يخدمها. فالتساهل الذي تبديه سلطة التمايز التابع ضد النقيض الطبقي وتحالفاته، هو دليل ضعف وميوعة. أمّا تخليّ قوى النقيض عن حقها في ممارسة كل أشكال الصراع، لانتزاع مطالبها، أو لإسقاط خصمها، فهو اعتدال. والتطرف يتحدد موقعه في سلّم القيم حسب الجهة التي تمارسه والهدف الذي يخدمه، واللحظة التاريخية التي يمارس فيها. فإن بالغت السلطة الطبقية المستغِّلة في استخدام العنف ضد قوى التحرر، فالتطرف إذ ذاك يغدو ميّزة للسلطة تشير إلى قوتها وتماسكها وقدرتها على ضمان الاستقرار. والاستقرار هو ثمرة النبوغ التاريخي والصفات الفذّة للطبقة السائدة ورمزها الأعلى، وليس ثمرة التطور التابع ومفرزات عصر النفط ونمو أجهزة القمع. أما إذا استخدمت قوى التحرر حقها الطبيعي في ممارسة العنف المسلحّ * لانتزاع السلطة، فإن هذا الاستخدام هو ذروة التطرف، لأنه يهدد الاستقرار المحلي والاقليمي والقومي وربما العالمي.

وفي فترة السقوط يصبح التمسك بالحق تطرفاً، والتنازل عنه اعتدالاً. واستخدام الوسائل التي يستدعيها انتزاع هذا الحق تطرفاً، والاستكانة إلى هبة المغتصب للحق اعتدالاً. والحق في وضعنا التاريخي هو حق وطني ـطبقي وقومي ـطبقي. ويتكثف في تحقيق التحرر

☆ ـ هذا إذا كانت السبل الديمقراطية موصدة

وطنياً وقومياً. والتحرر مضاد للتمايز الطبقي التابع، وللمركز والرديف. ولذلك فإن قلب معايير التطرف والاعتدال إلى نقائضها، محور أساسي من محاور الصراع بين الاتجاهين. اتجاه التحرر بجزئياته وكلياته. والاتجاه المضاد بجزئياته وكلياته.

والتضامن العربي الرسمي، هو تضامن عربي، وليس تضامن أنظمة. ويكرّس في الوعي الشعبي على أنه تضامن لانتزاع الحق العربي في فلسطين أو بعضٍ منها. ولدعم كفاح الأقليات العربية في الجوار من أجل حقها في تقرير المصير. ولتحسين الظروف المعيشية للشعب الفقير. ولتوفير الشروط السياسية والمادية لتحقيق الوحدة. ولمواجهة الأخطار المستجدة بموقف واحد. ولمجابهة القوى الخارجية الطامعة بأرضنا وخيراتنا. ولتحقيق التكامل الاقتصادي والعسكري والفني بين أقطار الوطن العربي.. فهل هذه هي الحقيقة.

بعد التقارب في التمايز التابع، أضحت المواقف الرسمية متقاربة تجاه جوهر التحرر. وبما أن تبدل الجوهر في قطر أو أكثر يحدث ثغرة في النظام العام، لذلك لابدّ من التضامن لمنع حدوث هذه الثغرة. فكل ثغرة قابلة للتوسع نحو الجوار. والتوسع يقود إلى توسع جديد. ويقود بالتالي إلى تحوّل نوعي في ميزان القوى. والصراع بين بعض الأنظمة، يضعفها، وفي الوقت ذاته يقوّي قوى التحرر، فيزداد ميزان القوى تحولاً لصالح التحرر وقواه. ومداخل هذا التحول متعددة تعدد مقومات التحرر ذاته. إذن لابدّ من سدّ هذه المداخل. وفي الآن نفسه لابدّ من إزالة أسباب الصراع بين الأنظمة.

وقد تكون البنية السائدة في قطر ما غير قادرة على المواجهة الناجحة منفردة. فيتم التضامن معها حسب الحاجة. سواء أكانت الحاجة مالية أو عسكرية أو سياسية. وقد تتضارب المصالح بين الأنظمة تضارب الخصوصيات، فتتبدل الأدوار، لكن التغيير الجذري للنظام يظل موضع رفض، حتى في أشد فترات الصراع بين الأنظمة. وقد يحدث الخطر الخارجي وضعاً شعبياً قابلاً للانفجار، فيتم إجهاض هذا الانفجار من خلال التضامن الرسمي ضد هذا الخطر. وقد يكون هذا الخطر جدياً على نظام ما، بسبب التناقض في المصالح مع مصدر هذا الخطر. فيتم التضامن مع هذا النظام. وإذا كان الأمر غير ذلك، فلماذا لم يتحقق أيّ هدف ممّا تكرس في الوعي الشعبي؟ بل ولماذا لم يتحقق إلاّ العكس تماماً؟

والتحرر مضاد للمركز الامبريالي، مركز الجاذبية. كما هو نفي للنظام التابع. وهذا سبب ثانٍ للتضامن ضدّه. لكن وحدة المصالح بين الثالوث ليست بدون تناقضات. ورغم أن التناقض يتقلّص مرحلة بعد أخرى، إلاّ أنّ مولدّاته لازالت قائمة وستبقى، وهي دائمة التجدد. فهجرة اليهود السوفييت مثلاً بدءاً من عام ٩٠ أضحت تشكل عامل قلق كبير لأنظمة الجوار خاصة، والأنظمة العربية عامة، كما أضحت تشكل عامل تفجير شعبي خطير، يتفاعل مع غيره من عوامل التفجير، ليتولد عن هذا التفاعل، نسف الكثير

من أسس الأمن والاستقرار، ومن مرتكزات التعايش والتحالف والتعاون. وحدّة استثمار المركز للأنظمة التابعة، ومصير الأرصدة في بنوك هذا المركز. والقروض والديون والفوائد. ودعم المركز للرديف. وأولوية هذا الدعم على دعم الأنظمة التابعة واستقرارها، حتى في حالات توسع العدو، ونسفه لفرص السلام معه. وكشف إعلام المركز والرديف للكثير من ممارسات القمع وصنوف الفساد. والإلحاح على هوامش الديمقراطية والضغط على هذا النظام مرة وعلى ذاك مرة أخرى، كي لايتحركا بحرية زائدة ضمن دائرة الجاذبية نفسها، وكي لايصبح التناقض أساسياً مع العدو الصهيوني.. كل ذلك يبقي على التناقض في المصالح قائماً ومتجدداً. لكنه تناقض ضمن الوحدة، حتى في حالات القطيعة والصدام والحروب.

ولتحسين المواقع ضمن دوائر هذا التناقض، تتم التحالفات، ونقض التحالفات، وتبديل أطرافها. وتجري التوترات وفضها. والتكتلات وفرطها. وضمن هذا الإطار يقوم التضامن العربي الرسمي بدور فاعل. سواءٌ أكان هذا التضامن جزئياً أو كلياً. تماماً كما تقوم التكتلات الكبرى في إطار النظام الرأسمالي بهذا الدور.

وإذا كان هذا هو الواقع، فهل تستطيع بنى الاستغلال والتبعية أن تعرّي حقيقة هذا التضامن؟ حتماً لا. فالتعرية تخلق وعياً طبقياً قومياً جديداً، يسهم في تعديل ميزان القوى. ولذلك يتم استثمار كل وسائل التضليل لستر هذا العري وتحويله إلى مزايا. والوسائل التي يوظفها المركز والرديف هي الأكثر تضليلاً، لأنها في الوعي الجماعي، صادرة عن عدوين للتضامن العربي الرسمي، وهما الامبريالية والصهيونية. فكل هجوم منهما ضد هذا التضامن أكان جزئياً أو كلياً، هو شهادة له على أنه تضامن قومي فعلي في وجه هذين العدوين التاريخيين. وتضامن لاغنى عنه لتحقيق الأهداف التي تكرّست في الوعي الشعبي. وجعبة المركز والرديف غنيّة بالوسائل التي تسهم في هذا التكريس. وصراع الهوامش ضمن دوائر التناقض يلعب دوراً أساسياً في هذا التكريس. ومثل هذا الدور تلعبه الثقافة السطحية، وملحقات النظام التابع. وعلى ضوء ذلك يغدو تضامن الأنظمة التابعة المستغِلة، تضامناً عربياً، تختفي فيه الطبقات وصراعها. ويختفي الصراع بين التحرر وقواه، والتمايز التابع وقواه، ويصبح فشل التضامن التابع في كبح جماح المتبوع فشلاً عربياً. وعجز النظام الطبقي العام في مواجهة العدو، عجزاً عربياً. وتنكر هذا النظام لالتزاماته تنكراً عربياً، وتخليه عن مسؤولياته، تخلياً عربياً.. وهكذا تغدو الرؤية ضبابية وسط هذا التضليل المكثف. والمنهج العلمي وحده، هو القادر على اختراق هذه الكثافة، شريطة أن يكون متعمقاً في معرفة الواقع وتحليله، وألاّ يكون بينه وبين هذا الواقع وسيط.

وتضخم دور الفرد أضحى سمة مرضية. وتعليل هذا التضخم يكمن في التطور

التاريخي للطبقة السائدة. والمقومات المادية لهذا التطور. وأثر عائدات النفط في هذه المقوّمات. وثقل الفئات غير المنتجة في سلطات التقرير. والنظام السياسي - الاجتماعي الذي تفرزه. والمدى الزمني الطويل نسبياً الذي وفرّته هذه المقوّمات للبقاء في قمة السلطة. وتضخم دور الجيش وقوى القمع الأخرى في حفظ الأمن الطبقي، وما يستلزمه هذا الأمن من تعظيم لدور الممثل الأعلى. ولذلك فمن الطبيعي أن يقود هذا النظام إلى تفرد الطبقة في السلطة. وتكثيف هذا التفرد في فئة. وتضخم دور الفرد الأكثر بروزاً في هذه الفئة.

والتفرد نتاج الإنحطاط في القيم. وتغييب الشعب. والتشوّه الخلقي والاجتماعي. وهذا كله من مفرزات النظام نفسه.

والفرد الذي يشكل الرمز الأعلى لهذه الطبقة، يكتنز كل صفاتها. ويجسّد كل مصالحها. والمصالح تتحوّل إلى خطوط سياسية - اجتماعية - ثقافية، وإلى ممارسات. وهما معاً يكوّنان نظام التمايز الطبقي التابع. وخلق الطبقة مستمد من بنيتها. من مسار تكوّن هذه البنية. من الفئات التي تندرج ضمنها. من خصائص هذه الفئات. من الدور التاريخي الذي تقوم به. والدور التاريخي مرحلي بالضرورة. ومقياس الحكم مرحلي كذلك. ومضمون الحكم مستمد من خط التطور واتجاهه. وخط التطور في واقعنا المشخص هو ذاته خط التحرر. بجزئياته وكلياته. ونظام التمايز التابع مضاد لهذا الخط. وكذلك الطبقة التي يمثلها هذا النظام. والفرد الذي يمثل هذه الطبقة.

وهكذا لاتعود ثمة أهمية للقب هذا الرمز. أكان ملكاً أو رئيساً أو سلطاناً أو أميراً. وإنما الأهمية للدور الذي تقوم به الطبقة التي يمثلها. وهذا الدور متجسد حالياً في تمايز طبقي مرعب. وتبعية عميقة. واقليمية راسخة. وعلاقات مرضية. واستبداد [1] مطلق. وتعايش مع الكيان الصهيوني. وتزييف للمفاهيم. وفساد إداري وخلقي رهيب. وتغليب للاستهلاك على الانتاج.

وللتعويض عن هذا السير المعكوس لخط التطور. تلجأ الطبقة السائدة لتعظيم وزن ممثلها الأبرز. وهي بهذا تعظم ذاتها. تستعير طلاءً براقاً لمعدنها الزائف. ويتكثف هذا البريق في شخص الرمز. فتتحول كلماته إلى برامج عمل. ومواقفه إلى مواقف تاريخية. وانجازاته إلى انجازات خالدة. ودوره إلى دور عالمي وصموده إلى اسطورة. وتناقضاته إلى مرونة. وقيادته إلى قيادة خارقة. وأقواله إلى أقوال مأثورة. وتلصق به كل صفات الوطنية والقومية والعدل والانسانية ونكران الذات.. واستكمالاً لهذا التعويض، تصبح الطبقة هي الوطن. وممثلها

---

١ - لم يتزعزع هذا الاستبداد في بعض الاقطار إلاّ بعد انتفاضات شعبية دموية. وخوفاً من انتفاضات اشد عنفاً.

ممثل الوطن. فيضاف الوطن إلى اسمه إضافة الهامش إلى المتن، والعرض إلى الجوهر. ويكرّس المركز والرديف هذا التعويض. فهو دعم لحليف تابع. لطبقة تابعة. لنظام ظل. رغم كل التناقضات التي يدور حولها الصراع. ويكرّس هذا التعويض أيضاً: الغباء السياسي، أو النفاق السياسي أو الحصار السياسي والعسكري والاقتصادي الذي يفرضه وضع معقّد، لدى الكثير من الوطنيين - الديمقراطيين واعلامهم. لكن التعويض عن السير المعكوس، يغذّي الحقد لدى النقيض الطبقي وتحالفاته. تماماً كما يغذيه السير المعكوس ذاته. وبهذا يصبح عامل تثوير وطني - طبقي وقومي - طبقي، بمقدار ما هو إهانة وطنية. إلاّ أن جانباً بالغ السلبية ينجم عن مشاركة الوطنيين، الديمقراطيين والتقدميين في هذا التعويض. فالمشاركة تسهم في تزييف الوعي، وتصب في خدمة نظام التمايز التابع، وتضعف القوى الوطنية - الديمقراطية والتقدمية المناضلة ضدّه، وتنسف جسور المستقبل بين القوى المشاركة والقوى المناضلة. وتبعاً لذلك تضاف عقبة جديدة أمام وحدة هذه القوى في المستقبل. ودون هذه الوحدة يظل الميزان مختلاً لصالح بنى الاستغلال والتبعية.

مع هذا القلب المستهدف لمعايير القيم والسلوك والمفاهيم، يغدو إخفاء الهوية الطبقية - الامبريالية - الصهيونية القابعة وراء عملية القلب، هدفاً بحد ذاته. ولهذا الهدف تتحوّل أنماط السلوك والمفاهيم المقلوبة إلى خصائص نابعة من العمق الداخلي للإنسان والمجتمع، وليست ناجمة عن الغزو الخارجي لهذا العمق. ومن جديد يجري ترسيخ هذا التحوّل في الذاكرة الفردية والجماعية. فالقيم الخلقية والاستهلاكية التي تمّ تجذيرها، هي نتاج المناخ النفسي والفكري والاجتماعي الذي قاد إليه تطور الانسان والمجتمع. هنا تختفي مسؤولية البنية الطبقية السائدة، ومسؤولية المركز والرديف، عن هذا التطور، ويصبح استجابة لمناخ داخلي. وكل المفاهيم التي تم تكييفها مع التطور المعكوس لنظام التمايز الطبقي التابع، تصبح وليدة المناخ الداخلي نفسه. وليست وليدة التطور المعكوس، ومصالح المركز والرديف.

ومن أجل ترسيخ هذا التحوّل، تبدأ عملية التفصيل بدل التعميم. فالزمن المنحط المتخاذل الرديء، هو زمن عربي. وليس زمناً طبقياً، تسود فيه بنى طبقية تابعة مستغِلّة. وفقاً لمصالحها وعلاقاتها. ولهذه البنى ملوك ورؤساء وممثلون وأجهزة، وسياسات وممارسات. ولها نظام طبقي عام يعبّر عن نفسه بخطوط وممارسات متقاربة. وكل مفهوم جرى تحويره ليخدم النظام العام، يصبح مفهوماً عربياً، نابعاً من الذات العربية، معبراً عن خصائصها ومستوى تطورها، متجاوباً مع تطلعاتها. وليس مفهوماً طبقياً. وعلى هذا الأساس يصبح العيب في الذات العربية، وليس في الطبقة الحاكمة والمسار الذي رسّخته. وهكذا فعندما يوظف الدين أو المذهب لخدمة هدف رجعي، يكون معبراً عن هذه الذات. وعندما تتمّر

مفاهيم الاعتدال والتطرف، والعقلانية والعلمنة، لصالح الخط المعادي للتحرر والتقدم، تكون هذه المفاهيم منسجمة مع مستوى التطور العربي. والتضامن العربي الرسمي، تضامن عاجز، لأنه عربي، لا لأنه تضامن طبقات تابعة. والتضخم المرضي للرمز الأعلى، ليس من صنع الطبقة السائدة، وإنما من نتاج الروح العربية. وينطبق ذلك على الاستبداد والاستغلال والغدر والخيانة والتخلف الاجتماعي، والواقع المهتريء، كما ينطبق على الماضي والحاضر والمستقبل. فالنظام الطبقي التابع بريء من هذا الانحطاط، براءة الامبريالية والصهيونية.

هكذا تتوالى السلسلة: نظام طبقي عام تابع ومتمايز. مدعوم بمركز ورديف. يزيّف أنماط السلوك والمفاهيم. ويصوّر التزييف على أنه انعكاس للعمق الداخلي للانسان والمجتمع. يجّسد التطور المعكوس في خطوطه السياسية الاجتماعية ـ الثقافية، وفي ممارساته. ثم يعود من جديد للدمج بين هذا التطور وبين المجتمع. وكأن المجتمع خال من الطبقات، ومن صراع الطبقات، وكأن الطبقات المسحوقة هي صانعة هذا التطور والمسؤولة عنه، وليست ضحيته. وكأنه لايتم ضد مصالحها ومصالح المجتمع الذي يلصق به هذا التطور المعكوس.

وكما تغيب الطبقات تغيب المراحل. وتغيب المسؤولية الطبقية عن كل مرحلة من هذه المراحل. فالإنجاز الوطني في الماضي يظل انجازاً في الحاضر والمستقبل، لأن البنية الطبقية السائدة تكرّسه وكأنه إنجازها. أمّا الإخفاق فعلى العكس من ذلك، إذ ينسب إلى الماضي الذي لم يكن من صنعها، حتى ولو كان من صنعها بالفعل. والدور التاريخي لهذا القطر أو ذاك في مرحلة محددة يظل دوراً تاريخياً، طالما أن هذا الدور يخدم الطبقة السائدة حالياً. حتى لو كان ذاك الدور مناقضاً كلياً لخطها الراهن. والمرحلة التاريخية ذاتها يتم توظيفها لدعم هذا الموقف أو عكسه، وفقاً لمصالح البنى السائدة. والتاريخ يطمس أو يزوّر أو يكرر أو يعاد إحياؤه، وفقاً للمصالح ذاتها. وكما يسهم المركز والرديف في تغييب المسؤولية الطبقية عن كل ما بان عريه في خط التطور المعكوس، يسهمان أيضاً في تمييع الوعي بالمراحل التاريخية، وهنا أيضاً يسهم في هذا التغييب والتمييع، الغباء السياسي، والنفاق السياسي، والأسر والحصار، ممن هم من حيث الانتماء والولاء في مواقع التقدم. وفي هذا الإسهام أيضاً تزييف للوعي، وإضعاف لقوى التقدم والتطور، ونسف لجسور المستقبل بين قوى التغييب والتمييع، والقوى المتضررة منه في هذا القطر أو ذاك.

ولكن ما هي أهم الوسائل التي يستند إليها نظام التمايز الطبقي التابع، في تزييف أنماط السلوك والمفاهيم، وتغييب المسؤولية الطبقية عن هذا التزييف، وترسيخ كل ذلك في الذاكرة الفردية والجماعية، وكأنه نتاج التطور الذاتي للفرد والمجتمع؟

إن الثقافة والاعلام هما الوسيلتان الأكثر نجاعة في هذا المجال. وللثقافة والاعلام فروع

وأقنية متنوّعة. وهي متطورة على الدوام للتكيف مع كل جديد.. ومعركة امتلاكهما محسومة لصالح النظام العام، فقد سهّل مسار التطور التابع هذا الامتلاك. وأسهم في ذلك تمركز عائدات النفط في أيدي فئات هذا النظام. ومع هذه النتيجة أصبح ميزان القوى بالغ الرجحان في هذا المجال. فالثقافة والاعلام الرسميان يسيطران على ساحة الصراع. ويكمل هذه السيطرة الاعلام والثقافة الخاصان المتصالحان مع جوهر النظام وإن اختلفا معه في الهوامش. بينما الاعلام والثقافة المنتميان إلى النقيض الطبقي وتحالفاته، فمخنوقان ومحاصران أو ممنوعان.

وماذا بعد أن يضاف لصالح التمايز التابع ثقل المركز والرديف في الثقافة والاعلام؟ ليس من الغريب القول: إن المعركة غير متكافئة على الإطلاق. فالوعي الوطني ـ الطبقي. والوعي القومي ـ الطبقي، يخوضان حرب عصابات بدائية ضد جيوش حديثة التجهيز، متقنة الأساليب، لكن حرب العصابات بطبيعتها طويلة النفس، وآثارها بعيدة المدى، وهي تدور فوق أرض صديقة، لأنها أرض الشعب. وأهدافها عادلة تماماً. وخططها كذلك. وأساليبها تستجيب لطبيعة الأرض. وهذا هو مبعث التفاؤل.

لكن المسألة البالغة الحساسية في هذه المعركة، معركة الثقافة والاعلام، أن حركات التحرير المسلحة قد صفيّت أو حوصرت أو تم احتواؤها في العقد الأخير. وأن الاعلام والثقافة المنبثقين عن هذه الحركات، قد صفيّا أو حوصرا أو تمّ احتواؤهما كذلك. ومع هذه النتيجة، فقد أضحى ما تبقى منهما، يخدم أنظمة الاستغلال والتبعية، أكثر ممّا يخدم حركات التحرير ذاتها. ويسهم في تزييف الوعي لصالح هذه الأنظمة بمقدار ما يسهم في إضعاف القوى الوطنية ـ الديمقراطية والتقدمية المناضلة ضدها، وضد خططها في التطور المعكوس، وضد المركز الامبريالي والعدو الصهيوني. وعندما يتمكن اعلام وثقافة هذه الحركات من الإفلات، فإنه يغدو شديد الاضاءة. لكنها إضاءة محدودة الزمن، محدودة الرقعة. إذ سرعان ما ينقضّ عليها نظام ما من أنظمة التمايز التابع فيطفئها، ويخنق الحركات التي أشعلتها. وأبرز مثالين في هذا المجال، هما فصائل الثورة الفلسطينية، وأحزاب الحركة الوطنية اللبنانية.

وهناك مسألة ثانية تعمل في الاتجاه ذاته، اتجاه زيادة الخلل في معركة الثقافة والاعلام. وتنجم هذه المسألة عن الخصوصيات التي تحكم عمل كل تنظيم تقدمي، وبالتالي ثقافته واعلامه، والوعي الخاص الذي يخلقانه. إذ كثيراً ما يكون هذا الوعي متعارضاً مع مستلزمات الصراع الطبقي ـ القومي ضد النظام العام. أو مع مستلزمات الصراع الطبقي ـ الوطني ضد نظام ما. وهذا التعارض يعزّز اقليمية العمل، وهو أمر يخدم التبعية والتمايز الطبقي، كما يخدم النظام العام. وهذا التعارض أيضاً يضعف الحشد الطبقي ـ القومي

وقواه. والحشد الوطني ـ الطبقي وقواه. والأمثلة الأكثر بروزاً هنا، تتمثل في الوعي المقلوب الذي ترسخه جبهات الأنظمة. أو الذي تبثه قوى مرتبطة بنظام تمايز تابع ضد نظام مماثل، وإن اختلفت نسبة التماثل. أو الذي تكوّنه تجمعات حزبية في المناسبات، كالأحزاب الشيوعية والعمالية العربية. فهذه الأحزاب التي تستند نظرياً إلى منهج علمي، مادي جدلي تاريخي، كثيراً ما تكوّن وعياً مغلوطاً يخدم النظام الطبقي العام، أو أحد أنظمة التمايز التابع، ويضعف في الوقت ذاته القوى الوطنية ـ الديمقراطية والتقدمية التي تناضل ضد هذا النظام، أو ضد النظام العام. وهي بهذا تناقض تماماً النتائج الواقعية التي يقود إليها استخدام المنهج، استخداماً صحيحاً.

وفي زيادة الخلل في معركة الثقافة والاعلام، تصب كتابات كثيرة، صادرة عن مثقفين وطنيين وتقدميين. ومن هذه الكتابات: التعميمات الخاطئة، التي تطمس انتماء المثقفين والنخب، إلى طبقات، تفرز رؤىً متناقضة. وتمثل مصالح متناقضة تنتج خطوطاً وممارسات متناقضة. وهذه الرؤى والمصالح تتوحّد وتتنوّع. تتوافق وتتصارع. وفي كل مرحلة تاريخية تتعدّد وتتنوّع وفقاً لمسار التطور الذي يفرزه الواقع. وكذلك التعميمات الخاطئة التي تخفي التنوع في الفكر العربي السائد، بإخفائها الصراع ضمن تيارات هذا الفكر، وبقولها بفكر عربي [1] سائد. فهل هناك فكر واحد سائد؟ أم أن لكل تحالف طبقي قواه؟ ولهذه القوى فكرها المعبر عن مصالحها، السائد في حقل صراعها، المنبثق عن وعيها، والمولّد لهذا الوعي؟ والمتصارع مع التحالف الطبقي النقيض ومع فكره، ومع الوعي الذي يرسّخه، والقيم التي يصمّمها. وأيضاً ألا تختفي المراحل في هذا التعميم، كما تختفي الطبقات؟ أوليس لكل مرحلة تاريخية قواها الطبقية السائدة، وفكرها السائد؟ أو ليس لها نقيض طبقي، له فكره السائد، وله وعيه وقيمه وتحالفاته وخطوطه التي يعبر عنها فكره السائد، ثم التي تعود بدورها لتغذي هذا الفكر؟

وفي زيادة الخلل هذه تصبّ تعابير خاطئة، تخلق وعياً مغلوطاً. مثلاً، ماذا صنع العرب لفلسطين؟ ماذا صنع العرب للبنان؟ ما هو موقف العرب من أمريكا؟ من اسرائيل؟.

لماذا هذا الغباء؟ أو هذا التضليل والتزييف؟ لماذا الجمع بين أنظمة الاستغلال الطبقي، والتبعية الشاملة، والاستبداد السياسي، والفساد الخلقي والاداري، والتعصب الطائفي والقبلي والعائلي، وبين الثائرين ضد هذه الأنظمة، ونزلاء سجونها، ومشردّي بطشها، ومسحوقي استغلالها؟ ولماذا هذا الخلط بين المراحل؟ فهل الذي وقف إلى جانب المقاومة

---

١ ـ اي لن الفكر السائد ليس فكراً عربياً، وانما فكر طبقي. هو فكر البنى الطبقية السائدة وملحقاتها.

والحركة الوطنية الأردنية عام ٧٠ كالذي تحالف مع من سحقها فيما بعد؟ وهل الذي فتح حدوده للمقاومة كالذي أقفلها؟ وهل الذي أقام أوثق علاقات الدعم مع المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية، كالذي أنقذ النظام الطبقي ـ الطائفي؟ وهل الذي يطرد العدو من معظم أرضه، كالذي يقيم له سفارة؟ وهل الذي يقدم الشهداء كالذي يعلن استعداده لزيارة القدس؟ وهل الموقف من أمريكا والامبريالية العالمية هو ذاته في الخمسينات والستينات وفي السبعينات والثمانينات؟.

وفي الاتجاه ذاته تصب مؤلفات ودراسات ومقالات لا حصر لها، يكتبها مثقفون ينتمون إلى الصف الوطني والتقدمي. لكنها تعالج مسائل كبيرة كالتنمية والتطور والوحدة، كالمستقبل واحتمالاته، كتكافؤ الفرص وتوزيع الخيرات، كالتحرر والتحرير، كالديموقراطية والحرية.. بمعزل عن التطور الطبقي وصراعاته، بمعزل عن بنية النظام الطبقي السائد، ومصالحه وتحالفاته وارتباطاته. بمعزل عن مفرزات عصر النفط، وعن التقارب الجديد في التمايز الطبقي وفي التبعية، وما يولده هذا التقارب من خطوط وممارسات. وبهذا العزل يزيدون كثافة الضباب في حقول الصراع. وهذه الكثافة تطمس وضوح الرؤية لدى النقيض الطبقي وتحالفاته، أي لدى قوى التحرر والتقدم، وليس لدى نظم الاستغلال والتبعية. فهذه النظم هي المستفيدة من هذه الكثافة، لأنها تغطي مصالحها الحقيقية، وممارساتها الفعلية، وما يكمن خلف شعاراتها وادعاءاتها ومواقفها وعلاقاتها. ولأن لهذه النظم إعلاماً مركزياً ورديفاً يزيّف الوقائع والقيم، خدمة لهذه المصالح والممارسات، لأنها بدورها تلتقي مع مصالحه كلياً أو جزئياً. ولأنها في الوقت ذاته تناقض مصالح وممارسات، خصمه الحقيقي: النقيض الطبقي وتحالفاته.

وهكذا، فمع كل هذه الإضافات لميزان قوى هو مختل أصلاً لصالح التمايز التابع المدعّم بالمركز والرديف، يصبح الإعلام والثقافة، بالغي التأثير في معركة تزييف أنماط السلوك والمفاهيم، وتضليل الوعي، وترسيخ التزييف والتضليل في الذاكرة الفردية والجماعية، وكأنهما نتاج التطور الذاتي للفرد والمجتمع، وليسا من صنع الطبقات السائدة والمركز الامبريالي والعدو الصهيوني!.

إذن. فبعد أن تمّ تحويل الثقافة والإعلام إلى منبرين للتضليل، أصبحا هما أيضاً جزءاً من القيم المزيفة. فأضافا إلى هذه القيم قوة قائدة، قادرة على إعادة صياغة هذه المفاهيم بالذات وفقاً لمصالح نظام التمايز التابع. تماماً كما هي قادرة على تجديد ذاتها وفقاً للمصالح نفسها. لكن هذه القيم المزيفة قد تصطدم بإعلام وثقافة المركز والرديف، بعد أن أسهما في تزييفها. وذلك أيضاً ضمن صراع الهوامش في إطار التبعية. ومن هذا الاصطدام يستعيد الوعي الطبقي القومي: بعضاً من ذاته المفقودة. وفي الوقت نفسه يصطدم هذا الوعي

بمشكلة جديدة. فلماذا هذا الصراع بين مفاهيم النظام العام، ومفاهيم المركز والرديف، لولم يكونا ضدين بالفعل؟ إن الاختلاط في الرؤية بين صراع الجواهر وصراع الهوامش. بين الوحدة في الجوهر والتناقض في الهوامش، حتى ضمن قوى المركز الرأسمالي عينها، هو الذي يولّد هذا التساؤل. وصراع الهوامش نفسه بين نظام ونظام آخر، يقوم بالدور ذاته في تشويش الوعي. وخصوصيات التطور في الواقع العربي، تحتم الصراع في الهوامش، كما تحتم الوحدة في جوهر النظام العام. وهذه الخصوصيات يصعب فهمها على وعي سلاحه مصادر. وهذا ظرف موضوعي آخر يصب في مصلحة البنى الطبقية السائدة. ومن هذا الظرف تستلهم سبلاً إضافية، لتزييف المفاهيم وأنماط السلوك، وتغييب المسؤولية الطبقية عن هذا التزييف. وعن تمييع الوعي.

٤ ـ القوى المتصارعة:

إن خصوصية التطور في الوطن العربي لم تقد إلى التمركز الرأسمالي. فالبورجوازية ولدت تابعة وقاصرة، نتيجة الاستعمار المزدوج: العثماني والغربي. ونمط الانتاج الاقطاعي ـ دون الدخول في التصنيفات ـ لم يتحول إلى نمط إنتاج رأسمالي، بسبب هذا الاستعمار المزدوج، وأيضاً بسبب خصائصه بالذات. وخصوصية التطور لم تقد إلى هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي على الأنماط السابقة له والمحيطة به. للأسباب ذاتها. وفي العقدين الأخيرين تراجع وزن حقلي الإنتاج في تكوين الناتج المحلي، تراجعاً كبيراً. وبالمقابل تقدم وزن تصدير المواد الخام، والقطاعات غير المنتجة تقدماً كبيراً. ومع هذا التراجع والتقدم، انتقل مركز القيادة إلى الفئات غير المنتجة وطنياً، وإلى مصدري المواد الخام قومياً. وخصوصية التطور ذاتها أفرزت تنوعاً في القوى الطبقية المهيمنة بين قطر وآخر. فتوزعت بين نخب عائلية ـ قبلية. ونخب عسكرية. وفئات رأسمالية أو إقطاعية. ونخب حزبية ـ عسكرية تمثل الخليط الطبقي الصاعد من الفئات الوسيطة. وبالتشابك مع هذه النخب والفئات يحتل تجار الاستيراد والتصدير دوراً متميزاً. كما يحتل دوراً مؤثراً كبار المتعهدين والسماسرة والمهربين وتجار الجملة، وكبار المتنفذين في القطاع العام والجيش وأجهزة الأمن الطبقي.

هذا التطور قاد إلى وضع مماثل في النقيض الطبقي. فعمال الزراعة والصناعة التحويلية، انخفض وزنهم النسبي مقابل العاملين في القطاعات غير المنتجة، ومقابل العاملين في أجهزة الدولة. وكذلك فإن القوة الطبقية القائدة ضمن فئات هذا النقيض، تختلف بين قطر وآخر، تبعاً لخصوصيات التطور في كل قطر، وللنشاط المهيمن فيه. لذلك فقد تعدد التناقض الرئيسي، تعدد النشاطات المهيمنة. فهو مالي أو صناعي أو زراعي أو تجاري، وفقاً للقطاع المهيمن. لكن التناقض الرئيسي في قطاع لا يلغي التناقضات الرئيسية في القطاعات

الأخرى بل يقودها. وهي متعددة ومتنوعة حسب درجة التنوع بين قطر وآخر.

هكذا تغدو الفئات الطبقية السائدة متنوعة وموحدة. متنوعة من حيث النشاط الأساسي. وموحدة من حيث حدة التمايز الطبقي. لكنها في الوقت نفسه متفاوتة في قيمة هذا التمايز، تفاوت فروق الدخول بين الأقطار والمجموعات. والوضع عينه ينسحب، على النقيض الطبقي. فهو متنوع من حيث طبيعة النشاط الأساسي في كل قطر. وموحّد من حيث كونه ضحية التمايز الطبقي الحاد. وفي الوقت ذاته متفاوت في قيمة التمايز تفاوت الفروق في الدخول بين الأقطار والمجموعات.

على ضوء هذه الخصوصيات في التطور، ممّ تتألف القوى المتصارعة؟

إن جبهة الصراع الأولى هي جبهة الفئات السائدة، جبهة بنى التمايز الطبقي والتبعية. وهذه الفئات هي التي تستحوذ على الحدود العليا من الدخول في كافة مجالات النشاط: المنتجة وغير المنتجة. وتحتل موقع القيادة فيها: الفئات السائدة في الأقطار الأكثر غنى. وضمن كل قطر تحتل موقع القيادة، الفئات ذات النشاط القائد، وإن اتخذت لها واجهات أخرى، قبلية أو طائفية أو عسكرية أو حزبية. ونتيجة لشروط التطور التابع، ومفرزات عصر النفط، فإن الفئات المهيمنة، هي الفئات الأشد استئثاراً بعائدات النفط ومردود التبعية. والفئات السائدة ليست ثابتة من حيث النسبة. بل متحركة تحرك الدخول ذاتها. فهي قد تزداد أو تتقلص تبعاً لصعود وهبوط هذه الدخول. والتقلص والزيادة يتمان من خلال التداخل بين شرائحها الدنيا والشرائح العليا من الفئات الوسيطة. وبين هذه الشرائح حركة مستمرة. وتبعاً لهذه الحركة يزداد وزنها المادي والسياسي أو يتقلص.

وهذه الفئات السائدة ترتبط بالمركز الامبريالي ارتباط تبعية. وفي إطار التبعية تتشابك المصالح. وبالتالي يتولد التحالف. لكنه تحالف غير متكافيء. وفي التحالف وحدة وصراع. لكن الوحدة في جوهر النظام. والصراع في الهوامش. فجوهر النظام الرأسمالي قائم على الاستغلال الطبقي محلياً، واستغلال البلدان التابعة عالمياً. وجوهر النظام الطبقي العربي، قائم على الاستغلال الطبقي والتبعية. فعاملا الوحدة إذن، هما الاستغلال ومردود علاقات التبعية. والشرائح العليا من الفئات الوسيطة، تتقارب من حيث الدخول والمصالح مع هذه الفئات. وعنهما تتولد الخطوط والممارسات، فيتشابكان مع الدخول والمصالح. ولذلك يحدث التحالف. وفي التحالف وحدة وصراع. لكن الوحدة في جوهر النظام والصراع في الهوامش.

والتطور في إطار التبعية يتعارض مع كل مقوّمات التحرر. فمدخل التحرر يكمن في القطع مع التطور التابع، وولوج باب التطور المستقل. وبين التطورين تناقض تناحري. وبين قوتيهما تناقض موازٍ. وتتمثل القوة الأولى بالبنى الطبقية السائدة وتحالفاتها. بينما تتمثل

الثانية بالنقيض الطبقي وتحالفاته. هكذا تغدو مقوّمات التحرر ساحة للصراع الطبقي بين النقيضين محلياً وقومياً. وبين هذه المقوّمات تفاعل جدلي، تبادل في التأثر والتأثير. وبين مضادات التحرر تفاعل مقابل. والتفاعل والتقابل يساعدان على الفرز بين التحرر ونقيضه. وقوى التحرر ونقيضها. والفرز الواضح يسهم في تكوين الوعي الطبقي ـ القومي، وإضاءة ساحات صراعه. والتكوين والإضاءة يعودان من جديد، ليساعدا على المزيد من الفرز. وكلّما تعمّق الفرز ازدادت حقول الصراع انكشافاً، وازدادت قواه تبلوراً. وتعاظم الانكشاف والتبلور يصبّ في صالح قوى التحرر، ويخلق التعقيدات لنقيضها.

أمّا جبهة الصراع الثانية فهي جبهة الفئات الطبقية المستغلَّة. وهي الفئات التي تختص بالحدود الدنيا من الدخول، في المجالات المنتجة وغير المنتجة. وتضم في شروط تطورنا التاريخي: عمال الصناعة والخدمات. وعمّال الزراعة. وصغار المنتجين. وذوي الدخول المنخفضة في المهن والوظائف المدنية والعسكرية. والعاطلين عن العمل، والذين تلفهّم البطالة المقنعّة. وحدود هذه الجبهة أيضاً ليست مقفلة. فهي تتسع أو تضيق حسب شروط التطور المادي والسياسي. والاتساع أو الضيق يتمان من خلال التداخل في الدخول بين شرائحها العليا والشرائح الدنيا من الفئات الوسيطة. وبين هذه الشرائح حركة مستمرة. والانتفاع بعائدات النفط سرّع من هذه الحركة باتجاه صاعد. ونظام الأسعار والقيم الذي رسخّته هذه العائدات، سرّع من هذه الحركة باتجاه هابط، ووفقاً لهذه الحركة يزداد وزنها المادي والسياسي أو يتقلّص.

ومصالح هذه الفئات تتقارب مع مصالح الشرائح الدنيا من الفئات الوسيطة فتتحالف معها. وفي التحالف وحدة وصراع. والوحدة هنا تكمن في جوهر النظام الطبقي البديل. والصراع في الهوامش.

فجوهر النظام البديل، قائم على نفي الاستغلال الطبقي في القطاعات المنتجة وغير المنتجة. وعلى التوازن بين الجهد والقيمة. وبين مردود الجهد والقيمة. وعلى المشاركة الفعلية في القرار والرقابة، في كافة حقول النشاط. وعلى قطع مسار التبعية، وسلوك طريق التطور المستقل، وعلى نسف النظام السياسي ـ الاجتماعي ـ الثقافي الذي كرّسه الاستغلال والتبعية. وعلى مدّ هذا النظام البديل من النطاق الوطني إلى النطاق القومي. وعلى العمل بالوقت ذاته لاستكمال كل مقوّمات التحرر.

وهذه الفئات الطبقية الدنيا وتحالفاتها من الفئات الوسيطة، والقوى السياسية والنقابية التي تمثلها، هي ذاتها قوى التحرر. لأن التحرر تجسيد لمصالحها. ولذلك فإن بين هذه الفئات وبين بنى الاستغلال والتبعية تناقض تناحري. وبين نظام كل منهما والنظام الآخر، التناقض ذاته. وكذلك فإن بين هذه الفئات وتحالفاتها وقواها، وبين المركز الامبريالي تناقض

تناحري. فهذه الفئات تشكل القطب في الصراع المضاد للتطور التابع والتمايز الطبقي. والمركز الامبريالي يشكل القطب في الصراع المضاد للتحرر والعدالة. وأيضاً فإن بين هذه الفئات وتحالفاتها، وبين العدو الصهيوني، التناقض التناحري نفسه. فالتحرير عامل نفي للكيان الصهيوني في فلسطين، وهو في الوقت ذاته ركن أساسي من أركان التحرر القومي. وهذه الفئات هي قوى التحرير لأنها قوى التحرر. وكل إنجاز على طريق التحرر، هو إنجاز على طريق التحرير. كما أنَّ كل إنجاز على طريق التحرير الذي هو الجزء، هو إنجاز على طريق التحرر الذي هو الكل.

إن المواجهة بين جبهتي الصراع لا تتوقف. لكنها تزداد عنفاً مع تزايد حدة التمايز الطبقي. ولكل من جبهتي الفئات قواها الذاتية المنظمة وحلفاؤها. ولكل منهما مصادر قوتها ومصادر ضعفها. فما هي هذه المصادر؟ وما هي قدراتها؟ وكيف توظف في الصراع الذي لا يتوقف؟.

إن الفئات الطبقية المستغلَّة تتفوق من حيث العدد. والدور في عملية الإنتاج. والقدرة على التحمل. والاتجاه العام للتطور. والتلازم بين الطبقي والقومي في مصالحها. وهذه الفئات تتنوع في التركيب، وتهبط إليها شرائح واسعة من الفئات الوسيطة. إلاّ أنّ مصادر خلل مماثلة تحد من هذا التفوق. فالتنوع في التركيب والقوى والتنظيم والتفكير، ضمن مسارنا التاريخي، قد شكّل من المعضلات بمقدار ما شكّل من الإثراء. فالإثراء يتمثل في الجديد الذي يخلقه التنوع. في التطور الناجم عن الصراع ضمن الوحدة. في التفاعل الفكري. في تعدد مجالات النشاط. في تنوّع الخبرات. في التنافس بين التنظيمات وفي التكامل بينها. في التقاط الجديد الذي يولده التنافس والتكامل. في تطوير هذا الجديد ليولد جديداً.

أما المعضلات فكثيرة. وتنجم أولاها عن ضعف كل فئة بذاتها، وعن ضعف التنظيم السياسي أو النقابي الذي يمثلها.وعن تفوق دور النشاط غير المنتج في تكوين الدخول. وعن التفاوت النسبي في المصالح. ولكن أليست هذه المعضلة موجودة أيضاً في الفئات السائدة؟ نعم. إلاّ أنها تتوحد من خلال السلطة. فتسلطة أجهزتها الأمنية والعسكرية. وتنظيماتها السياسية والنقابية. ومؤسساتها التنفيذية والتشريعية. وهذه كلها تقوم بدور توحيدي تنظيمي، يخفف من حدة تلك المعضلة.

وينجم ثانيها عن الإرث التاريخي. فهذا الإرث هو مصدر خلل للفئات الدنيا، مثلما هو مصدر قوة. فعبر العقود التي تكونت فيها التنظيمات الممثلة لهذه الفئات وتحالفاتها، احتل الصراع والتشرذم في صفوفها، دوراً أكثر بروزاً من دور الوحدة. وبالتالي تقلّص فعل الثراء الناجم عن التنوّع. وبالمقابل أضيف خلل في مصادر القوة. وهذه النتيجة ثمرة لخطأين

بالغبن. الأول ارتكبته قوى تفتقر إلى المنهج العلمي في تحليل الواقع. والثاني ارتكبته قوى تمتلك هذا المنهج، لكنها تستخدمه استخداماً خاطئاً في تحليل الواقع. ولذلك فإن قوى التغيير لم تسرّع عملية نضج الظروف الموضوعية للتغيير، بل أعاقتها. وهكذا ظلت القدرة على التغيير محدودة ومتآكلة.

نعم، لقد راكمت هذه القوى محصولاً وافراً في حقول الصراع ضد الاستغلال الطبقي وقواه. وضد الاستعمار ومشاريعه واحتكاراته. وخلقت في بعض الأقطار واقعاً وطنياً ديموقراطياً حقيقياً. وصنعت في أقطار أخرى ثورات شعبية تحررية، كادت تنجز أهدافها. إلاّ أن هذا المحصول لا يتوازى مع قدرات بنى الاستغلال والتبعية. ولذلك فإنها الآن في مواقع السلطة في كافة الأقطار العربية، وإن اختلفت درجات الاستغلال والتبعية. صحيح أن هذه البنى قد تبدلت جزئياً أو كلياً، لكن الصحيح أيضاً أن الشروط المادية قد مهدت السبيل لتكوّن نظام التمايز الطبقي التابع في شروطه الجديدة.

إذن فهذه القوى مسؤولة عن عدم إنضاج الشروط المادية باتجاه مغاير.

أي باتجاه التمهيد لإقامة النظام البديل. نظام التحرر من الاستغلال والتبعية. وأيضاً فإن أثراً آخر ينجم عن هذا التشرذم والصراع، وهو أثر مبدّد لقدرات الفئات الدنيا وتحالفاتها على التغيير. ذلك أنّ القوى المتصارعة هذه، تشتقّ بنيانها العضوي من الفئات الطبقية ذاتها، وبالتالي فإن الصراع بينها ينعكس صراعاً ضمن هذه الفئات الطبقية ذاتها، فيزداد ضعفها ضعفاً. وهذا الأثر لا زال قائماً حتى الآن، وإن تغيرت مكوّناته.

وينجم ثالث هذه المعضلات عن التفاوت في الدخول. فالفروق بين مجموعة وأخرى وقطر وآخر ، تنعكس على الفئات الطبقية الدنيا تبايناً في الدخول، وفقاً للموقع ضمن هذه المجموعة أو تلك، وهذا القطر أو ذاك. وهذه الفروق كبيرة جداً. والتباين في الدخول يخلق تفاوتاً في التطلعات. بين تطلع للضرورات وآخر للكماليات. بين همّ البقاء وإغراء الرفاه. والتفاوت يقود إلى تفاوت في المصالح. والمصالح هي أساس الوحدة. هكذا تتفكك الوحدة الطبقية، حسب الأقطار أو المجموعات. أي حسب الحدود الجغرافية، وحدود مجموعات الدخول. وهكذا تصبح الحدود حامية للامتيازات بعد أن رسختها التبعية. وهي هنا امتيازات النقيضين: الفئات الطبقية السائدة، تجاه نظائرها في الأقطار الأقل دخلاً، والفئات الطبقية الدنيا وتحالفاتها تجاه نظائرها في الأقطار ذاتها. ثم تعود الامتيازات بدورها لتكريس الحدود، فزوال الحدود يعني زوال التفاوت في الدخول، أي زوال الامتيازات. ومن أجل هذا التكريس تنزف الامتيازات بعضاً من ذاتها، لكنه نزف من أطراف الكماليات. وبذلك تتكامل وظيفتا الحدود والامتيازات لإضعاف الوحدة الطبقية.

ولكن ألا ينعكس التفاوت في الدخول أيضا، تفككاً في الوحدة الطبقية لبنى الاستغلال

والتبعية، حسب الأقطار والمجموعات ذاتها؟ كلاّ. إن هذا التفاوت لم يحوّل التضامن إلى تضاد وتفكك في هذه البنى. فهي تتبادل الدعم المالي [1] والعسكري والأمني والسياسي. والحدود هنا لا تحول دون هذا التضامن. بل تحول دون التضامن الطبقي النقيض. وبتحديد أكثر دون التضامن الفعلي النقيض. فأنظمة النفط هي التي مولّت طيلة عقد ونصف أو عقدين، أنظمة التمايز الطبقي التابع، في الأقطار الأقل دخلاً، وإن اختلفت نسبة التمايز والتبعية. وتحريك الجيوش من قطر لآخر، تجاوز مرات عديدة حدود مجموعات الدخول. والتعاون الأمني لم يتوقف عند حدود هذه المجموعات. والتضامن السياسي لم يتأثر بتلك الحدود، وقرارات قمم الأنظمة المسماة قمماً عربية، تؤكد عدم التأثر.

وهكذا يصبح التفاوت في الدخول مصدر ضعف للوحدة الطبقية في الفئات الدنيا وتحالفاتها، ومصدر تمركز في القرار وتوحيد له في الفئات السائدة وتحالفاتها. ويغدو الانقسام العامودي، أي الجغرافي، الذي ولّد هذا التفاوت حامياً للامتيازات، ورصيداً للمركز والرديف بعد أن أسهما في صنعه. مثلما هو مصدر إضعاف للنقيض الطبقي وتحالفاته. أفلا يستحق هذا الانقسام والتفاوت التأييد؟.

ولكن ألا وجود لثغرات في هذا التضامن الطبقي؟ ألا يستطيع النقيض الطبقي أن ينفذ من هذه الثغرات؟ إن صراع الهوامش بين الأنظمة متعدد المجالات. وهو صراع حاد في حالات كثيرة. لكنه صراع سريع التبدل. لأنه في الهوامش. ولأن النظام العام قد توحد في التمايز التابع. أي توحد في الجوهر. والصراع كثيراً ما يتحول من حشد وغزو إلى وحدة. ومن وحدة على الورق إلى متفجرات واغتيالات وحملات إعلامية ومضايقات اقتصادية، وحشود عسكرية، بل وغزوات عسكرية. هنا يتجلى الأسلوب البارع أو الفاشل في استثمار كل صراع مهما كان هامشياً لصالح خط التحرر. إلا أن المعادلة الصعبة تتحدد بقدرة هذا النقيض على الاستثمار الأمثل دون دفع ثمن باهظ لهذا النظام أو ذاك، يضعف رصيده في الداخل، وقدرته على حرية الحركة، واستقلاله النسبي في القرار، كما يضعف هذا النقيض ذاته في مكان آخر، وخاصة في القطر الذي يحكمه هذا النظام. وتتحدد كذلك بالقدرة على الاستثمار الأمثل دون تزييف للوعي وحقيقة الصراع. ذلك أن كل نظام يسعى لاستنزاف النقيض الفعلي واعتصاره، ليس على المستوى المحلي فقط وإنما على المستوى القومي أيضا. وهو يمتلك من أجل ذلك كل الوسائل. أما النقيض الطبقي فلا يمتلك إلاّ سلاح الوعي، سلاح التمييز بين صراع الهوامش والجواهر. ومن خلال الوعي

---

١ ـ العداء الاكثر بروزاً خلال عقود، هو العداء بين نظامي دمشق وبغداد. ومع ذلك فإن قمة بغداد عام ٧٨ هي التي خصصت لنظام دمشق مبلغ ١٨٥٠ مليون دولار سنوياً، ولمدة عشر سنوات.

يعمل على تفكيك التضامن الرسمي. فتتسع فرص الاستثمار. وكل تفكيك يقود إلى تفكيك جديد. لكنه يعود ليلتئم. وقبل أن يلتئم يكون النقيض الطبقي قد راكم بعض مصادر القوة. فكل ضعف في تضامن النظام العام، يشكل إضافة لمصادر القوة لدى النقيض. كما أن العكس صحيح أيضاً.

لكن إرباكاً أساسياً يعمل في اتجاه مضاد للاستثمار الأمثل. وينجم هذا الارباك عن التنظيمات السياسية والاجتماعية التي تخترق صراع المصالح والطبقات والخطوط والقيم إلى صراع الأديان والمذاهب والقبائل والمناطق، وما يعكسه هذا الصراع من تشويش في الوعي، وتبديد للحشد الطبقي، وخلط للخطوط، وإشغال لحقول الصراع السياسية والاقتصادية والفكرية، بمعارك خارجة عن إطار الصراع بين الخط المضاد للتحرر وقواه، وخط التحرر وقواه. ومن هذا الإرباك يستفيد النظام العام. كما أن تقليص الخسائر الناجمة عن هذا الإرباك، هو مؤشر آخر على الأسلوب البارع أو الفاشل في استثمار ثغرات تضامن النظام العام. ولكل وضع خاص أسلوبه الخاص. إلاّ أن زيادة رصيد الخط العام للتحرر وقواه، تظل هي الموجّه.

ومن صراعات الهوامش بين النظام العام بجزئياته وكلياته، وبين المركز والرديف، تستفيد قوى التحرر التي هي ذاتها قوى النقيض الطبقي وتحالفاته. وصراعات الهوامش سريعة التقلب بطبيعتها، وبالمقدار ذاته شديدة الغموض. فإن لم يتعمق النقيض الطبقي في الشروط المادية والسياسية التي تولدها، فإنه يخسر الفرص، ويخسر معها قسماً من رصيده. إذ يمكن أن ينخدع بحدتها فيستنتج أنها صراعات وجود، فيتسرع بوضع طاقاته وربما وجوده بالذات في خدمة التضامن العربي الرسمي. وبعد فوات الأوان يدرك كم كان وعيه قاصراً. فالصراع بين هذا التضامن والمركز والرديف لن يكون صراع وجود، صراع جواهر، بل صراع هوامش.

ومجال الهوامش هنا واسع جداً: التسوية السياسية، على أساس المؤتمر الدولي، او القرار ٢٤٢ و ٣٣٨ ، أو المفاوضات المباشرة؟ الانسحاب من كامل الأراضي المحتلة عام ٦٧ ، أم من جزء منها؟ ما هي حدود الاعتراف والتعايش والتعاون والأمن المتبادل؟ هل يستوطن اللاجئون في البلاد العربية أم يعودون؟ الأرض مقابل السلام، أم السلام مقابل عدم احتلال أراضٍ جديدة؟ هل يستوطن اليهود الجدد في أرض ٤٨ فقط، أم في أرض ٤٨ و٦٧؟ هل تتعهد.. "إسرائيل" بعدم الهجوم على الجوار، أم يبقى الحذر قائماً؟ هذا المجال وما يماثله فيما يخص العدو الصهيوني لا علاقة له بتغيير أنظمة الاستغلال والتبعية، ولا بإزالة الكيان الصهيوني، وإنما بالتسوية وشروطها ومداها، وبالاستقرار ومستلزماته، وبالأطراف الدولية وأدوارها، وبالضمانات وأشكالها، وبمنظمة التحرير وموقعها.

ومجال صراعات الهوامش واسع جداً أيضاً فيما يخص المركز الامبريالي: موقفه من صراع التسوية مع العدو الصهيوني. تسليح الأنظمة وتسليح العدو. القدس عاصمة "إسرائيل" أم عاصمة دولة الضفة والقطاع؟ هل يفتح المركز أبوابه للمهاجرين اليهود أم يقفلها؟ هل تهبط أسعار النفط أم ترتفع؟ هل يرتفع الإنتاج أم ينخفض؟ هل تتآكل قيمة الأرصدة أم تحافظ على قدراتها الشرائية؟ هل يمكن سحب الأرصدة أم لا؟ ما هي الأدوار التي على هذا النظام أو ذاك أن يقوم بها ضد قوى التحرر عربياً وعالمياً؟ وما هي المساعدات التي يجب أن يقدمها لحلفاء المركز المعادين للتقدم والتحرر؟ لمصلحة من يتطور اتجاه العلاقات التجارية؟ هل يتصرف المركز بالشؤون العربية من موقع الوصاية أم من موقع الحليف؟ ما هي حدود حرية القرار والتحرك التي يسمح بها المركز للأنظمة التابعة، وتضامنها الرسمي؟ هل تكون التسهيلات العسكرية مموّهة أم مكشوفة؟ أين تقع حدود الإرهاب وحدود الدفاع عن النفس؟ كيف يصوت مندوبو النظام العام في المؤسسات الدولية، وكيف يصوت المركز؟ ولأية درجة على المركز ألا يحرج الأنظمة أمام معارضيها؟ وهنا أيضاً، لا علاقة لجوهري الرأسمالية العالمية، ونظام التمايز التابع بهذا الصراع، بل بمردود علاقات التبعية، واتجاهات تطوير هذه العلاقات. وبتحسين المواقع ضمن هذه الشبكة من العلاقات.

إن سعة هذه المجالات من صراعات الهوامش هي التي تحدث القصور في الوعي، والخطأ في اتخاذ المواقف. لكن تكرار الاستنتاجات الخاطئة، وتضييع الفرص، وخسائر قسم من الرصيد، يولّد وعياً مغايراً لدى النقيض الطبقي وتحالفاته. وبتكرار معاكس، تتراكم الاستنتاجات الصحيحة والفرص المستثمرة والرصيد المتزايد. وهكذا يكون النقيض الطبقي على المستوى القومي، قد بدأ تعويض ثغراته الذاتية، باستثمار ثغرات التضامن الرسمي، أي ثغرات نظام التمايز التابع. وكل استثمار سليم يضاعف التفكك في هذا التضامن. وكل تفكك جديد، ينتج فرصاً إضافية أمام قوى التحرر كي تحسّن وضعها في صراع النقيضين. ومن جديد كل تحسّن يسرع في التفكك.

عند هذا المستوى من التطور في وعي الصراع، وتفكك التضامن الطبقي المضاد للتحرر وقواه، تتحقق نتيجة إضافية بالغة الأهمية لصالح التحرر وقواه. فالتضامن الرسمي يشكل هامش حيطة بالنسبة للمركز والرديف. وتقليص فاعلية هذا التضامن ضد التحرر وقواه يقلص هذا الهامش، وبالتالي يخفف قوة امتصاص الصدمة الموجهة مباشرة ضد المركز والرديف. ومع انكشاف هذا التضامن ومضامين صراعاته، يفتقد القدرة على حشد الجماهير خلف قيادته. فاحتشاد الجماهير كان ينبع من وهم عدائه الجوهري للامبريالية العالمية والكيان الصهيوني. وبعد انكشاف هذا الوهم، بات على الجماهير أن تحتشد خلف

قيادة متناقضة مع جوهري المركز والرديف. وهذه القيادة هي بالتحديد، قيادة خط التحرر، وهي بذاتها قيادة النقيض الطبقي وتحالفاته. وإذ ذاك يصبح على الامبريالية والكيان الصهيوني أن يواجها خصم الوجود. الوجود الامبريالي في وطننا العربي، والوجود الصهيوني في فلسطين. وهذه المواجهة مريرة، لأنها دون حواجز دخانية، ودون كوابح أو نوابض. وزوال هذه الحواجز والكوابح والنوابض، يشكل المدخل الفعلي أمام قوى التحرر نحو الانتصار.

والانقسام العامودي جغرافياً يحدث ثغرة إضافية في التضامن الرسمي، اي في التضامن الطبقي السائد. فالواقع العربي معقّد. ومن أهم تعقيداته تعدد الخصوصيات الناجمة عن هذا الانقسام. وهي تختلف بين قطر وآخر، وفقاً للموقع الجغرافي وما ينجم عن هذا الموقع من تباين في الأولويات: الصراع العربي الصهيوني. منابع النفط. الممرات المائية. منابع الأنهار الأساسية. عربستان. اسكندرون. أرتيريا. التصحّر. الجفاف. الجوار الأجنبي.. ووفقاً للتطور التاريخي، والشروط المادية والسياسية التي كوّنته. والتكوّن الاجتماعي: الديني والمذهبي والقبلي والعائلي والأثني. والمؤسسات السياسية والاجتماعية التي ترافق هذا التكوّن. والصراع الداخلي: الطبقي. السياسي. الفكري. المذهبي والديني والقبلي والأثني. كما تختلف هذه الخصوصيات وفقاً لدرجة التبعية، والنشاط الاقتصادي المهيمن، ونسبة الثراء ومصدره، وكثافة السكان، والقوة العسكرية ووظيفة هذه القوة، وحدّة التمايز الطبقي، وتمثيل الفئة الطبقية المهيمنة للنشاط الاقتصادي المهيمن، وطريقة الوصول إلى السلطة، والتنظيمات الواجهية التي تختفي خلفها مصالح بنى الاستغلال والتبعية: أحزاب. مجالس شعب. مجالس عائلة. مجالس استشارية، مجالس وطنية، مجالس أمة، مؤتمرات عامة. جبهات وطنية ـ تقدمية. مؤسسات دينية ومذهبية، مجالس عسكرية... كما تختلف وفقاً لما تبقّي من بقايا الإرث الوطني وعلاقات التحالف أو الصراع مع القوى المضادة للتحرر عالمياً، أو المضادة للاستغلال والتبعية. ومع القوى الاشتراكية الحاكمة أو المعارضة، أو مع خصوم هذه القوى.

هذه الخصوصيات تحدث خللاً في قوة التضامن الرسمي، حسب الآثار التي تخلفها هذه الخصوصيات، وحسب التنافر أو الانسجام في الاهتمامات والأولويات، اللذين تولدّهما. ومن هنا التبدل المتواصل في هذا التضامن: صعوداً وهبوطاً. تماسكاً وانفصاماً. ومن هذا التبدل تنفذ قوى التحرر لتحسين مواقعها. إلاّ أنه نفاذ متقطّع، وخاضع لاتجاه التبدل في التضامن الرسمي. فإذا كانت الخصوصيات تستدعي هذا التبدل، فإن التقارب في التمايز التابع، يفرض بقاء الصراعات التي تولدها هذه الخصوصيات، في هوامش النظام الطبقي العام لا في جوهره. وإدراك هذه الحقيقة يمكّن قوى النقيض الطبقي وتحالفاته، من

استثمار هذا التبدل في اللحظة الملائمة، لتقوية خط التحرر وإضعاف الخط المضاد.

إذن لكل من الخصمين مصادر قوته وضعفه. وكلاهما يستفيد من الثغرات التي تتولد لدى خصمه ضمن شروط التطور نفسها في الإطار القومي. وكلاهما يسعى لتقليص الخسائر التي تنتجها هذه الشروط في صفوفه، وزيادتها في صفوف الخصم. وفي ظل هذه الظروف تتم المواجهة بين النقيضين. وتتغير قواها وأساليبها حسب المراحل، وفقاً لتطوير الشروط المادية والسياسية التي يجري في ظلها الصراع. وبعد وصول التمايز الطبقي التابع درجة متقاربة، تطورت شروط الصراع لتنسجم مع الواقع الجديد. فالواقع الجديد قلّص الفروق بين النموذجين في التطور، وألغى بالتالي أية قيمة واقعية للتفريق بين نظام وآخر، ونموذج وآخر، انطلاقاً من التحولات الاقتصادية العميقة التي تمت في علاقات الانتاج، واتجاه التطور، وما ينجم عنهما من تحول في الخط السياسي والنظام السياسي ـ الاجتماعي، والبنية الطبقية القائدة، والتحالفات العالمية.

فالفئات التي قامت بهذه التحولات وما نجم عنها، قد تبدلت بقياداتها أو بوضعها الطبقي أو بالاثنين معاً. ومنذ العقد الثاني لهذه التحولات، بدأت رحلة العودة إلى نظام الاستغلال الطبقي الحاد، والتبعية الاقتصادية والسياسية والفكرية والثقافية والتقنية. وهذه المرحلة ما زالت مستمرة. وهي الآن في مرحلة التقارب والتداخل مع أنظمة النموذج التقليدي: الاقطاعي ـ الرأسمالي المختلط.

وقد بدأت رحلة العودة مع توقف عمليات التحويل في ملكية وسائل الانتاج عند حدودها الوسطى. وعدم استكمال هذه التحولات برقابة شعبية حرة، وإدارات خاضعة لهذه الرقابة، ونظم للإنتاج والتصريف والأجور والمكافآت تنبثق عن المنتجين أنفسهم، ويتم إغناؤها وتطويرها على ضوء التجربة. واستكمالها أيضاً بنظام سياسي ـ اجتماعي متطور يمنع الاستغلال الطبقي ويحقق الديموقراطية السياسية والفكرية والاجتماعية في آن واحد، ويحتل فيه الصراع الطبقي الحر، الدور الأساسي في التطوير الذاتي لهذا النظام.

لقد أدّت رحلة العودة هذه إلى تجديد الاستغلال الطبقي بأساليب أكثر تطوراً. واستنزاف أكثر حدة. وقد ساعد في ذلك فيض عوائد النفط، وشكل استثمارها. والاستغلال والاستنزاف أديا إلى تراكم جديد في الثروة. والتراكم يقود إلى تراكم جديد، فتحول نوعي جديد في الاستغلال والملكية. ونجم عن كل ذلك تكوّن طبقي آخر، مختلف جذرياً عن التكون السابق، بفئاته القائدة، ونشاطاته المهيمنة، ونمط استهلاكه وإنتاجه، وتحالفاته العربية والدولية، وسياساته وممارساته وقيمه. كما نجم عن ذلك، تحوّل الملكية لتبادل السلع، وإن كانت ملكية نسبية، إلى أهم مصدر للدخل ضمن بعض شرائح السلطة، وكبار التجار ووكلاء الشركات الأجنبية، والمتعهدين الكبار.

والفروق في الرواتب ظلت قائمة بنسب متفاوتة. والتراكم السابق على التحولات في قطاعات عدة لم يمس. والشوط الذي قطعه التطور المستقل، ثم التراجع عنه، وجرى توغل مقابل في التطور التابع. والنشاط الطفيلي طغى على النشاط الانتاجي. وقد أدّى هذا المسار إلى اندماج كامل في جوهر النظام الطبقي المستغّل التابع. ومع هذا الاندماج تقارب الخط السياسي، والنظام السياسي ـ الاجتماعي، والبنية الطبقية القائدة، مع بعض الفروق التي تفرضها الخصوصيات بين قطر وآخر، وبين مرحلة تاريخية وأخرى. والتقارب في التمايز التابع هو الشاهد الحسّي الأول. والتقارب في المواقف من كل ركن من أركان التحرر، هو الشاهد الحسّي الثاني. والتباين في الدرجة بين نظام وآخر، وأسلوب وآخر، تفرضه الخصوصيات المتحكمة في هذا النظام أو ذاك. ومن خلال هذه الفروق والتباين تختلط الرؤية لدى قوى كثيرة من قوى التقدم والتطور. وتستفيد أنظمة كثيرة من هذا الاختلاط، فتستنزف تلك القوى وتعتصرها.

والآن، ما هي المجالات التي تتواجه فيها هذه القوى؟

إن التطور الذي قاد إلى التقارب في التمايز الطبقي، قاد أيضاً إلى التقارب في المصالح. وإلى الوحدة في جوهر النظام. والنظام في شروط تطوره الراهن، يقوم على ركيزتين: الأولى: التطور في إطار التبعية للامبريالية العالمية. والثانية: الاستغلال الطبقي في حقلي الانتاج والخدمات. وقيادة هذا النظام تتألف من الفئات التابعة بالولادة. أي التي نشأت ونمت وتكوّنت كطبقة في إطار التبعية. ومن الفئات التي تنامى تمايزها الطبقي نتيجة امتصاصها لعائدات النفط، وعائدات قطاع الدولة. ولذلك فإن مصادر التمايز لهذه الفئات، فرضت اندماجاً مماثلاً في إطار التبعية. وبالتالي توازت الفئات الأولى والأخيرة في هذا الاندماج مع فروق محدودة ناجمة عن شروط التطور.

وبنية النظام هذه في مسار تكوّنها، تنشأ وتنمو وتتكوّن ضمن الواقع. والواقع العربي في تطوره أفرز خصوصيات في حقليه: العام القومي، والخاص المحلي. ولذلك فهي مضطرة للتعامل مع هذه الخصوصيات. وطبعية التعامل السالب أو الموجب، تفرضها المصالح. والمصالح حصيلة لركيزتي النظام: التطور التابع والاستغلال الطبقي. وهما معاً يشكلان نفياً لجوهر التحرر. فالتعامل مع كل خصوصية إذن، سوف يتعارض مع جوهر التحرر فيها. والتعامل مع كل الخصوصيات سوف يتعارض مع جوهر التحرر فيها جميعاً. ومع هذه النتيجة تغدو حصيلة التعامل نفياً لجوهر التحرر. وهو ذاته جوهر النظام النقيض: نظام التحرر. فلنظام التحرر مقوّماته وهي: التطور المستقل. وإنهاء الاستغلال الطبقي. وتغيير القيادة الطبقية للنظام بقيادة نقيضة. وهذه المقوّمات تجعل جوهر النظام يتعامل مع كل

خصوصية من خصوصيات الواقع تعاملاً تعاملاً إيجابياً، لأنها تنسجم مع مصالح النقيض الطبقي الذي هو بالذات قوة التحرر. والتعامل الإيجابي يتناقض مع التعامل السلبي. وكل منهما ينبثق عن جوهر نظام يتعارض مع جوهر النظام الآخر.

لكن التعارض بين جوهري النظامين لايلغي التداخل في الهوامش. ففي الهوامش يجري التجاذب والتنابذ. اللقاء والخلاف. التوحّد والصراع، وفقاً للمصالح، والمراحل. ووفقاً لفعل الخصوصيات في هذه المصالح والمراحل. فالغزو الخارجي مثلاً، قد يكون [1] دعماً لواحد من النقيضين، فيتصارعان في الجواهر والهوامش. وقد يكون مضاداً لمصالح [2] الاثنين معاً فيتصالحان في الهوامش، ويظلّ الصراع قائماً في الجواهر. والنمو الصناعي أو الزراعي مثلاً، قد يترافق مع تزايد في حدة الاستغلال الطبقي، فيتصارعان في الجواهر والهوامش. وقد يخفّف من هذه الحدّة، ويؤدي إلى الانتعاش الاجتماعي وامتصاص البطالة، فيتصالحان في بعض الهوامش، ويظل الصراع قائماً في الجواهر. والانفاق على بعض الخدمات مثلاً، قد يؤدي إلى تحسّن مستوى الحياة لكافة الفئات فيتم التصالح في بعض الهوامش. وقد يؤدّي إلى مزيد من الإثراء لدى الفئات السائدة، ومزيد من الإفقار لدى الفئات الدنيا، فيحتدم الصراع في الجواهر والهوامش معاً.

وهكذا، فالتعامل السلبي مع خصوصيات الواقع من قبل نظام الاستغلال والتبعية، يصبح نفياً للوحدة، والديمقراطية، وتحرير فلسطين، والتطوير المستقل لقوى الانتاج، والعلاقات الاجتماعية المتقدمة. بينما يصبح التعامل الموجب لنظام التحرر مع هذه الخصوصيات ذاتها، تحقيقاً للوحدة والديمقراطية وتحرير فلسطين، وللتطوير المستقل في قوى الانتاج، والتغيير الموازي في علاقات الانتاج، وتبادل السلع، والرقابة الشعبية الحرة، ونظم الأسعار والحوافز المادية، والتطوير الذاتي، ومردود الجهد وقيمته، والعلاقات الاجتماعية.

إذن فالتعامل السالب والموجب مع خصوصيات الواقع، هو تعبير عن التناقض بين جوهري النظامين، نظام التحرر والنظام المضاد، والتناقض بين الجوهرين أيضاً يحتمّ التناقض بين قوتي النظامين. وهو الذي يقود بالتالي إلى التعامل الموجب أو السالب من قبل قوتي النظامين، مع خصوصيات هذا الواقع.

لكن القوى الطبقية السائدة لاتريد أن يكون الصراع بهذا الوضوح. فالوضوح هذا يفقدها السلاح الأهم: سلاح تزييف الوعي الطبقي ـ القومي. وبذلك تخسر مجال الصراع

---

١ ـ دعم نظام الاستغلال الطبقي، والتبعية، والفاشية، والطائفية في لبنان اعوام ٥٨ ـ ٧٦ ـ ٨٢ . ودعم نظام الاستغلال والتخلف والتبعية في عُمان ٧٤ ـ ٨٢ . ودعم الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية عام ٦٩ . ودعم الحركة الوطنية الأردنية والمقاومة الفلسطينية عام ٧٠ .

٢ ـ احتلال الجزر الثلاث

الذي تتبلور فيه قوى التغيير. وحتى لاتخسر المعركة في هذا المجال تحشد كل ما رسّخته مرحلة التوضع الطبقي من تخريب وتزييف في القيم وأنماط السلوك والمفاهيم، وتستثمرها أفضل استثمار: فالمعركة هي معركة جوهر النظام بالذات. وفي هذه المعركة لامجال لإهمال أي سلاح، ولالخلق الاستعمال.

والمركز الامبريالي معني تماماً بهذه المعركة. فهي معركته هو كما هي معركة القوى الطبقية السائدة. ذلك أن التحرر مضاد للتبعية بالدرجة الأولى. أي أنه مضاد لمصالح المركز ونفوذه في الأقطار التابعة. فهذه المصالح نتاج التبعية. وبدونها تنهار المصالح والنفوذ معاً. والتحرر مضاد للاستغلال الطبقي. أي أنه مضاد لجوهر النظام الرأسمالي واحتكاراته. ونظام التحرر هو نظام النقيض الطبقي. وقيامه يقود إلى إضعاف النظام الرأسمالي، لأنه يفقده موقعاً هاماً من مواقع استغلاله ونفوذه. وقيامه أيضاً يكون بإلغاء النظام الحليف، لأنه بديل عنه. والإلغاء في مكان يقود إلى إلغاء في مكان آخر من العالم. والبديل في مكان يقود إلى بديل في مكان آخر أيضاً. والتضاعف يقود إلى تضاعف جديد. فالعالم الآن سريع التأثر بأي تحوّل. هكذا يصبح دخول المركز هذه المعركة ضرورة ذاتية.

والعدو الصهيوني معني بهذه المعركة بقدر أكبر. فالتحرر يعني نفياً لوجوده. لأن تحرير فلسطين من الوجود الصهيوني هو واحد من المسلسل الذي يسير فيه خط التحرر. هو حلقة في هذه السلسلة. ولاوجود للتحرير خارج هذه السلسلة. والسلسلة تبدأ بتحقيق التطور المستقل، وإنهاء الاستغلال الطبقي، وتغيير القيادة الطبقية، وتمر بإنجاز كل خاصة من خواص الواقع العربي. إذن فانتصار النقيض الطبقي وتحالفاته، هو انتصار للقوى التي تلغي وجود هذا العدو، لامصالحه فحسب. ولذلك فهو يخوض هذه المعركة بكامل قواه. هكذا تتوحد قوى الثالوث: نظام التمايز التابع. والمركز. والرديف. فمن أية نقطة يبدأ الثالوث معركة التخريب والتزييف؟

من الجذر يبدأ. فالمركز ليس نظاماً رأسمالياً احتكارياً استعمارياً. وإنما هو نظام الاقتصاد الحر. والتطور الطبيعي، والتقدم العلمي، والديمقراطية الحقيقية، والجهد المثمر. وهو ليس نظام استغلال للتوابع. بل هو نظام تطوير للحلفاء. والتطور المعكوس في قوى الانتاج لايعود بقسمه الأساسي إلى هذا الاستغلال، وإنما للخلل في بنية الانتاج نفسه. والبنى الطبقية التابعة لم تتكوّن في إطار التبعية، وإنما في إطار التبادل المستقل للانتاج، وهو تبادل للمنافع بين أوطان مستقلة، وسلطات مستقلة. والتمايز الطبقي الحاد، ليس ثمرة الاستغلال الطبقي، والاستحواذ على نتاج عصر النفط، وقطاع الدولة، وإنما هو ثمرة الجهد الخلاّق، والحق الطبيعي، وتمثيل الشعب، والسيادة الشرعية.

والبنى الطبقية الجديدة التي اندمجت في نظام التمايز التابع، لم تنتقل إلى مواقع البنى

الاقطاعية ـ الرأسمالية نتيجة لمصادر تمايزها الجديد، وإنما نتيجة لنضج وعيها الوطني، وتقدمها الحضاري، وفهمها للمراحل. إذ إن مصادر التمايز مشروعة تماماً. أليست هي من ثمار تطوير الإدارة والتقنية لوسائل الانتاج الكبرى؟ أليست هي من استثمار الممتلكات العامة المهجورة؟ أليست هي من مردود تحسين الانتاجية في القطاع العام؟ أليست هي من نتاج المشاركة مع متمولي القطاع الخاص تشجيعاً لهم على الاندماج الفعّال في النشاط الاقتصادي؟ أليست هي من عائدات التهريب الذي ترعاه السلطة؟ أليست هي من العمولات المتعارف عليها دولياً؟ أليست هي من تقدمات المواطنين والشركات المحلية والأجنبية تقديراً للجهود المضنية التي يبذلها المسؤولون في السلطة؟ أليست هي من الرواتب والمنح التي تقرها القوانين؟ أليست هي من حقوقنا المشروعة في أموال النفط؟ أليست هي من عطاءات القادة تكريماً منهم لحسن أدائنا في الإدارات والأمن وتأمين الاستقرار وكسب ثقة المواطنين؟ وبعد اليس هذا الانتقال طبيعياً تماماً؟ وأيضاً أليس هو مؤشراً قوياً على أهلية هذه البنى الطبقية الجديدة للقيادة؟.

إذن فالنضج في الوعي الوطني هو الذي ارتفع بهذه البنى الطبقية الجديدة، من مواقع المغامرة والتطرف في الحقول الاقتصادية والسياسية والفكرية والثقافية إلى مواقع التكيّف مع الواقع الجديد الذي صنعه الازدهار النفطي والانفتاح الاقتصادي، والنفوذ الامبريالي، والرأسمال العالمي، وتمركز القرار القومي في مناطق النفط. وما يفرضه هذا التكيف من سياسات وممارسات. كما أن موقعها الجديد هو ثمرة هذا التكيّف.

وعلى ضوء هذا التحوير، فالنظام الطبقي العام لايظل قائماً على ركيزتي التبعية والاستغلال الطبقي، وإنما على الاستقلالية ونظام الحوافز.

ومع التركيز الدائم على هذا الفهم، يصبح الصراع مع الامبريالية صراعاً مع مركز التطوير والحضارة والتقدم والنظام الحر. والصراع مع بنى الاستغلال والتبعية، صراعاً مع بنى التطوير الوطني. ومع تثبيت هذا الفهم يغدو من الوهم والغباء تصور نظامين متناحرين من حيث الجوهر: نظام التبعية والاستغلال الطبقي، ونظام التحرر المفتوح الآفاق على مرحلة أكثر تطوراً. والبديل عن هذا الوهم، هو التضامن بين الطبقات. فالتضامن يؤدي إلى الوحدة الوطنية، وبالتالي إلى تسريع التنمية في الداخل، وتحسين مواقعنا في التعامل مع الخارج. وتبعاً لهذا التضامن يغدو الصراع الطبقي تفتيتاً للوحدة الوطنية، وتخريباً للنمو الاقتصادي، وإضعافاً للقوة الوطنية في التعامل مع الخارج. ومع هذه النتائج المدمرة للصراع الطبقي، تنتفي الضرورة لبلورة وعي طبقي أو نقيض طبقي. أي تنتفي الضرورة لوعي التحرر وقوى التحرر، طالما أن قوى التحرر هي قوى النقيض وتحالفاته. ويصبح التضامن الطبقي هو حامل التحرر، والبنى الطبقية السائدة في هذا التضامن، هي قائدة نظام التحرر.

هكذا ينتفي الطابع الرأسمالي الاحتكاري الاستعماري عن الامبريالية، ويتحول إلى طابع حضاري حر، متقدم، انساني، وهذا الطابع يفرض على الامبريالية واجباً خلقياً انسانياً، يستدعي تقديم العون للشعوب الحليفة وسلطاتها، كي تتمثل هذا الطابع. وينتفي طابع الاستغلال والتبعية عن البنى السائدة، ويتحول إلى طابع للوطنية والاستقلالية والتحرر والتطور. ومع تكريس هذا الطابع المزوَّر، يغدو التعاون بين الامبريالية والقيادة التابعة، تعاوناً بين قيادة حضارية وقيادة وطنية. ويغدو العداء لهما عداء للحضارة والوطنية.

لكن مسار التطور خلق خصوصيات في الواقع العربي. وللاستعمار دور أساسي في خلقها. ولذلك لابدّ لمعركة تزييف الوعي الطبقي - القومي من أن تتقدم خطوة جديدة باتجاه تزييف الوعي نفسه في كل واحدة من هذه الخصوصيات: فكيف يتم التزييف؟

إن قوى الانتاج متخلفة، لأن الشعب متخلف. وكي يتمكن من تطويرها عليه أن يلتهم كل ما تفرزه الحضارة الغربية من ثقافة وتقنية وأذواق استهلاكية، وسلوك وقيم، واعلام ودعاية، وسينما ومسرح.. وكل ذلك غير ممكن إلاّ من خلال اعتماد نمط الانتاج الرأسمالي، ونمط الاستهلاك الرأسمالي. وإلاّ لحدث التناقض بين وسائط التطوير التي هي من نتاج هذا النمط، وبين النمط نفسه. وبالتالي يظل التخلف قائماً في وسائل الانتاج، والقوى البشرية العاملة في هذه الوسائل. وإذا كانت الشروط الطبيعية تسهم في هذا التخلف، فإن المساعدة الانسانية: العلمية، والفنية، والمالية التي يقدمها المركز، كفيلة بتحويل هذه الشروط من سبب للتخلف إلى سبب للتقدم.

ومع هذا التضليل، يتحول الدور الاستعماري من صانع أساسي للتخلف إلى منقذ. ويتحول نمط الانتاج الاقطاعي - الرأسمالي من عامل للتخلف إلى عامل للتقدم. وتتحول المساعدات من وظيفة للاستثمار وللاستغلال والوصاية، سياسياً واقتصادياً، إلى وظيفة خلقية، انسانية، تطويرية. وتتحول الخبرة من عامل ابتزاز وتبعية إلى عامل دعم لتقدم الحضارة البشرية. وفي الوقت ذاته تغيب مسؤولية بنى الاستغلال والتبعية عن هذا التخلف. وهذا التغييب والتحويل والقلب، هو الهدف الأساسي من عملية التزييف والتخريب.

هكذا يتحوّل التخلف الشعبي إلى سبب للتخلف في قوى الانتاج، مع أنه في الواقع ثمرة لعوامل تاريخية، أهمها: نمط الانتاج الاقطاعي، والولادة التابعة للرأسمالية، والنهب الاستعماري، والاستغلال الطبقي للدين. والهدف العملي من هذا التضليل، هو تحويل اتجاه الصراع نحو الذات، بدل أن يكون ضد التبعية والامبريالية والاستغلال الطبقي.

وتغيير علاقات الانتاج مجهض للتطور في قوى الانتاج. لماذا؟ لأن هذا التطور لم ينضج إلى الدرجة التي يصبح فيها الانتاج الرأسمالي هو المهيمن. والطبقة العاملة هي المهيمنة في الاتجاه المقابل. فعند هذه الدرجة من النضج سوف يتمسك المجتمع أكثر بنمط

الانتاج الرأسمالي لأنه أثبت قدرته على التفوق والتطور من خلال قواه الذاتية. وسوف يجد المجتمع مجالاً واسعاً لابتكار الحلول التي تحسّن وضع الطبقة العاملة وسائر الفئات الشعبية ضمن النظام نفسه. أما كون التطور لم ينضج إلى هذه الدرجة، بسبب نمط الانتاج الاقطاعي، والنهب الامبريالي، ولأنه يتم الآن في إطار التبعية، فيجري تحويره. وكون هذا التطور لايسير باتجاه هذا النضج، بل باتجاه معكوس ومشوّه فيتم نفيه. ولتأكيد هذا النفي يتم استحضار كل ما اختزنته الذاكرة والوثائق من مؤشرات التقدم في شكلها المزّيف. وكون تفوق وتطور النظام الرأسمالي، لم يتحققا في أي مكان من العالم من خلال القوى الذاتية، وإنما من خلال الاستعمار القديم والجديد، فيجري استنكاره. وكون الأقطار التي لم تجر أيّ تغيير في علاقات الانتاج، لم ينضج فيها هذا التطور، بل نضج فيها النظام الأكثر استغلالاً وتبعية واستبداداً وانحطاطاً، فيتم استبعاده.

وهكذا لايعود تغيير المسار باتجاه التطور المستقل وإنهاء الاستغلال وتغيير القيادة، هو السبيل الصحيح، بل تكريس الاتجاه الرأسمالي وفق معطياته الجديدة هو هذا السبيل. وهنا يقدم التوقف عن متابعة التحولات الاقتصادية، ثم الارتداد عنها، ثم التقارب في التمايز التابع، حجة قوية لهذا المنطق: منطق التعارض بين التغيير والتطور. مع أن التعارض قائم بين التطور والتوقف، وليس العكس. وهكذا أيضاً لايعود تغيير المسار باتجاه الصراع مع الامبريالية واحتكاراتها وسياساتها وممارساتها وأحلافها، ونمط انتاجها واستهلاكها، هو السبيل الصحيح، بل التعاون معها، والاندماج المتزايد في فضائها وعالمها وأحلافها، هما هذا السبيل. وكل خلاف معها يجب أن يحل من خلال المزيد من التعاون والاندماج.

والوحدة ضرورة قومية. وليست ضرورة قومية ـ طبقية. وهذا يعني أن للبنى التابعة مصلحة في تحقيق الوحدة. فهذه الوحدة هدفها. ومن مسؤولياتها. لأن هذه البنى هي التي تمثل المجتمع القومي. والوحدة هي وحدة قومية. ولأن تضامن هذه البنى تضامن قومي. ونزاعها نزاع قومي. إذن فتحقيق الوحدة منوط بها. أمّا لماذا لم تحققها حتى الآن؟ فلأن الخلاف بين الأنظمة هو السبب. وهذا الخلاف ناجم عن التصنيفات المفتعلة بين أنظمة سميت تقدمية نتيجة التحولات الاقتصادية والنظام السياسي ـ الاجتماعي الذي رافقها، والتحالفات الدولية التي نشأت عنها، وتشجيع قوى المعارضة ضد الأنظمة الأخرى. وأنظمة سميت رجعية لأنها الأكثر وعياً ومحافظة على الموروث الاجتماعي. والأوثق علاقة مع مراكز التقدم والحضارة في العالم، والأشد صلابة في مواقفها من الأفكار المستوردة أو منظمات التخريب اليساري.

ولكن لماذا لم تحققها قبل ذلك؟ ألم تكن البنى الطبقية السائدة متشابهة من حيث النظم السياسية ـ الاجتماعية، والسياسات والممارسات التي تفرضها هذه النظم، رغم بعض

الفروق؟ نعم. ولكن الظروف لم تكن قد نضجت بعد. حسناً، أو لم تسهم تلك النظم بترسيخ التجزئة؟ وحتى ألم تشارك هي بالذات في صنعها؟ لقد صنعها الاستعمار. وكان الاستعمار هو الأقوى. إذن لماذا لم تحدث القطيعة مع الاستعمار الذي فرض حدود التجزئة؟ ولماذا يعتبر هذا الاستعمار صديقاً وحليفاً؟ لأن القطيعة تعني القطيعة مع الحضارة والتقدم. ولأن المصالح الاقتصادية والثقافية والمالية والعسكرية كانت متشابكة لدرجة يستحيل قطعها. وهل خفّ تشابكها الآن أم ازداد هذا التشابك؟ وهل أصبح تشابك هذه المصالح مع الداخل العربي أكثر قوة، أم مع الخارج؟ وهل أصبح القرار حراً في اتخاذ المواقف التي هي بأهمية الوحدة؟ وإذا كان تشابك المصالح قد تحوّل نحو الداخل، وهذه البنى غير تابعة، وحرة وقومية، فماذا تنتظر؟ مزيداً من التقارب في النظام السياسي - الاجتماعي الذي يولده التقارب في التمايز الطبقي، وما ينجم عن هذا التقارب، من توحد نسبي في السياسات والممارسات والتحالفات، والتي بدورها تعود لتخدم التوحد النسبي في المصالح. وبموازاة هذا التطور، تقام التجارب والتكتلات والاتفاقات والاتحادات. ويتم التنسيق والتعاون والتكامل..

فما الذي يريد ترسيخه نظام الاستغلال والتبعية من خلال هذا التزييف المكثّف؟ إن الهدف الأوّل هو تغييب الطابع الطبقي للوحدة. أي تغييب التناقض بين مصالح البنى الطبقية التابعة المستغِلة، وبين الوحدة. وفي الوقت ذاته تغييب الانسجام بين مصالح النقيض الطبقي، وبين الوحدة. ومزج النقيضين في موقع واحد من الوحدة. فالوحدة ليست هي لصالح النقيض الطبقي وتحالفاته، وضد مصالح البنى السائدة وتحالفاتها، بل هي لصالح كل الفئات والطبقات، ومع مصالح كل الفئات والطبقات. وبالمقاييس النسبية هي أكثر فائدة للفئات التي تملك وسائل الانتاج، وتحتكر عملية تبادل السلع، وتمسك بالقرار السياسي، مما هي للفئات التي تفتقد كل ذلك.

إذن فالفئات السائدة هي الأكثر وحدوية، لأنها الأكثر انتفاعاً بهذه الوحدة. ومع تثبيت هذه الوحدوية، تنتفي التبعية. لأن الوحدة لايمكن تحقيقها في ظل التبعية. وبما أن البنى السائدة ذات مصلحة بالوحدة، إذن فهي معادية للتبعية، وبما أنها وحدوية، إذن فهي غير تابعة، وهي بالتالي حرة في اتخاذ القرارت، ورسم السياسات، واختيار التحالفات، واتباع الممارسات التي تنسجم مع المصالح القومية، التي هي مصالحها بالذات. وبعد تغييب التناقض وتثبيت الانسجام بين مصالح البنى السائدة وبين الوحدة، يأتي التمييع. ويتحقق التمييع بتذويب الفروق بين الطبقات فيما يخص المصلحة بإقامة الوحدة. فبما أن الوحدة هدف قومي لكل الطبقات والفئات، إذن، فالربط بين الصراع الطبقي والصراع القومي فيما يخص الوحدة، هو ربط خاطيء. فلو كانت الوحدة تنسجم مع مصالح طبقات دون

أخرى لجاز الربط. لأنه إذ ذاك، لابدّ من الصراع الطبقي ضد الاستغلال والتبعية، وضد الفئات غير الوحدوية التي هي ذاتها فئات الاستغلال والتبعية، وهي ذاتها التي تستلم مقاليد السلطة. وبما أن النضال الوحدوي هو نضال قومي ضد سلطات التجزئة وضد الاستعمار الذي أقام التجزئة وحماها ولازال يحميها، وبما أن النضال ضد الاستغلال الطبقي، هو نضال طبقي ضد سلطات الاستغلال الطبقي، وهو نضال قومي وطبقي ضد التبعية للامبريالية العالمية واحتكاراتها، إذن فالربط بين الصراع الطبقي والصراع القومي يفرض نفسه. لكن الأمر مختلف بعد الفصل بين التبعية والبنى السائدة. وبعد الربط بين الوحدة وبين مصالح هذه البنى.

وعلى ضوء ذلك يغدو الصراع الطبقي مرفوضاً قومياً، لأنه يفتت الوحدة الوطنية ويعرقل قيام الوحدة القومية، وليس العكس. ويغدو الالتفاف حول الفئات الطبقية السائدة، واجباً قومياً، تمليه مصلحة الوحدة بالذات. فهذه الفئات هي صاحبةالقرار السياسي، وبالتالي فإن تحقيق الوحدة منوط بها والتوقيت الملائم تقدره هي حسب رؤيتها لنضج الشروط الضرورية. وكل الخطوات التي تتم في هذا المجال، هي اختبارات لمدى نضج هذه الشروط. والنتائج العملية لهذا التزييف، تتمثل بإجهاض النضال في سبيل الوحدة. وبالفصل بين هذا النضال وبين النضال ضد الاستغلال والتبعية. وبالحفاظ على هذه الحدود التي صنعها الاستعمار والبنى التابعة، والتي زادها التوغل في التبعية والتمايز الطبقي رسوخاً. فعادت بدورها لتصبح حامية للامتيازات، وداعمة للتبعية.

وتحرير فلسطين يضحي تطرفاً لأنه مجافٍ للأمر الواقع. بينما التسليم بالأمر الواقع يمسي واقعية. والواقع جامد لايتحرك. وإن تحرّك فتحركه إلى الوراء، أي باتجاه إضعاف الشروط المادية للتحرير، وتقوية الشروط المادية لتوسع العدو. والنفس القصير لايقيس الزمن إلاّ بالسنوات. وزمن التحرير زمن آخر. لأنه لايقاس إلا بالعقود والقرون. فهو جزء من زمن التحرر. وهذا الزمن مديد بحد ذاته. والميثاق ماضٍ الغاه الزمن. فهو قد صيغ في مرحلة تطغي فيها العاطفة على العقل. والآن انتهى دور العاطفة وجاء دور العقل. والعقل الطبقي العام ومنه عقل منظمة التحرير قد نضج. وبات قادراً على التعامل مع العقل الحضاري لمراكز التقدم. وبذلك أضحى تجاوز الميثاق نضجاً ثورياً.

والدولة العلمانية الديمقراطية. شعار استنفذ غاياته، والإصرار عليه يعني التمسك بحل لامستقبل له. فهو قد وضع في مرحلة الحلم. والآن انتهى عهد الأحلام. ذلك أن المدى الجغرافي لهذه الدولة هو فلسطين. بينما المدى الجغرافي الذي يتفق مع التطور الطبقي الجديد، ونضجه الواقعي، هو بعض الضفة والقطاع. والتعايش بين الدولتين تطور عقلاني. وهو كذلك لأنه يجاري المفهوم العالمي للحل. ولأنه أيضاً يؤدي إلى تثمير الطاقات العربية

لصالح الازدهار، بدل تثميرها لصالح حرب لاتنتهي. أمّا ازدهار مَّن؟ فقد أوضحه جزئياً إقفال كافة الحدود. وأوضحه كلياً الصلح مع العدو. والكفاح المسلح وسيلة لتحقيق التعايش. ونعته بالإرهاب نعت متحيّز. فالدولة القائمة لاتقبل بالدولة التي ستقوم إلاّ عبر هذه الوسيلة. ولولا ذلك لتحوّل ضد من لايقبل بالتعايش. وبما أن التعايش الواقعي والقانوني قائم [1] مع العدو، طالما ظلّ قانعاً بذلك، فإن مطلب فتح الحدود هو مطلب مخالف للاتجاه العام: اتجاه التعايش والاستقرار. وهو بالتالي مطلب مشبوه. أما تخطي الحدود واقعياً فهو جنون أو تواطؤ مع العدو، لأنه يعطي العدو الفرصة لنسف الاستقرار والتعايش، أو لقطع الطريق على التوازن الاستراتيجي.

هذا الاجماع على التزييف لايفقد تأثيره أمام الخلاف في التفاصيل. فهذا الخلاف كثير التبدل حسب المصالح، وخاصة مصالح منظمة التحرير والأنظمة السائدة في جوار فلسطين. وهو يأخذ اسماً في مرحلة، ثم اسماً آخر في مرحلة ثانية. وأقطاب الخلاف يتبدلون، وتحالفاتهم كذلك. والتعبير عن هذا الخلاف قد يشتد وقد يخف حسب حدة التعارض بين المصالح. وحسب قدرة النظام العام على التوفيق بين هذه المصالح. وحسب قوة التأثير التي يعكسها موضوع الخلاف على هذا النظام أو ذاك. ولكن هذا التعارض يظل في إطار التسوية. ولذلك فهو لايفضح الإجماع على التزييف لأنه ضمن هذا الإطار.

لكن خطره على الوعي يكمن في الأوهام التي يخلقها. فالتناقض حول نوع الحل ومداه وظروفه وشروطه، يبدو وسط الضجيج الاعلامي، وكأنه تناقض بين التسوية والتحرير. والتناقض بين المصالح التي تنجم عن نوع الحل، يظهر وكأنه تناقض بين المصلحة في التحرير والمصلحة في الحل. مع أنه تناقض بين مردود الحل، والجهة التي تجني هذا المردود، أو التي ينعكس ضدها. وكل الصراعات التي دارت حول الحل الشامل والحل المنفرد، تقع ضمن هذا السياق. وهكذا ينعكس التناقض والخلاف حول مردود الحل في إطار التسوية، ارتباكاً في الوعي، واختلاطاً في المواقف، وتمييعاً في الفرز. وهذا الانعكاس الناتج عن التناقض، يضاف إلى الانعكاس الناتج عن الاجماع، فيولدّان معاً تزييفاً مركباً. والتزييف المركّب قوي الفعل في ساحة الوعي. ودون تحرير هذه الساحة من التزييف، يظل موقع النظام الطبقي العام هو الأكثر حصانة، وموقع النقيض الطبقي وتحالفاته هو الأكثر هشاشة.

إذن فالإجماع والخلاف يتكاملان في عملية التزييف. وتبعاً للمنطق الذي يرسّخانه، يغدو السلم الحقيقي هو السلم مع الاغتصاب. وليس السلم مع الحق. ويغدو المستقبل فاقداً لشروط التطور، وبالتالي فهو فاقد لشروط التحرير. وتبعاً لهذا المنطق يصبح كل ما هو

---

١ ـ باستثناء لبنان الذي له وضعه الخاص.

عصيّ على التغيير الآن، عصياً على التغيير في المستقبل. وبالتالي فإن العقلانية والواقعية تفرضان التسليم به والتعايش معه. وهنا يقوم التزييف المسبق للمفاهيم، بدور بارز في دعم هذا المنطق. وتزييف العقلانية والواقعية يقوم بالدور الأبرز في هذا المجال.

إلاّ أن تكامل الإجماع والخلاف في عملية التزييف، يخلق بحد ذاته وعياً مضاداً لدى قوى التحرير. فالإجماع على التسوية، هو إجماع بين أنظمة وقيادة منظمة، وصل تطورها الطبقي إلى درجة الاختمار، فأضحت بذلك في موضع مضاد للتحرر نسبياً أو كلياً. إذن فالوعي الجديد الذي تحاول تعميقه وترسيخه، ينطلق من الموقع ذاته، وهو بالتالي نتاج تضاؤل الفروق في المصالح التي تولد السياسات والممارسات الواقعية. وبذلك يغدو هذا الوعي موضع رفض بسبب الموقع الذي ينطلق منه. وتغدو الشعارات المموّهة موضع شك ونقد وتمحيص لأنها تنطلق من الموقع نفسه.

والرفض والشك يولدّان تساؤلات جديدة، تضعف وزن التزييف: فالازدهار والاستقرار اللذان تحققا نسبياً خلال عقدين من الزمن، مصالح أية فئات خدما؟ وهل ارتفع مستوى حياة الفئات الشعبية أم انخفض؟ وهل تقلصت الفروق بين الطبقات، أم تباعدت؟ وهذه الجيوش الجرارة، والأسلحة المكدّسة، ما هي وظيفتها؟ الأمن النظام، أي أمن الاستغلال والاستبداد والتبعية والطائفية والقبلية والعائلية؟ أم لأمن الوطن؟ وإذا كانت لأمن الوطن، فلماذا لاتتوافد إلى الحدود مع فلسطين، وتترك المقاومة حرة في العمل ضد العدو؟ وإذا كان المستقبل القريب، وخاصة بعد الهجرة الجديدة، يعزز قدرة العدو على التوسع، فلماذا كل هذه الأموال التي تصرف على الجيوش، إذا كانت عاجزة عن منع التوسع؟ وأيضاً لمصلحة من الأمن المتبادل، والتعايش؟ ألمصلحة الفئات الشعبية؟ أم لمصحلة الفئات العليا؟ وكيف يمكن التوفيق بين الأمن المتبادل والتعايش، وبين توفير شروط التحرير؟ وما هي القواسم المشتركة التي جعلت الإجماع على التسوية ممكناً؟ ولماذا انصهرت كل التصنيفات في هذا الإجماع؟ ولماذا لم يحدث إجماع مماثل على الحرب؟ وإذا كانت الأنظمة تخشى التوسع رغم كل هذه الجيوش والأسلحة، فكيف تمكن قسم من شعب صغير في لبنان أن يحرر معظم أرضه خلال عامين فقط من الكفاح المسلح؟ ولماذا لم تتوقف مقاومته حتى الآن، لتحرير الباقي؟ ثم كيف استطاع هذا القسم من شعب صغير أن يلغي اتفاقاً مع العدو رعته الولايات المتحدة، ويحميه جيش النظام وأساطيل الأطلسي؟.

ومن الخلاف بين أطراف التسوية مع العدو حول نوع الحل ومردوده، يستفيد النقيض الطبقي وتحالفاته. فالتزييف المكثّف الذي يخلقه هذا الخلاف، يصبح قابلاً للاختراق مع كل تبدل في المواقف والتحالفات. فلماذا يختلف هذا الطرف مع ذاك على شروط التسوية، ولايختلف معه على شروط التحرير؟ أليس الفارق بين الحل الشامل والحل المنفرد،

هو فارق في الدرجة، وليس فارقاً في النوع؟ ولماذا اختلفت هذه الأطراف مع نظام الحل المنفرد، والصلح والسفارة، ثم عادت تباعاً إلى هذا النظام، دون إلغاء الحل والصلح والسفارة والتعايش؟ ولماذا تتحول الاتفاقات والتناقضات إلى عكسها، دون أن تتحول التسوية إلى عكسها، والحلول إلى عكسها؟ ولماذا لم تختلف هذه الأنظمة على سبل دعم الانتفاضة، والمقاومة الوطنية اللبنانية، لكنها تختلف على نوع الحل ومردوده؟.

هذه التساؤلات الناجمة عن الخلاف، تضاف إلى التساؤلات الناجمة عن الإجماع، فتخلقان معاً اختراقاً مضاعفاً في جدار التزييف الكثيف. وهذا الاختراق شديد التأثير في تحرير ساحة الوعي من بعض الأوهام وبعض التزييف. وكلما توسع الاختراق، ازدادت المساحة المحررة في حقل الوعي. وهذا الازدياد يقلّص مقدار الحصانة في موقع النظام الطبقي العام، ويقلّص بالوقت ذاته مقدار الهشاشة في موقع النقيض الطبقي وتحالفاته. ومع تكرار الاختراق، تتضاعف المساحة المحررة ويتضاعف التقليص.

والديمقراطية يجب استنباطها من ظروفنا. فهي في واقعنا ليست ملازمة لتغيير علاقات الانتاج وإنهاء الاستغلال كما هو الحال في النظام الاشتراكي. فهذه الديمقراطية ولدت في بيئة أخرى ومرحلة تاريخية أخرى. وإن طوّرت هذه الديمقراطية لتجمع بين إنهاء الاستغلال وحرية العمل السياسي والنقابي والفكري والاجتماعي، كما حدث *عام ٩٠ مثلاً، فتصبح مرفوضة أكثر، لأنها إذ ذاك تبتعد كلياً عن التلاؤم مع حاجات واقعنا، واهتمامات شعبنا، ومستوى تطورنا. والديمقراطية في واقعنا ليست مطابقة لديمقراطية النظام الرأسمالي، فتقاليدنا وتراثنا وتطورنا التاريخي وتكوننا الاجتماعي والأخطار المحيطة بنا، كلها تمنع هذه المطابقة. فالعلمنة والمعارضة الحزبية والنقابية، والفكر الحر، والعقل الحر، يمكن استيعابها كلها في الغرب، ضمن إطار النظام الواسع. أمّا هنا فقد تغدو في ظروف معينة عامل تدمير للنظام القائم. والتدمير يجر التدمير. فنتحول إلى بؤرة موبوءة، ونعرض حدودنا وكياننا للخطر.

إذن ما هي الأشكال التطبيقية للديمقراطيةالتي تتلاءم مع واقعنا وظروفنا؟ وهل هذا الواقع ثابت لايتغيّر؟ وهل هذه الظروف جامدة لاتتحرّك؟ هنا تبدأ المشكلة. فظروفنا هي ظروف التطور التابع والاستغلال الطبقي، وما تفرضه هذه الظروف من مضامين في التعامل مع خصوصيات الواقع. وهو تعامل عدائي. والديمقراطية تسلّط الضوء على هذه الظروف وتعاملها العدائي، الأمر الذي يشكل مقتلاً للبنى الطبقية المستفيدة من هذه الظروف. فالضوء المسلّط يسهم في تغيير الواقع والظروف. والتغيير في هذه الحالة، يكون نحو الأمام، أي نحو إنهاء الاستغلال والتبعية، وإزاحة البنى المستفيدة منهما، عن مواقع القيادة. فما العمل إذن؟.

☆ - لقد جاء التطوير متاخراً عقوداً، فسرّع عملية الانهيار.

هنا يبدأ التزييف. والمنطلق هو تزوير الظروف ذاتها. واستنباط الأشكال التطبيقية التي تخدم هذا التزوير، وتتكيّف معه. وبين هذه الأشكال وجوهر الديمقراطية الحقيقي يدور الصراع. فالأشكال التي تخدم التزييف تصور التطور التابع على أنه تطور مستقل. والاستغلال الطبقي على أنه مردود الجهد المثمر والحق الطبيعي. وتقلب الاقليمية إلى وحدوية. والتصفية إلى تحرير. واستثمار الدين إلى احترام. والاستبداد إلى استقرار... أمّا جوهر الديمقراطية فيتناقض جذرياً مع هذه الأشكال التطبيقية. فهو ركن من أركان التحرر. والوظيفة الأولى لهذا الركن، هي كشف التزييف والتزوير، خدمة للخط المضاد الذي هو خط التحرر. ومساحة الصراع بين الجوهر الذي يخدم التحرر، والأشكال التي تخدم الخط المضاد، واسعة سعة البعد بينهما. وضمن هذه المساحة يتم تزييف الوعي. إذ تتسع الهوامش أو تضيق وفقاً لطبيعة الصراع وقواه وآثاره. ويتم تكريس هذه الهوامش على أنها هي الديمقراطية بالذات. وعندما تضيق الهوامش أو تتسع، فتطور الظروف هو الذي يستدعي ذلك. والديمقراطية تتكيّف مع هذا التطور. وعلى ضوء ذلك، كل تعددية هي ديمقراطية حتى ولو كانت تعددية الولاء. وكل سماح بقيام تنظيمات معارضة هو تطبيق لجوهر الديمقراطية، حتى ولو اقترن بقوانين تحول دون الوصول إلى سلطة التقرير. وأيّ تحديد للنشاط بحدود النظام الطبقي القائم وما يفرزه من سياسات وممارسات، هو تحديد ديموقراطي. لأنه ضروري للوحدة الوطنية، والنمو، والتقدم، والاستقرار. وقد يكون التزييف أكثر سطحية. فتغدو مجالس العائلة، والمجالس الاستشارية، والمجالس المعيّنة، مجالس ديمقراطية. وتصبح أحزاب السلطة أحزاباً ديمقراطية. وجبهات السلطة جبهات ديمقراطية. ونقابات السلطة نقابات تمثيلية.

لكن بعض الهوامش التي تنتزعها المعارضة، قد تصبح خطرة. كأن تحتل القوى التي تمثل النقيض الطبقي وتحالفاته دوراً قيادياً بين الجماهير حزبياً ونقابياً. وكأن يمتد هذا الدور إلى الفئات الدنيا في الجيش، أو أن تكون هذه القوى مسلحة وقادرة على إلحاق الهزيمة العسكرية بالنظام. وإذ ذاك تغدو قادرة على إلغاء القوانين التي تحول دون هيمنتها الشرعية على سلطة التقرير. ومن ثم تصبح قادرة على تحقيق المطابقة بين جوهر الديمقراطية الذي هو جزء من جوهر التحرر، والذي يقوم بوظيفة استثنائية تخدم خط التحرر في كافة مقوّماته، وبين الأشكال التطبيقية المتطورة لهذا الجوهر. وإذ ذاك تغدو هذه الأشكال قادرة على كشف التزييف والتزوير الذي مارسته وتمارسه بنى الاستغلال والتبعية، والذي يشارك فيه المركز والرديف. ومع هذا التحول تثمّر الديمقراطية لصالح خط التحرر والتقدم، بعد أن كانت تثمّر لصالح الخط المضاد.

إذن لابدّ من قطع الطريق على هذا التطور. هنا يتم الاستنفار المثلّث، استنفار النظام

الطبقي القومي. والمركز. والرديف: فكيف يتم تزييف الوعي بحقيقة هذا الاستنفار؟ في هذه الحالة لايعود الاستنفار تدخلاً في الشؤون الداخلية: محلياً وقومياً، بل إسهام في إنقاذ الشعب والوطن والديمقراطية من الفوضى والغوغاء والمستقبل المظلم. ولايعود الاستنفار خدمة لنظام طبقي سائد، أو لبنى طبقية مهددة بفقدان امتيازاتها ومواقعها، وإنما خدمة لكل المواطنين. وإذا استدعى إنقاذ النظام أو بنى الاستغلال والتبعية، تدخلاً عسكرياً. فالتدخل تضحية قومية وإنسانية، وتحمل للأعباء، بهدف تأمين الاستقرار، وإنقاذ الأرواح البريئة، ووضع حد للمحنة التي يعاني منها الشعب، والمساعدة في الوصول إلى حل يعيد الثقة والأمن لكافة الفئات المتصارعة.

إلاّ أن هذا الاستنفار المضاد هو الصدمة المثلى للوعي المضلّل. فهو يكشف الحدود التي يمكن أن يصل إليها اتساع الهامش الديمقراطي، إذا كان البديل من خارج بنى النظام ذاته، أي من خارج بنى الاستغلال والتبعية. وبالتحديد إذا كان البديل هو النقيض الطبقي وتحالفاته. ففي هذه الحالة يتم تجاوز الهامش إلى الجوهر. أي يتم الانتقال بالديمقراطية من وظيفة إلى وظيفة مضادة. ومع هذا الانتقال يتحول الصراع من دائرة الهوامش إلى دائرة الجواهر. أي من دائرة تغيير المواقع والفئات والأساليب والأشكال التطبيقية ضمن نظام التمايز التابع، إلى دائرة الصراع بين النظام القائم المضاد للتحرر، ونظام التحرر البديل. إذن فوظيفة الديمقراطية المستمدة من جوهرها، تقود في شروط تطورنا الراهن إلى زوال نظام التمايز التابع. وزوال هذا النظام يقود إلى زوال نظام مشابه آخر. وتتوالى الحلقات. إذ إن الأنظمة العربية في مرحلتنا التاريخية الحالية، تقاربت في تمايزها الطبقي وتبعيتها للامبريالية العالمية. وهي تتجه نحو مزيد من التقارب. وللحيلولة دون هذا المسلسل، يستخدم النظام أولاً وسائطه هو. فيعمل على حصر الصراع في هوامش الديمقراطية. ويعزز مواقع القوى التي تمتص حدة الصراع بين النقيضين، ويفتح أمامها مزيداً من الهوامش. ويوظف كامل طاقاته المالية والاعلامية والفكرية والتنظيمية والقانونية ضد النقيض وتحالفاته. ثم يستخدم طاقاته الأمنية والعسكرية. فإن عجزت عن لجم التحوّل، يستعين بالمال القومي، أي مال النظام الرسمي. وإن استمر العجز، يستنجد بجيش من ينوب عن ذاته ومصالحه، وعن النظام الرسمي. وحسب الحاجة تتسع الاستعانة مالياً وسياسياً وحتى عسكرياً، لتتجاوز حدود النظام الطبقي العام إلى المركز. وفي بعض المواقع الجغرافية إلى الرديف.

هذا الاستنفار بحلقاته المتوالية والمتكاملة، هو الذي يحدث الصدمة في الوعي. فتضحي كل الحقائق المتصلة بالديمقراطية والوطنية والقومية والانسانية والعدالة والقيم مكشوفة. فبقاء نظام التمايز التابع هدف للنظام نفسه، وللنظام الطبقي العام، وللمركز والرديف. وتهديد هذا البقاء لايتم إلاّ من خلال النقيض الطبقي وتحالفاته. وعندما يكون هذا النقيض

غير قادر على التهديد، فتوسيع الهوامش يشير إلى صلابة النظام وقوته، وقدرته على التكيّف مع المستجدات. أما عندما يمتلك النقيض هذه القدرة، فالتوسيع يقود إلى ممارسة الجوهر. وجوهر الديمقراطية في ظرفنا التاريخي يجسّد التحرر من الاستغلال والتبعية، كما يجسّد الحرية السياسية والنقابية والثقافية والفكرية والاجتماعية. فممارسة الجوهر إذن تقود إلى إلغاء نظام التمايز التابع، وسياساته وممارساته، وأحلافه. وهذا هو المسار المرفوض، لأن الالغاء مرفوض. ولذلك، فإن كل صراع يمارسه النقيض الطبقي وتحالفاته ضمن هوامش الديمقراطية، لايهدد النظام، وبالتالي يمكن أن يكون مقبولاً. وكل صراع يمارسه هذا النقيض ضمن جوهر الديمقراطية، يؤدي إلى تغيير النظام، وبالتالي لايمكن قبوله. فعند هذه النقطة تنتفي كل القيم. الوطنية والقومية والانسانية والخلقية، وتبقى قيمة النظام.

هكذا يكتشف الوعي المضلّل صراع الهوامش، وصراع الجواهر. ويكتشف ساحتي الصراع، والقوى المتصارعة في كل منهما، ودور قوى التمييع، قوى تخفيف الصدمة، قوى الاختراق العامودي، في إطالة أمد الصراع، وحرفه عن مساره الصحيح. ومع هذه النتيجة يمسي استثمار الهوامش وصراعاتها، استثماراً واعياً. إذ إنه ليس بديلاً عن الصراع لتغيير جوهر النظام، بل تمهيد له. وليس مفتوح الآفاق على مزيد من التقدم نحو جوهر الديمقراطية، بل هو محكوم بمصالح النظام وقدراته. وبمصالح النظام الطبقي العام وقدراته. وأخيراً بمصالح المركز والرديف. وبذلك، تبقى المسألة، من من النقيضين يستثمر هذه المساحة استثماراً أفضل؟ والجواب هنا لايحدده الأسلوب البارع فقط، وإنما الشروط الموضوعية والذاتية التي يجري في ظلها الصراع.

والأحداث الساخنة تتعرض لقدر من التزييف يتناسب مع وزنها ودورها في دفع حركة التحرر إلى الأمام أو شدّها إلى الخلف. واتجاه التزييف يعكس اتجاه الدور. لكن هذا التزييف يأخذ الطابع السلبي في كافة المراحل ومن معظم القوى المندرجة ضمن النظام الطبقي العام أو المرتبطة به، إذا كان التزييف يطال قوى التحرر الفعلية. ويأخذ الطابع الايجابي من بعض القوى في بعض المراحل، تبعاً لصراع الهوامش بين قوى النظام العام. وهكذا فقوة معينة من قوى التحرر، تأخذ تصنيفاً وطنياً تقدمياً في مرحلة من قبل بعض قوى النظام العام، وتأخذ تصنيفاً مضاداً من قبل القوى ذاتها، أو من قوى شبيهة في مرحلة أخرى، رغم أن قوة التحرر المعنية لم تغيّر برامجها وأهدافها وأساليبها وهويتها. لذلك فإن التناقض في تصنيف هذه القوة بين مرحلة وأخرى، إنما ينجم عن تغيير مصالح هذا النظام أو ذاك بين مرحلة ومرحلة، وليس عن تغيّر هوية قوة التحرر ذاتها. وبما أن الاتجاه العام لكل الأنظمة العربية هو اتجاه هابط نحو المواقع المضادة للتحرر، فإن كل قوى التحرر التي تستهدف إقامة نظام بديل، هي قوى مشبوهة مدمرة عميلة. وإذا تم تبني بعضها من قبل

نظام ما في إطار صراع الهوامش أو لقاء المصالح المرحلية، فسرعان ما يتم احتواؤها ولجمها، واستثمار انتصاراتها، ثم تدميرها من الداخل بعد استهلاكها، أو تعزيز خصومها إذا استعصَ هذا التدمير، فور انتهاء صراع الهوامش ولقاء المصالح. أمّا إذا تغيّر هدفها من تغيير النظام إلى تحسينه، فإن صفاتها تتغير تبعاً لذلك، وطريقة التعامل معها تتبدّل أيضاً.

والقوة التي تحصر صراعها ضمن هوامش النظام لأن بنيتها لا تتعدى ذلك، تنهال عليها الصفات البناءة. وهذه القوة تستفيد فعلاً من صراعات الهوامش بين الأنظمة، حتى ولو اتخذ صراع هذه القوة شكلاً دموياً. فحصر الصراع ضمن الهوامش يعني عدم تبديل بنى الاستغلال والتبعية، ببنى النقيض الطبقي وتحالفاته، وإنما تبديل بعض سياسات وممارسات بنى الاستغلال ضمن النظام نفسه. وهذه السياسات والممارسات واسعة سعة الخصوصيات العامة والخاصة، وتندرج ضمنها المواقف المتباينة أو المتناقضة من الأديان والمذاهب وتطبيقاتها. ومن القبائل والمناطق والعروق واللغات، ومشاكلها. ومن المواقع في السلطة، والصراع حولها. ومن سياسات وممارسات السلطة في الحقول السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية، ونتائجها. ومن الحروب الصغيرة والكبيرة التي تعج بها الساحة العربية، والمواقف منها. ومن أنواع التسوية مع العدو، وتحسين المواقع ضمنها.

والقوى التي تحصر صراعها ضمن النظام نفسه، هي على الغالب القوى التي تشتق بناءها العضوي من كل الفئات والطبقات. لأن أهدافها لا تخص طبقة بعينها، أو تحالفاً طبقياً بعينه، وإنما تخص كل الطبقات. فدور القوى الدينية والمذهبية والقبلية والعرقية هو دور عامودي. أي دور، يخترق كل الطبقات والفئات. ولذلك فهو لا يتجه ضد بنى الاستغلال والتبعية السائدة، وإنما ضد السياسات والممارسات التي تتعارض مع أهداف هذه القوة أو تلك. وهذه القوى تتقارب من حيث التكوّن الطبقي، لأن تكونها يخترق كل الطبقات، وتتباعد أو تتقارب تبعاً للمراحل والمنطلقات. ولذلك فهي لا تستطيع تكوين تحالف طبقي، لا في السلطة، ولا في المعارضة. لكنها تستطيع تكوين تحالفات مرحلية في بعض المواقف والقواسم. وهذه القوى تخضع للتزييف في إطار صراع المواقع والهوامش ضمن النظام الطبقي العام، لكنها على الدوام تجد لها أكثر من حليف وأكثر من تبرير. وتخرج من هذا الإطار القوى التي يقودها تكوّنها الطبقي الغالب، وتطور وعيها وأهدافها وممارساتها، إلى مواقع النقيض الطبقي وتحالفاته، أي إلى مواقع قوى التحرر *. فإذ ذاك، تغدو هذه القوى عرضة للتشويه والتزييف، تماماً كما هي قوى التحرر عرضة لذلك. لكن أكثر الأحداث الساخنة عرضة للتزييف، هي تلك التي تقودها فعلياً، قوى وطنية -

☆ - لاهوت التحرير مثلاً، والاتجاه العام للحزب الجمهوري الاسلامي في السودان.

ديموقراطية تمثل النقيض الطبقي وتحالفاته، تمثيلاً حقيقياً. فقبل لحظة الانتصار على بنى الاستغلال والتبعية، تتشابك النعوت والتصنيفات حول طبيعة هذه الأحداث، وهوية القوى التي تقودها. ومرد هذا التشابك صراع الهوامش بين الأنظمة، وتداخل المصالح بين هذه القوى وبعض الأنظمة في مرحلة، وبعضها الآخر في مرحلة أخرى. ولذلك فهي في المرحلة ذاتها صراعات طائفية، أو قبلية، أو انفصالية. وقواها تحمل التصنيفات ذاتها. أو هي وطنية تقدمية، تحررية، ديموقراطية، قومية، ثورية. وقواها تحمل التصنيفات ذاتها أيضاً. والتناقض بين التصنيفين في المرحلة نفسها، لا يعود للغموض في طبيعة الصراع وقواه، وإنما لآثار هذا الصراع في صراع الهوامش بين الأنظمة من جهة، وللقاء المصالح بين قوى الصراع وبعض الأنظمة والأطراف المتصلة بها من جهة أخرى. أو للاختلاف في المصالح في مرحلة محددة مع الأنظمة ذاتها.

وهكذا تصبح الحركات المسلحة التي تمثل خط التحرر تمثيلاً واقعياً، والتي تمارس هذا الخط ممارسة ثورية: وطنية ـ تقدمية. أو انفصالية تقسيمية، أو طائفية أو عنصرية أو قبلية. وصنيعة هذا النظام أو ذاك، وعميلة هذا المعسكر أو ذاك، وفقاً لمصالح الانظمة التي توزع هذه التصنيفات، وللمراحل التي تتم فيها. والأنظمة ذاتها قد تغير مواقفها من النقيض إلى النقيض، تبعاً لتبدل المصالح. وكل تغيير في الصفة يستدعي فيضاً من أساليب التزييف.

إلاّ أن الأمر يختلف جذرياً بعد لحظة الانتصار. ففي هذه اللحظة يدخل النظام الطبقي العام بكامل طاقاته لتزييف هويتها، وأهدافها، وأساليب صراعها، ووسائل هذا الصراع. وفي الاتجاه ذاته تصب كل وسائل الإعلام والدعاية والتثقيف الصادرة عن المركز والرديف. وتزداد حملة التزييف كثافة وعمقاً، كلما اقترب موقع الصراع من القلب أي من فلسطين. أو من مناطق النفط. وخلال ذلك تستفيد هذه الحركات من صراع الهوامش، ولقاء المصالح أو خلافها. فتقوي أوضاعها المالية والعسكرية والسياسية. إلاّ أن هذه الاستفادة محدودة الزمن. ومحدودة النتائج، لأنها محكومة بالوزن الضاغط للاتجاه الهابط الذي يتسارع فيه النظام الطبقي العام. وفي الوقت ذاته، فإن هذه الاستفادة تطرح مشكلة تزييف الوعي ضمنها وحولها، فأنظمة التمايز التابع تعتصر هذه الحركات، وتستثمرها، وتشوّه صورتها ووعيها، حتى وهي تتصارع فيما بينها في هوامش النظام الطبقي العام. إذ إن الجوهر المشترك لهذه الأنظمة، يتناقض جذرياً مع جوهرها هي، تناقض نظام التمايز التابع، مع نظام التحرر.

وعلاقات التخلف تدخل معركة التزييف بزخم مميَّز. فوجودها بالذات يعبر عن الخلل في تماسك النقيض الطبقي وتحالفاته. وهذا الوجود هو الذي يسمح للبنى الطبقية السائدة باستغلالها. وقدرة الخصم على استثمارها في مجال الوعي تتناسب مع حدة الخلل في

تماسك البنية. ولتعميق هذه الحدة، يلجأ الخصم الطبقي محلياً وقومياً، لتضخيم وزن هذه العلاقات في نسيج المجتمع، بدءاً من العائلة والمنطقة والقبيلة والدين والمذهب، وصولاً إلى الجمعيات والأحزاب والنقابات. وإذا كان هذا الوزن قوياً بالفعل، يزيده قوة. وإذا كانت قوة التقدم قد أضعفت هذا الوزن، فإن الخصم الطبقي يبتدع من الوسائل ويجند من الطاقات، بالقدر الذي يتوازى مع أهمية عودة هذا الوزن.

وفي معركة التزييف هذه، يدخل المركز والرديف بكل ما يملكانه من وسائط، وهي كثيرة، ومؤثرة للغاية. وهكذا تتكثف الأبحاث التاريخية، وتتركز الأضواء الإعلامية، حول العائلات والقبائل والعشائر والأديان والمذاهب والمناطق، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. وفي كل حدث ذي قيمة يتركز التحليل على دور علاقات التخلف في صنع هذا الحدث ومساره ونتائجه، وبذلك يختفي العامل السياسي ـ الاجتماعي. والعامل الوطني ـ الطبقي، والقومي ـ الطبقي، ليترسخ مكانه عامل علاقات التخلف. وهذا هو الهدف الأهم. ومع التراكم والتكرار يتحول هذا التحليل إلى يقين، يبنى عليه تحليل جديد. ويصبح الانطلاق من هذه العلاقات في تحليل أي حدث هام، متفقاً مع مستوى التضليل الذي تراجع إليه الوعي. ومع التراكم والتكرار يتحول هذا الانطلاق إلى منهج في التحليل، شأنه شأن الإنطلاق ممّا هو وراء الطبيعة.

وعند هذا المستوى من التراجع، يغدو وعي النقيض الطبقي وتحالفاته، أسيراً لمناهج في تحليل الواقع، تتناقض جذرياً مع استلهام الشروط المادية التاريخية في التحليل. أي تتناقض جذرياً مع المنهج العلمي. وهذه المناهج تقوده إلى نتائج خاطئة في تقدير المواقف، ورسم السياسات والممارسات، وتحديد المراحل، وتصنيف التناقضات، وعقد التحالفات، وتوفير وسائط الصراع، واعتماد الأساليب. وهذه النتائج الخاطئة تنعكس كلها في مسار الصراع، وقواه، ونتائجه. ممّا يقود إلى إضعاف الوحدة الطبقية لقوى التطور والتقدم. وتعزيز مواقع النظام الطبقي العام والمركز والرديف. ويقود أيضاً إلى إضعاف الروابط الوطنية والقومية، ومدّ علاقات التخلف بدم جديد. والأمران معاً يخدمان المركز والرديف ونظام التمايز التابع. وهذه الخدمة تعود من جديد لتضعف الوحدة الوطنية ـ الطبقية والقومية ـ الطبقية، للنقيض الطبقي وتحالفاته.

لكن عملية تزييف الوعي هذه، لا يمكن حصرها في حدود النقيض الطبقي وتحالفاته. فشحن علاقات التخلف بكل عناصر القوة، يعطيها من قوة الدفع ما يمكنها من تجاوز الحدود المستهدفة، والتوغل في وعي البنى الطبقية السائدة ذاتها. ويقود هذا الأمر إلى غياب الميّزة التي تتمتع بها هذه البنى وهي: وحدة الرؤية لطبيعة الصراع وقواه وتناقضاته. ولجوهر الصراع وهوامشه. ومع غياب هذه الرؤية الموحدة يحدث التباين أو التضاد، وهما

معاً قد يتحولان إلى صراع. والصراع يمكن أن يكون سلمياً أو مسلحاً. وقد ينتج عنه تبديل في الرموز أو الفئات والقوى. إلاّ أنه يظل في محيط الجوهر لا في الجوهر ذاته، لأنه ضمن البنى الطبقية نفسها، وإن اختلف موقعها السياسي أو الجغرافي أو الديني أو المذهبي. ومن هذا الصراع تستفيد قوى التحرر، قوى النقيض الطبقي وتحالفاته، لاسترداد الوعي الوطني ـ الطبقي ـ القومي الذي استهدفه التزييف، ولإضعاف الخصم، ومن خلاله إضعاف دور المركز والرديف.

ومعركة استهداف الوعي واسترداده، لا تمرّ دون آثار سلبية على عملية التطور ذاتها. فاستنفار علاقات التخلف في الموقعين المتضادين، يولد تضخماً مرضياً في ذات الفرد والجماعة. وهذا التضخم يتعاظم مع الدور الذي يؤديه الاستنفار في صنع التغيير أو في تثبيت السلطة. ونمو الوعي بهذا الدور يضاعف التضخم المرضي. واحتلال هذا الدور لساحة الوعي يحوله إلى وعي مزيّف.

وفي الوقت ذاته، يولد الاستنفار نفسه شعوراً بالغبن والخوف في ذات الفرد والجماعة لدى قوى اجتماعية أخرى. ومع هذا الشعور يتولد الحقد والعداء. وعنهما ينتج الصراع، فيتجه ضد الكتل الاجتماعية التي تنامى فيها مرض التخلف، من جرّاء هذا الاستنفار، وبذلك يختلط الوعي الوطني ـ الطبقي، بما يولده الغبن والخوف، والحقد والعداء، من وعي مطابق. وهذا الوعي المطابق هو وعي مزيّف أيضاً. لأنه يوجه الصراع ضد كتل اجتماعية كاملة، بدل أن يوجهه ضد بنى الاستغلال والتبعية. وعند هذا المستوى من التزييف الذي يولده الاستنفاران، تختفي قدرة النقيض الطبقي وتحالفاته، على رؤية لوحة الصراع كما هي بالواقع. وبالتالي تغيب قوى الصراع الحقيقية، والشروط المادية التي تولد هذا الصراع. ومع اتساع دائرة التزييف يزول الوضوح حول ارتباط الصراع الطبقي بالصراع القومي، ويحل بدلاً من ذلك ارتباط الصراع بقوى التخلف الاجتماعي. وهذه نتيجة إضافية مضادة لخط التطور والتقدم، وداعمة للخط المضاد.

وبالمقابل. ما هي الأسلحة التي يمتلكها الوعي الطبقي ـ القومي، في هذا الحقل من حقول الصراع؟

إن النظام الطبقي العام منفرداً ومجتمعاً، يمتلك كل الأقنية الرسمية الثقافية والاعلامية. وهذه الأقنية تشكل المصدر الأهم من مصادر التزييف. أما النقيض الطبقي، فيفتقر إلى هذه الأقنية. والنظام يسيطر على الأجهزة الرسمية. وهذه الأجهزة تعمل على تكييف الوعي العام، وفقاً لمصالح هذا النظام. والنقيض لا يسيطر على أي من هذه الأجهزة. وهيمنة النظام العام تطال كل الساحة العربية. وليس للنقيض ساحة واحدة خارجة عن نفوذ هذا

النظام أو ذاك. وإن وجدت فسرعان ما يتم احتلالها أو تطويقها. ولذلك فهو يفتقر إلى المركز الذي يبث من خلاله الوعي الطبقي ـ القومي، وعي التحرر، لمجابهة الوعي المزيّف الذي ترسخه أقنية وأجهزة النظام العام.

وللنظام العام مركز ورديف يتفقان معه في جوهر النظام وما يفرزه هذا الجوهر من سياسات وممارسات. أمّا النقيض فيفتقر إلى هذه الميّزة. ذلك أن الخلاف مع حليف التحرر قائم حول عناصر أساسية من عناصر جوهر التحرر بالذات، مثل فلسطين. والوحدة العربية. واسكندرون. وعربستان. وأرتيريا. وحول سبل تحقيق التحرر. وهكذا فبينما تصب كل أقنية وأجهزة المركز والرديف باتجاه التزييف، فإن حليف التحرر لا يقدم للوعي الطبقي ـ القومي مثل هذا الدعم. والأكثر مرارة أنه في عناصر الخلاف يسهم في معركة التزييف.

والمساحة التي كانت توفرها أنظمة التحولات الاقتصادية، والثورات الشعبية، لبعض من وعي التحرر، تلاشت أو كادت منذ عقدها الثاني. بينما المساحة التي توفرها أنظمة نمط الإنتاج الإقطاعي ـ الرأسمالي المختلط، اتسعت لتحتل الآن كل الساحة العربية الرسمية، التي تحولت إلى ساحة للنظام الطبقي العام.

إذن فهل كل الساحات مقفلة تماماً أمام وعي التحرر؟ كلاّ. فهناك أولاً صراع الهوامش بين أجزاء النظام العام وفئاته. ومن خلال هذا الصراع ينفذ وعي التحرر. إلاّ أن هذا النفاذ محدود، لأن الصراع متبدل. وهناك ثانياً صراع الأنظمة مع القوى الوسيطة. وخلال هذا الصراع تستطيع قوى النقيض وتحالفاته أن تبث وعي التحرر. إلاّ أن هذا الصراع الداخلي يدور ضمن نظام التمايز التابع ذاته. مع تعديلات متناقضة الاتجاهات. ولذلك فهو كثير التقلب. وفي بعض الحالات تكون ثمار هذا الصراع أكثر مرارة. إذ إن بعض القوى الوسيطة تكون أكثر فاشية من النظام الذي تكافح ضده. ولذلك فإن الحذر من هذه القوى يوازي أو يفوق الحذر من النظام نفسه. وهناك ثالثاً فروق القدرة بين نظام وآخر. فالأنظمة التي تقاربت في تمايزها التابع وخطوطها السياسية، لا تمتلك الإمكانية نفسها على إحكام السيطرة. ولا تسمح لها ظروفها الخاصة بتدمير القرى والمدن، وقتل الآلاف وعشرات الآلاف، للإبقاء على هذه السيطرة بالأساليب ذاتها، لذلك فإن النقيض الطبقي وتحالفاته ينتزع حرية التعبير والتثقيف بعض الوقت في هذا المكان، وحيزاً من هذه الحرية في مكان آخر. وخلال ذلك يقوم بتحرير ساحة الوعي من بعض التزييف. وعلى امتداد الوطن العربي تتبدل اللوحة باستمرار: خسارة جزئية في هذه البقعة. وانتصاراً جزئياً في تلك. والمعركة سجال رغم أنها غير متكافئة. والحركة مستمرة لأن خط التطور لا يتوقف.

لكن النقيض الطبقي وتحالفاته يمتلك رصيداً متزايداً من القوة لا تستطيع بنى التقارب ولا التماثل شلّ قدرته على التأثير، ولا انتشاله من سوق التداول. وهو ما راكمته التجارب

المحسوسة. وهذه التجارب لم تتوقف ولن تتوقف دون تبديل هذا النظام العام. ورصيد القوة الذي يتكثف لدى النقيض تبعاً لتراكم التجارب، ينتج عن إثبات التضاد بين البنى السائدة، ومقوّمات التحرر. فتزييف المفاهيم والقيم وأنماط السلوك، لم يستطع تغطية التبعية، ولا تزايد هذه التبعية. فلم يتمكن من تحويلها إلى تبادل في المنافع بين أنظمة مستقلة، ولصالح الأوطان التي تحكم فيها. ولم يتمكن أيضاً من إخفاء التوافق بين مصالح هذه الأنظمة وبين التبعية. وبين هذه المصالح ومصالح المركز والرديف. والاهتمامات التي حاول تكريسها، لم تميّع ثورات الخبز والحرية، ولم توقف اهتمام الفئات الشعبية بقضاياها الوطنية والقومية والطبقية.

وتعميم التضليل فيما يخص قوى وعلاقات الإنتاج، وتبادل السلع، قد انكشف. فالأنظمة التي أوقفت التطوير في علاقات الإنتاج، والملكية الاجتماعية لتبادل السلع، انعكس فعلها سلباً على قوى الإنتاج، وعلى أسعار السلع وتوفر الضروري منها. والأنظمة التي لم تجر هذا التطوير أصلاً، لم تتحول قوى إنتاجها من قوى متخلفة إلى قوى متقدمة. وفي النموذجين معاً لم يستطع التضليل تحقيق التطور المستقل في قوى الإنتاج، وإنهاء التمايز الطبقي بين فئات الدخول في القطاعات المنتجة وغير المنتجة، وتأمين الإكتفاء الذاتي، وتلبية الحاجات الضرورية للسكان. بل العكس هو الذي حدث. فالتطور ازداد تبعية. والتمايز ازداد حدة. والفجوة الغذائية تضاعفت. والتسليح ازداد ارتهاناً. والاستيراد الكمالي طغى على توفر الضروري.

ونفي التناقض بين مصالح البنى السائدة، وبين مستلزمات الوحدة، تحوّل إلى إثبات. والدليل الملموس هو العمق الهائل الذي بلغته الاقليمية خلال هذه العقود. وتحويل الوحدة إلى سلعة تجارية. والمشاريع الوحدوية التي فسخت.

والتحرير تراجع إلى اعتراف وتعايش وأمن متبادل وتعاون حضاري. وبعد الإعلان عن قدوم عدة ملايين جدد خلال السنوات الأولى من عقد التسعينات، أضحى هم الأنظمة أخذ الضمانات من أميركا، كي لا تتوسع "اسرائيل" خارج حدودها. ولا يجدي مع هذا التراجع، وصفه بالعقلانية والواقعية والسلام العادل، لأنه تراجع إلى مواقع التصفية والخيانة الوطنية. كما أن هذا الرعب من التوسع، والخوف على منشآت النفط، والمشاريع الحسّاسة في عمق الوطن العربي، لا يجد تبريره في نقص التضامن الرسمي. فهو لم يتوقف رغم كل صراعات الهوامش. وهو في تنام. ولا يجد تبريره في حجم الجيوش، وضعف التسليح. (فالأقطار العربية تنفق على التسليح سنوياً ما يناهز الـ ٥٠ مليار دولار، مقابل ٥٫٣ نفقات "إسرائيل" وحوالي ٢٠ مليار دولار سنوياً للجوار كله بما في ذلك "إسرائيل" والعدد الاجمالي للقوات المسلحة العربية (٢٫٥٨٣٫٣٠٠)

ولإسرائيل ١٤٩،٠٠٠ عدا الاحتياط. ومع الاحتياط عام ٩٠ حسب التقدير ٥١٢،٠٠٠)[١].

والديموقراطية لم تمنح هبة في أي مكان. وحيثما انتزعت جزئياً، جرى الانقضاض عليها بإنقلاب عسكري، أو بتدخل عسكري من النظام الحليف، أو بتدخل قوى المركز والرديف. وتسمية هذا الانقضاض بالثورة على الفوضى، والانقاذ، وتحقيق الأمن والاستقرار، والمساعدة الأخوية، وتلبية الاستغاثة، ومنع التطرف، ووقف العبث بالأمن القومي والعالمي.. لم تتمكن من إخفاء الحقيقة التي تتحدد بضرورة قطع الطريق على التطور باتجاه وطني - ديموقراطي، إذا كانت قوى النقيض الطبقي وتحالفاته هي القوى المهيمنة في الفئات الدنيا من الشعب، والفئات الدنيا من الجيش، أو إذا كانت تتفوق على النظام في تنظيماتها المسلحة. لأن هذا التطور الذي تقوده وتحميه قوى النقيض، يفتح السبيل أمام التبديل الجزئي فالكلي في النظام العام. وهذا التبديل يتم لصالح خط التحرر وقواه، على حساب الخط المضاد للتحرر وقواه التي هي بالذات بنى الاستغلال الطبقي والتبعية.

واستغلال علاقات التخلف لتثبيت السلطة، وإضعاف قوى التحرر، وتفتيت الوعي الوطني - الطبقي - القومي، افتضح في كل حدث. وهو افتضاح زاده وضوحاً دور المركز والرديف، في التثقيف والإعلام والتمويل والتدخل المباشر. وتراكم الأحداث. وتنامي وزن هذه العلاقات في سلطات التقرير والأمن الطبقي، وتعزيز فعلها في أوساط الجماهير، عرّى مسؤولية التمايز التابع عن تأجيج هذه العلاقات. وأدّى بالتالي إلى إثبات التناقض بين التحرر من التخلف الاجتماعي، وبنى الاستغلال والتبعية. وفي كل قطر شواهد حسيّة على هذا الإثبات. وفي الساحة العربية لوحة متكاملة من الشواهد. ونعت الحركات الوطنية التي تمثل النقيض الطبقي وتحالفاته بكل وصف مشين، لم يتمكن من حجب الرؤى عن برامج وإنجازات هذه الحركات. وقد أسهم في ذلك، الصراع المسلح بين هذه الحركات وبين قوى الامبريالية، وفي بعض المواقع الجغرافية بينها وبين العدو الصهيوني. وبينها وبين القوى العميلة للامبريالية والصهيونية. كما أسهم في ذلك تناوب أجزاء النظام العربي الرسمي على الصراع المسلح معها. أو مد خصومها بالمال والسلاح، تبعاً لصراع الهوامش، أو تبعاً لتكليف النظام العام، واستجابة للاختمار الطبقي الجديد. وأسطع الأدلة على عدم حجب الرؤى، يتمثل بمواقف الدعم والتعاطف والاعتزار، التي تتلقاها هذه الحركات، من قبل قوى التحرر التي تتمتع بمسلك من مسالك التنفس الحر.

وتكثيف الضباب حول تبدل الوضع المادي لبنى الاستغلال والتبعية، لم يستطع إخفاء

---

١ - شؤون عربية - العدد ٥٣ - آذار ١٩٨٨ - محور الأمن القومي العربي.

المصادر التي ولدّت هذا التبدل. وبات جلياً أنه لم يكن نتيجة الجهد المثمر، والحق الطبيعي، والتطور الحر. بل نتيجة الولادة التابعة، والتمليك الذي شرّعه الاستعمار، وابتزاز جهد العاملين. ونهب الأموال العامة. والعمولات والمضاربات المالية والعقارية والتهريب والرشاوي. والتسلط على المواطنين. والصفقات التجارية. والشاهد الملموس على هذا التبدل ومستواه، هو حدّة التمايز الطبقي بين أغنى الشرائح الاجتماعية، ونصف السكان في كل قطر. والشاهد الحسّي الآخر على مصادر هذا التمايز، هو الوزن المتدني لقطاعي الزراعة والصناعة التحويلية في تكوين الدخول. وهو أيضاً وزن التجارة الخارجية، والعقود المالية مع شركات محلية وعربية ودولية، في تكوين الناتج وفي الانفاق العام، وما يتولد عنهما من عمولات .[1] وإذا كانت الممارسة الديموقراطية المخنوقة، لا تتيح فرص التحديد بالأرقام والوقائع، فإن التفاوت الطبقي المذهل، وروائح التعفن الطبقي، ينوبان عن هذا التحديد. وحيثما انتزعت الجماهير حيّزاً من هذه الممارسة الديموقراطية، يغدو ممكناً أكثر، كشف هذه المصادر، وكشف الأسماء والأرقام.

إلاّ أن المسألة الهامة هنا، تكمن في صعوبة تعميم الوعي بماراكمته التجارب، ليس فقط في الإطار القومي وإنما في الإطار المحلي أيضاً. فالتعميم لا يتم إلاّ من خلال امتلاك الوسائل. وأهمها الأحزاب والنقابات، والثقافة والإعلام. وجلّها مخنوق أو محاصر. وبدون هذا التعميم لا تتحقق وحدة الوعي وبالتالي وحدة الصراع. ودون وحدة الوعي والصراع، لا تتحقق وحدة الأهداف والأدوات. وهي الشرط الأوّل لانتصار قوى التحرر. والنظام العام يعي هذه الحقيقة جيداً. ولذلك يحول دون هذا التعميم.

والهوامش المنتزعة والانتصارات الجزئية توفر بعض الفرص لتعميم الوعي، لكنها ليست كافية لتبديد آثار التزييف. فهي لا تمكّن الوعي من الوصول إلى الأعماق في الخاص والعام. لا تمكنه من تحليل الواقع كما هو بالأسماء والأرقام والأحداث والتواريخ. وتعميم نتائج هذا التحليل. وهذا التحليل هو وحده الذي يضيء السبل نحو التغيير. وبالتالي لا تتوفر للوعي فرص الانتقال من التخصيص إلى التعميم إلى التجريد وبالعكس، والانتقال من ثم، إلى استنتاج شروط التغيير وتعميمها، وتعبئة القوى لتحقيق هذا التغيير. وهذه الهوامش والانتصارات لا تحقق للوعي كلّ ذلك لأنها لا تستطيع. فهي محدودة المساحة. محدودة

---

١ ـ في إطار الصراع الذي أعقب الهامش الديمقراطي في الجزائر. كشف رئيس الوزراء السابق، عن ان قيمة عمولات العقود مع شركات اجنبية بلغت ٢٦ مليار دولار. توازي ٢٠٪ من قيمة هذه العقود، (رغم ان الجزائر هي الأقل تمايزاً بعد اليمن الديمقراطي. وعلى ضوء ذلك نتمكن من معرفة قيمة هذا البند في تكوين التمايز الطبقي، في النطاق القومي).

القوى. وخصمها المحلي والقومي متضامن في جوهر النظام. وهي أيضاً متحركة: تقدماً وتراجعاً. ضيقاً واتساعاً. ظروفاً مؤاتية وظروفاً قاهرة، وفقاً للشروط المادية التاريخية التي تتحقق ضمنها، هذه الهوامش المنتزعة والانتصارات الجزئية. كما أن صراع الهوامش بين الأنظمة، لا يسمح لها بتعميم هذا الوعي، إلاّ ضمن الحدود التي لا تمس جوهر النظام العام، والتي تلتقي مع مصالح هذه الأنظمة. وهي لقاءات كثيرة التبدل، كثيفة التكاليف، على وعي التحرر وقواه.

لكن هذه الشروط متغيرة تغير وزن قوى التناقض التي تفعل فيها. وهذه القوى أيضاً متغيرة تغيّر الشروط التاريخية ذاتها. وهما معاً يتبادلان التأثير والتأثر: توليداً أو تطويراً. ذبولاً وموتاً. فولادة شروط جديدة وقوى جديدة. ولذلك فإن فرص تعميم الوعي التي تتيحها هذه المرحلة ليست هي ذاتها التي كانت سائدة من قبل. ولن تكون هي ذاتها التي ستسود فيما بعد. فقد تكون أكثر رحابة وغنى أو أكثر ضيقاً وفقراً. ويعود ذلك لاتجاه التطور، وميزان القوى بين المتضادات، ودور الفئات الوسيطة، واتجاه هذا الدور. وفي لحظتنا الراهنة، ولحظات التاريخ عقود، تماثلت أنظمة بعد أن كانت متباينة: بنية طبقية قائدة، وخطاً سياسياً ـ اجتماعياً. وتقاربت دخول بعد أن كانت متفاوتة. وتغيرت خطوط صاعدة فغدت هابطة، والخطوط التي كانت هابطة ازدادت هبوطاً. ومع هذا التماثل والتقارب والتغيّر، توحد اتجاه التطور فغدا اتجاها هابطاً، أي مضاداً للتحرر وقواه. واندمجت بنى النظام الطبقي العام ضمن هذا الاتجاه، رغم بعض الفروق التي تفرضها خصوصية التطور، بين نظام وآخر.

وإدراك هذا التمرحل صعوداً وهبوطاً. هو الذي يقي الوعي الطبقي ـ القومي النقيض من الانزلاق في التقييم الخاطيء لهذه القوة أو تلك ولهذا النظام أو ذاك. فهذه القوة أو النظام ليساهما الآن ما كانا عليه قبل عقد أو أكثر. ولن يكونا ما هما عليه الآن بعد عقد أو أكثر. وكي يكون هذا الإدراك علمياً، لا بدّ من تشخيص البنية الطبقية القائدة للسلطة، من حيث الموقع في الإنتاج. والتمايز الطبقي في الدخول، ودرجة التبعية للامبريالية العالمية، وما يفرزه ذلك من خط سياسي ـ اجتماعي، ومن اتجاه عام لهذا الخط، توحداً مع خط التحرر أو تضاداً معه، أو توسطاً بين الاثنين. وعلى ضوء هذا الإدراك يتم التحالف، أو التوحد، أو الصراع. فالتوحد يتم مع القوى التي تنتمي إلى النقيض الطبقي وتحالفاته، وهي غير موجودة الآن في أي نظام عربي. والصراع يتم مع بنى الاستغلال والتبعية، والتحالف يتم مع القوى الوسيطة التي تخدم خط التحرر مرحلياً، كما يتم مع بعض أنظمة الاستغلال والتبعية في خطوات محدودة، ومواضيع محدودة، تخدم خط التحرر، في سياق المسار المتعرج لهذه الأنظمة.

وفي التحالف وحدة وصراع. وكل تحالف مع بعض هذه البنى، هو تحالف مرحلي بالضرورة، لأن اتجاه التطور لهذه البنى هو تطور هابط. ولأن النظام الطبقي العام أضحى متقارباً في هذا الاتجاه. ومرحلية التحالف يحددها صراع الهوامش ضمن أجزاء النظام العام. كما يحددها لقاء المصالح في تلك الخطوات والمواضيع المحدودة، والمردود الذي يقدمه التحالف للوعي ـ القومي وخطه وقواه.

إلاّ أن إدراك هذا التمرحل يصطدم بمصدر آخر للغموض في الرؤية. فالوضوح في وحدة الجوهر وصراع الهوامش ضمن النظام في تكونه الجديد، لا يرافقه وضوح مماثل في الخصوصيات التي يفرضها مسار التطور في الحقلين: العام القومي. والخاص المحلي. ففي بعض الفترات يحدث تعاكس في الإتجاه بين جوهر النظام المضاد للتحرر، ومستلزمات خصوصية محددة تتعلق بالقطر الذي يسود فيه هذا النظام. إذ بينما يفرض جوهر النظام خطاً للسير مضاداً لخط التحرر، يفرض ظرف محدد ناجم عن هذه الخصوصية خطاً للسير متفقاً مع خط التحرر. وهكذا يحدث التعاكس في الاتجاه. فيصبح الإتجاه العام متكسراً أو لولبياً. والأمر ذاته ينطبق على التعاكس في الإتجاه بين مجمل النظام الطبقي العام، والخصوصيات ذات الطابع القومي. ولذلك فإن التناقض الأساسي بين خط التحرر والخط المضاد، يتحوّل إلى اتفاق في المسار الذي تفرضه مستلزمات هذه الخصوصية في مرحلة محددة.

إنّ أكثر الظروف وضوحاً التي تستدعي هذا التعاكس في المسار والتي تقود إلى التحالف المرحلي، هي تلك الناجمة عن الصراع بين الأنظمة، وعن الصراع الوطني مع عدو خارجي. فحرب مفروضة من قبل العدو الصهيوني بهدف التوسع، تفرض على أنظمة الجوار أو بعضها موقفاً عملياً لصد هذا التوسع، لأنه يستهدفها، أو لأنه يعرض أمن نظامها للخطر. وإذ ذاك تجد قوى التحرر ذاتها في موقع واحد مع هذه الأنظمة، لصد هذا التوسع. ويصبح التحالف مصلحة مشتركة إذا كان التوسع يستهدف مناطق تسود فيها قوى التحرر، أو يخترقها للوصول إلى تلك الأراضي التي تسيطر عليها تلك الأنظمة. والمثال الأوضح في هذا المجال، هو التعاون الضروري بين المقاومة الوطنية اللبنانية في جنوب لبنان، وبين قوات نظام دمشق. فالعدو الموجود في الجنوب وعلى سفوح جبل الشيخ، يهدد دمشق، كما يهدد القوى الوطنية اللبنانية. لكنه لا يهدد نظام الاستغلال الطبقي، والطائفية، والفاشية في لبنان، لأن هذا النظام هو الذي استدعى قوات العدو وتعاون معها، تماماً كما استدعى قوات نظام دمشق وتعاون معها عام ٧٦ . وهذا التحالف نفسه وفي المنطقة ذاتها، مفروض أيضاً على قوى الثورة الفلسطينية، وقوات النظام نفسه.

وهذا التحالف المرحلي المحدود الهدف، والزمن، والمساحة، يفرض نفسه على قوى

التحرر في كل الجوار، عند أي توسع للعدو. لكن الأمر يختلف إذا كانت أنظمة الجوار تخوض حرباً مع العدو بهدف تحسين المواقع في التسوية السياسية. فإذ ذاك يغدو استثمار الحرب لإضعاف العدو هو الهدف، وليس التحالف. إذ إن التحالف يضع قوى التحرر في قلب التسوية. أي في موقع مضاد للتحرر. وهذا الموقع يتناقض مع بنيانها ومصالحها وخطها، ومع الوعي الطبقي ـ القومي الذي تكونه.

وبعد الهجرة الجديدة في مطلع التسعينات بات الخوف من التهجير والتوطين يلف كل أنظمة الجوار. والتهجير والتوطين في الوقت ذاته يتعارضان مع التحرير والتحرر. إذن فالوقوف ضدهما مسؤولية قوى التحرر والتحرير أيضاً. وفي هذه النقطة بالتحديد يتم التحالف المحدود الهدف، والزمن، والمساحة.

وفي ظل ظروف ضاغطة، وطنياً وقومياً، قد يجد النظام السائد في مصر نفسه ملزماً بإلغاء اتفاق كامب ديفيد، واستعادة السيادة المصرية على سيناء دون شروط، وإذ ذاك يغدو من واجب قوى التحرر أن تتحالف مع النظام، لتأمين الانتصار في هذه المسالة بالذات. ويظل التحالف محدود الهدف والزمن. وفي ظل ظروف مماثلة قد يجد نظام دمشق نفسه ملزماً بخوض معركة تحرير الجولان دون الدخول في تسوية مع العدو. وفي هذه الحالة يغدو التحالف بين هذا النظام وبين قوى التحرر والتحرير، مصلحة مشتركة، ومسؤولية مشتركة. والأمر ذاته ينطبق على التحالف بين نظام عمّان. وقوى التحرر والتحرير فيما يخص الضفة والقطاع في ظروف مشابهة.

وفي حال خوض أنظمة بغداد، أو دمشق، أو الصومال، حرباً مع مغتصبي عربستان، واسكندرون، وأوغادين، فإن قوى التحرر تجد ذاتها في موقع واحد مع هذه الأنظمة، في هذه الحرب. فاستعادة كل أرض عربية مغتصبة، هي مهمة من مهام التحرر العربي وقواه. لكن التحالف يظل محصوراً بأهداف هذه الحرب دون غيرها. والأمر نفسه ينطبق على حرب يخوضها نظام الرباط لإستعادة سبتة ومليلة.

إلاّ أن التحالف بين قوى التحرر والأنظمة المعنيّة، ينقلب ضد التحرر وقواه، عندما يتجاوز موضوع الصراع المحدد المساحة والزمن والهدف. فإذ ذاك يغدو التحالف دعماً لأنظمة الاستغلال الطبقي والتبعية، دعماً للإقليمية والاستبداد السياسي وعلاقات التخلف الاجتماعي، دعماً لتزييف المفاهيم والقيم وأنماط السلوك. أي دعماً للخط المضاد للتحرر وقواه. وفي الوقت عينه يمسي التحالف أيضاً، تحالفاً مع هذه الأنظمة ضد قوى التطور والتقدم في الداخل. لأن كل تقوية للنظام هي إضعاف لها. ففي الأقطار التي تحكمها هذه الأنظمة، وما يشابهها، تخوض قوى التطور والتقدم صراعاً وطنياً ـ طبقياً متعدد الأشكال والأساليب، وتخوض صراعاً قومياً ـ طبقياً موازياً. وخلال العقدين الأخيرين، دفعت هذه القوى في غمرة هذا الصراع، في كل قطر، عشرات أو مئات أو آلاف الشهداء. وألوف

أو عشرات الألوف، من السجناء والمشردين. والصراع لا زال متصاعداً والتضحيات كذلك. وإن اختلفت الأساليب والمستويات بين قطر وآخر، ومرحلة وأخرى.

إذن فعدم التماثل في الوضوح، والتعاكس في الإتجاه في مرحلة محددة، يخلقان غموضاً في الوعي، وتناقضاً في مواقف قوى التحرر، لا يقتصران على جماهير قوى التقدم والتحرر، بل يصلان إلى الكثيرين من قيادات هذه القوى. ولوحة هذه الخصوصيات واسعة ومعقدّة. وهي في مرحلة تختلف عنها في مرحلة أخرى. ولذلك يبدو المسار العام شديد التكسر والانحناء، محلياً وقومياً. لكن المقياس يظل واحداً، وهو الاتجاه العام للمسار، وهو اتجاه هابط. أي أنه مضاد للتحرر. وقوى التغيير ملزمة أن تعي هذا الواقع وتنطلق منه. ويتم ذلك بتحديد التكسر أو الانحناء ودعمه واستثماره، عندما يتفق مع خط التحرر. ورفض الاتجاه العام المضاد للتحرر. والعمل ضده وضد قواه.

لكن قوى التغيير تتوزع في أقطار. وأمامها مهام محلية وقومية. وكثيراً ما تتعارض في لحظة محددة، وموقف محدّد. فكيف توفق بين هذه المهام المتعارضة؟

عمّ ينجم التعارض؟ إنّه ينجم عن التعاكس في الاتجاه الذي يفرضه التعامل مع الخصوصيات المحلية والقومية. إذن إلام نحتكم لإحداث التوافق بدل التعارض؟ نحتكم إلى تحديد الاتجاه العام المضاد للتحرر. والاتجاه المرحلي الموافق للتحرر في موضوع محدّد وخصوصية محددة. وعلى ضوء هذا التحديد، نقاوم الاتجاه العام المضاد للتحرر محلياً وقومياً. وندعم ونستثمر الاتجاه المرحلي الموافق للتحرر، فيما يخص تلك الخصوصية بالذات. وإلاّ بقي التعارض في المواقف والتشوّش في الوعي، رغم أنهما يتلاشيان بالتوازي مع التقارب في بنية النظام الطبقي العام وسياساته وممارساته. إذ إن هذه السياسات والممارسات أضحت الآن نادرة التطابق مع خط التحرر، إلاّ في فترات زمنية محدودة، ومواقع محدودة.

وعلى ضوء هذا الاحتكام يتحول التعارض إلى توافق. والتشوّش إلى وضوح. ففي كل قطر قوى وطنية - ديمقراطية تكافح بأساليب متنوعة لإقامة نظام وطني - ديمقراطي، يمهد لنظام أكثر تقدماً. وإقامة هذا النظام تمر عبر إسقاط بنى الاسغلال والتبعية. ودون إقامة هذا النظام لاتستطيع أن تسهم جدياً في إنجاز المهام الطبقية - القومية، أي مهام التحرر القومي. وفي بعض الحالات وبعض المراحل يكون لهذا النظام حلفاء وطنيون - ديمقراطيون في القطر ذاته، أو في أقطار أخرى. ومنشأ التعارض في المواقف بين التحالف والإسقاط، بين الجبهات والسجون، يعود إلى الاحتكام لمقاييس أخرى، غير الاتجاه العام لخط التحرر. غير تشخيص البنية الطبقية القائدة للسلطة. وفي هذا الإطار يقوم التعاكس في الاتجاه بين موقف محدد في مرحلة محدّدة، ناجم عن خصوصية معينة، وبين الاتجاه العام المضاد للتحرر لنظام ما،

بالدور الأبرز في هذا التعارض. ولاينتفي هذا التعارض إلا بالكفاح ضد الاتجاه العام لهذا النظام، ودعم واستثمار الموقف المحدد في المرحلة المحددة، الذي تفرضه تلك الخصوصية. وكل تجاوز لدعم الموقف يصبح دعماً للاتجاه العام المضاد للتحرر. وهنا يعود التعارض والتشوّش.

ومنذ مرحلة تزيد على العقد توقفت التحولات في ملكية وسائل الانتاج، وتبادل السلع، دون أن تستكمل بنظام سياسي - اجتماعي متطور، يبقي على باب التقدم والتطور مفتوحاً، باتجاهات أكثر تقدماً وتطوراً. ولذلك فقد جدّد التمايز الطبقي خلاياه، وغدا النظام السياسي - الاجتماعي أكثر تخلفاً. ومنذ عام ٧٤ أقفلت الأنظمة المحيطة بفلسطين حدودها. واستعاد التطور التابع مساره. ومستوى قمع الحريات تضاعف عشرات المرات. واحتلت الفئات غير المنتجة مواقع القيادة. والفساد الاداري والخلقي والتعفن الطبقي، أصبحا ميّزة هذه المرحلة. ومع كل ذلك، لازال بعض ممثلي النقيض الطبقي وتحالفاته، يقيّمون بعض هذه الأنظمة تقييماً وطنياً - تقدمياً. وهذا التقييم الخاطيء، يشكل جذراً من جذور التعارض وتزييف الوعي. فتبعاً له تقوم تحالفات أو تنفرط. تقوم جبهات أو تتحول إلى صراع. وتبعاً له تصفّى تنظيمات وطنية - ديمقراطية، سجناً واعداماً، وتشريداً وتجويعاً. وتقام جبهات وأحلاف مع الأنظمة ذاتها. ودون العودة عن التقييم الخاطيء، سوف يبقى التعارض في المواقف، والتشوّش في الوعي مستحكمين. وخط التقدم هو الذي يدفع الثمن. والمثال الأكثر بروزاً الآن في قطر عربي مشرقي. ففيه تنظيمان شيوعيان في الجبهة، جبهة السلطة. وفيه خمس تنظيمات شيوعية في السجون. وفي السجون ذاتها ثلاث تنظيمات قومية انتقلت إلى مواقع الاشتراكية العلمية. وفي جبهة السلطة تنظيمات ناصرية، وفي السجون تنظيمات مماثلة. ويتلقى هذا النظام الدعم من تنظيمات شيوعية، وتقدمية اشتراكية، وناصرية، ووطنية - ديمقراطية، أخرى، ومن خارج القطر ذاته!.

وفي قلب الوطن العربي كما في أطرافه خصوصيات تفرز النتائج ذاتها. فالثورة الارتيرية تكافح ضد اثيوبيا من أجل انتزاع حق تقرير المصير. وقوى تقدمية ظلت تؤيد هذا الحق، حتى أعلن النظام الاثيوبي تبنيه للماركسية. فتنكرت لهذا الحق. ومنذ عام ٨٨ بدأ النظام رحلة العودة إلى امريكا و"اسرائيل"؟! والثورة الارتيرية ذاتها ملزمة أن تقيم بعض علاقات التعاون مع النظام القائم في السودان، بكل تقلباته، رغم تنكيل هذا النظام بكل الوطنيين والتقدميين في معظم المراحل، خصوصاً بعد حزيران ٨٩ . كما أنها ملزمة أن تقيم بعض علاقات التعاون مع النظام القائم في الصومال، رغم كل ممارسات هذا النظام[1] ضد خط

---

١ - قبل سقوط النظام مطلع عام ٩١

التحرر وقواه. والقوى التقدمية، والوطنية ـ الديمقراطية في السودان، أسسّت جبهتها في القاهرة، منتصف عام ٩٠ ، رغم كامب ديفيد. وقانون الطوارىء. وآلاف التقدميين المعتقلين. والحركة الوطنية لتحرير الصومال تجد لها ملجأ في أثيوبيا في فترات الصراع بين النظامين، رغم النزعة العنصرية الاستعمارية للنظام الاثيوبي. والأمر ذاته يتكرر بالنسبة للقوى التي تكافح من أجل سودان موحد، ديمقراطي، علماني، وتتلقى الدعم من اثيوبيا.

هذه الخصوصيات هي مجرد شواهد. والشواهد تتبدل بين مرحلة وأخرى. وقوة وأخرى. وقطر وآخر. وسوف تتبدل على الدوام إلى أن يتغير النظام الطبقي العام، بنظام نقيض. وقوى التحرر ملزمة أن تختار بين الاحتكام إلى المقياس السليم، مقياس الاتجاه العام لخط التحرر، وبين استمرار التقييم الخاطيء، والانطلاق من مكاسب ذاتية آنية على حساب الخط العام وقواه، وعلى حساب قوى التقييم الخاطيء ذاتها. فكم من الحركات الوطنية، دفعت لاحقاً ثمن هذا التقييم الخاطيء؟ وكم ستدفع القوى التي لازالت تتصرف على ضوء هذا التقييم؟! وفي هذه الحالة، حالة استمرار التقييم الخاطيء، سوف يبقى التضاد والصراع في ساحة الوعي قائماً، ضمن قوى النقيض الطبقي وتحالفاته. والصراع في هذه الساحة ينعكس صراعاً في مجمل ساحات النشاط.

ومقوّمات التضاد والصراع متعددة، ومتغيرة، ومتطورة، تعدد وتطور وتغيّر الواقع ذاته. ففي مرحلتنا الراهنة، بين التسوية بدرجاتها المتعددة، والتحرير بمراحله المتعددة تناقض أساسي. وبين دعم التضامن العربي الرسمي، وإسقاط النظام الطبقي العام تناقض مماثل. وبين ازدهار الخدمات، والتمايز الطبقي، والتبعية، وقمع الحريات، والتطور التابع وبين تأمين الشروط المادية لفتح الحدود، ودعم الانتفاضة، والمقاومة، وتسخين الجبهات، تناقض . وبين ممارسات وخطوط وطنيي السجون والمنافي، وممارسات وخطوط جبهات الانظمة وحلفائها، تناقض. وبين تجميع الأوراق لاستعادة الجولان، أو تجميعها لاستعادة الضفة والقطاع، تعارض في إطار التسوية. وبينهما وبين تأمين الشروط المادية للتحرير تناقض. وبين توظيف الانتصارات الوطنية لصالح قواها، ونظامها الوطني ـ الديمقراطي، أو لصالح النظام الحليف مرحلياً، النقيض في الاتجاه العام، تناقض.

ومسار التطور سوف يلغي بعض هذه المقوّمات، ويخلق بديلاً لها. والبديل قد يخلق بديلاً جديداً. ولوحات التناقضات تضيق وتتسع، طالما أن التناقض الأساسي قائم بين النقيضين. وهو لن يتحول إلى تناقض ثانوي إلاّ بعد تغيير النظام الطبقي العام.

وإلى أن يحل هذا التغيير، لابد من الاحتكام إلى مقياس الاتجاه العام لخط التحرر، وللخط المضاد. وإلاّ، لظلّ في كل جانبي التعارض والتناقض، قوى تنتمي إلى النقيض الطبقي وتحالفاته. وحسب توزع القوى يتوزع هذا الوعي، ومعه يتوزع الجهد في كل

مجال من مجالات الصراع. والتوزع هنا أكثر خطراً على الوحدة الطبقية، من خطره في بنى الاستغلال والتبعية. فأقنية توحيد الوعي هنا مصادرة أو مخنوقة أو مزوّرة. وفي مناطق الهوامش المنتزعة والانتصارات الجزئية، متحولة حسب سعة وضيق هذه الهوامش. وحسب الظروف المحيطة بهذه الانتصارات. أما في صفوف الخصم، فإن هذه الأقنية واسعة التأثير، وحرة من أي قيد، طالما أنها لاتتعارض مع جوهر النظام العام، وهي في الوقت ذاته مدعمة بأقنية المركز والرديف.

ولكن أليست هذه الأقنية هنا أيضاً متناقضة تناقض الخصوصيات المحيطة بكل نظام؟ نعم، إنها كذلك، إلاّ أن هذا التناقض يظل في حدود الخصوصيات. أي في محيط جوهر النظام، لافي الجوهر نفسه. وبعد التقارب في البنية الطبقية للنظام العام، وفي التمايز الطبقي التابع، انتفى اي احتمال للتناقض في الجوهر. وبالمقابل بات النظام السياسي - الاجتماعي يتجه نحو التماثل، مع بعض الفروق الناجمة عن مسار التطور. لذلك فإن تناقض الأقنية هنا لايقدم الإسناد للنظام الطبقي البديل، نظام التحرر وقواه. لأنه نقيض للنظام السائد. أما قوى التقدم فتقدم مثل هذا الاسناد لبعض أجزاء النظام السائد، من خلال مواقعها في جانبي التناقض والتعارض الناجمين عن مقوّمات التضاد في مرحلتنا الراهنة.

وللدين دور بارز في هذا الحقل من حقول الصراع: حقل الوعي. فهو كنصوص مناقض لقانون التقدم. لأن هذه النصوص ثابتة ومقدسة، قدسية الدين نفسه. وقد صيغت هذه النصوص في زمن محدد، ولتلبية مستلزمات هذا الزمن. وهذه النصوص قد تؤول لكنها لاتتبدل. وهو يستند إلى ممارسات تمت في الزمن ذاته. وهي تتفق مع مصالح الناس الذين صيغت النصوص من أجل مصالحهم. والدين كانتماء يوحّد بين الطبقات. بينما المحرّك الأول للتطور هو الصراع بين الطبقات.

أما الدين كوظيفة، فيمكن له أن يخدم العدالة والمساواة وجماهير الفقراء، كما يمكن له أن يخدم النظام الطبقي العام مع تعديلات لاتلغي جوهر الاستغلال والتبعية. والعامل المرجح لهذه الوظيفة أو تلك، يحدده الوزن المنظم لجمهور المؤمنين، واتجاه هذا الوزن: وعياً، وبنية طبقية، ومصالح. وفي هذا الإطار، إن الطبقة المهيمنة تمتلك قدرة أكبر لاستغلال الدين لصالحها. لأنها تمتلك المال والسلطة وأجهزة التوجيه والتثقيف. أما المتدينون المنتمون إلى النقيض الطبقي وتحالفاته، فلا يمتلكون إلاّ انتقاء النصوص التي تحث على العدل والجهاد ضد الظلم والفساد، وإلاّ طلب الاقتداء بمن يجسدون في سلوكهم هذه الصفات. ولذلك فإن قدرتهم على توظيف هذه النصوص لصالح النقيض الطبقي وتحالفاته، محدودة. لأنهم لايمتلكون الامكانات التي تتوفر لبنى الاستغلال والتبعية. وهكذا يثمر الانتماء الديني لخدمة الاستغلال الطبقي وسلطاته، أكثر مما يثمّر لخدمة التثوير. والبنية

الوسيطة التي تخترق كل الطبقات، والوعي الذي يجسد هذه البنية، يقلصان أيضاً قدرة الوزن المنظم لمؤمني النقيض الطبقي وتحالفاته. ومرد هذا التقليص يعود لاختراق التنظيمات الوسيطة جمهور الفقراء وعياً وتنظيماً. لكن البنية الوسيطة والوعي الذي يجسدها، لايقلصّان قدرة جوهر الاستغلال على الفعل، لأنهما لايتعارضان معه جذرياً، بل يشذبانه.

وعلى ضوء هذا الواقع، يغدو مطلب فصل الدين عن الدولة، مطلباً للتثوير ضد استغلال الدين، بمقدار ما هو مطلب لتحرير العقل من القيود. ولذلك تحاربه قوى الاستغلال. فالفصل ليس فصلاً بين الانسان والايمان، بل بين الانتماء والاستغلال. وبين العقل والقيود. وهو ليس استبعاداً لحرية الايمان، بل تعزيز لحرية الاختيار. والفصل هو الذي يعيد للصراع منحاه السليم: منحى الصراع بين الطبقات وليس بين الانتماءات. منحى الصراع بين النظام الطبقي العام، والنقيض الطبقي - القومي. وليس بين الأديان والمذاهب في الإطار الطبقي - القومي.

هذه هي الظروف الصعبة التي يتجابه في ظلها الوعي الطبقي النقيض وتحالفاته، مع الوعي الطبقي السائد. لكن هذه الظروف متغيرة، تغير الشروط المادية للتطور. لذلك فهي تؤثر بالصراع الدائر في المجال الاقتصادي والمجال السياسي، كما تتأثر به. وتتغير وفقاً لتغيرات هذا الصراع. كما يتغير هو وفقاً لتغيرها.

فكيف تتواجه قوى الصراع في هذا المجال؟

بعد التقارب في التمايز الطبقي انتفى الصراع الأساسي بين نموذجين: نموذج الأنظمة التي حافظت على طابع مختلط لنمطي الانتاج الاقطاعي والرأسمالي مع بعض التفاوت في الأولوية. ونموذج الأنظمة التي قامت بتحولات اقتصادية عميقة في ملكية وسائل الانتاج وتبادل السلع والبنوك.. وتبعاً للتقارب في التمايز والتبعية، تشابه النظام السياسي - الاجتماعي مع بعض الفروق بين قطر وآخر. وليس بين نموذج وآخر. وهذه الفروق ليست ناجمة عن التناقض في مسار التطور بين النموذجين، وإنما عن شروط التطور في كل قطر. ونتيجة للتقارب والتشابه تحول الصراع الأساسي إلى تعايش فتضامن طبقي. إذ ليس مهماً مصدر التراكم في الثروة، بل المهم هو التراكم نفسه. وهذا ما تحقق. وعائدات النفط أسهمت جدياً في ذلك. والتباين في الدخول بين بنية سائدة في هذا القطر، وأخرى، سائدة في ذاك، لايعود إلى فروق حادة في التمايز، بل إلى فروق حادة في دخول المجموعات والأقطار.

ماذا ينتج عن ذلك؟ انحسار الصراع من صراع بين النموذجين على المستوى القومي، وصراع بين النقيضين على المستوى المحلي، إلى صراع النقيضين محلياً و قومياً. ففي فترة

التحولات وما نجم عنها من سياسات وممارسات وتنظيمات وتكتلات، تعددت أوجه الصراع بين طريقين في التطور. وكلا الطرفين استخدم في هذا الصراع وسائل كثيرة. وكلاهما نسج علاقات عديدة. وهذه العلاقات استمدت من مضمون التطور وبما أن مضمون التطور كان متناقضاً، فإن العلاقات والتحالفات كانت متناقضة، فبعضها تمّ مع قوى التحرر العربية والعالمية، وبعضها الآخر تم مع القوى المضادة للتحرر عربياً وعالمياً. والآن زال هذا الصراع، وحلّ التضامن الطبقي السائد بديلاً عنه. والتقارب والتشابه هما السبب في ذلك.

وعائدات النفط انسابت ضمن أقطار النموذج الواحد، وبينهما، وهذا الانسياب أسهم جدياً في تحقيق التقارب والتشابه. وكل خطوة باتجاه التقارب تستدعي انسياباً جديداً. ويعود الانسياب الجديد بدوره، فيقوّي التقارب والتشابه. وبالتالي يقوي الوحدة في المصالح. ومع هذه الوحدة ينتفي الخلاف حول مضامين التطور وسياساته وعلاقاته وتحالفاته، ويتحول إلى خلاف في الهوامش والأساليب والمراحل والأولويات. وهذا الخلاف ليس بين نموذج في التطور وآخر، وإنما بين نظام ونظام آخر، ضمن اتجاه عام واحد. وكذلك فإن التكتلات الاقليمية أو القومية لاتنطلق في تعددها، وتغيّر أسمائها وأطرافها، من خلافات المضامين، وإنما من المصالح المستجدة[1] للبنى الطبقية السائدة، ومن خلال الأوزان والمواقع الجغرافية.

إن قراءة الدوافع التي أنتجت المجالس والتكتلات الجديدة تؤكد ذلك. فتكتل الخليج هو وحده المنسجم مع مساره السابق. لأنه يجمع بين أقطار تنتمي إلى نموذج واحد. هو النموذج الاقطاعي ـ الرأسمالي المختلط. أما تكتل بعض دول المشرق، فيضم أقطاراً تنتمي إلى النموذجين السابقين. وكذلك تكتل دول المغرب. ودون الاهتمام بالأسماء وصراعات أطراف هذه التكتلات، ودون الاهتمام بتغيير هذه الأطراف، فإن التقارب والتشابه في التمايز التابع، هو الذي حتم الوصول إلى هذه النتائج، وليس أيّ سبب آخر. فالأسباب الأخرى مهما تنوعت وتبدلت بين مرحلة وأخرى، وموقع وآخر، تظل أسباباً إضافية وليست جوهرية. لأنها لاتقود إلى التناقض التناحري بين نمطين في التطور: إنتاجاً واستهلاكاً، وبنية طبقية قائدة، وسياسات وممارسات وتحالفات، وقيماً وأنماط سلوك.

هكذا انحسر ثقل أساسي من ساحة الصراع، كان يصب لمصلحة النقيض الطبقي وتحالفاته. وتحوّل تدريجياً إلى ثقل مضاد لمصلحة هذا النقيض. ومع هذا التطور أصبح الصراع محصوراً بين النقيضين. فما هي الآثار الناجمة عن هذا التحوّل على طرفي الصراع؟.

---

١ ـ هنا تجد المواقف تفسيرها في حربي الخليج ٨٠ ـ ٨٨ و ٩٠ ـ ٩١

خلال فترات الصراع بين نموذجي التطور، تعززت مواقع قوى التحرر في فترات وأمكنة، وضعفت هذه المواقع في فترات أخرى وأمكنة أخرى. والتعزيز والإضعاف نجما عن الحدود التي بلغتها التحولات، والمدى الزمني الذي احتله الصعود في خط التطور أو الهبوط باتجاه معاكس، ونتائج التكوين المتنافر للفئات الوسيطة: ولاء طبقياً وانتماءً وقوة الضغط باتجاه صاعد أو هابط ضمن هذه الفئات. إلاّ أن الحصيلة العامة الناتجة عن كل ذلك ظلّت ضاغطة بقوة لصالح قوى التحرر، التي هي ذاتها قوى النقيض الطبقي وتحالفاته.

وفي العقد الأول وربما بعض الثاني على بدء التحولات العميقة في كل قطر، كان التعزيز شديد التأثير. فأقطار التحولات ذاتها، كانت تشكل قوى حقيقية لصالح التحرر رغم كل الثغرات والصراعات بينها. وقوى التحرر السياسية والنقابية والثورية، كانت تتلقى الدعم المتنوّع من خلال مثيلاتها في أقطار التحولات، أو من خلال سلطات هذه الأقطار. وكذلك فإن نشاطات فكرية وسياسية واعلامية وعسكرية كثيرة، كانت تتلقى الدعم ذاته. والآن قد اختفى كل ذلك، أو تحوّل إلى النقيض. وكم من القيادات والفئات، قد دفعت ثمناً غالياً لهذا الدعم؟!.

إن هذا الاختفاء والتحوّل، هو الذي شكّل العامل الأهم في تراجع خط التحرر لصالح الخط المضاد. كما أن التراجع التدريجي في الزمان، وتنقل التراجع بين مكان ومكان، هما اللذان أربكا قوى التحرر، من حيث القدرة على تحديد اتجاه التحول، ومداه، وزمانه، ومكانه. وهذا الإرباك، ولّد مسألة هامة هي: كيفية استنفاذ الدعم والتعزيز حتى اللحظة الأخيرة. والقطرة الأخيرة. وكيفية تجنب الإضعاف والاستنزاف وثمار الردّة في اللحظة المناسبة. ثم كيفية التحصن ضد آثار هذه الردة.

ذلك أن احتمالات التسارع باتجاه خط التطور والتقدم، أو بالاتجاه المعاكس متقاربة. لذلك لابدَّ من التوغل التحليلي المتواصل والدقيق في خلايا التكوين المتنافر للفئات السائدة، وفي الاتجاهات التي يفرزها هذا التكوين في كل مرحلة. والمؤشر المادي الأكثر دلالة يتحدد، بالتوقف عن السير باتجاه الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج والتبادل، ثم بداية النكوص. وبالعودة عن الشوط المقطوع باتجاه التطور المستقل. وبما يترافق مع ذلك من تبدل في الوضع الطبقي للبنية السائدة. وبانعكاسات كل ذلك في النظام السياسي ـ الاجتماعي، وخاصة في مجال الرقابة الشعبية الحرة، والدور الفعلي للمنتجين في سلطات التقرير، والتلاؤم بين الجهد وقيمته. وبين مردود الجهد وقيمته. وبانسجام أجهزة النظام وقيمه وثقافته مع هذه المضامين. كما يتحدد هذا المؤشر بقدرة النظام على التكيّف مع كل جديد يولده التقدم والتطور، أو انعدام هذه القدرة.

إنَّ هذا المؤشر المادي السالب، وانعكاساته المماثلة في النظام، لايمكن له إلاّ أن يقود إلى التوقف عن السير باتجاه التحرر ودعم قواه، ثم إلى السير باتجاه معاكس للتحرر، ومناقض لقواه. وهذا ما تحقق بالتعاقب في الزمان والمكان، وأدّى بالتالي إلى التراجع والارباك في خط التحرر وقواه.

والعامل الذاتي الحاسم في انتصار هذا الاتجاه السالب، يفرضه وزن الشرائح الطبقية التي تستهدف التوقف في منتصف الطريق. والتوقف يشكل بداية التراجع. وكل تراجع يقود إلى تراجع جديد. تماماً كما أن كل تقدم يقود إلى تقدم جديد. ومع توالي التراجع تتكون البنى الطبقية الجديدة، وتندمج مع البنى الطبقية القديمة. ومنهما معاً يتكون النظام السياسي - الاجتماعي الجديد، بقيادته الطبقية الجديدة، وثقافته وقيمه وأجهزته الجديدة. ومع كل انحدار في الاتجاه السالب، تتكيف الثقافة الجديدة، والقيم والأجهزة المماثلة. ثم تعود بدورها لتدفع النظام نحو مزيد من الانحدار.

ولكن، ومع أهمية هذا العامل الذاتي في تغيير الاتجاه، فإنه لايحقق الانتصار في الاتجاه السالب المضاد للتحرر وقواه، دون ظروف موضوعية مؤاتية تغذيه وتتغذى منه. والظروف الموضوعية في وضعنا الملموس، اقليمية وقومية ودولية. فالاقليمية يحددها الموقع الجغرافي. وهي على العموم معادية لخط التحرر وقواه. ففي الوسط: العدو الصهيوني، وهو خصم للوجود القومي، كما هو خصم لخط التطور والتقدم. وفي الجوار أنظمة يتحدد موقفها وفقاً لتطورها الذاتي، ومشكلات الحدود والمياه والسكان والأمن.. وخلال مرحلة الصراع بين النموذجين ظلّ موقفها شديد العداء لقوى التحرر. إذن فالظروف الاقليمية تدعم اتجاه التراجع، وتتقوّى به. لكن هذا الاتجاه متبدل، تبدل موازين القوى التي تعتمل ضمن تلك المجتمعات. فأي انتصار لصالح التقدم، وحق تقرير المصير، والعلمنة، يؤدي إلى تغيير في الاتجاه يخدم في ظرفنا التاريخي خط التحرر وقواه.

والظروف القومية يتحكم باتجاهها وزن كتلة التقدم والوزن المضاد. وقدرة هذا الوزن على الفعل في أي من الاتجاهين. وخلال المرحلة المحددة، تزايد وزن التقدم ثم توقف ثم تراجع. وهكذا غدت الظروف القومية داعمة للخط المضاد للتحرر ومدعومة به. ذلك أن التراجع في وزن التقدم، لم يقابله تراجع في الوزن المضاد للتقدم. إنما العكس هو الذي حدث. إذ ترسّخ هذا الوزن وتضاعف ونما دوره بسبب عائدات النفط، وبسبب تراجع وزن كتلة التقدم. لأن كل تراجع في وزن هذه الكتلة ودورها، يتحول إلى تزايد في وزن الكتلة المضادة للتقدم ودورها. فكلتاهما تنموان أو تتآكلان باتجاهين متعاكسين. والأمر ذاته ينطبق على التراجع في وزن الكتلة المضادة للتقدم ودورها، إذ يتحول هذا التراجع إلى تزايد في وزن كتلة التقدم ودورها.

والظروف العالمية يحددها توازن القوى بين المعسكرين، وإمكانية كل منهما على التأثير في هذين الاتجاهين. كما يحددها تنامي أو ضمور دور حركات التحرر في العالم. وبسبب الخصوصيات القومية في وضعنا المحدد، وتمركز القرار السياسي العربي الرسمي في أيدي أنظمة النفط، وخاصة الخليجية، فإن الظروف العالمية، في هذه المرحلة التاريخية، ظلت أكثر مؤاتاة للخط المضاد للتحرر، رغم كل الانجازات التي حققتها حركات التحرر في العالم طيلة العقدين الماضيين. ومع هذه النتيجة، فإن القوى المضادة للتحرر عربياً وعالمياً، تمكنت من تبادل الدعم أكثر مما تمكنت من هذا التبادل قوى التحرر العربية والعالمية .

وهكذا تكامل الدوران في انتصار الاتجاه المضاد للتطور والتقدم ضمن قوى نموذج التحولات الاقتصادية ومابنجم عنها . دور العامل الذاتي الناجم عن وزن الشرائح الطبقية التي تستهدف التوقف . ودور العامل الموضوعي الناجم عن مؤاتاة الظروف الاقليمية والقومية والعالمية للخط المضاد. وكل انتصار في هذا الاتجاه يمهد لانتصار جديد. كما ان كل تراجع لخط التطور والتقدم يمهد لتراجع جديد. وقد سرعت عائدات النفط من هذا التراجع كما ضاعفت في الوقت ذاته ذاك الانتصار. ولازلنا نعيش المرحلة نفسها مع تعاظم في التراجع وتسارع في الانتصار، انتصار الخط المضاد للتحرر وقواه.

والآن بعد ان حل التضامن الرسمي بين اقطار النموذجين ،بدل الصراع الاساسي بينهما في اتجاه التطور،الايجد النقيض الطبقي وتحالفاته مايعوض به عن هذه الخسارة؟ نعم. فحلول التضامن الطبقي الرسمي مكان الصراع الأساسي ناجم عن التقارب في التمايز التابع. والتمايز التابع يولّد نقيضه. أي الصراع ضد هذا التمايز وضد التبعية. وقوى هذا الصراع هي القوى الطبقية المتضررة من التمايز ومن التبعية. والتقارب في التمايز بين البنى السائدة في كلّي النموذجين، يولّد التقارب بين القوى التي تقود الصراع ضد هذا التمايز في كلي النموذجين أيضاً، والتقارب كذلك في اتجاهات الصراع. وهذه الاتجاهات لاتمر عبر الأنظمة السائدة، وإنما بالصدام معها. لأن الأنظمة السائدة غدت موحدة في تمايزها التابع، وبالتالي انتفى التفريق بينها في النوع وبقي في الدرجة. وهذا الصدام يتخطى النظام المحلي إلى النظام العام، أي إلى بنية النظام العام وسياساته وممارساته، أولاً لأنه توحد. وثانياً لارتباط الصراع الطبقي بالصراع القومي.

وخلال هذا المسار يتعاظم الصراع الطبقي وطنياً وقومياً. ونسبية التعاظم تحددها نسبية التمايز التابع، وما يولده هذا التمايز من سياسات وممارسات في الحقلين: العام القومي. والخاص الوطني. ويلعب الوضع الخاص بكل نظام دوراً إضافياً في هذه السياسات والممارسات. والوضع الخاص يتعلق بالثراء أو الفقر. والموقع الجغرافي. وشروط التطور. والتركيب الاجتماعي، كما يتعلق بالقضايا القومية والعالمية ذات الصلة بهذا الوضع.

هكذا يزداد وزن النقيض الطبقي وتحالفاته على الصعيد القومي. فالصلة بين الكتل الجغرافية للنقيض أضحت مباشرة إلى حد كبير، بعد أن كانت تمر عبر أنظمة التحولات بقدر مماثل. ذلك أن التراجع من خط سياسي ـ اجتماعي إلى خط نقيض كلياً أو جزئياً، قد أحدث انفصاماً كلياً أو جزئياً أيضاً بين هذه الأنظمة، والنقيض الطبقي وتحالفاته. ونتج عن هذا الانفصام تحرير إلزامي لقوى النقيض وخطها، من الارتباط بأنظمة التراجع وخطها. وبهذا الانفصام والتحرير أضحى اللقاء مباشراً مع النقيض الطبقي وتحالفاته في أقطار النموذج الاقطاعي ـ الرأسمالي المختلط. لأن العلاقة بين أنظمة هذا النموذج والنقيض الطبقي هي علاقة تناحر. ومع هذه النتيجة أضحى النقيض وتحالفاته موحداً في كلي النموذجين، مثلما غدا النظام الطبقي العام موحداً في الاستغلال والتبعية.

وهذه الوحدة تخلق وزناً نوعياً جديداً، لاينجم عن الحجم الجديد والصلة المباشرة الجديدة فحسب، وإنما عما يولدانه من تراكم في الوعي والخبرة، وثقة بالذات، وشعور بالمسؤولية، ومعرفة بالخصم، وتلمس لثمار التضامن، وتبادل في الدعم. ومع زيادة الوزن النوعي تزداد حدة الصراع. والأمران معاً يولدان تضامناً طبقياً رسمياً إضافياً، لمجابهة هذا التطور الجديد في الوزن وحدة الصراع. فيتضاعف الانقسام الأفقي وضوحاً، ويغدو الصراع أكثر فاعلية. وكل خطوة في هذا الاتجاه، تحدث تمزقاً جديداً في الفئات الوسيطة صعوداً أو هبوطاً، كما تحدث تمزقاً جديداً في القوى التي تخترق الطبقات على أسس دينية أو مذهبية أو قبلية. والتمزقان معاً يشكلات تحولاً إضافياً جديداً يخدم تبلور الانقسام وارتفاع وتيرة الصراع، فيزداد وزن النقيضين على حساب الفئات الوسيطة، وقوى الاختراق العمودي. وهذه نتيجة إضافية جديدة، لصالح تبلور الانقسام، وتنامي الوعي، وتصاعد حدة الصراع.

هذا التعويض النسبي الذي يجنيه خط التحرر، يضاف إلى ما راكمته التجارب المحسوسة من تضاد بين مقوّمات التحرر العربي، وبين بنى الاستغلال والتبعية التي تقاربت في النموذجين. وتفاعل التعويض مع التراكم ينتج وزناً إضافياً لصالح النقيض الطبقي وتحالفاته. والوزن الإضافي يمد تبلور الانقسام، وتنامي الوعي وحدة الصراع بطاقات جديدة، يتولد عنها تحول جديد في ميزان القوى.

لكن قوى التحرر سرعان ما تجد ذاتها في مواجهة عنيفة مع بنى التراجع في أقطار التحولات. فهذه البنى لم تسلّم بعد بالتحرير الإلزامي للنقيض الطبقي وتحالفاته. وبالتالي لم تسلّم بحق هذا النقيض بالصلات المباشرة والوحدة مع مثيله القومي. ولذلك يتجه الصراع لانتزاع هذا الحق. إلاّ أن هذا الحق وثيق الصلة بكل جزء من أجزاء الديمقراطية. هكذا يتحوّل الصراع إلى صراع من أجل الديمقراطية بكل مناحيها: السياسية والنقابية

والاجتماعية والفكرية. وكل تقدم في هذا الاتجاه يكشف معالم جديدة من معالم العلاقة العضوية بين الديمقراطية وبين أركان التحرر الأخرى: فأية ممارسة للديمقراطية تستهدف إنهاء الاستغلال الطبقي والتبعية، وإنجاز الوحدة والتحرير، وتحرير وعي النقيض وتحالفاته من علاقات التخلف، سوف تصطدم مع بنى الاستغلال والتبعية: أجهزة، وفكراً، ومؤسسات اجتماعية، وتنظيمات رديفة. وكل اكتشاف وصدام جديدين، يخلقان تنامياً جديداً في الوعي والانقسام وحدة الصراع. وهذا التنامي يصب في صالح النقيض الطبقي وتحالفاته.

فما هي الأسلحة التي يمتلكها كل من النقيضين؟!

إن البنى الطبقية السائدة تمتلك المال والسلطة والتوجيه والتثقيف. والمال يتكون من رأسمال ثابت ومتحول. والسلطة: من قيادة طبقية، وجيوش، و قوى أمن، وقضاء، ومجالس، وقوانين.. والتوجيه والتثقيف من اعلام ومناهج، وصحف ومجلات وكتب، وجمعيات وأندية وجوامع، وتنظيمات سياسية وشعبية مدجّنة، ورقابة سياسية وفكرية وإعلامية.

فمن خلال المال تتحكم بقوة العمل والأسعار والأجور. كما تتحكم بقيادات العمل المادي والفكري. وفترة النفط وفرّت المال الإضافي لذلك. لكن المال يولد نقيضه العمل المأجور. أي أنه يزيد من قوة النقيض. كما يولد المزيد من البذخ والفساد والاستغلال والتمايز. وهذا بدوره يخلق المزيد من الوعي والحقد المضاد، والقدرة على الفعل. وإغراق القيادات بالإمتيازات، يفقدها الثقة والاحترام والقدرة على السيطرة. وفي الوقت ذاته يضاعف الوعي والحقد المضاد.

وبواسطة السلطة توازي بين استخدام القانون والعنف والتزييف. وكلما افتضح زيف القانون أو ثبت عجزه، يتصاعد العنف. فالقانون من صنع الطبقة السائدة ولمصلحتها. ويتغير القانون تبعاً لتغير وضع هذه الطبقة ومصالحها. لكن الوعي والصراع يتجاوزانه فيسود العنف. والعنف قد تشرّعه مجالس مزيفة وقد يتقدم عارياً. والجيوش وقوى الأمن وتنظيمات السلطة هي وسائل العنف. لأنها أجهزة الأمن الطبقي. وأمن الوطن هو جزء من الأمن الطبقي وليس العكس. وعندما يتعارضان، ينتفي أمن الوطن ويبقى أمن الطبقة. وكل استخدام لهذه الوسائل في هذا الاتجاه، يؤشر إلى تنامي الوعي المضاد وحدّة الصراع. وهذا التنامي يؤشر إلى تزايد الاستغلال الطبقي والتبعية. لكن الاستخدام بذاته يؤدي إلى تنامٍ متزايد في حدة الوعي والصراع. وهكذا تتحول وسائط العنف إلى عوامل تثوير. والشواهد الحسيّة كثيرة. فهي قد لفّت كل أقطار الوطن العربي في العقد الأخير.

والتوجيه والتثقيف سلاحان موازيان للمال وأجهزة السلطة. فهما المصدر الأساسي لصياغة أنماط السلوك، وتزييف المفاهيم والقيم. ثم لإعادة ترسيخ ما تم تخريبه وتزييفه.

واستثمار كل ذلك في المعركة ضد النقيض الطبقي وتحالفاته. وفي هذه المعركة توظف كل مؤسسات التوجيه والتثقيف كما توظف كل التنظيمات المدجنة، التي تستوعب وتبث كل ما أنتجته هذه المؤسسات. والوعي المضلّل يسهم في ذلك. وتسهّل هذه المهام، الرقابة الصارمة على فكر النقيض ووسائل تعبيره. كما يسهّلها، فقدان الوسائط التي تكشف الجوهر الطبقي المعادي للتحرر، لهذه المؤسسات ونتاجها ومنهاجها، والوظائف التي تؤديها.

لكن التوجيه والتثقيف معنيان بصياغة كتل جماهيرية صياغة طبقية. وهذه الكتل فئات وطبقات لها مصالح. فبعضها يندرج في إطار الطبقة السائدة وحواشيها. وعن مصالح هذه الطبقة وقيمها ومفاهيمها وأنماط سلوكها، وعن سياساتها وممارساتها وتحالفاتها، يعبر التوجيه والتثقيف الرسميان. وبعضها الآخر يندرج في إطار النقيض الطبقي وتحالفاته. وباتجاه مضاد لمصالح وقيم ومفاهيم وأنماط سلوك هذا النقيض يعمل التوجيه والتثقيف الرسميان، وبينهما تترنح فئات وشرائح صعوداً وهبوطاً. والانسجام أو الصدام مع ما يكرسه التثقيف والتوجيه الرسميان ضمن هذه الفئات والشرائح، يتعلق بحركة الصعود والهبوط تبعاً للمصالح. والوعي ينبع من تطور المصالح ثم يعود فيقوده. ولذلك فإن صياغة هذه الكتل الجماهيرية صياغة طبقية تصطدم بوعي ومصالح وقيم واتجاهات النقيض الطبقي وتحالفاته. وعن هذا الصدام يتولد وعي وحقد وفعل مضاد. وكي تخفف من حدة هذا الصدام تلجأ بنى الاستغلال والتبعية إلى تزييف هويتها، وتزييف الطابع الطبقي للاعلام والتثقيف. وتوظف لهذه الغاية كل ما ترسخ في الذاكرة الفردية والجماعية من قيم ومفاهيم مزيفة. فالنظام هو الوطن. ورمز النظام هو رمز الوطن. والسلطة فوق الطبقات. وهي لكل الطبقات. والاعلام والتثقيف وطنيان وقوميان، ويخدمان الوطن والمواطنين، لاالطبقة وامتيازاتها، وسياساتها وممارساتها.

إن مواجهة هذا التزييف أكثر صعوبة من مواجهة التعبير المباشر عن مصالح الطبقة وما يخدم هذه المصالح. فالتعبير عن مصالح بنى الاستغلال والتبعية، ضعيف التأثير بحد ذاته. بسبب الموقع المتردّي الذي انحطت إليه هذه البنى. كما أن آثاره عكسية بالنسبة للنقيض وتحالفاته. أما التعبير عن مصالح الوطن والمواطنين، ومصالح وآمال وآلام الشعب والأمة، فهو شديد الإغراء، وقوي التأثير. ولذلك فإن كشف التزييف في هذا التعبير يحتاج إلى كشف التناقض بين مصالح هذه البنى في الاستغلال والتبعية، وبين مصالح الوطن في العدالة والتحرر. ومثل هذا الكشف منوط بوعي متبلور وطنياً، وقومياً، وطبقياً. ولتعميم هذا الكشف لابد من أقنية حرة. وبسبب غياب هذه الأقنية فإن النقيض وتحالفاته يبحثان عن سبل أخرى للتعويض عن هذه الأقنية. وهذه السبل تتعرض بدورها للخنق والحصار.

فيتضاعف الحقد والفعل الطبقي المضاد. كما يتضاعف الوعي بضرورة الديمقراطية. ومن جديد يتزايد الخنق والحصار ومن جديد أيضاً يتولد حقد وفعل من نوع جديد، إلى أن يحدث الانفجار.

هكذا يتكامل فعل الأسلحة الطبقية من المال والسلطة إلى التوجيه والتثقيف. وتكثيف استخدام هذا السلاح أو ذاك تفرضه الظروف المحسوسة. وكذلك أولوية الاستخدام. إلاّ أن النقائض التي تخلقها الأسلحة ذاتها، يستثمرها النقيض الطبقي فتصبح أسلحته هو. وهي أيضاً تتكامل وتتفاعل. وتتفاوت من حيث كثافة الاستخدام والأولوية حسب تطور شروط الصراع. وتبعاً لتطور هذه الشروط تحدث التبدلات في هوامش النظام السياسي - الاجتماعي. حتى يتحقق التفوق للنقيض الطبقي وتحالفاته. فيتبدل جوهر النظام وبنيته الطبقية القائدة.

وللنظام السياسي الاجتماعي في شروط تطورنا التاريخي خصوصيات، يستثمرها كل من النقيضين. فالتبعية تؤمن الدعم العسكري والسياسي والمالي للبنى التابعة. لكنها أيضاً توفر الحشد والحقد والوعي المضاد للنقيض الطبقي وتحالفاته. لأنها مصدر افقار واذلال واستنزاف وطني،بمقدار ما هي مصدر اثراء وحماية للبنية السائدة .وحجم الدخول الناجمة عن النشاط غير المنتج في توليد التمايز ،ينمي طاقة البنى السائدة في عمليات القمع والافساد والتزييف، وتمييع الفواصل الطبقية. وفي الوقت ذاته يشد هذه البنى اكثر فاكثرنحو المزيد من التبعية، والتي تعود بدورها لتزيد من وزن هذه الدخول. إلاّ أن ذلك يجعل الحياة أكثر صعوبة بالنسبة للشرائح الواسعة من السكان. وتتكثف هذه الصعوبة في اوساط الفئات الدنيا، وغالبية الفئات الوسيطة .الامر الذي يزيد الصراع حدة ضد هذه البنى ،وضد النظام الذي يوفر هذه الظروف. وانتقال الصراع الى النظام الخصم هو انتقال نوعي في الوعي وفي اتجاه الصراع. وتحول عائدات النفط الى مصادر للقهر والقمع والافقار،وتضخم جيوش انظمة الاستغلال والاستبداد والتبعية،يضاعف النقمة ضد هذه الأنظمة، وضد مموليها بعائدات النفط .

والاقليمية التي تعمقت تفتت وحدة النقيض من خلال الانقسامات العامودية والتمايز في الدخول. الاأنها تسلط الضوء على التناقض ين الوحدة،وبين مصالح وخطوط وممارسات البنى السائدة وبالتالي تؤجج الصراع ضد هذه البنى. وتضيف إلى قوى النقيض قوى جديدة. والتعايش مع العدو الصيوني، يؤمن قدراً من الاستقرار وازدهار الخدمات، ويوفر الجيوش لمهام الأمن الداخلي، ويؤمن دعماً أفضل من المركز والرديف. إلا أنه يجرد البنى السائدة من المضمون الوطني. وبهذا تتسع دائرة التناقض مع بنى التعايش، فتشمل فئات واسعة من الشرائح الوسيطة.

واستفحال قمع الحريات وتزييفها، يشلّ قدرات كثيرة، ويدب الرعب في أوساط عديدة. لكنه بالمقابل يرفد النقيض الطبقي بطاقات كبيرة ترفض القمع والتزييف. وينمي القدرة على ابتكار سبل جديدة لمواجهة هذا الاستفحال. ويجعل قوى النقيض وتحالفاته أكثر جذرية في الأهداف والأساليب، وأكثر وعياً لحقيقة الترابط بين الطابع الاقتصادي والطابع السياسي للصراع الطبقي، ولحقيقة الترابط بين الصراع الطبقي والصراع القومي. ويشكل تجذر الوعي في هذه الحقيقة، نقلة بالغة الأهمية على طريق تغيير النظام، تغييراً جذرياً، نمط انتاج واستهلاك، وثقافة وقيماً وأنماط سلوك، وسياسات وممارسات، وبنية طبقية قائدة.

ومن بقايا الإرث الناجم عن التحولات الاقتصادية والثورات الشعبية يستفيد النقيض الطبقي. فالتعارض بين توظيف مردود القطاع العام لصالح الجمهور الواسع، وتوظيفه لصالح أصحاب الامتيازات، يضيف إلى النقيض قوى جديدة في صراعه مع أصحاب الامتيازات. ومعارك الحفاظ على القطاع العام، وتثمير مردوده لصالح الجمهور الواسع، والرقابة الشعبية الحرة على انتاجه ومردوده تعني الجمهور ذاته. وهذه المعارك تصب في مصلحة النقيض الطبقي وتحالفاته. والكتل الشعبية التي ارتبطت مصالحها بالتحولات لازالت تمسك ببعض عوامل الضغط على البنى الطبقية السائدة، وإن كانت هذه العوامل تتلاشى مع تزايد حدة التمايز. لكن الضغط يتحول إلى تضاد فصراع، كلما ازداد التمايز حدة. فبين ازدياد التمايز ومصالح هذه الكتل تناقض. وكل منهما يتم على حساب الآخر. والوعي الطبقي لهذه الكتل تكوّن جزئياً أو كلياً في ظل السياسات التي رافقت هذه التحولات. وبين هذا الوعي، والسياسات التي يفرزها التمايز التابع تناقض. والتناقضان معاً يخدمان معركة النقيض الطبقي ضد البنى السائدة.

وأجيال الثورات الشعبية لم تفقد بعد كل ارتباط لها بالتقدم.فهي من حيث المنبت والولاء تنتمي إلى الطبقات الكادحة. والفئات التي وصلت إلى مواقع السلطة، وتنامت دخولها نتيجة ذلك، لم تفقد بعد كل ارتباط لها بهذه الطبقات. إلاّ أن هذا الارتباط يتقطّع عاماً بعد عام تبعاً للتفاوت في التمايز. وإرث هذه الثورات لازال يفرض بعض السياسات والعلاقات والممارسات التي تجعل الخط المضاد للتحرر أقل حدة. أو بصيغة إيجابية، التي تمنح خط التحرر بعض الفرص. ودون تقليص التمايز بشكل حاد، ودون القطع مع التطور التابع، فإن الحدة في الخط المضاد سوف تزداد، وإن فرص خط التحرر سوف تتلاشى. ومن هذا الإرث تستفيد قوى النقيض الطبقي وتحالفاته. فهي توظفه أولاً ضد التمايز التابع. وهي تستثمر ثانياً بعض الفرص التي لازال يمنحها لخط التحرر.

هكذا يغدو للصراع الطبقي في شروط تطورنا منحىً خاص. وهو رغم تعدد مجالاته

يظل مترابطاً. لأن هذه المجالات نفسها مترابطة. وكل مجال فيه يؤثر ويتأثر بالآخر. وبعد أن تناقض الاتجاه العام للتطور، وتوازى وتقاطع خلال عقدين أو أكثر وفقاً للتبدل في مسار بعض الأنظمة، عاد ليتوازى من جديد بعد التقارب في التمايز التابع، مع استثناءات محدودة. وهذه الاستثناءات مهددة بالزوال إذا لم ينتف التمايز والتبعية. وسيظل التوازي في تزايد، حتى يحصل التبدل في البنى الطبقية القائدة للسلطة، وبالتالي حتى يتبدل جوهر النظام. وإذ ذاك يحصل تبدل موازٍ في قوى الصراع ولوحته وتحالفاته. إذ يخسر النظام الطبقي العام الأنظمة التي تبدل جوهرها، ويربح النقيض الطبقي تلك الأنظمة. فتتغير موازين الصراع. وخلال هذه الفترة تبقى مجالات الصراع قوية في ترابطها، بدءاً بالتبعية وقوى وعلاقات الانتاج، مروراً بالديموقراطية، وصولاً إلى الوحدة والتحرير. والترابط لا يتعارض مع التبادل في الأولويات حسب المراحل والشروط الخاصة بكل قطر. وهذا المنحى الخاص في الصراع الطبقي، هو الذي يشكل خصوصيات التطور في واقعنا العربي. وهو الذي يفرض التفاعل في هذا الصراع. في حقليه: العام القومي. والخاص المحلي.

فدون إسقاط البنى الطبقية التابعة لا يمكن إسقاط التبعية. وهذه البنى تحتل كل الساحة العربية. والنقيض الطبقي هو وحده الذي يسقطها. وهذا النقيض يعمل على الساحة ذاتها. إذن فساحة الصراع قومية. وطرفا الصراع قوميان. والتضامن العربي الرسمي هو تضامن طبقي للبنى التابعة. والتضامن المضاد هو تضامن النقيض الطبقي، أي تضامن قوى التحرر. والتضامنان المتضادان قوميان. والصراع بينهما هو صراع طبقي - قومي.

وصراع التحرير هو صراع قومي. والامكانات المؤهلة للتحرير هي إمكانات عربية. والبنى الطبقية السائدة هي التي تستحوذ على هذه الامكانات. إذن فالتحرير مسؤوليتها. وهي مسؤولية قومية. لكن مصالح هذه البنى تتعارض مع هذه المسؤولية. وكذلك ارتباطاتها بالامبريالية العالمية. وفي بعض المواقع تتحول الصهيونية إلى حليف إذا كان الصراع مع قوى التحرر. وهذا التحالف يتعارض مع التحرير.[1] أما النقيض الطبقي وتحالفاته فهو وحده الذي تنسجم مصالحه مع التحرير. وهو وحده المتناقض مع الامبريالية ومع الوجود الصهيوني في فلسطين. وبالتالي فإن مسؤولية التحرير تؤول إليه. لكن التحرير يحتاج إلى إمكانات، وهي مرتهنة للبنى الطبقية التابعة. إذن لا بد من تحرير هذه

١ ـ مثلاً تقدم القوات الاسرائيلية إلى الجولان لضرب القوات السورية عندما تدخلت في ايلول ٧٠ لنصرة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية الأردنية. والتعاون العسكري المكشوف بين جيش وقوات النظام اللبناني، وجيش العدو بين ٧٤ ـ ٩١ وخاصة عام ٨٢ ضد المقاومة والحركة الوطنية.

الإمكانات. أي لا بدّ من إسقاط هذه البنى. وهكذا فالتحرير مهمة طبقية ـ قومية، شأنه شأن إسقاط بنى الاستغلال والتبعية.

وتحقيق الوحدة عمل قومي. لكن مصالح البنى السائدة توحدت مع الاقليمية. والأمبريالية العالمية ضد الوحدة، إذا كان نظامها السياسي ـ الاجتماعي مضاداً لجوهر الامبريالية واحتكاراتها والتبعية لها. والوحدة لا يمكن إلا أن تكون كذلك. وبنى الاستغلال والتبعية مرتبطة بالامبريالية. والصهيونية العالمية ودولتها ضد الوحدة، إذا كان نظامها متحرراً. والوحدة ركن أساسي من أركان التحرر. وقواها كذلك. وبنى الاستغلال والتبعية ليست ذات مصلحة بتحدي الصهيونية. وفي بعض المواقع ليست ذات مصلحة بفك التحالف المعلن أو المضمر، إلا إذا كان التوسع الصهيوني يفرض ذلك. أما النقيض وتحالفاته فمصالحه مع الوحدة. والوحدة عمل قومي. إذن فالصراع من أجل الوحدة، هو صراع طبقي ـ قومي. فطرفاه طبقيان ـ قوميان. وساحته كذلك.

والديموقراطية مقتل لبنى الاستغلال والتبعية ومدخل لانتصار النقيض الطبقي وتحالفاته. وإذا انتزعت في بقعة، فإن التضامن العربي الرسمي يطوقها ويخنقها. ولتجنب هذا المآل لا بد من مدها إلى الجوار. وإذ ذاك تصطدم قواها بنظام التمايز التابع، ثم بالنظام العام. وعند الضرورة تصطدم بالمركز والرديف. وبذلك تغدو قواها، قوى التحرر، أي قوى النقيض وتحالفاته. والقوى التي تجابهها هي قوى الاستغلال والتبعية، وتغدو ساحتها ساحة قومية. إذن فالصراع من أجل جوهر الديموقراطية، لا من أجل هوامشها، هو صراع طبقي ـ قومي. وهكذا يصبح صراع كل المتضادات في واقعنا المشخص، صراعاً طبقياً ـ قومياً، وساحته طبقية ـ قومية. وهذا الصراع بين جوهر الديموقراطية وقواه، والاستغلال والتبعية وقواهما، يكشف العداء الحقيقي بين جوهري الرأسمالية والصهيونية وقواهما، وجوهر الديموقراطية في ظروفنا التاريخية، وقواه.

إن هذه المجالات تشكل الحقل العام للصراع الطبقي. والترابط فيما بينها يزداد وضوحاً. وكذلك الترابط بين قوى الصراع فيها. وكلما ازداد الترابط، ازداد الاتجاه العام لتطور الصراع تبلوراً. وهو صراع متصاعد بين نقيضين طبقياً وقومياً. لكن الاتجاه العام لتطور الصراع ليس خطياً أو مستقيماً. فخلال العقود التي يستغرقها الصراع لتغيير جوهر النظام تتغير الخطوط تكسراً وانحناءً. تقدماً وتراجعاً. ورغم ذلك يظل الاتجاه العام لمسار الأنظمة واحداً، وهو اتجاه مضاد للتحرر. ونتيجة لتغير هذه الخطوط، يمتليء كل مجال بالأحداث المعزولة. وهذه الأحداث ذاتها تعود لتفعل فعلها في تغيّر هذه الخطوط. وتتراكم الأحداث. منها ما هو عفوي، ومنها ما هو منظم. منها ما هو محلي. ومنها ما هو قومي. بعضها يعبر عن مطالب اقتصادية، وبعضها الآخر عن مطالب سياسية أو اجتماعية. وتتغير أساليب

الصراع حسب أهمية الأحداث وطبيعتها، وحسب القوى المتصارعة. فتتخذ شكل بيان أو عريضة أو إضراب أو مظاهرة. أو شكل هبة أو انتفاضة أو ثورة. هنا يلعب الوعي الطبقي - القومي السليم، أو الوعي المزيف، دوراً بارزاً في تحديد اتجاه الأحداث واساليبها وأهدافها ونتائجها. فالرصيد الذي راكمته أقنية السلطة والمركز والرديف يدخل معركة التزييف. والرصيد الذي تراكم لدى النقيض الطبقي وتحالفاته يدخل معركة التغيير.

وعاماً بعد عام يحتدم الصراع بين النقيضين. فالبنى السائدة التي تقاربت في التمايز والسياسات، تستثمر ما وفرته مرحلة النفط لتحقيق الانتصار في كل مجال من مجالات الصراع. وبالتالي لتوفير شروط التطور ضمن النظام نفسه. وهي لذلك تتبادل الدعم المالي والعسكري والسياسي. وإذا اختلف نظامان أو تناقضا بسبب بعض الخصوصيات، فإن الدعم للنظامين معاً لا يتوقف، وإن اختلفت المقادير والمبررات والأساليب. ذلك أن النظام الطبقي العام هو الذي يؤمن بعض التوازن. والامبريالية العالمية هي مصدر التقرير في هذا المجال، كما أنها احتياطي جاهز لتأمين بعض التوازن.

على ضوء ذلك نتمكن من تعليل الدعم المالي والعسكري والسياسي الذي تتلقاه أنظمة متناحرة أو متآلفة في وقت واحد. فهو دعم للنظام نفسه. أو لجر خصم متعب نحو الاندماج بهذا النظام، بعد أن تكون شروط الاندماج قد بدأت بالتكامل. وكل ادعاء آخر هو استثمار للرصيد الذي راكمته وسائط التزييف. وهي وسائط النظام الطبقي العام والمركز والرديف.

والمشرق العربي يقدم لنا لوحة غنية بالأدلة. فعام ٧٤ قررت قمة الرباط مساعدات لمنظمة التحرير، وأنظمة القاهرة ودمشق وعمان. واستمرت هذه المساعدات حتى قمة بغداد عام ٧٨ وهي لم تتوقف رغم زيارة العار للقدس، ورغم دخول قوات نظام دمشق لضرب المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية ورغم دخول قوات نظام عمّان إلى عُمان. وبين عامي ٧٨ - ٨٩ تلقت الدعم المتواصل أنظمة متناحرة ومتآلفة: نظام دمشق. نظام عمّان، ونظام بغداد. ومنظمة التحرير. ونظام بيروت. وبعد معاهدة الصلح في كامب ديفيد، احتل نظام القاهرة المرتبة الثانية بعد العدو، بنيل المساعدات الأميركية الاقتصادية والعسكرية. واحتل المرتبة الأولى، بنيل المساعدات الرأسمالية عامة. ومن الطبيعي الا تكون مساعدات نظام التمايز التابع، والرأسمالية العالمية، هادفة لتحرير فلسطين، وإنهاء التبعية، وتحقيق التقدم والتطور والازدهار للجماهير العريضة. واستمرار المساعدات رغم كل صراعات الهوامش بين نظام وآخر، أو بين منظمة ونظام، يؤكد الهدف الأبعد لهذه المساعدات، وهو تمكين بنى الاستغلال والتبعية من تحقيق الانتصار في كل مجالات الصراع، ضد قوى التحرر العربي، محلياً وقومياً.

وعلى هذا الضوء ذاته نستطيع تعليل حالات الإنقاذ المستمرة، التي تتكرر لهذا النظام أو ذاك. ويزداد التكرار كلما اقترب الموقع من فلسطين أو من منابع النفط. ففي هذا الموقع حتى قيادات النظام العام، ليست حرة في تقدير الموقف، فصلاحياتها استشارية وتنفيذية. أما المركز فهو صاحب السلطة في التقرير. وهكذا فكم من نظام قد ترنّح، ثم تمّ إنقاذه مالياً أو عسكرياً؟ وكم من ثورة قد انتصرت ثم انتزع منها انتصارها؟ وكم من انتفاضة قد مهدّت السبيل لتبديل جوهر النظام، ثم أجهضت أو حوصرت أو سحقت؟.

ولكن ألا يثير هذا الدعم المتنقل أية مشكلة أمام النظام الطبقي العام؟ نعم. إنه يثير أكثر من مشكلة. فلقدراته المالية حدود. وهي قد شحّت كثيراً. وإن كان أمامها بعض المستقبل (فالعائدات النفطية هي المصدر الوحيد للمساعدات المؤثرة. وعائدات الدول العربية المنتجة الاثنتي عشرة ارتفعت من ٨ مليارات دولار عام ٧٤ إلى ٢١٣،٨ عام ٨٠ وهو أعلى رقم لها. ثم هبطت عام ٨٦ إلى ٤٠ مليار دولار. والفوائض المتراكمة قدرت نهاية عام ٨٦ بنحو ٢٠٠ مليار دولار. منها ٩٠ للنظام السعودي و٧٠ للكويتي. وتشمل هذه الأرقام الفوائد المرسملة) [١] وفي دول مجلس التعاون الخليجي بلغت الدخول بين عامي ٨٢ ـ ٨٥ مقدار ٣٧٥،٢ مليار دولار والانفاق ٣٨٥،٦ فالعجز هو ١٠ مليارات دولار) [٢] وهذه الدول هي دول المساعدات الأساسية نظراً لقلة سكانها، وارتفاع دخولها، ومسؤولياتها القيادية في التضامن العربي الرسمي.

وقد انعكس هذا الانخفاض في الدخول عجزاً في الميزانيات، وتقليصاً للمساعدات. (فميزانية الكويت لعام ٨٧/٨٦ انخفضت بمقدار ٤،٥٧ مليار دولار. وميزانية الجزائر بنسبة ١٨٪) [٣] وعام ٨٩ قدرت حكومة عُمان العجز بضعفي العجز في ميزانية ٨٨ . وقدر الدخل في السعودية لعام ٨٩ بـ ٣٠،٩ مليار دولار والإنفاق بـ ٣٧،٦ وتسد الفجوة بإصدار سندات خزانة. ونهاية عام ٨٧ اقترضت السعودية [☆] ٧٠٠ مليون دولار لتمويل العجز بعد أن كانت تغذي معظم الثورات المضادة للتحرر في العالم. وقاد هذا الانخفاض في الدخول إلى تقليص في المساعدات من الدول المنتجة للنفط، ومن الصناديق العائدة لها فالكويت خفضت المساعدات لدول المواجهة بنسبة ٤٠٪ حتى نهاية المدة المقررة عام ٨٨ وبعد ذلك توقفت المساعدات المنتظمة، وغدت ثنائية وباتفاقات جديدة. (والسعودية

---

١ ـ من مقابلة مع الخبير بشؤون النفط: نقولا سركيس ـ مجلة الوحدة ـ العدد ٤٣ ـ نيسان ٨٨ ص١٣١ ٢ ـ نفس العدد ص١١٥

☆ ـ في ميزانية عام ٩٤ تقلصت مساعداتها الخارجية إلى مليار دولار فقط

٣ ـ نفس العدد ص١١٥

خفضت مجمل مساعداتها بين ٨٢ - ٨٦ بنسب تتراوح بين ١٨ - ٤٤٪ والامارات بنسبة ٧٣٪ خلال فترة ٨٠ - ٨٤ وقطر بين ١٢،٦٪ و٣٦،٧٪ بين ٨٢ - ٨٤ وصندوق منظمة الاقطار المصدرة للنفط خفض مساعداته عام ٨٤ من ٩،٤ مليارات دولار إلى ٤،٥) .[١]

إذن فالدخول تنخفض والنفقات تتقلص. والمردود سلبي على الأنظمة المانحة والأنظمة الممنوحة: فكلاهما قد بالغ في تنمية الذوق الاستهلاكي، والقوى المستهلكة، وأجهزة الحماية، والفئات المنتفعة. ونقص الامداد لم يعد قادراً على الوفاء بحاجات هذه التنمية. وعدم الوفاء يتحول إلى نقمة فانسلاخ عن بنية النظام، أو عن تقديم الخدمات لها. والمقياس في ذلك قوة الصدمة التي تولدها الحاجة. وهي تزداد قوة في الفئات الوسيطة. فتقترب أكثر فأكثر من النقيض الطبقي وتحالفاته. ويتضاعف الاقتراب مع تضاعف الحاجة. ومعه يتضاعف الصراع حدة.

وإذا كانت دول المساعدات الأساسية، قد تقلصت عائداتها النفطية، دون أن تبني قاعدة مادية صلبة للمستقبل، ودون أن تحول بيئاتها الاجتماعية إلى بيئات منتجة، حرة، قادرة على التطور المستقل والاكتفاء الذاتي، وسد الحاجات الضرورية. فهل تمكنت الدول المتلقية للمساعدات، أو غير المحتاجة لها، من القيام بذلك؟ إن أخذ بعض المؤشرات المادية، لعدد من الدول الهامة، يثبت العكس تماماً. (فحسب وزير المالية في مصر: تعتمد الحكومة في خطة ٨٧ - ٩٢ على القروض الخارجية للتمويل. ومنذ العام الأول للخطة ابتلعت أقساط القروض وفوائدها ٩٠٪ من الموارد السيادية لمصر. ونسبة الاستيراد إلى الناتج القومي ارتفعت من ٨٪ أوائل الخمسينات إلى ١٧٪ نهاية الستينات إلى ٧٢٪ خلال الثمانينات)[٢]

(وحجم الأزمة حسب تقارير المؤسسات الدولية[٣]: عدد السكان في آذار ٨٩ = ٥٤ مليون. الزيادة السنوية ١،٦ مليون. يسكن في مقابر القاهرة نصف مليون العاطلون عن العمل عام ٨٧ ثلاثة ملايين. تستورد ٦٠٪ من الاحتياجات الغذائية. الديون الخارجية ٥٣ مليار دولار).

(وفي المغرب ارتفعت الديون الخارجية من ١٣ مليار دولار عام ٨٤ إلى ٢٢ عام ٨٩ . وأصبح ٩ ملايين شخص يعيشون تحت عتبة الفقر. وعدد العاطلين عن العمل يتجاوز النصف مليون بينهم عدد كبير من خريجي الجامعات) .[٤]

وفي الأردن ارتفعت الديون الخارجية من ١،٢ مليار دولار عام ٨٠ إلى ١١ عام ٨٩

---

١ - نفس العدد ص١١٥ - ١١٦ اما الارقام الاخرى فهي معلنة رسمياً.

٢ - عن الموقف العربي ١١ تموز ٨٨ ٣ - فلسطين الثورة ٨٩/٥/١١

٤ - من تقرير رئيس الاتحاد الاشتراكي امام مؤتمر الحزب. عن الموقف العربي ١٩ حزيران ٨٩

حسب الحكومة التي تشكلت بعد الانتفاضة في نيسان ٨٩ وانخفض الاحتياط النقدي من ١٤٠٣مليون دولار عام ٨٠ إلى ٦٨ مليون في تموز ٨٨ وارتفعت البطالة من ٨٪ عام ٨٥ إلى ١٢٪ منتصف عام ٨٨ وتدنى معدل النمو من الـ٧٪ خلال الوفرة إلى ما دون نصف معدل الزيادة السكانية)[١] وانخفضت ميزانية الـ ٨٩ عن الـ٨٨ بنسبة ٣٧٪.

وفي سورية بلغت الديون الخارجية ٢٠ مليار دولار منها ١٢ للاتحاد السوفياتي.[٢] وحسب الحزب الشيوعي السوري الذي هو عضو في جبهة السلطة "في النصف الأول من خطة ٨٠ ـ ٨٥ نما الدخل القومي بالأسعار الثابتة بنسبة ٥،٦٪ وفي النصف الثاني تراجع النمو إلى الصفر... إن جوهر المشكلة يكمن في التطور الرأسمالي لاقتصاد البلاد. وفي التبعية للسوق الرأسمالية. وفي تضخيم الموازنات. واللجوء إلى التضخم النقدي. وإلى المصادر الخارجية لتمويل التنمية".[٣]

وفي العراق بلغت الديون الخارجية حسب التقديرات عند نهاية الحرب ٦٥ ميار دولار.[٤] وفي الجزائر بحدود الـ ٢٦ مليار دولار عام ٩٠ . وبلغت البطالة في الجزائر حسب بعض التقديرات ٢،٥ مليون إنسان، وفي تونس ٤٠٠ ألف إنسان من أصل مليون قادرين على الانتاج.

إلام تشير هذه المؤشرات والتقديرات المتناثرة؟ إنها تشير إلى أن وضع أنظمة التمايز الطبقي التابع غدا بالغ البؤس مع نهاية الوفرة المالية الناجمة عن النفط. فهذه الأنظمة ايضاً لم تؤسس قاعدة مادية منتجة صلبة قادرة على مواجهة مرحلة ما بعد الوفرة. وبعضها أصبح يعاني اختناقاً حقيقياً، ويواجه اضطرابات جدية بسبب هذا الاختناق. فيعود للاستنجاد بأنظمة التمايز التابع في مناطق النفط. لكن هذه لم تعد قادرة على سد حاجات المستنجدين دون خوف على مصيرها هي بالذات. فتقدم بعض الفتات لاحتواء انتفاضة أو استباق تمرد أو صدور ميزانية. ثم يعود للاستنجاد بالرأسمالية ومؤسساتها المالية. لكن شروط الرأسمالية ومؤسساتها بالغة الإذلال، وكثيرة القيود، وشديدة الإثارة، وتخلق من

---

١ ـ الحرية ٣٠/١٠/٨٨

٢ ـ حسب تصريح السفير السوفياتي في دمشق ٢١ تشرين ثاني ٨٩

٣ ـ من تقرير اللجنة المركزية كانون ثاني ٨٧

٤ ـ أما الخسائر والتعويضات المالية الناجمة عن حرب ٩٠ ـ ٩١ فسوف تجعلان اقتصاده منهكاً لعدة عقود. وتكاليف الحرب نفسها سوف تشل القدرات المالية لأنظمة الخليج لفترات طويلة، أما نظاما القاهرة ودمشق فهما المستفيدان الوحيدان مالياً. حسب تقرير اربع مؤسسات مالية عربية مختصة: بلغت خسائر العرب في حرب الخليج ٨٠٠ مليار دولار منها ٢٠٠ خسائر العراق و١٦٠ خسائر الكويت.

المتاعب بمقدار ما تحل من الأزمات. كل ذلك ونحن لم نبتعد بعد عن ذروة الوفرة عقداً من الزمن. فكيف سيكون الوضع في العقد الثاني بعد الذروة.

ومانح المال يتحكم بالقرار السياسي. والقرار قد يتعلق بجوهر النظام. وقد يتعلق بالهوامش والخصوصيات. ففي الأول لم يبق ثمة خلاف أساسي، ولذلك لا يسبب الدعم المالي أية مشكلة للنظام العام. فجوهر نظام التمايز التابع، هو الاستغلال الطبقي والتبعية. وهذا الجوهر يشكل قاسماً مشتركاً. والحرص على متانة هذا الجوهر وتطوره، حرص جماعي بمقدار ما هو حرص فردي. وكل دعم للانتقال من التقارب إلى التماثل، هو دعم للذات، ذات النظام العام، بمقدار ما هو دعم للجزء الذي هو جزء من النظام العام. إلاّ أن التحكم بقرار الهوامش والخصوصيات يثير الخلاف وحتى التناحر، حول الأولويات والأساليب والمراحل. ويزداد الخلاف أو التناحر حدة، كلما تعارضت المصالح بين نظام وآخر، بسبب التعارض في الاتجاه بين خصوصية وأخرى. والخلاف أو التناحر يضعف تماسك النظام العام، ويعرض الأنظمة المتلقية للمساعدات للإذلال والتعرية. ومن الأمرين معاً يستفيد النقيض الطبقي وتحالفاته. فضعف التماسك في النظام العام يخلخل قدرته على التحكم. وعري الأنظمة وإذلالها، يفقدانها السطوة والهيبة، ويسلطان الأضواء على التناقض بين استقلال القرار الوطني، وبقاء هذه الأنظمة. وفقدان الاستقلالية هنا مركبّ. فالأنظمة المانحة تابعة للامبريالية العالمية. والأنظمة الممنوحة تابعة لتابع. ويزداد التناقض وضوحاً عندما تكون المساعدات مزدوجة، من الأنظمة التابعة للامبريالية، ومن الامبريالية ذاتها.

والدعم العسكري يلزمه المال وثقة القوى العسكرية بأهداف هذا الدعم. والقوى العسكرية فئات لها مصالح متباينة ومتناقضة، تباين وتناقض المنشأ والولاء الطبقي. وينجم عن ذلك تباين وتناقض في الاتجاهات السياسية. ولتأمين وحدة الموقف، والتماسك، لا بد من تعويض مادي وسياسي. وإذا أمكن تأمين التعويض المادي من خلال النهب أو النظام الطبقي العام، فإن التعويض السياسي ليس ممكناً إلاّ من خلال الاقتناع بالهدف السياسي للتدخل، أو تزييف هذا الهدف. وهما قابلان للتبدل بسبب التباين والتناقض في الانتماءات والولاءات. وهذا التبدل يطرح مشكلة الثقة والتماسك وصحة تنفيذ المهام. كما يطرح مشكلة تكوين الوعي المضاد والتنظيم السياسي المضاد. وتزداد هذه المشكلة خطورة كلما طال أمد الصراع مع قوى التحرر. وكلما نشطت قوى التحرر ذاتها في صفوف الفئات الدنيا من قوى التدخل. وتتفاقم الخطورة إذا ولدّ التدخل حالة ثورية مضادة لنظام التدخل في البلد ذاته. وفي حال وجود مناطق محررة في أي من القطرين، فقد تحدث تمردات وانقسامات تضعف النظام نفسه. وإذ ذاك يصبح هو ذاته بحاجة إلى دعم.

فيتقدم النظام العام بدعم جديد. والدعم الجديد يولد مشكلة جديدة. ومصادر تمويل هذا الدعم تخلق مشكلة إضافية لأنها توضح الدور الرجعي للتدخل. وسكوت الامبريالية العالمية عن التدخل أو تشجيعها عليه، يقدم تعرية أوضح لرجعية هذا الدور.

والدعمان المالي والعسكري لايجدان تبريراً لهما، إلاّ على أساس سياسي، مهما اتخذ هذا الأساس من أسماء وطنية وقومية وأخوية وانسانية. فالدعم لقوى مضادة للتحرر، لاتغير طبيعته هذه الاستعارات. والدعم لقوى التحرر لا تشوّه طبيعته كل التصنفيات. وهكذا يصبح الدعم السياسي ضرورة للتبرير، كما هو هدف بحد ذاته. والدعم السياسي يأخذ صيغة المطابقة بين النظام المدعوم والأنظمة الداعمة، ومستلزمات المصلحة القومية والوطنية. وبذلك تتحول الأنظمة الداعمة والمدعومة إلى أنظمة وطنية وقومية. وتتحول سياساتها وممارساتها وتحالفاتها، إلى سياسات وممارسات وتحالفات وطنية وقومية. لكن صيغة المطابقة هذه تجعل النظام العام أكثر عرياً. فهي تكشفه كنظام متكوّن. وكجوهر مضاد لخط التطور والتقدم. لأن دعمه المالي والسياسي والعسكري، يستهدف تعميق الاستغلال الطبقي والتبعيةالتي يتكون منها النظام السائد، وتعزيز قدرة هذه البنية على مواجهة مد التحرر. كما يستهدف تحقيق التقارب والتماثل بين بنى الاستغلال والتبعية التي يتكون منها النظام العام. والمطابقة ذاتها، تعرّي الأجزاء التي يتكون منها النظام العام. إذ تنسحب عليها خصائص هذا النظام. وهي خصائص باتت مكشوفة في تناقضها التناحري مع كل مقوّمات التحرر العربي، محلياً وقومياً، وفي تحالفها التابع مع الامبريالية العالمية.

هذه التعرية المزدوجة للنظام العام وأجزائه، تنمّي الوعي الطبقي النقيض. ذلك أن نقاط الانطلاق للبنى السائدة ليست واحدة. فبعض هذه البنى تطور عن أحزاب وحركات قومية تقدمية، قامت بدور وطني - قومي - تقدمي بارز في مرحلة سابقة. وأنجزت تحولات اقتصادية هامة في مرحلة لاحقة. وبلورت خطاً سياسياً احتماعياً متقدماً في المرحلتين معاً. وبعض آخر تطور عن ثورات شعبية تحررية، استمدت قدراتها من الطبقات الكادجة. وأصبحت نموذجاً لثورات التحرر في العالم. وشكلت موقعاً متقدماً لقوى التحرر. وهذه البنى بشقيها خاضت معارك إعلامية وسياسية وثقافية وعسكرية مع أنظمة الاقطاع والبورجوازية التابعة. إذن فمن الذي تبدل حتى يتكون نظام عام من هذه البنى والأنظمة؟.

إن التكوين الطبقي الاقطاعي - الرأسمالي لهذه الأنظمة لم يتغير. بل تعمّق. وخطها السياسي لم يتبدل. فهو تعبير عن هذا التكوين. وارتباط هذا الخط بالامبريالية العالمية، أضحى أكثر وضوحاً وعمقاً. ووحدة المصالح بين بقائها وبقاء العدو الصهيوني، عززّها المسار العام للتطور التابع، والخصم الموحد. وبالتالي فإن مقوّمات هذه الأنظمة مدانة وطنياً وقومياً وطبقياً. واندماج البنى الأخرى معها يعمّم الإدانة. والتقارب في التمايز التابع وخطه

السياسي يؤكد هذا الاندماج. والدعم المتبادل سياسياً ومالياً وعسكرياً، يزيده تأكيداً. والدور القيادي بعد الاندماج يحتله ما نحو المال. وهم الأعرق ارتباطاً بالامبريالية العالمية، والأكثر عداء للتقدم. أفلا يجعل كل ذلك، النظام العام عارياً بكلياته وجزئياته؟ ألا يكثّف هذا العري من الوعي المضاد؟ ألا يتحول الوعي المضاد إلى فعل مضاد؟.

إذن لماذا لم يحدث تحول نوعي ناجح وقادر على الانتشار حتى الآن؟ ألأن الدعم المالي والسياسي والعسكري لازال قوياً؟ نعم. إنه سبب أساسي. ألأن النظام العام لازال قادراً على التوازن بسبب ماراكمه عقد النفط؟ نعم إنه سبب أساسي أيضاً. لكن سببين اثنين آخرين يتكاملان مع الدعم والتوزان، قد منعا حتى الآن مثل هذا التحوّل. السبب الأوّل يعود لتدخل المركز والأصلاء الوكلاء. ومن حيث التسلسل: عام ٥٨ في الأردن ولبنان. عام ٦٧ العدوان الصهيوني. عام ٧٠ حيلولة أمريكا والعدو الصهيوني دون انتصار المقاومة والحركة الوطنية الأردنية. وقد سهلت هذه الحيلولة سياسة قيادة المقاومة وعلاقاتها بأنظمة النفط. عام ٧٤ في عُمان. عام ٧٦ في لبنان. عام ٧٩ ـ ٨٠ في اليمن، عام ٧٧ تدخل الحليف الاشتراكي في اثيوبيا ضد الثورة الارتيرية. عام ٨٤ في لبنان إذ أضيفت الأساطيل إلى قوات العدو. عام ٨٨ ـ ٩١ في لبنان أيضاً، إذ أضيف إلى تهديدات العدو والأساطيل، الدعم المالي والعسكري الهائل من قبل نظام بغداد وقيادة منظمة التحرير. وهكذا يتضح أنه لولا التدخلات العسكرية الخارجية، ولولا تدخلات الأصلاء عن ذواتهم وطبقاتهم، الوكلاء عن القوى الخارجية، ولولا أخطاء الحليف في أكثر من مكان، لانتصرت قوى التحرر في أكثر من مكان، ولشكلت أنوية للنظام الوطني ـ الديمقراطي المقبل، سواء أتمكنت هذه الأنوية من التواصل، أم ظلت متناثرة.

والسبب الثاني ناتج عن الثغرات الذاتية لقوى التحرر. فالتنظيمات القومية ـ التقدمية التي احتلت موقعاً قيادياً في قوى التحرر، أضحت جزءاً من سلطات التمايز التابع أو مرتبطة بها. أو جزءاً من سجناء ومشردي هذه السلطات. وهذه السلطات تقاربت في تمايزها التابع مع الأنظمة الاقطاعية ـ الرأسمالية، وبالتالي غدت جزءاً من النظام العام. والتنظيمات الماركسية التي احتلت موقعاً موازياً في هذه القيادة، ارتكبت أخطاء قاتلة في خطوطها السياسية وممارساتها، فيما يخص القضايا القومية، والتعامل مع قواها. وهذه الأخطاء شكلت السبب الجوهري في عزلتها الجماهيرية، وتشرذمها. وفوق ذلك، فهي تتنوع اهتماماً وتحالفاً وتناقضاً حسب ساحات العمل التي تتواجد فيها. وكثيراً ما تكون هذه الاهتمامات والتحالفات متناقضة. وتطور هذه التنظيمات ليس موحداً. فبعضها عاد إلى الطريق القومي نحو الأممية. وبعضها ما زال متكلساً. وبعضها يتعاون مع أنظمة غدت جزءاً من النظام العام. وبعضها الآخر يقبع في سجون هذه الأنظمة.

أما التنظيمات الماركسية الجديدة، والتنظيمات القومية ـ التقدمية التي استكملت ثغراتها الديمقراطية، وانتقلت إلى مواقع الاشتراكية العلمية، فلازالت محدودة التأثير، وإن كان المستقبل أمامها. وهذه التنظيمات مع التنظيمات الماركسية التي عبرت الطريق القومي، تشكل قوى المستقبل الحقيقية. لأنها استخلصت من التجارب المرة الدروس الكافية لاستخدام المنهج العلمي في تحليل الواقع، استخداماً صحيحاً، وبالتالي إلى رصد السبل الأكثر ملاءمة لتغيير الواقع. لكن مأساتها تكمن في الظروف الصعبة التي رافقت ولادتها أو تحولها. وهي الفترة التي أضحت فيها الأنظمة الاقطاعية ـ الرأسمالية في موقع القيادة للنظام العام، والتي بدأت فيها مفرزات الوفرة النفطية بصياغة المجتمع صياغة جديدة. من حيث الفئات الطبقية المهيمنة، وأنماط السلوك، والقيم والمفاهيم، وتنامي أجهزة القمع.

والتنظيمات الاشتراكية ذات الإطار التنظيمي المحلي، تضع برامجها وفقاً لوضعها الجغرافي. ولذلك فإن برامجها قد تسير في اتجاه واحد على المستوى القومي، أو في اتجاه متعارض، وبالتالي فإن المردود الناجم عن جهدها النضالي وعملها السياسي والثقافي، قد يصب في اتجاه واحد أو متعارض. والأمر نفسه ينطبق على التنظيمات الوطنية ـ الديمقراطية الموازية.

ووضع الاتحادات العمالية والفلاحية أكثر تعقيداً، فبعضها مرتبط بنظام ما، وهذا الارتباط يجعله ملحقاً بنظام التمايز التابع قطرياً، وبالنظام الطبقي العام قومياً. ويضعه بالتالي في موقع مضاد لطبقته بالذات. ودون التحوّل من الالتحاق بالنظام العام إلى الصراع ضده، لن يكون منسجماً مع مصالح الطبقة عينها في الإطار القومي، ذلك أن مصلحة الطبقة في الإطارين المحلي والقومي، متناقضة مع نظام التمايز التابع في الإطارين أيضاً.

وبعض هذه الاتحادات عريق في استقلاله عن السلطة، وعريق في تكوّنه وقوته ونضاله، إلاّ أن اهتمامه الغالب اقتصادي بحت. وفي الفصل بين النضال الاقتصادي المطلبي، والنضال السياسي لتغيير بنية النظام الطبقية، خلل كبير في الوعي والممارسة معاً.ويزداد هذا الخلل بمقدار تزايد بنية النظام توغلاً في الاستغلال والتبعية. فالتناقض الأساسي بين الطبقات التي تمثلها هذه الاتحادات، والطبقات المستغلة التابعة المهيمنة، هو تناقض بين جوهر النظام السياسي ـ الاجتماعي القائم على الاستغلال والتبعية، وجوهر النظام البديل القائم على العدالة والتطور المستقل. وهو تناقض بين البنيتين الطبقيتين اللتين تقودان هذين النظامين. وهو تناقض أيضاً بين عضوية كل منهما في نظام نقيض للآخر على المستوى القومي. أي نظام التحرر. والنظام المضاد للتحرر. إذن فالدمج بين النضال الاقتصادي والسياسي محلياً وقومياً، هو تجسيد لمصالح الطبقات التي تمثلها هذه الاتحادات محلياً وقومياً أيضاً. وكلّما ازداد التمايز التابع عمقاً، تضاعفت الحاجة إلى هذا الدمج.

وبعض هذه الاتحادات ضعيف التكوين. ضئيل الفاعلية. بسبب التخلف في قوى

الانتاج. وبعضها أيضاً كثير التعرض للحل والتصفية والاضطهاد بين حين وآخر. ويعود السبب في ذلك إلى وعيه السياسي المتقدم، وطابعه التقدمي المسيطر. وقوة تأثيره في مسار الأحداث، ضمن جو سياسي ـ اجتماعي حاد التقلب.

والإطار التنظيمي القومي الذي يجمع هذه الاتحادات، يعكس الظروف ذاتها. وهو غالباً ما يبدل خطه السياسي حسب تبدل سياسات الأنظمة التي تسيطر على فروعه. وحتى حسب المركز الذي يتواجد فيه، أو البلد الذي يستضيف مؤتمراته. وبعد تحوّل هذه الأنظمة إلى نظام واحد من حيث الجوهر، تتمثل قيمة هذا الإطار التنظيمي بإجراء تحوّل مقابل. أي تحول نحو المواجهة مع النظام الطبقي العام في جوهره وسياساته وممارساته. ودون هذا التحول سيظل مفتقداً لصفة التمثيل، وخارج دائرة الفعل. وبالتالي سيبقى النقيض الطبقي ـ القومي مفتقراً إلى القوة النقابية، الجامعة لنضاله، والموحدة لوعيه. وسيبقى النظام الطبقي العام، متمتعاً بثمار هذا الخلل.

وبما أن هذه الاتحادات هي التعبير المهني عن الفئات الطبقية الدنيا، فمن الطبيعي أن تتفاوت دخول أعضائها، حسب تفاوت دخول أعضاء هذه الفئات، تبعاً للتفاوت في الدخول بين الأقطار والمجموعات. والتفاوت في الدخول يفكك وحدة التنظيم كما يفكك وحدة الطبقة. ودون الوحدة السياسية لاتتحقق وحدة التنظيم ولاوحدة الطبقة، وغياب هذه الوحدة، ولّد الانقسامات العمودية حسب الأقطار. وهذه الانقسامات تولد تبايناً في الأهداف والنشاطات وأساليب العمل.

هكذا تكاملت هذه الأسباب الثلاثة في عدم حدوث تحوّل نوعي في أية منطقة عربية: قدرة النظام العام على الدعم والتوازن. وقدرة المركز والرديف والوكلاء الأصلاء على التدخل العسكري. والثغرات الذاتية في تنظيمات واتحادات النقيض الطبقي وتحالفاته. وكل إضعاف لهذه القدرة يمهّد لتقليص الثغرات. وكل تقليص للثغرات يضعف تلك القدرة. والعكس بالعكس. فكل تقوية لهذه القدرة يفاقم الثغرات. وكل تفاقم في الثغرات يسهم في تعزيز تلك القدرة. إذن ففي كلي الاتجاهين ينبغي على النقيض الطبقي أن يعمل. أي باتجاه إضعاف قدرات النظام بكلياته وجزئياته، وشل قدرة المركز على التدخل، وشل قدرة الرديف والوكلاء الأصلاء. وباتجاه تقليص الثغرات في قواه المنظمة. ودون ذلك سوف يظل المردود السياسي لجهده متقلباً: قوة دفع سالبة. وقوة دفع موجبة. وفقاً للتكامل والتوحد في هذا الجهد، أو التنافر والتناقض. وسيظل المردود السياسي لجهد النظام العام متوازناً، ويتمثل بدعم جوهر هذا النظام بجزئياته وكلياته. وبذلك تبقى حصيلة الصراع بين النقيضين، انعكاساً لفقدان التوازن في القوى، بين التضامن الطبقي السائد الموحد في الجوهر. والتضامن الطبقي النقيض المفكك في قواه.

والتفكك في قوى النقيض الطبقي وتحالفاته، يقود إلى إضعاف المردود السياسي للطبقات المنتجة ذاتها. فمردود هذه الطبقات يمر عبر مردود قواه المنظمة. إذ لا وجود لحصيلة مؤثرة للجهد، دون تنظيمات فاعلة تنظم هذا الجهد وتقوده. إذن لابدّ من تلافي الثغرات الذاتية في التنظيمات السياسية والاتحادات المهنية التي تمثل النقيض الطبقي وتحالفاته. فكيف يتم ذلك؟.

بالوحدة. والوحدة ليست وحدة عضوية بالضرورة، وإنما وحدة الاتجاه العام. وهذه الوحدة لاتنفي التنوّع بل تغنيه. ولاتنفي التناقض بل تبقيه ضمن الاتجاه العام ذاته. لكن وحدة الاتجاه يلزمها وعي موحد ومصالح موحدة. وهما غائمان ومتبدلان. ويعود ذلك لخصوصية التطور في الإطارين المحلي والقومي. كما يعود للتباين في فهم الواقع وتحليله تحليلاً علمياً. لذلك لابدّ من توحيد الاتجاه على أساس التناقض الرئيسي. وهو في كل قطر بين بنيتين. لكن هذا التناقض لم يصل بعد إلى هذا التحديد الواضح في النطاق القومي بسبب خصوصية التطور عينها. وبسبب التباين نفسه في وعي الواقع.

إلاّ أن تحولاً نوعياً جديداً قد اختمر بسبب الشروط المادية التي قاد إليها مسار التطور. فتقاربت البنى الطبقية السائدة في تمايزها التابع. وهذا التحوّل سرّع في عملية التوحيد بين البنى السائدة، وعياً ومصالح. وهما أساس الوحدة في الاتجاه. وبين هذا الاتجاه واتجاه النقيض الطبقي وتحالفاته تناقض رئيسي. والتناقض يتجسد في ممارسات وسياسات متصادمة. والبنى السائدة اندمجت ضمن نظام عام. وفي كل نظام وحدة وصراع. لكن الصراع الأساسي يظل مع النقيض. وهذا النقيض مفكك القوى. لذلك يظل المردود السياسي لمجهوده متنافراً ومتبدلاً.. بينما تراكم بنى الاستغلال والتبعية ثمار مجهودها. وهي تزداد غنى وتخمة وتفنناً في الكماليات. وهو يزداد فقراً وجوعاً وحرماناً من الضروريات.

وهكذا يظل ميزان القوى راجحاً ضده. فيزداد التمايز الطبقي التابع حدة، ويتعمق الخط الذي ينتجه. إذ إن البنى السائدة تستثمر الميزان الراجح لتنمية مداخيلها، وتعميق خطها السياسي، على حساب مداخيل وخط النقيض وتحالفاته. ومن جديد يجري التكرار. وتواليه يراكم الصدمات التي تسهم في توحيد الوعي والمصالح. وبالتالي في توحيد الاتجاه. ويسهم في ذلك وعي الاختمار الطبقي الجديد، وما يفرزه من تقارب في التمايز التابع، وفي الممارسات والسياسات، ومن دعم مالي وعسكري وسياسي متبادل، وهذا الدعم ليس إلاّ ثمرة الوحدة في الاتجاه. والشواهد الحسيّة تسهم في توحيد الوعي بهذه الحقيقة.

ففي كل بقعة حل التمهيد لانتصار النقيض الطبقي وتحالفاته، مسح هذا التمهيد أو حوصر أو صودر أو زيّف. إذن فالدعم ضد النقيض ولمصلحة النظام العام. وتراكم الشواهد يولد وعياً جديداً أكثر عمقاً وتماسكاً. فترسخ الوحدة في الاتجاه وتزداد الرؤية وضوحاً.

فليس من تمهيد في بقعة لتغيير جوهر النظام، بقادر على الصمود منفرداً. وبالتأكيد ليس قادراً على الانتصار، وحماية هذا الانتصار. فالنظام الطبقي العام شديد التضامن، عندما يتجه التهديد لجوهر النظام في قطر ما. وحساسيته تجاه النقيض وتحالفاته حسّاسية مفرطة. لذلك فهو يهب للمساعدة كلما لاحت ثغرة. فالثغرة قد تتسع وتتحول إلى بقعة، فقطر، فعدة أقطار، فنظام طبقي عام نقيض. والمساعدة تزداد زخماً كلما اقترب التهديد من المواقع الحساسة. كفلسطين، ومنابع النفط وممراته. والمركز والرديف يشاركان في ذلك إذا كان التهديد خطيراً. ففي مثل هذا الوضع تتوحد مصالح الثالوث.

هذا الوعي الجديد الذي يولده التراكم، يخترق الانقسامات العمودية الناجمة عن التجزئة القومية، والتفاوت في الدخول الناجم عن فروق الدخول بين الأقطار، ويتجاوز بقايا الإرث التي اندمجت بالنظام العام. وخلال الاختراق والتجاوز تتجسد وحدة الاتجاه. ويتحدد بوضوح التناقض الرئيسي في النطاق القومي. فهو تناقض بين بنى طبقية سائدة تتجسد في نظام عام. وبنى طبقية مسودة تتجسد في نقيض طبقي. وبينهما فئات تتآكل صعوداً وهبوطاً. وشرائح الهبوط هي الأكبر حجماً والأثقل وزناً. والسبب الأساسي في ذلك يعود لوزن الدخول التي تتكون خارج الانتاج في عملية التراكم المادي. ومصادر هذه الدخول تختفي وتتقلص عاماً بعد عام، في الإطار المحلي والقومي. وتبعاً لذلك تشح موارد وتختفي دخول في شرائح عدة من الفئات الوسيطة، فتتهاوى نحو مواقع النقيض الطبقي. وللمواقع مصالح. والمصالح تفرز خطوطاً وممارسات. وهذه تتكون في قوى، تضاف إلى اتجاه النقيض.

وللنظام العام اتجاه واحد رغم التكسر والانحناء وصراعات الهوامش. وللنقيض وتحالفاته اتجاه واحد رغم الانحناءات والصراعات الثانوية. وفي هذا المسار تولد تنظيمات طبقية - قومية، وتتوحد أخرى. تولد تنظيمات نقابية ضمن الاتحادات الرسمية أو خارجها. تتشكل جبهات واتحادات وتنحل أخرى. وتتوحد كلها في اتجاه واحد. وفي الوحدة تنوع وتناقض يدفعان خط التطور إلى الأمام، ويعززان وحدة الاتجاه، فيتحقق الاندماج بين الاتجاه الواحد وتنظيماته. وهنا تبدأ نقطة الانعطاف. وعن هذا الاندماج تنبثق طاقات جديدة، تؤدي إلى تحولات جديدة، تغذي الاتجاه الواحد.

وخلال هذا المسار تختفي قوى الدفع السالبة الناجمة عن التنافر والتناقض في الاتجاه العام لقوى النقيض الطبقي وتحالفاته. وتتعزز قوة الدفع الموجبة الناجمة عن الوحدة والتكامل. ولايضعف هذه القوة، التباين في الأساليب والمراحل والمسافة والاجتهاد، بل يشحنها بطاقات جديدة، تولد جديداً، يغذي الاتجاه نفسه، اتجاه التحرر. ولايضعفها التناقض ضمن الوحدة حول ما يفرزه المسار المتجدد، بل يمدها بشحنة جديدة، تصهر ما يفرزه هذا المسار ضمن اتجاه التحرر ذاته. فيترسخ أكثر فأكثر هذا الاتجاه.

عند هذا المستوى من التطور تتحقق نتائج عدة. أولاها تآكل التنظيمات السياسية التي تخترق الطبقات على أسس دينية أو مذهبية أو قبلية أو عرقية. فحدة الانحدار في صفوف الفئات الطبقية الوسيطة يطال هذه التنظيمات في الصميم. فتتمزق بين من تتوحد مصالحه مع بنى الاستغلال والتبعية، رغم كل الخلافات. ومن تتوحد مصالحه مع النقيض الطبقي وتحالفاته. وهذا هو القسم الأكبر، لأن الحجم الأساسي من الفئات الوسيطة ينحدر إلى مواقع النقيض الطبقي وتحالفاته. ولأن وعي التناقض بات شديد التبلور. ولأن قوى النقيض الطبقي وتحالفاته توحدت في الاتجاه العام، بسبب التوحد في الوعي والمصالح. ولأن تراكم التجارب قد حتم هذا التوحد.

وثاني هذه النتائج تحوّل الثغرات الذاتية في قوى النقيض وتحالفاته إلى قوى دفع موجبة، وفقدان النظام العام إمكانية استثمار نتاج هذه الثغرات. والحصيلتان معاً، سالبتان بالنسبة للنظام العام، وموجبتان بالنسبة للنقيض. وللتعويض عن آثار هاتين النتيجتين المتعاكستين، يكثف النظام العام من استخدام الوسائط التي يمتلكها، والمتمثلة بالمال وأجهزة السلطة والتثقيف والتوجيه. وقد تكثف بالفعل هذا الاستخدام في العقد الأخير. وترافق ذلك مع تنامي التبلور في النظام العام: بنية وخطاً سياسياً، وممارسات، وتحالفات. ودعمّ الاستخدام بوسائط المركز والرديف. الأمر الذي عرّض قوى النقيض وتحالفاته لمزيد من السحق، والاحتواء، وفقدان التماسك. وتقلّصت فرص التصادم في الاتجاهات، حتى ضمن صراعات الهوامش. وبذلك تضاءلت فرص الاستثمار التي يوفرها هذا التصادم.

لكن هذا التضاؤل يؤدي وظيفة مقابلة لاستثمار الفرص، وهي زيادة الوعي بوحدة النظام العام، وبالتالي بوحدة المصالح لدى النقيض. وهذا المآل يزيد الثغرات الذاتية تقلّصاً، ويراكم قوى الدفع الموجبة. فتعبر عن ذاتها في هبات وانتفاضات وثورات، وفي نمو التنظيمات الجديدة ذات الوعي الطبقي - القومي الجديد. فترد قوى النظام بشراسة، مستثمرة ما راكمه عقد النفط وأقنية التزييف. لكن فاعليةّ الرد تتناقص لأن المال يتناقص. والنقص في المال يعني تقليص الامتيازات والكماليات وحتى بعض الضروريات. فيتضاعف التذمر، ويكتسب النقيض الطبقي شرائح جديدة. والتذمر يولد الفعل ورد الفعل. فيتم استخدام قوى الأمن بكثافة. وكذلك القوانين الاستثنائية. لكن الظروف المعيشية تزداد قسوة. وكذلك البطالة[1]، وحدة التمايز الطبقي تتصاعد، وكذلك التبعية، والخط السياسي يزداد عرياً. وتزوير الوقائع ينكشف أكثر فأكثر. فيتعاظم التفاعل بين مجالات الصراع:

لمثلة:

١ - عام ٨٥ تقدر بـ ٧,٢٧ ملايين وعام ٩٥ بين ٨,٢٥ و ١٠,٣٣ ملايين حسب الوضع القائم او التكامل

الاقتصادية والفكرية والسياسية. ويلعب دوراً أساسياً في ذلك، نتاج التراكم في التجارب، وما ينجم عنه من وحدة في الوعي والمصالح، وبالتالي من وحدة في الاتجاه.

والتفاعل في مجالات الصراع يسقط كل المفاهيم المزيفة، ويعيد صياغتها من جديد، صياغة تستجيب لمستلزمات تثوير الواقع طبقياً وقومياً وانسانياً. وتشمل هذه الصياغة الجديدة قيم الانتاج والاستهلاك. والأخلاق، والواقعية، والوظيفة الدينية، والتقدم، والوعي، والعقلانية، والعلمانية، والاعتدال والتطرف، والتضامن العربي، وكل القيم التي يتم تزييفها لتخفي جوهر النظام الطبقي العام التابع المستغل، وحقيقة السياسات والممارسات التي يفرزها. ومع هذه الصياغة الجديدة ينحط دور الفرد الرمز إلى مستوى انحطاط دور الطبقة التي يمثلها، والنظام الذي تنتجه، ويتهاوى التضخم في ذات الفرد والجماعة. لأن العلاقات المرضية التي انتجته قد تهاوت. ويتساقط رد الفعل على هذا التضخم، لأن الأسباب التي ولّدته قد زالت. فالوحدة في الوعي والمصالح والاتجاه، قد أرست علاقات طبقية - قومية جديدة، على أنقاض علاقات التخلف الاجتماعي، والأفعال وردود الأفعال الناجمة عنها.

وعند مستوى متقدم من التفاعل في مجالات الصراع، يصبح تبديل البنى السائدة، بنى الاستغلال والتبعية، هدفاً ملحاً، والتبديل يعني مجيء النقيض ونظامه. فيتم التحايل بإحداث اصلاحات ضمن النظام نفسه. وتغييرات ضمن البنية ذاتها. لكن هذا التحايل لايحدث إلاّ تخديراً مؤقتاً. والتخدير لايستر العري في الخط السياسي، ولايلغي تزوير الوقائع، ولايبدل الظروف المعيشية القاسية، ولاينهي الاستغلال والتبعية. فيأتي الدعم[2] المالي ثم يذهب. وبين مجيئه وذهابه يسود تخدير جديد. لكنه مرحلة. والوعي المتنامي يسهم في اختزالها. ومن جديد يشتد الصراع: فكرياً واعلامياً واقتصادياً وسياسياً. ويأخذ بعداً أشمل. وتشارك فيه قوى أوسع. فيزداد عنف السلطة. وتزج الجيش في الصراع. لكن الجيش فئات وانتماءات وميول. والصراع الطبقي ينعكس صراعاً ضمنه. وفاعلية الانعكاس تتوازى مع فاعلية التنظيم والوعي والحاجة.

هذا المسار يقود إلى انتزاع التمهيد لتغيير جوهر النظام. والتمهيد في واقعنا المحدد، يتحقق بإقامة نظام وطني - ديمقراطي. والقوة الأساسية في تحقيق ذلك، هي قوة النقيض

(التقرير النهائي) ورغم ان هذه الأرقام متواضعة بالنسبة للأرقام المتناثرة عن كل قطر، فهي تعادل نسبة الفئة الأغنى من السكان.

٢ - إن حجم المساعدات التي تلقاها النظام المصري عربياً وعالمياً منذ انتفاضة عام ٧٧ لاتجاريها إلاّ المساعدات التي تتلقاها "اسرائيل". وحجم الأزمة يتفاقم. وفي المرتبة الثانية من حيث تلقي للساعدات نظام دمشق. ولم تكد تنقطع مساعدات قمة بغداد حتى تعذر صدور ميزانية عام ٨٩ فقدم النظام السعودي هبة قيمتها ٥٥٠ مليون دولار وفي نيسان ٨٩ حدثت انتفاضة في الأردن، فتدفقت المساعدات.

الطبقي وتحالفاته. ولذلك فإن التمهيد يتحوّل إلى تغيير جوهر النظام. أي إلى انهاء الاستغلال الطبقي. وتغيير البنية الطبقية القائدة للسلطة. وسلوك طريق التطور المستقل. ويقود هذا الاتجاه بالضرورة إلى تحقيق الوحدة. وتأمين الشروط المادية للتحرير. وبالتالي إلى قلب مسار التطور المشوّه المعكوس.

ولمنع هذا المسار تستخدم البنية الطبقية السائدة والنظام العام، كل الوسائل التي يمتلكانها. وعند الضرورة يتدخل المركز والرديف. أو وكلاء المركز والرديف. إذن هل تعيد المرحلة نفسها؟ كلاّ فالثغرات الذاتية في قوى التحرر، قد تحوّلت إلى عوامل قوة. ومفعول النفط قد تقلّص. والشرائح الأكثر اتساعاً من الفئات الطبقية الوسيطة، قد انتقلت إلى مواقع النقيض الطبقي وتحالفاته. وبانتقال هذه الشرائح، تنتقل مجموعات واسعة من تنظيمات الاختراق العمودي إلى المواقع ذاتها. وكل ذلك ينعكس في الفئات الدنيا والوسطى من أجهزة النظام، وخاصة الجيش وقوى الأمن والتنظيمات الواجهية. فيسود التردد والارتباك. ومعهما يسود الحذر والشك. وبدورهما يولدان الخوف والوقاية من الخوف. فتعم التصفيات واستباق التصفيات. وتحدث الانشطارات الأفقية مع بضع الاستطالات. فتتعاظم قوى النقيض الطبقي وتحالفاته. ويختل ميزان القوى لصالح هذا النقيض. وتفقد قدرتها على الفعل أسلحة بنى الاستغلال والتبعية، من مال وسلطة. وتوجيه وتثقيف. فيحتل الوعي المضاد والفعل المضاد ساحات الصراع.

فما هي الوسائل التي يستخدمها النقيض الطبقي وتحالفاته في هذا الصراع؟.

عند هذا المستوى من التبلور في وسائط الصراع وقواه، وخطوطه وأحلافه، يبرز السؤال

واسخاها من السعودية بقيمة ٣٠٠ مليون دولار هبة. ومليار دولار وديعة. وعندما تكررت حوادث التسلل عبر الأردن لفلسطين، وعادت الأزمة الاقتصادية للاستفحال قررت قمة بغداد للنظام في ايار ٩٠ مبلغ ٩٠٠ مليون دولار. وفي حزيران ٨٩ حدث انقلاب عسكري في السودان ضد مستقبل الديمقراطية فقدمت له السعودية هبة مبلغ ٥٨ مليون دولار، وعام ٩٠ بدا بإجراء التكامل الاقتصادي مع النظام الليبي. وبين ٨٨ ـ ٩٠ قدّم نظام بغداد لجيش وقوات النظام اللبناني رغم الارتباط للكشوف بالعدو، مساعدات عسكرية ومالية فاقت قيمتها المليارى دولار، حسب القوات نفسها، وحسب مصادر الحركة الوطنية، ومساعدات الصندوق الدولي. وعروض الدول الراسمالية اثارت من الإرباكات، اكثر مما حلّت من الأزمات. ولذلك فقد ظلت انتفاضات الخبز والحرية والعمل تتجدد في مصر والأردن وتونس والمغرب والجزائر وموريتانيا والصومال. وانظمة النفط اضحت تتصارع حول حصص الانتاج والأسعار والحدود إلى درجة التهديد بالحرب لأن الخوف من الانتفاضات بدا يقترب منها، ولأن ازماتها الاقتصادية اخذت بالتفاقم. ومثالها دخول القوات العراقية الكويت ـ آب ١٩٩٠ .

الكبير: هل يكتفي النقيض الطبقي وتحالفاته باستخدام الوسائل السلمية؟ لقد أجاب مسار التطور على هذا السؤال بالنفي. لماذا؟ لأن الطرف الآخر لايحتكم لهذه الوسائل. فالاحتكام إليها يعني سقوطه. والسقوط هنا ليس تبديلاً لفئة بفئة أخرى. أو لقوة سياسية بقوة أخرى ضمن النظام نفسه. وليس تناوباً على الحكم بين اتجاه ديني واتجاه علماني. بين قوة تستند إلى المدن وأخرى إلى الريف. بين قوة تستند إلى هذه المنطقة أو تلك، أو هذه القبيلة أو تلك، وثانية تستند إلى منطقة أو قبيلة أخرى. وليس حتى تبديلاً بين اتجاه شديد التمسك بالامتيازات، وآخر راغب بإجراء اصلاحات عميقة. لكن السقوط عند هذا المستوى من التبلور، يؤدي إلى تغيير جذور النظام الطبقي القائم، وتغيير بنيته الطبقية القائدة بكل فئاتها ورموزها. أي تغيير نظام الاستغلال الطبقي، والتمايز الطبقي، ومن ثم إلغاء التبعية الملازمة لهذا النظام في وضعنا المحدد. وبالتالي إلغاء السياسات والممارسات والقيم والأجهزة التي تخدم هذا النظام.

ولذلك فإن الطرف المهيمن يرفض الاحتكام لتلك الوسائل، وفوق ذلك، هو ليس حراً بهذا الاحتكام. ورفض الاحتكام هذا يقابله احتكام لوسائل أخرى، تمنع سقوط جوهر النظام. وهذه الوسائل محلية وعربية واقليمية ودولية. ويستخدم كل منها في ظرف تاريخي معين، وفي مستوى معين من مستويات الصراع. ولوحة التجارب الحسيّة غنية في تنوع الاستخدام. ففي البدء تقفل كل سبل الصراع السلمي. لأن الصراع مناقض للوحدة بين الطبقات. وإن انتزعت بعض السبل، يتم حصرها ضمن النظام. وإن انتزعت كل السبل يوضع لها سقف لاتتعداه. هذا السقف هو تجاوز كل هوامش النظام إلى جوهره. وعندما تقتحم الجوهر. يبدأ الصدام الطبقي مع قوى الأمن، والقوانين العادية، والاستثنائية، والدستور، وحماة القانون والدستور، والقضاء المنبثق عن هذا النظام، المستند إلى القانون والدستور. وهما طبقيان بالضرورة، ولذلك فإنهما يخدمان الامتيازات الطبقية والتبعية.

وإن تجاوز الصدام قدرة قوى الأمن والقضاء، تستخدم مشاة الجيش ثم دباباته ثم طائراته وحتى سفنه البحرية. وإن عجز الجيش عن حسم الصراع لصالح النظام، ينتدب النظام الطبقي العام، والنظام المحلي، نظاماً أو أكثر لاستعادة المناطق التي خسرها جيش النظام. وإذا كان الموقف أكثر تعقيداً، يتدخل جيش أجنبي، قريب أو بعيد، لاستعادة تلك المناطق، ولتثبيت النظام. لكن التثبيت ليس بالضرورة للفئة ذاتها، أو للرموز نفسها، وإنما للنظام ذاته، بجوهره، وليس بأشكاله وصيغه ومؤسساته. وقد استخدمت هذه الوسائل كلها أو بعضها، في كل قطر عربي دون استثناء.

وبعد ثمار عقد النفط تضخمت القوى العسكرية، وتحولت وظائفها إلى وظائف أمنية، لحماية الامتيازات الطبقية ونظامها وبناها. وأضحت قادرة على القيام بهذه الوظائف دون

تدخل أجنبي إلاّ في حالات امتلاك قوى التحرر لقوى موازية، أو في حالات انقسام هذه القوى. وإذ ذاك يتم امدادها بالوسائط العسكرية التي تمكنها من استعادة التفوق. وإذا لم يكف هذا الامداد. فيجري تزويدها بالخبراء. وإذا استمر العجز عن حسم الموقف، فيتم التدخل الأجنبي حسب الحاجة. وفي العقد الأخير لم يحدث تدخل عسكري أجنبي كثيف إلاّ في لبنان، وإن كانت القواعد العسكرية والأساطيل وقوات الانتشار السريع ، تقوم بدور وقائي، إلى جانب دورها[1] العالمي.

وحماية أمن النظام التي تضطلع بها جيوش الأنظمة، قد تتم بتبديل سلطات التقرير، فئاتٍ أو رموزاً، وقد تتم بالعنف الدموي. وهي قادرة على استخدام أي من الأسلوبين، حسب الضرورة. والضرورة يحددها جوهر النظام، خطاً سياسياً وبنية طبقية قائدة، ومضموناً اجتماعياً. وقد تمرست القوى العسكرية بالأسلوبين معاً.

ولكن ما الذي يجعل القوى العسكرية تقوم بهذا الدور ، دور الأمن الطبقي؟ ألأن التناقض لم يتضح بعد، بين نظام التمايز التابع، ونظام التحرر من الاستغلال والتبعية؟ كلاّ فالتناقض قد تبلور تماماً. ألأن القناعة لم تحصل بعد، بأن هذه الأنظمة أضحت غارقة بالفعل في الامتيازات والتبعية؟ كلاّ. أيضاً. فهما يغطيان حقول الرؤية واللمس والسمع في كل مكان وموقع ومجال. إذن. لماذا؟.

خلال العقدين الماضيين تم إغراق شرائح واسعة بالامتيازات وخاصة من الفئات العليا والوسطى. وفي الوقت ذاته تم دمجها بنظام القمع والفساد الإداري والخلقي. وبالتالي فإن أي تغيير جذري في جوهر النظام سيؤدي إلى تغيير أجهزة النظام، وبالتحديد التي أغرقت في الامتيازات والقمع والفساد. وهذا الأمر مرعب بالفعل. فهي ستفقد الامتيازات التي تراكمت فتكرست. سواء أكانت هذه الامتيازات مادية أو وظيفية أو سياسية. وهي ستتعرض للحساب. وتدفع ثمن الارتكابات التي طالت الوطن والمواطن. وهي شديدة الوقع والإيلام. لذلك فهي تخوض معركة الدفاع عن النظام، لأنه تابع ومتمايز. ولأنها منتفعة منه، وأداة له. ولأنها واعية لذلك تمام الوعي. وبالتالي فهي مستعدة لكل أشكال العنف للحيلولة دون هذا التغيير. فالمعركة بالنسبة لها معركة ذاتية، وليست وظيفية. فالوظيفية وحدها لا تفسر هذا الدور ولا تبرره. وبالمقاييس الوطنية تتناقض معه. لأنه دور معاد للتحرر الوطني والقومي. معاد للعدل والمساواة والديموقراطية. معاد لحق الوطن والمواطن. وكرامة الوطن والمواطن.

---

١ ـ اما التدخل في الخليج ٩٠ ـ ٩١ فقد تم ضمن مخطط امريكي شامل ذي اهداف عديدة. مستفيداً من صراع الانظمة الذي اسهمت امريكا في التمهيد له.

والمراتب العليا في الجيش وقوى الأمن، أضحت جزءاً عضوياً من الفئات الطبقية السائدة. واندمجت في أنشطة الرأسمالية بنوعيها، المنتج والطفيلي. وإن كان النشاط الطفيلي هو الغالب. وهذه المراتب بحكم موقعها تستثمر الامكانات التي بحوزتها، والنفوذ الذي تتمتع به، لتقوية مواقعها في هذه الأنشطة، وبالتالي لزيادة ثرواتها. والثروة تجلب الثروة. فتزداد اندماجاً. ويتضاعف دفاعها عن هذا النظام. وبسبب تضخم دور الجيش في كافة أرجاء الوطن العربي، فإن المراتب العليا فيه، أمست مركز القوة الأساسي في هذا النظام، ومن موقعها هذا باتت مسؤولة عن كل ما يرتكبه النظام من تزييف وتزوير وفساد وقمع، وعن جوهر النظام بالذات، بما هو نظام التمايز التابع محلياً. والمضاد للتحرر محلياً وقومياً.

أما الفئات الدنيا والشرائح التي لم تتلوث من الفئات الوسطى. والعناصر التي لم تصبح جزءاً من بنية النظام في الفئات العليا، فإن قدراتها على المشاركة في تغيير النظام، تابعة لقوة تنظيمات قوى التحرر ضمنها. وتوفر هذه القوة مرهون بتوفر الشروط المادية والسياسية والفكرية الملائمة لذلك. ومرحلة العقدين الماضيين كانت توفر الشروط المضادة. فاتساع القمع وعنفه. وحجم الامتيازات وشمولها. وتزييف المفاهيم والقيم. وتفشي الفساد الخلقي والإداري. وتشجيع النهب والتهريب والرشاوى والعمولات. وتنامي الاستهلاك الكمالي. واستثمار علاقات التخلف. وصعوبة الحياة بالنسبة لغير الملوثين. وتوالي دفعات التصفية لأسباب سياسية. كلها أمور تخدم الاتجاه المضاد لتوفر هذه القوة. فهذه القوة تجسد اهتماماً وطنياً وقومياً وطبقياً، ينبثق عن ولاء وانتماء مماثل.

إذن فبين مارسخته السلطة في المرحلة الماضية، وبين هذا الاهتمام والانتماء والولاء تناقض. وما تم ترسيخه يشكل مساراً عاماً يتكامل. وهو بذاته المسار المضاد للتحرر.

والثغرات الذاتية ضمن قوى النقيض الطبقي وتحلفاته، تزيد مهام التنظيم صعوبة ضمن هذه الفئات والشرائح. فهي من حيث المنبت والولاء والمصالح، جزء عضوي من قوى النقيض وتحالفاته. ولذلك فإن قوة الدفع الموجبة الناجمة عن التوحد والتكامل، تنعكس ضمنها قوة في التنظيم والتأثير، وبالتالي اشتراكاً جدياً في التغيير. وقوة الدفع السالبة الناجمة عن التنافر والتناقض في الاتجاه العام، تنعكس ضمنها ضعفاً مقابلاً. وللقطاع العسكري والأمني خصوصية من حيث التنظيم والانضباط والتسليح والمسؤولية والخطورة، لذلك فإن انعكاس الثغرات هنا يكون أشد ضرراً.

إذن فظروف المرحلة الماضية، وخاصة منذ تدفق عائدات النفط ومفرزاتها، لاتؤهل هذه الفئات والشرائح والعناصر، للقيام بدور منظم فاعل في تغيير جوهر النظام. ومع تغير هذه الظروف تغيراً تدريجياً، تزداد فرص التنظيم والوعي، تزايداً تدريجياً أيضاً. ومع تنامي

الوعي والتنظيم يتنامى وزن الدور. ومع كل أزمة سياسية أو اقتصادية يتنامى الوعي والتنظيم، ويتحولان من جديد إلى تزايد في وزن الدور. وهو بذاته يتم على حساب الخصم. فالوحدة المهنية الوظيفية هي رصيد للخصم الطبقي. لأن نظام التمايز التابع يستثمرها لحماية أمن النظام، وسحق قوى التحرر. فهي وحدة للسلطة وبيدها، وليست وحدة للوطن. وليست وحدة محايدة في صراع الطبقات، وصراع قوى التحرر مع خصوم التحرر. لذلك، فإن كل تصدع في هذه الوحدة، يشكل إضعافاً لقوى النظام، وتعزيزاً لقوة النقيض الطبقي وتحالفاته. إذ إنّه يطال الأداة الأولى لأمن النظام، نظام الامتيازات والتبعية. والأداة الأولى لمواجهة قوى التحرر من هذا النظام.

والتصدع هنا تصدع مختلف. فهو لايتم ضمن النظام ذاته، ولخدمة النظام نفسه. لايتم حول الطرق والأساليب والمراحل والتحالفات والإصلاحات التي تقوّي وضع النظام، وتجنبه مخاطر السقوط، لكنه يشطر الوحدة المهنية الوظيفية إلى وحدتين سياسيتين. الأولى لحماية الأمن الطبقي. والثانية لتغيير جذور النظام. الأولى تستند إلى الفئات العليا كأساس. والثانية إلى الفئات الدنيا كأساس. إلاّ أن الانقسام ليس صافياً. فمرحلة العقدين الماضيين أحدثت تغييرات جذرية في الاهتمامات والانتماءات والولاءات. وطنياً وقومياً وطبقياً. وتبعاً لهذه التغيرات تتوضع المواقع، ضمن نظام التمايز التابع وسياساته وممارساته، أو ضمن القوى البديلة.

وعند مستوى معين من النمو والتبلور في وحدتين متضادتين تغدو قوة تنظيمات النقيض ضمن القوى العسكرية والأمنية، قادرة على الإسهام الجدي في التغيير. لكن هذا الإسهام له شروطه المادية. فهذه القوى لها مجالها في العمل. وهو بالتحديد العمل المسلح. والعمل المسلح يلزمه أرض يقف عليها. وهذه الأرض يجب أن تكون حرة. وتحريرها لايتم إلاّ بالعمل المسلح. سواء أكان هذا التحرير من صنع القوة نفسها، أو من صنع قوى شعبية عسكرية حليفة. وهنا تتكامل الأدوار بين قوى النقيض وتحالفاته في كافة القطاعات. وهنا بالضبط يبدأ التجاوز للوسائل السلمية. والتجاوز لايعني الإلغاء. فقد تتكامل الأدوار وقد تتوحد إلاّ أنها لاتتعارض.

ودون هذا الاسهام وهذه الشروط، تصعب رؤية التغيير في جوهر النظام، في أي من الحقلين العام أو الخاص. لكن هذه الصعوبة مستمدة من شروط قائمة في هذه المرحلة من مراحل التطور. والشروط متغيرة تغير المراحل.

والآن، وفي هذه المرحلة المتقدمة من تبلور وسائط الصراع وقواه وأساليـ[illegible] وأحلافه. وبعد النضج الذي بلغه النظام الطبقي العام، وبعد تواتر الدعم المتبادل ما[illegible] وعسكرياً وسياسياً، يبرز سؤال كبير آخر، وهو:

هل يكتفي النقيض الطبقي وتحالفاته، بالمواجهات المبعثرة وغير المنسقة في الزمان والمكان؟

إن الجواب على هذا السؤال يستمد من التطور المتوازي ضمن النقيضين: فكلما ازداد النظام الطبقي العام توحداً في التمايز الطبقي وفي التبعية، ازداد التوحد في الخط السياسي الاجتماعي. وللخط قواه. وفي طليعتها الجيش، ومع توحد الخط يتوحد استخدام الجيش، ونظام التمايز التابع هو بالضرورة نظام مضاد للتحرر، بحكم العلاقة الجدلية بين مقومات نظام التحرر، والعلاقة الجدلية بين مقومات نظام التمايز التابع. ولذلك فإن استخدام الجيش يتم لصالح النظام المضاد للتحرر. وبالتوازي مع هذا التطور في النظام العام، يحدث التطور في النقيض. فالنقيض ليس متجمداً بل متحرك أيضاً. ولهذا فإن الثغرات الذاتية التي تقلصت، ثم تحولت إلى عوامل قوة، تدفع باتجاه التوحد في الخط السياسي الاجتماعي. وللخط قواه السياسية والنقابية. ومع التوحد في الخط يتوحد استخدام القوى مخترقاً الانقسامات العمودية، والتفاوت في الدخول. هنا يبدأ النقيض بالتطلع إلى دور يقوم به الجيش لصالح نظام التحرر البديل. والجيش فئات. ولذلك يكون التطلع منصباً على الفئات والشرائح التي تنتمي لنظام التحرر بحكم الولاء والانتماء الطبقي. وعند مستوى معين من التطور في قوى الصراع وشروطه تصبح هذه الفئات قوة للتحرر، موحدة مع قواه السياسية والنقابية. والخصوصيات المحيطة بكل نظام، والشروط المادية للتطور، هما معاً اللتان تحددان أولويات الاستخدام وكثافته وأساليبه لدى كل من النقيضين.

وعند هذا المستوى من التطور في صراع البنى والخطوط والقوى، يغدو الجيش مجالاً من مجالات الصراع. فبعد استنفاذ كل أشكال التزييف والتزوير والإفساد، يزداد الحرص على تقوية الجيش وتماسكه واغراقه بالامتيازات والاغراءات، تسهيلاً لضمور انتمائه الوطني والقومي والطبقي. وبالمقابل يكثف النقيض نشاطاته لتفتيت عناصر القوة والتماسك، ولكسب الفئات التي تعود إليه من حيث الانتماء والولاء. ووسيلته لذلك هي إحداث الانقسام الأفقي مع بعض الاستطالات العمودية. وتساعده في هذا حدة التمايز الطبقي، وتسخير فئات النقيض ضمن الجيش لحماية هذا التمايز والخط السياسي الذي يتولد عنه.

وعند كل حدث يزج فيه الجيش يتنامى الوعي بالتناقض في المصالح، وما تفرزه المصالح من خطوط وممارسات. وعندما يخترق الحدث الحدود الاقليمية، يخترق الاستخدام الحدود ذاتها. وهذا بدوره يؤدي إلى اختراق الوعي هذه الحدود. ومع تراكم الأحداث وتعدد الاستخدام، يتولد وعي جديد. والجديد يولّد الجديد. وهذه المرة يكون وعياً طبقياً. قومياً. هنا يتفاعل الوعي الطبقي القومي مع المصالح الموازية. وعن هذا التفاعل تنتج طاقة جديدة

تعزز قدرات النقيض وتحالفاته في الجيش. وهذه القدرات تتحول إلى فعل يخترق الحدود أيضاً. فتلتقي مع القدرات السياسية والنقابية التي تكون قد اخترقت الحدود، وإذ ذاك يتولد تضامن طبقي - قومي نقيض، يواجه التضامن الطبقي الرسمي السائد. فيغدو الصراع بين تضامنين متضادين على المستوى القومي. الأول يمثل بنى التمايز والتبعية، بنى النظام المضاد للتحرر. والثاني يمثل بنى النظام البديل، نظام التحرر، المفتوح الآفاق على مراحل أكثر تقدماً.

لكن إمكانات الدعم الضمني بين كل من التضامنين المتصارعين ليست متكافئة. فللنظام العام قدرة سريعة على تحريك الأموال والجيوش والاعلام. وفي سبيل ذلك يستخدم كل المؤسسات الرسمية لتغطية التحريك وتبريره بصفات تضلل الوعي وتزوّر الوقائع وتخفي حقيقة الأهداف. ويستخدم لهذه الغايات: الجامعة العربية ومؤتمرات القمة. ومجالس التعاون والتكامل، والاتفاقات الثنائية. والحكومات المحلية، مثلما يستخدم المؤسسات المالية الخاصة والعامة.

أما النقيض الطبقي وتحالفاته، فليست لديه مثل هذه الامكانية. فهو لايمتلك أموالاً فائضة ومجمعة. ولاجيوشاً جاهزة للتحرك. ولامؤسسات رسميةتغطي هذا التحرك. ولاوسائل اعلامية تغذي الوعي بالحقيقة. لكنه بالمقابل يمتلك قوة العمل. وهذه القوة قادرة على تعطيل الانتاج، وشل وسائط النقل والاتصال، وتعطيل كل المؤسسات. كما أن هذه القوة مبدعة بحكم صلتها بالآلة، مما يؤهلها لتوفير الكثير من أدوات الصراع. والنقيض يمتلك التنظيمات السياسية والنقابية التي تبث الوعي.وتعبيء القوى. وتنظم الجهد. وتؤمن الدعم المالي، وتوفر الاتصال بحركات وقوى التحرر في العالم، وتقود الصراع في كافة مجالاته. والنقيض يمتلك أيضاً العمود الفقري للجيش: الفئات الدنيا. والشرائح والعناصر التي لم تغرق بالامتيازات والفساد من الفئات الوسطى والعليا. إلاّ أن هذه الفئات غير قادرة على الفعل الايجابي إلاّ في مراحل متقدمة من أزمة النظام، وفي حال توفر مناطق حرة. لكنها قادرة على الفعل السلبي في حال توفر التنظيم الفاعل. والنقيض قادر على التحمل والعطاء. ولذلك فإنه يقتطع من الضرورات لتقديم الدعم. كما أنه قادر على الانتقال لساحات الصراع المسلح، إذا كانت الضرورات تقتضي ذلك.

وإذا كان التفوق في هذه المرحلة لمن يمتلك القدرة على تحريك المال والجيوش وتزييف الوعي وتزوير الوقائع وتدمير أنماط السلوك، وتحوير الاهتمام والولاء والانتماء، فإن مسار التطور يقوّي الاتجاه المعاكس. فكل عوامل القوة في النظام العام تتآكل. وتآكلها يتزايد. وافتضاح التضاد بين خطه السياسي وخط التحرر يتعاظم. ومردود التزييف والتزوير والإفساد والقمع يتلاشى. وبالمقابل فإن قوى النقيض تتعاظم: وعياً وتنظيماً وحجماً

وتوحداً في الاتجاه العام. وهي تتوغل في المعقل الأخير للنظام: الجيش وقوى الأمن. فيحدث الشلل في القوة الضاربة. وعصب النظام. وخطها السياسي يتجذر، كونه خط التحرر بالذات. وهي تخترق الحدود وعياً وتنظيماً ونضالاً موحد الاتجاه. وهي بذلك تلغي القيمة الفعلية لهذه الحدود. وإذ ذاك يتحول الصراع من صراع منعزل في الزمان والمكان، موحد ومتكامل أو متنافر ومتناقض في الاتجاه العام، إلى صراع موحد الاتجاه. موحد الساحة، موحد القوى، يخضع الزمان والمكان فيه إلى مستلزمات الصراع التي تقتضيها شروط التطور. وهكذا تتحقق وحدة النقيض الطبقي في مجرى الصراع الطبقي ـ القومي، وتبقى اقليمية بنى التمايز والتبعية. وهذه الوحدة تحدث تحولاً نوعياً، يتجسد في فعل نوعي. يقلب ميزان القوى.

ولكن في ظل أيّ سمات للوضع الدولي يجري هذا التطور؟ وماهو تأثير هذه السمات على هذا التطور؟ وماهو التأثير المعاكس؟

في العالم نمطان أساسيان للانتاج: الأول اشتراكي. والثاني رأسمالي. وبين النمطين تناقض رئيسي. وحل التناقض قد يتم بالمباراة السلمية. وقد يتم بالحصار أو بالوسائل العسكرية. ومن هذا التناقض تستفيد قوى التحرر العالمي، ومنها قوى التحرر العربي. وفي الوقت ذاته هناك تناقض أساسي بين قوى التحرر العالمي والرأسمالية العالمية. وبالتالي فإن أنظمة النمط الرأسمالي هي خصم مشترك لقوى التحرر ولأنظمة النمط الاشتراكي. وهكذا فإن أي انتصار تحرزه هذه القوى أو الأنظمة، هو انتصار للأخرى. وأية خسارة هي خسارة موازية. وبالمقابل فإن أنظمة النمط الاشتراكي هي خصم مشترك لأنظمة النمط الرأسمالي وللقوى المضادة للتحرر في العالم. وهكذا فإن أي انتصار تحرزه هذه الأنظمة أو القوى هو انتصار للأخرى. وأية خسارة هي خسارة موازية. وبين الخصمين صراع دائم. وفي الصراع تقدم وتراجع وتوازن. وأساليب الصراع تتنوع حسب المراحل، وكذلك وسائط الصراع.

وبين نمطي الانتاج الأساسيين أنماط انتقالية. الأولى إقطاعية ـ رأسمالية مختلطة مع خلاف في الترتيب، والثانية في طور الانتقال نحو الاشتراكية. الأولى تسلك طريق التطور التابع. وتقودها بنية طبقية تابعة. ومصالحها من حيث الجوهر متشابكة ومرتبطة مع مصالح الرأسمال العالمي. وسياساتها تنبع من هذه المصالح. وقواها تخدم هذه السياسات. إلا أن هذه الأنماط تخلق نقائضها. وللنقيض طريق تطوره المستقل. وبنيته الطبقية القائدة. ومصالح هذه البنية من حيث الجوهر مرتبطة بالتطور المفتوح الآفاق على الاشتراكية العلمية، كما يقود إليها الوضع الخاص في كل بلد، وكما تجدد ذاتها حسب شروط التطور.

والثانية تسير نحو الاشتراكية، وتسلك طريق التطور المستقل، وتبدل بناها الطبقية وأجهزة السلطة، وقيمها وثقافاتها، بما يتلاءم مع هذا المسار. وتعقد التحالفات، وتتبع السياسات والممارسات التي تنتقل بها من موقع إلى موقع. ولم يتهيأ لها ذلك إلا بعد صراع مسلّح طويل الأمد، مع البنى الاقطاعية ـ الرأسمالية، وأجهزتها، وقواها، وأحلافها. ومع الامبريالية التي تقدم لها كل أنواع المساعدات. إلا أن هذا الانتقال يستثير نقائضه أيضاً. فالبنى الطبقية التي تفقد امتيازاتها، لا توقف صراعها المضاد، وإن غيرت أساليب هذا الصراع وساحاته. والامبريالية العالمية التي تخسر مجالاً من مجالات استثماراتها، وموقعاً من مواقع نفوذها، وحليفاً تابعاً من حلفائها، لا تكف عن العمل لإجهاض هذا الانتقال. وتوظف في هذا الإطار كل طاقاتها، وهي طاقات كبيرة. وتساعدها في ذلك الثغرات الذاتية لقوى الانتقال. كما يساعدها أيضاً عدم التوازن بين مساعداتها لحلفائها، ومساعدات نقيضها الاشتراكي لحلفائه.

إن المثال الأحدث والأبرز هو نيكاراغوا. فقبل أن تستقر الثورة الساندينية بدأت المتاعب. ومصدرها الأساسي الحصار الاقتصادي، والمساعدات الأميركية للمعارضة. ومصدرها المكمل عدم قدرة الجبهة الساندينية على استكمال الانتصار باستيعاب كل القوى والعناصر الوطنية ـ الديموقراطية والتقدمية. وبمواصلة الإجراءات الديموقراطية والتطبيقية، التي تسمح للبناء الاشتراكي بأن يتكامل وينمو ويتجدد في ظل الرقابة الشعبية الحرة، والجهد المبدع، والتجذّر المتواصل. ونتيجة للمصدر الأول، ظلت الصدامات الدامية متواصلة. (وخصص[1] للانفاق العسكري بحدود ٣٦٪ من الموازنة، وارتفعت الديون الخارجية إلى ٧ مليارات دولار، توازي ثلاثة أضعاف الدخل القومي. وبلغت نسبة التضخم في بعض الفترات ٥٠٠٠٪) ونتيجة للمصدر الثاني بقيت قوى ماركسية وديموقراطية مع المعارضة رغم عمالة رئيسة جبهة المعارضة لأميركا. وظلت سبل كثيرة مفتوحة للترهل والإثراء والفساد. وترافق ذلك مع انكفاء الدور الاشتراكي، وهجوم الدور الأميركي. ولذلك تراجع الوزن الشعبي للجبهة الساندينية في انتخابات حرة من ٦٨٪ من الأصوات في انتخابات عام ٨٤ إلى ٤٠،٥٪ في انتخابات ١٩٩٠ .

وإذا كان القطبان الرئيسيان ثابتين كل ضمن نمط إنتاجه الخاص، فإن الثبات ليس دون تحرك. إذ يحاول كل منهما استنباط كل القدرات الكامنة ضمن هذا النمط. ولذلك فهو يعدل ويطور ويجدد، كلّما لاحت أزمة، أو كلّما اكتشف سبيلاً أفضل للتقدم. والخصائص النوعية للنمط وقواه تظل المصدر الأساسي للتفاضل. لكن الرأسمالية العالمية لا

---

١ ـ مجلة الحرية ٩٠/٣/١١

تحصر الصراع في الخصائص، لأنها خاسرة في هذا الصراع. بل تطوره إلى صراع في التراكم. والتراكم عبر قرون رصيد متجدد ومتوالد لصالح الرأسمال العالمي. ولذلك فهي تستثمر هذا التراكم لتعديل ميزان القوى في صراع الخصائص.

فبين [١] عامي ١٥٠٠ ـ ١٧٥٠ بلغت قيمة تراكمات النهب الاستعماري مليار جنيه استرليني ذهبي ـ حسب تقديرات ارنست مانديل ـ وفي حينه يعادل هذا المبلغ مجموع رأس المال الثابت في مجموع المؤسسات الصناعية في أوروبا عام ١٨٠٠ .

وبسبب الاستعمار وما نتج عنه من تقسيم دولي للعمل ونهب للثروات، ارتفع الفارق[٢] من الإنتاج المحلي بالنسبة للفرد بين الدول الغربية، وآسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية من ١٫٢ مرة عام ١٧٧٠ إلى ١٢٫٥ مرة عام ١٩٧٧ .

وارتفعت نسبة[٣] الأراضي المستعمرة:

العام	افريقيا	بولينزيا	آسيا	استراليا	اميركا اللاتينية
١٨٧٦	٪١٠٫٨	٪٥٦٫٨	٪٥١٫٥	٪١٠٠	٪٢٧٫٥
١٩٠٠	٪٩٠٫٤	٪٩٨٫٩	٪٥٦٫٦	٪١٠٠	٪٢٧٫٥
الزيادة	٪٧٩٫٦	٪٤٢٫١	٪٥٫١		

إذن. فالتراكم الرأسمالي المتواصل ليس وليد التفوق في خصائص الإنتاج الرأسمالي، وإنما هو وليد النهب الاستعماري المباشر في مرحلة، وغير المباشر في مرحلة ثانية. ولازالت هذه المرحلة مستمرة في مناطق واسعة من العالم. ولازال وطننا العربي في قلب هذه المرحلة. وهذا التراكم يعود ليثمر في اتجاهات عدة، منها زيادة أرباح الرأسمالية العالمية وتطوير إنتاجها. ومنها تشديد القبضة على مناطق العالم التي تحاول التحرر. ومنها إضعاف الخصم الاشتراكي وإرهاقه وإرباكه. وتستفيد الرأسمالية في الاتجاه الأول من قدرتها على تجديد ذاتها، ومن تفوقها الناجم عن التراكم ذاته. وتعتمد في الاتجاه الثاني على الجوهر المشترك الذي يجمعها بالقسم الأوسع من البنى الطبقية السائدة، وهو الاستغلال الطبقي ومردود التبعية. وتعتمد في الاتجاه الثالث على ركام المسار التاريخي من حروب وتسلح ونقاط انطلاق، كما تعتمد على الثغرات* الذاتية في بنية النظام الاشتراكي نفسه. وأهم

١ ـ الوحدة شباط ٨٩ ص٢٧٥

٢ ـ البلدان النامية إ.س بورتيانيكوف ص١٠

٣ ـ نفس المصدر ص٢٧

☆ ـ هذا الركام والثغرات هما اللذان أدّيا إلى الانهيارات والتقسيم بما في ذلك الاتحاد السوفياتي نفسه عام ٩١

هذه الثغرات: عدم التوازن بين قطاعي الانتاج. وتفريغ الاشتراكية من أهم شحناتها الدافعة: الديموقراطية، وتمتع الجهاز الحزبي والقيادي بالكثير من الامتيازات. وقد أضيفت إلى ذلك الأعباء الكبرى التي تحملها الاتحاد السوفياتي خاصة، لتمكين القوى المكافحة من أجل التحرر، من الوقوف في وجه المد الامبريالي.

وفي الاتجاهات الثلاثة حققت الامبريالية العالمية تقدماً كبيراً. فهي لازالت قادرة على احتواء أزماتها، ولجم قوى التقدم ضمنها، وهي مافتئت توسع من مناطق نفوذها، ومجالات استثمارها، وخاصة في العقد الأخير، مستعيدة بذلك الكثير من هذه المناطق والمجالات، التي تحولت ضدها جزئياً أو كلياً، في العقود السابقة. لكن التقدم الأكبر تحقق في بعض الأقطار الاشتراكية. إذ بينما كانت القوى الاشتراكية تحاول تطوير الاشتراكية ونظامها وقواها، من خلال تلافي الثغرات الذاتية، فإذا بالنظام الاشتراكي نفسه يسقط، وتسقط معه قواه. لقد طال الزمن كثيراً قبل استدراك الثغرات، فخسر النظام الكثير من قواه الحية. وغدا مكشوفاً أمام التقدم الامبريالي.

وعلى ضوء ذلك لم تفقد قوى الاشتراكية العلمية دورها القيادي في الدستور، وإنما فقدته في صفوف قواها الطبقية قبل ذلك بكثير. ونتائج أول انتخابات تتسم بالحرية، عكست حجم الثغرات ومفعول التراكم في آن واحد. فبعد تغيير بعض هذه القوى الاشتراكية لأسمائها، وإلغاء الدور القيادي للحزب الشيوعي دستورياً، وإجراء العديد من الإصلاحات، ومنها حرية المعارضة السياسية والنقابية والفكرية، لم يحصل إلا الاشتراكي البلغاري على الأكثرية المطلقة. أما في رومانيا فقد فازت جبهة الانقاذ بـ٨٩٪ وفي المجر لم يفز الشيوعي السابق إلا بنسبة ضئيلة جداً. وفي تشيكوسلوفاكيا بـ١٣،٦٪ وفي ألمانيا الديموقراطية بـ١٦٪ حتى أقوى الأحزاب الشيوعية الاوروبية، تأثر بهذه النتائج. ففي أيار ١٩٩٠ جرت الانتخابات الإدارية والمحلية في إيطاليا، فنال الشيوعي الايطالي ٢٤٪ من الأصوات، بعد أن كانت حصته في انتخابات ٨٥ (٣٠٪)[1].

لكن هذا الهجوم الامبريالي والتراجع الاشتراكي، سوف يخلقان نقيضيهما. فمع الهجوم والتراجع تلغى حقوق وتعود امتيازات. وبين الحقوق والامتيازات تناقض. والتناقض هو تناقض طبقي. وعن التناقض يتولد الصراع، وهو صراع طبقي أيضاً. وطرفاه طبقيان: أصحاب الحقوق بوسائل الانتاج، وعائدات تبادل السلع، والخدمات الاجتماعية،

---

١ ـ وفي نيسان ١٩٩١ فاز الشيوعي الالباني باكثرية الثلثين بانتخبات حرة، وبعد السماح بالتعددية الحزبية والحريات العامة. واحتجت المعارضة بحصول بعض التزوير، وبقصر المدة بين إطلاق الحريات والانتخابات.

وأصحاب الامتيازات التي ذهبت مع التطبيق الاشتراكي، وتعود الآن بأساليب أخرى، وأسماء أخرى. وعلى ضوء الواقع الجديد يختفي النضال ضد بيروقراطية السلطة، وامتيازات الحزب وإفقار الفلاحين، وخنق الحريات السياسية والنقابية والفكرية، ويتحول إلى نضال ضد الاستغلال الطبقي المستجد، بعد أن تم انتزاع الحريات، وإنهاء البيروقراطية والامتيازات.

وشروط هذا الصراع ليست هي ذاتها الشروط القائمة في البلدان الرأسمالية، إذ لا وجود للتراكم الناتج عن النهب الاستعماري، والبحبوحة المتولدة عن هذا التراكم. كما أن الجمهور العام قد تعود على مستوى معين من العدالة، وإن كانت منقوصة. وعلى مستوى معين من الخدمات الاجتماعية، وإن كان يصطدم ببعض الامتيازات والفساد والبيروقراطية، وأي افتقاد لهذا المستوى المعين، يستثير ردات الفعل. فصراعه من أجل التغيير، هو صراع لاستكمال المنقوص، وإزالة الظلم والفساد والامتيازات، وليس لإضاعة* ماتحقق. أما متى تعود الاشتراكية، مع شحناتها الدافعة، وقواها المتحررة من كلٍ أو جلّ الثغرات؟ فهو أمر محكوم بتطور الشروط الذاتية أولاً، وميزان القوى العالمي ثانياً.

	٤٨ – ٤٩		٥٣ – ٥٤		٥٧ – ٥٨		٦٠ – ٦١		٧٠ – ٧١	
	٪	شهر	٪	شهر	٪	شهر	٪	شهر	٪	شهر
الولايات المتحدة	-٧,٩	١١	-٨,٢	١٣	-١٢,٦	٩	-٤,٨	٩	-٨,٠	١٤
اليابان	٢٥	–	-٦,٢	٦	-٩,١	١٣	٢٠,١	–	-٥,٩	١٠
المانيا الاتحادية	٤٨,٣	–	١٢,٥	–	ركود	٨	٥,٧	–	-٥,٦	٧
انكلترا	٤,٧	–	-٢,٢	فصول	-٢,٦	٥	ركود	فصلان	-٣,٢	١١
فرنسا	ركود	١٦	-٩,٣	١٢	-٥,٠	١٠	٣,٦	–	ركود	١٦
ايطاليا	٦,١	–	٩,٥	–	ركود	١٣	٩,١	–	-١٢,٨	٥
كندا	-١٢,٣	٧	-١,٧	–	–	–	٠	–	-٣,٧	٨
السويد	٣,٨	–	٦,٤	–	ركود	١١	–	–	-٨,٨	١٠
بلجيكا	١,٦	–	٦,٠	–	-١١,٠	٢١	٤,٨	–	-٥,٥	٤
فنلندا	٥,٩	–	-٤,٠	٦	-٤,٠	٦	–	–	-٥,٦	٧

وكذلك، فإن الرأسمالية التي تنقل الأزمة من جوهر نظامها إلى جوهر النظام الخصم، وإلى قوى التحرر في العالم، ليست طليقة اليدين تماماً في معركتها هذه. فالتراكم الذي هو

☆ - بوادر هذا الرد بدأت بعد أقل من نصف عقد من الزمن. ولن يمر عقد من الزمن حتى يكون هذا الرد قد قطع شوطاً متقدماً.

مصدر القوة الأساسي، يتقلص مع كل استنفاذ لمصادر النهب الخارجي. والاستنفاذ يتلو كل انتصار للتطور المستقل، والصراع من أجل هذا التطور لا يتوقف. وهو يتزايد مع تزايد حدة الاستنزاف الامبريالي والاستغلال الطبقي. والتراكم يتقلص مع كل أزمة ذاتية. وأزمات الرأسمالية متكررة. "فهي قد أصبحت في الفترة الأخيرة تتكرر كل ٤ - ٦ سنوات. ومع كل أزمة تزداد حدة الصراعات الطبقية. ولنأت ببعض الأمثلة[1] عن هذه الأزمات.

إذن، فالانتاج الصناعي يصل إلى أرقام سالبة مذهلة في بعض الأزمات. وهذه الأزمات متجددة، وفواصلها الزمنية محدودة، ومؤشراتها لا تقتصر على مجال واحد، بل تشمل مجالات عدة. ولنستشهد بأزمة ٧٤ - ٧٥ في الدول الرأسمالية الأساسية[2]:

---

١ - الأزمات الاقتصادية المعاصرة ا.إ بلجوك - موسكو ٨١ - ترجمة - القزويني ٨٥ ص١٣٩

٢ - نفس المصدر. الجدول مستمد من عدة جداول.

الولايات المتحدة	المانيا الاتحادية	انكلترا	فرنسا	اليابان
١٤،٥-	٨،٠٠-	٦،٣-	١٤،١-	٢٠،٣-
١٧ شهراً	١٠	١٠	١٢	١٤
٪٩٠	٪٨٧	٪٩٢	٪٩١	٪٩٧،٢
١٧،٥-	١٥،١-	٤،٦-	ركود	١٨،٨-
٣١٦-	٢٨٠-	٢٠٨-	١٤٧-	٥٨،٤-
٣٦،٥-	٨٠،٠	٤،٢	١٦،٨	٤٢،٢-
٤٢،٩-	٣٢،٤-	٤٨-	٣١،٧-	٢١،٦
٠،١-	٥،٥-	٤،٨-	٠،٨	٥،٧-

حجم الإنتاج الصناعي
مدة هبوط الرقم القياسي
نصيب الفروع المشمولة بهبوط الانتاج من مجمل الصناعة
الاستثمارات الخاصة في رأس المال الثابت
التغيير في المخزون
الأرباح بعد دفع الضرائب
أسعار الأسهم
العمالة في الصناعة التحويلية

والرأسمالية تخلق نقيضها الداخلي. وبينهما صراع تناحري. فكي تزداد الأرباح لابد من تكثيف الاستغلال الطبقي في الداخل وزيادة النهب والاحتكار في الخارج. ولحل المشكلة المركزية الاقتصادية: تخفيض النفقات، يتم الهجوم الشامل ضد مواقع الكادحين، في تحديد مستوى نمو الأجرة، وتقليص النفقات الاجتماعية.. فنتيجة لتدابير "التوفير الملحّ" في الثمانينات بهدف التوازن بين المداخيل الحكومية ونفقاتها، لم تنعكس هذه التدابير تخفيضاً في عجز الموازنة، بل تقليصاً في النفقات الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة في النفقات العسكرية. ولذلك، فقد تدنت وتائر نمو النفقات على حاجات العناية الصحية والتعليم وبناء المساكن في كل البلدان الرأسمالية المتطورة[1]، والمتضررون من تكثيف الاستغلال، وتقليص الإنفاق الاجتماعي والاقتصادي، يصعّدون نضالهم. وهذا التصعيد يضعف التراكم، كما يعرّي الخصائص. ومن هذا التصعيد ونتائجه تستفيد قوى التحرر، فتعزز مواقعها. وهذا التعزيز بدوره يسهم من جديد في إضعاف التراكم وتعرية الخصائص.

١ - من بحث لمجموعة من الاقتصاديين السوفييت. ترجمة مجلة الطريق - العدد ٥ ٨٩ ص٩٧"

وتراكم الإضعاف والتعرية، يصب في مصلحة قوى التحرر.

وفي الرأسمالية تنافس بين الاحتكارات، وتنافس بين الدول. ومن هذا التنافس تستفيد قوى التحرر. لكن الاستفادة محدودة. لأن قوى التحرر هي الخصم المشترك لكافة القوى المتنافسة، احتكارات ودولاً. فالتحرر يطالها جميعاً. لأنه تحرر من استثماراتها، ومن استغلالها والتبعية لها بالدرجة الاولى. لذلك فإن قوى التحرر ملزمة بألا يكون تعاملها مع هذا التنافس لصالح هذا الطرف أو ذاك، وإنما لصالحها هي. والتجربة التاريخية تؤكد ذلك. فحلول استعمار جديد مكان استعمار قديم، وحلول دولة استعمارية مكان دولة أخرى، لم يخدما قوى التحرر، وإنما عملا على تجديد قوة الدفع في جوهر الاستعمار نفسه.

إن بنية الرأسمال الاحتكاري تتغير. وتغيرها يتم باتجاه مضاد لمصالح القوة الاستعمارية الاولى في لحظتنا التاريخية الراهنة. وهذه مساحة من الضوء يمكن استثمارها. لكن استثمارها أيضاً محدود من حيث الزمن ومن حيث الحجم. فقد تغيرت الحصص في مجموعة الخمسين بنكاً الأساسية في العالم، وفق الآتي،[1] وذلك بين عامي ٧٥ ـ ٨٦: الولايات المتحدة من ٢٣،٣٪ ـ ٩،٧٪ اليابان من ٢١،٦٪ ـ ٥٢٪ أوروبا الغربية من ٤٧،٩٪ ـ ٣٣،٧٪.

دولة اليابان هي الآن، الأقل عدوانية بسبب نتائج الحرب العالمية الثانية. ولكن إلى متى؟ وإذا كان تدخلها العسكري ضد قوى التحرر غير ممكن في لحظتنا الراهنة، فإن تدخلها المالي أمر ممكن ومؤكد. فهي مستفيدة من التطور التابع في أقطار عدة، شأن استفادة المراكز الأخرى في النظام الرأسمالي العالمي. وإذا كانت لاتغوص الآن في صراع الهوامش كما تفعل الولايات المتحدة، فإنها ستغوص بالتأكيد في صراع الجواهر بين أنظمة الاستغلال والتبعية، والأنظمة البديلة النقيضة. وهكذا. فإن تقوية الرأسمالية الأقل عدوانية الآن، هي عمل ضد مستقبل التحرر، كما هي ضد القوى الحليفة للتحرر في تلك البلدان الرأسمالية ذاتها. تماماً كما كانت تقوية الرأسمالية الأميركية، أبّان الصراع مع الدول الأكثر استعمارية، هي عمل ضد حاضر التحرر ومستقبله، وضد قوى التحرر في الولايات المتحدة نفسها.

ومن كل ذلك نخلص إلى أن الوضع العام في مرحلتنا الحالية راجح جداً ضد قوى التحرر عربياً وعالمياً، رغم أزمات الرأسمالية العالمية، وصراعاتها ضد قوى التحرر في أقطارها، ورغم التنافس بين دولها واحتكاراتها. لكن الرجحان متحول تقدماً وتراجعاً. وكل النقائض والخصائص تعمل باتجاه التراجع.

---

١ ـ من نفس البحث ص١١٠ وكذلك فقد بلغ العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة لعام ٨٧ (١٥٤) مليار دولار. مقابل فائض لليابان بحوالي ٨٧ مليار دولار. ولالمانيا الاتحادية ٤٥،٢ .

وإذا كان هذا هو الواقع المتولد عن صراع الخصائص والتراكم بين نمطي الانتاج الأساسيين في لحظتنا التاريخية، فإن مصير أنماط الانتاج الواقعة بين القطبين هو مصير مترجرج، لأنه انتقالي. والانتقال في عصرنا قد يكون باتجاه اشتراكي، وقد يكون باتجاه رأسمالي. والانتقال باتجاه رأسمالي لن يكون إلا تابعاً. فقد حافظت أقطار عدة على تطورها التابع، وعادت إلى هذا التطور أقطار أخرى بعد أن قطعت شوطاً واسعاً في طريق التطور المستقل. وبالمقابل فإن أقطاراً أخرى سلكت طريقاً مغايراً، فقطعت مسافات واسعة في الاتجاه نحو الاشتراكية، متحررة بذلك كلياً أو جزئياً من التبعية للرأسمالية العالمية، في نمط الإنتاج والاستهلاك. وفي الثقافة والسياسة والأخلاق والأحلاف. وتجارب التحولات الاقتصادية العالمية تقدم الشواهد الواقعية لهذا التحول بكلي الاتجاهين.

وخلال هذا التحول لا يتوقف الصراع. لكنه يجسد التناقض الأساسي بين قوى وعلاقات الانتاج في اتجاه، اتجاه الاستغلال والتبعية. والتناقض الأساسي بين التحرر ونقيضه في الاتجاه ذاته. والتناقض الثانوي بين أساليب ونظم وطرق ومراحل، في اتجاه آخر، اتجاه التحرر من الاستغلال والتبعية، والانتقال نحو مواقع أكثر تقدماً. والنتائج التي يولدها كل من التناقضين مختلفة تماماً. فالتناقض الأساسي يحدث التدمير في جوهر النظام الذي فقد قدرته عل التجدد والتقدم، لأنه تابع ومستغِل. والتناقض الثانوي يحدث الإغناء والتطوير لجوهر النظام المنسجم مع خط التطور والتقدم، لأنه تحرر من الاستغلال والتبعية، ولأن هذا التناقض يمد جوهر النظام بقوة دفع جديدة. وحصيلة التراكم في التدمير تغذي الاتجاه العام للتحرر. والتحرر العربي في قلب هذا الاتجاه. وحصيلة التراكم في الإغناء والتطوير، تعزز الاتجاه ذاته. وعن الحصيلتين يحدث تعديل في ميزان القوى.

وصراع المتضادات في واقعنا العربي جزء من الصراع العالمي. وفي الشروط المادية التي قاد إليها التطور، أضحى هذا الصراع يجسّد التناقض الرئيسي، لأنه صراع بين أنظمة الاستغلال والتبعية، والأنظمة البديلة، وبين النظام الطبقي العلم والنظام البديل. ونتائج هذا الصراع قد تقوي الاتجاه العام للتحرر أو الاتجاه المضاد حسب ميزان القوى. وميزان القوى متقلب. وتقلبه في هذه المرحلة قد يخدم هذا الاتجاه في مكان وذاك الاتجاه في مكان آخر، حسب الشروط الخاصة والعامة التي تحكم الصراع في هذا المكان. لكن ميزان القوى على المدى البعيد، هو بالتأكيد لصالح خط التحرر. وكل تكثيف للجهد تقوم به قوى التحرر، يختصر المسافات.

كما ان نتائج صراع المتضادات في الإطار العالمي، قد تقوّي خط التحرر في واقعنا أو الخط المضاد حسب ميزان القوى ذاته. وعندما يحسم الصراع في واقعنا لصالح خط التحرر، فإن ثقل هذا الخط وقواه، يتحول إلى عوامل قوة للاتجاه العام للتحرر عالمياً،

وبالوقت نفسه إلى عوامل ضعف للاتجاه المضاد. وفي واقعنا المشخص فإن التحرر هو المدخل المباشر للاشتراكية العلمية كما يقود إليها التطور الخاص بوضع خاص. وولوج هذا المدخل يسحب من رصيد الرأسمالية العالمية قوى، ويضيفها لرصيد الاشتراكية. وكل تحوّل قادم هو تحوّل إلى الأمام، أي باتجاه التحرر، لأن المستويات الأكثر سوءاً قد تم بلوغها. وبالتحديد مع تعميم جوهر النظام الطبقي العام.

إلا أن المرحلة الحالية أفرزت تناقضاً أساسياً آخر، بالإضافة إلى التناقض في نمط الإنتاج. وهو التناقض بين فناء البشرية أو بقائها من خلال السلاح النووي. ففي صراع الخصائص والتراكم والمواقع، يحاول كل من القطبين إحراز التفوق على الآخر. وكل تفوق يضيف رصيداً جديداً على حساب الآخر. والرصيد الجديد يؤدي إلى إضعاف مواقع وتقوية مواقع، وإلى تبدل موازٍ في الطاقات البشرية والمادية.

ونمط الإنتاج الاشتراكي هو الوحيد العادل، لأنه يستجيب لمصالح الأكثرية المطلقة من البشرية. وهذه المصالح متناقضة مع جوهر الرأسمالية، لأنه قائم على نهب الشعوب واستغلالها. وللتناقض قواه الطبقية المتصارعة. وهدف الصراع الحفاظ على الاستغلال والنهب وتطويره، أو إنهاؤه. ولقوى التناقض في الداخل حلفاء في الخارج. والحلفاء يحدثون تعديلاً في ميزان القوى الداخلي. وكي يحمي الاستغلال ذاته يلجأ إلى القوة. والقوة النووية هي الذروة. ونمط الانتاج المناقض للاستغلال لا يترك ذاته مكشوفاً. فيمتلك السلاح ذاته ويحاول التفوق. وهذا التفوق هو لمصلحة التقدم نفسه، لأنه يحمي نمط الإنتاج العادل وقواه. ولأنه أيضاً يبقي فرص الانتصار مفتوحة أمام القوى التي تناضل لإنهاء الاستغلال والنهب.

لكن انتزاع التحرر فيما بين القطبين، لا يتحقق تلقائياً نتيجة لهذا التوازن أو التفوق. فهو يخضع لشروط أخرى داخلية وخارجية. وأولوية هذه الشروط أو تلك يحددها الوضع الخاص بمنطقة الصراع. وللتحرر مضامينه وقواه وأسلحته، وهي متنوعة تنوع الخصوصيات، وفيما يخص تحررنا نحن، فإنه مختلف حسب المجال والزمان والمكان. ولكل سلاحه وقواه وأساليبه وتحالفاته. إلا أن هذا الاختلاف نسبي. فقد أوجد مسار التطور علاقة جدلية بين مقوّمات التحرر في الإطار المحلي والقومي. وأوجد مثل هذه العلاقة بين الطبقي والقومي. ومع مراعاة هذه النسبية فإن الشروط المادية لتحقيق الانتصار في هذا المجال هي غيرها في المجال الآخر. وفي هذا المكان هي غيرها في المكان الآخر. وفي مرحلة سابقة هي غيرها في مرحلة لاحقة. والنقيض الطبقي للبنى السائدة هو وحده المؤهل لاختيار الأسلحة والقوى والأساليب والتحالفات حسب المجال والزمان والمكان. وهذا الاختيار قد لا يثير مشكلة إذا كان أسلوب الصراع سلمياً. إلا أن المشكلة تنتصب بحدة عندما يحوّل الخصم الصراع

السلمي إلى صراع مسلح. أو عندما يكون انتزاع التحرر مستحيلاً دون الصراع المسلح. فعند مستوى معين من هذا الصراع قد تجد قوى التحرر ذاتها أمام ضغط مزدوج. الأول من حليف التحرر والتقدم. والثاني من عدوه. الحليف يضغط متذرعاً بوجوب إطفاء بؤر التوتر وحل النزاعات بالطرق السلمية. والعدو يعبر عن ضغطه بدعم الخصوم مالياً وعسكرياً. ويرسم الحدود التي لا يسمح بتجاوزها.

وإذا كان العدو قد مارس هذا الدعم طيلة العقود الماضية بأمواله وقواه العسكرية، أو بأموال وقوى وكلائه، فإن هذا الدعم يغدو أكثر سهولة مع التراجع المرحلي في الوزن الاشتراكي. ولذلك فإن قوى التحرر عربياً وعالمياً، سوف تجابه بهجوم أكثر شراسة[1] من قبل الامبريالية العالمية. والهجوم ليس عسكرياً ومالياً فحسب، وإنما ثقافي وسياسي واجتماعي واعلامي أيضاً. لكن هذاالهجوم ليس طليقاً تماماً. فهو مقيد بالهجوم المعاكس الذي تقوم به قوى الاشتراكية. وبانتهاج سياسة الاعتماد على الذات التي تلتزمها قوى التحرر. وبالصراع الطبقي، والتنافس بين الدول والاحتكارات، والأزمات الدورية والبنيوية، ضمن صفوف العدو الامبريالي.

والمسألة الهامة فيما يخص تحررنا نحن، هي أن جوهر تحررنا يقع ضمن الحدود التي لا يسمح بتجاوزها. فتحرير فلسطين ينسف الاستقرار في العالم. وهزيمة العدو ولو بحرب محدودة تطال الكيان الأميركي. وفتح الحدود أمام المقاومة، يقود إلى تأزيم الوضع الدولي. وحتى إنزال بحري[2] لبضعة فدائيين على شواطيء تل أبيب، يستفز العالم المتحضر، ويوقف الحوار الأميركي مع رموز التسوية المذلة. وتحرير اسكندرون يهدد الحلف الأطلسي. ودعم المقاومة من أجل حق تقرير المصير في عربستان واسكندرون، يشعل حرباً في المنطقة. وموقع المنطقة حسّاس للغاية. وكفاح الشعب الارتيري من أجل حقه المشروع في تقرير المصير، يقاومه بالسلاح أصدقاء التحرر والتقدم وخصومه، كل في مرحلة. ومعاً في مرحلة. ومحاولة حماية المقاومة من التصفية في أيلول ٧٠ تحرك الفرق العسكرية الأميركية

---

١ ـ مثال نيكارغوا تكرر في السلفادور، وإن بأسلوب مختلف. فالسلطة المغرقة في رجعيتها والمستندة إلى فرق الموت، تنكرت لكل الاتفاقات مع الثوار، ومارست الغدر مستفيدة من الدعم العسكري والمالي الأميركي. والثوار، بسبب التنكر والغدر والمساعدات، وخوفاً من الضغوط الدولية، عجّلوا في هجومهم النهائي لإسقاط السلطة، قبل ان تنضج كل شروط الإسقاط. وحدث هذا الهجوم في تشرين اول ٨٩ . ومع انهم وصلوا إلى قلب العاصمة، ووسعوا المناطق المحررة من حوالي الـ٤٠٪ إلى حوالي الـ٦٠٪ حسب التقديرات المعلنة، فإن هدف الهجوم لم يتحقق. ثم عادوا إلى المفاوضات من جديد.

٢ ـ في ايار ١٩٩٠ قامت به جبهة تحرير فلسطين. وشارك فيه ١٦ مقاتلاً.

والصهيونية. حتى سقوط سوق[1] الغرب، فهو يهدد الأمن الأميركي، لأنه يقود إلى سقوط النظام اللبناني الحليف.

ومناطق النفط هي شريان الاقتصاد العالمي. لذلك فكل ثورة تحررية فيها ممنوعة. وإذا ماااندلعت تتحرك قوى الأصلاء والوكلاء لإطفائها. فبعد القوات البريطانية جاء دور قوات نظام الأردن ثم نظام شاه إيران لإخماد الثورة في عُمان. رغم أن الأردن على حدود سورية والعراق. وايران على حدود الاتحاد السوفياتي والعراق. وبعد الـ٧٩ تكفلت قوات التدخل السريع ونظام كامب ديفيد، بتأمين الحماية. ولمنع انتصار وتوسع ثورة وطنية ـ ديموقراطية في اليمن الشمالي، يتغير خط سياسي في الجنوب لأنه يدعم هذه الثورة، ويتدفق الخبراء الأجانب، ومساعدات أنظمة النفط المالية والعسكرية. ثم يتم احتواء الثورة.

والتبعية لا تلغى دون إسقاط البنى الطبقية التابعة. وهذه لديها جيوش وأجهزة أمنية بالغة القوة. ودون تقسيمها أفقياً لا يمكن أن تصبح مع البديل. وتقسيمها غير ممكن دون مناطق حرة. ولتأمين هذه المناطق لابد من ثورة مسلحة. وإذا كانت هذه الثورة بجوار فلسطين، أو في مناطق النفط وممراتها، فهي بؤرة تهدد السلام العالمي. وبالتالي يجب إطفاؤها.

وتحقيق الوحدة جزء من ثورة تحررية. فإزالة الحدود تعني إزالة الامتيازات من خلال إزالة بناها. والنقيض الطبقي وتحالفاته هو البديل عن هذه البنى. والإزالة تؤدي إلى خلق تكتل بشري جغرافي اقتصادي عسكري متحرر من الاستغلال الطبقي ومن التبعية. وهذا بدوره يهدد المصالح التاريخية للامبريالية العالمية كما يهدد الوجود الصهيوني. وهدف على هذا المستوى لا تحققه إلا قوى متحررة. وهذه القوى لا تستلم سلطات التقرير، وتخلق الأجهزة ذات المصلحة بخط التحرر، دون ثورات مسلحة في مناطق متجاورة أو متباعدة. وهذه الثورات تهدد الأمن والاستقرار. إذن فالوحدة التي هي جزء من ثورة تحررية ممنوعة.

وانتزاع الديموقراطية بكل مقوّماتها يصطدم بالبنى السائدة، لأنه يؤدي إلى إنهاء الاستغلال الطبقي والتبعية، تماماً كما يؤدي إلى حرية العمل السياسي والنقابي والفكري، وحرية المعتقد. فالانتزاع، إذن نفي لوجود هذه البنى. وهذه لديها قواها العسكرية. ودون تمزيقها لا يمكن انتزاع جوهر الديموقراطية. وإن انتزع التمهيد لهذا الجوهر، يجري

٢ ـ هذا ما اعلنته امريكا رسمياً عندما استخدمت اسطولها خلال حرب الجبل في ايلول ٨٣ لمنع سقوط سوق الغرب على يد مقاتلي الحركة الوطنية اللبنانية. وسوق الغرب هي المدخل إلى قصر الرئاسة في بعبدا. وتكرر الموقف الاميركي نفسه في شباط ٨٤ . وفي آب ٨٩ تجدد الموقف ذاته بواسطة الأسطول الفرنسي، إثر اختراق قوات الحزب التقدمي الاشتراكي لدفاعات جبهة سوق الغرب.

الانقضاض[1] على التمهيد. ويتقدم النظام الطبقي العام بالدعم المالي أو العسكري. وتمزيق القوى العسكرية لا تستطيعه إلا قوى النقيض الطبقي وتحالفاته. وهذا لايتم بدون ثورة تحررية، لمواجهة الثورة المضادة أو لاستباقها. وإذا كانت منطقة الثورة ضمن الخطوط الحمراء، فسوف تستجر تدخلاً عسكرياً وقد يقود هذا إلى تدخل مضاد.

إذن لتحقيق كل ركن من أركان التحرر العربي لابد من ردع الثورة المضادة أو استباقها. أو لابد من الثورة الوطنية ـ الطبقية، أو القومية ـ الطبقية. وقد يستجرّ ذلك تدخلاً عسكرياً أجنبياً. والتدخل قد يقود إلى تدخل مضاد. وهنا ينتصب الرعب النووي. فالتناقض الأساسي الجديد بين فناء البشرية وبقائها، يتبلور في صيغة ردع لقوى الثورة التحررية لأن البنى الطبقية السائدة هي بنى الشرعية. وقواها العسكرية والأمنية هي قوى الشرعية والنظام. فاستخدامها إذن، يخدم الأمن والاستقرار. وهذا الاستخدام لم يتوقف، وان اختلف مداه حسب الزمان والمكان. ولمواجهة هذا الاستخدام تضطر قوى التحرر لاستخدام قواها السياسية والنقابية والعسكرية. ومع كل ارتفاع في المواجهة يتنامى وزن الصراع المسلح، ويتقلص وزن الصراع السلمي. لأن بنى الاستغلال والتبعية ترفض الاحتكام إلى قوانين هذا الصراع. ففي هذا الصراع مقتلها لأنه صراع في جوهر الديموقراطية. وبنى التمايز التابع وهذا الجوهر متضادان. ولذلك لابد من تطوير الصراع المسلح. ومن جديد يعود ردع قوى الثورة. أي قوى التحرر. فهل تستجيب هذه القوى للردع المزدوج؟.

كلا. وإلا تخلت عملياً عن الثورة الطبقية ـ القومية في حقليها: الخاص المحلي. والعام القومي. وهذا التخلي تجاوزه النضج في الوعي والمصالح والاتجاه الموحد. ففي ظل هذه الاستجابة، لا تستطيع قوى التحرر، إحداث التغيير الجذري في أية بقعة حساسة. وإن استطاعت لا تتمكن من مدها إلى الجوار. ودون هذا المد لا يمكن للتغيير أن يستمر. فالنقيضان المتجاوران لا يتعايشان دون صراع، على ساحة قومية واحدة. والتفاعل الجدلي بين مقوّمات التحرر في الإطارين المحلي والقومي يفرض عدم التعايش. وإن قبلت قوى التغيير مرحلياً، فإن قوى التمايز التابع لا تقبل. وإلا اجتاحتها عدوى التغيير. إذن لابد من الصراع، سلمياً أو عسكرياً. وكل منهما قد يستبدل بالآخر، أو يكمّل الآخر. وفي ظروف التضاد مع التحرر التي بلغها النظام الطبقي العام، فإن نظاماً وطنياً ـ ديموقراطياً واحداً، محكوم بالاختناق. وكي يتجنب ذلك لابد من الانتشار سلمياً أو عسكرياً. والنظام العام

---

١ ـ مثال الانقلاب العسكري في السودان حزيران ٨٩ . وفي ١٣ تشرين ٩٠ تلقت قوات نظام دمشق دعماً عالمياً لدخول بعبدا. لانه انهى التمرد العسكري وانقذ النظام، وقواه من خلال توحيده.

لا يقبل بالانتشار السلمي لأنه يتناقض مع مقوّمات وجوده. فيلجأ إلى السلاح، والحصار، والتفتيت، لا إلى صراع الأفكار والحوار الحر. ولا إلى صراع النماذج. فمرحلة التوحد في الاتجاه العام طبقياً وقومياً، لا تسمح له بالانتصار في هذا الصراع.

وهكذا يغدو السلاح والحصار، وسيلتيه الأساسيتين في إسقاط أو احتواء النظام الوطني - الديموقراطي. كما يصبح السلاح وفك الحصار وسيلتي النقيض الطبقي وتحالفاته، الأساسيتين أيضاً. ولكل من النقيضين المتجاورين حلفاؤه. فالنظام الطبقي العام قد استكمل بناءه. والنقيض الطبقي قد تجاوز جلّ الثغرات الذاتية. وأسلحة بنى التمايز التابع، بلورت وعياً مضاداً وفعلاً مضاداً. وميزان القوى في الإطار القومي بدأ بالتعادل أو التفوق. فكيف سيتصرف كل من القطبين عند هذا المستوى من تطور الصراع؟.

إن حليف التحرر والتقدم سوف يظل يقدم النصيحة بالتعقل، والاعتدال، حتى يتحقق التوازن أو التفوق لصالح قوى التحرر. ومع النصيحة قد يقدم المساعدات وقد يقدم الضغوط. لكن المساعدات في كل الحالات لا تتوازى مع ماتمتلكه بنى التمايز التابع، ولا مع ماتتلقاه من المركز الامبريالي والرديف الصهيوني. لماذا؟ لأنه يختلف مع قوى التحرر في تطورها الجديد، حول الكثير من مقوّمات جوهر التحرر بالذات. ولأنه أيضاً يخشى التورط في حرب مفتوحة الآفاق. لكن هذا الموقف قد يتغير بعد تحقيق التوازن أو التفوق. إذ يتحول الهدف من إطفاء البؤر خوفاً من التورط، إلى إضعاف الخصم الامبريالي. فانتزاع مناطق جديدة لصالح خط التحرر، يضعف هذا الخصم وحلفاءه، ويقوّي القطب الاشتراكي وحلفاءه. ويتم التعبير عن هذا التغيير بدعم فعّال يتناسب مع أهمية نتائج هذا التحول، لصالح قوى التحرر. كما أن التفوق ذاته يفرض على حليف التحرر والتقدم، أن يطور موقفه من قضايا الخلاف☆ حول جوهر التحرر، وأن يطوّر مواقفه أيضاً من أساليب الصراع وقواه. وهذا التطوير يتحول إلى زيادة في التفوق. والتفوق الجديد يفترض مزيداً من التطوير. والتفوق في مكان يغذي قوى التحرر في أماكن أخرى، فيضعف الخصوم المشتركين. وفي ضعف الخصوم قوة للحلفاء، ودعم للتفوق.

أما القطب الامبريالي فقد يغيّر أساليبه لكنه لن يغير أهدافه. وهذه الأهداف في وضعنا المشخص تتناقض مع جوهر التحرر. فهي تتمثل بتعميق التبعية والاقليمية وعلاقات التخلف. وتعزيز وتعميم نمط الإنتاج الرأسمالي ونمط الاستهلاك المماثل. وتكييف الديموقراطية مع مستلزمات هذه الأهداف. وتقوية العدو الصهيوني وتوسيع نفوذه في الجوار. وتحقيق التعايش والأمن المتبادل بينه وبين أنظمة التبعية. ثم تطوير عايش إلى

☆ سوف يسهم في هذا التطوير، وعي دروس الإنهيار.

اندماج. وتثمير الاندماج في عملية المواجهة مع الخصم الطبقي ـ القومي.

لكن هذه الأهداف هي ذاتها أهداف بنى التمايز التابع. وبين هذه البنى ونقيضها صراع. وبين هذه الأهداف وخط التحرر تناقض أساسي. والصراع بين النقيضين وصل إلى مرحلة تهدد هذه الأهداف وقواها. وهو في تصاعد. وتطوره يسير باتجاه التوازن في القوى أو التفوق لمصلحة قوى التحرر. فماذا على القطب الامبريالي أن يفعل؟.

إن المساعدات المالية والعسكرية والفنية والسياسية لم تتوقف. وهي تتنقل بين مكان وآخر حسب الضرورة. وتتنوع حسب الضرورة ذاتها. وشروط التدفق ترتبط بمعدل اندماج هذه البنية أو تلك بالنظام الطبقي العام. كما ترتبط بالوظيفة التي تؤديها لصالح المركز الامبريالي. لكن المشكلة الجديدة تتحدد في كون المساعدات لم تعد تكف لتفوق الحليف. وأيضاً في الوعي المضاد والحشد المضاد اللذين تولدهما هذه المساعدات. وتزداد المشكلة حدة عندما يتم اختراق الجيش أفقياً مع بعض الاستطالات. فإذ ذاك تكون وحدة النقيض الطبقي ـ القومي قد تجسدت في أحزاب ونقابات وجيوش ومناطق حرة، لا في الإطار المحلي وإنما في الإطار القومي. وعند هذا المستوى من تطور الصراع وتبلور القوى، تغدو المساعدات ذاتها عرضة للتحول إلى النقيض[1]. فهل يتم إرسال الجيوش؟ لقد تكرر الإرسال في أزمنة وأمكنة عدة. والحصيلة اختلفت بين زمان وزمان. ومكان ومكان. إلا أن تجربتي فيتنام[2] ولبنان شكلتا كارثتين حقيقيتين رغم الفارق بين التجربتين في مقاييس الحجم والزمن والخسائر. كما أن التدخل الجديد يتم في وضع مختلف جذرياً. فعام ٨٣ ـ ٨٤ كان الوطنيون اللبنانيون يقاتلون منفردين، وسط جو عربي رسمي مفعم بالحقد والتآمر. ومع ذلك أجبروا قوات الأطلسي على الرحيل. أما التدخل الجديد، فيتم في مرحلة الوحدة في الاتجاه العام، والوسائط، وساحات الصراع لقوى النقيض الطبقي وتحالفاته. إذن فالفارق كبير جداً بين الوضعين، والنتائج مختلفة جداً.

إذن هل يستسلم القطب الامبريالي لليأس؟ هل يترك قوى الصراع الطبقية ـ القومية تصنع مصيرها؟ في هذه الحالة، النتيجة معروفة. فخط التحرر هو الذي سينتصر. وفي انتصاره ضياع لكامل أهداف هذا القطب. وتعزيز لمواقع القطب النقيض وقوى التحرر العالمية. وإنهاء لوجود حليفه الصهيوني. وبعد الانتصار ستبقى آفاق التطور اللاحق

---

١ ـ في ارتيريا وفي لبنان، غنم مقاتلو الثورة الارتيرية، ومقاتلو الحركة الوطنية اللبنانية، عشرات آلاف القطع من الأسلحة الخفيفة، ومئات القطع من الأسلحة الثقيلة، من جيشي النظامين الاثيوبي واللبناني، وقواتهما الشعبية المساندة.

٢ ـ ادعى بوش أن عقدة فيتنام غرقت في رمال الصحراء. وهذا ليس صحيحاً. فنظاما هانوي وبغداد مختلفان. وحرب الشعب غير الحرب النظامية.

مفتوحة. وخصوصيات الواقع هي التي تحدد هذه الآفاق. والواقع متحرك. والخصوصيات المحلية تتحول إلى عموميات قومية. وبعضها يجد حلاً له خلال صراع المتضادات. والآخر تنضج حلّه شروط التطور. إذن هل يتدخل عسكرياً؟ نعم. وإن بأشكال مختلفة.

لكن هذا التدخل أضحى محكوماً بظروف داخلية وخارجية، وبالمستجدات في مناطق التدخل. فهو محكوم داخلياً[1] بالوضع الاقتصادي وبالرأي العام. وكلاهما لا يساعدان على التورط العسكري الواسع. فحساسية الرأي العام مفرطة تجاه الضحايا. والحروب الحديثة كثيرة الضحايا. حتى جيوش التحرير الشعبية، أضحت تستخدم كل صنوف الأسلحة الثقيلة والخفيفة، وكل وسائط التفجير، بما في ذلك تفجير الذات في أرتال العدو. والوضع الاقتصادي للدولة الأكثر عدوانية يتجه نحو التراجع. وتراجعه يسهم في تخفيف حدة التدخل. ففي أمريكا تراجع معدل النمو الاقتصادي من ٤،٧٪ بين عامي ٦٢ ـ ٦٧ إلى ١،٨٪ بين عامي ٨٠ ـ ٨٥ . وارتفعت النفقات العسكرية من ١٨٠ مليار دولار عام ٨١ إلى ٣٢٠ عام ٨٧ . وارتفع العجز في الميزانية الفيدرالية من ٣٥ مليار دولار عام ٨٠ إلى ٣٢١ عام ٨٦ . وارتفع العجز في الميزان التجاري من ٣٦ مليار دولار عام ٨٠ إلى ١٧٠ عام ٨٦ . وارتفع الدين العام من ٩١٤ مليار دولار عام ٨٠ إلى ٢١٠٠ عام ٨٦ . وسجل ميزان المدفوعات عجزاً للمرة الاولى منذ عام ١٩١٤ بمقدار ١٠٠ مليار دولار، وذلك عام ٨٦ . وارتفع هذا العجز عام ٨٧ إلى ١٥٤ مليار دولار. وبلغت نسبة البطالة عام ٨٦ (٧٪) وارتفع عدد من هم تحت خط الفقر من ٤٢ مليون نسمة عام ٧٨ إلى ٥٥ مليون نسمة عام ٨٦[2].

والعجز في ميدان الطاقة يتفاقم. وسوف يتفاقم أكثر كلّما تقدم الزمن. فقد بلغت واردات أميركا من الطاقة عام ٨٧ (٤٠) مليار دولار. وسترتفع إلى ١٤٠ في مطلع التسعينات. وبدءاً من عام ٨٩ تتجاوز الواردات نسبة ٥٠٪ من اجمالي الاستهلاك الأميركي. واحتياطاتها النفطية لم تعد كبيرة، وهي تسير نحو النضوب. فقد بلغت الاحتياطات المؤكدة ٢٥،٤ مليار برميل فقط. وتبدو ضآلة هذه الاحتياطات عندما تقارن باحتياطات الخليج. فهي في السعودية ١٧١،٥ وفي الإمارات ١٠٠ وفي الكويت ٩٢،٥ وفي العراق ٧٥ وفي إيران ٤٧،٩[3]. والطاقة عصب الاقتصاد كما هي عصب الحرب والتدخل. وهذا عامل آخر مضاد للتدخل العسكري الواسع.

---

٣ ـ توقع عجز الميزانية الاميركية عام ٩١ (٣٦٠) مليار دولار.

١ ـ مجلة الطريق ـ كانون الأول ٨٧ ـ بحث زياد رضا

٢ ـ الوحدة ـ شباط ٨٩ ص١٠٩ .

إن هذا التراجع في قوة[1] الدولة الاقتصادية، وتضاعف عدد من هم تحت خط الفقر كل عقد من الزمن، يقودان بالضرورة إلى تفاقم الصراعات الاجتماعية. فالطبقات الفقيرة هي التي تدفع تكاليف التراجع والتدخل في آن واحد. وهذه التكاليف تنعكس انخفاضاً في نمو الدخول وفي قيمتها الفعلية. كما تنعكس انخفاضاً في مستوى وشمول الخدمات الاجتماعية. والأمران معاً يضيفان إلى الاستغلال الطبقي عامل تفجير جديد. وكذلك فإن أجناس الدرجة الثانية تدفع أثماناً مضاعفة، فإلى جانب تكاليف التراجع والتدخل، تدفع ثمن التفرقة العنصرية التي تعرّي حضارة مركز التقدم! وهذه التفرقة هي التي تجعل النسبة العالية ممّن هم تحت خط الفقر، من فئات هذه الأجناس. وبالتالي فإن الثمن المضاعف يولّد رد فعل مضاعف. وتراكم التكاليف يزيد من حدة الصراع الطبقي ضد الاستغلال، وضد التدخل. وهكذا تتشابك العوامل المتعارضة مع التورط العسكري* الواسع.

والتورط الواسع محكوم خارجياً بالصراع مع قوى التحرر العالمية، وبمواقف القطب الاشتراكي في تطورها الجديد. واتجاه التغيير في قوى الصراع هو الذي يقلّص نسبة الحد من حرية التدخل أو العكس. ومستجدات الواقع العربي، أوصدت في وجهه إمكانات الاستفراد. فالنقيض الطبقي ـ القومي غدا موحد الاتجاه، وموحد القوى والوسائل والأساليب، وموحد ساحات العمل. وهذه الوحدة تحوّل التدخل إلى كارثة جديدة. وعقدة شعبية جديدة.

وهكذا فإن هذه الظروف والمستجدات، تشكل عقبات جدّية أمام التدخل العسكري وتحد من آثاره. ولذلك فإن القطب الامبريالي ملزم باللجوء إلى تنويع أساليب التدخل. فهو يوظف قدراته المالية والإعلامية والسياسية، وقدرات أنظمة الاستغلال والتبعية. وهو يحرّك حليفه الصهيوني مرة، وحلفاء الجوار مرة أخرى. وهو يستخدم قواته المباشرة تارة وقوات هذا النظام التابع أو ذاك تارة أخرى. ودون هذا التنويع سيفقد المجال الحيوي تلو الآخر. والهدف تلو الهدف. وهذا الفقدان يخلخل ميزان القوى في صراع الخصائص والتراكم والمواقع. لكن هذا التنويع ذاته، يولد وعياً إضافياً مضاداً وحشداً طبقياً ـ قومياً مضاداً. وهما معاً يخلقان تعديلاً إضافياً في ميزان القوى.

---

١ ـ شكل نمو كل أنواع المديونية في الولايات المتحدة خلال ٨٢ ـ ٨٦ أكثر من ٦٠٪ مقابل نمو الناتج الوطني بنسبة ٣٣,٣٪ فقط. مجموعة من الاقتصاديين ص١٠٩

☆ ـ قدرت نفقات امريكا في الخليج بين آب ٩٠ وآذار ٩١ بـ٤٠ مليار دولار، غطت معظمها أنظمة الخليج وألمانيا واليابان. لكن النتائج مختلفة جداً في هذا التدخل، عنها في التورط المبحوث. لأن طبيعة التورط، وساحاته، وغطاءه الدولي، وأطرافه، ومدته الزمنية، مناقضة جذرياً لما حدث في الخليج.

وماذا عن العدو الصهيوني؟ كيف يتصدّى لهذا التطور؟ وماهي آثار هذا التصدي على بنائه الداخلي؟ وعلى القوى التي يدعمها؟ وبالمقابل ماهو انعكاس هذا التطور على وجوده بالذات؟

إن العدو ليس طرفاً خارجياً في هذا الصراع. فوجوده بالذات هو ركن من أركان الخط المضاد للتحرر. وبالتالي فإن العلاقة بينه وبين مقوّمات التحرر هي علاقة نفي متبادل. ومن هذا الموقع بالذات ينطلق في تصديه لخط التحرر وقواه. فكي يصون ذاته من النفي، يعمل على نفي التحرر وقواه. وكذلك فإن العلاقة بين نظام التمايز الطبقي التابع وبين مقوّمات التحرر هي علاقة نفي متبادل. ومن هنا بالتحديد تأتي نقاط اللقاء بين العدو والنظام العام. ونقاط اللقاء تتحول في لحظات الخطر المشترك، إلى دعم متبادل.

إن الخطر المشترك في مرحلة متقدمة من صراع النقيضين، يتمثل بالإبقاء على الصراع حياً مع العدو، ريثما تنضج الشروط المادية للتحرير. وكل إنضاج لهذه الشروط يختصر المسافة على طريق التحرير. وقوى التحرر تخوض معركة الانضاج، وهي تخوض معركة التفوّق. وعندما يتحقق التعادل بين النظام الطبقي العام ونقيضه. يبدأ كيان العدو بالاهتزاز. وعندما يتحوّل التعادل إلى تفوّق، يدخل الكيان مرحلة الانهيار.

هذا المسار بالغ الوضوح بالنسبة للعدو. كما هو واضح بالنسبة للمركز الامبريالي. ولذلك فإنه لا ينتظر مصيره. وعدم الانتظار هنا مختلف. فقبل التطور الجديد في ميزان القوى، كان يقوم بالضربات الوقائية عند بداية التبلور في قوى التحرر، في أية بقعة عربية مجاورة. أما الآن فالتبلور يأخذ مداه في كل الساحة القومية: فكيف يتصرف؟.

لمعرفة ذلك لابدّ من تشخيص الشروط المادية والبشرية التي تفعل فعلها في الواقع، والتي تملي بالتالي المواقف وردود الأفعال. فقبل عام ٩٠ كانت الهجرة المعاكسة تفوق الهجرة القادمة. فبين[1] عامي ٨٠ - ٨٤ زادت الهجرة المعاكسة عن الهجرة القادمة بـ٢١،٣٤٠ شخصاً. وبين عامي ٨٥ - ٨٩ زادت بـ١٨،٥٠٠ شخصاً. إلا أن هذا الاتجاه تبدل جذرياً بدءاً من عام ٩٠ . فحسب المسؤول عن الاستيعاب، من المقدر أن يبلغ عدد اليهود السوفيات القادمين إلى فلسطين ٢٣٠ ألف نسمة[1] . ونفقات الاستيعاب تبلغ ١٠ مليارات شيكل على أقل تقدير. وعام ٩٠ هو البداية لقدوم عدة ملايين جدد.

لكن هذه الهجرة الواسعة محكومة بأمور عدة تعمل باتجاه معاكس. الأوّل هو استمرار إغلاق المنافذ كلياً أو جزئياً نحو الغرب الرأسمالي. إذ إن الإغلاق هو الذي يجعل القدوم

---

١ - الحرية ٩٠/٣/٢٥   ١ - الهدف ٩٠/٣/١٨

إلى الكيان إجبارياً. وهو الذي يجعل البقاء أو العودة إلى الاتحاد السوفييتي إجباريين أيضاً. والتجارب السابقة تؤكد أن نسبة ضئيلة جداً من المهاجرين تقصد الكيان، إذا ماكانت السبل الأخرى مفتوحة. الثاني هو تأمين المال والأرض والسكن وفرص العمل. إلا أن الوضع الاقتصادي غير ملائم لذلك. فالعجز في الميزان التجاري يرتفع عاماً بعد عام. فعام ٨٦ مثلاً ارتفع عن عام ٨٥ بنسبة ٢٨٪ بينما ارتفع عام ٨٧ عن عام ٨٦ بنسبة ٣٦٪. إذن فالعجز في تصاعد، رغم أن هذه المرحلة هي أكثر المراحل استقراراً، باستثناء نتائج غزو العدو للبنان. والبطالة تتزايد عاماً بعد عام. إذ بينما كانت نهاية الـ٨٨ (٦،٤٪) بلغت في تموز ٨٩ (٩،٧٪) حسب المكتب المركزي للاحصاء. وإذا كانت البطالة على هذا النحو قبل الهجرة الجديدة، فمن أين تأتي فرص العمل؟ وفرص العمل تحتاج إلى المال. والمساكن كذلك. والمال يعتمد على المساعدات الخارجية. والمساعدات محدودة. وزياداتها لا تكفي لمستلزمات هذه الهجرة الواسعة.

والأمر الثالث هو الاستقرار. والاستقرار يستلزم قدرة قوى القمع في الداخل على خنق كل انتفاضة، سلمية كانت أو مسلحة. كما يستلزم دوام قدرة النظام الطبقي العام على حراسة الحدود. وهذه القدرة مخترقة وهي في ذروتها، في عقد الثمانينات. ومع التبدل الجديد في ميزان القوى لصالح النقيض الطبقي وتحالفاته، تتضاءل حدة هذه القدرة. فالانتفاضة وحدها ومنذ أشهرها الاولى عطلت برامج التدريب العسكري. وجمّدت مالا يقل عن ٢٠ لواء. أي مايعادل ثلث الجيش[١] العامل. وبعد مرور سنوات ثلاث لم تتوقف، وإنما ازدادت عمقاً وشمولاً، وخبرة وتنويعاً، وتطويراً، في الأساليب. وفي ظلّ ظروف جديدة لصالح قوى التحرر، يغدو مفعول أية انتفاضة مختلفاً نوعياً.

وبضع عمليات عبر الحدود أو حولها أحدثت شرخاً في بناء الاستقرار. عملية سيناء ضد السياح[٢] الإسرائيليين، واجتياز الحدود الأردنية عدة مرات نحو الداخل رغم الحواجز والأسلاك. وهبوط طائرة[٣] شراعية في ثكنة عسكرية. وكذلك فإن عدداً محدوداً من الكيلومترات التي أبقاها الوطنيون اللبنانيون مفتوحة أمام المقاومة، أفقدت مستوطنات الشمال الأمن والاستقرار، وأجبرت العدو على تخصيص قسم كبير من جهده وماله وقواته لمنع اختراق هذه الحدود. ودحرجة[٤] باص على طريق تل أبيب - القدس، في واد عميق، جعلت العدو

---

١ - شؤون عربية - حزيران ٨٨ ص٢٠

٢ - في ٨٥/١٠/٦ ادت إلى قتل سبعة وجرح عدد آخر. واعدم بطلها وقيل انتحر.

٣ - نفذتها الجبهة الشعبية - القيادة العامة وادت حسب العدو إلى مقتل ستة وجرح سبعة.

٤ - في ٨٩/٧/٦ وادت إلى قتل ١٤ وجرح ٢٧ .

يعيش في رعب وهيجان. ويهود العالم ليسوا بحراً لا ينضب. وليسوا في تزايد. بل إنهم يتناقصون. فحسب تقديرات مجلة نوفيل أوبزرفاتور الفرنسية: يوجد في العالم عام ٨٥ (١٤) مليون يهودي من بينهم يهود "إسرائيل" وعام ٨٧ تناقص العدد إلى ١٢،٧ مليون. ومع بداية عام ٢٠٠٠ لن يتجاوز العدد الـ٨ ملايين. ولن يتجاوز الـ٦ ملايين عام ٢٠٢٠ والسبب في هذا التناقص قلة المواليد وكثرة الشيوخ وميل اليهود إلى الزواج من الديانات الأخرى.

إذن فالهجرة الواسعة الجديدة تستدعي إيجاد ظروف جديدة. وهذه الظروف لا يمكن أن تكون خارج التوسع والتهجير. لكن التوسع والتهجير يصطدمان بأنظمة الجوار وأعماقها، أي بأنظمة التمايز التابع. وهذا الاصطدام يولد نتائج عكسية. فهو يضعف تلك الأنظمة، دون أن يقطع الطريق على تنامي قوى التحرر. وبالتالي يفاقم أزمة النظام العام. لأنه يخلق وضعاً جديداً تنتزع فيه قوى التحرر حرية العمل ضد العدو. وهذه الحرية تولّد حالة ثورية جديدة، ليست في صالح النظام العام، ولا في صالح المركز والرديف. وهذه النتائج تعود بدورها لتقوّي الصراع بين أطراف الثالوث. وهذا الصراع يصب في مصلحة النقيض الطبقي وتحالفاته. بمقدار مايضعف قوى الثالوث.

إلا أن المسألة تظل قائمة، فبدون التوسع والهجرة، تستعيد الهجرة المعاكسة وتيرتها. ومع التوسع والهجرة يتزعزع الاستقرار والأمن داخل فلسطين، وعبر الحدود، وفي أقطار الجوار وأعماقها، أي في أقطار التمايز التابع. وفي الوقت ذاته يصطدم التوسع بعقبة إضافية، وهي الحاجة إلى المال. إذن لابد من زيادة المساعدات. لكن هذه الزيادة لا تفي بحاجات الاستيعاب والتوسع. والاستيعاب والتوسع يولدان مقاومات جديدة، تضاعف أعباء الهجرة، وترهق الاقتصاد[٢] المرهق أصلاً. فتتنامى الحاجة إلى مساعدات إضافية. وهذه محدودة. وهكذا تتشابك عوامل القوة والضعف الناجمة عن الهجرة الواسعة، والاقتصاد المتعب، والاستقرار المهدد، وأزمة النظام العام.

والتوسع والتهجير ينسفان عمل عقدين من الجهود المضنية لتوفير شروط التسوية السياسية. لأنهما يهدمان أسوار التعايش والأمن المتبادل والاستقرار، ويزيلان الأسس النفسية والسياسية والاقتصادية والثقافية والسلوكية التي رسّخها عمل العقدين الماضيين. والهدم والإزالة يفتحان ثغرات واسعة في جدران النظام الطبقي العام. ومن هذه الثغرات تستمد قوى التحرر، فرصاً إضافية مهمة لتحصين مواقعها، وتبديد الكثير من الأوهام، واستعادة المزيد من الوعي المفقود. وهي نتيجة متعارضة مع مصلحة العدو ذاته على المدى

---

٢ ـ النمو عام ٨٩ كان صفراً حسب المكتب المركزي للاحصاء. وتتلقى الآن قرابة ثلث المساعدات الخارجية الامريكية.

البعيد، كما هي متعارضة مع مصلحة النظام الطبقي العام، ومصلحة المركز الامبريالي.

والتوسع والتهجير يغيّران التحالفات المرحلية، ويتعاكسان مع المسار الذي أفرزه التطور. فمسار التطور يستدعي وحدة القوى المضادة للتحرر. لكن التوسع والتهجير يخلقان مخاطر جديدة في وجه واحد من هذه القوى، وهو نظام التمايز التابع. ولردع هذه المخاطر يجري الصدام مع العدو. وهذا الصدام يؤدي إلى لقاء أو تحالف مرحلي مع قوى نقيضة، هي قوى التحرر. فقوى التحرر تقاتل العدو ضمن خطها العام. وبنى الاستغلال والتبعية تقاتل العدو خوفاً على مصيرها. وفي اتجاه معاكس لخطها. وفي هذا الفاصل الزمني يلتقي خطان متعاكسان صعودا وهبوطاً، بحركة حلزونية. وهذا اللقاء المرحلي يقوّي خط التحرر لأنه ضمن اتجاهه العام، ويضعف الخط المضاد لأنه معاكس لاتجاهه العام. ومدى الإضعاف والتقوية يقرره ميزان القوى ضمن التحالف، كما يقرره وعي المراحل.

هذا هو الواقع المستجد في ظل الهجرة الواسعة[1]. فالعدو يخلق إرباكات إضافية للنظام العام، بدل أن يستبق تنامي قوى التحرر بضربات وقائية. لكن الواقع المستجد سرعان مايتبدل. فالنظام العام لا يطيل التحالف مع النقيض الطبقي وتحالفاته. هذا إن تحالف أصلاً. ورغم أن تبلور النقائض لم يكن قد نضج تماماً أعوام ٧٠ - ٧٣ - ٨٢ فإن مواقف الأنظمة تقدم بعض المؤشرات. فبين إعلان رأس النظام "كلّنا فدائيون" وبين تصفية المقاومة والحركة الوطنية الأردنية، أقلّ من عامين ونصف العام. ورغم وصول العدو إلى غربي القناة ومشارف دمشق لم يتم حتى إطلاق سراح المعتقلين. وعندما لم يقض العدو على المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية عام ٧٨ . استدعاه النظام حتى قلب العاصمة عام ٨٢ .

أما الآن وبعد أن توحّد النظام الطبقي العام في الاستغلال الطبقي والتبعية. وبعد أن توحد النقيض الطبقي وتحالفاته في الوعي والمصالح والاتجاه العام، فإن الصراع بين النقائض بات أكثر حدة. والتبلور في قوى النقائض غدا أكثر صفاءً. لذلك فإن حذر النظام العام من النقيض وتحالفاته يظل موضع الاهتمام الأول. وبالتالي فإن هذا التحالف قد يكون خاطفاً أو لا يكون. والنقيض أضحى يدرك هذه الحقيقة. فتوالي الصدمات قد أكسبه وعياً جديداً. وحدّة الصراع بين المتضادات، أوضحت عمق التناقض في المصالح والاتجاهات والتحالفات. وبلورة النقائض في قوى أضاءت السبل أمام الرؤية، وحصّنت الوعي من الانزلاق نحو مواقع الخصوم.

١- وبدون هذه الهجرة يصبح وضع العدو بائساً. فحسب تقرير رسمي صادر في كانون ثاني عام ٨٦ : نسبة اليهود للعرب بفلسطين بمجملها عام ٦٩ (٦٥٪) وفي كانون ثاني ٨٦ انخفضت إلى (٦٣٪) ومن المتوقع أن تصبح عام ٢٠٠٠ (٥٨٪) وعام ٢٠١٥ حسب الجامعة العبرية (٥٠٪).

هذا الزمن الاعتراضي الفاصل يبدأ بالتحول فور تمكن قوى النقيض الطبقي وتحالفاته من إقامة بعض المناطق الحرة في الجوار وأعماقه. فجهد العدو والنظام المحلي، يتوحد إذ ذاك للقضاء على هذه المناطق. ومع توحد وتنامي هذه المناطق، وتوحد وتنامي قواها السياسية والنقابية والعسكرية، ومع الانقسامات الأفقية في الجيوش المحلية، تفقد النظم المحلية قدرتها على السيطرة. وعند هذه النقطة من التطور، يتدخل العدو عسكرياً، بأشكال تنسجم مع الظروف المستجدة. فالواقع الجديد يعني بداية الطريق لتوفير الشروط المادية للتحرير. إذ إنه يقود إلى التطور المستقل، وممارسة جوهر الديموقراطية، وتوحيد المناطق التي يتم تحريرها. ولقطع هذا المسار يبدأ التدخل. فالصراع هو صراع من أجل المستقبل. والمستقبل في حالة العدو هو الوجود بالذات. وفي صراع الوجود يتوقف حساب الربح والخسارة. وتختفي مفاعيل الضغوط.

لكن مفاعيل جديدة تدخل ساحة الفعل، وتعمل في الاتجاه المضاد للتدخل. إنها مفاعيل الفناء والعطالة في القوى الحيّة للوجود ذاته. والفناء والعطالة هنا يمنحان فرصاً إضافية للتفوق هناك. فكل فعل في هذا الصراع، يولد رد فعل معاكس. والاجتياح والاغتيالات والغارات تخلق نقائضها. وميزان القوى الجديد يجعل النقائض فعلية. وإذا كانت تجربة عقد في لبنان، والانتفاضة في فلسطين، قد أعطتنا هذه النقائض قيمتها، فإن قوى التحرر في طورها الجديد، تضاعف هذه القيمة. ومع كل انتصار جديد تحرزه هذه القوى في الجوار وأعماقه، تتضاعف هذه القيمة. ومع التكرار يحدث التحول لصالح النقيض وتحالفاته.

عند هذا المستوى من التطور في حقل الصراع العام بين خط التحرر وقواه، والخط المضاد وقواه، تتبدل طبيعة الصراع مع العدو، من مقاومة للتدخل إلى تمهيد للتحرير. وعمق التمهيد يرتبط بمستوى التعادل. وعندما يتحول التعادل إلى تفوق، يتحول التمهيد إلى بداية للتحرير. وإذ ذاك تبدأ الشروط المادية لوجود العدو بالتآكل. فالهجرة المعاكسة تستعيد وتيرتها. والهجرة القادمة تتباطأ أو تتوقف. والتناقض بين الحاجة للانتاج والحاجة للتعبئة المسلحة، يولّد الضعف للاثنين معاً. وكل تحسين لجانب يقابله خلل في الجانب الآخر. والمساعدات التي لا تفي بمستلزمات الاقتصاد والهجرة، لا تفي بمستلزمات حرب إضافية. والحرب مديدة جداً. ومكلفة جداً. والصراع بين أنصار الجوهر الصهيوني للدولة، والجوهر الديموقراطي للدولة يتفاقم. فمظاهرة الـ ٤٠٠ ألف لم تتحرك إلا مع قوافل الضحايا. ورغم ضآلة المؤمنين فعلاً بالجوهر الديموقراطي، إلا أنهم يشكلون كوّة للخروج من المأزق. لكن الجوهر الديموقراطي مناقض للصهيونية. والدولة هي دولة الصهيونية. إذن فالصراع بين الديموقراطية والصهيونية مستمر حتى زوال دولتها. وكلّما تلقى الكيان ضربة قاسية يتكاثر الباحثون عن حل.

لكن للعدو حليفاً آخر هو المركز الامبريالي، وشريكاً في التناقض مع خط التحرر وقواه، هو نظام التمايز التابع. وهذا النظام إن فقد التفوق فهو لم يفقد القدرة. وكل تقدم تحرزه قوى التحرر، يشكل تراجعاً لقوى الثالوث. فتزداد هذه القوى توحداً. إلا أن توحدها يستفز قوى مضادة، فتندمج في الصراع. فتضاعف قوى الثالوث توحدها. ويتكرر الاستفزاز. ومع كل تكرار تنضم قوى جديدة إلى الصراع. وخلال ذلك يزداد الوعي عمقاً. والرؤية وضوحاً. والانقسام تبلوراً. والتطور الجديد يخلق إبداعاً جديداً في فنون الصراع وأدواته. فتتفاقم أزمة العدو وحليفه وشريكه. ويصبح كل مصدر قوة للثالوث أو أحد أطرافه، هدفاً لهجوم قوى التحرر. فتتسع ساحة الصراع وتتعدد أهدافه. وهذا الظرف الجديد يمنح قوى التحرر فرصاً إضافية للعمل في ساحات أوسع. ومع اتساع ساحات الصراع تتبدد طاقات الخصوم. وتبدد الطاقات يضيف انتصاراً جديداً لقوى التحرر. فكل ضعف هنا تقابله قوة هناك.

ومعركة التحرر العربي ليست معزولة عن معارك التحرر والاشتراكية في العالم. فهي تجري في حقل قومي خاص ضمن حقل عالمي عام. وكل من الحقلين يؤثر ويتأثر بالآخر. وهكذا فكل انتصار للنقيض الطبقي وتحالفاته في الحقل القومي الخاص، هو دعم لصراع قوى التحرر في الحقل العام، لانه إضعاف لخصم مشترك. وكل انتصار تحرزه قوى التحرر والاشتراكية في الحقل العام، هو دعم لنضالنا الطبقي - القومي في الحقل الخاص لانه إضعاف للخصم نفسه. وبالتفاعل بين الحقلين تتوفر فرص الرسوخ أمام الانتصارات التي تحققت. وكل انتصار يترسخ، يمهد الطريق لانتصار جديد. والانتصار هنا تقابله هزيمة هناك. فتتراكم النقائض. والتراكم يخلق التحوّل. والتحول متعاكس. فهو تقدم لخط التحرر وتراجع للخط المضاد. والوحدة في الاتجاه العام والقوى والوسائل، تعمم التقدم والتراجع. فيشمل ساحة الصراع. وهي ساحة قومية.

وخلال ذلك يفعل قانون الصراع ضمن الوحدة فعله. فلكل من النظام العام والمركز والرديف أهداف جزئية. وهذه الأهداف متناقضة، وإن كان تناقضها ثانوياً. والتناقض في هذا الوضع بالذات يولّد التآكل، لأنه يحصل ضمن اتجاه عام معاكس للتقدم. ومن هذا التآكل تستفيد قوى التحرر. فتعزز مواقعها، وتكتسب مواقع جديدة. فيزداد التفوق في ميزان القوى. وهذا التفوق يعزز الثقة بالذات لدى قوى التحرر، ويضعفها لدى الخصوم. وينمّي الشروط المادية للتحرر، ويقلّص الشروط المضادة. وهذا بدوره يتحول إلى تعديل جديد في ميزان القوى. والتعديل الجديد يقود إلى تقدم جديد للنقيض الطبقي وتحالفاته. والتقدم مفتوح الآفاق.

ملامح ضوء وسط الظلام

في ٢١/١٢/٩١ تفكك الاتحاد السوفياتي. وبذلك غاب قطب التقدم الموازي للقطب الامبريالي. وتاريخ التفكك كان نهاية مسار طويل متخم بالثغرات. ورغم هذه الثغرات فقد كانت قوى التقدم والتحرر تجد على الغالب بعض العون من ذاك القطب. وبعد الغياب تفرّدت الولايات المتحدة الأميركية بالقرار العالمي. لقد سمح لها المسار الطويل بالتفوّق. كما سمح لها الغياب بالتفرّد. لكن إلى متى؟.

إنّ تفرّدها الآن هو تفرد نسبي. كما كان تفوقها تفوّقاً نسبياً. وساحة الصراع على مستوى الكون ليست عسكرية فقط، وإنما هي اقتصادية بدرجة موازية. وفي المسافات الطويلة هي علمية وخلقية وتقنية بالدرجة الاولى. وخلال هذه المسافات يحدث التبدل، فأمريكا هي الآن أقوى قوة اقتصادية وعسكرية، لكنها تسير في طريق الانحطاط: علمياً واقتصادياً وخلقياً. واليابان والمانيا: قوتان صاعدتان اقتصادياً وعلمياً، لكنهما ضعيفتان عسكرياً ومعنوياً[1]..

فوراء المصاعب الاقتصادية: معدّل منخفض للادخار. نظام تربوي متدنٍّ. إنتاجية راكدة. انحطاط في عادات العمل. ارتفاع في الطلب على وسائل الاستهلاك. انخفاض الضرائب.

والدين الأميركي[2] الصافي: أي بعد خصم ديونها على الآخرين سيرتفع من ٣٦٨ مليار دولار عام ٨٩ إلى ٢٠٠٠ مليار عام ٢٠٠٠ . والعجز في الميزانية الأميركية - حسب منافس بوش في حزبه - بلغ ٤٠٠ مليار دولار في تشرين أول ٩١ . ونسبة الاقتصاد الأميركي من القوة الاقتصادية في العالم تراجعت من ٧٠٪ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى ١٩٪ عام ٩٢ . والدين القومي بلغ عام ٩٢ (٤٠٠٠) مليار دولار.

---

١ - اميركا والفرصة التاريخية. رتشارد نكسون - ١٩٩٢ - ت - د محمد زكريا اسماعيل ٢ - الطريق - تموز - ٩١ .

وحسب نكسون نفسه[٣]: إن الطلبة الأميركيين متخلفون عن جميع طلبة البلدان الصناعية في المواد العلمية. وأميركا الآن تتحرك باتجاه نازل نحو الأمية العلمية والتكنولوجية، ليس لأن الأميركيين فقدوا الأهلية بل لأن المعرفة التي تقدم لهم، قد تخطاها الزمن.

والميزانية الاتحادية ارتفعت من تريليون (مليون مليون) عام ٨٨ إلى ١٫٤٥ تريليون عام ٩٢ أي بزيادة ٤٥٪ في حين أنّ نمو الاقتصاد بلغ بصعوبة ١٪.

وعن المشاكل الداخلية يقول نكسون[٤]: في أميركا أكبر معدل إنفاق صحي للفرد الواحد. وفيها مع ذلك ٣٨ مليون إنسان لا يحصلون على الرعاية الصحية المناسبة لأنهم غير قادرين على الدفع. واستهلاك أميركا للمخدرات مساوٍ تقريباً لاستهلاك دول العالم مجتمعة. وفيها أعلى معدل لارتكاب الجريمة في العالم.

ورغم وضعها الاقتصادي السائر في طريق التردّي، فهي ملزمة بتقديم مساعدات سخيّة لبعض زبائنها. وأهمهم "إسرائيل" التي تلقت منذ منتصف السبعينات حتى عام ٩١ (٤٩ مليار دولار) وهي مع مصر تتلقيان ٤٠٪ من مجموع المساعدات الخارجية الأميركية. إن هذا المسار الهابط، علماً وخلقاً وإنتاجاً، يقابله مسار صاعد لقوى جديدة. فاليابان حسب نكسون، زاد نصيبها من الإنتاج الصناعي العالمي من ٢٫٥٪ عام ١٩١٣ إلى ٥٪ عام ٣٨ إلى ١٠٪ عام ٩٠ وازداد حجم إنتاجها القومي من ١/٢٠ من الاقتصاد الأميركي عام ٥٠ إلى أكثر من نصفه عام ٩١ وبلغ دخل الفرد السنوي فيها عام ٩١ (٢٥) ألف دولار. وتمتلك المصارف العشرة الأولى الكبرى في العالم. وعام ٩١ موّلت الرساميل اليابانية ثلث العجز في الميزانية الاتحادية الأميركية.

وبحسب بعض التقديرات فإن اليابان قد تسبق الولايات المتحدة في رقم الناتج الاقتصادي في أوائل القرن القادم. وقد ارتفع العجز التجاري الأميركي مع اليابان من ٤٦ مليار دولار عام ٨٥ إلى ٦٥ عام ٩٠ . وفي اليابان ٩٥٪ من الشباب يتمون دراستهم العليا، بينما لا يتجاوز هذا المعدل في أميركا ٧٥٪.

ومع أن الاقتصاد الياباني يشكو من مرضين كبيرين هما الشيخوخة البشرية التي تبلغ الآن ١١٪ وسترتفع إلى ٢٥٪ عام ٢٠٢٥ وعدم استخدام مهارات المرأة إلا جزئياً، فإن مقارنة القوى صناعياً ومالياً مطلع عام ٩٣ تظهر حركة الصعود والهبوط. فحسب إحصاءات[٥] عميد كلية الإدارة في معهد ماساشوستش للتكنولوجيا ـ بوسطن ـ كانت أميركا تملك ٦٤ مؤسسة من أصل أكبر ١٠٠ مؤسسة صناعية في العالم، مقابل ٢٦ لأوروبا و٨ لليابان عام ٧٤ . أما الآن

---

٣ ـ ص ٢٥٩ . ٤ ـ ص ٢٦٧ . ٥ ـ الكفاح العربي ٩٣/٥/١٠ .

فقد انخفضت حصة أميركا إلى ٤٢ مقابل ارتفاع حصة أوروبا لـ٣٣ واليابان لـ١٥ . وفي المصارف الكبرى انخفضت حصة أميركا من ٥٠/١٩ عام ٧٠ إلى ٥٠/٥ الآن. بينما ارتفعت حصة أوروبا من ٦ إلى ١٧ واليابان من ١١ إلى ٢٤ . وحسب مجلة نيوزويك الأميركية في ٩١/٨/٥ فقد شهد عام ٩١ تجاوز إنتاج اليابان وكتلة الين الياباني لأوّل مرة مجموع إنتاج المجموعة الأوروبية، أو كافة أقطار أميركا الشمالية.

والصين قطب يتذبذب بين الاتجاه الاشتراكي والاتجاه الرأسمالي، إلا أنه قطب صاعد. فمنذ أواسط السبعينات أخذ هذا القطب بالتراجع عن مواقع التقدم خطوة وراء خطوة، وبدأ بالتحوّل من نصير لقوى التحرر في العالم إلى محايد أو نقيض. ومع ذلك فإنه في ميزان القوى العالمي يحرز بعض التقدم. فالتنبؤات المتناثرة تشير إلى ان الإنتاج القومي سيتخطى إنتاج الولايات المتحدة خلال عقد من الزمن. وسيصبح ضعفي إنتاج اليابان. وثلاثة أضعاف ألمانيا. ويبلغ متوسط النمو الحالي ٨٪ وسيرتفع دخل الفرد من ٣٠٠ دولار إلى ٧٣٠٠ دولار. ويستهدف الحكم في الصين، بناء سوق اشتراكية، تعتمد اقتصاد السوق، وتتجنب ثغرات التطبيق السابق، بمقدار ماتتجنب مثالب النظام الرأسمالي.

إذن: فالأقطاب تتعدد اقتصادياً. وتميل نحو التفرد عسكرياً. وأمريكا التي هي قوة الصدام الأولى، تسير في طريق هابط اقتصادياً وعلمياً وخلقياً. وأمريكا هي التي تستطيع محاصرة قوى التحرر. لكن المحاصرة العسكرية تحتاج إلى قوة اقتصادية متنامية. وهنا يكمن التناقض. وهذا التناقض يتنامى عاماً بعد عام وعقداً بعد عقد. وفي ذروة هذا التناقض تبدأ القدرة على التدخل بالتآكل. والتآكل يولّد العطالة. وهذه العطالة نسبية بالتأكيد. لكنها في تصاعد. ومع كل تصاعد تتقلص القدرة على التدخل الشامل. ولذلك فهي ملزمة على التركيز. إلا أن هذا التركيز يجعل مناطق كثيرة خارج السيطرة، فتشق طريقها نحو التحرر. وهذه بدورها تتحول إلى مناطق داعمة لمناطق التركيز. والدعم يقوّي قوى التحرر ويضعف قوى التدخل. فيتنقّل الحصار، وفي تنقله تبديد للقوى. وفي التبديد إضعاف. إذاً لابدّ من التعويض. والتعويض يحتاج إلى مال وعلم وتقنية، وكلّها في تناقص. فيزداد التناقض. وكلّما ازداد، كلما انفتحت آفاق جديدة أمام قوى التحرر.

واليابان وألمانيا قوتان صاعدتان اقتصادياً، لكنهما ضعيفتان عسكرياً. وأيضاً فإن ماولّدته الحرب من عقد يخلق ضعفاً معنوياً، ولذلك فإن قدرتهما على محاصرة قوى التقدم والتحرر محدودة زمنياً، وكذلك رغبتهما في هذه المحاصرة. وتوحيد ألمانيا الشرقية مع الغربية، أضاف قيدين جديدين ضد الحصار. الأوّل يتمثل بالتناحر الاجتماعي الداخلي، وبما يفرزه هذا التناحر من آفاق مفتوحة لصالح قوى التقدم في الداخل. والثاني يتمثل بالعبء المالي الجديد الذي يستدعيه الاندماج.

هكذا تحدث مرحلة من فراغ القوة. والفراغ نسبي بالضرورة. ففي هذه المرحلة التي تستمر عقوداً بين صعود وهبوط، تتراخى قبضة القوة الهابطة فترة بعد فترة، دون أن تتحول قبضة القوة الصاعدة إلى قبضة خانقة. فالأولى تحتاج إلى المال، والثانية تحتاج إلى القوة العسكرية، وإلى تجاوز الحواجز النفسية والشعبية التي ولّدتها الحرب، وإلى تغيير القناعات من التمسك بازدهار السلم، إلى القبول بتكاليف الحرب.

في هذه المرحلة من الفراغ النسبي تستعيد بعض قوى التحرر أنفاسها، وتترعرع قوى جديدة. وكلاهما يسهمان معاً في إضعاف قوى الحصار. والصراع الضمني بين الصعود والهبوط يصبّ في الاتجاه ذاته. فهو ينفي جزءاً من القدرة على التدخل، كما يولّد جزءاً من القدرة على التحرر. وما أن تتكامل قدرة القوى الصاعدة على التدخل، حتى تكون قوى التحرر قد اكتسبت قدراً متنامياً من عناصر القوة. وهنا يكمن الضوء الأوّل.

لكنّ هذا الضوء معرّض للتبديد. فقد تتكامل القوة العسكرية مع القوة الاقتصادية، وإذ ذاك يصبح التدخل وحشياً. إلا أن هذا التكامل ظرفي على كل حال. فتمويل التدخل في الخليج كان خليجياً بالدرجة الأولى. ويابانياً ألمانياً بالدرجة الثانية. والدولتان الأخيرتان دفعتا مع الامتعاض ومع الاحتجاج الشعبي. وكلّما ارتفعت نسبة الاستقلالية، انخفضت أخطار التكامل. وكلّما تراجعت قدرة أميركا على الضغط، كلّما نمت درجة الاستقلالية. ومرحلة الصعود والهبوط تتسع لكل هذه التحوّلات. والمهم هو أن تكون البنى الذاتية لقوى التحرر والتقدم قادرة على التقاط الفرص المؤاتية خلال هذه التحولات.

وفي المركز الذي انهار أخذت نويّات القوى تستعيد تشكّلها. وإذا كان التبلور لم ينضج بعد، فإن قوة الصدمة واستنزاف الحيوية، يحتّمان البطء في هذا التبلور. لكن الأهم من البطء هو وعي عوامل الانهيار، وعوامل انسداد الآفاق. وإن كان هذا الوعي لم يتجسّم بعد، فإن ملامحه بدأت بالظهور. فتلافي الخلل الناجم عن غياب الديموقراطية، أضحى قاسماً مشتركاً. واقتران الديموقراطية بالاشتراكية أمسى الهمّ الأوّل. وفهم أسباب التخلف في قوى الإنتاج، وتلافي هذا التخلف باتا ضرورة ملحّة لأي انطلاق جديد. وفتح كل الآفاق أمام التطور المستمر لهذه القوى يعبّر عن الضرورة نفسها. وتحقيق العدالة بين العمال والفلاحين والريف والمدينة أبّان التطبيق الاشتراكي، غدا أساساً رئيسياً من أسس الوعي الطبقي الصحيح، ومن أسس التطبيق القادر على الحياة والتطور. وتحويل الصراع والهيمنة إلى تكامل أو توحّد، هو أهم درس مستخلص من تجارب القوى ذات التوجه الاشتراكي. وتغليب ماهو مشترك لقوى التحرر والتقدم في العالم، يشكّل علامة من علامات وعي المستقبل. إذ إنّ هذا التغليب هو الذي يحسم معركة الصراع مع الامبريالية العالمية لصالح التقدم. ودون وعي هذه الجذور واستلهامها في كل تنظيم جديد وتجربة جديدة، فإن كل

بناء سينهار، وكل تجربة ستفشل. ودون تطوير هذا الوعي ليستوعب كل جديد، فإن التفوّق الامبريالي سوف يظلّ يجدّد ذاته. ومع أنّ ركائز الامبريالية سائرة نحو التبدّل، ومع أن صيغها قد تتغيّر وكذلك أساليبها، فإن جوهرها سوف يظل استغلالياً. والاستغلال قد يتجوّل بين الطبقات والقارات والقطاعات[1]، وقد يكون ذا قدرة شاملة وفي الحالتين سوف يظل مقترناً بالهيمنة على القرار البشري، ومسار التطور الإنساني.

ونتائج بعض الانتخابات تشكل مصدراً آخر من مصادر الضوء النادرة وسط الظلام الكثيف. ففي انتخابات منغوليا عام ٩٢ فاز حزب الشعب الثوري (الشيوعي) بنسبة ٩٠٪ من الأصوات بعد أن كانت النسبة ٦٠٪ في انتخابات (٩٠). وهذه الانتخابات حدثت في ظل التعددية الحزبية، وتحت إشراف دولي. وقد حدث هذا الفوز رغم الوعود الأميركية بالمساعدة الاقتصادية إذا فاز التحالف الديموقراطي المضاد. نعم إن منغوليا لا تكوّن عامل تأثير يذكر على نطاق العالم، إلا أن هذا الانتصار في ظلّ البرامج المتناحرة يشكّل مؤشراً هاماً على عمق العلاقة بين الديموقراطية والعدالة ممثلة بالنظام السائر في طريق الاشتراكية.

وفي أنغولا فازت الحركة الشعبية لتحرير انغولا بأغلبية المقاعد في انتخابات ٩٢ مقابل ثلث المقاعد لحركة يونيتا المعارضة، المدعومة من أميركا وجنوبي افريقيا. وتمت الانتخابات بإشراف دولي واشتراك ١٦ حزباً في الانتخابات. وهذا المثال مهم لأنه من العالم الثالث. وفي بلد أنهكته الحرب الأهلية، بعد أن امتص الاستعمار خيراته. وبجوار أكثر الدول عنصرية. وفي ظلّ دعم مطلق من الامبريالية والعنصرية لحركة يونيتا المغرقة في الرجعية والعمالة. وفي غويانا فاز حزب اليسار على حزب اليمين في انتخابات أيلول ٩٢ بأكثرية ٥٤٪ من الأصوات مقابل ٤٦٪ . وفي ٩٢/١١ نال الحزب الشيوعي التشيكي (العمال الديموقراطي) ١٥٪ من الأصوات، فأصبح القوة الثانية بعد المنبر الديموقراطي الحاكم. وذلك رغم هول الصدمة وحداثتها، وثقل الضغط النفسي والشعبي، وقوة التدخل الامبريالي.

وفي البرتغال نال الحزب الشيوعي ١٣٪ من أصوات الناخبين عام ٩٢ رغم آثار صدمة الانهيار في الشرق. وجدّد في مؤتمره ٩٢/١٢ تمسكه بالماركسية اللينينية، وشدّد على التلازم بين الاشتراكية والديموقراطية[2].

---

١ ـ مثلاً تصدير المعلومات، مقابل تصدير الخامات الاولية. وتصدير الصناعات الدقيقة، مقابل التخصص بالصناعات الملوّثة للبيئة وذات الكثافة البشرية.

٢ ـ وفي لاتوانيا فاز حزب العمال الديمقراطي (الشيوعي) في انتخابات ٩٢/١١ بـ ٨٠ مقعداً من اصل ١٤١ بينما تراجع الائتلاف القومي الحاكم من ٩٧ مقعداً في انتخابات ٩٠ إلى ٤١ مقعداً مع حلفائه في انتخابات ٩٢ . والسبب تدهور الوضع المعيشي للسكان بعد تخلي الشيوعيين عن الحكم، رغم كل الثغرات.

وفي روسيا صوّت لخط يلتسين ٥٨٪ من أصل ٥٢٪ فقط شاركوا في التصويت. وذلك رغم امتلاكه لأجهزة السلطة والإعلام، ورغم الدعم الامبريالي المالي والسياسي، ورغم الصدمة التي مازالت تشلّ قوى الديموقراطية والاشتراكية*.

وفي طاجاكستان فاز المرشح الشيوعي بالرئاسة، فجرت ضدّه انتفاضة يمينية مسلحة مدعومة من الخارج. لكن الشيوعيين استعادوا السلطة بقوة السلاح.

وفي اوكرانيا التي هي ثاني أكبر جمهورية في الاتحاد السوفياتي السابق، تمكن الحزب الشيوعي من الفوز بالسلطة.

وفي نيكاراغوا عادت الجبهة الساندينية للاشتراك بالسلطة، لسببين: الأوّل، لأنها ظلّت في قمة السلطة العسكرية، وبذلك فوّتت الفرصة على عملاء أميركا كي يغدروا ويستأثروا بمواقع القوة. والثاني لأن جبهة الخصوم قد تمزقت، فعادت الرئيسة المنتخبة للإئتلاف مع الجبهة الساندينية، فشكلتا معاً الأكثرية النيابية. ولكن هل تستفيد هذه الجبهة من أخطاء الماضي، فتعود للسلطة في الانتخابات القادمة وقد استعادت تجذرها بالأرض؟ وهل تؤهلها بنيتها الجديدة لتطوير مسارها السابق نحو المزيد من التجذّر؟ إن الإجابة الموجبة، هي التي تعيد لها مواقعها الأولى في قلب قوى التحرر، والتي تمكنها من اكتساب مواقع جديدة في هذا القلب.

وفي السلفادور تم التوقيع رسمياً على اتفاقية السلام بين جبهة فاراباندي مارتي وبين السلطة وذلك في كانون الثاني ٩٢ وقد تمثل جوهر الاتفاقية بالآتي: تطهير الجيش من العناصر المتورطة في انتهاك حقوق الانسان. وإجراء إصلاحات في القوات المسلحة والشرطة. وإعادة النظر بالقوانين التي تحظّر على اليسار العمل السياسي الشرعي. وتقرير المستقبل من خلال النضال السلمي الديموقراطي. وقد احتفظ الثوّار بمناطق نفوذهم ضماناً لتحقيق تلك الإصلاحات. وهكذا فإن غياب ركيزة التقدم لم يستطع أن يصادر كل إنجازات الثوّار، وإن كان الوضع الدولي الجديد قد فرض عليهم قبول نصف انتصار. فقد احتفظ الثوّار بنتائج حيّز من الانتصار بسبب استقلالهم الذاتي، وقوة وضعهم الشعبي والعسكري. وبالمقابل فإنهم لم يتمكنوا من تغيير النظام جذرياً بسبب قوة الدعم الأميركي خاصة والرجعي عامة، وبسبب تبدل الوضع الدولي لصالح الامبريالية العالمية وحلفائها. والنظام لم يسقط نهائياً لهذين السببين، إلا أنه أجبر على تقديم تنازلات هامة بسبب استقلالية الثوار وقوتهم الذاتية. ويظل المستقبل مرهوناً بالمستجدات التي تخدم أحد طرفي التناقض.

والطابع التقدمي العام لازال مسيطراً في بعض الأقطار. لكن هذا الطابع مهدّد بخطرين. الأوّل خطر خارجي ويتمثل بالضغط والحصار، وبغزو نمط الانتاج ونمط

الاستهلاك، وبالتحريض ودعم العملاء. والثاني بنيوي ويتمثل بتنامي شرائح طبقية ذات ميول رأسمالية وبإقامة تناقض مصطنع بين الديموقراطية بمضمونها السياسي، والاشتراكية بمضمونها الاجتماعي. والخطران جديّان ومتناميان. فالبنية الجديدة ترفض الإستجابة لمقوّمات الديموقراطية. وهذا الرفض ينمّي التكلّس والركود، ويصارع ضد بقايا الحيوية والطاقة. والمناخ الدولي الراهن يوفر فرص الانتعاش للخلل البنيوي الجديد. وهذا الانتعاش يزيد من قوة الميول الرأسمالية، دون أن يشذّب البنية من نوازع الصدام مع المضمون السياسي للديموقراطية. فيزداد الخلل البنيوي تعاظماً. وتعاظم الخلل يفتح المزيد من الثغرات أمام الهجوم الرأسمالي. ومع التكرار يحدث التحوّل التدريجي أو المفاجيء من نمط في الإنتاج والاستهلاك إلى نمط نقيض، ومن موقع للتقدم إلى موقع نقيض.

إن المستقبل هنا مرهون بعاملين اثنين: الأوّل هو ميزان القوى الداخلي بين قوى التدمير الذاتي وقوى التطوير والتقدم. والثاني هو المدى الزمني الذي ستحتفظ فيه قوى الامبريالية بالتفوّق والقدرة على الهجوم على النطاق العالمي. إنَّ صراع المراكز الامبريالية سوف يقلص هذا المدى، أمّا تكاملها فسوف يطيل هذا المدى. ولعلّ مرحلة فراغ القوة النسبي أبّان الصعود والهبوط، هي فرصة التاريخ لردم الخلل وتجديد وتطوير مسار التقدم. وهذه المرحلة ذاتها هي الفرصة الكبرى التي يمنحها التاريخ الراهن لقوى التحرر في العالم كي تستعيد عوامل القوة وتباشر الاندفاع.

وإنجازات المؤتمر الوطني الافريقي تشكل علامة ضوء أخرى. فأهميتها أنها لازالت تنتزع رغم غياب الحليف الأقوى لقوى التحرر. ويعود ذلك إلى القوة الذاتية ومدى الاستقلالية قبل أي شيء آخر. فعلى المستوى الشعبي كما على مستوى الصراع المسلح حقق هذا المؤتمر إنجازات ضخمة. وسجل انتصارات فائقة الاهمية. ولذلك فقد اضطر الحكم في جنوبي افريقيا إلى الدخول في مفاوضات شاقة انتهت بتسليمه بمعظم عناصر المساواة في الحقوق. ورغم أن مناورات الحكم ومراوغاته حكمت مسار المفاوضات ومرحلة الصراع ولازالت تحكمهما حتى الآن، فإن ماتم انتزاعه يؤمّن قاعدة انطلاق صلبة نحو التحرر من العنصرية والرجعية في آن واحد، رغم أن ماانتزع لا يتوازى مع حجم الانتصارات والتضحيات. وربما يعود ذلك إلى ميزان القوى الخارجي، فحلفاء العنصرية والرجعية هم الآن في ذروة التفوق. وحلفاء التحرر والتقدم هم الآن قوى متناثرة متآكلة تصارع من أجل البقاء.

إلا أن قيمة هذا الانتزاع تكمن بأهمية جنوبي افريقيا: جغرافياً واقتصادياً وبشرياً وعسكرياً. كما تكمن بشراسة وغطرسة الحكم والقوى التي يستند إليها، وتكمن أخيراً في الدور الذي سيلعبه هذا الانتزاع ومابنجم عنه، في إطار حركة التحرر العالمي، وخاصة في المحيط.

وفي تركيا، يشكل نمو القوة الذي يحرزه حزب العمال الكردستاني مؤشراً مهماً لصالح قوى التقدم والتحرر. إذ إنّ هذا الحزب يحمل في بنيته الطبقية وخطه السياسي كل مقومات ذلك المؤشر. كما أن انسجامه مع الحزب الشيوعي التركي من جهة ومع قوى التقدم في الخارج من جهة أخرى، يشكل ضمانة مزدوجة للمستقبل. وأهمية أي انتصار تحرزه قوى التقدم في تركيا، تكمن في الدور الرجعي الذي تقوم به تركيا في إطار التحالف الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي. فكل انتصار يضعف هذا الدور. وفي هذا الإضعاف دعم لقوى التقدم والتحرر في المحيط، وخاصة في المحيط العربي.

لكن مأساة ذلك الحزب تكمن في مرحلة النمو. فهي قد تمّت في زمن مضاد للتقدم في مناطق الجوار. ومن هنا يأتي الحصار. فقواعد هذا الحزب في شمالي العراق هوجمت بالسلاح من قبل القوى الكردية الفاعلة هناك. أوّلاً لأن هذه القوى تمثل الرجعية الطبقية. وبالتالي فهي متناقضة معه تكويناً طبقياً وخطاً سياسياً وحلفاً مستقبلياً. وثانياً لأن مناطق الحكم الذاتي في الشمال محكومة بالتعاون مع تركيا كي تصلها المساعدات الدولية. وإذا كان هذا الهجوم قد حدث على أيدي قوى كردية مطلع عام ٩٣ ، فإن نظام بغداد قد سمح سابقاً، وقبل حرب الخليج الثانية، للقوات التركية، بالتوغل قرابة العشرين كيلو متراً داخل الحدود العراقية للقضاء على قواعد هذا الحزب. وأما نافذة سورية ولبنان فهي خاضعة للمقايضة بين النظامين الحاكمين في سورية وتركيا. فقد كان لهذا الحزب معسكر في لبنان ولكنه أغلق عام ٩٣ في إطار المقايضة على لجم الخصوم. وحدّد نشاطه في سورية في الإطار ذاته.

إن مأساة قوى التقدم في تركيا هي ذاتها مأساة القوى الشبيهة. إذ إنها وليدة عصر الحصار. وأينما اخترق هذا العصر تراجعت المأساة، واينما تحصّن تنامى ثقلها. وفي هذا الشاهد كما في كل شاهد آخر درس بليغ. ويتمثل هذا الدرس بقوة الدعم المتبادل بين قوى التقدم مهما ساد ساحاتها من صراعات ثانوية. وبقوة الدعم المتبادل بين القوى المضادة مهما ساد ساحاتها من صراعات مماثلة.

وفي وطننا العربي: لقد أسهمت عائدات النفط جذرياً في تأمين القوة والثبات في السلطة للأنظمة الطبقية الجديدة. إذ تمكنت هذه الأنظمة من بناء طبقات متماسكة نسبياً، رغم صراع المصالح بين شرائح تلك الطبقات. ومع بناء هذه الطبقات تحوّلت هذه الأنظمة من الاستناد إلى الفرد والأسرة والقبيلة والدين والمذهب والمنطقة، إلى تمثيل طبقة يندمج في بنيتها السياسي والطبقي والعسكري وقوى علاقات التخلف. وقد دعّمت مرحلة المد الامبريالي والتراجع التقدمي عالمياً، مسار الوصول إلى هذه الذرى والثبات فيها. كما دعّمت هذا المسار مرحلة التقارب في التمايز الطبقي، وما ينبثق عن هذا التقارب من توازٍ في السياسات والممارسات رغم صراعات المصالح.

والآن وبعد هذا الثبات النسبي خلال عقدين من الزمن، أخذت ملامح مضادة بالبزوغ:

١ - بداية الشحوب في خزانات الإمداد. وهذا الشحوب يقلّص القدرة على التطوير المستمر لقوى القمع. وفي الوقت نفسه يعرّض الشرائح الدنيا منها للفاقة المتزايدة. فيخف حماسها المضاد لقوى التحرر، وتميل تدريجياً نحو التعاطف مع هذه القوى، لأنها تمثّل أمل المستقبل. ومع كل خطوة في هذا الاتجاه تتعامى عيون السلطة أكثر فأكثر، وتتراخى قبضتها. وإذ ذاك تنفتح بعض الثقوب للنفاذ منها. واتساع الثقوب يفتح فرصاً جديدة، فيتنامى الانخراط في نضال التحرر. وهكذا يحدث الحتّ من جهة، والتنامي من جهة مقابلة. وأخطاء الماضي كثيرة، ودروسه غنية. والقوى الجديدة، والقوى التي جدّدت ذاتها، تستوعبان الأخطاء بهدف التجاوز، وتستلهمان الدروس بهدف الإغناء.

٢ - اتساع الشروخ في التضامن السياسي - الطبقي - العسكري تجاه الشعب، ويزداد هذا الاتساع بسبب صراع المصالح بين الأنظمة. ومع كل شح في الموارد يتسع الصراع، كما يتسع مع تنامي الخوف من الجوار. سواء أكان مصدر الخوف نموذجاً سياسياً نقيضاً أو مختلفاً، أو كان قوة عسكرية متنامية، أو مطامح في الحدود والمياه والنفط.. ويلعب في توسيع هذه الشروخ أيضاً مدى الارتهان للخارج، وصراع المصالح بين محاور هذا الخارج. ومع أن وزارات الداخلية وأجهزة الأمن لازالت تنسق، إلاّ أن هذا التنسيق لم يعد شديد الاحكام إلاّ بالنسبة للقوى التي تتناقض جذرياً مع كل القواسم المشتركة لهذه الأنظمة. وفي وضع كهذا لم يتراخ التنسيق يوماً، حتى في فترات الصراع المسلح بين تلك الأنظمة.

إن هذه الشروخ هي التي تتيح بعض الفرص لقوى التقدم، كي تتجنب الاختناق، ومع كل توسع في تلك الشروخ تزداد هذه الفرص. ومع كل زيادة تنمو قوى التحرر والتقدم. وفي مرحلة من التقدم تتمكن من الحوار الحر والتنسيق والتوّحد. وإذ ذاك تضع أقدامها على أرض صلبة. وتوسع هذه الأرض يعدّد قواعد الانطلاق. وتنكسر حدّة الاحتكار. فالساحات ملك للمتناقضات. وعليها يدور الصراع.

٣ - خروج بعض قوى التحرر من تلك المرحلة مجرّحة لكنها ليست مسحوقة. وأمثلتها كثيرة: أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية - بعض فصائل الثورة الفلسطينية - جبهات وحركات التحرير في عُمان والبحرين واليمن. أحزاب ديمقراطية وماركسية عديدة في السجون أو في المعارضة وأهمها في السودان وسورية ومصر والمغرب وتونس. وإذا كانت سطوة الأنظمة في مرحلة النفط لم تؤد إلى السحق النهائي لتلك القوى، فإن مرحلة الانهاك وضآلةالطاقة لن تكون قادرة على ذلك. وعدم القدرة هذا يصبّ في صالح قوى التقدم. والاتجاهان متعاكسان فكل ضعف في القدرة يوسّع فرص التنفّس والتحرك. وهذه الفرص بذاتها تزيد من ضعف القدرة.

٤ ـ بزوغ قوى جديدة بوعي جديد، يجمع بين الطبقي والقومي جمعاً جدلياً. وبهذا الجمع يستوعب كل خصوصيات الواقع، وضرورات تغيير هذا الواقع. وأيضاً تحوّل قوى ذات جذور في الأرض إلى مواقع أكثر علمية وتقدماً. وأهم هذه القوى بشقيها في سورية وتونس ومصر. ولهذه القوى الموقع الأهم في المستقبل. فبعضها قد استخلص كل الدروس من التجارب المرّة. وهذه الدروس تغني المستقبل ولاتضعفه. وبعضها الآخر بريء من الارتباط بمراكز التجميد في السابق، ومن كل الأخطاء التي ارتكبت بسبب هذا الارتباط، وهو لم يشارك في السلطات وجبهاتها. لكن فاعلية هذه القوى بشقيها لم تصبح بعد كبيرة التأثير. لتعددها على المستويين القطري والقومي من جهة، ولشراسة الأنظمة في قمعها من جهة ثانية.

٥ ـ انتقال ثقل العمل الفلسطيني المقاوم للداخل. وفي هذا الإطار تبرز الانجازات العملاقة للانتفاضة، وقدرتها على الديمومة والتجدد. وهذه الانجازات تتراكم وتتنوّع، رغم مفاوضات التصفية الثنائية والمتعددة، ورغم الحصار المالي والتآمر الحثيث من مقبل الأنظمة ذات المصلحة بالتصفية. ورغم شراسة وقوة العدو. لكن الإنتفاضة مهدّدة بحوار السلاح في الداخل. وبإقفال كل الحدود المحيطة بفلسطين من الداخل والخارج. والأمران معاً يسدّان آفاق التصميم والتطوير، ويعرضان قواها الذاتية للتآكل، رغم كل ما في هذه القوى من طاقات خلاّقة. وهكذا يغدو أمل الانتصار في هذه الجولة من الصراع مرهوناً بقلب التهديد المزدوج إلى نقيضه. وهذا بدوره مرتبط بنمو قدرات قوى التحرر، مقابل تضاؤل قدرات القوى المضادة، والتاريخ لايكفّ عن الحركة.

٦ ـ تسليم بعض الأنظمة بهوامش واسعة من الديمقراطية، كما هو الحال الآن في الأردن وتونس والمغرب، وكالتطور الجديد الذي حصل في اليمن. وصمود الديمقراطية المنتزعة وتطويرها ولو كانت مثلومة بالطائفية كما هو الواقع في لبنان. أما في مصر فالتياران الماركسي والديني محظوران رسمياً، وقانون الطوارىء مدّد لثلاث سنوات اضافية. ومع هذا القانون ينتفي مضمون الديمقراطية تماماً. وينتفي هذا المضمون في أيّ قطر يطبق ذلك القانون. وإذا كانت ضحايا هذا القانون قد تضاعفت مئات المرات خلال مرحلة النفط، فإن ذلك لايلغي الجوهر المضاد للديمقراطية في ذلك القانون، عندما كانت ضحاياه محدودة.

لكن التسليم والصمود يظلان في مأزق. فالقوى الطبقية المانحة أو اليائسة من استرداد ما تم انتزاعه، تحاول على الدوام وضع سقف محدّد لهذه الديمقراطية. فالملكية لاتمس، ومضمون الدستور هو الحكم. والطائفية ضمانة التوازن. لكن الملكية والدستور يختزنان مضامين القهر الاستعماري والطبقي، خاصة عندما يستندان إلى مرجع ديني. والطائفية

بمحتواها السياسي نقيض لجوهر الديمقراطية. ونضال التغيير يستهدف حكماً تلك المضامين وهذا المحتوى.

وعندما تكون قوى التقدم قادرة على إحداث هذا التغيير فكيف سيكون الرد؟ إن قوى الحكم قد استخدمت في السابق وسوف تستخدم في المستقبل قواها العسكرية والأمنية لمنع هذا التغيير.وقد استعان بعضها في السابق وسوف يستعين بالمستقبل بقوى أجنبية للهدف ذاته. وإذ ذاك سوف تكون المواجهة بين قوى الديمقراطية والتقدم في الداخل، مدعومة بقوى التحرر في الخارج، وبين أجهزة الحكم في الداخل مدعومة بالقوى المضادة للتحرر في الخارج، وتبعاً لموازين القوى تكون النتائج.

والقضايا ذات البعد القومي هي محور آخر من محاور الصراع. ومختبر اضافي للديمقراطية الممنوحة والمنتزعة. وهذه القضايا هي بالضرورة ذات بعد تناحري بين قوى الاستغلال والتبعية والتصفية، وقوى التغيير. وعندما تصل واحدة من هذه القضايا إلى مرحلة الحسم، فهل تسمح السلطة للسلاح الديمقراطي بأن يأخذ مداه؟ وماذا سيكون الرد إذا استقطبت قوى التحرر الأكثرية المطلقة؟ هل تقبل الانحناء أمام هذه الأكثرية أم يكون سلاح العنف هو الحكم؟ إنّ النتائج والخيارات سوف تظل محكومة بميزان القوى في جانبي الصراع، وفي حلفاء كل من الجانبين. وهذا الميزان متغير بالضرورة.

٧ - وفيما يخص الديمقراطية المنتزعة حصراً، فإن تهديدها الأكبر سوف يبقى على الدوام من الخارج، لأن القوى التي تنتزعها هي الأقوى، وممارسة الديمقراطية تمدّها بقوة إضافية. وكل إضافة في هذا الاتجاه، إضعاف للاتجاه المقابل. وهذا التهديد قد يكون تخريباً ذاتياً، وقد يكون قمعياً. والشكلان معاً سيظلان قائمين إلى أن تنتزع الديمقراطية في الجوار. فيتحول الخصم إلى نصير. فتراكم القوى وتراكمها يتحوّل إلى دعم للقوى الديمقراطية في مكان آخر.

والتهديد من الخارج برز في كل حدث كبير. ومع التهديد تمّ السحق، أو تحويل الانتصار إلى نقيضه أو مصادرة القرار، والقوى التي استعصت على السحق أو المصادرة لازالت مدمّاة، تخوض معارك فك الحصار، وتأمين ديمومة الحياة. ولذلك فهي تحاول على الدوام أن تصوغ برامجها وفقاً للواقع المفروض، وهذه البرامج تتعارض حتى التناقض مع تكوينها الطبقي وخطها السياسي الأساسي.

لكن الديمقراطية تظلّ تمدّها بعض الطاقة. وهذه الطاقة هي التي حررت القسم الأعظم من الأرض، وهي التي أبقت على المقاومة مشتعلة حتى الآن، ورغم صمت الحدود في كل مكان، فإن المقاومة لم تتوقف. وبينها وبين انتفاضة الداخل تكامل. وهما معاً تكوّنان أسطع نقاط الضوء في واقعنا الراهن.

وهنا يتجلى فارق آخر بين القوى التي تنتزع الديمقراطية والقوى التي تمنحها. فالأولى تمارس المقاومة وتلزم الدولة بتبنيها والتكيّف معها. والثانية لاتستيطع مقاومة العدو إلاّ تسللاً. لكن هذا الفارق يتحوّل إلى فارق نسبي عندما يصطدم بالخارج. فإسقاط اتفاق ١٧ أيار ٨٣ الذي عقدته السلطة الطبقية مع العدو الصهيوني، قد تمّ من خلال انتصاري القوى الوطنية في الجبل وبيروت. هنا تلاقت المصلحتان: مصلحة الداخل الوطني. ومصلحة الخارج المؤثّر، فسورية كانت معنية بإسقاطه لأنه يمسّ أمنها. والاتحاد السوفياتي معني بالإسقاط لأنه يقوّي مواقعه على حساب مواقع أمريكا و"اسرائيل". وهذان الموقفان تحوّلا إلى دعم غير محدود.

لكن هذين الموقفين تحوّلا إلى النقيض في مفاوضات التصفية. ولذلك ساد الارتباك والتناقض مواقف قوى الداخل الوطني. فقد طرحت هذه القوى في البدء بديلاً ثورياً وهو فتح الحدود أمام المقاومة من الناقورة إلى الجولان إلى العقبة إلى سيناء. ثم وافقت على مشاركة لبنان في المفاوضات على أساس القرار ٤٢٥ ، وعلى ألاّ تعقد أية اتفاقية بين لبنان والعدو، خارج اتفاقية الهدنة. ولكن كيف سيكون وضع هذه القوى فيما إذا عقدت اتفاقيات سلام بين العدو والأنظمة العربية المعنية بالتسوية؟ إن التمثّل بهذه الأنظمة يمحو كل انتصار سابق. فكل انتصار هو خطوة على طريق طويل. أما الصلح والاعتراف فهما طريق مضاد كامل، والأجيال القادمة هي التي ستدفع ثمن هذا المآل. وسوف تلعن بالتالي كل من سار على هذا الدرب حتى النهاية، وفي القضايا التي تصادر المستقبل لاتنفع الأعذار. فمن المقبول أن يظل الصراع حياً دون أن يتحقق التحرير. لكن المرفوض قطعياً هو أن يتحول الصراع إلى صلح واعتراف وتعايش.

إن المفاوضات بذاتها تقطع نصف الطريق نحو مصادرة المستقبل، لأنها ليست مفاوضات إجلاء للهجرة والاستيطان، ليست مفاوضات تفكيك لمرتكزات الدولة. فمثل هذه المفاوضات لاتتم إلاّ بعد تحرير القسم الأكبر من الأرض، إلاّ بعد الهزيمة النهائية لجيش الدولة، وإذ ذاك يصبح التفاوض مدخلاً لإقامة دولة بديلة، دولة نقيضة، وبما أن الشروط المادية الراهنة لاتوفر تحقيق هذا المدخل، فإن المفاوضات في ظلّها تتناقض تناحرياً مع التحرير والحق والعدل، ومع المستقبل. وعندما يستكمل هذا التناقض باتفاقيات صلح واعتراف وتعايش وتكامل، فإن نسف كل الجسور مع المستقبل يكون قد تحقق.

٨ ـ اصطدام المد الديني المتنامي بالأنظمة التي غذته، وهذا الاصطدام يقلّص عوامل القوة في جانبي الصراع، وكل تقليص هنا يزيل عقبة من العقبات المشادة في وجه الديمقراطية والتقدم. ففي مرحلة النفط، ومع تعميم الخطوات الهادفة لسحق قوى التقدم، توسعّت السلطات في تنويع الوسائل التي تخدم معركتها. ومن هذه الوسائل قوى الدين

السياسي. ومن أموال الشعب مُنحت الرواتب وقُدّمت المساعدات وبُنيت الجوامع والمدارس والكليات الدينية. ومقابل كل تضييق على قوى التقدم فُتحت مجالات إضافية أمام قوى الدين السياسي. ومع بلوغ هذه القوى درجة من النمو، بدأ قانون الفراغ وملء الفراغ يفعل فعله، وأخذت قوة الوزن تبحث عن دور. والأمران معاً ترافقا مع مرحلة الإفساد والإفقار والتنامي المذهل في التمايز الطبقي، وفي هذه المرحلة أصبحت الفروق نسبية بين نظام ونظام آخر. وإذ ذاك كان لابدّ من الصدام.

فالسلطات تحاول إبطال مفعول قانون الفراغ، وتقليص قوة الوزن. وقوى الدين السياسي تحاول استثمارهما. وبما أنهما معاً لايحتكمان فعلياً للديمقراطية، فإن الصراع المسلح هو الوسيلة. وهذه الوسيلة لاتكاد تخفت في قطر حتى تعنف في أقطار. والنماذج التي تقدمها سلطات الدين السياسي تشكل مصدراً للرعب والخوف على المستقبل، تماماً كالنماذج التي أقامتها سلطات الاستغلال والاستبداد والتبعية. لكنّ هذا الخوف على المستقبل يولّد وعياً مضاداً لكل استخدام للدين استخداماً سياسياً. وهذا الوعي المضاد يوفر فرصة إضافية لقوى التقدم، تضاف إلى فرصة انشغال الخصمين بصراعهما المسلح.

لكن هذا الصراع المسلّح لايضعف فقط قوة الخصمين، وإنما يدّمر طاقات بشرية واقتصادية أيضاً، وهذه الطاقات هي جزء من رصيد الوطن حاضراً ومستقبلاً. ولو كان الصراع ديمقراطياً لحصل الإغناء بدل التدمير. وإذا كانت قوى الدين السياسي تتحمل مسؤولية استغلال الدين أولاً، واستعمال العنف ثانياً. فإن السلطات الطبقية تتحمل ثلاث مسؤوليات أيضاً. فهي التي وفرّت لتلك القوى فرص النمو. وهي التي تقيم نظاماً سياسياً - اجتماعياً معادٍ للعدل والمساواة والتقدم، وهي التي تستخدم وسائل العنف بشكل وحشي ضد المعارضين، حتى ولو كانت المعارضة سلمية.

وهذا الصراع المسلّح يفتت الوحدة الوطنية، ويؤدي بالتالي إلى ضمور القوة في الصراعات القومية والعالمية. والصراع ذاته يميّع التبلور الحقيقي لقوى الصراع. فالتبلور الحقيقي: طبقي - وطني، وطبقي - قومي - وطبقي - انساني. وثمار هذا التبلور صراع بين قوى متضادة، يؤدي إلى تطور وتقدم جديدين. وهكذا يغدو على قوى الديمقراطية والتقدم استثمار الصراع بين السلطات وقوى الدين السياسي لبناء قواها الذاتية. ثم تثمير هذا البناء للعودة بالصراع إلى مجراه الطبيعي. وإذ ذاك يفتح من جديد باب التقدم والتطور.

٩ - تنامي حركات حقوق الانسان، وهذه الحركات تتوالد في المجالين العام القومي، والخاص المحلي، وفي توالدها هذا تواجه تمعاً وحصاراً مختلف الدرجات بين موقع وموقع. ومع ذلك تظل تتوالد. ونشاطها في عامي ٩٢ و٩٣ لم يشهد له التاريخ العربي مثيلاً، والأهمية الأولى لهذا النشاط تكمن في تعرية التعارض المصطنع بين الحقوق

الاجتماعية للفرد والشعب، والحقوق السياسية لهما، فوراء هذا التعارض يختفي القمع. كما يختفي السلب لفرع من هذه الحقوق أو لكليهما معاً. ولمواجهة الحصار والقمع يجري التوحّد قومياً وعالمياً.

والسباق لازال قائماً بين المدافعين عن الحقوق وسالبيها، وفي إطار هذا السباق تنمو حالة من الوعي العام لمضامين هذه الحقوق، ويتعرّى أكثر فأكثر التعارض المصطنع. والوعي العام يقوّي دوافع النضال ضد سالبي تلك الحقوق. وفي كل خطوة تتضح الطبيعة التناقضية بين مصالح بنى الاستغلال والاستبداد والتبعية وبين حقوق الانسان في المساواة والحرية والعدالة. والوضوح يقود إلى مضاعفة مردود النضال وتحديد اتجاهه. والتحديد يزيد الرؤية وضوحاً، فيسقط التزييف وتتعرى تلك البنى. وهما معاً يساعدان أكثر فأكثر على اصطفاف القوى، ومحرّك الاصطفاف الجديد هو محرّك ديموقراطي. وهو محرك تقدمي بالضرورة. وقوى الاصطفاف الجديد، هي قوى ديموقراطية. وهي تقدمية بالضرورة. وهذا مدخل جديد من المداخل التي تغني التطور والتقدم. والإغناء هنا يولّد ضعفاً هناك والصراع مفتوح.

١٠ ـ التفاعل الفكري المتزايد بين مشرق الوطن العربي ومغربه. ويتجلى ذلك في تداول الكتب التي تسمح لها الرقابة باختراق الحدود، وبتنوع النشاطات ذات الطابع القومي العام، كندوات ومؤتمرات المثقفين العرب. والمؤتمر القومي العربي. ومؤتمرات الشبيبة. ومخيمات الشبيبة والكشافة. والنشاطات الفنية المتنوعة، إلى جانب التفاعل المتراكم من خلال المنظمات العريقة.

وإذا كان هذا التفاعل الشعبي المتصاعد يشكل بذاته نقطة ضوء تتوسع، إلا أن هذا الضوء قد يتحول إلى عنصر تعمية وتيئيس، عندما تتحول هذه المناسبات إلى منابر لأنظمة القهر والاستغلال والتبعية. حيث يسود التكاذب والنفاق والتزييف، بدل الوضوح وذكر الوقائع كما هي. وكلما ازداد ممثلو الأنظمة في هذه النشاطات كلما أصبح المردود عكسياً. فالممثلون هم جزء من البنى الطبقية الحاكمة أو ذيول لها. والتحرر والتقدم مضادان حكماً للقهر والاستغلال والتبعية. ولذلك فإن احتلال هؤلاء الممثلين لواجهات النشاط، يجعل كل ماهو خاص مزيفاً. وكل ماهو عام فاقد القدرة على التأثير.

ومع أن بعض ماهو خاص ومضيء يأخذ حجمه الطبيعي من الإنارة، إلا أن مثل هذا الخاص هو نادر في واقعنا الراهن. فباستثناء الانتفاضة في فلسطين والمقاومة في لبنان لا وجود لواقع يغلب فيه الضوء على الظلام. ليس الآن فحسب وإنما منذ عقدين أو أكثر. إذ إن بقاع الضوء المتناثرة التي انتشرت قبل هيمنة قيادات النفط، قد أطفئت جميعاً.

إن الثورة في ارتيريا هي الوحيدة التي خرجت منتصرة بعد ثلاثين عاماً من الكفاح المسلح، والقوة القائدة لهذه الثورة هي قوة تقدمية. لكن عدوى المرحلة حوّلتها إلى الموقع النقيض. فالعدو الصهيوني ظلّ حليفاً للاستعمار الاثيوبي طيلة تحالف هذا الاستعمار مع أميركا. وهذا العدو هو التجسيد الأمثل للعنصرية وللاستعمار الاستيطاني. ووجوده بالذات نقيض للحق والعدل والتحرر والتقدم. ومع ذلك تسارع قيادة التحرير والتقدم في ارتيريا لإقامة أوثق العلاقات مع هذا العدو. وبذلك تحوّلت أرتيريا من حيث الدور المنتظر من بقعة للتحرر إل بقعة مضادة. إنها عدوى الانحطاط الذي يسمّى حضارة وتحضراً. لقد تفاخر السادات قبل مصرعه بهذا التحضر، ويتفاخر به الآن الحسن الثاني والنميري. وأخلاق الطبقة القديمة والجديدة الملوثة بمفرزات النفط سوف تقود الكثيرين إلى هذا المستنقع. لكن التاريخ لا يقاس بالعقود. وللتحرر عودة.

إن نقطة البدء في تبديد الظلام المتراكم تكمن في الكف عن تزييف الوقائع. فالصمت في وضع يستحيل معه التوضيح هو بذاته تقدم، ثم يتم الانتقال خطوة أخرى. وهذه الخطوة تتمثل بتوضيح الوقائع ليس في العام القومي فقط، وإنما في الخاص المحلي بالتحديد. فالتعميم مقبول من الأنظمة بموجب عقد ضمني. أما التخصيص فهو الممنوع. والتعميم لا يكوّن زاداً للوعي مالم يكن حصيلة للتخصيص. وكلّما كانت هذه الحصيلة نتاج جمع وتفاعل مقرونين بالتاريخ، كلما كانت أكثر إغناءً للوعي. وهذا الإغناء هو الذي يمثل قاعدة انطلاق جديدة نحو التغيير والتثوير. وهذه القاعدة تنتقل زماناً ومكاناً حسب الظروف التي تحكمها موازين القوى.

إن مؤتمر الشباب العرب للدفاع عن حقوق الانسان يصلح نموذجاً لنقطة البدء تلك. ففي أيار ٩٣ انعقد هذا المؤتمر في بيروت. و٩٠٪ من المشاركين كانوا من خارج الأنظمة. ولذلك فهو لم يزيّف الوقائع لصالح أي نظام. لكنه في الوقت نفسه لم يقم بدراسة وفضح تطور انتهاكات حقوق الانسان في كل قطر، وفي كل مرحلة. لأن الزمان والمكان لا يوفران هذه الفرصة. ومع ذلك فقد خطا خطوة نضالية إضافية عندما قرر تشكيل لجان في كل قطر لهذه الغاية، وتشكيل اللجان بذاته مشروع صدام. والمؤتمر نفسه تمهيد لهذا الصدام.

إن فهم دور الوعي كمدخل للديموقراطية، ودور الديموقراطية كمدخل لكل تقدم وتحرر، هو مؤشر الضوء فيما يتنامى نضجه في مثل هذه النشاطات. وتنامي هذا النضج هو الذي يفرض امتلاك الوقائع في الحقلين الخاص والعام. وامتلاك الوقائع يسهم في فرز القوى بين المتضادات. ويسهم بالتالي في وضوح الرؤى وصياغة التحالفات وهما معاً يشكلان قاعدة انطلاق متقدمة نحو التحرر.

١١ ـ الصراع الطبقي ـ الديموقراطي. فطيلة العقدين الماضيين وأنظمة الاستغلال والاستبداد والتبعية تفرّغ الطاقات الشعبية المضادة لجوهر هذه الأنظمة في صراعات مصنوعة. مرة عبر الحدود العربية ـ العربية. وأخرى العربية ـ الفارسية. مرة بين سلطة سياسية تستند إلى مذهب محدد أو قبيلة محددة أو منطقة محددة، وقوى أخرى تستند إلى مذهب أو قبائل أو مناطق مختلفة. ومرة أخرى بين سلطة طبقية مستغلة، وقوى دينية سياسية منتعشة تطمح لانتزاع تلك السلطة. مرة بين مسلم وقبطي، أو مسلم ومسيحي. أو شمال وجنوب، وأخرى بين عرب وبربر، وعرب وأكراد.

هكذا يبتعد الصراع عن مجاله الحقيقي. وطيلة عقدين من الزمن، وهذا الواقع يفرض ذاته. لكن ملامح جديدة بدأت بالظهور. ففي كل مكان صراع وطني من أجل الديموقراطية. وهذا الصراع يوحد بين المناطق والقبائل والأديان والمذاهب، لأنه وطني الطابع. وعلى مستوى الوطن العربي كله صراع قومي من أجل الهدف ذاته. وهذا الصراع يخترق الحدود لأنه قومي الطابع. والنشاطات المكثفة في هذا الاتجاه تجاوزت القدرة على اللجم والتعتيم. والصراع المسلح بين السلطات وتيارات الدين السياسي، لم يستطع أن يمنع التزاوج بين الصراع الطبقي والصراع الديموقراطي. ومثاله الأوضح الآن يحدث في السودان ومصر والمغرب وتونس ولبنان واليمن. وعلامات ضوء في الخليج بدأت تظهر في هذا الاتجاه في السعودية والبحرين والكويت.

أما الساحات التي يخفت فيها هذا الصراع الآن، فلأن قوى التقدم فيها، قد تلقت ضربات ساحقة. ولأن أموال النفط قد تدفقت غزيرة إليها. وهذه الأموال كرّستها الأنظمة لبناء طبقة متماسكة، ولخلق أجهزة فائقة القوة تحمي تلك الطبقة، وتشكل امتداداً لها. ولذلك فإن الفجوات في بنيان النظام ليست بالاتساع الذي يسمح لقوى التقدم أن تنفذ منها. وخلال الصراع الدامي بين السلطة وقوى الدين السياسي، وقفت قوى التقدم موقفاً وطنياً عقلانياً. ففي أوج الصراع بين قوى التقدم وتلك السلطة، كان الدعم متبادلاً بين السلطة وقوى الدين السياسي. ولذلك فإن قوى التقدم نأت بنفسها عن ذاك الصراع. فهمومها تختلف عن صراعات المذاهب، وعمّا يختبىء خلفها من شعارات.

إن النظام يعتبر قوى التقدم خصمه الحقيقي، لأن الطبقة التي بنيت بأموال النفط تتناقض مصلحياً مع خط التقدم وإن ابتعاد قوى التقدم عن الصراعات المصنوعة هو مؤشر ضوء بذاته. وعندما يحدث ويتسع الترهل والتفكك في أجهزة الحماية، فإن قوى التقدم تأخذ فرصتها. وإذ ذاك تعيد ترتيب تنظيماتها وتحالفاتها وبرامجها. وهذه بذاتها تزيد التفكك والترهل. ومع كل زيادة ضوء جديد. وفي هذا الضوء ينمو وعي التحرر، وتنمو قواه.

إن الصراع الطبقي - الديموقراطي في النطاقين العام والخاص، والصراع ضد الامبريالية والصهيونية، يشكلان معاً جوهر التحرر والتقدم في مرحلتنا الراهنة. وهما معاً يدخلان في صميم تكوين قوى التقدم وبرامجها وممارساتها، في النطاقين أيضاً. ومن هذا الحاضر يطلّ المستقبل، لأن هذه القوى هي قوى المستقبل. وهذا مؤشر ضوء بعيد.

١٢ - إن الوضوح المتنامي في الخطوط بين قوى التصفية وقوى التحرر، يمثل مؤشر ضوء آخر. فقوى التصفية اندفعت بعيداً في هذا المسار، وبعد اتصالات مكثفة سرية وعلنية، ألقت القناع. ومنذ مؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن، وهي توضح نفسها. فحلمها هو السلام مقابل الأرض. ومع أن هذا الحلم بعيد عن التحقق، فهو بذاته تفريط، لأنه يتنازل نهائياً عن فلسطين ٤٨ ، وينهي كل أشكال الصراع. ويعد كل مجالات الحياة لرفض هذا الصراع، وتحويله إلى تعايش واندماج. وبذلك فهي تصادر المستقبل، لأن اتفاقياتها مع العدو ليست اتفاقيات مرحلية كالهدنة مثلاً، ولكنها اتفاقيات نهائية.

وإذا كان هذا المبدأ بحدوده العليا يشكل تناقضاً تناحرياً مع الحق والعدل ومستقبل الأجيال، فإلى أي مدى من التناقض يصل الحل عندما يتقزم المبدأ إلى حدوده الدنيا؟.

إن هذا المسار الذي سلكته قوى التصفية، يحتم انبثاق وعي متنام لدى قوى المستقبل، خصوصاً أن هذه القوى لن يطالها تلويث النفط. والوعي المتنامي هو وعي نقيض. فهو يتحدد بضرورة الإبقاء على الصراع حياً مع العدو، ريثما تستكمل الشروط المادية للتحرير. وتتمثل هذه الشروط بالآتي: التطوير المستقل لقوى الانتاج والتغيير الموازي في علاقات الانتاج، وانهاء التبعية للرأسمالية العالمية، وتحقيق الديموقراطية بجناحيها السياسي والاجتماعي، وتحقيق الوحدة بين الأقطار التي تتوفر فيها هذه الشروط.

ووعي التناقض هو شرط من شروط التغيير. وخلال كل جولة من جولات المفاوضات يزداد هذا الوعي وضوحاً، ومعه يزداد الفرز. وتنضج أكثر فأكثر قوى المستقبل التي تحمل هذا الوعي. ورغم ما يتكثف الآن من جبال السواد، فإن وضوح الوعي يخترق ذلك السواد. وبما أن الواقع الراهن شديد الظلام، فإن اختراق هذا الظلام يكون بطيئاً، لكنه خاد ومتنام. وبما أن وزن قوى التصفية الآن يستند إلى وزن عالمي لا يقاوم، فإن الوعي والنضج المضادين يستندان إلى المستقبل. ومؤشرات الضوء نحوه تتوالد. وحينما تتكثّف وتتفاعل يتولّد مؤشر ضوء نوعي. فيزداد التوالد والتكثّف، وحتى يحلّ وقت التعادل أو التفوق. فإن قوى المستقبل تزداد وعياً ونضجاً والزمن لن يظل ملكاً للقوى التي تهيمن الآن. لأن التاريخ لا يتوقف. ومحرّكات التحرر تتكامل. وفي

تكاملها وتوحّدها قوة للتحرر ولكل جزء فيه. وقوة لقواه ولكل جزء منها. والمتمسكون بالحق والعدل في فلسطين يشكلوّن جذراً من جذور قوى التحرر. ولذلك فهم جذر من جذور قوى المستقبل.

إن التهويل بالمستقبل المظلم إذا لم يحلّ سلام التصفية، هو تهويل طبقي - رجعي. ينطلق من مصالح الطبقة لا من مصلحة الوطن. والخوف من مستقبل التحرر هو الذي يفرض هذا التهويل. لذلك، فهو يتقدم عارياً.

إن التناقض بين القدرة على الهيمنة في المستقبل، وبين اتجاه القوة في أميركا، هو تناقض مشخص. وأميركا هي قوة العدو. والتناقض بين قدرات العدو في أقصى حدود تناميها، وبين احتمالات البقاء عندما تستكمل الشروط المادية للتحرير، هو تناقض حاد. وإذا كانت خطة العدو استقدام مليون غازٍ جديد حتى نهاية العقد، فكيف يتحقق ذلك إذا كانت الهجرة المعاكسة الآن تتراوح في العام بين ١٥٠ - ٢٠٠ ألفاً. حسب دائرة الأبحاث في بنك اسرائيل؟ وقدوم مليون غازٍ جديد، ألا يخلق تناقضاً إضافياً مع اقتصاد راكد، يحتاج لبث الحياة فيه إلى مناخ سياسي هادىء، واستثمارات كبيرة، واسعة، وإسناد أميركي قوي، ومواصلة المسيرة السلمية [1]؟.

ولأن العدو قد خسر في شهر واحد - آذار ٩٣ خمسة عشر قتيلاً وثلاثة وعشرين جريحاً، فقد أفاد استطلاع للرأي أن ٧٠٪ من الاسرائيليين يعتقدون أن حكومتهم فقدت السيطرة ليس فقط على الوضع في الأراضي المحتلة، بل وكذلك على الوضع في إسرائيل نفسها. إذن فأية ثقة لهم بالمستقبل ستبقى عندما يتغير الوضع في جوار فلسطين وعمقه لصالح قوى التحرر؟.

وقد ضجّ العدو في جنوبي لبنان لأن جزءاً من المقاومة فقط قد نفّذ خلال خمسة أشهر من عام ٩٣ (١٧٥) عملية. إذن، فأي موقف سيكون لهذا العدو في حال توفر الإسناد بالمال والسلاح لكلّ قوى المقاومة؟ وإذ ذاك ألاّ يصبح حجم العمليات ونوعها أكبر من طاقات العدو على التحمّل؟ ألم ينسحب العدو سابقاً من معظم الأراضي اللبنانية عندما كان ذلك الإسناد متوفراً؟ وعندما يتم تطوير وتعميم الانتفاضة والمقاومة، فأي أمل بالمستقبل سيبقى للغزاة القدامى والجدد؟ أليس ذلك ما هو حاصل بالتأكيد عندما تمتلك قوى التحرر سلطة التقرير؟.

لقد أدّى الحيّز الحالي من النضال إلى "انخفاض الهجرة القادمة بين عامي ٩١ و ٩٢ من ١٧٦ ألفاً إلى ٧٧ ألفاً. وزيادة الهجرة المعاكسة. وكآبة المهاجرين. وتزايد تعاطي

---

١ - حسب خبير اقتصادي اسرائيلي - الهدف ٩٣/٣/٣١ . ٢ - الحرية١١/٩٣/٤ .

المخدرات [٣] فأيّ مستقبل مشرق سوف يكون مفتوحاً أمام هؤلاء بعد أن يحدث التغيير والتعميم والتطوير؟ إنه ضوء محجوب بحبال من السواد، وبسنوات وعقود من الظلام، وبفيض من التزييف والتهويل، وبمصالح طبقية متكاملة مع مصالح الامبريالية والصهيونية. ولكن ذلك الضوء مطلّ بكل تأكيد.

---

٣ ـ الحرية ٩٣/٤/١١ . نقلاً عن شعبة معالجة تعاطي المخدرات. وصحيفة الجيروزاليم بوست .

☆ وفي كانون الأول ٩٣ جرت انتخابات عامة. فنال الحزب الحاكم: خيار روسيا ١٥٪ والليبرالي الحر ٢٥٪ والحزب الشيوعي الروسي وانصاره ٣٠٪ وفي الشهر ذاته جرت انتخابات برلمانية في صربيا فنال الحزب الاشتراكي ١٢٣ مقعداً مقابل ١٢٥ لكافة القوى الأخرى. وفي الانتخابات البلدية الايطالية. نال حزب اليسار الديموقراطي بحدود الـ٦٠٪ من المقاعد. وفي ايلول ٩٣ فاز الديموقراطي الاشتراكي وحليفه حزب الفلاحين باكثرية المقاعد في الانتخابات البولونية التي جرت على اساس التعددية. وفي ايار ٩٤ جرت الانتخابات في المجر على اساس التعددية بعد أربع سنوات من حكم اليمين والوسط، ففاز الحزب الاشتراكي بـ ٥٥,١٥٪ من المقاعد. ونهاية الـ٩٤ نال الحزب الشيوعي في المانيا الشرقية ٤٠٪ أما عام ٩٢ فقد حصل على ١٦٪ وفاز الشيوعي البلغاري بـ٤٤٪ محتفظاً بالسلطة لدورة جديدة بدءاً من عام ١٩٩٥

☆☆ لقد انهارت تجربة الوحدة ومنها تجربة الديموقراطية، لأنها قامت على المناورة والخداع. فالشمال حاول الاحتواء والجنوب حاول تجنب السحق في مرحلة الانهيار الاشتراكي العالمي، وطغيان المد الرجعي العربي.

- وعي التحرر يتراجع . فهل يسهم هذا الكتاب في دفعه إلى الأمام ؟

- للخط المضاد نظم ومؤسسات لتزييف الوعي . ولاستغلال الدين سياسياً وطبقياً . نظم ومؤسسات شبيهة . فهل تتآلف مؤسسات ولجان نقيضة لدعم وعي التحرر ؟

قلةٌ تمارس الإستغلال والاستبداد . وتحوّل القيم الخلقية والوطنية والقومية والإنسانية إلى أشلاء . وكثرةٌ مهزومة تبحث عن الخلاص الفردي . ونخبةٌ تناضل حتى الإستشهاد رغبةً في التغيير . فهل نستطيع خلق المناخ الذي ينمو فيه الأمل . وينهزم فيه اليأس ؟ أوليس الأمل أهم مولّد للعمل ؟

- تيار التحرر ممزّق في كل قطر . وعلى مساحة الوطن . فهل تشكل هذه المساهمة المتواضعة مادة للحوار ؟ وهل نسهم في توحيد الإتجاه العام لقوى التطور والتحرر والتقدم ؟ وهل تضيء لوحة التناقض في كل حقل من الحقول ؟

- سعر الكتاب يسحق القارىء . فهل أستطيع الإسهام في كسر القاعدة ؟

Bibliotheca Alexandrina
0227305